

ما شاء الله لا قوة الا بالله

## الجزء الثاني

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص  
الفتاح للإمام الخطيب القزويني وسواهب الفتاح في شرح تلخيص  
المنتاح للمحقق ابن يعقوب المغربي وعروس الافراح في شرح  
تلخيص المفتاح للإمام بهاء الدين السبكي  
المصري رحمه الله ونفع بهم  
أجمعين

م

(وهم يامشيه)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة مؤلف التلخيص جعله كالشرح له وبالهامش  
أيضاحات العلامة الدسوقي على شرح السعد المذكور

تذنيه

(قد بدأنا في صلب الصحيفة بشرح السعد وثيقا وجوهب الفتاح وثقنا بعروس  
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعد حاشية الدسوقي فليعلم)

(اعلان)

كل من أراد هذا الكتاب فليحضره الاصول للكمالين الهامش وشرح كشاف ادب امرار للشيخ علي الماروني  
لمسابقة المسابقة المذكورة في أي جهة كان لا يجرى حصص الشيخ فرج ان ركي الكوردي الجامع الازهر بمصر

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

الطبعة الاولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٢١٨

١

(القسم الثاني)

ما شاء الله لا قوة الا بالله

## الجزء الثاني

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص  
المفتاح للإمام الخطيب القزويني ومواهب المفتاح في شرح تلخيص  
المفتاح للحقوان يعقوب المغربي وعروس الافراح في شرح  
تلخيص المفتاح للإمام بهاء الدين السبكي  
المصري رحمه الله ونفع بهم  
أجمعين

م

(وبها مشتهر)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وبالهامش  
أيضاح حاشية العلامة الدسوقي على شرح السعد المذكور

تذنيه

(قد بدأنا في صلب الصحيفة بشرح السعد وثبتنا مواهب المفتاح وتلقنا بعروس  
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي فليعلم)

(اعلان)

كل من أراد هذا الكتاب وشرح تحرير الاصول للكمال بن الهمام وشرح كشف الاسرار للصنف على المنار وشرح  
المسيرة للكمال انذ كور من أي جهة كان فليخبر حضرة الشيخ فرج اندركي الكردى بالجامع الازهر بمصر

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

الطبعة الاولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٨

٥٥١

(بالقسم الادبي)



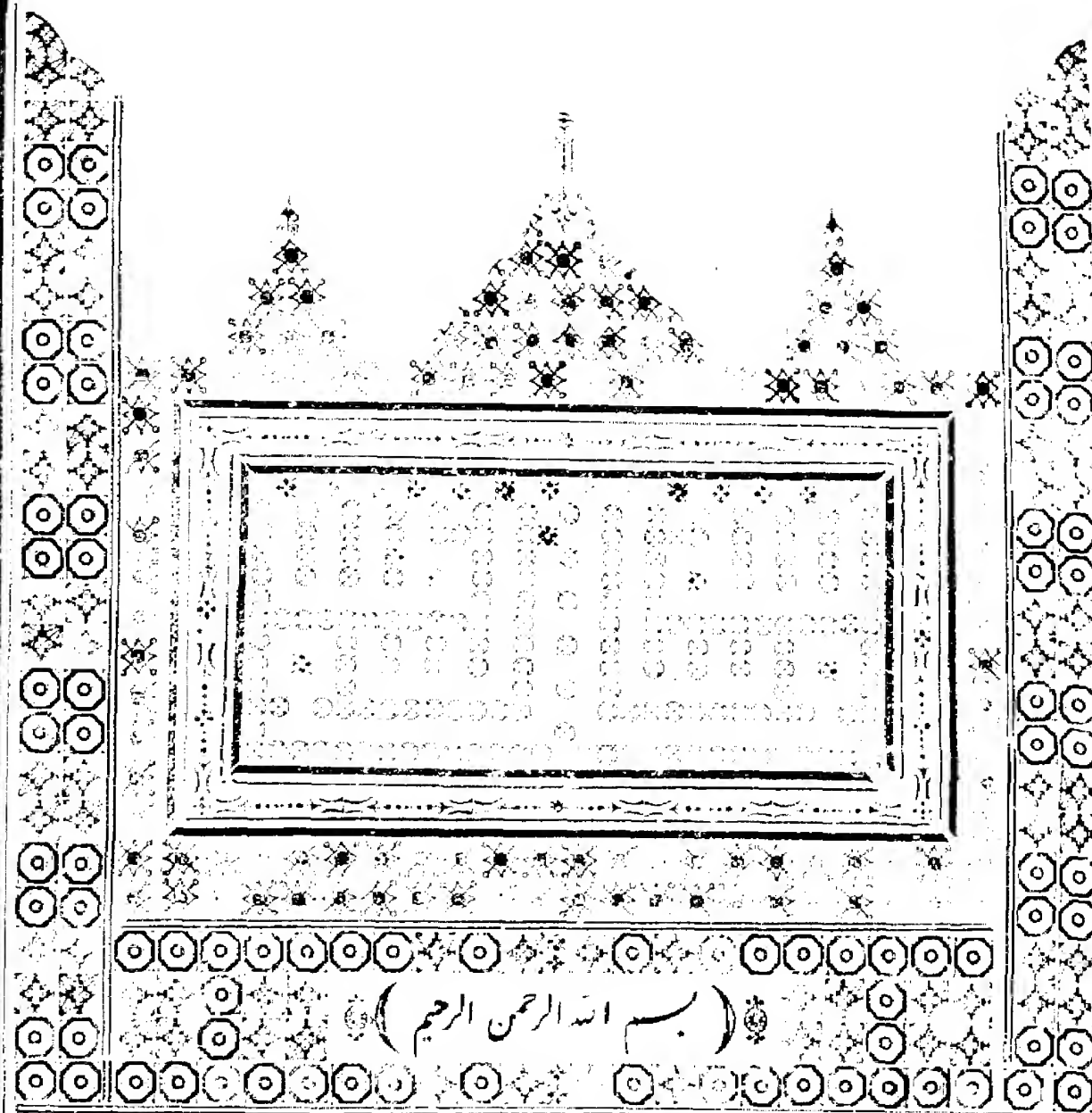
﴿ القول في أحوال المسند ﴾

أما تركه فلمنع ما سبق في باب  
المسند إليه من تخيل العدول  
إلى أقوى الدليلين ومن اختبار  
تنبه السامع عند قيام القرينة  
أو مقدار تنبهه ومن الاختصار  
والاحتراز عن العبث بناء على  
الظاهر امام ضيق المقام كقوله  
\* فاني وقيار بها الغريب \*  
أي وقيار كذلك

﴿ أحوال المسند ﴾

أي الأمور العارضة له من حيث  
أنه مسند التي بها يطابق الكلام  
مقتضى الحال (قوله أما تركه)  
فقد تقدم وجه التعبير هنا بالترك  
وهنا بالحدف وأما بقاء  
أحوال المسند بالترك لأن الترك  
عبارة عن عدم الاتيان به وعدم  
في الجملة سابق على أحوال الحادث  
(قوله فلما مر في حذف المسند  
إليه) أي من الاحتراز عن العبث  
بناء على الظاهر وتخييل العدول  
إلى أقوى الدليلين وضيق المقام  
بسبب الخسر أو بسبب المحافظة  
على الوزن واتباع الاستعمال وغير  
ذلك (قوله أمسى بالمدينة رحله)  
أمسى امام مدينة لي ضمير من وجلة  
بالمدينة رحله خبره أن كانت  
ناقصة أحوال ان كانت تامة وأما  
مسندة إلى رحله وبالمدينة خبرها  
أحوال كذا في عبد الحكيم (قوله  
فاني وقيار بها الغريب) علة

لحذف مع الجواب والتقدير ومن يكن أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله وساءت حاله وحالة قيار  
لأن الخ لا يوضح أن تكون الجملة المقررة بقاء جوا بالان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببة هنا وهي ما قاله الشارح من أن  
لفظ البيت خبر ومعه الخسر وقوله بها متعلق بغريب والباء معني في (قوله فاني وقيار بها) قدم قيار على قوله لغريب للإشارة إلى  
أن قيار أول لم يكن من جنس العقلاء بل هو هذا الكرب واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساوياً بالعقل في النشككي منها ومقاساة  
شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوي لأن في التقديم أثر في الأدلية



﴿ أحوال المسند ﴾

(أما تركه فلما مر) في حذف المسند إليه (كقوله)  
ومن يك أمسى بالمدينة رحله \* (فاني وقيار بها الغريب)

﴿ أحوال المسند ﴾

أي الأمور العارضة للمسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال بقاء منها بالترك الذي هو عبارة  
عن عدم الاتيان به لان عدم في الجملة سابق على أحوال الحادث وقد تقدم مثل هذا فقال  
(أما تركه فلما مر) في بحث المسند إليه من أن حذفه يكون للاحتراز عن العبث بناء  
على الظاهر وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين ونحو ذلك كضيق المقام واتباع الاستعمال  
وغير ذلك وقد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحدف وذلك (كقوله)  
ومن يك أمسى بالمدينة رحله \* (فاني وقيار بها الغريب)

﴿ أحوال المسند أما تركه فلما مر إلى آخره ﴾

(ش) هذا الباب الثالث من الثمانية وأحواله على ما ذكر خمسة عشر الترك والذكر والافراد  
وكونه فعلاً أو اسماً ومقيداً بمعمول أو شرط أو غير مقيد به هذا أو بذلك وكونه نكرة وكونه

الرحل  
لأن الخ لا يوضح أن تكون الجملة المقررة بقاء جوا بالان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببة هنا وهي ما قاله الشارح من أن  
لفظ البيت خبر ومعه الخسر وقوله بها متعلق بغريب والباء معني في (قوله فاني وقيار بها) قدم قيار على قوله لغريب للإشارة إلى  
أن قيار أول لم يكن من جنس العقلاء بل هو هذا الكرب واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساوياً بالعقل في النشككي منها ومقاساة  
شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوي لأن في التقديم أثر في الأدلية

(قوله والمأوى) مرادف لمقابله (قوله اسم فرس أوجيل) في نسخة اسم فرس أوجيل أو غلام للشاعر رَفِي قِيَارُ أَقْوَالِ ثَلَاثَةِ كَافِي حَاشِيَةِ السَّيِّدِ عَلَى الْمَطُولِ (قوله ضابئ) بالهمزة وبألف الهاء (٣٠) ساكنة من ضباً في الأرض إذا ختفي

فيها (قوله والتوجع) أي من أجل الغربة ومقاساة شدة أوجيل (قوله فالاسنداني قيار محذوف) أي وغريب خبر أن لا خبر قيار لا قترانه باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يفتن بها الاشد ذوا (قوله بناء على الظاهر) متعلق بالعبث أي أن العبثية منظور فيها للظاهر وفي الحقيقة ليس ذكره عبثاً لانه أحذر كنى الاسند (قوله مع ضيق المقام بسبب التوجع) أي من الغربة ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف عدل المصنف للحذف لما سبق هذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك وانظر لم لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأنيبه (قوله ومحافظة الوزن) عطف على التوجع بدليل أنه فيما يأتي فسر ضيق المقام بالمحافظة على الشعر (قوله عطف على محل اسم ان) أي على اسم ان باعتبار عمله وهو الرفع بالابتداء وهذا بناء على أنه لا يشترط في العطف باعتبار المحل وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل ومذهب البصريين أنه لا بد منه وحينئذ فلا يصح العطف على محل اسم ان مطلقاً لان المحرز وهو الابتداء قد زال ويجعلون المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها كذا في القنري (قوله خبرا عنهم) ما

الرجل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أوجيل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث كذا في الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالاسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن لعبت بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفاً على محل اسم ان وغريب خبرا عنهم الامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظاً أو تقدير

وأراد بالرجل المأوى والمنزل وقيار اسم فرس أوجيل لشاعر وهو ضابئ بن الحارث وهذا الاسم مأخوذ من ضباً بالأرض إذا ختفي فيها وجواب الشرط محذوف أقيم مقامه قوله فاني الخ وتقديره من بك أمسي بالمدينة رحله فقد حسن حاله فليط نفساً وليتم بالاً وأما أنا وقيار فلانظب نفساً لغير يتناوبها ولهذا المعنى كان الكلام ولو كان خبر لفظاً توجعاً وتحمساً معني على تلك الغربة ومقاساة شدة ذلك الذكر وقد قدم قيار على قوله لغريب للإشارة الى أن قيار ولو لم يكن من جنس العقلاء بالغربة والكرب والشدت عليه هذه الغربة حتى صار مساوياً للعقلاء في التشكي منها ومقاساة شدة ما يخلف ما لو أحره فلا يدل الكلام على التساوي لان في التقديم أثر في الأدلية وهذا الكلام يحتمل اعرابين أحدهما أن يكون قيار مبتدأ وخبر محذوف وهو وخبر جلة معطوفة على جلة قوله فاني لغريب والتقدير فاني لغريب وقيار غريب أيضاً على هذا التقدير يكون الكلام من حذف المسند وهو خبر قيار للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام للوزن وللشكاية والتوجع والتحسر ويكون فيه وجه الشاهد ولو لم يكن يلزم عليه العطف قبل تكميل المعطوف عليه والثاني أن يكون قيار معطوفاً على محل اسم ان وهو الرفع لان خبر ان وهو لغريب في تقدير التقدير فيكون من العطف مخصصاً بالاضافة أو الوصف أو غير مخصص وكونه معرفة وجلة وتأخره أو تقدمه والمسند هو المحكوم به وهو المحمول فعلاً كان أو اسماً وأراد المصنف بالترك الحذف وفي المسند اليه عبر بالحذف ولا يظهر معنى لاختصاص كل بافظ الآن يقال الحذف ترك الشيء ملتفتاً اليه والترك المطلق ليس به هذا القيد ولا شك أن المسند اليه إذا ترك لفظاً فهو ملتفت اليه معنى لانه لا بد من تقديره لانه لا يوجد في الكلام خبر لا مبتدأ له لافي اللفظ ولا في التقدير بخلاف المسند فانه قد ترك غير ملتفت اليه فانه قد يوجد المبتدأ وليس له خبر لافي اللفظ ولا في التقدير كقولك شربني زيدا قائماً على أحد الأقوال وقولك أقام الزيدان وحذف المسند يكون لما مر والذي مره وأما أمور وظاهر عبارة هنا أن كل واحد منهما يأتي هنا لكنه قال في الايضاح كقولنا سبق من تخييل العدول الى أقوى الدلائل واختيار تبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تبهه ولا ختم دار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر فقامت به أنه لا يترك المسند لغير ذلك مما يترك له المسند اليه فلم ينظر في الجمع بين كلاميه والذي هنا أصوب وذلك اما لضيق المقام لأجل الوزن وذلك أنواع أحدها أن يحذف من الثاني دلالة الاول كقوله

فمن بك أمسي بالمدينة رحله فاني وقيار غريب

أي ولا حذف في الكلام (قوله لامتناع العطف) أي لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان الى معمول واحد هو الخبر وليس علة عدم الجواز كون غريب مفرداً والمبتدأ شيئاً لانه وصف على وزن فاعيل يستوي فيه الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهیر



(قوله وأما إذا قدرنا له) أي لقيار خبر المحذوف أي وجعل لغرب المذكور خبرا فيجوز أن يكون هو أي قيار عطف على محل اسم ان وقوله لان الخبر أي المذكور الذي هو لغرب مبدى أي على المعطوف تقدير أي وان كان في اللفظ متأخرا (قوله وأما إذا قدرنا له خبر الخ) ان قلت لم يجعل لغرب خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبرا ان قلت منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغرب لان لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ وان لا تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بها الا شذوذا كما قالوا في قوله أم الخليس لجوز شهره \* برضى من الخحم بعظم الرمية

اللهم الآن يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ نحو انما زيد كذا كرم عبد الحكيم بقوله فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان) أي مما فيه العطف على محل اسم ان قبل (٤) مضى الخبر الذي هو ممنوع كما مر لما قبله من اجتماع عاملين على

وأما إذا قدرنا خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطف على محل اسم ان لان الخبر مبدى تقديره فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو ذاهب وهو جائز

بعد استكمال الخبر تقديره ولا يجوز أن يكون لغرب خبره ويكون المحذوف خبرا لا اتصاله بلام الابتداء من خبره محذوف وهو معطوف على خبرا فادأ جعلته من عطف المفردات لزم فيه كون الحذف من باب حذف المعطوف لكن لما كان المعطوف على الخبر خبرا صح خرطه في ذلك هذا الباب وان جعلناه من عطف الجمل على بعد وتكلف فهو من هذا الباب وينبغي تقدير الخبر المحذوف بعد قوله لغرب لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا لزم على جعله من عطف الجمل أو المفردات وعلى كل حال فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما الابتداء وان وانما لم يجعل لغرب خبرا عنهما مع صحة الخيار بفعل عن اثنين فيكون الكلام كقولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان لان رافع قيار بالعطف على المحل يلزم من جعل قوله لغرب خبرا عنهما ما عمل ان والابتداء في الخبر المرفوع وهو فاسد ولذلك جعل ما حذف فيه خبرا الثاني فيكون من عطف الجمل أو المفردات كما تقدم وهو صحيح لان بتقدير خبرا مقدما يكون من عطف أي وقيل كذلك وانما كذا انه ان هذا يجوز قياسا أي الحذف من الثاني للدلالة الاول وفيه خلاف ووقع في كلام ابن عصفور في أحد قوليه وقفه على السماع وصح صاحب الافصاح ذلك وليس هذا البيت من الحذف من الاول للدلالة الثاني لما سبأني وقال السكاكي انهما في معنى واحد ولذلك أورد كقوله

لمن زحمت لوفقة زل \* بهما العيان تنهل

قال الخطيبى وفيل غريب فعيل صالح للتعديد فلا حاجة لتقدير الحذف قلما لا يقال رجلا ن صبورا وان صح في الجمع دون التنبيه قلت قوله لا يقال رجلا ن صبورا ينبغي أن يقول كثير فان صبورا فعول لا فعيل الا أنهم ما من واحد وهذا لا يمنع لان امتناعه لا للمعنى لانه صالح لهما لاللفظ لانه لو امتنع لكان لتساخر لفظي فيمتنع حينئذ زيد وعمرو قائم على الحذف وايضا يرد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيرا فانه نص فيما قلناه وقوله وان صح في الجمع ظاهره يوهم أنه يصح في الجمع رجلا ن صبورا وهو فاسد لكن مقصوده ان صح الاخبار

معمول واحد وهو ان وعمرو على ذاهبان (قوله بل مثل ان زيدا الخ) مما فيه العطف على محل اسم ان بعدم مضى الخبر أي تقديره اذ بقدر لغرب خبرا خبرا يكون خبر الاول المذكور في نية التقديم على المعطوف ثم ان العطف على محل اسم ان يستدعي انه من عطف المفردات وتقدير خبرا آخر يستدعي أنه من عطف الجمل قال سم قلت انه لا يستدعي ذلك فقد قال الاستاذ عيسى الصفوي بل هو من عطف المفردات لانه عطف المبتدأ على محل اسم ان وخبره على خبرا واعلم ان هذا الاعراب وان جوزه الشارح الا أنه يلزم عليه محذوران الاول أن فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه الثاني أن فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك لان قيار عطف على اسم ان باعتبار محله والعامل فيه الابتداء وخبره عطف على خبرا والعامل فيه ان والعطف المذكور غير جائز في مثل هذه الصورة على الصحيح

لان الواو حرف ضعيف فلا يتوكل على عمل عاملين مختلفين وقد يجب ان يقول بان الخبر ويجوز

عن المعطوف المتذرع به خبرا المذكور ويقدّر بعد رافع عن الثاني بان ذلك الخبر المرفوع بالابتداء وذلك لانه اذا لم يعتبر عطفه على خبرا بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم ان فظاهر وان اعتبر معطوفا عليه فانه يكون معطوفا على لفظه لأن ان اعتبر في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المفردتين على المفردتين ولا يصح أن يقال انه اذا اعتبر عطف الخبر المقتدر على خبرا يكون عطف على محله دون انظره لاجل أن يتعدا عامل المعطوفين وعامل المعطوف عليهما وهما اسم ان وخبرها لان العطف على محل خبرا لم يوجد في كلامهم كذا أفاده عبد الحكيم وتأمله وانما كان الرفع لذلك الخبر لما قدر الابتداء لان جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رافع للجزأين

وكقوله نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأي مختلف أي نحن بما عندنا راضون وكقول أبي الطيب  
قالت وقد رأيت أصفر أري من به \* وتنهت فأجبت المتنهد

أي المتنهد والمطالب بعدد المطالب به هو المتنهدان فسر عن المطالب به لأن المطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب  
بالتعيين عندها لا الحكم على المطالب به بالتعيين وقيل معناه من فعل به فيكون التقدير فعل به المتنهد ولم يبدون الضيق كقوله تعالى  
والله ورسوله أحق أن يرضوه على وجهه أي والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ويجوز أن يكون جملة واحدة ونوحيد الضمير لأنه  
لاتفاوت بين رضا الله ورضا رسوله فكأن في حكم من نبي واحد كقولنا احسان زيد واجاله نعشني وجبرمني

(قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه نفس ما سبق في قوله فالمسند إلى قياس الخ يمكن أعاده لأجل إقادة أنه من عطف الجملة لا من  
عطف المفردات كفا في الوجه الذي قبله والخاص على أن البيت (٥) يحتمل احتمالات أربعة اثمان جائزان واثمان

منوعان فألجأ إلى أن جعل قياساً مبتدأ  
خبره محذوف والجملة بأسرها عطف  
على جملة اسم أن خبرها أو جعل  
قياساً عطفاً على محل اسم أن ويقدّر  
له خبر عطف على خبر أن والممنوعان

جعل قياساً مبتدأ خبره لغريب  
وخبر أن محذوف أو جعل قياساً  
عطفاً على محل اسم أن ولغريب

خبر عنهما (قوله على جملة أن الخ)  
في الحقيقة لا دخل لأن في الجملة  
(قوله وكقوله الخ) هو من النسخ

(قوله نحن بما عندنا) أي نحن  
راضون بما عندنا وأنت راض بما  
عندك من الرأي وآراءنا مختلفة

فكل إنسان يتبع رأيه لأنه حسن  
باعتبار حاله وإن كان قبيحاً باعتبار  
حال آخر ففيه إشارة إلى أن تفاوت

المطالب في الحسن والقبح باعتبار  
علو الهمة ودناءتهم أقرب شيء حسن  
عند دنى الهمة يكون قبيحاً  
عند عليا (قوله لما ذكر) أي

للبيات التي ذكرت في البيت السابق أي لأجل الاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله فالمحذوف  
ههنا خبر الأول الخ) هذا إشارة إلى فائدة تعدد المثال (قوله خبر الأول) أي لأنه لا يجوز أن يكون راض خبراً عن نحن لعدم  
المطابقة وأما قوله

والمسجدان وبيت نحن عامره \* لنا وزعم والاركان والسير

فأصله عامروه فحذف الواو لدلالة الضمة عليها وأما المصير إلى حذف الموصوف وأن التقدير نحن قوم راض فتكف وتقديره يصح أن  
يكون راض خبراً عن نحن وأنت ولا حذف في الكلام قال في المغني وقد تكلف بعضهم زعم أن نحن للمعظم نفسه وأن راض  
خبر عنه وهو مردود لأنه لم يحفظ نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وإن نحن الصافون وإن نحن المسجونون وأما قال رب ارجعون  
فأنزله جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب له من الطابق ما يجب له مما انتهى (قوله وفي البيت السابق بالعكس) إذ لا يجوز فيه أن  
يكون المذكور خبراً الثاني لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما مر



وكقولك زيد منطلق وعمر وأى عمرو وكذلك وعلمه قوله تعالى واللاتى يتسنن من الحيض من نسائككم ان اردتم فعديتم ثلاثه أشهر واللاتى لم يحضن أى واللاتى لم يحضن مثلهن وكقولك خرجت فاذا زيدا وكقولك لمن قال هل لك أحد ان الناس انب عليك ان زيدا وان عمرا أى ان زيدا وان لي عمرا وعلمه

(قوله زيد منطلق وعمر) ان جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبل حذف المسند من الجملة الثانية والافق حذف المعطوف على المسند لكن لا يطلق في الاصطلاح على (٢٩) تابع المسند اليه أو المسند أنه كذلك ويلزم عليه أيضا العطف على معمولي عامليين مختلفين (قوله من غير ضيق المقام) هذا وجه زيادة هذا المثال بعد ما قبله فانه دفع ما يقال ان هذا المثال موافق للاول في أن الحذف في كل منهما من الثانى لدلالة الاول

فأى فائدة لذكره وحاصل الجواب ان المقصود للحذف فيه ما يختلف لان الحذف في الاول للاحتراز عن العيب مع ضيق المقام وهنا للاحتراز عن العيب من غير ضيق المقام (قوله لما مر) أى فى المثال الذى قبله وهو الاحتراز عن العيب من غير ضيق المقام وقوله مع اتباع الاستعمال أى الوارد على ترك المسند اذا وقع المسند اليه بعد اذا الفجائية وهذا يمكن زيادته هذا المثال ان قلت انه لم يتقدم فى المتن فى نكاح حذف المسند اليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف عمل المصنف بهذا حذف المسند لما مر قلت فهو مخرج تحت قوله سابقا أو نحو ذلك ولو جعل الحذف فى هذا المثال لتخيل العبدول الى أقوى الدليلين من العقل والنقل كان أولى ولا يقال هذه أمثلة فى جميع الأمثلة السابقة لانه يقول نعم الا أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله لان اذا المفاجأة الخ) هذا تعليل للعلمية أى انما كان حذف المسند مع اذا لما مر من الاحتراز عن العيب لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيمنها هذا العمل وليس تعليل لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كقولنا هو اضافة اذا المفاجأة من اضافة الدال للدلول ولا يصح نصب المفاجأة صفة لاذ لان الصفة لابد أن تكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة باذابل مفهومة من اللفظ (قوله وقد ينضم اليها قرائن الخ) أى فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عيبا بالنظر للظاهر وفى كلام الشارح اشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته الدالة عليه عند الحذف مجردا اذا الفجائية لانه انما يدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية ما يدل عليها

ولهذا زاده هذا الشاهد فى الفائدة فى التكلف (و) كقولك زيد منطلق وعمر (والاصل وعمر منطلق لحذف خبر وعمر ولا احتراز بناء على انظار من غير ضيق وزن أو غيره وهذا الاعتبار زاده هذا المثال (و) كقولك خرجت فاذا زيدا أى بباب أو أو جود أو حاضر أو ما أشبهه ذلك فحذف الخبر لما مر من الاحتراز عن العيب أو العبدول الى أقوى الدليلين مع اتباع الاستعمال وقد علم مما مر أن الحذف لا بدله من قرينة ولكن لا تكفى فى باب البلاغة حتى يعتبر الغرض وعلم أيضا أن اتباع الاستعمال يكون غرضيا بيانيا من جهة التنبيه لكون خلافه خروج عما يطاق مقام ايراد الكلام والافق اتباع الاستعمال معلوم من النحو واذا علم أنه لا بد من القرينة فالقرينة فيما قبله اذا الفجائية كونه دالة على مطلق الوجود لان مفاجأة شئ تدل على وجوده حينئذ فلا يحذف الخبر معها ان كان وجودا خاصا لا بدله لآخر كما فى المثال فان الخروج يدل على لكونه بباب والحضور فيه والافق فى هذا الكلام تتمم أن تكون الدلالة على السببية المقضية للزوم ما بعدهما لما قبلها فيكون المعنى على هذا أن مفاجأة زيد لازمة الجوهرى ان جونا العطف على اسم ان بالرفع قبل خبرها على مذهب الكسائى فقد يقال بجواز دخول اللام وقد يتنوع أن يكون خبرا عن المعطوف لانه وان كان معطوفا على اسمها فرفع بعد إلحاقه بالمتدافى الحكم ومن حكم المبتدأ المجرد أن لا تدخل اللام على خبره فكذا عينا ثم ان كانت ان عاملة فى خبرها يلزم عليه أن يعمل فى معمول واحد عام لان لا غير ما حينئذ يكون مرفوعا بقرار ومرفوعا بان فلا يصح على هذا أن يكون غريب خبرا عنه ما الآن يقال ان المعطوف على اسم ان بالرفع باى على اسميهما وليس عيبا وهذا موجود فى الجملة فى وقيل غريب على أن قياس مبتدأ وغريب خبر عنه ما (فائدة) هذا البيت لضابط بن الحارث وقيل غريبه وأنشده سيبويه فى باب التنازع والمبرد فى الكامل قياسا بالنصب والمقصود من الحذف ما قبل الثانى أن يحذف من الاول لدلالة الثانى كقول قيس بن الخطيم وقيل عمرو بن أمية الضمير الانصارى الخزرجى

نحن بما عندنا وأنت بما \* عندك راض والرأى مختلف

اذا المفاجأة الخ) هذا تعليل للعلمية أى انما كان حذف المسند مع اذا لما مر من الاحتراز عن العيب لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيمنها هذا العمل وليس تعليل لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كقولنا هو اضافة اذا المفاجأة من اضافة الدال للدلول ولا يصح نصب المفاجأة صفة لاذ لان الصفة لابد أن تكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة باذابل مفهومة من اللفظ (قوله وقد ينضم اليها قرائن الخ) أى فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عيبا بالنظر للظاهر وفى كلام الشارح اشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته الدالة عليه عند الحذف مجردا اذا الفجائية لانه انما يدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية ما يدل عليها

قوله ان محلا وان مر محلا

(قوله أو نحو ذلك) أي تواقف أو جالس واعلم أنه إذا قيل خرجت فإذا زيد مثلاً ففي الفاء قولان وفي إذا أقوال ثلاثة ومحصل ذلك أن إذا قيل انهم انظر في زمان وقيل انهم انظر في مكان وقيل انهم انظر في دال على المفاجأة وأما الفاء فمبني على أنها للسببية المجردة عن العطف منلها في قولهم الذي يطير في غضب زيد الذباب وحينئذ يكون العامل في إذا هو الخبر سواء قلنا أنها زمانية أو مكانية والمعنى فزيد موجود في ذلك الوقت أو في ذلك المكان فجاءه أماعلى القول بأنهم انظر في عامل لها والمراد بالسببية هنا التي يراد بها الصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كون ما بعدها مسبباً عما قبلها وقيل ان الفاء للعطف على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت أو مكان وجود زيد بالباب وعلى هذا فالعامل في إذا هو فاجأت على أنهم مفعول به لا ظرف بناء على القول بأنهم متصرفون وأما على الصحيح من أن انهم انظر في غير متصرف فهم في ظرف الخبر المقدر لا مفعول به والمعنى ففاجأت وجود زيد في الوقت أو في الخضره ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف كما مر وحينئذ لا تكون مضافة إلى الجملة بعدها لئلا يلزم أعمال المتأخر لفظاً ورتبة في المقدم فيهما وأعمال جزأ المضاف إليه في المضاف ولا يجوز أن تكون خبراً لما بعدها على القول بأنهم انظر في زمان لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجئة إلا بتقدير مضاف أي في ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد انهم انظر في مكان فيجوز أن يكون (٧) هو خبر المبتدأ أي في المكان زيد والتزم

تقدمه لمشايتها إذا الشرطية كما يجوز جعلها مفعولاً لفاجأت أو ظرفاً للخبر المقدر كما مر ولا يقال ان مفاجأة المكان لا معنى لها لانه قول بل لها معنى باعتبار وجود زيد فيه فان قلت جواز جعل إذا خبراً على قول المبرد لا يطرد في نحو خرجت فإذا زيد بالباب إذا لمعنى اقوانا في المكان زيد بالباب قلت أجاب بعضهم بأنه في هذا التركيب يجعل قوله بالباب بدلاً من إذا بدل كل من كل أو خبراً بعد خبر وفيه نظر أما الأول فلان الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي كالمتبداً هنا غير جائز لعدم انسياق الذهن لذلك البدل

أو نحو ذلك

(وقوله ان محلا وان مر محلا) \* وان في السفر ان مضوماً مهلاً

للخروج أو تكون لعطف المرب على الشيء فيقدر فعل من معنى المفاجأة أي خرجت ففاجأت وقت خروج زيد وقد قيل بكل من الاحتمالين وأما إذا قلنا انهم انظر في عامل لها والمراد بالسببية المجردة عن العطف منلها في قولهم الذي يطير في غضب زيد الذباب وحينئذ يكون العامل في إذا هو الخبر سواء قلنا أنها زمانية أو مكانية والمعنى فزيد موجود في ذلك الوقت أو في ذلك المكان فجاءه أماعلى القول بأنهم انظر في عامل لها والمراد بالسببية هنا التي يراد بها الصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كون ما بعدها مسبباً عما قبلها وقيل ان الفاء للعطف على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت أو مكان وجود زيد بالباب وعلى هذا فالعامل في إذا هو فاجأت على أنهم مفعول به لا ظرف بناء على القول بأنهم متصرفون وأما على الصحيح من أن انهم انظر في غير متصرف فهم في ظرف الخبر المقدر لا مفعول به والمعنى ففاجأت وجود زيد في الوقت أو في الخضره ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف كما مر وحينئذ لا تكون مضافة إلى الجملة بعدها لئلا يلزم أعمال المتأخر لفظاً ورتبة في المقدم فيهما وأعمال جزأ المضاف إليه في المضاف ولا يجوز أن تكون خبراً لما بعدها على القول بأنهم انظر في زمان لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجئة إلا بتقدير مضاف أي في ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد انهم انظر في مكان فيجوز أن يكون (٧) هو خبر المبتدأ أي في المكان زيد والتزم

(و) (قوله ان محلا وان مر محلا) \* وان في السفر ان مضوماً مهلاً

فان خبر نحن راضون محذوف وقد يقال جاز أن يكون الشاعر أراد بنحو نفسه على جهة التعظيم ولا يمنع حينئذ أن يخبر عنه براعاً اعتباراً بالمعنى بل ربما وقع الاخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع وان أريد معناه لمصلحة ما يمكن أن يدعى ذلك في قوله تعالى أم يقولون نحن جميع منتصر فان سبب النزول وهو قول أبي جهل نحن ننتصر اليوم يقتضي باعراب منتصر

ولانه بدل باعادة الجار ولا جار في المبدل منه وأما الثاني فلاقتضائه تعدد الحكم ولان تعلقهم بالين عامل واحد بحرف جر واحد غير جائز من غير عطف فالحق أن جواز جعل خبراً على قول المبرد لا يطرد (قوله وقوله) هو من المنسرح وأجزاؤه مستفعلن مقعولات مستفعلن (قوله مر محلا) بفتح التاء والخاء مصدر ميمي بمعنى الارتحال كما أن محلا كذلك بمعنى الحلول (قوله وان في السفر) أي في المسافرين أي في غيبتهم والسفر بفتح السين وكون الفاء اسم جمع سافر بمعنى مسافر لا جمع له لان فعلا ليس من أبنية الجمع كذا في عبيد الحكيم فإني المطول وهم من أن السفر جمع لسائر على حذف مضاف (قوله ان مضوماً) يجوز أن يكون حالاً من الضمير في الظرف أي وان مهلاً أي بعداً وطولاً كإثني في غيبة المسافرين حال مضيمهم ويجوز أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره أعني وقت مضيمهم ويجوز أن يكون تعليلاً أي ان في غيبتهم مهلاً لأنهم مضوماً لا رجوع بعده ويجوز أن يكون ظرفاً مقدماً للمهلاً يعني ان في المسافرين بعداً وطولاً في زمان مضيمهم ولك أن تجعله خبراً بعد خبر أفاده الفذاري ويجوز أن يكون بدل اشتمال من في السفر ان جعلت إذا سماً غير ظرف بمعنى الوقت أي وان في المسافرين في زمان غيبتهم مهلاً (قوله مهلاً) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة أي بعداً وطولاً عن الرجوع والمعنى ان لنا في الدنيا وان لنا ارتحالاً عن الدنيا لان المسافرين لا آخره أي الموتى الذين انما طالت غيبتهم عن عفاة لا رجوع لهم لان المفقود بعد طول الغيبة لا رجوع له عادة وما لم تطل غيبته كغيره إذا سبب فيهم ما واحد وهو الفقد واللازم لهم لازم لتأقلا بدنا من ذهاب كما ذهبوا فكل انهم حلوا في الدنيا وارتحلوا عنهم فحينئذ كذلك



أى ان لنا محلا في الدنيا وان لنا  
مرتجلا عنها الى الآخرة

(قوله والمسافرون) أى الموقى وهذا  
مأخوذ من قوله وان في السفر (قوله  
لارجوع لهم) أى الى مواطنهم  
وهذا مستفاد من حل المهل على  
الكامل بقرينة الواقع فان هذا  
المهل لارجوع معه (قوله ونحن  
على أثرهم عن قريب) هذا  
مأخوذ من قوله ان محلا لان الحلول  
في الشيء يدل على عدم الإقامة فيه  
كثيرا (قوله حذف المسند) الذى  
هو اننا (قوله الذى هو ظرف قطعاً)  
أى بخلاف ما قبله وهو فاذا زيد  
فانه ليس الخبر فيه ظرفاً قطعاً بل  
يحمل أن يتعدى ظرفاً أى فاذا زيد  
بالباب وأن يتعدى غيره كما نمر أو  
جالس وقوله الذى هو ظرف الخ  
فيه إشارة لتسكينة ذكر هذا المثال  
بعد الذى قبله (قوله أعنى المحافظة  
الخ) تفسير للمقام أو تقدير لضيق  
المقام من حيث سببه لان المحافظة  
سبب اضيق المقام (قوله ولا اتباع  
الاستعمال) أى الوارد على ترك  
نظيره لانه اطرده حذف الخبر مع  
تكرار ان وتعدا اسمها سواء كانا  
نكرتين كما مثل أو معرفتين كقولك  
ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم  
يجزأ ولم يحسن كما نص عليه أهل  
الفن ولوجود الخصوصية في ذلك  
لان وتكرارها يتوبه سيبويه  
فقال هذا باب ان مالا وان وادا  
(قوله وقد وضع الخ) هذا تأييد  
لكون الحذف مطردا

(أى) ان (لنا في الدنيا) محلا (وان) لنا (عنها) الى الآخرة ارتجالا والمسافرون  
قد توغلوا في المضي لارجوع لهم ونحن على أثرهم عن قريب حذف المسند الذى هو ظرف قطعاً  
لقصده الاختصار والعدول الى أقوى الدلائل أعنى العقل واضيق المقام أعنى المحافظة على  
الشعر ولا اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه  
لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا

(أى) ان (لنا في الدنيا) محلا (وان) لنا (عنها) مرتجلا الى الآخرة فقوله محلا ومرتجلا  
مصدران مميان بمعنى الحلول والارتجال والسفر اسم جمع لسافر كالركب والمهل بمعنى  
الامهال وطول الغيبة والبعد عن الرجوع بمعنى أن المسافر ين الى الآخرة أى الموقى الداهيين  
اليها طالت غيبتهم عنها فلا رجوع لهم لان المقطوع بعد طول الغيبة لارجوع له عادة وما لم تطل  
غيبته كغيره اذ سببهم ما معا واحد وهو الفقد والالزام لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كذا ذهبوا فكم  
انهم حلوا في الدنيا وارتحلوا عنها فنحن كذلك فقد حذف الخبر في ان محلا وان مرتجلا وهو جار  
ومجرور قطعاً هنا اذ لا معنى لغير ذلك بخلاف قولنا خرجت فاذا زيد فيحمل أن يكون من تقدير  
الظرف أى فاذا زيد بالسبب أو من تقدير غيره كما تقدم أى حاضر والحذف هنا للاحتراز  
أو العدول الى الأقوى مع اتباع الاستعمال ومع ضيق الوزن وانما قلنا مع اتباع الاستعمال ومع  
ضيق الوزن لانه اطرده حذف الخبر مع تكرار ان وتعدا اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل  
أو معرفتين كقولك ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم يحسن الحذف أو لم يجزأ كما نص عليه  
أهل الفن ولوجود الخصوصية في ذلك لان وتكرارها يتوبه سيبويه فقال باب ان مالا وان ولدا

خبر الثالث أن يكون اللفظ صالحا لهم من غير قرينة نحو زيد وعمر وقام ذهب ابن السراج  
وابن عصفور الى أن المذكور خبر الثاني وحذف خبر الأول وذهب سيبويه والمأزني والمبرد الى  
أن المذكور خبر الأول ويدخل الثاني في معناه ولا حاجة الى اشارة لان العطف اذ ذلك من  
عطف المفردات وقيل خبر الأول وخبر الثاني محذوف وقيل أنت مخبر بين حذف أيهما  
شئت ومن ذلك والله ورسوله أحق أن يرضوه على المشهور وقيل أفرد الضمير لان رضا الله  
تعالى ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم واحد قلت وفيه نظر ان قلنا بمنع الجمع بين اسم الله  
واسم رسوله صلى الله عليه وسلم في ضمير تنبيه لانه صلى الله عليه وسلم أنكر على القائل ومن  
عصاهما وقال قتل ومن عصى الله ورسوله فاذا امتنع الجمع مع التصريح بالتنبيه فمع الأفراد  
أولى على أنه قيل انما لم يوقف على ومن يعصمهم ما وقيل لغير ذلك واستدل به بما في سنن  
أبي داود من قوله صلى الله عليه وسلم من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصم ما فقد غوى  
وقد استوعبنا الكلام على ذلك في شرح المختصر وقوله وزيد منطلق وعمر هو مما حذف فيه  
خبر الثاني أى وعمر وكذلك ومنه قوله تعالى واللاتى لم يحضن أى كذلك هذا هو الصواب في تقدير  
خبره خلافا لمن جعله أجاهن ثلاثة أشهر لانه تقدير جله من غير حاجة وقوله وكقولك خرجت  
فاذا زيد أى موجود وحذف الخبر بعد اذ الفجائية قال به ابن مالك وقال شيخنا أبو حيان ان لم  
يقم على حذفه دليل وجب ذكره نحو فاذا هي حية تسمى فاذا هي بيضاء للناظرين وأما نحو  
خرجت فاذا الاسد فالخبر هو اذا وهى ظرف مكان ومن حذف المسند بعد ان نحو قول  
الاعشى

ان محلا وان مرتجلا \* وان في السفر اذ مضوا مهلا  
أى ان لنا في الدنيا محلا وان لنا عنها مرتجلا وقد اختلف في حذف خبر ان فأجاز سيبويه

وكقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي تقدير لو تملكون مكررا الفائدة التاكيد فاضمر تلك الاول اضمارا على شريطة  
الذفسير وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لاسقوط ما يتصل به من اللفظ فأنتم فاعل الفعل المضمرة وتلك كون  
تفسيره قال الزحشرى هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان  
الناس هم المختصون بالشئ المنبأ به ونحوه قول حاتم لذات سوار اطمئني وقول المناس \* ولو غير اخواني أرادوا انقيصتي وذلك لان  
الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر وكقوله تعالى أفن زين له سوء عمله فرآه حسنا أي كمن لم زين له سوء  
عمله والمعنى أفن زين له سوء عمله من الفريقين الذين تقدم ذكرهما الذين كفروا والذين آمنوا كمن زين له سوء عمله ثم كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال لا فقل ان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وقيل المعنى أفن  
زين له سوء عمله ذهب نفسك عليهم حسرات فحذف الجواب لدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو أفن زين له سوء عمله كمن هداه الله  
فحذف لدلالة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء

(قوله قل لو أنتم تملكون الخ) ان قلت كيف يتسبب عن ذلك بقية الآية وهي قوله اذن لا مسكتم خشية الانفاق أي الفراغ فان تلك  
الخزائن لا تنهاه في كيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية قلت أجب بعضهم بأنهم لم يعلمهم يغفلون عن عدم  
تنهاها وان كانت لا تنهاه في نفس الامر فيمسكون مع ملكها خوف فراغها أو أن (٩) الغرض المبالغة في حرصهم وبخلهم حتى

انهم لو ملأوا ما لا يتصور نفادها  
أمسكوا (قوله والاصل لو تملكون  
تملكون) اعترض بان فيه جمعا  
بين المفسر والمفسر وهو غير جائز  
فالاولى أن يقال والاصل لو تملكون  
وأجب بأن الثاني يجعل تأكيذا  
بالنظر لما قبل الحذف ثم لما حذف  
الفعل الاول جعل الثاني تفسيراً  
مع افادة التاكيد لان المقدر  
كالذكور فقبل الحذف يكون  
الفعل الثاني تأكيذا فليس فيه جمع  
بين المفسر والمفسر وبعد الحذف  
يكون تفسيراً وليس فيه الجمع  
المذكور لان المفسر بالفتح محذوف  
ولو قدر الاصل تملكون بدون

(وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) فقوله أنتم ليس عتبة الان لو انما تدخل  
على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازاً عن  
العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف  
العامل فالله المحذوف عن فاعل وفيما سبق اسم أو جلة

فان قيل اذا وجدت القرينة صح الحذف بدون ان وان لم توجد لم يصح ولو مع تكرارها  
قلت الفرق على مقتضى كلامهم أنه يقل أو لا يصح تكرارها الامع القرينة بخلاف غير  
ذلك تأمل (وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) فأنتم في قوله قل لو أنتم فاعل  
بفعل محذوف يفسره قوله تعالى تملكون والتقدير قل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول  
لوجود مفسره احترازاً عن العبث بناء على الظاهر وارتكب هذا التركيب المؤدى الى الحذف  
لما فيه من التأكيذ مع الاجازة فالفعل المذكور في أصله تأكيذ وبعد الحذف تفسير  
اذا علم سواء كان الاسم معرفة أم نكرة وهو الصحيح وأجازه الكوفيون ان كان الاسم نكرة  
وقال الفراء لا يجوز معرفة كان أم نكرة الا اذا كان بالتكرير كهدى البيت ولم يتعرض  
المصنف لحذف المسند وهو خبر كان لانه ضعيف ولذلك كان ان خير فخير ضعيفاً لان تقديره

(٣ - شروح التلخيص ثانياً) تكرار لم توجد قرينة تعين ذلك المحذوف فلا بد من التقدير مكررا ليكون الثاني قرينة  
على حذف الاول لتقصيد الاختصار مع حصول التاكيد ولا يقال ان الضمير يدل على المقدراذ لو لا تدخل على جملة اسمية لانا نقول انما  
يدل على حذف الفعل ولا يدل على عينه كما أن لو تدل على الفعل المطلق لا على خصوص تملكون فتأمل (قوله فحذف الفعل) أي  
وهو تلك الاول (قوله لوجود المفسر) أي وهو تملكون الثاني لانه عند حذف الاول يكون الثاني تفسيراً بعد أن كان مؤكدا  
قبل الحذف (قوله ثم أبدل من الضمير) وهو الواو في تملكون المحذوف ضمير منفصل وهو أنتم والمراد بالابدال هنا التعويض  
لا لابدال النحوى والا لكان المحذوف جملة أي الفعل والفاعل معا وحذف بعض الجملة أسهل من حذفها بتمامها مع ما فيه من حذف  
المؤكد وعامله وبقاء التاكيد وذلك غير معهود والحاصل أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذي كان فاعلا فانه انه تغير من  
الاتصال الى الانفصال فهو فاعل فقوله لو أنتم تملكون جملة فعلية (قوله على ما هو القانون) أي القاعدة (قوله فالمسند المحذوف  
هنا فعل) أي لا غير (قوله وفيما سبق) أي قوله ان محلا وان من محلا وقوله اسم أي ان قدر متعلق الجار اسم فاعل وقوله أو جلة  
أي ان قدر متعلق الجار فعلا وقوله فالمسند المحذوف إشارة لتكثيرة كره هذا المثال أي ان سبب ابراده هو هذا ويمكن أن سبب ابراده  
التنبيه على أن المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند اليه بأن يكون أنتم تأكيذا للفاعل محذوف مع فعله لانه لم يثبت كثرة الحذف  
فيما يعني عنها



وأما قوله تعالى بل سئلت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل وقوله تعالى سورة أنزلناها وقوله وأقسموا بالله جهداً بما هم لن أمرتهم  
ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة فكل منهما يحتمل الأمرين حذف المسند إليه وحذف المسند

(قوله فصر جميل) الصبر الجميل هو الذي لا شك فيه معه إلى الخلق وإن كان معه شكوى إلى الخلق كما قال يعقوب انما أشكو بني  
وحزني إلى الله والهجر الجميل هو الذي لا أذى معه والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات  
والصبر حبس النفس عن الجزع الذي هو طلاق داعي الهوى فيستمر برفع الصوت وضرب الحدود (١٠)

(وقوله تعالى فصر جميل يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند إليه

لكنه متضمن لأن كيد من جهة المعنى لأن لو تقتضي المحذوف وما حذف الفعل انفصل  
الضمير لعدم وجدان ما يتصل به ولا يصح جعل أنتم مبتدأ أو جعل تملككون بعده خبره لأن  
لو تدخل الألف على الفعل ولم يجعل أيضاً كيدا للضمير بقدر حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه  
حذف الجملة جميعاً وحذف بعضها ليس مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكد  
وذلك غير معهود فهذا المثال المسند المحذوف فيه فعل جزما وفي قوله ان محذوا وان مرتحلاً  
يحتمل أن يكون مقدر بالفاعل فيكون جملة أو اسم الفاعل فيكون مفردا غير فعل ولهذا  
زاد هذا المثال وتقديمه على ما بعده من تقديم المفصل على المجرى وهو المشار إليه بقوله (وقوله  
تعالى) بل سئلت لكم أنفسكم أمرا (فصبر جميل يحتمل الأمرين) أي هذا القول يحتمل

أن كان في عمله خير وهذه الأمور الأربعة حذف فيها المسند إلى المبتدأ ثم ذكر المصنف ما حذف  
فيه المسند إلى الفاعل كقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي أصله لو تملككون تملككون  
فحذف المسند وهو الفعل فانفصل الضمير في أنتم وتملككون المذكورة تفسيرا وانما قلنا ذلك  
لأن لو انما يلزم الفعل وما ذكره المصنف رأي الرخشي وجماعة وليس مذهب البصريين  
قال ابن عصفور لا يلي لولا الفعل ظاهرا فأما المقدر فلا يلي إلا نادرا ونقل ابن الصائغ  
تصريح البصريين بامتناعه فصحا ويجوز نادرا لمحو لوزنات سوارط متنى لكن ابن مالك  
حوزه وقيل في الآية تفرد كان الناقصة أصله كنتم فحذفت كان واسمها وأنتم تأ كيد قال الشيخ  
أبو حيان وحذف المؤكد وبقاء التأ كيد مختلف في جوازه قلت ذلك في التأ كيد المعنوي  
أما اللفظي فقد يجوز جزما مثل قم أنت إذ لا سبيل لبراز هذا الفاعل وان كلاً لا يسمى ذلك  
حذفاً فان الضمير مستتر وأما ضمير يمكن بروزه فالذي يظهر أن حذفه مع فعله كافي الآية لا يمنع  
ودون الفعل يظهر امتناعه كما يقتضيه كلامهم في تعليل منع حذف المؤكد وإبقاء التأ كيد  
والذي يؤول الآية على تقدير لو كنتم حاصله أنه يفرق بين فعل كان وغيره ففعل كان يجوز أن يسميه  
بعدلوا وبقائه معموله لكثرة استعماله بخلاف غيره وإطلاق البصريين أنما لا يليها إلا الفعل  
ملفوظاً به عجيب لصادته الآية الكريمة وقيل حذف كان وانفصل اسمها قال الرخشي  
بعد ذكر الوجه الأول هذا ما يقتضيه علم الأعراب فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم تملككون  
فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشئ المتباعد وأورد عليه أن الاختصاص  
يكون بمعنى الجملة الاسمية لا لصورتها وأجيب عنه بأنه الخذف لما اتفق وحصل به تكرار ذكر  
الفاعل وعلم أن الاهتمام بذكر فاعل الجملة أكثر من فعلها كان تقديم الفاعل على الفعل من  
حيث المعنى والثاني بمنزلة التكرار للتأ كيد فأما الاختصاص قلت تكلف هذا القائل

وشق الجيوب والمبالغة في  
الشكوى وإظهار الكآبة وتغيير  
العادة في الملبس والمطعم (قوله  
يحتمل الأمرين) أي بل الثلاثة  
وثانها أن يكون من حذفها ما  
أي في صبر وهو جميل والماضيل  
أن في المحذوف احتمالات ثلاثة  
كل منها مناسب للمقام وفي المقام  
اشكال وذلك لأن كل حذف  
لأجله من قرينة دالة عليه فالقرينة  
أن دلت على المسند لم يمكن أن تدل  
على المسند إليه وبالعكس ولا يمكن  
أن تدل عليهما معا عند حذفهما  
وأجاب سم بأنه يجوز أن يكون  
هنا قرينتان تدل أحدهما على  
حذف المسند المناسبة بينهما وبينه  
والأخرى على حذف المسند إليه  
كذلك غاية الأمر أن أحدهما  
كاذبة لأنه لا يجوز أن يراد الأمران  
معاً بل المراد أحدهما فقط فيكون  
الآخر غير مراد فتكون قرينته  
كاذبة لأن ما دلت على إرادته مع أنه  
غير مراد ولا يضر ذلك لأن القرينة  
أمر ظني والظني يجوز تخلف  
مدلوله عنه قال الشيخ يس  
وأقول ما المانع من أن المسند  
يقصد بجوز حذف كل من المسند  
إليه والمسند ويجعل لكل واحد  
قرينة صادقة وهذا يدل عليه  
قول الشارح بإمكان حمل الكلام

(أي)

على كل من المعنيين عند التأمل الصادق فقول العلامة القاسمي لأنه لا يجوز أن يراد الخ مسلم  
لكن ليس المراد أحدهما فقط نصابل على الاحتمال وهذا لا يستدعي كذب قرينة غيره ويشهد لذلك وإن لم يكن في خصوص المسند إليه  
والمسند ما سبق في بحث الإيجاز في قوله تعالى فذلكن الذي لفتني فيه من أنه يحتمل أن المراد في مرادته بدليل تراودتها أو في حبه  
بدليل قد شغفها حيا

أى فامرى صبر جيل أو فمصر جيل أجل وهذه سورة أنزلناها وأوفيناها وأوحينا اليك سورة أنزلناها وأمركم أوالذى يطلب منكم طاعة معروفه معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخالص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره لا إيمان تقسمون بهم بأفواهكم وقلوبكم على خلافها أو طاعتكم طاعة معروفه أى بانها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفه أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة وما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى ولا تقولوا ثلاثة قبل التقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ورد بانه تقرير بثبوت آلهة لان الذى انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ كما تقول ليس أمر أو ثمانية فالتنقيح بأن تكون عدة الامراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء وذلك اشراك مع أن قوله تعالى بعده انما الله الله واحد يناقضه والوجه أن ثلاثة صفة مبتدأ محذوف أى يكون مبتدأ محذوف فاعلمه لا خبر مبتدأ والتقدير ولا تقولوا لنا أو في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ثم حذف الخبر كما حذف من لا اله الا الله وما من اله الا الله ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان في غير هذا الموضع فيكون النهى عن اثبات الوجود لآلهة وهذا ليس فيه تقرير بثبوت الهين مع أن ما بعده أعنى قوله انما الله الله واحد ينفي ذلك فيحصل النهى عن الاشراك والتوحيد من غير تناقض وهذا يصح ان يتبع نفي الاثنين فيقال ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا الهان لا كقوية لنا ليس لنا آلهة ثلاثة ولا الهان وهذا صحيح ولا يصلح أن يقال على التقدير الاول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنين لانه كقولنا ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد ويجوز أن بقدر ولا تقولوا الله والمسبح وأمه ثلاثة أى لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فيكون المعنى ثلاثة مستوون في الصفة والرتبة فانه قد استقر في العرف أنه اذا أريد الخالق اثنين بواحد في وصف وانهم ماشيهان له أن يقال هم ثلاثة كما يقال اذا أريد الخالق واحداً بآخر وجعله في معناه هما اثنين

( ١١ )

(أى) فمصر جيل (أجل أو فامرى) صبر جيل

أن يكون من باب حذف المبتدأ أو من باب حذف المبتدأ اليه وأشار الى تفسير المحذوف على التقدير الاول بقوله (أى) فمصر جيل (أجل) الى من الصبر غير الجليل وهو الذى تكون معه الشكاية الى الخلق فأجرى كونه أجل من الجزع وتفضيل الشئ على ما لا يشاركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الاغراض الموجبة لاجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير وأشار الى المحذوف على التقدير الثانى بقوله (أو فامرى) أى فشاى الذى ينبغى أن أتصف به (صبر جيل) ويحتمل أن يكون من حذفهما

وظن صحة كلام الزمخشري وهو فاسد لان الاختصاص هنا معناه لو اختصتم بملك خزائن الرحمة لامسكتهم وليس فى ذلك ما يقتضى أنهم محتصون بالشيخ لانه لا ينفى أن غيرهم لو اخص بملك خزائن الرحمة لشيخ وانما يكون ذلك لو قيل أنتم لو علمتكون فان المعنى حينئذ أنتم المحتصون بأنكم لو ملكتم الخزائن لامسكتهم ثم أقول لو كان الصيغة للاختصاص لكان الاختصاص هنا معذرا لان الاختصاص لا يكون الا فى شئ يقبل عدم الاختصاص وملك خزائن الرحمة ان كان لهؤلاء استحال أن يكون غيرهم لان الشئ الواحد لا يكون معاً لو كالشخصين فى وقت واحد فالاختصاص هنا معذرو ولو حصل لم تكن له فائدة فان قلت قد يحصل الاختصاص بحسب الزمعة تقول انا ملك هذا أى لا يملكه غيرى بخلاف أملكه قد يكون فى وقت وغيره فى وقت قلت لان سلم بل معنى انا أملك اختصاصك بالملك فى وقت ما والعموم فى ما يملك هذا غيرى انما جاء فى الزمان اذا كان مصرحاً به أما اذا كان مفهوماً فلا ولولمناه فليس المراد هنا ولا المعنى عليه ثم نقول كان للزمخشري مندوحة عن ذلك بأن يعرب أنتم مبتدأ أو علمتكون خبره والجملة خبر كنتم المحذوفة فيحصل الاختصاص لانه كقولك أنت تقوم ويجمع كلام النحاة

(قوله أى فمصر جيل أجل) أى فمصر جيل فى هذه الواقعة أجل من صبر

غير جيل واذا كان أجل من الصبر الغير الجليل فهو أجل من الجزع من باب أولى وأورد بان فى هذا التفضيل نظراً الى ان يشترط أن يكون المفضل عليه مشاركاً للمفضل فى أصل الفعل فيجب أن يكون المفضل عليه هنا جليلاً فى الجملة مع أنه قيد بانه غير جليل فلا يصح التفضيل وأجيب بأمرين الاول أن عدم الجمال فى المفضل عليه وهو الصبر الملتصق بالشكاية انما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب وهذا لا ينافى أن فيه جمالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب لان اظهار الشكاية قد يفرج عن النفس ضيقها الثانى أن التفضيل على فرض أن يكون فيه جمال وتفضيل الشئ على ما لا يشاركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الاغراض الموجبة لاجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير كفى قواهم زيدا أفضل من الجار اه غنيمى (قوله أو فامرى صبر) أى شأى الذى ينبغى أن أتصف به صبر جيل وكان الاولى الاتيان بالواو بدل أولان مفعول الاحتمال لا يكون مردداً

ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون  
نصافي أحدهما

مع أي في صبر وهو جميل ولما كان في الحذف احتمالات كل منها يناسب المقام والقرينة  
يتجه معها كل منها كان الحذف أوسع اذ فيه تكثير للفائدة الخاصة لكل من المحتملين بخلاف  
الذكر فانه معين لاحدها النصوصية فيكون أضيق فلا يرد أن يقال المقدر واحد في نفس الامر  
فلا كثرة لانه قول الاحتمال يكفي في التوسعة والكثرة هنا ولأن يقال القرينة متى لم تعين  
فليست دليلا فلا حذف لانه قول يكفي في دلالتها لاجتماع مقامها لاحدها لا بعينه ورجح كونه  
من حذف المسند اليه بكونه أكثر وقوعا وبغير ذلك مما يذكرك في المطولات ومما يحتمل الامرين  
قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة لاحتمال أن يكون التقدير ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو يكون  
ولا تقولوا الله وعيسى ومريم آلهة ثلاثة ففي الحذف تكثير فائدة التوسعة بالاحتمال

والبيانيين وقول الزخشي صناعة البيانيين هو على عادة في اطلاق علم البيان على المعاني \*  
بقي هنا سؤال وعوان من علم خرائن رجة الله تعالى وهي غير متناهية كيف يمكن خشية  
الانقراض مع أن غير المتناهية يستحيل نفاذه فكيف يخاف نفاذ ما يستحيل نفاذه والخوف من  
وقوع المستحيل مع اعتقاد استحالة مستحيل ثم ذكر ما هو محتمل لأن يكون حذف فيه  
المسند والمسند اليه كقوله تعالى فصبر جميل يحتمل حذف المسند تقديره فصبر جميل أي أجل  
ويحتمل أن المحذوف هو المسند اليه تقديره فأمرى صبر جميل وقد اختلف النحاة فيما إذا دار  
الحال بين حذف المبتدأ والخبر أي ما يحكم بأنه المحذوف حكاه ابن اياز قيل الخبر أولى بالذکر لانه  
محط الفائدة وقيل المبتدأ لانه العامل وأيضا الحذف من الاواخر أولى وأما خصوص هذه الآية  
فالمعنى فيها على نسبة الصبر اليه فالاحسن تقديره أمرى صبر جميل وهو الموافق للبدح قال  
الخطيب ولأن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت تكون على معناها في النصب وفي النصب إذا  
قلت صبرت صبرا جيبلا فانت مخير بحصول الصبر لك فحذف المبتدأ يوافق معنى النصب قلت  
هذا ان أراد به ما قبله فقد سبق وان أراد غيره فهو ضعيف لأن المصدر المنصوب لا يدل على نسبة  
للمتكلم فان المصدر المنصوب قد يكون عن صبرت وعن أصبر وليس في أصبر اخبار بحصول الصبر  
بل وعنده ومن هذا قوله تعالى طاعة وقول معروف يحتمل الامرين ومن ذلك وقالت اليهود  
عزير ابن الله على قراءة من لم يثبت قيل انه صفة والخبر محذوف التقدير عزير ابن الله الهنا أو  
الهنا عزير ابن الله وأورد عليه أنه يلزم أن يكون التكذيب ليس عائدا الى النبوة لأن صدق الخبر  
وكذبه راجع الى نسبة الخبر الى صفته وقد سبق ما يعترض به على هذا وأجاب عنه الوديان  
عزير ابن الله جزء الجملة حتى فيه لفظهم أي قالوا هذه العبارة القبيحة وحينئذ فلا يقدر خبر  
ولا مبتدأ وقيل ابن الله خبر وحذف التنوين من عزير للعجمة والعلمية وقبل حذف تنوينه  
لانتفاء الساكنين لأن الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد كقراءة قل هو الله أحد الله  
الصمد بل هنا أوضح لانه في جملة واحدة ومن هذه المادة ما ذكره المصنف ولا تقولوا ثلاثة  
اما ان يقدر آلهتنا ثلاثة أو لثلاثة من الآلهة ورد المصنف الاول أنه يلزم أن يكون المنفي  
كون آلهتهم ثلاثة لا كونهم آلهة فان النهي انما يكون للنسبة المستفادة من الخبر قلت  
وفيما قاله نظر لان نفي كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لا يكون لآلهة الثلاثة وجود بالكلية  
لانه من السالبة المحصلة فعناء ليس آلهتكم ثلاثة وذلك يصدق بأن لا يكون آلهتهم آلهة

(قوله في الحذف تكثير الفائدة  
بامكان الخ) البناء للتصوير أي ان  
تكثير الفائدة مصور بما ذكر  
لا معنى كثرة المعنى والالورد أن  
المراد أحد الامرين قطعا لا كلاهما  
اذ لا يمكن ارادتهم جميعا وحينئذ  
فلا فرق بين حالة الذكرو حالة  
الحذف لان حالة الذكرا أحدهما  
متعين وفي حالة الحذف أحدهما  
مبهم فأن تكثير المعنى ويصح أن  
يراد تكثير الفائدة من حيث التصور  
لانه عند الحذف يتصور المعنيان  
ويلاحظان من جهة صحة الحمل على  
كل تأمل واعلم أن هذا الكلام في  
على ما تقدم من أن القرينة لا تدل  
على كل من المسند والمسند اليه  
عند حذفهما معا أما على انه لا مانع  
من أن المتكلم يقصد تجويز حذف  
كل من المسند اليه والمسند ويجعل  
لكل قرينة صادقة فتكثير المعنى  
عند الحذف على حالة الذكرا  
ولا اشكال

واعلم ان الحذف لا بدله من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال اما محقق كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله

(قوله ولا بدل الحذف) المتبادر منه ولا بدل الحذف المتقدم وهو حذف المسند أي انه لا بدل الحذف المسند من قرينة لان الحذف خلاف الاصل فلا يعدل اليه الا بسبب داع اليه ووجود قرينة دالة عليه اما حالية او مقالية والآن لم يعلم ذلك المحذوف أصلا عند السامع فيخل الحذف بالمقصود وقد يقال لا بدل الحذف المسند اليه من قرينة فلم يخص حذف المسند بالكلام اللهم الا ان يقال ان المسند اليه قد يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم المفعول به مقامه أو يقال ان وجوب القرينة على (١٣) المحذوف مما يعرفه العاقل انه لما عبر

عن حذف المسند بالترك الموهوم للاعراض عنه بالكلمة والاستغناء عن نصب القرينة تدارك بقوله ولا بدل الحذف من قرينة بخلاف المسند اليه فانه يعرف به بالحذف وهو لا يوهم الاعراض عنه بالكلمة أو يقال ان قرينة حذف المسند لما كان فيها من التفصيل ما ليس في قرينة حذف المسند اليه خصها بالذكر لتفصيل قرينة حذفه السؤالية الى الحقيقة والمقدرة (قوله دالة عليه) أي على الحذف بمعنى المحذوف أو على المحذوف المأخوذ من الحذف ويدل لذلك قول الشارح ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف (قوله جوابا) نصب على الحال أو مفعول للوقوع لتضمنه معنى الصيرورة أي لا يورثه جوابا (قوله لان هذا الكلام الخ) على المحذوف أي وصح التمثيل بالآية لوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق لان الخ وهذا جواب عما يقال التمثيل بهذه الآية لا يصح اذا السؤال فيها غير محقق بدليل التعبير بان التي للشيء فقوله ان سألتهم قضية

(ولا بدل) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أي خلفهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق

(ولا بدله) أي للحذف (من قرينة) دالة عليه والآن يفهم المعنى أصلا وهذا لو كان لا يختص بالمسند بل لزوم مثله في باب المسند اليه لكن ذكره ليفصل القرينة السؤالية الى الحقيقة والمقدرة ولهذا قال (كوقوع الكلام) أي الذي حذف فيه المسند (جوابا لسؤال محقق) بان يذكر السؤال ولو على وجه الفرض (نحو) قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) فقوله الله جوابا لسؤال محقق الذي كراى مقدر الصورة فعلى تقدير وقوع هذا السؤال بأن يقال من خلق السموات والارض يكون قوله الله جوابا عنه وقد حذف فيه المسند والاصل خلفهن الله وبهذا يعلم أن حمل التحقيق على معنى تحقق ما فرض من السؤال الذي هو صدور قوله من خلق السموات والارض والجواب الذي هو أن يقولوا الله يكون هذا الكلام جوابا لسؤال محقق فمبعض بلا طائل مع أن مثله يلزم في المقدرة يقال فيه عند تحقق ما قدر من

ص (ولا بد من قرينه الخ) ش أي لا بدل الحذف المسند من قرينة غيره والقرينة اما سؤال محقق أي واقع نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله تقديره خلفهن الله والمعنى يتحقق السؤال ههنا تحققه قبل الجواب لأنه محقق الوقوع عند نزول الآية لان فعل الشرط مستعمل المعنى بل الاقتصار على لفظ الجلالة الكريمة يستدعي تقديم سؤال استغنى به عن ذكر خلفهن وتارة يكون سؤالا مقدرا أي غير منطوق به كقول الحرث بن ضمرة انه شلى وقيل للحرث بن غنمك وقيل لمرثبة بن عمرو انه شلى وهو من أبيات سيبويه ويزيد هو يزيد بن غنمك

ليبك يزيد ضارع لخصومة \* ومختبط مما يطع الطوائف

فانه لما قال لي بك يزيد كان سائلا سألته من يبيكه فقال ضارع أي يبيكه ضارع وما ذكره المصنف قد ذكره النحاة أيضا وقد يقال تقدير الباء كي ضارع أحسن لانه حيث أمكن تقدير الاسم فلا بد من الفعل ذكره سيبويه وعلى هذا فلا يكون هذا من حذف المسند بل من حذف المسند اليه وقد يجاب عنه بأن تقدير الفعل هنا يرجع لتقديم لفظ الفعل ولهذا قدرنا الفعل في قوله تعالى رجال لانهم هم تجارة على قراءة يسبح بالبناء للمفعول وهو كيبك على أنه محتمل أنه

شرطية لا تقتضى الوقوع ولا عدمه فلا يصح التمثيل بالآية لحذف المسند للقرينة المدكورة الا لو قيل ان الله في جواب من خلق وكان ذلك السؤال وقع بالفعل وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بكون الكلام جوابا لسؤال محقق أنه اذا تحقق ما فرض من السؤال يكون الكلام جوابا عنه ولا شك أن السؤال هنا محقق على تقدير أنهم سئلوا به فأجابوا بذلك الكلام عنه لانه لو فرض أنهم سئلوا وأجابوا بذلك لكان جوابهم هذا جوابا لسؤال محقق فالمراد بكون السؤال محققا تحققه ولو باعتبار الفرض واعتراض بأن هذا ينافي ما أتى في قوله لي بك يزيد الخ فان السؤال فيه محقق بهذا المعنى فانهم لو سئلوا وأجابوا بذلك الجواب كان ذلك الجواب جوابا عن سؤال محقق مع أنه جعله مقدرا فالأولى أن يقال المراد بالتحقق ما وجد في الكلام صورته ونطق بها بالفعل والمقدر ما ليس كذلك كافي البيت قوله لان هذا الكلام أي قولهم الله



وقوله ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأجابه الأرض بعد موتهم يقولون الله وإمامه قد رخصوا لبيك يزيد ضارعه لخصومة

(قوله ما فرض من الشرط) وهو سألتهم من خلق الخ والجزء هو أية قول الله وقوله محقق أى محقق كونه سؤالاً أى أنه لو فرض أن النبي قال لهم من خلق السموات والأرض وقالوا الله كان قولهم الله الذي هو الجزء جواباً لذلك السؤال المحقق كونه سؤالاً (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعل لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهم وبكون من حذف المسند أيضاً وما المرجح أن يكونه فاعلاً (قوله على أن المرفوع فاعل الخ) أى لا مبتدأ والخبر محذوف أن قلت هذا الدليل معارض بالمثلى فيقال والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينجيكم منها أجيبت بأن وقوع الأول فى القرآن أكثر وحمل المحتمل على الأكثر أولى ولا يقال قد يرجع كون المرفوع مبتدأ بأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً (١٤) وكونه خبراً والباقي مبتدأ فالثانى أولى لأن

ما فرض من الشرط والجزء يكون جواباً عن سؤال محقق والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى وإئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة (أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نمشلى بنى يزيد بن نمشلى (لبيك يزيد) كأنه قيل من يبيكه فقال (ضارع) أى يبيكه ضارع

السؤال يكون هذا الكلام جواباً عنه فإذا كان يسمى محققاً لكونه ما ذكر يكون جواباً عنه عند تحقق وقوعه لم يظهر فرق بين المقدر والمحقق بذلك فتأمل وقد رنا اسم الجلالة فاعلاً لا مبتدأ ليطابق ما صرح به فى مثل هذا السؤال كقوله تعالى وإئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكذا قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة ولكن هذا يعارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله تعالى قل الله ينجيكم منها اللهم الآن يقال وقوع الأول أكثر ويقال حمل المذكور على الفاعل لكونه أقوى العمد أحق (أو) وقوعه جواباً بالسؤال (مقدر) فهو معطوف على قوله محقق وذلك (نحو) قول ضرار بن نمشلى بنى أخاه يزيد بن نمشلى (لبيك) بالبناء للجهول وقوله (يزيد) نائب الفاعل وتعدى إليه يبي بنفسه لانه يستعمل متوصلاً بعلى ومتعدياً بنفسه فيقال بكيته عليه وبكيته ولما حذف الفاعل وقع ايهام فى الكلام بسأل عن بيانه فكانه قيل من يبيكه فقال (ضارع)

لا يكون من الحذف بالكىة ويكون يزيد منادى أى لبيك يا يزيد فقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء لبيك ونائب عنه ان كانت الرواية بضمها ومنه قوله تعالى يسبح له

المبتدأ عين الخبر فالحذف عين الثابت فيكون حذفاً كالحذف وأما الفاعل فهو غير الفاعل لانا نقول قد يعارض هذا بأن الصحيح أن الفاعل أصل المرفوعات فحمل الباقي على أنه فاعل أولى لكونه أقوى العمد وفى الغنبي فان قلت يلزم على كون المذكور فى هذه الآية فاعلاً عدم المطابقة بين السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية والأولى المطابقة والعدول الى تركها يحتاج الى نكتة قلت أجابوا عن ذلك بأن النكتة فى ترك المطابقة أن فى رعاية المطابقة ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام لان التقوية شأن ما يشك فيه أو يشكروا اعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام لان المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض (قوله بنى يزيد)

أى أخاه أى يذكركم محاسبه بعد موته (قوله لبيك يزيد) بضم حرف المضارعة مبنى للفعول ويزيد نائب ذليل الفاعل وليس هو من الحذف والابصال والاصل لبيك على يزيد لان بكي يتعدى بنفسه تارة وبعلى تارة أخرى قال فى الصحاح بكيته وبكيته عليه بمعنى (قوله كأنه قيل من يبيكه) وذلك انه لما حذف الفاعل وقع ايهام فى الكلام فسئل عن بيانه وقيل من يبيكه بفتح حرف المضارعة (قوله أى يبيكه ضارع) حذف المسند والقريضة على حذفه وقوع الكلام جواباً بالسؤال مقدر قيل يحتمل أن لا يكون فى البيت حذف بالكىة بأن يكون يزيد منادى أى لبيك يا يزيد فقدك ضارع ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء لبيك أو النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من لبيك الى أن تثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الحالة فيكون منادى والمعروف مع بناء لبيك للفاعل فتح يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحاً لكونه فى رواية الرفع نائباً عن الفاعل لامنادى اه فنارى

وقرأه من قرأ يسجد فيه بالغدو والآصال رجال وقوله كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم ينادى  
الفعل للمفعول

(قوله ذليل) تفسير لما قبله (قوله لخصومة) يتمم أن اللام للتوقيت أى وقت خصومته مع غيره أو للتعليل أى لأجل خصومة نالته  
من لا طاقة له على خصومته وهو متعلق بضارع وان لم يعمد لان فيه معنى الفعل وليس متعلقاً بيبكى المقدر لافادته أن البكاء  
يكون للخصومة دون يزيد ولا يقال بل قد اعتمد على الموصوف المقدر أى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعاقب الجارية  
لا محذوراً أيضاً لان قول لو كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر ما تصور الغاؤه لعدم الاعتماد لان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل  
ملتزم لفظاً أو تقديرًا تعين الذات التى قام به المعنى وهو مخالف لنصريحهم اللهم إلا أن يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكتفى  
فى عمله اذا قوى المقتضى لتقديره كفى باطالع العاجب لا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل لكن تأتى اعتباراً مثل هذا  
المقتضى فى كل موضع محتمل نظر اه فنارى (قوله لانه كان ملجأ الخ) أى انما يكتفى الضارع الدليل عليه لانه كان يدفع عن الاذلاء  
والضعفاء ما ينالهم فهو ملجأ لهم فحقهم البكاء عليه (قوله ومختببط) أى ويبيكه مختببط فهو عطف على ضارع (قوله مما تطيح) أى مما  
أطاحته فالضارع بمعنى الماضى لان السؤال والبكاء انما يكونان بعد الاطاحة (قوله للمعروف) أى طالباً للمعروف والاحسان وقوله من  
غير وسيلة أى كهديته يهديهم اليه عطية أكثر منها (قوله جمع مطيحة) هو اسم فاعل من (١٥) غير الثلاثى وهو أطاحه (قوله على غير القياس)  
أى لان قياس الطوايح أن يكون جمع طائحة بمعنى هائكة لا مطيحة  
بمعنى مهلكة لان فواعل فاعلى  
لفاعلة لا مفعلة قال فى الخلاصة

دليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه \* ومختببط مما تطيح الطوايح \*  
والمختببط هو الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوايح  
جمع مطيحة على غير القياس كل واقع جمع ملقحة ومما متعلق بمختببط ومما صدر به أى سائل  
من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيكى المقدر أى يبيكى لأجل اذهاب المنيا يزيد

أى يبيكه ضارع أى ذليل (الاجل) (لخصومة) نالته مما لا طاقة له على خصومته وانما  
أمر الدليل ببيكائه لانه كان دافعاً عن الاذلاء والضعفاء ما ينالهم فهو ملجأ لهم فحقهم بكأوه  
وتمام البيت \* ومختببط مما تطيح الطوايح \* فقوله مختببط معطوف على ضارع أى يبيكه  
الضارع والمختببط هو الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك واذهاب المال  
واتلافه والطوايح جمع مطيحة والمطح اسم فاعل من غير الثلاثى وهو أطاحه لكنه جمع فواعل  
على غير قياس كل واقع جمع ملقحة وقوله مما تطيح يحتمل أن يتعلق بقوله مختببط فيكون المعنى  
أن المختببط أى السائل من أجل اهلاك الطوايح أى الوقائع والشهداء ماله يبيكى يزيد لانه كان  
فيها بالغدو والآصال رجال على قراءة فتح الباب وكذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله على قراءة

الثناء بجمع تصحى بالالف والهاء لا ألفاظاً مستتوها ليس منها مطيحة وحينئذ فلا مخالفة تأمل (قوله جمع ملقحة) أى وقياس جمعها  
ملقحات كما قرر شيخنا العدوى والذى ذكره الفوشى أن ملقحة قياس جمعها ملاقح فلو وقع على كل حال جمع الملقحة شذوذاً (قوله من  
أجل اذهاب الخ) أشار بذلك الى أن من للتعليل وأن مأمورة مع الفعل بعدها مصدر ويجوز أن تكون من ابتدائية أى سائل سؤالاً  
ناشئاً من اذهاب الوقائع أى الحوادث ماله (قوله أو يبيكى المقدر) عطف على مختببط أى الله متعلق بمختببط أو يبيكى المقدر (قوله أى  
يبكى لأجل اذهاب الخ) فى هذا إشارة الى أن الفعل المقدر على الاحتمال الثانى ينبغى أن يجعل كاللازم أى يقع البكاء مختببط لأجل اذهاب  
المنيا يزيد وضح أن يكون متعبداً أى يبيكه مختببط من أجل اهلاك المنيا بام ورجع أشاراً لهذا قوله أولاً أى يبيكه ضارع فففيه إشارة  
بلحوازالأحرين قرر شيخنا العدوى ثم اعلم أن الوجه الاول أحسن لان تعليقه بيبكى المقدر مما يابى بام سليقة الشعر وذلك لانه لما بين سبب  
الضرعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً أفاده الجاسمى فى شرح الكافية وقوله لأجل اذهاب المنيا أى المبر عنها بالطوايح يزيد  
واضافة اذهاب الوقائع فى الوجه الاول وللمنايا فى الوجه الثانى من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله ماله فى الاول ويزيد فى الثانى وأشار  
الشارح بذلك الى أن مفعول تطيح فى البيت محذوف تقديره ماله ان فسرت الطوايح بالوقائع أى الحوادث أو يزيدان فسرت بالمنيا وادعترض  
على الوجه الثانى بأن الشخص الواحد لا يملك ويذهب به الامنية واحدة وأجيب بأن ال فى المنيا بالجنس وأل الجنسية اذا دخلت على  
جمع أبطلت منه معنى الجمعية فيصدق بالواحد الذى هو المراد وانما عبر عنه بالجمع للبالغة أو أن المراد بالمنيا أسباب الموت اطلاقاً  
لاسم المسبب على السبب ولا يتخفى كثرتها

وفضل هذا التركيب على خلافه أعني تحويلك يزيد ضارع ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه أحدها أن هذا التركيب  
يفيد اسناد الفعل الى الفاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا (١٦)

(وفضله) أي رجحان تحويلك يزيد ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعني ليسك يزيد ضارع  
مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا للضارع (بتكررا لاسناد) بأن أجل أولا (اجمالا ثم)  
فصل ثانيا (تفصيلا) أما التفصيل

يكسب المعلوم ويحتمل أن يتعلق بيكي المقدّر فيكون التقدير بأر ذلك المختبض بيكي من أجل  
اهلاك المنيا يزيد وعلى هذا التقدير ينبغي أن يجعل بيكي من اللازم أي وقع اليك من أجل  
ما ذكر ويصح كونه متعديا أي بيكيه من أجل اهلاك المنيا بالياء ولما كان هنا مظنة سؤال وهو  
أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم به الوزن وذلك بأن  
يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعل بيكي أجاب عنه بان ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال  
(وفضله) أي وفصل هذا التركيب الذي فيه بناء بيكي للجهول وهو يزيد ثم ذكر الفاعل وهو ضارع  
(على خلافه) الممكن وهو أن يجعل بيكي مبنيا للفاعل وهو ضارع وينصب يزيد على أنه مفعول  
مع أن هذا الخلاف هو الاصل (بتكررا لاسناد) أي فضل التكرير الاول على الثاني حاصل  
بتكررا لاسناد لان الفعل أسند أولا (اجمالا) أي اسنادا اجمالا (و) أسند ثانيا (تفصيلا)  
أي اسنادا تفصيلا أما الاسناد التفصيلي فظاهر لانه ذكر الفاعل المستحق للفعل بالنصب وهو

فتح الحاء قال (وفضله على غيره) أي فضل تركيب ليسك ببناء للمفعول على الرواية الشهيرة على  
ما لو كان مبنيا للفاعل ثلاثة أمور أحدها تكرر الاسناد اجمالا وتفصيلا يعني أنه أسند  
الى شخص ما جملا لانه مع البناء للمفعول لا يكون الفاعل مفصلا ولأن تقول ليس مع البناء  
للمفعول اسناد للفاعل لا اجمالا ولا تفصيلا غاية أن النائب عن الفاعل يستلزم وجرا فاعل  
فهو يدل على الفاعل بالالتزام ولا اسناد فيه للفاعل ودلالته الالتزامية على الفاعل لا على  
الاسناد ويدينه ما فرق ثم نقول قوله تكرر الاسناد اجمالا وتفصيلا قد يقال ان هذه العبارة  
تستدعي تكرر الاسناد اجمالا وهو يستلزم اسنادين اجماليين وتكرره تفصيلا كذلك  
فيستلزم الاسناد أربع مرات وهو فاسد غير مراد الا أن يؤول على أن قوله اجمالا وتفصيلا  
تفصيل لما أجله لفظ التكرّر من باب اللف والنشر الثاني أنه لو وقع الاسناد فيه الى الفاعل لوقع  
يزيد فيه مفعولا وهو فضلة والعمدة أولى من الفضلة وقد يقال ان هذا في المعنى يرجع الى  
الاول وقال في المفتاح وكونه فضلة يستلزم عدم الاعتناء به وكونه مفعولا يقتضي الاعتناء  
وتأخير الفاعل يقتضي عدم الاعتناء به وكونه عمدة يوجب الاعتناء فيقتضي تأخير الفاعل  
بذكر في الحواشي قيل وجه النظر أنه ان كان التناقض لازما فليست عند بناء للمفعول  
وذكر ضارع بعده لان تقديره بيكيه ضارع فقد تقدم المفعول وقيل وجه النظر ان البناء  
للمفعول يقتضي أنه مقصود البيان وذكر الفاعل يقتضي أنه مقصود التناقض وفيه نظر لان ما  
قد يفصّل ان وقيل لان المبني للمفعول أولى بالتناقض لان فيه عمدتين كل منهما يطلب التقديم  
بخلاف الفضلة فانها وان تقدمت فهي في نية التأخير قيل لو صح ما قاله لكان تقديم  
المفعول على الفاعل قبيحا وليس كذلك وقيل أيضا لو كان ذلك قبيحا لكان رأيت  
شجاعة في الحسام أفصح من رأيت أسدافيه لايمام الثاني التناقض الثالث أن أول الكلام

(قوله وفضله الخ) هذا جواب عما  
يقال لم عدل الشاعر الى هذا  
التركيب المقتضي لحذف المسند  
مع امكان الاصل وهو البناء للفاعل  
واستقامة الوزن به وذلك بأن يجعل  
يزيد مفعولا وضارع فاعل بيكي  
ولا حذف لاللسند ولا للسند  
اليه وحاصل الجواب أن ما عدل  
اليه له فضل عما عدل عنه قال  
العمدة يس وليس مقصود  
المسند افادة ترجيح البناء للمفعول  
على البناء للفاعل من سائر الوجوه  
حتى يعترض بأن في خلافه وهو  
البناء للفاعل وجوهها مرجحة بل  
المقصود بيان ترجحه من حيث  
الوجوه التي ذكرها المصنف فلا ينافي  
أن خلافه ترجح عليه من جهة  
أخرى وذلك أن فيه الجمع بين متنافيين  
من حيث ان كون يزيد فضلة  
يقتضي أن يكون ضارع أهم منه  
وتدعيه يقتضي أن يكون أهم من  
الفاعل وهو ضرب من البديع  
وفيه أيضا التشويق للفاعل بذكر  
المفعول أو الجمع الاطماع في ذكره  
بناء الفعل له وحينئذ حذف يكون في  
كل منهما ما جهات ترجح للبليغ  
أن يراعى ترجح هذا دون ذلك وأن  
يتركس (قوله بأن أجل الخ) دفع  
بهذا ما يقال ان ظاهر عبارة المصنف  
فاسد لان ظاهره أن قوله اجمالا  
وتفصيلا معمول لتكرره وهذا يقتضي  
أنه عند البناء للمفعول يكون الاسناد  
قد تكرر مجتمعا ثم تكرر مفصلا وأول

ما يتحقق به التكرّر مرتين فيقتضي أن الاسناد قد وجد أربع مرات عند البناء للمفعول وليس كذلك وحاصل الدفع أنهم بالبسا فظاهر  
معمولين للتكرّر بل معمولان لحذف والتقدير بأن أجل الاسناد اجمالا الخ لكن اعترض على الشارح فيما قدره بأنه يلزم عليه حذف  
عامل المصدر المؤكّد وهو ممنوع فالأولى أن يقول بأن أسند أولا اجمالا أي اسنادا اجمالا ثم أسند ثانيا تفصيلا أي اسنادا تفصيلا

الثاني أن نحو يزيد فيه ركن الجملة لافضلة الثالث أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل فيكون عند ورود ذكره كن يسير له غنية من حيث لا يحتسب وخلافه بخلاف ذلك \* ومن هذا الباب أعني الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على وجه فأن الله شركاء ان جعلوا فعولين لجعلوا الجن يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوبا بحذف دل عليه سؤال مقدر كأنه قيل من جعلوا لله شركاء فقبل الجن فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في انه نكروا دخول اتخاذ من الجن والناسي ما ذكره الرخس وهو أن ينتصب الجن بدلا من شركاء فيفيد انكار الشريك مطلقا أيضا كما مروا جعل لله لغوا كان شركاء الجن مطعولين قدم ناسيها على الأول وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ الله شريك من كان ملكا أرجحيا وغيرهما ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ولولم يكن الكلام على التقديم وقيل وجعلوا الجن شركاء لم يشدا لا نكار جعل الجن شركاء والله أعلم ومنه ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس على أحد القولين

(قوله فظاهر) لأنه لما أسند إليك إلى معين وهو ضارع كان الفاعل المسحق للفعل (١٧) مذ كورا بطريق التخصيص وهذا معنى

النفصيل (قوله وأما الاجال الخ) حاصلة أن اسناد الفعل للمفعول يشعر بأن فاعلا يستحق الاسناد إليه ولم يذكر ذات الفاعل أولا وهذا معنى الاسناد الاجمالي (قوله) فقد أسند إلى منصف (أي بعد أن أسند أولا إلى شتم ان قلت ان الواقع في الكلام انما هو اسناد واحد إلى ضارع وهو التفصيل وأما الاسناد الاجمالي فغير واقع قلت نعم هو وان كان غير واقع بالفعل لذكر لما أشعر به الكلام صار كواقع كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله علم أن هناك ما كما أسند الخ (قوله) ولا شك أن المتكرر الخ (أي ولا شك أن

فظاهر وأما الاجال فلأن لما قيل إليك علم أن هناك ما كما أسند إليه هذا البكالان المسند إلى المفعول لا بدله من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجال ثم التفصيل أوقع في النفس (ويوقع نحو يزيد غير فضله) لكونه مسندا إليه لا مفعولا كما في خلافه (وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي ذكر الفاعل لا سناد الفعل ضارع وذلك معنى التفصيل وأما الاسناد الجلي فلأن اسناد الفعل للمفعول مشعر بأن الفاعلا يستحق الاسناد إليه ولم يسم ذلك الفاعل أولا وهذا معنى الاسناد الجلي وهو لم يقع بالفعل لكن لما أشعر به الكلام صار كواقع فإذا تحقق أن في ذلك التركيب اسنادين فلا شك أن التركيب المشتمل على اسنادين أوكد وأقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وإذا تحقق أن فيه الاجال ثم التفصيل فلا شك أن الاجال ثم التفصيل أوقع في النفس لأن في الاجال نشوينا والغرض من الكلام يمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (و) فضله أيضا على غيره حاصل (ويوقع نحو يزيد) الذي هو نائب الفاعل (غير فضله) لكونه كسناد أسند إليه الفعل المبني للجهول وليس مفعولا كما في التركيب الآخر (و) فضله حاصل أيضا (بكون معرفة الفاعل) في نفسه (كحصول نعمة غير مترتبة) فهو كرزق من حيث لا يحتسب والرزق من حيث لا يحتسب أيسر وأغرب وانما كانت معرفة الفاعل كذلك (لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي في ذكر الفاعل وانما كان غير مطمع لأن الكلام قد تم حيث أسند غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل فيحصل السرور بوروده لأنه كنعمة جديدة قلت بل ذكر النائب عن الفاعل يحصل اليأس من الفاعل فذكره بعد ذلك كالفرج بعد الشدة وهذا أخص من قولهم غير مطمع والخطيبي قال في شرح المفتاح انه قد يرجع البناء للفاعل بوجوه لانه مخالف للأصل لأن

(٣ - شرح التلخيص ثلثي) التركيب المشتمل على اسناد متكرر أي اسنادين أوكد وأقوى مما ليس فيه الاسناد واحد وانما قدرنا ذلك لأن الكلام في رجحان أحد التركيبين على الآخر (قوله أوقع في النفس) أي أشد وقوعا ورسا وخافيا لأن في الاجال تشويها والحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعجب وقوله أوقع في النفس أي والغرض من الكلام يمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (قوله لكونه مسندا إليه) أي لانتفاء فاعل وانما سمع جعل محبي نحو يزيد غير فضله مرجحا لما سببه ذلك المقام وذلك لأن دلل يزيد هو المقصود بالذات لأن المرتبة في بيان أحواله فالناسب أن يكون اسمه مقدمة قصود بالذات (قوله) بكون معرفة الفاعل أي وهو ضارع (قوله كحصول نعمة غير مترتبة) أي بخلاف ما كان مبني للفاعل فان الفاعل حينئذ معرفته مترتبة إذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبني للمفعول فانه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل وقوله غير مترتبة أي في الجملة الأولى فهي كرزق من حيث لا يحتسب أي والرزق الذي كذلك أشد فرح حاله غير مشوب بالأم الانتظار وتعب الطلب وهذا لا ينافي قولهم الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعجب لأن هذا باعتبار الفرح وذلك باعتبار العزة أو يقال قولهم الحاصل بعد الطلب أعز الخ فيما إذا تشوقت النفس إليه لا في غيره كما عند أفاده شيخنا العدوي (قوله غير مطمع) أي بل مؤيس من ذكره لأن ذكر النائب في جملة توجب اليأس من ذكر الفاعل في تلك الجملة تمام الكلام بدونه فإذا ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد (أي ليست في الشارح) انه محبة



الى المفعول ونعم الكلام به بخلاف ما ذابني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفاعل من شيء  
يسند هو اليه

الفاعل للمائب فلا يطلب له فاعل يتم به الكلام بخلاف ما اذا استند الفعل للفاعل فهو مقتض للفاعل  
فيما نظر اذ لا بد للفاعل من فاعل وانما قال غير مطمع ولم يقل مؤنس من ذكره لانه يجوز ان يذكر الفاعل بعد  
المائب للبيان لكنه لا ينتظر لتام الكلام بدون هذه الاوجه بفضل به هذا الترتيب خلافاً لما يليغ  
ان يرجحه على خلافه ولو كان في خلافه ما يمكن ترجحه به أيضاً وذلك ان فيه اتمام الجمع بين متمافيين  
من حيث ان كون يزيد فضيلة يقتضي أن يكون ضارحاً أهم منه وتقدم كونه أهم من الفاعل وهو ضرب  
من البديع وفيه التشويق الى الفاعل بذكر المفعول أو لامع الاطماع في ذكره ببناء الفعل له وبما يعلم  
ان اختصاص الخلاف بما ذكر لا يقتضي ارجحته كما يدل بل النظر في ذلك لليلغ فيرجع ما اقتضاه

فيه - ذفا كنسرا - ويحتاج لا يراد سؤال وجواب وفيه التباس لاحتمال أن يكون ضارحاً فاعلاً وخبراً  
(تنبيه) قال الخطيب يجوز أن يسند الى أحد الظروف الثلاثة أعني له في الغد وفيه تنبيه  
الكلام فيما يتصل بالفاعل جزءاً وما يتصل عنه فضلة ويتفرع عليه معنى الاهتمام فيما قدم  
وأخر ومعنى الاسناد المجازي فالوجه ثلاثة اعتبارات تسعة أحدها أن يجعل الباء في الغد  
مزيدة ويسند الفعل الى أوقات الغد والاتصال على الاسناد المجازي لان الله تعالى بالحقيقة  
هو المسبح ولكن المسبحين لاهتمامهم بالنسب فان أوقاتهم مستغرفة فيه لا يفكرون أنا الله  
وأطراف النهار كما قال رجال لانهم هم تجارة وبيع عن ذكر الله وإقام الصلاة كأنهم مسجحة وبؤيده  
قوله على زيادة الباء جعل الاوقات مسجحة والمراد بهم او منه قولك زيد منهم صائم وليله قائم لكثرة صيامه  
بالنهار وقيامه بالليل فالتقديم اذن في الفضلات لان الاصل تقديم المسند اليه عليه او تقديم المفعول  
فيه على المفعول له لان الغايات سابقة في القصد لاحقة في الوجود فقدم لارادة مزيد الاختصاص كأنه  
قيل تسبح أوقاته لاجله وكرامة لوجهه الكريم لاشي آخر وفيه تقديم ظرف المكان على الزمان  
ان الفعل أشد اتصالاً بالزمان لكونه جزءاً من العناية بآثار تلك الامكنة التي وقعت لذكر الله  
تعالى وتسميته فهذه اعتبارات أربعة اعتبار الاسناد تقديم المفعول له على المفعول فيه وعلى  
ما أتيم مقام الفاعل وتقديم ظرف المكان على الزمان وثانيها أن تجعل اللام في له مزيدة ويسند  
الفعل الى الله تعالى بالحقيقة فالتقديم حينئذ في الطرفين على ما سبق ففيه اعتباران اعتبار  
الاسناد الحقيقي وتقديم ظرف المكان على الزمان وثالثها أن تجعل في في فيها مزيدة ويسند الفعل  
الى ضمير البيوت على المجاز وفي ذلك أن المسبحين أشد عنايتهم بالعكوف في بيوت الله تعالى  
وملازمتهم له الله لذكر فيها واختصاص الصلاة بها كما قال تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها  
اسمه يسجد له فيها بالغد والاتصال كان البيوت المسجحة والمراد بهم أو اللام في له بمعنى لاجل وتقدمه  
على ما سبق لمزيد الاختصاص وان اكرام الديار اسما كنيتها فالا اعتبارات ثلاثة والله تبارك وتعالى  
أعلم (فائدة) اختار والذي في جواب الاستفهام فحوز به في جواب من عندك انه مفرد لا مركب  
ولا بقدر له مبتدأ ولا خبر بل زبدية حميدان ناطق في جواب ما الانسان وهو ذكره بغيره النصور  
فتطوع على ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم لم يقولوا الله وقد جاء في الآية الاخرى خلقه من  
العرز والعلم وهذا ابتداء كلام ليس جواباً بل يتضمن الجواب بخلاف الآية الاولى وانما رفع  
لانها لم يكن له ما يعمل فيه أعطى حركة الرفع تجرده وأما قول ابن عصفور في باب الحكاية  
من شرح الجمل محال أن ينطق عقل بالفرد فمحتمل على مفرد لا يقصد به تصور ولا تصديق

\* وأما ذكره فاما نحو ما مر في باب المسند اليه من زيادة التقرير والتعريض بغاية السامع والاستلزام العظيم والاهانة وبسط الكلام وإما يتبع كونه اسما فيستفاد منه الثبوت أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد أو كونه ظرفا فيثبت احتمال الثبوت والتجدد وإما نحو ذلك قال السكاكي وأما للمعجب من المسند اليه بذكره كما ذاقنا زيدا فيقوم لاسد مع دلالة قرائن الاحوال وغيره نظر لحصول المعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة

(قوله مع عدم مقتضى العدول عنه) أي مع عدم المكتبة المتضمنة للعدول عن الذكر المحذوف كانت كاتبة المقدمة وذلك كقولك ابتداء زيدا صالح (قوله ومن الاحتياط الخ) أي كقولك عنتره أشجع وحاتم أجود في جواب من قال من أكرم العرب في الجماعية وأشجعهم فصاح بالمسند احتياط الاحتمال الغفلة عن العزيم من السؤال (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) أورد عليه أن وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند ومن المعلوم أن هذه الآية مثل قوله تعالى (١٩) ليقولن الله في أن كلامهن ما جواب

لسؤال محقق وإذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل

والسائل فالقول بأن الحذف في قوله ليقولن الله للاحتراز عن العبث نظر القرينة والذكر في قوله خلقهن العزيز العليم يضعف التعويل على القرينة مما لا وجه له فادولى أن يقال إن الذكر هنا زيادة تقرير المسند وأجيب بأن المسؤل لما كانوا أغبياء الاعتقاد لكفرهم فتارة يتوهمون أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه من يتوهم الفاسد وهوهم الكاسد فيذكرونه بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاور والسؤال فتأمل ومنها التعريض بغاية السامع مثل قولنا سيدنا محمد نبينا في جواب من قال من نبيناكم تعريضا بالسامع وان لو كان له ميزم يسأل عن نبينا لأنه أظهر من أن يتوهم خفاؤه فيجيب بذكر أجزاء الجملة إعلاما بأن مثل هذا يكفي مع عدم الالتصيص بعدم فهمه بالقرائن الواضحة (أو) لأجل (أن يتعين) بذكره (كونه) أي المسند (اسما) فيفيد الثبوت لما انفردت بالاسم مفيد في الأصل مطلق الثبوت بخلاف غيره (أو) كونه (فعلا) فيفيد التجدد لان أصل وضع الفعل دلالة على ص (وأما ذكره فلما مر أو أن يتعين كونه اسما أو فعلا) ش ذكر المسند ليكون لاحد الاسباب السابقة

(وأما ذكره) أي ذكر المسند (فلما مر) في ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم مقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغاية السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيناكم وغير ذلك (أو) لأجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام (أو فعلا)

نظر في المقام فليفهم (وأما ذكره) أي ذكر المسند (فلما مر) في باب المسند اليه منها كون ذكره لأصل ولا مقتضى للعدول عنه كقولك ابتداء زيد صالح ومنها الاحتياط لضعف التعويل على القرينة كقولك في جواب من قال من أكرم العرب في الجماعية وأشجعهم عنتره أشجع وحاتم أجود يضعف التعويل على القرينة كما إذا كان الغرض سماع غير السائل أيضا والسؤال أخفاه المتكلم فخفت أن لا يسمعه وقد مثل هنا بزيادة قوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو في قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب بما لا يظهر صحته ولا مناسبة لهذا المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه من يتوهم الفاسد أو ينزلونه منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذي أصله ضعف التعويل بل يزعمهم الفاسد وهوهم الكاسد فيذكرونه بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاور والسؤال فتأمل ومنها التعريض بغاية السامع مثل قولنا سيدنا محمد نبينا في جواب من قال من نبيناكم تعريضا بالسامع وان لو كان له ميزم يسأل عن نبينا لأنه أظهر من أن يتوهم خفاؤه فيجيب بذكر أجزاء الجملة إعلاما بأن مثل هذا يكفي مع عدم الالتصيص بعدم فهمه بالقرائن الواضحة (أو) لأجل (أن يتعين) بذكره (كونه) أي المسند (اسما) فيفيد الثبوت لما انفردت بالاسم مفيد في الأصل مطلق الثبوت بخلاف غيره (أو) كونه (فعلا) فيفيد التجدد لان أصل وضع الفعل دلالة على ص (وأما ذكره فلما مر أو أن يتعين كونه اسما أو فعلا) ش ذكر المسند ليكون لاحد الاسباب السابقة

يزعمهم الفاسد وتارة لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينة فذكر الجواب عنهم مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاور والسؤال هذا محصل ما قاله العلامة اليقوي وغيره وقال بعد الحكمين ان وجود القرينة مع محض الحذف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لا يعول عليها احتياط بناء على أن الخطاب لعله يفعل عندها كروان أن الخطاب والكلام في الحالين أي حالة التعويل وحالة عدمه واحدا اه قوله نحو محمد نبينا أي قد ذكر المسند وهو نبينا مع علمه من قرينة السؤال إشارة إلى أن الخطاب غي لا يفهم بالقرينة وإن لو كان له ميزم يسأل عن نبينا لأنه أظهر من أن يتوهم خفاؤه (قوله وغير ذلك) أي كما إذا كان الغرض سماع غير السائل أيضا والسؤال أخفاه السائل فخفت أن لا يسمع (قوله أو لأجل أن يتعين الخ) أي بخلاف ما لو حذف فانه يحتمل كونه اسما ويحتمل كونه فعلا (قوله كونه اسما) أي نحو زيد عام أو منطلق (قوله فيفيد الثبوت) أي من أصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تفيد الزمان وقوا والدوام أي بالقرينة كالمقام أرم من حيث العدول عن الفعل اليه (قوله أو فعلا) نحو زيد

وأما إرادته فلا يكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم كقولك زيد منطلق وقام عمرو

انطلق أو علم (قوله فيفيد التجدد) أي تجدد الحيات أي وجوده به - يد أن لم يكن وإفادة الفعل لذلك بالوضع لأن الفعل متضمن  
لزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستمرار (قوله والحدوث) أي حدوثه مشبأ بعشئ على وجه الاستمرار وإفادته لذلك بالقرينة  
واعلم أنها غائية قصد معنى كل من الاسم والفعل إذا اقتضاء المقام وسياق تفصيل هذا (قوله أي جعل المسند غير جملة) أشار بذلك  
إلى أن المراد بالمفرد ما ليس بجمله فيشمل المركب والضاف (قوله فلا يكونه) أي فلا اقتضاء المقام كونه أي المسند غير سببي أي غير  
منسوب بالسبب الذي هو الضمير سبباً تشبيهاً بالسبب اللغوي الذي هو الحبل لأن الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن  
الامتعة تربط بالحبل ثم إن قوله (٣٠) فلا يكونه الخ هذا هو العلة في الأفراد والأفراد أي الأتيان به مفرداً معلول

واعترض على هذه العلة  
بالجملة الواقعة خبراً عن ضمير  
الشأن نحو قل هو الله أحد  
فإنه مسند غير سببي ولا مفيد  
للقوى الحكم فتدو جـ  
علة الأفراد مع كون المسند  
جملة والعلة والمعلول  
متلازمان في الوجود  
والانتفاء وأجب بأن تلك  
الجملة مفرد بمعنى أكونها  
عبارة عن المبتدأ ولهذا  
لا يحتاج إلى الضمير وإن  
كانت جملة في الصورة على  
أنه يمكن أن يقال إن انتفاء  
الأمرين شرط في الأفراد  
لأسباب فيه والشرط يلزم  
من عدمه العدم ولا يلزم  
مر وجوده وجود ولا عدم  
كما أشار لذلك أنشراح فيما  
يأتي بقوله ولو لم الخ قوله  
أدلو كان أي المسند سببياً  
الخ وحاصله أن العلة في  
إرادته جملة أحد أمرين كونه  
سببياً أو كونه مفيداً للقوى

فيفيد التجدد والحدوث (وأما إرادته) أي جعل المسند غير جملة (فلا يكونه غير سببي مع عدم إفادة  
تقوى الحكم) أدلو كان سببياً نحو زيد قام أبوه أو مفيداً للقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعاً وأما نحو  
زيد قام

ذلك لتضمنه الزمان الموصوف بعدم الاستمرار والتجدد وانما يفيد معنى كل منهما إذا اقتضاء المقام  
وسياق الآن تفصيل هذا (وأما إرادته) أي أفراد المسند بجمله غير جملة (فلا يكونه) أي فلا اقتضاء المقام  
كونه (غير سببي) وذلك لأن السببي في هذا الاصطلاح جملة أخبر به عن مبتدأ ما ليس مسنداً له  
في تلك الجملة وسأني الآن مفاهيم هذه القيود فلو كان سببياً كان جملة كقولك زيد أبوه منطلق (مع عدم  
إفادة التقوى) أي يكون مفرداً عند عدم إفادته التقوى بنفس اسناده أدلو أفاد التقوى بنفسه كان جملة  
كقولك زيد قام فكونه مفرداً يتحقق بنفسه في شئين السببية المفسرة بما ذكر وإفادة التقوى بنفسه الاسناد  
وهي كونه الأصل والاحتياط لضعف التعويل على القرينة أو التنبية على غباوة السامع أو زيادة  
الايضاح والتقرير أو اظهار تعظيمه أو إهانتهم أو التبرك بذكره أو استلذاذه أو بسط الكلام  
حيث الاصغاء مطلوب وعبرة المصنف في الايضاح أن ذكر المسند يكون نحو ما مر من زيادة  
التقرير والعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والاهانة وبسط الكلام ولم يذكر التبرك  
وكونه الأصل وزاد المصنف هنا أن يذكر المتعين أنه اسم فيستفاد منه الثبوت أو فعل فيستفاد  
منه التجدد أو ظرف فيورث احتمال الثبوت والتجدد ولك أن تقول قد يعلم أنه اسم أو فعل مع الحذف  
إذا كان جواباً استفهاماً فإنه ان كان في لفظ السائل الفعل أو الاسم فهو المحذوف غالباً وقد يجاب  
بان تقديره مثلاً ما في السؤال من فعل أو اسم راجع لمتعين وقد حذف الطرف من التلخيص وهو  
أحسن فإن الاحتمال حاصل مع الحذف ثم الطرف لا يكون مسنداً على الحقيقة انما المسند  
عام له من فعل أو اسم فليس له هذا القسم وجوداً على القول بان الطرف نفسه هو المسند  
وهو ضعيف وفي الايضاح وأما المحذوف ذلك وذكر عن السكاكي أن من أسباب ذكره التعجب من  
المسند إليه كقولك زيد قام الاسم مع دلالة القرائن قال وفيه نظر لأن التعجب حاصل  
بدون الذكر مع القرينة ص (وأما إرادته فلا يكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم

والعلة في إرادته مفرداً انتفاءً وهما جميعاً (قوله فهو جملة) جواب لوفيه ومن تربط بالأميرين قبله والمعنى فواجب أن يؤتى بجملة فليس  
لكن كان الواجب حذف انتفاء لأن جواب لولا لا يترتب إلا أن يقال ان هذا بناء على مذهب من يجيز ذلك إجراء للوججى ان (قوله  
وأما نحو زيد قام) هذا جواب عن سؤال وارد على منطوق المصنف وذلك لأنه جعل العلة في الأفراد كونه غير سببي مع عدم إفادة التقوى  
فبرده عليه زيد قام فإنه مفرد وهو مفيد للقوى فتدو جـ والمعلول وهو الأفراد ولم يوجـ العلة مع أن العلة والمعلول متلازمان في الانتفاء  
والوجود وحاصل ذلك الجواب أن لا نسلم أن زيد قام مفيد للقوى حتى يقال أنه مفرد مع انتفاء العلة فيه وانما هو قريب مما يفيد  
التقوى وهو زيد قام وذلك لأنه ان اعتبر انتفاءه لضمير الموجب لتكرار الاسناد المفيد للقوى كان مفيداً له وان اعتبر ضميرهم بالخالي عن  
الضمير لم يكن فيه تكرار الاسناد فمدخل في عدم إفادة التقوى لأن المتبادر أن يكون إفادته بلا شبهة أفاده عبد الحكيم

(قوله فليس بمفيد للتقوى) أي الكامل المعتبر أي وكلام المصنف في التقوى الكامل المعتبر وحيث لا يراد وإنما قد رنا الكمال لأنه لا يخلو عن إفادة التقوى في الجملة كما سيظهر لك وليس المراد أنه لا يفيد التقوى أصلاً ولا إناؤه ما بعده كذا قرر بعض أرباب الحواشي قال عبد الحكيم وهو ليس بشيء لأن قوله وهو قريب الخ إناؤه لعدم انقسام التقوى إلى قسمين فالأولى ما قلناه من أن المراد ليس بمفيد للتقوى أي بلا شبهة بل هو قريب مما يفيد التقوى (قوله من قريب من زيد قام في ذلك) أي في إفادة التقوى لأن كلامهم ما احتوى على ضمير مسند إليه عائد على المبتدأ وإنما لم يكن بمنزلة لأن ضمير قائم لا يتغير في حال التكلم (٢١) والخطاب والغيبة بل هو مستتر دائماً

فقام بمنزلة الجاهل الذي لا ضمير فيه وحيث أن اعتبر تضمينه للضمير كان مفيداً للتقوى وإن اعتبر بشبهه بالجاهل لم يكن مفيداً له وقد مر ذلك في المصنف عن السكاكي حيث قال المصنف السكاكي ويقرب من هو قام زيد قائم في التقوى تضمينه للضمير مثل قام وشبهه بالخالي منه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة (قوله وقوله مع عدم إفادة التقوى معناه الخ) هذا جواب عما يقال إن المصنف قد جعل العلة في أفراد عدم إفادة التقوى فيفهم منه أن العلة في كونه جملة إفادته التقوى فليس على ذلك المفهوم عرفت عرفت فانه مفيد للتقوى والمسندين مفرد وهو الفعل فقد وجدت العلة بدون المعلول مع أنه مما لا زمان في الثبوت والانتفاء وحاصل ما أجاب به الشارح جواباً عن الأول أن قول المصنف مع عدم إفادة تقوى الحكم من إضافة المصدر لمفعوله

فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم إفادة التقوى معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو وإن زيد عارف أو نقول إن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده

فيمدخل في الأفراد نحو زيد منطلق أبوه مما أسند فيه الوصف إلى المبتدأ رافعا الظاهر ذي سبب لانا فسرنا السببي بالجملة ويدخل فيه نحو زيد قائم لأنه لا يفيد التقوى بل هو قريب من إفادته كما تقدم ويدخل فيه نحو عرفت عرفت مما أفادته تقوى بالتكرار ونحو إن زيد قائم مما أفادته بالحرف لانا فسرنا التقوى بكونه مفاداً بنفس الاسناد في التركيب نحو زيد قام مما كان فيه الفعل مسنداً للضمير المبتدأ لانه كما تقدم مشتمل على الاسناد مرتين وذلك لأن المبتدأ يطلب به بالاسناد إليه كونه خيراً عنه ولا كونه فعلاً بطابق ضمير ذلك المبتدأ ليسند إليه كونه فعلاً لا سبباً فوق وقوع الاسناد فيه مرتين فأفادته تقوى بهذا الوجه وهو الاسناد مرتين ويحتمل أن لا يحتاج إلى القيد السابق وهو قوله بنفس اسناده وذلك بأن تجعل الالف واللام للعهد السابق وهو التقوى المفاد به بالطريق وهو الاسناد في تركيب واحد مرتين ويدخل فيما أفادته التقوى بهذا الوجه فيكون جملة نحو قولنا أنا عرفت وأنت ما سمعيت في حاجتي مما كان فيه الفعل مسنداً للضمير المبتدأ مع قصد إفادة التخصيص كما تقدم أن مثل هذا التركيب يقصد به التخصيص لأن التقوى موجود فيه لوجود الاسناد مرتين ولولم يقصد ذلك التقوى بالذات لانا لم نشترط الثاني في إفادة التقوى فحقى انتهى في الإفادته فإن وجدت الإفادته كان جملة ولم تقصد تلك الإفادته نعم لو شرطنا في قصد التقوى دخول في الأفراد ما قصد به التخصيص على تقدير تسليم أن هذا التركيب عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى فلا يلزم دخوله في الأفراد لأن المقصود في أن السببية والتأني يكون علة للأفراد ولا يلزم إيراد العلة فيصح وجود ذلك التقوى مع نفي الأفراد كما في نحو أنا سمعيت في حاجتك وقولنا لم يقصد إفادة التقوى بالذات إشارة إلى أن الإفادته لا بد فيها من إتيان ما يفيد بلا قصد أصلاً لا بعد من خواص تراكيب البلغاء فلا عبرة به أصلاً وقولنا لأن السببي في هذا الاصطلاح نعتي به اصطلاح السكاكي وإياه تبع المصنف في إطلاق السببي على ما ذكر كإطلاقه الفعلي على خلافه كما أشرنا إليه بقولنا فيما تقدم لم يكن فعله إلا سببياً أما اصطلاحه في السببي فكانه ما خوذ من قول النحاة أن نحو مررت برجل كريم أبوه نعت سببي لكن على اعتباره ينبغي أن يسمى نحو قولنا زيد منطلق أبوه مسنداً سببياً وهو لا يقول به والتفريق بينهما وبين قولنا زيد أبوه منطلق بأن الأول المسند فيه مفرد والثاني المسند فيه جملة لا يفيد وجه التخصيص الثاني بتسميته سببياً دون الأول وأما اصطلاحه في الفعلي فلا يعبر له سلف فيه وقد أطلق السببي في النعت على ما أطلقه عليه الخواريون نحو مررت برجل كريم أبوه وأطلق الفعلي فيه على ما أطلقوا عليه الحقيقي نحو مررت برجل كريم وحول هذا

بعد حذف الفاعل والأصل مع عدم إفادة التركيب تقوى الحكم وحاصله أن العلة في إرادته جملة إفادة تقوى الحكم بنفس التركيب لأن شيئاً آخر فخرج عرفت عرفت فانه إنما أفادته تقوى بالتكرير وحاصل الجواب الثاني أن المراد تقوى الحكم في الاصطلاح وهو تأكيده بالطريق الخصوص أعني تكرر الاسناد مع وحدة المسند فخرج عرفت عرفت فان المسند فيه متعدد وعلى هذا الجواب فلا حاجة إلى تقدير مع عدم إفادة نفس التركيب الخ فخرج ما ذكر بدون ذلك (قوله فيخرج ما يفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الأفراد المراد دخوله فيه بل المراد خروجه عن القيد الذي أضيف إليه لعدم أعني إفادة التقوى وإذا خرج عن إفادة التقوى دخل في عدم الإفادته فيكون مفرداً



(قوله بالطريق المخصوص) أي وهو تكرير الاسم ناد مع وحدة المسند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت وعرفت ونحو أن زيدا عارف (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على منطوق المتن (قوله ومع هذا لا يكون مفردا) أي فقد وجدت العلة بدور المعلول مع أنهم مأموران في اثباته ولا تنافي (قوله عند قصد الخ) يتعلق بكفولنا فهو راجع لآلة المثال الثلاثة قبل لكن لا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الأخير الأعلى مذهب السكاكي القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب عبد القاهر فلا لأن مذهبهم أن المسند إليه إذا تقدم وولى حرف النفي لا يكون إلا للتخصيص ولا يظهر التقييد بالنسبة للمثال الثاني الأعلى مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب السكاكي فلا لأن مذهبهم أن النكرة المسند إليها إذا تقدمت ليست إلا للتخصيص كما تقدم ذلك كما قد تدبر (قوله لكن لأنه لم أنها لا تفيد الخ) هذا جواب بالمنع وحاصله أنه لا نسلم أن هذا القول لا تفيد التقوى بل هي مفيدة له ضرورة تكرار الاسم ناد الموجب للتقوى فالتقوى موجود وان كان غير مقصود والمصنف انما يقول في علة الأفراد على عدم فاد التقوى لا على عدم قصده (قوله ولو سلم) أي كونها لا تفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد الخ وحاصله كما قررنا بعضهم أن الأفراد معلول ولم يزلوا مأمورين السببية وعدم التقوى وهم لا يلزم له وعلة فيه فقي وجد الأفراد كانت العلة متحققة ولا يلزم من هذا أنه كلما وجدت العلة وجد الأفراد فالأفراد قصور على العلة والعلة ليست مقصورة عليه لعدم اطرائها وأورد عليه أنه ان كان هذا المعنى علة للأفراد فيلزم أنه حيث وجد وجد الأفراد لما بين العلة والمعلول من التلازم فقي وجد أحدهما وجد الآخر وان لم يكن علة فلا يصح التعليل به وأجيب بأنه علة ناقصة فلا يلزم من انضمام أمر آخر إليه في ترتب الأفراد عليه وحينئذ فلا يلزم من وجود ذلك المعنى وجود الأفراد (٢٢) لان العلة الناقصة توجب وجود المعلول وانما يلزم وجوده مع

بالطريق المخصوص فحوز يدقام فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا أنا سعيد في حاجتك ورجل عربي وما أنا فقلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس المقصد في هذه الأمور إلى التقوى لكن لأنه لم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجن هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفافعليا والوصف

الاصطلاح إلى المسند لكنه خصه بالجملة كما أثرنا إليه قبل فعملنا أن مجموع اصطلاحه في السببي والفعلي مبهمة كرهه ولما كان تعريفه السببي فيه انغلاق وصعوبة حسبا يظهر عند الوقوف عليه في المفتاح ومعلوم أنه يلزم من انغلاقه انغلاق مقابله وهو الفعلي عدل المصنف إلى المثال في السببي يعرف

العلة التامة لكن اعترض هذا الجواب بان الأمر الآخر الذي يتم به العلة لم يعلم والولى ما ذكره العلامة النوبختي في شرحه لهذا الشرح وحاصله أن قول المصنف فليكون غير سببي الخ هذه العلة من باب اشترط فانفاء السببية والتقوى شرط والأفراد مشروط ومعلوم أنه يلزم من

وجود المشروط كالأفراد وجود الشرط كاتقاء الأمرين ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فتقول الشارح بحال رر سلم أي كونه لا يفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد أن أفراد المسند يكون أي يوجد لاجل هذا المعنى أي لكونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا لا بتحقيق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا إلا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا عدمه ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصله أنه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيد للتقوى وليس كلاما بكن سببيا ولا مفيد للتقوى يكون مفردا وانما كان هذا أولى لأن جعل العلة على الشرط وان كان بعيدا من كلام الشارح أنه لا يريد عليه شيء فتأمل (قوله ثم السببي الخ) هذا دخول على كلام المصنف والقصد به دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي وإتيانه بالمثال ومعلوم أن تعريف الخفايق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء لأن أوجهه أمثلة كثيرة وقوله ثم السببي والفعلي أي سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعرف مما يأتي (قوله من اصطلاحات السكاكي) أي من مختصراته (قوله في قسم النحو) أي في القسم المذكور في النحو من كتاب المفتاح (قوله الوصف بحال الشيء) أي بصفته وفيه أن الوصف فعل الوصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم أو كريم أبوه والجواب أن في الكلام حذف أي أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والبيان بحال اللائحة من ملازمة الدال للدلول (قوله نحو رجل كريم) أي في قولنا جاء رجل كريم وانما قد رنا ذلك ليكون كريم وصفافعليا (قوله وصفافعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وبسميه النحاة وصفافعليا بقدر أنفراد السكاكي عنهم بالتسمية بالفعلي كما انفرد عنهم بإجرائه في المسند مع تخصيصه السببي فيه بالجملة في مجموع اصطلاحه مبهمة كرهه فصاح كلام الشارح واندفع ما عساه أن يقال إن النحاة أيضا يسمون الوصف بحال مأثور من سببيه وصفافعليا

والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق قال السكاكي وأما الحالة المقتضية لافرادته فهي إذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وأعني بالسند الفعلي ما يكون مفهوما محكوما به بالثبوت للسند إليه أو بالانتماء عنه كقولك أبوزيد منطلق والكثرة من البرهستين وشرب أخو عمرو ويشكر لك بكران تعطه وفي الدار خالد أذ قد بره استقر أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين لتسام الصلة بالنظر في كقولك الذي في الدار أخوك وفيه نظر من وجهين أحدهما أن ما ذكره في تفسير السند لفعله يجب أن يكون تفسيراً للسند مطلقاً وانما هو رأيهم في الاختراز عن السند السببي إذ يفسر السند السببي بعد هذا إجماعاً يقابل تفسير السند الفعلي ومثله بقولنا زيد أبوه منطلق أو انطلق والبره الكثرة يستين فجعل كثرى أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى والثاني أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً بجملة كما اختاره كان قولنا الكرم من البرهستين تقديره الكرم من البرهستين يستين فيكون السند بجملة ويحصل تقوى الحكم كما مر وكذا إذا كان

(٣٤)

خالد كان السند بجملة أيضاً  
لكون استقر مسنداً إلى  
ضمير خالد لا إلى خالد على  
الاصح لعدم اعتماد الظرف  
على شيء

بحال ما هو من سببيه نحو رجل كريم أبوه وصفه سببياً وسمى في علم المعاني السند في نحو زيد قام مسنداً فعليا وفي نحو زيد قام أبوه مسنداً سببياً وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانعلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال وقال (والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه ويمكن أن يفسر المسند السببي

منه الفعلي فقال (والمراد بالسببي) خبر هو (نحو) الخبر في قولك زيد أبوه منطلق) ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو من خفاء لأن أوجه التماثل كثيرة ومثل هذا قولك مسند زيد انطلق أبوه مما كان فيه الخبر جملة علق على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة فيستفاد حد السببي مما ذكر من المثالين لاشتمالهما على أجزاء فيخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق أبوه إذ ليس منطلق أبوه بجملة كما تقرر والمسند في نحو قول هو الله أحد مما هو جملة أخبر بها عن ضمير الشأن لأن تعليقها بالمبتدأ بنفسها لا بعائدها في نحو قولنا زيد قام لأن العائد في قام مسند إليه ويدخ في ذلك الحد المستفاد من المثالين والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق) ش المسند على أقسام الأول أن يكون سببياً والمراد بالسببي أن يكون أثبات المسند للسند إليه لنعاقه لنفسه وذلك إما بأن يتقدم السببي نحو زيد أبوه منطلق أو براد حدوث المسند وهو سببي مثل زيد انطلق أبوه وفي هذين القسمين يكون جملة أبوزيد منطلق أبوه موقوفة سببي الثاني أن لا يكون سببياً والكريرادة تقوى الحكم تكرر الاستناد كقولك زيد قام فاندفع الاستناد إلى زيد مرتين أحدهما ما لا لفظ زيد والثاني لضميره وهو فاعل قام الثالث أن لا يكون سببياً ولا يراد به التقوى بمثل زيد منطلق فخالصه أنه ان أراد به التقوى كان جملة وان أراد فلما أن يكون سببياً أولاً أن لم يكن فهو مفرد وان كان قائماً بآخر السببي ولا يراد حدوثاً لأن تأخر ولم يراد حدوث فهو مفرد مثل زيد قام أبوه إذا عرفت ذلك ورد على المصنف أن كلامه يناقض ما سبق كان سببياً كان جملة وليس كذلك لأجل زيد منطلق أبوه (تنبيه) مراد المصنف بتفسير السببي هو ما أراد السكاكي بالسند الفعلي

الموصوف أي من جزئيات المشتمل على سبب الموصوف أي على ضميره مثل رجل كريم أبوه كرم يدل على حال الأب الذي هو جزئ من جزئيات سببي الرجل أي الاسم المشتمل على ضميره ومنها جاء في رجل كريم غلامه وكرم جاريتيه ولو قال بحال ما هو سببياً لكان أوضح (قوله نحو رجل كريم أبوه) أي في قولنا ما جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي بشرط كون السببي جملة إذا كان مسنداً كما يأتي في قول السارح ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتي (قوله زيد قام) أي ومثله زيد قام فليس الفعلي عنده قاصر على الجملة بل المفرد كذلك (قوله فلهذا) كفي المصنف الخ) أي ويعلم من مثال السببي مثال مقابله وهو الفعلي (قوله نحو زيد أبوه منطلق) أي نحو أبوه منطلق لأن المسند السببي هو أبوه منطلق وقوله وكذا الخ مثال السببي في الجملة الفعلية وما قبله مثال له في الجملة الاسمية وقوله أبوه منطلق أي وأما زيد منطلق أبوه فليس المسند فيه سببياً عند لان المسند مفرد لا جملة على ما يأتي فهو من قبيل الفعلي (قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي) أن على قاعدة السكاكي تفسير الاصعوبة فيه ولا انعلاق صادقاً على أبوه منطلق وعلى غيره

(قوله بجملة - له علق) أي ربطت بجملة الخ اعترض العلامة السيد هذا التفسير بأن فيه دور التوقف كون المسند جملة على كونه سبباً أو توقف كونه سبباً على كونه جملة وذلك لأن المصنف جعل كون المسند سبباً علة لكون المسند جملة حيث قال فيما بعد وأما كونه جملة فلا تقوى أول كونه سبباً أو قال هنا أما أفرادها فلكونه غير سببي مع عدم أفادة تقوى الحكم ومفهومه أن كونه سبباً - له لكونه جملة - وهذا يقتضي توقف كونه جملة على كونه سبباً لأن العلة الموجبة للشيء بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير يقتضي توقف كونه سبباً على كونه جملة لأن الجملة أخذت في تعريفه ولا شك أن المعارف تتوقف معرفته على معرفتها بأجزائها وأجيب بأن كونه سبباً المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتي بعد علة لا يراد المسند جملة لانه لا تصور كونه جملة فالتوقف على كونه سبباً لا يراد جملة لا تصوره (٣٤) والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سبباً لا يراد جملة فاختلفت جهة

بجملة علق على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحووز يد منطلق أبوه لأنه مفرد وفي نحووز يد هو الله أحد لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحووز يد قام وز يد هو قائم لأن العائد مسند إليه ودخل فيه نحووز يد أبوه قائم وز يد قام أبوه وز يد مررت به وز يد ضربت عمراً في داره وز يد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تشيد التقوى والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لأننا لم نجد هذا الاصطلاح من قبله

ولم يذكره السكاكي الذي كلامه هو العمدة في معنى السببي هنا لعدم تقدم سلف غيره في معناه على هذا الوجه نحووز يد مررت به وز يد ضربت عمراً في داره وز يد كرمت ذلك المحسن لأن العائد لم يشترط فيه كونه ضميراً ثم إن ما ذكر من عدم السببي بما فيه ذكر الجملة يرد عليه أن السببي ذكره كونه مسنداً جملة فيقتضي ذلك العلم بالسببية أولاً ليكون العلم بها حاملاً على إيراد المسند جملة لأن العلة الموجبة لا نبيان بالشيء يجب سبقها عليه وعدم السببي بالجملة يقتضي أن يكون التقدير إذا كان المسند سببياً بأن يكون جملة إلى آخره أي بجملة - له في تعريف السببية بما فيه ذكر الجملة نظر وقد أجيب عن هذا

وهو ما يكون مفهوماً محكوماً بما فيه بالشبوت أو الانتفاء وجعل منه في الدار خالداً على أن تقديره استقر في الدار وأورد عليه المصنف أمرين أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطاباً والظاهر أنه قصد به الاحتراز عن المسند السببي إذ فسر المسند السببي بهذا المعنى فقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقوله نازيد أبوه انطلق أو منطلق والبر الكرم منه يستين فجعل أمثلة السببي متابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى وأجيب عنه بأن ما ذكره تفسير المسند الخبري المقابل للسببي الشامل للفرد والجملة التي تكون قصدها تقوى الحكم ولذلك قيد السكاكي الفعلي بنفي الجملة لئلا يعمد كونه مفرداً أما كونه مقابلاً للسببي فلأن الفعلي ما يكون مفهوماً محكوماً بما فيه بالشبوت للمسند إليه أو الانتفاء وهو أعم من المفرد والجملة التي يكون المقصود بها تقوى الحكم الثانی انه اذا كان تقديره في الدار خالداً مستقراً لا يمتدأ كان المسند جملة أيضاً وأجيب عنه بأنه لعله فرعه على رأى الاختصاص من أن الظرف يعمل بغير اعتقاد فيكون أراد أن خالداً فاعمل واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العامل في خالداً

التوقف فلا دور (قوله بعائد) أي ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلق (قوله لأنه مفرد) أي لأن الوصف مع مرفوعه الظاهر كالضمير في حكم المفرد ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف في نحووز جمل كرم أبوه وصفاً سببياً مع أنه مفرد لأنه انما يشترط في السببي كونه جملة إذا كان مسنداً لأن كان نعماً لكن يطاب الفرق منه بين المسند والنعمة (قوله ليس بعائد) أي ليس ملتبساً بعائد لا اتحاداً للمبتدأ والخبر فلا يحتاج للربط واعلم أن هذا المسند كما أنه ليس بسببي هو ليس بفعلي لأنهما انما يتالان فيما إذا تغير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه إذا لم يكن سببياً كان فعلياً فيدخل في ضابط الأفراد

مع انه جملة كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تشيد التقوى) أي لعدم تكرار الاسناد فيها (قوله والعمدة) (وأما

في ذلك) أي في هذا التفسير وقيوده من حيث الإدخال والإخراج واعتراض بأن السكاكي اشترط شرطاً زائداً على ما قاله الشارح وهو أن يكون المضاف للضمير اسماً مرفوعاً كالثانيين الأولين وحينئذ يخرج زيد مررت به وز يد ضربت عمراً في داره وز يد ضربته فليس المسند في هذه الأمثلة الثلاثة سبباً عند السكاكي خلافاً للشارح فلو كان العمدة في ذلك على ما قاله السكاكي ما خافه فيما ذكر والحاصل أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام جملة اسمية تكون الخبر فيها فعلاً نحووز يد أبوه ينطلق أو اسم فاعل نحووز يد أبوه منطلق أو اسم جامد نحووز يد أخوه عمراً أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها منطهراً نحووز يد انطلق أبوه والتعريف الضابط لجميع أقسامه متغير





## على أخصر ما يمكن

الزمان الذي يقع فيه الفعل وبقدر بقدره فيختلف باختلافه وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ قاله السيرامي (قوله وذلك) أي وبيان ذلك الذي قاله المصنف من أن الفعل يدل على التقييد بأحد الأزمنة (قوله دال بصيغته) أي بهيئته وليس المراد بالصيغة المادة لأن الفعل يدل على الحدث لا على الزمان (قوله من غير احتياج الخ) جواب عما ورد على المصنف من أن الاسم كذلك قد يدل على أحد الأزمنة فكيف يقول المصنف وأما كونه فعلا فلا فائدة في هذا مع أن التقييد المذكور متأت مع إرادته اسم لما علمت من أن الاسم قد يدل على أحد الأزمنة الثلاثة وحاصل الجواب أن العلة التقييدية مع الاختصارية فلا يحتاج للتصريح معه بقريته بخلاف الاسم فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج للقريته ثم إن قوله من غير احتياج الخ هذا انما يظهر بالنسبة للماضى والامر وأما المضارع فإنه يحتاج للقريته لاحتماله (٢٦) للحال والاستقبال وقد يجاب بان المراد من غير احتياج الى قريته أى

وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج الى قريته تدل على ذلك بخلاف الاسم فإنه انما يدل عليه بقريته خارجية كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذه قال (على أخصر وجهه)

وهو الماضى الذي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والاستقبال وهو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال وهو أجزاء من أواخر الزمان الماضى وأوائل المستقبل بشرط تعاقبها بلا مهمة ولا تأخر واحترزنا من التعاقب بلامهمزة من الأجزاء التي وقع بينها فاصل كما إذا اعتبر جزء مع الثالث منه أو الرابع فما فوق فلا يسمى حالاً ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تكن على التضييق حتى لا يسمى منها حالاً إلا ما صادفها النطق فقط بل يبنى الامر على عرف أهل العربية كما يقال زيد يصلى ويكون حالاً إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها شطرو بقي شطر فعلم مما ذكر أنه ليس المراد ببنى الملهة والتراخي نفي الاتساع عن تلك الأجزاء رأساً بل المراد نفي الفصل بين أجزاء الزمان المتعبرة حالاً ومقدارها حينئذ في الاتساع بعد نفي الفصل بينها يعتبر عرفاً (على أخصر وجهه) أي يكون المسند فعلاً للتقييد بأحد الأزمنة على أخصر وجهه وذلك لأن الفعل يدل على أحد تلك الأزمنة الثلاثة بصيغته من غير حاجة الى قريته تعيين أحداها بخلاف الاسم فإنه انما يعين أحداها بقريته فإذا

على أخصر وجهه الخ) ثم يكون المسند فعلاً لدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة مع الاختصار لأن قولك زيد قائم يدل على وقوع قيامه في الماضى مع الاختصار فإنه يغنى عن قولك قائم في الماضى والفعل حيث وقع دل على التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة امام عيننا مثل قام حيث لم يقع صلة أو صفة لنكرة عامة أو في شرط ومثل سيقوم وامامهم ما بين أمرين مثل المضارع إذا قلنا انه محتمل للحال والاستقبال والماضى إذا وقع صلة أو صفة لنكرة عامة فإنه محتمل للماضى والاستقبال والحال خلافاً لقول ابن مالك محتمل للماضى والاستقبال قائم بعبارة قاصرة لعدم ذكر زمن الحال ودلالة الفعل على الزمان بالتضمن بخلاف دلالة قائم على الحال قائم اليست بالتضمن بل بالاستتزام والتحقيق أن الفعل الواقع صلة

من حيث أصل الوضع وهذا لا ينافي أنه يحتاج للقريته المعينة للراد عند تراحم المعاني فإن قلت فما الفائدة حينئذ في الإراد فعلاً ولا مندوحة عن القريته الآن القريته هنا اتعيين المراد وفي الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج في التعيين وذلك موجب لزيد التقدير (قوله فإنه انما يدل عليه بقريته خارجية) اعترض بأن هذا ينافيه قواهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحالى بلا قريته واحتياجه لها إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين

الفعل واسم الفاعل وأجيب بأن المراد بقول السارح لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة أى دلالة

صريحة بلا قريته وقوله بخلاف الاسم فإنه انما يدل عليه دلالة صريحة بقريته وحينئذ فلا يرد اسم الفاعل لأنه وإن دل على الزمان الحالى بلا قريته لكن بالضرورة لا بالصراحة وبيان ذلك أن قواهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أى في الحدث الحالى أى الحاصل بالفعل لا الزمان الحالى وإن لم من الأول الثانى فدلالته على الزمان الحالى بلا قريته لكن بالضرورة لا بالصراحة بخلاف الفعل فإن الزمان جزء مفهومه حينئذ يدل عليه صراحة بلا قريته فالجواب أن الفعل يدل على الزمان صراحة بلا قريته وأما الاسم فإنه لا يدل على الزمان دلالة صريحة إلا بالقريته فاسم الفاعل وإن دل على الزمان بلا قريته لكن دلالة التزامية لا صريحة فإذا أريد الدلالة عليه صريحة احتاج الى قريته وقد ضعف اليعقوبى هذا الجواب بأن تعقل الحدث الحالى بلا زمان الحال كالحال وحينئذ فكيف يتأتى للواضع أن يتعقل الحدث الحالى وحده ويضع له اسم الفاعل (قوله على أخصر وجهه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع افادة التحديد ليعتلق بافادة التحديد والتقييد على سبيل التمازج اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القريته فخرج الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصاص

(قوله ولما كان الخ) حاصله أن الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ثم ان الزمان عرفوه بأنه كم أي عرض قابل للقسمه لذاته غير فار الذات أي لا تجتمع أجزاءه في الوجود فيكون كل منها حادثا فلو ازمه التجدد والحدوث وإذا كان كذلك فينبغي أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له لأجل المناسبة بين المتقارنين على أنه لا معنى لمقارنة الشيء (٢٧) الزمان الاحدوثه معه فاذا

استعملت الافعال في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات ومن ثم أجمعوا على أن هذه الافعال ليست زمانية لانها لو كانت زمانية لكان مدلولها متجسدا وحادثا واللازم باطل ثم اعلم أن التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن والثاني التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني وحديثه فالمرافقة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق تجدد لان التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى اذا أريد ذلك من الفعل المضارع فلا بد من قرينة اذا علمت هذا أن قول المدرسين معنى أجدلانه بحمد الله جدا بعد جدالي مالا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير فار الذات أي لا يجتمع أجزاءه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد بأحد الازمنة الثلاثة مفيد للتجدد واليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أي كقول طريف بن عليم

قلت زيد قائم لم يعين احداها الا بقولك الآن أو أمس أو غدا والتعيين في الفعل بالنسبة الى المضي وما يقابله ظاهر وأما تعيين الحال عن الاستقبال في المضارع ففعل نظروا كذا التعيين مطلقا في الاسم مع تصریحهم بان أصله الدلالة على الحال وعليه انما يحتاج الى القرينة فيه بالنسبة الى المضي أو الاستقبال فقط كما يحتاج اليها في المضارع بالنسبة لاحد مدلوليه من حال أو استقبالي وقد يجاب في الاسم بان دلالة انما هي على الحدث الحالى بالاصالة لا على الزمان الحالى فلا يدل على الزمان الا باللزم لا بالصراحة الا بقرينة بخلاف الفعل بالنسبة الى المضي وغيره ولا يخفى ضعف الجواب اذ تعقل الحدث الحالى بل الزمان الحالى كالحال فتأمل (مع افادة التجدد) أي يكون المسند فاعلا للتقييد المذكور مع زيادة افادة تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل عند اقتضاء المقام لذلك وهذا التجدد المقاد للفعل انما أفاده دلالاته على الزمان الذي هو كم أي عرض قابل للقسمه لذاته غير فار الذات بحيث لا تجتمع أجزاءه في الوجود فالحدث المقارن لذلك الزمان في دلالة الفعل يناسب أن يعتبر فيه التجدد كقارنه لكن التجدد المعتبر في الحدث تجدد مطلق وقوعه لا التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا وهو الآتي في المثال فانه انما يدل عليه الفعل بقرينة السياق وعلى هذا فلقائل أن يقول فما المانع من اعتبار ذلك في الاسم بالقرينة أيضا اللهم الا أن يجاب بان أكثر افادة هذا التجدد ولو بالقرينة في الفعل لمناسبة مقارنة الزمان الذي تحقق فيه ذلك المعنى فصح تخصيصه بالفعل وذلك (كقوله) أي

سلب الدلالة على تعيين الزمان وصار صائلا لازمنة الثلاثة مضارعا كان أم ماضيا أو اليه أشار الزمخشري في سورة الرحمن وغيرها وقوله (مع افادة التجدد) أو بدعيه أن التقييد بأحد الازمنة حكم بمحصوله في ذلك الزمان دون غيره وعندها هو التجدد فيكون ذكر التجدد تكرارا وجوابه أن التصريح بكونه حاصل في زمن لا يفتضي كونه لم يكن حاصل في غيره فلا يلزم التجدد وفي الجواب نظر لما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى ويريد أن الفعل يدل على وقوع الحدث فهو يدل على تجدد ماض ان كان الفعل ماضيا أو مستقبلا في نحو سيقوم أو حالي في نحو زيد الآن يقوم فنزل المصنف مع التجدد محتمل أن يريد أنهم ما علمنا وأن يريد أنهم ما جزأه ومثل المصنف هذا بقول طريف بن عليم العنبري

(قوله ولما كان التجدد لازما للزمان) المراد بالتجدد هنا التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله أي لا يجتمع مع الخ) تفسير لقوله غير فار الذات (قوله مفيد للتجدد) أي تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل أي وجوده بعد أن لم يكن لأجل أن يكون هناك مناسبة بين الزمان وما قارنه وهو الحدث في أن كلامهم ما تجدد وان كان التجدد المعتبر في هذا غير المعتبر في هذا ان قلت المضارع قديف التجدد الاستمراري وهو الحصول شيئا فشيئا للزمان قلت ذلك بحسب المقام والقرينة لا بالوضع كما مر ان قلت ما تقرر من افادة الفعل للتجديد يشكك على قوالهم الجملة المضارعية اذا وقعت خبرا نحو زيد ينطلق مفيدة للشبوت والاستمرار قلت يجوز أن يكون المراد من قوالهم للشبوت أي ثبوت التجدد واستمراره وحديثه فلا اشكال (قوله أي كقول طريف) أي يصف نفسه بالشجاعة

وأما كونه - جازا فلا فائدة عدم التقييد والتجديد ومن البين فيما قول الشاعر لا يالف الدرهم المضروب صرتنا \* لكن عمر عليها وهو منطلق وقوله أو كلما وردت عكاظ قبيلة \* بعثوا إلى عرب يفهم يتوسم انه معنى الاول على انطلاق ثابت الدرهم مطلقا من غير اعتبار تجديده وحدوثه ومعنى الثاني على توسم وتأمل ونظر تجدد من العرب يفهمه

(قوله أو كلما وردت الخ) بعده فوسمولى أنى آبادكم \* شالذ سلاحى فى الحوادث معلم

تحتى الاغزو فوق جلدى نثرة \* زغف ترد السيف وهو منم

(٣٨) حولى أسيد والهجوم ومازن \* واذا حلت فحول بيتى خصم

\* (أو كلما وردت عكاظ) \* هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناسدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة \* بعثوا إلى عرب يفهم) وعريف القوم الفهم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك (يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه

طريف بن غيم \* (أو كلما) أى احضروا وكلما (وردت) أى جاءت (عكاظ قبيلة) منهم وعكاظ اسم اسوق للعرب كانوا يردونه ويقيمون فيه ويتناشدون الاشعار ويتفاخرون (بعثوا) جواب كلما (إلى عرب يفهم) وعريف القوم رئيسهم ومتولى البحث والكلام فى شؤونهم حتى اشتهر بذلك وعرف به (يتوسم) أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم أى يتفرس الوجوه طابا لى لانى جنابة فى كل قوم ونكايه اهتم فيبعثوا عرب يفهم ليعينى بذلك التوسم فطابوا ثأرهم منى فقوله يتوسم أراد أنه يصدر منه ذلك التوسم متجددا شيئا وقد تقدم أن دلالة الفعل على هذا المعنى ليست بالأصلية بل بقرينة

أو كلما وردت عكاظ قبيلة \* بعثوا إلى عرب يفهم يتوسم

فان يتوسم يدل على تجديده وقد يقال ان التجدد فى هذا البيت فهم من كمال الدلالة على التكرار الذى هو ملزوم التجدد فان كان المراد أن معنى يتوسم أنه فى كل مرة يتكرر التوسم فقد يمنع الآن هذا البيت ذكره المصنف مثالا لاشاهد الكنى لك أن تقول يتوسم ليس مستدبلا حال لكنه مسند معنى فان قلت كيف يكون التجدد فى الفعل الماضى قلت لان كل فعل حادث تجدد بعد أن لم يكن ولا معنى أن قولنا قام زيد يدل على أنه لم يكن قائما على الدوام لصحة قولنا أحيا الله زيدا وان كان لم يزل حيا منذ صدق عليه اسم زيد ولكن مدلول الفعل التجدد وذلك أعم من تجدد شئ يتقدمه مثله أولا فان الافعال المستمرة ليست فعلا واحدا بل الفعل فى كل وقت غير الفعل فى الوقت الذى قبله وان اتحد بالانواع ولذلك قال أصحابنا من الافعال ما دوامه فعل كالاتسداء وهو يخالف ما ذكره البيهقيون ولعلمهم بنوا ذلك على العرف فذكره فى الايمان فان بناءها على العرف غالبا (تبييه) الفعل يدل على التجدد ماضيا كان ثم مضارع أمرا غير أن التجدد الذى يدل عليه الماضى المراد به الحصول والمضارع يدل على التجدد معنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى الله يستزى بهم وسأفى فى كلام المصنف فى الكلام على لو وأما ما وقع فى كلام الزمخشري عند قوله تعالى أولئك سيرجهم الله من أن التأكىد مسند فاد من السبى وما اقتضاه من عدم استفادته من الفعل

وعكاظ اسوق بين نخلة والطائف كانت تنام فى مستهل ذى القعدة وتستمر عشرين يوما يجتمع فيه قبائل العرب فيشعركظون أى يتفاخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب اذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض لكون عكاظ فى شهر حرام تقنعوا حتى لا يعرفوا ذكرا عن طريف هذا أنه كان من الشجعان وكان لا يتفزع كما يتقنعون فانفق له أنه وافى عكاظ وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني فقال حصيصة بن شراحيل أرونى طريفا فأروه ايام ففعل حصيصة كلما مر به طريف تأمله ونظر اليه حتى فطن له طريف فقتل له مالا تطير الى مرة بعد مرة فقال له حصيصة أتوسمك لا عرفك فله على ان اقبضك فى حرب لا تقتلك أو لقتلتنى فقال

طريف عند ذلك الايات المذكورة رالهمرة فى قوله أو كلما للاستفهام التقريرى والواو للعطف على مقدر رأى أحضرت العرب وتأملها فى مكانة وكلما للتوسم فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله وكلما ظرف زمان لوردت مضمن معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو بعثوا قوله متسوق بفتح الزاوا المشددة اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا فهو اسم لكان البيع والشراء (قوله ويتفاخرون) أى يذكروا تسابيحهم وعجايبهم من الشيا وبما يحملونه من السلاح (قوله القيم بأمرهم) أى رئيسهم المتولى للبحث عنهم والكلام فى شأنهم (قوله وعرف بذلك) أى بالقيام بأمرهم وهذا الشارة الى وجه تسميته عريفا (قوله يتوسم) هذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلا لا يقيده بأحد الارمنة مع افادة التجدد (قوله تفرس الوجوه) أى وجوه الحاضرين لينظر أفاقهم أولا لانى جنابة فى كل قوم ونكايه اهتم فاذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا عرب يفهم ليتعرفنى فيما أخذوا بئارهم منى وهذا مدح فى العرب للجرى منهم \* ويحتمل كما قيل بعثوا إلى عرب يفهم ليتعرفنى لأجل أن بتا نسواى لشجاعى أو لأجل أن يتم لهم اظهار مفاخرتهم بحضورى لانه كان رئيسا على كل شريف

(قوله وتأملها) تفسيرا لقوله تفرس الوجوه واعترض على الشارح بأن قوله أي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة يدل على أن التجدد المعتبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضي والحصول شيئا فشيئا مع أنه ليس كذلك كما تقدم اذ دلالة التسمية على التجدد بهذا المعنى لا بد لها من قرينة وأجيب بان هذا تفسيرا للمراد من الفعل في هذا المقام لا تفسيرا له بحسب الوضع فلا ينافي ما مر من أن المعتبر في مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضي شيئا فشيئا فإنه لا بد له من قرينة وهي في البيت كون تعيين المطلوب انما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا في وجوه الحاضرين في المنسوق (قوله فلا فائدة عدمهما) الاظهر أن يقول فلا فائدة مطلق الثبوت لاجل أن لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان التسمية لا تفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هو العدم ما يدل عليه ما (٢٩) اه قري (قوله يعني) أي بافادة

عدمهما افادة الدوام أي المقابل للتقييد بزمان مخصوص وافادة الثبوت المقابل للتجدد واعلم أن دلالة الاسم على الثبوت الذي هو تحقق المحمول للوضع بحسب أصل الوضع وأما افادته للدوام والثبتات فن خارج لاجب حسب أصل الوضع وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله الاتي قال الشيخ عبيد القاهر الخفاه افاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فكلام الشارح يشير الى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على أن افادته للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعنا التعارض بينهما فنقله لكلام الشيخ اشارة الى الجمع وحاصله أن كلام الشيخ باعتبار الوضع

وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة (وأما كونه) أي المسند (اسما فلا فائدة عدمهما) أي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعني لا فائدة الدوام والثبوت لا غرض تتعلق بذلك

السياق كما في الشاهد لان تعيين المطلوب انما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا في السوق (وأما كونه اسما) أي وأما الاتيان بالمسند اسما (ف) يحصل (لا فائدة عدمهما) أي لا دلالة للاسم على عدم التقييد والتجدد المذكورين وعدمهما هو افادة الدوام المقابل للتقييد بزمان مخصوص وافادة مطلق الثبوت المقابل للتجدد وذلك لا غرض يقتضيه المقام ككمال المدح أو الذم لانهما بالذات ثابتا كمال أما دلالة الاسم على مطلق الثبوت فهي على أصل وضع الاسم فقول من قال يدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة يحتمل على أن ذلك بعروض الاستعمال وهو كثير لا في أصل الوضع والا كان كالفعل وأما المضارع ففيه نظر واعلم أنه يستثنى من قولنا المضارع دال على الاستمرار ما اذا أريد به زمن الحال خاصة فان الاستمرار مع ارادة زمن الحال فقط لا يجتمعان الا أن يقال يدل على وقوع الحدث في الحال وأنه يستمر في المستقبل فان قلت لو كان المراد بالمضارع الاستمرار لكان نفي المضارع لا ينفي أصل الفعل فاذا قلت لا يشوم زيد يكون نفيا لقيامه المستمر لا نفيا لأصل القيام قلت قد رآنا الفعل صار مضارعا بعد النفي وورد النفي على أصل الفعل فبقي نفيا موصوفا بالاستمرار فصار الاستمرار للنفي لا للفعل ومما ذكرناه يعلم الجواب عما يورد من نحوه علم الله كذا فان علم الله تعالى لا يتجدد وكذلك الصفات الدائمة التي يستعمل فيها الفعل وجوابه أن معنى علم الله كذا وقع علمه في الزمن الماضي ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك فان العلم في زمن ماض أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره وحاصله أن المعنى بالتجدد في مثله الوقوع ص (وأما كونه اسما الخ) ش من أحوال المسند أن يكون اسما وذلك اذا قصد به عدم التجدد وعدم الدلالة على الزمن وينبغي أن يقال لعدم قصد افادتهم ما حتى اذا لم يقصد واحد منهما يكون كافي في اثباته اسما ومثله المصنف يقول النضر بن جوية

وما فسر به كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية لا الى الاعتراض على المصنف وان احتمل ذلك ثم انه كان الاولى للشارح تقديم الثبوت على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس فذكر الثبوت آخر الافادة فيه لانه معلوم مما قبله وأيضا قوله لا غرض متعلق بافادة الدوام لا بافادة الثبوت لما علمت أن افادة الاسم الثبوت بحسب الوضع بخلاف افادته الدوام فتقدم الدوام يوهم تعلقه بافادة الثبوت ثم ما تقرر من أن الاسم انما يفيد الثبوت دون الحدوث أي الحصول بعد العدم فالفهم ما ذكره ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل من أنه ما اشتق لغرض الحدوث فقد اعتبر الحدوث في مفهومه فاما أن يرى أن النحويين بخالفون أهل المعاني واما أن يقال مراده أنه يفيد الحدوث غالب القرائن خارجية (قوله لا غرض) أي كما اذا كان المقام يقتضي كمال الذم أو المدح أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبت



(قوله كقوله) أي النضر بن جؤية يمدح بالغني والكرم وقبل البيت المذكور  
 قالت طريفة ما تبقى دراهمنا \* وما بنا سرف فيها ولا خرق  
 أنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا \* ظلت إلى طرق الخيرات تستبق  
 (٣٠)

لا يأنف البيت وبعده  
 حتى يصير إلى نذل يخذه  
 \* يكاد من سمره يأنف  
 (قوله سمرتنا) المشهور  
 نسبة على أنه مفعول لقوله  
 لا يأنف والاحسن نصب  
 الدرهم المضروب ليكون  
 عدم الالف من جانب  
 سمرتنا عصام (قوله  
 وهو منطلق) أي فتعبره  
 بمنطلق الاشعار بأن انطلق  
 الدرهم من الصرة أمر  
 ثابت دائم لا يتجدد وان  
 الدرهم ليس لها استقرار  
 في الصرة وهذا مبالغة في  
 مدحهم بالكرم وفي قوله  
 لكن ير عليها الخ تكميل  
 حسن اذ قوله لا يأنف الخ  
 رعايوسهم أنه لا يحصل  
 لهجنس الدراهم فأزال ذلك  
 التوهم بهذا الاستدراك  
 (قوله ثابت الدرهم دائما)  
 أي لأن مقام المدح يقتضي  
 دوام ذلك (قوله موضوع  
 الاسم) أي الاسم المستند  
 في التركيب موضوع لأجل  
 أن يثبت الخ أي أنه اغماوض  
 لأجل هذا المعنى وهو  
 ثبوت الشيء للشيء وأما  
 أفادته لدوام والاستمرار

(قوله \* لا يأنف الدرهم المضروب سمرتنا \* ) وهو ما يجتمع فيه الدراهم (لكن ير عليها وهو  
 منطلق) يعني أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم  
 على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لا أكثر  
 من اثبات الانطلاق فعلا له

دلالة على الدوام في القرينة والسياق لا في أصل الوضع جزما وذلك (قوله لا يأنف الدرهم المضروب  
 سمرتنا \* ) وهي وعاء جمع الدراهم (لكن ير عليها وهو منطلق) فتعبره بمنطلق الاشعار بأن انطلق  
 الدرهم على الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد مبالغة في مدحهم بالكرم وان الدرهم ليس له استقرار ما في  
 الصرة أصلا وقد علم مما ذكرنا أن الدوام بالسياق والقرينة الموجبة لذلك والافاضل الدلالة مطلق الثبوت  
 كما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا  
 فشيئا فلا تعرض في قولك زيد منطلق لا أكثر من اثبات الانطلاق بالفعل له كما في زيد طويل وعمر وقصير فعمل

لا يأنف الدرهم الصباح سمرتنا \* لكن ير عليها وهو منطلق  
 أنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا \* ظلت إلى طرق المعروف تستبق

فإن قوله منطلق دل على أن ذلك دأبه من غير نظر إلى زمن دون آخر والصباح قيل بالباء الموحدة أي  
 المسكوك وقيل بالياء آخر الحروف أي الدرهم المضروب وقبل الصباح الذي يأتي نصبا ومن  
 ذلك قوله تعالى وكلهم بأسط ذراعيه بالوصيد المراد هيئة هذا الكلب من غير نظر لوقت دون آخر كذا  
 منلوه وفيه نظر لأن الاسم إذا عمل صار كالفعول يدل على التجدد لا على الثبوت كما قررناه في غير هذا  
 الموضع فإن قلت اسم الفاعل حقيقة في الحال فينبغي أن يكون منطلق للحال قلت نعم لكنه قد يترن  
 به ما يراه قطع النظر عن الزمن فيكون للحالة المستمرة وذلك يظهر بكونه في معرض مدح أو ذم ونحو  
 ذلك وهذا لا ينافي الحال بل فيه الحال بقيد الاستصحاب فإن قلت إذا قلنا زيد ضارب الآن أو أمس  
 أو غدا لا يدل على الثبوت لقديمه بالزمن الدال على التجدد ولا سيما ضارب غدا وإن لم يقيد بنظر فهو  
 مصروف إلى الحال قلت الدلالة على التجدد عند التقيد بالظرف اغماوض بناء على أن الظرف ينفي  
 الوقوع في غيره بالمفهوم ولا نسلم كما هو قول مشهور في مفهوم الصفة وإن كان مرجوحا فقد سلمناه  
 وقد سبق قال اغماوض بالثبوت وعدم التجدد بالنسبة إلى ذلك الظرف فقولنا زيد ضارب غدا معناه أن  
 الضرب الذي سبق منه غدا يقع ثابتا مستقرا سواء كان موجودا قبل ذلك أم لا بخلاف زيد يضرب غدا  
 فإنه يدل على أنه يتجدد له في غدا ضرب فلا معارضة حيث يدين مفهوم الظرف ودلالة الاسم على الثبوت  
 سلمنا ذلك كله فالاسم اغماويل على الثبوت مالم يعمل **تنبية** قد يستثنى من قولهم الاسم دال على  
 الثبوت الاسم الواقع حالا وسياقي في كلام المصنف وغيره أنه يدل على الحصول لا الثبوت على بحث فيه  
 سياقي في موضعه وسياقي أنه يستثنى من ذلك أيضا الصفة المشبهة على فاعل فإن النحاة نصوا على أنه إذا

فانما هو من قرينة خارجية (قوله من غير اقتضاء الخ) أن قلت الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح أن يحمل كما  
 على الاستمرار التجدي باعتبار القرائن الخارجية كالفعل فلا شيء يخص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجدي دون الاسم قلت  
 وجه ذلك مناسبة الاستمرار إلى ددي للفعل لاشتماله على الزمان المتجدد (قوله فلا تعرض الخ) أي وأما أفادته الدوام فن المقام كعرض  
 المدح أو الذم فلا منافاة بينهما وبين كلام الشارح المتقدم لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال لا اعتبار القرائن الخارجية وكلام الشيخ  
 بحسب أصل الوضع (قوله صاحب العروس أي المسكوك الخ) كذا بالأصل وحرر هذا التفسير من اللغة اه محججه

وأما تقييد الفعل بفعول ونحوه

(قوله كافي زيد طويل) هذا تنظير للنفي في قوله فلا تعرض الخ أي كالأعرض لثبوت زيد طويل لغير إثبات الطول صفة لزيد وثبات القصر صفة لعمرو ولا نجد فيه واعتراض بأن الطول والقصر لا زمان له فهما دائمان وأجيب بأنهما زمان كانا دائمين لكن استغناء

كافي زيد طويل وعمرو قصير (وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بفعول) مطلق أو به أو فيه أو معه (ونحوه) من الحار والتميز والاستثناء

من كلامه أن دلالة الاسم على الدوام خلاف الأصل كما أن دلالة اسم الفاعل منه على الحدوث كذلك كما تقدم وأما قولهم يدل الفعل المضارع في قولك زيد يظلم على الاستمرار فالمراد استمرار التجدد لا الدوام (وأما تقييد الفعل) حيث يكون هو المسند (وما يشبهه) أي وما يشبه الفعل حيث يكون ذلك المشبه هو المسند كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما كالصفة المشبهة واسم التفضيل لأنها تشبه الفعل في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (بفعول) متعلق بتقيد أي تقيد ما ذكر بالمفعول المطلق أو المفعول به أو المفعول فيه وهو الظرف أو المفعول معه أو المفعول له وهو المفعول من أجله فلفظ المفعول يتناولها جميعا لا شرا كلها في مطلق المفعولية (ونحوه) عطف على مفعول أي وأما تقييد ما ذكر

أريد بالصفة المشبهة التجدد حوات إلى فاعل فهو حينئذ لم يكن صفة مشبهة بل اسم مجرد مع ذلك يدل على التجدد لا الثبوت ولك أن تجعل هذا الكلام سؤالا على أصل النسخة ويستثنى أيضا الصفات العاملة من أسماء الداعين وغيرها غير الصفة المشبهة فانها كالأدلة على التجدد كما سبق حتى المصدر إذا عمل وانما يدل الاسم على الثبوت ما لم يعمل كما صرح به أهل هذا الفن وهو واضح (تنبيهه) أيت شعري ماذا يصنع الزمخشري في أنه لا يزال يصرح بدلالة الاسم على الثبوت والاستقرار ولا شك أن المراد بالثبوت ثبوت المصدر الذي يشترق منه الاسم ثم يقول إن أسماء الله سبحانه وتعالى مشتقات لا تسلم من صدق أصاها فأي ثبوت عنده في نحو عليم وسميع إذا كان ينكر أصل العلم والسمع ولكنه لا يزال يستعمل القواعد ببيان ما لم تغط عليه البدعة الاعتزالية فيعدل عنها كما تقدم عنه في التخصيص بتقديم المسند إليه (تنبيهه) في كلام السكاكي وغيره أن الجملة الاسمية دالة على الثبوت وإن الفعل دال على التجدد فقد يقال هذان الكلامان يتناقضان في نحو زيد قام لأن هذه الجملة حينئذ تقتضي ثبوت القيام لزيد من حيث كونه اسمية والتجدد من حيث كون القيام مذكورا بصيغة الفعل وقد أشكل هذا الموضع على السكاكي في شرح المفتاح فقال إن كون الجملة الاسمية للثبوت إنما هو في التي خبرها أيضا اسم وفيما قاله نظر بل ما قاله جار على عمومته ولا تناقض لأن قولك زيد قام يدل على ثبوت نسبة القيام للتجدد فالقيام متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر ولا بدع في ذلك فرعا كان الفعل المتجدد دالة لزومه ودوامه أو شرفه في نفسه يجعل لفاعله صفة ثابتة مستقرة ص (وأما تقييد الفعل الخ) ش من أحوال المسند إذا كان فعلا أو شبهه أن يفيد والمسنف لم يجعل هذه حالة للمسند بل حالة للفعل لأنه ليس كل مسند كذلك وتقدر كلامه وأما تقييد الفعل المسند ولكن يرد على المصنف ما يعمل عمل الفعل وحكمهما واحد والتقييد أن يكون بفعول وأطلق المفعول ليكون صالحا للفاعل الخمسة المطلق مثل ضربت ضربا كثيرا فالنقييد وقع بالمصدر لأنه أريد به ضرب خاص بدليل صفته والمفعول بهاء بحرف مثل ضربت بزيد أو بغير حرف مثل ضربت زيدا ومثل السكاكي المفعول بهاء بحرف زيدا ومثل السكاكي بزيد أو بغير حرف مثل ضربت زيدا قلت وفيه نظر أما ضربت بالسوط فليس مفعولا به لأن الباء فيه للاستعانة ويمكن الجواب بأن مراده

دوامهما ليست من جوهر اللفظ بل من حيث أن الصفة المشبهة لا تدل على زمان معين وليس بعض الأزمنة أدنى من بعض فتحمل على الجميع فالجواب أن الدوام إنما استفيد من قرينة خارجية وهو الترجيح بلا مرجح عند الحمل على خلافه تأمل (قوله وأما تقييد الفعل) أي الواقع مسندا وكذا يقال فيما أشبهه لا يقال إن تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلقات الفعل فذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله لانا نقول لا يلزم من كون ذلك من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من مباحث المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لأنه الأصل ولك أن تحمّل الفعل في كلامه على الفعل اللغوي فيكون شاملا لما ذكر (قوله وغيرهما) أي كأفعال التفضيل والصفة المشبهة وانما كانت هذه المذكورة

شبهة بالفعل لما انتمأله في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله بفعول مطلق الخ) أي بلفظ المفعول متناول لها جميعا لا شرا لها في مطلق المفعولية وقوله بفعول مطلق أي غير مؤكد والافهولا يفيد تربية الفائدة وذلك لأن الفعل يحتمل الحقيقة والجاز والمصدر المؤكد فلا نفس الحقيقة والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل وهو الظاهر منهما الآن يقال التعيين فائدة لم تكن فتأمل وأمثلة

فلترتبة الفائدة كقولك ضربت ضربا شديدا وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة وضربت أمامك وضربت تأديبا وضربت بالسوط وجلست والسارية وجاز بدرا كبا وطاب زيد نفسا وما ضرب بالازيد وما ضربت بالازيدا

المد كورات أكرمت أكرام أهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت بمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسرت وطريق المدينة وتظهرت تعظيما للحديث وتصدقت مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ولا أحب إلا الصالحين واعترض على الشارح في ذكر الاستثناء أي المستثنى بأنه إما أن يكون مستثنى من الفاعل فهو من تتمه أو من المفعول به أو غيره من المفاعيل أو الحال فكذلك في الأول لا يكون مرييا للفائدة وفي غيره الترتيب حصلت بالمستثنى منه وحينئذ فلا معنى لتقييد الفعل بذلك في الرضى أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعد في حيز الفضلات فأعرب بالنصب اه كلامه وبهذا ظهر كون المستثنى قيد للفعل واندفع ما ذكر من الاعتراض (قوله فلترتبة الفائدة) أي تكثيرها فان قلت ان الفعل المتعدى متى ذكر أفاد أن هناك منعولا به لان تعقل الفعل المذكور

(٣٣)

(فلترتبة الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصارا دغراية وكلما زاد غراية زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ مما موجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استنشد عرسا والا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لترتبة الفائدة لعدم الفائدة بدونه

بمفعول وبخو المفعول كالحال والتميز والاستثناء (ف) يكون (لترتبة) أي تسمية (الفائدة) واحداث زيادتهم مع المسند كقولك أكرمت أكرام أهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت بمكة وجلست أمام الروضة الشريفة وسرت وطريق المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وتظهرت تعظيما للحديث وتصدقت مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ولا أحب إلا الصالحين وإنما كان التقييد المذكور

بضربت بالسوط جعلت السوط كذلك وتكون الباء فيه للتعدية لا للاستعانة ويكون الفعل متعدى الى زيد بنفسه والى السوط بالحرف وهو معنى غير الأول وأما ما ضربت بالازيد فهو مفعول به لانه استثناء مفرغ لأن يكون السكاكي جعل المفعول محذوف فوزيدا منصوبا على الاستثناء ويكون الفعل حينئذ وصل اليه بواسطة حرف وهو الاو حينئذ فلا يصح لأن ذلك ليس مفعولا به لان الغرض ان المفعول محذوف بل منصوب على الاستثناء والمنصوب على الاستثناء ليس مفعولا به حقيقة ألا ترى أنك تنصب على الاستثناء في الافعال القاصرة مثل قام الناس الازيدا وان جعلنا المفعول محذوف فوزيدا بدلا منه وبذل المفعول مفعول فذلك من جهة الصناعة لا من جهة المعنى ألا ترى أن الضرب بالنسبة الى المبدل منه منى وبالنسبة الى المبدل مثبت ثم لو سلمناه فالفعل الواصل الى المبدل منه بنفسه هو الواصل الى المبدل بنفسه والاهى سبب في وصول الفعل الى المبدل بنفسه لا بهما ويتناول المفعول فيه زمانا مثل ضربت اليوم ومكانا مثل ضربت أمامك والمفعول معه نحو سرت والنيل والمفعول له مثل ضربت تأديبا وإما ان يكون التقييد بغير المفعول كالتميز مثل طاب زيد نفسا والحال مثل ضربت قائما وجعل منه المصنف ما ضرب بالازيد وكأنه يعني التقييد بالخبر في الخبر عنه وقوله لترتبة الفائدة

يتوقف على تعقله وأفاد أن هناك منعولا فيه ومعه ولا فلا يكون ذلك كذا الاشياء مرييا للفائدة اذ ليس ذكرها مفيد للشئ زائد قلت ان ذكر الفعل المتعدى يقتضى هذه الاشياء على العموم وتعين الشخص أمر زائد فبد كره بشخصه تعظم الفائدة والحاصل أن الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول لأنه فرق بينهما من جهة أن تعقل الفعل المذكور يقتضى تعقل الفاعل بخصوصه لانه اعتبر في مفهومه النسبة للفاعل الخاص فذكره محصل لاصل الفائدة وتعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما وهو

معتول لكل أحده على تعقل مفعول مخصوص فبد كره بخصوصه يحصل لترتبة الفائدة (قوله) بقوله لان الحكم أي المطلق وقوله كلما ازداد خصوصاً أي قيداً وقوله زاد غراية أي بعداً عن الذهن وقوله وكلما زاد غراية أي بالنسبة للسامع زد افادته والحاصل أن الحكم المطابق الخالي عن القيود لا يزيد على فائدة نسبة المفعول للموضوع وبما كان ذلك الحكم له لوراعته السامع فلا يفيد فاداً زيد فبد كان فيه فائدة غريبة والحكم الغريب مستلزم الاداة للجهل به غالباً وكلما كثرت غرابته بكثرة قيوده فقد كثرت فوائده (قوله شئ مما موجود) الاخبار عن شئ بالوجود غير منفي لانه معلوم بالضرورة وذلك لان الشئ شمل الموجود والمعدوم عند اللغو يميز والاخبار بالنظر راعفهم فهي قضية مهمة في قوة الجزئية أي بعض الشئ أي الاشياء وجودها من المعدوم ضرورة وجود بعض الاشياء وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خال عن الفائدة الزائدة على أصل الحكم بخلاف المثال الذي بعده وهو فلان الخ فان فيه غراباً بكثرة القيود وذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله مشبهات المفعول) أي من حيث انتصابه

والمقيد في نحو كان زيد قائما هو قائما لا كان

(قوله أشار إلى جوابه بقوله الخ) حاصل ذلك الجواب أنا أنه نسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بفعل الذي كلامنا فيه بن هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنا فيه وحينئذ فلا اعتراض (قوله لا كان) أي كإفهام المعترض (قوله لا) لأن منطوقا هو نفس المسند) أي لأنه هو الدال على الحدث والمسند انما هو (٣٣)

فإنه انما يدل على الزمان ولا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره وحينئذ فيقيد ذلك المسند بفقد كان وهو الزمان الماضي فيقيد الكلام أن الانطلاق لا كان فيما مضى فكأنك قلت زيد منطلق في الزمان الماضي والخاصة أن منطلقا نفس المسند لأن أصل التركيب زيد منطلق وكان انما ذكرت لدلائلها على زمان النسبة فهي باعتبار دلالتها على الزمان قيد منطوقا وحينئذ فقوله كان زيد منطلقا في معنى قولنا زيد منطلق في الزمان الماضي والى هذا أشار بقوله و كان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي وما ذكره المصنف من أن الخبر في باب كان هو المسند والفعل قيد له طريقة مخالفة لما اختاره الرضي من دلالة كان على الحدث وأنها المسندة لزيد حتى أن معنى كان زيد حصل شيء ما لزيد وقوله بعد منطوقا أو نحوه تفصيل

أشار إلى جوابه بقوله (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لأن منطوقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي

الترية الفائدة لأن الحكم المطلق لا يزيد على فائدة مطلق نسبة المحمول وهو المسند إلى الموضوع وهو المسند إليه وأما المقيد ففيه ثلاث الفائدة مع زيادة نسبة لذلك الغير بل ربما يفد الحكم المطلق أصلا لأن العلم بالمعلومات كثير فربما كان ذلك الحكم المطلق معلوما عند السامع فلا يفيد والعلم بالخصوصيات قليل فان الخصوصيات كلما كثرت ازداد الحكم بها غرابة والحكم الغريب مستلزم للأفادة للجهل به غالبا وكلما كثرت غرابته بكثرة القيود فقد كثرت فوائده ويظهر ذلك بالنظر إلى قولنا شيء تامم وجوده فانه معلوم بالضرورة فهو مخلوع الفائدة وقولنا فلان بن فلان حفظ التوراة في سنة كذا في بلد كذا في سن كذا رواية عن كذا ففيه غرابات بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده وفوائده كما لا يخفى ثم لما ذكر المصنف أن التقييد بالمفعول ونحوه لترية الفائدة فرمى به ثم أن خبر كان في اتصاله يكون نحو المنعول فيدخل فيما ذكر ويكون الايمان بترية الفائدة وليس كذلك فانه لا فائدة بدونه ولما استشعر السائل الناشئ عن ذلك التوهيم أشار إلى الجواب فقال (والمقيد في نحو) قولك (كان زيد منطلقا هو) الخبر الذي هو (منطلقا لا كان) اذ ليست كان مسندا من جهة المعنى بل المسند هو منطوقا فيقيد بفقد كان وهو الزمان الماضي فأفاد الكلام أن الانطلاق كان فيما مضى حتى كأنك قلت

أي فائدة الخبر قالوا معناه لزيادته لانه بالقيود تزداد الفائدة وينبغي أن نحمل على زيادته بحسب التعيين والافعل فعل مفعول مطلق ومفعول فيه وبه ان كان متعديا قلت ثم قولهم الفائدة تزيد واضح في الاثبات ما لم يأتى إذا قلت ما ضربت أفادني الضرب عن كل واحد لأن تقديره ما ضربت أحدا فإذا قلت زيد انقص الخبر به فصار خاصا بعد أن كان عاما فذلك إذا قلت ما ضربت قائما لا يكون فيه نفي الضرب عن غير قائم فالفائدة لم تزد بل نقصت والتحقيق أن الفائدة زادت ولكن الخبر ينقص فينتهي أن تفسر تربية الفائدة بمحصولها على الكمال بقي أن يقال التقييد واضح في المنعول مع مفعول له أما المفاعيل الثلاثة فهي ملازمة للأفعال فليس للفعل حالة إطلاق وحالة تقييد فان أراد تقييد لفظا فيقال تربية الفائدة تحصل مع الحذف لانه لا يحذف الا إذا قام عليه الدليل فالفائدة سواء في قولك ضربت زيدا وقولك ضربت في جواب ما صنعت الا أن يقال التخصيص عليه يتألف من الظهور إلى النص ثم ذكر نوعا غير بيان التقييد وهو قولك كان زيد قائما فرمى به ثم أن التقييد حاصل بخبر كان لانه بمنزلة المفعول واسمها بمنزلة الفاعل وقد يكمل الاسناد به أو باسمه أو يقال ليس كذلك بل الاسناد داير بين اسمها وخبرها كما كان قبل كان وانما دخلت كان تقييدا فالتقيام مقيد بكان وليست كان مقيدة بالقيام وهذا واضح على رأي من ذهب إلى أن اسمها ملوكة الحدث أما على قول الجمهور ومن أن لها حدا زمانا فالامر أيضا كذلك لأنه أعرب فان كان ان كانت مسندة إلى اسمها فيصير اسم كان مسندا إليه أمران في حالة واحدة ثم يصير القيد عاملا في المقيد ويصير قولك كان زيد قائما جملتين متداخلتين من كبتين من

(٥ - شروح التلخيص ثانيا) وتبين لذلك الشيء المبهم فأول الكلام اجمال وآخره تفصيل وعلى هذا منطوقا فيقيد وتبين للاقتصاص بضمونهم احمر للفائدة والمعنى شيء ثابت لزيد في الزمن الماضي مبين بالانطلاق (قوله و كان قيد له) مبتدأ وخبر وهو سريخ في أن المقيد نفس المسند وهو منطوقا وهو صريح كلام المصنف أيضا ويحتمل أن في العبارة حذف أي و كان قيد له نسبة وبدل لهذا ما بعده وعلى هذا المقيد انما هو النسبة والامر قريب لأن تقييد كل بول لتقييد الآخر



\* وأما ترك تقييده فلما منع من تربية الفائدة

(قوله مثل خوف الخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصبيد مخاطبه الصبيد محبوس أو حبس من غير أن يقول محبوس في الشرك لأجل أن يتم فرصة التأكيده المقتضى لمبادرة المخاطب لأدراكه قبل فواته بالقرار أو بالموت حتف أنفه (قوله أو أراد أن لا يطلع الخ) عطف على خوف انقضاء الفرصة (ع ٣) وذلك كقولك لا تخرز بدفعك كذا ولم تقل يوم كذا ولا في مكان كذا خوفا من الاطلاع على

(وأما ترك) أي ترك التقييد (فلما منع منها) أي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو أراد أن لا يطلع الخاضعون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك

زيد منطلق في الزمان الماضي وهذا بناء على أن كان انسلبت عن معنى الحدث ولم يبق فيها إلا الزمان وأما أن قلنا لم يندل على الحدث أيضا ويدل على ذلك وجود المصدر منها كقوله يندل وحلم ساد في قومه الفتي \* وكونك أباه عليك يسير

فالتقييد انما هو بالاتصاف بمنومها فكأنك قلت زيد موصوف بالانطلاق الموصوف بأنه كان في الزمان الماضي ولهذا قيل اذا قلت كان زيد أفاد أن زيدا كان له شيء مما اذا قلت منطلقا فتدعي ذلك الكائن فأول الكلام أجال وأخره تفصيل فيستفاد منه أن ذلك الانطلاق كان في الزمان الماضي والتحقيق أن معنى التركيب أن زيدا كان موصوفا بالانطلاق في الزمان الماضي لأن الانطلاق كان وصفا لزيد في الزمان الماضي ولو كان هذا لازما للاول وإيراد التقييد هنا بالمفعول وشبهه ولو كان من باب متعلقات الفعل مناسب لرجوع ذلك لأحوال المسند المنظور فيه هنا ولم يتعرض المصنف هنا لتقييد المسند بنحو الاضافة والنعت حيث لا يكون فعلا والسرفيه نحو ما ذكر من تربية الفائدة ويمكن أخذه بعطف قوله ونحوه على تقييده وهو ظاهر (وأما تركه) أي ترك تقييد المسند أن كان فعلا أو ما يشبهه (ف) يكون (لما منع منها) أي من تربية الفائدة كخوف فوات الفرصة مثل أن يقول الصياد الصبيد محبوس اصيد محبوس من غير أن يقول محبوس في شرك أو للجوارح مثلا لئلا يتم فرصة التأكيده المقتضى لمبادرة المخاطب لانتهاز فرصة ادراكه قبل فواته بالموت حتف أنفه مثلا أو كراداة أن لا يطلع الخاضعون على الزمان المخصوص للفعل أو مكانه كذلك فيقول مثلا جئت أو أجيء ومراده أمس أو غدا صبا حالئلا يعلم الخاضعون الوقت المخصوص للجبيء لئلا يتوهم في الجبيء عليه إلا بالأمس بسوء أو يتعرض له في الجبيء غدا مذكروه وانما قيدنا الزمن بالمخصوص لأن المسند أن كان فعلا يدل على زمان الماضي أو الاستقبال بلا قيد أو يقول جلست يعني مع فلان والمخاطب يعلم فيقط الطرف للإيهام على الخاضعين تعرض من الأغراض أو أن لا يعلم الخاضعون مفعوله فيقول بايعت ويريد أن يفسد قطه لئلا يغار الخاضعون من مبايعته وقد يكون المانع عدم العلم بالفضلات المقيدة ونحو ذلك كمجرد الاختصار حيث يقتضيه المقام كالضيق والضجرا ولاظهار أن ذكر الفضلة كالعجب لدليل حاضر عند السامع ثم التقييد بان شرط

ثلاث كلمات وإن كانت مسندة إلى الجملة بعد هذا الزم الاشكال الثاني والثالث ثم كيف تسند إلى الجملة وقد تقرر من مذهب البصر بين خلافه ثم لو أسندت إلى الجملة لمكانت نامة لانا قصة ولمكانت الجملة كلها قاع لا على الاول فقد يتعلق بذلك متعلق فيجيز ضم زيد القائم حاضر على أن يكون القائم خبر الزيد ومبتدأ الحضر وكقوله تعالى قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه على أن يكون من وجد في رحله خبرا قبله مبتدأ مانع عنه ولا يكاد أحد يخبر بذلك لما يلزم عليه من كون الاسم متجردا من العوامل وغير متجرد في حالة واحدة وقوله (وأما تركه فلما منع منها) أي ترك التقييد فلما منع من هذه الامور مثل

زمان الفعل أو مكانه والمقام مقتضى لا خفاءه واعتراض بأن الفعل يدل سرراحة على زمان معين من الماضي والحال والاستقبال فالاطلاع على الزمان موجود عند ترك التقييد وحينئذ فلا يصح الترك لأجل ارادة عدم الاطلاع على الزمان وأجيب بأن المراد بل زمان زمان مخصوص بذلك الفعل مثل المساء والصباح فنقول جاء زيد أو جبيء ومرادك أمس أو ليلة أو غدا أو صبا حالئلا يعلم الخاضعون الوقت المخصوص والازدليل جاء زيد صبا أو مساء أو وقت الظهر اطلع الخاضعون على ذلك الزمان المخصوص (قوله أو مفعوله) عطف على زمان الفعل وذلك كما رددت ضرب من زيد على عمرو فقلت ضرب زيد ولم تقل عمرا خوفا من الاطلاع على ذلك فيحصل له عمرو فتبيح بين الناس أو يحصل منه ضرب زيد (قوله أو عدم العلم) عطف على خوف انقضاء الخ أي عدم علم

المشكك بالمقيدات كقولك ضربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك واعتراض على الشارح في جعله (وأما عدم العلم مانعا لان المانع لا يكون الا وجوديا وهذا أمر عديم ولا مانع من الشيء هو المنافي له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية وإن كانت متعذر معه وأجيب بأن المراد بالمانع هنا المانع اللغوي وهو لا ينافي تحصيل الشيء معه وجوديا كان أو عدميا مانعا كان أولا (قوله أو نحو ذلك) أي كمجرد الاختصار حيث اقتضاء المقام لضيق أو ضجر من المشكك أو خوف سامة السامع

وأما تقييده بالشرط فلا اعتبارات لا تعرف إلا بعرفه ما بين أدوانه من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو

(قوله وأما تقييده بالشرط) كان الأولى للمصنف أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد عن هذا لاجل أن يجري التقييد بالتقييد والوجودية على سبيل واحد وكيف يؤخر هذا أو التقييد بالشرط في قوة التقييد بالمنعول فيه كما علم من قول الشارح الآتي بمنزلة قوله أكرمك وقت مجيئك أبدا وأجيب بأن لما كان التقييد بالشرط محتاجا إلى بسط ما أخرجه عن الترك وإن كان المناسب ذكره مع مقوله (قوله أن الفعل) أي الواقع من هذا في جملة الجزاء نحو أن جئتني أكرمك فالشرط مقيد لأكرمك وقوله أي الفعل أي أو ما يشبهه أو ما هو مؤول بما يشبهه الواقع من هذا في جملة الجزاء نحو كلما كانت الشمس طالعة فأنهارموجود ونحو أن كان زيد أبدا عمرو وأما أخذه في المثال الأول ثبوت الوجوه ودلالتها على مقيد بطولوع الشمس إذ المعنى وجودها أنها ثابتة في كل وقت من أوقات طولوع الشمس وفي المثال الثاني ثبوت أخوة عمرو ولما كان مقيد بأبوة زيد له عمرو (قوله بالشرط) أراد به جملة الشرط وأعاد المصنف الضمير على الشرط في قوله أدواته بمعنى التعليق أعني عقد السببية والمسببية على طريق الاستخدام واعلم أن إطلاق الشرط على الجملة الشرطية أعني مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود وكذلك إطلاقه على مجموع الاداة وفعل الشرط فقط إنما المعهود إطلاقه على فعل الشرط وأداته والتعليق (قوله مثل أكرمك أن تذكرني الخ) لم يقصد به الشارح بذلك أن التقييد كما يكون للجزاء المسدود يكون المحذوف لأن البصريين جمعوا لوأكرمك أن تذكرني (٣٥) محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم

الجزء على الشرط لأن  
حروف الشرط لها الصدارة  
بل قصد أن الشرط كما يكون  
قيد للجزء المتأخر يكون  
قيد للجزء المتقدم فان  
علم المعاني لا يجمعون  
المتقدم على الشرط  
دال على الجزء بل يجمعونه  
نفس الجزء كما  
صرح به الشارح في بحث  
لا يميز والاطناب والمساواة  
وفاقلا كوفيين هذا  
والجهم - ور من النصوين  
شرطوا أن يكون الشرط

(وأما تقييده) أي الفعل (بالشرط) مثل أكرمك إن تكرمني وإن تكرمني أكرمك (فلا اعتبارات) وحالات تقتضي تقييده به (لا تعرف إلا بعرفه ما بين أدوانه) يعني حروف الشرط وأسماؤه (من التفصيل وقد بين ذلك) أي التفصيل (في علم النحو)

لما كان محتاجا إلى بسط مما أحرمه عن الترتب ولو كان المناسب ذكره مع ما قبله واليه أشار بقوله (وأما  
تقييده) أى تقييد الفعل (بالشرط) أى بجملة الشرط (ف) يكون (لا اعتبارات) أى لحالات تعتبر  
لكون المقام يقتضى التقييد بما يفيدها (لا تعرف) تلك الاعتبارات بخصوصها (الاب معرفة ما بين  
أدواته) أى أدوات الشرط (من التفصيل) الحاصل ببيان ما بينهن من الفرق المعنوية فيعتبر في كل  
مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات (وفيهين ذلك) التفصيل (في علم النحو) وأراد بالادوات حروف  
الشرط وأسماءه فإذا كان المخاطب مثلاً يعتقد أنه ان كررا لحيى واليك ملات منه واستثقلته فتقول فيها  
لذلك كلما جئتني ازددت فيك حبا وكذا إذا كان يعتقد أن الجاني في وقت كذا لا يصادف طعما عند زيد  
أرادة الاختصار أو انتهرا لفروسة أو غير ذلك ص (وأما تقييده بالشرط الخ) ش من أحوال المسند  
بقيده بالشرط مثل يقوم زيدان قام عمرو ومثل ان قام زيد قام عمرو فانه قيد فيه الجواب بالشرط ولك  
أن تقول المقيد هنا ليس المسند بل جملة كاملة من مسند ومسند اليه ثم ذلك يكون لاعتبارات لا تعرف

ماضية اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى نحو انت ظالم ان فعلت كذا واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه أفاده افتتاري  
(قوله فلا اعتبارات) أي نكاحات معتبرات لكون المقام يقتضي التقية بدعا يفيدها وانما فسرنا الاعتبارات بماد كرمه ليس قوله  
وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات وتلك الحالات هي تعليق حصول مضمون بجملة حصول مضمون بجملة أخرى اما في الماشي كافي لو  
واما في الاستقبال اما مع الجزم كافي اذا أومع الشك كافي ان أوفي جميع الزمان كافي مهـ ما أو المسكان كافي أين (قوله يعني  
حروف الشرط وأسماءه) دفعهم ذاماتيههم من لفظ أدوات أنها كلها أحروف (قوله من التفصيل) بيان لما أي الابعرفة  
التفصيل الذي بين أدوات الحاصل بيان ما بينهما من الفرق المعنوي وفي الاطول ما بين أدواته من التفصيل أي عما ذكر مفصلا  
ككون ان واذا الشرط في الاستقبال ليكن مع الجزم في اذا أومع الشك في ان وكون لولا للشرط في الماشي وكون مهـ ما ومتى لعموم  
الزمان وأين لعموم المكان ومن لعموم من يعقل وما لعموم غير العاقل فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات فاذا كان  
المخاطب مثلا يعتقد أنه ان كرر المحجى اليك ملات منه واستغفله فمقول نفيا لذلك كلما جئته زيدت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد  
أن الجاني في وقت كذا الا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت نفيا لذلك متى جئت زيدا وجدت عند طعاما أو كان يعتقد أنك لا تجالس  
الابا مسجد مثلا قلت أينما تجلس أجلس معك أو يعتقد أنك لا تنكر الامن كان من بني فلان فمقول نفيا لذلك من جاءني أكرمه  
أو كان يعتقد أنك لا تشتري الا الحاجة الفلانية ولو اشتري هو غيرها قلت نفيا لذلك ما تشتري اشتريه وعلى هذا افس

(قوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف وأما تقييده بالشرط المخ حيث جعل الشرط قيداً (قوله حكم الجزاء) أراد بالحكم النسبة كنبوت الأكرام أو أن الإضافة (٣٦) بياناً أي قيد للجزاء فالجزاء هو الكلام المقصود بالإفادة وأما

وفي هذا الكلام أشار إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد حكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك إن جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك أي لا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية

مثلاً قلت متى جئت زيد أوجدت عنده طعاماً أو يعتقد أنك لا تجالس إلا بالمسجد مثلاً قلت أينما تجلس جالس معك أو يعتقد أنك لا تكلم إلا من كان من بني فلان قلت من جاءني أكرمه أو أنك لا تشترى إلا الحاجة الفلانية ولو أنشئت هو غير ما قلت ما تشترى أشتري وعلى هذا فقس وههنا اعتباران في الشرط والجزاء أحدهما اعتبار أهل العربية وهو الذي دل عليه كلام المصنف وهو أن الجزاء هو المعتبر في أصل الإفادة والشرط قيد في حكمه بمنزلة الفضلات كالمفعول ونحوه كالظرف فإذا قلت إن جئتني أكرمك فالمعتبر لأصل الإفادة هو الأخبار بالأكرام وأما الشرط فهو قيد فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك وأعلم أن ما ذكر من أن الكلام المقصود بالإفادة هو الجزاء والشرط قيد له ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبنياً وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملة لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) أي كالظرف في أنه يقيده كضربت أو سميت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك أكرمك الخ) استفيد الوقت من التعليل لأن الشرط قيد في الجزاء فهو بمنزلة العلة وزمان المفعول والعلة واحد فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل مجيئك أي وفي زمانه

مثلاً قلت متى جئت زيد أوجدت عنده طعاماً أو يعتقد أنك لا تجالس إلا بالمسجد مثلاً قلت أينما تجلس جالس معك أو يعتقد أنك لا تكلم إلا من كان من بني فلان قلت من جاءني أكرمه أو أنك لا تشترى إلا الحاجة الفلانية ولو أنشئت هو غير ما قلت ما تشترى أشتري وعلى هذا فقس وههنا اعتباران في الشرط والجزاء أحدهما اعتبار أهل العربية وهو الذي دل عليه كلام المصنف وهو أن الجزاء هو المعتبر في أصل الإفادة والشرط قيد في حكمه بمنزلة الفضلات كالمفعول ونحوه كالظرف فإذا قلت إن جئتني أكرمك فالمعتبر لأصل الإفادة هو الأخبار بالأكرام وأما الشرط فهو قيد فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك وأعلم أن ما ذكر من أن الكلام المقصود بالإفادة هو الجزاء والشرط قيد له ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبنياً وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملة لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء (قوله ونحوه) أي كالظرف في أنه يقيده كضربت أو سميت يوم الخميس (قوله بمنزلة قولك أكرمك الخ) استفيد الوقت من التعليل لأن الشرط قيد في الجزاء فهو بمنزلة العلة وزمان المفعول والعلة واحد فالمعنى في هذا المثال أكرمك لأجل مجيئك أي وفي زمانه

(قوله ولا يخرج الكلام) الذي هو الجزاء وقوله بهذا التقييد أي بجملة الشرط وقوله عما كان عليه أي قبل التقييد بل بالشرط لأن أداة الشرط إنما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله

(قوله بل ان كان الجزاء خبرا) أي قبل التقييد بجملة الشرط وقوله فالجملة الشرطية أعني مجموع الشرط والجزاء وقوله خبرية أي بسبب خبرية الجزاء واعتراض على الشارح بأن الجزاء في قوله أن ضربته تضرني خبر مع أن الجملة انشائية ورد بأن حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى وحينئذ فهو ليس بخبر (قوله وان كان) أي الجزاء انشائيا أي قبل التقييد بالشرط وقوله فانشائية أي فالجملة الشرطية انشائية بسبب انشائية الجزاء (قوله وأما نفس الشرط) أي الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل في المعنى لقوله ولا يخرج (قوله عن الخبرية) أي عن كونه كلاما خبريا لأنه صار مر كبا ناقصا وقوله واحتمال الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكما أخرجه الاداة عن الخبرية أخرجه أيضا عن الانشائية لما علمت أنه صار بالاداة مر كبا ناقصا والمحذور عندهم في الخبر والانشاء انما هو المركب النتم وأما قول الشارح في المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء ففيه حذف مضاف بقرينة السياق أي الى حكم الانشاء وهو عدم احتمال الصدق والكذب وان كان ليس بالانشاء حقيقة والحاصل أن الشرط وحده كالمفعول الذي قيد به الفعل فكما أن المفعول لا يحتمل صدقا ولا كذبا فكذلك الشرط (قوله وما يقال الخ) قاله الشارح العلامة في شرح المفتاح وهذا شروع في دفع التناقض بين ما قاله شارحنا سابقا وما قاله الشارح العلامة وحاصل ذلك الاراد كيف يقال ان الكلام عند أهل العربية هو الجزاء والشرط لا دخل له فيه وانما هو قيد له مع أن هذا يخالفه ما قاله (٣٧) الشارح العلامة من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا

بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية فحوان جئتني أكرمك وان كان انشائيا فانشائية فحوان جاءك زيد فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجه الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلام الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو اعتبار بالمنطقيين ففهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالحكم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود باعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالحكم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين

المنطقيين انكار هذا الاعتبار الا أن القضية حينئذ عندهم ولو كانت في صورة الشرطية في معنى الوقعية وتارة يراد به أنه بتقدير وجوده يوجد الجزاء فيكون القصد الى الربط بينه وبين الشرط ولولم يوجد أحدهما كما في قوله تعالى لو كان فيهم ما آلهة الا الله لفسدتا ولا يسمع أهل العربية انكاره فان كان مراد من نسب الى أهل العربية ما اختصوا به في زعمه أن ذلك هو الاكثر في استعمالهم أمكنت صحة وحينئذ فيكون الرد نصبا في غير محل والا كان التفريق بين الفريقين نصبا في غير محل وهذا الموضع من مطارح الانظار فنأمل والله الموفق عنه وكرمه ثم لما أحال الاعتبارات المفاداة لادوات الشرط على تبينها ببيان معانيها في علم النحو وأشار الى أن ثلاثة منها لا يكفي في تبين الأغراض المفاداة لها ما ذكرها

على اصطلاح (قوله أن كلام الشرط والجزاء) أي كلامهم ما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله واحتمال) أي وخارج عن احتمال الصدق وهو عطف لازم على ملزوم (قوله وانما الكلام الخبري سواء كان الجزاء في الاصل خبرا أو انشاء حتى انك اذا قلت ان جاءك زيد فأكرمه فالمراد بالحكم بالاروم بين المجيء والا كرام ولو كانت صورة الجزاء انشاء (قوله المحكوم فيه) أي في ذلك الخبر (قوله فانما هو اعتبار بالمنطقيين) أي فهم يعتبرون اللزوم بين الشرط والجزاء سواء كان اللزوم بينهما حقيقة قيا أو اتفاقا فثبت اللزوم بينهما صدقت القضية ولولم يقع واحد منهما (قوله الحكم بوجود النهار) الاولى أن يقول الحكم على النهار بالوجود لا جمل أن يدل على المحكوم عليه وبه يتضح التفريع فالمقصود عند أهل العربية الاخبار بوجود النهار والتقييد ليس مقصود الذات (قوله والمحكوم به وجود النهار) اعلم الاولى أن يقول لزوم وجود النهار لانهم انما يحكمون باللزوم لا بالوجود (قوله فكم من فرق بين الاعتبارين) أي كم فرق أي ان هناك فروقا كثيرة بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف هذين الاعتبارين وعبرة المطول والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الجملة الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غير بحسب اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان

الشرط والجزاء ليس خبرا محتملا للصدق والكذب لان كل واحد منهما أخرجه الاداة عن أصله فليس المعتبر في القضية حكم الجزاء لذلك وانما الكلام الخبري المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء فكل واحد منهما مذكور قصد التوقف الكلام عليه لانه جزء منه وحاصل الجواب أن ما قاله الشارح العلامة اصطلاح للمنطقة وما تقدم شارحنا اصطلاح لأهل العربية ولا يعترض باصطلاح



ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو امان واذا فهم الشرط في الاستقبال

عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت وجودها حينئذ وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انشجع عن التسبريق واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الجملة في أنها قول موضوع للتصديق والتكذيب ونحوها في أن طرفيها مؤلفان تأليفاً خبيراً ياران لم يكونا خبيرين وبأن الحكم فيه ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملة ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طائفة فالنهار موجود مفهوماً عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير النهار موجود في كل وقت من أوقات طلوع الشمس وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسنداً مقبول فيه فكيف من فرق بين المفهومين وتحققي هذا المقام على هذا الوجه من نفاق المباحث انتهى قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين

(٣٨)

(ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو) لان فيها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو (فان واذا للشرط في الاستقبال

في علم النحو وبقال (ولكن لا بد من النظر ههنا في) مفاد (ان ولو واذا) أي لا بد من التعرض لمعاني هذه الثلاثة التي تستعمل لها أصالة وتفرعاً وانما تعرض لهذه لما أشرنا إليه بأنها تتضمن موافقها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها النحويون (و) نقول (ان واذا) تشتركان في أنهم ما (للشرط في الاستقبال) أي تفيد أن تعلق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل

على ذكر ان واذا ولو وقال انه لا بد من النظر فيهما من المعاني اللطيفة والمباحث الشريفة على خلاف في بعض هذه الأدوات وأدوات الشرط ان ومن وما ومتى ومهما وأي وأنى وأيان قليلاً نظراً زمان وكيف واذا وما وحيثما وأين ظرفاً مكاناً وكذلك لما ولو لا ولوما ولوفى الغالب شرطية يعني أنها ترتبط في الماضي وأما اطلاق المصنف أن لو شرط فقد تبع فيه ابن مالك وابن مالك تبع الجزولي قال شيخنا أبو حيان وأصحابنا لا يعرفون ذلك انتهى والتحقيق أن البست شرطاً فان الشرط يستحيل أن يكون ماضياً كما سيأتي تقريره ومن أدوات الشرط اذا فقط أو موصولة به إما ما ولان تقدم ما تكلم عليه المصنف أمان واذا فقال ان كلامهم للشرط في الاستقبال يعني أن فعل الشرط فيها لا بد أن يكون مستقبلاً المعنى سواء كان ماضياً اللفظ أم مضارعاً وهذا متفق عليه ولا يقدح فيه قول بعضهم أن اذا قد تكون للمحال وان منه قوله تعالى والنجم اذا هوى لان ذلك ان ثبت فهو في اذا المجردة للظرفية لا في المتضمنة بمعنى الشرط ثم قال بعضهم ان اذا لا تدل على الشرط والارتباط بل حصول الفعلين معهما بحسب الاتفاق ان لو وحظ فيها معنى الشرط جى بالفاء نحو قوله تعالى واذا تنلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم ولا

الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى أنه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاماً لجميع التقديرات فيكون التقيد منهوياً منهوياً مخالفة لكاذب إليه الشافعية وعند أهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الجملة لا يفيد الحكم أصلاً فلا يكون الشرط مخصصاً للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه كما هو مذهب الحنفية (قوله ولكن لا بد الخ) لما أحال

لكن

معرفة الاعتبار المفادة لأدوات الشرط على تبيينها ببيان معانيها

في علم النحو وأشار إلى أن ثلاثة منها لا يمكن في بيان الأغراض المفادة لها ببيان معانيها المذكورة في علم النحو وبقال ولكن الخ (قوله في ان واذا ولو) أي في معاني هذه الثلاثة (قوله للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى بخلافه في قوله يوفى الشرط فان المراد به فعل الشرط (قوله في الاستقبال) متعلق بالحصول الثاني الذي تضمنه لفظ الشرط كما في عبد الحكيم أو بالشرط نظر المنفي من معنى الحصول لان الشرط تعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون الشرط الكاثر في الاستقبال و يلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه لان الحصول المعلق بحصول أمر في المستقبل يلزم أن يكون مستقبلاً وليس متعلقاً بالشرط أعني التعليق باعتبار ذاته لانه حالي لا استقبالي ويصح أن يكون متعلقاً بوصف محذوف أي الشرط الموجود في الاستقبال ويراد بالشرط التعليق وضمير الوصف الشرط بمعنى فعل الشرط وهو المعلق عليه وحينئذ ففيه استخدام

لكم ما يفتقران في شيء وهو أن الأصل في إن أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه كما تقول لصاحبك إن نكرمتني أكرمك وأنت لا تقطع بأنه يكرمك والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه كما تقول إذا زالت الشمس أتيتك

(قوله لكن أصل إن) أي المعنى الأصلي لها الذي تستعمل فيه بالحقيقة اللغوية وسيأتي مقابل ذلك الأصل في قوله وقد تستعمل (قوله عدم الجزم) أي عدم جزم المنكلم وقوله بوقوع الشرط أي في المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه في المستقبل الشك في وقوعه في المستقبل وتوهم وقوعه فيه وإن كان يصح في بطن الوقوع وبالجزم بعدم وقوعه والخاصصل أن الفعل له خمسة أحوال إما أن يجزم المنكلم بوقوعه في المستقبل أو يظن وقوعه فيه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما إذا وتارة يتردد في وقوعه في المستقبل على حد سواء أو يظن عدم وقوعه فيه ويتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما إن وتارة يجزم بعدم الوقوع لكون الفعل محالاً وهذه الحالة لا يستعمل فيها شيء منها ما إذا لمعنى

( ٣٩ )

للتعليق فتحصل من هذا أن إذا تشارك إن في عدم الدخول على المستحيل وهو المجزوم بعدم وقوعه إلا أنكتة على ما سيأتي في قوله تعالى قل إن كان لرحمن ولد أخ وتنفردان بالشكوك والتوهم وقوعه وتنفردان بالتيقن والمظنون الوقوع وسائر أدوات الشرط كان في حكمها المذكور إذا علمت هذا فتقول المصنف عدم الجزم بوقوع الشرط صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه ولكنه محمول على الحالتين الأولىين دون الأخيرتين وإن شملهما كلامه وأورد على هذا أن مات زيد فافعل كذا مع أن الموت مجزوم بوقوعه وأجاب الرضخشي

لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل الأحكامية أو على ضرب من التأويل (وأصل إذا الجزم بوقوعه) فإن وإذا يشتر كان في الاستقبال بخلاف لو يفتقران بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به

(لكن أصل إن) أي موضع استعمالها بالحقيقة اللغوية (عدم الجزم) أي عدم جزم المنكلم (بوقوع الشرط) في الاستقبال وعدم الجزم بالوقوع صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه أما ظن الوقوع والجزم بعدمه فليس موقعاً لها في الأصل ولوشتمت ما عبارة المصنف وأما الشك والتوهم فقبلهما موقعاً لها وقيل الشك فقط والشك من ضمن لعدم الجزم بأن لا وقوع وكذا التوهم على القول به وإذا كان أصل إن الشك أو التوهم فلا تقع في كلام الله تعالى إلا بتأويل أو حكاية ولا تقع على الأصل بالنسبة إليه تعالى (وأصل إذا) أي ما تستعمل له بالحقيقة اللغوية (الجزم) أي جزم المنكلم (بوقوعه) أي الشرط في المستقبل قبل المراد بالجزم ظاهره وقيل المراد به الرجحان فتستعمل في الاعتقاد والظن فتقرر بما ذكر أن إن وإذا تشتركان في الاستقبال وتفتقران في الجزم بالوقوع الذي هو موقع إذا وعدمه الذي هو موقع إن ومعالم أن الجزم بالوقوع يتضمن عدم الجزم بالوقوع ولا يجامعه الجزم بالوقوع والأصل التناقض وقد تقدم أن عدم الجزم بالوقوع حيث فسر بالشك أو التوهم يتضمن أيضاً عدم الجزم بالوقوع ومعالم أنه لا يجامع حيث فسر بما ذكر الجزم بالوقوع فيشتهر أن أيضاً في عدم مجامعة الجزم بالوقوع فلا يستعملان معاً في المحال لأنه مجزوم بعدمه إلا بتأويل وفي عدم الجزم بالوقوع لكن مصدوقه في إذا في عدم الوقوع جزم ما في إن احتمال النفي فلم يشتر كافي مصدوق ما ذكره فليفهم وإنما لم يتعرض لاشتراكهما فيما ذكر لأن قصده هنا بيان يجوز أن يقر بما ذكره لكنه ليس كذلك في إن عدم الجزم بوقوع الشرط فإذا قلت إن قام زيد دل على أنك غير جازم بأنه سيقوم وأصل إذا الجزم ولذلك كان النادر أي الذي يندر وقوعه موقعاً لأن أي مكان وقوعها فإن قلت كيف تدخل إن على فعل الموت كقوله تعالى وإن متم قلت أجاب عنه الرضخشي بأنه ما

بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول إن عليه انتهى فتري (قوله فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل) أي وهو عدم الجزم بوقوع الشرط لأنه تعالى عالم بحقائق الأشياء على ما هي عليه فيستعمل في حقه تعالى الشك والتردد في شيء ما (قوله الأحكامية) أي عن الغير كما في قالوا إن يسرق الخ وقوله أو على ضرب من التأويل أي بأن يفتقر أن هذا الكلام واقع على لسان شخص عربي تكلم به هذا الكلام كما سيأتي في قوله وإن تصبهم سيئة فهمي حينئذ باقية على أصلها من الشك أو التوهم فقوله الأحكامية أو على ضرب الخ أي فتقع حينئذ في كلام الله على الأصل (قوله وأصل إذا) أي معناها الأصلي الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية (قوله الجزم بوقوعه) أي جزم المنكلم بوقوعه في المستقبل بحسب اعتقاده لأن الشرط دخل في تمامه بوقوعه في المستقبل وقوله الجزم بوقوعه أي أو ظن وقوعه ففهم حذف أو أن مراده بالجزم الرجحان فيشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله يشتر كان في الاستقبال) أي في أن كلامهم ما شرط في الاستقبال (قوله بخلاف لو) أي قائم ما شرط في الماضي (قوله بالجزم بالوقوع) أي بالنسبة لإذا وقوله وعدم الجزم به أي بالنسبة لأن

ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان النادر غير مقطوع به في غالب الامر وغلب لفظ الماضي مع اذالكونه اقرب الى القطع بالوقوع  
نظرا الى اللفظ قال الله تعالى

(قوله وأما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله كما ان ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه  
كما سرح به النحاة من انها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وكما ان اذا الجزم بوقوع الشرط هي أيضا لعدم الجزم بلا وقوعه  
بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم (٤٠) الجزم بلا وقوعه مشترك بينهما فيشترط فيهما ما أن يكون

وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركين اذا وان المقصود بيان وجه الافتراق  
(ولذلك) أي ولان أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب  
(موقعا لان) لان أصل اذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضي) لدلالته على الوقوع قطعاً نظراً الى نفس  
اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال

ما وقع به الافتراق لا ما وقع به الاشتراك (ولذلك) أي وليكون الأصل في ان عدم الجزم بالوقوع  
والأصل في اذا الجزم (كان) الحكم (النادر موقعا لان) لان النادر مقطوع به في الغالب اذا يفرقه  
احتمال الانتفاء على التساوي بل يقال لا يفرقه على وجه الترجيح وانما قلنا في الغالب لان النادر  
وهو ما وقوعه قليل قد يجزم بوقوعه كما جزم بوقوع يوم القيامة مع ندور وقوعه اذا لا يحصل الامرة  
واحدة ومعلوم أن كون النادر موقعا لان اذا ينشأ على القول بان أصلها الشك وهو المرجوح لا يتم لان  
النادر في الغالب مظنون الانتفاء والشك فيه نادر كما أنشأنا اليه اللهم الا أن يكون معنى كون  
النادر موقعا لان اقرب اليه امنه الى اذا لان المتوهم اقرب الى المشكوك من المجزوم ولكن ظاهر  
العبارة يأتي هذا (وغلب لفظ الماضي مع اذا) يعني وانما كان أصل اذا الجزم بالوقوع كان  
الغالب في الفعل المستعمل معها أن يكون بلفظ الماضي لاشتمال الماضي بتحقق الوقوع الذي يناسب  
مفاد اذا فناسب استعمال الماضي معها ولو كانت تخلصه للاستقبال لانها تعليق شيء بشيء يحصل في  
الاستقبال كما تقدم فقوله غلب عطف على كان والاشارة بذلك الى الحكمين السابقين وهما  
الجزم في اذا وعدمه في ان فرتب عليهما ما يناسب كلا منهما على التوزيع ثم مثل بغاية مشتملة على

لما كان مجهول الوقت ما غلب ذلك فينبغي حينئذ ان يضاف الى غير المجزوم به غير المجزوم بوقوعه فان قلت  
فليجزا التعليق على احرار البسريان قلت انما امتنع عند من منعه لان وقته معلوم بالتقريب وانما أتى  
بالفظ الأصل لانه قد يأتي عكس هذا كما سندها وكون اذا موضوعا للجزوم به خلاف ما ذكره ابن  
مالك وغيره من أنها الماتيق كونه أرجح والذي يتلخص أن ان واذا يشتركان في عدم الدخول  
على المستحيل الا انكسرة فحوال ان كان للرجح ولد وتفردان بالمشكوك فيه والموهوم وتنفرد  
اذا بالمجزوم به وهل تدخل على المظنون خلاف لكن قول المصنف أصل ان عدم الجزم بدخل  
فيه الاربع فيرد عليه المستحيل والمظنون وليس الأصل دخولها عليهما قال المصنف ولا جمل  
ذلك غلب لفظ الماضي مع اذا لان الفعل بعد ما مجزوم به فاستعمل فيه ما ينشأ عن تحققه لان  
المستقبل اذا قصد تحققه يؤتى فيه بلفظ الماضي كقوله تعالى اني امر الله ثم ذكر قوله تعالى

مدخولها ما غير مجزوم  
بعدم وقوعه اذ لو حصل  
الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل  
فيه لا هذا ولا هذا لكونه  
محتملا فكان على المصنف  
أن يتعرض لبيان ذلك  
بحيث يقول لكن أصل  
ان عدم الجزم بوقوع  
الشرط وبلا وقوعه وأصل  
اذا الجزم بوقوعه وعدم  
الجزم بلا وقوعه وحاصل  
الجواب أن المصنف يصد  
بيان الفرق بينهما ولا وجه  
لدخول ما كان مشترك كافي  
مقام الافتراق قال الشيخ  
يس لكن يسبق ههنا شيء  
وهو أن عدم الجزم بلا  
وقوع الشرط في اذا يعني  
أنه متنتف وفي ان يعني أنه  
يجوز فلا اشتراك بينهما  
في الحقيقة فتأمل اه  
وحاصله أن عدم الجزم  
بلا وقوع الشرط في ان  
لوجود الشك وفي اذا  
لوجود الجزم بوقوعه فبينهما  
فرق (قوله كان الحكم  
النادر) أي القليل الوقوع

وقوله لكونه غير مقطوع به علة لكونه نادرا ثم ان غير المقطوع بوقوعه اما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء (مع)  
يكون مشكوكا فيه وان للشك واما ان يكون مترجحا لعدمه على وجوده فيكون متوهم او هي تستعمل في المتوهم (قوله في الغالب)  
متعلق بكونه وانما قيد به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر ومع ذلك مقطوع به وانما كان يوم القيامة نادرا لانه  
لا يحصل الامرة ولا تكرار لوقوعه والنادر هو ما قبل وقوعه جدا كأن يقع مرة أو مرتين وان كان وقوعه لا بد منه (قوله ولان أصل اذا)  
أي وليكون أصل اذا الخ وقوله غلب عطف على كان (قوله الى نفس اللفظ) أي الموضوع للدلالة على الوقوع في الزمان الماضي  
(قوله ههنا) أي مع اذا وقوله الى معنى الاستقبال أي لان اذا الشرطية تغلب الماضي الى معنى المستقبل

فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه اثنى في جانب الحسنة بلفظ اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وجوز اسكاكي أن يكون تعريفها العهد وقال وهـ اذا أقضى لحق البلاغة وفيه نظر وأثنى في جانب السيئة بلفظ ان

(قوله فاذا جاءتهم الحسنة الخ) استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع به واستعمال ان في المشكوك فيه نظر ليكون كلامه تعالى واردا على أساليب كلامهم وآتي على غلط ما ينبغي أن يعتبر أن لو عبر به مخلوق بجوز عليه الشك والتردد والجزم وان الله تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب والشئ عنده تعالى امام معلوم الوقوع أو معـ لوم عدمه (قوله أي قوم موسى) كان الصواب أن يقول قوم فرعون لان أصحاب تلك المقالة قوم فرعون لا قوم موسى الذين هم (٤٩)

سابق فلم كذا اعترض وأجيب بأن المراد بقوم موسى قومـه الذين أرسل اليهم وان لم يدعوا له ولا شك أن من أرسل اليهم النبي وان لم يدعوا يقال لهم قومـه كما يشهد بذلك القرآن (قوله الحسنة) أي الامر المستحسن (قوله كالخصب) بكسر الخاء يقال للسنة الكثيرة الممار فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملتزم واثباته بالكاف اشارة الى أن الحسنة لا تخصر فيهما أي ونحو الاموال وصحة البدن وكثرة الاولاد وغير ذلك (قوله مختصة) أخذه من تقديم الممول أي لنا لان خبر لهذه والخبر معمول للبتة (قوله ونحن مستحقوها) أخذ ذلك من جعل لام المالا مستحقا أي

(مع اذا جاءتهم) أي قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أي جدد وبلاء (يطيروا) أي يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جـ في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا (لان المراد بالحسنة المطلقة) التي حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أي الحقيقة

على الامرين فقال (نحو) قوله تعالى (فاذا جاءتهم) أي المبعوث اليهم موسى (الحسنة) مثل الخصب والرخاء ونحو الاموال وكثرة الاولاد وغير ذلك (قالوا لنا هذه) أي هذه مختصة بنا لاننا أحقاء بها من كمال سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لان بركة وجود موسى ودينه (وان تصبهم سيئة) من جدد وبلاء (يطيروا) أي يتشاءموا (بموسى ومن معه) ممن آمن به بقولهم من عدم سعادته ودينه ومن معه وانتفاء بركة دينه أصنافا هذا قولهم ولم يفهموا أن الامر بخلافه وان السيئة من شؤم عصيانهم والحسنة من راحة الله الواسعة فقد جـ بلفظ الماضي مع اذا في جانب الحسنة الحقيقة الوقوع وانما قلنا حقيقة الوقوع (لان المراد بالحسنة المطلقة) عن التقييد بنوع معين (ولهذا) أي ولا جـ أن المراد المطلقة لا المقيدة بنوع (عرفت) تلك الحسنة (تعريف الجنس) أي تعريف الحقيقة المقررة في الازهان ومجيئها لأن من حيث هي لعدم صحة وجودها في الخارج كذلك بل مجيئها في ضمن أي فرد لأي نوع ووقوع الجنس الذي هو الحقيقة في ضمن أي فرد من أي نوع كالأجـ في حقيقة وذلك لا تسامح وكثرة فراده وأنواعه بخلاف ما لو لم يرد الجنس بأن يراد نوع معين فلا يكون بصدده تحقق الوقوع لقلته وقولنا المقررة في الازهان للاشارة الى أن من قال أ ل في الحسنة لتعريف العهد أراد عهدي الجنس في الازهان في ضمن

فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه اثنى في الحسنة باذالان وقوع مطلق الحسنة مجزوم به لان الحسنة أعني نعم الله تعالى المحبو بالعبادة غالبية على السيئة أعني ما يسوء الانسان وأثنى في السيئة بان اندورها هكذا ينبغي أن يقرر وأما المصنف فانه قال أثنى في جانب الحسنة باذالان المراد بالحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به أو كالمقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وفي جانب السيئة بلفظ ان

(٦ - شروح التلخيص ثاني) ونحن نستحقها الكمال سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لان بركة وجود موسى ودينه وفي قوله ونحن مستحقوها اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله أي جدد وبلاء) لم يأت بالكاف اشارة الى انحصار السيئة في هذين فيكون المراد بهما نوعان خصوصاً قوله أي يتشاءموا والخ (التشائم) ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أي بسبب وجود موسى ومن معه لعدم سعادتهم ودينهم ولولا وجودهم فينا لما أصابنا ذلك هذا قولهم ولم يفهموا أن الامر بخلافه وأن السيئة من شؤم عصيانهم وأن الحسنة من راحة الله الواسعة (قوله الحسنة المطلقة) أي الغير المقيدة بنوع مخصوص كما يشير اليه ايمان الشارح بالكاف في قوله كالخصب (قوله ولهذا) أي لاجل كون الحسنة مطلقة عرفت الخ (قوله أي الحقيقة) أي في ضمن فرد معين فـ في الحسنة للعهد الذهني لان المراد من مدخولها الحقيقة في ضمن فرد معين وهي عدم وجودها في الخارج بل مجيئها في ضمن مجي أي فرد من أفراد أي نوع من أنواعها



لان السيئة نادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك نكرت ومنه قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان نصيهم سيئة فبما قدمت ايديهم اذاهم يتنظرون اى اذا في جانب الرحمة واما تنكيرها فله السكاكى للنوعية نظرا الى لفظ الاذاقة وجعله للتقليل نظرا الى لفظ الاذاقة كما قال افرح وأما قوله تعالى واذا لمس الناس ضربا لفظ المس والى تنكير الضرب المفسر فى المقام التوبيخى القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم - ثم كل ضرر وللتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر لا مثال هو لا محققه أن يكون فى حكم المقطوع به وأما قوله تعالى واذا مسه الشر فذود عاء عريض به - وقوله عز وجل واذا انعمنا على الانسان أعرض ونأى بجانبه أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتنكبر وتعتظم فالتى تقتضيها البلاغة أن يكون الضمير فى مسه للعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به قال الزمخشري والجهل بوقوع ان واذا يزيد كثر من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأهم ما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة وقد سألته حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فاقضاه (٤٣) ذمت ولم تحمدوا ودركت حاجتى \* تولى سواكم أجرها واصطناعها

لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرة واتساعه لتحقيقه فى كل نوع بخلاف النوع وجىء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أى الى الحسنه المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل

أى فرد ما لا العهد - داخارجى والالم تكن الحسنه مطلقة وجىء فى جانب السيئة مع ان بلفظ المضارع المشعر بعدم تحقق الوقوع المناسب لها وعبر بان مع السيئة دون الحسنه لان ان كما تقدم لعدم الجزم بالوقوع والذي يتناسبها والتأخر (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أى الى الحسنه فلا تكون مجزوما بوقوعها كالحسنه لقلتها (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل المناسب فى الجملة لعدم الجزم وانما قلنا فى الجملة لان التقليل المدلول للتنكير هو فله الشئ فى نفسه بقله أفراد والنقليل المؤذن بعدم الجزم هو فله وقوع الشئ ولو كان عند وقوعه كثيرا ولكن لأن أن تقول فله الافراد تؤذن أيضا بعدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود وسهولته دون الكثير فليفهم فهذه الآية الكريمة مشتملة على استعمال اذا فى المجزوم مع ما يناسبه ومعلوم أن الله تعالى لا يتصور منه مجزوم ولا شك لانه علام الغيوب فالشئ عنده إمامه معلوم الوقوع أو معلوم عدمه ولكن جاءت الآية على غلط ما ينبغى أن يعتبر أن لو عبر بها مخلوق لان القرآن عربى بليغ يجب أن يراعى فيه مقتضى البلاغة التى تنقرر فى العربية ثم التنكير

لان السيئة نادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك نكرت \* قلت قد يقال ان الاطلاق موجود فى الحسنه المعروفة تعرف بالجنس وفى السيئة النكرة الا ان يقال الالف واللام جنسية تصرف الى الحقيقة فيكون مطلقا بخلاف سيئة المنكر قد يكون نكرة فى المعنى بان يكون تنكيره لا وحدة والذي يظهر أن ما ذكره المصنف من الحكمة فى استعمال ان واذا فى موضعهما واضح من غير اعتبار تعريف ولا تنكير وجوز السكاكى ان تكون الالف واللام جنسية وان تكون عهدية وقال ان

أى لك كسب الحد رأى  
مقصر  
ونفس أضاق الله بالخير  
باعتها  
أذا هى حنته على الخير مرة  
عصاها وان همت بشر  
أطاعها  
فلوعكس لأصاب

(قوله لان وقوع الجنس الخ) علة لقوله مقطوع به ومراده بالجنس الامر المطلق الغير المتبدل بنوع مخصوص وقوله كالواجب أى فى القطع بوقوعه عادة وان كان يمكن عقلا عدم وقوعه (قوله لكثرة واتساعه) علة للعلل أعنى قوله لان وقوع الخ فالحسنه جنس يشمل

أنواع الحسنات مثل اعطاء الحياة والصحة والاموال والا ولاد والخصب والرخاء وغير ذلك فكل هذه أنواع للحسنه والحسنه شاملة لها (قوله لتحقيقه فى كل نوع) أى لان كل جنس يتحقق فى أفراد وهى الانواع المندرجة تحتها بل فى كل فرد من أى نوع من أنواعه وهذا علة لقوله لكثرة (قوله بخلاف النوع) أى المعين كالجذب فانه ليس مقطوعا بوقوعه فقد لا يحصل ذلك النوع بان يحصل نوع آخر (قوله نادرة بالنسبة اليها) أى لان المراد بالسيئة نوع مخصوص معين وهو الجذب والبلاء والنوع المعين ليس محقق الوقوع اذ النوع المعين قد لا يقع بأن يقع نوع آخر غيره (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال وذلك لان التقليل المدلول للتنكير هو فله الشئ فى نفسه بقله أفراد بمعنى أنه شئ يسير واحد مثلا لا كثير والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو فله وقوع الشئ وان كان عند وقوعه كثيرا ففرق بين التقليلين فلا يصح أن يكون مادل على أحدهما علل فى الآخر وأجيب بأن فله الافراد تؤذن أيضا بعدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير فأحد التقليلين لازم للآخر فصح أن يكون مادل عليه علة فى الآخر

وقد تستعمل إن في مقام القطع بوقوع الشرط لنسكتة كأن تجعل الاستدعاء المقام إياه وكعدم جزم المخاطب

(قوله وقد تستعمل إن في) هذا ما قبل لقوله سابقاً أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط وحينئذ فيكون عليه أن يذ كر أيضاً مقابل قوله وأصل إذا الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل إذا في مقام النسك للاستدعاء بأن الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي كقولك لمن قال لا أدري هل يتفضل علي الأمير بهذا النوال أولاً إذا تفضل عليك كيف يكون شكرك أشعاراً بأن الأمير لا ينبغي الشك في تفضله ولعله لم يذ كره لغايته بالنسبة لخروج إن من أصلها (قوله في مقام الجزم) أي في حاته وقد در مقام إن لم تستعمل في الجزم (قوله بوقوع الشرط) في التقييد بوقوع الشرط اشكال لأن قد تستعمل أيضاً على خلاف الأصل في مقام الجزم بعدم وقوع الشرط الذي هو خلاف أصلها لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة كما في آية قل إن كان للرجن ولدوكان يقال الخصم رأيت إن كان العالم قد عايناه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنًا وأنت تقول أنه يمكن والحاصل أن كلاً من (٤٣) الجزم بوقوع والجزم باللا ووقوع قد

يستعمل فيهما إن على خلاف الأصل وحينئذ فلا وجه لتقييد الشارح بوقوع الشرط فيكون الأولى للشارح أن يقول وقد تستعمل إن في الشرط المجزوم بثبوته أو نفيه والجواب أنه إنما قيد بذلك نظراً للاشمالية المذكورة (قوله تجاهلاً) أي لأجل تكلف الجهل أي عند اقتضاء المقام التجاهل (قوله وهو يعلم أنه فيها) أي ولكن أوصاه أنه لا يعلم أحد بوجوده في الدار إلا بعد مشاورته (قوله خوفاً من السيد) أي لكونه أوصاه أن لا يعلم أحد بوجوده في الدار وهذا التجاهل بعد من فكات علم المعاني حيث اقتضاه الحال كما في المثال فإن كان إرادته مجرد النظرافة كان

(وقد تستعمل إن في) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلاً) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه في البيت يقول إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفاً من السيد (أول عدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجري الكلام على سني اعتقاده

في السبئية أن أريد به نوع ما في أي فسر دما كان غير نادر كما لو أريد الجنس إذ لا يندرو وقوع فرداً من أي نوع وإنما يندرون النوع إذا أريد نوع مخصوص في ضمن فرد مخصوص كأن يراد هنا الجذب بخصوصه في ضمن فرد مخصوص وقد أشرنا لذلك بشواً فيما تقدم أن يراد نوع مخصوص فافهم ثم أشرنا إلى أن إن قد تستعمل في غير أصله النسكتة فقال (وقد تستعمل إن في الجزم تجاهلاً) أي وقد تستعمل إن في الشرط المجزوم بثبوته أو نفيه ويكون قصده المستعمل اظهار الجهل لأن إن تدل على الجهل بالشرط ثبوتاً ونفياً فتستعمل في مجزوم النفي تجاهلاً وأرخاء للعنان حتى يبيكت الخصم يلزم الحجة ببيان الاستحالة كأن يقال للخصم رأيت إن كان العالم قد عايناه كما يقال فانه يلزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنًا وأنت تقول بإمكانه وقد تستعمل في مجزوم الثبوت تجاهلاً كما إذا سئل العبد عن سيده وقد أوصاه أن لا يعلم أحد بوجوده في داره حتى يشاور فيتجاهل بالتعبير بأن خوفاً من سيده فيقول إن كان في الدار أخبرك وهذا التجاهل بعد من علم المعاني حيث يعتبر من جهة اقتضائه المقام كما في المثال وإن كان إرادته مجرد النظرافة في الكلام كان من البديع فلا يرد كما قيل لئلا من البديع فيكون ذكره هنا تطفلاً فافهم (أول عدم) عطف على قوله تجاهلاً أي تستعمل إن في غير موقعها التجاهل أول عدم (جزم المخاطب) بالشرط ولو

العهد أقضى لحق البلاغة قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر أنه قرر أن الحسنة مطلقة فكيف يجعلها له وهو ينافي الإطلاق وحمل كلامه على أنه يريد عهداً جنسياً والعهد الجنسي لا ينافي الإطلاق بالنسبة إلى أنواعه وحمل على أنه يريد بالعهد النعمة المطلقة الموجودة في ضمن الجزئيات فتكون مطلقة وغير مطلقة باعتبارين وما ذكره في المنتاح هو معنى عبارة الكشف وإذا راجعت ما قد مر في الآف واللام من تحقيق مذهب السكاكي وأنه يرى أن الآف واللام لا تزال عهداً

من البديع فلا يرد ما قبل أن تجعل العارف من قبيل سوق المعلوم مساق غيره وهو من أنواع البديع فيكون ذكره هنا تطفلاً (قوله أول عدم جزم المخ) عطف على قوله تجاهلاً أي تستعمل إن في مقام الجزم للتجاهل أول عدم جزم المخاطب المخ وأما جزم عدم جزم المخاطب باللام لفظة شرط نصب المفعول لأجل أن عدم ليس مصدرًا قلمياً وليس فعلاً لانفعال الفعل المعمل بخلاف التجاهل فإنه مصدر قلمي موافق لفعله في الوقت وفي الفاعل إذ فاعله ما واحد وهو المستعمل فلما جرد من اللام (قوله أول عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) أي راحال أن المتكلم عالم بوقوعه (قوله على سني) أي على مقتضى اعتقاد المخاطب وأعلم أن هذا وما بعده قد اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار حال المخاطب بخلاف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزم بوقوع الشرط لأننا نقول اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت إن على سبيل الحقيقة والاعتبار حال المخاطب على سبيل الحقيقة أو التنزيل كما هنا

كقولك لمن يكذبك فيما تخبران صدقت فقل (٤٤) لي ماذا تفعل وكنتزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم

(قوله كقولك لمن يكذبك) اعترض على المصنف بأن المكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق وحينئذ فليس التعبير بان للجري على سنن ما عند المخاطب لانها لا مهور المشكوكه والذى عند المخاطب الجزم بعدم الوقوع والجواب أن المراد بقوله من يكذبك أى من يجوز كذبك فهو متردد والتردد محل ان وليس المراد بقوله لمن يكذبك من كان جازما بكذبك أو المراد بمن يكذبك من قال لك كذبت ولا يخفى انه لا يلزم من قوله لك كذبت أن يكون جازما بأنك كاذب أو يقال التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب ففوله لمن يكذبك أى لمن لا يعتقده صدقك بأن شك في صدقت وتردد فيه ونسب اليك الكذب ان قلت ان الشك لا اعتقاد عنده وحينئذ فلا يناسب قوله على سنن اعتقاده أجيب بأن المراد باعتقاده حاله الذى هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله فما ذاتفعل) الاستفهام للتقرير أى لا تفدر على ما يدفع خجلتك اه أطول (قوله العالم بوقوع الشرط)

(كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) جزم بدانتهكم (كقولك ان يكذبك) أى من لا يعتقده صدقك بأن شك ونسبك الى الكذب لفظا (ان صدقت) فى اخبارى لك الذى كذبتنى فيه (فماذا تفعل) فتعبر بان ولو جزم بوقوع الصدق الذى هو الشرط جريه على ما عند المخاطب واعتبار الما يناسبه وانما قلنا لمن لا يعتقده الخ لان معتقده الكذب جازم فلا يكون التعبير بان للجري على ما عنده (أو) (تنزيله) أى المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل) وانما ينزل كذلك (ل) سبب (مخالفته لمقتضى العلم)

اتضح لك أن ما ذكره هنا من على رأيه قال الطيبي مراد الزخشمى بجنس الحسنه العهد الجنى الشائع كما قال فى تفسير الحمد لله التعريف بجنس والمراد الاشارة لما يعرفه كل أحد ان الحمد ما هو فالمراد بالحسنه الحسنه التى تحصل فى من فرد من الافراد فتارة تكون خصه باوتارة رفاهية وتارة صحة وغير ذلك واليه الاشارة بقوله الحسنه من الخصب والرخا فان بعضا منها واقع لا محالة وهو يصدق على كل فرد حاصل لا كان أو سي يكون ومن ثم لم يجز حمل العهد على الخارجى لشخصه ولا على الجنس من حيث هو وهو فان الحقيقة اذا أريد به شئ بعينه مجازا حل على المبالغة والكمال فيها والمقام لا يقتضى ذلك وهو المعنى بقول صاحب المفتاح انكون حصول الحسنه المطلقة مقطوعا به كثرة ولذلك عرفت ذهبنا الى كونهم معهودة وتعريف جنس والاول أفضى لحق البلاغة أى المعهود الذهبى اه وقيل انما قال انه أقرب للبلاغة لان المعهود أقرب الى التحقق من الجنس وجعل المصنف من ذلك واذا أذقنا الناس رجة فرحوا بها وان تصبهم سيئة \* قلت وهو يشهد لما قلناه من ان الاتيان بأذا وان لما دنى الحسنه والسيئة لا التعريف ولا التذكير ولا اورده عليه ما ذكره هذه الآية الكريمة فاحتاج الى تكلف الجواب بانه انما ذكر رعاية اللفظ الاذاقة المشعر بالقله \* وأورد المصنف قوله تعالى وأذا مس الناس ضرر دعوا ربهم منيبين اليه ثم اذا أذاقهم منه رجة اذا فرىق منهم ربهم بشركون فقد استعمل فيه اذا فى الطرفين وأجاب بانه قصده ان ينبج والتقرير يقع فأتى بأذا وبالمس المشعر بالقله ليكون تخويفهم واخبارا بأنهم لا بد أن يعمهم شئ من العذاب \* وأورد قوله تعالى واذا مسه الضر فدعوا عريض بعد قوله تعالى واذا أنعمنا على الانسان فان الضمير فى مسه يعود على المعرض اشارة الى انه لما أعرض وتكبر قطع بان الشريعة قلنا الواو ليست للترتيب والذى بمس الشرع أعظم من أن يكون مسه الخير قبل ذلك أولا (تنبيه) \* أو ردد على الشاعر القائل (١)

إذا همى حنته على الخير مرة \* عصاهوا وان همت بشرأطاعها

قلت ويمكن الجواب بأن المقصود اثبات حث نفسه على الخير ومع ذلك يعصمها وهو أبلغ فى الذم وبذلك يعلم الجواب عن قوله وان همت قلت ذلك بحثا ثم رأيت فى بعض الحواشى وقد سبق غيرى اليه ص (وقد استعمل فى الجزم الخ) ش قد تخرج ان عن أصنامها وتستهمل فى المجزوم به وذلك لما على سبيل تجاهل المنكاهم كقول العبد لمن يطلب سيده ان كان فى الدار أعلمته لموهمه انه غير جازم ولما عدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل لان المخاطب يشك فى صدقه \* قلت وينبغى ان قوله ان صدقت يحمل على النعمين وهو مشكوك فيه وان كان الصدق مجزوما به ولما تنزله المخاطب منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم

كقولك

أى أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال

(١) قوله أو ردد على الشاعر الخ هكذا فى الاصل وفى العبارة سقط ظاهر اذ لم يذكر الايراد وهو مذكور فى عبارة الايضاح كتبه معصمه

كما تقول لمن يؤذي أباه ان كان أباه فلا تؤذه (أو التوبيخ) على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يعلقه عن أصله لا يصلح الا لفرضه  
كما يفرض الحال لغرض كقوله تعالى أفنضرب عنكم الذكرا صفحا

(قوله كقولك لمن يؤذي أباه ان كان أباه فلا تؤذه) أي فعلم المخاطب بأنه أبوهم محقق ومقتضاه أنه لا يؤذيه لما آذاه نزل المتكلم منزلة الجاهل بالابوة فعبر بان لاجل أن يجري الكلام على سبب اعتقاده تنزيلا قال الفرياني أن تعبير في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لأن فعل الخطاب من ايداء أبيه كأنه أوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الأصل في ان  
اد (قوله أي تعبير الخطاب) يمكن أن التقييد بالخطاب للملاحظة المثال المذكور ونحوه والافال تعبير قد يكون لغير الخطاب نحو ان  
كان هذا أبازيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أي على وقوع الشرط (٤٥) منه أو اعتقاده أباه (قوله وتصوير)

أي تبين وعوض عطف  
السبب على المسبب أي  
تصوير المتكلم للخطاب  
وقوله أن المقام أي الذي  
أورد في شأنه الكلام (قوله  
لا شتماله) على ما قلناه  
لا يصلح مقدمه على المعلوم  
وقوله على ما يعلق أي على  
أدلة تحقق زوال الشرط  
من أصله (قوله الا لفرضه)  
أي الا لان يفرض ويشتر  
ذلك الشرط كما يفرض  
الحال وكما أن الحال المحقق  
استعمال ان فيه كثر  
تستعمل فتد في ذلك الحال  
المقدور كذا في عبد الحكيم  
(قوله لغرض) متعلق  
بيفرض الحال أي وفرض  
الحال يكون لغرض من  
الاعراض كالقبكيت  
والزام الخصم والمبالغة  
ونحو ذلك (قوله أفنضرب  
عنكم الذكرا) أي أفنضرب  
عنكم الذكرا أن يترك انزاله  
لكم وترك انزال ما فيه من

كقولك لمن يؤذي أباه ان كان أباه فلا تؤذه (أو التوبيخ) أي تعبير الخطاب على الشرط (وتصوير أن  
المقام لاشتماله على ما يعلق الشرط عن أصله لا يصلح الا لفرضه) أي فرض الشرط (كما يفرض الحال)  
لغرض من الاغراض (نحو أفنضرب عنكم الذكرا) أي أنهم ملككم فنضرب عنكم القرآن وما فيه  
من الامر والنهي والوعد والوعيد (صفحا)

كقولك لمن يؤذي أباه ان كان أباه فلا تؤذه فعلم الخطاب بأنه أبوهم محقق ومقتضاه أن لا يؤذيه ولما أن  
آذاه نزل منزلة الجاهل بالابوة فعبر بان في شرط ثبوت الابوة المقضية للشك مع تحقق الابوة عند الخطاب  
ولكن هذا يقتضي أن المعتبر في الشك هو الخطاب وقد تقدم ان المعتبر هو المتكلم ويمكن أن يجاب بأن  
عدم عمل الخطاب بمقتضى علمه حتى نزل منزلة الجاهل اعتبر به المتكلم موجبا للشك هو في كونه أباه  
للخطاب فعبر بان أو يقال لما نزل منزلة الشاك أي بالكلام مع ان إجماله على ما يناسب ما عند به بعد  
التنزيل كما في ما قبله (أو التوبيخ) أي يؤذي بان في المجزوم به التوبيخ أي تعبير الخطاب على الشرط  
(وتصوير) أي تبين (أن المقام) الذي أورد في شأنه الكلام (ل) أجل (اشتماله على ما يعلق الشرط) أي  
يحقق زواله (من أصله لا يصلح) ذلك الشرط (الافرضه) أي الا لان يفرض (كما يفرض الحال) وفرض  
الحال يكون لغرض من الاغراض كإزالة العنان للزام الخصم كما تقدم تنبيهه وذلك (نحو) قوله تعالى  
(أفنضرب عنكم الذكرا) أي أنهم ملككم فنضرب عنكم القرآن بترك انزاله لكم وترك ما فيه من الامر  
والنهي والوعد والوعيد فالفاء على هذا في أفنضرب لعطف ما بعدها على جملة تناسب كالمقدرة هنا وهمزة  
الاستفهام داخل على تلك الجملة وقيل الأصل فأنضرب بدخول الفاء على الاستفهام كما في قوله تعالى  
فأين تذهبون فأى الفريقين ثم قدمت الهمزة لان لها الصدارة فلا يحتاج الى تقدير جملة وهما اعرابان  
يجريان فيما يشبه ذلك نحو أفليسوا (صفحا) يحتمل أن يكون دفعا لمطابقة يرفع فعل والتقدير

كقولك لمن يؤذي أباه ان كان أباه فلا تؤذه ويصح أن يعبر عن ذلك بتنزيل المتكلم نفسه منزلة الجاهل  
لايهام أن الذي الصادر من الولد لا يبيده لا يصدر الا من الاجنبي فلذلك شكك نفسه في أنه أبوهم ويصلح  
للامرين أيضا قوالك لمن يؤذي الناس ان كنت مسلما فلا تؤذ المسلمين ولما التوبيخ بان يراد أن فعل  
الشرط الواقع المجزوم به اقيام البراهين المقضية لوقوع خلافه كأنه معدوم فيفرض معدوما ويعلق على  
الشرط كقوله تعالى أفنضرب عنكم الذكرا صفحا

الامر والنهي والوعد والوعيد وانزال ذلك لغيركم (قوله أي أنهم ملككم فنضرب الخ) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على جملة مقدرة تناسب  
الجملة المعطوفة في المعنى وهمزة الاستفهام باقية في محلها الأصلي داخل على تلك الجملة المقدرة وقيل ان الهمزة مقدمة من تأخير الأصل  
فأنضرب بتقديم الفاء على الاستفهام كما في قوله تعالى فأين تذهبون فأى الفريقين ثم قدمت الهمزة تنبيها على أصلها في الصدارة فلا  
تحتاج لتقدير جملة على هذا والوجه الاول للرخصي والنشائي لسيبويه والجمهور واختار الشارح الوجه الاول تبعه الكشاف لجزالة  
المعنى وهذا الوجهان يجريان في كل جملة مقرنة بالفاء أو الواو أو ثم مسبوقه بجملة الاستفهام نحو أفنضرب الخ أولم يسروا في الارض  
أثم اذا ما وقع أمنتم به الآن واعلم أن الرخصي لم يقل بوجوب التقدير فقد جزم بما قاله سيبويه والجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى



إن كنتم قوما مسرفين فبين قرا إن بالكسر انقصه التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء تحقيق أن لا يكون ثبوته له الأعلى مجرد الفرض

أولاً من أهل القرى عطف على تأخذ ذنابهم بغتة وفي قوله تعالى أنا معوثون أو بآؤنا لا قولون فبين قرا بفتح الواو أن بآؤنا عطف على الضمير في معوثون كبناء بفصل بينهما من قرأ الاسراف (قوله أي اعراضاً) أشار بذلك إلى أن الصنف يعني الاعراض وأن صفحا في الآية مفعول مطلق عام له ضرب لأن معناه وهو صرف القرآن للتعبير وترك انزاله لهم يتضمن الاعراض ويستلزمه أو عام له فعل مقدر أي أفنضرب عنكم الذكروا عن عرض عنكم اعراضاً (قوله أو الاعراض) يشير إلى أنه يجوز أن يكون صفحا مفعولاً له بناء على عدم اشتراط اتحاد هو وعامله في الفاعل إذ فاعل الاعراض مخاطبون أي لاعراضكم عن الإيمان وفاعل الضرب هو الله تعالى أو بناء على أن فاعل الاعراض هو الله تعالى (٤٦) أي لاعراضنا عنكم وعدم إقبالنا عليكم بالتكاليف ولا يقال إن الضرب هو

أي اعراضاً أو الاعراض أو معرضين (إن كنتم قوما مسرفين فبين قرا إن بالكسر) فكونهم مسرفين أمر متطوع به لكن يحى بلفظ انقصه التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون الأعلى سبيل الفرض والتقدير كالحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً فهو بمنزلة المحال

أفنضرب عنكم الذكروا عن عرض عنكم اعراضاً أو بتضمن ضرب معنى الاعراض أي نعرض عنكم في صرف القرآن عنكم اعراضاً لا يقال الصرف هو الاعراض فكيف يحتاج إلى تقدير أو تضمين لأننا نقول صرف الذكروا عنكم جعله مخاطبة غيرهم دونهم وهو ملزوم للاعراض الذي هو عدم الإقبال عليهم بالتكاليف وإهمالهم منه لا ينفق أو بناء على أن المراد اعتباراً لاعراضكم وفاعل الاعتبار والضرب هو الله (قوله أو معرضين) يشير إلى جواز كون صفحا محالاً وأعلم أن الضرب في الأصل الذود والدفع يقال ضرب الغرائب عن الخوض إذا دهاودفها

وحيث أنه قد ضرب إما استعارة تدريساً لترك الزيادة لهم أو أنه استعارة تخيلية حيث شبه الذكروا بغيرائب إن كنتم قوما مسرفين على قراءة الكسر ويرد عليه أمران أحدهما أن المجزوم به إسرافهم فيما مضى والاسراف المستعمل بالنسبة إلى العباد مشكوك فيه وإن كان المراد إن تبين إسرافكم الماضى لأجل كان فالسبب أيضاً للعباد مشكوك فيه الثاني أنه إذا كانت البراهين القاطعة تجعل الاسراف كالمستحيل فدخل ان عليه خلاف الأصل فإن المستحيل لا تدخل عليه أداة الشرط حقيقة والهمزة

الاعراض والعلة تغاير المعلول لأننا نقول ضرب الذكروا عنكم جعله مخاطبة غيرهم دونهم وعدم الإقبال عليهم بالتكاليف وإهمالهم منه لا ينفق أو بناء على أن المراد اعتباراً لاعراضكم وفاعل الاعتبار والضرب هو الله (قوله أو معرضين) يشير إلى جواز كون صفحا محالاً وأعلم أن الضرب في الأصل الذود والدفع يقال ضرب الغرائب عن الخوض إذا دهاودفها وحيث أنه قد ضرب إما استعارة تدريساً لترك الزيادة لهم أو أنه استعارة تخيلية حيث شبه الذكروا بغيرائب

تذاود وتدفع عن الخوض مثلاً واستعير اسم المشبه للمشبه في النفس ثم حذف المشبه به والمحال وهو الغرائب وذكروا كشيء من لوازمه وهو الضرب على طريق الممكنة والضرب تخيل للممكنة وهي لفظ الغرائب المطوى أو لفظ الذكروا كورا والتشبيه المضمرة على اختلاف المذاهب (قوله فبين قرا) أي في قراءة من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أي فإن شرط في قراءة من قرأ بالكسر أي وأما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله والمعنى لأن كنتم قوما مسرفين أي مسرفين بآيات الله وكتابه ثم إن على قراءة الفتح يتعين إعراب صفحا محالاً أو مفعولاً مطلقاً ولا يجوز أن يكون مفعولاً له لأنه لا يتعدد وعلى قراءة الكسر بأن الشرطية يكون جواب الشرط محذوفاً دل عليه ما قبله أو أن نفس ما قبلها هو الجواب ولا يحتاج إلى جواب لوقوع الجملة الشرطية محالاً فاستغنت عن الجزاء التجرداً عن معنى الشرط والمعنى مفروضا كونكم مسرفين ونظير الآية في الوجهين المذكورين زيدون كثر ما به تخيل (قوله وتصوير أن الاسراف) أي وتبين أن الاستهزاء بآيات الله وكتابه في هذا المقام الذي أورد في شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن

وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به

(قوله والمحال وان كان الخ) هذا جواب عما يقال اذا كان الاسراف بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان الامر أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه وحينئذ فلا تستعمل فيه ان وحاصل الجواب ان المحال وان كان ليس محالاً لان بحسب الاصل لا يكون مقطوعاً بعدم وقوعه لكن كثيراً ما ينزل منزلة المشكوك وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده لارضاء العنان لتبكيك الخصم فتدخل عليه ان وحاصل كلام الشارح ان في الآية تنزيلاًين الاول تنزيل الاسراف المقطوع به بمنزلة المحال المقطوع بعدمه الثاني تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكيك فادخلت عليه ان فالتنزيل الاول وسيلة للثاني الذي هو موقع لاف وان عارض بأن اعتبار التنزيلين أمر لا يتبعين اذ يصح أن يكون فيهما تنزيل واحد وهو تنزيل الاسراف المقطوع به بمنزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده الذي هو موقع ان ولا داعي الى اعتبار التنزيلين في الآية وأجيب بجوابين الاول ان اعتبار التنزيلين ابلغ في التوبيخ اذ لو نزل (٤٧) ابتداء كذلك فأت اعتبار محاليتها وهي نكتة

مطلوبة لاقتضاء المقام اهما

لا فادتها بالمبالغة التامة في

التوبيخ الثاني أن تنزيل

المقطوع به بمنزلة المشكوك

فيه قليل وتنزيل المقطوع

بعدمه بمنزلة المشكوك فيه

كثير فجعل التنزيل الاول

واسطة يجري على الكثير

وظهر عما ذكرناه أن الشرط

هنا أعني قوله ان كنتم قوما

مسرفين مقطوع بوقوعه

لكن ادخلت عليه ان

للتوبيخ وتبين انه لا يصلح

الآن يفرض كما يفرض

المحال بعد تنزيله بمنزلة

نظراً لوجود ما ينزله (قوله

لقد صدقنا بالتبكيك) أي

استكان الخصم والزامه من

حيث ان المنكح اذا نزل

مع مدعي المحال وأظهر

والمحال وان كان مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله بمنزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكيك كما في قوله تعالى قل ان كان للرجن ولد فانا اول العابدين (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) كما اذا كان القيام

مخالف في الاصل لأن ينزل كثيراً منزلة المشكوك فتدخل عليه ان لارضاء العنان لتبكيك الخصم كما تقدم ومنه قوله تعالى قل ان كان للرجن ولد فانا اول العابدين أي الموحدين لله تعالى المنافين لذلك الولد أو من المطيعين لذلك الولد لو كان لا يمكنه لم يكن فاعبد ربى وحده فالشرط هنا أعني قوله ان كنتم قوما مسرفين ادخلت عليه ان للتوبيخ وتصوير أنه لا يصلح الا أن يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله بمنزلة وانما يكف بتنزيل الاسراف المحقق بمنزلة المشكوك لاشتمال المقام على ما ينزل لتحقيقه فتدخل عليه ان من أول وهلة من غير أن يتوصل الى ذلك بجعله كالمحال ثم جعل المحال كالمشكوك لان التوصل الى ادخال ان بتنزيله بمنزلة المحال ابلغ كما لا يخفى في من التوصل بمجرد وجود ما ينزل التحقيق لان الاول يدل على أن المقام روض مما لا يختلف في انتفاءه لكن انصاف أن الكلام ليس فيه ما ينزله عن تنزيله بمنزلة المحال ثم يفرض كما يفرض المحال ولو كان التنزيل ابلغ الا هم الا أن يدعى أن اشتمال المقام على ما يقع الاسراف من أصله على وجه هو غاية في الظهور وهو الدليل أو يدعى أن تلك الابغية المناسبة للقسام دليل فتأمل (أو تغليب غير المتصف به) أي بالشرط (على المتصف به) ظاهر العبارة أن الذي صدق عليه

في الآية الكريمة للانكار والفاء عاطفة على جملة محذوفة والضرب مجاز عن الصرف وصفها مصدر من المعنى أو مفعول من أجله أو حال أي صاخين ان يجوزنا وقوع المصدر حالاً في القياس ويحترز بقراءة الكسر عن قراءة الفتح فعناه الاجل اسرافكم نضرب عنكم الذكركم فلا تؤمرون ولا تنهون وإيمان يؤتى بان التغليب بان يستند فعل الشرط الى جماعة بعضهم مقطوع بوقوع الفعل منهم بعضهم مشكوك فيه فيغلب المشكوك في وقوعه منه على غيره (تبيينه) حيث ورد في القرآن الكريم

مدعاه المحال في صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فيثبت رتب عليه لازماً مسلم الانتفاء كما في آية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وكان يقال لمن يعتق مدان العالم قد يموت انه يمكن بذاته ان كان العالم قد يدعى لازم استغناء عن الفاعل فلا يكون ممكنات تقول بامكانه أو رتب عليه لازماً فاطعاً لرجائه يتمكته في ذهنه كما في آية قل ان كان للرجن ولد فانا اول العابدين بناء على أن المراد فانا اول المنافين لذلك الولد العابدين لله فادارتب الخصم ذلك اللازم سكنت المدعي وانقطع وسلم والتزم بما كان لا يقول به كذا قيل لكنه بعيد من جهة أن التعليق على وجود ولد في الواقع لانه المحال لا في زعمهم اذ ليس هذا كلاماً منافياً للمحال وقيل المعنى ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة أن للرجن ولد امو وجوداً خارجاً فانا اول المطيعين لذلك الولد أي فأسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك تعظيماً لا به لكنه لم يثبت بالبرهان والحجة الواضحة أنه ولد فانا اعبد ربى وحده فكون الرجن له ولد محال فسنزل ذلك الامر المقطوع بانتفاءه بمنزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان تبكيك المخاطبين (قوله أو تغليب) عطف على عدم جزم وقوله غير

ومجيء قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان يحتمل أن يكون للتوخيخ على الرتبة لاشتمال المقام على ما يقطعها عن أصلها  
المتصف به أي غير محقق الانصاف بالشرط وهو المشكوك في اتصافه به الذي هو موقع ان وقوله على المتصف به أي بالفعل فيما اذا كانت  
أداة الشرط داخلية على كان أو من تحقق أنه متصف به في المستقبل فيما اذا كانت غير داخلية على كان فيصير الجميع كالمشكوك فيه  
وهذا التقرير يدل عليه قول الشارح كما اذا كان القيام الخ فان قلت حيث صار اتصاف الجميع بالشرط كالمشكوك فيه بسبب تغليب  
المشكوك في اتصافه بالشرط على المتصف به تحقيقا كان استعماله ان في موضعها وهو ما يشك فيه وحينئذ لم يكن هذا الموضع مما نحن  
فيه وهو استعماله ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت صيروا الجميع كالمشكوك فيه أمر تقديري فلا ينبغي أن بعضهم ليس  
مشكوكا في اتصافه به في الواقع بل مجزوم باتصافه به فلا يمان بان بالنظر لذلك البعض خروج عن الاصل وبالنظر للمشكوك في اتصافه  
به جار على الاصل واعلم أن هذا التقرير الذي قيل هنا يصح اعتباره في الآية الآتية بأن يقال غلب غير المرتاب أي غير محقق الانصاف  
بالرب وهو المشكوك في ربه (٤٨) على المرتابين جزما فصار الجميع كالمشكوك في اتصافهم بالرب فاستعماله ان

قطعي الحصول لزيد غير قطعي أمر وفتقول ان قتما كان كذا (وقوله تعالى) للخطابين المرتابين (وان كنتم  
في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أي يحتمل أن يكون للتوخيخ

بالتحقق أنه غير متصف غلب على الذي صدق عليه أنه متصف كذلك ويحتمل أن يكون المعنى ان غير  
محقق الانصاف وهو المشكوك فيه غلب على المتصف فيصير الجميع كالمشكوك فيه كما اذا كان القيام  
قطعي الحصول لزيد غير قطعي الحصول أمر ويعني ان أمر المشكوك في قيامه فيغلب أمر وعلى زيد في  
حكم القيام فيصير قيامهما كالمشكوك فيه فتقول ان قتما كان كذا وعلى هذا الاحتمال الثاني يكون  
استعماله ان بعد التغليب في موضعها وهو ما يشك فيه وعلى الاول يرد فيه بحث سنقرره في المثال المشار  
اليه بقوله (وقوله تعالى) في خطاب المرتابين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أي  
يحتمل أن يكون للتوخيخ وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقطع الرب من أصله لا يصلح الرب فيه إلا أن  
يفرض كما يفرض المحال ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين وظاهر أن المراد بغير  
ان وليست في كلام محكي عن يقع منه الشك استحالة ان تكون نالسا لان الله تعالى منزعه عنه وانما هي  
على ما يقتضيه المقام من هذه التأويلات ﴿ تنبيه ﴾ قال المصنف تبعا للسكاكي في قوله تعالى وان  
كنتم في ريب تحتملها أي تحتمل ان تكون للتوخيخ كما سبق وان تكون لتغليب غير المرتابين من  
الخطابين على المرتابين منهم فانه كان منهم من يعرف الحق وينكره عنادا \* قلت لكن التغليب أن تجمع

بالنظر للمشكوك في ربه  
على الاصل وبالنسبة للرتاب  
جزما على خلاف الاصل  
وعلى هذا لا يربح أصلا  
كذا قيل وفيه أن هذا  
لا يتم الا لو كان الخطابين  
بعضهم مرتابا وبعضهم  
مشكوكا في ارتيابه والواقع  
خلاف ذلك فقد كان  
بعضهم مرتابا وبعضهم  
غير مرتاب يعلم انه من عنده  
الله ولكن ينكر ذلك عنادا  
(قوله قطعي الحصول لزيد)  
أي بالفعل أو في المستقبل  
وقوله غير قطعي لغيره أي بل  
مشكوك في اتصافه به في  
المستقبل (قوله فتقول ان

قتما كان كذا) أي تغليباً لم يقطع له بالقيام على من قطع له بالقيام فاستعملت ان في الجزم وهو من  
القيام قطعي الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعي له عليه فان قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عديمي على المتصف وهو  
وجودي قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط أكثر أفراداً من المتصف به في الواقع أو باعتبار كون عدم الاتصاف هو  
الاصل فان قلت ان الشرط هو الهيئة المركبة من وقوع القيام ولا شك أنه مشكوك في قيامه بسبب الشك في أحد جزأيه او حينئذ  
فتكون ان هنا مستعملة على الاصل لا في الأمر الجزم به على خلاف الاصل وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك أنه اذا كان خمسة  
رجال متوضئين وخمسة غير متوضئين ثم خلط الجميع فلا نحكم على الجميع بأنهم متوضئون قطعاً ولا بعدم التوضؤ قطعاً كذلك اذا خلط  
المتصفون بالقيام قطعاً وغير المتصفين به قطعاً فالهيئة الاجتماعية لا تقطع بقيامها ولا بعدم قيامها أجبب بأن قوله ان قتما الخ من باب  
الكلية أي ان قام كل منك ولا شك ان أحد هاتين طوع بقيامه فاستعمل ان فيه على خلاف الاصل للتغليب المذكور لا من باب الكل  
حتى يتأني الاعتراض فردد ذلك شيخنا العلامة العذري عليه صاحب الرجعة والرضوان (قوله للخطابين المرتابين) جعله الخطابين مرتابين  
ظاهراً على الاحتمال الاول لا على الثاني لانهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب الا أن يقال جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير  
مرتاب باعتبار التغليب الذي سببته كذا قيل وفيه أن التغليب الذي سببته كرهه انما يقتضي جعل الخطابين غير مرتابين فتأمل  
(قوله يحتمل أن يكون للتوخيخ) أي يحتمل أن تكون ان هنا مستعملة في الأمر الجزم به بالتوخيخ بناء على أن الخطاب للمرتابين لانهم هم  
الموجعون على الرب وأن الرب نزل منزلة المستحيل لوجود الأدلة الدالة على أن الرب فيما أنزل لا ينبغي صدوره من عاقل ثم نزل ذلك

ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين على مخاطبين على المرتابين منهم فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا وكذلك قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نبعث

المستحيل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده وهو المشكوك فيه فلما استعمل فيه ان (قوله والتصور بالمدكور) أي تبين أن الارتباب مما لا ينبغي أن يثبت له - ثم ادعى سبيل الغرض لاشتمال المقام على ما ينزله من أصله وشوا لايات الدالة على انه من عند الله (قوله لتغليب غير المرتابين) أي من مخاطبين وقوله على المرتابين يعني منهم وهذا التقرير به هو الذي يقتضيه قول المصنف أو تغليب غير المتصف به (قوله لانه كان الخ) - لانه لقوله غير المرتابين وأشار به الى أن المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالريب أصلا بل يعرف الحق وينكر عنادا الا من شك في ريبه لا من لا يعلم من أن مخاطبين منهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فر يقامهم (٤٠) ليكنون الحق وهم يعلمون والثاني على

ما قيل أن الخطاب بكسر الطاء بهذا الكلام هو الله تعالى ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ريبه بالنسبة اليه تعالى لاشتماله الشك عليه تعالى (قوله وهمنا بحث) أي وادعى الاحتمال الثاني (قوله كان الشرط قطعي) الا وقوع أي لان المفليين لم يحصل منهم ريب أصلا فاذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لا ريبا عندهم وحيث شك فيكون الشرط مقطوعا بانتهائه فلا يصلح استعمال ان فيه ولا اذا والحاصل أن حقيقة التغليب أن يوجد دائما لكلمة وما ليس له أو يغلب ما له على ما ليس له أو هو ما ليس كذلك اذا البعض مرتاب قطعها والبعض غير مرتاب قطعها فاذا غلب غير المرتاب على

والتصور بالمدكور أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في مخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتباب لهم - وهمنا بحث وهو أنه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الا وقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة

المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالريب الا من شك في ريبهم لا من ريب أحدهما ما علم من أن مخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون وان فر يقامهم ليكنون الحق وهم يعلمون والآخر أن الخطاب بهذا الكلام هو الله تعالى فلا معنى لكون غير المرتاب بالنسبة اليه تعالى هو المشكوك في ريبه وهذا المراعى في التغليب في الآية الكريمة على هذا وهو أنه غلب المعلوم نفي ريبه على الذي علم ريبه هو مقتضى عبارة المصنف كما أشرنا اليه قبل وعليه يكون المحل بعد التغليب غير موقع لان لانها انما تستعمل في الامور المحتملة المشكوك فيها كما أشرنا اليه في الاحتمال الثاني عند تقريرنا قول المصنف أو تغليب غير المتصف بالتغليب المرادى بالتحقق نفي الوقوع كون استعمال ان فيه كاستعمالها في محقق الوقوع فيمتنع في الاول كافي الثاني والله هذا يقال معنا لانه بعد التغليب وتفسير الريب منفي الوقوع جزما يفرض حيث شك كما يفرض الحال الذي يفرضه بين ما تقتضيه الكلمة وغيره وانما يرجع في فعل الشرط بين مجزوم بأن عندهم يساوهم الكسار ومجزوم بأن لا ريب عندهم وهم الذين كانوا يعتقدون الحق بقولهم فلم تستعمل ان في شيء من حقيقتهم من الشك ثم غلب عليه غيره بل استعمات في شيء من كل منهما غير منسوبة لاولها وليس ذلك من التغليب في شيء وما هو الا كقولك ان عاد أمس وطاعت الشمس غدا **أ** كرمك فهو تعليق الى واجب ومستحيل وكلاهما خلاف الاصل وقد مشى شارحوا المفتاح والتلخيص على ما ذكره المصنف على ما فيه ولا يصح كلامه الابتأويل وهو أن يدعى ان بعض مخاطبين كانت حاله حال من يشك الانسان في ان عندهم ريبا ولا كالمناقضين وبعضهم كان الانسان يعلم ان عندهم يساوهم الكفار الذين يقولون لا ندري كالذين قالوا وما الرحمن فينشدكم ان يقال بعض مخاطبين من شأنهم الخطاب بان لان عندهم الانسان

(٧ - شرح التلخيص ثانيا) المرتاب صار الجميع لا ريبا عندهم فلم يوجد ما يلحق بان وحيث شك فلا يتم ما ذكره المصنف من احتمال كون ان في الآية مستعملة في الامر المجزوم به للتغليب لان التغليب يؤدي لعدم صحة التعبير بها وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الاتي بل لا بد الخ وحاصله انه بعد التغليب وتفسير الجميع غير مرتابين وتفسير الريب منفي الوقوع فرض ذلك الريب كما يفرض الحال لتبكيك الحدم والزامه وذلك بأن نزل ذلك الريب المقطوع بعد منه منزلة المشكوك فيه فصح استعمال ان فيه لانها صارت مستعملة في موضعها الاصل وهو المشكوك فيه فصح نفي كافي قوله تعالى ان كنتم قوة امسرفين في قراءة الكسرة على ما مر فان قلت حيث كانت ان هنا مستعملة في موضعها وهو ما يشك فيه فلم تكن الآية مستعملة في استعمال ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت تقدم جوابه وحاصله أن خبر ودة جميع مخاطبين لانها لا تنسب اليهم بالتغليب أمر تقديرى فلا ينافي أن بعضهم في نفس الامر مرتاب قطعها لا ينافي بان بالنظر لذلك البعض على خلاف الاصل





والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى لنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قرية أولتعودن في ملتنا أدخل شعيب عليه السلام في التعودن في ملتنا بحكم التغليب اذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلاً ومثله قوله تعالى ان عدنا في ملتكم وكقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى فسجدوا لآل ابراهيم عدا ابراهيم من الملائكة بحكم التغليب

(قوله ونص المبرد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله ولهذا لان هذا دليل لا دعوى وهي قوله وليس المعنى ههنا الخ تأمل (قوله لقوة دلالة الخ) أي لان الحدث المطلق الذي هو مدلولها مستفاد من الخبر فلا يستفاد منها الا الزمان الماضي كذا في المطول وبماه أن خبرها كون خاص كالانطلاق والمزج الكون العام فالكون المطلق الذي هو مدلولها صار مستفاداً من خبره في ضمن استفادة الحدث المخصوص منه وحده ثم لا يستفاد منها الا الزمان الماضي هذا والصحيح أن كان الواقعة بعد ان الشرطية بمنزلة خبرها من الافعال الماضية كما هو مذهب الجمهور قال الجزولي والماضي بالوضع له فرائض تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها الاول ولما ولو كانت ان لا تغلب معنى كان الى الاستقبال لما جاز وقوعها بعدها والمراد بها الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا (قوله فجرد الخ) هذا هو البحث السابق أعاده ليرتب عليه الجواب وهو قوله (٥١) بل لا بد الخ وقوله بل لا بد الخ أي بل يجب

الجواب بذلك بناء على تفسير التغليب بما ذكره الشارح هنا فلا ينافي أنه على تفسيره بما قلناه سابقاً نقلاً عن المطول لا يجب ذلك اذ لا إشكال (قوله فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير) أي بأن نزل الرب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تنزيلان الاول تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين بسبب تعليمهم عليهم والثاني تنزيل الرب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه (قوله للتبكيك) أي لاجل اسكات الخصم والزمان بما لا يتناول به وذلك لان الخصم

ونص المبرد والزجاج على أن لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة على الماضي فجرد التغليب لا يصح استعماله ان ههنا بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين)

فانظره (والتغليب) الذي هو أن يعطى أحد المصطلحين أو المتشاكلين حكم الآخر وقد تقدمت صورة منه باب واسع (يجري في فنون) أي أنواع من المعاني وأساليب من الكلام كثيرة (كقوله تعالى) في وصف مريم (وكانت من القانتين) فن في قوله من القانتين للتبكيك بعض اشعار بأن لها ما للقانتين من صلاح الدين وصلاح التقوى وابست لا بد ادعاء على أن المعنى وكانت ناشئة من أصول قانتين لانهم ان نسل ابراهيم واسحق ويعقوب ومن ذريته هرون وأخي موسى فيكون الكلام خلواً عن التغليب وذلك السكاكي عاطفة ولا ينكر ذلك فهو كقوله صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل وبأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية فكان المصنف توهم أن هذه الواو من القرآن الكريم فقال في الايضاح وكذلك قوله تعالى وان كنتم في ريب مما ننبئكم به فبئس مما كنتم في فنون الخ) ثم ان التغليب يجري في فنون الخ) ثم لما توهم المصنف ان ما سبق محتمل للتغليب استطرده كريبان التغليب وليتم لم يذكره هنا لعدم ثبوت ان ما سبق من التغليب فقال ان التغليب يجري في فنون كقوله تعالى وكانت من القانتين غلب فيه المذكر على المؤنث وقد يكون بتغليب المخاطب على غيره كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون أصله

اذا تنزل مع خصمه الى اظهار مدعاه المحال في صورة المشكوك في وقوعه اطمأن لاستماعه منه فيرتب له على ذلك لازماً مسلم الانتفاء فيسكت الخصم ويسلم ويلتزم بما كان لا يقول به كالتقدم (قوله فان آمنوا الخ) أي فان آمن الذين على غير دينكم بمماثل دينكم في الحقيقة فقد اهتدوا ولا شك أن وجود دين غير محقق محال فنزل قطعي الانتفاء منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله قل ان كان للرحمن ولد الخ) أي فكون الرحمن له ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفائه منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير (قوله والتغليب الخ) قال صاحب البيان هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليهم والقيد الاخير لاخراج المشاكلة في المطول جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له الا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف واطلاقه على الذكور والانات اطلاقاً على غير ما وضع له وفي المعنى انهم يغلبون الشيء على غير ما تناسب بينهما واختلاط القوم وان لم ينصوا على هذه في علاقات المجاز المرسل لكنهم انصوا على ما ترجع اليه وهو المجاورة ويسمى جعل التغليب من قبيل عموم المجاز الخ وبالجملة فالتغليب اما مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة أو من قبيل عموم المجاز فتأمل (قوله في فنون) أي في تراكيب مسندة من الكلام باعتبار أحوال ولا يختص بالنوع السابق وهو استعمال ان في مقام الجزم بوقوع الشرط على خلاف الاصل وليس المراد بالفنون العلم

(قوله غلب الذ كراخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع مقدر أي من جميع قانتين ولفظ الجمع مذ كرفيوصف حقيقة بوصف الذ كوروان كان وفعلا على مؤنث (٥٣) فلا تغليب حينئذ اسم سم (قوله بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما) أي وهي

القنوت (قوله على طريقة اجرائها على الذ كور خاصة) أي وهي جمعها بالياء والنون أي بأن ذ كرت تلك الصفة المشتركة على الطريقة المذكورة مراداً بها الذ كور والآنث على سبيل المجاز المرسل والعلاقة البعضية أو مراداً بها الذوات المتصفة بالقنوت على سبيل عموم المجاز (قوله فإن القنوت مما يوصف به الذ كور والآنث) أي فيقال رجل قانت وامرأة قانتة وهذا على أن يكون القنوت صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث (قوله انما يجري على الذ كور فقط) أي لان صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذ كور ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتهم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت أي مريم من جملتهم وأدخلت في التعبير عنهم واعلم أن التغليب في الآية مبني على أن من تبعيضية أما إذا كانت لا ابتداء الغاية والمعنى وكانت مريم مبتدأة وناشتة من القوم القانتين لانهم من نسل ابراهيم واسحق ويعقوب ومن ذرية هرون أخى موسى

غلب الذ كور على الانثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذ كور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذ كور والآنث لكن لفظ قانتين انما يجري على الذ كور فقط

لان الغرض وصفها بالصالح لا وصفها بالناشئة من أهل الصلاح فاذا كانت من التبعيضية لزم أن يراد بالناشئة القانتات لانها بعضهم لا بعض القانتين ولكن لما اشترك المذكر والمؤنث في صفة الوصف بالقنوت غلب جانبها على جانبها فاستعملت صيغة المختصة به في مكان صيغتها فالتغليب هنا أوجب استعمال الصيغة مكان أخرى مع الاشتراك في مادة اللفظ والمعنى خلاف ما يأتي في أبوين ونحوه فإنه أوجب استعمال اللفظ المختص بالمعرب مع اشتغال المراد على المعنى المغلب لفظه من غير اشتراك في مادة يجادلون بالياء فغلب لان قوما في معنى الخطاب قلت وفي تسمية هذا التغليب انظر انما فيه مراعاة المعنى ومن تغليب الخطاب على غيره قوله تعالى اخذنا منكم البيعتين والذين آمنوا منكم من قريتنا أرايتهم يعودون في ملتنا فادخل عليه الصلاة والسلام في التعودون في ملتنا بحكم التغليب ولم يكن في ملتهم أصلاً وتطيره قوله تعالى ان عدنا في ملتكم ومن التغليب قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم اعلماكم تتقون فان اعلماكم متعلق في المعنى بخلافكم والمراد بتقونهم والذين من قبلكم \* ومن تغليب انما قل على غيره قوله تعالى ومن الانعام أزواجاً يذرؤكم فيه \* للتغليب بالثنية مواضع كثيرة فغلب قولهم أبوان للاب والام وفيه تغليب المذكر على المؤنث ومنها الخافقان ذكره السكاكي وغيره وهم المشرق والمغرب فان الخافق حقيقة هو المغرب على أن تسمية المغرب خافقاً مجاز لان المغرب ليس خافقاً بل مخفوق فيه ومن التغليب العمران لابي بكر وعمر قال ابن السجري ومن زعم انهم أرادوا بالعمرين عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله بشيء لانهم لم يذكروا بالعمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز ويروي أنهم قالوا العثمان رضي الله عنه نسألك سيرة العمرين واليه ذهب أبو عبيدة ونقل في اصلاح المنطق عن قتادة أنه سئل عن عتيق أمهات الاولاد فقال أعنتى العمران فاليينهما من الخلفاء أمهات الاولاد فأراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فغلب ومنها ما نقله الخافقي عن الاصمعي قوله الامن مبلغ الحريرين غنى \* مغالطة أخصصهم ألبا

وانما هم الحر وأبي أخوان ومنها قولهم البصريتان للبصرة والكوفة وقول قيس بن زهير جزاني الزهد مان جراء سوء \* وكنت المرء يحزني بالكرامة وانما هم ازمه دم وقيس من بني عيس ومنه القهران للشمس والقمر قال ابن السجري وهو المراد في قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها \* فأرتقي القمرين في وقت معا وقال الفرزدق أخذنا بأفاق السماء عليكم \* لتأقراها والنجوم الطوالع وسأل الرشيد من حضر مجلسه عن المراد بالقمرين فقيل أراد النبي صلى الله عليه وسلم وابراهيم عليه الصلاة والسلام وبالنجوم النجاة فأنجبه ذلك ورأى مناسبا لحال الفرزدق فان نسبته يتصل بهذا النسب الكريم وبهذا انتفى جزم ابن السجري وكان الواجب استحسنة ومنها ياليت يدي وبينك بعد المشرقين المشرق والمغرب وكذلك المغريان ومنها النصعبان لمصعب بن الزبير وابنه عيسى وقيل مصعب بن الزبير وعبد الله أخوه وقالوا لعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب الخبيبان وكان عبد الله يكنى بأخيبيد ومنها العمران في قول قرادين حبش الصاردي

فلا يتعين التغليب إذا المراد بالقانتين محض الذ كور من آياتها أو لوجه الاول أعني جعل من تبعيضية وارتكاب التغليب في الآية أحسن لقوات نكتة التغليب المذكورة على الوجه الثاني وفوات وصفها بجهات الفضل لان كونهم من عقاب الانبياء الكرام القانتين لا يستلزم كونهم قانتة وانعزض وصفها بالحسب أي بالفضل والصلاح لا بالنسب ونحو

وكقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون بناء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ومثله وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالإنعام وكذا قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون غلب المخاطبون في قوله لعلكم تتقون على الغائبين في اللفظ والمعنى على إرادتهم ما جري على لعل متعلقة بخلقكم لعلكم لا يعبدوا وهذا من غوامض التغليب وكقوله تعالى وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام وقوله تعالى يذرؤكم فيه أي يبيدكم ويكثركم في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكاثر ولذلك قيل يذرؤكم فيه ولم يقل به كما في قوله تعالى ولكم في القصص حكمة

(قوله بل أنتم قوم تجهلون) اعترض بأن هذا من قبيل الالتفات لمن قبيل التغليب وذلك لأن قوم اسم ظاهر غائب فلما عدل عنه إلى الخطاب في تجهلون فقد تحقق الالتفات وأجيب بأننا لا نسلم أنه من الالتفات وذلك لأن لفظ قوم له جهتان جهة غيبية وجهة خطاب ومراعاة كل منهما جري على مقتضى الظاهر فلا يكون التفتاتا وذلك (٥٣) لأن قوما اسم ظاهر غائب وقد جمل على أنتم

فصار عبارة عن المخاطبين ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا لجهة خطابه الخاصة بحمله على أنتم وترجيحها على جهة غيبية ثابتة له في نفسه لان الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل وهذا في الحقيقة اعتبارا لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ وبهذا لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذي هو الالتفات وبهذا يتضح صحة أنه من التغليب على ما في الشارح قال

(و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد على قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أي ومن التغليب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالعمرين لابي بكر وعمر

اللفظ ولا في أصل المعنى فالتسوية بينهما خطأ كما لا يخفى (و) كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون) فيجهلون وصف لقوم محتمل لضميرهم وقوم اسم ظاهر وهو من باب الغيبة فكان الأصل في وصفه أن يوتى بالفعل مبدؤا بالياء الدالة على الغيبة لكن الصيغة لا تتم وكونه صادقا عليه وهو معناه ومصدوقه وهو من باب الخطاب غلب جانب ذلك المعنى المقتضى مراعاة الخطاب في الفعل فتجمل تجهلون بالتاء الدالة على الخطاب فتدغم غلب جانب الخطاب على الغيبة فأعطى وصف صاحب حكم الخطاب (ومنه) أي ومما وقع فيه التغليب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالعمرين لابي بكر وعمر والقرين للشمس والقر والحسين والحسين مما غلب فيه أحد المتشاكين أو المتصاحبين على الآخر فتدغم استعمل لفظ المغلب في الآخر ثم نفي واستعمل فيه ما مجازا والقاعدة في ذلك تغليب الأخف لأن يكون الآخر مذكرا فيغلب على المؤنث كالقمر فان الشمس أخف لتسكين الوسط فيها ولكن غلب القمر لعدم تأنيثه وهذه

إذا اجتمع العمران عمرو بن جابر \* وزيد بن عمرو خلت ذبيان تبعا  
ومنها الاحوصان وهما الاحوص بن جعفر بن كلاب وعمرو بن الاحوص ومنها الخنثفان وهما  
الخنثف وسيف ابنا أوس بن حمير ومنها البختران وهما بخترو فراس ابنا عبد الله بن سلمة ومنها

ابن جماعة وفي جمل هذا من التغليب نظر اذه من ملاحظة المعنى وترجيحه على اللفظ ومثل هذا لا يعد تغليباً الا لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان أعني ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليه افتأمل وهذا الاعتراض مبني على ما مر عن صاحب البيان في ضابط التغليب أما على ما قاله غيره من أنه اعطاء أحد المتصاحبين أو المتشاكين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المادة فلا يرد ذلك (قوله غلب) أي رجح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبة نظرا لقوم (قوله لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين) أي لانه محمول على أنتم فدل على قوم هذا الذوات المخاطبون لان الخبر عين المبتدأ في المعنى (قوله فغلب جانب الخطاب الخ) اعلم أن استعمال تجهلون في ذلك الموضع مجاز وتوضيحه أن صيغة تجهلون موضوع للجماعة المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعلقة الصيغة أو الضدية أو المشابهة (قوله ومنه الخ) فصله عن النوعين السابقين تبيينا على أن بينه وبينهما تفاوتاً وذلك لشهرة كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالأبوين والعمرين فكان أنه قال ومنه ما شتهر من أبوين ونحوه وهذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلامهم أنه معاصي بل صريح بذلك بعضهم



(قوله والقمر ين الشمس والقمر) وعلمه قول المتنبي

واستقبلت قمر السماء بوجهها \* فأرنتي القمرين في وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني أن وجهها الشدة صفة انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبق الصورة في المرآة  
فأرأي برؤية وجهها الشمس والقمر في آن (ع ٥) واحد قوله وذلك أي وكيفية ذلك أي التغليب والباء في قوله بأن يغلب لأن تصوير رأي

وكيفية التغليب مصورة

بتغليب أحد المتصاحبين

أي كافي أبي بكر وعمر وقوله

أو المتصاحبين أي كالشمس

والقمر وقوله بأن يجعل

تفسير التغليب أحدا لا من

المذكورين (قوله متذقاه) أي

معه (قوله ثم ينشئ ذلك الاسم)

أي على مذهب ابن الحاجب

القائل بأن مجرد التوافق

في الاسم يكفي في التسمية

الحقيقية وأن لم يحصل اتفاق

في المعنى لأعلى مذهب

الجمهور القائلين لا بد فيها

من الاتفاق في المعنى أيضا

والالم يكن مثنى حقيقة بل

ملحق به ولذلك تأولو الزيد

بالمسمين يزيد وجعلوا مثل

قراين للخبض والطهر

والعينين للشمس والذهب

وباب التغليب ملحقا بالمتنبي

الأذا أول نحو القمرين

بالمسمين بذلك \* وعلم أن

شأنهم أن يغلبوا المذكور

أو الأخف أو الأشرف

والمذكور يغلب على غيره وان

كان غيره أخف والأخف

يقدم على غيره وان كان غيره

أشرف وإن دعاء في سب

التغليب كاف (قوله ويقصد

اللفظ) أي ويطلق اللفظ

والقمر ين الشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتصاحبين على الآخر بأن يجعل الآخر  
متذقاه في الاسم ثم ينشئ ذلك الاسم ويقصد اللفظ اليهما جميعا فنشئ أبوان ليس من قبيل قوله تعالى  
وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لأن الأبوته ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالخاصل أن  
مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئته والصيغة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ  
بالكافية

التثنية في التغليب ظاهرة أن بني على عدم اشتراط التساوي في المعنى بل في اللفظ كما يقال في عين الميزان  
وعين الشمس عينان وأما أن بني على الاشتراط فيجب التأويل في ذلك بالمسمين بهذا الاسم ولو كانت  
أحدى التسميتين وهي المقدره بعد التغليب مجازية وانما قلنا بذلك التأويل على هذا البناء لأن التسمية  
المجازية لا توجب اتحاد المعنى كما قيل لاسميا والتجوز ههنا ليس من طريق المبالغة في التشبيه بل من  
طريق التجوز لا رسالي بعلاقة العجبة أو المشاكاة ثم لفظ التغليب مطلقا مجاز مرسل كما أشرنا إليه أما  
كون ما استعمل فيه لفظ المغلب في الآخر فقط كما تقدم في القانتين من المجاز تلك العجبة فواضح ولكن  
يكون معنى التغليب فيه مراعاة المجاز والأشرف وهو المذكور كورية حتى استعملت صيغته في المجاز الذي  
هو دونه ولم يجعل من المجاز المحض الذي لا تغليب فيه لوجود الاشتراك في أصل الصيغة هذا إذا قلنا أن  
الصيغة استعملت في الأناث فقط كما تقدم وأما أن قلنا أنها استعملت في الذكور والأناث معا فهو كالأبوين  
وسأقضي الآن وأما كون ما استعمل فيه لفظ المغلب في معنى الآخر مع ضميمة دخول معناه فيه بدون  
تثنية كقوله تعالى وما كان لنا أن نعود فيها فإن الأعادة في الملة لا تصدق في الرسول الذي لم يكن فيه أقط  
وانما تصدق في الأنبياء وقد استعملت فيها وفي غيرها مجازا فكذلك أيضا وأقرب أنواع المجاز إليه شبهة  
لفظ الجزء المستعمل في الكل وأما مع ضميمته وتثنية اللفظ كالأبوين ففيه الجمع بين الحقيقة والمجاز  
فتأمل في هذا المقام وقد تحقق كما قدمنا أن التغليب في الأبوين وشبهه أوجب استعمال اسم المغلب فيه  
مع الآخر من غير أن يشتر كافي مادة اللفظ وأصل المعنى فهذا التغليب خلافا في نحو القانتين لأن  
الاختلاف في ذلك في الصيغة فقط دون المادة وأصل المعنى فالتسوية بينهما كما قيل غلط لا يخفى

الأقرعان وهما الأقرع بن حابس وأخوه مزيد ومنها الطليحتان طلحة بن خويلد والأسدي وأخوه حمال  
ومنها الخزيمتان والريبتان من بابه بن عمرو وهما خزيمه وريبة قال ابن الحاجب في أماليه شرطه  
تغليب الأدنى على الأعلى لأن القمر دون الشمس وأبو بكر أفضل من عمر وقد يدعى به الجيران للملح  
والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وعكس ذلك غير ابن الحاجب فقال شرطه  
تغليب الأعلى على الأدنى كما نقله الطيبي في شرح التبيان وقال ابن رشيق في العمدة أن الكسائي قال  
إن التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبي بكر رضي الله عنهما  
وكذلك ذكره ابن السجري (تنبيهه) كما تستعملان في الجزوم به تستعمل في المستحيل وكلاهما خلاف  
الأصل كقوله تعالى قل إن كان للرحمن ولد على المشهور وقيل إن في الآية المذكورة نافية معناه ما كان

عليهما جميعا (قوله من جهة الهيئته) أي لأن هيئته قانتين غير هيئته قانتات وقوله من جهة الهيئته أي (واكونهما)

لأن جهة المادة لأن مادة القنوت تكون المذكور والآخر (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة) أي لأن  
مادة الأب غير مادة الأم وقوله وجوهر اللفظ أي ذات اللفظ عطف تفسير والحاصل أن الأبوان نوع من التغليب غير النوع السابق وهو  
وكانت من القانتين وقوله بل أنتم قوم تجهلون فلذا فصله عن تنبيهه على التفاوت بينه وبين السابقين فإن السابقين لفرد المغلوب حق في

واعلم انه لما كانت هاتان الكلمتان متعلقتين امر بغيره أعني الجزاء بالشرط في الاستقبال امتنع في كل واحدة من جملتيهما الثبوت وفي أفعالهما المضى

اللفظ قبل التغليب وانما غلب ما هو رائد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا ليس للمفرد المغلوب حق في اللفظ قبل التغليب أصلاً ثم ان قوله وفي مثل أبوان الخ يشعر بأنه لا يجوز في أبوان من جهة الهيئة وليس كذلك لأن هيئة التثنية موضوعة لثبوت كين في المعنى واللفظ كالزبد في علي مذهب الجمهور وبموجب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الخاسب والأبوان هيئتهما ليست كذلك فيكون النجوز واقعاً في الهيئة كالمادة وقد يقال انما اقتصر على جهة المادة لأن جهة الافتراق (٥٥) بين مثل أبوان ومثل القانتين لكن

ارتكاب المجاز في المادة في مثل أبوان ضرورة الهيئة اذهيئة التثنية لا تسكن الا بعد تغيير مادة أحد الشئين الى مادة الآخر (قوله ولكونهما الخ) علة قدمت على معلولها وهو كان كل الخ ليقع في ذهن السامع الحكم معللاً من أول وهلة فيكون أثبت وأوقع في النفس من الحكم المنتظر علمه (قوله بغيره) البناء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي فغنى الكلام أن إن واذا يفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال على حصول الشرط في ذلك

(ولكونهما) أي ان واذا (متعلق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومتعلقاً على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلّق بتعلّق امر لأن التعلّق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ألا ترى أن اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فقد علق في هذه الحالة حر بتمه على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل)

(ولكونهما) أي ولكون ان واذا في الاصل موضوعين (ل) بافادة (تعلّق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) أي بحصول مضمون الشرط فغير حصول مضمون الجزاء هو حصول مضمون الشرط ولما كان لفظ الغير صادف على الحصول الذي هو مصدر يصح عمله متعلق به قوله (في الاستقبال) لانه اذا صح عمل التضمير العائد على المصدر فأحرى الاسم الظاهر الصادق على المصدر فغنى الكلام أن اذا وان تفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال بحصول الشرط في ذلك الاستقبال وانما لم يصح تعلّقه بالتعلّق لعدم العلم بأن التعلّق حالي لا استقبالي فانك اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فحصول الحرية وهو المعلق موقوف على حصول دخول الدار وحصول دخول الدار هو الذي يقع في الاستقبال متعلقاً بحصول الحرية وأما التعلّق وهو ربط أحدهما بالآخر فهو بالتلفظ الحاصل حال التكلم فلا يقع في الاستقبال فلم يصح تعلّقه به وهو ظاهر ثم الربط بين الشرط والجزاء هنا جلي لا عقلي لأن ترتب الحرية على الدخول بالتزام المتكلم وجعله لا باستلزامه إياه عقلاً أو شرعاً أو عادة (كان) يتعلّق به قوله ولكون الخ قدم عليه لافادة الكلام بذلك التقديم حكماً فروغاً من بيان علمه وهو أوقع في النفس من الحكم المنتظر علمه (كل) اسم كان (من جملتي كل) أي ولاجل افادة إن واذا ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحدة

له ولد فانا أول العابدين له ص (ولكونهما) متعلق بغيره في الاستقبال الخ ش أي لكون ان واذا وكان ينبغي ان يقول لكون كل منهما كما قال فيما بعد متعلق بغيره وهو الجواب بغيره وهو الشرط في الاستقبال وليس قوله في الاستقبال تقييداً لقوله متعلق بغيره لأن كل تعلّق لا يكون الا على مستقبل والتعلّق في لو ولما لا حقيقة له بل هو تركيب يتضمن ارتباطاً تاماً بل مراد ان يذكر الداعي لما سئذ كره من كونها فعلية (قوله كان كل من جملتي كل)

الغير واقع على الحصول الذي هو مصدر فأعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر واذا صح عمل التضمير العائد على المصدر في الطرف في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم \* وما هو عنهما بالحديث المرجع

فأولى الاسم الظاهر الذي هو معنى المصدر ولهذا قال الشارح على معنى الخ فهو يشير الى ما قلناه وفيه إشارة الى أن ترتب الجزاء على الشرط جعلي لا عادي ولا شرعي ولا عقلي فإذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر كان ترتب الحرية على الدخول بالتزام المتكلم وجعله لا باستلزامه إياه عقلاً أو شرعاً أو عادة (قوله ولا يجوز أن يتعلّق الخ) نوقش هذا بان التعلّق وان لم يكن مستقبلاً بحسب ذاته لانه جعل شئ متعلقاً على شئ وهو حال الا انه مستقبلي من حيث متعلقه أعني المتعلق والمعلق عليه في المانع من جواز التعلّق به العلم باستقباله من حيث متعلقه

أعني أن يكون كلتا الجملتين أو أحدهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا ولا يخالف ذلك لفظا

(قوله أي من ان واذا) بيان لكل الثانية (قوله يعني الشرط والجزاء) بيان للجملتين اللتين هما بيان لكل الأولى وحاصل المعنى ولاجل افادته ان واذا ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المنسوبة لكل واحد من ان واذا فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع فيقال فيهما مثلا ان نجى أكرمك واذا نجى أكرمك فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية (قوله أما الشرط) أي أما اقتضاء العلة لتكون جملة الشرط فعلية استقبالية (قوله فلا تفرغ من الحصول في الاستقبال) أي لا تأفدنا في التعليق أنه هو الذي اذا حصل في الاستقبال حصل غيره (قوله فيمتنع (٥٦) ثبوته) أي الذي هو مفاد الاسمية وقوله ومضيه أي الذي هو مفاد الماضوية وقد يقال

اقتضاء العلة الاستقبالية جملة الشرط مسلم وأما اقتضاؤها بالفعلية فلا لجواز أن تكون جملة الشرط اسمية استقبالية من حيث خبرها ليكونا فعلا نحو زيد ينطلق فانها تنفي عدم الاستمرار التجددي وأجيب بأن الجملة الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدث ولا تجددا شأنها أن تدل على مجرد الثبوت والحصول فلذا اشترط في الجملة الشرطية كونها فعلية (قوله وأما الجزاء) أي وأما اقتضاء العلة فلا يكون جملة الجزاء فعلية استقبالية (قوله ويمتنع تعليق حصول الحاصل) أي فيما مضى أو الآن على حصول ما يحصل في المستقبل هذا وما ذكره من الامتناع ظاهر ان كان معنى تعليق الجزاء على الشرط أن الشرط اذا حصل يحصل الجزاء بعده لكن لا نسلم أن هذا معنى

من ان واذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلا تفرغ من الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلا أن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا)

من ان واذا (فعلية استقبالية) أي كل جملة من تينك الجملتين أعني جملة الشرط وجملة الجزاء لا بد أن تكون فعلية وأن تكون مع كونها فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع فيقال مثلا فيهما ان نجى أكرمك واذا نجى أكرمك أما اقتضاء تعليق حصول الأمر هو الجزاء بحصول غيره في الاستقبال وهو الشرط ليكون جملة الشرط فعلية استقبالية فظاهر لا تأفدنا في التعليق أنه هو الذي اذا حصل في الاستقبال حصل غيره ودلالة الماضوية انما هي على ضد الاستقبال والاسمية من حيث انها اسمية انما تدل على الحصول والدوام المنافي للحدث في الاستقبال فكان أصل جملة الشرط كونها فعلية استقبالية لا ماضوية أو اسمية وأما اقتضاء ذلك التعليق ليكون جملة الجزاء فعلية استقبالية فلا أن مفاده ان مضمون الجزاء يترتب على حصول مضمون الشرط واذا كان مضمون الشرط استقباليا استحال كون ما يترتب عليه وهو الجزاء حاليا أو ماضويا لا يترتب ما حصل قبل الاستقبال على ما يحصل فيه وهذا ظاهر ان كان معنى التعليق ان الشرط اذا حصل فحينئذ يحصل الجزاء وأما ان كان معناه ان حصول الجزاء علة حصول الشرط في الجملة جاز تقديمه على الشرط اذا امتنع كون اللاحق علة لحصول السابق كما يقال ان كان زيدا يبرأ غدا فنحن نفرح من الآن ولكن أكره استعمال الشرط على الاعتبار الأول ولذلك قلنا انه الأصل كذا ذكر وفيه شيء لانه لا يتحقق عملية لاحق لسابق وما مثل به غير تام للدلالة على المراد فان الفرح الآن انما يترتب في الحقيقة على العلم بحصول البرء غدا وعلى العلم بإمكانه وهو استقبالي أو حال وعلى تفدير كونه حاليا فلا تعلق في الحقيقة تأمل (ولا يخالف ذلك لفظا) أي ولا تقع المخالفة فيما ذكر بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظهما

فعلية استقبالية) أي ليظهر بذلك موضوعها الاستقبالي ولم تكن اسمية لدلالة اللاحق على الثبوت وهو غير الاستقبال وقوله استقبالية يعني انها بلفظ المضارع ولا يعني انها استقبالية المعنى لان ذلك أمر لا يخالف أبدا لا لاسميتها ولا لغيرها ولولا جملتها لفظ الاستقبالية لكان أحسن لانه انما يستعمل في الفعل الدال على المستقبل سواء كان مضارعا أم لا ص (ولا يخالف ذلك لفظا)

التعليق بل معناه جعل الشرط سببا في حصول الجزاء واذا كان كذلك فيقال انه لا مانع من كون ما يأتي سببا فيما يحصل الآن كما اذا قلت ان كان زيدا يبرأ غدا فنحن نفرح الآن وقد يقال فيمتنع أن يكون الفرح الحاصل الآن سببا عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو سبب عن شيء حصل الآن وهو اخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل ولا شك أن هذا سابق على الفرح فعني التركيب حينئذ ان ثبت أن زيدا يبرأ في المستقبل فنحن نفرح الآن (قوله ولا يخالف ذلك) أي ما ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية أن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظهما أو من جهة لفظهما لا يقال برده عليه قوله الآتي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها في غير الاستقبال من غير تسمية لم يصح قوله ولا يخالف ذلك لاسميتها ولم يصح التعليق بقوله لا امتناع لمخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا

فخوان أكرمتني أكرمتك وان أكرمتني أكرمتك وان تكرمني أكرمتك وان تكرمني أكرمتك وان أكرمتني أكرمتك  
أمس الانسكتة ما

مرتب على قوله سابقا ولو كان كونه التعليق أمر بغيره في الاستقبال الخ وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسألة أخرى  
اه سم (قوله الانسكتة) أي الفائدة وذلك لأن ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عن الموافقة المذكورة  
الانسكتة والعهدول عنها بالانسكتة ممنوع في باب البلاغة (قوله اسمية) راجع لقوله أو أحدهما وقوله أو فعلية ماضوية راجع لكل  
من الأمرين وأورد عليه أن جملة الشرط لا تكون الأفعلية والجواب أن بعض النحويين كالأخفش يجوزون شرط إذا جملة اسمية  
كافي إذا السماع انشقت فلعل الشارح نى كلامه على ذلك أو أراد بقوله أو أحدهما أحدهما ماضية وأوجهه جملة الجزاء (قوله فالمعنى على  
الاستقبال) أي فالمعنى لا يمكن المخالفة فيه بخلاف اللفظ فانه (٥٧) قد يخالف لانسكتة (قوله حتى ان قولنا الخ)

مبالغة في كون المعنى على  
الاستقبال فكأنه قال  
فالمعنى على الاستقبال حتى  
في هذا المثال المتوهم فيه  
عدم الاستقبال بسبب  
التقييد بالآن والامس  
ولما كان ظاهر الجملة بين  
انهم ماضية بآن لفظا  
ومعنى احتيج فيهما لهذا  
التأويل لئلا تخزم القاعدة  
(قوله ان تعتد) أي إن  
تعدا كرامك أي الآن  
وغن به على فأعتد با كرام  
أيك أمس أي فأعتد وأمن  
به فالاعتد اد الواقع شرطا  
وجزاء استقبالي والآن  
والامس ظرفان للكرام  
للاعتداد وقوله فاعتد  
الخ هو بصيغة المضارع  
أو الأمر بداء على ما جوزه  
الشارح من كون الجزاء  
قد يكون انشاء بلا تأويل

الانسكتة) لا ممتنع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا إشارة إلى أن الجملتين وان جعلت  
كناهما أو أحدهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمتني الآن  
فقد أكرمتك أمس معناه ان تعتد با كرامك أي الآن فأعتد با كرامك أمس وقد تستعمل ان في  
غير الاستقبال قياسا طردامع كان نحو وان كنتم في ريب كما مر

(الانسكتة) أي فائدة وانما امتنع مخالفة حتى في لفظ الجملة لئلا يخل على المعنى بما يطابقه  
هو مقتضى الظاهر ومخالفته بلا فائدة ممتنع في باب البلاغة وأشار بقوله لفظا إلى أن الكلام انما هو  
في المخالفة في اللفظ وأما المعنى حيث أريد اجراء ان وإذا على أصلهما فلا يتصور فيه التخالف أصلا  
وانما يتصور فيه حيث أخرجهما عن أصلهما على ما يذكرا الآن فإذا كان الكلام في المخالفة اللفظية  
فعلى تقدير وقوعه بالانسكتة كأن تكون الجملتان ماضويتين أو أحدهما أو تكون الجزائية اسمية  
فالمعنى على الاستقبال الذي هو الأصل فقوله مثلا ان تكرمني اليوم فقد أكرمتك بالامس معناه ان  
تعتد على با كرامك اليوم فأعتد عليك با كرامك أمس والسرفى العدول في نحو هذا المثال إلى الماضي  
في الجواب ذكر المعتد به الذي هو أدفع في الرد مع ما فيه من الأغضاء عن ذكر لفظ الاعتداد الموحش ولما  
قصد ذكر المعتد به وهو ماضى ذكر بلفظ الماضي المناسب وكذا قوله تعالى وان يكذبك فقد كذبت رسل  
من قبلك المعنى وان يكذبك فاعبر وذكرك تكذيب الرسل الماضى بلفظ الماضي المناسب لقصد ذكر

الانسكتة) ش مخالفة ذلك تكون بأحد أمرين الأول ان يقع ماضيين لفظا يشير إلى أنه إذا أتى  
بفعل الشرط ماضيا لفظا كان معناه الاستقبال وما ذكره من كون فعل الشرط والجواب مستقبليين  
هو مذهب الجمهور وذهب المبرد إلى ان فعل الشرط اذا كان لفظا كان بقى على حاله من الماضى لان كان  
جردت عنده للدلالة على الزمان الماضى فلم تغيرها أدوات الشرط وجعل منه قوله تعالى ان كنت قلته  
فقد علمته ان كان قبضه والجمهور على المنع وتأولوا ذلك كله إما على التبيين أو غير ذلك وكذلك الجواب  
لا يكون الامس متقبلا ومن العجائب أن ابن مالك لا يجوز ان يكون فعل الشرط ماضى المعنى بكان

(٨ - شروح التلخيص ثانيا) وذلك لأنه لما كان الغرض من الجزاء بيان ما يترتب على الشرط سمح  
كونه أمرا للدلالة على الحدث في الاستقبال فيجوز أن يترتب على الشرط بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون  
انشاء (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) أي وهو الماضى حقيقة أى لفظا ومعنى وذلك فيما اذا قصد بهما تعليق الجزاء على  
حصول الشرط في الماضى ولا يقال هذا ما في قوله سابقا ما الشرط فلائذ مفروض الحصول في الاستقبال لاننا نقول هذا فيما اذا  
استعملت ان للتعليق في المستقبل كما هو الغالب واعلم أنه كما أن قد تستعمل في غير الاستقبال قد تستعمل اذا الماضى نحو حتى اذا  
ساوى بين الصدفين ولا استمرار نحو واذا القوا الذين امنوا قالوا آمنا (قوله وان كنتم في ريب) فيه انه ان كان المعنى عليه حقيقة هذا  
الفعل فهو مشكل لان المعنى مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير وان ثبت في المستقبل كونكم من تابين فيما مضى فأتوا  
بسورة الخ كانت ان لم تعمل حقيقة لامع المستقبل وقد يجاب باختبارا ول الآن في الكلام حذف أي وان كنتم في ريب فيما مضى  
واستمر ذلك الريب لوقت الخطاب فأتوا بسورة أي فأنتم مطالبون بما ينزله وهو المعارضة المفيدة للجزم للعلم بأن المأمور بطاب المعارضة



هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه الرب وهو الا كمن مؤمن (قوله وكذا اذا جى عنها) أي بان وقوله في مقام التأ كيد أي تأ كيد الحكم (قوله بعد واو الحال) اعلم أن العامل في هذه الحال وصف ما خوذ من الكلام أي زيد متصف بالخل حال كونه مفروضا كثرة ماله وقول بعضهم العامل فيها المشتق الذي اشتمل عليه الكلام فيه نظر اذ لا يطر ذلك فقد لا يكون في الكلام مشتق نحو زيد وان أساء أخوك (قوله لمجرد الوصل) أي وصل ما بعدها وهو الجملة الحالية بما قبلها وهو صاحب أي ربط به ثم ان المراد انها الموصول مع الواو لا أنها مفيدة للوصل وحدها (قوله والربط) عطف تفسير (قوله دون الشرط) أي التعليق أي وحينئذ فلا يكون لان هذه جواب لانه لا يكون لها جواب الا اذا أريد به التعليق وقد (٥٨) انسخت عن التعليق للوصل والربط واذا قد علمت أن إن هذه لا تحتاج

الى جواب فهي خارجة عما نحن بصدده وهو ان الشرطية لان جملة إن هذه حالية لا شرطية (قوله زيد وان كثرة ماله بخيل) أي زيد بخيل والحال أن ماله كثير أي انه بخيل في حال كثرة ماله ولا شك أن هذا تأ كيد للخل لانه اذا ثبت له الخل حال كثرة المال دل على ملازمة الخل له وأنه لا ينفك عنه (قوله وفي غير ذلك) أي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال مع كون الشرط في غير ماذكر من الامرين السابقين قليلا (قوله كقوله) أي قول أبي العلاء المعري فيا وطني الخ وهذا البيت من قصيدة مطلعها مغاني الاسوي من شخصك اليوم أطلال وفي النوم معنى من خيالك محلل وبعد البيت المذكور في الشرح

وكذا اذا جى عنها في مقام التأ كيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثرة ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاه النسيم وفي غير ذلك قليلا كقوله فيا وطني ان فاني بك سابق \* من الدهر فليهنعم لسنا كنك البال

ما يتسلى به ويحمل على الصبر وأشعر تقدير الجواب في الآية الكريمة ان الجواب يجوز أن يكون انشاء بخلاف الشرط لانه مقدار الحصول فلا يكون انشاء وأما الجواب فلما كان الغرض منه بيان ما يترتب على الشرط صح كونه أمرا دلالاته على حصول الحدث في الاستقبال فصيح ترتيبه على الشرط ولكن اذا بنى على مفاد الكلام الذي فيه الشرط والجزاء ربط أمر بأمر بحيث يترتب أحدهما على الآخر عند حصوله وجب تأويل جملة الجواب بالخبرية فان دلالة الامر مثلا على الحصول في المستقبل انما ذلك باعتبار المطالب وأما نفس الطلب الذي هو الجواب هو حال لا ترتب له على الشرط الاستقبال أصلا فاذا قبل على هذا ان قلت فتكلم فالعنى ان قلت فالطلب منك الكلام ولا يترتب انشاء طلب الكلام الذي حصل الآن على القيام وانما يترتب عليه كونه مطلوباً بتحصيل الكلام فالاستقبال في الحقيقة إيجاب الكلام وكونه مطلوباً منه وذلك معنى خبري لا طلبك أنت الآن نعم ان بنى على ان الشرط قيد في الجواب صح كونه انشاء ولكن لا يعمل حينئذ بكونه دالا على ما يترتب اذ لا ترتب هنا بل انشاء طلب شيء مقيد بشرط فتأمل ثم ماذكر لان من كون التعليق حصول الحصول في

ولا غيرها ثم يجوز ان يكون فعل الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أو مقدرة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله تعالى ان كان قيمه قد من دبر فكذب وكيف يتصور ان يكون الشرط مستقبلا والجواب ماضيا فيلزم حينئذ تقدم المشروط على الشرط وهو محال عقلا والصواب تأويل ذلك كله على حذف الجواب أو غيره الا أن التأويل على حذف الجواب مشكل في نحو ان يسرق فان البصريين لا يجوزون حذف الجواب اذا كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً واعلم انه قد وقع في عبارة الزمخشري في قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع الشاذة يجوز أن يحمل أينما تكونوا على أينما كنتم فيكون كقول زهير

وان تأم خليل يوم مسغبة \* يقول لا غائب مالي ولا حرم

وفهم الشيخ أبو حيان منه انه أراد ان الجواب محذوف فرد عليه بما ذكرناه وفي رده نظر لان الزمخشري قد اعترض عن ذلك بان قال انه حمل تكونوا على كنتم فهو لا يسلم ان فعل الشرط المضارع المحمول على

فان أستطع آتيتك في الخسرانرا \* وهيات لي يوم القيامة أشغال وقوله ان فاني أي ان فوتني وقوله من الدهر بيان للسابق والباء في قوله بك بمعنى في أي ان فوتني من السكني فيك دهر سابق على حد قوله تعالى وما كنت بجانب الغربي وقوله فليهنعم بفتح العين على صيغة المبني للفعل لكن بمعنى المبني للفاعل كذا ذكر بعضهم والذي ذكره شيخنا العلامة العبدوي انه بفتح الياء والعين ناقل ذلك عن كتب اللغة والبال بمعنى القلب والمعنى فليجعل قلبه متنعما وجواب ان محذوف أي فلا نوم على لاني قد تركتك كرها من غير عيب فيك دل عليه قوله فليهنعم لسنا كنك البال ومعنى البيت انه ان كان زمن سابق من الدهر فوتني على الإقامة والسكني في وطني ولم يتيسر لي الإقامة فيه وتولاه غيري فلا نوم على لاني تركته من غير عيب فيه وحينئذ لم يلزمت نفس ذلك الساكن وابتنع بالواو والغرض من ذلك اظهار الخسران والحزن على مفارقة الوطن والشاهد في قوله ان

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله

الاستقبال هو الأصل فيها وعند ارادته بالحكم ما تقدم وقد تستعمل في غير ذلك الأصل فتدخل على الماضي حقيقة وبفاس دخولها على الماضي ان كان الفعل الذي دخلت عليه كان وذلك كما في قوله تعالى وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما تقدم ولا يقال ان كان المعنى ان يبين منكم انكم صرنا بون قبل فافعلوا كذا فهو تعليق على مستقبل وان كان المعنى ان حصل منكم الرب فافعلوا كذا كما هو الظاهر لزم تعليق مستقبل على ماض وعو غير صحيح لانا نقول لا مانع من تعليق مستقبل على ماض أما على ان الجواب هو المفيد في التركيب والشرط قيد ويكون التقدير في الآية الكريمة افعلوا كذا بقيد حصول الرب منكم فيما مضى قطا هو لان التقييد بالماضي صحيح لجهة ان يقال أكرم زيدا غدا ان كان أكرمك أمس على معني انك أمرور بالا كرام لزيد بقيد كونه سابق منه الا كرام مع ان الفعل في الآية على تقدير الاستمرار إلى وقت حصول الجواب وأما على المعنى من أنه ربط وقوع بوقوع فليس من شرطه اللزوم الوقفي بل كون أحدهما هو الشرط ان وقع فالآخر واقع ولو في غير زمنه فالقيد ان حصل منكم ريب فيما مضى يعني واستمر إلى وقت الخطاب فأنتم مطالبون بما يزيله وهو طلبكم المعارضة المفيدة ليجزكم وإعنا قلنا يعني واستمر لعلم بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه الرب وهو الآن مؤمن فليفهم وكذا يطرده كون الفعل مع ان ماضيا ان أريد مجرد الرب بشئ في الجملة وذلك حيث ترد الجملة بعد واو الحال لا فائدة التأكيدي بحالة اغوائية كقولك زيد شيم وان أعطى جاها وبخيل وان أعطى مالا أي هو موصوف باللؤم ولو في حال إعطاء الجاه وبالخيل ولو في حال إعطاء كثرة المال ولكن هذه لا تحتاج إلى الجواب على المختار فهي خارجة عما نحن بصدده وهي ان الشرطية لان جملة ان هذه حالية لا شرطية وربما ورد دخولها على غير كان وهو ماض على وجه القلة كقوله

فيا وطني ان فاتني بك سابق \* من الدهر فليتعم لسا كنك البال

ومعنى البيت انه ان سبق زمان غلب على وفوت عنى سكنى وطني وتولاه غيرى فلتطب نفس ذلك الساكن وليتعم بالاجواب الشرط محذوف أي فلا لوم على فقد تركت كرسك كرها من غير ابتغاءك

الماضي لا يحذف جوابه وليس في كلام غيره تصريح بذلك ثم انه لم يذكر ان الجواب محذوف فجاز ان يكون فترعه على جواز \* ان يصرح أخوك تصرع \* جوابا مع كونه مرفوعا كما هو أحد المذهبين فيه والسرفى كون جملة الشرط والجواب فعليتين مستقبليتين ان الماضي محقق وجوده أو عدمه فان قلت قوله سبحانه وتعالى انا أحللك أرواحك الى ان وهبت وقع فيه أحللتنا المنطوق به أو المقدر على القولين جواب الشرط مع كون الاحلال قد عفا فهو ماض قلت المراد ان وهبت فقد حلت الجواب الشرط بالحقيقة الحل المفهوم من الاحلال لا الاحلال نفسه وهذا كما أن الظرف من قولك قم غدا ليس هو افعل الامر بل للقيام المفهوم منه والامر الثاني الذي يأتي على خلاف ذلك أن تأتي جملة الجواب اسمية كقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون وانما كان على خلاف الأصل لان الاسم دال على الثبوت والتحقيق والتعليق يناه ذلك \* واعلم أن كلامنا من فعل الشرط والجواب قد يكون ماضيا لفظا أو مضارعا مبنيا أو منفيا فيحصل من مجموع الفعلين تسعة أقسام كما اجاز الأنا في كون فعل الشرط مضارعا مع كون فعل الجواب ماضيا خلافا منعه جماعة وجوز ابن مالك استدل بالبقول عائشة رضي الله عنها متى بقم مقامك رق وأحسنها المشاكلة بينهما وأحسنها أن يكونا مضارعين لظهور تأثير عمل ان فيهما ماضيين للشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الاول ماضيا والثاني مضارعا

فاتني فانها مستعملة في الماضي لفظا ومعنى بقلة (قوله الى تفصيل النكتة) أي الى تفصيل سبب النكتة فهو على حذف مضاف وذلك لانه لم يذكر الانكته واحدة وذكرها أسبابا عدة على ما ذكره الشارح كما سيظهر لك لاعلى ما ذكره الزاعم

مثل ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل لما القوة الاسباب المتأخذة في وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الاسباب في ذلك

(قوله كبراز) أي اظهر وقوله غير الحاصل وهو الامر المستقبل (قوله في معرض الحاصل) معرض كـ مجازاً لموضع عرض الشيء أي ذكره وظهوره وموضع الذكر (٦٠) والظهور للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو مكان اعتباري

(كبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله نحو ان اشتريت كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء

بعب دل عليه قوله فلم يتم لسا كذا البال والغرض التحسر على مفارقة الوطن \* ثم لما ذكر أن التعجب في جهة الشرط والجواب بصيغة المضارع حيث أريد استعماله في الأصل وهو الاستقبال هو اللازم أصالة وأنه لا يعدل عن ذلك الا لتسكينة أشار الى تفصيل التسكينة في ذلك بالمثال فقال (كبراز) أي اظهر (غير الحاصل) وهو المستقبل (في معرض) كـ مجازاً لمعرض فيه الشيء ويظهر فيه أي في صورة (الحاصل) وهو الماضي ولما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل حاصله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله وهو أمر جلي يحتاج الى بيان سريته يطابق الحال لان تنزيل الشيء منزلة غيره فيعطى حكمه يحتاج الى بيان السبب أشار الى العلة في ذلك فقال انما يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل (لقوة الاسباب) المتأخذة في حصوله أي المجتمعة فيه بحيث أخذ بعضها بعضاً بعضاً فان الشيء اذا تقوّت أسبابه بعد حصوله فيعبر عنه بما يبرزه في صورة الحاصل وذلك يطابق المقام لما فيه من تأنيس النفس بحصوله والاشعار بأن حكمه حكم الواقع لطيب بذلك وقت الخطاب والمتكلم كما يقال عند انعقاد أسباب الاشتراء من حضور سوق السلعة الذي كثرت فيه مع قلة المشتريين ومع وجود الثمن ورغبة البائعين في البيع ان اشترينا كذا كان

لان فيه الانتقال من عدم التأثير الى التأثير والاقسام التسعة في الحسن على هذا الترتيب الاول ان يقيم زيد يقيم عمرو الثاني ان لم يقيم زيد لم يقيم عمرو وحسنه على ما به دله لسا كة والكونه فعلاً مضارعاً في اللفظ فهو موافق لمعنى الاستقبال \* الثالث ان قام زيد قام عمرو \* الرابع ان لم يقيم زيد لم يقيم عمرو \* الخامس ان لم يقيم زيد قام عمرو \* السادس ان قام زيد لم يقيم عمرو \* السابع ان قام زيد لم يقيم عمرو \* الثامن ان يقيم زيد قام عمرو \* التاسع ان يقيم زيد لم يقيم عمرو وأخذ المصنف في تعداد أسباب مجي مفعول الشرط ماضى اللفظ فذكر منها ان يجعل غير الحاصل كالحاصل وهذا الجعل مقتضى ظاهر اللفظ لاني نفس الامر فان الفرض ان الفعل مستقبل المعنى ولو قال لا يقيمهم جعل غير الحاصل كالحاصل لكان أحسن ومثل ذلك بقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيماً \* ومنها ان يقصد التفاؤل المتكلم بوقوعه فيعبر عنه بالماضي أو لاظهار المتكلم رغبته في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد \* قوله لان الطالب اذا عظمت رغبته في أمر يكثر تصويره اياه فرعاً يخيل اليه حاصله وفيه نظر لانه يقتضي ان يكون الفعل حينئذ ماضى المعنى وليس كذلك ولا هو مراده \* قوله وعليه ان أردن تحصناً مثال لاظهار الرغبة فالمصنف اف قسمي التفاؤل واظهار الرغبة ثم نشر مثالهما وقد يقوى التخيل حتى ان الانسان يغلط حبه كقول المعري

ماسرت الاوطيف منكم يصحبني \* سري أمانى وتأوي باعلى أترى

الطيف الخيال والتأويب السير منها مشتق من الاوب وهو العود لان الغالب انهم يسرون ليلاً وبأوتن الى منازلهم نهارة فان السكاكي وقد يوثق بالماضي لارادة التعريض وهو ان يخاطب واحداً ويراد غيره

لاحق في والمعنى كاظهار المعنى الاستقبال الى غير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل في الحال أو في الماضي فان قلت ان الشرط انما يفيد التعليق ولا دلالة له على الاظهار المذكور قلت انه يدل عليه على جهة التخيل ولو قال المصنف كايهم أو تخييل ابراز الخ لكان أظهر لان نكتة العدول في الحقيقة انما هو التخيل المذكور وذلك لان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل محله التعبير عن المستقبل الذي لم يحصل بما يشعر بحصوله (قوله لقوة الاسباب) لما كان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى سبب أشار المصنف الى بيان الاسباب والعلل في ذلك بقوله اقوة الخ فهو علة لا ابراز المذكور وأل في الاسباب للجنس فيشمل ماله سبب واحد (قوله المتأخذة) بالمدح تخفيف الخاء أي التي أخذ بعضها بعضاً بعضاً والمراد المجتمعة في حصوله ومعلوم أن الشيء اذا قويت أسبابه بعد حصوله (قوله حال

انعقاد) أي اجتماع وانتظام أسباب الاشتراء والحال أنه لم يحصل بالفعل وهو ظرف للقول (أو)

المقدر أي نحو قولك ان اشتريت في حال الخ أو تقول ذلك في حال الخ والمراد بأسباب الاشتراء حضور سوق السلعة التي كثرت فيه مع قلة المشتريين ووجود الثمن ورغبة البائعين في البيع فاذا وجدت هذه الاسباب عند الشراء الذي لم يحصل حاصله فيعبر عنه بما يبرزه في صورة الحاصل





نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فان الطالب اذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصله وعليه قوله تعالى ولا تكرر هو افتياتكم على البغاء

(قوله أي وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد (قوله فهو المرام) بوزن مكان وضمير فهو للظفر أي فالظفر بحسن العاقبة هو المرام (قوله يصلح مثالا للتفاوت) أي على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب وقوله واطهار الرغبة أي على جعل الضمير ضمير موما للمتكلم كذا ذكر بعضهم وعبارة النبوي ان ظفرت على صيغة المتكلم مثال لاطهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اه (قوله فان الطالب الخ) هذا لعل لا يكون اظهار (٦٢) الرغبة علة لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل وهي

أي وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا للتفاوت واطهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره) أي الطالب (اياه) أي ذلك الأمر (فربما يخيل) ذلك الأمر (اليه حاصل) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي على استعمال الماضي مع ان لاطهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرر هو افتياتكم على البغاء

(نحو) قولك (ان ظفرت بحسن العاقبة فهو) أي فذلك الظفر هو (المرام) أي المراد والتناء في ظفرت يحتمل أن تضبط بالضم للمتكلم فيكون مثالا لاطهار الرغبة أو بالنسخ للمخاطب فيكون مثالا للتفاوت ويحتمل على بعد أن يكون مثالا لهما بأحد الضبطين فقط أما كون الأبرار لاجل افادة التفاؤل فقد تقدم بيانه وان الكلام به يكون مناسباً للمقام وهو ظاهر وأما كونه لاجل اظهار الرغبة فيتوقف على استلزامه ايد وفيه خفاء وما اذ لك أشار الى وجه اقتضاء اظهار الرغبة لذلك الأبرار فتعال (فان الطالب) أي الراغب (اذا عظمت رغبته في) حصول (أمر) من الأمور (بكثر تصوره اياه) أي يكثر تصور ذلك الطالب لذلك الأمر (فربما يخيل اليه) أي يخيل ذلك الأمر لذلك الطالب (حاصل) لما تقر من ان الاتصال الروحاني كثير ما يتوهم كونه جسمانياً فاذا تخيل حاصله خيل أنه يعبر عنه بلفظ الماضي فتقرر من هذا أن من أسباب ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل اظهار الرغبة وانما فهم اظهار الرغبة من ذلك الأبرار بواسطة ما تقر ان الراغب في الشيء كثيراً ما يعبر عنه بلفظ الماضي عن الاستقبال لكثرة التصور والموجب لتخيل الوقوع المقضي لذلك التعبير والغرض من اظهار الرغبة إما استدعاء الامتثال أو الاعطاء أو الاعانة على المراد وهو ذلك فتأمل في هذا المحل فان ما ذكره المصنف لا يفي بالمراد وما قررناه مبين له والله الموفق عنه (وعليه) أي وعلى استعمال ان مع الماضي مع أن الأصل المضارع لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل لقصد اظهار الرغبة في الحصول يجري قوله تعالى ولا تكرر هو افتياتكم أي اماءكم على البغاء أي الزنا

النبى صلى الله عليه وسلم خوطب لفظاً ومعنى ولكن أريد بخطابه افادة لازمه وهو ان غيره اذا أشرك حبط عمله فهو من نوع الكناية كقولنا زيد طويل النجاد فالنبى صلى الله عليه وسلم مراد في الآية الكريمة استعمالاً لا غير مراد افادة كاسترى تحفة في الكناية لا يقال فيلزم من كونه صلى الله عليه وسلم مراد بالضمير ان يكون الشرك بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم هو المراد لاننا نقول هو من نوع

علة غائية ان أقيمت على ظاهرها لان اظهار الرغبة متأخر عن الأبرار وعلة فاعلية ان أريد قصد اظهارها لتفاديه على الأبرار المذكور (قوله في حصول أمر) أي في المستقبل (قوله يكثر تصوره) بفتح حرف المضارعة وضم ثائه وتصوره بالرفع فاعل كذا ضبطه بعض مشايخنا وهذا غير متعين بل يصح ضم حرف المضارعة وكسر ثائه ونصب تصوره على أنه مفعول أي يكثر من حصول صورته في الذهن (قوله فربما) أي بسبب الكثرة المذكورة ربما الخ وهي هنا التكرير (قوله يخيل اليه) أي الى ذلك الطالب الذي عظمت رغبته وقوله حاصله أي في الماضي وهو حال وقوله فيعبر عنه الخ أي وهذا معنى ابرار غير الحاصل في معرض الحاصل أي وقد لا يخيل

له ذلك الأمر حاصله فلا يعبر عنه (قوله وعليه) انما قال وعليه للتفاوت بينهما لان الله منزّه عن الرغبة (ان) والمراد به اعتناء لازم وهو كمال الرضا أو أيضاً ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء اظهار الرغبة للأبرار لا يجري في حقه تعالى لان كثرة التصور وتخيّل الحصول محال في حقه تعالى اه أطول (قوله لاطهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار كمال رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوباً فيه في نفس الأمر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفترى وفي ابن يعقوب أن اظهار رغبته تعالى في وقوع الشيء اظهار ايجابه وطلبه طلباً جازماً (قوله ولا تكرر هو افتياتكم على البغاء) الفتيات الاماء والبغاء الزنا كانت الجاهلية تكرر الاماء على الزنا ويأتين لهم بالدرهم فجاء الاسلام بتحريم ذلك

ان اردن تحصنا وقد يقوى هذا التخييل عند الطالب حتى اذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلظه تارة واستخرج له محملا أخرى وعليه قول أبي العلاء المعري ما سرت الا وطيف منك بصحبي \* سري أمانى وة أو يباعلى أثرى يقول الكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدت بين يدي مغلاط البصر بعله الظلام اذا لم يدركك ايملا أمانى وأعدت خلانى اذا لم يتيسر لي تغليطه حين لا يدركك بين يدي نهارا

(قوله ان اردن تحصنا) أى عفة فتدجى بلفظ الماضى وهو اردن ولم يقل بردن مع أن النهى عن الاكراه المعلق على ذلك استقبالى حيث قيل ولا تذكرهوا الخ للدلالة على رغبة المولى سبحانه فى ارادتهن التحصن أى للدلالة على رضا المولى بذلك أو على أن هذا الأمر طلبه المولى طلبا جازما على ما مر (قوله تعليق النهى) أى وهو قوله (١٣٣) لا تذكرهوا الخ والتعليق من حيث انه

الجزاء فى المعنى أو حقيقة الجزاء فى المعنى أو حقيقة

على ما مر من الخلاف (قوله يشعر بجواز الاكراه

عند انتفاءها) أى لان قوله ان اردن تحصنا

يقضى بمفهوم المخالفة

أنهن اذا لم يردن تحصنا

يجوز للمولى اكراههن على

البغاء مع أنه لا يجوز أصلا

(قوله أوجب الخ) وأوجب

أيضا بأن التقييد بالشرط

لموافقة الواقع لانه لا يتأتى

الاكراه عند انتفاء ارادة

التحصن لانهن اذا اردن

عدم التحصن كان أمرهن

بالرأى موافقا لغير رضهن

والطالب للشئ لا يتصور

اكراهه عليه وان لم يردن

تحصنا ولا عدمه بل كن

(ان اردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بآرادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفاءها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أوجب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفاءه انما يقولون به اذا لم يظهر الشرط فائدة أخرى ويجوز أن تكون فائدة فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه

(ان اردن تحصنا) والاصل ان يردن فعبر بالماضى لظاهر الرغبة فى ارادتهن التحصن وهذا لو كان مقتضى الزوم بينهما ما الذى هو كثرة التصور وتخييل الحصول محال فى حقه تعالى لكن جرى الكلام مع مخاطبين منه تعالى على حسب ما تقتضيه بلاغة خطابهم ورغبته تعالى فى الوقوع فى حبه وطلبه لاغنيه وفى هذه الآية بحث مشهور وهو ان مقتضى التركيب الذى فيه الشرط انتفاء الحكم عند انتفائه لان مفهوم الشرط من المفاهيم المعنوية وعليه يكون مفهوم الشرط فى الآية الكريمة انتفاء النهى عن الاكراه اذا انتفى الشرط الذى هو ارادة التحصن فيكون الاكراه جائزا عند انتفاء ارادتهن التحصن وجواز الاكراه على البغاء منتف بالضرورة شرعا وقد أوجب بأن مفهوم الشرط انما يعتد به ان لم يكن لذكر الشرط فائدة سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وههنا فائدة ظاهرة يجوز أن يقال يسقط من اعتبارها مفهوم الشرط وهى المبالغة فى تأكيده نهى المولى عن الاكراه وفى تقييد صنيع المكروه منهم حيث تكون الامة مريدة للتحصن وهو يكرهها وقد كان الاحق أن يكون أولى بآرادة التحصن لا يقال فيكون التأكد فى هذه الحالة فقط والمقصود تأكيده نهى مطلقا لانا قول لما كان الاكراه لا يتحقق الا فى هذه الحالة تعرض لها بالتعبير والتوبيخ كرمات نظره وقية فضيحة المولى وأوجب أيضا بأن مفهوم الشرط انما يراعى ان لم يعارضه الاجماع فان عارضه كما هنا سقط لانه ظاهر والاجماع قاطع والظاهر يدفع بقاطع وأوجب أيضا بأن مفهوم انتفاء النهى عند انتفاء الارادة ولا يسقط ذلك جوازا الا اكرام لجواز أن يكون انتفاء النهى لعدم تصور محله الذى هو الاكراه لا لجوازه اذا لا يتصور الاحال الارادة وأما فى حال انتفاءها بالمعنى فله عمن التحصن وعدمه أو بآرادة البغاء من الامة فلا يتحقق الاكراه أما اذا اردن البغاء فظاهر وأما اذا غفلن فبنفس

الكتابة التمهيدية لانه تقول زيد كسير الرماذ كناية عن كرمه وان لم يكن له رماذ ولا طح فتسمى هذه كناية تمهيدية ونظير ما تقدم فى التعريض ومالى لا أعبد الذى فطر رنى واليه ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذى فطركم بديلى واليه ترجعون فان قلت قد تقدم أن واليه ترجعون التفات والمعنى

أن الاكراه يتصور مع ارادة البغاء بأن تريد الامة البغاء مع شخص أو فى مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص أو فى غير ذلك المحل فغير صحيح لان الاكراه حينئذ ليس على البغاء بل على تعين الفاعل أو المحل (قوله بأن القائلين الخ) أى وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط (قوله على نفي الحكم) أى كرامة الاكراه هنا وقوله عند انتفاءه أى انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون التقييد بالشرط فائدة أخرى غير اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم وههنا يجوز أن تكون الفائدة فى التقييد به المبالغة فى نهى المولى عن الاكراه لما فى ذلك من التوبيخ للمولى بذكر ما يظهره فنيحتهم وحيث كان التقييد بالشرط هنا فائدة أخرى غير اخراج سقط باعتبارها باعتبار مفهوم الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتد به اذا كان التقييد لاخراج لافائدة أخرى

واما النحو ذلك قال السكاكي اوله تعريض كافي قوله تعالى اني اشركت ليجبطن عملك وقوله تعالى واتين اتبعن أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين وقوله تعالى فان زالتن من بعد ما جاء تنكم البيئات

(قوله يعني انهن) أي الاماء مع خستن وشدة ميلهن الى الزنا وقوله فالمولي أي فالمالك أحق بارادتهن السكاكي وقوله ميله بالنسبة لميلهن وحينئذ فيكون طلب ارادة العفة منه متأكدا واذنا كدطلب ارادة العفة والتحصن منه كان النهي المتعلق به عن الاكراه على الزنا قويا بما بالغ فيه فظهر من هذا أن المقصود من القيد المبالغ في نهى المولى وتوبيخهم وحينئذ فلا مفهوم له لأن مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد دلالا خراج فقط لا لثبوتة أخرى فان قلت جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضي أن المبالغة في النهي انما هي في هذه الحالة فقط وهي ارادتهن التحصن لا مطلنا والمقصود تأكيدها النهي مطلقا قلت لما كان الاكراه لا يتحقق الا في هذه الحالة تعرض لها لا يكون تأكيدها النهي والمبالغة فيه مختصا بها وحينئذ فالعرض لتلك الحالة لا ينافي تأكيدها النهي عن الاكراه مطلقا حتى عند عدم ارادتهن التحصن على فرض تأنيبه في تلك الحالة فتأمل (قوله وأيضا دلالة الشرط) أي مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو الحرمة أو المراد دلالة الشرط من حيث مفهومه (٦٤) وهذا جواب ثان عن أصل الاشكال فهو عطف على قوله بأن القائلين الخ

يعني انهن اذا اردن العفة فالمولي أحق بارادتها وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال (السكاكي أوله تعريض) أي ابراز غير الحاصل بل في معرض الحاصل لما لا يكره وما لا يعرض بآن ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن اشركت ليجبطن عملك)

التبيين له تحصيل ارادته بقتضى العادة حيث لم تكن منهن ارادة التحصن وعند الانبعاث لا يتحقق الاكراه ولو قيل ان الشرط لموافق الواقع لان الاكراه انما هو حال الارادة ما بعد ذلك لكن يرجع لما ذكر فليفهم (السكاكي) أي قال السكاكي ابراز غير الحاصل بل في معرض الحاصل بل يكون لما ذكر (أو) يكون (للتعريض) وهو أن ينسب الفعل الى أحد حقيقة أو مجازا والمراد منه فهم الغير بالقرائن وذلك (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن اشركت ليجبطن عملك) فقد أبرز الاشرار المقطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل تعرض بضاعتين حصل منه أنه حبط عمله وانما قلنا المقطوع بعدم حصوله لان الخطاب هو النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أنه منتهى عنه حالا وما لا والفعل اذا ترتب عليه وعيد في حال نسبته فرضا وتقديرا لذى شرف يستحق به توقيرا وهو لم يحصل منه فهم منه واليه أرجع فاذا كان تعريضا لا يكون فيه التفات بل يكون عبرة في الاول بقاء المتكلم عن المخاطبين فهذا مناقض لما سبق قلت ليس كذلك ولا منافاة بين الكلامين فان التعريض ليس من شرطه ان يراد به غير ظاهر اللفظ بل يراد ظاهره لا قصده بل يكون المقصود بالكلام غيره كما يحثوف الملك ولده ليحذر غيره من خدمه ناسيا من باب أولى فقوله تعالى ومالى لأعبد المراد به المتكلم ولكنه اذا قال لنفسه ذلك

فكانه قال وأجيب أيضا بأن دلالة الخ وحاصله أن الآية وان دلت على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء الشرط فتلك الدلالة بحسب الظاهر نظر المفهوم المخالفة لكن قد عارض ذلك المفهوم الاجماع القاطع ومن المقرر أنه اذا عارض أمران أحدهما قاطع والآخر ظاهر يدفع الظاهر بالقاطع (قوله فقد عارضه) أي فقد عارض الاجماع الشرط أي مفهومه (قوله والظاهر يريد دفع بالقاطع) المراد بالظاهر رهنه مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الاجماع واعترض هذا الجواب بأن الاجماع

لا ينسخ النص حذرا من تقديم الاجماع على النص الذي هو أصل له في الجملة وأجيب بأن الاجماع يجوز أن ينسخ النص على الصحيح لاستناده الى النص فكانه النسخ (قوله أوله تعريض) عطف على قوله لقوة الاسباب كما يفهمه قول الشارح أي ابراز الخ (قوله بأن ينسب الفعل الى واحد) أي حقيقة أو مجازا (قوله والمراد غيره) أي ولا بد فيه من القرائن المؤدية لفهم الغير والافقوا كجاءني زيد مریدا ابنه ليس من التعريض في شيء (قوله لئن اشركت الخ) اعترض بأن النبي معصوم من الاشرار فكيف يستدل به وأجيب بأن هذه قضية شرعية لا تستلزم الوقوع فالاستناد على سبيل الفرض وانما عبر بالفعل الماضي المقتضى لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين فالاشراك في الحقيقة انما هو منسوب لغيره لان التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره فالاشراك نسب لواحد وهو النبي والمراد غيره ممن وقع منه الاشرار وحاصل ما في المقام أن الشرع من النبي مقطوع بعدم حصوله فنزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام إن تشرع لكن بجى بلفظ الماضي وان كان المعنى على الاستقبال ابراز الاشرار المقطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعرض بضاعتين حصل منه أنه حبط عمله ولا يضرب في دخول إن كون الفعل معلوم الانتفاء لان ان تدخل على معلوم الانتفاء اذا نزل منزلة المشكوك فيه لغرض من الاغراض

(قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر اضافي أي لأمة - والا فغيره من الانبياء مخاطب أيضا بدليل قوله تعالى وإلى الذين من قبلك ان قلت اذا كان كل واحد من الانبياء مخاطب بهم - هذا الخطاب فلم أفرد الضمير فالجواب أنه انما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته كذا قرر شيخنا العدوي وبقي ذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث قال ان المخاطب هو النبي وليس الخطاب عاماله ولجميع الانبياء بقرينة ما قبله لا على ما فهم لان (٩٥) الحكم المذكور موحى به الى كل واحد منهم

لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة اه (قوله مقطوع به) أي في جميع الازمنة لان الانبياء معصومون من الشك قبل البعثة وبعدها (قوله لكن جيء الخ) يفهم منه أنه لولا الابرار المذكور لا جيل التعرّض لحيء بلفظ الاستقبال وتصح الشرطية مع أنه اذا كان اشرا كه مقطوعا بعدمه فلا تصح ان لانهم الامور المشكوكه والجواب أنهم يستعملون في مثل ذلك لنزله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارتقاء العنان (قوله بلفظ الماضي) أي وان كان المعنى على الاستقبال (قوله غير الحاصل) أي من النبي صلى الله عليه وسلم لا في الماضي ولا في الحال (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بالحاصل الثاني والحاصل أنه نزل اشرا كه الذي هو غير حاصل في جميع الازمنة منزلة اشرا كه فرض وقوعه منه صلى الله عليه وسلم في الماضي وانما

فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشرا كه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرارا للاشراك غير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعرّض بضاعتهم لاشراكه بأنه قد حبطت أعمالهم

المخاطبون أن الوعيد واقع بهم من باب أخرى ان صدر منهم ذلك الفعل كما اذا شتمك انسان فتقول والله ان شتمني الامير لا ضربته ولا يضرب في دخول ان كون الفعل معلوم الانتفاء لان ان تدخل على معلوم الانتفاء كما تقدم انه قد يفرض المحال اغرض من الاغراض وانما اختص التعرّض عن حصول منهم الاشراك والتعريض بالماضي لان من لم يصدر منه اشراك ولا ظهر منه اهتمام به لا يناسب تهديده وتوعده بطريق التعرّض اذ ليس أهلا لذلك والتعريض بالمستقبل جار على أصله مع ان فلا يطلب وجه في دخول ان عليه حتى يكون تعريضاً أو غيره بخلاف الماضي معها فله عدم كونه هو الاصل معها يطلب له وجه فيوجد التعرّض مناسبا فيقدر فيه ويكون مفيداً معها وفي هذا الكلام بحث من أوجه أحدها أن كون المضارع على أصله ينتفي عنه التعرّض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدور منه ويشك فيه واما ان نسب لمن علم انتفاؤه عنه قطعاً طلب له وجه فيصح كونه للتعريض عن صدر منه كالماضي بل نقول وعن لم يصدر منه ان صح الصدور منه ليتحقق تهديده على ما يتوقع من جانبه وثانيها ان التعرّض ان كان مستفاداً من عدم الوقوع عن نسب له الفعل فلا فرق عند تحقق عدم الوقوع بين الماضي والمضارع وان كان مستفاداً من نسبه لرفيع يستحق التوقير كما أشعر به المثال فكذلك أيضاً وان ادعى استفادته من غير الوجهين منع وثالثها أن التعرّض ان كان بالموثمين وهم لم يصدر منهم اشراك ناقض قولهم لا معنى للتعريض عن لم يصدر منه اشراك لان المؤمن في حال الخطاب لم يصدر منه اشراك ومعلوم ان ما سبق حجه الاسلام فلا معنى للتعريض بأنه محبط العمل وان كان بالكافرين فلا يسلون النبوة ولأن الخطاب منه تعالى ولا امتناع الاشراك في المستقبل ولا في الماضي ولا تعظيم صاحبها عند الله تعالى حتى يكون خطابه تعريضاً عنه فلا يفهمون التعرّض بهم أصلاً فتنتفي فائدة الخطاب ويمكن الجواب عن هذا الاخير بأن الغرض افهام الكافرين ان أعمالهم حبطت بانرا كههم بواسطة دعوى الرسول عصمته ورفعته عند الله تعالى تقرّ بعالمهم ويحاولون كفاؤا لاسلمون ولا يخافون وكأنه يقول ان ربي يخاطبني به - هذا فكيف ترون حالكم في هذا الخطاب أو يخاطبني مع انه لم يصدر ولا يصدر مني الاشراك فالمراد انتم فتأمل له واعلمه نسب القول بالتعريض الى السكاكي لصحة عباد كروخفائه والافقد

كان فيه من التعريض بان كل أحد ينبغي ان يكون كذلك ما لا يخفى كما سبق وقوله والمراد وما لكم أي الذي سبق الكلام لاجله لأمر المتكلم غير مراد وهذا الباب يسمى باللام المنصف ومثله أتم جوده ولست به بكف \* فشر كما الخير كما الفداء

لأن من سمعه من معاد وموال يقول أنصف قائله ومنه فان زلت من بعد ما جاءكم البينات وقوله تعالى وانا اياكم اهدى اوفى ضلال مبين قل لا تسئلون عما أجر منّا ولا تسئل عما نعملون فانزلوا

(٩ - شروح التلخيص ثانياً) احتج لذلك لأنه لم يحصل منه عليه السلام اشراك في الماضي أصلاً (قوله تعريضاً عن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم) أي لتحقيق سببه منهم وقوله تعريضاً لابرار ووجه التعريض المذكور ان الفعل اذا ترتب عليه وعيد في حال نسبه فرضاً وتقديراً الى ذي شرف وهو لم يحصل منه فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم ان صدر منهم ذلك الفعل وله هذا التعريض فائدة وهي توبيخ الكفار بأن أعمالهم كآعمال الحيوانات العجم لا ثمرة فيها لان اشراك أشرف الخلق اذا كان



ونظيره في التعريض قوله ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم والمنسب عليه ترجعون وقوله تعالى ألتخذه من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون اني اذا لقي ضلال مبين اذا المراد ألتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون انكم اذا لقي ضلال مبين ولذلك قيل آمنت بربكم دون بربي وأتبعه فاعلمون

يحيط عمله فبالأعمالهم ونهم لا يستحقون الخطاب لكونهم في حكم البهائم (قوله ان شتمني الامير الخ) أي تعريضاً بأن من شتمك يستحق العقوبة وأنت تضربه (قوله ولا يخفى الخ) هذا رد لا اعتراض الخلفاء على السكاكي وحاصل ذلك الاعتراض أن التعريض عام إن صدر منهم الاشرار في الماضي وغيرهم وهذا التعريض يحصل باسناد الفعل الى من يمنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع أعني أن تشركه وحينئذ لم يقل السكاكي من أن العدو عن المستقبل الى الماضي قد يكون للتعريض لا يتم وحاصل رد الشارح عليه أن من لم يصدر منهم الاشرار لا يستحقون التعريض بهم لان القصد من التعريض التوبيخ وهو ان يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سبق منه ولا نسلم أن التعريض يحصل هنا باسناد الفعل الى من يمنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضياً أو مضارعاً بل انما نشأ من اسناد صيغة الماضي فقط لانه وان كان بمعنى المستقبل لكن التعريض به مع إن لا يراى ذلك المعنى في صورة الحاصل خلاف الأصل (٦٦) فلا بد من نكتة لا تركابه وهي هنا التعريض بخلاف المضارع

كما اذا شتمك أحد فقل والله ان شتمني الامير لا يضربه ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشرار وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والافهوف قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أي نظير ما شركت (في التعريض) لاني استعمل الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى (ومالي لأعبد الذي فطرني أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون) اذ لولا التعريض لمكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق

ذكر جميع ما تقدم ثم قال السكاكي (ونظيره) أي نظير جملة الشرط المستعمل فيها الماضي كان أشركت (في مجرد التعريض) لاني استعمل الماضي في الشرط موضع المضارع للتعريض قوله تعالى (ومالي لأعبد الذي فطرني أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم) فالمراد الانكار على المخاطبين بطريق التعريض لانكار المنكهم على نفسه وانما قلنا ان المراد الدلالة على الانكار على المخاطبين بعدم العبادة لانكار المنكهم على نفسه (بدليل) قوله بعد (واليه ترجعون) اذ لولا الاشارة الى المخاطبين بهذا الانكار على وجه

جرى على الظاهر لجاء لا تسئلون عما نعمل ولا تسئل عما أجروتم ووجه حسنه اسمع المخاطبين الحق على ربه لا يغضبهم فانه ليس فيه التصريح بنسبتهم الى الباطل وصرفه الى المنكهم اشارة الى انه لا يريد

فانه لو عبر به مع إن كان على أصله فلا يحتاج لنكتة فلا وجه لافتقاره للتعريض قال العلامة البغوي وفي هذا الرد بحث وهو ان كون المضارع على أصله ينتفي عنه التعريض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدوره منه ويشك فيه وأما ان أسند لمن علم انتفاؤه عنه قطعاً لمطلب لذلك الاسناد وجه فيصح كونه للتعريض عن مصدر منه كالماضي بل نقول وعن لم يصدر منه ان صح

الصدور منه ليتحقق تهديده على ما يتوقع منه وأجاب عنه بعضهم بأن الاسناد القرصي يكفي فيه الامكان (ووجه الداعي وحينئذ لا تعريض من جهة الاسناد فتأمل (قوله على أصله) أي أصل الشرط المعلوم من المقام أي وانما يفهم التعريض بما خالف مقتضى الظاهر (قوله ولما كان هذا الكلام) أي وهو قوله أو للتعريض كقوله تعالى الخ (قوله نوع خفاء وضعف) أما الخفاء أي الدقة فظاهر وأما الضعف فماتوهم أن التعريض يحصل من صيغة المضارع كما ذكره الخلفاء وحينئذ فلا يتم ما ذكره السكاكي من أن العدو للماضي قد يكون للتعريض وقد عرفت انتفاعه عند الشارح وأما ما ذكره الزوزني من أن الاثبات بالشرط في الآية ماضياً ليس سببه التعريض بل سببه أن جملة الجواب جواب لقسم مقدّر بدليل دخول اللام عليهم التقدمة على أداة الشرط وجواب الشرط محذوف فضعف أمر أداة الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع أن تعمل في لفظ المضارع فأتى لها بفعل شرط ماض حتى لا يظهر لها أثر عمل وحاصله أن العدو عن المضارع الى الماضي ليس للتعريض بل لضعف أداة الشرط ولا يخفى أن هذا الوجه مدفوع عما تقرر من عدم التنافي بين المقتضيات لجواز تعددها فيمكن أن يكون العدو لضعف الاداة للتعريض هذا محصل ما في الفناري (قوله نسبه للسكاكي) أي للتبري منه أولاً لجل أن تثبت النفي وتأمل حتى تدرك المقصود ولا تنفر بمجرد الخفاء والضعف لعلمه بأنه مقول هذا الامام الكبير (قوله ثم قال) أي السكاكي (قوله أي وما لكم لا تعبدون) ليس هذا بياناً للمعنى الذي استعمل فيه ومالي الخ بل هو بيان للعرض بهم وهو المراد من الكلام وذلك لان المراد الانكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض

ووجه حسنه تطلب اسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع

لا إنكار المتكلم على نفسه وإنما كان المراد ذلك بدليل قوله تعالى بعد واليه ترجعون اذ لولا الإشارة إلى المخاطبين به - ذا الإنكار على وجه التعريض لكان المناسب واليه أرجع لأنه الموافق للسياق واعترض على المصنف بأنه قد تقدم التمثيل بهذه الآية للاتفات على مذهب السكاكي ومقتضى ما تقدم في الاتفات أن المعبر عنه بالمتكلم في قوله مالى هم المخاطبون على جهة المجاز لان الاتفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاء المقام بطريق آخر غير مالى هو الأصل فيه وإذا كان التعريض هو أن يعبر عن معنى بعبارة هي فيه حقيقة أو مجاز لفهم غير ذلك المعنى بالقرائن تحقق التنافي بينهم ما لاقتضاء الأول وهو كونه للاتفات أن المراد نفس المخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد المتكلم ولكن لا يمكن انتقال منتهى المخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الاتفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا فائدة لذلك المعنى ولو بالانتقال إليه بالقرائن ولولم التسامح في إطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه للاتفات لا ينافي كونه للتعريض بل يصح كونه التفاضل من حيث أن المعنى المنتقل إليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام إياه وكونه تعريضاً من حيث مجرد التلويح له بالقرائن فافهم هذا فان فيه دقة أفاده العلامة البعقوبي وأجاب العلامة ابن قاسم بأن الآية صالحة للاتفات بأن يكون قوله ومالى لأعبد الذى فطرني (٦٧) مستعملاً في المخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التشكلم مجازاً على سبيل الاتفات وصالح للتعريض بأن يكون المراد من قوله ومالى لأعبد الذى فطرني حقيقة وهو المتكلم المخصوص فيصح أن يجعل التفاضل أن يجعل تعريضاً فلا منافاة بين مافى الموضعين فان قلت إن احتمال التعريض قد دل عليه الدليل وهو قوله واليه ترجعون فيكون متعيناً قلت هذا دليل نظى فلا يفيد اليقين لجواز أن يكون فيه التفات أيضاً وأن المعنى واليه أرجع

(ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض (اسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه

التعريض لكان المناسب واليه أرجع لأنه الموافق للسياق وقد تقدم التمثيل بهذه الآية للاتفات على مذهب السكاكي ومقتضى ظاهر ما يذكّر في الاتفات أن المعبر عنه بالمتكلم في قوله مالى هم المخاطبون لان الاتفات على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاء المقام بطريق آخر غير مالى هو الأصل فيه وإذا كان التعريض هو أن يعبر عن معنى بعبارة هي فيه مجازاً أو حقيقة لفهم غير ذلك المعنى بالقرائن تحقق التنافي بينهم ما لاقتضاء الأول وهو كونه للاتفات أن المراد نفس المخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه للتعريض أن المراد المتكلم ولكن لا يمكن انتقال منتهى المخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الاتفات بكون التعبير عن معنى بطريق غير طريقه كون التعبير لا فائدة لذلك المعنى ولو بالانتقال إليه بالقرائن ولولم التسامح في إطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه للاتفات لا ينافي كونه للتعريض بل يصح كونه التفاضل من حيث أن المعنى المنتقل إليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام إياه وكونه تعريضاً من حيث مجرد التلويح إليه بالقرائن وقد تقدم ما يؤخذ منه فافهم فان فيه دقة ما (ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض الذى هو أن ينسب المتكلم إلى نفسه الإنكار والمراد لا إنكار على غيره من المخاطبين (اسماع) المتكلم أو تلك (المخاطبين) الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا منه نصراً

لهم إلا ما أراد لنفسه قلت ومن هنا يعلم أن ضمير المتكلم في ومالى لأعبد الذى فطرني على وضعه ووجه الحسن في قوله تعالى لئن أشركت إشارة إلى النصفة التامة وأن أعز خلق الله عليه حكمه حكمكم

ثم أن من المعلوم أن الحمل على الحقيقة أولى فيكون التعريض فى الآية أرجح لان التعريض لا يكون إلا فى المعنى الحقيقي وعلى الاتفات يكون المعنى مجازاً نعم ما ذهب إليه الشارح من أنه يجوز أن يكون التعريض أيضاً باعتبار المعنى المجازى وأن التعريض هنا بناء على استعمال ومالى لأعبد الذى فطرني فى المخاطبين مجازاً فلا يكون الحمل على التعريض أرجح من الحمل على الاتفات فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم أن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره وعلى التجوز لا يكون منسوباً إلى أحد والمراد غيره بل يتحد المنسوب إليه والمراد قلت أجاب الاستاذ السيد عيسى الصفوى بأنه يكفى صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب إلى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب (قوله على ما هو الموافق للسياق) أى سياق الآية وهو متعلق بقوله لكان المناسب أن يقال (قوله ووجه حسنه) هذا أمر تبطىء به ذوق أى والتعريض حسن ووجه حسنه الخ (قوله أى حسن هذا التعريض) أى الواقع فى النظر أى قوله تعالى ومالى لأعبد الذى فطرني والمراد وجه حسن التعريض مطلقاً اذ ما ذكره المصنف من الوجه لا يجرى فى قوله لئن أشركت اذ لا يتأتى فيه قوله حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجرى ذلك فى قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك لان المقصود فيه نسبة الخطيئة إليهم على وجه أبلغ

الحق على وجهه لا يورثهم من يد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ويعين على قبوله لكونه أدخل في المحاض النصح لهم حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه ومن هذا القبيل قوله تعالى قل لا تسئلون عما أجرنا ولا نسئل عما تعملون فان حق النسي من حيث الظاهر قل لا تسئلون عما عملنا ولا نسئل عما تجرمون وكذا ما قبله وانا اواباكم على هدى أو في ضلال مبين قال السكاكي رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ومما يتصل به ما ذكرناه أن المخشري قد رقبه تعالى ودوا لوتكفرون عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى ان يتقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وأستهم بالسوء ودوا لوتكفرون وقال الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم لا عراب فان فيه نكتة كأنه قيل وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون أن يلقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل النفس وتزريق الاعراض وردكم كفاراً وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها العلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لانكم بذلكون لهادونه والعدو وأهم شيء عنده أن يقصد أعرشي عند صاحبه هذا كلامه وهو حسن دقيق لكن في جعل وودوا (٦٨) لوتكفرون عطفاً على جواب الشرط نظر لان وودادتهم أن يرتدوا

(الحق) هو المفعول الثاني للاسماع (على وجهه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أي ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي أي على وجهه يعين (على قبوله) أي قبول الحق (لكونه) أي كون ذلك الوجه (أدخل في المحاض النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم الا ما يريد لنفسه) ولولا الشرط أي لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً

(الحق) مفعول ثان للاسماع أي اسماعهم الحق (على وجهه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم) الذي هو من شأن عداوتهم تضاعفه عند سماع الحق من عداوتهم (وهو) أي ذلك الوجه هو (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل) لان الانكار على نفسه صراحة ولو فهم منه بالقرينة ارادة الغير (يعين) معطوف على قوله لا يزيد أي ذلك الوجه لا يزيد غضبهم ومع ذلك فهو معين (على قبوله) أي قبول الحق ولكن قوله ويعين ليس في كلام السكاكي ولكن معناه من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لان المراد انه لا يشير غضبهم وما لا يشير الغضب من شأنه الاعانة على قبول الحق وانما قلنا يعين على قبول الحق (لكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل) أي أنه قد (في) طريق (المحاض النصح) وطريق المحاض النصح أن يكون بحيث يقبل وهذا الوجه أدخل من غيره في كون النصح فيه بصدد القبول (حيث) أظهر لهم هذا المتكلم (أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه) لانه نسب انكار ترك العباداة الى نفسه فيبين انه على تقدير تركه العباداة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريد لنفسه ولما فرغ مما يتعلق بان وادادكم على لولانه تقدم انه لا بد من النظر فيها كما يقال (ولو) أصلها أن تكون (الشرط)

غيره في محرم الاشارة عليه ص (ولولا الشرط)

كفاراً حاصله وان لم يظفروا بهم فلا يكون في تقيدها بالشرط فائدة فالأولى أن يجعل قوله وودوا لوتكفرون عطفاً على الجملة الشرطية كقوله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون واما لو فهم الشرط

(قوله هو المفعول الثاني) أي والمفعول الاول مخاطبين أي أن يسمع المتكلم أولئك المخاطبين الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا له نصحاً بحق وانما نبهه الشارح على كون الحق مفعولاً ثانياً لادفع الما يتوهم من أن الحق صفة لاسماع أي اسماع المتكلم مخاطبين الاسماع الحق (قوله لا يزيد ذلك الوجه غضبهم)

أي مع أن من شأن المخاطب اذا كان عدواً للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم (قوله) (ترك التصريح الخ) أي لان المتكلم انما أنكر على نفسه صراحة وان فهم منه بالقرينة ارادة الغير (قوله وليس هذا في كلام السكاكي) أي صراحة وان كان من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لان المراد انه لا يشير غضبهم وما لا يشير الغضب من شأنه الاعانة على قبول الحق (قوله في المحاض النصح) أي في اخلاص النصح ومن المعلوم أن ما كان أدخل في اخلاص النصح يكون في غاية القبول (قوله حيث لا يريد) أي حيث أظهر لهم أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وذلك لانه نسب ترك العباداة الى نفسه فيبين انه على تقدير تركه العباداة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريد لنفسه (قوله ولولا الشرط) أي أصلها أن تكون للشرط وانما قدرنا ذلك لانها قد تأتي لغير ذلك كما يأتي (قوله بحصول) الباء بمعنى على (قوله فرضاً) متعلق بحصول مضمون الشرط لا بالتعلق لانه محقق وهو نصب على المصدرية أي حصول فرض أو على الحالية أي حال كون ذلك الحصول مفروضاً ومقدراً أو على التمييز أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض وانما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض لئلا يلزم المنساقاة بين قول المصنف إلا في مع القطع باستقاء الشرط وبين كلام الشارح

في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كانتفاء الاكرام في قولك لو جئتني لا كرمته لك ولذلك قيل هي لامتناع الشيء  
لامتناع غيره

(قوله في الماضي) متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ الشرط في كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء  
الذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط في كلامه أما الاول فلأن التعليق في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلأن حصول الجزاء غير مقيد  
بالماضي بل معلق على حصول الشرط وان لم يقمده بالماضي لان المعلق على أمر مقيد بالماضي يلزم تقيد به بالماضي اهـ سم (قوله  
مع القطع بانتفاء الشرط) أي بانتفاء مضمونه أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وقوله مع القطع  
الحال من الشرط أي حالة كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون الشرط والمراد بالشرط الثاني الجملة الشرطية

المعلق عليها بخلاف الشرط  
الاول فإنه معنى التعليق  
كما صرح به الشارح ولا  
يرد أن المعرفة اذا أعيدت  
كانت عيناً لأنه أغلبي (قوله  
فيلزم انتفاء الجزاء) فيه  
بحث لأنه لا يتفسر على  
القطع بانتفاء الشرط انتفاء  
الجزاء الجواز أن يكون  
للجزاء سبب آخر غير الشرط  
وأجيب بأن المراد فيلزم  
انتفاء الجزاء من حيث ترتيبه  
على ذلك الشرط وهذا  
لا ينافي وجوبه من حيث  
ترتيبه على سبب آخر غير  
الشرط ثم ان تعبير الشارح  
بيلزم لا يلائم قوله الآتي بل  
معناه الخ وانما يناسب  
فهم ابن الحاجب من أنها  
للاستدلال بانتفاء اللازم  
الذي هو الثاني على انتفاء  
الملزوم الذي هو الاول لان  
تعبير بالزوم فيه ميل الى  
ذلك الفهم لكن فهم ابن  
الحاجب هذا سيرده الشارح  
فكان الاولى للشارح أن

(في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني أكرمته لك معلقا الاكرام  
بالجاء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الاول أعني  
الشرط

في الماضي) بمعنى أنها تدل على تعليق المتكلم في الحال وقوع مضمون الجزاء بوقوع مضمون الشرط  
على معنى ان الجزاء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط وتفيد ذلك (مع القطع بانتفاء  
الشرط) فإذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لأنها مع  
أفادتها استلزام الاول للثاني تفيد في اللغة غالباً توقف الثاني على الاول وأنه شرط فيه خارجاً والشرط  
إذا انتفى انتفى المشروط فاللازم لغة على أفادتها انتفاء الشرط انتفاء المشروط فانك إذا قلت لو جئتني  
لا كرمته فهم ان المجيء مستلزم للاكرام وشرط فيه وأنه على تقدير وقوعه يقع الاكرام وفهم ان  
المجيء لم يقع فيلزم حيث كان المجيء شرطاً وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء ولهذا يستثنى انتفاء  
القدم فيقال في المثال لكنت لم تجيء ليفيد انتفاء الثاني وذلك بحسب ما يقصد في متفاهم اللغة  
ولذلك يقال انهم احرف امتناع لا امتناع أي حرف يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وقد قدم وجه  
أفادتها امتناع الجزاء وان ذلك من دلالتها على امتناع الشرط وهذا المعنى أعني كونها تفيد امتناع  
الجزاء لاجل أفادتها امتناع الشرط يحتمل وجهين أحدهما أن يكون التقدير انما تفيد ذلك بحسب  
متفاهم اللغة بالوجه السابق كما قررنا والثاني أن يكون التقدير انما تفيد ذلك من جهة الاستدلال  
العقلي بمعنى انها تفيد ربطاً بين الجزاء والشرط على وجه يقتضي أن انتفاء الاول يستدل به عقلاً على  
انتفاء الثاني وهذا المعنى الثاني يقتضي ان مدخولها وهو الشرط هو اللازم يستدل بانتفائه على  
انتفاء الملزوم الذي هو الجزاء والمقرر في القضية الشرطية عكسه وهو ان اللازم هو الجزاء وهو المسمى

في الماضي الخ) ثم لتختار في الواسطية عبارات \* الاولى عبارة سيئو به انهم احرف لما كان سبق  
لوقوع غيره ومدلول هذه العبارة عند التحقيق أن لو لم يقع في الماضي ولكنه كان في الماضي متوقفاً  
لوقوع غيره وانما كرسبو به هذه العبارة لان أدوات الشرط لكل منها مدلول فنهاذا وان منسلاً  
للمستقبل ولو لم يمتنع في الماضي وهو امتناعيان فلولا امتناع والواجب فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو  
انت على الربط بينهما في الماضي وهما متنعان واذا قلت لما قام زيد قام عمرو وانت على الربط بينهما  
في الماضي وهما واجبان فلما احرف لما وقع لوقوع غيره وان واذا احرفان لما يقع لوقوع غيره شكاً

يقول بدل ذلك يمتنع الجزاء أي أن لو أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لأنها تفيد توقف  
الثاني على الاول وأنه شرط فيه خارجاً وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط اللهم إلا أن يقال مراده بقوله فيلزم أي بالنظر اعراف اللغة أي  
فيلزم على أفادتها لغة توقف الثاني على الاول وأنه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط كما قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله كما  
تقول الخ) حاصله أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة أن المجيء مشروط في الاكرام وأنه على تقدير وقوعه يقع الاكرام ويفهم أن  
المجيء لم يقع فيلزم حيث كان المجيء مشروطاً وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء (قوله فهي لامتناع) أي مفيدة لامتناع الخ فلا ينافي  
قوله سابقاً لتعليق حصول الخ فصرح معنى لو هو ذلك التعليق وما له امتناع الثاني لامتناع الاول



(قوله يعني أن الجزاء الخ) هذا موافق لما يأتي للشارح دون ابن الحاجب وقوله منتفب بسبب انتفاء الشرط أي من حيث ترتبه عليه فلا ينافي أنه يوجد سبب آخر (قوله هذا) أي كونها لامتناع الثاني لامتناع الأول هو المشهور وقوله واعترض عليه أي على ذلك القول المشهور (قوله الجواز الخ) قال سم هذا مبني على جواز تعدد العلل لمعلول واحد وأن هذا خاص بالودون بقية الشروط (قوله أسباب متعددة) أي مختلفة تامة كل واحد منها كاف في وجوده وذلك كالشمس والقمر والسراج فان كل واحد منها سبب في الضوء على البديل كاف في وجوده (قوله يدل على انتفاء جميع أسباب) أي لأن السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه إذا لمعلول لا يجوز تخافه عن علمته التامة فانتفاء يستلزم انتفاء جميع علله (٧٠) التامة (قوله فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني) أي فهي مفيدة لذلك

يعني أن الجزاء منتفب بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الأمر بالعكس لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيه ما آلهة إلا الله لفسدنا عما سيق يستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم والثاني لازم وانتفاء الأول لازم بوجوب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز

وليست مفيدة لامتناع الثاني لامتناع الأول كما قال الجمهور (قوله انما سيق يستدل الخ) أي لأن المعروف هو امتناع الفساد وانتفاءه لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس كما هو مقتضى كلام الجمهور (قوله دون العكس) أي لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد أي استحالته لصحة وقوعه بارادة الواحد الأحكام والحاصل أن انتفاء الأول انما جاء من انتفاء الثاني لا بالعكس كما هو مقضية كلام الجمهور (قوله على أنها لامتناع الأول) أي مفيدة لامتناع الأول (قوله إما لما ذكره) أي ابن الحاجب أي وهو أن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله وأما لأن

بالتالي عند المناطقة وبانتفائه يستدل على انتفاء الأول دون العكس وذلك كقوله تعالى لو كان فيه ما آلهة إلا الله لفسدنا فالتالي الذي هو الجزاء أعني الفساد يستدل بانتفائه على انتفاء تعدد الآلهة وهو مقصود الآية ولا يستدل بانتفاء التعدد على انتفاء الفساد أي استحالة لصحة وقوعه بارادة الواحد وهذا إذا أراد بالفساد اختلال نظام السموات والأرض لأنه لازم للتعدد عادة وهو أعم في نفسه كما يلزم من تعدد الحياكم اختلال أمر البلد وأما أن يريده التمانع فهمامته لا زمان ولما فهم ابن الحاجب هذا المعنى من قوله هم حرف لامتناع الجزاء لامتناع الشرط اعترض بأن الواقع العكس أي كونها حارفا لامتناع الشرط لامتناع الجزاء إذا لا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجزاء ويلزم من انتفاء الجزاء انتفاء الشرط وأما الوجه الأول إذا أراد فلا اعتراض عليه لأن المعنى حينئذ أن انتفاء الشرط بين بلول يدل

في الأول وظناني الثانية ولو بخلافه ما لم يبق في الماضي ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره والسين يدل على التوقع وأنى سببويه بكان احتراز عن أن وأنى بالفعل المستقبل احتراز من لما وأنى بالسين لأنه لو أتى بالمضارع مجرد عن السين احتمل أن يكون واقعا في الماضي وليس محسوب لو كذلك فأتى بالسين الدالة على كونه لم يكن حينئذ ضرورة استقباله وتوقعه فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع ذلك الوقت لأنه لو وقع فيما مضى اصدق عليه أنه كان قد وقع لأنه كان سيقع لأن ظاهر قوله كان سيقع أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك وانما هو متوقع لوقوع غيره فحسن دخولها في هذا الموضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وتأمل ذلك تجده لم يأت إلا في مواضع نفي المستحيل أو المنزلة المستحيل فهي ذات تحرير عبارة سببويه وأما تحرير معناه فالذي يتهدد إلى الذهن أن معنى كلامه أن لو تدل بالمطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل بالانتماء على

الأول ملزم الخ) هذا التعليل عار به الرضى وجاعة وانما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله لأن الأول سبب الخ إلى ما قلناه لأن ما قاله ابن الحاجب من سببية الأول قاصر وليس كليا إذا الشرط النحوي عندهم أعم من أن يكون سببا فنحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أو شرط فنحو لو كان لي مال لم يجمع فان وجود المال ليس سببا في الحج بل شرط أو غيرهما فنحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة أو وجود النهار ليس سببا في طلوع الشمس بل الأمر بالعكس ولا شرط في طلوعها أولئك كل من وجود النهار ووجود المال ملزم وطلوع الشمس والخ فدلوا على التعبير باللازم والملزوم واعترض عليهم بأن ما قالوه لا يتم أيضا في نحو لو كان الماء حارا كانت النار موجودة فالحرارة ليست ملزمة للنار لأنها قد توجد بغير الشمس فان ادعوا أن المراد الملزوم ولو جعلوا ادعائيا فلا ابن الحاجب أن يريد السببية ولو جعله عادية إلا أن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللغة أن الشرطية اعتبر فيها الملزوم ولم

يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية وإدعائية اه ابن قاسم (قوله أن يكون اللازم أعم) أي كافي قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا (قوله وأنا أقول) أي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور وحاصل ما ذكره من الرد أن لواها استعمالا في أحد هاتين أن تكون للاستدلال العقلي وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم فيؤتى به الاستدلال بالمعلوم على الجمهور أي لأجل تحصيل العلم بالجمهور فهي حينئذ الاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني لا علة في العلم بانتفاء الأول العلم بانتفاء الثاني ثانياً - مما أن تكون لترتيب الخارج في ذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوماً يمكن إعماله في انتفاء الثاني في الخارج مجعولة فيؤتى بها البيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول فهي حينئذ لا امتناع الثاني لامتناع الأول وتكون القضية حينئذ وإن كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة المعاملة فاذن لا لو جئنا لا كرمته كان المعنى على هذا الاحتمال أن الأكرام إنما انتفى في الخارج بسبب انتفاء المحي وبكون هذا كلاما مع من كان (٧٩) عالم بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالمطالب

لعلة انتفائه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم والاستعمال الأول اصطلاح المناطق والاستعمال الثاني اصطلاح أهل العربية فابن الحاجب يفهم من قول أهل العربية أنها حرف لامتناع الثاني لامتناع الأول اصطلاح المناطق وعلمها للاستدلال وحينئذ فالعنى أنها حرف يؤتى به للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول ولم يسمد المرادهم من أنها للاستدلال على أن العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الأول فاعترض عليهم بأنها للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول ولو

أن يكون اللازم أعم وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لأنه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء على امتناع الجزاء دلالة لغوية من جهة إشعار الربط بل وأن الأول شرط مع إشعارها بانتفاء الشرط ومن شأن الشرط أن ينتفى إذا انتفى المشروط ويحتمل حينئذ أن يكون المراعى في مقادير كون الجزاء إنما انتفى في الخارج بسبب انتفاء الشرط لأن الشرط كما يستدل به على الانتفاء بحسب متفاهم اللغة يجوز أن يحصل سبب الانتفاء في الخارج غير ذلك عند علم المخاطب أو كونه كالعالم بالجزء فلا يتقرر امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لأنه إذا كان وقوع الثاني لازما لوقوع الأول فعدم اللازم يدل على عدم الملزوم \* الثانية وبها عبر الأكترون أنها حرف امتناع لامتناع واختل في المرادهم على قولين أحدهما هو الذي لم يذكر الجمهور غيره أنه امتنع الثاني لامتناع الأول فلا يكون فيها تعرض للوقوع على تقدير الوقوع إلا بالمفهوم الثاني أنها تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني وسنوضح فسادها \* واعلم أن الذي يتدرج في ذهن من هذه العبارة أمور أحدها أنها تدل على امتناعين وفيه نظر لأن مدلولها أن لو تدل على امتناع الثاني وعلة ذلك امتناع الأول فامتناع الأول يعلم باللازم لأنه لو لم يتنع لما امتنع الثاني لأنه يلزم من عدم اللازم عدم الملزوم لأن امتناعه جزء من مدلولها بل علة وعلى القول الثاني مدلولها امتناع الأول لأجل الثاني وفرق واضح بين قولنا مدلول هذه الكلمة كذا وكذا وبين قولنا مدلولها كذا لأجل كذا \* الثاني أن ما دخلت عليه اللام في قواهم لامتناع هو العلة الفاعلية وكان يحتمل أن يقال هي العلة الغائية كقولك أسلمت لأدخل الجنة ويكون معناه حرف امتنع فيه الأول لامتنع الثاني فامتناع الثاني علة غائية وهو مترتب على امتناع الأول وحاصله أن مقتضى امتناع فعل الشرط وإن امتناعه يستلزم امتناع الجواب وهذا وإن كان بعيدا فسيأتي ما يقربه وهذا المعنى هو الذي فسر به الشيخ أبو حيان في أول كلامه وقد تضمننا من هاتين العبارة على ثلاثة أقوال \* الثالث أن دلالة الوعد على الامتناعين بالمطرق وهذا هو الذي يظهر له لكن الذي يقتضيه كلام بدر الدين بن مالك في تكمله

حقيقة الحال وفهم معنى عبارتهم الواقعة منهم وأن المراد أن امتناع الأول سبب لامتناع الثاني لأنه دليل عليه ما اعترض عليهم (قوله منشأ هذا الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب على الجمهور (قوله قلة التأمل) أي في عبارتهم الصادرة عنهم وهي قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول (قوله أنه يستدل الخ) أي كما فهم ابن الحاجب (قوله أن انتفاء السبب أو الملزوم) المراد به الأول والتعبير الأول منظور فيه لتعليم ابن الحاجب والثاني منظور فيه لتعليم الرضى والمراد بالمسبب واللازم الثاني وقوله لا يوجب أي يجوز كونه أعم كما مر فقوله لو كان إنسانا كان حيوانا أو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا ينتج استثناء نقض المقدم فيه بل هو عقيم (قوله أنها الدلالة) أي أنها أوضعت لأجل الدلالة الخ فهي لا العلة الدالة على المعنى في الموضوع هي له لزوم الثاني للأول (قوله إنما هو بسبب انتفاء الأول) أي لكون انتفاء الأول علة في انتفائه في الخارج فالنفيان معلومان ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجعولة للمخاطب فيؤتى بلولا فائدة تلك العلة

(قوله فعلى لوشاء الله هذا كم) فيه تعرض بـ ابن الحاجب بأنه لم يهتد لفهم المراد من عبارتهم (قوله انما هو بسبب انتفاء المشيئة) أى لان انتفاء المشيئة علة في انتفاء الالهـ داية في الخارج (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) نقض هــ مذا بقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع علة انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحولوا أضاء العالم لطاعت الشمس وكذا في صورة كون الجزاء علة خاصة يمكن أن يوجد المعلول باخرى نحو لو أضاءت الدار لطاعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليس علة لعدم المعلول اللهم الا أن يقال هذه (٧٣) الامثلة وأمثالها واردة على قاعدة المناطقة الآتية غير صحيحة بحسب اللغة اهـ

الاول فعلى لوشاء الله هذا كم أن انتفاء الالهـ داية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي ألا ترى أن قوله هــ لم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحولوا لعل على لهلاك عمره معناه أن وجوده على سبب عدم هلاك عمره لأن وجوده دليل على أن عمره لم يهلك ولهـ ذاصح مثل قولنا لو جئتني لا كرمتك لكانت لم تجب أعني عدم الا كرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي

للاستدلال عليه وانما يفتقر الى ان علة هــ فحينئذ تكون الجملة ولو كانت في صورة الشرطية في معنى الجملة المعللة فاذا قلت لو جئتني لا كرمتك يكون المعنى على هــ هذا الاحتمال ان الا كرام انما تنفي في الخارج بسبب انتفاء المجيء ويكون كلاما مع من كان عالما أو بصدا العلم بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالتألم لعل انتفائه في الخارج وعلمه بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم وهذا الاحتمال قيل انه هو الاكثر في قصدها لعل اللغة ويصدق مع ما يحصل فيه الوجه الاول من الوجهين السابقين كما أشرفنا اليه وعليه قوله أى الحماسي

شرح التسهيل انه بالمفهوم وفيما قاله نظر\* العبارة الثالثة وبها عبر ابن مالك حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه يريد بهذه العبارة كما صرح به في شرح الكفاية انه يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوته اثبات الجواب فالضمير في قوله واستلزامه يعود على المضاف اليه وهو قوله ما يليه لا على المضاف وهو امتناع وصرح ابن مالك بأنه ليس فيها علة تعرض لوقوع الجواب أو عدمه الا أن أكثر عدمه وهي عبارة متوسطة بين عبارة سيبويه والاكثرين لان عبارة سيبويه تقتضي ان موضوعها ثبوت لثبوت وعبرة غير امتناع لامتناع وعبرانه تقتضي امتناعا للشرط وثبوت الجواب بتقدير ثبوت الشرط والاثبتان المذكوران في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان المذكوران في عبارة الجمهور حقيقيان والاثبتان المذكوران في عبارة ابن مالك فرضي والامتناع المذكور فيها حقيقي \* الرابعة انها ان كان بعدها موجبان فهي حرف امتناع لامتناع أو منفيان فخرف وجود لو جرد أو الاول منفي والثاني مثبت أو بالعكس فخرف امتناع لو جرد أو بالعكس وهذا القائل توهـم ان قولنا لو لم يقم زيد لم يقم عمرو حرف يقتضي وجود الامرين فليس امتناعا وهو وهم لان المراد امتناع ما يليه من نفي أو اثبات \* الخامسة انها حرف يقتضي ربط الجواب بالشرط لا يدل على امتناع ولا غيره واليه ذهب الشالوبيين وهذا أخذ عنطوق عبارة سيبويه وأعرض عن مفهومها (تنبيه) أورد كثير من العلماء على قولهم ان لو حرف امتناع لامتناع مواضع بسيرة قد يظن ان جواب لو فيها غير متمنع وأشكت هذه المواضع على الشالوبيين من النخلة وعلى الخسر وشاعى من الاصوليين حتى ادعى ان لو مجرد الربط وعلى ابن عصفور حتى ادعى انها فيها بمعنى ان وادعى جماعة ان الجواب الممتنع محذوف وأجاب القسرا في بان لو كاتأني للربط تأتي لقطع الربط

فترى (قوله من غير التفات الخ) أى أن الجملة هــ ولم يفتقر والمآذ كرفي قوله هــ لولا امتناع الثاني لامتناع الاول كما زعم ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا تنظير لما قاله في لو أتى به لتوضيح المقام (قوله لوجود الاول) أى لان لو للنفى فلما زيدت عليها لا النافية نفت النفي ونفي النفي اثبات (قوله أن وجوده على سبب) أى في الخارج (قوله لا أن وجوده الخ) أى لان عدم هلاك عمره مع يوم للخطاب كما أن وجوده على كذلك ولا يستدل بمعلوم على معلوم اذا المعلوم لا يستدل عليه والحاصل أن وجوده على لم يقصد افادته للعلم بعدم هلاك عمره فان المراد بيان السبب المانع من هلاكه بعد العلم بامتناع هلاكه (قوله وهذا

ولو

صح) أى لكون معنى لو الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء

الاول لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب صح الخ اذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه علماء المنطق لجواز أن يكون لازم أعم فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله قال الحماسي) بكسر السين نسبة للحماسة وهي في الاصل الشجاعة ثم سمي بها كآب أبي تمام الذي جمع فيه أشعار البلغاء المتعاقبة بالشجاعة فاذا قيل بيت حماسي فعناه منسوب للحماسة والشجاعة لانه لفظها واذا قيل شاعر حماسي معناه أن شعره

مذكور في ديوان الحماسة أي الكتاب المذكور وأتى بكلام الحماسي دليلاً لقوله صحيح دفعاً لتوهم أن هذا القول غير صحيح ( قوله ولو طار  
الخ ) أي فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانه وهو عدم طيران ذي حافر قبلها ( قوله ولودامت الدولات الخ )  
هو انضمام الدال جمع دولة بمعنى الملك أي أهل الدولات يعني الملوك الماضية وقوله كانوا أي أهل دولة زماننا رعاياهم قال الحفيد وهذا  
البيت قد دخله القاب والأصل ولو كانت الدولات رعايا هذا الممدوح لما ذهبت دولتهم وفيه نظر إذ لا داعي لارتكاب القاب بل معنى  
البيت ولودامت الدولات للملوك الماضية واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان أهل زماننا من الامراء رعايا هؤلاء الملوك كغيرهم كذا  
قال الغنمي وفيه أن هذا لا يناسب مقام المدح فلعل الاولى أن يقال معنى البيت لودام أهل الدولات أي الملوك الماضية إلى آخر الزمان  
لكانوا رعايا هذا الممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لمساقيه من الفضائل فتق ( ٧٣ ) دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم

رعايا كغيرهم للممدوح لانهم  
لا يعيشون معه الارعايا  
ومعلوم أن بانقرضهم  
انقضى كونهم رعاياه فليس  
الغرض الاستدلال على  
نفي كونهم رعاياه وانما  
المراد بيان سبب ذلك  
الانتفاء في الخارج ولهذا  
صح استثناء نقيض المقدم  
( قوله كغيرهم ) خبر لكان  
ورعايا خبر بعد خبر أو أنه  
خبر لكان وكغيرهم حال  
مقدمة ( قوله وأما  
المنطقيون ) هذا مقابل  
لمحذوف أي وهذا أي ما  
ذكر من أنها للدلالة على أن  
انتفاء الثاني في الخارج  
بسبب انتفاء الاول قاعدة  
اللغويين وأما قاعدة  
المنطقيين الخ ( قوله ان ولو )  
أي ونحوهما ( قوله للزوم )  
أي للدلالة على لزوم التالي  
للمقدم استفاد من نفي التالي  
نفي المقدم وقد جعلوا هذا  
الاستدلال اصطلاحاً

ولو طار ذو حافر قبلها \* اطارت ولكنه لم يطر  
يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعري  
ولودامت الدولات كانوا كغيرهم \* رعايا ولكن ما لهم دوام  
وأما المنطقيون فقد جعلوا أن ولواداة للزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي  
عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول

ولو طار ذو حافر قبلها \* اطارت ولكنه لم يطر  
لان عدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانه وهو عدم طيران ذي حافر قبلها  
وكذلك قوله أي المعري ولودامت الدولات كانوا كغيرهم \* رعايا ولكن ما لهم دوام  
فتقنى دوام الدولات الذي هو مفاد لولائها لان انتفاء الشرط سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح  
لانهم لا يعيشون معه الارعايا ومعلوم أن بانقرضهم انتقضى كونهم رعاياه وانما المراد بيان سبب ذلك  
الانتفاء في الخارج فعلى هذا يكون معنى قوله لم يطر ذو حافر لان انتفاء الشرط سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح  
الشرط سبب لامتناع الجزاء لانه دليل على عدم كماله كماله لان انتفاء الشرط سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح  
وجود الشرط سبب لامتناع الجزاء في الخارج لانه دليل على عدم كماله كماله لان انتفاء الشرط سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح  
فان المراد أن وجوده على سبب في الخارج عدم كماله كماله لان انتفاء الشرط سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح  
الهـ لانه وانما المراد بيان السبب المانع من الهـ لانه بعد العلم بالامتناع ولكن هذان الوجهان  
العربيان أعني الاستدلال بنفي الشرط على نفي المشروط وبينان كون نفي الشرط سبباً في الخارج  
لنفي المشروط وهو الجزاء عند كون الغرض افادة انتفاء المشروط للجهل به أو بيان انتفائه عند العلم

فتكون جواباً لسؤال محقق أو متوهم وقع فيه قطع الربط فتمت طعنه أنت لا تعتد ذلك بطلان ذلك كما لو قال  
القائل لو لم يكن هذا زواج لم يرث فقول لو لم يكن زواج لم يرث محرم الارث أي لكونه ابن عم وادعى ان هذا  
الجواب خير من ادعاء ان لو عني ان اسـ لامته من ادعاء النقيض ومن حذف الجواب وليس كما قال فان  
كون لو تستعمل لقطع الربط لم يقبله أحد ولم يدل عليه دليل وهو ادعاء قاعدة كناية مخالفة للأصل  
بخلاف ادعاء انهم يعني ان وأن الجواب محذوف فان الاول قال به جماعة والثاني كثير وهما أنا ذكر هذه  
المواضع وما ينظر من جوابها وأذكر ان شاء الله تعالى معهما مواضع كثيرة لم يتنبهوا إليها فتنها صحة قولك

( ١٠ - شروح التلخيص ثانياً ) وأخذوه مذهباً كذا في عبد الحكيم ( قوله وانما يستعملونها ) أي اداة للزوم سواء  
كانت ان أولاً أو غيرهما كذا ومتى وكلما وفي بعض النسخ يستعملونها أي ان ولو وقوله لحصول العلم أي لاكتسابه ( قوله فهي عندهم  
للدلالة ) أي موضوعاً لاجل الدلالة الخ فلا يقال ان كلامه يفهم أن معناها نفس الدلالة المذكورة وهو غير مراد وانما المراد أن معناها  
لزوم الثاني للاول مع انتفاء لازم المعلوم فيستدل به على انتفاء المزموم المجهول كما أفاد ذلك السيرامي ثم ان قوله فهي عندهم الخ يقتضي  
أنها انما تستعمل عندهم في ذلك كما اذا استثنى نقيض التالي نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بوجود الشمس  
لست بطالعة فهي هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول مع أنها افادتستعمل عندهم للدلالة على أن العلم بوجود  
الاول علة للعلم بوجود الثاني كما اذا استثنى عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج عن التالي  
أي فالنهار موجود فهي هنا للدلالة على أن العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني الا أن يقال اقتصر الشارح على ما ذكره لانه الاغلب  
أو أن ما قاله على سبيل التمثيل تأمل سم



(قوله ضرورة انتفاء المزوم) أي وهو الأول وقوله بانتفاء اللازم أي بسبب انتفاء اللازم أي الذي هو الثاني (قوله من غير التفات الخ) أي كما التفت إلى ذلك علماء اللغة قال السيرافي استعمال لوعلى قاعدة اللغويين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب وعلى قاعدة المداطقة أكثر في استعمالات أرباب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة لأن المنصوص عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا وثمره الخلاف بين الطرفين يظهر في استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون أهل الميزان وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا (قوله وورد على هذه القاعدة) من الورد وهو المجيء والاثبات أي (٧٤) أت على هذه القاعدة من اثبات الجزئي على الكل لا من الإيراد وهو الاعتراض

وانما كانت الآية المذكورة واردة على هذه القاعدة لأن التصديق بالتعليم الخالق الاستدلال على الوحدة بأنه يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدد وليس المقصد بها بيان أن علة انتفاء الفساد في الخارج انتفاء التعدد ثم ان ظاهر السارح أن هذه القاعدة غير لغوية وأن الآية وردت على مقتضاها الأعلى لغة العرب وفيه أن هذا بعيد جدا كيف والقرآن عربي وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه عربيا لأن ذلك انما هو باعتبار الغالب بدليل استعمال القرآن على ألفاظ غير عربية كما تقدم وبأن هذه القاعدة عربية أيضا جرى عليها أهل الميزان ولكنها قليلة الاستعمال بالنسبة للقاعدة الأخرى في استعمال اللغويين وانما نسبت للمداطقة لاستعمالهم

ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيه ما آلهة إلا الله لنسدتنا وورد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا المبحث على ما ذكرناه من أسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح

بلا يستقيم في نحو قولنا لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا لأن الإنسانية ليست شرطا في الحيوانية حتى يكون نفيها دليلا أو سببا لنفي الحيوانية وانما يطرده في الوجه الثاني من الوجهين السابقين وهو بيان لزوم بين المقدم والتالي ليستفاد من نفي التالي نفي المقدم وهذا الوجه هو الذي حمل عليه الامام ابن الحاجب مفاد لو كما تقدم فقال ان قولهم هي لامتناع الجزاء لاجل امتناع الشرط لا يستقيم لأن الشرط سبب ولا يلزم من نفيه نفي المسبب لأن الشيء قد يكون له أسباب يستقل كل منها بافادة ذلك المسبب فلا يلزم من نفي واحد منها نفي ما سواه بخلاف نفي المسبب الذي هو التالي فهو يستلزم نفي جميع الأسباب وقبل المتأخرين كلامه وزادوه بيانا بأن التالي ان كان مسببا فكما قال والا فهو لازم كما في قولنا لو كان هذا إنسانا كان حيوانا ولا يلزم من نفي المزوم نفي اللازم بل الأمر بالعكس والجواب أن

ما ليس بإنسان لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا لأنه يقتضي امتناع الحيوانية لامتناع الإنسانية وليس كذلك لأن عدم الاختصاص لا يلزم منه عدم الأعم وهذا أورد على منطوق العبارة الثانية ولا يرد على عبارة سيديويه إلا من جهة مفهومها وجوابه ان الحيوانية توجد بأحد أمور منها الإنسانية وان الإنسانية سبب ولا يلزم من عدمه عدم المسبب لوجود سبب آخر والسبب وان لم يلزم من عدمه عدم المسبب فانما ذلك لذاته فإذا كان للسبب سبب آخر فان المسبب حينئذ يوجد بذلك السبب الآخر وكذلك الحيوانية اذا عدمت الإنسانية قامت بنوع آخر \* ومنها قوله سبحانه ولولا أن مافي الأرض من شجرة وأقلام والبحر عتده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ان قلنا بالعبارة الثانية لزم ان يكون الفساد موجودا وهذا لا يرد على عبارة سيديويه منطوقا وانما يرد عليه من جهة مفهومها وأجيب عنه بان مفهوم الشرط مفهوم مخالفة ومفهوم المخالفة اذا عارضه مفهوم الموافقة قدم مفهوم الموافقة وهما مفهوم الموافقة يقتضي عدم النفاذ لان كلمات الله اذا لم تنفذ مع سبعة أبحر فأولى ان لا تنفذ مع عدمها كما نقول ان أساء الى زيد أحسن اليه كرهذا الجواب جماعة وأما الجواب عن عبارة الجهور فلم أرفعه ما يثلج في خاطر وقد خطر لي عنه جواب أرجو أن يكون هو الصواب وان يحل به غالب ما عساه يورد وأقدم عليه مقدمات أحدها ان النفاذ ليس عبارة عن مطلق القضاء وان أطلق ذلك كثير بل عبارة عن فناء آخر

لها كثيرا وجرى بينهم عليهم أو ذلك لأن غرضهم تركيب الأدلة من القضايا الشرطية المزومية والمناسب في اعتبار وإذا الشرط الملازمة بين المقدم والتالي ليستفاد من نفي التالي نفي المقدم وعلى هذا الجواب فيقال ان مراد السارح بأهل اللغة في قوله على قاعدة أهل اللغة المعربون لأن كالا استعمالين لغويين لأن العرب قد يفصدون الاستدلال على الأمور العرفية كما يقال هل زيد في البلد فتقول لا لو كان فيه الخضر مجلسا فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهاني أو يقال المراد بقاعدة اللغة الكثرة الاستعمال عندهم وليس المراد أنهم لا يقولون بغيرها (قوله على ما ذكرنا) أي تحقيقا آتباعا على ما ذكرنا ومراده بالمبحث هنا المسألة وليس المراد به الاعتراض

واذا كانت لولا الشرط في الماضي (فيما لم يرد عدم الثبوت والماضي في جملتها) اذا ثبتت ينافي التعليق

ويلزم كون جملتها فعليتين  
وكون الفعل ماضيا

(قوله واذا كانت لولا الشرط في الماضي الخ) أشار بذلك الى أن الغاء في قول المصنف فيلزم فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر وقوله فيلزم أي غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت (قوله عدم الثبوت) أي عدم الحصول في الخارج والمقصود به نفي اسمية شيء من جملتها (قوله والماضي) بالرفع عطف على عدم وقوله في جملتها أي جملة الشرط وجملة الجزاء المنسوبة بين الیهاتنازعه عدم الثبوت والماضي (قوله اذا ثبتت) أي الحصول في الخارج ينافي التعليق أي المتقدم الذي هو تعليق الحصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان الثبوت منافيا للتعليق لان الحصول الفرضي المأخوذ في تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت فإله السيد في حواشي المطول

هذا المعنى ولو كان مستعملا لغة لكانه قليل باعتبار الأخرين وانما هذا استعمال أهل المعقول جروا عليه كثيرا لان غرضهم تركيب الأدلة من القضايا الشرطية للزومية والمماس في اعتبار الشرط ما ذكر وعلى الاستعمال اللغوي المتقدم وهو كون المراد بالشرطية افادة معنى الجملة المعقدة بعللة لبيان تلك العلة وأنهم سبب ذلك الحكم المعلوم في الخارج ورد قوله تعالى ولوعلم الله فيهم خيرا لا أسمهم لان عدم اسماعهم معلوم وبين ان علمته نفي علم الخبير فيهم فكأن قيل لم يسمهم الله لعدم علم الخبير فيهم وقوله تعالى ولو أسمهم لتولوا وهم معرضون استعملت فيه لولا فإفادته معنى آخر قد تستعمل فيه لولا أيضا وهو أن هذا الشرط يلزمه الجزاء على تقدير وقوعه لئلا يتوهم انه انما يلزم نقيضه فقط فالعنى انهم متولون عن الايمان معرضون عنه بمعنى أنهم موصوفون بدوامهم على كفرهم ان لم يسموا وكذا لو سموا كما يقال لو لم يخف فلان الله تعالى لم يعصه بمعنى انه لو اتى الخوف لماعصى للعبة كما انه من باب أخرى لا يعصيه عند نقيضه وهو الخوف وعلى هذا البرهان يقال ان هنا قضيتين شرطيتين لزوميتين كلتيهما صادقتين وهما قوله تعالى ولوعلم الله فيهم خيرا لا أسمهم ولو أسمهم لتولوا وهم معرضون وكل قضيتين كذلك يصح ضم احدهما الى الأخرى فتنتج نتيجة صحيحة ومعلوم ان ضم احدهما الى الأخرى هنا ينتج لوعلم الله فيهم خيرا لتولوا وهو غير صحيح وانما قلنا كلتيهما لان المعنى ليس على أن المراد قد يكون لوعلم الله فيهم خيرا لا أسمهم وقد يكون لو أسمهم لتولوا لان فيه بقاء بعض المدح لهم وانما لم يرد هذا لاننا نقول القضية الاولى جملة في المعنى معلة وكأنه يقال لم يسمهم الله لعدم علم الخبير فيهم وهي لا تنتج مع الثانية التي الغرض منها بيان ان دوامهم على الكفر لازم لهم أسموا أولا لعدم اشتغالها على شرط الانتاج كما لا يخفى فتأمل \* ثم أشار الى ما يترتب على ما تقدم ليرتب عليه بيان موجب خروجها عن الاصل فقال واذا كانت لولا الشرط في الماضي (فيلزم) حينئذ (عدم الثبوت) أي عدم الحصول في الخارج (و) يلزم (الماضي في جملتها) أي في جملة الشرط وجملة الجزاء المنسوبة بينهما أما كون الجملتين ماضويتين فلا أن كونهما مستقباليتين ينافي ما قرر من كونها التعليقية بشئ فيما مضى وأما كونهما منفيتين أي غير

جزء من الشيء فاذا قلت نفد مال زيد فعناه انه خرج شيئا فشيئا الى ان فرغ هذا هو الذي يتدر منه الى الذهن وبشهادة النقل قال القاضي عياض في المشارق نفد أي فرغ ونفي قال تعالى لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ومثله الحديث حتى نفد ما عنده ونقل ابن الأثير عن أبي حاتم في حديث القيامة ينفدهم البصر أنه بالمهملة وان معناه يبلغ أولهم وآخرهم ويستوعبهم اهـ ويقال استنفد وسعه أي استفرغه وقال الصاغاني الانتفاء الاستيفاء وفي المحكم عن الزجاج ما نفدت كلمات الله معناه ما انقطعت والمنافد الذي يحتاج صاحبه حتى تنقطع حجته فتنفد وكذلك قال الأزهرى وقال تعالى ان هذا الرزقنا ماله من نفاد أي فراغ \* الثانية اذا كان جوابا لقضيتين احدهما منفية والأخرى مثبتة فانها تدل على امتناع مجموع النفي والاثبات فاذا قلت لوجاء زيد لا كرمته وما صحبته دل على انه بتقدير ثبوت المحي يثبت مجموع الامرين ودل على امتناع المحي وان امتناعه أوجب امتناع المجموع من ثبوت الاكرام ونفي الصحبة فلا يدل ذلك على أن الاكرام لم يقع والصحبة قد وقعت بل صدق امتناع وقوع الاكرام ونفي الصحبة يحصل بذلك ويحصل بان لا يقع واحد منهما يحصل بان يقع معا وهذه قضية قطعية لان الاثبات الكلي انما ينافي قضية السلب الجزئي وحاصله أن لو تفتضى امتناع مجموع ما دخلت عليه ومجموع جوابها الامتناع كل فرد من أفراد كل منهما ألا ترى الى قوله تعالى ولولنا لا تبنا كل نفس هداها ولولنا هذا كم أجمعين ولولنا الله لجمعهم على الهدى فان الامتناع في كل ذلك

(قوله والاستقبال ينافي الماضي) أي ان كونها مستقبلا يتنافى ما تقر من كونها تعليقا بشئ في الماضي وأشار الشارح بهذا الى أن التفريع في المتن على طريق الف والنشر المرتب فقوله فيلزم عدم الثبوت في جملتها مفرع على قوله ولولا شرط أي التعليق وقوله ويلزم الماضي في جملتها مفرع على قوله في الماضي (قوله عن الفعلية الماضية) لنظام معنى أي الى المضارعية في اللفظ وان كان المعنى ماضيا (قوله ومذهب المبرد أنها تستعمل (٧٦) في المستقبل استعمالا) أي في المستقبل فلا تحتاج الى نكتة (قوله وهو) أي

والاستقبال ينافي الماضي فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية لانه نكتة ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمالا ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالعين

واقعة النسبة فلا أن ثبوتها أي كون نسبتها ما حاصلة ينافي التعليق الذي هو ان الشئ يحصل على تقدير حصول غيره لان معنى ذلك ان هذا كان بصدد الحصول لو حصل غيره ومقتضاه عدم حصولها معا والا كان المقام مقام الاخبار بوقوعهما لا مقام بيان أن احدهما كانت بحيث تحصل لو حصلت الاخرى وهذا معنى قولهم الحصول الفرضي ينافي الثبوت لا يقال وقوع النسبتين معا لا ينافي التعليق الفرضي لان القضية الشرطية بأي أداة وقعت ليس فيها دلالة على نفي وقوع الطرفين ولهذا ربح استثناء وقوع المدم لم يثبت النفي كما يصح استثناء نفي التالي ليتحقق نفي المقدم لاننا نقول هذا على الاستعمال المنطقي وأما على الاستعمال اللغوي الكثرة في الدلالة انما هي على فرض الربط بين ما لم يحصل وذلك هو المتبادر من استعمال لو فلذلك قلنا ان الازم هو عدم الثبوت في جملتها وقيل ان المعنى أن لو لما كانت للشرط في الماضي مع الجزم بانه فناء الشرط لزم عدم الثبوت في جملتها لان الفرض دلالة على الانتفاء مع الربط في الماضي وفي هذا التقدير ولو كان هو المتبادر شئ لان قوله لما أفادت الجزم بالانتفاء مع الربط أفادت عدم الثبوت في الجملة فيه ضرب من استلزام الشئ نفسه باعتبار نفي جملة الشرط ولا يتم باعتبار الجملة الجزائية الابتدائية أفادت التوقف كما تقدم والوجه المتقدم في الفرض هو معنى أفادتها التوقف مع الانتفاء فهو أولى أن يقر به لسلامته من إيهام استلزام الشئ نفسه وهو القريب الكلام من حقوق في هذا المكان ويحتمل ان يراد بالثبوت المعنى الثبوت المفاد بالجملة الاسمية ويستروح ذلك من كون

هو المجموع لا كل فرد \* السالبة مفهوم الصفة حجة كما هو مقرر في موضعه والقول بالمفهوم في لو على الخصوص كلفه على عليه أعني مفهوم الشرط ومفهوم الصفة قريب منه فاذا قلت لم يعجبني قيام زيد اقتضى ان له قياما غير معجب وان كانت هذه سالبة محصلة لا تستدعي حصول موضوعها كما تقدم في المنطق لكن ذلك بمعنى أن حصول الموضوع فيها غير محقق أما الدلالة عليه بالمفهوم فلا اشكال فيه فاذا قلت لو قام زيد لما أعجبني قيامه فقولا لما أعجبني قيامه يدل لفظا على ان له قياما وانه غير معجب بتقدير الشرط أما أنه غير معجب فلا أنه منطوق اللفظ وأما أن له قياما فلا نك جعلت عدم إعجاب قيامه مرتباً على قيامه فصارت ثبوت الموضوع وهو القيام قيداً فيه فليس كقولك ما أعجبني قيام زيد حتى لا يكون بالوضع تقييد وقوع القيام بل هو كقولك ما أعجبني القيام الذي وقع من زيد فالجواب حينئذ سالبة تستدعي حصول موضوعها في تحقق صدقها بالفعل وكذلك ان قام زيد لم يعجبني قيامه ولو تدل على امتناع الجواب وامتناع ما أعجبني قيام زيد مرتب على امتناع القيام الذي هو شرط لو فيصير المعنى لما امتنع قيامه امتنع نفي إعجاب قيامه ونفي إعجاب قيامه لا يصدق حتى يكون له قيام كما سبق فصار نفي إعجاب القيام يستدعي القيام لانه شرطه ودلت لو على امتناع القيام وعلى أن امتناعه شرط لامتناع

استعمالها في المستقبل (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) فديقال ان لو هذه لاجواب لها وانما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في ان وكلامنا في لو الشرطية وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجب أن كلامه مبني على القول بأن لو هذه جوابها مقدر والاصل ولو يكون الطلب بالعين فاطلبوه ولو تكون المباشرة بالسقط فاني أباهي به فالشرط في هذين المثالين مستقبل بدليل أنه في حين اطلبوا وأباهي بكم الام يوم القيامة الذي هو مستقبل ولو مثل الشارح بقول الشاعر ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمس بيننا من الارض سبب لظل صدى صوتي وان كنت ومة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب كان أحسن فعلم مما تقدم كله أن للو أربع استعمالات أحدها أن تكون للترتيب الخارجي والثاني كونها

للاستدلال والثالث أن تكون وصلة للربط في الجملة الحالية والرابع أن تكون بمعنى ان للشرط في المستقبل وقد تكون فاني للدلالة على استمرار شئ بربطه بأبعد النقيضين ومن ذلك قوله عليه السلام أو قول عمر على ما قيل نعم العبد صهيبي لولم يخف الله لم يعصه فأنخوف وعدمه نقيضان وعدمه أبعد لعدم العصيان منه فعلق عدم العصيان على الأبعد إشارة الى أن عدم العصيان منه مستمر وأن العصيان لا يقع من صهيبي أصلا وقد تكون للثاني ومصدرية أخذاً مما يأتي ومثل له ما بقوله تعالى ربما يؤذونكم كافرين أو مسلمين

فاني أباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخلوها على المضارع في نحو) واعلموا أن فيكم رسول الله (لو يطيعكم في كثير من الامم اعنتم) أي لو قعتم في جهنم وهلاك

التعليق انما حصل بين شيئين منفيين من شأنهما ان يقعوا ويجدرا لابين ثابتين دائمين وهذا لو كان خفي للزوم عما تقدم هو المناسب لقوله -م فاذا كانت للمضي وعدم الثبوت فلا يعدل في جملتها عن كونها ما فعلت بين ماضويتين الالكنة ثم قوله -م لا يعدل عن كونها ماضويتين انما ذلك على سبيل الكثرة والافهى واقعة للاستقبال موقع ان كافي قوله صلى الله عليه وسلم لم اطلبوا العلم ولو بالصين لان الطلب استقبالي وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فاني أباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط غير انه يمكن أن يقال هذه الاجواب انها وانما هي للربط في الجملة الحالية كما تقدم في إن والكلام في الشرطية ولكن وردت فيما ظهر في الاستقبال الشرطي كقوله \* ولوليتي أصداؤنا بعد موتنا \* الى أن قال نطل صدى صوتي وان كنت رمة \* لصوت صدى لي يهش ويطرب

فاذا تحقق أن أصل جملتها المضي (فدخلوها) أي قاله عدول عن المضي الى دخولها (على المضارع في نحو) قوله تعالى (لو يطيعكم في كثير من الامم) أي في كثير من الوقائع (اعنتم) أي

ما أعجبني قيامه وما أعجبني قيامه دال على وقوع القيام وعدم إعجابه فامتناعه بصدق بان لا يقع قيام بالكلمة فيمتنع حينئذ ان يقال لم يعجبني القيام لما يدل عليه مفهومه من وقوع القيام وبان يقع قيام معجب لكنه قد دل الشرط وهو لو قام على أن الواقع من هذين هو امتناع القيام فتعبر ان يكون المراد بمادل عليه الجواب من امتناع ما أعجبني قيامه هو امتناع القيام الذي دل عليه مفهوم قولك ما أعجبني قيامه لأنه وقع قيام معجب اذا لم يكن وقوع قيام مترتب على امتناع القيام وحينئذ ينحل الكلام الى قولنا امتنع وقوع القيام وكونه غير معجب وذلك صادق بان لا يقع قيام بالكلمة اذا تقرر ذلك فالنفاد عبارة عن استيفاء العدم بعد الشروع فيه وكلمات الله سبحانه وهي علمه وحكمته لم يحصل الشروع في عدها واستمداد العباد لذلك وحينئذ قد عدم النفاد المستلزم للعدم يقع وذلك صادق بان تكون كلمات الله سبحانه وتعالى ما شرع في عدها فامتنع عنه امتناع كون ما في الارض من شجرة أو فلان يقال ما نفدت لانهما نفدت بل لانها ما استمد العباد لاستيفائهما ولا وجه والدلك قصدا وخاصة أنه جواب لمجموع أمرين اثبات وهو العدم وعدم وهو أنهما لم تنفذ وامتناع الاول يقتضي امتناع مجموع القضية ولولم يكن لفظ النفاد يدل على الفراغ بعد الشروع فالجواب صحيح بان نقول المعنى لو كان الامر كذلك لاستوفى العباد ولم يحصل النفاد لكنه لم يقع ذلك لانهم ما استمدوا البحار لعدم وجودها وهذا جواب لا غبار عليه ولا مزيد على حسنه واذا ثبت ذلك فأنقله الى كل موضع كان فيه جواب الشرط معناه قد مثل لو أساء الى زيد لما قابلته أو لم أسأ كرمته اكراما كثيرا وغير ذلك فانه ينحل به كثير من الاشكالات \* ومنها قوله تعالى ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة وكلهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا يؤمنوا الآن يشاء الله فلو امتنع الجواب لكان التقدير لكنهم ما آمنوا وان لم يشاء الله وهو محال وجوابه ما تقدم أي ما كانوا يؤمنوا بهذه الامور الآن يشاء الله فامتناع انهم لا يؤمنون بهذه الامور الآن يشاء الله صادق بعدم وجدان هذه الامور والامر كذلك اذا المراد لامتنع ايمانهم بهذا التقدير \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ان تدعوه -م لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم فان انتفاء الاجابة ليس بمنعوا وهذه الآية الكريمة لا ترد لان الظاهر أن لو فيها معنى إن لان التقدير ولو سمعوا الدعاء المذكور والدعاء المذكور مستقبل لانه دخلت عليه ان الاستقبالية ولو سلمنا انها امتناعية فامتناع ما استجابوا يكون إما بالاستجابة أو تقدم الدعاء والمقصود الثاني \* ومنها قوله تعالى

فدخلوها على المضارع في نحو قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامم اعنتم

(قوله فاني أباهي بكم الامم) هذا ليس من تنمة ما قبله بل من حديث آخر وهو قوله عليه السلام تناكحوا تناسلوا فاني الخ فيمراد الشارح نعم اذا الامثلة والحديث الاول وهو اطلبوا العلم ولو بالصين قال ابن حبان لا أصل له كافي الغبار (قوله فدخلوها على المضارع الخ) هذا مفرع على قوله فيلزم المضي في جملتها أي وحيث كان ذلك لازما فدخلوها على المضارع الخ (قوله في جهنم) هو بفتح الجيم المشقة والطاقة والمراد هنا الاول وأما بالضم فهو بمعنى الطاقة ليس الا وقوله وهلاك الواو بمعنى أو اذا لا يجوز ارادته معنيين من لفظ واحد



لقصد استمرار الفعل فيما  
مضى وقتا فوقنا

(قوله لقصد استمرار  
الفعل) أن للإشارة إلى  
قصد استمرار الفعل والمراد  
بالفعل الفعل اللغوي وهو  
الحديث والمراد باستمراره  
الاستمرار التجديدي  
وحاصله أن دخول لوعلى  
المضارع في الآية على  
خلاف الأصل التمكنة  
اقتضاها المقام وهي الإشارة  
إلى أن الفعل الذي دخلت  
عليه بقصد استمراره فيما  
مضى وقتا بعد وقت  
وحصوله مرة بعد أخرى  
ولونفت ذلك الاستمرار  
واستمرار الفعل على وجه  
التجدد دائما يحصل بالمضارع  
لأن الماضي الذي شأنه أن  
تدخل عليه لوعلى فاعيدول  
عن الماضي للمضارع لهذه  
التمكنة التي اقتضاها المقام  
(قوله فيما مضى وقتا  
فوقنا) أشار بقوله فيما  
مضى إلى أن لوعلى معناها  
وأن المضارع الواقع موقع  
الماضي أفاد الاستمرار فيما  
مضى وبقوله وقتا فوقنا  
إلى أن الانتفاء ملاحظ  
بحسب أوقات الوجود  
فإن الطاعة توجد في  
العرف وقتا فوقنا فيلاحظ  
انتفاؤها كذلك فيكون  
المضارع المنفي كالمثبت في  
أن المستفاد منه تجديدي  
لأنه يفتى اه فترى

(لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقنا)

لوقعتهم في بلاد وجهه وهلاك (لقصد استمرار الفعل) أي استعملها في ذلك مع المضارع التمكنة  
اقتضاها المقام وهي أفادة أن الفعل الذي دخلت عليه استمرار (فما مضى وقتا فوقنا) أي وقتا بعد  
وقت وإنما قلنا أن التمكنة ما ذكرنا في استمراره على طاعتهم التي هي المراد بالفعل هو الذي كان  
سبب النفي عنهم بمعنى أنه لو استمرصلى الله عليه وسلم على طاعتهم أي موافقتهم في كل ما يعرض  
لهم ترجيحهم بحسب رأيهم لم يهلكوا ذلك ولما انتفت الموافقة في كل شيء التي هي استمرار الطاعة  
انتفى هذا عنهم وإنما قلنا أن نفي الاستمرار على الطاعة موجب لنفي الهلاك دون استمرار نفي  
الطاعة بحيث لا يوافقهم في شيء أصلا ولو كان هو انتفاء في إيجاب نفي الهلاك لأن موافقتهم في  
بعض الأمور التي لا تضر لا توجب هلاكهم بل فيها جلب خواطرهم فتنفى استمرار الطاعة كافي  
ولو كانت معه بعض الموافقة وإنما يوجب الهلاك ويوجب اختلال حكمة الرياسة وانتقاض نظام  
السيادة الاستمرار على الطاعة أبدأ بخلاف الموافقة في بعض الأحيان لأن من شأن الملك موافقة  
الرعية في بعض الأمور لجلب قلوبهم مع أن لفظ المضارع يدل على استمرار الفعل فتدخل عليه لوعلى  
دالة على نفي ذلك الاستمرار وأما الوجه الآخر وهو أن المستمر نفس النفي المقادير بمعنى أن استمرار نفي  
ولو نزلناه على بعض الأعمى من فقرائه عليهم ما كانوا به مؤمنين فإن امتناع الجواب يستلزم أنهم مؤمنون  
وجوابه ما سبق إيمانهم بكتبنا ينزل على بعض الأعمى من صادق بعدم انزاله \* ومنها قوله تعالى لو  
خرجوا منكم ما زادوكم الا خبالا فإن امتناع الجواب بأن يكونوا زادوه غير الخبال وجوابه بأن امتناع  
كونهم ما زادوه بالخروج الا الخبال صادق بعدم الخروج ويخص هذه الآية الكريمة جواب آخر  
وهو أنه يصدق امتناع أن لا يزيدوهم شيئا لا خبالا ولا غيره والامر كذلك لأن ما زادوكم الا خبالا  
يقضي إثبات زيادة الخبال بتقدير الخروج وهو متنع عند عدم الخروج \* ومنها قوله تعالى ان الذين  
كفروا وأن لهم ما في الارض جميعا ومثله معه ليقعدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم وجوابه  
ما سبق لأن امتناع صدق عدم القبول يحصل بان لا يكون لهم ذلك ونظيره ما قوله تعالى ان الذين  
كفروا وما تواتوا هم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهباً لو افتدى به ويحتمل أن تكون  
لوفهم ما معنى إن وهو واضح في الثانية لاجل فلن يقبل \* ومنها قوله تعالى لا تجد قوم ما يؤمنون  
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم ان لم تكن فيه لوعلى أن فالتقدير  
لو كانوا آباءهم لم تجدوهم يوادونهم موادة الا ولاد للوالدين فامتناع ذلك بأن لا يكونوا آباءهم  
غير أن المعنى في الآية على أنها بمعنى أن لقرينة قوله لا تجدو ولا الذين يحدون منهم من هو أب المؤمنين  
كالخطاب وعبد الله بن أبي بن سلول والوايد \* ومنها قوله سبحانه وتعالى وان تدع منقلة إلى جملها  
لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى إلا أن الظاهر أن لوهنا معنى أن لانه في حيز وان تدع وهو مستقبل بان  
ولو جعلتم الامتناعية كان التقدير ولو كان ذا قربى ودعت لم يحمل ذوالقربى جلا ينشأ عن قدرته إذ  
ذاك عن الحمل عن غيره ونظيره الآية الكريمة قوله سبحانه فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو  
كان ذا قربى وادأقلم فاعدوا ولو كان ذا قربى \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو أنا كتبنا عليهم أن  
أقتلوا أنفسهم أو أخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم وجوابه ما سبق فإن المعنى لما امتثل الامر  
الا قليل وامتناع ذلك يصدق بان لا أمر وأيضاً يصدق ذلك بان الخطاطين لم يقتل أحد منهم نفسه فيصدق  
الامتناع لما دل عليه الاستثناء من قتل القليل نفسه اذا كتب عليه القتل \* ومنها قوله تعالى ولو  
كانوا فيكم ما قاتلوا الا قليلا وجوابها كما قبلها \* ومنها قوله عز وجل ان الذين حققت عليهم كلمة ربك

(قوله والفعل) أي الذي قصد استمراره في الآية هو الاطاعة وعليه في كلام المصنف حذف مضاف أي لقصد امتناع استمرار الخ  
بدليل قوله يعني أن امتناع عنكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره في كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار  
المذكور أي من يطيعكم بقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو (٧٩) وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحجوج

لتقدير المضاف المتقدم

وحاصل ما ذكره الشارح

أن الكلام مشتمل على نفي

وهو لو وقيد وهو الاستمرار

المضاد بالمضارع فيجوز

أن يعتبر نفي القيد وان

يعتبر تقييد النفي فالعنى

على الاول انتفى عنكم

بسبب امتناع الاستمرار

على الاطاعة في الكثير

وعلى الثاني انتفى عنكم

بسبب الامتناع المستمر

على اطاعتكم في الكثير

(قوله بسبب امتناع

استمراره الخ) هذا يفيد

ثبوت أصل اطاعته عليه

الصلاة والسلام لهم في

بعض الامور وهو كذلك

فوافقته لهم في بعض

الامور التي لا تضر لا توجب

الهلاك بل فيها تطيب

لخواطرهم ولذا أمر عليه

السلام بشاؤرتهم والافه

غنى عنها والذي يوجب

وقوعهم في المشقة والهلاك

انما هو استمراره عليه

الصلاة والسلام على

اطاعتهم فيما يستصوبون

حتى كأنه يستبغ فيما

ينهم ويستعملونه فيما

يعن لهم وفي ذلك من

اختلال الرسالة والرياسة

والفعل هو الاطاعة يعني أن امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان اضارع يفيد  
الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار

طاعتهم أو جب نفي هلا كهم ولو كان أخص من الاول ومقتضى الاعم مقتضى الاخص فهو مرجوح  
من وجهين أحدهما ان المعنى السابق كاف مع موافقته مقتضى الرياسة لان المساءلة في بعض  
الاحيان جلب الغيوب كما أشير ناليه أقرب اصلاح الرعية من نفي الطاعة أصلا والثاني انه محجوج لاعتبار  
أن التركيب ولو كان أصلا للدلالة على نفي القيد برأى فيه المنفى المقيد بمعنى أن أصل الفعل الدلالة على  
الفعل المستمر فاذا أدخلت عليه لولتدل على النفي تسلط النفي على قيد الاستمرار فيرأى في هذا المعنى  
معنى آخر وهو ان هذا النفي مقيد بالاستمرار بمعنى ان نفي الطاعة مقيد باستمراره وهذا المعنى وهو اعتبار  
النفي مقيداً بقيد في تركيب كان الأصل فيه نفي ذلك القيد وورد في كلام العرب ومنه قوله تعالى وما هم

لا يؤمنون ولو جاءهم - م كل آية واظهارها بمعنى ان لان التقدير لو جاءهم - م كل آية ولو جاءهم  
لم يؤمنوا لم يمتنع وجوابه كذا في - م لان امتناع لا يؤمنون بكل آية - م قد بان لا تأتي جميع الآيات الا  
أن الظاهر ان انتفى الجواب لا يؤمنون كالمطوق به قبله وحيث حذف اظهارها بمعنى ان وقريب مما  
نحن فيه قوله تعالى أولو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون وقوله عز وجل أولو كان آباؤهم لايؤمنون شيئا  
وأما نحو ولو حرصت ولو أعجبت كثرة الخبيث ولو أعجبتكم ولو كنا صادقين ولو كره المجرمون ولو  
كره الكافرون ولو كره المشركون وايجش الذين لو تر كوا من خلفهم - م ذرية ضعفا فاحفوا عليهم - م  
فقد صرحوا أن لو في ذلك كله معنى ان \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لم لو لم تكن ربيتي في تجرى  
ما حلت لي معنما ان انتفاء الحيل الواقع لكونهم غير ربيته بمنع لما يفهمه من أن حلها يحصل بغير  
ذلك \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو أن رجلا اطلع عليك بغير إذنتك فخذفته بخصاة ففقت عينه  
ما كان عليك من جناح المعنى لكنت فاعلا فاعلا لصورته ما به جناح ولا جناح \* ومنها حديث أبي  
برزة الاسلمي لو أن أهل عمان أتيت ماسبوك ولا ضربوك والواقع انهم ماسبوه ولا ضربوه ويقع نظير  
هذا في الكلام كثير انقول لو أتيت فلانا لما أساء الى ويجوز الجواب بان يكون دفعا لما له بشوهم وان  
هذا الفعل لما صدر من جماعة كأنه صدر من غيرهم لاستوائهم في الإنسانية \* ومنها قوله صلى الله  
عليه وسلم في الحج لو قلت نعم لو جئت ولما استطعتم وعدم الاستطاعة ثابت ويمكن الجواب بأنه جعلت  
استطاعتهم المتوهمه كأنهم اواقعة أو بان النية تدبر لما استطعتم ذلك بقيد وجوبه وذلك ينتفى بعدم  
الوجوب كما سبق في التمسك \* ومنها قول أبي بكر رضي الله عنه لو لمعت ما وجدتنا غافلين وجوابه بما  
سبق أن المراد لو طاعت لو جددت ما غير غافلين وامتناع ذلك بانهم المالم تطلع لم تجددهم بالكيفية \* ومنها قول عمر  
رضي الله عنه على ما نقله عنه ابن مالك وغيره نعم العبد صهيي لم يحف الله لم يهسه وقد نسب الخطيبي  
هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا  
موقوفا لعن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص عنه ووجه السؤال ان صهييا  
لم يعص الله تعالى فيلزم ان لا يكون جواب لو عمتها وجوابه بما تفهم في ولو أن ما في الارض من شجرة

ملا يخفي وأورد على الوجه الاول انه اذا كان المنفى استمرارا لاطاعة في كثير من الامر كان أصل الاطاعة في الكثير ثابتا مع أن الواقع  
خلافه لانه انما اطاعهم في القليل وأجيب بأن المفهوم معطل بالنظر للتقيد أو يقال يكفي كون ما اطاعهم فيه كثيرا في نفسه وان كان  
قليل بالنسبة الى مقابله \* واعلم أن هذا الاراد انما يتوجه على الوجه الاول في كلام الشارح لا على الوجه الثاني لان محصله أن العلة في  
انتفاء العنت الامتناع المستمر على اطاعتهم في الكثير فيكون أصل الفعل وهو الاطاعة في الكثير منفيا

(قوله ويجوز أن يكون الفعل) أي الذي قد قصد استمراره امتناع الطاعة أي أن لو حطت لوقبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها فلما دخل عليها صارت كأنها جازمة منه والاستمرار ملاحظ بعد النفي فهو حينئذ من تقييد النفي بخلافه على الوجه الأول فإن الفعل الدال على الاستمرار لم يحوط قبل النفي فهو من نفي القيد وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره في جانبه بالجواز إشارة إلى جحان الوجه الأول ولذلك قال في المطول أنه الظاهر ووجه ذلك بأمرين \* الأول أن القياس اعتبار الامتناع واردة على الاستمرار حسب ورود كلمة المفيدة للامتناع على صيغة المضارع المفيدة للاستمرار لأن استفادة المعاني من الالفاظ على وفق ترتيبها وأما اعتبار الاستمرار واردة على النفي فهو خلاف القياس فلا يصار إليه الا عند (٨٠) تعذر الجريان على موجب القياس نحو ولا يظلم ربك أحد أو لم يكن فيه

مزية كما في قوله تعالى ولا هم يحزنون حيث جعل على استمرار نفي الحزن عنهم اذ ليس في نفي استمرار الحزن مزيد فائدة \* الثاني أن العلة في نفي عنهم نفي الاستمرار على اطاعتهم لا استمرار نفي الطاعة الذي تضمنه ذلك الوجه الثاني وذلك لأن استمرار نفي الطاعة يقتضي أن أصل الفعل وهو الطاعة منفي بخلاف نفي الاستمرار على الطاعة فإنه يفيد ثبوته ومعلوم أن أصل الطاعة لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحة استجلابهم واستماله قلوبهم اهـ سم (قوله لأنه كما أن الخ) علة لقوله ويجوز الخ ودفع به هذا ما يقال معنى قواهم ان المضارع يفيد الاستمرار أي استمرار معناه وهذا الاحتمال بخلافه لأنه يلزم عليه أن المضارع انما أفاد استمراره معنى لو وهذا

ويجوز أن يكون الفعل امتناع الطاعة يعني أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت ويجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المبنية تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد كيد النفي ودوامه

بمؤمنين فالجملة الاسمية لنا كيد الانبياء وكان أصل النفي حيث ورد على نسبتهم ان يدل على نفي التأكيد لكن اعتبر ان النفي فيها مقيد بالتأكيدي بدقتهم ووردوه مؤكداً على أصل الانبياء لا على الانبياء المؤكدين وذلك ليكون رد القول لهم آمناً على أبلغ وجه والحاصل ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت والمنفي بجوز أن يفيد عدم أداء النفي نفي استمرار الثبوت ويجوز أن يفيد استمرار النفي والذي دخلت عليه لو منفي في المعنى فيجوز أن يفيد استمرار النفي بتقديره ووجه على أصل الفعل معتبر في

أفلام من أن مفهوم الموافقة عارض مفهوم المخالفة وبأن المنفي يكون معصية لا تنشأ عن خوف المعنى لو لم يخف الله لمعاصيه معصية ناشئة عن عدم الخوف فامتنع ما دل عليه مفهوم هذا الكلام من اثبات المعصية الناشئة لا عن عدم الخوف كما سبق \* ومنها قول على كرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما زددت بقيماً وجوابه ما سبق أي لأيت ما لم أره ولم أزد يقيناً وامتناع ذلك لعدم رؤيته ما خلف الغطاء \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو دخلوا ما خرجوا منها أبداً فيلزم أن يكونوا آخر جوارحهم ما دخلوا وجوابه بما سبق لانه امتنع مجموع الدخول وعدم الخروج لعدم الدخول وهذه المواضع كلها وقع الجواب فيها منقياً وما بعده وقع الجواب فيها منقياً \* ومنها قوله تعالى ولوعلم الله فيهم خيرا لا سمعهم ولو سمعهم لم تلواواهم معرضون واردة على العبارات أماً على عبارة سيدويه فلا تنافي يقتضي انه لو حصل السماع لحصل التولي فبـلزم أن لا يكون التولي حاصلاً الآن والقرض أنه حاصل وأما على العبارة المشهورة فلا تنافي يقتضي امتناع التولي وهو حاصل لان صدرها يقتضي انه لم يعلم فيهم خيراً أو آخرها يقتضي عدم التولي المستلزم لانه علم فيهم خيراً ولانه يصير التقدير لو علم فيهم خيراً التولي وليس المراد فان علم الخير فيهم مناسب لا قباليهم لا توليهم ولا يصلح الجواب السابق بأنهم اذا تولوا بتقدير السماع قدوة أولى لان المراد السماع النافع بدليل انه منفي لقوله تعالى لا سمعهم والاسماع النافع لا يقع معه التولي واختلاف في الجواب عنها فقال الامام خنيزالدين وهو ظاهر عبارة المختصر المعنى لو علم فيهم خيراً لا سمعهم الخج اسماع نفهم وتعليم ولو سمعهم بعد أن علم ان لا خير فيهم لم ينتفعوا وقبل لا سمعهم اسماعا يحصل به الهدى ولو سمعهم لا على أن يخلق لهم الهدى اسماعا مجرد التولي وهي قريبة من الاولى وفيها ما

خلاف القاعدة وحاصل الدفع أنه لا مانع من كون الفعل المضارع المنفي يفيد استمرار النفي كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت وذلك اذ لوحظ النفي قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث جعل النفي كأنه جزء من الفعل (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) هذا تنظير للفعلين المثبت والمنفي وهذا بالنسبة للوجه الثاني لان المعنى برفيه تأكيدي النفي وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله والمنفية تفيد تأكيد كيد النفي) أي استمرار الانتفاء ومن هذا يتخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة الى نفي الظلم فالمعنى انتفى الظلم عن المولى انتفاءً بالغاً فبالجملة مفيدة لنا كيد النفي والمبالغة فيه لا النفي التأكيد والمبالغة والاقتضت أن المنفي انما هو المبالغة في الظلم فيفيد ثبوت أصل الظلم وهو باطل

نفي التاكيد قلت هذا  
اذا اعتبر القيد سابقا على  
النفي وأما اذا اعتبر سبق  
النفي كانت مفيدة لتاكيد  
النفي والحاصل أنه اذا  
اعتبر القيد سابقا على  
النفي أفادت نفي القيد غالبا  
وتارة تفيد نفي القيد وتارة  
تفيد نفي ما معا عند  
الشارح خلافا للشيخ  
عبد القاهر حيث أوجب  
نفي القيد وأما اذا اعتبر  
تقدم النفي فاعلم ان القيد  
تاكيد للنفي أو يقال  
ان هذا أي افادة تاكيد  
النفي استعمال آخر للنفي  
كما قاله سم (قوله رد القولهم  
آمنا) بيان ذلك أن قولهم  
آمنا يشهد حدوث الايمان  
منهم وصدوره في الماضي  
ولومرة لان الماضي يدل  
على الوقوع والانقطاع فرد  
المولى سبحانه عليهم بمقتوله  
ما هم مؤمنين مؤكدا للنفي  
بالباء الزائدة في الخبر فالنفي  
ملحوظ أولا قبل التاكيد  
فهو مفيدة لتاكيد النفي  
والمعنى حينئذ ايمانهم  
منفي فقيام مؤكدا على  
هذا نقوله وما هم مؤمنين  
سالبة كلية مناقضة  
للوحيمة الجزئية حكما التي  
هي قولهم آمنا وليس  
التاكيد ملحوظا أولا قبل  
النفي بحيث يكون الكلام  
من نفي التاكيد واللام يكن  
رد القولهم لان نفي التاكيد بقضية ثبوت أصل ايمانهم وهذا عين دعواهم

لانني التاكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين رد القولهم آمنا

ذلك النفي تاكيد بالاستمرار وهو الأرجح في هذا المقام لما تقدم والمراد بالنفي ههنا الامتناع \* ثم شبه  
المضارع في افادته الاستمرار فيما تقدم بمضارع آخر ولو لم يكن مع لوفعال

نظر لان مطابق التولي قد حصل وهو خلاف مادات عليه لومن الامتناع وحاصله أن تكون لوجعلت  
مجازا مجرد التلازم من غير دلالة على الامتناع \* قلت وأقرب ما فيه وأشار اليه الزمخشري أن يجعل  
التولي هو الارتداد به عن الاسلام وهو غير حاصل حال الاخبار فان الحاصل عند الاخبار هو الكفر  
الأصلي المعنى لو علم فيهم خيرا لا سمعهم اسمعا غاية في حصول الايمان ولو سمعهم ذلك لما استمر واعليه  
فان قلت يلزم أن لا يكون فيهم خيرا قلت لا يلزم لان خيرا انكثرة فهم بتقدير أن يكون فيهم خيرا ما يحمل  
على الاسلام لا يستمر ون عليه لعدم الخير الكثير الذي يستمر أثره الى الموت وقد يقال ان الاسلام الذي  
لا يستمر الى الموت ليس بخير لان الله يحبطه والوجه تخرجه هذا الجواب على الخلاف بين الشيخ أبي  
الحسن الأشعري وغيره في أن من عاش كافرا ومات مسلما أو بالعكس هل هو لم يزل على الحالة التي ختم له  
بها أولا والاول مذهب الأشعري \* ومنها قوله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم  
لقال الذين كفروا ان هذا الاصحاح من جواهرهم لم يقولوا عن هذا الكتاب الذي لم ينزل ذلك  
انما قالوه عن القرآن \* ومنها قوله تعالى قل لو أنتم علمون خيرا لربى إذا أمسكنم يلزم أن يكون  
الامسالك متمنعا وجوابه بما سبق أي لا مسكنم مع انكم ما تكون ما لا يتطرق اليه النفاذ فالامسالك  
مع هذه الحالة ليس واقعا بل واجب لو كلى فامتناعه صادق بالجزئي لان نقيض الاثبات الكلى سلب  
جزئي الا أن هذا الجواب فيما كان جوابه مثبتا أوضح لان دلالاته على الأمرين بالوضع ودلالة الجواب  
المنفي على الكلى انما هو بالمنطوق في بعض وبالمفهوم في بعض \* ومنها قوله سبحانه وتعالى ولو أنهم  
فعلوا ما يوعدون به لكان خير الهم والله تعالى فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم والصدق خير فلو صدقوا الله  
يفعلوه وجوابه ان المعنى لو وقع منهم لم فعل هو خير وامتناع ذلك بأن لا يقع منهم فعل ونظيره قوله  
تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم ونظيره قوله تعالى لما توبوا من عند الله خير (١) ان لم  
يكن الجواب محذوفا \* ومنها قوله تعالى يكاد يمتضي عو لو لم تمسه نار التقدير ولو لم تمسه نار لكان  
يضيء ولا يصح الجواب بأنه اذا لمسه لا يكاد يضيء بل يضيء كقوله تعالى وما كادوا ينسعون لان الواو في  
ولو لم تمسه يفتضي انه كان يضيء عسته نار لم تمسه ولعله مجاز وكناية عن شدة الصفاء نعم يبقى السؤال  
عن كونه يكاد يضيء اذا لمسه النار وما يفهمه كاد من أنه لم يضيء مع مس النار له أما عند من قال ان  
اثباتها نفي فواضح وأما على القول الصحيح فلا أنه لا يقال كادز بديفعل اذا فعل ولا يصح الجواب بما  
أجيب به في قوله تعالى وما كادوا يفعلون من أنهم ذبحوا بعد أن لم يبقاروا لانهم كانوا يمدون من ذلك لانه  
لا يتخير بأن من فعل الشيء قارب أن يفعله ثم فعله بخلاف كونه قارب أن لا يفعل ثم فعل فانه مستغرب  
والذي يظهر في الجواب أن المراد قاربة الزيت للاضاءة في الحالين والاضاعة من الزيت غير واقعة في شيء  
من الحالين انما الواقع مقام بينهما لان النار هي المضيئة \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي  
المصلي ماذا عليه من الاثم لكان أن ينفأ ربه بخرى فاحير الهم أن يمر بين يديه فان ذلك خير علم أم لم  
يعلم وجوابه بما بان المراد علم أن الأمر كذلك وإما لانه اذا لم يعلم لا اثم عليه فليس وقوعه حينئذ خيرا له  
\* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فيلزم أن يمنع القليل من  
ضحكهم وجوابه أن ضحكهم بقيد القلة متمنع لان ضحكهم كان كثيرا \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم  
لو دعيت الى كراع لأجبت ولو أهدى الى ذراع لقبلت فانه يلزم أنه لم يجب ولم يشمل هدية لكنه صلى الله



كافي قوله تعالى يستهزئ بهم بعد قوله اغماضن (٨٣) مستهزئون وفي قوله تعالى فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون

(قوله على أبلغ وجهه) متعاقب بقوله ردا (قوله وآكده) مرادف لما قبله وهو بالمد لا بهم مرتين لقول التلاصة

ومدا أبدل ثاني الهمزة من

كلمة ان يسكن كاثروا ثمن (قوله الله يستهزئ بهم)

الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف والمراد به انزال الحشارة والهوان بهم فهو من باب اطلاق الشيء على غايته لعلاقة السببية لان غرض المستهزئ من استهزائه

ادخال الهوان على المستهزأ به فيستهزئ مجازا مرسل ويصح أن يكون استعارة تبعية بأن شبه الهوان بالاستهزاء واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه

يستهزئ بمعنى ينزل الهوان بهم ويحتمل أن يكون من باب المشاكاة بأن سمي جزاء الاستهزاء باسمه لوقوعه في صحبته كسعى جزاء السبئية سبئية لوقوعه

في صحبته وأحيى نفسه وهو مجاز مرسل علاقته المجاورة أو المصاحبة (قوله حيث لم يقل الخ) أشار بذلك إلى أن التنظير من حيث مطلق

العدول إلى المضارع وان كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضي إلى

على أبلغ وجهه وآكده (كافي قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء

(كافي قوله تعالى الله يستهزئ بهم) فالتعبير بالمضارع في هذه الآية حيث قال يستهزئ ولم يقل مستهزئ لقصد استمرار الاستهزاء منه تعالى بالمتأقنين وتجدده وقتنا فوقنا كما هو عادته تعالى مع أهل اللعنة في انزال الذل بهم والحشارة والخذلان عليهم فالمراد بالاستهزاء الذي هو السخرية لازمه الذي هو انزال الهوان والحشارة بهم لان غرض المستهزئ هو ادخال الهوان على المستهزأ به فيكون من المجاز المرسل من باب اطلاق اسم السبب على المسبب واستمرار التجدد في اثار اللعنة والطرده هو الواقع في

عليه وسلم دعي وأجاب وأهدى اليه وقبل وليس المراد بالذراع حقيقة بل هو التمثيل وهذا السؤال اغما يحتاج إلى جواب ولو كان صلى الله عليه وسلم لم قال ذلك بعدما أهدى اليه ودعي ومن أين لنا ذلك \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان الايمان معلقا عند الثريا لاله رجال من هؤلاء أي من فارس وقد وقع ذلك وجوابه ان المعنى لما لو من عند الثريا قد امتنع ذلك لان من ناله منهم لم ينله به هذا القيد ولا يصح الجواب بان النكرة في سياق الشرط للعموم فيكون من سلب العموم لان هذه نكرة في سياق الجواب لا الشرط ولان تحقيق العموم في النكرة في الشرط وهل هو عموم الاستغراق أو عموم الصلاحية فيه بحث بطول ذكره \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى اهما نالنا لزم ان الانسان لم يبتغ واديان نالنا من المال وجوابه ان الممتنع ابتغاء واد بعد تحصيل اثنين والامر كذلك فان هذا لم يقع فلا يصدق انه يبتغى الثالث حتى يحصل الواديان \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو كان لي مثل احد ذهب لاسرتني أن لا يمر علي ثلاث ليال وعندى منه شيء الا شئ أرضه لدين والواقع انه صلى الله عليه وسلم كان يسرد أن لا يمر عليه ثلاث ليال وعنده ذهب وجوابه ان معنى أن لا يكون عندي منه ان يفرغ فعناه لو كان لي لسرتني ان أسرفه وامتناع ذلك بأن لا يكون له وجود حتى يصرف \* ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم فيلزم أن يمتنع ذلك والواقع ان ناسا ادعوا ذلك وجوابه ان المعنى افسدت أحوال الناس وضاعت غالب دماهم وأموالهم المدلول عليه بقوله صلى الله عليه وسلم لادعى ناس ولا يصح الجواب بان النكرة في سياق الشرط للعموم لما سبق قلت قال الشيخ أبو عمرو بن الخاجب إن لو تدل على امتناع الاول لا امتناع الثاني بعكس ما ذكره النحاة قال وهذا أولى لان الاول سبب للثاني وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب لجواز أن يخلفه سبب آخر وانتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب فصيح أن يقال امتنع الاول لا امتناع الثاني ألا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهم ما آلهة الا الله لفسدنا كيف سبق للدلالة على انتفاء العدد بانتفاء الفساد لان امتناع الفساد لا امتناع التعدد لانه خلاف المفهوم ولان نفي الآلهة غير الله لا يلزم منه نفي فساد هذا العالم ورد عليه الخطيبي بأننا لانعلم ان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب اذا لم يكن للسبب سبب سواه وما نحن فيه كذلك لان لوفى كلام العرب انما تستعمل في الشرط الذي لم يبق للسبب سواه فاذا حصل حصل واذا انتفى انتفى وذلك علم بالاستقراء والنقل فانتفاء السبب بعد لو يدل على انتفاء السبب وأيضا لان اسم انتفاء السبب يدل على انتفاء السبب وانما يلزم ذلك ان لو كان المقصود ادحا وليس كذلك مطلقا قلت في الكلامان ضعيفان أما كلام ابن الخاجب فلعله اختلف لاجماع الناس تصرحوا ولو بعمامة والجواب عما ذكره ان الشروط اللغوية وان كانت أسبابا والسبب يقتضي السبب لذاته فيلزم من عدم السبب عدم السبب غير ان ذلك قد يختلف لقوات شرط أو وجود مانع وعدم سبب آخر شرط في انتفاء السبب لا انتفاء سببه لكن السبب الآخر موجود كما سيأتي ويرد عليه انه لو دلل على امتناع الاول لا امتناع

المضارع وانما كان الاصل المعدول عنه هنا اسم فاعل لا قضاء المقام اياه لما كاه ما وقع منهم لانهم قالوا اغماضن مستهزئون وتجده

ودخولها عليه في نحو

قوله تعالى ولو ترى اذ  
المجرمون ناكس رؤسهم  
عند ربهم وقوله تعالى ولو  
ترى اذ الظالمون موقوفون  
عند ربهم

(قوله وتجده وقتا فوقتا)

هذا تفسير لما قبله وهو محط  
القصد والا فلا استمرار

مقابلة لاسمية المعدول عنها

أيضا بـ مونة المقام لكن

فرق بين الاستمرارين لان

الاستمرار في الاسمية في

الثبوت والاستمرار في

وضع المضارع موضع

الماضي في التجدد وقتا

فوقتا والثاني ابلغ (قوله

ولو ترى اذ وقفوا على النار

الخ) نزل ترى منزلة اللازم

مبالغة في أمرهم الفطيع

بحيث اذا اتصف الراي

بالرؤية مطلقا حين وقوفهم

على النار رأى أمرا فظيعا

كذا قاله يس وفي عهده

الحكيم ان المفعول محذوف

أي ولو ترى الكفار في وقت

وقوفهم ولا يجوز أن يكون

اذمفعولا لانه اخرج لاذ

والرؤية عن الاسـ تعمال

الشائع أعني الظرفية

والادراك البصري من غير

ضرورة اهـ كلامه (قوله

اول كل من تنال منه الرؤية)

أي بناء على أن الخطاب

موجه لغير معين في

التخصيص تسليمه للرسول

عليه السلام وفي التعميم

تفصيحه لهم لظهوره وبشاعة

حالهم لكل أحد

وتجده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (في نحو ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام  
اول كل من تنال منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) أي أروها

الذي لا بد له من الامتحان والاستدراج بناسب التعبير بـ فـ وهو الفـ عمل (ودخولها) أي لو (على  
المضارع في نحو) قوله تعالى (ولو ترى) يا محمد صلى الله عليه وسلم أو بـ من تمكن منه الرؤية بـ بناء على  
ان الخطاب حوّل لغير معين (اذ وقفوا) أي اظلموا (على النار) وأروها واتضمن وقفوا معنى  
أطلعه وأعدى بعلى وقيل ان الوقف يستعمل بمعنى الاطلاع حقيقة فلا يحتاج للنضمين واطلاعه  
عليها أن يروها فتحتملهم وهم بصدد السقوط فيها مبلسون من الانفكاك عنها ويحتمل ان يكون المراد  
بالوقوف عليهم ادخولهم ايهاا وجواب لو محذوف أي ولو ترى اذ وقفوا عليهم فاعرفوا مقدار عذابهم الرايت

الثاني لانقلاب المسبب سببا وعكسه لان الثاني جواب الشرط قطعاً وهو المسبب والشرط السبب فـ لو  
امتنع الاول لامتناع الثاني لكان امتناع المسبب علة في امتناع السبب وهو باطل واللازم وان لازم  
من عدمه عدم المألوم لكن لا نقول عدمه علة في عدم المألوم بل عدمه معترف ان المألوم ليس  
موجودا وقوله لان الاول سبب للثاني ان معنى لفظا سلم وان غنى معنى فالتأني تأتي على عبارة سببويه  
أنه احرف لما كان سيقع لوقوع غيره أما على عبارة غيره فعند الاول سبب لعدم الثاني وقوله وانتفاء  
السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يخلفه سبب آخر ممنوع عن بل السبب بوضعه يقتضي ذلك الا  
لما منع من وجود سبب آخر أو غيره وقوله وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب مسلم لكن لا يصح  
أن نقول انتفاء المسبب سبب لان انتفاء كل سبب بل هو كاشف عن عدم السبب ثم يقال له لان سلم ذلك بعين  
ما سبق لان انتفاء المسبب اذا كان سببا في انتفاء كل سبب لا يلزم من عدم المسبب عدم كل سبب اذ  
لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب بعين ما ذكره وأما قوله ولان في الآلهة غير الله لا يلزم منه  
في الفساد فجوابه ان في الفساد أسبابا أخرى منها عدم ارادة الله فسادها وكما وقع التعليق على هذا  
الشرط وقع على غيره في قوله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فيهن ثم  
ما قاله من كون عدم السبب لا يقتضي عدم المسبب انما يكون لو كان معنى قولهم حرف امتناع لامتناع  
أن امتناع الثاني لامتناع الاول انما كان ليكون الثاني مسببا عنه وليس في كلامهم ما يقتضي ذلك  
بل هم يفسرون موضوعها البغية وجاز أن تكون العرب وضعت التـ بدل على أن الثاني امتنع وان ذلك  
نشأ مما يجعل المتكلم أو غيره عن امتناع الاول من غير نظر الى المناسبة المعنوية قبل التعليق والحق  
أن يقال موضوع لو امتناع الثاني لاجل امتناع الاول ويلزم من ذلك العلم بامتناع الاول لاجل العلم  
بامتناع الثاني فامتناع الاول علة في امتناع الثاني والعلم بامتناع الثاني مستلزم للعلم بامتناع الاول  
فدلالة امتناع الثاني على امتناع الاول وضعية ودلالة العلم بامتناع الاول على العلم بامتناع الثاني عقلية  
ومن الفرق بين علة الامتناع وعلة العلم به وقوع الالتباس ١ واعلم أن بدر الدين بن مالك وقع في كلامه  
في تكملة شرح تـ سهل والده على سبيل الاستطراد ما يقتضي موافقة ابن الحاجب حيث قال في  
الكلام على استعمال لو بمعنى ان انه امتنع الاول لامتناع الثاني لكنه سبق قبله على أنه فيسـل  
ذلك قرر المسـئلة صريحاً على ما ذكره الجمهور وبعد أن انضح الكلام على معنى لو قال يرجع العبارة  
المصنفة وقوله للشرط في الماضي أي في الزمن الماضي وقوله مع القطع بانتفاء الشرط يعني اذا  
كان المطلوب من استعمال لو تحصيل القطع بأن فعل الشرط لم يكن عمداً لا بد أن يكون ما حـميا بمعنى  
لان القطع غالباً لا يكون الا في الماضي وينبغي أن يقول أو الظن وما المانع من اخبار الانسان بانتفاء  
ما غلب على ظنه انتفاؤه وقوله بانتفاء الشرط لم يتعرض لانتهاء المشروط قطاهـ ره أنه وافق ابن مالك



(قوله عن لاخلاف) أى لا تخلف فى اخباره وهو الله الذى به لم غيب السموات والارض (قوله فهـ) هذه الحالة (أى رؤيتهم واقفين على النار) (قـ) وله لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق (أى مجامع التحقق فى كل لان تلك الحالة الحاصلة يوم القيامة لما أخبر بوقوعها المولى صارت محققة (قوله لكن عدل الخ) فى الكلام حذف والاصل وكان المناسب أن يعبر عن ذلك المعنى بالماضى حيث نزل منزلة الماضى ليكون هنالك مناسبة بين الدال والمدلول لكن عدل الخ (قوله والمستقبل عنده) (منزلة الماضى) أى فيستوى عنده التعبير بالماضى والمستقبل بالتعبير بأيهما كانت تعبیر بالآخر وقوله والمستقبل الخ عطف لازم على لازم وهذا محط العلة والفائدة (قوله فهـ) (ذا) أى ما ذكر من رؤيتهم واقفين على النار (قوله مستقبل فى التحقق) أى لانه يوم القيامة

أم اثباتا فان لو تقلب الاثبات نفيا وبالعكس فاذا قلت (١) لم يقيم دل على ثبوت عدم القيام وذلك بثبوت القيام هذا مضمون كلامهم وقوله يلزم عدم الثبوت يعني بالنسبة الى الزمن الماضي اذ لا يمنع أن تقول لو قام زيد أسس اقام عمروا وان كانا قائمين الآن ومراعاة أن ذلك يلزم أن لا يخرج عنه الا لشكنا كما سيأتي ومقصود المصنف بامتناع الثبوت أنه يمنع أن تكون واحدة من جملتهم السميعة بل يجب أن تكون فعلية فاذا وقع اسم بعده لو كان على الضم رفعه بغير ما بعده كقوله لو ذات سوارا طمعتي وقوله

وهل ذلك كثير أو نادر اختلف فيه فقيل يجوز كثير أو جعل منه قل لو أنتم علمت كون خزائن رجف ربي  
وقيل قليلا والآية محمولة على تقدير كان الأصل لو كنتم فعلى كل تقدير لا يلزم الالفعل وهذا الذي قلناه  
هو إذا كان خبر الاسم فعلا فان جاء بعدها جملته من اسمين جوزه الكوفيون واختاره ابن مالك وجعلوا  
منه \* لو بغير الما حلقى شرق \* ومنعه غيرهم \* وعلم انه يستثنى من ذلك أن لو تأمينا أن كقوله  
تعالى ولو أنتم صبروا فان مذهب سيبويه ان التقدير ولو صبرهم على أنه مبتدأ فقد وليا الاسم ومذهب  
المبرد ان الجملة في محل رفع بفعل مضمر يفسره ما بعده وكلاهما خروج عن القاعدة السابقة وذلك شائع  
سواء كان خبرا أو فعلا أم اسما فالاسم كقوله سبحانه وتعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وقوله  
تعالى وان يأت الأحزاب يوتوا لو أنتم يبادون في الاعراب \* قوله والمضى في جملتهما الاختلاف ان جملتي  
وماضيهان معنى ومن قال انه يجوز ان يكونا مستقبلين معنى فانه يجعلهما بمعنى ان فليست امتناعية  
وأما المضى في اللفظ فهو الغالب امطابق اللفظ المعنى وقد تأتى مضارعاً براديه المضى كقول كعب

ووجعل المصنف ذلك إما لارادة ان ذلك الامر استمرار وقوعه فيما مضى وقتا بعد وقت هـ هذه عبارته أى استمرار وقوع عدم الفعل المعلق عليه فيما مضى وقتا بعد وقت ولذلك قال بعضهم معنى قوله تعالى لو يطيعكم في كذا من الامر ان عدم طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم مستمر في الازمنة الماضية فان الفعل المضارع يدل على ذلك كما في قوله تعالى الله يستمرئى بهم وقوله تعالى وويل لهم عما يكذبون قال الخطيبى والفعل وان دل على التجدد وقتا بعد وقت أيضا لكن المضارع يدل على الاستمرار دون الماضى فإنه ينقطع عند الاستقبال بخلاف المستقبل فان زمنه لا ينتهى قلت الفعل الماضى يدل

فاذا قلت لولم يقم دل على نفي عدم القيام الخ فتأمل كتبه رحمه



كما نزل يؤذ منزلة ود  
في قوله تعالى ربما يؤذ  
الذين كفروا ويجوز أن  
يرد الغرض من لفظ ترى

(قوله ماض بحسب  
التأويل) أي التنزيل  
(قوله قد انقضى) أي قد  
مضى هذا الأمر وهو  
رؤيتهم واقفين على النار  
(قوله انكنا ما رأيت) أي  
إشارة لمعنى لو (قوله  
تنزيله) أي المعنى المضارع  
بمعنى المستقبل منزلة  
الماضي أي والماضي تناسبه  
رب المكفوفة بما وقوله  
اصدوره بحتمل أن يكون  
علة للتنزيل أو المحذوف  
على ما مر في الآية السابقة  
(قوله لأنه قد التزم الخ)  
الضمير للحال والشان وأشار  
الشارح به هذا إلى أن  
التمثيل بهذه الآية مبني  
على هذا المذهب فقط وأما  
الجمهور وأجاز وقوع الفعل  
المستقبل بعدها كقوله  
ربما تنكره النفوس من  
الامر \* له فرجة كحل  
العقال

والجمله الاسمية كقوله  
ربما الجامل المؤمل فيهم  
وعنا جيج (١) فوقهن المهار

(١) فوقهن هكذا في  
الاصل والمحموط بينهما  
وهو الانسب بالمعنى كتبه

معجمه

ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيت ولو رأيت أمرًا فظننا (كم)  
عدل عن الماضي إلى المضارع (في ربما يؤذ الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضي اصدوره عن لاخلأ  
في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الايضاح أن الفعل  
الواقع بعد رب

الماضي وهذا ليس هو نفس الوجه الاول لان الوجه الاول حاصله ان لو لمضى فلا تدخل على المضارع  
الا لكانت كتنزيله - منزلة الماضي وهذا المعنى خلاف الثاني لكن الاول هو المناسب ويجزى  
الاحتمالان في المشبه به وهو المشار اليه بقوله (كم في ربما يؤذ الذين كفروا) أي عدل بلوعن المضي  
إلى المضارع في لوترى كما عدل عن الماضي ربما إلى المضارع في قوله تعالى ربما يؤذ الذين كفروا والتنزيل  
ذلك المضارع منزلة الماضي اصدوره عن لاخلأ في اخباره وجل الكلام على الوجه الثاني هنا أيضا  
ظاهر مما تقدم وانما كان الاصل في هذا التركيب التعبير بالماضي لالتزام ابن السراج وأبو علي أن  
الفعل الواقع بعد ربما يجب أن يكون ماضيا لان مدلولها التقليل وهو انما يكون فيما عرف حده كذا  
فيل وفيه بحث لا يمكن العلم بالمستقبل كما في الآية نعم ان كان الاستعمال على التقليل يفيد الماضي  
حينئذ تكون التقليل في المستقبل لتنزيله منزلة الماضي كما في الآية فعننا هاهنا حينئذ أن الكفار  
تدهشهم أحوال يوم القيامة فلا يفيتقون الا قليلا فادأفوا فواتوا ان يكونوا مسلمين وقيل هي هذا استعارة

على التجدد بمعنى انه حصل بعد أن لم يكن وأما أنه يدل على التجدد وقتا بعد وقت ثم ينقطع بخلاف  
المضارع فإنه يدل على التكرار والاستمرار فلا يدل على التكرار هو المضارع فقط كما سبق والماضي  
لا يدل على تكرار منقطع ولا مستمر \* بقي هنا سؤال وهو ان الفعل المضارع اذا كان مدلوله الاستمرار  
والتكرار لزم أن تكون لتدل على امتناع الاستمرار مع الفعل المضارع لا على امتناع أصل الفعل  
والامر بخلافه وقد تقدم عند قول المصنف وأما كونه اسما ما يمكن أن يجاب به وقد يجاب بان  
الدال على الاستمرار هو المضارع المراد به المستقبل أما المراد به الماضي فلا ولا يمنع مع هذا أن يعبر  
بالمضارع وان لم يفد حينئذ الاستمرار رعاية لما تدل عليه صورته من الاستمرار وينبغي أيضا أن تفيد  
دلالة المضارع على الاستمرار بما لم يرد به الحال (قوله في نحو لو ترى اذ وقفوا على النار) يعني انما أتى  
هنا بالمضارع لتنزيله منزلة الماضي لكونه من لاخلأ في خبره مقصود المصنف وان كانت العبارة  
قلقة أن المعنى لو رأيت في الماضي وانما أخبر عنه ماضيا وان كان مستقبلا لان من خبره لا يخلف  
يجعل الخبر به كالذي وقع فلذلك أتى برأيت ثم عبر بترى رعاية للاصل فالعلة المذكورة في كلام المصنف  
لا تصلح أن تكون للتعبير بالمضارع بل هي علة لجعل الرؤية المستقبلية ماضية قلت يجوز  
أن لو في هذه الآية ونحوها بمعنى الشرط المستقبلي إن ثبت أن استعمالها بمعنى ان وانما أقل بمعنى  
ان لان ان للمشكوك فيه والرؤية المستقبلية في هذه الآية محققة وانما أقل بمعنى ان اذا جري على  
عبارتهم في قولهم تستعمل لو بمعنى ان ولان اذا تدل على ظرفية لا تدل عليها ان ولولذلك اقلعت بمعنى اذا  
فان رؤيتهم لم محققة ولا شك ان قولهم لو أتى بمعنى ان لا يعنون به الا انها تكون للشرط في المستقبل  
سواء كان مشكوكا فيه أم محققا لا يقال لو كانت بمعنى ان لما حذف الجواب لان الفعل المضارع  
بعد الشرط لا يحذف جوابه على مذهب البصريين لاننا نقول ذلك في الشرط الجازم مثل أكرمك ان  
تقم لانهم علموا ذلك بأن ظهور تأثير الجزم في أداة الشرط وعدم ظهوره في الجواب فيه جمع بين القوة  
والضعف وهما متنافيان فعلمنا بذلك أنه لا يمنع حذف جواب شرط فعله مضارع اذا لم يكن جازما سواء  
كان الشرط في الماضي مثل لو ترى أم في المستقبل مثل اذا (قوله كم في ربما يؤذ الذين كفروا) يشير إلى  
أن رب لا يليق الا بالماضي سواء كانت مامعها كافة أم نكرة موصوفة فقوله تعالى ربما يؤذ استعمل فيه

(قوله المكفوفة بما) أى عن عمل الجز (قوله لانها) أى رب المكفوفة للتقليل فى الماضى أى انها للتقليل وهو انما يظهر فى الماضى لان التقليل انما يكون فيما عرف حده والمعروف حده انما هو الواقع فى الماضى والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة وحينئذ فلا تدخل عليه رب كذا وجه أبوعلى وابن السراج وفيه بحث لا مكان العلم بالمستقبل كفاى الآية لان المتكلم هو الله تعالى الذى يعلم غيب السموات والارض وحينئذ حذفوا فادتم التقليل لا تمنع من دخولها على المستقبل وحينئذ يكون المعنى قليل من يوحى - ومنه ذلك الذى فى المستقبل أو حصول ذلك الفعل فى المستقبل قليل (قوله ومعنى التقليل الخ) جواب عما يقال ان وادتهم -م للاسلام وتغنيمهم لم يحصل منهم كثيرا وحينئذ فامعنى التقليل (قوله فيهم تون) أى يتخبرون (قوله فان وجدت منهم افاقة ما غنى واذلك) أى قتلة التمنى لذلك باعتبار قلة الزمان الذى يقع فيه وهذا لا ينال فى كثرة فى نفسه (قوله وقيل هى مستعارة) أى منقولة والمراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة فى استعمالها فى التكثير الضدية وفى التحقيق اللازمة لان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق وحاصل ذلك القول ان رب مطلقا مكفوفة أو لا موضوعا للتقليل وهى هنا مستعملة فى التكثير أو التحقيق على سبيل الاستعارة لكن الذى فى المعنى أن الكثير فى رب أن تكون للتكثير وحينئذ (٨٧) فلا حاجة للاستعارة كذا قيل وقد يقال ان

استعارتها للتكثير بالنسبة لاصل الوضع وان شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقة كما فى عبد الحكيم وحينئذ فلا اعتراض ثم ان عبارة الشارح توهم انه على القول باستعارتها للتكثير لا تختص بالماضى وحينئذ فلا يكون فى الآية شاهد لتزيل المضارع منزلة الماضى على ذلك القول وليس كذلك بل على انها للتكثير تختص أيضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على لان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده والتكثير

المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لان التقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيهم تون فان وجدت منهم افاقة ما غنى واذلك وقيل هى مستعارة للتكثير أو التحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولوللتمنى حكاية لودادتهم

للتكثير أو التحقيق أو ههنا ما يكون المعنى أن وادتهم -م للاسلام تكثير منهم وتتحقق يوم القيامة لما فاتهم بترك الاسلام فى الدنيا ومفعول يود محتمل أن يكون محذوفاً وتكون جملة لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم والتقدير يود الذين كفروا الاسلام ويقولون لو كنا مسلمين وعبر بالغيبة فى حكاية وادتهم والاصل لو كانوا مؤمنين جازا إذا كان المحكى عنه غائبا كما تقول غنى فلان التوبة وقال لو كان تائبا

الفعل المضارع رعاية للاصل وأريد به المضى لانه لما كان محذوفاً صار كأنه قد وقع وهذا بناء على أن الفعل يقدر بما لا يكون الا ماضى المعنى وفى المسألة خلاف مشهور وقوله أو لا تستحضار معطوف على قوله لتزيله أى قد يوثق بالفعل المضارع ماضى المعنى وان لم يكن بعد لولتصد استحضار الصورة لان الاستحضار من شأنه ان يكون للحال الذى من شأنه أن يعبر عنه بالمضارع فانارة الريح السحاب الذى قد أرسل وان كانت ماضية انما يعبر عنها بالمضارع فى قوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه لا فائدة ذلك والمقصود استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة قلت ويمكن أن يجعل ذلك لفائدة الاستمرار فان قلت لو أريد الاستمرار لآتى بالفعل المضارع فى الجميع قلت وكذلك اذا أريد الاستحضار الا أن يقال آتى بالفعل الماضى أولا لانه لو آتى بالمضارع لم يبق ما يبدل على أن المراد الاخبار عن الماضى وأما قوله تعالى الله الذى يرسل الرياح فتثير سحابا الآية فلعلة قصدهم المستقبل ليحصل من مجموع

باعتبار أن الكفار فى حال افاقهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظر التمنى فى نفسه والتقليل نظر الى أن أكثر أحوالهم الدهشة والافات التى يفيتون فيهم أو يتمنون الاسلام قليلة (قوله ومفعول يود محذوف) أى على كل من الوجوه السابقة من كون رب للتقليل أو التكثير أو التحقيق وقوله محذوف أى تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك ولا يصح أن يكون المفعول لو كانوا مسلمين لانهم لم يودوا ذلك اذا لمعنى لودادتهم التمنى ولان لو آتى التمنى الانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده (قوله ولوللتمنى) أى فلا جواب لها (قوله حكاية لودادتهم -م) أى بناء على أن الجملة معمولة لمحذوف حالا أى قائلين لو كانوا مسلمين واعترض هذا بأنه كيف يكون هذا حكاية لودادتهم مع أنهم لا يقولون هذا الا لفظ أعنى لو كانوا مسلمين وانما يقولون لو كنا مسلمين وأجيب بأنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة فى الوداد حيث قال يود الذين كفروا ولم يقل وددتم جازان يعبر فى حكاية كلامهم بطريق الغيبة وحاصل ما فى المقام أن المحكى عنه اذا كان غائبا كفاى الآية فانه يجوز الحكاية عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكاية عنه بمعنى ما وقع منه فتقول حلف زيد بالله لا فعلن وحلف بالله ليفعلن وان كان الواقع منه لا فعلن وكذا تقول غنى فلان التوبة وقال لو كنت تائبا ولولت لو كان تائبا لكان حسنا فقول حسنا وكما تقول حكاية لوصف زيد بالكرم قال زيد فلان كريم مصرحاً باسمك ولولت قال زيد انى كريم لكان حسنا فقول الشارح حكاية لودادتهم أى بالمعنى

ويؤدى الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسى الرؤس فاثابن لما يقولون وصـ ورؤية الظالمين موقوفين عند درجهم هم متقاولين بذلك  
المقالات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا

(قوله وأما على رأى من جعل لوالتي للتمنى حرفاً مصدرياً الخ) فيه أن من يجعلها التمنى لا يجعلها حرفاً مصدرياً بل هو قول آخر ويجاب بأن معنى  
كلام الشارح وأما من جعل لوالتي فجعله التمنى وهو الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا حرفاً مصدرياً (قوله هو قوله لو كانوا مسلمين)  
أى المصدر المناسب من تلك الجملة أى كونهم مسلمين ببقا احتمال ثالث فى أو المذ كورة فى الآية وهى كونها شرطية جوابها محذوف  
كما أن مفعول يود كذلك أى رجا يود الذين كفروا الايمان لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب وعلى هذا فلا تكون الجملة حكاية لودادتهم  
(قوله أو لاستحضار الصورة) السنين والتأخران اذ تان أى أو لاحضار المتكلم للسامع الصورة أى صورة رؤية الكفار موقوفين على النار  
وصورة ودادة اسلامهم (قوله يعنى أن العدول الخ) الحاصل أن المضارع فى هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها انما يتحقق فى  
المستقبل لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى قضاء لحق ما دخل عليه من لو ورب وانما نزل منزلة الماضى لكونه محقق الوقوع  
مثله وعدل عن التعبير بالماضى للمضارع لصدوره (٨٨) عن لا تختلف فى اخباره هذا حاصل ما تقدم وحاصل ما ذكره هنا

وأما على رأى من جعل لوالتي للتمنى حرفاً مصدرياً فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين (أو لاستحضار  
الصورة) عطف على قوله لتزيله يعنى أن العدول الى المضارع فى نحو ولوترى إماماً ذكر وإلا لاستحضار  
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن  
يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع

ويحتمل أن يكون هو لو ومدخولها بناء على ان لو مصدرياً فأن لوالتي قيل فيها انها التمنى قال فيها غير  
ذلك القائل انها مصدريه (أو لاستحضار الصورة) هو معطوف على قوله لتزيله أى العدول الى  
المضارع فى نحو ولوترى مع ان الاصل دخولها على الماضى إماماً ذكر وإلا لاستحضار صورة رؤية  
الكافرين موقوفين على النار لان المضارع يدل على الحال المشاهدة فقد يستعمل الاشعار بالحضور الذى  
هو الاصل والتسمية بالعبارة على الشهود فكانه يقال عند التعبير به شاهد وهذا الامر الذى نحضره

الايتين الاخبار عن حالى الماضى والاستقبال فائدة ذكر الوالد رحمه الله فى هذه فصولاً تتعلق بما  
نحن فيه فقال عند الكلام على قوله تعالى ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ما نصه ذن قلت هل من فرق  
بين دخول لوالا متناهيـة على الماضى ودخولها على المضارع قلت قد تتبععت مواقعها فوجدتها اذا  
دخلت على مضارع كان ممكنة متوقعا أو كالتوقع ويكون المقصود اثبات الجواب مثال المتوقع هذه  
الآية فان مشيئة الله الانتقام منهم متوقعة الا ان عنى زمن الخطاب والمقصود اثبات الانتقام على ذلك

بقوله يعنى الخ أنه نزل أولاً  
ذلك المعنى الاستقبالى منزلة  
الماضى لتحقيق وقوعه فصيح  
استعمال لو ورب فيه  
اصبر ورتبه ما ضيأ بالآويل  
ثم نزل ذلك الماضى تأويل  
منزلة الواقع الآن وعدل  
عن لفظ الماضى للفظ  
المضارع استحضار الصورة  
العجيبة تفخيما لشأنها  
فهو حكاية للحال الماضيه  
تأويل وانما احتجنا فى  
حكاية الحال هنا لتزيل  
الحالة المستقبليه منزلة  
الماضى ولم نزلها منزلة  
الحال الآن من أول

الامر لانه لم يثبت فى كلامهم حكاية الحال المستقبليه والواقع فى استعمالهم انما هو حكاية الحال الماضيه تلك  
كما فى قوله تعالى ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال قطهر لك من هذا أن قوله أو لاستحضار الصورة عطف على لصدوره وقول الشارح  
عطف على تزيله فيه شئ لانه يلزم على عطفه على التزيل عطف الخاص على العام وذلك لان التزيل المذ كور سابقا صادق بأن يكون  
معه استحضار للصورة أو لا والعطف المذ كور من خواص الواو ولا يجوز بأو اللهم الا أن يقال انه مثنى على القول بالجواز (قوله لان  
المضارع مما يدل على الحال) أى على الشأن والامر وقوله الحاضر أى الحاصل الذى شأنه أن يشاهد بخلاف الشئ الماضى  
والمستقبل هذا وظاهر الشارح أن المعنى الاستقبالى نزل منزلة الحالة الحاصله الا أن لاجل استحضار تلك الصورة العجيبة وعبر عنها  
بالمضارع دلالة على الامر الحاضر وفيه نظر لان هذا يقتضى حكاية الحال المستقبليه وهو غير ثابت وانما الثابت حكاية الحال الماضيه  
فلا بد من جعل ذلك من حكاية الحال الماضيه تقديرا كما قلنا سابقا هذا محصل ما فى الحواشى وقرره شيخنا العلامة العدوى أيضا وذكر  
المولى عبد الحكيم أن استحضار الصورة غير حكاية الحال فان احضار الصورة من غير قصد الى الحكاية وانما نزل وهو انما يكونان  
لما وقع بالفعل واحضار الصورة يكون فيما لم يقع وحينئذ فلا ينافى هذا ما فى الرضى من أنه لم يثبت حكاية الحال المستقبليه كما ثبت حكاية  
الحال الماضيه اه كلامه مع بعض زياده وعليه فما ذكره الشارح من العطف والعناية بظاهر

فقلت لها كلاً ما نضو أرض  
أخوسه فرغفـلى الى مكانى  
فشدت شدة نحوى فأهوت  
لها كنى بمصقول عياني  
فأضرمها بلادهش فخرت  
صريعا ليدين وللجيران  
اذ قال فاضرم اليهـ وور  
لقـومه الحالة التى شجع  
فيها على ضرب الغول كأنه  
يبصرهم اياها ويطالب  
منهم مشاهدتها تعجيبا من  
جرأته على كل هول واثباته  
عند كل شدة ومنه قوله  
تعالى ان مثل عيسى عند  
الله كمثل آدم خلفه من  
تراب ثم قال له كن فيكون  
اذ قال كن فيكون دون  
كن فكان و كذا قوله  
تعالى ومن يشرك بالله  
فكان عاخر من السماء  
فتخطفه الطير أو تهوى به  
الريح فى مكان محقق

بالتعبير بما يدل على الحضور وانما ينفـعل ذلك في الامر الغريب أو الفظيع أو نحو ذلك كاللطيف  
والعجيب والاحضار بالمضارع حينئذ في هذه الآية ( كما قال الله تعالى ) في الآية الاخرى والله الذي أرسل  
الرياح ( فتشبه سبحانه ) فقد عبر بغير في موضع فانارت المناسب لارسل ( استحضار تلك الصورة البديعة )  
وهي اثاره السحاب ( الدالة على القدرة الباهرة ) أى الغالبة لكل شئ فان اثاره السحاب مسخر ايين  
السماء والارض على الكيفية المخصوصة وعلى الاتـفـة لآيات أى التبعـدلات المنفاوثة من كونه متصل  
الاجزاء أو منقطعها مترا كما أو غير مترا كم بطياً أو سريعاً بلون السـوـاد أو البياض أو الحـمـرة من بدائع  
القدرة فقطـمـد الى احضار تلك الصورة بالمضارع الدال في الجملة على الحضور لان ذلك أو كذا في العمل  
عقتهضى الخطاب أولان النفس تتسارع الى احضار العجيب بما أمكن وقد استفيد من التمثيل بالآيتين

التقدير لاننى المشيئة وكذلك قوله تعالى ولولترى الذين ظلموا ولولترى اذ وقفوا أن لو يشاء الله اهتدى الناس  
لوشاء أصبناهم ولوشاء اطمننا ولوشاء استخناهم ولوشاء جعلناهم ملائكة لو أنتم تعلمون  
لوشاء لأرينا بهم لو يعلم الذين كفروا لوشاء جعلناهم حطاما لو نشاء جعلناهم أجايا وكذلك اذا جاء  
بعدها أن واسمها كقوله تعالى لو أن ما فى الارض ولأنهم لم يفعلوا ولأنهم لم اذ ظلموا ولو ان الذين ظلموا  
ولو أن قرأنا سيرت به الجبال ومثال ما هو كالتوقع \* لو يسمعون كما سمعت كلامها \* أرى  
وأسمع ما لو يسمع الفيل \* انظر يرد فهدا صورة بصورة المتوقع وان لم يكن متوقعا والذي قبله محتمل  
والمقصود فى هـ هذه المواضع كلها اثبات الثانى على تقدير الاول والاوّل ممكن وان لم يكن واقعا وحيث  
دخلت على الماضى تارة يكون المقصود امتناعه كقوله تعالى لو كان فيه ما آلهة ولوشئنا بعثنا فى كل  
قرية نذيرا ولوشئنا لا تينا كل نفس هداها ولوشاء ربك ما فعلوه لو أراد الله أن يتخذ ولدا لو كان  
خيرا ما سبقونا اليه ولوعلم الله فيهم خيرا لو كان لنا من الامر شئ ولو كنت قضا لواء تطعنا ولو اتبع  
الحق أهواءهم المقصود فى هـ هذا كله الحكم بانتفاء الاول ممكنا كان أم ممتنعا وتارة يكون المقصود  
اثبات الثانى كقوله لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا لو كنتم فى بيوتكم ولوردوا العادوا المقصود  
فى هـ هذه المواضع اثبات الثانى على تقدير الاول مع العلم بأن الاول غير واقع ومتى كان الفعل ماضيا  
يراد به حقيقة من الماضى فى الزمان إما حقيقة كقوله لو خرجوا فيكم وإما مفاد رضا كقوله ولوردوا  
الاحسن فى هذا أنه لا يراد به الزمان الماضى بل الملازمة بين الرضى كان والعود مثل قوله  
ولو أن لى الى الاخيلية سلمت \* على ودونى جندل وصنائع

( ١٢٠ - شروح التلخيص ثانياً ) مجاز عتلى من الاسناد الى السبب والشاهد في قوله فتشير سبحانه  
حيث عبر بتشير في موضع أثارت المناسب لقوله ألا أرسل ولقوله بعد فسقناه وأحيدنا قصد الاحضار تلك الصورة البدئية وهي انارة  
السموات مستخرابين السماء والارض لدلالة المضارع على الحضور في الجملة وانما قصد احضار تلك الصورة العجيبة لان النفس تتسارع  
الى احضار الامر العجيب عما يمكن ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع ليكون انارة الرياح للسموات مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال  
الرياح وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم (قوله الباهرة) أي الغالبة لكل قدرة



## والانقلابات المتفاوتة

ان الاستحضار بالمضارع يكون في الماضي والمستقبل لكن قيل ان استحضار المستقبل لم يوجد في كلامهم وعليه يكون الاستحضار في الآية بعد تنزيل المستقبل منزلة الماضي ليجري الاستحضار على

النحاة بعدونه قليلا لكونه مستقبلا وحسنه ما أثرنا اليه من الغرض الذي يجعله كالواقع ومتى كان الفعل الذي دخلت عليه مضارعا فظاهر كلام النحاة أنها اتفقت عليه ماضيا وما ذكرناه من موافقه يفهم منه أنه باق على حقيقته فالوجه أن يقال أنه قصد بصيغة المضارع التنبيه على أن ذلك وإن كان ماضيا فهو دائم غير منقطع بخلاف ما إذا أتى بلفظ الماضي فإنه يحتمل الانقطاع وعدمه وبذلك يحصل المحافظة على

قوله ماضيا ولا يعرض عن انطفا بالكتابة اه كلام الواو الدرسة والله تعالى ﴿تنبيه﴾ قال في المفتاح (١) مثل ربما في أحد قولي أصحابنا البصريين قال بعض المحققين على كلامه يريد أن ما كافة والقول الآخر أن ما ليست كافة بل نكرة موصوفة بيود والعاث محذوف أي بدل منه لو كانوا مسلمين قلت الظاهر أن من شرط مضي الفعل بعد ربما يقول به سواء كانت ماضية موصوفة أم كافة والظاهر أنبشير بالقولين إلى الخلاف في أن الفعل بعدها يشترط أن يكون ماضيا أولا ﴿تنبيه﴾ أن تعرض فيه أن شاء الله تعالى لا كثر أدوات الشرط الانطية والمعنوية وما يتعلق به من علم المعاني \* ففهم إذا ما وهي حرف في مذهب سيبويه خلافا للبردي في أحد قوليه وابن السراج والفساري في زعمهم أن إذا ما اسم ظرف زمان وهي كذا في الدلالة على المستقبل قال السكاكي سلبت الدلالة على معناها الأصلي وهو الماضي

بإدخال ما للدلالة على الاستقبال قلت يريد أن ما كافة عن الإضافة أو رتبها اليها ما أقوى شبهها بان في الاستقبال \* ومنها ما هي للتعيم الاوقات في الاستقبال أي تدل على وقت من الاوقات المهمة في الاستقبال بحسب الوضع ومتى ما أعم منها لانها للدلالة على كل وقت من الاوقات المستقبلية كذا قال الخطيب وما قاله غير موافق لكلام الأصوليين ولا الفقهاء أما الأصوليون فأنهم جمعوا لواء أسماء الشرط كلها عامة من غير فرق بين متى ومتى ما وغيرهما وأما الفقهاء فالصحيح عندنا أن متى لا تقتضي التكرار وكذا الصحيح في متى ما ونقله أبو البقاء عن ابن جني ولا يشترط في متى توافق زمن الفعلين بل يصح متى زرنتي اليوم زررتك غدا ولا يصح ذلك في إذا ثم قوله ان متى ما أعم من متى مخالف لقيمة كلامه فإنه جعل عموم متى باعتبار الصلاحية وعموم متى ما باعتبار الاستغراق وحينئذ ليس بينهما اشتراك يصلح للعموم الاستغراق \* ومنها أيان لتعميم الاوقات كتي \* ومنها أين لتعميم الامكنة والاحياز والحيز عند المنكاهين أعم من المكان فإنه محل الجوهر الفرد وغيره والمكان محل الجسم فقط وإنما أعم منها وكالتفصيل السابق بين متى ومتى ما وأين وأينما فصل السكاكي والخطيب بين إذا وإذا ما فتى لا ان معنى أجيئك إذا طلعت الشمس المحي في طلوعها في غير ذلك اليوم وأجيئك إذا ما طلعت الشمس معناها المحي عند طلوعها في أي يوم كان \* ومنها حيثما وهي نظير أينما \* ومنها من لتعميم أولى العلم مطلقا والصحيح أنها تعميم المؤنث وقد حقهنا هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب وسيأتي بقية الكلام على من في باب الاستفهام \* ومنها ما لتعميم الأشياء كقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وفولنا لتعميم الأشياء جري على عبارتهم والاولى أن يقال لتعميم ولا يقيده بالأشياء فإنه يخرج عنه نحو قولنا ما لم يشأ الله لم يكن فإن المعدوم لا يسمى شيئا \* ومنها ما قال تعالى وقالوا هم ما تأتاه من آية \* ومنها أي لتعميم ما تضاف اليه على بحث في كيفية الاستغراق فيهما والفرق بين عمومها وعموم الصلاحية ليس هذا موضع تحقيقه وقد حقهنا في شرح المختصر \* ومنها كيف ما على قول وبقيت أدوات بحصل بها التعليل وليست بشرط أنها أو لما ولولا فغنى أمامهم ما يمكن من

(قوله والانقلابات) أي التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء أو منقطعها مترا كما أو غير مترا كم بطيا أو سريعا بلون السواد أو البياض أو الحرة

(١) قوله مثل ربما الخ هكذا في الاصل وعبارة المفتاح على نحو تنزيل يود منزلة ود في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا في أحد قولي أصحابنا البصريين اه وبهذا تعلم ما هذا من سقم الاصل الذي بيدنا كنبه

مصححه

وأما تنكيره فإما لإرادة عدم الحصر والعهد كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وإما للتغيبه على ارتفاع شأنه أو انخطاطه على ما مر في المسند إليه كقوله تعالى هدى للثقلين أى هدى لا يكتنه كنهه

(قوله فلا إرادة الخ) أى فلا إرادة إفادة عدم الحصر أى فلا إرادة المتكلم إفادة السامع عدم حصر المسند في المسند إليه وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضى المقام ذلك وانما لم يقل فنعدم إرادة الحصر الخ لأن عدم الإرادة ليس مقتضى الشئ فإن غير البليغ يورد التنكير لإدعاء أصل المعنى مع عدم إرادته لشيء منهما ثم إن المراد إرادة عدمهما فقط فلا يرد أن تلك الإرادة منخفة إذا أورد المسند مضمرا أو اسم إشارة أو علما أو موصولا لأن المراد عند إيراد المسند واحدا مما ذكر شئ من ذلك على (٩١) إرادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار فإن قلت

إن إرادة إفادة عدم الحصر

وعدم العهد فقط ممكن مع

تعريف المسند باللام كافي

قوله \* رأيت بكاء الحسن

الجميل \* وحينئذ فهذه

النكتة لا تختص بالتنكير

بل كما تستفاد من التنكير

تستفاد بالتعريف باللام

قلت هذا لا يضر لأن

النكتة لا يجب انعكاسها

بحيث إذا عدم ما كان

مسببا لها تنعدم لجواز أن

يجعل ما ذكر من إرادة عدم

الامر من مسببا عن التنكير

وإن أمكن حصوله بغيره

على أن التعريف وإن أفاد

ما ذكر من إرادة عدم الحصر

والعهد إلا أنه خلاف

الأصل (قوله الدال عليهم ما

التعريف) أى لأنه إذا أريد

العهد عرف بالالعهدية

أو الإضافة وإن أريد

الحصر عرف بالجنسية

لمساياى من أن تعريف

المسند بالجنسية يفيد

حصره في المسند إليه

(وأما تنكيره) أى تنكير المسند (فلا إرادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهم ما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر أو للتفخيم نحو هدى للثقلين)

ما تحقق من كونه مختصا بالمضى ثم أشار إلى سر تنكير المسند فقال (وأما تنكيره) أى وأما الاتيان بالمسند منكرا (و) يكون (لإرادة) إفادة (عدم الحصر والعهد) حيث يقتضى المقام ذلك لعدم ذلك لأن الحصر والعهد يستفادان من التعريف فيستفاد من التنكير عدمهما والتعريف ولو كان قد يجامع عدم الحصر والعهد كافي قوله \* رأيت بكاء الحسن الجميل \* إذا أراد ههنا أحدهما لا يساوق لإفادة عدمهما بل يتفق عدمه معه فإن إفادته في الأصل بالتنكير وذلك (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر) حيث يراد إفادة الأخبار بمجرد الكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أحدهما معهودا (أو للتفخيم) أى يكون تنكير المسند لإرادة المذكورة ويكون للتفخيم أى التعظيم (نحو) قوله تعالى (هدى للثقلين) بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبره مبتدأ محذوف أى هو هدى للثقلين فالتنكير للدلالة على نخامة هداية الكتاب وكالها وقدأ كد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغة وأما أن أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه

شئ وهو حرف بسيط وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونفل عن بعض أصحابه أنهم أحرف أخبار تضمن معنى الشرط ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهى من أعرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية وكونها تدل على الشرط يعلم أن معنى أما زيد فذهب الأخبار بأنه سيذهب في المستقبل لأن زيد ذهب جواب الشرط ولا يكون جوابه إلا مستقبلا ولما التعليلية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة أخرى ربط السببية ويسمى حرف وجوب لوجوب ويقال حرف وجود لوجود وقيل هى ظرف زمان بمعنى حين وجوابها فعل ماض لفظا ومعه نى أو منى بما أو مضارع من نى بلم أو جملة اسمية مقرونة بأداة الفجائية وزعم ابن مالك أن جوابها الماضى قد يقربن بالقاء ويكون جملة اسمية مقرونة بالقاء ومضارع مثبت وأما لولا فخرن امتناع لوجود وما بعدها مبتدأ عند البصر بين فاعل عند الكسائى ومرفوع بهاء عند الفراء وابن كيسان وأما لو فقد تقدم الكلام عليها وقد عدها التنوخي هى ولولا من المنتظم فى سلك الشرط ص (وأما تنكيره الخ) ش ذكر الخطيبى الشارح هنا أن هذه الأحوال التى يذكرها أهل هذا العلم لا يقصدون أنها موجهة لهذه الأمور بل إنما أمر مناسبة وإلهذا فسر وأما مقتضى الحال بالاعتبار

(قوله زيد كاتب الخ) أى حيث يراد مجرد الأخبار بالكتابة والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود ومقابلته الكتابة بالشعر تشعير بأن المراد بالكاتب من يلقى الكلام نثرالان المراد بالشاعر من يلقى الكلام نظما (قوله أو للتفخيم) أى التعظيم على وجه مخصوص وهو الإشارة إلى أن المسند بلغ من العظمة إلى حيث يجهل ولا يدرك كنهه وإلا فالإفخيم يمكن حصوله بالتعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم عن أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لما تقدم أن النكتة لا يجب انعكاسها (قوله هدى للثقلين) أى فالتنكير في هدى للدلالة على نخامة هداية الكتاب وكالها وقدأ كد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أن الكتاب نفس الهداية مبالغة

وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم كما مر

(قوله بناء على أنه خبر) أي والتمثيل بالآية المذكورة (٩٣) لتسكير المسند للتفخيم بناء على ما أن أعرب حاله وخارج عن الباب وإن كان

بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو التحقير) نحو ما زيد شيئاً (وأما تخصيصه) أي المسند (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فالتسكير الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة \* وأعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح

للتفخيم أيضاً (أو التحقير) أي يكون التسكير لما ذكر أو التحقير كقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير وقدم مثل بقول القائل ما زيد شيئاً والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التسكير بل من نفي الشيئية (وأما تخصيصه) أي وأما الاتيان بالمسند مخصصاً (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل أي لا غلام امرأة وهذا ثوب امرأة أي لا ثوب رجل (أو بالوصف) نحو زيد كاتب بخيل وقدم مثل زيد رجل عالم ورد بان الوصف للفائدة لزيادة أتمية الفائدة المرادة هنا وأجيب بأنه قد يكون كلاماً مع من يتوهم أن زيد أصبي ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف (فالتسكير الفائدة أتم) أي تخصيص

المناسب أعم من أن يكون المناسب موجباً أو لا قال والمقصود أن الغالب عند انتفاء هذين الأمرين إما تسكير المسند وهو الغالب أو تعريفه بالاضمار أو اسم الإشارة لأن غيرهما من المعارف يندرج تحت الأمرين فنفيه ما يستلزم نفيه والحال على الغالب أولى فتسكير المسند عند انتفاء الأمرين أولى قلت قوله إن غير اسم الإشارة والمضمر يندرج تحت الأمرين فيه نظر لأن المضمرة واسم الإشارة كغيرهما فمما ذكره فإن كان التعريف مطلقاً يستلزم العهد والخصر صرح عموم ما ذكره المصنف وجهه أن التعريف إن كان بادئة عهدية أو مضمرة أو اسم إشارة فهو معهود وان كان بادئة عهدية أو جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للخصر وإن لم يكن التعريف يستلزم ذلك بطل ما ذكره من غير فرق بين المضمرة واسم الإشارة وبين غيرهما وحاصل ما ذكره المصنف أن تسكير المسند يكون لأرادة عدم الخصر وأرادة عدم العهد قلت وفيما قاله نظر لأنه إذا أراد الحكم عليه مع قطع النظر عن غيره فالتسكير حسن فينبغي أن يقول لعدم أرادة الخصر والعهد فإن عدم الأرادة أعم من أرادة عدم ثم عدم أرا دته ما أعم من عدم أرادة أحدهما فينبغي أن يقول لعدم أرادة واحد منهما وقد ينكر للتفخيم نحو هدي المتقين أن قلنا أنه خبر مبتدأ محذوف أو التحقير مثل ما زيد شيئاً لا يقال قولنا ليس شيئاً أن كان معناه حقير أصح للمدح والذم لأن هذه الصيغة لا تستعمل إلا للتحقير وعندى أنه لا حاجة لما ذكره المصنف ولا ينبغي الاقتصار عليه بل ينبغي أن يكون تسكيره لأحد أسباب تسكير المسند إليه هذا ما ذكره المصنف ويريد أنه قد يكون لتسكير المسند إليه كقولك رجل في الدارقاقم لأن المعرفة لا يخبر بها عن النكرة كذا قالوه لكن المعرفة خبر النكرة عند سيديويه في نحوكم مالك واقصد رجلاً خيراً منه أبوه وقال ابن مالك وغيره أنه يخبر في بابي كان وإن معرفة عن نكرة اختياراً ومن منع ذلك بآية أول قوله كأن سيئة من بيت رأس \* يكون مزاجها غسل وماء

أوله السكاكي والزمخشري على القلب يعنيان أن الأصل يكون مزاجها غسل وماء لكن لا يلزم من عدم جواز الاخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة أن لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الموصوفة ص (وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم) ش مثال الاضافة زيد غلام رجل لأن الكلام إنما هو في الاضافة مع التسكير ومثال التخصيص بالوصف لكون الفائدة أتم زيد كاتب مجيد

التسكير فيه للتعظيم أيضاً (قوله نحو ما زيد شيئاً) أي أنه ملحق بالمعدومات فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن أن يكون شيئاً عظيماً قال بعضهم والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التسكير بل من نفي الشيئية فالأولى التمثيل بقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير (قوله وأما تخصيصه) أي وأما الاتيان بالمسند مخصصاً بالاضافة أو الوصف (قوله نحو زيد رجل عالم) كان الأولى التمثيل بقوله زيد كاتب بخيل لأن الوصف في مثال الشارح محصل لأصل الفائدة لا لتمامها إلا أن يقال قد يكون كلاماً مع من يتوهم أن زيد لم يبلغ أو أن الرجولية بل صبي أو أنه اسم امرأة (قوله وأعلم الخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فمما تقدم في الاتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول به والتميز وأما تقييده وقال في الاتيان مع المسند بالمضاف إليه أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الاتيان لأول تقييده والثاني تخصيصاً مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف إليه ومجموع

الموصوف والصفة من كناية يفتضى جعلهما من المقيدات وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا اصطلاح مجرد وقيل عن المناسبة للداع ولا مقتضى ولما صطلح على عكسه بأن جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو من المقيدات لكان صحيحاً

وأما ترك تخصيصه بمافظاهر مما سبق وأما تعريفه فلا فائدة السامع لما حكى على أمر

(قوله وقيل الخ) أى وقيل ان ما ارتكبه المصنف اصطلاح مبنى على مناسبة لان التخصيص الخ (قوله عن نقص الشيوخ) أى العموم (قوله على مجرد المفهوم) أى على المناسبة المطلقة وهو الحد والمطلق لا يكون فيه التخصيص وانما يكون فيه التقييد بالمعولات (قوله وفيه نظر) لانه ان اراد ذلك القائل بالشيوخ فى الاسم الشيوخ (٩٣) باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان

النكرة فى سياق الاثبات ليست كذلك اذ لا عموم لها. وما شمولها بابل بدليا فلا يكون وصفها فى رجل عالم مخصوصا وان اراد به الشيوخ باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين فى الفعل أى الشيوخ لان قولك جاءنى زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره ويحتمل على حالة السرعة وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها فى الحال والتمييز وجميع المعولات تخصيص والحاصل انه ان اراد بالشيوخ العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها محصا وان اراد به العموم الشمولى فهو موجود فى الفعل وأجيب باختبار الشق الاول وأن الاسم لما كان يوجب فيه العموم الشمولى فى الجملة ألا ترى الى النكرة الواقعة فى سياق النسب ناسبه التخصيص الذى هو نقص العموم الشمولى بخلاف الفعل

وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوخ ولا شيوخ للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يحى فى الاسم الذى فيه الشيوخ فيخصه وفيه نظر (وأما تركه) أى ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف (فظاهر مما سبق) فى ترك تقييد المسند لما منع من تربية الفائدة (وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكى على أمر

المسند بالاضافة والوصف يكون لتكوين الفائدة فى التركيب أكمل وأتم لان المعنى كلما ازداد فيه الخصوص ازداد غممه وكاله كما تقدم ثم ان المصنف قد قال فيما تقدم فى الاتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول والتمييز وأما تقييده وقال فى الاتيان مع المسند بالضاف أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الاتيان الاول تقييدا والثانى تخصيصا وذلك مجرد اصطلاح ليس له وجه مناسبة وأما ما يقال من ان التخصيص عبارة عن نفي الشيوخ ولا شيوخ للفعل وانما يدل على الماهية المطلقة فلا يكون فيه التخصيص وانما يكون فيه التقييد بالمعولات والاسم فيه شيوخ فيه كون فيه التخصيص ففيه نظر لانه ان اراد بالشيوخ البدلى فهو موجود فى الفعل لان ضرب مثل الشائع شيوخا بدليا باعتبار الضرب الشديد والخفيف وان اراد العموم فالنكرة فى سياق الاثبات لا عموم لها فلا فرق على هذا الوجه على أن هذا التفريق انما يتم على تقدير تسليمه بين معمولات الفعل واضافة الاسم ووصفه ويبقى الفرق بين معمولات المشتق والاضافة والوصف ثم ينبغى ان يعلم أن كون ما تقدم اصطلاحا لا ينافى ان يبنى على مناسبة ما وهو أن جنس الاسم فى الجملة فيه العموم فتناسب تخصيصه باسم التخصيص المناسب للعموم و جنس الفعل لا عموم فيه بل فيه اطلاق فتناسب تخصيصه بالتقييد فالحق به المشتق فى معمولات التى يشار كه فيها فان اراد ذلك القائل نحو هذا المعنى اندفع النظر تأمله (وأما تركه) أى وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) فى بيان السبب فى ترك تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلك وهو أن ذلك السبب هو وجود مانع من تربية الفائدة كعدم العلم بما يخص به من وصف وضافة وكقصدا لاخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور اشارة كون المشار اليه غلاما من غير أن تقول غلام فلان أو غلاما بنى فلان لعدم العلم بنسب اليه أو لاخفاء على السامعين لئلا يهان بتلك النسبة أو يكره مثلا (وأما تعريفه) أى وأما الاتيان بالمسند معترف بطريق من طرق التعريف (ف) يكون (لا فائدة السامع حكى على أمر

وأما تقييد السكاكى بقولك زيد رجل فاضل فلا يصح لان الصفة هنا الحصول الفائدة لا لانها لان الرجوعية لزيد لم يقصد الاخبار بها ورعا كانت فائدة الخبر فى صفته لا فى نفسه وأما ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف فلم يتعرض له المصنف لانه يظهر مما سبق من أسباب التقييد فاذا زالت لم تخصص ص (وأما تعريفه فلا فائدة السامع الخ) ش تعريف المسند يكون لا فائدة السامع حكى على شئ معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله أى اذا كان السامع يعلم للحكوم عليه احدى صفتين وأردت أن تقيده الاخرى فاجعل المعلوم للسامع مبتدأ والمجهول له خبرا كما اذا كان السامع يعرف

فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم وانما يدل على معنى مطلق ناسب فيه التقييد (قوله فظاهر مما سبق) أى فظاهر تعليقه مما سبق فى بيان السبب فى ترك تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلك وهو وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يخص به من وصف أو اضافة وكقصدا لاخفاء على السامعين ونحو ذلك فتقول مثلا هذا غلام عند ظهور اشارة كون المشار اليه غلاما من غير



مع لومه بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم كذلك

أن تقول غلام فلان أو غلام بني فلان لعدم العلم عن ينسب إليه أو لا خفاء على السامعين لثلاثهم أن ينسب إليه أو يكرم مثلاً (قوله معلوم له) أي السامع وقوله بأحدى طرق التعريف أي من علمية وضمارة وموصولية وغير ذلك مما تقدم متعلق بمعلوم له (قوله يعني الخ) وجه أخذ هذا من المتن أنه جعل علة تعريف المسند الإفادة المذكورة وتعريف المسند إليه مأخوذة منها يدل ذلك على أنه لا يوجد المسند معرفة إلا إذا عرف المسند إليه والواضح أن يعلى الشارح بذلك ثم إن الوجوب مأخوذ من اقتصار المصنف على هذه النكتة أعني الإفادة المذكورة ومن المعلوم أن الاقتصار في مقام (٩٤) البيان يقتضي الحصر (قوله أذليس في كلامهم) أي العرب وأورد عليه

قول القطاوى

معلوم له بأحدى طرق التعريف) يعني أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه أذليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (بآخر مثله) أي حكماً على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوماً للسامع بأحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الرأكب هو المنطلق أو اختفا

نحو زيد هو المنطلق

معلوم له بأحدى طرق التعريف) من علمية وضمارة وموصولية وغير ذلك مما تقدم (بآخر) متعلق بقوله حكماً أي لإفادة الحكم على أمر معلوم بأمر آخر (مثله) (١) أي مثل الأمر المحكوم عليه في مجرد كونه معرفة سواء اتحد طريق التعريف فيهما نحو الرأكب هو المنطلق أو اختلف نحو القائم هو زيد وأشعر قوله حكماً على أمر معلوم أن تعريف المسند إنما يكون عند تعريف المسند إليه والافصح الحكم به معرفة على منكر لكان الصواب ليشمل الأمرين أن يقول حكماً بأمر معلوم على آخر وهذا الذي أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراداً لأنه هو المطابق لما في الخارج أذليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلاماً فيها وإن كان في الانشائية كما في قوله من زيد ومن القائم وأما نحوه قوله \* ولايك موقف منك الوداعا \* وقوله مررت برجل أفضل منه أبوه فلا يدل كما قيل على جواز الحكم بعرف على منكر لأن الأول وما أشبهه من باب القلب والثاني الخبر فيه هو اسم التفضيل المقدم وأشعر قوله أيضاً بآخر أن المسند والمسند إليه لا بد في الإفادة من أن يختلفا في المفهوم ولو اتحد في المصدق الخارجي وأما نحوه قوله \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* فعلى تقدير شعري الآن مثل شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة فان قيل غاية ما أفاده هذا الكلام أنا إذا عرفنا المسند ومعلوم في النحو أنه لا بد حينئذ من تعريف المسند إليه أفاد الكلام حكماً على معرف بمعرف

زيد باسمه ووصفه ويجهل كونه أخاه فتقول زيد أخوك سواء عرف أن له أخاً أم لم يعرف أن له أخاً وإن عرف أن له أخاً وأردت أن تعينه قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك فان قلت المصنف قال انك تقول زيد أخوك سواء عرف أن له أخاً أم لا ثم قال ان عرف أن له أخاً وأردت أن تعينه قلت أخوك زيد وهذا القسم حاصل إذا علم أن له أخاً الذي قال فيه أنا انك تقول زيد أخوك قلت يمكن الجواب بأنه إذا علم أن له أخاً فإن كان يعلم زيداً قلت زيد أخوك لأن أخوك وإن كان معلوماً من وجه فزيد أولى أن يكون متبداً لأنه معلوم باسمه وشخصه أو صفته فهو كدعلمان أخوك وإن لم يكن يعلم زيداً فليقل أخوك زيد لأن أخوك حينئذ معلوم من وجه فهو أولى بالاسناد إليه من المجهول من

في قبيل التفرق بإضماراً ولايك موقف منك الوداعا وأجيب بأن هذا من باب القلب وكلام الشارح فيما لا قلب فيه واحترز بالجملة الخبرية عن الانشائية نحو من أبوك وكم درهم مالك فإن الاستفهام وهو من وكم مبتدأ عند سيبويه مع كونه نكرة وخبره معرفة ولا بد من تقييد الجملة الخبرية أيضاً بالمستقلة بالإفادة ليخرج نحو مررت برجل أفضل أفضل منه أبوه فان أفضل منه أبوه وإن كان جملة خبرية إلا أنه ليست مستقلة بالإفادة إذ ليست مقصودة لإتهاب للوصف بها فلا يضر جعل المبتدأ وهو أفضل نكرة وخبره وهو أبوه معرفة هذا مذهب سيبويه وجعل بعضهم أبوه مبتدأ خبره أفضل حينئذ فلا إشكال

(قوله بآخر مثله) أشعر قوله بآخر أنه يجب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم وإن اتحد في الماصدق الخارجي ليكون الكلام مفيداً وأما نحوه قوله \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* فتؤول بحذف المضاف إليه باعتبار الحالين أي شعري الآن مثل شعري القديم أي أنه لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة (قوله أي حكماً على أمر معلوم الخ) أفاد ذلك لاجل ربط العبارة بعضها مع بعض لما فيها من الصعوبة (قوله سواء اتحد الخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف المماثلة في مطلق التعريف

(١) قوله مثله سقط هنا من نسخ نمرج ابن يعقوب التي بيدنا بقية عبارة المتن وهي أولاً حكماً كذلك اهـ كتبه مصححه

وإلا لازم حكم بين أمرين كذلك تفسير هذا أنه قد يكون للشيء

(٩٥)

صفتان من صفات التعريف ويكون السامع

عالمًا باتصافه بأحدهما دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى فتعبد إلى اللفظ الدال على الأولى ونجعه له مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية ونجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان السامع أخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه

(قوله أو لازم حكم) المراد به لازم فائدة الخبر وذلك إذا كان المخاطب عالما بالحكم كأن تقول لمن مدحك أمس في غيبتك أنت المادح لي أمس فالقصد به هذا إخباره بأنك عالم بمدحه لك أمس (قوله وفي هذا) أي كلام المصنف أعني قوله وأما تعريفه بالخ ورفعه الشارح به هذا شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لأنه من قبيل إفادة المعلوم (قوله فائدة مجهولة) أي وهي الحكم أو لازمه (قوله لا يستلزم العلم بالسناد أحدهما إلى الآخر) أي لأنك قد تعلم أن الشخص الفلاني يسمى زيدا وأن رجلا موصوفاً بالانطلاق فقد تحققت مدلول زيد ومدلول المنطلق في الخارج ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد إلا بالكلام المعروف الجزأين المفيء لذلك

(أو لازم حكم) عطف على حكم (كذلك) أي على أمر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بالسناد أحدهما إلى الآخر

وهو إخبار بمعلوم فأي تكتة أفادها هذا الكلام تحصل بها عند تعريف المسند مطابقة لمقتضى الحال بل نقول إخبار بالمعلوم عن المعلوم لا يفيد أصلا قلنا العلم بالمسندين بمعنى تحقق حصول مدلولهما في الخارج الذي هو المراد هنا لا يستلزم العلم بنسبة أحدهما إلى الآخر فانك تعلم أن الشخص الفلاني يسمى زيدا وإن ثم رجلا موصوفاً بالانطلاق ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد فالكلام المعروف الجزأين مفيد أي فائدة وهذه الفائدة المحصلة عند تعريف الجزأين إذا اقتضاهما المقام لكونهما هي التي يرتقبها السامع أو كالمرتقب لها صارت تكتة يطابق بها مقتضى الحال فالمراد أن مدلول هذا التركيب يؤتي به عند مناسبة المقام ولا يعدل عنه إلى غيره والحاصل أن هذا الكلام من حيث كونه يؤتي به مناسبة مدلوله للحال يكون من علم المعاني ومن حيث كون الجزأين في عرفنا وأخبر جوازاً بأحدهما عن الآخر يكون من علم النحو وقد تقدم مثل هذا فليفهم ثم مثل تعريف الجزأين

كل وجهه وكذلك الالف واللام سواء كانت عهدية أم جنسية فن عرف زيد باسمه ووصفه وعلم أنه قد كان من شخص انطلق نقول له زيد المنطلق أي هو ذلك المنطلق المعهود في ذهنك وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق الذي في ذهنه هو زيد قلت المنطلق زيد وقد أورد على المصنف أنه إذا لم يعرف في المثال الأول أن له أخا أصلا لم يكن معلوما عنده بأحدى طرق التعريف فلا يكون من هذا الباب وكذا عكسه وهو أخوك زيد إذا قلته لمن يعتقد أن له أخا ثم الالف واللام في هذين المثالين عهدية وقد تكون جنسية كما إذا عرف السامع إنسانا بعينه ووصفه وهو يعلم جنس المنطلق وأردت أن تعرفه انطلق زيد فتقول زيد المنطلق وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد هذا مضمون كلام المصنف وقوله بأحدى طرق التعريف الباطنية يتعلق بمعلوم وقوله بأخرى يتعلق بقوله حكما أو بقوله إفادة وقوله مثله يريد في أنه معرفة لا في اتحاد جهة تعريفهما فإن جهة التعريف في المثالين السابقين في أحد الاسمين العلمية وفي الآخر التعريف بالاضافة إلى المضموم ويرد عليه في قوله بأحدى طرق التعريف أن علم إحدى صفتي الشيء لا ملازمة بينهما وبين إحدى طرق التعريف فقد يعرف الشيء بصفة من غير تعريف لفظي كقولك رجل في الدار عندنا وقد تكون فيه إحدى طرق التعريف وهو مجهول كقولك الرجل خير من المرأة فينبغي أن يكون المرعى هنا التعريف المعنوي المقابل للتجهيل لا التعريف اللفظي المقابل للتسكير وقوله أو لازم حكم أي إذا كان السامع غير جاعل به ما ولكن قصده المتكلم إعلانه بأنه يعرف أحدهما وحكم به على الآخر كقولك الذي أثنى على أنت لمن بعلم أن الثناء نقل اليك ولا يدري هل تعلم أنه المثنى أو لا تفديره علمت أن المثنى أنت وتقول أنت المثنى على في عكسه وقوله وعكسه ما هو بالخفض معطوف على المثالين وهما أخوك زيد والمنطلق عمرو وقوله والثاني قد يفيد قصر الجنس يريد بالثاني ما فيه الالف واللام سواء كانت دخلت على المسند أم المسند إليه فتارة لا يفيد قصر الجنس على شيء كقول الخساء إذا قبح البكاء على قتيل \* رأيت بكاء الحسن الجميلا وقد يفيد قصر الجنس كقول المصنف على شيء انما يقل على المسند لأنه تارة يفيد قصر المسند وتارة قصر المسند إليه وذلك في زيد المنطلق والمنطلق زيد وفي كلامه نظر لأن ذلك لا يختص به الالف واللام بل الاضافة كذلك فلا حاجة لقوله كذلك فإن قولك زيد صدق قد يقال بأفادته للحصر على قول من جهة ما دل عليه من استغراق الاضافة لا بالمعنى الذي حصل به القصر في قولنا زيد المنطلق فإن المدرك

ومدلول المنطلق في الخارج ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد إلا بالكلام المعروف الجزأين المفيء لذلك

فتقول له زيد أخوك سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن له أخا أصلا وان عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعينه  
عنده قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أن له أخا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالنعين على من لا يعرفه المخاطب أصلا فظهر  
الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد وكذا إذا عرف السامع أناسا يسمى زيد بعينه واسمه وعرف أنه كان من أناس انطلق  
ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أن زيد أخوك ذلك المنطلق فتقول زيد المنطلق وان أردت أن تعرفه أن ذلك  
المنطلق هو زيد قلت المنطلق زيد وكذا إذا عرف السامع أناسا يسمى زيد بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن  
تعرفه أن زيد امتصف به فتقول زيد المنطلق وان أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد

(قوله نحو زيد أخوك وعمر والمنطلق) كل منهما صالح لأن يكون مفيد الحكم وللأول أنه إذا كان المخاطب يعلم أن هذه الذات تسمى  
زيد وأن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد وقلت له زيد المنطلق فقد أدته  
الحكم وان كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق (٩٦) هو ذلك الشخص المسمى زيد وقلت له هذا اللفظ فتدأقده أمك عالم بذلك

(نحو زيد أخوك وعمر والمنطلق) حال كون المنطلق معترفا (باعتبار تعريف العهد والجنس)

فقال (نحو) قولك (زيد أخوك) إن يعرف أن الشخص الفلاني يسمى زيد ويعلم أن له أخا ولا يعلم ثبوت ذلك  
الاخوة لذلك الشخص بعينه (و) قولك (عمر والمنطلق) لمن يعلم عمر باسمه وشخصه ويعلم أن ثم منطلقا  
ولا يعلم أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو وهذا ان أخذ المنطلق في التركيب (باعتبار تعريف العهد)  
لان الانطلاق على هذا معهود خارجا فالمنطلق يحتل ان يؤخذ بذلك الاعتبار فيكون معنى الكلام ما  
ذكر (أو) يؤخذ باعتبار تعريف (الجنس) فيكون معناه أن الشخص المعلوم بتسميته عمر أثبت له  
حقيقة المنطلق المعلوم في الاذهان وسأني أن هذا الاعتبار قد يفيد الحصر واعتبار المعنى الجنسي  
يتحقق في المضاف الذي هو أخوك أيضا كما تحقق فيه الاعتبار العهدي كما قررنا لان الاضافة يصح أن  
يشار بها الى الحقيقة كما يقال ماء الورد أشرف من ماء الريحان وعليه فيكون التقدير ان زيدا أثبت له  
جنس الاخوة المعلوم في الاذهان المنسوبة اليك لان اضافتها الى الشخص لا يتعين بن شخص هاهنا

فيه الاخبار بالجنس كما تنبئ عنه الالف واللام أما الاضافة فانها لا تنبئ عن الجنس ولذلك نقول ان قولنا  
زيد المنطلق لا فرق في افادته الاسم متغراق بين أن تكون الاداة فيه جنسية أو استغراقية الا أن المدرك

وهذا هو نفس لازم الفائدة  
ولازم الحكم وكذا يقال  
في زيد أخوك (قوله حال  
كون المنطلق معترفا الخ)  
أشار به هذا الى أن قوله  
باعتبار متعلق بمحذوف  
حال من المنطلق وانما خص  
الكلام بالمثال الاخير  
ولم يجز له حالا من أخوك  
أبضا لما سيذكره من أن  
تعريف الاضافة انما  
يكون باعتبار العهد  
الخارجي ولا يقال ان  
الاضافة تأتي لما تأتي له  
اللام من كل من العهد  
والجنس وحينئذ فلا وجه

للتخصيص لان الاضافة وان أتت لما تأتي له اللام لكن الأصل فيها

وظاهر

اعتبار العهد الخارجي بخلاف اللام فان اتياهم بالكل من الامرين أصل فيها وجوز في الاطول تعلقه بكل من المثالين وهو أحسن  
(قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا العهد الذهني وهو الاشارة الى حصة معلومة للمخاطب بل لأنه لا يوافق في التقرير  
الآتي بل المراد به العهد الخارجي وهو الاشارة الى شخص معين في الخارج وان لم يكن معينا عند المخاطب فالمنطلق من قولك عمرو  
المنطلق اذا أخذ باعتبار العهد الخارجي كانت ال اشارة الى شخص معين في الخارج ج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معلوما عند المخاطب  
بأن كان يعرف عمر باسمه وشخصه ويعرف أن شخصا ثابت له الانطلاق ولا يعلم أنه هو عمرو وكذلك نحو عمرو أخوك ان أخذ أخوك باعتبار  
تعريف العهد فيكون اشارة الى شخص معين في الخارج متصفا بأنه أخوه وان لم يكن معينا عند المخاطب بأن كان المخاطب يعرف زيدا  
باسمه وشخصه ويعلم أن له أخا ولا يعلم أن ذلك الاخ هو زيد (قوله أو الجنس) المراد به الحقيقة التي يعرفها المخاطب من غير اشارة الى معين  
في الخارج فاذا قيل عمر والمنطلق لمن يعرف عمر باسمه وشخصه ويعرف حقيقة المنطلق ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقة ثابتة لعمرو أو لا كانت  
أل مشارا بها للحقيقة التي يعرفها السامع وأن المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمر أثبت له حقيقة المنطلق المعلوم في الاذهان والحاصل  
انك تقول عمرو والمنطلق باعتبار تعريف العهد ان يعلم أن اناسا يسمى عمرو ويعلم أن شخصا معينا ثبت له الانطلاق ولكنه لا يعلم أنه عمرو  
و باعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هي ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسماة بزيد أم لا ويقال زيد أخوك اذا  
أخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيد باسمه ويعلم أن شخصا أثبت له الاخوة ولا يعلم أنه هو زيد

(قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قوله بأخوه ووجهه أنه مثل بالمثاليين المذكورين لتعريف المسند لأجل إفادة الحكم معلوم على معلوم لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط والثاني باعتبار التعريفين فلمزم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أنه أخا وهو مخالف لما ذكره المصنف في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن (قوله لمن يعرف أن له أخا) أي على الإجمال أي ويعرف زيدا بعينه ولا يعرف أن تلك الذات المسماة زيد هي المتصفة بالأخوة (قوله سواء كان يعرف أن له أخا) أي كافي المتن وقوله أم لم يعرف هذه الصورة هي محل الخلاف وعلى هذا فعني زيد أخوك زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة إليك (قوله ووجه التوفيق) أي بين كلام المتن والإيضاح (قوله ما ذكره بعض المحققين من النجاة) هو العلامة رضى الدين شيخ الشارح (قوله على اعتبار العهد) أي الخارجى فأصل وضع أخوك للذات المشخصة المعينة خارجا التي ثبت لها الأخوة (قوله واللام يبق فرق) أي ولا نقل إن أصل وضعها مبني على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وإن المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة إليك فلا يصح لأنه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد أي لم يبق فرق من جهة المعنى وذلك لأن المراد حينئذ من كل منهما غلام تام من غلمان زيد والافرق من جهة اللفظ حاصل (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النقي أي وإذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة مع أن الأول معرفة والثاني نكرة لأن المراد من الأول غلام معين في الخارج ثبتت له العلامة لزيد والمراد من الثاني غلام ما من غلمان زيد (قوله لكن كثيرا الخ) هذا استدراك على قوله إن أصل وضع تعريف بالإضافة الخ دفع به توهم أنهم لم يخرج عن أصل وضعها (قوله من غير إشارة إلى معين) أي من غلمان به بأن يراد الحقيقة من حيث تحققها في ضمن فرد (٩٧) مبهم بحيث يكون مرادف للغلام لزيد

(قوله كالمعرف باللام) تشبيه في الطرفين الأصل وخلافه أي كأن المعروف باللام أصل وضعه لواحد معين وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف الأصل كافي \* ولقد أمر على اللثيم بسبني \* وهو وخائف لما تقدم من أن اتيان ال لكل من الأمرين أصل

وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك إنما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيد بعينه سواء كان يعرف أن له أخا أم لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف بالإضافة على اعتبار العهد واللام يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع بالإضافة

لاحتمال التعدد فيها مع تلك بالإضافة فيؤخذ القدر المشترك المعقول وبهذا المعنى يصح أن يكون المضاف كالنكرة كما يصح في المحلى بال حيث يشترك كل منهما إلى حصة من تلك الحقيقة في ضمن فرد ما كقوله في اللثيم \* ولقد أمر على اللثيم بسبني \* وكقولك في بالإضافة خذ ماء الورد وامزجه بالدواء الفلاني فان فيه ما مختلف وذلك تارة يكون تحقيقا مثل زيد الأمير والأمير زيد إذا لم يكن أمير سواء وتارة مبالغة لكل له في ذلك الوصف نحو عمرو الشجاع والشجاع عمرو وقد يقال إن بيت النساء من ذلك \* واعلم أن زيد

### ( ١٣ - شروح التلخيص ثاني )

فيها لكن ما تقدم مبني على الطريقة التي مشى عليها المصنف عند الكلام على تعريف المسند إليه باللام وما هنا مبني على طريقة أخرى ذكرناها هناك \* واعلم أن الأقسام الأربعة الجارية في المعرف باللام تجري في المعرف بالإضافة فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجى كافي غلام زيد إذا لم يكن له إلا غلام واحد أوله غلمان لكن كان إذا أطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب أن له مزيد خصوصية بزيادة كونه أعظم غلمانا وأشهرهم نسبة إليه وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هي نحو ماء الهندباء أنفع من ماء الورد وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد سواء كان ذلك المعرف بالإضافة لفظا مفردا أو جمعا فنحوضر زيد قائما وعبيدي أحرارا بالإضافة حينئذ للاستغراق وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين كغلام زيد مثير إلى واحد غير معين وكقولك خذ ماء الورد واخبطه بالدواء الفلاني فان المراد شخص غير معين وتكون بالإضافة حينئذ للعهد الذهني وإنما كان المعرف بالإضافة كالمعرف باللام في صحة اعتبار الأحوال المذكورة فيه لأن بالإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع كأن اللام إشارة إلى حضور ما دخلت عليه في ذهنه وهذا المضاف الحاضر في ذهن السامع تارة يراد به فرد معين في الخارج وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هي أو من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد أو في ضمن فرد غير معين كما أن مدخول ال الحاضر في ذهن السامع كذلك ثم إن المضاف للمعرفة إذا قصد به الجنس في ضمن فرد غير معين معرفة من حيث أن جنسه معلوم للسامع أشير بإضافته إلى حضوره في ذهنه ونكرة من حيث أن جنسه تحقق في ضمن فرد غير معين كما تحققت الجهتان في المعرف باللام العهد الذهني فإذا قلت غلام زيد تكرر بالحقيقة في ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام لزيد بالإضافة في



المعنى وان اختلفا في اللفظ (قوله فما في الكتاب) وهو أن زيد أخوك إنما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا فيشار إليه بعهد الاضافة وقوله ناظر الى أصل الوضع أي من كونه معرفة باعتبار العهد (قوله وما في الايضاح) من أن نحو زيد أخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا وقوله أي خلافا أي ناظر الى خلاف الأصل من التنكير العارض ثم اعلم أن الكلام مفروض في المعرف بالاضافة اذا كان مبتدأ أما اذا كان مسندا اليه فلا بد أن يكون معلوما فلا تقول أخوك زيد لمن لا يعرف أن له أخا لا متناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا (قوله وما في الايضاح الى خلافه) أي ما في الايضاح من صورة الخلاف ناظر فيها لخلاف الأصل فاندفع ما يقال كيف يقال ناظر الى خلافه مع أن من جهة ما في الايضاح صورة المتن وهي مبنية على الأصل لا على خلافه (قوله والضابط في التقديم) أي في جعل أحدهما مبتدأ والآخر (٩٨) خبرا عند تعريف الجزأين وهذا جواب عما يقال اذا كان كل من الجزأين

فما في الكتاب ناظر الى أصل الوضع وما في الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أي نحو وعكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم أنه اذا كان الشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بأحداهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو انتفاءه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فإذا عرف السامع زيد بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك وإذا عرف أخاه

المراد في المثالين شخص غير معين وبهذا الاعتبار قيل ان الاضافة قد لا تفيد تعريفا كالحلي بآل ولو كان أصل وضعهما التعريف العهدى الخارجى أو الجنس فقولنا في المضاف غلام زيد أصله الإشارة الى غلام معين بينك وبين المخاطب وقد يراد غلام مامن غلامان زيد فيكون مرادنا غلام لم زيد فما في هذا الكتاب وهو أن أخوك معرفة وان قولنا زيد أخوك إنما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا فيشار إليه بعهد الاضافة ناظر الى أصل (وما في غيره كالايضاح من أن نحو زيد أخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا ناظر للتنكير الوارد فعناء على هذا أن زيد أثبت له الأخوة المنسوبة اليك التي لو أطلقت عليه بذلك الاعتبار ابتدأتم تفد إلا أن مصدوقها فرد ما من جنس الأخوة المنسوبة اليك على أن التحقيق أن الاضافة حيث ألحقت بآل لا تخلو عن عهد ذهني وانما استفيد التنكير في مامن القرينة الدالة على ارادة الحقيقة المعهودة في ضمن فرد ما كما تقدم فليفهم (وعكسهما) أي ونحو عكس المثالين وعكس الاول وهو زيد أخوك أخوك زيد وعكس الثاني وهو عمرو والمنطلق المنطلق عمرو ومما ينبغي أن ينتبه له في تعريف الجزأين ادراك السر في جعل أحدهما على التعيين مبتدأ والآخر الخبر والعكس لا يدرك معنى قول النحو بين اذا كانا معام معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما فان تحقق المبتدأ منهما انما يتحقق بذلك السر والسر في ذلك أن الجزء الذي عرف عند المخاطب بثبوته للمحكوم عليه أو كان من شأنه أن يعرف هو المجعول مبتدأ والذي جهل بثبوته له أو كالمجهول هو الذي يجعل خبرا فإذا كان السامع المنطلق ليس موضوعا للتصريح بخلاف المنطلق زيد كما تقرر في الأصول فإنه في حالة ارادة القصير في المنطلق زيد بوضع اللفظ وحالة ارادته في زيد المنطلق تحتاج اقربينة والسكاكي قال زيد المنطلق

معرفة هل يجوز جعل أيهما مبتدأ والآخر خبرا ومن هذا الضابط يعلم سر قول النحو بين اذا كانا معام معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما (قوله أنه) أي الحال والشأن وقوله اذا كان أي اذا كان الشئ في الواقع وقوله صفتان من صفات التعريف أي صفتان تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف فاضافة صفات الى التعريف لا دنى ملازمة ككون الذات مسماة بزيد وكونها أخا لعمرو وكونها مشارا اليها أو أمثال ذلك (قوله دون الأخرى) أي دون اتصافه بالأخرى كان عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له (قوله فأيهما) أي الوصفين ولوراعى لفظ صفتان لقال فأيهما وأي شرطية

وجوابه قوله يجب أن يقدم الخ لكن يصح إقراره بالجزء والرفع كما قال في الخلاصة وبعد ما صرّفك ولا الجزأين وقوله كان أي وجد وقوله بحيث أي ملتصقا بحالته أي أن يعرف السامع اتصاف الذات به أي بذلك الوصف أي أن يعرف ذلك بالفعل أو من شأنه أن يعرف ذلك واعلم أن حيث في هذا التركيب وأمثلة خارجة عن أصلها من وجهين الاول استعمالها بمعنى حالة تشبيهها بالمكان بجامع الاطاعة والثاني جرّها بالباء مع أنهم لازمة للنصب على الظرفية محسلا ولا يخرج عنها إلا لجرع إلا أن يكون روي قول من يقول بتصريفها (قوله زعمك) أي ظنك أو فهمك (قوله الدال عليه) أي على الوصف الذي يعرف السامع اتصاف الذات به (قوله وأيهما) أي بالصفة التي يجهل اتصاف الذات به أي بالفعل أو كان من شأنه أن يجهل ذلك الاتصاف وان كان عارفا بذلك الوصف (قوله ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه) أي سواء عرف أن له أخا لم يعرفه فأنضبط جاز على ما في المتن والايضاح

(قوله ولا يعرفه على التعيين) أي من حيث العلم بفتح العين واللام المعين لذاته (قوله وأردت أن تعينه عنده) أي بالعلم ثم إن مراد الشارح بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به والافتيان سبب تقديم أحدهما المقادير قوله فأيهما كان بحيث يعرف الخ يتضمن بيان سبب تأخير الآخر (قوله ولا يصح زيد أخوك) أي لا يصح بالنظر للبلاغة لأن المستحسن في نظر البلغاء لا يجوز مخالفتهم إلا لمنكته فهو واجب بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا فلا يرد ما يقال ينبغي أن يصح لحصول المقصود وعليه من الفادة أن الاحتمال متصف بأنه مسمى زيد غاية الأمر أن غيره أولى ونحصل من كلام الشارح أن السامع على كل تقدير يعلم أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تأريده لم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجعل اتصافها بالآخوة وتارة بالعكس ففي الأول يجب أن يقال له زيد أخوك ويجب أن يقال له في الثاني أخوك زيد لأنه انما يقدّم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالباس لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيه مالا وهم قلب المعنى المقصود (٩٩) (قوله ويظهر ذلك) أي الضابط في قولنا رأيت

ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابا الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قديفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا لنحو زيد الأمير)

يعرف أن الشخص الفلاني يسمى زيد أو كان من شأنه أن يعرف ذلك لوجود ما يلوح به وهو جاهل باتصافه بكونه هو المنطلق سائلا عن ذلك أو كالمسائل لكون ذلك هو الذي ينبغي له في زعمك قلت زيد هو المنطلق وإن سبق إليه أن الشخص الفلاني منطلق أو يكون كمن سبق إليه تقدم ما يلوح بذلك وهو طالب أو كالمطالب لكونه هل هو الذي يصدق عليه لفظ زيد أو لا يصدق عليه قلت المنطلق زيد ولا يصح أن تقول العكس فيهما ولو كان يلزم من صدق القضية صدق عكسها المستوى لأن رعاية تقديم المعلوم أو كالمعلوم في باب البلاغة وتأخير المجهول أو كالمجهول فيها واجب ويوضح لك كون أحد الجزأين كالمعلوم الثبوت فيقدم والآخر كالمجهول فيؤخر قولك مثلا رأيت أسودا غابا الرماح فإن المناسب لذلك الأسود الغاب لا الرماح فالجزء الذي من شأنه أن يعلم هو الغاب فيقدم فكذا يقال الرماح غابا الرماح الأعلى اطراح ما ينبغي أن يراعى في باب البلاغة وذلك ظاهر (والثاني) وهو اعتبار تعريف الجنس الخي مثل الأبال (قديفيد قصر الجنس) أي الجنس المدلول عليه بذلك المعروف بتعريف الجنس (على شئ) ولم يقل على المعروف المحكوم به أو عليه للإشارة إلى أن التصرف قد يكون على المسند المنكران كان المعروف مبتدأ على ما يأتي ثم يبين له وجه ما يعلم أن الكلام أعم مما قبله (تحقيقا) أي يفيد التعريف المذكور قصر الجنس حقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه (نحو) قولك (زيد) هو (الأمير) إذا لم يكن

والمنطلق زيد في المقام الخطابي يلزم من كل منهما أن لا يكون غير زيد منطلقا والمقصود تارة يكون الجنس نفسه من غير اعتبار التقييد بنظر أو غيره كما سبق وقد يكون باعتبار تقييد كقولك هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا وحيث أريد القصر لا يعطف عليه فلا يقال زيد المنطق وعمر ولا يلزم اجتماع القصر وعدمه وسياق ذلك في باب القصر وقوله وقيل الاسم متعين لا يخفى أن الكلام في هذا

ما ذكره من المثال لأن المثال لا يخص ثم إن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر وهو كذلك وذلك لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض الأفراد والمعهود الخارجي لا عموم فيه بل هو مساو للجزء الآخر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر وحينئذ فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر في قصر الأفراد وأما قصر القلب فيمتد إلى في المعهود أيضا فيقال إن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمر والمنطلق زيد أي لا عمرو كما اعتقده (قوله تحقيقا) بمعنى حقيقة صفة القصر أي يفيد التعريف المذكور قصر الجنس قصر حقيقة أي على سبيل الحقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه أو مبالغة أي على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصور عليه والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة وهذا أحسن من قول بعضهم أي قصر حقيقة أي مطابقا للواقع أو مبالغة فيه لأن المبالغة ليست في التصريح بل في النسبة بواسطة القصر ولأنه لا يلزم في القصر الحقيقي أن يكون مطابقا للواقع بل يكفي أن يكون عن اعتقادنا أو جهلا أو يقينا

(قوله اذا لم يكن الخ) بيان اكون القصر حقيقة (قوله لكاله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من أفرادهم مع وجود معنى الجنس في غير المتصور عليه (قوله أو بالعكس) أي لكال ذلك الجنس في المقصور عليه لان الكمال أمر نسبي فلك أن تعتبره في كل أي واذا كان الجنس كاملا في ذلك المقصور عليه فيعده وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حينئذ (قوله وكذا اذا جعل المعرف الخ) أي فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر حقيقة أو بمبالغة وهذا داخل في كلام المصنف لازائده عليه لما علمت أن كلام المصنف هنا أعم مما سبق (قوله ولا تفاوت بينهما) أي بين المثالين اللذين زدناهما على ما تقدم في المصنف وما ذكر من عدم التفاوت انما يصح (١٠٠) على مذهبه من أن الجزئي الحقيقي يكون محمولا من غير تأويل وأما على

ما ذهب اليه السيد من أنه لا يكون محمولا وأن قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى زيد فلا بد من التفاوت لان مفهوم زيد الأمير مفهوم الأمير زيد أي الأمير المسمى زيد لان موضوع الاول جزئي حقيقي ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحمولا كلي وموضوع الثاني ومحمولا كلاًهما ما كلي ولا شك أن ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت فالقصور عليه الامارة على الاول الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزيد واعلم أن افادة الحصر عاقل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهراً لان المعنى حينئذ أن جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد منها شيء في غيره فاذا قيل الأمير زيد فكانه قيل جميع أفراد الأمير محصورة في زيد فقد

اذا لم يكن أمير سواه (أو بمبالغة لكاله فيه) أي لكال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أي الكمال في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما سبق قدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو

أمير سواه (أو) يفيد قصره عليه (مبالغة) لاحقيقة لوجود المعنى في غير المقصور عليه أيضا ولكن (لكاله فيه) أي لكال ذلك الجنس في المقصور عليه أول كمال المقصور عليه في الجنس والمعنى واحد يفيد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال وذلك (نحو) قولك (عمرو الشجاع) أي عمرو هو الكمال في الشجاعة حتى ان شجاعة غيره كالعدم لقصورها فيه عن رتبة الكمال فتكون الشجاعة مقصورة على عمرو ثم ان المصنف مثل بالمعريف تعريف الجنس مسنداً وقد تقدم حل كلامه على ما هو أعم من ذلك لان المعريف تعريف الجنس يفيد القصر اذا كان مسنداً كما مثل وكذا يفيد ما اذا كان مسنداً اليه كقولك الأمير زيد والشجاع عمرو ولا فرق بين تقديم المعريف بال على أنه مبتدأ وتأخيره على أنه خبر في افادة الترتيب قصر الجنس المذكور له على مسمى الاسم الآخر فقاد الترتيب بين الأخيرين قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ثم ما ذكرنا هو حيث تعرف أحداهما فقط باللام فان كانا معاً معرفين باللام كقولك القائم هو المتكلم فهو ليدل على حصر الثاني في الاول أو بالعكس قيل ان الاقرب حصر الاول في الثاني لادالته على متعدد في الاصل لكونه محكوماً عليه فهو يحصر في المحمول الذي الاصل فيه الاتحاد والحاصل عما تقرر أن المحلى بال الجنسية ان حكمه فانه يفيد الحصر ويلزم حينئذ تعريف المحكوم عليه كما تقدم وان حكمه عليه افاد الحصر ولو كان ما حكم به عليه منكرة كما اشار اليه بقوله يفيد قصر الجنس على شيء لما تقدم انه عبر به ليم النكرة والمعرفة ومثال المعرفين تقدم ومثال ما اذا كان الخبر منكرة قولنا التوكل على الله أي لا على غيره والكفر في العرب أي لا في غيرهم ثم افادة الحصر عاقل على الجنس اذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهراً لان المعنى حينئذ ان جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد شيء منها في غيره فاذا قيل مثلاً الأمير زيد فكانه قيل جميع

الفصل مبني على أصل وهو ان المبتدأ والخبر متى كانا معرفتين فالاول هو المبتدأ والثاني هو الخبر وهذا هو المشهور وقيل ان اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ والافالسابق وقيل أنت بالخيار أيهما شئت اجعله مبتدأ وهو قول أبي علي وظاهر قول سيبويه في باب كان وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر وقيل الاعم هو الخبر وقيل الاسم متعين لا بداء الوصف متعين للخبر قاله الامام فخر

والحاصل

ظاهر الحصر بهذا الاعتبار وأما اذا أريد بالجنس الحقيقة فكانه قيل حقيقة الجنس متعده

بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرف فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المتعدي في فرد آخر فاذا قيل زيد الأمير فكانه قيل الامارة وزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كما لا يوجد زيد في غيره وهذا المعنى أبلغ وأدق من الاول ولم يعتبره أي اتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال الا في المعرف دون المنكرو لو كان دالاً على الحقيقة على الصحيح وانما الاعتبار في المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا متعدياً به ولذلك لم يفد الحصر

(قوله والحاصل الخ) خلاصته أن المعرفة بلام الجنس هو المقصود سواء جعل مبتدأ أو جعل خبراً (قوله سواء كان الخبر معرفة) أي كما مثل وقوله أو نكرة أي نحو التوكل على الله أي لا على غيره والكريم في العرب أي لا في غيرهم وهذا التعميم أخذه الشارح من قول المصنف قصر الجنس على شيء فإنه يعم المعرفة والنكرة وقد نظم العلامة أبو الارشاد سيدي علي الأجهوري هذا الحاصل بقوله مبتدأ بلام جنس عرفاً \* منحصر في خبر به وفاقاً \* وان خلا عنها وعرف الخبر \* باللام مطلقاً فبالعكس استقر

وقوله مطلقاً حال من الضمير في خلا العائد على المبتدأ أي سواء كان معرفاً بالعلمية أو الإشارة أو الموصولية أو الإضافة نحو زيد أو هذا أو الذي قام أبوه أو غلام زيد الكريم (قوله وان جعل خبراً فهو مقصور على (١٠١) المبتدأ) ظاهره كان المبتدأ معرفاً بلام الجنس

نحو الكريم النفوي والقائم هو المتكلم أو غيره هانحو زيد أو غلام زيد الكريم وبه صرح الشارح

في المطبوع والذي قاله العلامة السيد أنه إذا كان

كل منهما معرفاً بلام الجنس احتمل أن يكون المبتدأ

مقصوراً على الخبر وأن يكون الخبر مقصوراً على

المبتدأ ولكن الظاهر قصر المبتدأ على الخبر لأن

القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع

الأفراد وذلك أنسب بالمبتدأ لأن القصد فيه إلى الذات

وفي الخبر إلى الصفة وذكر عبد الحكيم أنه يتصور

الاعم على الاخص سواء قدم الاعم وجعل مبتدأ

أو آخر وجعل خبراً نحو العلماء الناس أو الناس

العلماء وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه

فيحال إلى القرائن كقولك العلماء الخاشعون إذ قد

يقصد تارة قصر العلماء

والحاصل أن المعرفة بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والجنس قديم على إطلاقه كما هو قديم بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك فهو هو الرجل الكريم

أفراد لا يرخصو رة في زيد فقد ظهر الحصر به - هذا الاعتبار وأما إذا أريد به الحقيقة - فكأنه يقال - حقيقة الجنس متحدة بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرفة فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك المفهوم في فرد آخر فإذا قيل زيد الأمير فكأنه قيل الامارة وزيد شيء واحد فلا توجد في غيره كما لا يوجد زيد في غيره وهذا المعنى أبلغ وأدق من الاول ولم يعتبره الواضع عند الاستعمال الا في المعرفة دون المنكر ولو كان ذلك الا على الحقيقة على الصحيح وانما المعتبر في المنكر كونه صادقاً على ذلك الفرد لا متحد به ولذلك لم يفد الحصر ثم الجنس المذكور امام مطلق كما في الامثلة وإمامة زيد لان تقييد به لا يخرج به إلى الشخصية فيكون حصراً باعتبار ذلك القيد من وصف أو حال أو ظرف ونحو قولك هو الرجل الكريم أي انحصرت الرجولية الموصوفة بالكريم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية وقولك هو السائر راكباً أي انحصر فيه السير بحال الركوب دون مطلق السير وهو الأمير في البلاد أي انحصرت فيه اماره البلاد دون مطلق الامارة فهي اغيره أيضاً وهو الواهب ألف فنظاراً أي اختص بالهبة للآل فمطلق الهبة فهي اغيره أيضاً وكل ذلك مما دلت عليه تراكيب البلغاء وأشار بقوله قد يفيد إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء

إذا قبح البكاء على قتيل \* رأيت بكاءك الحسن الجميلاً

لان هذا الكلام لا رد على من يتوهم ان البكاء على هذا المرنى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم مجرد اخراج بكائه من القبح إلى كونه حسناً وليس هذا الكلام وارد في مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا أنه يدعى ان بكاء غيره حسن أيضاً حتى يكون معناه ان بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيره فكأنه ليس بحسن فليس المعنى على الحصر كما توهم اذ لا يلائم اذ قبح البكاء الخ وانما الملائم له اذا دعى حسن البكاء عليك وعلى غيره فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل فليست فائدة التعريف هنا الحصر وان

الدين في نهاية الإيجاز وقال المصنف لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين بين الابداء تقدم أو تأخر والمنطوق دال على أمر نسبي فهو الخبر أبداً لانا نقول المنطوق لا يجعل مبتدأ الابعني الشخص الذي له الانطلاق وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً أو زيد لا يجعل خبراً الابعني صاحب اسم زيد وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ كذا قاله المصنف وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق أما

على الخاشعين وتارة يقصد عكسه فان لم تكن قرينة فالظاهر قصر المبتدأ على الخبر ان قلت انه لا يتصور عموم في القصر تحقيقاً قلت يجوز أن يكون أحدهما أعم مفهوماً وان تساوى باماً صفاً (قوله والجنس) أي المقصود سواء وقع مبتدأ أو خبراً وقوله كما مر أي في الامثلة

المذكورة نحو الأمير زيد وعكسه وعمر والشجاع وعكسه (قوله وقد يقيده الخ) أي فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولك زيد الرجل الكريم المحصور في زيد الرجولية الموصوفة بالكريم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية (قوله أو نحو ذلك) أي

كالمفعول به ولا جله ومعه



لا يقال زيد دل على الذات فهو متعين للابداء تقدم أو تأخر والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر

(قوله وهو السائر راكبا) أي انحصر فيه السير (قوله وهو الأمير في البلد) أي انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة فهي لغيره أيضا (قوله وهو الواهب ألف فنظار) أي هو مختص بالهبة للألف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضا وفي تفسير الفنظار خلاف قيل مل عجله نور ذهابا وقيل الفنظار المال الكثير وقيل مائة ألف دينار وهل هو فعل لال أو فعل عال خلاف (قوله وجميع ذلك) أي ما ذكر في هذا الحاصل (قوله إشارة الخ) أي لأن قد سور القضية الجزئية وقوله إلى أنه قد لا يفيد أي على خلاف الأصل (قوله كافي قول الخنساء) أي في مرتبة أخيها صخر (قوله اذا قبح البكاء على قتيل) أي على أي قتيل كان بقرينه المقام وان كانت النكرة في سياق الإثبات لا تعم وقبل هذا البيت

ألا يا صخر إن أبكت عيني \* فقد أضحتك ندي دهر أطوي بلا  
بكيتك في نساء معولات \* وكنت أحق من أمدى العويلا  
دفعتك بك الجليل وأنت حي \* فن ذاب دفع (١٠٣) الخطب الجليل  
اذا قبح البكاء البيت

وهو السائر راكبا وهو الأمير في البلد وهو الواهب ألف فنظار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصريح ترا كيب البلغاء وقوله قد يشيد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كافي قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل \* رأيت بكاء الحسن الجميل فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وان أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالته على أمر نسبي) أمكن تكلفه وادعائه باعتبار أنه أخص من معنى التنكير إذا لا يخفى برودته وعدم مناسبة مناسبة تامة وانما فائدته الإشارة إلى معلومية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لأن الالجنسية يشار بها إلى معهود معلوم وهنا أشير بها إلى معهود معلوم ادعاء كما يقال والذي الحر والدك العبد أي حرية أبي وعمودية أبيك معلومتان فليفهم وقوله والثاني قد يفيد الخ فهم منه أن الأول وهو العهد لا يفيد الحصر وذلك لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض الافراد وأما المعهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا في قصر الافراد وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو المنطلق زيد أي لا عمرو وكما تعقده وهو ظاهر (وقيل) في نحو التركيبين السابقين مما كان فيه أحدا الجزأين المعرفين صفة والاخر اسم جامدا كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم) منهما متعين (للابداء) سواء تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات) الشخصية خارجا ومن شأنها أن يحكم عليها الابهاء (والصفة) منهما متعين (للخبرية) سواء تقدمت كقولك المنطلق زيد أو تأخرت كقولك زيد المنطلق وانما تعينت للخبرية (لدلالته على أمر نسبي) المنطلق فالألف واللام فيه موصول بمعنى الذي وهي في الجود والدلالة على الذات كزيد ولذلك يقع

(قوله رأيت بكاءك) أي بكائي عليك (قوله أن ليس المعنى ههنا على القصر) أي قصر الجنس على البكاء وذلك لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرفق فيج كغيره فالرد على ذلك المتوهم مجرد اخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر أي أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهم اذ لا يلائمه قوله اذا قبح البكاء الخ وانما الملائمة

إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل (قوله وان أمكن لان ذلك) أي يتكاف (قوله بحسب النظر الظاهر) وهو أن التعريف في قوله الحسن الجميل لا يثبتي به بدلا عن التنكير الالفائدة وهي هنا القصر وأنت خبر بانه غير مناسب للمقام كما تقدم فالعدول عن التنكير للتعريف انما هو الإشارة لمعلومية الحسن لذلك البكاء فلا ينكر لأن الالجنسية يشار بها إلى معهود معلوم وهذا أشير بها إلى معهود معلوم ادعاء كما يقال والذي الحر والدك العبد أي أن حرية أبي وعمودية أبيك معلومتان فليفهم اه يعقوبى (قوله وقيل الخ) الجملة معطوفة على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم الخ فإنه يفهم منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بأخر مثله اسما كان أو صفة فكانه قيل هذا أي صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مهمة باعتبار معنى قائم بها ومقابلها الاسم وهو ما دل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة قوله عبد الحكيم (قوله للابداء) الأولى للاستدلال بشمل معولات النواسخ (قوله لدلالته على الذات) أي ومن شأنها أن يحكم عليها الابهاء (قوله على أمر نسبي) أي وهو المعنى القائم بالذات

وقد يفيد قصره إما حقيقة كما كقولك زيد الأمير إذا لم يكن أميراً سواء وإما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك عمرو الشجاع أى الكمال فى الشجاعة فتخرج الكلام فى صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال \* ثم المقصود قد يكون نفس الجنس مطلقاً أى من غير اعتبار تقييده بشئ كإمـر وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بنظر أو غيره كقولك هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيراً فإن المقصود هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مطلقاً وكقولك الأعشى هو الواهب المائة المصطفى \* وإما مختصاً وإما عشاراً

للقصص تحقيقا والجنس  
للقصص مبالغة تمنع جواز  
العطف بالفاء ونحوها على  
ما حكى عليه بالمعروف  
بخلاف المنكر فلا يقال  
زيد المنطلق وعمرو ولا  
زيد الأمير وعمرو ولا زيد  
الشيخ باع وعمرو \* وأما كونه  
جمله

أى غير مستقل بل يضاف الى الغير في وجوده وانما قلما يتعين كل منهما الماذ كرلان معنى المبتدأ المحل  
 المنسوب اليه ومعنى الخبر الحال المنسوب الى الغير والمناسب لأن ينسب اليه هو الذات لاستقلالها  
 والمناسب لان ينسب هو الصفة لعدم استقلالها فتنسب وتضاف الى غيرها فقولك زيد المنطابق  
 والمنطابق زيد لا فرق بينهما في ان المنطابق خبر وزيد مبتدأ وهذا رأى الامام الرازى وهو تصرف عقلى  
 مؤدخ الخافضة ظاهر ما تقر فى النحو (ورد) هذا التوجيه المفضى الى اسقاط الابتداء بادل على  
 الصفة مع الاسم (ر) تأويل ترجع فيه الصفة فى مدلولها منسوب اليها والاسم منسوب وهو (أن المعنى)  
 فى قولنا المنطابق زيد (الشخص) الخارجى (الذى) ثبتت (له) تلك (الصفة) هو (صاحب  
 الاسم) الذى هو زيد فقد جعل الاسم بهذا التقدير دالا على أمر نسي أى من شأنه ان لا يستقل وهو  
 صفة الاسم أى التسمية به وجعلت الصفة دالة على مستقل وهو الذات فالتركيب على هذا كلام مع  
 من يعلم أو بصدد أن يعلم ذلك الشخص وان له تلك الصفة وينازع أو يكون بصدد النزاع فى تسميته زيدا  
 ويقال له ذلك الشخص الذى تسلم أن له تلك الصفة هو المسمى بزيد لا شخص آخر ثم الشخص الموصوف  
 ان كان معه هو داخرا جيا لم يصح فيه الا قصر قلب وان أریده الجنس أفاد قصر لفراد أو قصر قلب على  
 ما تقدم (وأما كونه) أى دأما كون المسند (جملة) يكون (ل) إفادة (التقوى) أى تقوى ثبوت

المنطابق وغيره من الموصولات موصوفاً بمباشرة العوامل غير محتاج لجر يائه على موصوف قبله. بقي النظر في أناذا قلنا المنطابق زيد فهل نقول المبتدأ ألف واللام خاصة كما أن الذي هو المبتدأ دون صلته أو نقول المبتدأ ألف واللام وما اتصل به فيه نظر وقد يقال بخلاف الذي الآن اتصال ألف واللام بصلتهما الشد ص (وأما كونه جـ له الخ) ش كون المسند جـ له لعل التقوى والمراد تقوى الحكم بنفسه التركيب

فيه فيكون الوصف مسنداً للذات دون العكس وهذا الرد جواب بالنوع فحصله لأن اسماً أن الوصف يلاحظ منه الأمر النسبي دائماً ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائماً بل تارة يراعى منه الذات إذا تقدم وتارة يراعى منه المفهوم إذا تأخر وكذا يقال في الصفة ثم إن هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا إلى أن الخبر لا يكون الاشتقاقان وقوع جامداً واجب تأويله بمشتق وذهب البصريون إلى جواز وقوع الخبر جامداً من غير تأويل فيصح عندهم جل الجزئ الحقيقي على شيء ولا يحتاج إلى تأويل زيد مثلاً إذا آخر بالمفهوم المسمى بزيو يمكن تأويله بالذات المشخصة المسماة بزيد فعني قولك المطلق زيد الذات التي ثبت لها الانطلاق هي الذات المشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للذهبيين لأن الإضافة في صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس فتأمل (قوله الشخص الذي الخ) قدره لأن الصفة المبتدأ بها الهاموصوف مقدر لا محالة (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف ولم يؤوّل العلم يسمى به كلاً والمشتهر للأبصار منكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند إليه معرفتين اه أطول

فاما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق واما لكونه سببيا وقد تقدم بيان ذلك

(قوله فالتقوى) أى تقوى الحكم الذى هو ثبوت المسند للسند اليه أو سلبه عنه كزيد قام وما زيد قام وقوله فالتقوى أى فالحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فدخل صورا التخصيص نحو أنا سميت فى حاجتك ورجل جاءنى لحصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص كما سبذ كذا السارح فاللام للسببية لا لغرض كذا فى عبد الحكيم (قوله أولكونه سببيا) نسبة للسبب وهو فى الأصل الحبل استعير للضمير بجماع الربط بكل والمراد بالسند السببى كما تقدم كل جملة علفت على مبتدأ باعتبار لم يكن مسندا اليه كفى زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مرتبه (قوله لما مر) على العلوية وقوله من أن (١٠٤) افراده يكون الخ أى وحينئذ فكونه جملة يكون للتقوى أو لكونه سببيا

فالتقوى) نحو زيد قام (أولكونه سببيا) نحو زيد أبوه قائم (لما مر) من أن افراده يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعتقد بينهما محكم ثم اذا كان متضمنا للضمير المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قام صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا

المسند للسند اليه أو تقوى سلبه عنه وسيرد عليك وجه الافادة وذلك كقولك زيد قام وزيد قام (أو لكونه) أى كونه المسند جملة لما ذكر واما لكونه (سببيا) والسببى هو المنسوب للسبب والسبب فى الأصل هو الحبل وما يوجب ارتباط الشئ بالشئ والمراد به هنا ما أخبر به من الاحوال عن غير صاحب الاشتمالا على ما بينه وبين ما أخبر عنه علاقة وسبب بذلك يصح أن يضاف اليه وأن يتعلق به بوجه ما وليكن هذا يشمل الحال الذى يطاق عليه فى الاصطلاح انه مفرد كقولك زيد قام أبوه وقد تقدم ان السكاكى اصطلاح على تخصيص اسم السببى بالجملة كقولك زيد أبوه قائم فقد أخبر فى هذا التركيب عن زيد بضمير هذه الجملة وهو ثبوت القيام لا به وقد شتم على الاب الذى بينه وبين زيد علاقة وسبب ولذلك أضيف لضميره وقد تقدم ما يفهم منه هذا وهو ان كونه مفردا لعدم افادة التقوى وعدم النسبة أما كونه التقوى نكتة بيانية فظاهر ولا يقدح فى ذلك صحة وجود التقوى فى الجملة بغير ما ذكر كقولك قام قام زيد لان النكتة يجوز تعدد محالها على ان افادة التقوى حيث يقضيه المقام اذا اعتبر من حيث تحقيقه فى تجدد الفعل مع الاختصار اختص بمذا الوجه وأما كون المعنى السببى نكتة بيانية فلما أشرنا اليه غير ما مر من ان المعنى المدلول عليه ولو استفيدت الدلالة عليه من جهة النحو واللغة يكون بيانيا من جهة ان مقام ابراده لا يطلب فيه غيره فلا يعدل عنه الى غيره فى حيث رعاية تلك المناسبة التى لا تفتن لها الا البليغ يكون بيانيا فافهم ثم سبب التقوى فى الجملة الخبرية التى هى غير السببية كقولك زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ أى جى به ليخبر عنه بنسب اليه يستدعى ان ينسب اليه شئ والالم يكن مسوقا ليخبر عنه فلا يكون مبتدأ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه من حيث اقتضائه ما يسند اليه سواء كان ذلك الصالح خاليا من الضمير كقولك الفساح حيوان أو متضمنا له كقولك زيد ضارب فينعتقد بينهما ما أى بين المبتدأ والصالح لان ينسب اليه حكم أى ثبوت الثانى الاول وانصاف الاول بالثانى انصافا معنويا ثم اذا كان الثانى متضمنا نحو أنا قلت ونما قلنا بنفس التركيب لان التقوى قد يكون باتكريب وبالخرف مثل ان واللام وعلمنا

(قوله يستدعى أن يسند اليه شئ) أى لان المبتدأ هو الاسم المهتم به المجهول أو لئلا يخطئ به عنه وقوله فاذا جاء بعده ما يصلح أى لفظ يصلح وقوله صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه أى من حيث اقتضائه ما يسند اليه (قوله سواء كان خاليا عن الضمير) نحو زيد حيوان (قوله أو متضمنا له) أى أو مشتملا عليه وهذا صادق بزيد قائم وزيد قام (قوله فينعتقد بينهما) أى بين المبتدأ والصالح لان يسند اليه حكم هو ثبوت الثانى الاول وهذا كالبيان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير) أى ثم اذا كان الثانى متضمنا للضمير الاول (قوله بأن لا يكون) أى وذلك مصورا بأن لا يكون مشابها للخالى أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلا لصحة الاسناد بدونه فالباء

فيمكن

للتصوير (قوله كما فى زيد قائم) هذا مشابها للخالى وانما كان مشابها لانه

لا يتغير فى تكلم ولا خطاب ولا غيبة فهو مثل أنا رجل وأنت رجل وهو رجل وأما الذى لم يشابه الخالى فهو كزيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا) أى صرفا ثانيا وذلك لان الضمير مسند اليه وهو عين المبتدأ فقد أسند الى المبتدأ ثانيا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدأ فتكرر الاسناد وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدأ الفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه وظاهره أن الفعل أسند أولا للمبتدأ ثم أسند بعد ذلك الى الضمير وائس كذلك بل قام مسندا الى الضمير أولا ثم أسند الى المبتدأ وكأنه نظر الى المنصوب بالحكم وهو القيام

(قوله فيكفى الحكم) الذي هو ثبوت الفعل قوة أي لتكرار الاسناد وهو - هذا واضح في الاثبات وأما في التقوى كقولك ما زيداً كل فيقال فيه ان سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي فيحصل اسناد في الفعل مرتين فيلزم التقوى (قوله بما يكون) أي بمسند يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ يعني اسناداً تاماً ولا بد من هذا بدليل قوله بعد ويخرج زيد ضربته تأمل (قوله ويخرج) عطف على يختص عطف لازم على ملزوم وضميره عنه للتقوى أي يخرج عن التقوى المسند في زيد ضربته لأنه لم يسند الى ضمير المبتدأ بل أسند الى غيره وهو ضمير المتكلم ووجه خروجه أن التقوى سببه صرف الضمير المسند الى ذلك المبتدأ فيتم تكرار الحكم فيحصل التقوى والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور لأنه ليس عبارة عن المبتدأ والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق ولا يقال ان المبتدأ الذي هو زيد من حيث انه مبتدأ يستدعي أن يسند اليه شيء فإذا جاء بعده ضربت (١٠٥) صرفه لنفسه فإذا جاء بعده ضمير المفعول الذي هو الهاء في ضربته صار

الفعل مسنداً اليه أيضاً بالوقوع عليه وإذا صار مسنداً اليه صرفه للمبتدأ لأنه عينه في المعنى فيتم تكرار الاسناد الى المبتدأ فيحصل التقوى وحينئذ فلا يكون هذا المثال خارجاً لانه قول اسناد الفعل للضمير الواقع مفعولاً اسناد غير تام والتقوى عند السكاكي يختص بالمسند الذي يكون اسناده لضمير المبتدأ اسناداً تاماً كما علمت فلا اعتراض (قوله ويجب أن يجعل) أي نحو زيد ضربته سببياً وذلك لان الاثبات بالمسند جلة لماله تقوى أو لكونه سببياً فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ما ذكره الخ) عطف على قوله فعلى هذا الخ (قوله الحديث) أي الحديث المحكوم به واعتراض بأن هذا شامل

فيكفى الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببياً وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإيجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الحديث قد نوى اسناده اليه فإذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فإذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة

لضمير الاول المعتمد به وكون ضميره معتد به يحصل بأن لا يكون الثاني شبيهاً بالثاني عن الضمير لكونه مشتقاً كما تقدم من انه يشبه الخالي في عدم تغيره في الخطاب والغيبة والتكلم كقولك زيد قائم وأنت قائم وأنا قائم كما تقول زيد انسان وأنا انسان وأنت انسان بخلاف الفعل صرفه أي اذا كان الثاني متضمناً للضمير على الوجه المذكور صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فيكفى الحكم الذي هو ثبوت الفعل حيث شمل التركيب على تحقيقه مرتين قوة وهذا في الاثبات واضح وأما في التقوى كقولك ما زيداً كل فيقال فيه ان سلب الأكل المحكوم به يطلب المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي فيحصل اسناد الى المنفي فيحصل اسناد في الفعل مرتين فيلزم التقوى المذكور ولكن ما ذكره يقتضي أن المسند الى المبتدأ هو نفس الفعل مبتدأ أو منقياً لا مضمون تركيبه مع الضمير وهو نسبتته له اذ لو كانت تلك النسبة هي المسندة الى المبتدأ لم يحقق فيها الاسناد مرتين على انه يمكن أن يقال فيها يتحقق ذلك فيها من حيث كون الضمير لذلك المبتدأ لكن ظاهر العبارة أن المسند الفعل خاصة وعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته لان صرف الضمير اياه للمبتدأ ليس كما صرفه المبتدأ الى نفسه لان المبتدأ صرفه على انه عدة والضمير على أنه فضله ولكن يردان يقال مرادهم بالصرف هنا اقتضاء كل منهما النسبة له نسبة ما ولذلك استثنوا الصرف الذي هو بمنزلة العدم وهو الصرف الذي هو نسبته للضمير المشتق وانما كانت كالعدم لشبهه بالخالي وأيضاً نسبة الضرب في قولنا زيد ضربته الى زيد نسبة المفعولية من جهة المعنى وهي بعينها نسبة الضمير في قوله زيد ضربته تأمل وأما وجه التقوى على ما ذكر في دلائل الإيجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الحديث قد نوى اسناده اليه فإذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة وتقدمة للاعلام ان المقيد بالتقوى في زيد قام ليس مجرد تكرار الاسناد فان ذلك موجود في المفرد نحو زيد قائم ولا تقوى

(١٤ - شروح التلخيص ثاني) لما اذا كان الخبر مفرداً فيفيد أن التقوى مشترك بين اخبار المبتدأ المتأخرة سواء كانت جلاً أو مفردات وحينئذ فلا تعلق له بضابط كون الخبر جلة له وهو ظاهر الفساد وحينئذ فالتعويل على ما في المفتاح وكأنه ان ظهور فساد ما ذكره الشيخ سكت الشارح عن رده وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالحديث الجلة لان الحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد وفيه نظر لانه يقتضي أن الاسم لا يعرى عن العوامل اللفظية الا اذا كان الخبر جلة وهو غير صحيح (قوله أشعرت) أي أعلمت (قوله فهذا) أي الاثبات به معرى توطئة للاخبار (قوله وتقدمة للاعلام به) تفسير لما قبله (قوله دخل) أي هذا الاسناد كما في عبد الحكيم (قوله وهذا) أي الدخول على هذه الحالة (قوله أشد للثبوت) أي لثبوت المحكوم به للمحكوم عليه (قوله وأمنع من الشبهة) أي شبهة احتمال أن يكون المتصف بالمسند غير المسند اليه وقوله والشك عطف تفسير (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) أي الذي هو مقتضى



تقديم المحكوم به (قوله مثل الاعلام به بعد الخ) أي الذي هو مقتضى تأخير المحكوم به (قوله فان ذلك) أي الاعلام به بعد التنبيه عليه  
 وكان الاولى أن يقول لان هذا لكنه راعى أن اللفاظ أعراض تنقضي بمجرد اللفظ بها (قوله تأ كيدا الاعلام) أي التأ كيدا الصريح  
 فهو بمنزلة قولك زيد قام زيد قام فالاعلام بكسر الهمزة معنى الاخبار ويصح فتحها والانسب الاول وقوله في التقوى أي التثبت وقوله  
 والاحكام بكسر الهمزة أي الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) هذا جواب أما من قوله وأما على ما ذكره وضمر فيه للتقوى (قوله وزيد  
 مرتبه) أي وكذا يدخل زيد حيوان وزيد قائم على مامر (قوله ومما يكون الخ) هذا شروع في اعتراض وارده على المصنف وجوابه  
 وحاصله أن ظاهر المصنف أن الاتقان بالمسند جلة انما يكون للتقوى أو لكونه سبباً لالاتقان في مقام البيان وفيه حصر مع أنه  
 قد يكون جلة لغير ذلك ككونه خبراً عن ضمير الشأن (١٠٦) نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا جلة ولا يفيد التقوى وليس سبباً وذلك

مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأ كيدا الاعلام في التقوى والاحكام  
 فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مرتبه ومما يكون المسند فيه جلة لا لسببية أو التقوى خبر ضمير  
 الشأن ولم يتعرض له شهرة أمره وكونه معلوماً مسبق وأما صورة التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك  
 ورجل جاءني فهي داخلة في التقوى على مامر

به فاذا قلت في الاخبار عنه قام دخول في قلبه دخول المأمون وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة  
 والشك وبالجملة ليس الاعلام بشيء بغتة الذي هو مقتضى تقديم المحكوم به اذا كان فعلاً مثل الاعلام  
 به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك الاعلام بعد التنبيه يجري مجرى تأ كيدا نفس الاعلام صراحة  
 بتمكراره في التقوى والاحكام أي التثبيت والاتقان فيدخل فيه على ظاهره ما قرر من نحو زيد  
 ضربته وزيد مرتبه ماعداً سبباً فيما مضى وهذا الذي ذكر في دلائل العبازي بيان سبب التقوى  
 ولو كانت العبارة عنه في غاية الحسن والسلاسة ضعيف لانه يقتضي وجود التقوى في كل جملة اسمية  
 سواء كان الخبر اسماً مفرداً أو جملة سببية كانت أم لا غير أن المفرد يمكن إخراجها بان الجماد نفس  
 المبتدأ وانما يطلب التقوى فيما هو بصدده أن يعرض له الثبوت والانتفاء والمشتق شبهه بالجماد فألحق  
 به في عدم الحاجة إلى التقوى لكن بعد إخراج المفرد يبقى السببي المحض ولم يذكر أن فيه التقوى  
 ولذلك عللوا كونه جملة بالسببية لا بالتقوى وأما الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن كقولك هو زيد عالم  
 فقد تقدم أن الضمير في ذلك أقيم مقام المظهر للبيان بعد الإبهام ليمكن الخبر في ذهن السامع ومعلوم  
 أن التقوى الذي نحن بصدده لم يوجد فيه إلا الغرض من تمكنه حفظه في نفسه واستقراره في القلب  
 والتقوى المراد هنا هو تحقيق ثبوت المحمول للموضوع المتغير له وضمير الشأن ليس فيه مع جملة ذلك  
 لانه نفساً فليتأمل فان فيه دقة ما وأما صورة التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك ورجل جاءني فهو  
 داخل في التقوى لانه ولو قصد به التخصيص فيه تكرار الاسناد مرتين فالتقوى موجود فيه لأجل  
 ذلك التكرار به التخصيص المقصود بالذات على مامر ثم أشار إلى أن المسند بعد كونه جملة لا يكون تلك

فيه وإما أن يؤتى بالجملة لكون المسند سبباً وقد تقدم مثل زيد أبوه قائم اذا القيام غير حاصل للمسند اليه  
 أولاً

لكونه في حكم المفرد لانه  
 عبارة عن المبتدأ فالقصد  
 منها تفسيره فان قلت ان  
 خبر ضمير الشأن يفيد  
 التقوى أي يمكن الخبر  
 في ذهن السامع لما فيه  
 من البيان بعد الإبهام  
 قلت المراد أنه لا يفيد  
 التقوى المراد هنا الذي هو  
 تحقيق ثبوت المحمول  
 للموضوع والحاصل أن  
 ما أفاده خبر ضمير الشأن  
 من التقوى مغاير للتقوى  
 الذي نحن بصدده (قوله  
 ولم يتعرض له) أي لكون  
 المسند يؤتى به جملة لكونه  
 خبراً عن ضمير الشأن وهذا  
 جواب عن الإيراد المذكور  
 (قوله انه شهرة أمره) أي  
 من أنه لا يخبر عنه إلا بجملة  
 (قوله وكونه معلوماً)  
 سبق أي في بحث ضمير  
 الشأن في قول المصنف في  
 الكلام على الخبر يجب على  
 خلاف مقتضى الظاهر

وقوله هم هو أي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا  
 أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة ولو كان مفرداً لمتل به لانه أخصر اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وكونه معلوماً مسبق أي  
 بطريق الإشارة لا بطريق الصراحة (قوله وأما صورة الخ) هذا جواب اعتراض وارده على المصنف وحاصله ان حصر الاتقان  
 بالمسند جلة في التقوى وكونه سبباً لا يصح لانه يؤتى به جملة لقصد التخصيص نحو أناس عيت في حاجتك ورجل جاءني وحاصل ما أجاب  
 به الشارح انه عند قصد التخصيص يكون التقوى حاصل إلا انه غير مقصود فصورة التخصيص داخلة في التقوى (قوله على مامر) أي  
 من أن التقوى أعم من أن يكون مقصوداً أو حاصل من غير قصد فصورة التخصيص يتحقق فيها التكرار الاسناد فيستفاد منها التقوى وان  
 لم يكن مقصوداً فنقول المصنف وأما كونه سبباً فالتقوى أي فلا فائدة التقوى سواء كان مقصوداً أم لا ولوقال المصنف وأما كونه جملة

(واسميتها)

وفعليتها الافادة التجدد واسميتها الافادة الثبوت فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت وعليها قول رب العزة واذا قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا دخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم وقوله تعالى قالوا اسلاما قال اسلام اذا قلنا سلم عليك سلاما وقد يدبر الثاني سلام عليكم كان ابراهيم عليه السلام قصداً أن يحبيهم بأحسن مما حيوه به أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى واذا حييتهم بتحية فحيوا بأحسن منها وقد ذكره وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو ان التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق وكما الملائكة لا يتصور فيه التجدد لان حصوله بالفعل مقارن لوجودهم فتناسب أن يحيا ويأبى بدل على الثبوت دون التجدد وكما الانسان متجدد لانه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدرج فتناسب أن يحيا ويأبى بدل على التجدد دون الثبوت وفيه نظر وقوله تعالى سواء عليكم أَدْعَوْهُمْ أَمْ أُنْتُمْ صَامِتُونَ أي أحدثتم دعاءهم أم استمرصتمكم عنه فإنه كانت حالهم المستقرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم فقبل لم يفتقر الحال بين احداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم وقوله تعالى قالوا اجئنا بالحق أم أنت من اللاحين أي أحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمة (١٠٧) منكم أم اللعب أي أحوال الصبي بعد مستقرة عليكم وأما قوله تعالى وما هم بمؤمنين في جواب آمنا بالله وباليوم الآخر فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغته في تكذيبهم ولهذا أطلق قوله مؤمنين وأكذفيه بالباء ونحوه يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها \* وشرطيتها لما مر

(واسميتها او فعليتها او شرطيتها الماسر) يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصروجه وكونها شرطية

الجملة اسمية وفعلية وشرطية وظرفية لاغراض تفيد ما يقال (واسميتها) أي اسمية الجملة المخبر بها يعني ان كونها اسمية لافعلية يكون لافادة الدوام والثبوت كما مر كقولك زيد أبوه مشغول بوظائف حرفته عند اقضاء المقام للاخبار عنه بدوام شغل أبيه بالحرف وثبوته لا بتجدد الشغل بتلك الحرف (وفعليتها) أي كون الجملة المخبر بها فعلية يكون كما مر لافادة التجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصروجه كقولك زيد يشتغل أبوه بما همك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بان أباه يتجدد له الشغل بما هم المخاطب ومما بالاسمية لافادته كتنقي الاسمية والفعلية لانها هي التي يمكن فيها ذلك وأما التي للتقوى فيتعين كما مر كونها فعلية (وشرطيتها) أي كون الجملة المخبر بها شرطية يكون لاعتبارات تعرف بمعرفة ما بين أدوات الشرط (لما مر) كقولك زيد ان تلقه بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيد بالاكرام الذي يحصل على تقدير التقى المشكوك فيه وزيد اذا لقيته بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوع التقى المحقق وعلى

ص (واسميتها الخ) من ينبغى أن يكون هذا المستطرد أي اسمية الجملة وفعليتها مسندة كانت أم لا لان أمثلهم ليس فيها تقييد الكلام بجملة له هي مسندة فتكون الجملة اسمية لافادة الثبوت والاستقرار لما تقدم من أن الاسم يفيد ذلك وتكون الجملة فعلية لما تقدم من افادة التجدد الذي يقتضيه الفعل ومن رعاية ذلك قوله تعالى قالوا اسلاما قال سلام لان ابراهيم صلى الله عليه وسلم قصداً أن يحبيهم بأحسن مما حيوه به رعاية لعنى قوله تعالى واذا حييتهم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقد ذكر المصنف في

فلا تقوى أول كونه سببياً أول كونه لشمس الشأن أو للتخصيص لكان أوضح (قوله واسميتها الخ) حاصله ان المقتضى لا يراد الجملة مطلقاً اما التقوى أو كونه سببياً والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت ولا كونها فعلية افادة التجدد

ولا كونها شرطية افادة التقييد بالشرط اه فقول المصنف واسميتها أي والمقتضى لخصوص اسميتها وفعليتها الخ فقوله واسميتها مثل زيد أبوه منطلق وقوله وفعليتها مثل زيد قام وقوله وشرطيتها مثل زيد ان تكرمه بكرمك \* واعلم ان الجملة في الحقيقة قسمان اسمية وفعلية لان الظرفية مختصة بالفعلية والشرطية حقيقتها الجزاء المقيد بالشرط والجزاء جملة فعلية أو اسمية مثل ان جئتني أكرمك أو فانت مكرم والجملة الظرفية تفيد التقوى لانها فعلية فيتم كرمك في الاسناد وكذا الشرطية ان كان الجزاء جملة فعلية مثل زيد بكرمك ان أكرمه أو زيد ان تكرمه بكرمك وأما الجملة الاسمية فلا تفيد التقوى لعدم تكرار الاسناد فيها (قوله للسببية) خبر ان (قوله وكون تلك الجملة الخ) ينبغى أن تقيده بما خبر بها اسم نحو زيد أبوه منطلق لافعل نحو زيد أبوه انطلق والام تفيد الدوام والثبوت بل التجدد والحدوث اذ زيد انطلق يساوي انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق كما صرح به الشارح في المطول (قوله للدوام) أي فنحو زيد أبوه منطلق يدل على دوام الانطلاق وعطف الثبات على الدوام مرادف (قوله وكونها فعلية) نحو زيد يقرأ العلم أي يجدد قراءة العلم وقتما يحدو فت (قوله على أخصروجه) أي لان قولنا يقرأ العلم أخصرو من قولنا حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل

\* وظرفيتها الاختصار الفعلية اذهى مقدرة بالفعل على الاصح

(قوله للاعتبارات المختلفة) أي التي لا تعرف إلا بعرف ما بين أدوات الشرط من التفصيل كقولنا زيدان نلقه بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيد بالكرام الذي يحصل على تقدير اللفظ المشكوك فيه وزيد إذا بقيته بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالكرام الحاصل على تقدير اللفظ المحقق وقس على هذا (قوله وظرفيتها) أي الجملة أي كونها ظرفاً وقوله باختصار الفعلية أي لأن زيد في الدار أخصر من زيد استقر في الدار فإذا اقتضى المقام أفادة التجدد مع الاختصار أتى بالمسند ظرفاً لأنه أخصر من الجملة الفعلية ويفيد معناها وهو التجدد وقوله اذهى أي الظرفية بمعنى الجملة الظرفية المأخوذة من المقام لا الكون ظرفاً إذا الكون ظرفاً ليس مقدراً بالفعل في كلام المصنف استخدام ولا يصح أن يكون المراد (١٠٨) من الظرفية في الأول الجملة الظرفية أثلاً يلزم من إضافتها للضمير إضافة

للإعتبارات المختلفة الخاصة من أدوات الشرط (وظرفيتها باختصار الفعلية اذهى) أي الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لأن الفعل هو الأصل في العمل وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للوصول نحو الذي في الدار أخوك وأجيب بأن الصلة

هذا فقس فقوله لما مر يعود للسائل الثلاث كما ذكرناه في الأولين (وظرفيتها) أي كون الجملة الخبرية بها ظرفية يكون (١) قصد (اختصار الفعلية) عند اقتضاء المقام أفادة التجدد مع الاختصار (اذهى) أي وإنما قلنا إن الظرفية يتحقق بها اختصار الفعلية لأنها أي الجملة الظرفية (مقدرة بالفعل على) القول (الاصح) أي يتحقق كونها جملة بتقدير الفعل في الظرف بمعنى أن الظرف في قولنا زيد عندك مقدراً بالفعل على الاصح فصارت تأويل الجملة أي حضر عندك لا بالاسم حتى يكون الظرف في تأويل المفرد ورجح الأول بأن الأصل في العمل الفعل وبأن التقدير في الخبر الذي هو الظرف المشكوك فيما يقدر به يحمل على الظرف الذي تعين فيه تقدير الفعل وهو الذي وقع صلة لوجوب كون الصلة

الايضاح وجهها آخر وذكر أنه أشبه بأصول الفلاسفة وقد قصدت تطهير هذا الكتاب منه قلت والوجهان بناء على أن سلاماً محكي منصوب بفعل وفي الآية قول أنه مفهول بقاؤه أو مطلقاً والمعنى قولاً سلاماً قلت والمسند هنا ليس جملة فلذلك قلنا إن المراد تعليل إيمان الجملة فعلية مطلقاً وعلى التفصيل بين الاسمية والفعلية جاء قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون أي تجدد دعائكم أم صمتكم المستمر لأن الصمت عندهم هو الذي كان عادة مستمرة وكذلك قالوا أجتنبنا بالحق أم أنت من اللاعبين أي هل أحدثت لنا ما لم تكن تألفه أم أنت على اللعب الذي كان مستمراً من الصغر على زعمهم وأما قوله تعالى وما هم بمؤمنين بعد من يقول آمنا فلما أراد إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين بمبالغة في تكذيبهم ولهذا أطلق مؤمنين وأكذباً بالباء ونحوه يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وقد يقال عليه أن الاسم إذا كان دالاً على الثبوت وعلى النسبة كيف يدل نفيه على نفي كل منهما ونفي الاختصاص أعم من نفي الأعم وأما شرطية الجملة فلما مر وقوله وظرفيتها باختصار الفعلية مثاله زيد عندك أبوه أو زيد عندك في الدار وإن التقدير استقر في الدار فهو لا يختص بذلك وقد بناء المصنف على رأيه من أنهم مقدرة بفعل والجمهور أنهم مقدرة باسم وقول المصنف ظرفية الجملة على هذا الشرح لا يصح لأن الظرف ليس بجملة إلا إذا قلنا في زيد عندك أبوه أن العمل للظرف نفسه بل الظرف على هذا ليس بجملة إنما هو

الشيء إلى نفسه الممتنعة الابتكاف ومع التكاف فهو مخالف لما قبله من قوله واسميتها الخ لأن المراد الكون اسماً فختل نظام الكلام (قوله مقدرة بالفعل) لم يقل مقدرة بالجملة الفعلية إشارة إلى الصريح من أن المحذوف الفعل وحده وانتقل ضميره للظرف (قوله لأن الفعل هو الأصل في العمل) وذلك لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشد افتقاراً لأنه حدث يقتضي صاحباً ومحللاً وزماناً وعلة فيكون افتقاراً من جهة الأحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم إلا الثاني اه فترى (قوله وقيل باسم الفاعل) هذا مقابل الاصح (قوله ورجح الأول الخ) حاصله أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك فيما إذا وقع الظرف صلة

فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل لجملة المشكوك على المتيقن لأن الحمل عند الشك على المتيقن أولى فقوله لوقوع الظرف صلة للوصول أي فإنه متى وقع صلة لا بد من تقدير الفعل أي وإذا وجدتيقن شيء حمل المشكوك على ذلك المتيقن (قوله وأجيب الخ) حاصله أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن كلي وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لأنه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار زيد إذا لهم مكر في آياتنا لأن أملاً تفصل من الفاء لا باسم مفرداً وجملة شرط دون جوابه ولأن إذا الفجائية لا يليق بالأفعال على الاصح وإذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر فليحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصلة

\* وأما تأخير فلا نذكر المسند أهم كما سبق \* وأما تقديمه فاما التخصيصه بالمسند اليه كقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقولك قائم هو لمن يقول زيد ما قام أو قاعد فيرده بين القيام والقعود من غير أن يخصه بأحد هما

(قوله من مظان الجملة) أي من الخيال التي يظن فيها وقوع الجملة لا غير وانما غير بالمظان لان صلة آل تكون غير جملة ظاهر وان كانت جملة في المعنى (قوله بخلاف الخبر) أي فليس من مظان الجملة اذا اصل فيه الافراد (١٠٩) وحينئذ كيف يقاس الخبر على الصلة مع

وجود النارق (قوله لكان أصوب) انما لم يقل لكان صوابا لان مكان تأويل عبارة المصنف على معنى اذهى أي كلمة الظرف أو الجملة من حيث اشتغالها على الظرف أو يراد بالظرفية الراجع لها ضمير هي الجملة الظرفية والمراد بالمقدرة المتحققة والباء في قوله بالفعل للسببية وقوله على الاصح راجع لقوله متقدمة أي لان الجملة الظرفية متحققة على الاصح بسبب تقدير الفعل عاملا في الظرف ومقابل الاصح انها غير متحققة أصلا فتأمل (قوله أن الجملة الظرفية) أي التي هي معنى قوله اذهى (قوله ولا يخفى فساد) أي لان الظرف على ذلك المذهب مفرد لاجلة لان الظرف لا يقال له جملة أو مفردا لاعتبار متعلقه بحيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا وقد جزم بجمليته أولا والحاصل أنه جزم بجملية الظرف حيث قال اذهى أي الجملة الظرفية ثم ذكر خلافا هل المصدر فعل أو اسم وهو

من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذا الظرف مقدّر بالفعل على الاصح لكان أصوب لان ظاهر عبارته يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساد (وأما تأخير) أي المسند (فلا نذكر المسند اليه أهم كما مر) في تقديم المسند اليه (وأما تقديمه) أي المسند (فلتخصيصه بالمسند اليه)

جملة وأجيب بالفرق بان الخبر من مظان الافراد بخلاف الصلة وبالمعارضة بما يتعين فيه الاسم كقوله أما في الدار فزيد فان أما لا يليق الا الاسم مع أن ما بعده من جنس الخبر فيحمل عليه دون الصلة وقد تبين بما قررنا أن في عبارة المصنف تعسفا من أوجه أحدها أن الضمير في قوله اذهى فعلية عائدة على لفظ الظرفية لا بالمعنى المراد به أولا لان المراد به أولا المصدر كما أريد بما قبله أي كونه ساطرفية اذا لا يصح أن يراد الجملة الظرفية اذ يلزم حينئذ من اضافتها للضمير اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح الابتكاف ومع ذلك فهو يخالف ما قبله فيجوز نظام الكلام بل المراد به المصدر المأخوذ من الاسم بواسطة زيادة ياء النسبة وقد حذف ياء النسبة الكائنة قبل ياء النسبة التي للصدر في هذه الانفاط واذا كان المراد أولا كون الجملة ظرفا لم يصح أن يعود الضمير على الظرفية بذلك المعنى اذ يصير التقدير اذ كونه ساطرفية مقدرة بالفعل ولا يخفى فساد (فالكلام على هذا من باب عندي درهم ونصفه وارثكابه عند قصد البيان مع وجود الخفاء تعسف ولو كان من البديع والاخر أن الجملة الظرفية لا معنى لتقديرها بالفعل لانها نفس الفعل ولذلك تأولناه على معنى التحقق والتصور بالفعل ولذلك كان الصواب ان يقول اذا الظرف مقدّر بالفعل كما أشرنا اليه والاخر أنه يوهم فهمه أن الجملة الظرفية مقدرة بالاسم على القول غير الاصح فليفهم واقع الموفق للصواب (وأما تأخير) أي وأما الاثبات بالمسند مؤخر (ف) يكون (لان ذكر المسند اليه أهم) من ذكر المسند في قدم المسند اليه ويلزمه تأخير المسند حينئذ لان ذكر الاسم أنسب بالتقديم من غيره وأهمية المسند اليه (كما مر) في تقديم المسند اليه من أنه يكون أهم لاصلته ولا مقتضى للعدول أولا في فيه تشويق المسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقدم في قوله والذي حارت البرية فيه الخ اولان في ذكره أولا تعجيلا للمسرة كقوله سعد في دارك أو المساء كقوله السفاح في دار صديقك ونحو ذلك وهذا الكلام ولولم علمه مما تقدم نبه عليه هنا لئلا يتوهم انه أغفله في باب ليد كرمه مع مقابله وهو التقديم لان الواجهة الواجبة لتأخير المسند اليه حال هنا لك عليها هنا والموجب في الحقيقة شيء واحد وما ذكره المصنف تفصيل له والى ذلك أشار بقوله (وأما تقديمه) أي وأما الاثبات بالمسند مقدما (ف) لكونه أهم وهم بتقديم الأهم أعنى وعلى بيانه أولا حرص ثم أشار الى أوجه مما يقتضى الأهمية فقال إما (ا) قصد (تخصيصه) أي المسند (بالمسند اليه) أي جعله مختصا بالمسند اليه دون سائر المسندات فالمسند اليه عند جز الجملة وكأنه يعني بظرفية الجملة أن ينطق بظرفيتها ص (وأما تأخير فلا نذكر المسند اليه أهم كما مر) ش هذا واضح وقد تقدم ذكره لان كل ما اقتضى تقديم المسند اليه من كونه الاصل وغيره اقتضى تأخير المسند ص (وأما تقديمه الخ) ش تقديم المسند إما التخصيص المسند بالمسند اليه

فاسد اذ عند تقدير المتعلق بما يكون الظرف مفردا قطعاً (قوله أهم كما مر) يعني أن الأهمية المقتضية لتقديم المسند اليه على المسند كما عرفتها قبل مقتضية لتأخير المسند عن المسند اليه لان أسباب الأهمية المتقدمة التي هي اصلته ولا مقتضى للعدول عنه أو كون تقديمه فيه تشويق للمسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقدم في قوله والذي حارت البرية فيه الخ أو تعجيلا للمسرة كقوله سعد في دارك أو تعجيلا للمساة كقوله السفاح في دار صديقك الى آخر ما مر تجرى هنا وهذا الكلام وان علم مما تقدم لكنه نبه عليه هنا



ومنه قولهم تميمي أنا وعليه قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون أي بخلاف خور الدنيا فإنها تغتال العقول

ألا يوهم أنه أغفل في بابه ولم يذكر مع مقابله وهو التقديم (قوله أي أقصر الخ) أشار بذلك إلى أن الباء داخلة على المقصور وقوله على ما حققناه في ضمير الفصل أي من أن الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله لا يتجاوزها إلى القيسية) أي فقط وان تجاوز التميمية إلى غيرها فهو من قصر الموصوف (١١٠) على الصفة قصر الضائما (قوله نحو لا فيها) أي ليس في خور الجنة غول

أي أقصر المسند إليه على المسند على ما حققناه في ضمير النص ل لأن معنى قولنا تميمي أنا هو أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية (نحو لا فيها غول أي بخلاف خور الدنيا) فإن فيها غولا فإن قلت المسند هو الظرف أعني فيها والمسند إليه ليس مقصور عليه

تقديم المسند هو المقصور والمسند هو المقصور عليه لأنك إذا قلت تميمي هو كان معناه قصر المسند إليه وهو مدلول التميمية على التميمية وأنه لا يتجاوزها إلى القيسية مثلا وإفادة العبارة بهذا المعنى تقدم تحقيقه في باب ضمير الفصل وأنت تقول خصت زيدا بالذ كذا إذا جعلته مختصا بالذ كرك من دون سائر الرجال فتدخل الباء المتعلقة بال تخصيص على المقصور كافي هذا المثال وهو كثير ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه كافي قولك خصت محبتي واحسانى بن زيد بمعنى أني جعلت محبتي واحسانى مقصورين على زيد فقد أدخلت على المقصور عليه وعبارة المصنف هنا واردة على الأول كما تقدم فإن قلت أهمية الذ كرك التي جعلوها سببا للتقديم هنا وهذا وجعلوا الأوجه المذكورة للتقديم تفصيلا لها إما أن يراد بها كون ذكر الشيء سابقا لأهم وأولى عند المتكلم أو يراد بها كون الشيء مطلقا أعم وأولى من غير تقييد بالأسبقية فإن أراد الأول كان المعنى أن كون الشيء أولى بالتقديم من أسباب تقديمه وهذا أمر جلي معلوم اذ كل أحد يعلم أن سبب التقديم كون الشيء أحق بالتقديم وأغلب المفيد ذكر السبب الخاص وعلى هذا يكون ذكر الأهمية من التطويل بلا طائل وأكثر عباراتهم على ذكرها وإن أراد الثاني كان المعنى أن كون الشيء أهم في التركيب من أسباب تقديمه ويرد عليه أن جزأى الافادة لا يتحقق أهمية أحدهما على الآخر في الافادة والتركيب وأيضا معنى كون تلك الأسباب تفصيلا للأهمية كونها أسبابا لها على ما يفيد كلام عبد القاهر بقوله لا بد أن يبين كون الشيء أهم سببا به كان أهم وهم به أعني ولا معنى لكون الأسباب المذكورة أسبابا للأهمية الذكورية جميعا فإن التخصيص مثلا سبب للتقديم للأهمية قلت يصح أن يراد المعنى الأول ويكون ذكر الأهمية كذا كذا القائلون الجامع الجملي المسوق لتفصيله ليكون التفصيل أوقع في النفس فإذ ذكر الأهمية فائدة ويصح أن يراد الثاني ولا يلزم من استواء الجزأين في الافادة والحاجة في التركيب استواء أهميهما في خواص وزوائد أخرى بهما يكون أحدهما أهم من الآخر وأما كون التخصيص من أسباب التقديم فلا ينافي كونه سببا للأهمية لأن الأهمية أعم وسبب الاختصاص سبب الأعم وأصح الوجهين فيجوز كلامهم تارة في بيان مطلق الأهمية ككون الشيء أشرف وأجل وأنسب بالمقام وتارة في بيان الأهمية التقديمية ككون التقديم يفيد التخصيص والله الموفق بمنه وذلك (نحو) قوله تعالى (لا فيها غول) أي ليس في خور الجنة غول وهو ما يحصل بشرط الخرج من وجع الرأس وثقل الأعضاء والمعنى على قصر المسند إليه في المسند (أي) الغول مقصور على كونه لا يكون في خور الجنة (بخلاف خور الدنيا) فيكون فيها ثم إن نسبة الغول أو نفيه عن الجنة نسبة كقولك تميمي أنا في جواب من قال أنت تجازي وشاعروك قوله تعالى لا فيها غول المعنى اختصاصها بذلك دون خور الدنيا

فعدم الغول مقصور على الكون في خور الجنة لا يتعداه للكون في خور الدنيا والغول بفتح الغين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء يقال غاله الشيء واغتمله إذا أخذه من حيث لا يدري كذا في الصحاح ثم إن جعل التقديم في الآية للتخصيص يقتضي أن هنالك مسوغا لا بدع بالتمسك غير التقديم لأن إفادة القصر في نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنسبة حيث جعل للعدول في المحمول لا يسوغ الابتداء بالتمسك وحينئذ فالسوغ لا ابتداء جعل التنوين للتوزيع لا كون المبتدأ مصدرا لأن ذلك مخصوص بالدال على تعجب أو عافاة إذا جعل المسوغ التوزيع صح الابتداء وكان التقديم حينئذ واردا للحصر وهذا ظاهر إذا اعتبر العدول في المحمول وإن اعتبر بالنسبة للسوغ كان المسوغ كونه في تأويل المضاف أي عدم الغول (قوله فإن

بل

فيها غولا) المناسب لما أتى من الجواب أن يقول فإن الكون فيها غول لكنه جازى كلام المصنف (قوله فإن قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف بخلاف خور الدنيا المفيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذي هو الضمير العائد على خور الجنة بخلافه خور الدنيا

(قوله بل على جزء منه) أي وإذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند اليه على المسند (قوله قلت) جواب عن قوله بل على جزء منه (قوله المقصود) أي مقصود المصنف وإن كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله على الاتصاف بنفي خور الجنة) أي مقصود على الكون والحصول في خور الجنة فالمقصود عليه هو المتعلق لأن الحكم الثابت للطرف انما يثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره وذكر الاتصاف اشارة الى أنه من قصر الموصوف على الصفة فعدم الغول موصوف والصفة التي قصر عليها هي الكون في خور الجنة ووجه الاشارة أن قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف به فصرح بالاتصاف اشارة لذلك (قوله لا يتجاوز الى الاتصاف الخ) أي لا يتجاوز الى الكون في خور الدنيا أي وان تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل وأشار الشارح بقوله لا يتجاوز الخ الى أنه قصر اضافي لاحقيق (١١١) (قوله وان اعتبرت الخ) عطف على متبدر

أي هذا ان اعتبرت النفي في جانب المسند اليه وجعلته جزءا منه وان اعتبرت الخ أي أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصود على الاتصاف بكونه في خور الجنة لا يتعداه الى الاتصاف بكونه في خور الدنيا ان اعتبرت النفي الثاني هو لا في جانب المسند اليه المؤخر أي ان اعتبرته جزءا منه وأما ان اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم أي جزءا منه فالمعنى الخ والحاصل أن القضية موحدة معدولة الموضوع على الأول ومعدولة المحمول على الثاني وليست سالبة واعترض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف السلب بأنه لو جاز لجاز كونه جزءا من المسند في ما أنا قلت هذا فلا يتحقق ثبوت بيننا وبين أنا ما قلت هذا وقد تقدم أن

بل على جزء منه أعني الضمير المحرور الرجوع الى خور الجنة قلت المقصود أن عدم الغول مقصود على الاتصاف بنفي خور الجنة لا يتجاوز الى الاتصاف بنفي خور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند

الوصف من الموصوف لأن الحرث فبانهم أوجعة للرأس مثقلة للبدن ويمكن أن يعتبر أن نسبته منه نسبة المظروف من الطرف لأن الظرفية المجازية يصح أن تعتبر في الموصوف للوصف بل الحقيقة فيقال كانت هذه الصفة في هذا الموصوف فتنفي الغول هنا بتبر فيه كونه في خور الجنة على وجه القصر وبالأعتبار الأول توهم أن قصر نفي الغول على كونه في خور الجنة من قصر الوصف على الموصوف وبالأعتبار الثاني قيل أنه من قصر الموصوف على الصفة والأول ناظر الى أن الحاصل من له في الغول أن عدم الغول وهو صفة مقصود على خور الجنة بحيث لا توصف به خور الدنيا ورد بان تقديم المسند لم يرد لقصر المسند الذي هو بمثابة الصفة على المسند اليه الذي هو بمثابة الموصوف بل الوارد العكس ولو سلم وروده فهو هذا ليس منه أنه من قصر المسند اليه على جزء من المسند وهو الضمير والمعهود في افادة التقديم للقصر افادته قصر أحد المقدمين على نفس الآخر على جزئه وان أراد هذا القائل أنه من قصر المسند اليه على المسند وهو الطرف ولكن لما آل الكلام بالاخيرة الى اتصاف خور الجنة فقط بعدم الغول سميت قصر الصفة فلا اعتراض عليه اذ لا يخالف ما بقوله الغير ولا مشاحة في التعبير نعم ان أراد هذا القائل أن نفي الحصول في خور الجنة وصف مقصود على الغول لا يتعداه الى أن يكون وصفا للصحة والراحة مثلا لا كان من قصر المسند على المسند اليه ولكن لا يخفى ما فيه من التعسف لأن الظاهر كما لا يخفى أن الكلام مع من يعتقده أن الغول في خور الجنة كخمر الدنيا لا مع من يعتقده أن الاتصاف بعدم الحصول في خور الجنة محقق للغول ولغيره من الراحة مثلا أيضا ولغيره فقط وأما من قال أنه من قصر الموصوف على الصفة فيقول كما تقدم أن المعنى أن عدم الغول مقصود على الاتصاف بكونه في خور الجنة فلا يتعداه الى الاتصاف بكونه في خور الدنيا هذا اذا اعتبرنا القضية معدولة الموضوع وقررنا أن حرف النفي في جانب المسند اليه ومعناه هو المحكوم عليه وان قررنا حرف السلب في جانب المحمول ومعناه هو المحكوم به لتكون القضية معدولة المحمول كان المعنى أن الغول مقصود على عدم الكون في خور الجنة لا يتعداه الى عدم الكون في خور الدنيا التحق كونه فيها وارتكب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبة محضة لئلا يردان النفي ورد على تقديم يفيد القصر في تسلط على

الحق وجود الفرق بينهما وقد يجب أن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره وحينئذ فلا يضر الفصل به بين حرف السلب والموضوع وانما ارتكب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبة محضة لئلا يرد أنه اذا كان تقديم المسند في الآية لقصر كان معناه أن نفي الغول في خور الجنة لأن نفي الغول عنها وذلك لأن النفي اذا ورد في كلام فيه قيد أفاد نفي التمسيد فعلى هذا يفيد النفي نفي القصر امتدادا بقيد التقديم لا بثبوته وقد يقال لا داعي لذلك لأن النفي قد يتوجه الى أصل الثبوت مع رجوع القيد الى النفي كما تقدم في قوله تعالى وما يريك بظلام للعبيد فالنفي لاصل الظلم مقيد لذلك النفي بالمبالغة في تحققه وليس النفي مسلطا على المبالغة في الظلم وكافي قوله تعالى وما هم بمؤمنين فهو لنا كيد نفي ثبوت الايمان لا نفي تأكيد الثبوت الذي كان أصلا في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول في الآية ويفيد الكلام النفي المقيد بالقصر لأن القصر أفاده العلامة المعقوب

فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوزها إلى عدم الحصول في خور الدنيا  
فالمسند إليه مقصور على المسند قصره غير حقيقي وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين

ففي ذلك القيد على قاعدة أن النفي إذا ورد في كلام فيه قيد أفاد نفي القيد فعلى هذا يفيد النفي في القصر  
المفاد بقيد التقديم لا ثبوته ولكن هذا يرد بان النفي قد يتوجه إلى أصل الثبوت مع عود القيد إلى النفي  
كما تقدم وذلك كما في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالنفي لأصل الظلم مقيد بذلك النفي بالمبالغة في  
تحقيقه وليس النفي متسلطا على المبالغة في الظلم وكما في قوله تعالى أيضا وما هم بمؤمنين فهو نافي كيدني  
ثبوت الإيمان لا النفي تأكيد الثبوت الذي كان أصلا في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح أن لا يعتبر العدول  
ويفيد الكلام النفي المقيد بالقصر لا نفي القصر واعتراض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف  
السلب بأنه لو جاز لجاز أن يكون جزأ من المسند في ما أنفقت هذا فلا يتحقق فرق بينهما وبين أنا ما قلت هذا  
وقد تقدم أن الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بان الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل  
به أو أن الاستعمال جار بالفرق بين نحو ما أنفقت هذا مع أنا ما قلت هذا بخلاف لا قيم يزيد وفيها لا يزيد نعم  
الاعتبار السابق بنسب هذا أيضا بان يقرر النفي كأنه لقول القائل مثلا في خور الجنة غول فقيل لا فيها  
غول أي ليس الغول فيها مع أنه كائن في غيرها على حد ما أنفقت هذا أي لم أقله مع أنه مقول ويكون هذا  
المعنى مطابقا لما تقدم من أن الغرض إفادة النفي المقصور لإفادة نفي القصر ثم إن في الكلام بحشام  
وجهين \* أحدهما أن لا نسلم أن تقديم الظرف لإفادة القصر هنا لان إفادة القصر في نحو مقيد بان يصح  
الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنفي حيث جعل للعدول في المحمول لا يسوغ الابتداء بالنكرة  
والجواب أن التنوين في غول للتوسيع فيه بدو الابتداء ويرد التقديم حينئذ للحصر وان جعل في  
جانب المسند إليه فهو في تأويل المضاف فيفيد أيضا وأما الجواب بان المسند إليه مصدر يصح الابتداء  
به فردد بان المصدر الذي يصح به الابتداء مخصوص بالدال على الدعاء كـ الام على آل فلان أو التعجب  
\* وثانيهما أن القصر فيما إذا جعل في الكلام من باب العدول إيمان يكون قصر أفراد أو قصر قاب وفي  
معناه قصر التعمين فإذا جعل قصر أفراد والفرض أنه من قصر الموصوف على الصفة وجعل السلب من  
جانب الموضوع كان المعنى كما تقدم أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خور الجنة لا يتعداه  
إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا كما عليه المخاطب فيكون كلاما مع من اعتقد أن نفي الغول كان في  
خور الجنة إلا أنه يعتد بمشاركة خور الدنيا الها في عدم الغول ولا يخفى كما تقدم أن الظاهر أنه كلام مع  
من يعتد الغول في الجرين لا مع من يعتد بنفيه فيه فما لو لم من نفيه عن أحدهما دون الآخر في  
ثبوته له ما معا كما يعتد بالمخاطب لكن الدلالة على ذلك لزومية خفية فلا ترتكب لان المتبادر من  
العبارة أن القصر يدخلها وإذا جعل قصر قلب كان المعنى أن نفي الغول مقصور على وصفه بكونه في  
خور الجنة فقط لا يتعدى ذلك إلى وصفه بكونه في خور الدنيا فقط ولا يخفى أيضا أن الكلام حينئذ  
مع من يعتد نفي الغول عن خور الدنيا وليس كذلك وان جعل السلب من جانب المحمول كان المعنى  
كما تقدم أيضا أن الغول مقصور على الاتصاف بعدم الكون في خور الجنة لا يتعدى ذلك إلى أن يتصف  
أيضا بعدم الكون في خور الدنيا أو يتصف فقط بذلك عدم بناء على أنه قصر أفراد أو قلب ويكون  
كلاما مع من يعتد أن الغول منفي عن الجرين معافأريدا ثبات نفيه في أحدهما فقط أو منفي عن  
أحدهما دون الآخر فأريدا ثبات نفيه عن الآخر فقط ولا يخفى ما فيه أيضا لان الكلام مع من يعتد  
الثبوت لا مع من يعتد النفي فالأولى أن يجعل من باب ما ورد فيه النفي مقيدا بالقصر الذي يفيد أصل  
تركيب الثبوت ولو لم يوجد ذلك الأصل إذ ليس كلاما مع من يعتد أن فيه فقط غولا بل مع من ثبت

(قوله فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة) أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الجنة فهو من قصر الموصوف وهو الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خور الجنة (قوله لا يتجاوزها إلى عدم الحصول في خور الدنيا) أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الدنيا أي وان تجاوزها إلى الاتصاف بكونه مذكوما مثلا وبكونه حاصل في خور الدنيا (قوله فالمسند إليه مقصور على المسند قصره غير حقيقي) أي على كلاً الاحتمالين أعني اعتبار النفي جزأ من المسند إليه أو من المسند (قوله لكم دينكم ولي دين) أي أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزها إلى الاتصاف بكونه في ديني مقصور على الاتصاف بكونه في لا يتجاوزها إلى الاتصاف بكونه لكم وهذا لا ينافي أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر اضافي

ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى لا ريب فيه

(قوله ونظيره) أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم لأن المسند فيه مؤخر على الأصل والحصر جاء من النبي والآل من النعيم (قوله حسابهم مقصور على الاتصاف) أي على اتصافه بكونه على ربي (قوله لا يتجاوز به إلى الاتصاف بعلي) ضمير المتكلم راجع له عليه الصلاة والسلام وخص بذلك مع أن غيره مثله لأنه هو الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة إلى الله وللجهاد وفي نسخة لا يتجاوز به إلى الاتصاف بعلي غير ربي وهي واضحة لأن الاتصاف بعلي غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي عليه الصلاة والسلام وغيره (قوله بجميع ذلك) أي جميع الأمثلة المذكورة في المتن والشرح (قوله من قصر الموصوف) وهو الغول ودينكم ودينى وحسابهم وقوله على الصفة وهي الكون في خور الجنة والكون لكم ولي والكون على ربي (قوله دون العكس) أي لأن الخلل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند إليه والقانون أنه أقصر المسند إليه على المسند (قوله كما توهمه بعضهم) وهو العلامة الخلل في فتوهم أن القصر في قوله تعالى لا فيها (١١٣) غول من قصر الصفة على الموصوف

والمعنى أن الكون في خور

الجنة وصف مقصور على

عدم الغول لا يتعداه إلى

الغول وهذا القصر اضافي

لاحتمالي حتى يلزم أنه ليس

لخوارج صفة إلا لعدم

الغول مع أن له صفات أخر

كالسلامة والراحة قال

وقد ورد ذلك القصر في

قول علي رضي الله عنه

رضينا قسمة الجبار فينا

لنا علم ولا دعاء مال

فإنه قصر الصفة على

الموصوف أي أن الحال

الذي لنا مقصور على العلم

لا يتجاوز به إلى المال الذي

للاعداء مقصور على المال

لا يتجاوز به إلى العلم ويرد

عليه أن الكلام مع من

ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى إن حسابهم إلا على ربي من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلي ربي لا يتجاوز به إلى الاتصاف بعلي بجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه (في لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب

فيهم ما فكأنه قيل في خور الجنة غول فنفي نفيا مقصورا فاد قصر نفي المسند إليه على الظرف ونظيره في الإثبات قوله تعالى إن حسابهم إلا على ربي أي حسابهم مقصور على الاتصاف بكونه على ربي لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه على وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين أي دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه لي كما أن ديني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه لكم أيضا وكل ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهم وقد أطننا في هذا المقام لتباجة إلى تحقيق مفاد هذا الكلام والله الموفق عنه وكرمه (ولهذا) أي ولا جمل أن التقديم يفيد الاختصاص غالبا (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند إليه (في) قوله تعالى (لا ريب فيه) فلم يقل لا فيه ريب

ولذلك لم يقدم الظرف في لا ريب فيه أثلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله سبحانه وتعالى نعم هنا سؤال وهو أن مدلول فيم اغول ما الغول لا فيم ما نفى فيه ما اختصت بالغول وهذا غير المراد لأن معنى ما اختصت بالغول أعم من أنها اشتركت هي وغيرها فيه وليس هو مراداً وجوابه يطول ذكره وستتكام عليه في الاختصاص بتقديم المعمول

(١٥ - شروح التلخيص ثاني) يعتقد أن الغول في خور الجنة كخمر الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف

بعدم الحصول في خور الجنة محقق للغول وغيره من الراحة والصحة أو غيره فقط وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند لا لقصر المسند على المسند إليه كما هو مقتضى كلام ذلك البعض ولا يرد على هذا بيت على فان قصر المسند فيه على المسند إليه لم يستفد من تقديم المسند وإنما استفيد من معونة المقام وانزعاب بين الشارح وغيره إنما هو في أن قصر المسند على المسند إليه هل يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضع أو من معونة المقام والحق ما ذكره الشارح من أن قصر الصفة على الموصوف لا يستفاد من التقديم لأن التقديم ليس موضوعا لذلك وإنما يستفاد من معونة المقام فان أراد ذلك البعض أن التقديم في الآية مفيد لذلك الحصر بمعونة المقام كان كلامه صحيحا وان أراد أنه مفيد لذلك وضعه كان غير صحيح ثم إن قول الشارح كما توهمه بعضهم ظاهره أن ذلك البعض توهم ذلك العكس في جميع الأمثلة السابقة وليس كذلك إذ هو لا يظهر في قوله تعالى إن حسابهم إلا على ربي إذ لا يصح قصر الكون على ربي في حسابهم



لثلاثين فيد ثبوت الرب في سائر كتب الله تعالى وإما للتنبيه من أول الامر على أنه خبر لا نعت

(قوله لثلاثين فيد الخ) فيه نظر لانه يقتضي ان التقديم يفيد الثبوت المذکور من حيث ان التقديم يفيد الحصر مع انه لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل ذلك هو الغالب كما سيأتي في كلام المصنف فالاولى لثلاثين فيد هو ثبوت الرب بتقديمه نظرا الى ان الغالب فيه الحصر وأجيب بأن المراد لثلاثين فيد هو لافادة المذکور كورة أو لثلاثين فيد هو ذلك الامر فالكلام على حذف المضاف أو المراد لثلاثين فيد ذلك اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو الاختصاص وقوله لثلاثين فيد الخ علة للنفي أي انتفي التقديم للطرف لاجل انتفاء لافادة المبنية على افهام اختصاص عدم الرب بالقرآن لوقدم الطرف (قوله في سائر) أي باقي من السور وهو البقية أي مع ان الرب منتف عن الان المراد بالرب هنا كونه منصفة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن بخلاف الكون مظنة له فانه منتف عن سائر كتب الله لما فهم من الاعجاز بخوار أخبار عن الغيبات (قوله بناء على اختصاص الخ) علة لقوله يفيد ثبوت الرب وفي الكلام حذف مضاف أي بناء على افهام اختصاص الخ أي لوقدم الطرف وافهامه (١١٥) ذلك بالنظر للغالب والافاد يقدم ولا يفيد الحصر بأن كان التقديم هو

(لثلاثين فيد) تقدمه عليه (ثبوت الرب في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الرب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما أن المعتبر في مقابلة خور الجنة هي خور الدنيا لا مطاق المشروبات وغيرها (أو التنبيه) عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على أنه) أي المسند (خبر لا نعت) اذا نعت لا يتقدم على المنعوت

(لثلاثين فيد) تقدمه عليه اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو الاختصاص (ثبوت الرب في سائر) أي باقي (كتب الله تعالى) مما سوى القرآن لان الكلام حينئذ لوقدم فيه الطرف أفاد بناء على أن التقديم يفيد التخصيص أن القرآن يختص بعدم الرب وتحقق اختصاص الشيء بوصف انما يعتبر بالنسبة الى ما تنوهم مشاركته فيه والكتب السماوية هي التي تنوهم فيها مشاركة القرآن في أوصافه فاذا خص القرآن بوصف وهو هنا على هذا التقدير عدم الرب يلزم ثبوت ضده هذا عدم وهو الرب في سائر الكتب السماوية وهو باطل ولذلك لم يقدم الطرف لثلاثين فيد بناء على الغالب ذلك ولا أجل ما قلناه من أن التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي تنوهم فيه المشاركة قلنا في مقاد لا فيها غول ان عدم الغول مخصوص بخمور الجنة دون خور الدنيا فانه فيها لم نقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (أو التنبيه) هو معطوف على تخصيصه أي تقديم المسند يكون للتخصيص والتنبيه (من أول الامر) أي أول زمان اراد الكلام (على أنه) أي المسند (خبر لا نعت) وانما وقع النفي بين الخبر والنعت بالتقديم لما علم من أن النعت لا يتقدم على المنعوت بخلاف الخبر مع المبتدا وانما قال من أول الامر لانه قد يعلم أنه خبر ولو مع التأخر بعد التأمل والنظر الى أنه لم يرد خبر بعده في فهم أن غرض المتكلم به الاخبار لا النعت فانه مكتبة في التقديم افهام الخبرية أولا وذلك عند اقتضاء المقام تعجيل المسند من الكلام لاجل خوف قواف الفرصة مثلا أو لطلب تحفة فرار من الذهول للاعتناء أو إيمان بتقديم المسند ليفيد التنبيه من أول الامر على أن المتقدم خبر كقول حسان رضي الله عنه يدح رسول الله صلى الله عليه وسلم

المسوق لا ابتداء بالنكرة حيث لم يوجد مسوق سوى ذلك التقديم فقول الشارح بناء على اختصاص بمنزلة قولنا بناء على الغالب فتأمل (قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى) أي ولم يقل في سائر الكتب (قوله في مقابلة القرآن) أي دون سائر الكتب لان التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي تنوهم فيه المشاركة وهو هنا باقي الكتب السماوية فقط دون كل كتاب غيرها فانه لا تنوهم فيه المشاركة فالخبر اضافي (قوله كما أن المعتبر الخ) أي ولذلك قال الشارح في مقاد لا فيها غول ان عدم الغول

مخصوص بخمور الجنة دون خور الدنيا فانه فيها لم يقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (قوله من أول الامر) أي في أول زمان اراد الكلام (قوله لا نعت) أي بخلاف الخبر لانه نعت وان الخبر سميذا كر (قوله اذا نعت لا يتقدم على المنعوت) بخلاف الخبر مع المبتدا فانه يتقدم فلما خرد ذلك المسند لم يحاطن انه نعت واعتبر بأنهم لم يقدموا المسند في مخور من القائم له من أول الامر بأنه خبر وأجيب بأن مثل هذا اذا قدم كان هو المسند اليه لان الحكم بابتداء المقتدم من المستويين تعريف واجب فالمسند انما يتقدم على المسند اليه اذا كان المسند اليه نكرة ان قلت ارتكابه في المنكر دون المعارف يحتاج الى نكتة قلت قد يقال ان حاشية النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهي تطلب النعت طلبا حثيثا فاذا أخر المسند بعدها توهم أنه نعت بخلاف ما لو تقدم فانه لا يتوهم ذلك لان النعت لا يتقدم على المنعوت وبالجملة فالقديم في خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل في خبر المعرفة في أن كلامه ما معنى الخبرية (قوله لا يتقدم على المنعوت) أي بوصف كونه نعتا والافادت المعرفة بتقديم عليها ويعرب بحسب العوامل كما أن نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالا

كقوله له همم لا منتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر وقوله تعالى وإلهم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين وإلهم لتناول

(قوله لا تدر بما يعلم الخبير) أي مع التأخير (قوله بالتأمل في المعنى) أي ويؤمل غير ذلك أيضا ككون المذكور لا يصلح للنعمة لكونه نكرة والجزء الآخر المتقدم معرفة فالشارح لم يرد الحصر (قوله والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر) أي بعده فيفهم السامع أن غرض المتكلم به لاخباره بالنعمة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وبعد البيت المذكور

له راحة لو أن معشار جودها \* على البركان البرأندى من البحر  
والهمم جمع هممة وهي الإرادة المتعلقة بمراد ما  
على وجه العزم فان كان ذلك المراد من معالي الأمور كانت علمية وان كان من سفاسفها فهي ذميمة وقوله لا منتهى لكبارها أي لا آخر  
لكبارها يعني أنه لا يحاط بكبارها ولا يحصى انداد والصغرى منها أجل (١١١) باعتبار متعلقها من الدهر والحاصل أن هممه

عليه الصلاة والسلام كلها  
علمية لكن بعضها أعلى من  
بعض باعتبار متعلقها  
فهيمته المتعلقة بفتح مكة  
أو غزوة بدر أو أحد مثلاً  
أعظم من همته المتعلقة  
بغزوة هوازن وهمته  
الصغرى أجل باعتبار  
متعلقها من الدهر الذي  
كانت العرب تضرب به هممه  
المثل لأنه لوقوع العظام  
فيه كأن له همما تتعلق  
بتلك العظام فالصغرى  
أجل من الدهر نفسه  
فضلاً عن هممه أو  
في الكلام حذف مضاف  
أي أجل باعتبار متعلقها  
من همم الدهر أي باعتبار  
متعلقها أو الكلام على  
حذف مضافين أي أجل  
من همم أهل الدهر غيره  
عليه السلام وإنما قلنا

وإنما قال من أول الأمر لا تدر بما يعلم الخبير لانت بالتأمل في المعنى وبالنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر  
للبتداء (كقوله) له همم لا منتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر  
حيث لم يقل همم له (أو التناؤل) نحو \* سعدت بغرة وجهك الأيام \*

بالممدوح والتعظيم (كقوله) أي قول مولانا حسان رضي الله تعالى عنه في مدح نبينا ومولانا محمد صلى الله  
عليه وسلم (له همم لا منتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر) الهممة هي الإرادة المتعلقة  
على وجه العزم بمراد ما وعد بذلك الإرادة ان تعلقت بمعالى الأمور فالمدح بقول ان الكبار من هممه  
صلى الله عليه وسلم تتعلق بمعال لا يحاط بها تصوراً ولا إدراكاً والصغرى منها أجل باعتبار متعلقها من  
الدهر الذي كانت العرب تضرب به هممه المثل لأنه لوقوع العظام فيه كأن له همما تتعلق بتلك العظام  
فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلاً عن هممه فلم يقل همم له لثلاثتهم أن الجور رنعت فيمتظر الخبر  
في فوت الغرض من تمكين مدحه وتعظيمه في القلوب بأن له همما موصوفة لان انتظار الخبر ربما يخل  
بامتلاء القلب من أول وهلة به تعظيم الممدوح وذلك الامتلاء الاولى مقصود للمدح لانه أنسب مقام  
الممدوح من غيره وهذا المعنى مثل له بالخبر المنكر مع أن هذا التوهم موجود في الخبر المعروف كقولك  
زيد القاتم لكن حاجة النكرة إلى النعت أكد من حاجة المعرفة إليه فلم يعتبر فيه ذلك التوهم (أو  
التناؤل) أي يكون التقدّم المتناول الذي هو أن يسمع من أول وهلة ما يسر كقوله \* سعدت بغرة  
وجهك الأيام \* ولا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فلا يس التقديم للتناؤل لأنه يجوز تأخيره في  
تركيب آخر بان يقال الأيام سعدت فالتقديم في هذا التركيب المؤدى إلى كون المسند إليه فاعلاً  
عدل (١) يسير عما يصح من العكس لما ذكر من التناؤل وهو ظاهر

له همم لا منتهى لكبارها \* وهمته الصغرى أجل من الدهر  
له راحة لو أن معشار جودها \* على البركان البرأندى من البحر  
يعني لو آخر فقال همم له التوهم انه صفة وقد يقال كان التوهم يزول بأن يقال همم لا منتهى لكبارها فان  
له حينئذ يتعين للخبرية الآن يقال يحتمل أن يكون صفة ثانية والخبر محذوف بقرينة ولا مانع من  
الوصف بالجملة قبل الوصف بالخبر والمجرور وان كان فليلا مخرجاً قلت ويمكن أن يقال التقدّم هنا

باعتبار متعلقها لان الهممة هي الإرادة ولا تفاوت فيها باعتبار نفسها (قوله حيث لم يقل همم له) أي لحوف توهم ان له صفة لهمم وقوله  
لا منتهى لكبارها خبر لها الوصف بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له عليه السلام لا اثبات  
الصفة المذكورة لهممه ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة لانه حينئذ يكون الكلام مسوقاً للمدح هممه عليه السلام لا المدح عليه  
السلام قاله عبد الحكيم فقدم له التنبيه من أول الأمر على أنه خبر لانت (قوله أو التناؤل) هو سماع المخاطب من أول وهلة ما يسر  
(قوله سعدت الخ) تمامه \* وترنيت بيقائك الاعوام \* لا يقال هذا المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فلا يس تقديمه للتناؤل اذ  
لا يقال في المسند قدم لغرض كذا الا اذا كان جائز التأخير على المسند اليه لاننا نقول التمثيل مبني على مذهب الكوفيين المحوزين  
لتقديم الفاعل على الفعل أو يقال ان الفعل هنا مجرور تأخيره في تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت بغرة وجهك على أنه من باب الاخبار  
بالجملة لا على أن يكون فعلاً فاعله تقدم عليه فتقديم سعدت في هذا التركيب المؤدى إلى كون المسند إليه فاعلاً مع صحة تأخيره باعتبار

(١) قوله يسير هكذا في النسخ وله محرف أو من زيادة النسخ كتبه معججه

وإما التشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمر** وقوله **وكأن نار الحياة فن رماذ \* وأخرها وأولها دنخان** قال السكاكي رحمه الله وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند والالم يحسن ذلك الحسن **تنبية** كثير مما في هذا الباب والذي قبله

تركيب آخر لاجل ما ذكر من التفاؤل بخلاف لو أخر سجدت بالنظر للتركيب الآخر فلا يكون فيه تناؤل لما علمته من معنى التفاؤل وقول سم أن التفاؤل لا يتوقف على التقديم فيه نظر (قوله أو التشويق) أي للسامعين (قوله طول) أي بسبب اشتغاله على وصف أو أوصاف متعلقة بالمسند إليه (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو شمدن وهيب في مدح المعتصم بالله (قوله هذا هو المسند) انما لم يكن هو المسند إليه مع انه مخصص بالوصف لما يلزم (١١٦) عليه من الابتداء بذكره والاختبار معرفة وقد مر أنه لم يوجد في كلامهم الاخبار

(أو التشويق إلى ذكر المسند إليه) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلانعب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضياً (الدنيا) فاعل تشرق والعائد إلى الموصوف هو الضمير المحرور في (بهجتها) أي بحسنها ونضارتها أي نصير الدنيا منورة بهجة هذه الثلاثة وبهاثما والمسند إليه المتأخر هو قوله (شمس الضحى وأبو اسحق والقمر) تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب (يعني باب المسند) (والذي قبله) يعني باب المسند إليه

(أو التشويق) أي يكون تقديم المسند لتشويق السامعين إلى ذكر المسند إليه ووجود التشويق في المسند يكون بسبب اشتغاله على طول بذكر وصف أو أوصاف تشوق إلى صاحب ذلك الوصف أو الأوصاف والغرض من التشويق أن يكون المشوق إليه يقع في النفوس ويكون له فيها محل من قبوله وتمكنه وذلك لان الحاصل بعد الطلب أعز وأمكن من المنساق بلانعب وانما يرتكب ذلك اذا كان مناسباً للمقام كما اذا كان الكلام في مدوح أريدنا كبد مدحه وغزارته وتعظيمه بان لا يزول عن الخواطر هو أوصافه اللازمة فيشوق إليه بالتقديم (كقوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمر)

فقوله ثلاثة خير مقدم ووصفه بالاشراق الذي هو أن يصير الشيء مضياً وأسند ذلك الاشراق إلى الدنيا وجعل (١) سبب اشراق الدنيا بسبب بهجة تلك الثلاثة فاشتاق النفوس إلى معرفة من بهجته تشرق الدنيا وهو المسند إليه الذي هو قوله شمس الضحى وأبو اسحق والقمر لتمكن هذه الثلاثة في النفوس وتمكنها أكدي مدحها ثم الغرض من الثلاثة أبو اسحق وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو أيها ما اعدم العلم بان الشمس أقوى من أبي اسحق في الاشراق **تنبيه** كثير مما ذكر (أي الكثير من الاحوال المذكورة (في هذا الباب) يعني باب المسند (و) في الباب (الذي قبله) يعني باب المسند إليه

امالاختصاص وإمالاتفاؤل ومسررة السامع مثل عليه من الرحمن ما يستحقه أو عكسه كما تقدم في المسند إليه وان كان المصنف أهمل هذا القسم هنا ولا وجه لاهماله وإمالاتفاؤل التشويق اذا ذكر المسند إليه كقوله **ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحق والقمر**

ولك ان تقول انما حصل التشويق من صفة المسند لا من من الناس من قال ان ثلاثة مبتدأ سوغ الابتداء به الافادة على رأي الجرجاني أو التعمين كقولهم في عمر رضى الله عنه رجل اختار لنفسه وتشرق خبره وفي هذا البيت من البديع الجمع والتفريق ص **تنبيه** الخ) **تنبيه** يذكر فيه ماله تعلق

بمعرفة عن نكرة في غير الانشاء نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل منه لكنه تكلف اه يس (قوله من أشرق الخ) أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل وإلى ضبطه بضم أوله احترازاً عن كونه من شرق بمعنى طاع فيكون مفتوح الأول (قوله بمعنى صار مضياً) انما عبر بمعنى إشارة إلى أن المراد بالاشراق المأخوذ منه صار مضياً لأنه من أشرق بمعنى دخل في وقت الشروق وانما لم يقل بمعنى أضاء للبالغة أي أن الدنيا كانت مظلمة ثم صارت مضية عند وجود من ذكر بخلاف التعبير بأضاء فانه وان أفاد التجدد لأنه يحتمل المفارقة ويحتمل عدمها بخلاف صار فانها مفيدة للانتقال والدوام بعده كذا قرر شيخنا العدوي (قوله فاعل تشرق) أي لا نظير

اشرق كما قال بعضهم لان جعله فاعلاً يبلغ (قوله والعائد إلى الموصوف) أي والرابط للموصوف النكرة (غير بالجملة الواقعة صفة هو الضمير الخ) (قوله وبهاثما) عطف على البهجة مفسر لها (قوله شمس الضحى) أضاف شمس إلى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ابدائها (قوله وأبو اسحق) كناية للمعتصم بالله الممدوح وفي توسطه بين الشمس والقمر إشارة لطيفة وهو أنه خير منهما لان خير الامور أوسطها وانما ما كان لهم به بعضهم متقدماً وبعضهم متأخراً عنه ولما فيه من ايهام تولده من الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر) أي كثير من الاحوال المذكورة في هذا الباب

(١) قوله سبب اشراق الدنيا بسبب كذا في النسخ بتكرير لفظ سبب ولعل أحدهما من زيادة الناسخ كما لا يخفى كتبه معجزة

غير مختص بالمسند اليه والمسند كاذكروا الحذف وغيرهما مما تقدمت أمثاله

(قوله غير مختص بهما) بل يكون الكثير في المفعول به وفي الحال والتمييز والمضاف اليه (قوله كاذكروا الخ) مثال للكثير (قوله وغير ذلك) أي كالأبدال والتأكييد والعطف (قوله وانما قال كثير) أي ولم يقل جميع (قوله لان بعضها) أي بعض الاحوال وهو غير الكثير مختص بالباين فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالباين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان نقيض السالبة الكمية موجبة جزئية (قوله كضمير النصل) أي فانه مختص بالنسبة التي بين المسند والمسند اليه فقول الشارح المختص بما بين الخ أي بالحكم الذي بين الخ أو بالمكان الذي بينهما وفي بعض النسخ المختص بباب تنبيه باب (قوله فانه) أي الكون فعلا (قوله اذ كل فعل مسند دائما) أي ما لم يكن مكفوفاً بما كلفا وطالما وكثر ما فاتها النسخة عن معنى الفعلية وصار معنى الاول النفي والاخرين التأكيد وما لم يكن رائدا كما كان الزائدة أو مؤكداً للفعل قبله (قوله وقيل الخ) فائله الشارح الزوني وحاصل كلامه انه انما عبر المصنف بكثير ولم يعبر بجميع لانه لو قال وجميع ما ذكر غير مختص بالباين بل يجري في غيرهما (١١٧) لا يقتضي أن كلاما مضى أي أن كل فرد من أفراد الاحوال المذكورة يجري

(غير مختص بهما) من التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالباين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان قواعدها جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند

(غير مختص بهما) أي لا يختص بالباين بل ذلك الكثير يوجد في غيرهما أيضا وانما يختص بالباين البعض مما ذكرنا مما لا يختص بالباين (كاذكروا الحذف وغيرهما) مثل التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك كالأبدال والتأكييد والعطف وأما ما يختص فكمضمير الفصل لانه لا يؤول الى الباين المسندين وكون الشيء فعلا فانه لا يتصور في غير المسند فلاجل أن بعض المذكورات تختص كما ذكرنا قال كثير مما ذكر ولم يقل جميع ما ذكر وقيل ان التعبير بالكثير للاشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين والذي لا يجري في غير الباين مما ذكر كالتعريف فانه لا يجري في الغير الذي هو الحال والتمييز ولو جرى في غيرهما مما سوى الباين كالمفعول به ومعه كالتقديم فانه لا يجري في الغير الذي هو المضاف والمضاف اليه ولو جرى في المفاعيل وهذا يقتضي ان التعريف والتقديم يختصان بالباين لانهم ما مثال لما لا يجري في غير الباين فالاختصاص بالباين حينئذ يحققه الجريان في بعض غير الباين وعدم جريانه في بعض آخر كما تحقق ذلك في التعريف الذي يجري في المفعول دون الحال والتمييز والتقديم الذي يجري في المفعول دون المضاف والمضاف اليه وعلى هذا يكون عدم الاختصاص

بالكلام السابق ويدخل فيه دخولا خفيا ومضمون هذا التنبيه أن ما ذكره في هذا الباب والذي قبله وهما بابا بالمسند والمسند اليه من اذكروا الحذف وغيرهما أي من التقديم والتأخير والتعريف والتشكيك

وفي نظره) أي في هذا القيل نظر وحاصله أن ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميع ما ذكر غير مختص بالباين أي بل يجري في غيرهما أن كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في الباين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلامنا من الاحوال يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير الباين لانه يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضي أن فردا واحدا من الاحوال يجري في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين فضلا عن جريان كل واحد من الاحوال في كل ما يصدق عليه أنه غير الباين فانه غير الباين غاية الامر انه يرد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح وهذا المختص بتظير الشارح والحاصل أن الزوني حمل غير الباين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فردا الشارح بما حاصله أن المراد الغير في الجملة وليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوني بل ما ذكره انما بقول وانما قال كثير لان بعضها مختص بالباين الخ



والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيه ما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما

(قوله فضلا عن أن يجري كل منها) أي من الأحوال وقوله فيه أي في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير الباين قال السيرامي وفضلا مفعول مطابق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يجود بدهم فضلا عن الدينار أي ان عدم اعطائه الدرهم أمر زائد على عدم اعطائه الدينار لانه يتمتع أولا عن اعطاء الدينار ثم عن اعطاء الدرهم (١١٨) فعن الواقعة بعدها الماعني على أول تجاوز وتستهمل

بين كلامين مختلفين إيجابا وسلبا بعد انتفاء الأدنى ليلزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى قال سم في قوله فضلا الخ إشارة إلى أن مراد هذا التعليل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا فاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما (قوله اذ يكفي لعدم الاختصاص) أي عدم اختصاص كل فرد من أفراد الأحوال

بالباين هو الجريان في كل فرد فرد من أفراد غير الباين ولا يخفى ان هذا المعنى لا تفيد العبارة المذكورة أصلا لا لغة ولا عرفا ولا حاجة اليه قصدا لان المصنف لو عدل إلى العبارة المحترزة عنهما فقال جميعها غير مختص بالباين لم تفد الا أن كل فرد مما ذكر يجري فيما يصدق عليه أنه من غير الباين في الجملة لان ذلك يكفي في تحقق عدم الاختصاص ولا تفيد أن ثم فردا مما ذكر يجري في كل غير فضلا عن أن تفيد جريان كل فرد مما ذكر في كل غير حتى يحتاج إلى الاحتراز عن تلك العبارة لتأنيدها هذا المعنى مع ان الكثير المحكوم عليه بعدم الاختصاص اذا كان معنى عدم الاختصاص هو جريان كل فرد من ذلك الكثير في كل فرد من أفراد غير الباين على ما أشار إليه هذا القائل بالتمثال لم يتضح في نفس الامر صدقه بالادلة اذ لا يتحقق جريان كل فرد من الكثير في كل فرد من أفراد الغير بالضرورة كما لا يخفى فيكون كلام المصنف يحتمل ان يكون غير مطابق اذا اعتبر هذا المعنى ثم لو سلم فالعبارة الأولى المعدول اليها لا تفيد هذا المعنى كما لا تفيد المعدول عن الان عدم الاختصاص يكفي فيه الجريان في مطلق غير الباين لا في كل الغير كما بينا وأيضا ذكر تلك الأحوال في الباين ربما يتوهم منه اختصاصها بها فلا يجري شيء منها فيها يصدق عليه أنه غير الباين فيحتاج إلى أن ينبه على أن البعض مما ذكر يوجد فيما يصدق عليه أنه من غير الباين من غير حاجة إلى التعرض لكونه يجري في كل غير أو في بعضه وانما يحتاج إلى ذلك لو كان الكلام مفيدا للجريان في الغير ويبقى النظر في كون الجاري في الغير هل يجري في كل ذلك الغير أو في بعضه فيقال حينئذ الكثير يجري في كل غير والبعض يجري في بعض الغير دون بعض ونحو هذا التعبير وأما العبارة المذكورة فلا تفيد هذا المعنى فيكيف يحترز عن ما فقد تبين ان ذلك المعنى لا يقدسه الاحتراز ولا تفيد ذلك العبارة المحترزة عنهما على تقدير وجودها فليفتهم (والفطن) أي اللبيب (اذا اتقن) علما (اعتبار ذلك فيهما) أي في الباين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والمحقات بها كالجور والخال والتميز والمضاف اليه فاذا علم ما تقدم مثالا أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره في ذهن السامع باسم يختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام المدح فأريد أفرادا لا يخالف قلب السامع غير المدح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خص زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ونحو ذلك والتوابع والأفراد والجملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية يجري كثير منه في غير المسند والمسند اليه وأن من اتقن اعتبار ذلك فيه ما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والمحقات بها أو غير ذلك والله تعالى أعلم

الاولى قال سم في قوله فضلا الخ إشارة إلى أن مراد هذا التعليل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما لا فاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما (قوله اذ يكفي لعدم الاختصاص) أي عدم اختصاص كل فرد من أفراد الأحوال المتقدمة بالباين وقوله ثبوته أي ثبوت كل واحد مما ذكر من الأحوال وقوله في شيء مما يغيرهما أي مما يغير المسند اليه والمسند ولو كان ذلك واحدا كالمفعول به (قوله اذا اتقن اعتبار ذلك) أي الكثير (قوله لا يخفى عليه اعتباره الخ) أي فاذا علم ما تقدم مثالا أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره في ذهن السامع باسم يختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام المدح فأريد أفرادا لا يخالف قلب السامع

(أحوال)

غير المدح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك

كقولك خصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف مما تقدم ان الحذف لصيق المقام بسبب الوزن أو الضجر والسأمة عرف أن حذف المفعول به كذلك واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى ذلك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

أحوال متعلقات الفعل

ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب الأول نكات حذف المفعول به والثاني نكات تقديمه على الفعل والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذكر مقدمة للمطالب الأول بقوله الفاعل مع المفعول إلى قوله ثم الحذف الخ فقوله ثم الحذف هو أول المقصود بالترجمة وقوله متعلقات بكسر اللام أي أحوال الأمور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلاً متعلق بالكسر أي متشبه وهذا هو الأحسن وإن صح العكس لأن كلاً متعلق بالآخر ووجه أولوية الكسر أن المفاعيل وما ألحق بهم معمولية وكون المعمول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب لأن المتعلق هو المنشئ وهو أضعف من المنشئ به تأمل (قوله قد أشير الخ) انما لم يقل صرح لأنه لم يصرح فيه وانما قال غير مختص بما يلجئ في غيرهما ومن جملة الغير متعلقات الفعل وانما لم يكن هذا صريحاً لأن هذا عام فلا يلزم من جريان الكثير في غيرهما جريانه في تلك المتعلقات لصدق الغير (١١٩) بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل (قوله تفصيل بعض من ذلك) أي من ذلك

الكثير ومصدق ذلك البعض حذف المفعول وتقدمه على الفعل وتقديم بعض معمولات على بعض ولا شك أن الحذف والتقديم قد تقدم في البابين وقوله لكن ذكر الخ استدراك على ما يتوهم أن ما ذكر في هذا الباب مكرر مع ما سبق ثم إن قضية هذا الاستدراك أن المراد بأحوال متعلقات الفعل بعض أحوال متعلقاته وفيه أنه يلزم عدم المحصار الفن في الأبواب الثمانية فالوجه أن المراد الجميع إلا أنه اقتصر على البعض

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بزيادة بحث ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل)

أحوال متعلقات الفعل

اللام في متعلقات يحتمل أن تكون مكسورة وهو أحسن لأن المفاعيل وما ألحق بهم معمولية وكون المعمول لضعفه متعلقاً بالكسر أنسب لأن المتعلق هو المنشئ بالشئ وهو أضعف من المنشئ به ويصح الفتح ثم أنه قد أشير في التنبيه إلى أن الكثير ما ذكر في البابين لا يختص بهما بل يوجد في غيرهما من متعلقات الفعل وبين أن الفطن لا يخفاه اعتبار ذلك في غيرهما ولما كان بعض ما يعتبر في غيرهما لوضوحه قد لا يحتاج إلى التنبيه إليه كما أثرنا إليه آنفاً كتنفي في الإشارة إليه بذلك الأجل ولما كان بعض ذلك فيه مزيد بحث وذلك كأحوال الحذف والذكر والتقديم والتأخير أراد أن يشير إلى ذلك فهداه مقدمة فقال (الفعل مع المفعول) يعني المفعول به بدليل ما يأتي وانما خصه بالذكر لأنه

ص أحوال متعلقات الفعل

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الخ) ثم هذا الباب لأحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها

استغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه والبعض الذي فصل هنا لا يقتصر على ما أشير إليه إجمالاً كما اقتضاه كلام الشارح قاله يس (قوله لاختصاصه) أي ذلك البعض (قوله بزيادة بحث) أي بحث زائد على البحث السابق والمراد بالبحث النكات ولا شك أنه ذكر الحذف والتقديم هنا نكات زائدة على النكات السابقة لهما كما يعلم بتتبع ما تقدم وما يأتي (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض لأن قوله الفعل مع المفعول إلى قوله لا أفادته وقوعه مطابقة لبحث حذف المفعول به (قوله الفعل) هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضمير الخبر الذي هو قوله كالفعل وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل في الحالين حرف التشبيه أي الفعل يشابه حال كونه مصاحباً للمفعول نفسه حال كونه مصاحباً للفاعل وهذا التركيب نظير قولك زيد قائماً كهو جالساً وفي الفخاري أن الظرف معمول لمضاف مقدراً أي ذكر الفعل مع المفعول كذا كرمع الفاعل (قوله مع المفعول) أراد به المفعول به بدليل قول الشارح وأما بالمفعول فن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم لأن هذا تعدياً لحذفه وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تأسيدها من جهات مختلفة كالوقوف فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقرنه من الفاعل والكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليه

فكما أنك إذا أسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لأن تفيد وجوده في نفسه فقط كذلك إذا عديته الى المفعول كان غرضك أن تفيد وجوده في نفسه فقط فقد اجتمع الفاعل والمفعول في ان عمل الفعل فيهما انما كان ليعلم التباسه بهما فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه أما إذا أريد الاخبار بوقوعه في نفسه من غير ارادة أن يعلم من وقع في نفسه أو على من وقع فالعبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد

(قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظاً وتقديراً (قوله أي ذكر كل الخ) أي فالضمير الاول على الاحتمال الاول ما إذا على كل من الفاعل والمفعول وأفراد الضمير باعتبار كل (١٢٠) واحد والضمير الثاني للفعل وعلى الاحتمال الثاني بالعكس ويؤيد

في أن الغرض من ذكره معه) أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فن جهة وقوعه عليه

أكثر شيوعاً فيما يأتي من الحذف مثلاً وغيره من المفاعيل والمتعلقات يعرف حكمه بالقياس عليه هو (كالفعل مع الفاعل في) أمر وهو (أن الغرض من ذكره معه) أفراد الضمير في ذكره وفي معنى باعتبار ما ذكر فيجتمعا ان يعود الضمير الاول الى ما ذكر من الفاعل والمفعول ويعود الثاني الى الفعل فيكون المعنى في أن الغرض من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل ويحتمل العكس فيكون التقدير في أن الغرض من ذكر الفعل مع كل من الفاعل والمفعول والمعنى واحد (افادة) خبر قوله أن الغرض أي الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما هو أن يفيد المتكلم السامع حصول (تلبسه به) أي تلبس الفعل بكل من الفاعل والمفعول لأن التلبس مختلف فأما تلبسه بالفاعل فن جهة وقوعه وصدوره منه وأما التلبس بالمفعول فن جهة تعلقه به ووقوعه عليه

المصنف بل ذكر من الفاعل والمفعول وذكر الفاعل فيه نظراً لأنه مسند اليه فكان ذكر أحواله بباب المسند اليه أليق ثم الأحوال التي يريد هاهي الذكروا الترتيب والتقديم والتأخير فقط والتأخير لا يأتي في الفاعل لأنه لا يحذف ثم ينبغي أن يقول الفعل وما في معناه مما يعمل عمله ولا شك أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما افادة التلبس به لا افادة وجوده فقط فعمل الرفع في الفاعل ليفيد وقوعه منه والنصب في المفعول ليفيد وقوعه عليه فالتكلم تارة يريد الاخبار عن الفعل أي الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه ليس في هذا التركيب شيء من تعلقات الضرب وظاهر عبارة المصنف أنه مع ارادة غير الحدث لا يؤول بالفعل فلا تقول حضر شيء ونحوه وتارة يراد فاعله فيؤول بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الاخبار به فيذكر فاعله أبدأ عند البصريين الا في مواضع مستثناة ويجوز الحذف عند الكسائي ثم ان كان متعدداً فافتارة بقصد الاخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فينبغي للمفعول تقول ضرب زيد وتارة يقصد الاخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله فهو على ضربين أحدهما أن يقصد اثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق من غير اعتبار عموم ولا خصوص ولا تعلق بمن وقع عليه فالمتعدي حينئذ كاللازم فلا يذكر مفعوله لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار بتعلقه بالمفعول ولا بقدر حية ثلث لان المقدور كالمذكور وهذا لا يتأتى في الفاعل بل متى

الاحتمال الثاني أمران الاول قول المصنف الفعل مع الفاعل فان الحدث منه في هذه العبارة الفعل وحيداً فهو أولى بعود الضمير الاول عليه الثاني قوله افادة تلبسه به فان الضمير الاول عائد على الفعل والثاني على كل من الفاعل والمفعول والاولى أن يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد الاحتمال الاول أمران أيضاً الاول أن الترجمة لأحوال متعلقات الفعل الثاني أن كلمة مع تدخل على المتبوع غالباً والفعل متبوع بالنسبة للفاعل والمفعول لأنه عامل والعامل أقوى من المفعول وانما قلنا غالباً لانها قد تدخل على التابع ومنه قول المصنف الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فانه قد أدخلها على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل

مرادهم ما مجرد المصاحبة لا امر خطابي وهو أن الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضادة اليه وحق (لا افادة) المضاف اليه أنه يقدم في الذكر التفصيلي (قوله افادة تلبسه به) أي افادة المتكلم السامع تلبسه أي تعلقه وارتباطه به (قوله) أما بالفاعل) أشار بذلك الى أن تلبس الفعل بهما مختلف فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة أخرى وقوله من جهة وقوعه منه لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل كضرب زيد عرأ الى ما يقوم به كعرض زيد ومات عرأ ولان الكلام في الفعل المتعدي للمفعول به ولا يكون الا واقعاً من الفاعل بالاختيار

واذا اتقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكركه مفعول فهو على ضربين الاول أن يكون الغرض اثبات المعنى في نفسه للفاعل على الاطلاق أو نفيه عنه كذلك وقولنا على الاطلاق أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه عن وقوع عليه

(قوله لا افادة وقوعه) أي نفيًا أو إثباتًا وقوله مطلقا أي حالة كونه مطلقا عن ارادة العلم عن وقوع منه أو عليه (قوله أي ليس الغرض من ذكره معه) أي من ذكر كل منهما مع الفعل (قوله من غير ارادة أن يعلم من وقع) أي من غير ارادة أن يعلم جواب عن وقع (قوله من غير ذكر الفاعل) أي فاعل الضرب وقوله أو المفعول أي الذي وقع عليه (قوله لكونه عبثا) عبثا لقوله من غير ذكر أي لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثا أي غير محتاج له بل رائد على الغرض المقصود وغير المحتاج اليه عبث عند البلغاء وان أفاد فائدة لانه رائد على المراد فاندفع ما يقال كيف يكون عبثا مع أنه أفاد فائدة وهي بيان من وقع منه الفعل أو عليه (قوله فاذا لم يذكرك) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وجعل الشارح ضمير يذكرك راجعا للمفعول به لا الواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير مع لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبله لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ (١٢١) (قوله المتعدي) أخذه من كون الكلام في المفعول به وهو لا ينصبه

اللا المتعدي (قوله فالغرض) أي من ذلك التركيب الذي يستند فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول وقوله ان كان أي ذلك الغرض وقوله اثباته لفاعله أي في الكلام المنبث وقوله أو نفيه عنه أي في الكلام المنفي (قوله من غير اعتبار عموم أو خصوص الخ) الاولى اسقاط ذلك والاقتصار في تفسير الاطلاق على قوله من غير اعتبار تعلقه عن وقوع عليه الفعل لان التنزيل المذكور انما يتوقف على عدم اعتبار تعلقه عن وقوع عليه ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص بل يجوز أن يقصد التعميم

(لا افادة وقوعه مطلقا) أي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة أن يعلم من وقع وعلى من وقع اذ لو أريد بذلك قبل وقوع الضرب أو وجودا وثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا (فاذا لم يذكرك) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) أي اثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفراد أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه عن وقوع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه

(لا افادة وقوعه مطلقا) أي الغرض من ذكر الفعل مع كل منهما بيان أن هذا الفعل وقع من فاعل أو على مفعول وليس الغرض افادة أن الفعل وقع في الجملة من غير ارادة بيان من وقع منه ومن وقع عليه لانه لو أريد هذا لم يكن معنى لذكر الفاعل معه ولا المفعول لان ما لا يتعلق به الغرض بعد عبثا في باب البلاغة بل الواجب حينئذ أن يقال وقع هذا الفعل فيعمود ذلك الفعل نفس الفاعل والوقوع فعله فيقال مثلا وقع الضرب أو وجودا وثبت من غير أن يذكرك الفاعل أو المفعول أصلا (فاذا لم يذكرك) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدي بل ذكره معه فاعله (فالغرض) من ذلك التركيب الذي أسند فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول (ان كان اثباته) أي اثبات الفعل (لفاعله) في الكلام المنبث (أو نفيه عنه) في الكلام المنفي (مطلقا) أي ان كان الغرض اثباته للفاعل على الاطلاق أي من غير اعتبار عموم في الفعل وذلك بأن يراد به جميع أفراد مدلوله أو خصوص فيه بأن يراد بعض تلك الافراد أو من غير اعتبار قيد تعلقه عن وقوع عليه بخصوصه واذا لم يعتبر تعلقه عن وقوع عليه لم يعم في ذلك المتعلق بأن

ذكر الفعل الصنعى وجب الايمان بالفاعل أو نائبه قلت وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغي أن يقال هو كاللازم وكانهم يعنون اللازم حقيقة قال المصنف وهذا قسمان أحدهما أن يجعل اطلاق الفعل كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة والثاني أن لا يكون كذلك كقوله تعالى قل هل

(١٦ - شرح التلخيص ثانياً)

وينزل منزلة اللازم وأجاب الشيخ يس بما حاصله انه انما أتى بما ذكر في التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الآتي ثم ان كان المقام خطايا أفاد ذلك مع التعميم لالكون التنزيل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل وبيان ذلك أن المصنف أفاد فيما أتى انه اذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة واذا كان خطايا أفاد الفعل العموم معونة المقام الخطائي فتفصيله الفعل فيما أتى الى إعادة العموم أو الخصوص يدل على أنه أراد هنا بالاطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه فلذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق وان كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك وفي ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه عن وقوع عليه وحينئذ فلا يراد تأمل (قوله بأن يراد جميع الخ) تصويرا لاعتبار العموم وقوله بأن يراد بعضها تصويرا لاعتبار الخصوص (قوله فضلا عن عموم) أي عموم من وقع عليه الفعل الذي هو المفعول وكذا يقال في خصوصه ثم ان عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه لان أفراد الفعل كالأعطآت



فيكون المتعدي حينئذ منزلة اللازم فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبارية باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يقدر أيضا لأن المقدّر في حكم المذكور

وأفراد المفعول الأشخاص المعطون (قوله نزل منزلة اللازم) أي الذي وضع من أصله غير طالب للمفعول (قوله ولم يقدر له مفعول) من عطف اللازم على المزموم وانما لم يقدر له مفعول لأن الغرض مجرد اثباته للفاعل والمقدّر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدّر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفاعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وان القصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبته للفاعل الذي هو المطلوب حينئذ فلا يذكر ذلك المفعول ولا يقدر (١٣٣) لما في ذلك من انتفاء غرض المتكلم (قوله يفهم منهما) أي من المذكور

والمقدّر (قوله فان قولنا الخ) مثال لفهم السامع من المذكور أن الغرض ما ذكر وحاصل ما ذكره الاشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره وتوضيحه أنك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهه ل تعلقه بالدنانير فتدفع فيه أو غفل أو اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء أو انكره أصالة فقول الشارح لبيان جنس ما يتناول الاعطاء أي لبيان جنس الشيء الذي يتعلق به الاعطاء وهو الشيء المعطى كالدينار في المثال وقوله ما يتناول الاعطاء أي اعطاء فلان هذا هو المراد فسقط قول سم قد يقال

(نزل) الفعل المتعدي (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدّر كالمذكور) في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه عن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناول الاعطاء لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير

يقدر ذلك المفعول عاما ولا خصوص بأب يقدر خاصا (نزل) أي اذا قصد مجرد اثبات الفعل للفاعل من غير مراعاة عموم أو خصوص فيه أو في مفعوله فانه حينئذ ينزل (منزلة اللازم) الذي وضع في أصله غير طالب للمفعول (ولم يقدر له) حينئذ (مفعول) لأن الغرض مجرد اثباته للفاعل وانما لم يقدر له مفعول (لأن المقدّر كالمذكور) في وجهه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على المقدّر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفاعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وأن القصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبته للفاعل والفرق بين اعتبار تعلقه بالمفعول وعدم اعتباره أنك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الاخبار بالاعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهه ل تعلقه بالدنانير فتدفع فيه أو غفل أو اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء أو انكره أصالة ولا يقال اذا كان قد يكون كلاما مع المنكر أو المتردد فيجب التأكيد في التركيبين معا حينئذ كما تقدم أن كل كلام مع المتردد والمنكر يجب توكيده أو يجب الاتيان بصيغة التخصيص ولا تأكيد ولا تخصيص هنا فيجب أن يقال فيه - ماله كلام مع خالي الذهن عن اعطاء الدنانير في الاول وعن الاعطاء مطلقة في الثاني لانا نقول يكفي في التأكيده كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي تقوية أو تخصيصا كما تقدم فصم التمثيل بما ذكرنا كل ذلك وانما زاد قوله مطلقا ليعبر بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي متعلقه ولو كان التبريل انما يترب على ارادة مجرد ثبوت الفاعل لئلا يتم قوله بعد ثم ان كان المقام خطابيا أفاد الفعل ذلك مع التعميم لأن تفصيله الى افادة العموم أو الخصوص انما يتأتى في الفعل المطلق عن التقييد بكل منهما كذا قيل والحق أن اسقاط لفظ الاطلاق لا ينافي التفصيل بل هو أنسب على ما يأتي يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون أي من له صفة العلم ومن ليس له ثم نقل عن السكاكي أنه قال ثم ان كان المقام خطابيا يعني بالخطابي ما يتنوع فيه بظاهر اللفظ مثل المطلق فانه عام وعموما خطابيا كتمام

لامع

اذا كان لبيان ما ذكر فلا حاجة لذكر الفاعل على أن ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه أحذر كنى الاستناد لمقرئ منه (قوله لا لبيان كونه معطيا) أي والالاقتصار في التعبير عن قولنا فلان يعطى (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) أي أو تردد فيه أو غفل عنه ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر أنه يرد بذلك عليه ولا يقال اذا كان ما ذكر كالمذكور مع المنكر لا اعطاء الدنانير أو المتردد فيجب توكيده لما تقدم أن كل كلام مع المتردد والمنكر يجب توكيده أو الاتيان بصيغة التخصيص ولا تأكيد ولا تخصيص هنا فيجب أن يكون هذا كلاما مع من أثبت له اعطاء والحال أنه خالي الذهن عن كون المعطى دنانيرا أو غيرهما لانا نقول ان تخصيص الشيء بان ذكر يدل على نفي الحكم عما عداه عرفا واستعمالا أو يقال يكفي في التأكيده كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي التقوية أو التخصيص

\* وهذا الضرب قسمان لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عن الفعل متعلقا بفعول مخصوصة ذات عليه قرينة أولا الثاني كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث \* قال السكاكي

(قوله لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء) أي والآن يقتصر على قوله فلان يعطى فان قيل ان من نفي عنه الاعطاء منسكرا والكلام الملقى اليه يجب تأكيده ولأننا كيد في قولنا فلان يعطى قلنا تقدم الجواب عن تطير ذلك (قوله لأنه) أي الحال والشأن (قوله كناية عنه) أي مبرأ عن الفعل المتعلق بفعول مخصوصة ومستعمل فيه على طريق الكناية وصح جعل الفعل المنزلة اللازم كناية عن نفسه متعد بالاختلاف اعتبارا به فصح أن يجعل باعتبار أحدهما (١٣٣) ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما فالفعل عند تنزيله منزلة اللازم يكون مدلوله

المساهمة الكلية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شيء مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع أن الكناية إطلاق الملزوم وإرادة اللازم والمقيّد ليس لازما للمطلق الآن يقال ان اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف في الكناية بواسطة القرينة وحينئذ فيسدى أن المطلق ملزوم للمقيّد والحاصل أن جعل المطلق كناية عن المقيّد مع أنها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله ذات عليه) أي على ذلك المفعول المخصوص قرينة (قوله قل هل يستوى الخ) الاصل هل يستوى الذين يعلمون الذين لا يعلمون الذين لا يعلمون ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل

لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء (وهو) أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم (ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أي عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بفعول مخصوصة ذات عليه قرينة أولا) يجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما تقدم الثاني لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكي) ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق انه

تحقيقه ان شاء الله تعالى فليتأمل (وهو) أي وهذا القسم من الفعل وهو الذي نزل منزلة اللازم (ضربان) أي قسمان (لأنه) أي وجهه التقسيم أن الشأن (لما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أي لم يعتبر فيه عموم ولا خصوص ولا تعلقه بالمفعول العام أو الخاص كما تقدم (كناية عن نفسه) أي عن نفس ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بفعول مخصوصة ذات عليه) أي على ذلك المفعول (قرينة) وصح أن يجعل الفعل المنزلة اللازم كناية عن نفسه متعد بالاختلاف اعتبارا به فصح أن يجعل باعتبار أحدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما كما يتحقق ذلك في معنى الكناية (أولا) أي إما أن يجعل كناية أولا لجعل كناية القسم (الثاني) وهو الفعل المعدل الذي لم يجعل كناية (قوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) اذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئا مخصوصا والذين لا يعلمون ذلك الشيء بل المراد الذين وجدت لهم حقيقة العلم والذين لم توجد لهم إيمان إلى أن من لا يفهم حقيقة الدين يعدم العقل له ولا علم أصلا كالجذبات أو كالبهايم بدليل انما يتذكر أولو الالباب ثم (السكاكي) ذكر كلاما في بحث افادة اللام للاستغراق ثم أحال عليه مفاد الفعل المجمع لانه لا يوجب أن يساق أولا كلامه في اللام ثم لحالته ليتبين بذلك المراد ويكون شرحا لكلام المصنف وذلك أنه قال اذا كان المقام الذي أورد فيه المحلى بالخطاب أي يكتب فيه بدلول القضايا الخطايات وهي الجارية في المحاورات المفيدة للظن لا استدلالا بأن يكون لا يكفي فيه الا اليقين والكلام الخطابي كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم أي مع غرة من عدم صرفه العقل إلى جل أمور الدنيا شغلا بأمور الآخرة فيلين وينقاد لما يراد منه بكرم طبع وحسن خلق والقاء لأمور الدنيا للجهل والغباء والمنافق يحب أي خادع ما كرم طبع سر يرتد وصرفه العقل إلى ادراك محبوب الناس بوصف الا لافساد فيهم حمل المعرف على الاستغراق المدح والذم والتوبيخ والاذار والبشارة ونحوها يعني ان الخطاب اذا لم يره مفيدا حمله على جميع أفرادهم على البديل بخلاف الاستدلال فإنه لا يفيده من برهان فان كان المقام خطابيا أفاد ذلك أي تنزيله منزلة

المساهمة الكلية أي هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شيء مخصوص مباغته في الذم إشارة إلى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كانوا هم لا علم عندهم أصلا وأن حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهايم والحاصل أن الغرض نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من شؤم من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص فلذلك نزل الفعل منزلة اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بل علم مخصوص تدل عليه القرينة (قوله ذكر في بحث افادة اللام الخ) الغرض من سوفه مع أن المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر في بحث حذف المفعول الخ تصحيح الحوالة عليه بقوله فيما بعده بالطريق المذكور

(قوله اذا كان المقام) أي الذي أورد فيه المحلى بال (قوله خطابه) بفتح الخاء أي يكتفي فيه بالقضايا الخطابية وهي المفيدة للظن كالواقعة في المحاورات أي في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض كقولك كل من عشي في الليل بالصلاح فهو سارق فان هذا غير مقطوع به وانما يفيد الظن وانما قيد بالخطابي لانه اذا كان المقام الذي أورد فيه المحلى بال استدلالا أي لا يكتفي فيه الا بالقضايا المفيدة للظن كما لو أردت إقامة دليل على عدم تعدد الاله فان المعروف حينئذ انما يحتمل على المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع كما في القضية المهمة عند المناطقة اذا عرفت فيها الموضوع بلام الحقيقة فانه يؤخذ فيها بالحق وهو البعض (قوله كقوله المؤمن) أي قول النبي عليه الصلوة والسلام كما في بعض النسخ وهذا مثال للخطابي (قوله غير كريم) الغريب كسر الغين أي غافل عن الحيل لصرفه العقل عن أمور الدنيا واشتغاله بأمور الآخرة لاجلها بالأمور وغياوته وحيث كان غافلا عن الحيل لما ذكر فينخدع وينقاد لما يراى منه ليكرم طبعه وحسن خلقه والكريم جيد الاخلاق (قوله والمنافق) (١٣٤) أي نفاقا عمليا (قوله خب الخ) الخب بفتح الخاء الخداع بتشديد الدال أي

اذا كان المقام خطابيا لا استدلالا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غير كريم والمنافق خب لثيم حل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا إلى الاستغراق بعلة ايها ان القصد الى فرد دون أن يجمع تحقق الحقيقة فيهما

أي اذا كان المقام خطابيا حل المعرف الوارد فيه باللام على العموم سواء كان مفردا كالحديث الشريف أو جمعا كأن يقال المؤمنون أحقاء بكل إحسان وخلق كريم وانما يحتمل على العموم بعلة ايها ان القصد الى فرد دون أن يجمع تحقق الحقيقة في كل منهم ما ترجح بالمرجح أي ان العلة التي اقتضت حمله على العموم ان المتكلم لما عرفت بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على ارادة معين من الافراد فقد أتى بما يؤهم أن قصده أو قصد السامع الى فرد دون آخر تحكما فيشكل في فهم ارادة العموم على كون خلافه تحكما فيحتمل على العموم قضاء على ما أفاده ظاهر ما أتى به وهو أن عدم العموم فيه تحكما ومقتضاه العموم الظني ولذلك قال ايها لانه لا يتيقن ان قصده هو العموم بالوجه المذكور لاحتمال وجود قرينة على البعض حقيقة ولكن ظاهرة سقوطها للعموم فقصد المتكلم انما هو افادة العموم الظني فيجعل المخاطب عليه لظاهرا ما أتى به ولا ينافي في ذلك امكان خروج بعض الافراد في نفس الامر كما في الحديث الشريف فان اعتقاد كون كل مؤمن بالصفة المذكورة وكون كل منافق بعكسها لا يضرب فيه صحة خروج البعض عن ذلك في نفس الامر وانما قيد بالخطابي لان الاستدلال وهو الذي يطلب فيه اليقين يؤخذ في القضية الواردة فيه بالحق كاعند المناطقة لان القضية المهمة عندهم اذا عرفت فيها الموضوع بلام الحقيقة يؤخذ فيها بالحق وهو البعض ويجب أن يعلم أن التعليل المذكور في افادة العموم بيان لما يناسب أن تنضب به القاعدة والافاضل افادة العموم الاستعمال ثم ذكر السكاكي في مبحث حذف المفعول أنه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتزويل المتعدي منزلة اللازم ذهبا في نحو فلان يعطى الى معنى بفعل الاعطاء أي يصدر منه ذلك ويوجد هذه الحقيقة يعني فينشأ عن إيجاد الحقيقة نظرا آخر وهو اللازم مع التعميم في أفراد الفعل لا يقال كيف يكون لازما ويفيد التعميم لاننا نقول مراده التعميم في أفراد الفعل لا في المتعدي فانك اذا قلت قام زيد قد تريد به انه وقع منه جميع افراد القياس على سبيل البدل

كثير المخادعة وأما بكسرهما فالخادعة لكن الرواية بالفتح وحينئذ ذفا المعنى انه مخادع ما كثر خبث سريره وصرفه العقل الى ادراك عيوب الناس توصلا للافساد فيهم والائيم ضد الكريم فالنبي عليه الصلوة والسلام انما قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعي قام عنده على ذلك فشكل من الفضيتين ظنية اذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المكرو الخداع وحينئذ ذفا المقام خطابي لا استدلالا (قوله حل المعرف) أي حل السامع المعرف باللام المورد في ذلك المقام الخطابي وقوله حل جواب اذا (قوله مفردا) أي كما في الحديث فان المراد

كل مؤمن غير أي متغافل عن الحيلة (قوله أو جمعا) كقولك المؤمنون أحق بالاحسان أي كل جماعة من المؤمنين أحق به (قوله على الاستغراق) أي استغراق الاتحاد في المفرد والجمع (قوله بعلة ايها) الباء السببية متعلقة بجملة وادافعة لانه لما بعده بيانية أي بسبب علة هي ايها السامع أي الابقاع في وهمه وفي ذهنه وقوله أن القصد أي قصد السامع أي التفاته الى فرد دون آخر ترجيح لاحد الامرين المتساويين على الآخر من غير مرجع وهو باطل كذا قرر شيخنا العدوي وذكر بعض الحواشي أن المراد ايها المتكلم السامع أن قصده والنفاته الى فرد الخ وهو ظاهر أيضا وحاصله أن المتكلم لما عرفت بالاسم بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على ارادة معين من الافراد فقد أتى بما يؤهم أن قصده الى فرد دون آخر تحكما فيشكل السامع في فهم ارادة العموم على كون خلافه تحكما فيحتمل على العموم قضاء على ما أفاده ظاهر ما أتى به وهو أن عدم العموم فيه تحكما قال هم وانما أقحم لفظ ايها السامع الى جواز وجود مرجع للعمل على بعض الافراد في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه

ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا أفاد العموم في أفراد الفعل بعلة إيهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة

(قوله ترجيح لاحد المتساويين الخ) أي فدليل العموم والحل عليه الترجيح المذكور وهو ظني أي يفيد ظن العموم فقط لاحتمال وجود قرينة خفية تقتضي الحل على البعض ونزاعا ببرالايهام كما قلناه سابقا ولم يقل من غير مرجح لان التساوي انما يتحقق عند عدمه فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله أنه قد يكون الخ) التعميم للحال والشان وقوله القصد أي الالتفات والملاحظة من المتكلم الى نفس الفعل وقوله بتنزيل أي بسبب تنزيل المتكلم للفعل المتعدي منزلة اللازم (قوله ذهبا) حال من فاعل تنزيل وان كان متروكا أي حال كون المتكلم ذاهبا الى أن المراد من الفعل نفس الحقيقة وقوله إيهاماعلة لذهاب أي وانما ذهب المتكلم لذلك لاجل أن يوقع في وهم السامع أن قصده المبالغة أي التعميم وهذه المبالغة المذكورة تخص بالظن المذكور وهي قوله أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فهم ما ترجح لاحد الأمرين المتساويين من غير مرجح وذلك لانه حيث كان المقام خطابيا او كانت الحقيقة التي أرادها المتكلم توجد في جميع أفرادها فالتفات السامع فيه الى فرد (١٣٥) دون آخر فتحكم فلا بد من الحل على العموم لاجل أن

ينتفي ذلك (قوله بفعل المصنف قوله) أي قول السكاكي (قوله اشارة الى قوله) أي قول السكاكي (قوله والبس) أي الى الجمع المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله أو الى الطريق المذكور

ترجح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا لاجل المعرف باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطابيا) يكتفي فيه بمجرد الظن (لا استدلالا) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل

(قوله ثم اذا كان المقام خطابيا الخ) أي ثم اذا كان المقام الذي أورد فيه الفعل المنزل منزلة اللازم الذي لم يجعل كناية عن نفسه متعديا لمخبر خطابيا وثمان للتراخي في الرتبة لان إثبات العموم أعظم من إثبات أصل الفعل (قوله يكتفي فيه بمجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطابى لاصفة

اجادها في كل فرد لانه يصلح الكلام حينئذ لإيهام تلك المبالغة وهي افادة التعميم بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق وذلك لان الفعل لما تضمن الدلالة على الحقيقة المعروفة باللام صح فيها اعتبار العموم لما فيه بحسب الظاهر من إيهام أن الحل على فرد دون آخر تحكم وكون مفاد الفعل هو الحقيقة المعروفة لا نفيه كونه فعلا لا يقبل ال لأن متضمنه يقبلها فصيح اعتبارها فيه فعلى هذا يكون قول السكاكي في دلالة الفاعل الجموع لازما بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لاستدلالا لاجل المعرف على الاستغراق كما فهم من كلام المصنف الى ذلك أشار بقوله (ثم) هذا القسم وهو الذي كان الغرض منه ثبوت أصل الفعل بتنزيله منزلة اللازم من غير قصد الى كونه كناية عن نفسه متعديا (اذا كان المقام) الذي أورد فيه (خطابيا) وهو الذي يكتفي فيه بمجرد الظن كما تقدم (لا استدلالا) وهو الذي يطلب فيه اليقين البرهاني كما مر (أفاد) أي اذا كان المقام خطابيا أفاد الفعل فيه أو أفاد المقام في الفعل (ذلك) أي ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عند كونه غرضا كما تقدم (مع التعميم) أي مع افادة ولا مفعول دفعا للعموم لان حله على أحد الافعال ونفيه عن التعميم بغير دليل فيحمل على الجميع ثم

كاشفة له كما هو ظاهره وينتد فالاولى الاثبات بأي وقوله يكتفي فيه بمجرد الظن أي يكتفي فيه بالكلام الاقناعي الذي يورث الظن وذلك كالقضايا المقبولة ولا يحتاج فيه الى دليل قطعي (قوله لا استدلالا) أي لانه اذا كان استدلالا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظني فلا يعتمد برقمما يطلب فيه اليقين (قوله يطلب فيه اليقين البرهاني) أي اليقين الخاص بل البرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالي لانه صفة كاشفة له فكان الاولى الاثبات بأي التفسيرية (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك أي كون الغرض ثبوته الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان المقام الخطابى لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لانه لا يفيد عنه مطلقا وانما يفيد التعميم والفعل بالعكس أي يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولا يفيد التعميم وحينئذ فلا يصح ان يستدل احدهما بافاد الجميع بل المقام والفعل متعاونان في افادة الجميع • الثاني ان الظاهر ان المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض الخ فكان الاولى للاشار ح ان يقول أفاد الفاعل بمعنى المقام الخطابى ذلك أي ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم ويمكن الجواب عن الاول بأن أوجعنى الواو وعن الثاني بأن ما ذكره من كون الغرض كذا من مستنبعات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها



(قوله دفعناكم) وذلك لأن حمله على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في كل يلزم منه التحكم المذكور (قوله وتحتيقه) أي بيان كون الفعل بغيره العموم على الوجه الحق والسر في الإتيان به هذا البيان أنه لما كان في إفادة الفعل العموم في المصدر غرض ودقة من جهة أنه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة (١٣٦) أن يعرف مصدره بالام الحقيقة كما أشار إليه بقوله يفعل الاعطاء والحقيقة

لا يجد في جميع الافراد  
 فالجمل على بعضها فتسلكهم  
 حتى ذهب علماء الاصول  
 من الحنفية الى ان المصدر  
 المدلول عليه بالفعل  
 لا يحتمل العموم حتى لو فاء  
 المتكلم لا يدق لانهم  
 لا يعتمدون كون القصد  
 الى نفس الفعل ولا كون  
 المقام خطايا احتاج الى  
 تحقيقه (قوله حينئذ) أي  
 حين اذ كان القصد ثبوت  
 الفعل الى فاعله (قوله  
 يفعل الاعطاء) أي  
 الذي هو مصدر يعطى اي  
 يوجد هذه الحقيقة وانما  
 كان معناه ما ذكر لان الفرق  
 بين المعرفة والنكرة بعد  
 اشتراكهما في ان معناه  
 معلوم للمخاطب والمتكلم  
 ان الحضور في ذهن  
 القاصد الى الحاضريه  
 معتبر في المعرفة دون  
 النكرة واذا كان القصد  
 الى نفس الفعل يكون  
 المصدر معرفة واللام فيه  
 لام الحقيقة واعلم ان  
 كون الفعل مفاده الحقيقة  
 المعرفة لا يمنع منه كونه

فعلا لا يقبل آل لان مضمة  
بالفعل في قول الشاعر حيف  
يتعلق الفعل بالفعل (قوله  
الح) أى وارتكبت المبالغة  
(قوله لان سلم ذلك) أى ماذا

فـ لا لا يقبل ال لأن مضمونه بقبلها فلذا صح اعتباره هافيه ثم ان المراد  
 بانفـ عمل في قول الشارح بفعل الاعطاء المعنى المصدرى وبالا عطاء المعنى الحاصل بالمصدر وحينئذ فلا يقال ان الاعطاء فعل فكيف  
 يتعلق الفعل بانفـ (قوله على استغراق الخ) اى بأن يراد الحقيقة في ضمن جميع الافراد (قوله مبالغة) اى لقصد المبالغة (قوله للـ  
 الخ) اى وارتكبت المبالغة للـ فهو على الـ (قوله الثبوت) اى ثبوت الفعل وقوله من غير اعتبار عموم ولا خصوص اى في الفعل  
 (قوله لان لم ذلك) اى ما ذكر من المناقاة

والاول كقول الجعزى مدح المعتز بالله

(قوله فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض) أى كالعوم في الفعل فان عدمه غير معتبر في الغرض وقوله لا يستلزم الخ أى لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فيصح أن لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد كما تقدم في أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوى في قولنا لا يديعنى ولو لم يقصد لان موجبته وهوته ككرر الاسناد موجود وكذلك الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعله كان عوم أفراده غير معتبر وان كان ذلك العوم مفاداً من الفعل بواسطة المقام الخطابي حذر من التحكم واعترض العلامة السيد هذا الجواب بأن التعميم اذا لم يكن مقصوداً من العبارة فلا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب في عرف أهل هذا الفن لان ما يستفاد من التراكيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء اذا بلغوا لا يقولون في الافادة الاعلى ما يقصدونه ومن ثم قيل ان ما يستفاد من التراكيب الصادرة من غير البليغ لا يلتفت اليه في مدح الكلام به لعدم صحته قصده اياه فالاولى في الجواب أن يقال ان الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقاً وأما التعميم في أفراد الفعل فانه مستفاد من الفعل بعونه المقام الخطابي وحينئذ فلا تنافي اه وحاصله كما قال السيد الصغوى انه يقصد أولاً الفعل مطلقاً يجعل بعونه المقام وسيلة الى جميع أفراد (١٢٧) على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصوداً لذاته بل

لينتقل منه بعونه المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية فكما يصح أن يجعل الفعل الذى قصد ثبوته للفاعل مطلقاً كناية عن نفسه متعلقاً بفعل خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن نفسه عاماً من غير تعلقه بفعل ثم قال السيد عيسى الصغوى وجواب الشارح يمكن حله على جواب السيد بأن يقال قول الشارح فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض أى أولاً وبالتى وقوله بالتعميم غير مقصود أى أولاً فلا ينافي انه مقصود ثانياً والمقصود

فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفاداً من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً بفعل مخصوص (كقوله الجعزى في المعتز بالله)

عوم لا يتوصل به الى العوم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العوم كناية عنه عاماً بواسطة المقام لانه كما يصح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقاً بفعل خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن عومه في نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا يصح الجواب فليتنامل وعليه يكون معنى قولنا فلان يطرأ وجود جميع أشخاص الاعطاءات ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره وهو واضح وأما ما قيل من ان المعنى تنحصر فيه جميع الاعطاءات وينحصر فيها بحيث لا يوجد الا الاعطاءات كما لا يوجد لغيره وان ذلك هو مراد السكاكي بقوله باطريق المذكور لانه اشارة الى ما قرر في الحصر فتخييل فاسد لان قولنا فلان يعطى لا يدل على أنه لا يفعل الا الاعطاءات قطعاً ولودل بالزوم على أن الاعطاءات له دون غيره فليتنامل (و) القسم (الاول) وهو الفعل المجعول مطلقاً كناية عن نفسه متعلقاً بفعل مخصوص بعد تنزيله منزلة اللازم هو (كقول الجعزى) من شعراء الدولة العباسية (في مدح المعتز بالله)

ينبغي ذلك قال الخطيبى الاشارة في قول المصنف ذلك غير ما ذكره مما لا يخفى ضعفه وأما القسم الاول وهو أن يكون الفعل المطلق الذى جعل لازماً كناية عنه متعلقاً بفعل مخصوص دل عليه قرينة فكقول الجعزى مدح المعتز بالله

أولاً مطابق الثبوت الذى لا عوم فيه ثم يقصد التعميم ثانياً وان كان التعميم هو المقصود بالذات وعلى هذا معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الاعطاءات ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره ولا ينال هذا ينال في هذا القسم من انه لم يعتبر فيه الكناية لاننا نقول ذلك في الكناية في المفعول وهذا كناية في أفراد الفعل فقول المصنف سابقاً ولا يجعل كناية عن نفسه متعلقاً بفعل مخصوص لا ينال كونه كناية عن نفسه عاماً (قوله كقول الجعزى) يضم البناء الموحدة وسكون الحاء المهملة (١) وفتح التاء المثناة كما وجدت بخط بعض الفضلاء وهو أبو عبادة الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية نسبة الى جعتر بن ضم الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء أبو جحى من طي (قوله في المعتز بالله) أى في مدحه وهو ما اسم فاعل يقال اعتز فلان اذا عد نفسه عزيزاً واسم مفعول أى المعز باعزاز الله وهذا أحسن لانه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيزاً أن يكون عزيزاً في نفس الامر والمعتز بالله أحد الخلفاء العباسية الذين كانوا بغير عدد وهو ابن المتوكل على الله

(١) قوله وفتح التاء هكذا في الاصل والصواب ضم التاء في المنسوب والمنسوب اليه كما في كتب اللغة كتبه صححه

وبعرض بالمستعين بالله

شجوح حساده وغيظ عداه \* أن يرى مبصر ويسمع واعى

أى أن يكون ذور رؤية وذو سمع يقول محاسن المدوح وآثاره لم تخف على من له بصير لكثرة ما اشتارها ويكنى في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصري سمع اظهروا لانها على ذلك لكل احد حساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين مبصر بها أو أذن يسمع بها كي يخفى استحقاقه للامامة فيجدوا

(قوله تعريضا بالمستعين بالله) هو اخو الامام المدوح كان منازعا للمعتز في الامامة فراد الشاعرا بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن ضاهاه وقوله تعريضا حال من البحتري أى حال كونه (١٣٨) معرضا بالمستعين بالله (قوله شجوح) أى حزن حساده وقوله وغيظ

عداه مرادف لما قبله

(قوله أن يرى الخ) خبر

عن شجوح حساده وأنت

خبر بأن رؤية المبصر

وسماع الواعى ليس نفس

الشجوح والغيظ حتى يخبر

بهما عنه لكن لما كانا

سببا في الحزن والغيظ

بما هما خبرا عنه فهو

من اقامة السبب مقام

السبب فكأنهما كالألها

في السبيية خرجا عنها وصارا

عن السبب (قوله واعى)

هو الحافظ لما يسمع (قوله

أى أن يكون الخ) تفسير

للمجمل بتقدير مضاف أى

أن يوجد في الدنيا رؤية

ذو رؤية وسمع ذو سمع

وليس تفسير اللفظ على فقط

بما قيل قوله ذو ولو قال أن

تكون رؤية مبصر

ويكون سمع واع لكان

أوضح ليكون تفسير للفعل

فقط الذى الكلام فيه

تأمل (قوله فيدرك) أى

لانهم اذا وجدوا تعلقا

تعريضا بالمستعين بالله (شجوح حساده وغيظ عداه \* أن يرى مبصر ويسمع واعى

أى أن يكون ذور رؤية وذو سمع فيدرك) بالمبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على

استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب

تعريضا بالمستعين بالله (شجوح) أى حزن (حساده) يعنى المستعين ومن ضاهاه (وغيظ عداه \* أن يرى مبصر ويسمع واعى

أى أن يرى مبصر ويسمع واع) فأستند الرؤية الى لفظ المبصر والسمع الى لفظ الواعى أى الحافظ لما يسمع

اذا نال لزوم كل منهما الجريان العرف بان قول القائل رؤية المبصر وسماع السامع انما يستعملان

عند قصد اللزوم وعدم تعلق الغرض بالفعل ولذلك فسرهما المصنف بما يقتضى اللزوم فقال

(أى) شجوح حساده وغيظ عداه هو (أن يكون) أى أن يوجد في الدنيا (ذو رؤية وذو سمع) أى أن توجد

رؤية راء ويوجد سمع سامع وأطلق على الرؤية والسمع الشجوح والغيظ مبالغة والمراد انهما موجبان

للشجوح والغيظ ثم بين وجبا ليجاب الرؤية والشجوح والسمع والغيظ وان ذلك مما يلزم وجودهما من كونهما

اذا وجدتا تعلقا بمحاسن المدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بمآلات المحاسن فعبّر

بهما - ما لا زمن لينتقل من ذلك الى لازمه - ما هو كونهما - مما متعلقين بتعلق مخصوص فيكونان كناية عن

عن أنفسهما باعتبارى اللزوم والتعدي وقد تقدم أن ذلك صحيح وأنه ليس فيه استلزام الشئ لنفسه

فقال لان - ما اذا وجد في الدنيا تعلقا بمحاسنه (فيدرك) المبصر بالمبصر (محاسنه و) يدرك السامع

بالسمع (أخباره) وما أثره (الظاهرة الدالة) عند كل أحد (على استحقاقه الامامة دون غيره) من

المنازعين (فلا يجدوا) هو معطوف على فيدرك لانه منصوب بعطفه على أن يوجد انما عطف عليه

لان ادراك المحاسن يترتب عليه ان أعداء وحساده الذين يتمنون الامامة لا يجدون

شجوح حساده وغيظ عداه \* أن يرى مبصر ويسمع واعى

أى ليس في الوجود ما يرى ويسمع الا آثاره المحموده فاذا أبصر مبصر لا يرى الا محاسنه واذا سمع سامع

كذلك فغيظ عداه ان يقع ابصارا وسمع فانه كيف وقع لا يقع الا على محاسنه بخلاف ما لو قال أن يرى

مبصر محاسنه فانه ليس فيه حيز لما يقتضى أنه ليس في الوجود ما يبصر غير محاسنه فان قلت المصنف

قد جعل هذا قسما من جعل المتعدي لازما فكيف يقول بعد ذلك انه كناية عن مفعول وان التقدير

ان يرى آثاره قلت لا منافاة بين الكلامين بأن يجعله قاصرا وهو كناية عن رؤية خاصة وسمع خاص

وخصوصيته باعتبار أنه نوع خاص من الابصار باعتبار مفعوله الخاص فهو قاصر مكنى به عن متعدد لا يصلح

عطف

بمحاسنه فيدرك الخ وهذا بيان للمفعول المخصوص الذى تعلق به الفعل وحاصله انه

جعل السبب في شجوح الحساد وغيظهم وجود رؤية راء وسمع سامع في الدنيا ثم بين المصنف وجه إيجاب الرؤية للشجوح والسمع للغيظ بأنه

يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن المدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بمآلات المحاسن فعبّر بالفعليين لازمين لينتقل

من ذلك الى لازمه ما هو كونهما - مما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كناية عن أنفسهما باعتبارى اللزوم والتعدي وليس فيه

استلزام الشئ لنفسه وهو واضح (قوله على استحقاقه الامامة) أى عند

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح اجرار وحبس اللسان عن النطق بـ عـ د هـ م والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجزته و كقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب  
أبو أن علمونا ولو أن أمنا \* تلاقى الذي لا قوه من الملمات  
جزى الله عنا جعفر حين أزالته \* بنا علمنا في الواطئين فزات  
هم خلطونا بالنفوس وألجؤا \* إلى حجرات أدفات وأظلت

كل أحد من غير المتنازعين (قوله عطف على يترك) (١٢٩) أي المعطوف على يكون وانما عطفه

عطف على يدرك أى فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة (الى منازعته) الامامة (سبيلا)  
فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أى من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بفعول  
مخصوص ثم جعلها ما كذايتين عن الرؤية والسماع المنعقلين بفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره  
بإدعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة  
على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار

(الى منازعته) تلك الامامة (سبيلا) لان نزاعهم اياه فيم افرع وجوده مساعد ولا مساعد لا طم اى الرائي  
والسامع ين على انه الاحق بها فقد تبين بهذا ان المجترى نزل يرى ويسمع منزلة اللازم بمعنى ان الرائي  
والسامع تصدر عنهما الرؤية والسماع من غير تعاقب بفعل مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية  
والسماع المتعلقة بفعل مخصوص هما محاسنه واخباره وذلك بادعاء اللزوم بين مطلق الرؤية والسماع  
وبين الرؤية والسماع المتعلقة بالخاص والاعبار اشارة الى ان ما ثره واخباره ومحاسنه بلغت من الشهرة  
والانتشار بحيث لا تخفى عن احد في كل وقت مادام الرائي رايا والسامع سامعا بل ادعى اللزوم بين  
مطلق الرؤية والسماع وكون الرائي والسامع لا يرى الا تلك المحاسن ولا يسمع الا تلك الاخبار لا بدلو  
رؤية غير محاسنه او سمعت غير اخبار ما ثره تانى ادعاء المشاركة فى الاستحقاق فلا يكون وجود  
الرؤية والسماع شكو حسانه فالقصد انما يحصل فى الانفرد فيه وعلى هذا لا مرد ان يقال ان يلزم من  
استلزام مطلق الفعلين انهما متعديين حصرهما فى محاسنه واخباره لان قوة الكلام تدل على قصد  
الحصر بالادعاء لان ذلك انسب بجعله منفردا ففعوى الكلام يدل على أن التصديق جعل الفعلين لازمين  
يستلزمان أنفسهما متعديين مع حصرهما فيما تعدى به وذلك نهاية المبالغة فساق الكلام على طريق  
الكناية وهو انه عبر بالملزوم وهو الرؤية والسماع اللازمين عن اللازم الذى هو الرؤية والسماع  
الافعال واحد نعم لا أن نقول المتعدى بالفعل واحد كيف يكفى عنه بالقادر والقادر ليس لازما  
للمتعدى الواحد بل ولا يجتمع معه

( ١٧ - شروع التخصيص ثانی ) يعطى فان معناه يوجد الاعطاء ( قوله ثم جعلهما ) أى الشاعر وقوله بفعل  
مخصوص أى لانه هو الذى يغيب العبد ولا مطلق وجود رؤية وسماع ( قوله بادعاء ) متعلق بقوله كناية من أى جعله - ما كناية من  
بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة وانما احتج الادعاء المذكور لاجل صحة الكناية والافالمتى ليس لازما للمطلق والدليل على هذه  
الكناية جعلهما خبرا عن الشعور والغيب ( قوله للدلالة الخ ) علة لجعلهما كناية من أى جعلهما كناية من ولم يصرح بالمفعول المخصوص  
من أول الامر أو يلاحظ تقديره للدلالة الخ وهذا جواب عما يقال لا حاجة الى اعتبار الاطلاق أو لان جعله كناية عن نفسه مقيدا  
بفعل مخصوص وعمل هذا الانواع ولم يجعل من أول الامر متعلقا بفعل مخصوص وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لفاتت  
المبالغة في المدح لانها لا تحصل الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بفعل مخصوص اذا المعنى حينئذ أنه متى وجد  
فرد من أفراد الرؤية أو السماع حدث رؤية محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على ان أخباره باغت من الكثرة والاشتهار الى حاله  
امتناع الخفاء كما قال الشاعر



\* الضرب الثاني أن يكون الغرض إفادة تعلقه بفعول فيجب تقديره بحسب القرائن

(قوله الى حيث يمنع خفاؤها) أي الى حالة هي امتناع الخفاء أي انها صارت لا تخفى على أحد في كل وقت مادام الرائي راياها والسماع سامعا (قوله بل لا يبصر الرائي) أي من المحاسن الا تلك الا نأري محاسنه ولا يسمع الواعي أي لاخبار أحد الا تلك الاخبار أي أخبار ما نره لانه لو رؤيت غير محاسنه أو سمعت غير أخبار ما نره لتأتى ادعاء المشار كة في استحقاق الامامة فلا يكون وجود الرؤية والسماع شحوحا ساداه فالقصود انما يحصل بالانفراد فيه فان قلت ان ذلك يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ ليس هنا ما يدل على الحصر فرؤية آثاره لا تنافي رؤية آثار غيره وكذلك سماع أخباره لا ينافي سماع أخبار غيره فيجوز حصول الامر من معا أحبيب بأن قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء لان ذلك أنسب بالمقام الذي هو مقام المدح باستحقاقه الامامة دون غيره اذ لا شك أن هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزايا ما ليس في غيره ولأن أعداءه لا يقهرون ولا يشهدون له باستحقاق الامامة دون غيره الا اذا كان (١٣٠) كذلك (قوله فذكر المزموم) يعني مطلق الرؤية والسماع وأراد اللازم يعني

الى حيث يمتنع خنأؤها فأبصرها كل راء وسمعهما كل واع بل لا يبصر الراى الا تلك الآثار ولا يسمع  
الواعي الا تلك الاخبار فند كرا المزموم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض  
عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر  
حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يحنق أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أى وان  
لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه  
مطلقا بل قصد تعاقبه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول  
ان عامافعام

المتعديين المنحصرين وذلك معني الكناية على ما يأتي ففي تركه المنعول والاعراض عنه إشعار بان  
 فضائله تدب باغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي في ادراكها دون غيرها مجرد أن يكون سميع سامع  
 في الدنيا و ابصار مبصر فيهما فيعلم انه المنفرد بالفضائل وقد علم انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو  
 تقدير معهما أولا (والا) أي وان لم يكن الغرض اثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد  
 تعلقه بمفعول مخصوص لان الغرض ان الفعل المنسوب لفاعله يتعدى لمفعول (وجب التقدير)  
 حينئذ لذلك المفعول المقصود تعلق الفعل به ويكون تقديره (بحسب القرائن) الدالة على تعيين ذلك  
 المفعول فان كان المدلول عليه عاما قدرت اللفظ الدال عليه عاما وان كان خاصا قدر اللفظ خاصا وجمع

وان

فألفاظ مغايرة يصح أن يكون تفسيرا أو تأتي به لإشارة إلى أن تركه المنعول  
ليس عن سهو بل تركه عن قصد لئلا تأتي التبريل والأول أنسب بقوله الآتي ولا يخفى الخ (قوله إلى حيث يكنى فيها) أى إلى حاله  
أن يكنى في إدراكها غير دأن يكون في الدنيا إذ وسمع (قوله حتى يعلم) أى فيعلم لم ذو لسمع وذو البصر أن الممدوح هـ والمفرد  
بالضائل أى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله مطلقا) أى من غير قصد إلى تعلقه بفعل فليس الإطلاق هنا كالإطلاق السابق  
(قوله بل قصد تعلقه بفعل) أى مخصوص لأن الفرض أن الفعل المنسوب لفاعله يتعدى إلى مفعول وأتى بهم هذا الاضراب لأجل صحة  
ترتب قوله وجب التقدير على قوله والإاذهو بحسب الظاهر نفي لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله إن كان أثباته له أو نفيه عنه  
مطلقا وذلك على مقتضى ما فسر به الإطلاق سابقا يصدق بأن يعتبر تعلقه بفعل أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص وحينئذ فلا يصح  
الترتب والحاصل أنه انما أتى بهذا الاضراب للإشارة إلى أن الصور الداخلة تحت الإلا لا يصح إرادتها جميعها اذ من جملتها ما إذا أريد بثبوت  
العمل للفاعل على جهة العموم أو الخصوص وشعلا لا يصح رجوع وجب التقدير اليه (قوله بحسب القرائن) جمع القرائن نظرا للإلما كن  
والمواد والافقد يكون الدال قرينة واحدة (قوله ان عاما فعام) أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المتدبر عام وذلك نحو

ثم حذفه من اللفظ اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة اذ لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة

والله يدعوا الى دار السلام أى كل واحد (قوله وان خاصا لخاص) أى وان كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو  
أهذا الذي بعث الله رسولا لان الموصول يستدعي أن يكون في صلته ما يرجع اليه وكقول السيدة عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى  
(قوله ومحذوف من اللفظ لغرض) أى لان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى غرض موجب لحذفه (قوله  
ثم الحذف) أى حذف المفعول المدلول عليه بالقرينة وقوله اما للبيان الخ أى الاظهار بعد الاخفاء والحاصل أن حذف المفعول فيما  
وجب تقديره شرطان الأول وجود القرينة الدالة على تعيين ذلك (١٣١) المحذوف الثاني الغرض الموجب للحذف ولما ذكر

المصنف الشرط الأول

شرع في تفصيل الثاني

بقوله إمام البيان الخ (قوله

إمام البيان الخ) أى المفيد

لوقوع ذلك المبين في النفس

ورسوخه فيها بخلاف

البيان ابتداء لما مر من

أن الحاصل بعد الطلب

أعز من المناسق بلا تعب

(قوله كما في فعل الخ) أى

لحذف مفعول فعل المشيئة

أى الدال عليها (قوله

ونحوهما) كالحجة كما في لو

أحبكم لا أعطاكم أى لو

أحب إعطاءكم لأعطاكم

(قوله اذا وقع) أى فعمل

المشيئة شرطا للتقييد

بذلك نظرا للغالب والافتقار

يكون فعمل المشيئة

المحذوف مفعوله لتلك

التمسكة غير شرط كما في

قولاك بمشيئة الله تهتدون

اذ التقدير بمشيئة الله

هدايتكم تهتدون كذا

فيل وفيه أنه ليس هنا فعل

وان خاصا لخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى  
تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف إمام البيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة) والارادة ونحوهما اذا وقع  
شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشيئة  
بالمفعول (غريبا

القرائن باعتبار الاماكن والافتقار يكون الدال قرينة واحدة ثم المفعول حيث أريد ولو حذف للقرينة  
لا بد له من سر موجب للحذف كما تقدم ان المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى  
غرض موجب لحذفه فأشار الى تفصيل الغرض في ذلك فقال (ثم الحذف) للمفعول المدلول عليه  
بالقرينة (إمام البيان بعد الابهام) حيث يتعلق الغرض به لما فيه من كون المبين بعد ابيهام يقع في  
النفس لان النفس تنتظره حيث أشعر به اجالا فاذا أتى به كان أوقع في النفس وذلك (كما في فعل  
المشيئة) والارادة ونحوهما كالحجة وأظهر ما يكون فيه ذلك اذا وقع ذلك الفاعل شرطا فيأتي جوابه  
مبيناً للمحذوف ودالاً عليه ولكن حذفه مع فعل المشيئة انما يرتكب (ما) أى مدة كونه (لم يكن  
تعلقه) أى تعلق فعل المشيئة وشبهه (به) أى بذلك المفعول (غريبا) فان كان تعلقه به غريبا لم

فان الالف واللام تفيد زيادة ولا نحو قال قائل منهم لان الفاعل مقيد بالصفة ولعمل الجواب عما ورد من  
ذلك أنه يقدر له صفة محذوفة التقدير رسولاً عظيماً وسأل سائل شفيعاً أو يكون التنكير الواقع في مثله  
لمعنى من المعانى السابقة وفعلت فعلتك المعهودة التي عرف انك فعلت ورأيت بخط الوردية الله في  
بعض التعاليق ما نصه يقال جاء شئ ولا يقال جاء عوان كان الجاني أخص من شئ لان جاء مسند  
والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند في عرف الجاني عرف المجي فلا يبقى  
في الاستناد فائدة والشئ قد يعرف ولا يعرف مجيئه وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه نحو أنانيات ونحو

\* هريرة ودعها وان لام لأم \* فان التنكير في مثل ذلك لمعنى خاص وكلامنا انما هو في جاء جاء من  
غير ارادة شئ خاص ثم اخذ في تفصيلها ص (ثم الحذف إمام البيان بعد الابهام الخ) ش حذف المفعول  
مع تقديره لاحد أمور منها أن يقصد البيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة مالم يكن تعلقه به غريبا  
فانه لا يذكر كذا كذا نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين أى فلو شاء هذا يتكلم لهذا كم فانه اذا جمع السامع فلو  
شاء تعلق نفسه بشئ أعجبهم عليه لا يدرى ما هو فلما ذكر الجواب استبان بعد ابيهامه وأكثر ما يقع ذلك  
بعد لولان مفعول المشيئة مذكور في جوابها وكذلك غيرهما من أدوات الشروط وقد يكون مع غيرها  
استدلالاً بغير الجواب كقوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء وقد يذكر اذا كان قيسه غرابة

والكلام في متعلقات الفعل الآن يقال المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم المجاز أو بالفعل حقيقة أوج كما على طريق استعمال  
الكلمة في حقيقة أو مجازها تأمل (قوله يدل عليه) أى على ذلك المفعول وقوله ويبينه تفسيره قبله (قوله مالم يكن الخ) كلام المصنف  
بأن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غراباً في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس عمداً بل المقيد  
بذلك الحذف ولذلك قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله لكنه انما يحذف الخ) أى لكن مفعول فعل المشيئة ونحوها انما  
يحذف مدة انتفاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غريباً

كقولك لو شئت جئت أو لم أجيء أي لو شئت الجيء أو عدم الجيء فأنك متى قلت لو شئت علم السامع أنك علمت المشيئة بشئ فيقع في نفسه أن هذا شئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون فإذا قلت جئت أو لم أجيء عرف ذلك الشئ ومنه قوله تعالى فلو شاء لهذاكم أجعين وقوله تعالى فان يشأ الله يختم على قلبك وقوله تعالى من يشأ الله يضلله وقول طرفه

فإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت \* مخافة ملوى من القدر محصد

لو شئت عدت بلاد محمد عودة \* خللت بين عقيقه ووزروده

لو شئت لم تنسد سماعة حاتم \* كرما ولم تهدم ماثر خالد

وقول البحتري

وقوله

فإن كان في تعاقب الفعل به غرابة ذكر المفعول اتفرد به نفس السامع وتؤنس به بقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد على الأمير رددت وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته (١٣٣) وعليه قول الشاعر

نحو فلو شاء لهذاكم أجعين أي لو شاء الله هدايتكم لهذاكم أجعين فإنه لما قبل لو شاء علم السامع أن هناك شئاً تعلقت المشيئة عليه لم تكن معهم فاذا جىء بجواب الشرط صار ميمناً وهذا وقع في النفس (بخلاف) ما إذا كان تعاقب فعل المشيئة به غريباً فإنه لا يحذف حيث ذكر كافي (نحو) قوله

يحذف (نحو) أي والمفعول الذي لم يكن تعاقب فعل المشيئة به غريباً هو مثل المحذوف في (قوله) تعالى (فلو شاء لهذاكم أجعين) أي لو شاء الله هدايتكم لهذاكم أجعين ووجه وجود الإجمال ثم البهتان فيه أنه لما قال لو شاء علم أن ثم مفعولاً تعلقت به المشيئة ولم يتعين ما هو ولما أتى بالجواب تبين به المفعول المحذوف وذلك لأن سوق المشيئة شرطاً إنما يترتب عليه غالباً (١) المشاء والمراد فكان الشرط دل عليه حذف أوله مع الأشعار به إجمالاً ثم ذكر في الجواب مفصلاً فيكون أوقع في النفس وقلنا فكان الشرط دل عليه حذف ثم ذكر إشارة إلى أنه لم يبين لفظاً والالم يحذف وانما ذكر معنى وإشارة إلى أن الدال عليه في الحقيقة هو الجواب ولكن لما أشعر به الشرط إجمالاً لاعتدال عليه والذي تعلق به انغرض هذا هو جعل معناه الذي هو مضمون الجواب واقعا في النفس وذلك أن القضية الشرطية أريد فيها أن كيداً لا يلزم في ذهن السامع وتقرير به فيه حتى يعلم أن الهداية تترتب على المشيئة فلا تطلب من غيرها فالجواب قرينة الحذف ومبين للمحذوف بالوجه السابق فلم يتأمل حتى لا يرد أن يقال إذا بين الشئ بعد إجماعه ولم يحذف ولأن يقال الدليل على الحذف هو الجواب والبيان إنما يطلب بعد الحذف الموقوف على الدليل ووجه دفع الإيراد الثاني كما أشرنا إليه أننا نقول البيان للإجمال الذي أشعر به فعل المشيئة لا يتوقف على تقرير دليل الحذف فيصح أن يكون دليل تعيين المحذوف هو الميمن للإجمال الكائن في ذلك الشرط وانما قلنا وأظهر ما يكون فيه ذلك إذا وقع ذلك الفعل شرطاً لبعاء إلى أنه قد يكون في غير الشرط كقولك بمشيئة الله تكون هدايتك إذا التقدير بمشيئة الله هدايتكم تكون هدايتك ياكم فإذا كان فعل المشيئة متعلقاً بما ليس غريباً يحذف كافي المثال للغرض السابق (بخلاف) ما إذا كان تعاقب فعل المشيئة بالمفعول غريباً فلا يحذف ذلك المفعول كما تقدم وذلك كافي نحو قوله

لتأنيس السامع به كقوله

(قوله) نحو فلو شاء الخ هذامثال للنفي أي أن المفعول الذي لم يكن تعاقب فعل المشيئة به غريباً مثل المفعول في قوله تعالى فلو شاء الخ (قوله) تعلقت المشيئة عليه) ظاهره أن فعل الشرط متعلق على المفعول به مع أنه ليس كذلك وأجيب بأن على معنى الباء وعملت معنى تعلقت أي تعلقت المشيئة به تعلق العامل بالمفعول (قوله صار) أي ذلك الشئ وهو المفعول وقوله ميمناً بفتح الباء اسم مفعول ويصح أن يكون اسم صار للجواب وحيث حذف فيكون ميمناً بصيغة اسم الفاعل والخاص أن ذلك المفعول دل عليه كل من الشرط والجواب لكن الشرط دل عليه إجمالاً والجواب دل

عليه تفصيلاً لجهة الدلالة محذوفة وانما دل الجواب عليه لأن سوق المشيئة شرطاً يدل غالباً على أن المترتب عليها هو (٢) المشاء والمراد الذي هو المفعول الذي وقعت عليه الاشاعة والارادة (قوله وهذا) أي البيان بعد الإجماع أوقع في النفس أي لما قلنا سابقاً (قوله بخلاف الخ) الظاهر أنه مرتبط بالمثل أي أن عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهذاكم أجعين بخلاف الخ فإنه غريب الخ وهذا هو المناسب للمستأن والمتماسك لقول الشارح بخلاف ما إذا كان الخ أن يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقه الخ (قوله) غريباً أي نادراً (قوله فإنه لا يحذف) أي لا يستحسن حذفه (قوله كافي نحو قوله) أي قول أبي الهندي الخراعي يرثي ابنه الهنديام ومطلع القصيدة التي منها ذلك البيت قضى وطراً منك الحبيب المودع \* (٣) ومثل الذي لا يستطاع في دفع

(١) قول ابن يعقوب المشاء الصواب المشئ بوزن مبيع لأن الفعل ثلاثي كما لا يخفى اهـ (٢) قوله المشاء وكذا قوله وقعت عليه الاشاعة هكذا في النسخ ولا يخفى أن الفعل ثلاثي فاسم المفعول منه مشئ كبيع والمصدر من كبيع اهـ (٣) قوله ومثل الذي هكذا في النسخ ولا يظهر له معنى فلهذا محرف عن وحل أو نحوه وليحرر كتبه مصححه

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتي \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهرى أحد شعراء الأصحاب بن عباد

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا

فليس منه لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكي تفكرا أبكيت تفكرا ولكنه أراد أن يقول أفذا في النحول فلم يبق منى وفي غير خواطر نجول حتى لو شئت البكاء فرب جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دم لم أجده ونخرج منها بدل الدمع التفكير

إلى أن قال ولو شئت الخ وبعده

وأعدته ذخرا لكل ملته \* وسهم الرازي بالذخائر سواع

وانى وإن أظهرت منى جلادة \* وصانعت أعداء عليه لموجع

(قوله لبكيتي) بفتح الكاف وقوله عليه متعلق بأبكي والضمير عائدة على ولده (١٣٣) الهندام وقوله ولكن ساحة الصبر أوسع أى من

ساحة البكاء ولا يخفى ما

في قوله ساحة الصبر من

الاستعارة بالكناية والمعنى

أن ما بى من الأحران يوجب

بكاء الدم عليه لكن أعاننى

على ترك ذلك الصبر (قوله

غريب) أى لفظة ذكره

كذلك فى كلام البلغاء

(قوله فذكره) أى بكاء

الدم الذى هو المفعول وإن

كان الجواب دالا عليه

(قوله ليتقرر) أى ذلك

المفعول فى نفس السامع

لأنه صار مذكورا مرتين

المرتين الثانية بإعادة الضمير

عليه (قوله ويأنس به)

أى لكثرته عليه بخلاف

لو حذف أولا ثم ذكر مرة

واحدة فلا تأنس به

النفس (قوله وأما قوله)

أى قول أبي الحسن علي بن

أحمد الجوهرى (قوله

فليس منه) أى ولا من

(ولو شئت أن أبكي دما لبكيتي) \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا

فليس منه) أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدر

الافاضل فى ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا أبكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة

ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا

ولو شئت أن أبكي دما لبكيتي \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فلما كان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريبا لم يحذفه بل ذكره لتأنس به النفس فيتم تقرير

الجواب فى ذهن السامع لأن الغرض تقرير الجواب ولزومه للشرط ويحتمل أن يكون الغرض تقرير

مفعول الشرط ببيان ترتيبه فى الجواب على المشيئة لئلا ينكر حصوله عن الفعل والمآل واحد ولما

كان هنا فعل فيه اشكال لاحتمال أن يكون تعلق بالغريب فذكره أو ذكره لعدم الدليل على الحذف

أشار إلى بيان ذلك فقال (وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا

فليس منه) أى ليس مما تعلق فيه فعل المشيئة بغريب الوجهين أحدهما أنه لو كان منه لوجب ذكر

مفعول أبكى بأن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا أبكيتي لان غرابة المفعول هنا فبعوله فيجب ذكر

ما صار به غريبا لتأنس به النفس وقد يجاب عن هذا بأنه مذكور على التنازع فإن أعملنا فيه فعل

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتي \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

وقال التنوخي انه انما ذكر فى البيت لاحتياجه فى الوزن الى ضمير بكيتي فاحتاج لما يفسره ولتعظيم بكاء

الدم أيضا أو يذكرون المذكور فى جواب لو خلافة كقول ابن عباد

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فانه ليس المراد فلو شئت أن أبكى تفكرا أبكيت تفكرا ولكن لو شئت أن أبكى

الحذف للبيان بعد الإبهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو أن أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقي (قوله أى مما ترك فيه

حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها بالخ) أى وانما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف والحاصل أن مفعول

المشيئة هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الافاضل وانما الخلاف بينهما فى أنه ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف

وصدر الافاضل يعمله بغرابة تعلق الفعل به اذا علمت هذا تعلم أن النفي بليس مسلط على القيد الذى هو قوله بناء على غرابة تعلقها به والمعنى

أن ترك الحذف الذى هو عبارة عن المذكور لأجل الغرابة كما يقول صدر الافاضل منى بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم

أن قوله على ما ذهب الخ متعلق بالنفي الذى هو ترك الحذف لأجل الغرابة (قوله صدر الافاضل) هو الامام أبو المكارم المطهرى

تلميذ الامام محمد جواد الله الزمخشري وضرام السقط بكسر الصاد المعجمة وبكسر السين المهملة شرح له على ديوان أبي العلاء المعرى المسمى

بسقط الزند وسقط الزند فى الاصل عبارة عن النار الساقطة من الزنادقة شبه ألسنة ذلك الديوان بالنار على طريق الاستعارة المكنية



فالمراد بالبكاء في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فالثاني لا يصلح لان يكون نفس المراد الاول

وانتبات الزند تخييل والضرام في الاصل معناه التاجيح فضرام سقط الزند تاجيح ناره (قوله لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب) اعترض بأنه كيف يكون من الذكرا لغرابته مع أن غرابته مفعول المشيئة أعني أن أبكى انما هي بفعوله أعني تفكر او هو لم يذكرا ولم يقل فلوشئت أن أبكى تفكر ابكيتته وقد يجب ان يذكرا كور وعترض على طريق التنازع فان أعمالنا فيه فعل الشرط فظاهر ذكرا وان أعمالنا الثاني وقد رنا الاول ضمير المتنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور وعترض على الاول بأنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير في الثاني لان في حذف الضمير تهمة العامل للعمل وقطعه وهو ممنوع وأجيب بأن المنع ليس متناهية فلهذا أجاز بعضهم الحذف للضمير من الثاني كالاول واستدل بنحو قوله

بمكان يعشى الناظر \* بن اذاهم لمحو اشعاعه  
فعلى الاحتمال الاول يمكن التصحيح بالجري على مذهب هذا المجيز تأمل (قوله لا البكاء التفكرى) أى وحينئذ فلا يصح ما قاله صدر  
الافاضل من أن الاصل لو شئت أن أبكى تفكر ابكيت تفكر او بطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لان مفعول  
المشيئة فيه ليس غريباً حينئذ وتعين القول بأن مفعول المشيئة انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف ومما يحق أن المراد بالبكاء  
الاول الحقيقي في أن الكلام مع ارادته يكون أنسب (١٣٤) بمقصود الشاعر وهو المبالغة في فنائه حتى انه لم يبق فيه مادة سوى

لان تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها بيمكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول  
البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكرى لانه أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق معنى غير خواطر تجول في  
حتى لو شئت البكاء فربت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دم لم أجده وخرج منها بديل الدمع التفكير  
فالبكاء الذى اراد ان يقع المشيئة عليه بكاء مطلق منهم غير معدى الى التفكير البتة والبكاء الثانى مقيد  
معدى الى التفكير

الشرط فظاهر وان أعمالنا الثاني وقد رنا الاول ضمير المتنازع فيه كفي لان المقدر كالمذكور مع أن النفس  
تأنست بذكر العامل فيه فعلى هذا يتجه ما قيل وقائله صدر الافاضل في كتابه المسمى بضرام السقط ان  
هذا الكلام مما ذكر فيه المفعول اغرابته تعلق المشيئة به فلذلك قال \* فلوشئت أن أبكى بكيت تفكر \*  
ولم يقل فلوشئت بكيت تفكر لان تعلق فعل المشيئة ببكاء التفكير غريب وحينئذ يتوجه الوجه الثانى  
واليه أشار بقوله وانما لم يكن من هذا القبيل أى مما تعلق به فعل المشيئة بغريب (لان المراد بالبكاء  
الاول) وهو متعلق المشيئة (البكاء الحقيقي) وهو بكاء الدمع لا البكاء التفكرى وانما قلنا كذلك لان  
الشاعر أراد أن يبين أنه أفناني النحول فلم يبق فيه غير خواطر تجول حتى لو شاء البكاء  
البكاء الحقيقي فالمراد بالبكاء في الاول البكاء الحقيقي وفي الثانى المجازى اشارة الى أنه من النحول لم يبق  
فيه محمل للدمع ولا شئ من الفضلات فلو عصر

التفكر لانه يكون المعنى  
على هذا التقدير لو طلبت  
من نفسى بكاء لم أجده بل  
أجد التفكير بدله وأما  
لو كان المعنى لو شئت أن  
أبكى تفكر ابكيتته لم يشد  
أنه لم يبق فيه الا التفكير  
لحجة بكاء التفكير الذى  
هو الحزن والكمد عند  
كثرته مع بقاء مادة أخرى  
وهذا المعنى لا يناسب  
قوله فلم يبق معنى الشوق  
غير تفكرى اه يعقوبى  
(قوله فلم يبق) بضم  
الماء وضمير النحول وقوله  
تجول أى تردد تذهب وتأتى

فلا

(قوله حتى لو شئت البكاء) أى الحقيقي (قوله فربت جفوني) بتخفيف

الراء أى مسحتهم أو أمرت يدي عليها بالسيل الدمع (قوله وعصرت الخ) مرادف لما قبله وضمير أجده للدمع (قوله وخرج منها)  
أى من العين وقوله بديل الدمع أى المطلوب وقوله التفكير أى الذى ليس مطلوب وكان الاولى للشارح حذف هذا لان التفكير لا يخرج  
من العين وانما يقوم بالقلب (قوله مطلق منهم) الثانى تفسير الاول والمراد باطلاقه وابهامه عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص  
والمعنى لو شئت أن أوجد حقيقة البكاء ما قدرت على الاتيان به لعدم مادة الدمع معنى وحينئذ فابكى منزل منزلة اللازم كذا قال بعضهم  
ولكن الالىق يقول المصنف ان المراد بالبكاء الاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكرى أن يقال ان المعنى فلوشئت أن أبكى دمعا بكيتته  
لحذف المفعول للاختصار الا أن هذا اللائق بكلام المصنف بعبارة قول الشارح مطلق منهم لانه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص اللهم  
الا أن يقال المراد به مطلق منهم انه غير معدى للتفكر فلا ينافى أنه بكاء دمع وعلى هذا فقوله غير معدى الخ تفسير لما قبله أو يقال  
المراد أنه مطلق ومبهم من حيث اللفظ لعدم تعيينه بالاضافة فلا ينافى أن المراد بالبكاء الحقيقي والمفعول محذوف اختصارا (قوله معدى  
الى التفكير) تفسير لقوله مقيد

(قوله فلا يصلح تفسير الاول) لانه مبين له أي وحيد فكذا كرم مفعول المشيئة لعدم الدال عليه عند الحذف لا يكون تعلق الفعل به غريباً (قوله كما اذا قلت لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين) أي فلو حذف درهماً لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطي درهمين أعطيتهم ما مع أن هذا ليس مراداً وكذلك قوله لو شئت الخ لو حذف قوله أن أبكي بأن قال لو شئت بكيت تفكيراً لم يوجد ما يدل عليه بل يوهم أن المراد بكاء التفكير مع أن المراد بالبكاء الحقيقي فظهر لك أن قوله كما اذا قلت الخ تنظير من حيث عدم صلاحية تفسير الثاني للأول لانه كان الانسب في التنظير أن يقول كما لو قلت لو شئت أن تعطي عطائاً أعطيت درهمين وذلك لأن البكاء في البيت ليس مقيداً بالمفعول بل مطابق فالأولى أن لا يقيده العطائاً في التنظير أيضاً نأمل قرر شيخنا العدوي (قوله وقلة التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله ما قيل الخ) حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف وأما قوله راجعاً لقوله (١٣٥) كافي فعمل المشيئة لا إلى قوله بخلاف وجعل

المراد منه أن حذف مفعول أبكي ليس للبيان بعد الإبهام بل لامراً آخر لأن قوله بكيت تفكيراً لا يصلح بيانا لمفعول أبكي لانه ليس التفكير (قوله ان الكلام) أي ان كلام المصنف وهو قوله وأما قوله إلى قوله فليس منه مسوق في مفعول أبكي لاني مفعول المشيئة كما هو التفسير الأول (قوله والمراد) أي ومراد المصنف بقوله فليس منه وهذا من تنقيح القيل (قوله لغرض آخر) أي كالاختصار وانما كان هذا التعليل ناشئاً من سوء الفهم لا من بيان الأول أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف لأن كلامه السابق انما هو في حذف مفعول المشيئة لاني مفعول أبكي الثاني أن قول المصنف وأما قوله فلم يبق

فلا يصلح تفسير الاول وبياناً له كما اذا قلت لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين كذا في دلائل الامحار ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تفكيراً بكيت تفكيراً أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرض آخر وفيه نظر

فري جفونه بمعنى عصر عينه طلباً لسيلان الدمع لم يجد ذلك الدمع وانما يخرج من عينه بدل ذلك الدمع المطلوب التفكير فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلة ما بهم لفظاً حيث لم يتعين بالاضافة ولذلك تعين بأنه ينصرف عند الإطلاق لبكاء الدمع ولم يرد البكاء المعدي للتفكير قطعاً والبكاء الثاني هو البكاء المعدي للتفكير ولما كان البكاء الأول غير الثاني لم يصلح الثاني تفسيراً له لا ناولو قلنا انه يحذف اذا لم يكن غير بيان شرط فيه مع ذلك أن يكون الجواب مبيناً له بأن يكون بعينه واللام يصلح للحذف لأن المبين في هذا الباب كما تقدم هو الدال على الحذف واذا لم يصح أن يستدل بكونه ليس نفسه لم يصح الحذف أصلاً لعدم الدلائل كافي قولك ولو شئت أن أعطى شاة أعطيت درهمين ولو حذف لم يفهم إلا أن المراد لو شئت أن أعطى درهمين أعطيتهم ما و يحق أن المراد بالبكاء الحقيقي ان الكلام في تقدير ارادته أنسب بقصود الشاعر وهو المبالغة في فنائه حتى لم يبق منه مادة سوى التفكير لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبة من نفسي بكاء لم أجده بل أجده التفكير بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكي تفكيراً بكيت لم يرد أنه لم يبق منه إلا التفكير لصحة بكاء التفكير الذي هو الحزن والكمد عند كثرة مع بقاء مادة أخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكيري فتقرر به هذا الدفاع ما ذكره صدر الافاضل والدفاع ما ذكره غيره في أن المراد لم يبق في مادة دمع فصرت أقدر على بكاء التفكير لان كلام هذا القائل ولو كان

عينه لم يخرج من التفكير بدل الدمع وأورد أنه لا يكون المراد لو شئت أن أبكي تفكيراً بكيت تفكيراً معناه أنه في حتى صار قادراً على البكاء التفكير فيكون كالبيت قبله وأجيب بأنه ليس التفكير مذكوراً في الشرط ورد بأن قوله غير تفكيري يغني عنه قلت وأيضاً يكون محذوفاً ويتنازع في تفكير المذكر كورفعلا الشرط وجوابه تنبيهه قد يقال ما الحكمة في اطراد أو كثرة حذف مفعول المشيئة دون غيره من

الخ انما ذكره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه كرم مفعول المشيئة هنا لغرضاً ولذا قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقي وليس للرد على من زعم أن الحذف في البيت لبيان بعد الإبهام والاقوال لان الحذف للاختصار بدل قوله لان المراد بالبكاء الاول الحقيقي (قوله وقيل يحتمل الخ) الفرق بين هذا وما قاله صدر الافاضل أن قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الافاضل بقراءة قول الشاعر يحتمل في أوجه صدر الافاضل جوزه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بفرق آخر وحاصله أن هذا القول بغير قول صدر الافاضل من جهة أن صدر الافاضل اعتبر أن المعنى لو أردت أن أبكي تفكيراً بكيت تفكيراً وعلى كل حال فیرد عليهم ما عاذه الشارح بقوله وفيه نظر هذا وقرر شيخنا العدوي أن هذا القيل عين ما قاله صدر الافاضل وانما أعاده الشارح لاجل بيان توجيهه والاعتراض عليه

واما المدفع أن يتوهم السامع في أول الامر ارادة شئ غير المراد

(قوله لان ترتب هذا الكلام) أعني قوله فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا والترتب جاء من حيث التعبير بالفاء المفهومة أن ما بعدها مرتب على ما قبلها ومتوقف عليه من حيث أن الأول سبب في الثاني (قوله ان القدرة الخ) حاصله أن بكاء التفكير عبارة عن الحزن والأسف النفس على عدم نيل المراد فلو كان المراد لو شئت البكاء التفكير أبكيت لما رتبته على عدم ابتداء الشوق غير الخواطر لانه لا اختصاص لبكاء التفكير أعني حصول الأسف والحزن بمن لم يبق فيه الشوق سوى الخواطر لحصول ذلك الأسف والحزن من غيره أيضا وهو من يقدر على البكاء بالدمع والمناسب للترتب كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكير وقد يقال المراد لم يبق مني الشوق غير تفكركي فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فقط دون بكاء الدمع والدم ونحوه ما فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا ورد

لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكركي يأتي هذا المعنى عند التأمل الصادق لان القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبق في غير التفكير فافهم (واما المدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على إمالليان (ابتداء) متعلق بتوهم

فيه بيان انه لم يبق فيه مادة الدمع زيادة على ما ذكر صدر الا فاضل يرجع الى كلامه لان صدر الا فاضل يمكن حل كلامه أيضا على أن المراد لم يبق فيه مادة الدمع ولو لم يصرح بذلك فصار يقدر على بكاء التفكير بل ذلك مراده قطع التقدم في كلام الشاعر ووجه الرد عليهم ما واحد وهو أن المبالغة المناسبة لقوله فلم يبق مني الشوق غير تفكركي لا يفيد ما يبيانه انه قادر على بكاء التفكير راحة هذه القدرة مع بقاء المادة التي في هذا القائل وجودها وانما يناسب نفي وجودها كونه اذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكير لكن على هذا كان ينبغي ان يراد بالبكاء مطلق البكاء الصادق ببكاء الدمع والدم وغير ذلك وانه لو طلب أي بكاء لم يجد الا بكاء التفكير لأن يراد ببكاء الدمع بالخاصة وص الذي هو الحقيقي فليتأمل وما ذكرنا من أن الكلام من باب ما ذكر فيه منفعول المشبهة لعدم وجود دليل الحذف للتحالف بين الجواب ومفعول الشرط هو الذي يجب ان يحمل عليه الكلام لا ما قبل من ان الكلام في مفعول أبكي والمراد أن هذا الكلام حذف فيه المفعول لغرض آخر لا للبيان بعد الابهام لانه لو أراد المصنف ذلك لكان يجب ان يقول حينئذ لان المحذوف فعل أبكي لافعل المشبهة حتى يكون من البيان بعد الابهام وأيضا الكلام في مفعول المشبهة وتنص عليه لافي مفعول آخر وأيضا المراد الرد على من زعم انه ذكر لغرابية ولذلك قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقي وليس المراد الرد على من زعم أنه للبيان بعد الابهام والاتصال الحذف للاختصار مثلا وبه يعلم ان هذا نشأ عن غفلة والله الموفق عنه وكرمه (واما المدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء) أي يكون حذف المفعول المقدرا للبيان بعد الابهام وإما المدفع توهم الخطاب ان المتكلم أراد شئ آخر غير مراد ابتداء فقوله إما المدفع معطوف على قوله إمالليان وقوله ابتداء متعلق بتوهم أي يحذف لدفع أن يتوهم في الابتداء غير المراد ويحتمل ان يتعلق بدفع أي يدفع في الابتداء توهم غير المراد وقيل التوهم أو الدفع بالابتداء لان توهم غير المراد ينتفي بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح الافعال فالجواب أن المشبهة يلزم من وجودها وجود المشي عواذا كان كذلك فالمشبهة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون المشبهة الجواب ولذلك كانت الارادة كالمشبهة في جواب اطراد حذف مفعوله اصرح به ابن خطيب زمكان في البرهان وصاحب الاقصى القريب وهو واضح وبعد أن خطر

بأن هذا يتوقف على أنه لم يبق فيه غير التفكير وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق في مادة الدمع الا أن يقال المراد ولا غيره وقال الشيخ بس وقد يقال ان القدرة على بكاء التفكير وان لم تتوقف في حد ذاتها على حالة عدم ابتداء الشوق غير الخواطر بل كما يتابعه تجماع القدرة على البكاء بالدمع لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحالة وفي ما عداها من القدرة على بكاء الدمع والدم تتوقف على ذلك وهذا هو الذي أراده ذلك القائل كإيدل عليه قوله أي لم يبق في الشوق مادة الدمع الخ ولا جمل امكان رد النظر الذي قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح فافهم (قوله متعلق بتوهم) أي ان توهم الخطاب في ابتداء الكلام

أن المتكلم أراد غير المراد من دفع محذوف المفعول ويجوز أيضا تعلقه بدفع أي يحذف المفعول لاجل أن يدفع كقوله في أول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلت لا شئ اقتصر الشارح على الاول مع صحة الثاني قلت انما اقتصر على الاول لانه هو الذي يدل عليه قول المصنف ان لو ذكر اللحم لم يما توهم قبل ذكر ما بعده الخ ولك أن تمنع تعلقه بالدفع لان التعليق بتوهم أن الدفع لافي الابتداء غير حاصل بحذف المفعول كما أن التعليق بالتوهم يدل على أن التوهم في الانتهاء أعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع أن السكنة هي الدفع المطلق أعني ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لا نسلم أن السكنة هي الدفع المطلق بل الدفع في الابتداء وأما في الانتهاء فالدفع حاصل بغير الحذف وذلك لان توهم غير المراد لا يبق بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانيا

كقول الصغرى

وكم ذدت عني من تحامل حادث \* وسورة أيام حزن الى العظم

اذ لو قال حزن اللحم لما كان يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزن كان في بعض اللحم ولم ينته الى العظم فتلك ذكر اللحم ليبرئ السامع من هذا الوهم ويصور في نفسه من أول الامر أن الحزن مضى في اللحم حتى لم يرد الا العظم

(قوله كقوله) أي قول القائل وهو الصغرى في مدح أبي الصقر (قوله من تحامل حادث) التحامل هو الظلم وإضافته للحادث إما حقيقة أي كم دفعت من تعدى الحوادث الدهرية على أو أن الإضافة بيانية أي من الظلم الذي هو حادث الزمان وعلى هذا يجعل حادث الزمان ظلما مبالغة كرجل عدل (قوله وكم خبرية) ويحتمل أن تكون (١٣٧) استقهامية محذوفة الميزة أي كم مرة أو زمانا

ويكون زيادة من في المفعول لأن الكلام غير موجب لتقديم الاستفهام الذي يزداد بعده من وهذا الاستفهام لادعاء الجهل بالعدد لكثرة مبالغة في الكثرة (قوله وجب الاتيان عن) كقوله تعالى كم تر من جنات وعيون وكم أهلكنا من قرية (قوله لئلا يلتبس) أي المميز بالمفعول لذلك الفعل المتعدى لأنه إذا فصل بين كم الخبرية وميزها وجب نصبه جلالا لها على الاستفهامية خلافا للفراء فإنه يجزئ بتقدير من وخلافا لليونس فإنه يجوز الإضافة مع الفصل وبهذا الذي قاله الشارح تعلم أن الضابط لزيادة من ليس هو مجرد عدم الإيجاب بل هو أو كون المريد فيه تمييزا لزم الخبرية الذي فصل بينها وبينه بفعل متعد (قوله

(كقوله وكم ذدت) أي دفعت (عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على إذا لم يعدل وكم خبرية بميزها قوله من تحامل قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد وجب الاتيان عن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم نصب على أنه مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها ووصولها (حزن) أي قطع اللحم (الى العظم) حذف المفعول أعني اللحم (اذ لو ذكر اللحم) بما توهم قبل ذكر ما بعده (أي ما بعد اللحم يعني الى العظم) (أن الحزن ينته الى العظم) وإنما كان في بعض اللحم حذف

توهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانيا فلا يرد أن يقال المراد دفع توهم خلاف المراد مطلقا لا بقيد الابتداء وتقييده بالابتداء يوهم أن الواقع ثانيا لم يدفع لانه انما يجب ذلك لو صح وجود التوهم ثانيا (كقوله) أي ومثال الحذف للدفع المذكور قوله (وكم ذدت) أي وكثيرا ما دفعت (عني من تحامل) بيان لكم الخبرية (حادث) أي كم دفعت من تعدى الحوادث الدهرية على (وسورة) أي شدة (أيام) وهو عطف على تحامل وهو كالتفسيره (حزن) في محل النعت لأيام أي من وصف الأيام أنهم حزن أي قطع (الى العظم) ويحتمل أن يعود الضمير في حزن الى السورة لأن لكل يوم سورة فهو في معنى الجمع ولذلك عبر بضمير الجمع فقد حذف مفعول حزن وهو اللحم والاصل حزن اللحم الى العظم لدفع توهم خلاف المراد (اذ) أي لأنه (لو ذكر اللحم) الذي هو المفعول فقال حزن اللحم (لتوهم قبل ذكر ما بعده) وهو قوله الى العظم أي لو ذكره لتوهم أولا (أن الحزن ينته الى العظم) وإنما كان في بعض اللحم حذف

لي هذا الجواب بسنين كثيرة رأيت التنوخي قد وقع عليه فتال في الاقصى على ذلك أن مادة المشيئة والشيء واحد فالمشيئة جعل ما ليس بشيء شيئا فمفعولها لا يتأخر عنها وهو بعد لومني لانتفاءه في الجواب فانتفاء المشيئة لازم لانتفاء فانتفاءه بالوضع وانتفاء المشيئة بالارزوم حذف مفعول المشيئة لينصرف الانتفاء الى المشيئة فيكون انتفاء مفعولها تابعا لها اهـ (تنبيه) وإذا حذفته بعد لومني والمذكور في جوابها أبدا كذا قاله وقد يرد عليهم قولهم تعالى قالوا الوشاء ربنا لا نزل ملائكة فان المعنى لو شاء ربنا لرسال الرسل لأنزل ملائكة لأن المعنى يعين ذلك وبذلك فسره الواو الذي الله عنه في تفسيره ولما أن يحذف المفعول كي لا يتبدد ذهن السامع ابتداء الارادة غير المقصود كقول الشاعر

وكم ذدت عني من تحامل حادث \* وسورة أيام حزن الى العظم

فانه لم يفهم أن الحزن وزا اللحم حتى علم أن الحزن وصل الى العظم فلو قال حزن اللحم لم يتوهم السامع أولا أن

(١٨ - شروح التلخيص ثاني) وقيل المميز محذوف أي وكم خبرية على حالها وقوله زائدة أي في الاثبات على مذهب الاخفش وتحامل مفعول لذدت على هذا والجملة خبر عن كم والرابط لتلك الجملة بالمتبدا ضمير محذوف والمعنى مرات كثيرة ذدت عني تحامل الحوادث فيها (قوله عن هذا الحذف) أي حذف المميز وقوله والزيادة أي زيادة من الذين هم خلاف الاصل وقوله بما ذكرناه أي من الوجه الاول فانه غني عن التقدير والزيادة فيكون أرجح (قوله وسورة أيام) عطف على تحامل حادث كالتفسيره (قوله حزن الى العظم) الجملة في محل جر صفة لأيام أي من وصف الأيام أنهم حزن الخ ويحتمل أن يكون ضمير حزن للسورة فتكون الجملة صفة لها وأتى بضمير الجمع نظرا الى أن لكل يوم سورة أو أن المضاف اكتسب الجمعية من المضاف اليه كما في قوله

فما حب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا



وإما لأنه أريد ذكره نائبا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه اظهارة الكمال العناية بوقوعه عليه

(قوله دفعه لهذا التوهيم) أي من السامع ابتداء الذي هو محذور في هذا المقام لأن الشاعر حرص على بيان كون مادفعه الممدوح من سورة الأيام بلغ إلى العظم لا بلغيته في الشدة بحيث لا يخالج قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو في الابتداء لأن ذلك أوكد في تحقيق احسان الممدوح حيث دفع ما هو به هذه الصفة فان قلت ان هذا الغرض الذي هو دفع التوهيم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله الى (١٣٨) العظم بأن يقال خزن الى العظم اللحم قلت ليس في الكلام ما يدل على أن

دفعه لهذا التوهيم (وإما لأنه أريد ذكره) أي ذكر المفعول (نائبا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد إليه (اظهار الكمال العناية بوقوعه) أي الفعل (عليه) أي المفعول

دفعه لهذا التوهيم المحذور في المقام لأن الشاعر حرص على بيان كون مادفعه الممدوح من سورة الأيام بلغ إلى العظم لا بلغيته في الشدة بحيث لا يخالج قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو في الابتداء لأن ذلك أوكد في تحقيق احسان الممدوح حيث دفع ما هو به هذه الصفة فليفهم فانه يتم كون ما ذكر من الاعتبار المناسب وكثيرا ما يعنى المصنف هذا المعنى في قاعدة أو مثال مع خفائه وكونه هو المقصود بالذات وقد نهىنا على ذلك حيثما ظهرت الحاجة إليه لا يقال لا يتعين الحذف لدفع ما ذكر لا مكانه بتأخير المفعول بأن يقال خزن الى العظم اللحم أو بذكره عاما بأن يقال خزن كل شيء أي من عصب ولحم الى العظم فلعلم الحذف لهذا العموم لا نأقول ليس في الكلام ما يدل على أن التكتة لا توجد إلا بهذا الحذف فهي توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره فلا يجب انعكاسها على أن التقدير الأول فيه تقديم الجور على المفعول مع امكان حصول الغرض بدونه والتقدير الثاني لا ينافي كون الحذف لما ذكر بل افادته لدفع ذلك التوهيم أصرح من ذلك لا مكان كون العموم لو صرح به باعتباره عموم الفردية بأن يكون المعنى أوقع القطع في كل شيء من لحم وجلد وعصب فيبقى البعض من كل فلم يصل الحزالي العظم فليتمأمل وجهه لقوله وكم ذدت الخ تحتهم وجهين أحدهما أن يكون من تحامل بيانا للكم كما أشرنا إليه ودخلت من على ميمها للفصل بينهما وبين المميز بالفعل لانهم هم ذكروا أنه حينئذ يجب الايمان بمن معه لئلا يتوهيم أنه مفعول الفعل فلو أسقط ههنا توهيم أن تحامل مفعول ذدت وكم حينئذ نصب على المفعول لينة لذدت ونائبها أن ميمها محذوف أي وكم مرة ومن في قوله من تحامل زائدة وتحامل مفعول ذدت وهذا الوجه فيه تقدير المميز وزيادة من والوجه الأول غنى عن التقدير والزيادة فهو أرجح (وإما لأنه) أي حذف المفعول إما للبيان بعد الإبهام وإما لأن المفعول المحذوف أولا (أريد ذكره نائبا على وجه) آخر وهو كونه في جملة أخرى مفعولا بالفعل آخر من وصف ذلك الوجه أنه (يتضمن إيقاع الفعل) في تلك الجملة (على صريح لفظه) أي لفظ ذلك المفعول لأنه لو ذكر أولا لانسب ذكره نائبا بالاضمار فيقع الفعل على الضمير العائد عليه والغرض إيقاعه على صريح لفظه (اظهارا) أي لأجل اظهار (الكمال العناية) أي الاعتناء (بوقوعه) أي وقوع ذلك الفعل الثاني (عليه) أي على ذلك المفعول

المقصود الاخبار بجزء اللحم من غير نظر إلى انتهائه إلى العظم وقولنا ابتداء هو كقولنا انه يتعين التقديم في نحو في الدار رجل ويؤتى بالفصل في نحو زيد هو الفاضل غير أنهم أوجبوا التقديم في المثال الأول ولم

التكتة لا توجد إلا بهذا الحذف فهي توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره إذ لا يجب انعكاسها على أن ذكره بعد قوله إلى العظم لا يحسن للعالم به فيكون ذكره عبثا ويلزم عليه تقديم المفعول بواسطة على المفعول مباشرة مع امكان حصول الغرض بدونه (قوله وإما لأنه أريد ذكره) أي يحذف المفعول إما للبيان بعد الإبهام وإما لأن المفعول المحذوف أريد ذكره نائبا أي في محل ثان مع فعل آخر وليس المراد أنه أريد ذكره كرا نائبا لأنه لم يذكر أولا إلا أن يقال المقدر كالمذكور (قوله يتضمن إيقاع الفعل) الأولى إيقاع فعل والمراد بالإيقاع هنا الأعمال أي على وجه يتضمن أعمال فعل في صريح لفظ ذلك المفعول اثباتا كان أو نفيا فلو ذكر المفعول أولا لذكر في الجملة الثانية بالاضمار فيقع الفعل في

تلك الجملة الثانية على الضمير العائد على المذكور أولا والغرض إيقاعه على صريح لفظه حتى واعترض على المصنف بأن ذكر المفعول أولا لا ينافي ذكره نائبا غايته أنه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه لو صرح به أولا في البيت لا توهيم تعدد المثل وأن المثل الثاني خلاف الأول لأن تكرار التكررة ظاهرة في افادة التغير فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثالا آخر مخالفا للطلوب وانما وجدنا المطلوب وهو فاسد (قوله اظهارة الخ) علة لا رادة الايمان بصريح اسمه نائبا وأما تكتة الحذف أولا فلا تنه مع الايمان بصريح الاسم نائبا يلزمه التكرار اه سيم

كقول البحرى أيضا قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو \* ددو المجد والمكارم مثلا  
 أى قد طلبنا لك مثلا في السو ددو المجد والمكارم فحذف المثل اذ كان غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل ولاجل هذا المعنى  
 بعينه عكس ذوالرمة في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعرى \* لئلا أن يكون أصاب مالا  
 فانه أعمل الفعل الاول الذى هو أمدح في صريح لفظ اللثيم والثانى الذى هو أرضى في ضميره اذ كان غرضه إيقاع نفي الممدح على اللثيم  
 صريحاً دون الارضاء

(قوله حتى كأنه الخ) كأن للتحقيق أى حتى لا يرضى المتكلم تحقيقاً بوقوع الفعل (١٣٩) على ضمير المفعول وان كان ضميره العائد  
 عليه كناية عنه وانما لم يرض المتكلم بذلك لان  
 الضمير يحتمل أن يعود  
 على شخص آخر غير الاول  
 والمعنى حينئذ قد طلبنا  
 لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً  
 آخر مخالفاً للمطلوب وانما  
 وجدنا المطلوب وهذا فاسد  
 (قوله كقوله) أى قول  
 البحرى في ممدح المدح  
 بالله وبعد البيت المذكور  
 لم يزل حقه المقدم بمحو  
 باطل المستعار حتى  
 اضمه لا  
 (قوله حذف مثلاً) فيه  
 أن المحذوف انما هو ضميره  
 وذلك لانه من باب التنازع  
 فاعمل الثانى وحذف  
 ما أنتم في الاول لانه فضلة  
 فالمثل حينئذ مؤخر فقط  
 لا محذوف والمحذوف انما  
 هو ضميره الا أن يقال المراد  
 حذف مثلاً أى الذى كان  
 الاصل ذكره أولاً ليعود  
 عليه الضمير في التنازع  
 فلما حذف أتى التنازع

حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله)  
 قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو \* ددو المجد والمكارم مثلاً  
 أى قد طلبنا لك مثلاً لا حذف مثلاً اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجد فيه فيقوت الغرض أعنى إيقاع عدم  
 الوجدان على صريح لفظ المثل  
 صريحاً حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه وذلك عند كون المقام يناسب  
 ذلك على ما يتبين في الشاهد (كقوله)  
 قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو \* ددو المجد والمكارم مثلاً  
 حذف مفعول طلبنا والاصل قد طلبنا لك مثلاً وانما حذفه لانه لو ذكره أولاً لكان مناسباً أن يتسلط الفعل  
 بعده وهو قوله فلم نجد على ضميره لانه تقدم معاده فتناسب لوقوعه فقال قد طلبنا لك مثلاً أن يقول فلم نجد  
 والشاعر في غاية الاعتناء بتسليط نفي الوجدان على لفظ المثل لان الآ كد في كمال مدح المدح ونفي  
 وجدان المثل على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال أن الذى نفي وجدانه غير المثل والضمير من حيث  
 هو يحتمل ذلك ولو تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة في المدح لا يناسبها الا ما لا يأتى به الباطل بوجه  
 ولو تخيلاً وورد على هذا أنه لو قال قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً أفاد تسليط نفي الوجدان على لفظ  
 المثل فلا يتعين الحذف للتسليط وأجيب بأنه لو قيل كذلك لزم فيه إقامة الظاهر مقام المضمير والحذف  
 المفيد له هذا المعنى أسهل من تلك الإقامة لعدم الحاجة اليها مع أنه لو قيل كذلك لتوهم أن المثل الثانى  
 خلاف الاول لان تكرار النكرة ظاهرة في إفادة التغير فيكون التقدير قد طلبنا لك مثلاً فلم نجد ذلك مثلاً  
 آخر مخالفاً للمطلوب وانما وجدنا المطلوب وهذا فاسد وانما ارتكب الحذف على وجه التنازع بأن أعمل  
 الثانى وأهمل الاول وحذف معه ما يستحق من الضمير ولا يصح العكس هنا والافعال فلم نجد اذ لا يجوز  
 حذف الضمير عند أعمال الاول على المشهور فان قيل فالمحذوف حينئذ ضمير المثل وأما المثل فهو مؤخر  
 فقط لا محذوف والكلام السابق يدل على أن المحذوف لفظ المثل قلت المراد أنه كان الاصل ذكره  
 بوجهه في زيد هو الفاضل وإما لارادة ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه  
 لإظهار الكمال العناية بوقوعه عليه هذه عبارة المصنف ومراعاة أن يراى ذكره ثانياً على وجه يتضمن  
 إيقاع الفعل الثانى على صريح لفظه إظهار الكمال العناية كقوله  
 قد طلبنا فلم نجد ذلك في السو \* ددو المجد والمكارم مثلاً

وأعمل الثانى وحذف ضميره من الاول كما حذف هو على انه لا مانع من أن لفظ مثل محذوف من الاول دلالة الثانى (قوله لكان المناسب  
 الخ) أى نظر الكثير وهو عدم الاظهار موضع الانحصار (قوله فيقوت الغرض الخ) أى لان الفعل الثانى وعون نجد ليس واقعا على صريح  
 لفظ المفعول بل على ضميره وقوله عدم الوجدان الاول إيقاع الوجدان المنفى على لفظ المثل وانما كان الغرض هو ما ذكر لان الآ كد  
 في كمال مدح المدح ونفي وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال أن الذى نفي وجدانه غير المثل ولا شك أن الضمير من  
 حيث هو يحتمل ذلك أى نفي وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشيء آخر غير المثل وان تعين المعنى بالمقام والمعاد ولكن المبالغة  
 في المدح لا يناسبها الا ما لا يأتى به الباطل بوجه ولو تخيلاً

ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البحرى قصدا لمبالغة في التأديب مع المدح وترك مواجته بالضمير مع ما يدل على تجوز أن يكون له مثل فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده ولما للقصدا الى التعميم في المفعول والامتناع عن أن يقتصر السامع على ما ذكر معه دون غيره مع الاختصار كما تقول قد كان منك ما يؤلم أى ما الشرط في مثله ان يؤلم كل أحد وكل انسان وعليه قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام أى يدعو كل أحد ولما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى والضحي والسيل اذا سجي ما ودعك ربك وما قلى أى وما فلاك ولما لاستهجان ذكره كما روى عن عائشة رضى الله عنها انها قالت ما رأيت منه ولا رأى منى تعنى العورة

(قوله ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك الخ) أى ويجوز أن يكون السبب أيضا في حذفه البيان بعد الإيهام لانه أبهم المطلوب أو لا ثم بين انه المثل (قوله بطلب (١٤٠) مثل له) متعلق بالمواجهة (قوله قصدا) علة للترك أى انما ترك الشاعر

(ويجوز أن يكون السبب) في حذف مفعول طلبنا (ترك مواجته المدح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة في التأديب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده (ولما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) أى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا

أولا فينتفى التنازع ليعود الضمير عليه من الثاني فلما أن آخر وأعمل فيه الثاني صار كالحذف حكما فحذف ضميره وقد وقع عكس هذا البيت وهو أهمل الثاني وأعمال الاول لنفس هذه العناية لبعض الشعراء في قوله ولم أمدح لارضيه بشعري \* لئيمان يكون أفاد ما لا كره تسليط لفظ ارضيه على لفظ الائيم واعتنى بإيقاع نفي المدح على لفظه لان ذلك أشد في اهماله وتحقق لا آتمه بنفي مدحه فاعمل الاول وأهمل الثاني (ويجوز أن يكون السبب) أى سبب حذف مفعول طلبنا في البيت (ترك مواجته المدح بطلب مثل له) تعظيمه أن يكون له مثل وذلك لان الطلب بانفعل انما يكون فيما يمكن وجوده فاذا وجد بطلب المثل كان في الكلام اقرار بان له مثالا لان العاقل لا يطلب المحال والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح احالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده وانما قيدنا الطلب بالفعل الذي هو المراد هنا لان الطلب القلبي يكون مع التمسنى الذي يتعلق بالمحال بخلاف الطلب الحقيقي فهو يشعر بالإمكان والغرض الاحالة (ولما للتعميم) أى الحذف لما لا تقدم ولما للتعميم في المفعول المحذوف (مع الاختصار) وذلك (كقوله قد كان منك ما يؤلم أى) ما يوجع (كل أحد) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالابلام فيكون ذلك المقام قرينة على ارادة العموم في ذلك المفعول كما قدر لانه ليس المراد ما يؤلمنى أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم انه يوجب ذكر المفعول عاما لكن يفوت مع ذكر الاختصار الموجود في الحذف (وعليه) أى وعلى ما ذكره وهو حذف المفعول للاختصار مع العموم ورد قوله تبارك وتعالى (والله يدعو الى دار السلام) أى يدعو جميع عباده لما علم أن الدعوة بالتكليف فاراد ايقاع نفي الوجدان على المثل صريحا بخلاف ما لو قال قد طلبنا لك مثلا في السوء فلم نجد هذا

مواجهة المدح بطلب مثل له لقصده المبالغة في التأديب معه تعظيمه (قوله حتى كأنه لا يجوز وجود المثل) أى ولو قال طلبنا لك مثلا لكان ذلك مشعرا بتجوز وجود المثل لان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح احالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده فان قلت ان العاقل يقع منه التمسنى وهو طلب متعلق بالمحال فلا يتم قسواكم ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلبي المقرون بالسعى وأما التمسنى فهو عبارة عن مجرد حب القلب فمن ثم يتعلق بالمحال (قوله ولما للتعميم في المفعول) أى المحذوف

(قوله ما يؤلم) أى ما يوجع (قوله بقرينة أن المقام مقام المبالغة) أى في الوصف بالابلام فيكون ذلك المقام قرينة على ارادة العموم في ذلك المفعول وأنه ليس المراد ما يؤلمنى أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك (قوله حينئذ) أى حين اذ ذكر المفعول (قوله ورد) هو من الورد بمعنى الاتيان لامن الايراد بمعنى الاعتراض (قوله الى دار السلام) أى السلامة من الآفات (قوله أى جميع عباده) يعنى المكلفين وانما قدر المفعول هنا عاما لان الدعوة من الله الى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكلفين الا أنه لم يجب منهم الا السعداء بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصلة فانها خاصة ولهذا أطلق الدعوة في هذه الآية وقيد الهداية في قوله بعد ذلك ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم (قوله مبالغة) أى حالة كون العموم مبالغة وذلك لان ابلام كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة (قوله والثاني تحقيقا) أى والمثال الثاني يفيد العموم على وجه الحقيقة

واما مجرد الاختصار كقولك أصغيت اليه أي أذني وأغضيت عليه أي بصري ومنه قوله تعالى أرني أنظر اليك أي ذاتك وقوله تعالى  
أهدنا الذي بعث الله رسولا أي بعث الله وقوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون أي أنه لا يعاين أو ما يميزه وبينهما من التفاوت

(قوله واما مجرد الاختصار) أي للاختصار المجرد عن مصاحبة نكتة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه (قوله تذكرة) أي  
مذكرة ومنبهة على ما سبق وهو قوله والواجب التقدير بحسب القرائن خوف أن يغفل عنه (قوله فلا حاجة اليه) أي ليس له فائدة  
أصلية غير التذكرة (قوله وما يقال) أي في الجواب عن المصنف (قوله عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار) أي  
وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المحذوف التي لا بد منها أيضا (قوله لان هذا المعنى) أي وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص  
النكتة التي هي مجرد الاختصار وقوله معلوم أي فلا حاجة للنص عليه وقد يقال ان كان المراد أنه معلوم من المتن ففيه أنه لم يعلم وان  
كان المراد أنه معلوم من خارج فففيه أنه لا يعترض بالعلم من خارج والورد أن جميع النكات المذكورة في المتن معلومة من خارج  
فلا حاجة لذلك فانه في الأولى للشارح الاختصار على الوجه الثاني (١٤١) أعني قوله جار في سائر الأقسام ويمكن أن يقال  
المراد أنه معلوم من الأمثلة

المذكورة حسب ما تقرر  
فيها تأمل قدره شيخنا العدوي  
ثم ان قوله معلوم يفيد انه  
لا بد من قرينة على أن  
الحذف للنكتة الفلانية  
كالاختصار وهو كذلك  
قاله سم (قوله ومع هذا)  
أي ومع كونه معلوما فهو  
جار في سائر الأقسام أي في  
باقي أقسام الحذف كالحذف  
للبيان بعد الإبهام فلا بد  
فيه من قرينة تعين أن  
الحذف لما ذكر (قوله فلا  
وجه الخ) أي فلا وجه  
لذكر قوله عند قيام قرينة  
مع قوله لمجرد الاختصار دون  
غيره من نكات الحذف  
وقد يقال له وجه وهو أن  
مجرد الاختصار نكتة

(واما مجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ (عند قيام  
قرينة) وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف  
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الأقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد  
الاختصار (نحو أصغيت اليه أي أذني وعليه) أي على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى (رب أرني  
أنظر اليك أي ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار

عمت جميع العباد وانما المخصوص الهداية كما قال تعالى ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالتميم  
في المثال الأول موجود مبالغة للعلم بان ايلام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية  
موجود حقيقة (واما مجرد الاختصار) أي يكون الحذف إما لما تقدم وإما لمجرد الاختصار من غير  
مراعاة فائدة أخرى من عموم في المفعول أو خصوص فيه أو غير ذلك ووجد بعد هذا في بعض النسخ (عند  
قيام قرينة) وهو معلوم مما سبق وهو ان النكتة في الكلام لا تكون الا بدليل دل على تلك النكتة  
بخصوصها والا كان افادة الكلام اياها ادعائية فهو تذكرة لما تقدم فعلى هذا يكون ما يقال من ان  
المراد ان الحذف يكون عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا القول  
يشعر بان النكتة الموجودة في الكلام لم تعلم من تتبع ما سبق انه لا بد فيها من دليل يدل على خصوصها  
وهو فاسد كما قررنا ثم لو سلم ان المفهوم مما تقدم هو مجرد وجود النكتة في الكلام من غير دليل على  
خصوصها فلا تختص الحاجة الى التنبيه على ذلك بالحذف بل يجب حينئذ ذكر ذلك في جميعها والحذف  
للاختصار (نحو) قول الفائل (أصغيت اليه أي) أملت اليه (أذني) لان الاصغاء مخصوص  
بالأذن (وعليه) أي وعلى الحذف لمجرد الاختصار ورد قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه  
أفضل الصلاة والسلام (رب أرني أنظر اليك أي) أرني (ذاتك) فان قلت أرني من أراه كذا أي  
انما يكون لو تذكر ذكر مفعولي الفعلين فان هذا المعنى يحصل بذكرهما والاحسن ما ذكره المصنف  
نايما وهو ان تقول انه قصد التأديب مع المدح بأن لا يصرح له بأنه طلب له مثلا وفي البيت نفسه وهو

ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ذلك ما مر في ذكر المسند اليه حيث علم بالاصالة وقد اشرح ذلك بقوله ولا مقتضى للعدول  
عنه (قوله أصغيت اليه) أي أملت اليه (قوله أي أذني) انما قدر المفعول هكذا لان الاصغاء مخصوص بالأذن (قوله وعليه)  
انما قال وعليه ولم يقل ونحوه للتفاوت بين قرينتي المثالين فان القرينة في الأول لفظ الفعل وهو أصغيت وفي الثاني جواب الطلب  
(قوله أرني أنظر اليك) ان قلت أرني من أراه كذا اذا جعله يراه فكأنه قال اجعلني أرى ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل  
في الكلام ويمنع ترتيب أنظر على أرني قلت انه عبر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الراي لان الرؤية مسببة عنه فيترتب عليه قوله  
أنظر اليك فكأنه يقول رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عني لاني المحجوب حقيقة أنظر اليك أفاده اليه عقيب (قوله وههنا بحث)  
أي في قول المصنف وامال التعميم مع الاختصار وحينئذ فالأولى تقديمه عنده



أو أنها لا تفعل كفعله كقوله تعالى قل هل من شركائكم من يفعل من ذلكن من شيء ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم ما أنتم عليه في أمر دينكم من جعل الأصنام لله أنداداً غاية الجهل ومعاذ السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد (١٤٣) عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراأتين تزدودان قال

ما خطبك قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقي لهما والاولى أن يجعل لآيات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما هو وظاهر قول

(قوله ان لم يكن الخ) أي وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله وان كانت الخ) وذلك مثل أن يذكر في الكلام كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله) فالحذف لا يكون للمجرد الاختصار أي ولا يفيد التعميم وأجاب الشارح في شرح المفتاح عن هذا باختصار الشق الاول من التردد وهو أنه لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام وقوله فلا تعميم أصلاً ممنوع لأنه اذا لم يكن قرينة على ذلك يحتمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي حذر من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح فالحذف مدخل في تقديره عاماً لأنه توصل به الى تقديره عاماً في ذلك المقام وفي هذا الجواب

ان لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون للمجرد الاختصار

جعل له براه فكانه قال اجعلني أرى ذاتك أنظر اليك وهـ ذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام ويمنع ترتيب أنظر على أرى قلت بل عـ بر بالاراءة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرائي لان الرؤية متسببة عنه فيترتب عليه قوله أنظر اليك فكانه قال ربا كشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عني لاني هو المحجوب حقيقة أنظر اليك ولما عـ بر بالاراءة عن الكشف تعدت بنفسها لان الفعل يجوز ان يتعدى بنفسه ولو كان عبارة عن المتعدي بالآلة فافهم وأورد هـ هنا بحث وهو ان الحذف لا يقتضي بمجرد تعميما ولا تخصيصاً لان المحذوف يجوز ان يكون خاصاً و عاماً فلا يقتضي الحذف عمومته ولا خصوصه واللام يوجد مع الآخر فاذا صح وجود الحذف مع العموم والخصوص ولا يتعين به أحدهما فلا بد من قرينة أخرى تدل على تعين المحذوف فاذا عين كان عاماً أو خاصاً فعمومه وخصوصه من تعين ذاته المستفاد من قرينة أخرى غير الحذف فالعموم ليس الا من ذاته قدر أو ذكر فالحذف لا يستفاد منه الا مجرد الاختصار فلا يستفاد منه العموم الذي انما يتحقق بتعيين المحذوف المستفاد من قرينة أخرى وأجيب بأن هـ ذا انما هو عند وجود قرينة تعين المحذوف كما لو ذكر كل أحد ثم قيل لقد كان منك ما يؤلم وحذف كل أحد انما لا على ذكرها فيكون عمومته مستفاداً من ذاته المعينة بتلك القرينة وأما اذا لم تذكر قرينة تعينه ولا قرينة تخصصه وقد قام الدليل ان تم محذوفاً فحذفه بنفسه يتوصل به الى تقديره عاماً من حيث ان تقديره فرد مما يحتمل دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فصيح ان الحذف قد يكون مفيداً للتعميم مع الاختصار للمجرد الاختصار دائماً ولا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هـ ذا مستفاد بدون الحذف أصلاً لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومته قد قدم انه يفيد العموم في المقام الخطابي مع جعل الفعل لازماً لاننا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه وعلى أن استفادتها عند تقدير الفعل لازماً بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزومي وعند تقديره متعدي يوجب العموم من ذلك المقدر الذي اقتضى الحذف تقديره عاماً

أن عدم وجدان مثل في هذه الصفات الثلاث لا ينفى وجدان واحد منها فهـ ذا موضع أن يقول ولا في الفضل ولا المكارم وتركه على وجه يتزن به البيت وإما أن يكون الحذف للتعميم مع الاختصار مثل قد كان منك ما يؤلم أي يؤلم كل أحد وقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام أي كل أحد ولو صرح به لافاد التعميم دون الاختصار لا يقال المعنى يدعون يشاء بقرينة قوله تعالى ويهدي من يشاء لان الواقع أن كل أحد دعاء الله الى دار السلام فان قلت اذا قدرت يدعون يشاء وقد شاء دعاء كل أحد طابق ما بعده وحصل العموم لان المعنى من يشاء ان يدعو قلت انما يحذف في الاول ما في الثاني والذي في الثاني تقديره من شاء ان يهديه فلو قدرنا مثله في الاول لكان تقديره يدعو من يشاء هـ ذا براه وهو غير المراد ويمكن النزاع فيه وأن يقال تقدير من يشاء هـ ذا براه على تقدير من يشاء دعوته لان قرينة كل مفعول محذوف فالحجاب حينئذ أنالو قدرنا يدعو من يشاء لا وهم انقسام الناس الى مدعو وغيره

نظر لان العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي لان الحذف يدل على أن المفعول اذا ذكر على العموم أيضاً واسطة (واما المقام المذكور ما يدل دليل على الخصوص فيكون العموم مستفاداً من المقام المذكور مطلقاً حذف المفعول أو ذكره لان الحذف واجب بأن العموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعاً وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون الحذف دخل في العموم في الجملة

الزحشري فإنه قال ترك المفعول لان الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنه انما خرجهما لانهما كانتا على الزيادة ولم يرد عليهما لان مذودهما غنم ومسقيهم ابل مثلا وكذلك قولهما لا نسقي حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقي لا المسقي **و** اعلم انه قد يشبه الحال في امر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كقوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن أيادئنا دعوا فله الاسماء الحسنى فإنه يظن ان الدعاء فيه معنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف وليس بمعناه لانه لو كان بمعناه لزم اما الاشراك أو عطف الشيء على نفسه لانه ان كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الاول وان كان مسمىهما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تنعدي الى مفعولين أي سموه الله أو الرحمن أيادئنا سموه فله الاسماء الحسنى كما يقال فلان يدعى الامير أي يسمي الامير وكما في قراءة من قرأ وقالت اليهود عزير ابن الله بغير تنوين على القول بأن سقوط التنوين ليكون الابن صفة واقعة بين علمين كما في قولنا زيد بن عمرو قائم فإنه يظن ان فعل القول فيه الحكاية الجلة كما هو أصله فقل تقدير الكلام عزير ابن الله معبودنا وهذا باطل لان التصديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع في الكلام (١٤٣) موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان

انه قال زيد بن عمرو سيد ثم كذبه فيه لم يكن تكذيبك ان يكون زيد بن عمرو ولكن ان يكون زيد بن زيد فلو كان التقدير ما ذكر لكان الانكار راجعا

(قوله ولمالارعاية على الفاصلة) على زائدة لان الرعاية وما تصرف منها تنعدي بنفسها الآن يقال انه ضمن الرعاية معنى المحافظة فعدها بعلى ان المحافظة على الفاصلة وفيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل عنه فان التزم فيه الختم بحرف فهو جمعة أيضا فهي أخص من الفاصلة والمحافظة عليه بحذف المفعول الحرف

(ولمالارعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحي والليل اذا سمجي (ماودعك ربك وما قل) أي ما قلنا وحصول الاختصار أيضا ظاهر

وفرق بين الاعتبارين ولو كان المال واحدا (ولمالارعاية على الفاصلة) أي حذف المفعول لما تقدم ولمالارعاية على الفاصلة وهي في النثر ما أتى به من الكلام ليقابل مثله فان التزم فيه الختم بحرف فهو جمعة وذلك (نحو) قوله تعالى والضحي والليل اذا سمجي (ماودعك ربك وما قل) ولم يقل وما قلنا رعاية الختم هذه الفاصلة بالالف كما قبلها وما بعدها وعدى الرعاية بعلى لتضمينها معنى المحافظة وأورد هنا ان رعاية الفواصل من البدع فليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطفل وقد يجاب بان عدم اعتبار توافق الفواصل كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد بعض الفواصل بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجا عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ابراده وعلى هذا يكون المراد بالتمام ما هو أعم من مقام مراعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ابراده تأمل وقيل ان الحذف هنا ترك مواجعة النبي صلى الله عليه وسلم بايقاع لفظ القلى على ضميره ولو كان منفيا واستبعد من جهة ايقاع ودع على ضميره والحق ان كانقسامهم الى مهدي وغيره ولا أن تقول الحذف للاختصار وأما التعميم فن ان استفدناه وافادة التعميم من هذه الآية انما حصل من خصوص الآية بدليل خارجي ولمالالاختصار عند قيام قرينة دالة على ارادة الاختصار نحو أصغيت اليه أي اذني وهو من الافعال التي أميت ذكر مفعولها ومنه فاذا أفضت من عرفات أي انفسكم وبنى على امرأته أي قبلة ورجع عن الغواية أي نفسه ومنه قوله تعالى أرني انظر اليك أي ذاتك **قلت** **و** عندي أن ترك المفعول هنا للتعظيم وعلى ما سبق صح الزحشري قول ابي فواس

الاخير من ذلك الكلام وهو الروي وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي المحافظة على روى الفاصلة تأمل واعترض بأن رعاية الفواصل من البدع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعاني فذكره هنا تطفل وقد يجاب بان عدم اعتبار توافق الفواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد بعض الفواصل بختم واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجا عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ابراده وعلى هذا يكون المراد بالتمام ما هو أعم من مقام مراعاة صفة الكلام ومقام اقتضاء ابراده أفاده اليه بقول (قوله أي ما قلنا) أي حذف المفعول ولم يقل وما قلنا للمحافظة على روى الفاصلة لتوافق ما قبلها وما بعدها (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) يريد أنه لا مدافعة بين ما ذكره المصنف وقول الكشاف ان الحذف في هذه الآية للاختصار اذ لا تراحم في النكات فيجوز اجتماع عدة من الاغراض في مثال واحد وذكر السيد الصفوى وجه أحسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية وهو ترك مواجعتة عليه الصلاة والسلام بايقاع قلى الذي معناه أغض على ضميره وان كان منفيا لان النفي فرع الاثبات في التعقل ولم يفعل ذلك في ودعك بل أوقع على ضميره عليه السلام لان لفظ ودع ليس كلفظ قلى لان لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البغض

الى انه معبودهم وفيه تقرير ان عزير ابن الله تعالى الله عن ذلك فالتول في الآية بمعنى الذكر لان الغرض الدلالة على ان اليه وقد بلغوا في  
الرسوخ في الجهل والشرك الى انهم كانوا يذكرون عزير هذا الذي ذكرناه في قولهم في قوم تريد ان تصفهم بالغلو في امر صاحبهم وتعظيمه اني  
أراهم قد اعتقدوا امر أعظم ما فيهم يقولون أبا زيد الامير تريد انه كذلك يكون ذكركم له اذا ذكره **﴿﴾** واعلم ان الحذف التنوين من عزير  
في الآية وجهين أحدهما أن يكون المنع من الصرف لبعثته وتعر يفه كعازر والثاني أن يكون لانتفاء الساكنين كقراءة من قرأ قل  
هو الله أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد وكأحكي عن عمارة بن عقيل انه قرأ ولا اليبلى سابق النهار بحذف التنوين من سابق  
ونصب النهار فقليل له وما تر يد فقال سابق النهار فالمعنى (١٤٤) على هذين الوجهين كالمعنى على اثبات التنوين فعزير مبتدأ وابن الله

خبره وقال على أصله والله

أعلم **X**

(ولما لاستمجان ذكره) أي ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه) أي من النبي صلى  
الله عليه وسلم (ولأراى منى أي العورة وإما النكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست  
اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء

(قوله ولما لاستمجان)

أي استقباح ذكره (قوله

ما رأيت منه الخ) صدر

الحديث كنت أغتسل أنا

ورسول الله صلى الله عليه

وسلم من إنا واحد فما رأيت

منه ولأراى منى أي ما رأيت

منه العورة ولأراها منى

ويمكن أن الحذف هنا إشارة

لتأكد الامر بستر العورة

حسب من حيث انه قد ستر

لفظها على السامع ليكون

الستر اللفظي موافقا للستر

الحسي (قوله كاخفائه)

أي خوفا عليه كأن يقال

الامير يحب ويغض عند

قيام قرينة عند مخاطب

دون بعض السامعين على

أن المراد يحبني ويغض

ذلك الحاضر فيحذف

المتكلم المفعول خوفا على

نفسه أن يؤذى بنسبة

محبة الامير اليه أو خوفا

على ذلك الحاضر بسبب

لفظ ودع ليس كلفظ قل فتدبر (ولما لاستمجان) أي استقباح (ذكره) أي ذكر المفعول  
(كقول) السيدة (عائشة رضي الله تعالى عنها) كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه  
وسلم من إنا واحد (ما رأيت منه ولأراى منى أي) ما رأيت منه (العورة) ولأراها منى ولا يخفى  
استنقال المتشدد بذكر العورة والاستمجان هنا فلو مثل بغيره كان أحسن على انه يجوز ان يراد ما رأيت  
منه شيئا من الجسد المستور ولأراها منى مباغلة في الاحتشام المانع من ملاحظة جهة كل منهما من الآخر  
صلى الله وسلم على نبينا ورضي عن سيدتنا عائشة وقيل يحتمل ان يكون حذف المفعول هنا للباغلة  
في النستر اللفظي موافقة للنستر الحسي وهذا غير الاستمجان قطعاً لان الشئ قد يناسبه الستر من غير  
أن يكون في ذكره استمجان (ولما النكتة أخرى) أي الحذف للمفعول إماما تقدم وإما النكتة أخرى  
غير ذلك كاخفائه على السامعين خوفا عليه أو منه كما يقال الامير يحب ويغض عند قيام قرينة عند  
المخاطب دون بعض السامعين على أن المراد يحبني ويغض ذلك الحاضر في قوله المتكلم خوفا على  
نفسه أن يؤذى بنسبة محبة الامير اليه أو خوفا من السامعين أن يؤذى منهم بنسبة بغض  
الامير اليهم وكالتمكن من انكاره ان مست الحاجة الى الانكار كما يقال لعن الله وأخرى ويراد زيد عند  
قيام القرينة عليه ليمكن الانكار للمتكلم ان نسب اليه لعن زيد وطوب عوجه لان الانكار مع  
القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح وكتعينه كما يقال نحمد ونشكر أي الله تعالى تعين انه  
هو المحمود أو ادعاء التعيين كما يقال نخدم ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد  
غيره أو نحو ذلك كإيهام صوته عن اللسان أو صون اللسان عنه كما تقول في الاول غدر ونعظم وتريد النبي

وإذا نزع عن الغواية فليكن \* لله ذاك النزاع للناس

قال لان الفعل متعد في أصله فلا عليه اذا نظر الى الأصل وإما الرعاية الفاصلة وعبارة المصنف للرعاية على  
الفاصلة وفيها نظروا له ضمنه معنى المحافظة ومثاله قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى أي ما قلاك فانه  
روى قوله تعالى سبحي ولما لاستمجان ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولأراى  
منى (قوله وإما النكتة أخرى) أي المعنى آخر يقتضى الحذف خوفا ذكره وإرادة الانكار لى الحاجة  
وجعل السكاكى من الحذف الاختصار قوله تعالى ووجد من دونهم امراةين تزدوران وقال الزمخشري

ونحو

نسبة بغض الامير اليه فقد دعت الحاجة للحذف (قوله أو التمكن من انكاره) أي كأن يقال

لن الله وأخرى ويراد زيد عند قيام القرينة فيحذف المتكلم ذلك المفعول ليمكن من الانكار ان نسب اليه لعن زيد وطوب عوجه

لان الانكار مع القرينة المجردة أمكن من الانكار عند التصريح (قوله ان مست اليه) أي الى ما ذكر من الاخفاء والانكار

قوله أو تعينه حقيقة) كما يقال نحمد ونشكر أي الله تعالى تعين أنه المحمود المشكور حقيقة (قوله أو ادعاء) أي كما يقال نخدم

ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد غيره

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا وأنه غير زيد وأصاب في الاول دون الثاني وتقول لنا كيدته وتقر بره زيدا عرفت

(قوله ونحو ذلك) أي كايهام صونه عن اللسان كقولك غـ دح ونعظم وتر يد محمد صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة وكايهام صون اللسان عنه كقولك لعن الله وأخرى وتريد الشيطان عند قيام القرينة واعلم أن الاختصار لازم للحذف لهذه الواجهة سواء قصد أول يقصد وحيد فيصح أن يكون الحذف فيما ذكره والنكات لا تتراحم (١٤٥) (قوله وتقديم مفعوله الخ)

هذا هو المطلب الثاني من مطالب هذا الباب أي ان من أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل عليه من مفعول به أو جار ومجرور أو ظرف أو حال أو نحو ذلك كالمفعول له ومع به وفيه وانما زاد المصنف ونحوه لان المراد بالمفعول عند الاطلاق المفعول به فيحتاج لزيادة نحوه لادخال المجرور والحال (عليه) متعلق بتقديم أي وتقدم المفعول ونحوه على الفعل يكون ذلك التقديم (لرد الخطأ في التعيين) أي يكون التقديم لرد الخطأ الواقع من المخاطب في اعتقاده أن المفعول وشبهه كالمجرور هو شيء معين وأخطأ وذلك (كقولك زيدا عرفت) بضم التاء (لمن اعتقد أنك عرفت انسانا) وأصاب في ذلك الاعتقاد (و) اعتقد مع ذلك (أنه) أي ان ذلك الانسان (غير زيد) وأخطأ في تعيين ذلك الانسان المعروف وأنه هو غير زيد فترد عليه عقاب التركيب وهو أن معروفك زيد لا غيره كما يزعم المخاطب ويسمى رد الخطأ في تعيين المفعول قصر قلب كما يأتي (وتقول لنا كيدته) أي لنا كيدته هذا الرد المسمى قصر قلب بعد قولك زيدا عرفت

ونحو ذلك (وتقدم مفعوله) أي مفعول الفعل (ونحوه) أي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أي على الفعل (لرد الخطأ في التعيين) كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا) وأصاب في ذلك (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لنا كيدته) أي لنا كيدته هذا الرد زيدا عرفت

محمد صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة فلا يذكر تعظيمه من أن يجري على اللسان وفي الثاني نستعبد ونلعن أي الشيطان فيحذف اصون اللسان عنه أهانة له ولا يخفى أن الاختصار لازم للحذف لهذه الواجهة قصد أولا (وتقدم مفعوله ونحوه) أي ومن أحوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل وتقدم نحو المفعول به وذلك كالجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك كالمفعول به ومع به وفيه وانما زاد ونحوه لان المفعول يراد به عند الاطلاق المفعول به فلا يدخل في الكلام سائر المفاعيل فتدخل في قوله ونحوه وعلى تقدير دخولها فلم يذكر فيما تقدم الا المفعول به فيحتاج لزيادة نحوه لادخال نحو المجرور والحال (عليه) متعلق بتقديم أي وتقدم المفعول ونحوه على الفعل يكون ذلك التقديم (لرد الخطأ في التعيين) أي يكون التقديم لرد الخطأ الواقع من المخاطب في اعتقاده أن المفعول وشبهه كالمجرور هو شيء معين وأخطأ وذلك (كقولك زيدا عرفت) بضم التاء (لمن اعتقد أنك عرفت انسانا) وأصاب في ذلك الاعتقاد (و) اعتقد مع ذلك (أنه) أي ان ذلك الانسان (غير زيد) وأخطأ في تعيين ذلك الانسان المعروف وأنه هو غير زيد فترد عليه عقاب التركيب وهو أن معروفك زيد لا غيره كما يزعم المخاطب ويسمى رد الخطأ في تعيين المفعول قصر قلب كما يأتي (وتقول لنا كيدته) أي لنا كيدته هذا الرد المسمى قصر قلب بعد قولك زيدا عرفت

ترك المفعول لان الغرض الفعل لا المفعول قال المصنف في الايضاح قد يشبه الحال في الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كقوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن قد يشبههم أن معناه نادوا فلا حذف ولا يصح لانه يلزم الاشتراك لو كان المسمى متعددا وعطف الشيء على نفسه ان كان واحدا بل هو بمعنى سموا فالحذف واقع والله تعالى أعلم ص (وتقدم مفعوله ونحوه عليه الخ) ش تقديم مفعول الفعل عليه يكون لرد الخطأ في التعيين والمراد أن المخاطب يظن وقوع الفعل على مفعول معين والغرض انه واقع على غيره كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا غير زيد وتو كده هذا بقوله لا غيره كذا قاله المصنف وينبغي أن يفيد كونه نأ كيدته اذا كان مراد به الاختصاص فان لم يرد فيه يكون قولك لا غيره نأ سببا لانا كيدته الا أن يريدانه نأ كيدته متعلق الفعل بالمفعول السابق وان أفادني غيره قال المصنف ولذلك لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره لمتناقض دلالة الاول والثاني لان ما زيد اضربت خاطبت به من يعلم أن انسانا اضربه ولكنه غلط في تعيينه وأصاب في معرفة انسان في الجملة وقولك

(١٩ - شروح التلخيص ثاني) له ومع به وفيه والتميز على ما فيه وخرج بقولنا التي يجوز الخ الفاعل فانه لا كلام لنا فيه لانه عند تقديمه لا يكون معمولا للفعل بل مبتدأ (قوله لرد الخطأ) من اضافة المصدر لمفعوله أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده تعيين مفعول الفعل ونحوه فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله لمن اعتقد مد الخ وليس المراد لرد الخطأ في قصر التعيين وذلك لان قصر التعيين انما يلحق من لاحكم عنه لانه انما يلحق للتردد كما يأتي ومن لاحكم عنه لا ينسب اليه الخطأ لانه من أوصاف الحكم (قوله وأصاب في ذلك) أي في اعتقاده المعرفة لانسان ما وقوله واعتقد أي مع ذلك الاعتقاد الاول (قوله وتقول لنا كيدته) أي اذا لم يكنف المخاطب بالرد الاول (قوله أي نأ كيدته هذا الرد) أي المسمى بقصر القلب



لا غيره ولذلك لا يصح

(قوله لا غيره) انما كان تأكيده لان منطوقه موافق لمفهوم زيد اعرفت وفي الاطول وتقول في تأكيده أي تأكيده هذا التقديم لان كيد الخطا لان المؤكد في المتعارف هو المفيد للاول لامفاده ألا ترى أنك تجعل في جاء زيد زيد الثاني تأكيده للاول فلا يغيرك قول الشارح اخذت أي تأكيده هذا الرد (قوله وقد يكون) أي تقديم المفعول على الفعل وقد هنا التحقيق لا للتقريب أي أن التقديم يكون لرد الخطا في الاشتراك تحقيقا وأشار الشارح به للاعتراض على المصنف حيث ذكر أن التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر افادته لقصر الافراد مع انه قد يفيد والاقتصار على ذكر الثاني في مقام البيان يفيد الحصر (قوله لرد الخطا في الاشتراك) أي لرد المذموم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك (١٤٦) في مفعول الفعل ويسمى ذلك الرد بقصر الافراد (قوله وتقول لنا كيد) أي لنا كيد

ذلك الرد ان لم يكن  
المخاطب بالرد المذکور  
(قوله زيد اعرفت وحده)  
أي لا مشار كما يفتح الراء كما  
تعتقد وانما كان وحده  
مؤكدا لان منطوقه موافق  
لمفهوم زيد اعرفت وترك  
المصنف والشارح بيان افادة  
التقديم قصر التعيين مع  
انه يفيد كما يستفاد من  
المطول كأن تقول زيد  
عرفت لمن اعتقد أنك  
عرفت انسانا ولكنه جاهل  
لعيته وشاك في ذلك (قوله  
وكذا في نحو زيد أكرم  
الحق) أشار بذلك الى أن  
رد الخطا في قصرى القلب  
والافراد كما يكون في  
الاخبار يكون في الانشاء  
فنحو زيد أكرم وعمرا  
لا تكرم يقال ذلك ردا  
على من اعتقد أن النسي  
عن الاكرام مختص بغير  
عمرو والامر به مختص بغير

(لا غيره) وقد يكون لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيد اعرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا  
وتقول لنا كيد زيد اعرفت وحده وكذا في نحو زيد أكرم وعمرا لا تكرم أكرما ونهيا فكان الاحسن أن  
يقول لافادة الاختصاص (ولذلك) أي ولان التقديم لرد الخطا في تعيين المفعول

(لا غيره) وانما كان تأكيده لان قولك زيد اعرفت مفاده كما مر أنك عرفت زيدا فقط ولم تعرف غيره كما  
يعتقد المخاطب فقولك لا غيره تأكيده لما تضمنه التركيب وكما يكون التقديم لرد الخطا في تعيين  
المفعول يكون أيضا لرد الخطا في اعتقاد الاشتراك فاذا اعتقد المخاطب أنك عرفت زيدا وعمرا معا وأصاب  
في اعتقاده معرفتك لزيد وأخطأ في اعتقاده أن عمرا يشارك زيدا في معرفتك قلت للرد عليه زيد اعرفت  
أي لامع عمرو وكما تزعم وإذا أردت تأكيده قلت بعد قولك زيد اعرفت وحده أي لا مشار كما تعتقد  
ويسمى هذا القصر بقصر افراد كما يأتي ولوردد المخاطب معرفتك بين زيد وعمرو على وجه الشك وقلت  
زيد اعرفت أي لا عمرا كان قصر تعيين وكان الاحسن أن يقول المصنف بدل قوله لرد الخطا الخ لافادة  
الاختصاص يشمل هذه الأنواع الثلاثة من قصر القلب والافراد والتعيين وليدخل فيه الانشاء على  
وجه الوضوح فنحو زيد أكرم وزيد الاتهن فان تخصيص الأمر والنهي بزيد ظاهر ورد الخطا في الانشاء  
فيه تكافؤ لانه لا اعتقاد فيه الا أن يتأول على أن المعنى زيد مأمورا ومنهى أو نحو ذلك ويتأول أن المخاطب  
اعتقد خلاف ذلك وورد على هذا أن التخصيص هو أيضا يستدعي الثبوت لشيء وانفي عن الغير فهو  
مخصوص بالخبر كذا قيل والحق أن التخصيص النسبة الى شيء دون غيره فان كانت النسبة انشائية فما  
وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر وهذه الاحتمالية لا يدفعها كون المصنف اتكل على  
مقايضة ما ذكر بما لم يذكر كما لا يخفى ومثال التخصيص في غير المفعول أن يقال زيد مررت أي لا غيره  
في قصر القلب أو وحده في قصر الافراد ورا كما جئت أي لا في حال غير ذلك أو لامع حال غير ذلك وعلى  
هذا القياس (ولذلك) أي ولان التقديم قد يكون لرد الخطا في تعيين المفعول

ما زيد اضربت ولا غيره به مخالف ذلك ولأن تقول لم لا يقدّم المفعول اذا كان الخطا مع من يعتقد  
أنك ضربت زيدا وهو مخطئ في أصله وفي تعيينه بأن يكون الواقع أنك لم تضرب أحدا ويصح حينئذ ما  
زيد اضربت ولا غيره قال وكذلك لا يجوز أن تعقب الفعل المنفي باثبات ضده كقولك ما زيد  
ضربت ولكن أكرمه لان التقديم انما يكون لرد الخطا في تعيين المفعول فيرد اليه بالتقديم لالرفع الخطا

زيد في قصر القلب وكذا يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النسي عن الاكرام أو الامر بالاكرام مستوفيه زيد وعمرو في قصر  
الافراد (قوله فكان الاحسن الخ) أي لاجل أن يدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة ويدخل فيه نحو زيد أكرم وعمرا لا تكرم وأورد  
على الشارح أن افادة الاختصاص لا تجري في الانشاء لانه عبارة عن ثبوت شيء لشيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وأجيب بأن  
التخصيص وان لم يجر في الانشاء باعتبار ذاته لكنه يجري فيه باعتبار ما يتضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا  
يتضمن خبرا وهو أن زيدا مأمورا بأكرامه أو مستحقا للاكرام قال البيهقي بعد ذكر هذا والحق أن التخصيص النسبة الى شيء دون  
غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر وانما عبر بالاحسن دون الصواب لامكان  
الاعتذار عن المصنف بأنه لم يذكر الخطا في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيده بوحده اعتمادا على المقايضة بما سبق ولم يعم بحيث  
يتناول الانشاء لانه في مبحث الخبر

أن يقال ما زيد اضربت ولا أحد من الناس لتناقض دلالاتي الأولى والثاني ولأن تعقب الفعل المنفي بإثبات ضده كقولك ما زيد اضربت ولكن أكرمه لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى الصواب في الأكرام وإنما هو على أن الخطأ في المضروب حين اعتقده زيدا فترده إلى الصواب أن تقول ولكن عمرا

(قوله مع الإصابة) أي مع إصابة المخاطب (قوله لا يقال) أي عند إرادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد (قوله تحقيق المعنى الاختصاص) الإضافة بانية أي تحقيق المعنى هو اختصاص زيد بنفي الضرب عنه فان معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته لغيره (قوله يني ذلك) أي يني وقوع الضرب على غيره زيد (قوله مناقض المنطوق الخ) أي والجمع بين المتناقضين باطل والأولى للشارح استناد المناقضة للاخير أي منطوق لا غير فيكون منطوق لا غير مناقض المفهوم التقديم لأن الأول وقع في مركزه والثاني هو الطارئ (١٤٧) وان كانت المناقضة نسبة بين الطرفين يصح استنادها لكل منهما (قوله نعم لو كان التقديم لغرض آخر) أي كالأهتمام به في نفي الفعل عنه أو الاستلزام لذبح كره من غير إرادة الإعلام بثبوت الفعل لغيره جاز ما زيد اضربت ولا غيره (لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيق المعنى الاختصاص وقولك ولا غيره يني ذلك فيكون مفهوما التقديم مناقض المنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيد اضربت ولا غيره وكذا زيد اضربت ولا غيره (ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الأكرام وإنما الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا

مع الإصابة في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيق المعنى الاختصاص وقولك ولا غيره يني ذلك فيكون مفهوما التقديم مناقض المنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيد اضربت ولا غيره وكذا زيد اضربت ولا غيره (ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الأكرام وإنما الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا

مع ان المخاطب أصاب في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيق المعنى الاختصاص وقولك ولا غيره يني ذلك فيكون مفهوما التقديم مناقض المنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيد اضربت ولا غيره وكذا زيد اضربت ولا غيره (ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الأكرام وإنما الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا

مع ان المخاطب أصاب في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيد اضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيق المعنى الاختصاص وقولك ولا غيره يني ذلك فيكون مفهوما التقديم مناقض المنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيد اضربت ولا غيره وكذا زيد اضربت ولا غيره (ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الأكرام وإنما الخطأ في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمرا

في المسند بل إنما يحسن الرد هنا بان يقال ما زيد اضربت ولكن عمرا

قوله ولا ما زيد اضربت ولكن أكرمه لأنه يجري فيه أيضا (قوله وكذا زيد اضربت ولا غيره) أي أنه مثل ما زيد اضربت ولا غيره في المنع عنه قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره لأن التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض فان جعل التقديم للاهتمام أو الاستلزام أجاز ذلك إذ ليس في التقديم ما ينافي مقتضى العطف لأن المعنى المضاد بالتقديم وهو الاهتمام بجماع المقاد بالعطف (قوله لأن مبنى الكلام) أي لأن الذي يني وذكر لاجله هذا الكلام المحتوي على التقديم وهو ما زيد اضربت (قوله ليس على أن الخطأ واقع في الفعل) أي والاستدراك بل يمكن يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع في الفعل الذي هو الضرب فيكون في الكلام تدافع إذا وله يقتضي عدم الخطأ في الفعل وآخره يقتضي الخطأ فيه (قوله ليس على أن الخطأ الخ) أي لأنه لو أريد بذلك لقل ما ضربت زيدا ولكن أكرمه بل لا تقديم للمفعول (قوله بأنه الضرب) الباعث في وهو بدل من في الفعل أو أن الباء للتصوير

وأما نحو قولك زيد اعرفته فان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي عرفت زيدا عرفتته فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ وان قدر بعد أي زيدا عرفت عرفتته أفاد التخصيص

(قوله وأما نحو الخ) أي ان ماتقدم من أن زيدا عرفت مفيد للاختصاص قطعاً محله ما لم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتغل بالفعل بالعمل فيه وأما إذا كان هناك اشتغال فتأكيده ان قدر الخ وفي هذا رد على صاحب الكشف حيث جزم بان زيدا عرفتته للتخصيص (قوله فتأكيده) أي فذواتاً كيده لا أنه نفس التأكيده أو ان قوله فتأكيده خبر المحذوف أي ففادته كيده لا فعل المحذوف والمراد فتأكيده فقط فلا يضاف في حالة التخصيص (١٤٨) فيه تأكيده أيضاً فالمتابعة ظاهرة أو يقال قوله الآتي والافتحصيص

(وأما نحو زيد اعرفته فتأكيده ان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذکور (فعل المنصوب) أي عرفت زيدا عرفتته (والافتحصيص) أي زيدا عرفت عرفتته لان المحذوف المفسر كالمذکور فالتقديم عليه كالتقديم على المذکور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيد اعرفته محتمل للعنيين

(وأما نحو) قولك (زيد اعرفته) مفاده باعتبار الفعل العامل في ضمير الاسم المتقدم (تأكيده) للفعل المحذوف (ان قدر) ذلك الفعل المحذوف (المفسر) بذلك الفعل المذکور والعامل في ضمير زيد (قبل المنصوب) متعلق بقدر أي ان قدر ذلك المفسر بفتح السين قبل الاسم المنصوب فكان الاصل هكذا عرفت زيدا عرفتته كان مفاد عرفت الثاني توكيده لذلك المقدر واقادته التوكيد تبعاً لافادته تفهيم المحذوف لانهم ما حينئذ يعني واحداً فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأكيده مع أن المفسر لم يفهم له معنى تقرر بعد حتى يكون تأكيده قلت أما عند ذكر المفسر بفتح السين كما في غيره هذا المحل فلان ذلك المجهول يشعر بالمعنى اجمالاً لانه من الموضوعات فذكر تفسيره بقرينة ذلك الجمل بتعيينه وتحقيقه وأما في هذا المحل فلان ذكر المنصوب يشعر بأن له عاملاً لا بد كماله عاملاً لا يشغله بضميره مقدراً لما يشعر به المفعول ولك أن تقول بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدراً بعينه والمقدر كالمذکور قصار مذکور امرين وتسميته بنفسه سيران جهة دلالة على المحذوف فالتأكيده لازم له بتحقيق ذكر مضمونه مرتين ولو كان أحداً المذکورين تقدير يا فليس حينئذ تفسيراً حقيقة بل معنى تفسيره دلالة على المقدر وعلى كل حال لا يرد أن يقال المقصود تفهيمه الخاص بل دلالة فكيف يفيد تأكيده فان قلت فأى فائدة لهذا التأكيده وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلق الفعل بالمفعول مع ضيق ذلك المقام من الجحيت يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأكيده المناسب لانكار الى ما يفيد التأكيده مع الحذف المناسب للاختصار تأمل والله أعلم (والا) أي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده فكان الاصل زيدا عرفت عرفتته (ف) مفاد التركيب حينئذ (تخصيص) وذلك لان المقدر كالمذکور فكأن تقديم المفعول على الفعل المذکور يفيد الاختصاص وكذلك

وأما نحو قولك زيد اعرفته فان قدر العامل قبل قولك زيد اعرفته فليس مما نحن فيه لان المفعول حينئذ غير مقدم فلا يكون فيه إلا تأكيده بأعادة الجملة وان قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه فيكون للتخصيص ما لم ينصرف عنه على أن التأكيده حاصل على التقديرين

أي مقصود فلا يضاف أن هناك تأكيده إلا أنه غير مقصود فان قلت أي فائدة لهذا التأكيده وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار تعلق الفعل بالمفعول مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة المفيد للتأكيده المناسب لانكار الى ما يفيد التأكيده مع الحذف المناسب للاختصار (قوله) أي عرفت زيدا عرفتته أي ففيه تكرار الاسناد وهو يفيد تأكيده الفعل لا يقال كيف يكون مفاده تأكيده الفعل المحذوف مع أن المراد بهذا الفعل التفسير لانا نقول افادته التوكيد بالتبع لافادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل فان قلت كيف يستلزم التفسير التأكيده

مع أن المفسر لم يفهم منه حتى يكون أكيداً قلت بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدراً بعينه والمقدر كالمذکور قصار مذکور امرين وتسميته بنفسه سيران جهة دلالة على المحذوف فالتأكيده لازم له بتحقيق ذكر مضمونه مرتين ولو كان أحداً المذکورين تقدير يا فادته ابن يعقوب (قوله والا الخ) أي والايه در المفسر قبل المنصوب بل قدر بعده (قوله فتخصيص) أي فالكلام ذو تخصيص أو مفاد الكلام حينئذ تخصيص (قوله كما في بسم الله) تشبيه في افادة الاختصاص (قوله فنحو زيد اعرفته الخ) أعاده وان كان هو معنى كلام المستنير ليرتب عليه قوله والرجوع الخ (قوله محتمل للعنيين) هما التأكيده والتخصيص فعلى احتمال التأكيده يكون الكلام اخباراً مجردة متعلقة بزيد وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام اخباراً بعرفة مختصة بزيداً على من زعم تعلقها بعمر ومثلاً دون زيداً وزعم تعلقها بما

وأما نحو قوله تعالى وأما ثود فهذه أهم قمين قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص لا امتناع نفسه برأ ما فهمد ينأثود

(قوله والرجوع في التعمين) أي تعيين كون التقديم التام كبداء والتخصيص (قوله وعند قيام القرينة على أنه) أي زيادة عرفته للتخصيص بأن كان المقام مقام اختصاص يكون أي زيادة عرفته (قوله آكد) أي زائد في التأكيد من قولنا زاد اعرفت هذا يقتضي أن زاد اعرفت فيه تأكيد وليس كذلك بل مجرد الاختصاص كما تقدم فالأولى أن يقول يكون منه التأكيد أيضا لما فيه من التكرار كذا قيل ورد بأن التخصيص يستلزم التأكيد بخلاف العكس الذي ليس بالتخصيص التأكيد على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) أي تكرار الاستناد للمنه التأكيد الجملة ومعلوم أن التخصيص ليس إلا تأكيداً كيداعلى تأكيد كيدفيمتقوى زيادة عرفته بزيادة التأكيد كذا قررهم وقرر غيره أن قوله آكد بمعنى

أبلغ في الاختصاص وقوله لما

(١٤٩)

والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (وأما نحو وأما عود فهديناه-م فلا يفيد الا التخصيص) لا متناع أن يفقد الفعل مقدما نحو أما فهدينا عود لا التزام-م وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما عود فهديناه-م بتقديم المفعول

تقدمه على المقدر كما في قولنا باسم الله فإنه يفيد التخصيص بتقدير الفعل مؤخر أي باسم الله ابتداءً  
لا بغيره فإذا قيل زيد أعرفته احتمل أن يكون اخباراً بمجرد وجود معرفة متعلقة بزيدا إذا قدر المفسر  
قبلياً وأن يكون اخباراً بمعرفة مختصة بزيد رد على من زعم تعلّقها بمجرد دون زيد أوجب ما معاً إذا قدر بعدياً  
فكوهذا التركيب يحتمل التخصيص وعدمه بالتقديرين والقرينة هي المعقول عليم في إفادة أحدهما  
وإذا انت على التخصيص كان التخصيص في هذا التركيب أو كدمنه في نحو زيد أعرفت مما لم يشغل  
فيه الفعل بالتضمير وذلك لأن الفعل المشغول أن أفاد التخصيص أيضاً تبع المفسر ولو تأخر هو معموله  
فإن كيد التخصيص فيه واضح وإن أفاد مجرد تعلق الفعل بالمفعول فقد أفاد أنه اجزأ مما أفاد  
التخصيص الحاصل بالفعل المقدر لأن التخصيص يفيد تعلق الفعل بالمفعول وكون ذلك التعلق خاصاً  
بالمفعول وتأكيده الجزء من تأكيد الكل فكانه هو الأقرب الأول ويوجد في بعض النسخ (وأما نحو)  
قوله تعالى (وأما عود فهديناهم) فيمن قرأ عوداً بالنصب ونحو هذا التركيب هو ما تقدم فيه المشغول  
عنه هو الالما التي هي بمعنى مهم ما يمكن من شيء (فلا يفيد الالما التخصيص) أي وأما نحو ذلك  
التركيب فلا يفيد الالما التخصيص وذلك لأن سبب عدم التخصيص تقدير المحذوف قبل المنصوب وسبب  
التخصيص تقدّمه بعده ولا يمكن هنا تقدّمه لأن المفسر بكسر السين لكونه بعداً ما يجب أن يتصل  
بالفاء والمفسر يفتحها كذلك ومما لا تدخل الفاء إلا ما منع صراحة إذا يقال أما فهدينا عوداً والمقدر  
كأنه كور فيمتنع أيضاً وإذا امتنع التقدير قبل المنصوب وجب بعده والتقدير البعدي يفيد الاختصاص  
وعلى هذا يكون معنى قولنا أما زيد أفضر به بمعنى أن زيداً اختص بكونه مضر وبأي لا عراماً على  
وجه التأكيدي لأن أما تفيد التأكيدهذا في قصر القلب أو لامعه في قصر الافراد وهذا بما تقر من أن  
شرط إفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب كما في جملة أما والافلا يكون للاختصاص لأنه  
وقوله تعالى وأما عود فهديناهم للتخصيص لأن عاملاً عود على قراءة النصب مؤخر لأن أما بمعنى مهم ما  
يمكن من شيء فهو بمعنى فعل فلا يابها فعل لأنه يجتمع فعلاً كذا قالوه وفيه نظر سيأتي قريباً

اتعين التقدير مؤخر هكذا وأما عود فهمد بناهم فقولوه وأما نحو وأما عود أي بالنصب رأما على قراءة الرفع فالقديم مفيد التقوى  
الحكم بتكرار الاسناد وبتأ كدعافي أمان الدلالة على لزوم والتحقيق لكن كون التقديم في الآية على قراءة الرفع مفيدا لتقوى  
الحكم بناء على مذهب غير السكاكي لما تقدم عنه أن تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سببيا وقوله وأما نحو الخ مقابل أقوله وأما زيدا  
عرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) أي دون مجرد التأكيده فالخمس بالنسبة لمجرد التأكيده فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيده (قوله  
لامتناع أن يقدر الخ) فيه بحث وهو أنه لم لا يجوز أن يقدر الفعل مقدما بدون الفاء هكذا أما همد بناهم فقولوه فهمد بناهم فيحصل الفصل بين أما  
والفعل ويكون التركيب حينئذ مفيدا للتأكيده وأجيب بأن الفعل المقدر هو الجواب والمذكور انما هو مفسر له وجواب أما لا بد من  
اقتراحه بالفاء لا يجوز أن يقدر بدونها والزم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز



وكذلك اذا قلت بزید مررت افاد أن سامعك كان يعتقد مرورا بغير زید فأزلت عنه الخطأ فخصصا مرورك بزید دون غيره والتخصيص في غالب الامر لازم للتقديم

(قوله وفي كون هذا التقديم) أي الحاصل مع أما للتخصيص نظر أي بل هو لا صلاح اللفظ (قوله لانه) أي التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل أي ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصيص لانه انما يكون عند العلم بأصل الفعل وأيضا لو كان التقديم في هذه الآية من باب التخصيص كما قال المصنف لا يقتضي انه ليس أحد من الكفار هدى أي دل على الطريق الموصل واستحب العمى على الهدى غير غود وليس كذلك وفي قول الشارح لانه قد يكون مع الجهل اشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا وحيفة قد فازعة الشارح للمصنف انما هي في كناية كون التقديم الحاصل مع أما للتخصيص (قوله ثم سألك سائل مفاعلات بهما) أي سألك سائل عن الفعل الذي تعلق به ما الصادر منك ما هو (قوله فمقول أما زيد الخ) أي فالسائل جاهل بالفعل وأنت لم ترد التخصيص بل أردت بيان ما تعلق به من الذين الرجلين فالغرض من (١٥٠) التركيب المذكور أعني قولك أما زيد الخ افادة أصل الفعل المتعلق به ما

وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمر وسألك سائل مفاعلات بهما فتقول أما زيد فاضربته وأما عمرا فأكرمته فتأمل (وكذلك) أي ومثل زيد اعرفت في افادة التخصيص (قولك بزید مررت) في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صلّيت وتأديبا ضربه وما شيا حجت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء يكون غالبا خطأ عند الجهل بأصل الفعل لا فادة مجرد تعاقبه لا خطأ بالجمع من عرف أصل الفعل ونسبه لغير من هو له افراد أو مشاركة حتى يكون للتخصيص فانه يقال مثلا عند مجي زيد وعمر واليك مفاعلت بهما أسؤالا عن أصل الفعل المتعلق به ما ما هو فتقول أما زيد فأكرمته وأما عمرا فأهنته وكذا الآية المكرية اظهروا أن ليس الغرض منها بيان أن غود هدا وافتحوا العمى على الهدى دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركته لهم فان من المعلوم أن الكافر ينكلهم كذلك وانما الغرض اثبات أصل الهداية أي الدعوة الى الحق المتعلقة بهم ثم الاخبار بسوء صنيعهم لبيان أن اهلا كههم بعد اقامة الحجّة عليهم (وكذلك) أي مثل زيد اعرفت في افادة التخصيص قولك (بزید مررت) مما ليس مفعولا أصليا بل مفعولا بواسطة الحرف فانه يفيد التخصيص رداعلى من زعم أنك مررت بانسان وأنه غير زيد أو معه فعنه بزید مررت لا غيره وكذلك نحو يوم الجمعة سرت أي لا في يوم آخر وفي المسجد صلّيت أي لا في غيره وتأديبا ضربت أي لا عداوة أو ظما وما شيا حجت أي لا راكبا وعلى هذا القياس وأشار بقوله (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) الى أن التخصيص لا ينفك في غالب الاحوال وكذلك تقديم ما ليس مفعولا صريحا كقولك بزید مررت وهو المراد بقوله ونحوه على ما قيل والمراد به نحو المفعول من الحال والظرف ونحوهما ما فيكون تقديم المفعول مطلقا من الاختصاص (قوله والتخصيص لازم الخ) أي التخصيص لازم للتقديم ويدخل في قوله سائر المعولات مع عواملها فالظاهر أن ذلك الاختصاص له بالمفعول وقد صرح ابن الاثير وابن النفيس وغيرهما بأن تقديم

والتقديم فيه لا صلاح اللفظ بالفعل بين أما وافتحوا (قوله فتأمل) أي فتأمل في هذا البحث ليظهر لك أنه ليس الغرض من الآية بيان أن غود هدا وافتحوا العمى على الهدى دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركته لهم كما قال المصنف لان من المعلوم أن الكفار كلهم كذلك وانما الغرض بيان أن أصل الهداية أي الدعوة للحق حصلت لهم والاخبار بسوء صنيعهم ليعلم أن اهلا كههم انما كان بعد اقامة الحجّة عليهم (قوله وكذلك يوم الجمعة سرت) أي في انظر وهذا يقال ردالمن اعتقد أن سيرك

في غير يوم الجمعة (قوله وتأديبا الخ) أي في المفعول لاجله وهذا يراد به على من اعتقد أن سبب الضرب العداوة أي أن وحكم علة الضرب مقصورة على التأديب وليس علة العداوة (قوله وما شيا الخ) أي في الحال وهذا يراد به على من اعتقد أن الحج وقع منك راكبا (قوله لازم للتقديم) أي التقديم ماحقه التأخير سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض المعولات على بعض كما في وان عليكم لحاظين كما يفيد كلام الشارح في المطول واحترز بقوله ماحقه التأخير عما هو مقدم وضعنا كاسم الاستفهام المتقدم على عامله وكالمبتدأ المتقدم على خبره عند من يجعله مفعولا للتأخير فلا يفيد تقديم ما ذكر شيئا من التخصيص وهذا بناء على قاعدة السكاكي والافتقار المسند اليه عند المصنف يفيد التخصيص اذا كان المسند بجملة نحو أناس عيت في حاجتك وقوله لازم للتقديم أي لزوما جازيا فلا يتنافى قوله غالبا واعلم أن الزوم اما كلي وهو ما لا ينفك أصلا كالزوم الزوجة للاربعة أو جزئي وهو ما ينفك في بعض الاوقات كالزوم الحسوف للقمر وقت الحسوف والآخر من الثاني وفي عباد الحكيم أن الغالبية ليست باعتبار الاوقات والاحوال حتى تنافي الزوم بل بالنسبة للواد ويشير الى ذلك الشارح بقوله في أكثر الصور

(قوله وحكم الذوق) المراد به هنا قوة النفس تدرك بسبب الطائفة الكلام ووجوه محسناته فهو عبارة عن العقل وحينئذ فالعقل بشهادة الاستقراء والعقل (قوله غير متحقق) أي غير ثابت (قوله آخر) أي (١٥١) غير التخصيص (قوله كجهد الاهتمام)

أي كالاتهام المجرد عن التخصيص نحو العلم لزمت فان الالهام تعلق اللزوم بالعلم (قوله والتبرك) أي تعجيب التبرك نحو محمد عليه الصلاة والسلام أحييت (قوله والاستلذان) أي تعجيبه نحو إلهي أحييت وانما قدرنا التعجيب في هذا وما قبله لان التبرك والاستلذان يحصلان مع التأخير (قوله وموافقة الخ) نحو زيد أكرمت في جواب من أكرمت فتقديم زيداموافقة لتقديم السائل من الاستنهامية التي هي المفعول (قوله وسرورة الشعر) كقوله سريع الى ابن العم بطم وجهه

وليس الى داعي التمدد بسريع (قوله ورعاية السجع) أي السجع من التثنية القرآن (قوله والفاصلة) أي من القرآن لان ما يسمى في غير القرآن سجعاً يسمى في القرآن فاصلة رعاية الادب لان السجع في الاصل هدير الخمام ولا يقال ان رعاية التمام من الحسنات البديعية فلا يحسن ايرادها هنا لان قول عدم رعاية توافيق الفواصل وان كان الاصل جوازها

وحكم الذوق وانما قال غالباً لان اللزوم الكلي غير متحقق اذا تقدم قد يكون لا غير راض أخر كجهد الاهتمام والتبرك والاستلذان وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة

عن تقديم ما حقه التأخير ولولم يكن من متعلقات الفعل كما تقدم في احوال المسندين وافادة التقديم للمصير بشهادة الذوق المستفاد من تتبع التراكيب وانما قال غالباً اشارة الى عدم لزومه دائماً الصحة ان يكون التقديم لجهد الاهتمام كما يقول العلم لزمت لان الالهام تعلق اللزوم بالعلم والتبرك كما تقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم تبعنا أو الاستلذان كلياً ليلي أحييت أو لموافقة كلام السامع كما اذا قال من أكرمت فتقول زيداً أكرمت موافقة لتقديمه من التي هي المفعول لكونها استنهاماً وهذه الوجوه في الحقيقة بشملها الاهتمام لانها أسباب له أو ضرورة الشعر وهو كثير كقوله \* وليس الى داعي التمدد سريع

التمدد على المبتدأ بغير الاختصاص وقال صاحب الفلاك الدائر ان هذا لم يقل به أحد وزاد ابن الاثير فقال تقدم الظرف في الكلام المثبت بغير الاختصاص نحو ان الى مصير هذا الامر وقوله تعالى ان الينا اياهم وكذلك تقدم الحال على صاحبها مثل جاءوا كبايزيد قلت \* هذا والذي قبله ليس من تقديم المفعول على عامله بل من تقديم بعض المفعولات على بعض وسيأتي انه لا يفيد الاختصاص وقوله (لازم للتقديم غالباً) يعني ان الغالب ان التقديم يكون للتخصيص وقد يخرج عن ذلك لغرض غير كانه قدم في تقديم المسند على المسند اليه فان قلت قوله غالباً كيف يجتمع مع قوله لازم قلت لا يعني بقوله لازم للتقديم انه لا يفارقه بل يعني انه لازم الامكان وليكون التقديم مفيد الاختصاص تقول اياك نعبد واياك نستعين معناه نخضع بالعبادة والاستعانة وفي لالي الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره وكذلك قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكنوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً آخرت الاصل في الشهادة الاولى وقدمت في الثانية لان الغرض في الاولى اثبات شهادتهم والغرض في الثانية اثبات اختصاصهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ثم ذكر انه يفيد دوراء التخصيص شيئاً آخر وهو الاهتمام بالمفعول المقدم ولذلك كان الاولى عند الجمهور تقدير العامل في باسم الله متأخراً فيقدر باسم الله أقرأ وأورد أنه يتعين أن يكون مقدماً ليوافق قوله سبحانه وتعالى اقرأ باسم ربك وأجيب بأن الالهام ثم ذكر القراءة لانها أول سورة نزات وبأن باسم ربك يتعلق بأقرأ المذكر فأتينا ومعنى أقرأ الاولى أوجد القراءة بتزليل الفعل المتعدي منزلة اللازم وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين المؤكد والمؤكد لان أقرأ الثاني تأكيداً لا قرأ الاول وفصل بينهما باسم ربك وقد يجاب بامور منها أن هذا ليس بتأكيد فان أقرأ الاول نزل منزلة اللازم كما سبق وان جعل أقرأ تأكيداً كيد الاول لم يصح لان الثاني أخص ولا يكون الأخص تأكيداً كيد اللازم بخلاف العكس ومنها أن الممتنع الفصل في التأكد اصطلاحاً وهذا تأكيداً كيد لغوي ينافي لا يمنع معه الفصل ومنها التزام جواز الفصل في مثله كقوله سبحانه ولا يحزن ورضين بآيتين كهن فقد فصل بين رضين وكهن بالجاء والمجرور وهذا وهو ليس معمولاً للمؤكّد كذا كان معمولاً أولى رادعي التخصيص أن الاختصاص في وياي فارهبون أبلغ منه في اياك نعبد والظاهر أنه يريد بلفظه من تكرير المفعول المستدعي التكرير بالجملة وفيما ذكره نظروا الذي يظهر العكس فان اياي فارهبون لارالة فيه على التقديم حتى يفيد الاختصاص لان عامل اياي جاز أن يكون متأخراً عن اياي وأن يكون متقدماً عليه فلا يكون المفعول مقدماً فلا اختصاص لا يقال لا يصح ذلك فانه لو تقدم العامل لما انفصل الضمير كما ذكره شيخنا أبو حيان في تفسير هذه الآية رادعاً الى من زعم ذلك لاننا نقول من أسباب الانفصال حذف العامل كما ذكره ابن مالك وأما

اعتبار التوافق من البدع لكن لما أورد المتكلم بعض الفواصل محتوماً بحرف واحد كان المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عدمها خروجاً عما يناسب المقام الذي أورد فيه ذلك البعض بعد ايراده

ولذلك يقال في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة لان عبد غيرك ونخصك بالاستعانة لانستعين غيرك وفي قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون معناه ان كنتم تخصوصونه بالعبادة وفي قوله تعالى انكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا آخر صلة الشهادة في الاول وقد امت في الثاني لان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم

(قوله ونحو ذلك) اي كتعجيل المسيرة نحو خير اتقى وتعجيل المساءة نحو شر اتقى صدقك (قوله قال الله تعالى الخ) كلها امثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله خذوه الخ) اي يقول الله لخزنة النار خذوه فغلوه اي اجعوا يده الى عنقه في الغل ثم الجحيم صلوه اي ادخلوه في النار (١٥٣) كذا في الكواشي (قوله ثم الجحيم صلوه) مثال لكون التقديم مجرد رعاية

ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهاسبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فاما اليقيم فلا تقهروا اما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك

والسجع والفاصلة له ونحو ذلك كتعجيل المسيرة كما يقال سعدا اتقى قال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهاسبعون ذراعا فاسلكوه فغلوه ثم الجحيم صلوه والسلسلة للفاصلة اذ ليس المراد الرد على من يعتقد انه يصلي غير الجحيم او يتوهم انه يؤمر بسلسلة اخرى يسلكها حتى يكون التقديم في التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) لان المراد الاخبار بان على الآدميين ملائكة يكتبون لالرد على من يعتقد انهم على غيرهم وقال تعالى فاما اليقيم فلا تقهروا اما السائل فلا تنهر فالمراد النهي عن قهر اليقيم وانتهار السائل وقد تقدم ان مثل هذا التركيب لا يفيد الحصر وقال تعالى ولكن انفسهم يظلمون فان المراد الاخبار بظلمهم انفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير انفسهم الى غير هذا مما يعلم ان التقديم فيه ليس للحصر وكل ما ذكر من الافا للتقديم فيه لرعاية الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ولا تناسب ارادة الحصر عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام كما اشرنا الى ذلك ولو كانت رعاية الفواصل لا تنافي الحصر عند صحته في المقام وما ذكر ان التخصيص لازم للتقديم غالبا وذلك بقدر الذوق الحاصل بتتبع الاستعمال اشارة الى ما يؤيد ذلك من كلام أئمة التفسير فقال (ولهذا) اي ولاجل ان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال) اي ولاجل ذلك يقول أئمة التفسير (في) قوله تعالى حكاية ما أمر ان يخاطبه به العباد (اياك نعبد واياك نستعين) اي يقال في هذا الخطاب (معناه نخصك) اي نجعلك دون كل موجود مخصوصا (بالعبادة والاستعانة) على جميع المهمات او على أداء العبادة بمعنى ان لا نعبد ولا نستعين غيرك

اياك نعبد فلا ضرورة فيه ولا دليل على حذف عامل اياك ومفعول نعبد بل اياك معمول نعبد المذكور فيتحقق فيه التقديم المفيد للاختصاص وعلم ان ابن الحاجب قال في شرح المفصل ان الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المفعول وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال تعالى بل الله فاعبدوه واسند لالضعيف لان مخلصا له الدين اغنى عن ارادة الحصر في الآية

الفاصلة اذ ليس المعنى على صلوه الجحيم لا غيرها وقوله ثم في سلسلة الخ فيه شاهد ايضا فالقديم فيه لرعاية الفاصلة اذ ليس المراد الرد على من يتوهم انه يؤمر بسلسلة اخرى يسلكها حتى يكون التقديم في التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم ان هذا ليس من تقديم المفعول على العامل بل من تقديم أحد المفعولين على الآخر فان عليكم خبر ان والحافظين اسمها فالقديم لرعاية الفاصلة لان المراد الاخبار بان على الآدميين ملائكة يكتبون لالرد على من يعتقد انهم على غيرهم (قوله فاما اليقيم فلا تقهروا) التقديم هنا لتصحیح اللفظ لان اما لا تلها اذ لا رعاية الفاصلة ايضا وذلك لان المراد النهي عن قهر اليقيم وانتهار السائل

لا الرد على من زعم ان النهي عن قهر غير اليقيم وانتهار غير السائل (قوله ولكن كانوا انفسهم يظلمون) التقديم هنا ايضا لرعاية الفاصلة وذلك لان المراد الاخبار بظلمهم انفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير انفسهم فظهر ان التقديم فيما ذكر من الآيات لرعاية الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ولا تناسب ارادة الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام اي مقاصده (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا جمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اي ثم لا تصلوه الا الجحيم وعنى النار العظيمة لانه كان متعظما على الناس (قوله ولهذا يقال في اياك نعبد الخ) كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافي انه لرعاية الفاصلة ايضا (قوله نخصك بالعبادة) اي نجعلك دون كل موجود مخصوصا بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات او على أداء العبادة وهذا المعنى يفيد ان التقديم للاختصاص (قوله بمعنى الخ) يشير الى

وفي قوله تعالى لا اله الا الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره وفي قوله تعالى وأرسلنا للناس رسولا معناه لجميع الناس من العرب والعجم على ان التعريف بالاستغراق لبعضهم المعين على انه للعهد أي العرب ولا يسمى الناس على أنه للجنس لئلا يلزم من الاول اختصاصه بالعرب دون العجم لا تحصار الناس في الصنفين ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن لا تحصار من يتصور ارسال اليهم من اهل الارض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك لان التقديم لما كان مفيدا للثبوت الحكم لا يقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم للناس على رسولا مفيدا للنفي كونه رسولا لبعضهم خاصة لانه هو المقابل لجميع الناس لا لبعضهم مطلقا ولا غير جنس الناس وكذلك يذهب في معنى قوله تعالى وبالاخرة هم يوقنون الى أنه تعريض بان الاخرة التي عليها أهل الكتاب فيما يقولون انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى وأنه لا تغيب النار فيها الا بامام معدودات وان أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة الا بالنسييم ولا رواح العبقرة والسماع الذي ذابست بالاخرة وايضا هم غلبها ليس من الايقان بالتي هي الاخرة عند الله في شيء أي بالاخرة يوقنون لا بغيبها كأهل الكتاب ويفيد التقديم في جميع ذلك

ان الباء داخل على المفسور وقوله بذلك أي المذكور ومن العبادة والاستعانة بقوله لا نعبد ولا نستعين غيرك) يشي الى أن القصر في هذه الآية قصر حقيقي خارج عن قصر القلب (١٥٣) والافراد والتعيين لانها أقسام للاضافي

كما يأتي (قوله معناه اليه لا الى غيره) أي فالتقديم للاختصاص وانما كان كلام الأئمة في تفسير الآيتين دليلا على أن التقديم مفيد للاختصاص لانه لم يوجد في الآيتين من آلات الحصر في الآيتين من آلات الحصر الا التقديم وقد قالوا معنى الآيتين كذا فلو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وأن التقديم مجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب أن يقال ان معنى الآيتين كذا بل يقال واستفيد مما تقر من خارج أن لا عبادة وأن لا استعانة

لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفي لا اله الا الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره ويفيد) التقديم (في الجميع) أي جميع صور التخصيص

(و) لهذا أيضا يقال (في) قوله تعالى (لا اله الا الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره) وانما كان كلام الأئمة في تفسير الآيتين دليلا على أن التقديم أفاد الاختصاص لانه لم يوجد في الآيتين من آلات الحصر الا التقديم كما لا يخفى وقد قالوا معنى الآيتين كذا وأما لو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وأن التقديم مجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب أن يقال معنى الآيتين كذا بل يقال استفيد مما تقر من خارج أن لا عبادة ولا استعانة لغيره وأن لا حشر الى غيره فليست أم (و يفيد التقديم في الجميع) أي الاولى ولولم يكن فما الذي يمنع من ذكر المحصور في محمل بغير صيغة الحصر كما تقول عبدت الله وتقول ما عبدت الا الله كل سائق قال سبحانه وتعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وقال تعالى أمر أن لا تعبدوا الا بآء بل قوله تعالى بل الله فاعبد من أقوى أدلة الاختصاص فان قبلها التثنية أشركت فلو لم تكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضرب الذي هو معنى بل وقدر الشيخ أبو حيان على مدعى الاختصاص بنحو قوله سبحانه وتعالى أفغبر الله تأمروني أعبد وجوابه أنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وجوابه أنا لا ندعي لزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الحقيقة وكذلك الجواب عن قوله تعالى أفغبر الله شك ان جعلنا

(٣٠ - شروح التخصيص ثاني) لغيره وأن لا حشر لغيره أفاده اليعقوبي واعلم أن الاختصاص والقصر بمعنى واحد عند علماء المعاني وذلك لانهم نصوا على أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص وقيل لانه لا اهتمام فدل على أنه غيره وعدوا التقديم المذكور من طرق القصر وكون القصر لا يتأتى في بعض المواضع مما لا يكره القوم لانهم قالوا بافادته ذلك غالبا وأما قول ابن السبكي بالفرق بين القصر والتخصيص فخالف لما عليه أهل المعاني وحاصل الفرق الذي ذكره أن التخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره بآيات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقدمه له في كلامه فاذا قلت ضربت زيدا فقد أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصارت ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة أعني مطلق الضرب وكونه واقعاً منك وكونه واقعاً على زيد قد يكون قصد المتكلم بها اثباتها على السواء وقد يترجم قصد له بعضا على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه الأرجح في غير المتكلم فاذا قلت زيدا ضربت علم أن وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا افادة حصول الضرب منك واذا قلت ضربت زيدا علم أن المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد فلا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهة ان تقدم بقصد من جهة عمومه وقد يقد من جهة خصوصه فقصد من جهة خصوصه هو الاختصاص وأما الحصر فعناء في الحكم عن غير المذكور واثباته للمذكور بطريق مخصوصة وهذا المعنى رائد على الاختصاص (قوله أي جميع صور التخصيص) أي في جميع الصور التي أفادها التقديم التخصيص



(قوله أي بعده) أي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم وانما لم يقل أي غيره مع أنه المراد إشارة إلى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة فبعد هذا الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار (قوله اهتماما بالمقدم) أي سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيرها ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل على قوله لأنهم يقدمون المعنى انتهى فنرى (قوله وهم بيانه) أي بذكر ما يدل عليه أي أشد عنانية وفي الغنمى أن أعنى يصح أن يكون اسم تفضيل مصوغا من (١٥٤) قوالهم عن بكذا بضم العين على صيغة المبني للمفعول أي اعنى به فيكون مبنيا للمفعول في الصورة

(وراء التخصيص) أي بعده (اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم بيانه أعنى

في جميع ما أفاد فيه التقديم تخصيصا (وراء) أي بعد ذلك (التخصيص) المفاد للتقديم (اهتماما) منعول يفيد أي يفيد التقديم اهتماما (بذلك) (المقدم) بعد التخصيص وبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع لسر التخصيص وقد تقدم أن الاهتمام يكون بمعنىين أحدهما كون المقدم مما يعنى بشأنه لشرف وعزارة وركنية مثلا فيقتضى ذلك تخصيصه مثلا بالتقديم وهذا المعنى يناسب بحسب الظاهر أن يقال لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم بيانه أي ذكر ما يدل عليه أعنى ونفس الاهتمام في هذا هو الموجب للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له به الاعتناء المطلق والآخر كونه مما في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه لفائدة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الأهمية ههنا هي الموجبة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالأهمية ههنا معلة موجبة بفتح الجيم لا موجبة بالكسر والعلة هي الحاجة والتقديم والأهمية متلازمان معللان بعلة الحاجة لأن الحاجة إنما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا إليه وهذا المعنى يتم كل ما يجب فيه التقديم قال قيل كيف يصح على هذا المعنى الأخير الذى هو المراد هنا قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص الاهتمام لأنه يصير المعنى أن التقديم يفيد الاهتمام بالتقديم وهو كقاعدة الشئ نفسه قلت ليس هو من

ما بعد الظرف مبتدأ وقوله تعالى قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون وما يستدل له بقوله تعالى وإن كذبوا فقل لى على ولحكم علمكم فإن المقصود منه أنما يحصل بادعاء الاختصاص ويشهد له أنهم يريئون مما أعمل وأنا بى مما تعملون وكذلك يدل على الاختصاص قوله تعالى قل هو الرحمن أمانه وعليه توكلنا وقوله تعالى إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا (تنبيه) يشترط في كون التقديم مفيدا للاختصاص على القول بأن لا يكون المعمول مقدا ماضعا فإن ذلك لا يسمى تقديم حقيقة وذلك كاسماء الاستفهام وكالمبتدأ عند من يجعله معمولا بالخبر وأن لا يكون التقديم لمصلحة التركيب مثل وأما عود دفعه بناهم على قراءة نصب خذ لا فاما في الإيضاح في الثاني من إفادة الاختصاص (تنبيه) وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي قوله تعالى أفغير الله تدعون إن كنتم صادقين بل آية تدعون فإن التقديم في الأول قطع ليس للاختصاص وفي آية قطع لا للاختصاص كما يظهر بالتأمل (تنبيه) سلكوا الدرضى الله عنه في الاختصاص حيث وقع أما بتقديم الذاعل المعنوى أو بتقديم المعمول مسلكا غير ما هو ظاهر كلام البيانيين وما أنا أنكر تصديقا لطلبة قاله في ذلك سماء الاقتصاص وهو قد استهزئ كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك ويقول إنما

ولاكنه بمعنى المبني للفاعل كما يؤخذ من التفسير السابق ويرد عليه أن صوغ اسم التفضيل من المبني للمفعول شاذ ويجب أن جاز على مذهب من يجوز صوغه من المبني للمفعول إذا كان ملازما لذلك البناء وبأن ذلك ورد في كلام العرب والمعنى هم أشد مشغوفية ببيان الأهم ويصح أن يكون مصوغا من عنت بكذا بفتح العين على صيغة المبني للفاعل أي أردته والمعنى هم أشد ارادة ببيان الأهم وظهر من هذا أن عنى ورد في كلامهم تارة مبنيا للمفعول وتارة مبنيا للفاعل فليس من الأفعال اللازمة للبناء للمفعول واعلم أن الاهتمام له معنيان أحدهما كون المقدم مما يعنى بشأنه لشرف وعزارة وركنية مثلا فيقتضى ذلك تخصيصه بالتقديم وهذا المعنى هو المناسب بحسب

(ولهذا)

الظاهر لأن يقال لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم بيانه أعنى ونفس الاهتمام في هذا هو الموجب للتقديم ولا يدل تقديمه الأعلى أن المتكلم له به الاعتناء المطلق والآخر كون المقدم في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقديمه الأعلى أن المتكلم له به الاعتناء المطلق والآخر كون المقدم في تقديمه معنى لا يحصل لفائدة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الأهمية ههنا هي الموجبة للتقديم بل الحاجة إلى التقديم هي الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالأهمية ههنا معلة موجبة بفتح الجيم لا موجبة بالكسر والعلة هي الحاجة والتقديم والأهمية متلازمان معللان بعلة الحاجة لأن الحاجة إنما هي إلى التقديم واهتم به لكونه محتاجا إليه وهذا المعنى يتم كل ما يجب فيه التقديم

(ولهذا قدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله أفعـل كذا ليفيد مع الاختصاص  
الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحـد  
تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم

افادة الشيء نفسه كما لا يخفى اذ لا مانع من أن يقال اذا وقع التقديم لغرض آخر الاغراض أفاد اذ ذلك أن  
المتكلم كان اهتمامه بذلك التقديم لذلك الغرض فالكلام على ظاهره صحيح لكن على هذا ليس في هذا  
المعنى كبير فائدة لانه من المعلوم أن التقديم حيث يتعلق به الغرض لفائدة من الفوائد فن شأن مراد  
مريد تلك الفائدة أن يعتنى بالتقديم لذلك المراد فتأمل فلان تحقق كون الاهتمام على هذا من أغراض  
التقديم من السهل الممتنع اذ لا يصح على ظاهره والله أعلم (ولهذا) أي ولاجل أن التقديم يفيد  
الاختصاص ويفيد بذلك الاهتمام (يقدر) المحذوف (في) قولنا (بسم الله مؤخرا) أي يقدر  
ما يتعلق به الجار والمجرور مؤخرا حيث يكون ذلك الجار والمجرور متعلقا ويناسب المقام ارادة التخصيص  
كافي بسم الله فاذا قدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام معا ومعنى الاهتمام بين موجوده هنا لان  
الجلالة يهتم بها الشرف ذاتها ويهتم بتقديمها مع الجار لفائدة الاختصاص رد على المشركين في ابتدائهم  
بأسماء آلهتهم لانهم يقولون باسم اللات باسم العزى مثلا والقصر هنا قصر افراد لان المشركين المردود  
عليهم بالتخصيص لا يمتنعون من الابتداء باسم الله تعالى اذ هم يعترفون بالوحيته وأنه أعظم الالهة كذا  
فيل ويرد عليه أن تقديمهم الجار في قولهم لعنة الله عليهم باسم اللات مثلا لا يصح أن يكون  
للاختصاص لا اعتقادهم الوهية الله تعالى وابتدائهم باسمه في بعض الاوقات من غير انكار عليهم  
ولا للاهتمام لانه أعظم الالهة على هذا وهما بلغاء فصحاء اللهم الا أن يقال يكون للاهتمام لان  
المقام مقام الاستشفاع بتلك الالهة فان قيل الاختصاص حيث يقصد به الرد انما يكون للرد على من  
زعم اختصاص الغير ومشاركته في الحكم فاذا قيل باسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى اني أبتدئ  
باسم الله لا بغيره فقط أو لا بغيره معه كما تعتقدون أيها المخاطبون والمشركون لا يعتقدون أن المؤمنين  
يبتدئون بأسماء آلهتهم مع الله تعالى أو بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركين قلت الرد  
عليهم في اعتقادهم أن الالهة ينبغي أن يبتدأ بأسمائها فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم  
منه أنه لا ينبغي لي أن أبتدئ مع الله تعالى باسم آلهتك أيها المشرك لبطانته وعدم نفعها فلا يلتفت  
الى الابتداء بها فالحصر بالنظر الى نفي امكان الابتداء بأسماء الالهة وانبعثاته كما عليه المخاطب لا بالنظر

يفيد الاهتمام وقد قال سيبويه في كتابه وهم يقدمون ما عني والبيانيون على افادته الاختصاص  
ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر فاذا قلت زيد اضرب بقول معناه ماضرب الزيدا  
وليس كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر والفضل لم يذكر في ذلك لفظة الحصر وانما قالوا  
الاختصاص قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين وتقدم المفعول لقصد  
الاختصاص كقوله تعالى قل أفغير الله تأمروني أعبد قل أفغير الله أبعي رب اوال المعنى فخصك بالعبادة  
ونخصك بطلب المعونة وقال في قوله تعالى قل أفغير الله تأمروني أعبد معناه أفغير الله أعبد بأمركم  
وقال في قوله تعالى قل أفغير الله أبعي رب الهمة للانكار أي منكرا أن أبعي رب بغيره وقال في قوله تعالى  
قل الله أعبد فخلصه ديني أنه أمر بالانخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته فخلصه دينه وقال في  
قوله تعالى أفغير دين الله يبغون قدم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله لانه أهم من حيث ان الانكار  
الذي هو معنى الهمة متوجه الى المعبود بالباطل وقال في قوله تعالى أفكألهة دون الله تريدون انما  
قدم المفعول على الفعل للعناية وقدم المفعول به لانه كان الاهم عنده أن يكافهم بأنهم  
على افك وباطل في شركهم ويجوز أن يكون افك مفعولا بديعني تريدون افكأثم فسر الاول بقوله

(قوله ولهذا) أي ولاجل  
أن التقديم يفيد الاختصاص  
وفيد مع ذلك الاهتمام  
(قوله يقدر المحذوف في  
بسم الله مؤخرا) أي أنه  
يقدر ما يتعلق به الجار  
والمجرور المحذوف مؤخرا  
حيث كان ذلك مما له شرف  
وكان المقام يناسبه ارادة  
الاختصاص كافي بسم الله  
فاذا قدر مؤخرا أفاد  
الاختصاص والاهتمام  
معا والاهتمام هنا ظاهر  
لان الجلالة يهتم بها الشرف  
ذاتها (قوله لان المشركين  
الح) علة للعامل مع علته  
(قوله فقصد الموحـد تخصيص  
اسم الله بالابتداء للاهتمام  
والرد عليهم) الاولى فقصد  
الموحـد بالتقديم تخصيص  
اسم الله بالابتداء أي قصر  
الابتداء عليه والاهتمام  
بالرد عليهم م المناسب  
ما قدمه ولانه أوفق بالواقع  
وذلك لان هؤلاء الاشقياء  
حيث كانوا يبدؤون بغير  
اسم الله ويهتمون بذلك  
الغير فقصد الموحـد الرد  
عليهم يكون بتخصيص اسم  
الله بالابتداء والاهتمام به  
كذا قرر شيخنا العدوي  
وتخصيص الموحـد اسم الله  
بالابتداء للرد عليهم من  
باب قصر القلب لانه الرد  
المطابق التعيين ان كان  
الكفار قاصدين بقولهم  
باسم اللات والعزى أي

لا غير ذلك وان أرادوا باسم اللات والعزى ليعتقروا ان الله كانوا معتقدين للمشركه فيكون القصر المقاد بالتقديم في بسم الله الرد الخطا

وأورد قوله تعالى اقرأ باسم ربك فإن الفعل فيه مفعول

في الشريعة وهو قصر أفراد اه لكن العلامة يعقوب استشكل كون التقديم في كلامهم لعنة الله عليهم للتخصيص حيث قال ان تقديم الجور في قولهم باسم الآلات مثلا لا يصح أن يكون للاختصاص لا اعتقادهم ألوهية الله ولا بدائهم باسمه في بعض الاوقات من غير انكار عليهم ولا يصح أن يكون للاهتمام لانه أعظم الالهة لانهم فجعهم الله انما يعبدون غيره ليفتر بهم اليه وهم بلغاء فحشاء فاما مفاد هذا التقديم اللهم الا أن يقال التقديم للاهتمام لان المقام مقام الاستشفاع بذلك الالهة فان قلت الاختصاص حيث يقصد به الرد انما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير أو مشاركته في الحكم فاذا قيل بل باسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى اني أبتدئ باسم الله لا بغيره فقط أو لا بغيره معه (١٥٦) كما تعتقد أيها المخاطب والمشركون لا يعتقدهون أن المؤمنين يتدعون

(وأورد اقرأ باسم ربك) يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق

التي في الوقوع فافهم والله أعلم (وأورد) على مقتضى ما ذكر (اقرأ باسم ربك) لان قوله تعالى باسم ربك يناسب تنديعه على متعلقه لا فائدة للاختصاص والاهتمام كما في السمة للرد على المشركون مع زيادة الاهتمام فاذا ظهر فيه مناسبة التقديم كما في السمة فرعاية ذلك فيه أحق لان رعاية مقتضى البلاغة في كلام الله تعالى أولى وأوجب فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب تقديم باسم ربك على اقرأ فان لم يتعلق الغرض بالتخصيص بالاهتمام لا بد من مراعاة لاشرفية اسم

الالهة دون الله على أنها افل في أنفسها ويجوز أن يكون خلافه هذه الآيات كلها لم يذكر الزمخشري لفظ الحصر في شيء منها ولا يصح الا في الآية الأولى فقط والقدر المشترك في الآيات الاهتمام وبأن الاختصاص في أكثرها ومثل قوله تعالى أنفك آلهة قوله تعالى أهولاء ياكم كانوا يعبدون وما أشبهها لا يأتي فيه الا الاهتمام لان ذلك منكر من غير اختصاص وقد ينكاف المعنى الاختصاص في ذلك كما في بقية الآيات وأما الحصر فلا فان قلت في الفرق بين الاختصاص والحصر قلت الاختصاص افتعال من الخصوص والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء والثاني معنى منضم اليه يفصله عن غيره كضرب زيد فانه أخص من مطلق الضرب فاذا قلت ضربت زيدا أخبرتك بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة أعني مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصدا المتكلم لها ثلاثها على السواء وقد يرجع قصده لبعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان ابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به وانه هو الأرجح في غرض المتكلم فاذا قلت زيد اضربت علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهة ان فقه قد يقصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه فقصده من جهة خصوصه هو الاختصاص وأنه هو الاعم عند المتكلم وهو الذي قصده اغادته للسامع من غير تعرض ولا قصده لغيره باثبات ولا نفي وأما الحصر فعناه نفي غير المذكور وإثبات المذكور بعينه عما والا أو بانما فاذا قلت ما ضربت الا زيدا كنت نفيت الضرب عن غير زيد وإثباته لزيد وهذا المعنى زائد على الاختصاص وانما جاء هذا في آيالك نعبدا وآيالك نستعين للعلم بانه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره ألا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فان

باسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا باسماء آلهتهم بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركون حيث قال الرد عليهم في اعتقادهم أن الالهة ينبغي أن يتبدأ باسمائها فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم منه انه لا ينبغي أن يتبدأ مع الله تعالى باسم آلهتهم أي المشركون لبطالان وعدم نفعها فلا يلتفت الى الابتداء بها فالحصر بالنظر الى نفي امكان الابتداء باسماء الالهة وانبعثه كما عليه المخاطب لا بالنظر الى نفي الوقوع اه كلامه واعلم أن قصد الموحدين الرد عليهم ظاهرا على جعل جملة السمة خبرية أما على جعلها انشائية فيرد أن الانشاء لا حكم فيه فكيف يتأتى الرد الآن يجب بأن هذا الانشاء تضمن خيرا وهو أنه لا ينبغي الابتداء باسم

غير الله وهذا الحكم يشكره المشركون على أن كلام الشارع فيما أمر يفيد أن التخصيص الواقع في الانشاء لا يعتبر برعاية فيه رد الخطاب بل يعتبر فيه الثبوت للذ كور والنفي عن الغير من غير التفات الى كونه رد الخطاب لمجموعة أو لا تكريم لكن ظاهر ما يأتي في أقسام القصر الثلاثة أنه ينظر فيها الاعتقاد المخاطب مطابقا في الخبر والانشاء (قوله يعني لو كان التقديم الخ) هذا يدل على أنه أراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما بقوله ويرد عليه أي على كون التقديم يفيد الاهتمام والاختصاص في الغالب ويرد عليه بان كون كلام الله أحق برعاية ما يجب رعايته مسلم لكن اذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه أن يكون واردا على قوله وله زيادة قدر المحذوف مؤخرا كما قرره في شرح المفتاح حيث قال واذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا بما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك قدم الفعل فيه والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته

وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم

(قوله أحق برعاية ما يجب الخ) أي أحق برعاية النسكات التي تجب رعائتها في (١٥٧) الكلام البليغ (قوله بأن الأهم

برعاية ما يجب رعائته) (وأجيب بأن الأهم فيه القراءة)

ربك (وأجيب) عن إيراد هذا القول (١) جوابين أحدهما وهو صاحب الكشف (أن الأهم فيه) أي في ذلك القول (القراءة) وإنما كانت القراءة أهم لأن هذه الآية أول آية نزلت من سورة ابتدأ بها أن أول سورة نزلت تامة الفاتحة وأول آية نزلت بعد فترة الوحي بآيها المدثر وهذا حاصل ما نقرر في الاختلاف في أول ما نزل بحيث كان أول آية نزلت كان الأهم فيها الأمر بالقراءة لأنهم أعادوا حفظ المقروء الذي هو المقصود من الانزال ولو كان ذكر اسم الرب أهم لذاته لأن تأخيرها لا يفتت الشرف المقصود للأهمية في الجملة ولأن الأهمية الذاتية إنما تفيد التقديم وتكون ذاتية لذلك أن لم يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إجماع القرآن وأورد على هذا أن قول القائل القراءة أهم من ذكر اسم الرب تعالى في غاية البشاعة وأجيب بأن المراد أن الأمر بالقراءة أهم من الأمر بخصوص القراءة لأن من اسم الرب وفيه نظر لأن مقتضى الإيراد الأول أن تقدم اسم الرب للأهتمام أنسب فلا يرد بأن يقال تقدم الأمر بالقراءة أنسب من الأمر بالاختصاص لأن الكلام في الأهتمام فلا معنى لدفعه بأن الأمر بالقراءة أهم من الأمر بالخصوص كما لا يخفى فالإيراد بقا اللهم الآن يجاب بأن المراد قراءة اسم الرب فلا بشاعة في أهمية قراءة اسم الرب على نفس الاسم لأن الأهمية بوصف

قوله تعالى أفغيب دين الله يغفون لو جعل غيب دين الله يغفون في معنى ما يغفون الأغيب دين الله وهمزة الانكار داخله عليه لم يزل أن يكون المنكر المحصر لا مجرد بغيبهم غيب دين الله ولا شك أن مجرد بغيبهم غيب دين الله منكر وكذلك بقية الآيات إذا تأملتها ألا ترى أن أفغيب دين الله تأمرني أعبد ووقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وأن أنغي رباغيبه من غير حصر ولكن الخصوص وهو غير الله هو المنكر وحده ومع غيره وكذلك إياكم كانوا يعبدون وعبادتهم إياهم منكرة من غير حصر وكذلك قوله آلهة دون الله تريدون المنكر أرادتهم آلهة دون الله من غير حصر في هذا كله يعلم أن الحصر في إياك نعبد وإياك نستعين من خصوص المادة لا من موضوع اللفظ بل أقول إن المصلى قد يكون مقبلا على الله وحده لا يعرض له استحضار غيره بوجه من الوجوه وغيره أحقر في عينه من أن يشتغل به في ذلك الوقت ينبغي عبادته وإنما قصد الأخبار بعبادة الله وأول ما حضر بذهنه عظمته من هو واقف بين يديه فقال إياك نعبد وإياك نستعين ليطابق اللفظ المعنى ويقدم ما يقدم حضوره في القلب وهو الرب سبحانه وتعالى ثم بناء عليه ما أخبر به من عبادته فمعنى اختصاصه بالعبادة اختصاصه بالأخبار بعبادته وغيره من الأكواف لم يخبر عنه بشئ بل هو معرض عنها وإذا تأملت مواقع ذلك في الكتاب والسنة وأشعار العرب تجده كذلك ألا ترى قول الشاعر

أكل امرئ نحسب من امرأ \* ونار توقد بالليل نارا

لو قدرت فيه الحصر بما والاهل يصح المعنى الذي أراده وقد قال الزمخشري في تفسيره قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته وإن قولهم ليس بصادر عن إيقان وإن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن وقد اعترض بعض الناس عليه فقال تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها وهذا الذي قاله هذا القائل بناء على فهمه من أن تقديم المعول يفيد الحصر وليس كذلك لما بيناه ثم قال هذا القائل وتقديمهم أفاد أن هذا القصر مختص بهم فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيمانا بغيرها حيث قالوا لن

فيه) أي في ذلك القول وهو اقرا باسم ربك وفي نسخة الأهم فيها أي في آية اقرا باسم ربك (قوله لأنها أول الخ) أي وإنما كانت القراءة في تلك الآية أهم لأنها أول آية نزلت من سورة فلما كانت أول آية نزلت كان الأمر بالقراءة فيها أهم من ذكر اسم الله فلذلك تقدم وإنما كان الأمر بالقراءة أهم لما ذكر لأن المقصود بالذات من الانزال حفظ المنزل وهو متوقف على القراءة وكون الأمر بالقراءة في هذه الآية أهم لما ذكر لا ينبغي كون ذكر اسم الرب أهم لذاته فتأخيره لا يفتت الشرف المقصود للأهمية في الجملة والحاصل أن الأهتمام بذكر الله باسمه أمر ذاتي والأهتمام بالقراءة أمر عارض من حيث إن المقصود من الانزال الحفظ المتوقف عليه فقدم الأهتمام بحسب العارض على الأهتمام الذاتي ففاضلة القراءة على ذكر اسم الله بحسب العارض ومفاضلة ذكر اسم الله على القراءة بحسب الذات فاعتبرت المفاضلة التي سببها العروض وفيه أن مقتضى هذا أن يكون ذكر الله مقدما لأنه بالذات ويمكن أن يقال

إن المفاضلة التي موجبها العروض كالنسخة التي موجبها أمر ذاتي لاقتضاء المقام إياها فاعلم من هذا أن الأهمية الذاتية إنما تفيد التقديم إن لم يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إجماع القرآن كذا فرر شيخنا العلامة العدوي



لأنها أول سورة نزلت وأجاب السكاكي

(قوله لأنها أول سورة نزلت) وقيل أول ما نزل سورة الفاتحة وقيل أول ما نزل أول سورة المدثر والتحقيق أن الخلاف لفظي لأن أول سورة نزلت بتمامها سورة الفاتحة وأول آية نزلت على الإطلاق أقرأ باسم ربك إلى قوله علم الإنسان ما لم يعلم وأول آية نزلت بعد فترة الوحي أول المدثر فن قال أول سورة نزلت (١٥٨) الفاتحة مراده أول سورة نزلت بتمامها ومن قال أول ما نزل أقرأ باسم ربك مراده أول ما نزل على

الاطلاق ومن قال أول ما نزل بعد فترة الوحي أول ما نزل بعد فترة الوحي إذا علمت هذا فتقول الشارح لأنها أول سورة نزلت فيه مساجدة والاولى أن يقول أول آية نزلت من سورة (قوله فكان الامر بالقراءة أهم) أي فلما قدم وقوله باعتبار هذا المعارض وهو كونها أول ما نزل أي والمقصود من الانزال الحفظ وهو متوقف عليها (قوله وان كان ذكر الله) أي باسمه والوالوالحال وان وصلية وقوله في نفسه أي باعتبار ذاته واعتراض هذا الجواب العلامة الحفيد قائلا ان أسماء تعالى لا يساويها شئ في الأهمية ولا يقاربها فلا يقال القراءة أهم من اسم الله ولا الامر بها أيضا لما في ذلك من البشاعة الظاهرة وأجيب بأن المراد الامر بطريق القراءة أهم من الامر باختصاص القراءة باسمه تعالى وهي السبب في قدم فيها اسمه تعالى وان كان اسم الله أعظم بالنظر الى ذاته فاسمه تعالى بالنظر الى ذاته

لأنها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة أهم باعتبارها هذا المعارض وان كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب جار الله العلامة في الكشف

الشيء هي أهمية في الحقيقة بذلك الشيء الأهم من جهة الوصف أو يقال المعنى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة بتقديم الاسم لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وانما المجهول تعلقها بمخصوص يدخل وان تمسناوه - ذامن هذا القائل استمرار على ما في ذهنه من الحصر أي أن المسلمين لا يوقنون الا بالآخرة وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها وهذا فهم عجيب ثم قال هذا القائل ثم ان التعريض في قوله يا أهل الكتاب وما كانوا وان قولهم ظاهر معنى قول الزمخشري قال هذا القائل وأما في قوله وان اليقين مشكل لأنه ليس فيه تعريض بأن اليقين ما عليه من آمن بل تصريح قلت مراد الزمخشري أن التصريح بأن من آمن يوقنون تعريض بأن أهل الكتاب لا يوقنون فكيف يرد عليه هذا ثم قال هذا القائل فالوجه أن يقال وأن اليقين عطف على قوله تعريض لا على معمولاته من يا أهل الكتاب الخ وكأنه قال وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض وأن اليقين قلت مراد الزمخشري أنه تعريض بنفي اليقين عن أهل الكتاب فكأنه قال دون غير من آمن فلا يرد عليه ولا يحتاج الى تقدير العطف على ما ذكره هذا القائل وهو ما أن يتدرون غيرهم أم أولان قدر فهو تعريض لا تصريح وان لم يقدر فلا يحتاج الى بناء يوقنون على هم فحمل كلام الزمخشري على ما زعمه هذا القائل لا يصح بوجه من الوجوه وهذا القائل فاضل وانما الجأء الى ذلك فهمه الحصر وهو ممنوع وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام أحدها ما والا كقولك ما قام الا يزيد صريح في نفي القيام عن غير زيد ويقتضي اثبات القيام لزيد قيل بالمنطوق وقيل بالمفهوم وهذا هو الصحيح لكنه أقوى المفاهيم لأن الموضوع لا يستثنى وهو الاخراج فدلائلها على الاخراج بالمنطوق لا بالمفهوم ولكن الاخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم والتبس على بعض الناس لذلك فقال انه بالمنطوق والثاني الحصر بانما هو قريب من الاول فيما نحن فيه وان كان جانب الاثبات فيه أظهر فكأنه يفيد اثبات قيام زيد اذا قلت انما قام زيد بالمنطوق ونفيه عن غير بالمفهوم القسم الثالث الحصر الذي قد يفيد التقديم وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصر بين الاولين بل هو في قوة جملة من احدهما ما صدر به الحكم نفيًا كان أو اثباتًا وهو المنطوق والآخر ما فهم من التقديم والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم لأن المفهوم لا مفهوم له فاذا قلت أنا لا أكرم الاياك أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره ولا يلزم أنك لا تكرمه وقد قال سبحانه وتعالى الزاني لا ينسكح الا زانية أو مشركه أفاد أن العفيف قد ينسكح غير الزانية وهو ساكت عن نكاحه الزانية فقال سبحانه وتعالى بعده والزانية لا ينسكحها الا زان أو مشرك بيان ما ساكت عنه في الاولى فلو قال بالآخرة هم يوقنون أفاد بمنطوقه ايقانهم بما هم مفهومة عندهم من زعم أنهم لا يوقنون غيرها وليس ذلك مقصودا بالذات والمقصود بالذات قوة ايقانهم بالآخرة حتى صار غيرهم عندهم كالمحسوس فهو حصر مجازي وهو دون قولنا يوقنون بالآخرة لا بغيرها فاضبط هذا واياك ان تجعل تقديره لا يوقنون الا بالآخرة اذا عرفت هذا فتقدم هم أفاد

أهم من القراءة ومن الامر بها أو ما بالنظر الى القراءة المشتملة على تقديمه فطابق القراءة أهم نظرا الى ذلك المعارض (وبأنه) وهو السابق في النزول وانما اعتبرت تلك الأهمية لأن الامر بالقراءة لم يكن معلوما للمخاطب في حال الخطاب فدكر الفعل أو لا يعلم حال القراءة ولو قدم اسمه تعالى لا يقتضي أن الامر بالقراءة معلوم للمخاطب والمجهول انما هو ما تلبست به القراءة من اسمه تعالى فقد قدم لبيانها وليس كذلك ولا يخفى أن هذا بعيد من كلام الشارح والاقرب اليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوي

بان باسم ربك متعلق باقرا الثاني ومعنى الاول افعـل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويمنع بمعنى اذا لم يعمل على العموم وهو بعيد

(قوله متعلق باقرا الثاني) أى على أنه مفعول والباء زائدة لتأكيد الملازمة لا فائدة للدوام والتكرار فيكون المعنى اقرأ باسم ربك أى اذكره على وجه التكرار دائما وهذا بخلاف ما نوقل اقرأ باسم ربك فان معناه اقرأه أى اذكره ولو مرة وعلى هذا الاحتمال يكون اسم ربك هو المقرؤه وهو المناسب لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام ما أنا بقارئ اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ أو يحتمل أن يكون متعلقا باقرا الثاني على أن الباء للصاحبة التبركية والاستعانة ويكون اقرأ الثاني اما لازما باعتبار المقرؤه أى أوجد القراءة متبركا أو مستعينا باسم ربك واما متعديا أى اقرأ القرآن متبركا أو مستعينا (١٥٩) باسم ربك فهذه احتمالات ثلاثة

وحاصلها أن اقرأ الثاني متعد ومفعوله باسم ربك بزيادة الباء أو متعد ومفعوله محذوف أو لازم وأما الأول فلازم كما قاله المصنف لكن احتمال كون اقرأ الثاني لازما لا يناسب كلام المصنف بل المناسب أنه متعد يجعل الباء زائدة للدوام أو محذوف المفعول وهو القرآن لان تفسير المصنف للأول بما يقتضى لزومه انما هو لا فائدة مخالفة للثاني وانما يخالفه بحمل الثاني متعديا والالم يكن لذلك التفسير فائدة واحتمال تعدى الثاني محذوف المفعول وهو القرآن معترض بأن القرآن لم يكن معه هودا وقت النزول حتى يحذف لان هذا أول ما نزل فلا قرينة على المحذوف حينئذ على أن احتمال التثنية وكذا حذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون المقرؤه

(وبأنه) أى باسم ربك (متعلق باقرا الثاني) أى هو مفعول اقرأ الذى بعده (ومعنى) اقرأ (الاول أو وجد القراءة)

والمقام ينافى ذلك لكونها أول ما نزل وأشار بقوله (و) أجيب أيضا (بأنه) وهذا الجواب للسكاكى أى باسم ربك (متعلق باقرا الثاني) على أنه مفعول بزيادة الباء كما يقال خذ بالخطام وخذ بالخطام قصدا تأكيد الملازمة لا فائدة للدوام والتكرار وعلى هذا يكون اسم ربك هو المقرؤه أى اذكر اسم ربك وهو المناسب لما ورد وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارئ اذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ أو على أن الباء للملازمة أو التبرك فيكون اسم ربك مقرؤه أى يستعان به على القراءة أو متبركا به وعلى هذا يكون اقرأ الثاني اما لازما باعتبار المقرؤه أى أوجد القراءة متبركا باسم ربك ومستعينا به وتعليم المقرؤه حينئذ بذكر السور بعد واما متعديا أى اقرأ القرآن وتعديه يجعل الباء زائدة للدوام أو محذوف المفعول وهو القرآن هو المناسب لقوله (ومعنى) اقرأ (الاول أو وجد القراءة) لان هذا المعنى هو مفاد اللزوم اذ ليس فيه الا مجرد الامر بوجود القراءة المدولة لاصل الفعل من غير مراعاة مفعول ما وذلك كما تقدم في قولهم فلان يعطى حيث جعل لازما بأن المعنى يوجد الاعطاء وانما قلنا هو المناسب لان تفسير الاول بما يقتضى لزومه لا فائدة مخالفة للثاني وانما يخالفه بتعدى الثاني والافلا فائدة له هذا أن غيرهم ليس كذلك فلو جعلنا التقدير لا يوقنون الا بالآخرة كان المقصود المذهب المتبني فيتمسك المفهوم عليه فيكون المعنى افادة أن غيرهم يوقن بغيرها كما زعم هذا القائل وي طرح افهام انه لا يوقن بالآخرة ولا شك أن هذا ليس بمراد بل المراد افهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة فاذلك حافظنا على أن الغرض الاعظم اثبات الايقان بالآخرة ليمسك المفهوم عليه وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر ولم يدل عليه بحمله واحدة مثل ما ولا ومثل انما وانما دل عليه مفهوم مستفاد من منطوق وليس أحدهما متقيدا بالآخر حتى نقول ان المفهوم أفادنى الايقان المحصور بل أفادنى الايقان مطلقا عن غيرهم وهذا كله انما احتجنا اليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر وقد سبق الى فهم كثير من الناس ونحن قد منعنا ذلك أولا وبيننا أنه لا حصر في ذلك وانما هو اختصاص وفرقنا بين الاختصاص والحصر وقول هذا القائل تفيدهم من أين له أن هذا تقديم فانك اذا قلت هو يفعل احتمل أن يكون مبتدأ خبره يفعل واحتمل أن يكون أصـله يفعل هو ثم قدمت وأخرت والزخـمـرى لم يصرح بالتقديم وانما قال بناء على قنـون على هم ولا كنـام شيـنا مع هذا الفاضل على كلامه وكل ذلك أوجبه الوهم والنباس الاختصاص بالحصر

وهذا محال فاما أن يقال يوقن بالتكاليف بالحال كما هو مذهب بعض الاشاعرة أو تأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر أنه طلب للقراءة في الحال بدليل جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما أنا بقارئ ثلاث مرات فالوجه جعل اقرأ الثاني متعديا بزيادة الباء لا فائدة التكرار والدوام (قوله ومعنى الاول الخ) أى فقد نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم وعلى هذا لا يكون اقرأ الثاني تأكيد لا دل بل هو مستأنف استثنافا بياجا جواب لقوله كيف أقرأ وذلك لان الثاني أخص ولأن تأكيدين أخص وأعم وحينئذ اندفع ما يقال يلزم على جعل الاول لازما والثاني متعديا بما لا فى الجار والمجرور المتقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأكد كيد بمول التأكد سئلان الاخص بؤ كد الاعم فلا نسلم امتناع الفصل بين التأكد كيد والمؤكد كيد كالفصل بين الموصوف والصفة بمولها كسواء صررت برجل عمر اضارب

\* وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو إما لان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه

(قوله من غير اعتبار تعديته إلى مقروءه) أي إلى ما علق به القراءة ووقعت عليه والوضح حذف به أي وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروءه وهو اسم ربك (١٦٠) وإنما كان الاوضح ما ذكر لان التعبير المذکور انما يناسب احتمال

كون اقرأ الاول لازما أو متعد بالفعول محذوف والباء للاستعانة وحينئذ فينحل معنى كلام الشارح إلى قولنا من غير اعتبار تعديته إلى مقروءه أي بخلافه على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته لمقروءه فاسم ربك على الجواب الأول مقروء به لانه مستعان أو متبرك به في القراءة لمقروء لان المراد اقرأ القرآن أو وجد القراءة مستعينا أو متبركا باسم ربك وقد علمت ما يرد على كل من الاحتمالين بالنسبة لاقرأ الثاني ويقال مثل ذلك بالنسبة لاقرأ الأول تأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وتقدم بعض معمولاته الخ) هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب أي أن من أحوال متعلقات الفعل تقدم بعض معمولات الفعل على بعض وأراد معمولاته كل ماله ارتباط به الشامل للسند إليه وان كان الباب معقودا لمتعلقات التي هي ماعد السند إليه والقربة على هذه الإرادة قوله كالفاعل الخ (قوله

من غير اعتبار تعديته إلى مقروءه كافي فلان يعطى كذا في المفتاح (وتقدم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن الأصل

التفسير ويحتمل مع كون باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني أن يكون الاول متعد بالقرآن أي اقرأ القرآن الذي ينزل عليك كذا قيل وفيه أن القرآن لم يعهد حتى يحذف لان هذا أول ما نزل ومثل هذا يقال في الثاني على تقدير كون معموله القرآن على ما تقدم ذم فاذا كان باسم ربك متعلقا بالثاني جرى الكلام على ما ينبغي لانه قدم عليه لافادة الاهتمام وليس قوله اقرأ باسم ربك تأكيديا لاول حتى يقال يلزم على هذا الفصل بين التأكيدي والمؤكدي معمول التأكيدي لان الثاني أخص ولا تأكيديين أخص وأعم ولولم فالفصل بين التأكيدي والمؤكدي معمول التأكيدي لا يسلم من بشاعة كالفصل بين الموصوف والصفة معمولها كقولك مررت برجل عراضارب (وتقدم بعض معمولاته) أي بعض معمولات الفعل (على بعض) يكون ذلك التقديم (إملا لان أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (و) الحال أن كان ذلك الأصل (لا مقتضى) أي لا موجب (للعُدول عنه) أي عن

والله عز وجل أعلم ص (وتقدم بعض معمولاته على بعض الخ) ش تقدم بعض معمولات على بعض يكون لاحداً مورا إملا لان ذلك التقديم هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كالفعل فان أصله التقديم على سائر معمولات الفعل لكونه عمدة وكذلك المفعول الاول في باب أعطيت زيد ادرهما لانه في الأصل الفاعل المعنوي وإما أن يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل اذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول لاصدوره من الفاعل كقولك قتل الخارجي فلان فان الغرض متوجه لقتل الخارجي لا غير وإزاحة شره لافان له من هو وإملا لان في تأخير خيفة أن يلبس المعنى بغيره كقوله سبحانه وتعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فانه لو قيل يكتم إيمانه من آل فرعون لئوهـم أن من آل فرعون من صلة يكتم فيختل المقصود قلت فيه نظرن وجهين أحدهما أن الوصف بالجملة أصله التأخير عن الوصف بالحار والمجرور فهذا ما ش على الأصل فلا حاجة لتعليقه وما كان بالوضع والذات لا يعمل بالغير ثم لا يسمى ذلك تقدما فان التقديم يكون لشيء نقل عن محله إلى ما قبله كذا صرح به الزمخشري وهو القياس الثاني أن هذا التوهـم انما كان يصح أن لو كان يكتم يتعدى عن وليس كذلك فانه يتعدى بنفسه فهذا الوهم ليس له مجال وما يقع في كلام الناس من تعدية يكتم عن الظاهر أنه ليس له أصل وإما أن يقدم وان كان أصله التأخير رعاية لتناسب فواصل الأي نحو أو جس في نفسه خيفة موسى قال السكاكي الحالة المقتضية لتقدم ما به بالفعال بعرضه على بعض كون العناية بما تقدم أتم وذلك نوعان أحدهما أن يكون أصل الكلام في ذلك التقديم ولا يكون مقتضى للعدول عنه وذلك أمثلة كالمفعول الاول من باب علمت وباب أعطيت وكسوت فانه من الاول في حكم المبتدأ ومن الآخرين في حكم الفاعل ولا يكون وكنتقدم المبتدأ المعترف والفاعل على المفعول والحال والتمييز وكنتقدم المفعول الذي وصل إليه الفعل بلا واسطة على المتعدى بالحرف الثاني أن تكون العناية بتقدمه لانتفاء الخاطر اليه وان كان مؤخرا في الأصل وجعل منه وجعا لوالله شر كعاجل على القول

(كالفاعل

لان أصله التقديم) علة لمحذوف أي يكون ذلك التقديم إملا لان الخ وقوله أي أصل ذلك البعض

أي المتقدم (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) مقتضى للعدول عن الأصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول لانه مرجع ضمير الفاعل ثم ان اللام في قوله للعدول ان كانت صلة لمقتضى فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيها له بالمضاف وان لم تكن صلة فالفتحة بنائية والجار متعلق بمحذوف يدل عليه لفظ مقتضى أشار للوجهين في المعنى

كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا وتقديم المفعول الاول على الثاني نحو أعطيت زيدا درهما واما لان ذكرهما  
والعناية به أتم فيقدم المفعول على الفاعل اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه من وقع منه كما اذا خرج  
رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الاذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله

(قوله لانه عدة الخ) أي انما كان أصل الفاعل التقديم لانه عدة في الكلام أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فقط  
ما في الحفيد ونص ما في الحفيدان التعليل بالعدة لاصالة التقديم غير صحيح لان المفعول عدة أيضا بالنسبة للفعل المتعدي لان تعقله  
يتوقف على تعقل المفعول مع أنه ليس أصله التقديم فالاولى تعليل أصالة التقديم في الفاعل بكونه مقدما على المفعول في تعلق الفعل  
لان الفعل يتعلق أولا بالفاعل ثم بالمفعول فللمناسبات ترتيب المعنى أن يقدم الفاعل ورده هذا الاعتراض بان المفعول فضلة مطلقا  
سواء كان الفعل لازما أو متعديا والفعل المتعدي انما يتوقف تعقله على شيء يقوم به أو يقع عليه بدليل أن الكلام يتم بالفعل المتعدي  
مع الفاعل ولا يتم بالفعل المذكور مع المفعول كما مر (قوله وحقه أن يلي الفعل) أي لانه لشدة

طلب الفعل له صار كالجزء  
منه وما هو كالجزء أولى  
بالتقديم مما هو في حكم  
الانفصال (قوله مقتضا  
للعدول عن الاصل) أي  
وهو اتصال الفاعل بضمير  
المفعول المقتضى لتقديم  
المفعول اذ لو قدم الفاعل  
حينئذ لزم عود الضمير على  
متأخر لفظا ورتبة (قوله  
فان أصله) أي أصل  
المفعول الاول وهو زيد  
في المثال (قوله أنه عاط)  
من عطوت الشيء تناولته  
وقوله أي أخذ للعطاء أي  
الشيء المعطى وهو الدراهم  
فقوله أعطيت زيدا درهما  
في معنى أخذ زيد مني  
درهما (قوله أولان ذكره  
أهم) أي كالمفعول كان تعلق  
الفعل بذلك المقدم هو

(كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لانه عدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب  
زيد عمرا لان في نحو ضرب زيد اعلامة مقتضا للعدول عن الاصل (والمفعول الاول في نحو أعطيت  
زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أي أخذ للعطاء (أولان ذكره)  
أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الهمية ههنا

ذلك الاصل وذلك البعض الذي كان أصله التقديم (كالفاعل في نحو) قولك (ضرب زيد عمرا)  
بتقديم الفاعل الذي هو زيد على عمرو لان الفاعل عدة في الجملة الفعلية فلا يتم الفعل الا به بخلاف  
المفعول فكان حقه أن يلي ما لا يتم الا به وأيضا لشدة طلب الفعل للفاعل بصير كالجزء منه وما هو  
كالجزء أولى بالتقديم مما هو في حكم الانفصال وقد فهم من هذا الكلام أن المراد بالمعمولات ما يرتبط  
بالفعل في الجملة الشامل للسند اليه ولو كان الباب معقودا للعلاقات التي هي المسند اليه وانما قال في  
نحو ضرب زيد عمرا ليخرج نحو ضرب غلامه زيدا على أن زيدا مفعول فانه ولو كان الاصل تقديم الفاعل  
فيه على المفعول بقدم فيه المفعول لوجود المقتضى للعدول عن ذلك الاصل وهو اتصال الفاعل بضمير  
المفعول فلو قدم فيه الفاعل لزم عود الضمير على ما بعده لفظا ورتبة فيقدم المفعول بأن يقال ضرب زيدا  
غلامه ليعود الضمير على ما قبله لفظا (وكالمفعول الاول في نحو) قولك (أعطيت زيدا درهما) فان  
أصل زيدا الذي هو المفعول الاول التقديم لانه فاعل من جهة المعنى اذ هو عاط أي أخذ للعطاء الذي هو  
الدراهم (أولان ذكره) أي وتقدم بعض المعمولات املان أصل ذلك البعض التقديم أولان ذكر ذلك  
البعض المقدم (أهم) كالمفعول كان تعلق الفعل به هو المقصود بالذات بغرض من الاغراض فيقدم على

بأن لله مفعول ثان ومثله قوله تعالى وجاء من أهل المدينة رجل يسي قدم فيه المجرور لاشتغال ما قبله  
على سوء معاملة له أصحاب القرية الرسل فكانت مظنة أن السامع يصير مفكرا كانت القرية كلها  
كذلك أم فطر دان أم قاص بخلاف ما في سورة النقص ومثله قوله تعالى في سورة النمل الله دعونا  
هذان نحن وآباؤنا لان ما قبله أنذا كنا ترابا وآباؤنا فاجهة المنظور اليها كون أنفسهم وآبائهم ترابا وهو

(٣١ - شروح التلخيص ثاني) المقصود بالذات لغرض من الاغراض فيقدم على المعمول الآخر وذلك كما في المثال الآتي فان  
تعلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليس تريح الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره أولا لانه أهم  
(قوله جعل الهمية الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره في باب المسند اليه وذلك لانه فيما تقدم جعل  
الهمية أمر اشاملا لكون الاصل التقديم واغبر حيث قال وأما تقدمه فيكون ذكره أهم املان الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما  
ليتمكن الخبر في ذهن السامع واما التحجيل المسرة أو المساءة الخ وهنا جعل الهمية قسما لكون الاصل التقديم فقتضى ما تقدم أن يكون  
المصنف هنا عطف العام على الخاص بأو هو ولا يجوز واجب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلام وعدم لزوم العطف  
المذكور بقوله فراد المصنف بالهمية فيما تقدم طلق الهمية ومرا د بها الهمية العارضة بحسب اعتناء المشكك وتوضيح  
ذلك الجواب أن الهمية الدائمة أي الغير المقيدة بذاتية أو عرضية لها أسباب منها أصالة التقديم وتتمكن الخبر في ذهن السامع والتحجيل  
المسرة أو المساءة الى غير ذلك مما تقدم فان كان سببها غير كون الاصل التقديم من تعجيل المسرة أو المساءة أو تمكين الخبر في ذهن السامع



فتقول قتل الخارجي فلان بتقديم الخارجي اذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وانما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به لخصوا  
من شره ويقام الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل من وقوع منته لا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان

فالاهمية عرضية وان كان سببها كون الاصل التقديم فالاهمية ذاتية فالمصنف أراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة المقابلة للاهمية  
الذاتية وأراد بالاهمية السابقة في باب المسند اليه مطلق الاهمية الشاملة للذاتية والعرضية وحينئذ يعطف الاهمية في كلامه  
على كون الاصل التقديم من عطف المغاير فصيح جعله هنا الاهمية قسم الكون الاصل التقديم لكن يرد على هذا الجواب أن ما ذكره  
هنا بعد الاهمية من كون التاخير فيه اخلال ببيان المعنى والتناسب من جهة أسباب الاهمية العرضية فيكون مندرجا فيها فكيف  
يجعله قسما لها وحاصل ما أجيب به أن أراد بالاهمية العرضية هنا ما كان سببها غير ما ذكره بعد وغير أصالة التقديم فلا حترار عن الاخلال  
ببيان المعنى والتناسب ليسا داخلين عندنا في الاهمية كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله جعل الخ) أي لان العطف يقتضي  
المغايرة (قوله قسم الكون الاصل التقديم الخ) أخذ الشارح الكونية من قول المصنف لان أصل التقديم لان أن وما دخلت  
عليه في تأويل الكون لوجود خبرها (قوله شاملا) أي أمر اشاملا له أي لكون الاصل التقديم ولا غير كونه الاصل وذلك لانه جعلها  
فيما تقدم مقسم ما حيث قال وأما تقدمه فليكون ذكره أهم امالانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما يتمكن الخبر في ذهن السامع الى آخر  
مأم (قوله من الأمور الخ) بيان لذلك الغير (قوله وهو) أي جعل الاهمية أمر اشاملا لاصالة التقديم وغيره من شمول الشيء  
لاسبابه الموافقة للفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر يعني في دلائل الإعجاز (قوله حيث قال) أي الشيخ عبد القاهر وهذه حينئذ  
تعديل (قوله في التقديم) أي (١٦٣) في الأغراض الموجبة له (قوله يجري مجرى الاصل) أي يجري القاعده

قسما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم  
وهو الموافق للفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انما نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري  
مجري الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشي يعرف له معنى وقد ظن كثير  
من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية وليكون أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية  
ويم كان أهم فإراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه  
والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض (كقولك قتل الخارجي فلان)

الآخر (كقولك قتل الخارجي فلان) فان العلم به ملق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليس تريخ الناس  
من أذا دون العلم به فلهذا بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره معه أو لا أهم وقد جعل المصنف  
الموعود به فلذلك قدم وفي سورة المؤمنین لقد وعدنا نحن وآبائنا هذا لان قبلها أن اذا كنا ترابا وعظاما  
فالجهة المنظورة اليها كونهم ترابا وعظاما وجعل من ذلك كون التقديم عنغ اختلال المعنى كقوله تعالى

لان

قال يجري مجرى الاصل ولم يجعله قاعدة بحيث يقول شيئا هو الاصل لان شمول القاعدة

لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه (قوله لكن ينبغي الخ) هذا من جملة كلام الشيخ وقوله وجه العناية أي سببها وقوله يعرف  
له أي لذلك الشيء معنى أي مزية واعتبار مثل أصالة التقديم وغيره في ذهن السامع ولا يقال ان الشيء نفس المعنى لانك اذا قلت  
قدم هذا لانه أهم لكون الاصل تقدمه فقولك لكون الاصل تقدمه لا بد من معرفة معناه أي وجهه وسببه بأن يقال لانه مسند  
اليه والاصل فيه أن يكون مقدما الى غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعلم من كلام الشيخ عبد القاهر هذا أنه لا يكفي أن  
يقال قدم هذا الذي للاهتمام به بل لا بد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال أهم لكون الاصل تقدمه ولا مقتضى للعدول  
عن تلك الاصلة أو لا جل أن يتمكن الخبر في ذهن السامع الخ (قوله وليكون أهم) نفس لما قبله (قوله من غير أن يذكر  
من أين كانت) أي من غير أن يذكر جواب من أين كانت وجواب ذلك ذكر سببها وحينئذ فالمعنى من غير ذكر سببها ووجهها وقوله ويم  
كان أي وبأي سبب كان نفس لما قبله (قوله فإراد المصنف) أي وحين اذ كان كلام المصنف هنا مخالفا لما مر في المسند اليه الموافق  
لما في الفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر في تعيين أن مراد المصنف الخ (قوله الاهمية العارضة) أي لا مطلق الاهمية أي بخلاف ما مر  
في المسند اليه فان مراده به الاهمية المطلقة الصادقة بالذاتية والعارضات والدليل على أن مراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة  
ما تقر من أن العام اذا قيل بالخاص يراد به ما عدا الخاص (قوله بحسب اعتناء المتكلم) أي سواء رافق نفس الأمر أو لا (قوله  
بشأنه) أي بشأن المقدم (قوله لغرض من الأغراض) أي غير أصالة التقديم كما تقدم (قوله قتل الخارجي فلان) الخارجي هو الخارج  
على الساطع فالنسبة اليه من نسبة الجزئي للكل

رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن نخبر بذلك فتقول قتل فلان رجلا بتقديم القاتل لأن الذي يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعاعلى من وقع عليه بل من حيث كان واقعاعلى من وقع منه وعليه قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم وآبائهم وقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وآبائكم قدم المخاطبين في الاولى دون الثانية لأن الخطاب في الاولى للفقراء بدل من املاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم والخطاب في الثانية للأغنياء بدل من قوله خشية املاق فان الخشية انما تكون مما لم يقع فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لانه حاصل فكان أهم فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم واما لان في التأخير اخلا لا يبين المعنى كقوله تعالى (١٦٣) وقال رجل مؤمن من آل فرعون

يكنم ايمانه فانه لو أخر من آل فرعون عن يكنم ايمانه لتوهم أن من متعلقة بكنم

(قوله لان الاهم الخ) يعنى أن افادة وقوع القتل على الخارجى أهم من افادة وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل من فلان (قوله أولان في التأخير) أى تأخير ذلك المفعول المقدم وقوله اخلا لا يبين المعنى أى المراد وذلك بأن يكون التأخير موهما للمعنى آخر غير مراد فيقدم لاجل التحرز والتباعد عن ذلك الابهام (قوله انه من صلة يكنم) أى لتوهم أنه بعض ممولاته والبعض الآخر قوله ايمانه والحاصل أنه على تقدير تأخير الجار والمجرور لا تكون صلة يكنم منحصرة فيه اذ من صلته

لان الاهم في تعاقب القتل هو الخارجى المقبول ليتخلص الناس من شره (أولان في التأخير اخلا لا يبين المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنم ايمانه فانه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكنم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكنم) أى يكنم ايمانه من آل فرعون

الاهمية فيما تقدم شاملة للأصل وجعلها هاتما مقابلة له وكونه قصدا بها هاتما للاهمية العارضة لغرض من الاغراض كافي المثال لا مطلقا الشاملة للأصل ولكن هذا يعكس عليه عطفه قوله بعد أولان في التأخير الخ فان فيه الاهمية العارضة فيكون من عطف الخاص على العام باو وهو ممنوع اللهم الا ان يتكاف عطفه على قوله املانه الاصل ومع ذلك لا يخلو الكلام من تداخل باعتبار الاهتمام والمعنى الاول وهو شمول الاهمية للأصل كما بين المصنف فيما تقدم هو الموافق لصاحب المفتاح والكلام الشيخ في دلائل الإعجاز حيث قال انما نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل أى القاعدة الكلية الشاملة لجميع صور التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية وليكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فقوله شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام ظاهر في عموم الاهمية بصورة الاصل لانه يقتضى أنه لا يخلو صورة من صور التقديم وسبب من أسبابه عن الاهتمام حتى يكون الشيء أصلا اذ لم يختص كلامه بالاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأن المقدم واهتمامهما بما يحال لغرض من الاغراض مع كون خلافه هو الاصل (أولان في التأخير) أى يقدم بعض الممولات على بعض املان أصلا التقديم أولان في تأخير ذلك المفعول المقدم (اخلا لا يبين المعنى) المراد لان في ذلك التأخير ايمام معنى آخر غير مراد فيقدم احترازا من ذلك الابهام (نحو) قوله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكنم ايمانه) فقوله تعالى رجل موصوف بشئ لانه أوصاف كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكنم ايمانه فقدم مؤمنا على غيره لافراده وقدم المجرور على الجملة الفعلية وقد أشار الى علة تقديمه بقوله (فانه) أى لانه لو أخر قوله من آل فرعون الذى هو المجرور المذكور عن قوله يكنم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكنم) فيفيد معنى آخر وهو كونه يكنم ايمانه من آل

في سورة المؤمنين وقال الملا من قومه الذين كفروا بتقديم المجرور على الوصف لانه لو أخر عن الصلة وما عطف عليها فقبل من قومه بعدوا وترفناهم في الحياة الدنيا فلا يدري حينئذ أنهم من قومه أولا بخلاف قوله تعالى فقال الذين كفروا من قومه جاء على الاصل لعدم المانع وجعل منه ايضا مراعاة

حينئذ المفعول وهو ايمانه وهذا هو السر في تعبير المصنف عن التبعية وقوله لتوهم أى توهمافو يافلا ينافى أن هذا التوهم حاصل في حال تقديمه أيضا لاحتمال تعلقه به مع التقديم لكنه ضعيف فان قلت ان التأخير لا يوهم كونه من صلة يكنم الا لو كان يكنم يتعدى عن ومن المعلوم أنه انما يتعدى بنفسه اذ يقال كنتم زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتنون الله حديثا أجيب بأنه سمع أيضا تعديته عن فيعرض الابهام بسبب ذلك فان قلت ان تقديم الجار والمجرور على الجملة فمما اذا كان كل منهما متعاقبا هو الاصل اذ القاعدة عند اختلاف الدعوت تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وحينئذ لا ينافى المذكورة مما جرى فيها التقديم على الاصل لانه لا يقدم لغرض آخر يجاب بان النكات لا تتزاحم فيجوز تعدد ادائها ويرجح بعضها على بعض اعتبارا من الكلام فيجوز أن يقال قدم الجار والمجرور لانه الاصل لقربه من المفرد لان الاصل تقديره بالمفرد وأن يقال قدم لان في تأخيرها اخلا لا المراد

فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون أو بالنسب كرعاية الفاصلة نحو فؤا وحس في نفسه خيفة موسى وأما الاعتبار آخر مناسب وقسم  
السكاكي التقدمة للعناية مطلقا قسمين أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كالمبتدا المعروف  
فإن أصل التقديم على الخبر نحو زيد عارف وكذا الحال المعروف فإن أصل التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا أو كالعامل فإن أصله  
التقديم على معموله نحو عرف زيد عمر أو كان زيد عارفا أو زيد عارف وكذا فعل فإن أصل التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال  
والتميز نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا نأديب الله عتلا من الغضب وأما الانعام وكالذي يكون في  
حكم المبتدأ من مفعولي باب علمت نحو علمت زيدا مطلقا أو في حكم الفاعل من مفعولي باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما  
وكسوت عمر أجرة وكالمفعول المتعدي إليه بغير واسطة فإن أصل التقديم على المتعدي إليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط  
وكانت وابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه في نفسه نصب عينك والتفات  
خاطرك إليه في التزايد كما تجدك (١٦٤) فدمت به جرحي بك وقيل لك ما تمنى تقول وجهه الحبيب أغنى

(فلم يفهم أنه) أي ذلك الرجل كان (منهم) أي من آل فرعون والخاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة  
أوصاف قدم الأول أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود (أو) لأن في التأخير  
اخلا لا (بالنسب كرعاية الفاصلة نحو فؤا وحس في نفسه خيفة موسى)

فرعون ويختصه عليهم (فلم يفهم أنه) أي أن ذلك الرجل (منهم) والغرض بيان أنه منهم  
والتقديم ولو كان لا يمنع من تعلقه بكم بعد في إفادة هذا المعنى من التأخير وفي هذا الكلام بحث من  
وجهين أحدهما أن تأخيرها لا يوجب كونه من صلة بكم الأول كان بكم بتعدي عن ومن المعلوم أنه بتعدي  
بنفسه إذ يقال كتمت زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتنون الله حديثا وأجيب عنه بأنه  
سمع أيضا تعديده عن فيعرض الإيهام بسبب ذلك ثانيهما أن تقديم المجزور إذا كان نعتا على الجملة النعتية  
هو الأصل فهذا ما جرى فيه التقديم على الأصل لا ما قدم أغرض آخر وقد يجاب عنه بجواز تعدد  
النسب للتقديم فيجوز أن يقال قدم لأنه الأصل لقرب المجزور من المفرد لأن الأصل تقديره بالمفرد و قدم  
لأن في تأخيرها خلا لا بالمراد فافهم (أو) لأن في التأخير خلا لا (بالنسب) المطلوب في المقام  
وذلك (كم) ما في (رعاية الفاصلة) وقد تقدم نفسه يرها فتراعى مناسبتها الفاصلة له أخرى فيقدم فيها بعض  
المفعولات ليختص بحرف يناسب به خاتمة لاخرى (نحو) قوله تعالى (فأوحى) أي أخفى (في  
نفسه خيفة موسى) فقدم خيفة على موسى ولو كان فاعلا لرعاية ما بعده وما قبله من الفواصل المختومة

الفاصلة كقوله تعالى آمناب هرون وموسى وفي الاخرى رب موسى وهرون قال المصنف وفيه نظر  
من وجوه الاول أنه جعل التقديم لله على شركاء العناية والاهتمام وليس كذلك لأن الآية مسوقة  
للاظهار التوبيخ فيمنع أن يكون بعده وجعلوا لله منكر من غير اعتبار تعلقه بشركاء إذ لا ينكر أن  
يكون مجرد الجعل متعلقا به فيمتنع أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وعكسه فلا فرق  
وعلم من هذا أن كل متعد لمفعولين لم يكن الاعتبار بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم  
أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية قلت الصواب مع السكاكي وكون كل واحد من

وعليه قوله تعالى وجعلوا  
لله شركاء أي على القول  
بأن الله شركاء مع ولا جعلوا  
أو لعارض بورثه ذلك كما  
إذا توهمت أن مخاطبتك  
ملتفت الخاطار إليه ينتظر  
أن تذكره فيعرض  
أمر يتجدد في شأنه التقاضى  
ساعة فساعة فتنى تجدد  
مجا لا ذكر صالحا أو رده  
نحو قوله تعالى وجاء من  
أقصى المدينة رجل يسعى  
قدم فيه المجزور لا شمال  
ما قبله على سوء معاملة أهل  
القرية الرسل من أصرارهم  
على تكذيبهم فكان مظنة  
أن يلعن السامع على مجرى  
العادة تلك القرية ويبقى  
مجيلا في فكرها كانت كلها  
كذلك أم كان فيها قطر  
دان أم قاص منبت خير

منتظرا للإمام الحديث به بخلاف ما في سورة القصص أو كما إذا وعدت ما تبعد وقوعه من جهتين أحدهما  
أدخل في تبعيد من الأخرى فإنك حال التفات خاطرك إلى وقوعه باعتبارهما نجد تفاوتنا في انكارك إياه قوة وضعفا بالنسبة ولا متناع

(قوله فلم يفهم أنه منهم) أي والغرض بيان أنه منهم لا إفادة ذلك من رعاية الله به فتأخيره فيه اخلا لا بالمعنى المقصود (قوله ثلاثة  
أوصاف) أي كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه بكم إيمانه وهذه الأوصاف مفعولات للفعل لأن العامل في الموصوف عامل  
في الوصف وقوله قدم الاول أعني مؤمن أي على الجميع (قوله لكونه أشرف) أي ولا فراده إذا نعت المفرد يقدم على غيره (قوله  
ثم الثاني) أي على الثالث وقوله لئلا يتوهم الخ أي ولقربه من المفرد بحسب المتعاقب إذا أصل تقديره متعلق بالخارج مفردا وسكت عن  
الثالث لأنه وقع في محله فلا يسأل عنه (قوله كرعاية الفاصلة) أي كالتقديم الذي لرعاية الفاصلة له فإن قلت إن رعاية الفواصل من  
البديع قلت قد سبق بيان إمكان المخاطبة في سلك المعاني من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاتيان بهارعاية كونها جميعا على غل  
واحد أولها كآخرها

انكاره بدون القصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد اليه والاعتناء به ذكره فالبلاغة توجب أنك اذا أنكرت تقول في الاول شيء  
حاله في البعد عن الوقوع هذه انى يكون لقد وعدت هذا أنا وأبى وجدى فتقدم المنكر على المرفوع وفي الثاني لقد وعدت أنا وأبى  
وجدى هذا فتؤخر وعليه قوله تعالى في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وأبائنا وقوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وأبائنا هذا  
فان ما قبل الاى انما كنا تراباً وأبائنا فمخرجون وما قبل الثانية انما كنا تراباً وعظاماً انما لم يعوتون فالجهة المنظورة فيها  
هناك كونهم أنفسهم وأبائهم تراباً والجهة المنظورة فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً ولا شبهة أن الاولى أدخل عندهم في تبعيد البعث أو كما  
اذا عرفت في التأخير مانعاً كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين وقال الملا من قومه الذين (١٦٥) كفروا وكذبوا بلفظ الآخرة

وأترفناهم بتقديم المجرور  
على الوصف لانه لو أخر عنه  
وأنت تعلم أن تمام الوصف  
بتمام ما يدخل في صلة  
الموصول وتتمامه وأترفناهم  
في الحياة الدنيا لا حتم  
أن يكون من صلة الدنيا  
واشبه الامر في القائلين  
انهم من قومه أم لا بخلاف  
قوله تعالى في موضع آخر  
منها فقال الملا الذين  
كفروا من قومه فانه جاء  
على الاصل لعدم المانع  
وكما في قوله تعالى في سورة  
طه آمناب رب هرون وموسى  
للمعاقلة على الفاصلة  
بخلاف قوله تعالى في  
سورة الشعراء رب موسى  
وهرون وفيما ذكره نظر  
من وجوه أحدها انه جعل  
تقديم الله على شركاءه لعناية  
والاهتمام وليس كذلك  
فان الآية مسوقة للانكار  
التوبيخى فيمتنع أن يكون  
تعلق جعلوا بالله منكر  
من غير اعتبار تعلقه بشركاء  
اذ لا ينكر أن يكون جعل ما  
متعلقاً به فيتمتع أن يكون

بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآتى على الالف

بالالف اذ لو أخر خفيفة فات ذلك وهذا الوجه وهو رعاية الفواصل من البديع لكن يمكن أن يضطر في  
سلك المعاني من جهة أن المناسبة للفواصل بعد الاتيان بها رعاية كونها جميعاً على غلط أولها كآخرها  
وقدمت الاشارة الى هذا المعنى فليفهم والله أعلم

المفعولين متعلقاً بالآخر والخطاب توبيخى لا يمنع أن يكون الاعتناء بأحدهما أشد ولا شك أن مجرد  
جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله تعالى لا يقبل التوبيخ ومجرد جعل أمر ماله يتدر ذهن  
منه الى الاجسام عنه لعظم المقام فلا شك أن العناية قد تشدد بأحدهما فمقدمة وهو لم يعمل بطلق  
العناية بل بعناية خاصة ولعل أن هذا الكلام يخالف قوله في حد المسند وفائدة التقديم أى تقديم الله  
على شركاءه استعظاماً أن يتخذ له شريك ملوكاً كان أم حنبلاً أم غيره ما وذلك لان هذه الفائدة لا تحصل  
الا بالتقديم فتشأ من ذلك عناية ذكر اسم الله تعالى أولاً وان تساوى في العناية المشبهة من الانكار  
التوبيخى ثم قال وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى أى في قوله تعالى قال  
الملا من قومه الذين كفروا والتقديم لرعاية الفاصلة أى في قوله تعالى رب هرون وموسى من القسم  
الثاني وليسامنه يريد بقوله ويسامنه أن من قومه اذا قدم على الذين كفروا كان حالاً من الملا والذين  
كفروا صفة اقومه لا الملا حتى يكون حق من قومه التأخر عنه ببناء على أن حق الحال التأخير عن  
التوابع والمصنف فهم من كلام السكاكى أن القسم الثانى هو أن بتقديم ماحقه التأخير فلا جرم أنه  
لا يكون من قومه من القسم الثانى وكذا تقديم هرون على موسى لان أحدهما معطوف على الآخر بالواو  
وليس من حق أحدهما التأخير عن الآخر ولا شك أن ما فهمه المصنف عن السكاكى هو انما عباره  
وأجيب بأن القسم الاول وهو أن يكون المقدم ما عرف له في اللغة تقدم بالاصالة كالمتدا المعترف  
اذ لم يعرض ما يقتضى العدول عنه فيكون التقديم لمجرد الاصالة والقسم الثانى أن يكون للعناية ببيان  
ما تقدم اماله كونه نصب عينك أو لغير ذلك سواء كان حق ما تقدم لغيره التأخير أم لا واذا تقررت هذا  
فالتقدم المذكور ان داخلان في القسم الثانى لان رعاية الفاصلة والاحتراز عن الاخلال أورنا  
كون المتقدم نصب عينك ولا يمتنع اجتماع الاسباب في مثل ما نحن فيه على سبب واحد وفيما قاله  
نظر لان كلامهم ما سبب للعناية ثم قال ان تعلق من قومه بالدين على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى  
وجه بعيد ورد عليه بغير ذلك لان الدنيا ليست اسماء بل صفة والالف واللام فيهما موصولة التقدير التى دنت  
من قومه ولا شك أن فيه تعسفا وبقى من أسباب تقديم بعض الممولات على بعض افادة الاختصاص  
كما قدم عن ابن الاثير في نحو ان السبايا بهم وجاعرا كما زيد لكنه محالف لكلام الجمهور والله تعالى أعلم

انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها وقد علم هذا أن كل  
فعل متعدي الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذ قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية  
وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثانى وليسامنه وثالثها أن تعلق  
من قومه بالدين على تقدير تأخره غير معقول المعنى الاعلى وجه بعيد

(قوله بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل الخ) وانما قدم الجار والمجرور على المفعول وان كان حق المفعول التقديم عليه لان تقديمه  
يفهم حصر الخيفة في نفسه وهو غير مراد (قوله على الالف) أى مبنية عليها



## ( القول في القصر )

القصر حقيقي وغير حقيقي

\* ( القصر ) \*

( قوله في اللغة الحبس ) ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسات فيها وقال بعضهم هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير فهو من قصر الشيء على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره لامن قصرته الشيء حبسه بدليل التعبير على ( قوله تخصيص شيء بشيء ) أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة بموصوف فالبناء داخل على المنصور والذي الأول أن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة والعكس وذلك لأن التخصيص يتضمن مطابق النسبة المستلزمة لنسب ومنسوب إليه فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة وإن كان منسوباً إليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشيء بالشيء الآخر بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره فالقصر مطلقاً يستلزم النقي والاثبات معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الأربع طرق

( ١٦٦ )

### ( القصر )

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو ( حقيقي وغير حقيقي )

### ( القصر )

هو في اللغة الحبس قال تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسة فيها وأما في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء أي تخصيص موصوف بصفة أو صفة بموصوف بطريق مخصوص من الطرق الأربعة الآتية من النقي والاسم استثناء وغير ذلك وهو في الاصطلاح مأخوذ من ذلك ولا ينافي ذلك تعديه على كمال واحد ترزنا بقولنا بطريق الخ من نحو خصصت زيدا بالعلم فلا يسمى تخصيصاً اصطلاحاً وإنما قلنا أن أحد الشئين موصوف والآخر صفة لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لنسب ومنسوب إليه فإن كان المخصص منسوباً فهو الصفة وإن كان منسوباً إليه فهو الموصوف ( وهو ) أي القصر ( حقيقي وغير حقيقي ) أي ينقسم القصر إلى ما يسمى حقيقياً وإلى ما يسمى غير حقيقي وهو الإضافي وذلك

### ( القصر حقيقي الخ )

ش هذا هو الباب الخامس والقصر هو الحصر وهو تخصيص أمر بأخر بأحدى الطرق الأربع كذا قالوه وسيأتي أنها أكثر من أربع وهو يجري بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الفعل والظرف والحال وغيرهما إلا ما سيأتي وهو منقسم بالاستقراء إلى قصر حقيقي وقصر غير حقيقي أي مجازي وأعلم أن القصر الحقيقي ينظم حكمين إثبات الحكم للذ كور ونفيه عما عداه وكلاهما حقيقة والقصر المجازي ينظم حكمين إثبات الحكم للذ كور ونفيه عن غيره وهو مجاز كما سنبينه وكل واحد من هذين ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والمراد بالصفة الصفة المعنوية لا النعت الذي يتكلم عليه النحوي قيل المراد لا النعت فقط فإن الصفة المعنوية أعم من أن تكون نعتاً أو غيره وليس كذلك بل المراد إخراج النعت فإن النعت لا يكون

الآتية في كلامه وهي العطف وما والا وأما والتقديم أو توسط ضمير الفصل وتعريف المسند إليه أو المسند بلام الجنس على ما مر واحترز بقوله بداريق مخصوص عن قولك زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصر اصطلاحاً وأعلم أن البناء الأولي للاتصاف والتعدية والثانية بـ الاستعانة فلا يقال إن في كلامه تعلق حرفي بر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد ( قوله وهو حقيقي الخ ) أي الشارح بالضمير لطول الفصل أو للإشارة إلى أن قوله القصر ترجمة وفوه حقيقي خبر لمبتدأ محذوف وحيد شذ فيكون في كلام المصنف

لان

استخدام لان الضمير عائداً على القصر بمعنى التخصيص لا بمعنى الترجمة

( قوله وغير حقيقي ) أي وهو الإضافي وذلك لان السلب الذي تضمنه القصر ان كان عن كل ما عدا المقصور عليه فهو حقيقي نحو ما حاتم الأنبياء والرسول المحمدي والافوه الإضافي نحو ما زيد الأشاعر وحاصل ما ذكره الشارح في بيان انقسام القصر إلى حقيقي وغير حقيقي أن الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بمعنى نفس الأمر لان عدم تجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الأمر وأن الإضافي نسبة للإضافة لان عدم التجاوز فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص وفيه نظر فإن عدم التجاوز في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الأمر إذ لا بد في كل منهما من المطابقة لنفس الأمر والا كان كاذباً وحينئذ فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الأمر لان عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء بحسب نفس الأمر أيضاً كما علمت فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامة أن المصنف في حواشي المطول أن الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز وأن المراد بالإضافة في المجاز معنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافة إلى شيء معين مجازي له وفيه نظر لان كلام المعنيين حقيقي القصر وليس الغرض من سوق الكلام هنا أن

بعض المعنيين معنى حقيقى للفظ القصر والبعض الآخر معنى مجازى له كلفهمه العلامة السيد فلا يصح ما ذكره أيضا والاولى كما قال الحفيد أن المراد بالحقيقى ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر بدون ملاحظة حال الخطاب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة والاضافى ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر مع ملاحظة حال الخطاب السابق ومن ثم صرحوا بأن قصر الافراد وقصر القلب وقصر التعيين أقسام للقصر الغير الحقيقى لانه هو الذى يعتبر فيه حال الخطاب وانقسام القصر الى هذه الاقسام انما هو باعتبار حال الخطاب ويمكن أن ينزل كلام الشارح على ذلك وان كان ظاهر كلامه أن الاضافى لا يشترط فيه أن يكون مطابقا لما فى نفس الامر حيث عطف قوله أو بحسب الاضافة على قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر بأنه لما روى فى الاضافى أمر زائد على ما اعتبر فى الحقيقى وهو حال الخطاب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقة لما فى نفس الامر مع أن المطابقة المذكورة معتبرة فيه أيضا (قوله لان تخصيص الشئ بالشئ) الباء داخله على المقصور عليه أى لان جعل الشئ خاصا بشئ ومختصا فيه (قوله اما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر) العطف تفسيرى أى اما أن يكون بحسب ذاته من غير ملاحظة شئ دون شئ سواء كان الاختصاص أيضا كذلك أو لم يكن كذلك فيم القصر الحقيقى والادعائى (قوله بأن لا يتجاوز الى غيره) الضمير المستتر

(١٦٧)

الاول والبارز فيه وفى غيره راجع للشئ الثانى أى بأن لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثانى المتصور عليه الى غير هذا الشئ الثانى كقولك ما خاتم الانبياء والرسول الامجد صلى الله عليه وسلم فقد قصرت ختمهما على محمد ونفيتها عن كل ما عداه فلم يتجاوزا الختم الى غيره أصلا (قوله وهو الحقيقى) قال ابن يعقوب سمى هذا حقيقيا لان تخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذى بنا فى المشاركة فهو الاول أن تخصيص حقيقة للتخصيص فناسب

لان تخصيص شئ بشئ اما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بأن لا يتجاوز الى غيره أصلا وهو الحقيقى أو بحسب الاضافة الى شئ آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوز الى شئ آخر

لان تخصيص شئ بشئ اما أن يكون بحسب الحقيقة أى بحسب تقرير كمال معنى هذه الحقيقة فى نفس الامر وذلك اضافى لا يتجاوزا لمخصص به الى كل ما هو غير أصلا وذلك كقولنا ما نبى خاتم الامجد صلى الله عليه وسلم فلا يثبت ختم النبوة لغيره وانما قلنا كذلك لان التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذى بنا فى المشاركة مطلقا فهو الاول أن يتخذ حقيقة للتخصيص فناسب أن يسمى قصرا حقيقيا واما أن يكون بالنسبة الى بعض ما هو غير المخصص بذلك الشئ كقولك ما زيد الاشاعر فريد مخصوص بالشعر دون الكتابة لأنه لا يتجاوزا الشعر الى صفة أخرى أصلا فهذا ولو كان فيه تخصيص مضاد للمشاركة الكتابة لشعر في زيد هو تخصيص بالاضافة الى معين فالصحة وجود مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتخذ حقيقة للتخصيص كونه ليس بأكمل ولو شمله مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافى فالسمى بالقصر الحقيقى والاضافى كلاهما حقيقة اصطلاحا وكلا الحقيقة فى أحدهما دون الآخر أو بوجوب مناسبة تسمية الاول حقيقيا والثانى اضافيا

مقصودا على معنوية أبدأ ولا عكسه لان أداة الاستثناء لا تقع بين الموصوف والصفة لا يقال بل ترفع بينهما على رأى الزمخشري وسأبقى فى كلام المصنف عند الكلام على الحال ما يقتضى اختياره لانا نقول ان سلمنا ذلك على ضعفه ومخالفته لكلام الجمهور فالواقع بين الموصوف والصفة لا يتحقق فيها استثناء لا بالتفريق ولا بخلافه فلينأمل لا يقال يقع القصر بين الموصوف والصفة فى نحو رأيت رجلا انما هو قائم فان جملة انما نعت لان القصر هنا انما وقع بين مبتدأ هذه الجملة وخبرها

أن يسمى قصرا حقيقيا (قوله بأن لا يتجاوز الى ذلك الشئ) أى بأن لا يتجاوز الشئ الاول وهو المقصور الشئ الثانى وهو المقصور عليه الى ذلك الشئ الآخر (قوله وان أمكن أن يتجاوز الى شئ آخر) الواو للحال وان وصلية أى والحال أنه أمكن مجاوزته الى شئ آخر وفيه نظر لان القصر الاضافى لا بد فيه من مجاوزة الشئ الثانى الى شئ آخر فلو كان ما زيد الا قائم معناه أن زيدا لا يتجاوزا القيام الى القعود ولكن يتجاوز الى غيره من العلم أو الشعر أو الكتابة فالاولى أن يقول وان تجاوزا لما علمت أن الذى بنا فى الحقيقى انما هو المجاوزة بالفعل وأما الامكان فلا ينافيه وأجيب بأن المراد بالامكان الوقوع لا مطلق الامكان فأمكن فى كلام الشارح بمعنى وقع كذا اثر السيد الصفوى لکن الذى ذكره العلامة الحفيد أن الشرط فى الاضافى عدم التجاوز الى ما يعتبر القصر بالاضافة اليه كالقعود فى المثال المذكور وأما غيره فلا يشترط التجاوز اليه بالفعل بل يكفى فيه امكان التجاوز وان لم يوجد كما أشار اليه الشارح بخلاف الحقيقى فان عدم التجاوز فيه بالنسبة لجميع ما عدا المقصور عليه من غير امكان التجاوز لغيره انتهى وحاصله أن الحقيقى والاضافى بحسب اعتبار المعتبر فان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقى سواء وجد الجميع أو لم يوجد شئ منه وان اعتبر التخصيص بالنسبة الى بعضها فهو اضافى وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض

وكل واحد منهما ضربان قصر الموصوف على الصفة

(قوله في الجملة) أي في بعض أمثلة القصر لافي كما اذا قد لا يتجاوز الى شيء آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لاله الا الله بالنسبة لالهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز الى شيء آخر أصلا (قوله بل اضافي) دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقي أنه مجازي كما قال السيد (قوله لا بمعنى أنه لا يتجاوز الى صفة أخرى أصلا) أي والا كان حقيقيا وهذا المعنى الذي ذكره وان كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة القيام للعود في زيد فلأنه وجود صفة مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتخذ حقيقة للتخصيص لكونه ليس بأكمل وان شمله مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافي قاله ابن يعقوب (قوله وانقسامه) أي القصر وهذا جواب عما يقال (١٦٨) ان القصر هو التخصيص وهو من الأمور الاضافية لكونه نسبة بين الموصوف

والمقصود عليه حينئذ فيمنع اتصافه بالحقيقي وتسميته الى الحقيقي والاضافي من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وحامل الجواب انه ليس المراد بالحقيقي ما يكون تعقله في حد ذاته لا بالقياس الى الغير بل المراد به ما كان بالاضافة الى جميع ما يغير فهو حينئذ نوع من الاضافي بمعنى ما يكون تعقله بالقياس الى الغير كما أن الاضافي هنا نوع منه أيضا وهو ما يكون بالاضافة الى بعض ما يغير والحاصل انه ليس المراد بالحقيقي ما ليس اضافيا مطلقا بل ما كان بالاضافة الى جميع المقصور عليه كما أن المراد بالاضافي ما كان بالاضافة الى بعض ما عدا المقصور عليه وحينئذ فكل منهما قسم من مطلق اضافي (قوله بهذا المعنى) تنازعه

في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوز الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي به هذا المعنى لا ينبغي أن يكون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (فوعان قصر الموصوف على الصفة)

فليس المراد بالحقيقي هنا ما يقابل المجازي لان التسمية في كليهما حقيقة اصطلاحا وعلى تقدير تكلف التوجيه لذلك يجعلها في الاضافي مجازا لغويا لا يتم لوجود مطلق حقيقة التخصيص فيه فليفهم لا يقال الاختصاص من حيث هو لا بجامع الاشتراك فكيف كانت الحقيقة في الاول أكمل مع أن التحقيق أن الحقيقة لا تفاوت فيها لاننا نقول الكمال بعروض نفي كل مشارك ولا يقال حينئذ يكون الحاصل أن هذا تخصيص اضافي مع الازدواج لا يتحقق ثبوت تخصيص الا بالنسبة الى سلب الغير الا أن أحدهما أكمل فكيف يسمى أحدهما اضافيا دون الآخر مع أن كلا منهما اضافي لاننا نقول يجب أن كلا منهما اضافي لكن خص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين فروع ذلك التفريق بينه وبين الآخر على أنه لا يحرف في الاصطلاح فانقسام القصر الذي هو اضافي مطلقا كما قررنا الى اضافي وغيره صحيح لان الاضافة المنقسم اليها خلاف مطلق الاضافة الموجودة في كليهما وهو ظاهر (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (فوعان) أي ينقسم الى نوعين أحدهما (قصر الموصوف على الصفة) وتحقيقه باعتبار الحقيقي أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة الى غيرها وأما الصفة فتجاوزها الى غيرها وسأني أن هذا المعنى وهو كون الموصوف ليس له الصفة واحدة متعذر بل محال وأما باعتبار غير الحقيقي فهو أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة الى صفة أخرى واحدة أو صفات أخرى معينة كما اذا اعتقد الخاطب أن زيدا يتصف بالكتابة فقط أو بالكتابة مع الشعر فتقول ما زيد الا شعر فتقصره على الشعر فقط بحيث لا تعداه الى الكتابة وان كان الشعر وهو

فالاول من الحقيقي قصر الموصوف على الصفة كقولك ما زيد الا كاتب فانك قصرت فيه الموصوف وهو زيد على الصفة وهي الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لانه كيف يكون للذات صفة واحدة أم كيف يمكن احاطة العلم بذلك أن لو كان والثاني من الحقيقي قصر الصفة على الموصوف وهو يجري كثيرا بين المبتد والخبر كقولك ما كاتب الازيد والفعل وفاعله نحو ما قام الانا وما ضرب عمرا الازيد والحال كقولك ما جاء زيدا الا راكبا لانك قصرت المجيء على صفة الركوب معناه ما جاء في حال الا في حال الركوب

وهو

لللابسة من ملابس الدال للدلول المشار اليه فيما سبق

وعو عدم تجاوز المقصور المقصور عليه الى غيره أصلا بالنسبة للحقيقي أو عدم مجاوزة المقصور للمقصود عليه الى شيء آخر يعني وان أمكن أن يتجاوز الى غير ذلك المعنى بالنسبة للاضافي (قوله لا ينبغي أن يكون التخصيص) أي حقيقة ما كان أو اضافيا وقوله من قبيل الاضافات أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غير عا لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصود عليه أو لان في كل من الحقيقي والاضافي اضافة الى الغير لكن في الحقيقي الى الجميع وفي الاضافي الى البعض وخص أحدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقة لانه أنسب بحقيقة التخصيص التي هي ضد المشاركة فالحقيقة موجودة في كل منهما ما لکن في الحقيقي أكمل لنفي كل مشارك

وقصر الصفة على الموصوف والمراد الصفة المعنوية لا النعت

(قوله وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الخ) كقولك ما زيد الا قام فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوز له القعود ويصح أن تكون تلك الصفة وهي القيام لموصوف آخر (قوله الى صفة أخرى) ان أراد أي صفة فكان القصر حقيقة قياما وان أراد الى صفة معينة من الصفات كان اضافيا وكذا يقال فيما يأتي (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر وقد يمنع كون تلك الصفة لموصوف آخر كافي انما الله واحد وأما في قصر الصفة

(١٦٩)

الجواز فيه (قوله أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف) كقولك ما قام الزيد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوز له الى غيره وان كان زيد منصف بصفات أخرى كالأكل والشرب وقوله الى موصوف آخر المراد جنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وبعض معين (قوله والمراد بالصفة) أي التي تقصر أو بقصر عليها (قوله ههنا) أي في باب القصر (قوله المعنى القائم بالغير) أي سواء دل عليه بالفظ النعت النحوي كقائم أو غيره كالفعول نحو ما زيد الا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجوديا أو عديميا كالحال وأشار الشارح بالناية الى أنه ليس المراد بالمعنوية ما قابل صفات المعاني وهي الحال اللازمة لصفة أخرى فقط بل المراد بها ما قابل الذات عند المتكلمين فشمات

وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى (والمراد) بالصفة ههنا الصفة (المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوي

الوصف بتعدي هو زيدا الى عمرو (و) ثاني نوعي كل منهما (قصر الصفة على الموصوف) وتحقيقه بالنسبة الى الاول وهو الحقيقي أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوزها الموصوف الى موصوف آخر مطلقا وان كان الموصوف هو يتجاوزها الى غيرها كقولنا لا اله الا الله فان الألوهية حكمنا بانها لا تتجاوز مصدوق الجلالة الى غيره كما أنها كذلك في نفس الامر وهذا موجود كثيرا كما تقدم في قولنا ما خاتم الانبياء الا محمد صلى الله عليه وسلم فقد حكمنا بقرينة خبره صلى الله عليه وسلم ولا يقتضي ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز خبر النبوة الى غيره من الاوصاف لتجاوزها الى غيره كالشفاعة وأما بالنسبة الى الثاني وهو الاضافي فهو أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف الى موصوف آخر معين متحد أو متعدد وان كانت هي تتجاوز الى غير ذلك المعين كان يعتقده المخاطب أن الشعر وصف لعمر فقط أو له ولزيد فتقول ما شعر الزيد فقصر الشعر على زيد بحيث لا يتعداه الى عمرو فقط وان كان يتعدى الى غير عمرو ومعلوم أن هذا أيضا لا يقتضي كون الموصوف مقصورا على صفة الشعر بل يجوز أن يتعداه الى الكتابة وغيرها وهذا كله ظاهر بسطناه لان هذا أول الباب (والمراد) بالصفة في هذا الباب الصفة (المعنوية) ومعنى بالمعنوية المعنى القائم بالغير وهو ما يقابل الذات عند المتكلمين ولا يعنى المعنوية التي هي الحال فقط فشمات الوجودية والعدمية (لا النعت) أي ليس المراد بالصفة هنا النعت النحوي وفسر بأنه هو التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول كالعالم كقولك جاءني زيد العالم فقد دل العالم على معنى هو العلم في متبوعه وهو زيد واحترز بغير الشمول عن نحو كلهم من قولك جاء القوم كلهم وهو التاكيد خرج بالدلالة على المعنى في المتبوع البذل وعطف البيان والتأكيذ الذي ليس للشمول لانها كلها لا تدل على المعنى في المتبوع لانها نفسها وورد عليه فهو علمه في قولك أعجبني زيد علمه فهو تابع دل على معنى هو العلم في المتبوع وأجيب بان المعنى دل على معنى كائن في المتبوع من حيث كونه في المتبوع لان الحقيقة تراعى في الحد ودفع المراد أنه أشعر بالمتبوع في دلالاته فهو معنى ما زيد الا راكب كذا قالوه وفيه نظر لان هذا يتعدى من قبل ما قبله ثم التحقيق في ما جاء زيدا لا راكباً ان القصر بين محي عزيد وحال الركوب لا بين زيد والمجيء وانما كثر هذا القسم لانه لا يتعدى مثلاً العلم بأنه ليس في الدار الا زيد وقد يقصد بالتصريح التحقيق المبالغة لعدم الاعتماد بغير الصفة عند قصر الموصوف عليها أو بغير الموصوف عند قصر الصفة عليه ويكون قصر حقيقة قياما على سبيل الادعاء

(٢٢ - شروح التخليص ثاني) الوجودية والعدمية كما قلنا ولا يقال تفسير الصفة بما ذكر اصطلاحاً للتكلمين والمناسب هنا كالمعنى اللغوي لانه المتبادر لاننا نقول هذا المعنى لغوي أيضا فقد قال في الصحاح الصفة كالعالم والساد (قوله لا النعت النحوي) ليس المراد لا النعت النحوي فقط بل ما هو أعم منه لان هذا لا يصح لان النعت النحوي لا يدخل في شيء من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد الاول ولا بعد الثاني ولا يتوسط بينهما وبين منونه ضمير الفصل وليس مستندا ولا مستند اليه حتى يقصد به تعريفه باللام القصر وحينئذ فالمراد بنفسه بالكلمة أي انه لا يصح ارادته في باب القصر ان لا يتأني قصره بطريق من طريقه ولا يكره على هذا قول الشارح وبينهما الخ لان المراد ببيان النسبة بينهما في حد ذاتهما ونفس الامر لا في هذا الباب تأمل



(قوله أعني التابع) أي اللفظ التابع وهذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله الذي يدل على معنى في متبوعه فصل  
 خرج به البدل وعطف البيان والتأكيدي الذي ليس للشمول لأنها كالأدلة على معنى في المتبوع لأنها نفس وأورد عليه أنه غير مانع  
 لشموله نحو علمه في أعجبي زيد علمه فإنه تابع دل على معنى وهو العلم في المتبوع وأجيب بأن قيمة الحقيقة معتبر في التعريف فالمعنى دل  
 على معنى كائن في المتبوع من حيث كونه في المتبوع أعني أنه يشعر بالمتبوع في حال دلالة على المعنى ويشعر بأن هذا المعنى كائن في  
 ذلك المتبوع كالعالم في قولك جاء زيد العالم فإنه يشعر بالذات التي هي المتبوع مع المعنى بقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم في أعجبي زيد  
 علمه فإنه اعتماد على المعنى ولا يشعر به بالمتبوع إلا بضافته للضمير العائد إليه وأورد أيضا نحو أخوك من قولك جاءني زيد أخوك  
 دلالة على الذات وعلى معنى فيها وهو الأخوة وأجيب بأن المراد الدلالة قصد الغرض من البدل تكرر بالنسبة لا الأشعار بالأخوة  
 (قوله غير الشمول) فصل ثان أخرجه بالتأكيدي بكل وأخواتها وأعرض بأن هذا القيد يخرج نحو الشمولون في قولك  
 جاء الناس الشمولون زيدا فإنه دال على معنى في متبوعه هو الشمول مع أنه نعت نحوى فالتعريف غير

(١٧٠)

جاء الناس الشمولون زيدا فإنه دال

أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهم ما عوم من وجهه لتصادقهما في نحو  
 أعجبي هذا العلم وتنازعهما في مثل العلم حسن

وان هذا المعنى كائن في ذلك المتبوع كالعالم لأشعاره بالذات التي هي المتبوع مع المعنى بخلاف نفس  
 العلم في قوله نعتي زيد علمه فلم يشعر بذات المتبوع إلا بالضمير المضاف إليه وورد أيضا نحو أخوك من  
 قوله جاءني زيد أخوك دلالة على الذات وعلى معنى فيها وهو الأخوة وأجيب بأن الغرض من البدل نفس  
 النسبة لا الأشعار بالأخوة وفيه نظر لأن الغرض من كل اسم إفادة معناه وورد أيضا خروج نحو الشمولون  
 في قولك جاء الناس الشمولون زيدا وهو نعت مع خروجه بقول الحد غير الشمول وأجيب بأن المراد  
 الشمول المعهود في التوكيد وهو الذي يستفاد بالانطاف المعلوم وفيه ضعف وورد أيضا نحو العلم والرجل  
 في قولك أعجبي هذا العلم في هذا الرجل فان تابع الإشارة نصوا على أنه نعت ولم يدل على معنى كائن في  
 المتبوع لأنه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يجاب بأن اسم الإشارة يراعى مدلوله من حيث أنه شيء يشار  
 إليه وكونه علما أو رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لأن ما قبله شيء وكونه حقيقة كذا معنى زائد  
 ولكن على تقدير تسليمه يرد عليه أنه حينئذ ليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر في النعت  
 وإنما قلنا ليس فيه اشعار بذلك لأنه ليس مشتقا وعلى تقدير الأشعار يرد عليه نحو النفس في قولك  
 جاء زيد نفسه دلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكون نفسه هي الفاعلة للعجى وليس موصوفا  
 بكون ملبسه هو الفاعل للعجى فالأولى أن التعريف لغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل  
 الحد وقد أطلت هنا للاحتياج إلى تحقيق ما يرد على هذا الحد لأن الظاهر من حمله الأرضاء على

جامع وأجيب بأن المراد  
 بالشمول المنفى الشمول  
 المعهود في التوكيد وهو  
 الذي يستفاد بالانطاف  
 المعلوم وفيه ضعف إذ  
 لا قرينة على ذلك وأجاب  
 عبد الحكيم بجواب غير  
 هذا بأن الشمول لزيد  
 شمول مقيد بغير الشمول  
 الذي في القوم فإنه مطلق  
 والمطلق غير المقيد وأورد  
 أيضا نحو العلم والرجل في  
 قولك أعجبي هذا العلم في  
 هذا الرجل فان تابع الإشارة  
 نصوا على أنه نعت مع أنه  
 لم يدل على معنى كائن في  
 المتبوع لأنه نفسه وكذا  
 كل نعت كاشف وقد يجاب  
 بأن اسم الإشارة يراعى  
 مع مدلوله من حيث أنه

كقولك ما حاتم الأجواد فان قلت الخطاب الادعائي ما الذي يتميز به عن المجازي وعن الكذب قلت  
 انما يتميز عن المجازي الأفرادى وهو مشتمل على المجاز التركيبي فتقولك ما زيد الا قائم دل على سلب جميع  
 الصفات غير القيام على سبيل المجاز الحاصل من مجموع الكلام وان كانت مفردات هذا التركيب

شيء يشار إليه وكونه علما أو رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لأن ما قبله شيء وكونه حقيقة كذا معنى زائد  
 لكن على تقدير تسليمه يرد عليه أنه حينئذ ليس فيه اشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر في النعت لأنه ليس بمتفق وعلى تقدير الأشعار  
 يرد عليه أنه كيد بالنفس والعين في قولك جاء زيد نفسه أو عينه دلالة النفس على أن مدلول زيد موصوف بكون نفسه هي الفاعلة للعجى  
 وليس موصوفا بكون ملبسه هو الفاعل للعجى فالأولى أن التعريف لغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود (قوله  
 وبينهم ما) أي بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها أو بين النحوية والمعنوية من حيث دلالتها أو الالف النحوية لفظ وهو مبين للمعنى (قوله  
 لتصادقهما) أي تصادق النعت النحوي والصفة المعنوية وفيه نظر إذا الصفة المعنوية معنى والنعت النحوي لفظ فهما متباينان فلا ينافي  
 تصادقهما وأجيب بجوابين الأول أن المراد بالتصادق التحقق لا الحل ولا شل أن هذا المثال وجه دفعه الامران فان العلم نعت لاسم  
 الإشارة على قول وصفة معنوية لأنه معنى قائم بالغير الجواب الثاني أن الكلام مبني على المسامحة وذلك لأن التصادق بين الصفة المعنوية  
 وبين معنى النعت النحوي ولكن لشدّة الارتباط الذي بين اللفظ ومعناه نسب للمعنى للفظ على طريق التسميع والتجوز (قوله العلم  
 حسن) مثال لا فتراق الصفة المعنوية فان العلم صفة معنوية لا نحوية لأنه مبتدأ

(قوله ومررت بهذا الرجل) مثال لانفراد النعت فان لفظ الرجل نعت لاسم الاشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر لاصله فليس صفة معنى فان قبل الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير اذ هو دال على كون المشار اليه موصوفاً بالرجولية ولذلك صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية قلنا هو من أصله لم يوضع الا للذات بخلاف العلم (١٧١) ولو عرض له في الحين ما ذكر من التأويل

فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب انه ان كان المعنى

في كون الشيء صفة معنوية ما كان باعتبار الدلالة الاصلية فلا يكون

قولنا ما زيد الا أخوك وما الباب الاساج وما هذا الازيد من قصر الموصوف

على الصفة المعنوية وقد صرحوا بأنه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد في

الاتصاف بكونه أخا الخ فاما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار

الحال أو لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار

الاصـل لان الرجل حيث أعرب نعتاً قصد فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها

كانت الصفة المعنوية أعم مطلقاً من النعت النحوي وهو الأقرب اهـ يعقوبى

(قوله وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك الخ) قصد به هذا دفع ما ردد على قوله وكل

منهم انواعاً فان القصير في الامثلة المذكورة ليس من النوعين وحاصل الجواب

انهم من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية تأويل لا وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ للتأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل

على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقاً فتدبر (قوله تدبر) حال من الصفة أى حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة مقدرة في ذلك لعدم تحققها في ذلك لان كلام المسند والمسند اليه في تلك الامثلة ذات وقوله من قصر الموصوف على الصفة مبني

على أن التأويل في جانب المقصور عليه هنا كما هو الظاهر لكونه خبراً وقديس وبعتبر التأويل في جانب المقصور على معنى قصر السكون

ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك وما الباب الاساج وما هذا الازيد من قصر الموصوف على الصفة تقدير اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه أخاً أو ساجاً أو زيداً (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة

أنام ننزل كل النزل ثم الصفة المعنوية حيث يراد بها المعنى القائم بالذات كما تقدم لاتصاف النعت أصلاً لان مدلول النعت لفظ واللفظ والمعنى متباينان الا أن يراد بالاتصاف تحقق أحدهما مع الآخر في الجملة فيصح لان مدلول لفظ النعت عند تحققه مدلوله ومدلوله قد يكون صفة معنوية وأما حيث

يراد بمدلول الصفة المعنوية اللفظ الدال على ذات المعنى فيكون بينهما وبين لفظ النعت باعتبار المصدق عموم من وجه لاتصافهما في لفظ العلم من قولك أعجبنى هذا العلم فالعلم نعت لاسم الاشارة على قول

وصفة معنوية أى دالة على معنى هو العلم وانفراد الصفة المعنوية في لفظ العلم من قولك العلم حسن لدلالته على المعنى وليس بنعت كما لا يخفى وانفراد النعت في لفظ الرجل في قولك أعجبنى هذا الرجل لانه نعت اسم الاشارة ولم يدل على المعنى القائم بالغير في أصله فليس صفة معنوية فان قيل هو في

هذا التركيب دل على المعنى وهو كون المشار اليه موصوفاً بالرجولية ولذلك صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية قلنا هو في أصله لم يوضع الا للذات بخلاف العلم ولو عرض له في الحين ما ذكر فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب انه ان كان المعنى في كون الشيء صفة معنوية ما كان في الدلالة

الاصـلية فلا يكون قولنا ما زيد الا أخوك وما الباب الاساج وما هذا الازيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا بأنه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد في الاتصاف بكونه

مسمى زيد فاما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال أو لا يجعل الكل باعتبار الاصل فالرجل حيث أعرب نعتاً تقرر فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية

أعم مطلقاً من النعت وهو أقرب هذا اذا فسرنا الصفة المعنوية بما يدل على معنى يقوم بالغير أو بمعنى يقوم بالغير وان فسرناها بما يدل على ذات ومعنى قائم بها كالعالم فيبينها أيضاً وبين النعت ما ذكر لاتصافهما في لفظ عالم من قولك جاءني رجل عالم فهـ ونعت وصفة دالة على الذات باعتبار المعنى

وانفراد الصفة في العالم من قولك العالم بكرم اذ ليس بنعت كما لا يخفى وانفراد النعت في لفظ الرجل من قولك جاءني هذا الرجل ويراد أيضاً فيه ما تقدم قبل والتفسير الاول أقرب أى لانه أكثر استعمالاً

ولان المنظور اليه في الحصر هو المعنى فتأمل (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة الذي هو حقائق قوله والاول أى اذا كان القصير غير حقيقى فهو قسمان أحدهما ما يخص صفة دون صفة أو مكان صفة فالاول كقولك ان يعقود أن زيداً شاعر منجم ما زيد الشاعر والثاني كقولك لمن يعقود أن زيداً منجم فقط ما زيد الشاعر الثاني تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر كقولك ان يعقود أن زيداً شاعر انما شاعر الازيد وتخصيص صفة بأمر مكان آخر كقولك ان يعقود أن

الشاعر عمر ولا زيد ما شاعر الازيد فقد ظهر أن كل واحد من غير الحقيقى والحقيقى في ضربان فالاقام

على الصفة المعنوية تأويل لا وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ للتأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقاً فتدبر (قوله تدبر) حال من الصفة أى حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة مقدرة في ذلك لعدم تحققها في ذلك لان كلام المسند والمسند اليه في تلك الامثلة ذات وقوله من قصر الموصوف على الصفة مبني

على أن التأويل في جانب المقصور عليه هنا كما هو الظاهر لكونه خبراً وقديس وبعتبر التأويل في جانب المقصور على معنى قصر السكون زيداً على أخيك والبابية على الساج والهادية على زيد فينبغي أن يكون من قصر الصفة على الموصوف لانه لا يخلو عن تكلف

من الحقيقي كقولك ما زيد الا كاتب اذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة وهذا لا يكاد يوجد في الكلام لأنه ما من متصور الا وتكون له صفات تتعذر الاحاطة بها وتعمير

(قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ ومن الخبر على القول بجوازهما وحاصل ما ذكره المصنف أن القصر ما حقيق أو اضافي والحقيقي اما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما ما حقيق غير ادعائي أو ادعائي فهذه أربعة والاضافي اما قصر موصوف على صفة أو بالعكس وكل منهما ما قصر افراد أو قلب أو تعيين فهذه ستة تلك عشرة كاملة (قوله اذا أريد الخ) هذا قيد في المثال أي أن هذا المثال انما يكون من الحقيقي اذا أريد أن زيدا لا يتصف بغيرها أي بكل مغاير لها من الصفات وأما اذا أريد أنه يتصف بها لا يعاقلها فقط من الشعر مثلا كان من (١٧٣) القصر الاضافي (قوله وهو) أي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا

(من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أي غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال

(من الحقيقي) هو (نحو) قول الفائل (ما زيد الا كاتب) ولكن انما يكون هذا المثال من الحقيقي (اذا أريد أنه) أي زيدا (لا يتصف بغيرها) أي بغير الكتابة من الصفات أيضا (وهو) أي قصر الموصوف على الصفة الحقيقي (لا يكاد) معناه (يوجد) حقيقة بأن لا يوجد لشيء الا صفة واحدة نعم يوجد ادعاء بتزويل غير الصفة المثبتة كالعدم ولذلك لا تصدر حقيقة من يتحرز عن نقيضة الكذب ولفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلّة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه أي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله (لتعذر) أي لعدم إمكان (الاحاطة) عادة (بصفات الشيء) فاذا تعذر في العادة احاطة المخلوق بصفات الشيء لم يثبت للمحرز عن نقيضة الكذب أن يأتي به فاصدا لمعناه الحقيقي وانفسر التعذر بالتعسر غالبا بالناسب الاول وعلى كل فليس هنا استحالة عقلية وانما تعذر الاحاطة بالوصاف لما علم أن العاقل لا يحيط بأوصاف نفسه لاسيما الباطنية والاعتبارية فكيف بأوصاف غيره وقيل ان وجود معناه محال لانا اذا أثبتنا بطريق من طرق القصر صفة ونفيها معا سواها من الاوصاف فتلك الاوصاف المنفية لها نقيض ثبوتها ولا بد من تحقق ذلك النفي الذي هو النقيض بأن يتقرر مع الصفة المثبتة اذ لو رفع ذلك النفي مع رفع نقيضه وهو نفس الاوصاف المنفية لزم ارتفاع النقيض وهو محال فان فلنا مثل ما زيد الا كاتب فعناه على أن القصر حقيقيا أن زيدا لم يتصف بوصف آخر غير الكتابة من شعر وقيام وقعود وغير ذلك فهذه الاوصاف المنفية وغيرها لا بد من ثبوت نقيضها مع الكتابة واء لزم ارتفاعها وارتفاع نقيضها وهو محال ولا يدفع هذا كون المحال لا يقصد نفيه ولا قصد الاوصاف الوجودية فقط لان الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنفي كل ما هو غير المثبت ثم قصد الاوصاف الوجودية فقط لولمنا كونه عذرا لم يندفع به ما ذكرناه لو قصدنا عدم ثبوت الدفع أيضا اذ من جملة المنفيات الحركة مثلا لزم ثبوت السكون بانتفائها حينئذ أربعة والمخاطب بالاول من ضربين كل وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر من بعثة الشركة أي مشاركة الصفة لغيرها أو مشاركة الامر لغيره وهذا يسمى قصر افراد لقطعه للشركة بين الصفتين في موصوف واحد وبين الموصوفين في صفة واحدة بخلاف من

لا يكاد يوجد أي من البليغ المتحرى للصدق وهذا لا ينافي أنه قد يكون من غيره انكن يكون كاذبا ولفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلّة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة يعبر به عن نفي الوقوع والبعد عنه أي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله بعد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء أي لعدم إمكان الاحاطة بصفات الشيء عادة لانه اذا تعذر في العادة احاطة المخلوق بصفات الشيء لم يثبت للمحرز عن نقيضة الكذب أن يأتي به فاصدا لمعناه الحقيقي (قوله لتعذر الاحاطة الخ) أي لتعذر احاطة المتكلم بها ثبوت ذلك التعذر لا لكثرتها حتى

يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجالية وكفايتها في القصر كفي ليس في الدار الا زيدا بل لان من الصفات ما هو حقيقي خصوصا لان النفسية فلا يقع من لعقل المتحرى للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا قاله الفري (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة أي أن الاحاطة بصفات الشيء التي يتفرع عليها امكان اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية متعذرة ونفيها بصفات الشيء (قوله ونفي ما عداها) الاولى ونفي ما عدا أي الشيء المثبت الآن يقال أنه أثبت الضمير نظرا الى أن الشيء المذکور صفة (قوله بل هذا) أي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا محال وهذا الضراب عز قول المصنف وهو لا يكاد يوجد وفيه أنه لا حاجة لذلك الانحراب لان قول المصنف وهو لا يكاد يوجد يفيد الخالية خصوصا وقد علم بعد ذلك بالتعذر وقد يقال ان المتعرض له في المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محال ولا دلالة لتعذر على الخالية لان المراد التعذر عادة لا عقلا على أن كثيرا ما يرايه التعسر

والثاني منه كثير كقولنا ما في الدار الازيد والفرق بينهما ما ظاهره فان الموصوف في الاول لا يمنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة وفي الثاني يمنع

(قوله لان للصفة المنفية) المراد جنس الصفة ولو قال لان لكل من الاوصاف المنفية نقبضا هو ثبوتها البتة لكان أوضح (قوله وهو) أي النقيض من الصفات التي لا يمكن نفيها (قوله ولا بنقيضه) أعني عدم القيام الصادق بالجلوس والاضطجاع أي ولزم أن لا يتصف بالحركة ولا بنقيضها ولزم أن لا يتصف بالشعر ولا بنقيضه وهكذا كل وصف مغاير للكتابة لا يقل المراد من قولنا ما زيد الا كاتب فني انصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية والنقيض أمر عديم وحينئذ فلا يكون اثبات صفة ونفي ما عداها محال لاننا نقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الا بنفي كل ما هو غير المثبت فعلى فرض (١٧٣) لو أريد نفي الصفات الوجودية انما يلزم

عدم ارتفاع النقيضين  
لا صحة القصر الحقيقي على  
أن قصده الاوصاف  
الوجودية فقط لولمنا كونه  
عذرا لم يندفع به ما ذكر  
اذ من الصفات الوجودية  
ما يستلزم نقيض احدهما  
عين الاخرى كحركة الجسم  
وسكونه فيلزم ذلك المحال  
قطعا اذ من جملة المنفيات  
الحركة فيلزم ثبوت السكون  
عند انتفاها ولا يتأتى  
نفيهما مع المساواة كل منهما  
النقيض الاخر كما قال  
الفنري ورد هذا بان غايته  
الامتناع في بعض الاحيان  
وهو ما اذا كان الموصوف  
الجسم والوصف غير  
الحركة والسكون وهو  
ظاهر (قوله كثير) أي  
لعدم التعذر بالاحاطة  
فلا محالة بالاولى (قوله  
ما في الدار الازيد) أورد  
على هذا المثال بأن الكون

لان للصفة المنفية نقبضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين منه - لا اذا قلنا ما زيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي (كثير نحو ما في الدار الازيد) على معنى أن الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد

ولا يتأتى نفيهما مع المساواة - كل منهما النقيض الآخر ولكن يرد هذا بان غايته الامتناع في بعض الاحيان وهو ما اذا كان الموصوف الجسم والوصف غير الحركة والسكون وهو ظاهر فليعلم - هذا اذا أثبتنا وجودية وسلبنا مساوها كافي المثال فيتعذر معها سلب نقائص المنفيات واذا أثبتنا سلبية فان كانت سلب كل صفة كأن يقال ما زيد الا ليس موصوفا بشئ من الصفات فهذا الكلام فاسد ضرورة انصافه بنفس السلب والوجود أو العدم وبالامكان والاستحالة وان كانت سلب بعض الصفة كان يقال ما زيد الا ليس بكاتب فكل ما لا يناقض نقيض نقيض الكاتب كالقيام والعقود وجميع الاوصاف مما ليس بكتابة لا يقتضي هذا الحصر نفيه فلم يتحقق الحصر الحقيقي أيضا وقد يقال في بيان الاستحالة المحصور ما أن يكون موجودا أو معدوما فان كان موجودا فنتي وجوده ووجوبه وامكانه وغيره لما سواء محال وان كان معدوما فنتي عدمه وامكانه واستحالته وغيره لما سواء محال وهذا أقرب في بيان الاستحالة ادرا كامن الوجه الاول تدبره (والثاني) من الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف (كثير) معناه فلا يتعسر وجوده وذلك (كقولك ما في الدار الازيد) فان لفظ الدار اذا أريد به دار معينة فتح أن تحصر هذه الصفة وهو الكون فيها في زيد بحيث لا يكون فيها غير أصلا وانما قلنا معينة لانه لو أريد مطلق الدار لم يتأتى عادة حصر الكون في مطلق الدار في زيد اذ لا بد من كون غير زيد في دار ما ورد على هذا المثال أن الكون في الدار المعينة لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يتخلو منه فراغ عادة كائن في الدار فان أريد نفي الكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحدا لا زيد بالقع الاستثناء متصل قريب الجنس لزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا بيض بتقدير أنه لا يتصف بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بعتق صفة مكان صفة أو امرامكان أمر فانه يسمى قصر قلب لانه قلب لما عند المتكلم وان كانت الصفتان أو الامران متساويين عنده بمعنى أنه غير حاكم على أحدهما بعينه ولا باحدى الصفتين بعينها فانه يسمى قصر تعيين قال المصنف فالحناط بقولنا ما زيد الا قائم من يعتق أن زيدا قاعدا لا قائم

في الدار المعينة لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يتخلو منه فراغ عادة كائن في الدار فان أحجب بأن المراد نفي الكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما في الدار انسان أو أحدا لا زيد بالقع الاستثناء متصل لا قلنا صار القصر اضافيا ولزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا بيض بتقدير ما هذا الثوب ملونا بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بقولنا لا واجب بالذات الا الله وما خاتم الانبياء الامجد صلى الله عليه وسلم انتهى يعقوب (قوله المعينة) أخذ هذا القيد من جعل اللام في الدار للعهد ولا بد من هذا القيد وذلك لانه اذا أريد دار معينة سمح أن تحصر هذه الصفة وهي الكون فيها في زيد فلا يكون فيها غير أصلا وأما لو أريد مطلق دار فلا يصح اذ لا يتأتى عادة حصر الكون في مطلق الدار في زيد اذ لا بد من كون غير زيد في دار ما



وقد تصدبه المبالغة لعدم الاعتماد بغير المذكور في منزل منزلة المعدوم

(قوله أي بالثاني) أي وهو قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقة قال الفخاري وأرجاع الضمير إلى الحقيقي مطلقا إلى مطلق القصر أصبح وأشمل إذا ما منع من اعتبار القصر الادعائي في الإضافي اللهم إلا أن يقال أنه لم يقع مثله في كلام البلغاء وإن جازوا فأدعلا (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير وإن كانت في نفس الأمر ثابتة لذلك الغير أيضا (قوله لعدم الاعتماد الخ) أي وإنما يفعل ذلك لعدم الاعتماد في تلك الصفة بغير المذكور وذلك إذا كان المقام مقام مذمة لغير المذكور ودعوى نقصانه وذلك كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد منزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه ويقال لا عالم في البلد الا زيد (قوله قصر حقيقة ادعائيا) انظر هل اطلاق الحقيقي عليه حقيقة أو مجازا واستظهر السيد الصفوي الثاني ويدل له قول الشارح أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الأمر انتهى سم وفي العروس أنه من مجاز التركيب لانه اذا قيل لا عالم في البلد الا زيد على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتماد بالعلم في ذلك الغير ففي العلم عن غير زيد الذي تضمنه (١٧٤) هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وإنما نسب ذلك النفي إلى الغير لانه يكونه منزلة المتصف بالنفي اضعف

(وقد تصدبه) أي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتماد بغير المذكور) كما بقصد بدقوله ما في الدار الا يزيد أن جميع من في الدار من عدا زيد في حكم عدم فيكون قصر حقيقة ادعائيا أو ما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة المعدوم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصل الأمر وإن كان حاصله لا بكر وخالد

بمخوما تقدم وهو قولنا ما خاتم الانبياء الا محمد صلى الله عليه وسلم (وقد تصدبه) أي بالثاني وهو قصر الصفة على الموصوف (المبالغة) في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الأمر للغير أيضا وإنما يفعل ذلك (لعدم الاعتماد) في تلك الصفة (بغير المذكور) أي بغير ذلك المذكور لتلك الصفة وهذا كما إذا وجد علماء في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد بمنزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها فيه فيقال لا عالم في البلد الا زيد حصر العلم فيه ونفيه عنه عن غيره لعدم الاعتماد بالعلم في ذلك الغير ويسمى هذا قصر حقيقة الادعاء وذلك لان نفي العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الأمر وإنما نسب ذلك النفي إلى الغير لانه يكونه منزلة المتصف بالنفي لضعف الاثبات فيه ونسبة الشيء لغيره من هوله مجاز تركيبي والفرق بين القصر الحقيقي بالإعلاء والإضافي أن المثال السابق مثلا وهو ما في الدار الا زيد اذا أردت به الحقيقي الادعائي فانك تنزل غير زيد كعدم بالنسبة إلى الكون في الدار بمعنى أن زيد الكمال يصير من حصر عنده في حكم عدم فليس الكون في الدار إلا له وبه يعلم أن سبب التنزيل إما الكمال في تلك الصفة فينزل غيره كعدم بالنسبة إليها كالأعالم الا زيد أو في صفة أخرى كإفاد الدار الا زيد وإذا أراد به الإضافي فلا ينزل غيره كعدم بل تثبت لزيد تلك الصفة وتنتفي عن معين آخر غير ولا ينافي ذلك ثبوتها لغير ذلك أو يعلم أنه ما قاعد أو قائم ولا يعلم أيهما تصف بعينه قلت وثالث أيضا وهو من يعتقد أنه قائم

الاثبات فيه ونسبة الشيء لغيره من هوله مجاز تركيبي (قوله وأما في القصر الغير الحقيقي) أي وهو الإضافي فلا يجعل الخ وهذا الذي ذكره الشارح إشارة للفرق بين الإضافي والقصر الحقيقي الادعائي وحاصله أن الإضافي يعتبر بالإضافة إلى شيء معين من غير اعتبار المبالغة والتنزيل والحقيقي الادعائي مبني على المبالغة والتنزيل فاذا قلت ما في الدار الا زيد وأردت لا غيره وكان فيه غيره وزناته منزلة عدم كان القصر حقيقيا ادعائيا وإن أردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد أيضا

كان اضافيا وقد يعتبر في الإضافي تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافة إليه منزلة المعدوم (والاول) فاذا قلت ما في الدار الا زيد يعني أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وإن كان حاصله لا بكر وخالد فذلك قصر اضافي على وجه الحقيقة فاذا جعل ما يكون القصر بالإضافة إليه وهو عمرو ومنزلة المعدوم كان قصر اضافيا على وجه المبالغة والحاصل أن أقسام القصر أربعة قصر حقيقي على وجه الحقيقة وقصر حقيقي على وجه المبالغة وقصر اضافي على وجه الحقيقة وكذا على وجه المبالغة والفرق بين الثاني وهو الحقيقي الادعائي والرابع وهو الإضافي الادعائي ان الحقيقي يجعل فيه ما عدا المقصور بمنزلة المعدوم كقولنا ما في الدار الا زيد اذا كان في الدار غير زيد وجعل منزلة المعدوم والإضافي يجعل فيه ما يكون القصر بالإضافة إليه بمنزلة المعدوم كالمثال المذكور اذا قصد أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وجعل عمرو بمنزلة المعدوم فالاول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزلة المعدوم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالإضافة إليه بمنزلة المعدوم وأما الفرق بين الإضافي على وجه الحقيقة والإضافي على وجه المبالغة فقد علم مما مر كالفرق بين الحقيقي الادعائي والإضافي على وجه الحقيقة (قوله بمعنى أنه ليس حاصل الأمر) أي الذي هو ليس موجودا فيه أو قوله وإن كان حاصله لا بكر وخالد أي المذكورين هما فيهما ولم ينزل بمنزلة المعدوم

(قوله والاول الخ) لما فرغ من أقسام الحقيقة الأربع شرع في أقسام الإضافي وهي ستة كما عرفت وقوله من غير الحقيقي حال من المتبدا أو الخبر أو صفة لا يتبدا أي الكائن من غير الحقيقي ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان التقسيم إلى الأفراد والتعيين والتقلب في الحقيقي بل هي خاصة بالقصر الإضافي ولا يرد على هذا إلا الله إلا الله فانها (١٧٥) من قصر الصفة على الموصوف

قصر حقيقة أي لا غيره  
قصر أفراد الرد على معتقد  
الشركة لا نأقول انه من  
قصر الصفة أي الألوهية  
على الموصوف أي الله  
قصر إضافي أي بالنسبة  
إلى المعبودات الباطلة وهي  
الاصنام وأوثان قصر  
أفرادها على من اعتقد  
شركها مع الله في الألوهية  
لأن العبرة في الأفراد  
وأخويه بحال الخطاب  
واعتباره والمخاطبون بل الله  
إلا الله لا يعتقدون شركة  
كل ما عدا الله تعالى معه  
في الألوهية حتى يكون  
القصر في كلمة التوحيد  
قصر حقيقي بل انما  
يعتقدون شركة الاوثان  
والاصنام فإمعني أن  
الألوهية مقصورة على الله  
لا تتجاوز إلى الاوثان  
والاصنام ولا ينظر إلى  
الواقع كذا قرر بعض  
الفاضل وعلى المطول  
عدم جريان التقسيم في  
الحقيقي بأنه لا يتصور من  
السامع العاقل أن يعتقد  
ثبوت جميع الصفات لأمر  
أو جميعها الواحدة

(والاول) أي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون) صفة (أخرى)

المعنى كما إذا اعتقد المخاطب أن في الدار زيداً وعمرافته قول ما في الدار لا زيداً أي دون عمرو ولو كان فيها غير عمرو وأيضاً كخالفه فافتراضاً في أنك نفيت في الادعاء غير زيد مطلقاً تنزىل كل غير كالعدم وفي الإضافي انما نفيت معينا هو عمرو فلا تنزله كالعدم دون خالد وبكر مثلاً وان اشتركا في أن كلا منهما ثبت فيه الصفة لغير المذكور في نفس الامر في الجملة ولهذا الاشتراك قيل ان التفريق بينهما دقيق وقد تبين بما ذكرنا أن القصر الادعاء بالمبالغة لا يختص بقصر الصفة على الموصوف ولا بالحقيقي بل يجري في قصر الموصوف على الصفة وفي الإضافي مطلقاً فاذا كانت صفات في شخص وكان مشهوراً لواحدة من الكمالات فيه وأريد أن يبين أن غير تلك الصفة في ذلك الموصوف ضعيف بالنسبة إليها حتى كأنه لم يتصف إلا بتلك الصفة حصراً الموصوف فيها فيقال مثلاً ما حاتم الاجواد أي لا يتصف بغير الجود من الصفات مبالغة في كمال الجود فيه فكأن غيره فيه عدم وتقول مثلاً في قصر الصفة على الموصوف الإضافي مبالغة ما عالم الأزيد أي لا عمرو ولو كان عمرو عالماً أيضاً ولكن تنزل علمه كالعدم بالنسبة لعلم زيد وفي قصر الموصوف الإضافي مبالغة ما زيد لا كاتب أي لا شاعر ولو كان شاعراً وكان شاعراً كان شاعراً معاً تنزىل علمه كالعدم بالنظر إلى كتابته وذلك ظاهر ثم أشار إلى تعريف خصه بالإضافي ليرتب عليه تسامى وتفصيله لافيه فقال (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة الكائن (من غير الحقيقي) هو (تخصيص امر) ثبوت (صفة) ثبوتاً كائناً (دون) ثبوت صفة (أخرى) فهم منه أن ثم صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بهما لكن جعلت له احداً ما في مكان ليست فيه تلك الأخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الأخرى وأن تلك الأخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلاً عن هذه وعلى هذا يكون استعمال دون في المكان المجازي وهو كون الموصوف لم تشارك فيه الصفة المثبتة وأصل دون أن تستعمل في أدنى مكان من الشيء حساً يقال هذا دون ذلك اذا كان في مكان قريب من ذلك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الأخرى فيقال زيد دون عمرو وفي الشرف وربما للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كافي المتن على ما قررنا ونقله المكان المعنوي اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي بجامع مطلق النسوية المتقرر في الجملة أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي أعم من المحلية الحسية التي هي الأصل فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقيل نقل إلى مطلق تخطي حكم إلى آخره وتجاوز حد إلى حد بعد نقله إلى المكان المعنوي المراعى فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه المكان بالتجاوز بجامع ملائمة المتقررات في الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذي هو تجاوز شيء إلى شيء أن يكون تجاوزاً مرسلاً من اطلاق اسم المحل على المصدر الملايس له في الجملة لأن تخطي أحد الشئين للآخر متحقق بتقرر المكان الأدنى وعلى هذا يكون مصدره بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم وقاعد كما سبق قال وبقولنا ما قائم الأزيد من يعتد أن عمر قائم لا زيداً ويعبر أن القائم أحدهما

أو يتردد فيه كيف وفيها ما هي متقابلة حتى يقصر بعضها وينفي الباقي أفراداً أو قلوباً أو تعيناً وكذا قصر الصفة على هذا المنوال (قوله تخصيص امر) وهو الموصوف المقصور والباء في قوله بصفة داخله على المنصور عليه وفي الحقيقة هو على حذف مضاف أي ثبوت صفة وإضافة صفة لم يعمده من إضافة المصدر لمعوله أي تخصيص المتكلم امر بثبوت صفة وذلك دون أخرى حال من فاعل المصدر حال كون المتكلم متجاوزاً وتارة كالصفة الأخرى وفهم منه أن هناك صفة يمكن أن تشارك هذه في تخصيص ذلك الأمر بهما لكن جعلت له احداً ما في مكان ليست فيه تلك الأخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الأخرى وأن تلك الأخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلاً عن هذه

أو مكان أخرى والثاني منه تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر

(قوله أو مكانها) أي أو تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد أو ما قصر التعمين فهو داخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف (١٧٦) وفيما قبله على طريقة السكاكي وكذا يقال فيما بعد أو مكانها قبل

حال ومعناه أو واضعاً تلك الصفة مكان أخرى وقيل أنه منصوب على الظرفية أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر (قوله والثاني) أي من غير الحقيقي الذي هو الإضافي (قوله بأمر) هو الموصوف أي تخصيص المتكلم بصفة بأمر حالة كون المتكلم متجاوزاً وتارة أمراً آخر أو حال كون الصفة متجاوزة أمراً آخر (قوله أو مكانه) أي أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله معناه الخ) ذكره لينين به المراد من قوله دون أخرى فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفاءها مع أنه ليس مراداً إذا المراد التعرض لانتفاءها (قوله متجاوزاً الصفة الأخرى) أشار به إلى أن دون وقع حادثاً والحال أما المفعول المذكور وهو الأمر وأما الفاعل وهو المخصص فإنه مراد بحسب الحقيقة فهو في قوة الملقب كذا في الفسري لكن جعله حالاً من الفاعل هو الذي يدل عليه قول

أو مكانها (الثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى معناه متجاوزاً الصفة الأخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه بأحدهما أو يتجاوز الأخرى

أمر بصفة حال كونه متجاوزاً صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة ويسمى هذا قصر أفراد كما يأتي فهذا الشق من التعريف انما يصدق في قصر المصنف على القصر الذي فيه نفي الاشتراك ثم أشار إلى ما يصدق على غيره عاطفاً بالواو النوعية التي يجوز ادخالها في التعريف لادخال نوعين بقوله (أو مكانها) أي قصر الموصوف على الصفة إذا كان اضافياً المتخصص موصوف بصفة دون أخرى أو تخصصه بهامكان أخرى ففهم منه أن الأخرى لها مكان وتقرر في الموصوف وحدها في اعتقاد المخاطب فخصص الموصوف بهذه وجعلت في مكان تلك الأخرى ففتت في تلك الصفة الأخرى فإن حقق المخاطب تقررها واثباتها كان القصر قلباً والاولا كان تعييناً كما سيأتي على ما فيه ولا يخفى أنه لو عبر في قصر الافراد بلفظ مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظ دون أمكن تصحيح كل منهما لأن الصفة المنبثقة تقرر مستقلة في مكان مشاركة الأخرى في الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الأخرى في الافراد والتعيين فالتفصيل بكل منهما ولو مع التكلف السابق لا يخفى لوضوحه من مراعاة ما هو كالاصطلاح تأمل (والثاني) من غير الحقيقي وهو قصر الصفة على الموصوف هو (تخصيص صفة بأمر) هو الموصوف (دون) أمر (آخر أو) تخصيصها به (مكانه) أي مكان آخر وما تقرر في تعريف القسم الاول بتقرر في الفاظ هذا أيضاً ثم ان المصنف خصص بقسم الإضافي هذا التعريف وذلك يقتضي عدم صدقه على الحقيقي ويقتضي أيضاً أن لا يخرج عنه شيء من أفراد الإضافي وأحد الأمرين أعني صدقه على الحقيقي أو خروج بعض أفراد الإضافي لازم له لأنه ان أراد بأمر آخر بصفة أخرى في قوله دون آخر ودون أخرى وفي قوله مكان آخر ومكان أخرى صفة واحدة وأمر واحد آخر ج عنه بعض أفراد القصر الإضافي وهو ما يكون انفي أكثر من صفة واحدة أو واحد كقولك في الاول ما زيد الا كاتب رداعلي من زعم أنه كاتب وشاعر ومنجم أو اعتقد أنه شاعر أو منجم فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا وفي الثاني ما كاتب الا زيد رداعلي من زعم أن الكتابة لزيد وعمر وخالداً وأمر وخالداً فقط بناء على جواز القلب في نحو هذا أيضاً فإنه من الإضافي قطعاً على أن ارادة صفة واحدة وأمر واحد تقييد في التعريف والاتكال في التعريف على زيادة قيد لا سيما بلا دليل مما يفسده وان لم يقيد الأمر ولا الصفة بالوحدة وهو مقتضى أصل التعريف صدق حيث يكون المنفي صفة واحدة أو أمر واحد فقط وحيث يكون أكثر بما لا يتصرف في داخل فيه القصر الحقيقي لأنه يصدق في قصر الصفة فيه على الموصوف أنه تخصيص صفة بأمر دون آخر لصحة كون ذلك الآخر المنفي مع نفي كل ما سوى المذكور وفي قصر الموصوف على الصفة فيصاحبه تخصيص صفة بأمر بصفة دون أخرى لصحة كون تلك الأخرى المنفية مع نفي كل ما سوى المذكور فيفسد طردا التعريف ان لم يراع القيد بالوحدة ويفسد عكسه ان روعي لا يقال المراد بتخصيص صفة بموصوف دون آخر بتخصيص موصوف بصفة دون دون كل منهما لكن لا يعبر عن من هو بعينه قلت ونالت أيضاً وهو من يعتقد أيضاً أنهم قائمان كما سبق

الشارح والمتكلم يخصصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالاً من المفعول اتيان الحال من النكرة ومعنى (قوله اعتقد اشتراكه) أي الموصوف في صفتين وفي الكلام قلب والاصل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتي له عند قول المصنف من يعتقد الشركة حيث قال أي شركة صفتين في موصوف ولو قيل أي اعتقد اشتراكه بين صفتين لم يحتاج للتأويل (قوله ويتجاوز الأخرى) أي يتباعد عن ثبوت الأخرى إلى نفيها

(قوله ومعنى دون الخ) حاصله أن أصل دون أن تستعمل في المكان المحسوس المنحط أي المنخفض بالنسبة للمكان آخر المنحطاطا بسببه انتهى في الأصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلادون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلا ثم استعملت في المكان المعنوي من الأحوال والرتب مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فبالزبد دون عمرو في الفضل ثم نقلت إلى تحطى حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد بنقلها للمكان المعنوي المراعى فيه شرف غير صاحبه ثم أريد بالمصدر الذي هو التجاوز اسم الفاعل كإني كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفة حال كونه متجاوزا لصفة أخرى اعتد في الشركة (قوله أدنى مكان من الشيء) أي أخفض مكان أي مكان منخفض بالنسبة لمكان آخر (١٧٧) كذا قرر شيخنا العدوي والمراد المكان

المحسوس وقوله من الشيء متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنأمنه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالإضافة ومن قاله الفري (قوله إذا كان أحط منه) أي في الحسن (قوله ثم استعمل) أي نقل أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للفتاوت الخ الأولى للرتبة المنحطة كما تقدم فتكون دون استعملت في المكان المعنوي بالنقل أو بالاستعارة من المكان الحسي بعد تشبيه المكان المعنوي به وقد يقال إن في الكلام حذف مضاف وفي معنى من البيانية لذلك المحذوف أي لذي الفتاوت من الرتب والأحوال (قوله ثم اتسع فيه) أي بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق لأن المراد فاستعمل في تجاوز حد وان لم يكن هناك تفاوت

ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك إذا كان أحط منه قليلا ثم استعمل للفتاوت في الأحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد ونحطى حكم إلى حكم وإقائل أن يقول إن أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين

أخرى تخصيص عند اعتقاد المخاطب الشركة ولا يصح في الحقيقي أبدًا مشاركة كل موصوف في صفة ولا مشاركة كل صفة في موصوف لعدم مكانه وكذا المراد بالتخصيص مكان صفة وموصوف تخصيص عند اعتقاد المخاطب انفراد الصفة بالموصوف أو انفرد الموصوف بالصفة فكانه قال تخصيص موصوف أو صفة عند الاعتقاد ولا يصدق في الحقيقي أن المخاطب اعتقد انفراد الموصوف بكل صفة غير المبنية ولا انفراد الصفة بكل موصوف غير الذي أثبت له فعلى أن مصدق التعريف ما ذكر يخص بالأضافي لعدم صدقه والتقييد بالوحدة ما في فيصدق بجميع أفراد الأضافي فتم الحد على ظاهره لا نأقول تخصيص مدلول ما فيه دون بما وقع فيه اعتقاد المشاركة وما فيه مكان بما وقع فيه اعتقاد الانفراد جعل باعتبار القصود من الناطق بهذا التعريف وبهذا الاعتبار فرع ما سبب إلى في القصر الأضافي على هذا التعريف لعدم الوقوع في الخارج لا لعدم صدق التعريف بالأعلى ما فيه الاعتقاد والافلا يخفى أن أصل دون ومكان عدم الدلالة على خصوص ما وقع فيه الاعتقاد وقد تقدم أنه لو عبر بدون موضع مكان وبالعكس صح التعريف باعتبار ما دل عليه كل منهما في أصل الوضع والنقل الاصطلاحي لم يقرر بعد فصدق التعريف على كل من القصرين بهذا الاعتبار فيصدق لولم فلا نسلم أن وقوع الاعتقاد بنا في الحقيقي حتى لا يصدق عليه التعريف أما في قصر الصفة على الموصوف فلا مانع من أن يعتقد المخاطب حقيقة أو ادعاء تصاف كل شيء بصفة من الصفات أو تصاف غير من أثبت له ما فيؤتى بالقصر فيها لشي الاشتراك أو الاختصاص وأما في قصر الموصوف على الصفة فيمكن ادعاء ومبالغة وهو ظاهر نعم وجود الاعتقاد في الأضافي أكثر وأظهر ولصدق التعريف بهذا المعنى في الأضافي خصص التعريف به مقصودا به ما ذكر من نفي الاشتراك والانفراد لأن ذلك في الأضافي أظهر ولاجل أن الحقيقي في الغالب لا يصح نفي الاعتقاد صح أن يخاطب به الجانب الأعظم إذ لا يصح في صفة الاعتقاد ولا التردد مما يقال في إياك نعبده أنه قصر ولا يقال إن فيه نفي الاعتقاد أو التردد أصلا فتدبر وقول من قال خصص ما ذكر بالأضافي ولو صدق على القصرين لا ببناء التفرع الآتي عليه باعتبار الأضافي فقول المصنف أو تساوي أعني أنه يمكن أن يكون التقدير من يعتد العكس أو تساوي أعني أنه هو

(٢٣ - شروح التلخيص ثاني) كافي القسام دون القصور ومن استعمال اسم المازوم في اللازم لأن التفاوت يلزمه التجاوز أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله في كل تجاوز أي في كل ذي تجاوز حد إلى حد ودون تحطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للنفس بل يمكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التي في قصر الصفة على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله تجاوز حد إلى حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله تحطى حكم إلى حكم دون التي في قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وإقائل الخ) هذا اعتراض على تعريف المصنف وحاصله أنه إن اختار الشق الأول من شقي التردد كان التعريف غير جامع لبعض أفراد القصر الأضافي وهو ما يكون لشي أكثر من صفة واحدة أو أمر واحد وان اختار الشق الثاني كان التعريف غير مانع لصدقه على القصر الحقيقي لأنه تخصيص أمر



فكل واحد منها ضربان والمخاطب بالاول من ضربى كل اعنى تخصيص امر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر

بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الامور (قوله كفولنا ما زيد الا كاتب) أى فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وما كاتب الا زيد أى فى قصر الصفة على الموصوف وقوله اشتراك ما فوق الاثنين أى اشتراك الموصوف فيما فوق الاثنين فى قصر الموصوف على الصفة أو اشتراك ما فوق الاثنين فى الموصوف فى قصر الصفة وأجيب باختبار الشق الثانى لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بل بأن يلاحظ الصفات أو الامور الموصوفة المتجاوزة عنها تفصيل لا بخلاف القصر الحقيقى فانه يلاحظ الشق عن الغير على سبيل الاجمال والحاصل أن النظر فى غير الحقيقى الى كل فرد من المتجاوزة عنه تفصيل لا ضرورة الرد على معتقد ثبوته وليس هو جميع ما غير المقصود حتى يكون بالنظر اليه اجالا بخلاف الحقيقى مثلا اذا قيل لا فائهم الا زيدان لوحظ لا غير كان القصر حقيقة قيا وان لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد كان اضافيا وأجيب أيضا بان المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقى فى التعريف والقرينة على ذلك المراد المقابلة وأجاب فى المطول باختبار الشق الثانى وهذا المعنى وان كان مشتركا بين الحقيقى وغيره لكنه خصه بغير الحقيقى لانه لا يميز بصدق لنفسه القصر الغير الحقيقى لاجل أن يتميز عن القصر الحقيقى لان ذلك قد علم من قوله وهو نوعان بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقى اذا عاقل لا يعتد بانصاف امر بجميع الصفات ولا انصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده أيضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور انتهى

(١٧٨)

كتبولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كانبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقده الكاتب زيد وعمر او بكر وان أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا الكلام على مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ أوفيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول تخصيص بشئ دون شئ والثانى تخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كل)

دون الحقيقى يرد عليه أن التعريف المذكور ان استلزم وجود معناه صحة نفي الاعتقاد أو التردد فان لم يقبل القصر الحقيقى تلك الصحة فلا يصدق عليه فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكر وان قبلها لم يختص التفريع بالاضافى وان لم يستلزم تلك الصحة صدق على القصرين ولم يشعر بالتفريع فكيف يبنى عليه اللهم الا أن يقال يستلزمها فهمها الا أنها فى الاضافى أظهر وأكثر وقوعا ولذلك خصصه به كما قدمنا فتأمل والله أعلم (فكل منهما) أى يفهم من استعمال أو النوعية فى هذا التعريف الذى خصصناه كما تقدم بالاضافى أن كل قسم من قسمى الاضافى وهما قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فيه (ضربان) أى نوعان فالقسم الذى هو قصر الصفة فيه قصر لها على موصوف دون آخر وقصرها عليه مكان آخر (والمخاطب بالقصر الاول) الكائن (من ضربى كل) من ظاهركلامه فى الايضاح ويحتمل أن يكون تساويا عنده يعود الى قصرى الافراد والقلب أى من يعتقد

ببين جميع الامور انتهى واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو امرين وان أريد أعم دخل القصر الحقيقى لانه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الامور (قوله فكل منهما) أى من الاول والثانى من غير الحقيقى وقوله فكل المخ نتيجة لما تضمنه التعريف من التنويع فالاشرب أربعة الاول منها تخصيص امر بصفة دون أخرى الثانى

تخصيص امر بصفة مكان أخرى الثالث تخصيص صفة بأمر دون آخر الرابع تخصيص صفة بأمر مكان آخر (قوله ومن استعمال لفظ أوفيه) أى ومن لفظ أو التنويعية المستعملة فيه فى قوله أو مكانها أو مكانه قيل ان هذا من عطف التفسير بحسب المراد وقال الشيخ بس الظاهر أنه عطف سبب على سبب لان سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال أوفيه كالايجاز وعلى كل حال فليس ضرورى الذكر نعمه فائدة وهو الدلالة على أن أوفى كلام المصنف للتنويع لا للشك والالتماس فكل كلامه هذا المعنى (قوله الاول) أى من كل منهما وكذا يقال فى قوله والثانى وذلك لان قوله تخصيص بشئ أعم من كونه امر أو صفة وقوله دون شئ أى صفة أو امر على التوزيع وكذا قوله بشئ أى صفة أو امر وقوله مكان شئ أى صفة أو امر على التوزيع (قوله من ضربى كل الخ) المراد بكل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والقسم الاول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه بقوله تخصيص امر بصفة دون صفة أخرى والقسم الثانى منه هو المعبر عنه بقوله تخصيص امر بصفة مكان صفة أخرى والقسم الاول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفة بأمر دون صفة أخرى والقسم الثانى منه هو ما عداه به بقوله تخصيص صفة بأمر مكان صفة أو امر وبذلك ظهر أن قول الشارح ويعنى بالاول الخ أى بالقسم الاول من النوع الاول والقسم الاول من النوع الثانى والحاصل أن المراد بالاول هو الذى لم يعبر فيه بل بلفظ مكان بل بدون سواء

من يعتقد الشركة أي أن صاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيره جميعا في الأول واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعا بتلك الصفة في الثاني فالمخاطب بقوله ولنا ما زيد إلا كاتب من يعتقد أن زيدا كاتب وشاعر ويقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن زيدا شاعر لكن يدعي أن عمرا أيضا شاعر وهذا يسمى قصر أفراد لقطع الشركة بين الصفتين في الثبوت للموصوف أو بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة والمخاطب بالثاني من ضربى كل أعني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر

كان من قصر الموصوف على الصفة أو العكس والمراد بالثاني ما كان فيه لفظ مكان وإنما كان ذلك الأول ولا هو ذاتا بالوقوع كذلك في التعريف أو التقسيم (قوله من قصر الموصوف الخ) بيان لكل (قوله ويعني بالأول) أي من الضربين وإنما أتى بالعبارة هنا وفي قوله وبالثاني لخصاء المراد من الأول والثاني لأنه لم يبين الأول من الضربين والثاني منه - ما لكن هو لغة المصنف فمما ندم بالتخصيص بشئ دون شئ وتثنيته بالتخصيص بشئ مكان شئ قرينه على المراد أفاده سم (قوله دون شئ) أي لا التخصيص بشئ مكان شئ فإنه الثاني كما يأتي (قوله من يعتد الشركة) أي غالبا وقد (١٧٩) يخاطب به من يعتد أن التكليم يعتقد

الشركة ولو كان هذا المخاطب معتقدا للأفراد كان يعتقد مخاطب اتصاف زيد بالشعر فقط ويعتقد أنك تعتقد اتصافه بالشعر والكتابة أو التجميع مثلا فتقول له ما زيد إلا شاعر - تعلم أنه لا تعتقد ما يعتقده فيك (قوله أي شركة صفتين) يعني فأكثر وكذا يقال في قوله شركة موصوفين وفي الأطول قوله من يعتد الشركة هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي أن يصح الخطاب من يعتد اتصاف المسند إليه بالمقصود عليه ويجوز اتصافه بالغير في قصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا الخ)

من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعني بالأول التخصيص بشئ دون شئ (من يعتد الشركة) أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقوله ولنا ما زيد إلا كاتب من يعتد اتصافه بالشعر والكتابة ويقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتد - ما شاعر زيد وعمرو في الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر أفراد لقطع الشركة) التي اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثاني) أعني التخصيص بشئ مكان شئ من ضربى كل من القصرين

القصرين أعني قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف فالضربان الكائنان لقصر الموصوف هما قصره على صفة دون أخرى وقصره عليه مكان أخرى والكائنان لقصر الصفة كما تقدم هما قصره على موصوف دون آخر وقصره عليه مكان آخر فأول النوعين فيهما ما مافيه دون وثانيهما ما فيه مكان (من يعتد الشركة) أي المخاطب بالقصر الأول من نوعي كل من قصر الصفة وقصر الموصوف هو معتد الشركة لما تقدم أن دون أرادوا به هنا تجبوا بصفة اشتراك مع أخرى إلى تلك الأخرى أو تجاوز موصوف اشتراك مع أخرى إلى ذلك الآخر سواء اعتقد شركة صفتين وموصوفين أو أكثر فإذا اعتقد المخاطب أن زيدا منجهم وشاعرا وكاتب مثلا قلت ما زيد إلا شاعر وهذا في قصر الموصوف وكذا إذا اعتقد أن زيدا وعمرا وخالدا اشتراكا في صفة الشعر فقلت تقول في نفي ذلك الاعتقاد ما شاعر إلا زيد فالأول قصر فيه الموصوف الذي هو زيد على صفة هي الشعر دون غيرها والثاني قصر في فيه الصفة على موصوف واحد هو زيد دون غيره (ويسمى هذا القصر) في الاصطلاح (قصر أفراد لقطع الشركة) أي لأنك نفيت به الشركة المعتقدة وأردت موصوفا بصفة أو صفة بموصوف (والمخاطب ب) القصر (الثاني) وقد تقدم أن الثاني فيهما ما هو ما فيه مكان في قصر الموصوف هو الشركة أو تساويا عنه - ما أو يعتد العكس أو تساويا عنه وسيأتي ما يدل عليه

اعلم أن المقصود عليه أن ما بعد الأول والمقصود ما قبلها وحاصل ما قاله الشارح أنه إذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعرا وكاتب ومنجهم مثلا قلت في نفي ذلك الاعتقاد ما زيد إلا شاعر وهذا في قصر الموصوف وإذا اعتقد أن زيدا وعمرا وخالدا اشتراكا في صفة الشعر فقلت تقول في نفي ذلك الاعتقاد ما شاعر إلا زيد وهذا في قصر الصفة إذا المعنى أن الشعر مقصور على زيد لا يتصف به عمرو ولا وجاز أن زيدا يتصف به أيضا (قوله لقطع الشركة) أي لقطع ذلك القصر أو ذلك التكليم الشركة التي اعتقدها المخاطب وإبطاله إياها ووصف الشركة بكون المخاطب اعتقدها احترازا عن الشركة في نفس الأمر فلا يصح إرادتها لعدم تحققها (قوله وبالثاني) عطف على قوله بالأول ومن يعتد العكس عطف على من يعتد الشركة السابق وعاملهما واحد ذاتا وهو المخاطب لكنه عامل في الجار والمجرور من حيث أنه مشتق وفي من يعتد من حيث أنه مبتدأ فان قلنا الاختلاف بالحينية كالاختلاف الذاتي قد رنا للثاني عاملا أي والمخاطب بالثاني الخ ويجعل من عطف الجمل للمفردات والأكان من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين وان قلنا الاختلاف بالحينية ليس كالاختلاف الذاتي فلا يحتاج إلى تقدير عامل كذا قيل وقد يقال إن العامل هنا مختلفان ذاتا حقيقة لأن المبتدأ في الحقيقة أل وحينئذ فلا بد من تقدير عامل هنا كما فعل الشارح (قوله من ضربى كل من القصرين) أي قصر الموصوف على الصفة والعكس

لما من يعتقد العكس أى اتصاف ذلك الامر بغير تلك الصفة عوضا عنها فى الاول واتصاف غير ذلك الامر بتلك الصفة عوضا عنه فى الثانى وهذا يسمى قصر قلب لقلبه حكم السامع ولما من تساوى الامر ان عنده أى اتصاف ذلك الامر بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى الاول واتصافه به واتصاف غيره به فى الثانى

(قوله من يعتقد العكس) أى عكس الحكم هذا بالنظر للغالب والافقـ يد مخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وان كان هو لا يعتقد العكس وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة ببيان المتكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لا ما توهمه فيه ثم ان المراد بعكس الحكم (١٨٠) المثبت ما ينافى ذلك الحكم فى قصر الصفة اذا اعتقد الخطاب

(من يعتقد العكس) أى عكس الحكم الذى أثبت المتكلم بالمخاطب بقوله ما زيدا الا قائم من اعتقد اتصافه بالعود دون القيام ويقولنا ما شاعر الا زيدا من اعتقد أن الشاعر عمر ولا زيدا (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم الخطاب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح أى الخطاب بالثانى امامن يعتقد العكس أو من تساوى عنده

تخصيصه بصفة مكان أخرى وفى قصر الصفة هو تخصيصها بوصف مكان آخر (من يعتقد العكس) أى الخطاب بالثانى من شئ كل من القصرين هو معتقد عكس الحكم المثبت والمراد بالعكس ما ينافى ذلك الحكم فى قصر الصفة اذا اعتقد الخطاب أن القائم عمر ولا زيدا يقول ما قائم الا زيدا بحصر القيام فى زيدا ونفيه عن عمرو وفى قصر الموصوف اذا اعتقد أن زيدا قاعد لا قائم تقول ما زيدا الا قائم أى لا قاعد ثم ما ذكر من كون الخطاب بالاول من يعتقد الشركة وبالثانى من يعتقد العكس هو أغلبي والافقـ يد مخاطب بالاول من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا معتقدا لافراد وبالثانى من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة فيبين المتكلم أن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لا ما توهمه فيه كما تقدم فى صدر الكتاب (ويسمى) هذا القصر الذى يخاطب به من يعتقد العكس (قصر قلب) وانما يسمى قصر قلب (القلب) أى لان فيه قلب أى تبدل (حكم الخطاب) كله بغيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه تبدل كله بل فيه اثبات البعض ونفى البعض (أو تساويا عنده) يحتمل أن يكون راجعا لتعريف قصر الافراد والقلب معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه فبكون معنى الكلام أن الخطاب بالاول من يعتقد الشركة أو تساويا عنده أى تساوى عنده الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها فى قصر الصفة واتصاف موصوف بصفة واتصاف غيره به فى قصر الموصوف والخطاب بالثانى من يعتقد العكس أو تساويا عنده أى تساوى الاتصافان فى القصرين أعنى قصر الموصوف وقصر الصفة فيفهم على هذا من الكلام أن الحد الاول صادق على من تساوى فيه الاتصافان وهو المسمى بقصر التعيين كما سبق قوله وحد الثانى صادق عليه أيضا فيكون قصر التعيين مشتركا بينهما فاذا تردد الخطاب فى اتصاف زيدا بقيام أو بغيره قلت ما زيدا الا قائم أو تردد فى اتصاف زيدا بقيام أو اتصاف غيره به قلت ما قائم الا زيدا الاول قصر موصوف والثانى قصر صفة ويحتمل أن يكون مختصا بالعكس أى الخطاب بالثانى من يعتقد العكس أو تساوى عنده الاتصافان فيصدق عليه أنه تخصيص صفة بموصوف أو موصوف بصفة مكان غيرهما وهذا هو المطابق لما فى الايضاح وعليه يجب أن يحتمل الكلام ليطابق كلامه ما قرر فى غير هذا الكتاب وانما يسمى هذا قصر تعيين لان الخطاب بالاول فى أى الاتصافين كان فى نفس الامر أفاده المتكلم تعيين أحدهما فهذه

أن القائم عمرو لا زيدا تقول نفيًا لذلك الاعتقاد ما قائم الا زيدا حصرا للقيام فى زيدا ونفيه عن عمرو وفى قصر الموصوف اذا اعتقد أن زيدا قاعد لا قائم تقول ما زيدا الا قائم أى لا قاعد قال الشيخ يس انظر هل المراد بالاعتقاد فى هذا المقام حقيقة الأصولية أو المراد به ما يشمل التجويز فيدخل فيه الظن بل والوهم وأما مشمول الاعتقاد هنا لليقين فلا كلام فيه اذهو أولى اه وقد يقال ان ظاهر قوله أو تساويا عنده أن الظن كالاعتقاد وحينئذ فالمراد بالاعتقاد ما يشمل التجويز فقامـ مل (قوله) (الخطاب) مبتدأ خبره من اعتقد وفيه ضمير مستتر هو نائب الناعل يرجع الى آل (قوله) اعتقاد اتصافه بالعود أى سواء اعتقد اتصافه بشئ آخر أم لا (قوله) لقلب حكم الخطاب) أى لان فيه قلبا وتبدلا لحكم

الخطاب كله بغيره بخلاف قصر الافراد فانه وان كان فيه قلب وتبدل لكن ليس لكل حكم الخطاب بل فيه اثبات البعض ونفى البعض (قوله أو تساويا عنده) ينبغى كما قال الصفوى أن يدخل فى قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها الاعلى التعيين وكذا اذا شك فى ثبوت واحدة وانقضى خلاف ما لو اخطأ فى الصفة التى اعتقد هاعلى التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليهما قصر قلب وبالنسبة لما تردد فيه قصر تعيين (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أى فالاولى حل كلامه هنا عليه لمنطابقا وان احتمل على بعد عطفه على يعتقد الشركة أى ان الخطاب بالاول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده الاتصافان أى الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها فى قصر

وهذا يسمى قصر تعيين المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد أن زيدا قاعدا لا قائم أو يعلم أنه اما قاعد أو قائم ولا يعلم أنه بماذا ينصف  
منه ما عينه وبقولنا ما قائم الا زيد من يعتقد أن عرافا قائم لا زيد أو يعلم أن القائم أحد مادون كل واحد منهم السكن لا يعلم من هو منهم ما عينه

الموصوف واتصاف الموصوف بصفة واتصاف غيرهم في قصر الصفة وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخل في الاول والحاصل  
انه لا ما في الايضاح لا يمكن عطف تساوي اعنده على يعتقد الشركة فيكون قصر التعيين داخل في الاول وهو التخصيص بشئ دون  
شئ فوافق ما في المفتاح وعبارة الايضاح والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى الامر ان عنده فهي صريحة في  
العطف الذي قاله الشارح (قوله الامر ان) أشار بذلك الى أن ضمير تساوي يرجع لمعلوم من السياق وهو الامر ان الشاملان  
للامر ين في قصر الصفة وللصفتين في قصر الموصوف (قوله بالصفة المذكورة وغيرها) أي على سبيل البدلية فالواو بمعنى أو ويدل لذلك  
قوله بعد حتى يكون المخاطب الخ (قوله واتصاف الامر المذكور وغيره) الواو بمعنى أو (قوله حتى يكون الخ) تفريع على قوله  
أو تساوي بالحتى تفريعية بمعنى انفاء (قوله ما زيد الا قائم) أي (١٨٩) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا

ما شاعر الا زيد أي في قصر  
الصفة (قوله لتعيينه)  
أي القصر أو التكميل وقوله  
ما أي حكم وقوله غير معين  
أي مبهم عند المخاطب شاك  
في ثبوته (قوله فالحاصل)  
أي حاصل ما سبق من قوله  
والاول من غير الحقيقي  
الى هنا وقوله ان التخصيص  
أي تخصيص المتكلم  
شياء بشئ ففاعل المصدر  
ومفعوله محذوفان والمفعول  
المحذوف الذي هو الشئ  
ان كان واقعا على الصفة  
كان المراد بقوله بشئ  
الموصوف فيتحقق قصر  
الصفة على الموصوف أي  
جعلها مقصورة على  
الموصوف وان كان واقعا  
على الموصوف كان المراد  
بقوله بشئ الصفة فيتحقق

الامر ان أعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره  
بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود  
من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من غير أن يعلم على التعيين  
(ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن  
التخصيص بشئ دون شئ قصر افراد والتخصيص بشئ مكان شئ ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر  
قلب وان تساوي اعنده قصر تعيين وفيه نظرا لانا لاسلما أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان آخر  
فلا يلحق أن فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود  
تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شئ مشتركا بين قصر الافراد  
الحصر يسمى قصر تعيين واليه أشار بقوله (ويسمى) هذا القصر الذي قصده تعيين بعض ما تردد  
فيه المخاطب (قصر تعيين) ولا يشترط فيه التردد بين شيئين بل لو تردد بين أشياء وعين بعضها  
كان قصر تعيين وهذا الاحتمال الثاني وهو تخصيصه بالثاني يقتضي أن الاتصاف بالمعين جعل مكان  
غيره وأن ذلك الغير جعل له المخاطب مكانا كما تقدم في قصر القلب وفيه بحث لان المترددين  
الاتصاف وغيره لم يجعل لاحد الاتصافين أو الاتصافات مكانا فالاولى أن يجعل قصر التعيين داخل  
في تعريف حد قصر الافراد لان تخصيص شئ بشئ دون غيره معناه كما تقدم تجاوزا حد الشيئين  
أو الاشياء الى غيره فالانصافان المتردد بينهما أو الاتصافات تجاوزا غير المعين من ذلك الى ذلك المعين وهذا  
هو الذي قاله صاحب المفتاح وأجيب بان المتردد قرأ حد الامرين أو الامور في نفس الامر فجعل  
المثبت مكانه ورد بان الاحد لا عينه وهو الذي قرره المتردد يصدق على المثبت فلم ينف حتى يجعل المثبت  
مكانه وأجيب أيضا بان المتردد جعل لكل من المتردد فيه ما أو وفيها مكانا التجوز بثبوته بجعل الثابت  
مكان ذلك المجوز ورد بان لم يجعل الجواز بل الجواز ان بقيا كما هما وانما قرر ثبوت أحد المجوزين  
ووقوعه لا جواره حتى يكون مكان جواز الآخر وعلى تقدير مراعاة انتفاء جواز الآخر لوقوع الثابت

قصر الموصوف على الصفة أي جعل ذلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصفة فالباء في شئ داخل على المقصور عليه على كلا الامرين  
(قوله والتخصيص الخ) يجوز أن يكون بالنصب عطف على اسم أن فيكون من عطف معمولين على معمولي أن ويجوز الرفع ويكون من  
عطف الجمل وقوله بشئ أي صفة كان أو موصوفا (قوله وان تساوي اعنده قصر تعيين) هذا قسم قوله ان اعتقد (قوله وفيه نظر)  
أي في هذا الحاصل نظر (قوله لانا لاسلما) فيه إشارة الى منع كون التعيين من تخصيص شئ بشئ مكان آخر وحاصل ذلك النظر اننا  
لا نسلم أن في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان شئ آخر لان المخاطب به لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم  
مكان ما عينه بل هو متردد بينهما لاسلما أن فيه تخصيصا بشئ مكان شئ آخر ولو احتملنا فلا يلحق أن فيه أيضا تخصيصا بشئ دون شئ آخر  
فيكون داخل في الاول وحيد فاجعل قصر التعيين من تخصيص شئ بشئ مكان شئ لا من تخصيص شئ بشئ دون آخر تحكم (قوله  
ولهذا) أي ولاجل أن قصر التعيين فيه تخصيص بشئ دون آخر وأن كونه من تخصيص شئ بشئ دون آخر أظهر من كونه من  
تخصيص شئ مكان آخر جعل الخ وهذا اعتراض ثان غير التحكم أي أنه يلزمه الحكم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين بالاموجب



وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الصفتين حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر كونه كاتباً ومنجماً ونحو ذلك لا كونه مفعماً لا يقول الشعر لمتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما

(قوله والقصر الذي سماه المصنف الخ) تبرأ الشارح من هذه التسمية اشارة الى أن السكاكي لا يقول به اذا القصر الاضافي عنده نوعان فقط فسر قلب لمن يعتقد العكس وقصر افراد لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئاً فأدرج ما يسميه المصنف تعييناً في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الآن في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية بخلاف القسم الثاني من الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية وقد يقال ان البحث الوارد على المصنف لازم للسكاكي ولا يختص به المصنف اذ كما أنه لا وجه لتخصيص التعيين بالتعريف الذي فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه دون كما عند السكاكي فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والالم يختص البحث بقصر التعيين بل يجري البحث في التعريفين باعتبار القصرين الاوّلين أيضاً صدق كل منهما حينئذ على الآخر فتدبر (قوله قصر قلب فقط) أي لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف ونحصل مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب لظهور أن لا عكس فيه أصلاً وأما عند السكاكي فالتعيين من أفراد الافراد لا قسم له لان الافراد عنده عبارة عن قطع (١٨٢) الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع الشركة

والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الوصفين)

فلا يمنع ذلك كون التخصيص فيه انما هو بشئ دون شئ لانه تجوزاً أحد المجوزين الى الآخر فلا وجه لتخصيصه بالثاني بل يصدق على قصر التعيين التعريفان معاً حينئذ ولكن على هذا يلزم البحث في كلام السكاكي والمصنف معاً فلا يختص به المصنف كما قيل اذ كما أنه لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه مكان كما عند المصنف فلا وجه لتخصيصه بالتعريف الذي فيه دون كما عند السكاكي بل الصواب على هذا جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين كما في الاحتمال الاول وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف والالم يختص البحث بقصر التعيين بل يجري في التعريفين باعتبار القصرين الاولين أيضاً صدق كل منهما حينئذ على الآخر فتدبر والله أعلم (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد) أي قصر افراد (عدم تنافي الوصفين) في اعتقاد المخاطب ولو كانا متنافيين في أنفسهما وانما شرط في قصر الافراد ما ذكرنا في المخاطب اعتقاد اجتماعهما في الموصوف فإذا قلنا في قصر الافراد ما زيد الاشاعر كان المنفي عن زيد ما يمكن مجامعته الشعر كالكتابة والتخيم لا كونه مفعماً أي غير ص (وشرط قصر الموصوف الخ) شريد أن شرط قصر الموصوف على الصفة افراد أن تكون الصفتان غير متنافيتين فالمنفي في قولنا ما زيد الاشاعر هو كونه كاتباً مثلاً وليس المنفي كونه مفعماً عاجزاً عن الشعر لان ذلك ينفيه قولنا هو شاعر من غير قصر والسامع لا يمكنه أن يتخيل اجتماعهما في ذهنه بخلاف ما لا ينافي الشعر فانه قد يعتد اجتماعه معه فينفيه بالقصر وقول المصنف ان ذلك شرط في قصر

الاعتقادية فلا يتناول التعيين لانه قطع الشركة الاحتمالية لا اشتراك الصفتين أو الموصوفين في أن كلا منهما محتمل أن يكون ثابتاً بدل الآخر فعليه يكون التعيين قسماً لكل من الافراد والقلب (قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ) قد يقال هذا الاشتراك ضائع لعلمه مما تقدم من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة فان هذا يفيد أن قصر الافراد انما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين فهو تصريح بهما

علم التزاما وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر الصفة على الموصوف لان الموصوفات لا تكون ليصح الامتنافاة قاله السيرامي وفي يس ظاهر كلام المصنف انه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افراد وفيه نظر فانه يشترط في قصر الصفة على الموصوف عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بعلمين لم يثبت اعتقاد المخاطب بثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد فنحو قولك لا بزيد الا عمرو ونحو ما أفضل البلاد الا زيد لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف الا بوجه ولا في وصف الفضلية فلا يتأتى فيه ما قصر الافراد بخلاف نحو قولك لا جواد الا حاتم في قصر الافراد فيصح لان الجواد يمكن أن يتصف به اثنان وأجيب بأن المصنف ترك هذا الاشتراط في قصر الصفة اما لندرته لان تنافي اتصاف الموصوفين بالصفة نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزلة اللازم فلا معنى لاشتراطه وامالة معويل على ظهوره بالمقايسة انتهى (قوله افراد) حال من قصر وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجوداً أي حال كونه افراداً أي ذا افراد أو مفعول مطلق أي قصر افراد أو مفعول لا جله أي لا جمل الافراد (قوله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو ما زيد الا ماش لا أبيض أو لا ضاحك قاله يس وفي عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين أن لا يكون مفهوم أحدهما عين نفي الآخر وذلك كالمفعومية والشاعرية ولا ملزوم لنفي الآخر لزوماً فيحصل في الذهن بحصوله كالعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان امتناع

وشرط قصره قلبا لتحقيق تنافيه - ما حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا أو جالسا أو نحو ذلك لا كونه أسودا أو أبيض  
أو نحو ذلك ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها

اجتماع النفي والاثبات من أجل البديهيات فلا يتحقق قصر الافراد لاثباته على اعتقاد الشركة وهم - هذا تعلم أنه لا يرد ما قيل ان صحة  
اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافي لجواز أن يعتقد خلاف الواقع اذا الاعتقاد المطابق للواقع ليس بالزام في القصر  
ولا حاجة للجواب عنه بأن المراد عدم تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لافي الواقع انتهى (قوله ليصح الخ) علة لعدم التنافي (قوله حتى  
تكون الخ) حتى تفرعية بمنزلة الفاء وما ذكره من عدم منافاة كونه كاتباً لكونه شاعراً مبني على أن المراد الكتابة والشعر بالقوة فلا  
يصح اذا لم يكن اجتماعهما لان المراد بالكتابة الفاء الكلام نترابرة بمقابلهما بالشعر الذي هو الفاء الكلام نظماً كذا ذكر بعضهم (قوله  
وقلبا الخ) فيه العطف على معمولي عاملين لان قلباً عطف على افراد والعامل (١٨٣) فيه قصر وتحقيق عطف على عدم

والعامل فيه شرط وفيه  
خلاف والراجع المنع اذا  
لم يكن أحد المعمولين جارياً  
ومجبراً متقدماً كما في  
قولك في الدار زيد والجرة  
عمرو وأجاب السارح بأنه  
من عطف الجمل حيث قال  
وشرط الخ ان قلت انما جاء  
هذا من جعل قوله افراداً  
وقلباً معاً لاجله ونحن  
نجهلهما حالاً فيكون  
العامل فيهما شرطاً وحينئذ  
فيكون من قبيل العطف  
على معمولي عامل واحد  
وهو جائز قلت مازال  
البحث وارداً لان اختلاف  
جهة العمل ينزل منزلة  
اختلاف العامل بناء على  
ما حققه العلامة الرضى  
وقوله وشرط قصر الموصوف  
على الصفة قلباً الخ تسكت  
عن شرط قصر الصفة على

ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعه - ما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الاشاعر  
كونه كاتباً أو نجماً لا كونه مفهماً أي غير شاعر لان الاخام وهو وجهه ان الرجل غير شاعر ينافي  
الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا لتحقيق تنافيهما) أي تنافي الوصفين حتى يكون  
المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً أو مضاعفاً أو نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد أحسن صاحب  
الفتاح في اجمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب  
شاعر الله - ثم الآن يعتقد المخاطب امكان اجتماع كونه مفهماً وشاعراً جهلاً فيكون في الكلام قصر  
افراداً أيضاً والاخام وجدان الرجل غير شاعر يقال أخمته وجدته غير شاعر وإذا كان المراد عدم  
التنافي في الاعتقاد كيلا يخرج عن قصر الافراد ما اعتقد فيه المخاطب اجتماع الوصفين في موصوف خطأ  
مع تنافيهما في أنفسهم ما مع أنه قصر افراد قطعاً كان هذا الشرط لا فائدة فيه لانه تقدم أن قصر الافراد  
انما هو عند اعتقاد اشتراك الوصفين ثم لوروى عدم التنافي في نفس الامر لبتأني مطابقة اعتقاد  
المشاركة لزم أن يشترط أيضاً عدم تلازمهما كالضحك والنطق لبتأني مطابقة نفي الاشتراك وهو فاسد  
لان نفي الاشتراك قصر افراد سابق للنفي والاعتقاد ما في نفس الامر لم يطابقه وانما شرط ما ذكر في  
قصر الموصوف فقط لان تنافي الانصاف بالنسبة لموصوف متعددي قصر الصفة نادر فلم يشترط تنافيه  
وذلك كقولك ما أبو عمرو ولا زيد فقصر الالبوة فيه على زيد يكون قصر قلباً لعدم تأني انصاف زيد وغيره بالوب  
عمرو فلا يكون قصر افراد الا ان ادعيت المشاركة بتأويل الالبوة بالشفقة مثلاً أو بجهل وهذا الذي  
جلنا عليه كلامه من أن المراد بالتنافي التنافي في الاعتقاد لا بالائتم قوله (و) شرط قصر الموصوف على  
الصفة (قلبا) أي قصر قلب (تحقق تنافيهما) ففي الكلام بحث على كل تقدير وانما قلنا لا بلائمه لان  
الموصوف افراداً ظاهراً أنه ليس شرطاً في قصر الصفة افراداً وفيه نظر لان قولك لاجواد الا حاتم في قصر  
الافراد انما يصح اذا كان الجواد يمكن أن يتصف به اثنان فان لم يمكن كقولك لأب لزيد الاعر وفلايتأني  
فيه قصر الافراد لان اشتراك اثنين في أبوة زيد اذا لم يرد به الأب الاعلى لا يمكن قوله (وقلباً) أي وشرط قصر  
الموصوف قلباً (تحقق تنافيهما) حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً لا كونه أسوداً أو أبيض

الموصوف قلباً نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا زيد ولا يعني ذلك أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين  
فيه وحينئذ فلا يشترط فيه تحقيق التنافي بل تارة لا يتحقق كما مثلنا وتارة يتحقق نحو لأب لزيد الاعر وفانه قصر صفة على موصوف قصر  
قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف أبوة زيد (قوله لتحقيق تنافيهما) أي تحقيق تنافي الوصفين في الواقع لاجل أن يكون اثبات  
الملك أحدى الصفتين مشعراً بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنافيه فيكون القصر قصر قلباً بينين بخلاف ما اذا لم تكن احدهما  
منافية للآخرى فان المخاطب يجوز اجتماعهما في رأي أي فيحتمل أن يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر قلب الى أمر خارجي  
يعرف به أن المخاطب يعتقد ذلك العكس (قوله حتى يكون المنفي الخ) حتى تفرعية بمعنى الفاء (قوله أو نحو ذلك مما ينافي القيام) أي  
ككونه مسدداً أي وليس المنفي بما ذكره من القصر كونه كاتباً أو شاعراً لعدم منافاته للقيام (قوله ولقد أحسن الخ) هذا تعرض  
بالصنف من كونه أساء في اشتراط هذا الشرط وهو تحقيق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب فيمكن أن ينبغى له اهماله كما أهمله  
السكاكي

(قوله على ما صرح به في المفتاح) أي لان الشرط في قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب عكس ما يذكروا المذكم سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع أم لا فقول الشارح مع عدم تنافي الشعر والكتابة أي في الواقع لصحة اجتماعهما في موصوف واحد وان كان المخاطب يعتقد تنافيهما والمراد بعدم تنافيهما واحد وان كان مفهوما مختلفا (قوله ومثل هذا) أن ومثل هذا القول وهو ما يزيد الاشاعر لمن اعتقد أنه كاتب (قوله خارج عن أقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عنه هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله خارج عن أقسام القصر) أي القصر الاضافي أما خروجه عن قصر الافراد فلا اعتقاد للمخاطب اتصافه بصفة وفي قصر الافراد لا بد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه بهما \* وأما خروجه عن قصر التعيين فليكون المخاطب به مترددا لا اعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد بثبوت أحدهما وانتفاء الآخر \* وأما خروجه عن قصر القلب فليعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه لا بد منه على ما قال المصنف وقوله على ما ذكره المصنف أي من اشتراط هذا الشرط في قصر القلب وأما على صنيع السكاكي من اهماله (١٨٤) فلا يكون هذا المثال خارجا عن الاقسام الثلاثة بل من قبيل قصر القلب كما علمت (قوله

على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لا نأقول أما الاقول فلا دلالة للفظ عليه مع أن الانسليم عدم حسن قولنا ما يزيد الاشاعر ان اعتقده كاتب غير شاعر وأما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا

المراد بالتنافي هنا التنافي في نفس الامر فاذا قلت في قصر القلب ما يزيد الا فائمه فالتنفي عن زبده هو القعود أو نحوه مما ينافي القيام لا الكتابة أو الشعر مثلا اذ لو أريد به التنافي في الاعتقاد لم يطابق ما عند المصنف في الايضاح الذي جعله كالشرح لهذا الكتاب وذلك أنه ذكر فيه أن السكاكي أغفل ذكر التنافي ومعلوم أن التنافي الذي أغفله هو التنافي في نفس الامر لا التنافي في الاعتقاد لانه ذكر أن قصر القلب انما هو عند اعتقاد المخاطب العكس ويبعد غلط المصنف بان يكون مراده التنافي في الاعتقاد مع ممارسته لكتاب السكاكي وعلمه بما فيه فلم يعترض عليه الا بما تحقق اهماله وهو التنافي في نفس الامر ولكن الصواب مع السكاكي لان اشتراط التنافي الذي ذكره المصنف يقتضي ان قولنا ما يزيد الاشاعر رد على من زعم انه كاتب لاشاعر ليس قصر قلب لعدم تنافي الشعر والكتابة كما انه ليس افرادا ولا تعيينا لعدم اعتقاد المشاركة وعدم التردد ولا شبهة في انه قصر قلب وقد نص عليه السكاكي وهو حق لا شك فيه ثم لو حمل على التنافي في الاعتقاد كان خالفا عن الفائدة لانه لم يأن قصر القلب انما هو عند اعتقاد ما ينافي حكم القصر المذكر كتر كذا فعدم في قصر الافراد وأيضا يكون هذا الكلام منافيا حينئذ لقوله وقصر التعيين أعم منه - ما لانه اذا أريد المنافاة في الاعتقاد صدق قصر القلب في الوصفين المتنافيين وفي غيرهما فلا يزيد عليه قصر التعيين بغير المتنافيين وهذا أعني كون قصر التعيين غير أعم بلزم أيضا بالنسبة لقصر الافراد على ما جعلناه عليه لاجل ما تقدم اذ لا يختص قصر الافراد حينئذ بما لا تنافي فيه فلا يزيد عليه قصر التعيين فقد ظهر ما في كلام المصنف من الخبط فالصواب ما عند

هذا شرط للحسن) أي لحسن قصر القلب لصحته وحينئذ فلا يخرج ما زيد الاشاعر ان اعتقد أنه كاتب عن أقسام القصر الثلاثة بل هو من قبيل قصر القلب وان كان غير حسن (قوله أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب) أي سواء تنافيا في الواقع أولا كما في المثال المذكور ثم انه ليس المراد بتنافيهما في اعتقاد المخاطب اعتقاده تنافيهما في نفس الامر بان يعتقد أنه لا يمكن اجتماعهما في نفس الامر بل المراد اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الاخرى فصح رد الشارح الا في (قوله أما الاول) أي وهو كونه شرطيا في حسن قصر القلب وحاصل هذا الرد أن الانسليم

أن هذا امراد المصنف لعدم اشعار لفظ الكتاب به اذا اصل في الشرط أن تكون للصحة للحسن بل كلامه في الايضاح وأيضا الذي هو كالشرح له هذا الكتاب ينافي كونه شرطيا للحسن لانه قال ليكون اثبات الصفة مشعر بانتهاء غيرهما فان قضيته أن الشرط للتحقق لا للحسن سلمنا أن لفظ الكتاب مشعر بأنه شرط في الحسن فلا نسلم عدم حسن الخ فبطل حينئذ كونه شرطيا في الحسن فقول الشارح فلا دلالة للفظ أي للفظ الكتاب أعني المتن عليه (قوله وأما الثاني) أي كون المصنف أراد تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الامر (قوله مما ذكره في تفسيره) أي مما ذكره في التفریع على تفهيمه أي تعريفه وذلك لانه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى ثم فرغ على ذلك قوله والمخاطب بالثاني من يعتقد العكس (قوله فيكون هذا الاشتراط ضائعا) بردمثل هذا على قوله وشرط قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصفين لان عدم تنافي الوصفين وامكان اجتماعهما معلوم من قوله في التفریع على تعريفه والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان الاثنان ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب

وقصر التعيين أعم لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً باحداً من معينين على الإطلاق لا يقتضي جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناعه  
 بهما معاً علم أن كل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين من غير عكس وقد أعمل  
 السكاكي القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الأفراد فلم يشترط في قصر الموصوف أفراداً عدم تنافي الصفتين ولا في قصره  
 قلباً تحقق تنافيهما

(قوله وأيضاً لم يصح) أي على إرادة هذا الاحتمال الثاني (قوله لم يصح قول المصنف) أي في الإيضاح الذي هو كاشر له هذا  
 الكتاب وحاصل كلام الشارح أنه لو كان مراد المصنف التنافي بحسب اعتقاد المخاطب لم يصح قول المصنف في الإيضاح معترضاً  
 على السكاكي أنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه وذلك لأن السكاكي قد اشترط فيه كون المخاطب معتقداً للعكس  
 وهذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب إذ بعد  
 أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعتز به (١٨٥) وانما يعترض عليه بما تحقق

وأيضاً لم يصح قول المصنف أن السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعمل المصنف اشتراط  
 تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح (وقصر التعيين  
 أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولاً

السكاكي من إسقاط هذين الشرطين ولا يقال لعله أراد بشرط عدم تنافي الوصفين أو تنافيهما بشرط الحسن  
 في القصرين لأننا لنسلم أن لا حسن فيما لا تنافي فيه بالنسبة لقصر الأفراد وأيضاً ليس في الكلام  
 ما يدل على الحسن وخص المصنف أيضاً هذا الشرط بقصر الموصوف لأنه أكثر في المشاركة فاحتج  
 إلى الشرط فيه بخلاف قصر الصفة والتنافي في الاتصاف فيها نادراً كما تقدم في قولك ما نوزبداً لعمرو  
 فكان قصر الصفة أضعف التنافي فيه مخصوص بقصر الأفراد والتعيين فلم يذكركه ولو كان على  
 ما ذهب إليه المصنف لا بد من التنافي باعتبارها أيضاً ويحتمل أن يكون تخصيص الشرط بقصر  
 الموصوف لعدم اشتراطه في قصر الصفة لاندور التنافي فيه وهو مما يؤيد بطلان الشرط تأمل والله  
 أعلم وأما تعديل المصنف شرط التنافي بقوله ليكون اثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها فهو مما  
 يؤكد إرادة التنافي في نفس الأمر وفيه بحث لأنه إن أراد أن اثبات المتكلم هو المشعري بتنفى غيرها  
 فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن اثبات المخاطب هو المشعري فلا يتوقف  
 أيضاً على التنافي بل يفهم منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كان يقال ما زيد إلا كاتب فيقول المتكلم  
 رداعليه ما زيد إلا شاعر فيأذكره المصنف من الشرط في القصرين لا يتم إلا أن ثبت بالاستقراء أن  
 البلغاء لا يستعملون أحد القصرين إلا بالشرط المذكور ولم يثبت ثم بين أن قصر التعيين لا يشترط فيه  
 أحد الشرطين فقال (وقصر التعيين) وهو اثبات المتكلم أحد المتردد فيه أو المتردد فيها (أعم) محلاً  
 من كل من قصرى الأفراد والقلب لأن الأول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه والثاني محله

ليكون اثباته مشعراً بانتفاء غيرها قوله (وقصر التعيين أعم) يعني لأن اعتقاد الاتصاف بأحد الأمرين  
 أعم من جواز اجتماعهما وامتناعه فكل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن  
 يكون مثلاً لقصر التعيين أي من غير عكس قلت ومن هنا يعبراً بقوله أو تساويها عائد إلى كل من قصر

(٣٤ - شروح التلخيص ثانياً) الشرط وحاصل ذلك النظر أنه إن أراد ليكون اثبات المتكلم الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وهو  
 ما اعتقده المخاطب ففيه أن أداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن اثبات المخاطب الصفة مشعراً بانتفاء غيرها وهي التي  
 أثبت المتكلم كالتقييم حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب ففيه أن اثبات المخاطب لا شعارة بانتفاء معنى أصلاً إذ غاية  
 ما يفهم منه الاثبات فقط وانتفاء الغيران فهم منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كان يقول ما زيد إلا قاعاً فيقول المتكلم رداعليه ما زيد  
 إلا شاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل أن شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب بعكس ما يذكركه المتكلم سواء تحقق التنافي بينهما أم لا  
 وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم (قوله وقصر التعيين) أي وهو اثبات المتكلم أحد الأمرين المتردد فيه أو أحد الأمور  
 المتردد فيها قوله أعم أي من كل واحد منهما على انفراد وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع لأنه لا يمكن لأن  
 الوصفين فيه امامتباينان أولاً ولا واسطة بينهما فان كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الأفراد وان كانا غير متباينين تحقق الأفراد  
 والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانها مباينة لكل من حقيقة القصرين إذ لا يصدق



قصر الافراد الاعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب الاعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين الاعتقاد عدم الاعتقادين وانما كان قصر التعيين اعم محلا من قصرى الافراد والقلب لان الاول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه والثاني محله ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون اعم من الاول لشموله ما فيه التنافي واعم من الثاني وهو قصر القلب لشموله ما ليس فيه التنافي والحاصل ان عمومهما بالنسبة للاول لوجوده في محل التنافي وعمومه بالنسبة للثاني لوجوده في محل الاول وليس عمومهما بالنسبة لهما معا بان يتحقق بدون هذا المجموع والالزم وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا غيره وهذا فاسد كما لا يخفى (قوله فكل مثال الخ) (١٨٦) اشارة الى ان العموم بحسب التحقيق باعتبار الصلاحية لا بحسب الصدق

فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (والقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف

ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون اعم من الاول بما فيه التنافي ومن الثاني وهو قصر القلب بما ليس فيه وبه يعلم ان المراد وقصر التعيين اعم من الاول بخصوصه لوجوده في محل الثاني ومن الثاني بخصوصه لوجوده في محل الاول لا أنه اعم منهما معا حتى يلزم وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافي ولا عدمه فان هذا فاسد كما لا يخفى وفيما لنا العموم بالمحل الاشارة الى ان العموم باعتبار التحقق في محل لا باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين لانها مبينة لكل من القصرين اذ لا يصدق قصر الافراد الا في اعتقاد المشاركة وقصر القلب الا في اعتقاد العكس وقصر التعيين الا في عدم الاعتقادين فليفهم (والقصر طرق) أي أسباب لفظة تفيد وهو كثيرة منها تعريف الجزأين وفصل المبتدأ بضمير الفصل وقولك مما لا جاء زيد نفسه أي لا غيره وقولك زيد مخصوص بالقيام دون عرو والمذكور للصنف هنا أربعة وانما لم يذكر غيرها لان الغير اما انه ليس معدودا من الطرق اصطلاحا كالتأكيدي المعنوي كقولك جاء زيد نفسه كانه قد قدم واما انه مخصوص بالمستندين كضمير الفصل والافيد كرمایم واما لانه عائد الى هذه الاربعة كبل التي هي للاضرب ولكن انى للاستدراك لا للعطف لانهم ارجعوا الى معنى العطف ولزيادة الطرق على الاربعة لم يقل في عدوها وهي كذا وكذا بل انى في عدوها عن مقتضية التبعيض والى ذلك اشار بقوله (منها) أي من طرق القصر (العطف) بحرف يقتضى ثبوت ضدهم ما قبله لما بعده والحكم الذي يفيد الحرف ثبوت ضده لما بعده

الافراد والقلب قال المصنف وأهمل السكاكي القصر الحقيقي وأدخل قصر التعيين في قصر الافراد فلم يشترط في قصر الموصوف افراد اعدم تنافي الصفتين ولا في قصره قلبا لتحقيق تنافيهما قيل لا يحتاج الى اشتراط عدم التنافي بين الصفتين في الافراد لان العقل مستقل بالعلم بعدم اجتماع المتنافيين وكذلك التنافي بين الامرين ظاهر في القلب فلم يحتاج لذكره وقيل انما لم يشترط السكاكي التنافي في القلب لانه لا دليل على اشتراطه وما ذكره المصنف لا يدل لجواز ان يكون انتفاء غيرهما يحصل من اثباتها بطريق من طرق القصر مع عدم التنافي اذ لا مانع من أن يعتد بالمخاطب صفة مكان صفة وهما لا يتنافيان ص (والقصر طرق منها العطف) ش القصر يكون بالعطف وغيره وقد ذكر المصنف طرقا ونحن نذكر

أو التحقق بالفعل (قوله من غير عكس) أي لانه ربما صلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وهو القلب وربما صلح له ما لا يصلح للقلب وهو الافراد (قوله وللقصر) أي سواء كان حقيقيا أو غيره وقوله طرق أي أسباب تفيد (قوله والمذكور أي والطرق المذكور) ففيه تذكرة الطرق تطرا للفظ أل أو يقال أراد بالمذكور الشئ وهو مذكر وقوله ههنا أي في باب القصر (قوله وغيرها) أي كضمير الفصل وتعرف المسند أو المستند اليه بالانفسية وتقديم ما حقه التأخير من المجمولات واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وكذا التأكيدي غير الشمولي نحو جاء زيد نفسه أي

لا غيره وانما افتقر المصنف على ذكر هذه الاربعة في هذا الباب اما لان القصر الاصطلاحى هو ما كان به هذه الاربعة كقولك وما كان بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند أو المستند اليه ونحو لفظ الخصوص فليس باصطلاحى وان كان قصر بالمعنى اللغوى أو ان القصر بضمير الفصل وتعريف المسند أو المستند اليه داخل في القصر الاصطلاحى بان يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق السبعة ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالمسند والمستند اليه وقد تقدم ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ الخصوص والتأكيدي ليس داخل في القصر الاصطلاحى هذا حاصل ما ذكره العلامة عبد الحكيم (قوله منها العطف) أي بلاول ولكن وانما قدم العطف عن بقية الطرق لانه أقوا لالتصريح فيه بالطرفين المبدئ والمنفى بخلاف غيره فان النفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء أصرح من انما وأخر التقدم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية واعلم ان العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافي وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فالقصر اضافى وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقى

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد ازيد شاعرا كاتب أو ما زيد كاتب بل شاعر

(قوله زيد شاعرا كاتب) أي لمن اعتقده كاتباً وشاعراً

(١٨٧)

(قوله والثاني بالعكس) وهو أن

الموصوف المنفي فيه معطوف

عليه والمثبت معطوف

لكن كون ثاني اليمين

معطوفاً على المنفي محل

نظر لأنه ان عطف بالنصب

على لفظ المنصوب المنفي

لزم عمل ما في المثبت وهي

انما تعمل في المنفي وان

عطف بالرفع على محل

المنصوب فالعطف على

محل المنصوب هنا ممنوع

لزوال رعاية المحلية بوجود

الناسخ وأما رفعه بتقدير

الابتداء فيخرج به عن كونه

معطوفاً لأن بل اذا دخلت

على جملة كانت بدائية

واضرابية لا عاطفة لانها

انما تعطف المفردات

وكلامنا في افادة الحصر

بالعطف ويمكن أن يجاب

بأن العطف على المحل

لا يمنع على مذهب البصريين

الذين لا يشترطون وجود

المحذر أي الطالب لذلك

المحل والمثال جار عليه على

أن المحل وان كان لا يبق

مع العامل المغير لكنه

اعتبر هنا للضرورة ولا يكون

ما ضعيف العمل وانما

ذكر بل بعد النفي دون

الاثبات لانها بعد النفي

تفيد الاثبات للتابع فتفيد

القصر وبعد الاثبات

لا ترفعه عن المنبوع بل

كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افراد ازيد شاعرا كاتب أو ما زيد كاتب بل شاعر) مثل عثمان أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس

اما اثبات فيكون الثابت لما بعده نفيًا (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افرادا) أي قصر افراد (زيد شاعرا لا كاتب) فتعد أثبت الشعر لزيد قبل حرف العطف ونفي به عنه الكتابة التي لا تنافي الشعر فكان قصر افراد (و) اما نفي فيكون الثابت بالحرف لما بعده اثباتا كقولك في قصره افرادا أيضا (ما زيد كاتب بل شاعر) فتعد نفي الكتابة أولا وأثبت الشعر فكان قصر افراد فهذان مثالان أو هما معطوف فيه المنفي على المثبت وثانيهما بالعكس أي عطف فيه المثبت على المنفي ولكن كون ثانيهما معطوف فيه على المنفي المنصوب بما محل نظر لأنه ان عطف على لفظ المنصوب لزم عمل ما في المثبت وهي انما تعمل في المنفي وان عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على المحل ممنوع لزوال رعاية المحلية بوجود الناسخ وأما رفعه بتقدير المبتداء فيخرج به عن كونه معطوفاً وكلامنا في افادة الحصر بالعطف ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين عليه أو الرفع بتقدير المبتداء ويجعل الكلام من عطف الجمل ويراد بالعطف ما هو أعم من عطف الجمل ان شاء الله ما ذكره ثم نذكر ما أهمه في آخر الكلام فننظره العطف كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد ازيد شاعرا لا كاتب وما زيد شاعرا بل كاتب وقلبا زيد قائم لا قاعد وما زيد قاعد بل قائم وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعرا لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد قلت أما العطف بلا فأي قصر فيه انما فيه نفي واثبات فقولك زيد شاعرا لا كاتب لا تعرض فيه لثني صفة ثالثة والقصر انما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبت اما حقيقة أو مجازا وليس هو خاصا بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب وأما العطف ببل فأبعد فان قولك ما زيد قائم بل قاعد لا قصر فيه وهو أبعد من القصر عما قبله لان في الاجمع ما بين نفي واثبات وذلك لا يستقر في بل اذا جاوزنا عطفها على المثبت مثل زيد شاعرا بل كاتب ثم اطلاق أن بل العاطفة للقصر لا يصح لانه يقتضي أن قولك ليس زيد قائم بل قاعد لا قصر فيه فانها ليست عاطفة لان بل لا تعطف الا المفرد كما صرح به النحاة فائدة تتعلق بالعطف بلا وتحمية ملخصا من كلام الوالد رضي الله عنه وقع السؤال عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب فان الشيخ أباح بان منعه وشرط أن يكون ما قبل العاطفة غير صادق على ما بعدها وسبقه لذلك السهيلي في نتائج الفكر وقال لان شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بفهوم الخطاب نفي ما بعدها فقال السائل ان في ذلك نظر الامور منها أن قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك ان أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثله قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناها امتعا كسين بل قد يقال قام رجل لا زيد أولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان أردت بالرجل زيدا كان تأكيدا وان أردت غيره كان فيه الداس على السامع واهتمام أنه عينه والتأكيد والالباس منتفیان في قام رجل لا زيد وأي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وجامع رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا امتنع جامع رجل لا زيد كما قالوه فهل يتأتى ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وصرح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في استدلاله

مجمع له في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فحوم ما زيد كاتب بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه ثبوت الشعر له مع المسكوت عن نفي الكتابة واثباته لزيد اه سيراخي واعلم أن افادة بل للقصر مبني على أن ما قبل بل في النفي متقرر فيه كما عليه الجمهور وأما على أنه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تفيد القصر فحوم ما زيد كاتب بل شاعر

وقلبا زيدا قائما لا قاعدا أو مازيدا قاعدا بل قائما

(قوله وقلبا الخ) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاستحسان جريانه فيه فالأقتصار للمناسبة مصرح به الشارح في قوله ولما كان الخ (قوله زيدا قائما لا قاعدا) أي لمن اعتقد أنه قاعدا والشرط وهو تنافي الوصفين موجود (قوله وما زيدا قائما بل قاعدا) أي لمن اعتقد أنه قائم ومثل المثالين لما سبق (قوله فان قلت الخ) حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا وذلك لأنه شرط فيه تحقيق تنافي الوصفين وإذا تحقق أي ثبت تنافيهما كما في المثالين علم من نفي أحدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت أحدهما نفي الآخر وحينئذ لا فائدة في عطف المنبئ على المنفي أو عطف المنفي على المنبئ وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي فقد علمت أن هذا الإراد بحسب مذهب المصنف وكذا بحسب مذهب غيره إذا تحقق التنافي وأما إذا لم يتحقق التنافي فالأمر ظاهر وقول الشارح غائبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير أي وكذا نفي أحدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر ولو زاد الشارح ذلك لكان أولى يشمل المثال الثاني والجواب الذي ذكره شامل له أيضا لأن حاصله أن الجمع بين النفي والاثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفي سواء تقدم أو تأخر (قوله قلت الخ) حاصله أن فائدة التعرض لنفي الغير بعد اثبات المطلوب بطريق الحصر الأشعر (١٨٨) بأن المخاطب اعتقد العكس لأن القيد الزائد من البليغ حيث

(وقلبا زيدا قائما لا قاعدا وما زيدا قاعدا بل قائما بل قاعدا) فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فافائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيدا قائما وان دل على نفي القعود

ولكن انما يتم هذا الأخير ان سلم أن بل للعطف ولا ينافية الاضراب وهو محل نظر (و) كقولك في قصره (قلبا) أي قصر قلب في صورة تقديم الاثبات (زيدا قائما لا قاعدا) فقد أثبت القيام ونفي القعود والمنافي له فكان قصر قلب على مذهب المصنف (و) في صورة تقديم النفي (ما زيدا قاعدا بل قائما) فقد نفي القعود وأثبت القيام والبحث الوارد فيما تقدم فيه النفي واردة هنا أيضا لا يقال قصر القلب بطريق العطف أو بغيره لا فائدة له على مذهب المصنف مطابقة لأنه شرط لتحقيق تنافي الوصفين وإذا تحقق تنافيهما كما في المثال علم من ثبوت أحدهما أو نفيه نفي الآخر وثبوته فأي فائدة لعطف المنبئ أو المنفي وكذا على مذهب غيره في صورة تحقق التنافي لا نأقول الحكم المقدر هنا منكر لا اعتقاد على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله الآية نظر لان جبريل امام معطوف على الجملة الكريمة أو على رساله على القوانين إذا قائل ان المعطوف الأخير معطوف على متوسط بل اما على الاول واما على ما قبله قوله نسمعتم من الشيخ أبي حيان والمراد بالرسالة الانبياء لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقريته عطفهم على الملائكة بصرف هذا ولا يثنى بمتنع العطف بل في نحو ما قام الزيد لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليقهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطبا قد يمتضى مثل ذلك ولا سيما والنفي

لا يحتاج اليه تطلب له فائدة وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها المخاطب بل كذا فقول الشارح الفائدة فيه أي في نفي الغير وقوله التنبيه أي تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ أي الواقع من المخاطب وقوله وأن المخاطب الخ وعطف على رد عطف لازم

لكنه

على ملزوم أو عطف تفسيره هذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ بل من الذوق كما علمت من

أنه إذا وقع في الكلام شيء مستغنى عنه بحسب الظاهر فان الذهن يطلب له فائدة فإذا وجد ما يناسبه حمل عليه لان كلام البليغ يحتمل على المناسب وانما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لان كلامه في قصر القلب ولان الإراد فيه أقوى فلا ينافي أنه قد تكون فائدة النفي التنبيه على تردد المخاطب إذا كان قصر تعيين وقد يقال يمكن أن الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على أن المخاطب متردد فانه فائدة صحيح الحمل عليها وحينئذ لا يكون ذلك القصر من قصر التعيين فلم يتم التنبيه الذي ذكره الشارح ولذا أجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن فائدة نفي الغير بعد اثبات المذكور بطريق الحصر تأكيدها للحكم المنكر المناسب للقيام وبيانه أن الحكم المقر هنا منكر لا اعتقاد المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده في اثبات ضده أو خلاف المعتقد نفي الحكم المعتقد وفي العطف بالنفي أو الاثبات تقرير ما تقررا ولا فائدة توصل بالعطف المفيد للحصر صراحة الى التأكيده المناسب للقيام ولا يقال قد قررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وبيئت فيه أن العطف فيه يفيد التأكيده معلوم أن قصر الافراد انما يرد في مقام الانكار أيضا ولأن كيد فيه أصلا لان الحكم المنبئ معلوم مسلم ولا معنى للتأكيده فيه والمنفي وهو المنكر بالفتح لم يشتمل على أداة تأكيده فلم يستقم فيه أن العطف فيه للتأكيده ولا جرى على قاعدة الخطاب الانكاري لانا نقول المنكر على المخاطب في قصر الافراد هو التشريك والعطف فيه يفيد الوحدة

وفي قصر الصفة على الموصوف افراد أو قلبا بحسب المقام زيد قائم لا عمرو وأوما عمرو فائبا بل زيد

باللزام وبقيد بالمطابقة نفي غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فإذا قيل زيد جاء لا عمرو وفعناه جاز بدو حده لا عمرو وفيه  
تأ كيد الوحدة المنفية لا نشر بك المدعى إلا أنه كثيرا ما يستغنى عن ذلك تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه إياها ففي الكلام مع العطف  
تأ كيدهم هذا الاعتبار أنه يعقوبى (قوله لكلمة خال عن الدلالة على (١٨٩) أن الخطاب اعتقد أنه قاعد) أى

فأذا جى بالعطف دل بالذوق  
السليم على أنه معتقد ذلك  
خطأ فان المتبادر من قولنا  
كان كذا لا كذا أن المعنى  
لا كذا كما تزعم أي الخطاب

لكنه خال عن الدلالة عن أن الخطاب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أى قصر الصفة على الموصوف  
افراد أو قلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو وأوما عمرو وشاعر ابل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو وبل زيد  
بتقديم الخبر لكنه يجب حذره في رفع الاسم لبطان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد  
صالحا للقلب لا اشتراط عدم التنافي في الافراد

(قوله بحسب المقام)  
أى حال الخطاب فان  
اعتقد الخطاب شركة  
زيد و عمرو في الشعاعية  
أوفى انشائهم - اكان قصر  
افراد وان اعتقد العكس  
كان قصر قلب ولا تغفل  
عن كون تنافي الوصفين  
انما يشترط عند المصنف  
في قصر القلب اذا كان  
قصر موصوف على صفة  
لا قصر صفة على موصوف  
لئلا يشكك عليك كون  
زيد شاعر لا عمرو وقصر قلب  
ومثل المصنف عن ابن لما  
سبق (قوله لتقديم الخبر)  
أى على الاسم كما هو السياق  
(قوله لبطان العمل) أى

الخطاب عكسه والحكم المنكر يجب تأ كيد في اثبات ضدا وخلاف المعتقد في الحكم المعتقد في  
العطف بالنفي أو إثبات نفي برما تقر أو لا فقد توصل بالعطف المفيد للعصر صراحة الى التأ كيد  
المناسب للمقام ثم لو سلم عدم الحاجة الى التأ كيد في المقام ففي التعرض للنفي اشعار بأن الخطاب اعتقد  
العكس لان القيد الزائد حيث لا يحتاج اليه تطلب له فائدة وأقرب شئ يعتبر فائدة بالذوق السليم  
الرد على الخطاب فان المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أي الخطاب وكذا  
قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم أي الخطاب بل كذا وأيضا في  
العطف في المتنافيين نفي توهم أن وقتهم ما يختلف فلا يكون فيه نقض اعتقاد الخطاب فليتنامل لا يقال  
قد قدرت أن مقام قصر القلب مقام انكار وبيئت أن العطف فيه يفيد التأ كيد ومعلوم أن قصر  
الافراد انما يرد في مقام الانكار أيضا ولأن كيد فيه أصلا لان الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى  
للتأ كيد فيه والنفي وهو المنكر لم يشتمل على أداة تأ كيد فلم يستقم فيه أن العطف فيه للتأ كيد ولا جرى على  
قاعدة الخطاب الانكارى لانا نقول المنكر على الخطاب في قصر الافراد هو التشريك والعطف فيه  
يفيد الوحدة باللزام وبقيد بالمطابقة نفي غير من انتسب له الحكم والكلام على تقدير الوحدة فإذا قيل زيد جاء لا عمرو وفعناه جاز بدو حده لا عمرو وفيه  
زيد جاء لا عمرو وفعناه جاز بدو حده لا عمرو وفيه تأ كيد الوحدة المنافية لا نشر بك المدعى إلا أنه كثيرا  
ما يستغنى عن ذلك تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه إياها ففي الكلام مع العطف تأ كيدهم هذا الاعتبار  
فليتنامل (و) كقولك (في قصرها) أى في قصر الصفة على الموصوف في صورة تقديم الاثبات (زيد  
شاعر لا عمرو) هذا يصلح مثلا لقصر القلب اذا اعتقد الخطاب أن الشاعر عمرو ولا زيد ومثالا لقصر  
الافراد اذا اعتقد مشاركة عمرو وزيد في الاتصاف بالشعر (و) كقولك أيضا في قصرها في صورة  
تقديم النفي (ما عمرو وشاعر ابل زيد) هذا أيضا يصلح مثلا لقصر القلب حيث يعتقد الخطاب أن عمرا

الاول عام والثاني خاص فأسوأ درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد وهذا جمل السؤال فأجاب  
ما ذكره السهيلي وأبو حيان ذكره أيضا لا بدى في شرح الجزولية قال لا يعطف بلا ان بشرط أن يتضمن  
ما قبلها مفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاء في رجل لا امرأة وعالم لا جاهل  
فلو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل  
الاتأ كيد النفي فاذا أردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد ويجوز مررت  
زيد لا عمرو ولان الاول لا يتناول الثاني انتهى واذا ثبت أنها لا تدخل الاتأ كيد النفي اتضح الشرط  
المذكور لان نفي الخطاب يقتضى في قام رجل نفي المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك  
قام زيد لا عمرو وأما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلم يوجد نفي يؤكده لا وقوله تأ كيد النفي

عمل ما لان شرط عملها ترتيب  
معمولها وقد فقد الترتيب  
بين الاسم والخبر لان شاعر  
خبر مقدم وعمرو مبتدأ  
مؤخر ويجوز أن يكون  
الوصف مبتدأ وما بعده  
قاعدة أغنى عن الخبر ان قلت  
ان ما بعده بل مثبت فعلى

تقدير لوجه عمل عمرو فاعلا بالصفة لم يصح عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفي اذا التزم ما شاعر زيد بل شاعر عمرو قلت  
العامل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عاملة في المعطوف عليه أصالة وفي المعطوف تبعاً وقوله لبطان  
العمل أى مطلقا عند الجمهور أو الا اذا كان الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاة لا يقول ببطان العمل مع عدم الترتيب مطاقا كما  
في الرضى فقول السارح في المطول وقد أجمع النحاة على وجوب رفع الاسم لبطان العمل أى أجمع أكثرهم



وتحقق التنافي في القلب على زعمه أو رد التنازل مثلا لا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثلا  
واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثلا لهما يصلح مثلا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في  
سائر الطرق

هو الشاعر دون زيد ومثالا لقصر الافراد حيث يعتقد نفي الشعر عنهم معا ومثل بل في ذلك لكن ولا فرق  
في افادة القصر في هذا المثال بين تقديم الوصف وتأخيرها الا أنه عند تقديمه يجب رفعه لبطان عمل  
ما بتقديم الخبر أو يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر ولكن افادة القصر يبل فيما  
ذكر بناء على أنها الافادة ثبوت ضد حكم ما قبلها الما بعددها مع تقرير النفي لما قبلها أو أما اذا بنى على أنها  
لنقل الحكم لما بعده أو بصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه حتى بعد النفي كما قيل فلا تقيده بقصر ثم  
الظاهر أن تمثيل المصنف من غير تعيين قلب ولا افراد في قصر الصفة بمثلين هما في حكم الواحد باعتبار  
صحة انصاف كل من الموصوفين بالصفة المذكورة فيهما وانما اختلفا في مجرد تقديم الاثبات وتأخيرها ولم  
يمثل لقصر القلب بما لا يصح فيه انصاف الموصوفين معا تلك الصفة كما تقدم في قولك ما أوزيد عمرو  
لعله يريد النفي المؤكد أو لعل مراده أنه لا تدخل في أثناء الكلام اللتفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت  
أول الكلام قد يراد بها أصل النفي مثل لا أقسم وقد خطر لي في ذلك أسرار غير ما قاله الابدى أحدهما  
أن العطف يقتضي المغايرة والمغايرة في اطلاق أكثر الناس تقتضي المباينة وان كان التحقيق أن بين  
الاعم والاحص وبين العام والخاص وبين الجزع والكل مغايرة فحينئذ يمنع العطف في جاء في رجل وزيد  
لعدم المغايرة أعني المباينة فاذا قال أردت غير زيد جاز وأيس مما نحن فيه ولو قلت جاء زيد ورجل فعناء  
ورجل آخر لوجب المغايرة ولذلك لو قلت جاء زيد لرجل فتقديره لرجل آخر لا نحافظ على مدلول اللفظ  
فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم وخصوص واطلاق وتقييد الثاني أن مبنى الكلام على الفائدة  
وقام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل المحتمل لزيد وغيره لافادة فيه مع ارادة حقيقة العطف بل نقول  
فاسد لانك ان أردت الاخبار بنفي قيام زيد والاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره فتناقض وان أردت  
الاخبار بقيام رجل غير زيد فطر يفتك أن تقول غير زيد وبهذا تبين أنه لا فرق بين قام رجل لا زيد وقام زيد  
لا رجل في الامتناع إلا أن يراد بالرجل غير زيد فيصح فهمان صح وضع لافي هذا الموضع موضع غير وفيه  
نظر وتفصيل والفرق بين العطف بلا معنى غير أن العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض  
فيه للأول بتأكيده النفي بالمفهوم ان لم وغير تقييد الاول ولا تعرض فيه للثاني الا بالمفهوم ان كانت صفة  
وان كانت استثناء ففي كونه بالمنطوق أو المفهوم بحث وهذا الوجهان أحسن مما ذكره السهيلي والابدى  
لانهم ما بنوا على صحة مفهوم القلب وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كانه تبع فيه  
الشيخ شهاب الدين العراقي وهو غفلة منه أو تسميح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء ممن لا احاطة له بالعلوم  
العقلية وكذلك مثل بالزنا والاحصان وتلك كلها ألفاظ متباينة المعنى والنبأين أعم من التنافي وقد  
أشار اليه البيضاوي في الفصح والناطقي بقوله والزنا والاحصان متباينان وكذلك الحيوانية والبياض  
وبظهـر أن يقال يصح قام كاتب لا شاعر ان كاتبه لا يصح على شاعر ان معنى الكتابة ليس فيه شيء  
من معنى الشعر فالنقيض والخوى الصرف يريد أن يتأنس به هذه الحقائق وأما قام الناس لا زيد ونحوه  
من عطف الخاص على العام فان أريد بالناس غير زيد جاز وان أريد العموم واخراج زيد بقوله لا زيد على  
جهة الاستثناء فكان يخطر لي جوازه لكنني لم أر أحدا من النحاة عدلا من حروف الاستثناء وأما لو أريد  
بالناس غير زيد فجاز بقرينة العطف ويحتمل أن يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان  
احتمال ارادة الخصوص في الاول كاحتمال ارادة التقييد في الثاني ولا يأتي احتمال الاستثناء للثاني  
وأظن في كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى لا وأما قام الناس وزيد فجوازه

(قوله وتحقق التنافي في القلب) أي وتحقق التنافي  
وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد  
وقوله على زعمه أي لا على  
مذهب السكاكي الذي  
لا يشترط تحقق التنافي فيه  
وحينئذ فالمثال الواحد  
عنده يصلح لهما (قوله أو رد  
للقلب مثلا) أي غير مثال  
الافراد وقوله أو رد جواب  
لما وقوله مثلا أي واحدا  
في الاثبات وآخر في النفي  
وعندهما واحد انظرا  
لمتعلقهما (قوله يصلح  
لهما) أي لان ما ذكر من  
اشتراط التنافي وعدمه انما  
يتأتى في قصر الموصوف  
على الصفة ولا يتأتى في  
قصر الصفة على الموصوف  
لظهور التنافي بين كل  
موصوفين والفرق بين  
القصرين انما هو بحسب  
اعتقاد الخاطب فقوله  
ما قام الا زيد يصلح لهما  
أي سراجي (قوله كل ما يصلح  
مثالا لهما) أي للافراد  
والقلب في قصرى الموصوف  
والصفة (قوله لم يتعرض  
لذكره) أي لافي قصر  
الموصوف ولا في قصر الصفة  
(قوله وهكذا في سائر الطرق)  
أي باقي طرق القصر وهي  
انما والاستثناء والتقديم

بل خالداً غاهوا لكونه يرى أن قصر الصفة لا يشترط فيه عدم صحة اتصاف الموصوفين بالصفة معا وقد تقدمت الإشارة إلى هذا والواجب أن يأتي بمثال التنافي لقصر القلب زيادة على مثال قصره فراد كما فعل في قصر الموصوف فيما تقدم وأما قصر التعيين فلم يمثل له لأن كل مثال يصلح للأفراد والقلب صالح له ويؤيد إرادته ما ذكره ارتكابه في سائر الطرق تركه مثال التنافي في قصر الصفة كما تركه مثال قصر التعيين فليتهم ثم المشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون الاضافياً لأن الأثبات انما هو باعتبار مانتي بالعطف والحق أنه أكثرى لا كلى لصحة كونه من الحقيقي إذا كان المنفي هو جميع ما سوى المذكور كقولك زيد عالم البلد لا غيره إذا فرض أن لا عالم في البلد سواء وكقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لا غيره (ومنها) أي ومن طرق القصر (النقي والاستثناء) ولم يقل ومنها الاستثناء لأن الاستثناء من الأثبات كقولك جاء القوم الأزبد ليس من طرق القصر إذا الغرض منه الأثبات والاستثناء قيد فكأنك قلت جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان من طريقه لكان أيضاً من طريقه نحو قولك جاء الناس الصالحون بخلاف ما قدم النقي فيه ثم أتى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا فإن الغرض منه النقي ثم الأثبات المحققان للقصر والمحكم في ذلك الاستعمال والذوق السليم المتقرب بتبعه ولذلك يستعمل النقي واضح وانما جاوزت العطف ههنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة لأن العطف يستدعي مغايرة يحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وإن أريد عموم يحصل به فائدة التقوية فلذلك ساكتة هنا ومنعته في النقي وأما استدلال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى بعطف جبريل فلعلة يريد أنه مذكور بعد ذلك لأن هذا القدر هو المحتاج إليه في أنه يقتضي تخصيصاً أولاً وأما قول السائل لأي شيء يمنع العطف في نحو ما قام الأزبد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من أن لا يعطف بهما ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحاً كما كيد الله لهم والمنطوق في الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي وقوله أسوأ درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع لأن العطف في ولا زيد بالواو وليس فيه أكثر من خاص بعد عام وللعطف بالاحكام يخصه ليس للواو ص (ومنها النقي والاستثناء) ش من أدوات القصر الاستثناء كقولك في قصر الموصوف ما زيد الأشاعر سواء كان قصر قلباً أو أفراداً وفي قصر الصفة على الموصوف ما شاعر الأزبد قلت والاستثناء قصر سواء كان مع النقي أم الإيجاب كقولك قام الناس الأزبد فإليك قصرت عدم القيام على زيد لا يقال لو قصرت عدم القيام على زيد لكان في قولك قام الناس الأزبد أنفي إقيام غير الناس لا ناقول هو قصر عدم القيام بالنسبة إلى الناس على زيد كما أنك إذا قلت ما قام الناس الأزبد لم تقصر القيام على زيد مطلقاً انما قصرت عليه القيام بالنسبة إلى الناس فقوله هم من طرق القصر النقي والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للعرض للنقي ومنها انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة انما زيد كاتب وفي قصر الصفة على الموصوف انما قائم زيد واعلم أن النحاة يقولون إن الأخير هو المحصور فاذ قلت انما زيد قائم فالقائم هو المحصور ومنتهى أن تكون هذه الصيغة من قصر الصفة على الموصوف وعبارة البيانين هي المحررة فإن الأول هو المحصور والثاني محصور فيه وعبارة النحاة فيها تجوز والصواب أن الأخير محصور فيه لا خصوص غير أنهم تساهلوا في ذلك كما تساهل الأصوليون في قولهم المشترك وانما ومشتراك فيه وقد اختلف في القصر بانما أثبتة بالجمهور ونفاه كثير والمثبتون قبل بالمنطوق وقبل بالمفهوم واستدلوا ذهبون إلى أنها للقصر بامور منها مطابق العلماء في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنصب على أن معناه ما حرم عليكم الميتة لانه المطابق في المعنى لقراءة الرفع قائم للقصر فكذلك قراءة النصب والاصل استواء معنى القراءتين واعتراض على هذا

ومنها النقي والاستثناء

(قوله ومنها النقي والاستثناء)  
أي النقي بأي أداة من أدواته  
كليس وما وان وغيرهما من  
أدوات النقي والاستثناء  
بالواحد أي أخواتها ولم  
يقبل المصنف ومنها  
الاستثناء لأن الاستثناء من  
الأثبات كقولك جاء القوم  
الأزبد لا يفيد القصر لأن  
الغرض منه الأثبات  
والاستثناء قيد مصحح له  
فكأنك قلت جاء القوم  
المغايرون لزيد ولو كان  
الاستثناء المذكور من طرق  
القصر لكان من طريقه  
الصفة أيضاً نحو جاء الناس  
الصالحون بخلاف ما تقدم  
فيه النقي ثم أتى بالاستثناء  
سواء ذكر المستثنى منه  
أم لا نحو وما جاءني الأزبد  
فإن الغرض منه النقي ثم  
الأثبات المحققان للقصر  
وليس الغرض منه تحصيل  
الحكم فقط والالتصاف  
جاءني زيد والمحكم في ذلك  
الاستعمال والذوق السليم  
ولذلك يستعمل النقي ثم  
الاستثناء عند الانكار دون  
الأثبات ثم الاستثناء اه  
يعقوب

كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا ما زيد الاشاعر وقلبا ما زيد الاقائم وتعييننا كقوله تعالى وما أنزل الرحمن من شيء أن أنتم  
 الاتكذبون أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي إذا ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها  
 وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين ما قائل أو ما من قائل أو لا قائل الازيد ونحقيق وجهه القصر في الاول انه متى قيل ما زيد  
 توجه النفي الى صفة لا ذاته لان أنفس الذات يمنع نفيها وانما تنفي صفاتها كما بين ذلك في غير هذا العلم وحيث لا نزاع في طوله وقصره  
 وما شا كل ذلك وانما النزاع في كونه شاعرا أو كاتبنا وله النفي فاذا قيل الاشاعر جاء القصر وفي الثاني انه متى قيل ما شاعر فادخل  
 النفي على الوصف المسلم بثبوته أعني الشعر لغير من الكلام فيها كزيد وعمر ومثلا توجه النفي اليهما فاذا قيل الازيد جاء القصر

(قوله ما زيد الاشاعر) أي لمن يعتد (١٩٢) انصافه بالشعر وغيره (قوله ما زيد الاقائم) أي لمن اعتد أنه قاعد

وانظر لم كثر المثال في قصره  
 دون قصرها وهلا اقتصر  
 على مثال واحد لكل منهما  
 ولا يقال انه لم يكرر المثال في  
 قصرها الصلاحية المثال  
 الذي ذكره لقصر القلب  
 والافراد لانه لم يشترط في  
 قصر الصفة عدم صحة  
 انصاف الموصوفين بها في  
 قصر القلب بخلاف قصر  
 الموصوف فانه شرط فيه  
 اذا كان افرادا عدم تنافي  
 الوصفين وقلبا تنافيهما فمثل  
 مثال فيه عدم التنافي  
 وبمثال فيه التنافي لانا  
 نقول هذا الغرض يحصل  
 بمثال واحد لان النفي هنا  
 غير مصرح به فان قدر  
 متافيا كان للقلب والا كان  
 للافراد فقولك مثلا ما زيد  
 الاشاعر ان قدرت لا مفهم  
 كان للقلب أولا كاتب كان  
 للافراد وكذا ذلك فقولك  
 ما زيد الاقائم ان قدرت لا قاعد  
 كان للقلب وان قدرت  
 لاشاعر كان للافراد وهذا  
 بخلاف العطف فانه لا بد  
 فيه من النصريح بالنفي ويستحيل أن يكون متافيا وغير متاف في غير متافيه من المتالين واعلم أن هذا كله باعتبار ما جمل (ومنها)  
 عليه الشارح كلام المصنف والافكار المصنف في حد ذاته ليس فيه نصريح بافراد ولا قلب حتى تكون الامثلة لهما فقط (قوله ما شاعر  
 الازيد) أي لمن اعتد أن زيد او عمر اشاعر أو غيرهما فقط (قوله والكل) أي من الامثلة المذكورة لقصره أو لقصرها يصلح الخ وهذا  
 مكرر مع قوله سابقا وهكذا في سائر الطرف (قوله والتفاوت) أي التغاير بين ما تقدم والتعيين انما هو بحسب اعتقاد المخاطب وفيه أنه  
 لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الاول أن يقول بحسب حال المخاطب وأجيب بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي بحسب اعتقاد  
 المخاطب وعدم اعتقاده فان اعتقد المخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يعتد شيئا فتعين

كقولك في قصره) افرادا (ما زيد الاشاعر) (و) قلبا (ما زيد الاقائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر  
 الازيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب  
 ثم الاستثناء عند انكار دون الاثبات ثم الاستثناء لو كان الاستثناء من الاثبات نفي على الصحيح كالعكس  
 لا فائدة السكوت عن المستثنى ثم مثل به هذا الطريق على غلط ما تقدم في العطف من الاثبات بمثالين  
 للافراد والقلب في قصر الموصوف وبواحد لهما في قصر الصفة واعمال مثال قصر التعيين فقال وذلك  
 (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة افرادا (ما زيد الاشاعر) أي لا كاتب فهو قصر  
 الافراد لعدم تنافي الشعر والكتابة (و) قلبا (ما زيد الاقائم) (و) كقولك (في قصرها) أي في قصر  
 الصفة على الموصوف افرادا وقلبا (ما شاعر الازيد) ولم يورد لقصرها مثالين الصلاحية هذا المثال  
 لقصر القلب والافراد فيه لانه لم يشترط في قصر الصفة عدم صحة انصاف الموصوفين بها في قصر القلب  
 بخلاف قصر الموصوف ولكن لو اقتصر هنا في قصر الموصوف على مثال واحد كفاء لان المنفي هنا غير  
 مصرح به فان قدر متافيا كان للقلب والا كان للافراد فقولك مثلا ما زيد الاشاعر ان قدرت لا مفهم  
 كان للقلب أولا كاتب كان للافراد بخلاف العطف فقد صرح فيه بالنفي ويستحيل أن يكون متافيا وغير  
 متاف فلا بد فيه من المتالين وأهمل مثالا لقصر التعيين لصلاحية الكل له كذا قيل وفيه نظر لان ذلك  
 باعتبار ما جمل عليه كلام المصنف والافكار المصنف ليس فيه نصريح بافراد ولا قلب حتى تكون الامثلة  
 بأننا نضع حصول القصر في قراءة الرفع بناء على أن نحو العالم زيد لا بقيد الحصر وقد تقدم في باب المسند  
 أن نحو العالم زيد وزيد العالم عند السكاكي بقيد ان الحصر في بعض المواضع ثم فيه نظر لان الحصر ليس  
 مستفادا هنا من التقديم بل من عموم الموصول كقولك كل محرم الميتة لا يقال لو كانت للحصر لزوم أن  
 لا يكون غير المذكورات محرما لان المعنى تحريم الاكل فلا يدخل غيره ومن أين لنا أن غيره هذه  
 المذكورات في الآية من المأكولات كان محسرا ما ذلك الوقت ومنها أن الاثبات وما للنفي فلا بد أن  
 يكون للقصر ليحصل بالقصر الجمع بين النفي والاثبات ورد عليه بأنه ما كافة لنافية قال الشيخ أبو  
 حيان والذي قال ذلك لم يشم رائحة الخوف قلت نقل القرافي أن الفارسي قال في الشرايات ان ما في انما  
 نافية لكني رأيت في الشرايات ما العلة أخذ منه وهو أنه قال بعد أن ذكر أن انما الحصر ان الحصر  
 أيضا في شراياتنا وشئ جاء بك ثم قال والاول أسهل من هذا لان معه حرفا قد دل عندهم على النفي  
 فصار حذف حرف النفي فيه أسهل من هذا القيام حرف آخر معه مقامه وليس في المثالين الاوئين شيء من  
 ذلك انتهى وليس صريحنا في أنها باقية على النفي لان قوله لان معه حرفا قد دل على النفي يريد حرفا يدل

فيه من النصريح بالنفي ويستحيل أن يكون متافيا وغير متاف في غير متافيه من المتالين واعلم أن هذا كله باعتبار ما جمل (ومنها)  
 عليه الشارح كلام المصنف والافكار المصنف في حد ذاته ليس فيه نصريح بافراد ولا قلب حتى تكون الامثلة لهما فقط (قوله ما شاعر  
 الازيد) أي لمن اعتد أن زيد او عمر اشاعر أو غيرهما فقط (قوله والكل) أي من الامثلة المذكورة لقصره أو لقصرها يصلح الخ وهذا  
 مكرر مع قوله سابقا وهكذا في سائر الطرف (قوله والتفاوت) أي التغاير بين ما تقدم والتعيين انما هو بحسب اعتقاد المخاطب وفيه أنه  
 لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الاول أن يقول بحسب حال المخاطب وأجيب بأن في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي بحسب اعتقاد  
 المخاطب وعدم اعتقاده فان اعتقد المخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يعتد شيئا فتعين

ومنها انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين انما قائم زيد والدليل على انهما تفيد القصر كونها

(قوله كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب) أي لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر (قوله وقلبا انما زيد قائم) أي لمن اعتقد أنه قاعد ويرد على تعدد المثال ما مر من أن المثال الواحد يصلح للأفراد والقلب لأن القائمة (١٩٣) قد تضاف لما يضافها كالتعادية

فيكون القصر قلبا والى ما لا يضافها كالشعرية فيكون افرادا فلا وجه لتعدد المثال (قوله وفي قصرها افرادا وقلبا) أي بحسب المقام واعتقاد المخاطب فان كان معتقدا أن القائم زيد وعمر وفافرادا وان اعتقد أنه عمر وفقلب ولا تغفل عما تقدم من أن الأمثلة المذكرة كصورة لقصرها تصلح للتعين (قوله وفي دلائل الإعجاز الخ) هذا

شروع في الاعتراض على المصنف وحاصله أن المصنف جعل انما القصر القلب وقصر الافراد وكذلك جعل فيما تقدم لاهم ما مع أن الذي في دلائل الإعجاز أن انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الافراد وهذا الاعتراض من الشارح على المصنف بالنسبة لانما بحسب ما شرح به كلامه لكن يمكن أنه لا يرد عليه الاعتراض بالنسبة لها لان أمثاله لا يمكن أن يخص بقصر القلب (قوله انما يستعملان الخ) ان كان

(ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) وفي دلائل الإعجاز أن انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام

بهما فقط (ومنها) أي ومن طرق القصر (انما) المركبة من ان التي هي لتأكيده النسبة وما الكافة ثم مثل لها على غلط ما تقدم بقوله وذلك (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف افرادا (انما زيد كاتب أي لاشاعر و) كقولك في قصره قلبا (انما زيد قائم) أي لا قاعد (و) كقولك (في قصرها) أي الصفة افرادا أو قلبا (انما قائم زيد) فان اعتقد المخاطب قيامه مع عمرو ومثلا كان افرادا وان اعتقد قيام عمرو دونه كان قلبا والمراد بنظم ما تقدم أنه أهمل مثال قصر التعيين لصلاحية الكل له وأتى بمثالين لقصر الموصوف لأنه شرط في قصره قلبا تنافي الوصفين وافرادا عدم تنافيهما أو اقتصر في قصر الصفة على مثال واحد لعدم اشتراط امتناع انصاف الموصوفين بتلك الصفة في قصر القلب ويرد على ما ذكر كما تقدم أن المثال الواحد كاف أيضا في قصر الموصوف اذ لم يصرح بالنفي فيمكن تقديره منافيا وغير مناف وان قصر التعيين لا يتعين اهمال مثاله لعدم التصريح بالافراد والقلب كما تقدم كل ذلك في ما والا ثم ما ذكره المصنف من كون انما والعطف بلا يستعملان أقصر الافراد كقصر القلب

على النفي والاثبات وهو انما وانما بقل بدل على النفي والاثبات لان الاثبات مستفاد من اللفظ بمجرد عن انما ولو أراد بالحرف الدال على النفي ما من انما لما قال فصا ر حذف حرف النفي فيه أسهل اذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا والحق في ذلك أن الامام لم يرد إلا أن ما أصلها اذالم تكن شيا من الاقسام المعروفة للنفي وان وضعها الاثبات والغالب أن الحرفين اذ اركبا وصار المعنى آخر يلاحظ في المعنى التركيبي معني كل واحد منهما فردا فلما كانت ما التي ليست اشئ من الاقسام المعروفة في الاصل للنفي وان للاثبات قصده عند التركيب المحافظة عليهم ما فلم يمكن تواردهما على شئ واحد ولم يمكن صرف النفي للذ كور فتعين عكسه وقول النحاة ان ما كافة لا ينافي هذا لان الكف حكم لفظي لا ينافي أن يفارنه حكم معنوي ثم ان المصنف نقل عن النحاة أن الاثبات المذكور ونفي ما سواء وهو قول بعضهم لا كلهم ومنها أن لنا كيدوما كذلك فاجتمع تأكيدها فافاد الحصر قاله السكاكي ويرد عليه أنه لو كان اجتماع تأكيدين للحصر لكان قولك ان زيد قائم يفيد الحصر وقد يجاب بأن مراده أنه لا يجتمع حرفان كيدمتوا البيان اللحصر ثم هو ممنوع والتأكيده اللفظي والمعنوي كل منهما ما يشكر ولا حصر ومنها قوله تعالى قل انما العلم عند الله قل انما بآياتكم به الله ان شاء قل انما علمها عند ربى فانه انما يحصل مطابقة الجواب اذا كانت انما للحصر ليكون معناه لا آيتكم به انما يأتي به الله ولا أعلمها انما أعلمها الله وأصرحها انما بآيتكم به الله لجواز أن يدعى في غيرها أن الحصر أخذ من تعريف المبتدأ لكن الظاهر أن من منع الحصر بانما فهو والحصر المبتدأ في الخبر أمتع وكذلك قوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس وفي الآية نكتة وهو التنبيه على أن المجازي لا يكون فعله ظلم على الحقيقة وهذا المعنى أحسن من قول

(٣٥ - شروع التلخيص ثاني) الشارح نقل عبارة الدلائل بالمعنى واقط انما من الشارح ويرد عليه أنه استعمل انما في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله أن انما ولا انما يستعملان الخ رد على من قال انما يستعملان فيهما وهذا قصر افرادا فافتر منه وقع فيه إلا أن يقال ان الشارح ايس ملتزما لحقيقة كلام صاحب الدلائل فيجب - وزان يكون مرجعا لما قاله المصنف فاستعملها في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل لبيان المذهبين لا لافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه وقع فيما فتر منه وان كانت انما وقعت في عبارة الدلائل والشارح نقلها بلفظها فالا اعتراض المذكور وارد على صاحبها



(قوله المعتد به) أي وهو البليغ (قوله دون الأفراد) أي والمصنف قد استعمل لافي الأفراد في بحث العطف السابق وانما ليس في كلامه تصريح باستعماله القصر للأفراد لكن الشارح شرحه على أنه استعمل له (قوله وأشار إلى سبب الخ) فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف لتضمنه راجع لقول وفي قصرها فقط دون ما قبله أيضا وانما تعرض المصنف لبيان سبب إفادة انما القصر لخالفه بعضهم في ذلك حيث قال السبب في إفادته القصر تركب من أن التي هي لتوكيد الاثبات وما التي لتوكيد النفي ولا يجوز أن يتوجه الاثبات والنفي لما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع لما بعده والاخر لما عداه وكون ما راجع لما بعده خلاف الاجماع فتعين أن الاثبات للذ كور والنفي لما سواه بخفاء القصر وردده هذا التوجيه بأنه مبني على مقدمتين فاسدتين لأننا كيد النسبة ايجابا أو سلبا نحو أن الله لا يظلم الناس شيئا (١٩٤) لالتا كيد الاثبات فقط وما كافة لانافية وبما علمت من الخلاف في سبب

المعتد به القصر القلب دون الأفراد وأشار إلى سبب إفادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار بلائظ التضمن

يخالف ما في دلائل الاجماع لانه ذكر أنهم ما انما يستعملان في الكلام المعتد به يعني في باب البلاغة في قصر القلب دون قصر الأفراد فيقال انما يزيد قائم أو هو قائم لا قاعدة عند اعتقاد المخاطب كونه قاعدة لا قائما ولا يقال زيد كاتب لاشاعر ولا انما زيد كاتب عند اعتقاد المخاطب المشاركة والحكم في ذلك الذوق وقولنا انما يستعملان في الكلام الخ هو من استعمال انما في قصر الأفراد كما لا يخفى ولا يضر استعمالها كذلك في بيان كونها القصر القلب لان الاستعمال كذلك على غير مذهب صاحب دلائل الاجماع ثم بين وجه إفادة انما القصر بقوله (لتضمنه) أي انما (معنى ما والا) اللتين هما في إفادة الحصر أيين وانما ذكره هذا التضمن فيها دون التقديم مع تضمنه ما ذكر أيضا ليشير ببيان أن سبب كونها موضوعا لمعنى الحصر تضمنها ما ذكر لان المعنى المتضمن داخل في الوضع الى الرد على من زعم أن سبب إفادة القصر بانما أن فيها للاثبات وما للنفي وتوجه الاثبات والنفي شيء واحد فاسد فتعين كون الاثبات للذ كور والنفي لغيره بخفاء القصر وتوجه الاشارة الى الرد أنها لو كانت كذلك لم ترد على الاثبات والنفي الموجودين في ما والا لأن الاثبات على هذا وما للنفي فلا يحسن ذكر التضمن على ما سيذكره من أنه لا يقتضي كون الشيء نفس الشيء بل يقال هي بمعنى ما والا ومما يدل على فساده هذا أن ما ان

الزمخشري أن المعنى انما السبيل على الذين يبتدون الناس بالظلم ومنها قوله تعالى وإذا لم تأتهم به بآية قالوا لا اجتبيهم اقل انما أتبع ما يوحى الى من ربي لا يستقيم المعنى الا بالحصر ومنها قوله تعالى وان تولوا فانما عليهم البلاغ اذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة ان تولوا فعليك البلاغ وهو صلى الله عليه وسلم عليه البلاغ تولوا أم لا وانما ترتب على توليهم نفي غير البلاغ مما قد يتوهم نسبتته صلى الله عليه وسلم ومنها انفصال الضمير بعدها في قول الفرزدق

أنا الذائد الحامي الذمار وانما \* يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

قال عبد القاهر ولا يمكن ادعاء الضرورة فيه فانه ممكن أن يقول أدافع عن أحسابهم أنا ومثلي واعلم أن انفصال الضمير بعد انما فيه ثلاثة أفعال أحدها انه ضرورة لا يجوز الا في الشعر وهو المنقول عن

إفادة انما القصر اندفع ما يقال ان سبب إفادة التقديم الحصر ذلك التضمن الذي ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان ذلك السبب كما تعرض لبيان السبب في انما واعلم أن الموجب للحصر في انما بالكسر موجود في انما بالفتح فن قال سبب إفادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما المفتوحة لوجوده هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما أيضا لذلك ومن هنا صح للزمخشري دعواه أن انما بالفتح تفيد الحصر كما انما وقد اجتمع في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم الله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول

أي حيان هذا شيء انفرده الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضاها أنه لم يوح اليه غير التوحيد مردود أيضا بانه حصر اضافي أو أن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كان للمشركين فالمعنى ما أوحى الى في أمر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك اه فنرى (قوله لتضمنه معنى ما والا) في ذكر التضمن اشارة الى أن ما في انما ليست هي النافية والى أن ان ليست للاثبات على ما توهمه بعض الأصوليين لان المناسب على ذلك التقدير أن يقال ليكونه بمعنى ما والا وبيان ذلك أن انما لو كانت مركبة من ان التي للاثبات وما النافية لم ترد على الاثبات والنفي الموجودين في ما والا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا التقدير أن يقال ليكونه بمعنى ما والا (قوله لتضمنه معنى ما والا) أي لاشتماله على معنى ما والا اللتين هما في إفادة الحصر أيين ومعناها هو الاثبات والنفي وقد يقال ان النفي والاثبات الذي هو معناهما هو عين الحصر فكانه قال انما أفادت انما الحصر لتضمنها الحصر الذي هو معنى ما والا وهذا تعديل للشيء بنفسه وان أراد بمعنى ما والا غير الحصر كان الدليل غير مفيد أن انما تفيد

لخصر اللهم الآن يلاحظ أن معنى ما والّا مجمل وان كان في الواقع هو الحصر قررّه شيخنا العذوي (قوله الى أنه) أي انما ليس  
 متبعا بمعنى ما والّا أي أشار بلفظ التضمن الى أن معنى انما ليس هو معنى ما والّا بعينه حتى كأنها مرادفة لهما ووجه تلك الإشارة أن  
 تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال ان انما ولو شاركت ما والّا في افادة  
 القصر تختلف معهما في أن انما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكر وما والّا بالعكس (١٩٥) كما يأتي ولو كانت انما معناها هو معنى ما والّا

كافي المترادفين لم يختص  
 عنهما بافادة غير مفادهما  
 هذا محصل كلامه (قوله حتى  
 كأنهما) أي انما وما والّا

لفظان مترادفان هذا تفريع  
 على المنفى وهو كون انما  
 ملتبسة بمعنى ما والّا وانما  
 عبر بها ولم يقل حتى حتى انهما  
 لأن انما اذا كانت بمعنى ما  
 والا لا يكونان مترادفين بل  
 كالمترادفين لأن من شرط  
 المترادفين أن يتحد معنى  
 وافراد في اللفظ وهما ليس  
 كذلك لأن انما مفرد وما  
 والّا مركب ولهذا لا يقال  
 الانسان مرادف للحيوان  
 الناطق (قوله اذ فرق الخ)  
 على المنفى وقوله بين أن  
 يكون في الشيء معنى الشيء  
 وذلك كافي التضمن كتضمن  
 انما معنى ما والّا وقوله وأن  
 يكون الشيء معنى الشيء على  
 الإطلاق أي من كل وجه  
 وذلك كافي المترادفين  
 فالاول لا يقتضي كونه  
 كهو من كل وجه والثاني  
 يقتضي (قوله فليس كل  
 كلام الخ) تفريع على قوله  
 انه ليس معنى ما والّا وذلك  
 كلام الذي شأنه أن ينكر

الى أنه ليس معنى ما والّا حتى كأنهما اللفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون  
 الشيء معنى الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والّا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل  
 الاعجاز ولما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمنه معنى ما والّا بينه بثلاثة أوجه فقال

جعلت كأنه فلا إشكال لأن الكاف جزء للكفوف وان جعلت نافية فهي مسوقة للجمع بين حرفين  
 مقتضيين للتصدر متنافيين معنى لا وجهه ولا معنى لكون المنفى على تقدير كون ما نافية هو غير المذكور  
 لأن المنفى هو المواني للحرف نعم ان ذكر ذلك لمجرد المناسبة باعتبار الاصل وهي حالة التركيب كالفظة  
 أمكنت صحته وبهذا يعلم أنه لم يذكر وجه افادتها الحصر للرد على المخالف كما قيل بل لما ذكر الاطول  
 بذكره في التقديم للرد على جود المخالفة فيه أيضا وفي التعبير بلفظ التضمن اشعار بأنها ليست بمعنى  
 ما والّا حتى كأنهما مرادفة لهما وذلك لأن تضمن الشيء معنى شيء لا يقتضي كونه هو من كل وجه  
 بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال ان انما ولو شاركت ما والّا في افادة القصر تختلف عنهما في أن انما  
 تستعمل من لا فيما من شأنه أن لا ينكر وما والّا بالعكس كما سيأتي ولو كانت نفس ما والّا كافي المترادفين  
 لم تختلف عنهما بافادة غير مفادهما وانما قلنا حتى كأنهما مرادفة لهما إشارة الى أن الترادف الحقيقي  
 لا يكون بينهما وبينهما لأن الترادف اصطلاحا انما يكون في المفردين لا بين مفرد كأنهما هنا مركب كما  
 والّا فليفهم ولما احتاج الى بيان افادة انما القصر لأن من الناس من أنكر ذلك استدلالا عليه بثلاثة

سببويه والثاني أنه يجوز الفصل والوصل واليه ذهب الزجاج والثالث أنه يجب الفصل قاله ابن مالك  
 وقال الشيخ أبو حيان انه غلط فاحش وجهل بلسان العرب وقول لم يقله أحد ثم رده بقوله تعالى انما  
 أشكو بني وحزني الى الله وقوله تعالى انما أعظمكم بواحدة وقوله تعالى انما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة  
 وقوله تعالى وانما توفون أجوركم يوم القيمة قال ولو كان على ما زعم لكان التركيب انما يشكو بني  
 وحزني أنا وانما يعظمكم بواحدة أنا وكذلك الجميع قلت لسان حال ابن مالك يتلو انما أشكو بني وحزني  
 الى الله وكلام ابن مالك هو الصواب وليس منه رداه وتحقيق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين  
 احدهما أن انما للحصر وهو الذي عليه أكثر الناس والثاني أن المحصور به هو الاخير لفظا وهذا الذي  
 أجمع عليه البيانون وعليه غالب الاستعمالات واذا ثبت له هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لذلك لو وصلت  
 لما فهم والتبس قولك انما قلت موضوعا للم يقع الا القيام فلما أردت به ما قام الا أنا لم يفهم ذلك ولا سبيل الى  
 فهمه الا بان تقول انما قام أنا كما تقول ما قام الا أنا وبهذا علم أنه لا يرد ما ذكره الشيخ من الآيات لأن كلامها  
 لم يقصد فيه حصر الفاعل بل حصر الاخير ولو قصد حصر الفاعل لانفصل كما قاله ابن مالك وأجمع عليه  
 من سلم هاتين القاعدتين وهم أكثر الناس وقول سيمويه ان الفصل ضرورة لا يرد عليه لانه بناء على أن انما  
 ليست للحصر كما هو المنقول عنه وقول الزجاج يجوز الامر ان لا يرد عليه لانه بناء على أن انما وان كانت  
 للحصر فليس من شرط المحصور أن يكون هو الاخير بل يجوز أن يفصل ليكون قرينة في حصر الفاعل  
 وان يصل ويريد حصر الفاعل بقرينة معينة كما صرح الشيخ أبو حيان بنقله عنه فثبت أن من خالف

فانه صالح لأن يستعمل فيه ما والّا لا يصلح لانما لانها انما تستعمل فيما شأنه أن لا ينكر ولكن الزائدة فانه يصلح معهما ما والّا دون انما نحو  
 ما من اله الا الله ولا يصح أن يقال انما من اله الا الله لأن من لا ترادف الاثبات وكذلك أحد وعرب يصلح معهما ما والّا دون انما فيقال ما أحد  
 الا هو يقول ذلك ولا يقال انما أحد يقول ذلك لانهم لا يقعان في حيز الاثبات فلو كان انما معنهما كان كل كلام يصلح فيه ما والّا يصلح  
 فيه انما (قوله ولما اختلفوا في افادة انما القصر) أي وفي عدم الافادة فقال بعضهم انها لاتفيد وقيل تفيد عرفا وقيل عرفا واستعمالا  
 (قوله وفي تضمنه الخ) عطف سبب على سبب (قوله بينه) أي المذكور من افادة انما القصر ومن تضمنتها معنى ما والّا

أقول المفسر بن في قوله تعالى إنما حرم عليكم الميتة والدم بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع

(قوله أقول المفسر بن الخ) إن قلت دلالة إنما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل قلت المقصود بيان أن الواضع إنما جعلها دليلا على القصر بواسطة جعله متضمنا معنى ما ولا ولما كان في تضمينه إياه خفاء حتى ترد فيه جماعة استشهد عليه بقول النخاع وأئمة التفسير وأيده بالنسبة المحسنة للتضمنين لا المتضمنة للتركيب اهـ سيراى وفي الغنبي في هذا الاستدلال نظرا لما فيه من الدوران المفسرين يستدلون بقول أهل المعاني فاذا استدلل أهل المعاني بقول المفسرين جاء الدور فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب وأوجب بأن المراد بالمفسر بن الذين يستدلون بكلام علماء المعاني المتأخرون منهم والمراد بالمفسر بن الذين استدلل البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفين بموضوعات الانفاط نحو ابن عباس وابن مسعود ومجاهد عن فسر القرآن من أ كابر الصحابة قبل تدوين علم المعاني فالتمسك بقولهم من حيث اتهم علماء اللغة (١٩٦) فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة والحاصل أن المفسر بن

(أقول المفسر بن إنما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة) وهذا المعنى (هو) المطابق لقراءة الرفع) أي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قراآت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الأولى ما في إنما كافة أدل كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية

أوجه فقال وإنما قلنا أن إنما تتضمن معنى ما ولا إلا المفيدتين للقصر (أقول المفسر بن) الموقوف بتفسيرهم لكونهم من أئمة اللغة والبيان (في) قوله تعالى (إنما حرم عليكم الميتة معناه ما حرم عليكم إلا الميتة) وهذا من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة لأن المفسر بن حيث قيدوا بكونهم من أئمة اللغة والبيان الموقوف بهم ما قالوا إلا ما تقرر عندهم لغة وبيانا فلا يرد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوي لأنه إنما ثبت بالنقل ولأن المفسر بن إنما يستمدون من فنون العربية في تفسيرهم فكيف يستدل بتفسيرهم على فنون العربية لأن في ذلك توقف الشيء على ما يتوقف عليه وإنما لم يردلان تفيد المفسر بن بكونهم من علماء العربية القائلين بما تقرر عندهم نقلا بدفع ذلك (و) هذا المعنى المذكور لأنما في هذه الآية (هو) المعنى (المطابق) (لا) معنى الآية في (قراءة الرفع) في الميتة مع بناء حرم للفاعل لأن ما حرم رفع الميتة يجب أن تكون موصولة فيكون التقدير أن الذي حرم عليكم هو الميتة ولا يجوز

ابن مالك في المسئلة لم يخالفه في هذا الحكم إنما خالفه فيما بنى عليه من القاء دتين أما في الأولى وأما في الثانية فظهر أن الحق مع ابن مالك وانظر إلى قول ابن مالك يتعين انفصال الضمير إن حصر بانما فانك إن تأمات لم تستطع أن تقول خلافا لسيبويه فإنه لم يقل يتعين انفصاله بعد إنما بل قال إن حصر بانما وسيبويه لا يقول إن حصر بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما لا وجود له فهما كلامان لم يتوارد على محل واحد ولو قيل لسيبويه ما تقول لو وقع الحصر بانما في انفصال الضمير لما علمنا ما يقول والظاهر أنه يقول بالفصل (تنبيه) قوله تعالى حكايه عن يعقوب صلى الله عليه وسلم إنما أشكو بني وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون ينبغي أن يعتقد أن وأعلم جملة مستأنفة أو معطوفة على إنما أشكو وليس معطوفة على أشكو وأدلو كان للزم أن المراد لا أعلم من الله إلا ما لا تعلمون وليس كذلك ومنها التقديم

حيث قيدوا بكونهم من أئمة اللغة والبيان الموقوف بهم فلم يقولوا إلا ما تقرر عندهم لغة وبيانا فلا يرد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوي لأنه إنما ثبت بالنقل اهـ (قوله) إنما حرم عليكم الميتة بالنصب) مبتدأ ومعناه خبره أي هذا الكلام معناه الخ (قوله وهذا المعنى) أي المذكور لأنما في هذه الآية (قوله هو المطابق الخ) أي الموافق لها في عادة القصر وإن اختلف طريق القصر في القراءتين فالطريق في القراءة الأولى إنما وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين (قوله أي رفع الميتة) أي مع بناء حرم للفاعل (قوله مع نصب الميتة) أي

موصولة

على أنه مفعول حرم وقوله ورفعها أي خبر إن أي وهي

قراءة شاذة وقوله مع رفع الميتة أي على أنه نائب فاعل وهي شاذة أيضا (قوله الكواشي) بضم الكاف وتخفيف الواو ونسبة إلى كواشة حصن من أعمال الموصل وهو الامام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي كان من الأ كابر ينفي من الغيب وله كرامات عدة (قوله فعلى القراءة الأولى) أي وهو حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة (قوله لبقى إن بلا خبر) أي وجعلها موصولة والعائد ضمير إنما متروا يعود على الذي والخبر محذوف والتقدير وإن الذي حرم أي هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود من الآيات وهو بيان المحرم بالفتح لأن الكلام حينئذ مذهب لبيان المحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وإيقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والميتة بدلا منه أو مفعولا محذوف تقديره أعني والخبر محذوف والتقدير إن الذي حرمه الله الميتة أو أعني الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح واضح على أن في هذا عكس المعنى المقصود لأن المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان أن الميتة المحترمة حاصلة ونابذة

(قوله موصولة) أي والعائد محذوف لانه منصوب بحرم (قوله لتكون الميئة خيرا) أي لان لفاعل بحرم والفقير ان الذي حرمه الله عليكم الميئة (قوله على ما لا يخفى) لانه لا يستقيم ارتفاع الميئة على أنها فاعل حرم المبني للعلوم لان الحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضمير المستتر في حرم فاستاد حرم المبني للفاعل الى الميئة لانه قل فتعين أن يكون خبر انعم يجوز على هذه القراءة جعل ما كافة ورفع الميئة على انه خبر لمحذوف والمعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو الميئة لكن هذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين (قوله والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميئة) هذا حل معنى والا فلا حاجة الى قوله هو (قوله وهذا يفيد القصر) أي وهذا المعنى يفيد (١٩٧) قصر التحريم على الميئة وما عطف

عليها لان الذي حرم في قوة المحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيدوزيد المنطلق لان الموصول في قوة المعارف باللام فيفيد القصر لما مر اه سيراى (قوله من أن نحو المنطلق زيد) أي سواء جعلت اللام موصولة أو حرف تعريف ونحو المنطلق زيد الخ كل جملة معروفة الطرفين وانما ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد اذا مقصود به انما هو الاول وهو المنطلق زيد لان الميئة معروفة باللام الجنس فيفيد قصر الميئة على الحرم أيضا كما في زيد المنطلق كذا في عبد الحكيم وفي حاشية الشيخ يس تبعا للفنارى أن زيد المنطلق ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول واعترض بأن تعريف المسند اليه الجنسي ليس بلازم أن يكون للحصر قلت انما

موصولة لتكون الميئة خيرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله تعالى عليكم هو الميئة وهذا يفيد القصر (لما مر) في تعريف المسند من أن نحو المنطلق زيدوزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما ضمنا معنى ما والاو كان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميئة كانت مطابقة للقراءة الثانية واللام تكن مطابقة لافادتها القصر فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية

أن تكون ما كافة كما في القراءة الاولى الاعلى وجه بعيد وهو أن يكون المعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو الميئة وهذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو أسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزئين فيفيد الكلام الحصر (لما مر) في تعريف المسند من أن تعريف الجزئين كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد يفيد حصر الانطلاق تقدم أو تأخر في زيد وعلى وزانه يفيد الكلام حصر التحريم في الميئة لان المعنى ان المحرم عليكم هو الميئة فاذا جعلت انما في الاولى للحصر طبقت هذه التي فيها تعريف الجزئين واللام تطابقها كما لا يخفى وانما جعلنا ما في انما كافة في قراءة النصب فصح تقوية افادة انما الحصر بطابقها قراءة الرفع التي فيها تعريف الجزئين ولم نجعلها موصولة حتى لا يصح ذلك لاننا لو جعلنا موصولة بنى الموصول بلا عائد ان أطلقت ما على غير الله سبحانه وتعالى وان أطلقت عليه تعالى كان فيه سوء أدب حيث أطلق ما هو غير العالم في الاصل على العالم ومع ذلك فيبقى الموصول بلا خبر فان قدر أن المعنى الذي حرم عليكم الميئة هو الله تعالى خذف الخبر لم يصح هذا المعنى في هذا المقام لانه يفيد الحصر في الحرم بكسر الراء وانه الله تعالى لا غيره وهو مع لوم وانما المراد الحصر في الحرم بفتحها وانه الميئة لا غيرها وقد تقدم أن اللم نجعل ما في قراءة الرفع كافة حتى لا تصح التقوية بالمطابقة لان الشئ لا يطابق نفسه لانهم اوجبوا جعلت كذلك لم يصح كما لا يخفى الا ان قدر أن الميئة خبر لمحذوف

أي تقديم ما هو متاخر رتبة مثل غيبى أنا وأنا كفت مهمك والمثال الثانى يع لم حكمه مما سبق في أنما (تنبيه) بنى للقصر طرق بعضها باتفاق وبعضها باختلاف منها الفصل وقد تقدم الكلام عليه ومنها ذكر المسند اليه كما تقدم نقله عن السكاكى وتقدم البحث فيه ومنها تعريف المبتدأ في نحو المنطلق زيد على قول ومنها تعريف الخبر في نحو زيد المنطلق قال الامام فخر الدين في نهاية الايجاز اذا قلت زيد المنطلق فاللام تفيد انحصار الخبر في الخبر عنه مع قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه ثم انها اما أن تكون لتعريف المعهود السابق كما اذا عرف وجود انطلاق ما بقولك زيد المنطلق عنيت أن صاحب ذلك الانطلاق المعهود هو زيد فقد افاد حصر الانطلاق في زيد واما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه

يحمل عدم افادته لذلك اذا ظهرت فائدة أخرى وهنالم تظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله كانت مطابقة) أي في افادة القصر وان كان سبب القصر مختلفا فيهما لان القصر في قراءة النصب من انما وفي الرفع من التعريف الجنسي لما عرفت من أن الموصول مع صلته في قوة المحلى بال وقوله كانت مطابقة أي كما هو الواجب في القراءة ات من التطابق لا التناهي اه يس وتأمله (قوله واللام تكن مطابقة لها) أي والاتكن انما متضمنة معنى ما والا لم تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية (قوله لا فادتها) أي القراءة الثانية القصر بخلاف الاولى فانها لا تفيد على هذا التقدير (قوله هو القراءة الاولى والثانية) أي وليس مرادهما بقراءة الرفع القراءة الثالثة وقد علمت أن المراد بالقراءة الاولى قراءة النصب والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع بناء حرم للفاعل فيهما



واقول النجاة انما لا يثبت ما يذكر بعده ونفي ما سواه

(قوله ولهذا) أى لكون مرادهما بقراءة الرفع والنصب ما ذكر (قوله لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم) أى لعدمه حين كان مرادهما ما سبق لان حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين وقوله بل في لفظ أى بل يتعرض للاختلاف في لفظ المبته لوجود الاختلاف فيه (قوله وحرم) عطف على رفع ومبني على حال من حرم وفي نسخة حرم مبنى فنكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) أى وعلى كل فالتصريح حاصل بانما على الاول أو التعمير في الجنس على الثاني وقوله وأن تكون موصولة أى في محل نصب على أنها اسمان والمبته خبرها (قوله ويرجع هذا) أى الاحتمال الثاني وهو كون ما موصولة وقوله على ما هو أصلها أى على ما هو الأصل فيها من العمل (قوله بقراءة الرفع) أى التي تقوت بها قراءة النصب (قوله فطالبها ما

ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ المبته رفعاً ونصباً وأما على القراءة الثالثة أعني رفع المبته وحرم مبني للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أى ما حرم عليكم الالمبته وأن تكون موصولة أى ان الذي حرم عليكم هو المبته ويرجع هذا ببقاء ان عاملة على ما هو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبها بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة (واقول النجاة انما لا يثبت ما يذكر بعده ونفي ما سواه)

والمفعول محذوف وهو بعيد كما ينبغي فلا يرتكب في القرآن العظيم مع وجود ما هو أسهل منه وهذا كله على أن حرم مبنى للفاعل ويدل على ارادته أن المصنف لم يغير بين القراءة الاولى وهذه الابل بالرفع وأما حرم فهو مبنى للفاعل وبعضهم فهمهم أن المراد بقراءة الرفع القراءة التي بنى فيها حرم للجهول مع رفع المبته على النيابة فطالب المصنف فيما قاله تبعاً للسكاكي بوجه كون ما فيها موصولة يحصل بها تعريف الجزأين فتطابق الموصولة الكافة في افادة الحصر فيحصل تقوية إحدى القراءتين بالآخرى فانما يحتمل أن تكون كافة كما اختاره الزجاج فلا تقوى إحدى القراءتين بالآخرى لان ما كافة فيها يعنى فعلى أنها كافة يكون المعنى بناء على أنها تفيد الحصر ما حرم عليكم الالمبته وعلى أنها موصولة يكون المعنى ان الذي حرم عليكم هو المبته بالرفع فيها والتحقيق أن مراد المصنف ما تقدم كما ينبغي فلا يرد هذا عليه ولا على السكاكي وعلى تقديره فترجع احتمال الموصولة ببقاء ان عاملة فيصح التقوية بها ثم أشار الى الوجه الثاني من أدلة افادة انما للحصر كما والابقوله (واقول النجاة) وهم انما يقولون ما تقررون عندهم من جهة اللغة (انما) يكون (لا يثبت ما بعده) أى لا يثبت الحكم المتضمن لما بعده (و) (نفي ما سواه) أى ما سوى ذلك الحكم وهذا الكلام منهم يقتضى تضمنها لاثبات ونفي كما والاعلم من أن يكون المغاير المنفي مغايراً لما فيه من المشاركة كما في قصر الافراد بناء على أنها تستعمل له أو مغايراً لكونه مفيداً للحصر فاذا قلت زيد المنطلق وأردت حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخصها وعمومها أفاد الحصر ثم ان أمكن الانحصار فذلك على حقيقةه والافهوعلى سبيل المبالغة وقد يفيد هذا القسم مع انحصار الخبر في المبتدأ بلوغ المبتدأ في استحقاقه لما أخبر به عنه حداً يصير معرفاً بحقيقةه وأما كون اللام في الخبر هل تفيد العموم فلا شبهة انه غير جائز الاعلى تأويل وهو أن يكون معنى أنت الشجاع أنت كل الشجعان وهو تأويل غير حسن فاصله أنك اذا قلت زيد المنطلق أفاد حصر انطلاق معين أو

بالسبب في اختيار كونها موصولة) ان قلت من أين أتى له ذلك الاختيار قلت من قوله وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر لانه لا يصح الاحالة على ما مر الا اذا كانت موصولة لانها لو كانت كافة لم يستند في افادة القصر الى ما مر في تعريف المسند بل لتضمنه معنى ما والا كما في قراءة النصب وقد يقال السبب في اختيار كونها موصولة موجود وهو بقاء ان عاملة على ما هو أصلها من العمل (قوله مع أن الزجاج اختار أنها كافة) أى نظر الكونه مرسومة في المصحف متصلة بان اذ رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ورد عليه بأن رسم القرآن لا يجري على القياس المقدر في الكتابة بل هو سنة

تتبع وكم من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما أشاره الفاضل في تفسيره وأخر آل عمران (قوله واقول النجاة) أى الذين أخذوا النجوم من كلام العرب مشافهة فهم انما يقولون ما تقررون عندهم من جهة اللغة فالنقل عنهم نقل عن اللغة وليس المراد النجاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة والمراد النجاة غير المفسرين فلا تكرار مع ما تقدم والمراد أيضاً النجاة بعضهم لا كلهم لما تقدم من الخلاف في افادتها للقصر وعدمه فلا يعارض ما تقدم للشارح (قوله انما لا يثبت ما يذكر بعده ونفي ما سواه) أى قد لا يثبت على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التي هي للنفي وعلى معنى التي هي للاثبات والحاصل انه لما كان مفاداً انما ومفاداً ما والا واحداً دل على أنها بمعنى ما فاندفع ما يقال ان قول النجاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا على خصوص تضمنها معنى ما والا فالدليل لا ينتج المدعى ثم لا يخفى أن سائر طرق القصر في الاثبات والنفي وانما صرح النجاة بذلك في انما لحفاً ثم ما فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النجاة

ولصحة انفصال الضمير معها كقولك انما يضرب أنا كانه ول ما يضرب الا أنا

(قوله أي سوى ما ذكر بعده) أي مما يقابله لان الكلام في القصر الاضافي (قوله ونحوه) أي كالا ضطجاع (قوله ونفي ماسواه من قيام عمرو وبكر الخ) أي فمما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفي كل حكم سواء ولا ينفي هذا أن قصر الصفة قد يكون حقيقة بالان كونه حقيقة بما يكون باعتبار عموم المنفي عنه وان كان الحكم المنفي خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) أي الاتيان به منفصلا مع انما والحال أنه يمكن وصله والقاعدة أن الضمير اذا أمكن وصله وجب ولا يدل عن وصله انفصاله الا لما وجب وموجبات الفصل اما تقديمه على عامله واما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها التقدير في موضع انما الا ما والافتعين كونهم المحصر كما والا هذا حاصله واعترض هذا الدليل بان فيه دورا وذلك لان صحة الانفصال متوقفة (١٩٩) على التضمن كما قال الشارح ولا يعرف التضمن الا بصحة الانفصال

الاستدلال به عليه وأجاب بعضهم بأن التوقف الاول وهو توقف صحة الانفصال على التضمن توقف حصول والتوقف الثاني وهو توقف معرفة التضمن على صحة الانفصال توقف معرفة

أي سوى ما ذكر بعده أما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فثبت قيامه ونفي ماسواه من القعود ونحوه وأما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا يثبت قيامه ونفي ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معها) أي مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا إلا بان يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببين من يستشهد بشعره

نقيض الحكم كما في قصر القلب والنعيم وإذا كانت النفي غير المذكور من حيث اثبات المذكور في الجملة صح فيها قصر الموصوف فيكون الغير المنفي بها في قصر الموصوف هو اتصاف الموصوف بصفة أخرى غير المثبتة فإذا قلت في قصره انما زيد قائم أفاد ثبوت اتصاف زيد بالقيام ونفي اتصافه بغيره من القعود ونحوه فقد قصرت الموصوف الذي هو زيد على الاتصاف بالقيام فقط ولا يتعداه الى غيره من القعود مثلا كما يعتقد المخاطب وصح فيها قصر الصفة فيكون الغير المنفي بها في قصرها في قولنا انما قائم زيد وهو اتصاف غير زيد بالقيام والمثبت هو المذكور وهو اتصاف زيد به ثم أشار الى الوجه الثالث بقوله (ولصحة انفصال الضمير معها) أي مع انما يعني في حال امكان وصله والقاعدة أن الضمير اذا أمكن وصله وجب فلا يدل عن وصله الا لما وجب وموجبات الفصل اما تقديمه واما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها اللثة لغير في مواقع انما الا ما والافتعين كونهم المحصر كما والا وفي هذا الاستدلال نوع من المصادرة لتوقفه على عدم صلاح غير ما والا في محل انما وهو المدعى تأمل وانما

حصر حقيقة الانطلاق اما تحقيقا واما بما يغيبه انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه ومما ذكر من أدوات الحصر قولك جاء زيد نفسه على ما نقله بعض شراح هذا الكتاب هنا عن بعضهم ومنها ان زيد قائم على ما نقله المشار اليه أيضا ومنها قلب بعض حروف الكلمة فانه يشهد الحصر على ما نقله الزمخشري في الكشف عن كلام علي قوله تعالى والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها فان القلب للاختصاص بالنسبة الى لفظ الطاغوت لان وزنه على قول فعلمت من الطغيان كملسكوت ورجوت قلب بتقديم

الضمير محصورا فيه والمحصور فيه في الآية الجار والمجرور لا الضمير وفي ابن يعقوب انما قال لصحة ولم يقل لوجوب مجازاة لظاهر ما قيل من أن انما لا يجب فصل الضمير معها وان كان التحقيق وجوب فصل الضمير معها متى قصد الحصر فيه وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد الحصر في الفعل نحو انما قلت أو في غيره كالأية وفي شرح المفتاح للسيد ان قلت اذا أراد حصر الفعل في الفاعل بطريق انما فهل يجب انفصاله أولا قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب فصله وتأخيرها فعلا لئلا لباس وان لم يذكر احتمال الوجوب طرد الباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال نظر المعنى والاتصال نظر اللفظ اذا فاصل لفظا فقول المصنف لصحة انفصال الضمير معه أراد بالصحة ما يعم الوجوب وغيره كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تعذر ههنا إلا بان يكون الخ) أي ولا تعذر الاتصال هنا لا بسبب كون المعنى الخ أي وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم بفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوي لا لفظي وقوله بين الضمير هو أنا وعامله هو يقوم وانظره مع ان يقوم للغائب رأنا للمتكلم ألا أن يقال الفاعل في الحقيقة محذوف أي ما يقوم أحدا أنا وقوله فصل أي بالا المقدرة وقوله لغرض هو الحصر

قال الفرزدق

كما قال عمرو بن معد يكرب

أنا الذائد الحامي الذمار وانما \* بدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

قد علمت سلمى وجاراتها \* ما قطر الفارس إلا أنا

قال السكاكي وبذلك وجه لطيف يسند إلى علي بن عيسى الربي وهو انه لما كانت كلمة ان لنا كيد اثبات المسند للسند اليه ثم اتصلت بهم اما المؤكدة لا النافية كما ينظر من لا وقوف له على علم النحو ناسب أن يضمن معنى القصر لان القصر ليس الا أنا كيداً على أنا كيداً فان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد الجحى والواقع بينهما يفيد اثباته لزيد في الابتداء صريحاً وفي الآخر ضمناً

(قوله وانما هذا صرح الخ) أي لكون البيت المدكور بيت من يستشهد بشعره صرح باسمه تقوية للاستشهاد اذا لا موجب للكتمان (قوله وهو الطرد) أي بسبب أو غيره وعرف الجزأين لقصد حصر الجنس مبالغة أي أنا الطارد لمن يعد ولا غيره الا من كان على وصفي (قوله الحامي) أي الحافظ والذمار بالنصب على المفعولية وبالجـ تر على الاضافة كالضارب الرجل والمراد ذماره (قوله العهد) هذا معنى الذمار لغة يقال فلان جى ذماره أي وفي بعهد ومعهذا عرفاه وما ذكره الشارح عن الاساس وهو ما يلام الانسان على عدم حمايته من جاء وحر به ما خوذ من الذم وهو الخ لانه ما تجب حمايته كقوله اذ امرؤ أي يبحث بعضهم بعضاً على الدفع عنه في الحروب قاله العقوبى وقال بعضهم (٣٠٠) انما سمى ما ذكرنا لانه يجب على أهله التذمير أي التسمير لدفع العار عنه

وانما هذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) أي العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا جى ما لولم يحمه ايم وعنف من جاء وحر به (وانما بدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لم يصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود قال الصفة ولم يقل لوجب فصل الضمير مجازاً لظاهر ما قيل من أن انما لا يجب فصل الضمير معها ولو كان التحقيق أن الضمير معها يجب فصله عنهما حتى قصد الحصر فيه وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه ثم استشهد بكلام من يستشهد بكلامه من فصحاء العرب وسماء ليعلم أنه مما تقوى الجلة بقوله فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) اسم فاعل من الذود وهو الطرد بالسيف وغيره وعرف الجزأين لقصد حصر الجنس مبالغة أي أنا هو الذائد الحقيقي لا غيري الا من كان على وصفي (الحامي) أي الحافظ والمحصن (الذمار) بالذال المجعولة وهو ما يلام الانسان على عدم حمايته من جاء وحر به وهو ما خوذ من الذم وهو الخ لانه ما تجب حمايته يتذمرون أي يبحث بعضهم بعضاً على الدفع عنه في الحروب (وانما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي) أي انما وصفت نفسي بأنى أنا الذائد لا غيري لانه لا يدافع عن الاحساب الا لام على العين فوزنه فلهوت ففهمه مبالغات كتسميته بالمصدر والتاء مبالغة والقاب وهو الاختصاص اذ لا يطلق على غير الشيطان ومنه نحو قولك قائم في جواب زيد ما قائم أو قاعد على ما ذكره الطيبي في شرح البيان قبل الكلام على كون المسند مفرداً فعلياً وعد بعضهم من تراكيب القصر أيضاً زيد قام ولم يقم غيره أولم يقم أحد غير زيد وفيه نظر لان هذين تركيباً حصل القصر

(قوله من جاء) بيان لما والحامي ما يحمله الانسان من مال أو نفس أو غيره فعطف الحريم عليه عطف خاص على عام قرره شيخنا العدوى وقوله ليم بالبناء للمفعول من الملامة وقوله عطف بالتشديد أي شدد عليه (قوله وانما يدافع الخ) الواو ليست بعاطفة لان الجلة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كانه قيل أنا الذائد الحامي لاني شجاع وطاعن قال السـ يرامى والقصر في انما يدافع محتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد

المخاطب وهو مبني على أن انما تستعمل في قصر الافراد في الكلام المعقده (قوله عن أحسابهم) جمع حسب وهو ولا ما بعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمراد به هنا الاعراض وأما النسب فهو الانتساب للاب قاله السـ يرامى (قوله لما كان غرضه الخ) حاصله أنه اذا أخر الضمير عن الاحساب بعد فصله كان الضمير محصوراً فيه لان المحصور فيه يجب تأخيرها فيكون المعنى حينئذ لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيري وهذا لا ينافي مدافعتهم عن أحساب غيرهم أيضاً ولو أخر الاحساب لكانت محصوراً فيها وكان الواجب حينئذ وصل الضمير ونحو بل الفعل الى صيغة التكلم فيكون التقدير هكذا وانما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ولما كان غرض الفرزدق الحصر الاول دون الثاني ارتكب التعبير الاول المقيده وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح (قوله أن يخص المدافع) أي بالمداغة فهو من قصر الصفة على الموصوف والمدافع على صيغة اسم الفاعل (قوله لا المدافع عنه) أي وهو الاحساب (قوله فصل الضمير) أي في الاختيار وقوله وأخره أي عن الاحساب لوجب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله اذ لو قال) علة لمخوف أي ولو أخر الاحساب وأوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض اذ لو قال الخ (قوله اصار المعنى الخ) أي فيكون من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) أي لما فيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لانه في معرض التفاخر وعذما تر على أن المدافعة عن أحساب معينة تتأني من هو مكره لا بطل

(قوله ولا يجوز أن يقال) أي في منع الاستشهاد بالبيت وحاصله أن ما ذكرناه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر لأن ذلك الفصل إنما هو لتقدير فاصل وهو الامتنوع اذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة لأنه لو قيل وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلي لا نسلم البيت فعدل إلى فعل الغيبة لأنه هو الذي يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم لوجوب استتار الضمير فيه. وحينئذ فلا يكون فصل الضمير مع انما في البيت لتضمنه معنى ما والا فلم يتم الاستدلال (قوله لأنه كان الخ) حاصل ذلك الجواب أن هنا من دوحه عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لتأكيده المستمكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا وإنما أدافع عن أحسابهم أنا والوزن واحد فلا يلزم أن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصود الاتي بالتركيب هكذا فينتج أن يدعى أنه لا فصل للفاعل فلا قصر وهو هذا الجواب انما يتم بناء على قول ابن مالك أن الضرورة هي ما لا مندوحة ولا مخلص للشاعر عنه وأما أن بني على أنها ما وقع في الشعر مطلقا كان الشاعر عنه مندوحة أم لا لم يتم وهذا الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح المعنى ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه عدم تحقق الضرورة دائما

(٣٠١)

أو غالباً لأن الشعراء قادرين على تغيير التركيب والاثبات بالأساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة له عنه بقي شيء آخر وهو أن ما جعل دافعا للضرورة يلزم عليه عطف مثلي على فاعل أدافع مع أنه لا يصح أن يقال أدافع مثلي لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر إلا أن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كما قيل في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة أو أن مثلي فاعل فعل محذوف أي بأو يدافع مثلي وهو من عطف الجمل (قوله وليست ماموصولة) هذا جواب عن منع وارد على استشهاد المتن بالبيت وهو أن يقال

ولا يجوز أن يقال أنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال انما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيده وليست ماموصولة اسم ان وأنا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما إلا أنا ومن كان على أحسن وصفي قالوا ولا استثناف البياني لا للعطف وهي في ذلك في معنى التعديل ومعلوم أنه لا يصلح من الفواصل هنا غير لا وهي انما تكون بعد ما يكون معنى الكلام لا يدافع عن الاحساب إلا أنا لا غيري وإنما أخره عن الاحساب بعد فصله لأن المحصور فيه يجب تأخيره فيفيد المعنى المذكور ولو أخر الاحساب أفادت انما حيث تضمنت معنى ما والا أنه انما يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ويجب حينئذ وصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغة المتكلم فيكون التقدير هكذا وإنما أدافع عن أحسابهم وقصد الفرز في الحصر الأول المقادير هذا التعبير دون هذا لأنه أبلغ وأنسب اذ هو في مقام الافتخار واقتضاه بأنه لا يدافع عن الاحساب مطلقا الا هو ومثله أقوى من افتخاره بأنه لا يدافع الا عن أحساب هؤلاء دون غيرهم لأن ذلك لا ينافي صنيعه وكونه ليس من الدافعين مطلقا الصحة عروضا للدفع عن أحساب معينة لمن هو مكره لا بطل أول من هو عاجز عن الدفع عن أحساب غيرهم بخلاف الوجه الأول لا يقال لا يتعين كون فصل الضمير دافعا على معنى الحصر الأول كان بتقدير فاعل والفرض أن لا فاصل يصلح غير لا فيفيد الحصر وما المانع من أن يكون الفصل للضرورة فعدل إلى فعل الغيبة لأنه هو الذي يمكن الفصل معه دون فعل المتكلم لوجوب استتار الضمير فيه لا نأقول ههنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفصل غيبة وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ثم يؤتى بالضمير لتأكيده المستمكن لأنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا وإنما أدافع عن أحسابهم أنا فلا يلزم أن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل لا ياتي بالتركيب هكذا فينتج أن يدعى أن لا فصل للفاعل فلا حصر ولا يمكن انما يتم هذا من مجموعها ومنها تقديم المفعول في نحو زيد اضربت كاسه سبق ومنها انما بالفتح قال الرمخشري في قوله تعالى قل انما يوحى إلى انما الحكم الله واحد انما القصر الحكم على شيء أول القصر الشيء على حكم كقولك انما زيد قائم وانما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لان انما يوحى إلى مع فاعله بمنزلة

(٣٠٢ - شروح التلخيص ثانيا)

عندنا وجه وجب فصل الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ما والا وحينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن تجعل ماموصولة وأنا خبرها وجه لا يدافع عن أحسابهم صلتها والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم أنا كما نقول ان الذي ضرب زيدا أنا فيفيد الكلام الحصر بتعريف الجزأين كافي قراءة انما حرم عليكم الميتة بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مفصولا عنه وحاصل الجواب أن المقام مقام افتخار فلا يناسبه التعبير بما اتى في غير العاقل مع امكان التعبير عن واستقامة الوزن فلا وجه للتعبير عن البليغ بما في موضع من وأيضا لو كانت موصولة لكانت مفصلة عن ان وأيضا الموافقة لما قبله أعني قوله أنا الذي أدا أن لا يكون أنا في قوله وإنما يدافع الخ خبر فان أنا في الأول مسند إليه لأنه مبتدأ مقدم (قوله اذ لا ضرورة الخ) أي وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى وإنما قصد ما يدافع الا أنا فقد أفادت انما القصر لتضمنها معنى ما والا هو المدعى قال العلامة الفري وقد بوجه ذلك العدول بأن المراد من ماموصولة الوصف أي ان قويبا دافع عن أحسابهم أنا وحينئذ فهو من قصر الوصف لأنه الأهم في المقام وتأمله



ومن التقديم كقولك في قصر الموصوف على الصفة افراد اشاعر هولن يعتقده شاعرا وكاتبوا قلبا قائم هولن يعتقده قاعدا

(قوله أي تقديم ماحقه التأخير) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل وفي افادته القصر كلام والمرجح عدم الافادة واحترز بقوله ماحقه التأخير عما وجب تقديمه لادارته كأي ومنى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا وقوله ماحقه التأخير أي سواء بقي بعد التقديم على حاله نحو زيد اضربت أم لا كما في أنا كفتت مهـ من وهذا ظاهر على مذهب السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أم في الاصل بل يوجب كيد المأثم من أن تقديم المسند اليه عنده قد يفيد القصر اذا قدر انه كان فاعلا في المعنى ثم قدم نحو أم ما عبت في حاجتك ثم ان نقيض التقديم بما حقه التأخير غير ظاهر على مذهب المصنف وعبد القاهر لان تقديم المسند اليه عندهما يفيد القصر وان كان قارا حيث كان المسند فعليا نحو والله يبدط الرزق الآن يبنى النقيض على الغالب (قوله كتنقديم الخبر على المبتدا) هذا يشمل أقام زيد بنساء على أن قائم (٣٠٣)

(ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (تسمى أنا) كان الانسب ذكر منالين لان التيممية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والالم يصلح لقصر القلب بل للافراد

الجواب ان بنى على أن الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه وأما ان بنى على أنها ما حضر للشاعر فلم يتم ثم ما جعل دافعا للضرورة يلزم فيه عطف منلى على فاعل أدافع ولا يصح أدافع منلى ولكن يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل كما قيل في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ولا يقال أيضا ههنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ما والافلا يتم هذا الشاهد على المراد وهو أن يجعل ماموضو له وأنا خبرها ليفيد الكلام الحصر بتمتع الجزعين ويكون فصل الضمير لكونه خبرا وليس بدافع رافعه حتى يكون من اتصاله لانه قول المقام مقام الافتخار فلا يناسبه التعبير بما التى هي الغير العاقل مع امكان التعبير عن ويسـ مقيم الوزن فلا وجه للتعبير من البليغ بما في موضع من ولكن قيل ان هذا يمكن أن يوجه بقصد الوصف لانه أهم في المقام فيكون الموقع موقع ما أي أن الدافع أنا فانظره (ومنها) أي من طرق القصر (التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير مثل تقديم المبتدا على الخبر والمعمولات مثل المفعول والمجرور والحال على العامل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (تسمى أنا) بتقديم الخبر على المبتدا فبفقد قصر المتكلم على التيممية لا يتعداها الى القيسية مثلا وانما القصر على مثال واحد مع أن الانسب لصيغة الاتيان بمثاليين أحدهما القصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنافيان فيه لان التيممية يصح أن يكون المنفى باثباتها القيسية التي انما يقوم زيد وانما الهك من غزلة اغماز بدقائم وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحى الى الرسول صلى الله عليه وسلم مفصو ر على استئثار الله بالوحدانية قلت هذا صريح في أن انما بالفتح للحصر وبه صرح التخرى في كتاب الاقصى القريب ونقله الطيبي أيضا وانه يقال ان كل ما أوجب ان انما بالكسر للحصر أوجب أن انما بالفتح للحصر وفيه نظر والشخ أوجب ان رد على الزمخشري ما زعمه من أن أن المفتوحة للحصر وقال يلزم انحصار الوحى في الوحدانية وأجيب عنه بأنه حصر مجازى باعتبار المقام قلت وجواب آخر وهو أن هذا لازم سواء كانت انما المفتوحة للحصر أم لا لان هذا لازم جاء من انما ولو قلت انما

يبنى النقيض على الغالب خبر مقدم اما على انه مبتدأ ويريد فاعل فلا يشمله ومحمل كون تقديم الخبر على المبتدا بفيد الحصر ما لم يكن المبتدأ منكرة وقدم عليه الخبر والافلا يفيد كما صرح به الشارح (قوله والمعمولات على الفعل) كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه (قوله تسمى أنا) أي فتقديم الخبر على المبتدا مفيد لقصر المتكلم على التيممية لا يتعداها الى القيسية مثلا (قوله كان الانسب الخ) حاصله أن الانسب بصنيعه الاتيان بمثاليين أحدهما انصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنافيان فيه والتيممية والقيسية ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للافراد

وان لم يتنافيا كان القصر للافراد ولا يصلح للقلب وقد يحاب بأن التيممية يصح أن يكون المنفى باثباتها القيسية التي تنافى او هي الحقيقية فيكون لقصر القلب باعتبار الخطاب تلك القيسية ويصح أن يكون المنفى القيسية الجماعية للتيممية وهي القيسية الخلفية أي النسوبة للحلف والنصرة فيكون لقصر الافراد حيث كان الخطاب يعتقد ان تصاف بهما معا وما تقدم من أنه اذا تعين المنفى كفاي العطف فلا بد من مثاليين انما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان ينافى باحدهما دون الاخرى كفاي هذا المثال والحاصل أن قول المصنف تسمى أنا قصر تعين اذا كان الخطاب يرد ذلك بين قيس وتيم وقصر قلب اذا كان الخطاب ينفى عن تيم ويلحق بقيس وقصر افراد اذا كان الخطاب معتقدا أنك تسمى وقيسى من جهتين وأشار الشارح لامكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالانسب وأما قول بعضهم في الجواب ان التيممية قد تؤخذ بالقياس الى ما ينافيها كالقيسية فهو لقصر القلب وقد تؤخذ بالقياس الى ما لا ينافيها كالعالمية فالقصر للافراد نفى شئ وذلك لان التيممية انما تقابل في العرف بالقيسية

وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا أنا كفيت مهمك بمعنى وحدي لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتا مهمة وقلبا أنا كفيت مهمك  
بمعنى لا غيري لمن يعتقد أن غيرك كني مهمة دونك كما تقدم وهذه الطرق تختلف من وجوه

ولا يحسن في العرف مقابلتها بغيرها ثم ان ترديد الشارح بقوله لان التسمية (٣ - ٢) والفيسية الخ يقطع النظر عن

الواقع والافهم متنافيان  
قطعا تأمل كذا ذكر  
بعضهم وذ كر غيره أن قوله  
ان تنافيا أي بجعل المعبر  
في النسب طرف الاب فقط  
كما هو المعروف وقوله والا  
أي وان لم يتنافيا أي بأن  
جعل المعبر في النسب  
طرف الام (قوله أنا كفيت  
مهمك) أي بتقديم أنا عن  
الفاعلية المعنوية أو جب  
حصر كفاية المهم في المتكلم  
بحيث لا تتعداه الى غيره  
فان اعتقد المخاطب كفاية  
المتكلم مع غيره كان افرادا  
وان اعتقد كفاية الغير فقط  
دون المتكلم كان قلبا ولهذا  
لم يأت الاعمثال واحد  
لقصر الصفة لما تقدم  
أن المثال الواحد يمكن في  
قصرها وأما قصر التعيين  
فيصح في مثالي قصره  
وقصرها كما تقدم أيضا  
لكن انما يكون تقديم  
انظ أنا في هذا المثال الذي  
ذكره المصنف من باب  
ما قدم فيه ماحقه التأخير  
على مذهب السكاكي  
القائل ان أصله كفيتك  
أنا فقدم أنا وجعل مبتدأ  
لانه يرى أن تقديم الفاعل  
المعنوي وهو التاكيد

(وفي قصرها أنا كفيت مهمك) افرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق)  
الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر (تختلف من وجوه دلالة الرابع) أي التقديم (بالفعوى)  
تنافيا وهي الحقيقة فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك الفيسية ويصح أن يكون المنفى  
الفيسية الجامعة لها وهي القيسية الحلقية مثلا فيكون لقصر الافراد حيث يعتقد الا تصاف بهما  
معا وعلى هذا لا يرد أن يقال ان كانت الفيسية منافية كان لقصر القلب وان لم تكن منافية كان  
لقصر الافراد فالنسب الاثنيان لانه قول يصلح له مامعا كما تقدم أن مثلا الواحد ايكفي حيث  
يمكن تقدير الوصف منافيا وغير منافي وما تقدم من أنه حيث تعين المنفى كافي العطف فلا بد من مثالين  
انما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان ينافي باحدهما دون الاخرى كافي هذا المثال فليفهم (و) كقولك  
(في قصرها) أي قصر الصفة (أنا كفيت مهمك) فتقديم أنا عن الفاعلية المعنوية أو جب حصر  
كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد المخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان افرادا  
وان اعتقد كفاية الغير فقط دون المتكلم كان قلبا ولهذا لم يأت الاعمثال واحد لقصرها كما تقدم أن  
المثال الواحد يكتفي في قصرها وأما قصر التعيين فيصح في مثالي قصره وقصرها كما تقدم وانما  
يكون تقديم لفظ أنا في هذا المثال من باب ما قدم فيه ماحقه التأخير على مذهب السكاكي كما تقدم  
في أحوال المسند اليه وأما على مذهب المصنف فهو من باب التقديم في الجملة وعليه يكون تقييد  
التقديم في افادة الاختصاص بأن يكون من تقديم ماحقه التأخير أغليا لا كليا (وهذه الطرق)  
الاربعة المفيدة للقصر بعد تحقق اشتراكها في مطلق افادتها القصر (تختلف من وجوه) أحد  
تلك الوجوه ما تضمنه قوله (فدلالة) هذا (الرابع) وهو التقديم على الحصر (بالفعوى) أي بفهوم

بوحى وحدانية الله تعالى لزم ذلك وانما الذي أوقع الشيخ في هذا السؤال قول الزمخشري وفائدة  
اجتماعهم ما دلالة على أن الوحي مقصور على الوحدانية وأفهم أن هذا القصر نشأ عن كونهم مامعا  
للحصر وليس كما قال فليتأمل ومنها حذف المسند لدعاء التعيين أو لتعيين نحو يعطى بدرقه وينفعل  
ما يشاء كما سبق ومن هنا قال الزمخشري في قوله تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل معناه لا يقول  
الالحق ولا يهدي السبيل الحق قال الطيبي أما دلالة وهو يهدي السبيل فظاهر لانه على منوال أنا عرفت  
وأما والله يقول الحق فلانه مثل الله بسيط وهو عنده يفيد الحصر انتهى قلت هذا عجيب فان أنا عرفت  
والله بسيط حصر فيه الفاعل ومعنى حصر الفاعل فيه لا يقول الحق الا الله والزمخشري لم يتعرض  
لذلك بالكلمة فانه وجه المعنى هنا ليس على الحصر وانما أراد حصر المفعول ألا تراهم صرح بذلك وقال  
لا يقول الا الحق ولا يهدي الا السبيل فلم يقع الطيبي على مراده مع وضوحه فان قلت من أين أخذ  
الزمخشري الحصر من هذه الآية الكريمة قلت اما أن يكون من مفهوم البنية عند القائل به واما  
من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية ولذلك قال في سورة غافر والله يقضي بالحق معناه من هذه  
صفاته لا يقضي الا بالحق وحيث وجدت العلة وجد المعلول وحيث انتفى المعلول ثبت ضده فعلى هذا  
يستفاد الحصر من (وهذه الطرق تختلف الخ) ش يعني أن هذه الطرق وان اشتركت في افادة  
القصر فانهم تختلف من وجوه منها أن دلالة الرابع وهو التقديم بالفعوى ودلالة ما قبله بالوضع ونعني

للاختصاص كما تقدم في أحوال المسند اليه والمصنف لم يرتضه فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عنده وان أفاد التخصيص من جهة  
تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه يفيد الحصر دائما عنده كما مر وانما مثل به لكونه من باب التقديم لمباحة التأخير في الجملة لانه  
فاعل في المعنى عند السكاكي (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب ما عند المخاطب وذلك لان المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاد  
له بل هو شك (قوله فدلالة الخ) أي فالوجه الاول أن دلالة الخ

الاول أن دلالة الثلاثة الاولى بالوضع دون الرابع الثاني

(قوله أي مفهوم الكلام) هذا مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفعوى عندهم مفهوم الموافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة لأن حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى الخ بيان لطريق فهم القصر من التقديم وقرر شيخنا العدوى أن قوله بمفهوم الكلام أي بما يفهم منه في عرف البلغاء من الاسرار وأشار الشارح بقوله بمعنى الخ إلى أن في كلام المصنف حذفاً والمعنى أن دلالة التقديم على القصر بالتأمل في الفعوى أي فيما يفهم منه ويدل عليه في عرف البلغاء وهو التقديم فاذا تأمل صاحب الذوق السليم في الكلام الذي فيه التقديم لطالب سر ذلك التقديم الذي فيه لا يجد بالأنظر للقارئ الحالية ما يناسب الحمل عليه سوى القصر فقول الشارح أي بمفهوم الكلام تفسير لفعوى بالمعنى الحقيقي وقوله بمعنى الخ إشارة إلى أن في الكلام حذفاً وعلمت من هذا أن المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء (٢ - ٤) من الاسرار لمفهوم الموافقة ولا المخالفة (قوله فيه)

أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لأن الواضع وضعها المعان تفيد القصر

الكلام والفعوى عند الأصوليين مفهوم الموافقة والمفهوم هنا هو أن غير المذكور بخلاف حكم المذكور فكأنه أطلق الفعوى على مفهوم المخالفة (و) دلالة الثلاثة (الباقية) وهي مأسوى هذا الرابع وهي ما والا وانما والعطف بلا وشبهها (بوضع) ومعنى ذلك أن التقديم لا يتوقف فيه على معرفة وضع لفظ مخصوص لا عند البلغاء ولا عند غيرهم بل إذا تأمل المتأمل الذي له ذوق سليم في التقديم أدرك أن فائدته القصر من غير أن يحتاج إلى أن التقديم موضوع عند البلغاء للقصر بخلاف ما سواه فانها الفاظ لا يفهم منها ما لا يعرفه الوضع بدليل أن التقديم يفيد ما ذكر في كل لغة ولا يختص بوضع دون وضع ولا العاطفة مثلاً وكذا انما وما والا يصلح أن تكون في لغة لمعنى دون مفادها في لغة العربية فلو لا الوضع ما فهم ما ذكر منها وأيضاً التقديم معنى عقلي لا لفظي استعمل في التركيب لأفادة القصر ولكن قوله التقديم يفيد بالفعوى وقد فسر الفعوى بالمفهوم كما تقدم فيه تسامحاً لأنه يقتضي أن ثم معنى يفهم من اللفظ يسمى الفعوى وأفادة التقديم للقصر يكون بواسطة ذلك المعنى وأنت لا تجد السبب في افادة التقديم للقصر سوى التأمل في سر التقديم فيفهم بالقرائن الحالية أنه لا اختصاص ونفي الحكم عن غير المذكور فلو فسر الفعوى بطالب سر التقديم حتى لا يوجد بالنظر إلى القرائن ما يناسب سوى القصر فيحمل عليه كان قريماً لكن على هذا لا يراد بالفعوى مفهوم المخالفة بل سببه ويحتمل أن يراد بالمفهوم الذي هو الفعوى نفس الاختصاص فيكون التقديم ودلالة التقديم بواسطة كون القصر فعوى أي

أي في الكلام الذي يفيد التقديم وهو متعلق بقوله تأمل وقوله فهم القصر أي من القرائن وقوله وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك أي في التقديم من أنه يفيد القصر والحاصل أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل في الكلام الذي فيه التقديم فهم بسبب انقراض الحالية القصر وإن لم يعرف أن التقديم في اصطلاح البلغاء يفيد القصر (قوله والباقية) بالجسر عطف على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله ودلالة الثلاثة) أي وهي العطف والنفي والاستثناء (قوله بالوضع) أي بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لمعان يحزم العقل عند

بالفعوى المفهوم وهو مخالف لاصطلاح الأصوليين فإن الفعوى عندهم مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة وما نحن فيه مفهوم مخالفة ولعل أن القصرية تضمن قضيتين اثباتاً ونفيًا والتحقيق أن القصر لا يسمى منطوقاً ولا مفهوماً بل تارة يكون كله منطوقاً مثل زيد قائم لا قاعدة وتارة يكون بعضه منطوقاً وبعضه مفهوماً كان بانما فهو اثبات للمذكور بالمنطوق ونفي غيره بالمفهوم نحو انما زيد قائم فاثبات القيام لا يدع منطوقاً ونفيه عن غيره مفهوم وإن كان بالا والاستثناء تام حكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم سواء كان نفيًا نحو ما قام أحد الأزيد أم اثباتاً نحو ما قام الناس

ملاحظة تلك المعاني بالقصر وليس المراد أنها موضوعة للتفسير كما أشار لذلك الشارح بقوله لأن الواضع الخ وبما ذكره الشارح من أنها موضوعة لمعان تفيد القصر اندفع ما يقال أنه إذا كان دلالة المعاني على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لأنه انما يبحث عن الخصوصيات والمراتب الزائدة على المعاني الوضعية أو يقال إن هذه الثلاثة وإن دلت على القصر بالوضع له إلا أن أحواله من كونه أفراداً أو قلوباً أو تعييناً انما تستفاد منها بعونة المقام وهي المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع والجواب الاول الذي أشار إليه الشارح ذكره عبد الحكيم والثاني نقله سم عن شيخه السيد عيسى الصفوى وعلى هذا الجواب فيقال لا حاجة لقول الشارح معان لأن الواضع وضعها للقصر لمعان تفيد القصر (قوله وضعها لمعان) وهي اثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة وهذه المعاني تفيد القصر والاختصاص بحرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء وضع للخارج من حكم النفي ويلزم من اجتماعهما القصر

(والاصل

أن الأصل في الأول أن يدل على المثبت والمنفي جميعاً بالنص فلا يترك ذلك إلا كراهة الاطناب في مقام الاختصار كما إذا قيل زيد يعلم الخو والتصرف والعروض والقوا في أو زيد يعلم الخو وعمرو وبكر وقتل زيد يعلم الخو لا غير وفي معناه ليس إلا أي لا غير الخو ولا غير زيد

(قوله أي طريق العطف) إضافة للبيان والمراد به أصل الكثير (قوله النص على المثبت) أي على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذي أثبت لغيره في قصر الموصوف (قوله والمنفي) أي والنص على المنفي أي الذي نفي عنه الحكم في قصر الصفة أو نفي عن غيره في قصر الموصوف فتقول في قصرها بالطريق الأول جرياً على الكثير قام زيد وعمرو فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفي عنه وهو عمرو وتقول في قصره زيد قائم لقاعدة فقد نصت على المثبت لزيد وهو القيام والمنفي عنه وهو القعود وقوله كما مر أي في الأمثلة التي ذكرت عند ذلك الطريق في طرق الحصر فانه ذكر هناك أن المعطوف عليه في تلك الأمثلة بلا هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) أي التصريح بهما (٣٠٥) ولم يقل فلا يترك ذكر أحدهما

الخ إشارة إلى أن الذكر الإجمالي لا بد منه فإن في قولك لا غير ذكر المنفي إجمالاً لانعدام دلالتها على المنفيات بخصوصها (قوله إلا كراهة الاطناب) أي إلا لاجل كراهة التطويل لغرض من الأغراض كضيق المقام أو قصود الإهمام أو تأنق الإنكار لذي الحاجة إليه عند عدم التنصيص أو استهجان ذكر المتروك (قوله كما إذا قيل) أي عند إرادة إثبات صفات لموصوف واحد (قوله أو قبل) أي عند إرادة إثبات صفة واحدة لمنصفين زيد يعلم الخو وعمرو الخ (قوله أي في هذين المقامين) أي مقام قصر

والأصل أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل (في الأول) أي طريق العطف (النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك) النص عليهما (إلا كراهة الاطناب كما إذا قيل زيد يعلم الخو والتصرف والعروض أو زيد يعلم الخو وعمرو وبكر وقتل زيد يعلم الخو لا غير) أي في هذين المقامين (زيد يعلم الخو لا غير)

مفهوم مخالفة وفيه تكلف تأمل (و) الوجه الثاني من أوجه الخلاف بين الطرق ما تضمنه قوله (الأصل) أي الكثير (في الأول) وهو طريق العطف (النص على المثبت) أي من جملة ما يختلف فيه تلك الطرق أن الكثير في استعمال الأول منه التنصيص على الذي أثبت له الحكم في قصر الصفة أو على الذي أثبت لغيره في قصر الموصوف (و) النص على (المنفي) أي الذي نفي عنه في الأول أو نفي عن غيره في الثاني (كما مر) عند ذلك في طرق الحصر فتقول في قصرها جرياً على الأول الكثير قام زيد وعمرو فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد والذي نفي عنه وهو عمرو وفي قصره زيد قائم لقاعدة فقد نصت على المثبت لزيد وهو القيام والمنفي عنه وهو القعود (فلا يترك) ذلك الأصل بالعطف وهو النص على المثبت والمنفي معاً (إلا كراهة) أي إلا لاجل كراهية (الاطناب) أي التطويل لغرض من الأغراض كضيق المقام أو إتيان الإنكار عند عدم التنصيص لذي الحاجة وشبه ذلك (كما إذا قيل) أي مثال ما يترك فيه التنصيص لغرض أن يقال في إثبات صفات لموصوف واحد (زيد يعلم الخو والتصرف والعروض أو) يقال في إثبات صفة واحدة لمنصفين (زيد يعلم الخو وبكر وعمرو وقتل زيد يعلم الخو لا غير) أي الإثباتين (زيد يعلم الخو لا غير) فعلى الأول يكون المعنى

الموصوف ومقام قصر الصفة أي تقول في رد الإثبات في هذين المقامين (قوله لا غير) حكى في القاموس عن السيرافي أن حذف ما تضاف له غيراً عما يستعمل إذا كانت غيراً ليس وأما لو كانت بعد غيرها من ألفاظ الجود لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المغني بأن قولهم لا غير لحن واختار أنه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارح و كلامه وفي الفصل حكاية لا غير وليس غير وأنشد الامام ابن مالك في شرح التسهيل في باب القسم مستشهداً على جواز قوله

جوابه تنجوا عتد فوربنا \* لعن عمل أسلفت لا غير تنال

وهو ثقة لا يستشهد إلا بشاهد عربي اه فترى واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو أي معلومه غير الخو وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير الخو معلومه وأما غير في لا غير فعملها بحسب المعطوف عليه إذا علمت هذا فلا غير عطف على الخو في الأول في محل نصب وعطف على زيد في الثاني في محل رفع



وأما الثلاثة الباقية فتبدل بالنص على المثبت

(قوله أما في الأول) أي أما لاغ غير النحوي أي فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات (قوله أي لا التصريف ولا العروض) هذا بيان لاصل التركيب فترك التنصيص على ما ذكر لغرض من الأغراض (قوله وأما في الثاني) أي وأما لاغ في الثاني فعناء الخ أي فيكون من قصر الصفة على واحد من أثبتهم المخاطب من الموصوفين وقوله أي لاغ غير النحوي بيان لاصل التركيب فترك النص على ما ذكر لغرض (قوله على الضم) أي لقطعه عن الإضافة (قوله بالغايات) أي قبل وبعد وسميت بذلك لان الغاية في الحقيقة ما بعدها الذي هو المضاف إليه المحذوف لكن لما حذف ونوى معناه وأدى بذلك الطرف سمي غاية (قوله وذ كر بعض النحاة) هو نجم الأئمة الرضى وهذا أراد على عدم المصنف لها من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) أي لان العاطفة بنص معها على المثبت والمنفى جميعا وهذا ليس كذلك (قوله بل لنفى الجنس) أي وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظرا للمعنى لان معنى زيد شاء - ر لا غير ما زيد الا شاعر (٣٠٦) فيعود الى النفي والاستثناء كما ذكره الشارح في شرح المفتاح

وحينئذ فما في كلام بعض الناطقين من أن نحو لا غير طريق آخر للقصر على هذا القول وهم كذا في عبد الحكيم وكذا ما في يس عن الأطول من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لا يتم تأمل ثم أن غير على هذا القول في محمل نصب على أنه اسم لا والخبر محذوف أي لاغيره عالم في قصر الصفة أو لاغيره معلوم له في قصر الموصوف والحاصل أن لا التي يبنى ما بعدها عند القطع عن الإضافة هل هي لا العاطفة أو التي لنفى الجنس خلاف وكلاهما يفيد القصر فالوجه في الطريق الأول النفي المطلقا أي سواء

أما في الأول فعناء لا غير النحوي أي لا التصريف ولا العروض وأما في الثاني فعناء لاغ - يرزيد أي لاغرو ولا بكر وحذف المضاف إليه من غير ونفى على الضم تشبيها بالغايات وذ كر بعض النحاة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أو نحوه) أي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الاصل (في) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط)

لاغير النحوي فيكون من قصر الموصوف على صفة واحدة مما أثبت المخاطب من الصفات والاصل لا التصريف والعروض فترك التنصيص لما تقدم الى الإيهام لغرض من الأغراض وعلى الثاني يكون المعنى لاغير زيد فيكون من قصر الصفة على واحد من أثبتهم المخاطب من الموصوفين والاصل لاغرو ولا بكر فترك التنصيص لما تقدم وقد علم من هذا أن العطف لا بد فيه من ذكر المنفى لكن الاصل فيه تفصيلا له وقد يعدل عنه الى ذكره اجالا وليس معنى مخالفة الاصل أن لا يذ كر أصلا وهذا القصر الإضافي وهو الذي اختص به العطف على ما تقدم فيه من البحث وعلى أنه يصح فيه الحقيقة وهو نفي ما سوى المذكور فالاصل ارتكاب الإيهام لتعذر التنصيص والتفصيل غالبا فيقال مثل لا نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء لا غير فليتامر ولفظ غير في هذه التراكيب يبنى على الضم لقطعه عن الإضافة تشبيها بالغايات وهي قبل وبعد فاذا جعلت لامعه عاطفة كما هو مقتضى كلام المصنف وغيره فعلة محمل المعطوف عليه وان جعلتها لنفى الجنس كما قال بعض النحويين فهو في محمل نصب على أنه اسم لا وأما ليس غير في نحوه هذه التراكيب فيحتمل النصب على الخبرية أي ليس معلوم زيد غير ذلك والرفع على أنه مبتدأ أي ليس غير ذلك معلومه (أو) تقول (نحوه) أي نحو لا غير مثل لا من سواه ولا من عداه في قصر الصفة أي لا ما سوى النحوي (و) أما (في) الثلاثة (الباقية) وهي ما والا وانما والتقديم فالاصل فيها (النص على المثبت فقط) أي المثبت الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر

الطرفين فانها مصرحة بالمثبت والمنفى كقولك زيد قائم لا قاعد وما هو قائم بل قاعد أو لا غير كذا قاله وفيه نظر لان لفظ لا غير لا يستعمل مقطوعا عن الإضافة ولا يترك ذلك الالتماع يقتضى كراهة الاطناب وأما

دون

كانت عاطفة أو تبرئة لكان أولى (قوله أي نحو لا غير) حيث رجع الشارح الضمير للاغ غير

علم أن وهو منصوب اعطفه على المنصوب بناء على أن جزء المقول له محمل أو بقدر نحوه عامل أي أو تقول نحوه ويكون من عطف الجملة ولرجع الشارح الضمير لجملة زيد يعلم النحو لا غير لكان عطف على جملة المقول بتمامها التي هي في محمل نصب ويكون نحو زيد يعلم النحو لا غير زيد يعلم النحو لا ما سواه وانما اقتصر الشارح على الاحتمال الاول لكون الغرض الاهم من قول المصنف أو نحوه بيان انه لا اختصاص للفظ لا غير هنا لانه قد يتوهم الاختصاص بقرره شيخنا العدوي (قوله مثل لا ما سواه) راجع للاول أي لا ما سوى النحو فلذا أتى بما الموضوع لما لا يعقل وقوله ولا من عداه راجع للثاني أي لا من عدا زيد ولذا أتى عن الموضوع للعاقل (قوله وما أشبه ذلك) نحو ليس غير وليس إلا (قوله والاصل في الثلاثة السابقة) وهي ما والا وانما والتقديم (قوله النص على المثبت فقط) أي المثبت الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الموصوف فتقول في ما والا في قصر الصفة ما قائم لا زيد فقد نصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عرو ومثلا ونقول في قصر الموصوف ما زيد الا قائم فقد نصت على الذي

أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على النفي الذي انتفى عن ذلك الغير وهو القوم ومنه لا وتقول في انما في قصر الصفة انما قائم زيد وفي قصر الموصوف انما زيد قائم وتقول في التقديم في قصرها أنا كفيت مهمك أي لا عمرو وفي قصر الموصوف زيد اضربت أي لا عمرو بمعنى اني اتصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو وفقد ظهر لك أن الطرق الثلاثة لا ينص فيها الا على المثبت واذا نص في شئ منها على المنفى كان خروجاً عن الأصل كقولك ما أنا قلت هذا لان المعنى لم أقله لانه مقول لغيري والاول منصوص والثاني مفهوم وكقولك ما زيد اضربت فان المعنى لم أضربه وضربه غيري قال الفري وكما ترك الأصل الاول الكراهية الاطمان بتركها أيضاً في مثل ما زيد اضربت وما أنا قلت هذا لان القصـد به قصر الفعل على غير المـد كور لا قصر عدم الفعل على المـد كور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت انتهى واعتراض على المصنف بأن قوله والأصل في الثلاثة النص على المثبت فقط دون المنفى يقتضي أن نحو ما قام القوم الازيدا خارج عن الأصل لان الأصل النص على المثبت فقط وقد نص في هذا على المثبت والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل مع أنه جار على الأصل بانفاق ولم يقل أحد بخروجه عنه وأجاب بعضهم بأن

(٣٠٧)

لانه هو الذي من طرق القصر وأما هذا فليس من طرق القصر اصطلاحا ولا يخفى ضعف هذا الجواب لان معنى القصر موجود فيه قطعاً فالاحسن في الجواب أن يقال انما يمنع أنه نص فيه على المنفى لان المراد بالنص التفصيل والمنفى وهو القوم في المثال المذكور مجمل لعدم النص فيه على الافراد واحد واحد (قوله دون المنفى) أي أنه لا يصرح فيها بالمنفى وانما يدل عليه ضمناً كما تقول في قصر الموصوف ما أنا الاتمى وتسمى أنا فانك قد أثبت كونهك جميعاً صريحاً ولم تنف كونك

دون المنفى وهو ظاهر (والنفي) أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني) أعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين

الموصوف فتقول في ما والا في قصرها ما قائم الا زيد فقط. فنصت على الذي أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عمرو ومثلاً وفي قصره ما زيد الا قائم فقط. فنصت على الشئ الذي أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشئ المنفى عن ذلك الغير وهو القوم ومنه لا وكذا انما قائم زيد وانما زيد قائم وكذا أنا كفيت مهمك أي لا عمرو وفهم من قصر الصفة وزيد اضربت أي لا عمرو بمعنى اني اتصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو فيكون من قصر الموصوف وعلى هذه الامثلة نفس فقط. فظهر أن طريق العطف ينص فيه على المثبت والمنفى معاً وقد علمت معنى المثبت والمنفى ولا يرتكب غير ذلك الا خروجا عن الأصل والطرق الثلاثة الباقية لا ينص فيها الا على المثبت ولم يذكر أنه قد ينص على المنفى في بعضها خروجا عن الأصل كقولك ما أنا قلت هذا لان المعنى لم أقله لانه مقول والاول منصوص والثاني مفهوم وورد على ما تقر أن نحو ما قام القوم الا زيد انص فيه على المثبت والمنفى فيكون خارجاً عن الأصل لان الأصل النص على المثبت فقط وهو جار على الأصل اتفاقاً وأجيب بأن الكلام في الاستثناء المفرغ وهذا ليس من طرق القصر اصطلاحاً ولا يخفى ضعفه لان معنى القصر موجود فيه قطعاً وأجيب أيضاً بأن المراد بالنص كما تقدم التفصيل ما يعبر الاجال والقوم في المثال اجمال فلم ينص على المثبت بهذا الوجه والوجه الثالث مما يختلف فيه هذه الطرق ما تضمنه قوله (والنفي لا يجامع الثاني) أي من جملة بقية الصيغ فالأصل فيها النص على المثبت فقط هكذا قال المصنف ولا نعني أن النفي غير مستفاد انصافاً بمعنى أنه لا يذكر بعده التصريح بالنفي وقد يترك النص على المنفى في الاول رغبة في الاجازة وقوله (والنفي لا يجامع الثاني) أي النفي بلا لا يجامع النفي والاستثناء

فليس يصح انما نفيته ضمناً ولا منافاة بين كون المنفى مذكوراً ضمناً وكون النفي قد يكون منطوقاً بالفظه (قوله ان النفي بلا) انما قيد الشارح كلام المصنف بذلك للاختراز عن النفي بغيرها كليس ادل دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما قيد لا بالعاطفة أحد من قول المصنف لان شرط المنفى بلا الخ (قوله لا قاعد) فلو قيل لا عمرو وبطل لا قاعد فهل يصح ذلك قال الشيخ بس الظاهر عدم الصحة لانه وان لم يكن المعطوف به مانعاً قبلها لكنه يوهم أن النزاع في قيام زيد وعمرو ولا في قيام زيد وقاعد الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) أي لاني كلام الله بطل ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ومراعاة هذا التعريض بصاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله أي لان الأصل لك لا يعلمه الا الله لأنك وبالحري حيث قال

لعمرك ما الانسان الا ابن يومه \* على تجلي به لا ابن آسفه

ولا يقال ان المخشري من يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لا بالقول انما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذهب له مخالف فيه للجهه وورق لا يستدل به

لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها

(قوله لان شرط المنفى بلا) أي شرط صحة تنفيه بها (قوله أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها) أي بغير شخصها وهذا صادق بما إذا كان غير منفي أصلاً وبما إذا كان منفيًا بغير أدوات المنفى كالفعوى أو علم المنكح أو السامع فالمنطوق تحته صورتان والمفهوم صورة واحدة هي محل الامتناع وهي ما إذا كان المنفى به منفيًا قبلها بغيرها من أدوات المنفى كما وليس ولا التي لنفى الجنس ولا عاطفة أخرى مماثلة للأنثى وقع النفي بها إلا بغير شخصها وان كانت من نوعها أو لغيرها لا يصح قام القوم لا النساء لانهن دلان عند انقيت في ضمن النساء بغير شخص لا التي نفتهن فان قلت ان المنطوق صادق بصورة نالته وهو ما إذا كان المنفى به منفيًا قبلها بشخصها قلت كلامه وان صدق بذلك لكان هذا معلوم أنه لا يتأتى لاستحالة النفي بها قبل ورودها فتم ما قلناه من أن المنطوق صورتان (قوله من أدوات المنفى) هذا تخصيص للمضاف وهو الغير لشموله لكل غير ينفي به (قوله فانهم موضوعة لان تنفى بها) أي عن التابع ما أوجبه للتبوع وهذا الموصوف مثل جاء زيد لا عمرو فانك نفيت بها عن عمرو ما أوجبه

ظاهر في قصر الصفة على

(٢٠٨)

(لان شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيًا قبلها بغيرها) من أدوات النفي فانها موضوعة لان تنفى بها ما أوجبه للتبوع لا لان تعيدها النفي في شيء قد نفيتها وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع

ما اختلفت فيه الطرق المتقدمة بلا العاطفة لانه دليل على امتناع قولنا ما زيد الا قائم وليس هو بقاعد كما نصوا عليه ولان المصنف اغيا بين المنع في لا ووقوع مثل هـ ذا الكلام في كلام المصنفين لا يدل على الجواز في أصل العربية والى علم المنع أشار بقوله (لان شرط) صحة (المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى بها (منفيًا قبلها بغيرها) شخص (ها) ودخل في غير شخصها جميع أدوات النفي دون غيرها وأدوات النفي التي هي غيرها كما وليس ولا التي لنفى الجنس ولا عاطفة أخرى لانها بغير شخصها ولو كانت من نوعها ولذلك لا يصح أن يقال قام القوم لا النساء لانهن دلان عند انقيت في ضمن النساء بغير شخص لا التي نفتهن وأما نفي مدخولها بشخصها قبلها فلا يتصور لامتناع النفي بها قبل ورودها ونظير قصد الشخص في نفي ما يتعلق بغيره قوله أدا ب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المراد أن لا يؤذى غير شخصه لا غير نوعه حتى يصح أن يؤذى كرجل مثله فان هذا المعنى لا يراد قطعا وإنما المعنى أن الأذابة المتعلقة بغيره تنفي عن شخصه فبتناول كرجل آخر غير الكريم وأما شخصه فمعلوم أنه لا يؤذيه فافهم وإنما شرط فيها هـ لانها موضوعة لان ينفي بها ما أوجبه للتبوع لا لان يعاديه شيء قد نفي أو لا وينفي بها نفي فتعود ايجابا وحيث كان هـ أصل وضعها تعذر أن ينفي بها بعد النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فالغرض منه نفي كل صفة غير القيام عن زيد من الصفات التي يقع فيها النزاع والصفة

(لان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها) وفيه نظر ان أحدهما أن هـ اذا عطف على المستثنى منه أما اذا عطف على المستثنى بالانفصال فهو مثبت ويشهد لذلك بطلان عمل لا اذا وقع خبرها بعد الا وامتناع دخول الباء ويكون حكم المنفى بلا مستفاد امرتين أحدهما بالخصوص والآخرى بالعموم الثاني ان قوله بغيرها قيد ليس صحيحا فان شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بأسواء

زيد وهو المجبى ومشكل في قصر الموصوف على الصفة مثل زيد قائم لا قاعد فان المنفى بها القعود لم يثبت للتبوع الذي هو قائم كما هو ظاهر وأوجب أن المراد بما أوجب للتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه ففي المثال المذكور المنبوع وهو قائم أوجب له الثبوت لنفسه ندائيه وهو زيد وقد نفى بها هـ الثبوت عن التابع وهو قاعد لان معنى زيد قائم لا قاعد أن زيدا محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقعود بل هو منفي عنه وقوله لان تنفى بها أي أولا بقريضة قوله لا لان تعيدها النفي فلا يرد ما قبل ان وضعها لان تنفى

بها ما أوجبه للتبوع لا يقتضى الا كونها بعد ايجاب التبوع ولا يقتضى عدم تكرار النفي وهذا صادق بقولنا ما جاءني حتى لا زيد لا عمرو فقتضى كلامه جواز ذلك مع أنه ممنوع وحاصل الجواب أن المراد بقوله انها موضوعة لان تنفى بها أي أولا ما أوجبه للتبوع وما أوجب للتبوع وهو المجبى هـ ليس منفيًا بلا أو لا في المثال بل بما لان المعنى ما جاءني أحد لا زيد لا عمرو وعمرو من جهة أنه أراد الاحد فيكون منفيًا عما غاية الأمر أنه تكرر النفي بقوله لا عمرو وتأمل قرره شيخنا العلامة العبدوى (قوله لان تعد الخ) أي والا كان تكرار او هو ممنوع فان قلت فجعل لافي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد دلنا كيد نفي القعود الحاصل بما قلت هو خلاف أصل وضع لا أو ان لافي النفي أقوى من غير فلا يؤكده غيره كما لا يؤكده كنع بأجمع (قوله وهـ ذا الشرط) أعني عدم كون المنفى بها منفيًا قبلها بغيرها (قوله فقد نفيت عنه) أي بالفظ ما التي هي أداة نفي صراحة وان كان المنفى مجعلا (قوله وقع فيها التنازع) أي والصفة التي تنفيها بالبعد هذا يجب أن تكون مما وقع فيها النزاع والا خرجت عما راعى في خطاب العطف بها من افادة الحصر أو تأكيد

(قوله حتى كائن الخ) أتى بالكناية لكون ذلك القول ليس بحقيق والآن في قوله والاصل في الثلاثة الخ (قوله ونحو ذلك) أي كالمستلحق (قوله فقد نفيت بلا العاطفة شيئا الخ) أي فلزم التكرار وحيث فلا يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع إذا عطف على المستثنى منه وأما إذا عطف على المستثنى فهو جائز لأنه عطفه على المثبت فإذا قلت ما قام القوم إلا زيدا لا عمرو وصح على أنه معطوف على زيد لأن المعنى نفي القيام عن القوم وإثباته لزيد ثم نفي إثباته عن عمرو وعطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عمرو وتفصيلا كما نفي عنه في ضمن القوم أجمالا وفيه نظر مع ما تقرر من أن منفيها لا بد (٣٠٩)

كان نفيه على جهة الإجمال أو التفصيل وليس الشرط أن لا يكون منفيها قبلها تفصيلا فقط حتى يتم هذا القبيل (قوله وكذا الكلام الخ) يعني أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة وهو ما مر وقصر الصفة على الموصوف وهو ما هنا في هذا المثال فإنك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد فلا يصح أن تقول ما يقوم إلا زيد لا عمرو (قوله يعني الخ) لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفي كشعوى الكلام وكان غير مراد أتى بالعناية (قوله وفائدة) أي فائدة تقييد الغير بكونه من أدوات النفي (قوله) عما إذا كان النفي مدلولاً عليه بشعوى الكلام أي التقديم كما في قوله لا زيد ضربت فلا مانع أن يقال لا عمرو (قوله أو علم المتكلم) أي والمثال أن السامع يعلم خلافاً كما إذا كنت

حتى كائن قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم إلا زيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفيها بشعوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما ينبغي في المثال يقال هذا يقتضي جواز أن يكون منفيها قبلها بلا العاطفة الأخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لا هذا قول الضمير لذلك الشخص أي بغيرها العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي

التي تنفيها بلا بعد هذا يجب أن تكون مما وقع فيه النزاع والآخر جت عما يراعى في خطاب العطف بها من أفادة الحصر أو تأكيد كسده فإذا قلت مثلاً لا قاعد فالقعود المنفي بها مما وقع فيه النزاع وقد نفيت كل ما وقع فيه النزاع قبل الإتيان بها فلزم نفيها ما قد نفي بغيرها وقد عرفت أن وضعها النفي مالم ينف بغيرها فلم يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع إذا عطف على المستثنى منه وأما أن عطف على المستثنى فهو جائز لأنه معطوف على المثبت فإذا قلت ما قام القوم إلا زيدا لا عمرو وصح على أنه معطوف على زيد لأن المعنى نفي القيام عن غير زيد وإثباته لزيد ثم نفي إثباته عن عمرو وعطفه بلا النافية على زيد الثابت له القيام فيلزم نفي القيام عن عمرو وتفصيلا كما نفي عنه في ضمن القوم أجمالا وفيه نظر مع ما تقرر من اشتراط أن لا ينفي منفيها قبلها وليس من شرطها أن لا ينفي تفصيلا فقط وهذا في نحو هذا المثال لما فيه تفصيل منفيها وأما نحو ما قام القوم إلا زيدا لا غيره فلا يصح سواء عطف على المستثنى منه أو على المستثنى لأن عطفه على المستثنى منه أن كان مع بقائه النفي في مدخولها فهو محض تأكيد كيد بالاجمال وإن لم يبق النفي بأن كان نفي النفي فهو وإثبات مناقض لأن في الكائن قبل الاستثناء وليست لأبطال النفي فأصل وضعها أن ينفي بها ما أوجبته وأما عطفه على المستثنى فهو لئلا كيد بالاجمال فلا فائدة فيه ثم قولهم أصل وضعها أن ينفي بها ما أوجبته للتبوع لا يظهر راطراده في قولنا زيد قائم لا قاعد لأن المنفي فيه اختلاف المثبت للتبوع وأوجب بأن التبوع قائم وقد أوجب له الثبوت ثم نفي الثبوت بها عن القعود وهو ظاهر

أ كان نفيه بها أم بغيرها نحو قولك لا رجل في الدار لا زيد وهو ممنوع وقد يجاب بأن مقصود بلا العاطفة وهذا المثال المنفي فيه ليس منفيها قبلها بلا العاطفة بل بلا التي لنفي الجنس لا يقال يجوز لا رجل في الدار لا زيد ولا عمرو فهذا منفي بلا وقد نفي قبله بلا فاحتراز عنه لأن لا زيد ولا عمرو بدل مفصل من لا رجل وهو على نية تكرار العامل فهو جلة أخرى والكلام في لا التي هي حرف تعطف المفرد ذاتقروا النص على المنفي أصل في الوجه الأول فهو لا يجوز أن يجامع الثاني فلا تقول ما أنا لا قائم لا قاعد وقد تقدم في كلام الوالدرجة الله التعرض لهذه المسئلة ونحو غيرها وأما الأخيران وهما التماسا والتقديم فيجوز فيهما التصريح وعدمه فتقول إنما أنا تعمي لا قبسي وتعمي أنا لا قبسي لأن النفي فيهما ما غير مصرح به بل مستفاد بالمفهوم فجاز العطف على تعمي وإن كان معناه ما أنا لا تعمي لأن النفي غير المصرح به لا يمنع أن

(٣٧ - شروح التلخيص ثانيا) تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بذلك ألا أنه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول ضربت زيدا لا عمرو (قوله أو نحو ذلك) أي من الأفعال المتضمنة للنفي وليس هو معناها ضربت كأي وامتنع وكف فإن معناه الضرب ثبوت الامتناع والاباء والكف (قوله كما ينبغي) راجع لقوله أو نحو ذلك (قوله لا يقال هذا) أي ما ذكر في بيان قوله بغيرها يقتضي الخ لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفي منفيها قبلها بغيرها لاجل المتبادر المراد بغيرها لا غير نوعها من أدوات النفي وحيث لا يكون المثال المسد كورحججاً لأن هذا ليس منفيها قبلها بغيرها بل منفيها (قوله لا تقول الخ) حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها وحيث لا يصح المثال لأن هذا منفي بغير شخص لا الداخلية عليهم ما قبل التصريح بها (قوله الضمير) أي في قوله بغيرها



وبجامع الاخيرين فيقال انما زيد كاتب لا شاعر وهو يأتيني لاعمر وولان النفي فيهما

(قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال ان ما ذكر من الجواب وهو ان شرط النفي بلا أن لا يكون منفيًا قبلها بغير شخصها الذي وقع النفي به يقتضي أن نفيه قبلها بشخصها الذي وقع النفي به جائز مع أنه لا يجوز فكان الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب أن هذا معلوم استحالة وان كانت العبارة صادقة به وإذا كان محالاً لا يتأتى وجوده فلا معنى للاحتراز عنه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله لا امتناع أن ينفي شئ) أي كالتسامع بلا أي الداخلة على هذا في المثال قبل الاتيان به بل انما ينفي بلا أخرى مماثلة لها (قوله وهذا) أي قول المصنف بغيرها حيث جعلنا الضمير راجعاً للشخص لا للنوع كما يقال الخ فهو وتنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص فقوله أن لا يؤدي غيره أي غير شخصه أعم من أن يكون غير شخصه كرمياً أو بخلاف لوجه الضمير راجعاً للنوع فان المعنى حينئذ أن لا يؤدي غير نوعه وغير نوعه هم الجناء فيقتضي عندهم أنه يؤدي الكرماء وهذا غير مراد (قوله فان المفهوم منه أن لا يؤدي غيره) أي فيكون الضمير عائداً على ذلك الشخص لا على جنس الكرم أي شأنه أنه لا يؤدي غير شخصه لا يقال انه يقتضي عندهم أنه يؤدي شخصه وهو غير مراد لانا قول هذا (٢١٠) المفهوم معطل لما هو معلوم بالبداية أن الانسان لا يؤدي نفسه كذا

ومعلوم أنه يمنع نفيه قبلها بامتناع أن ينفي شئ بلا قبل الاتيان به وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤدي غيره فان المفهوم منه أن لا يؤدي غيره سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم (وبجامع) النفي بلا العاطفة (الاخيرين) أي انما والتقديم (فيقال انما أنا نفي لا قبسي وهو يأتيني لاعمر وولان النفي فيهما) أي في الاخيرين

وقيدنا الداخل في غيرها من موجبات النفي بكونها جميع أدوات النفي لا غيرها يخرج ما أوجب نفياً من غير أدوات النفي كالفحوى كما في قولنا زيد اضربت فلا يمنع أن يقال لاعمر ووكلم السامع فلا يمنع اذا علم السامع أن عمر لم يقم أن يقال قام زيد لاعمر ووكلم السامع فلا يمنع أن يقال انما قام زيد لاعمر ولو تضمنت النفي لعدم كونها من أدوات (وبجامع) أي النفي بلا العاطفة (الاخيرين) وهما انما والتقديم (فيقال) في مجامعته الاول (انما أنا نفي لا قبسي) يقال في مجامعته التقديم (هو يأتيني لاعمر) ويكون الحصر مستفاداً من العطف بلا تأكيده ولا ينسب له الحصر لتبعيته والتقديم في قوله هو الخ ولو كان قد يكون للتقوى لكن الغرض منه هنا الحصر بدليل العطف المؤكده نعم فديقال لا تقديم فيه لانه مستند اليه فهو في محله لاسمائه على مذهب غير السكاكي وأما على مذهبهم فيمكن أن يتخيل أنه بمنزلة أنا قلت فلذلك كان الاولى أن يشمل بخور زيد اضربت وانما جاز مجامعة النفي بلا هذين (لان النفي) الاعتبار لفائدة الحصر (فيهما) أي في هذين الاخيرين وهما يعطف عليه بلا كما تقول امتنع زيد عن المحي علا عمرو وان كان معناه النفي ولو صرححت بالنفي لما صرح العطف بلا وشرط السكاكي لجواز مجامعة الثلاث أي الحصر بانما أن لا يكون الموصوف محتصاً بالوصف كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون فان كل أحد يعلم أن الذي لا يسمع لا يستجيب

قرربعضهم وفيه تأمل اذا لاضرر في أن يراد أن الكريم يؤدي نفسه لاجل نفع غيره بل هذا حاصل بقي شئ آخر وهو أن جعل الضمير عائداً على الشخص ينافي ما ذكره الشارح في شرح المفتاح في قوالهم دأب الكريم أن لا يعادي غيره من أن الضمير عائداً على الجنس وقد يقال يمكن الفرق بأن الكريم ينافي الايذاء للغير مطلقاً كرمياً كان الغير أو غيره فلا ذلك جعل الضمير في المثال هنا للشخص لا للجنس ومعاداة الكريم عند ضرورة المعاداة لغير

جنسه وهم الجناء تنقصه فلذلك جعل الضمير في هذا المثال للجنس لا للشخص (قوله وبجامع الاخيرين) (غير) أي ويكون الحصر حينئذ مستنداً لهما والعطف بلا تأكيده ولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من الشارح والسيد وأما مجامعة التقديم لانما فاختلاف في الذي يستند له القصر منهم فذهب الشارح الى أنه يستند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لانما أقوى فالخلاف بينهما اللفظي لانه خلاف في حال (قوله وهو يأتيني الخ) هو فاعل معنى قدم لفائدة الحصر والاصل يأتيني هو على أن هو تأكيده مقدم لفائدة الاختصاص وجعل مبتدأ وظاهر لك أن التمثيل المذكور مبني على مذهب السكاكي لا على خلافه والا ورواؤه لا تقديم فيه لان هو مستند اليه فهو واقع في محله نعم كان الاولى أن يثبت زيد اضربت لاحتمال أن يقال التقديم في هو يأتيني للتقوى دون التخصيص مثل أنا قلت والتمثيل بما لا احتمال فيه أولى مما فيه الاحتمال والحاصل أن التقديم في هذا المثال على مذهب السكاكي محتمل لان يكون للتقوى ومحتمل لان يكون للتخصيص وهذا هو الأقرب بدليل العطف بعده بلا المؤكده وأما على خلاف مذهبهم فلا تقديم فيه (قوله لان النفي فيهما) على لجواز مجامعة النفي بلا الاخيرين أي لان النفي المعتمد فيهما لفائدة الحصر غير مصرح به أي وانما صرح فيهما بالاثبات والنفي ضمنى فلم يقع حينئذ النفي بلا وقوله لم لا العاطفة لا تقع بعد نفي فالمراد النفي الصريح لا ما يشمل الضمير

غير مصرح به كما يقال امتنع زيد عن المجيء ولا عمرو

(قوله كما في النفي والاستثناء) راجع للنفي أي فانه مصرح فيه بما بالنفي وان لم يكن المنفي مصرحاً به فصدق أنه نفي بالامعها ما نفي باداة أخرى مستقلة قبلها (قوله فلا يكون الخ) أي وإذا كان غير مصرح به فيه ما فلا يكون الخ فعلم من هذا أن النفي المصرح ليس كالضمي لان الضمي يجامعه النفي بلا بخلاف المصرح فانه لا يجامعه (قوله وهذا) أي ما ذكر من المثالين (قوله فانه) أي قولنا امتنع زيد عن المجيء وكذا يقال في مرجع الضمير (٣١١) في قوله وانما معناه (قوله فانه يدل

على نفي المجيء) أي على انتفاءه (قوله ايجاب) أراد بالايجاب الوجوب أي الثبوت لان معنى الجملة على التحقيق النسبة لالحكم وفعله امتناع المجيء عن زيد في العبارة

قلب والاصل امتناع زيد عن المجيء كافي المتن ولا شك أن امتناعه عن المجيء يتضمن ويستلزم انتفاء المجيء عنه (قوله فتكون لا) أي لفظة لا في قولنا لا عمرو وقوله نفي ذلك الايجاب أي عن التابع وهو عمرو ولو صرح بالنفي وقيل لم يجز زيد لم يصح أن يقال لا عمرو لانه نفي للنفي فيكون اثباتاً ووضع لالنفي للاثبات وانما قلنا نفي للنفي لانه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها لانها عاطفة لا مؤكدة (قوله من جهة أن النفي الخ) فيه أن المشبه به لا والتشبيه لا يفيد أن النفي الضمني

(غير مصرح به) كافي النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة متفهماً بغيرها من أدوات النفي وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجيء ولا عمرو) فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لا يمكن لاصري بحال ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء عن زيد فتكون لان نفي الايجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء ولا عمرو من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي المصرح لامن جهة أن النفي بلا العاطفة متفهم قبلها بالنفي الضمني كافي انما أنا نفي لا قيدي اذ دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي امتناع مجيء عمرو ولا ضمنا ولا صريحاً

انما والتقديم (غير مصرح به) وانما صرح فيه بما بالاثبات فلم يفتح تأكيده ما تضمنه والنفي بلا بخلاف ما والا فقد صرح فيه بما بالنفي فصدق أنه نفي بالامعها ما نفي باداة أخرى مستقلة قبلها فصدق في انما والتقديم أنه نفي بما ما نفي باداة قبلها فتحقق بهذا أن النفي المصرح ليس كالضمي وكونه ضمياً في انما واضح دائماً وأما في التقديم فقد يكون صريحاً كافي قولك ما أنا قلت هذا فلا يقال لا غيري (كما يقال) أي وما يدل على أن النفي الضمني ليس كالصريح أنه يقال (امتنع زيد عن المجيء ولا عمرو) فيه عطف على فاعل امتنع بلا فيفيد الكلام حصر الامتناع في زيد دون عمرو وبواسطة العطف بلا وضح ذلك لان صريح امتنع زيد ايجاب الامتناع فلا يفيد نفي ذلك الايجاب وأما نفي المجيء فهو ضمني بخلاف العطف بل لا يكون النفي في امتنع ضمياً ولصرح به لهذا المعنى وقيل لم يجز زيد لم يصح أن يقال لا عمرو ولانه نفي للنفي فيكون اثباتاً ووضع لالنفي للاثبات وانما قلنا نفي للنفي لانه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها لانها عاطفة لا مؤكدة ولذلك قلنا ان العطف به على المستثنى منه المنفي غير صحيح كما تقدم فتقرر به هذا أن مجرد النفي الضمني ليس كالصريح لانه قرر حكمه وهو صحة العطف بالامع دون الصريح وليس المراد به هذا التنظير أن امتنع في قولنا امتنع زيد عن المجيء ولا عمرو يتضمن نفي عمرو كما تضمن انما نفي الفيسية وهو يأتي نفي عمرو في المثالين السابقين ضرورة أن امتنع زيد لا حصر فيه حتى يتضمن نفي عمرو وانما استفيد نفي عمرو والمفيد للحصر من النفي بلا بخلاف المثالين السابقين فنفي النفي بلا فيه ما يتضمن ولا لئلا كيد كما تقدم بل المراد أن امتنع تضمن مجرد نفي لوصرح به امتنع العطف ولم يتضمن نفي المعطوف كافي المثالين السابقين فالتشابه بين هذا والمثالين في أن النفي الضمني في الجملة يصح فلا يصح أن يقال لا غير قلت فيه نظران أحدهما أنه اذا لم يكن الموصوف مختصاً بالوصف لا يجوز الحصر بانما لانه خلاف الواقع فان كان مجازاً فلا مانع من تأكيده بالعطف وكأنه يريد اختصاصه عقلاً الثاني أنه اذا صح قصره بانما فلا مانع من صحة العطف والشيخ عبد القاهر جعل ذلك شرطاً في حسن

ليس في حكم الصريح فيك الأول أن يقول من جهة أن كلاً فيه نفي ضمناً فجامعه النفي بلا العاطفة وان كان النفي الضمني في المشبه مسلطاً على النفي بلا في المشبه به على ما قبل لا كز يد في المثال كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ليس في حكم النفي الصريح) أي لانه حكم بصحة العطف بلا مع الأول دون الثاني (قوله اذ دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء) أي بدون قولنا لا عمرو (قوله على نفي امتناع مجيء عمرو) أي لانه لا حصر فيه حتى يتضمن النفي كتما وانما استفيد نفي مجيء عمرو والمفيد للحصر من النفي بلا من قولك بعد ذلك لا عمرو ولا نافية للايجاب الذي دل عليه الجملة قبلها بخلاف انما والتقديم فانهم ما يدلان على النفي ضمناً فلا يبعد ما تأكيده ذلك النفي الضمني كما مر

قال السكاكي شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالوصوف كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون فان كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون الا من يسمع وكذا قولهم انما يجمل من يخشى الموت وقال الشيخ

(قوله أن لا يكون الوصف) أي الذي أريد حصره في الموصوف بانما يختص بذلك الموصوف وذلك كقوله انما يستجيب الذين يسمعون فانما التسمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة لانما أن لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة فلا يجوز أن لا يحسن أن يقال انما المتقي متبع مناهج السنة لا البدعة لا اختصاص الموصوف بتلك الصفة وكذا لا يقال انما الزمان قاعد لا قائم لا اختصاص الزمان بالعودة فان قلت القصر لا يكون الا عند الاختصاص فكيف يشترط عدم الاختصاص في مجامعته لانما مع أن القصر لا يتحقق الا عند الاختصاص قلت ان المشتراط في تحقق القصر اختصاص الوصف بالوصوف أو الموصوف بالصفة بحسب المقام والمشتراط في المجامعة عدم اختصاص الوصف في نفسه بالوصوف وعدم اختصاص الموصوف في نفسه بالصفة ثم ان قوله شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم (٣١٢) فيصح أن تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع وانظره (قوله

قال) (السكاكي شرط مجامعته) أي مجامعة النفي بلا العاطفة (لثالث) أي انما (أن لا يكون الوصف مختصاً بالوصوف) لتحصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا من يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمر واذا القيام ليس مما يختص بزيد وقال الشيخ

مع ما لا يصح في الصريح فليذهبهم قال (السكاكي شرط مجامعته) أي شرط مجامعة النفي بلا العاطفة (لثالث) وهو انما (أن لا يكون) ذلك الوصف الذي أريد حصره في الموصوف (مختصاً) (ذلك) (الموصوف) كما تقدم في قولك انما يستجيب الذين يسمعون (فانه يمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون) كقوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون (فانه يمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون) أو لا الصم فان الاستجابة لا تكون الا من سماع دون من لا يسمع فالتأكيدي بالنفي بلا غير مفيد في نحو ذلك وينبغي أن يتنبه عهنا للقيقة وهو أن الحصر فيما يعلم فيه الاختصاص لا يصح باعتبار الظاهر اذ لا يعتد الوصف لمن لا يصح له حتى يرد ذلك الاعتقاد بالحصر وانما هو لتزليل المتني عنه منزلة من لا تصح له الصفة فالكافر هنا نزل منزلة من لا يسمع له في عدم قبول الحق ونزل المخاطب في حصره على هدايته منزلة من اعتقه أنه يستجيب مع عدم السماع ويتضمن ذلك التعريض بالكافر بانه من جملة الموتى من لا يسمع له فليس هنا في الحقيقة الانقياد عن الكافر واثباتها للمؤمن لكن لما كان الحصر بحسب العطف لا في جوارحه واستقر به المصنف ولا شك في قرينه بالنسبة الى عدم اشتراط ذلك

بالوصوف) الباء داخلية على المقصور عليه بقرينة المثال (قوله) لتحصل الفائدة) أي في مجامعة النفي بلا انما أي ولو كان الوصف مختصاً بالوصوف لعدم الفائدة لان الوصف اذا كان مختصاً بالنظر الى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك ويكني فيه كلمة انما فلا فائدة في جمع لامعه والقصد الى زيادة التحقيق انما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص فيصير المخاطب على انكاره (قوله) نحو انما يستجيب (الخ) هذا مثال للنفي أي

فان كان الوصف مختصاً فلا يجي والنفي بلا كافي قوله تعالى انما يستجيب الخ أي انما يستجيب دعاءك (عبد القاهر) الايمان الذين يسمعون سماع تدبر واذعان وقبول وهم المؤمنون أي من أراد الله ايمانهم فالذين فاعل والمفعول محذوف كما ترى ومثل الآية المذكورة في اختصاص الوصف بالكائن فيها بالوصوف انما أنت منذر من يخشاها فانه معلوم أن الانذار انما يكون لمن يؤمن بالله ويخشى الاهوال والعواقب فلا يجوز أن يقال لا من لا يخشاها (قوله) لا تكون الا من يسمع أي فاذا قيل لا الذين لا يسمعون كان ذلك حشواً في الكلام فلا يقبل فان قلت ان فائدة القصر أن يعتد بالمخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس كذلك لان كل عاقل يعلم أن الاستجابة انما تكون من يسمع أجيب بأن الكفار نزلوا منزلة من لا يسمع له لعدم قبولهم الحق والنبي عليه الصلاة والسلام اشد حصره على ايمان الكفار نزل منزلة من يعتد بالاستجابة من لا يسمع فخوطب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب فاقصر هنا حقيقة لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتد بالعكس لاجل ذلك الاعتبار الخطابي وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بانهم من جملة الموتى الذين لا يسمع لهم فليس هنا في الحقيقة الانقياد عن الكافر واثباتها للمؤمنين لكن لما كان الحصر في أمر مختص بحسب الظاهر وان لم يكن في الواقع اختصاص لان الاستجابة ليست خاصة بالمؤمنين صحت مراعاة هذا الظاهر وامتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون مراد منهم الكافرون نظر ذلك الظاهر

عبد القاهر لا تحسن مجامعته له في المختص كما تحسن في غيره المختص وهذا أقرب قيل ومجامعته له امام التقدّم كقوله تعالى انما  
 أنت مذكر لست عالمهم بسيطر وامام التأخير كقوله ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو في كون نحو هذين مما نحن فيه نظر الرابع أن  
 أصل الثاني أن يكون ما استعمل له

(قوله لا تحسن مجامعته) أي لا تحسن مجامعة النفي بلا وقوله الثالث وهو انما والمراد لا تحسن حسنا كاملا فللنفي كمال الحسن  
 لا أصل له والا كان عين كلام السكاكي لان الحالى عن الحسن عند البلغاء لا صحة له أو يقال ان قوله كما تحسن قيل في الحسن المنفي  
 وحينئذ فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن والحاصل أن عدم اختصاص الوصف شرط في كمال حسن  
 المجامعة عنده لا شرط في أصله كما يقول السكاكي فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن انما يستجيب الدين يسمعون لا الذين  
 لا يسمعون وان كان غير كامل في الحسن (قوله وهذا أقرب (٣١٣) الى الصواب) أي وهذا

الذي قاله عبد القاهر  
 أقرب الى الصواب مما  
 قاله السكاكي من المنع  
 لا ابتناء كلام الشيخ على  
 شهادة الاثبات وكلام  
 السكاكي على شهادة  
 النفي وشهادة الاثبات  
 مقدمة على شهادة النفي  
 (قوله اذ لا دليل على  
 الامتناع) أي على امتناع  
 مجامعة النفي بل لا ثالث  
 اذا كان الوصف مختصا  
 بالوصف (قوله عند  
 قصد زيادة التحقيق) أي  
 عند قصد زيادة تحقيق  
 النفي عن ذلك الغير  
 وتأكيده وهذا رد لقول  
 السكاكي ان كان  
 الوصف مختصا امتنعت  
 المجامعة لعدم الفائدة  
 وحاصل ذلك الرد اننا نسلم  
 عدم الفائدة اذ قد  
 تحصل فائدة وهي زيادة

(عبد القاهر لا تحسن) مجامعته الثالث (في) الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) الى  
 الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيده (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع  
 من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي استعمل

الظاهر في المختص صحت مراعاة هذا الظاهر فيمتنع العطف بلا أو يتبع فافهم ويمكن وجود هذا في قصر  
 الموصوف كقولك انما المتقى متبع طرق السنة لا متبع البدعة هذا في انما وأما التقديم فلم يذكر  
 فيه هل يجوز أن يقال مثلا مستجيب الذي يسمع لا غير السامع أم لا فانظره وقال (عبد القاهر  
 لا تحسن) مجامعة النفي بلا العاطفة ذلك الثالث (في) الوصف (المختص كما تحسن) تلك المجامعة  
 (في غيره) أي غير المختص كقوله انما يقوم زيد لا عمرو قال المصنف (وهذا) الذي قاله عبد  
 القاهر (أقرب) الى الصواب مما قاله السكاكي وهو المنع لانه لا دليل على امتناع أن يقال انما يفهم  
 العاقل لا غيره عند قصد التأكيده لاسميا والكلام على ما تقدم على تأويل تنزيل المنفي عنه عن نزلة  
 من لا يصدق عليه المحصور فيه فناسبه التأكيده باعتبار ما في الباطن تأمل والوجه الرابع مما وقع به  
 اختلاف الطرق ما تضمنه قوله (وأصل الثاني) أي النفي مع الاستثناء (أن يكون ما استعمل له)

ص (وأصل الثاني أن يكون ما استعمل الخ) ش هـ ذا وجه آخر وهو أن الحصر بالاستثناء أصله  
 أن يكون المخاطب يجهل ما استعمل له وهو اثبات الحكم المذكور ان كان قصر افراد أو تنبيه ان كان قصر  
 قلب كما تقول لصاحبك اذا رأيت شجعا على بعد ما هو الازيد ومثاله من القرآن وما من اله الا الله  
 هـ ذا هو الاصل وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار ما يناسب فيستعمل له القصر بما  
 والا افراد النحو وما محمد الرسول فانه خطاب للصحابه وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم  
 الا أنه نزل استعظامهم له على الموت تنزيل من يجهل رسالته لان كل رسول لابد من موته فن استبعد موته  
 فكانه استبعد رسالته وهذا هو الصواب وبه يظهر أن هذا قصر قلب لا قصر افراد فان اعتقاد الرسالة وعدم  
 الموت لا يجتمعان وانكارهم للموت ينفي أن يجتمع معه الاقرار بالرسالة حتى يكون قصر افراد وبهذا يعلم

التحقيق والتأكيده للنفي عن ذلك الغير وقد يقال ان التأكيده بلا العاطفة للنفي الحاصل بانما خلاف أصل وضعها لان أصل وضعها  
 أن ينفي بها عن التابع ما أوجب للتبوع لان بعادها النفي لشيء قد نفي أولا ولذلك حكموا بمنع ما زيد الا قائم لا فاعده مطلقا ولم  
 يقولوا بجوازها عند قصد التحقيق والتأكيده للنفي فتأمل (قوله وأصل الثاني) أي الكثير والغالب فيه (قوله ما استعمل له) الضمير  
 المجرور باللام راجع لما وقول الشارح أي الحكم بالرفع تفسير لما وقوله فيه إشارة الى أن اللام في كلام المصنف بمعنى في وقوله النفي  
 والاستثناء بيان للضمير المستتر في قول المصنف استعمل فهو عائد على الثاني الذي هو النفي والاستثناء لا على ما وحينئذ فالصلة جارية على  
 غير من هي له فكان الاولى للمصنف أن يقول ما استعمل هو له باراز الضمير الا أن يقال انه ما ش على مذهب الكوفيين القائلين بعدم  
 وجوب الابرار عند أمن الابس كما هنا وعلى مذهب من يقول ان الخلاف بين البصر بين الكوفيين في الوصف لا في الفعل وأما هو  
 فلا يجب فيه الابرار



## مما يجمله المخاطب وينكره

(قوله مما يجمله المخاطب) أي من جملة الأحكام التي يجملها المخاطب فضمير يجمله راجع لما والمراد مما يجمله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولاً وليس المراد الجهل بالفعل فقط لأنه شرط في الحصر مطلقاً أي بأي طريق كان (قوله وينكره) أي وأن يكون من جملة الأحكام التي ينكرها المخاطب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذي هو بعض الأحكام المجهولة النفي والاثبات بالنظر لتصرف القلب والنفي فقط بالنظر للافراد (٢١٤)

المخاطب ويجملها ما وفي الافراد يجمل النفي وينكره وفي التعيين يجملها ما فقط ولا يتأتى فيه انكار فالجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهراً في قصر التعيين لأن المتردد لا انكار عنده كذا قرر شيخنا العبدوي وفي الاطول مانعه مما يجمله المخاطب وينكره فاستعمله في قصر التعيين على خلاف الاصل (قوله وفيه بحث) أي اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو اعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم (قوله وجوابه الخ) حاصله أن قولهم أصل انما أن يكون الحكم المستعمل فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه أن يكون معلوماً للمخاطب لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه في زعم

(مما يجمله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح نفي لاعتدال الاجاز وفيه بحث لأن المخاطب اذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مرادهم أن انما تكون خبر من شأنه أن لا يجمله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقاً لما في المفتاح

أي من أوجه الاختلاف أن يكون الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء (مما يجمله) أي من الأحكام التي يجملها (المخاطب وينكره) أي من الأحكام التي ينكرها وظاهره أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار فلو أنكره معانداً كان للتنزيل الآتي ثم اشترط الجهل لا بد منه في سائر الطرق ولكن المراد بالجهل هنا أن يكون من شأنه أن لا يزول الا بالثبوت كيد على ما سننبه عليه فيما بعد (بخلاف) الطريق (الثالث) وهو انما فان أصله يستعمل في الحكم الذي أصله أن يعلمه المخاطب ولا ينكره والمراد بعلمه أن يكون معلوماً لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيه في زعم المتكلم وأما لو كان المراد به أن يكون معلوماً غير منكر حقيقة لم يصح القصر باعتباره إذ لا قصر حقيقياً الا في الجهل والانكار فالفرق بين الطريقين كون محل الأول مما يحتاج فيه إلى التأكيد ومحل الثاني مما لا يفتقر إلى ذلك والافلا بد من الجهل والانكار فيهما وبهذا يصح الكلام ويطابق ما في المفتاح ولو كان الطريقان قد يجري كل منهما على أصله وقد يخرج عن أصله بتأويل أشار إلى

أن ما قلناه خير من قول غيرنا أنهم نزلوا الاستعظامهم موته صلى الله عليه وسلم منزلة من ينكره موته ويثبت له صفى الرسالة وعدم الموت فيكون قصر افراد لان ما ذكرناه لا يؤدي إلى أنهم نزلوا منزلة من يعتقد أمرين متنافيين ومنه المصنف لتنزيل المعلوم منزلة المجهول في قصر القلب بقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلنا فانهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشراً فنزلوا على الرسل بأن المرسل إليهم يعلمون أنهم بشر منزلة من لا يعلم فذلك خاطبهم بقولهم ما أنتم الا بشر مثلنا ثم ذكر المصنف جواب سؤال مقدرو هو أن الرسل قد علموا أن المرسل إليهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبهم بالاستثناء في قولهم ان نحن الا بشر منكم وهو انما يخاطب به من يجمل ذلك الحكم فأجاب بأنه من مجازاة الخصم اذ شأن من يدعى عليه خصمه الخلاف في أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام خصمه على صفته ليعثر الخصم حيث يراد بكتيحه أي الخافه واسكانه وليس ذلك لتسليم انتفاء الرسالة وقوله وكقولك معطوف على قوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شجراً وهو مثال لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث فالمثال الاول تمثيل للاول والثاني للثاني لفاونشراً فالثالث وهو الحصر بانما عكس الحصر بالافان الحصر بانما أصله أن يكون ان يعلم ذلك الحكم أي المثبت كقولك لمن يعلم أن زيدا أخوه انما هو أخوك تقيقاً له عليه وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم فيستعمل له الثالث

المتكلم فلا ينافي أنه مجهول بالفعل فالحاصل أن محل الطريق الاول أعنى النفي والاستثناء الحكم الذي يحتاج (كقولك) للتأكد لا لانكاره وكونه مما شأنه أن يجمل وهو بالتأويل أي الحكم كلام خبري من شأنه أن لا يجمله المخاطب ولا ينكره أي ولكنه جاهل به ومنكره بالفعل كيدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التأويل (قوله موافقاً لما في المفتاح) أي من أنه لا بد من الجهل والانكار بالفعل

كقولك لصاحبك وقد رأيت شجاً من بعيد ما هو الا زيد اذا وجدته يعتقه غير زيد وبصر على الانكار وعليه قوله تعالى وما من  
 اله الا الله وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتباراً مناسبتاً فيستعمل له الثاني افراد نحو وما محمد الا رسول قد دخلت من قبله  
 الرسل

(قوله كقولك الخ) تمثيل للاصل الثاني أعني النفي والاستثناء (قوله وقد رأيت شجاً) الجملة الحالية وكن المناسب أن يقول وقد  
 رأيت لانه لا يكون مخاطب منكراً كون الشج غير زيد الا اذا رآه والشج يسكون الباء وفتحها الشخص وقوله من بعيد أي من مكان بعيد  
 وقيد بالبعد لان شأن البعيد الجهل والانكار (قوله ما هو الا زيد) مقول قوله كقولك أي كقولك ما هذا الشج الا زيد (قوله اذا  
 اعتقه) أي تقول ذلك اذا اعتقه غير زيد فان اعتقه زيد او عمراً كان قصراً افراد وان اعتقه غيره كان قصراً فالتامثل يحتمل  
 القسمين (قوله مصرأ) أي حال كونه مصرأ أي مصمماً على اعتقاد ذلك الشج غير زيد فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والانكار  
 فيما من شأنه أن يجهل وينكر لم يعمد مضمونه جهلاً لا نزول الا بالنوكيد فاستعملت فيه ما والا على أصلها (قوله وقد ينزل) هذا  
 مقابل لقوله وأصل الثاني وقوله المعلوم أي الحكم المعلوم أي الذي (٢١٥) من شأنه أن يعلم وذلك كقيام

الهلال به عليه الصلاة  
 والسلام في المثال الآتي  
 وقوله منزلة المجهول أي  
 منزلة الحكم المجهول أي  
 المنكر الذي يحتاج الى  
 تأكيده لدفع انكاره (قوله  
 لا اعتبار الخ) أي وذلك  
 التنزيل لاجل أمر  
 معتبر مناسب للمقام  
 كالاشعار بانهم في غاية  
 الاستعظام لهلاكه عليه  
 الصلاة والسلام في المثال  
 الآتي (قوله فيستعمل  
 الخ) أي فبسبب ذلك التنزيل  
 يستعمل الثاني فيه أي في  
 ذلك الحكم المعلوم فاللام  
 بمعنى في (قوله افراد)  
 حال من الثاني أي حال

(كقولك لصاحبك وقد رأيت شجاً من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقه غيره) أي اذا اعتقد صاحبك  
 ذلك الشج غير زيد (مصرأ) أي على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتباراً  
 مناسباً فيستعمل له) أي لذلك المعلوم (الثاني) أي النفي والاستثناء (افراداً) أي حال كونه قصراً  
 افراد (نحو وما محمد الا رسول

أمثلة الجريان على الأصل وعلى عدمه فيهما فقال (كقولك لصاحبك و) الحال أنك (قد رأيت  
 شجاً) أي شخصاً (من) مكان (بعيد) وقيد بالبعد لانه مظنة الجهل والانكار (ما هو الا  
 زيد) هذا معمول قوله كقولك أي قولك ما ذلك الشج الا زيد تقول ذلك (اذا اعتقه) مخاطبك (غيره)  
 أي غير زيد حال كونه (مصرأ) أي مصمماً على اعتقاد ذلك الشج غير زيد فهذا المثال على هذا  
 تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لم يعمد مضمونه جهلاً لا نزول الا بالنوكيد  
 فاستعملت فيه ما والا على أصلها (وقد ينزل) الحكم (المعلوم) حقيقة (منزلة) الحكم  
 (المجهول) الذي يحتاج في نفي جهله الى تأكيده وذلك التنزيل (لا اعتباراً) أي الأمر معتبر (مناسب)  
 للمقام (فيستعمل له الثاني) أي فبسبب ذلك التنزيل يستعمل في ذلك المعلوم الطريق الثاني وهو النفي  
 والاستثناء ثم ذلك القصص حينئذ ما أن يكون (افراداً) أي قصراً افراد (نحو) قوله تعالى (وما  
 محمد الا رسول) فقوله الا رسول استثناء من مقدر عام على أصل التفرغ والمقدر في نحو هذا  
 محمول والمحمول يراد به الحقيقة اذ لا يصح في الأصل جعل فرد الحقيقة من حيث هي متحدة لا يمكن  
 وهو الحصر بانما نحو وانما نحن مصحون فان الصحابة لم يكنوا يعلمون أن الكفار يصلحون فكان من  
 حقهم أن يقولوا ما نحن الا مصحون ولكنهم ادعوا بلسان الحال أن صلاحتهم أمر ظاهر لا يستطيع

كون الثاني قصراً افراد وفيه أن الثاني ليس قصراً افراد فلا بد من تقدير أي حال كون الثاني دال قصراً افراد أو اذا قصر افراد أو حال  
 كون الثاني قصراً قصراً افراد (قوله وما محمد الا رسول) هذا استثناء من مقدر عام على أصل التفرغ والمقدر في نحو هذا محمول  
 والمحمول يراد به الحقيقة اذ لا يصح جعل فرد الحقيقة من حيث هي متحدة لا يمكن الاستثناء منها من حيث هي وانما يستثنى منها  
 من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول أفراداً صادقة على الموضوع فإذا قيل مثلاً ما زيد الا قائم  
 قد مر ما زيد متحدة بحقيقة من الحقائق وموصوفاً باللاحقة القائمة فكانه قيل ما زيد قائم ولا مضطجعاً ولا كذا من سائر الحقائق  
 اللاحقة القائمة فهو كائن ايها وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يعتقه دأه ايها الا قائم فعلى وزانه في الآية يكون التقدير ما محمد  
 موصوفاً بحقيقة من الحقائق التي تعتقدون الاحقية الرسول فانه كائن ايها أو ما محمد بشئ مما تعتقدون انه كان ايها الا رسول  
 فكانه قيل ما محمد متبرئ من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق اللاحقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان  
 هذا تلك الحقيقة أنه طاب ثوبها وانصف بحصة من حصصها لأنه نفسهم من حيث انهم حقيقة والا كان الجزئي كلباً والكلبي جزئياً اه

يعقوبى

أى أنه صلى الله عليه وسلم مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم إياه ونحوه وما أنت  
تسمع من في القبور أن أنت الانذير فإنه صلى الله عليه وسلم كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممتنعين عن الإيمان ولا يرجع  
عنها فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الانذار إيجاد الشئ فيما يتنع قبوله إياه

(قوله أى مقصور على الرسالة) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر أفراد على ما قال المصنف وأشار بقوله لا يتعداها  
إلى التبرى من الهلاك أى الموت (٢١٦) إلى أن ذلك القصر اضافى لاحقيق هذا ويحتمل أن تكون

أى مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) فالخطابون وهم الصحابة رضى الله عنهم  
كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون  
هلا كه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم إياه) أى الهلاك فاستعمل له النفي  
والاستثناء

الاستثناء من حيث هى وانما يستثنى منها من حيث أفرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من  
اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقة على الموضوع فإذا قيل مثلا ما زيد الا قائم قدر ما زيد حقيقة  
من الحقائق أى تحداها موصوفها الاحقيقة القائمة فكانه قيل ما زيد قاعدا ولا مضطجعا ولا كذا  
من سائر الحقائق الاحقيقة القائمة فهو كائن إياها وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يعتقده أنه كائن إياه  
الاقام فعلى وزانه فى الآية يكون التقدير ما محمد حقيقة من الحقائق التى تعتقدون أى موصوفها  
بذلك الاحقيقة الرسول فانه كائن إياها أو ما محمد بشئ مما تعتقدون انه كان إياه الرسول فكانه قيل  
ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول ويجب أن يعلم أن معنى  
قولنا كان هذا تلك الحقيقة أنه مطابقا واتصف بحصة من حصصها لأنه كان نفسه من حيث انها  
حقيقة والا كان الجزئى كليا والعكس وقد صعب تقديره للدقة التى فيه على كثير فليفههم معنى ما محمد الا  
رسول على هذا انه مقصور على الرسالة دون ما تعتقدون مشاركة الرسالة وفيه التبرى من الهلاك وإلى هذا  
أشار بقوله (أى) هو (مقصور على الرسالة) العامة (لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) كما عليه الخطابون  
ومعهم أن اعتقاد المشاركة المنفى بهذا الطريق ليو جسد من الصحابة رضوان الله عليهم للعلم بانهم  
لا يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهلك أبدا وانهم لا يثبتون ذلك كما أثبتوا الرسالة لكنهم لما كانوا  
يعتقدون هلا كه أمرا عظيما لحرصهم على بقاءه بين أظهرهم حتى لا يكاد يخطر ببالهم الهلاك (نزل  
استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم إياه) أى ولزم من ذلك نزول علمهم منزلة جهلهم لأن الانكار يستلزم  
الجهل ولما نزل استعظامهم ذلك منزلة الانكار الذى يحتاج إلى تأكيد النفي استعمل له النفي والاستثناء  
ووجه التنزيل أن مستعظم الشئ الحريص على عكسه لو أمكن له نفي ذلك الشئ لنفاه فهو كالنافى على  
وجه الرضا والمحبة وأصل التنزيل تشبيه الشئ بالشئ فلما شبهوا بالنافى فى ذلك ناسب تنزيل علمهم منزلة  
المنكرين فخطوبوا برداد الانكار المقدر للاعتبار المناسب وهو الاشعار بأنهم فى غاية الاستعظام وغاية  
الحرص الذى ينزلون فيه منزلة المنكرين وانهم بحيث يخاطبون بهذا الخطاب التنزيلى رد الهم عما عسى  
أحد انكاره فلذلك أو بصيغة انما التى الأصل فيها ذلك ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون مؤكدا بحرف  
الاستفتاح وبان ويجعل الجملة اسمية وضمير الفصل ان كان هم فصلا وتعريف المسند ثم ذكر المصنف أن  
لانما فى القصر منية على العطف لأنه يعلم منها الحكم المثبت والمنفى معا بخلاف العطف فانهم ما يعلمان

الآية من قصر القلب  
بأن يكون مصب القصر  
إلى مفاد الجملة التى هى فى  
محل النعت عند بعضهم  
فيكون التقدير وما محمد  
الارسل نزلت الرسل  
قبله فيذهب كما ذهبوا  
ويجب التمسك بدينه بعده  
كما يجب التمسك بدينهم  
بعدهم لانه رسول مخالف  
لسائر الرسل بحيث  
لا يذهب كما عليه الخطابون  
بتنزيل اعظامهم موت  
منزلة انكارهم إياه فكانهم  
قالوا هو رسول لا يموت  
فقيل لهم هو رسول يموت  
كغيره أو بان يقدر وما  
محمد الارسل لأنه ليس  
برسل كما عليه الخطابون  
لأن نفي الموت عنه الذى  
نزلوا منزلة المتصفين به  
لا يكون مع الاقرار بالرسالة  
أى لأنه الهالك لأن نفي الهلاك  
الذى جمعوا موصوفين به  
لا يكون الا لاله وفى هذين  
الوجهين بعد قاله اليعقوبى  
(قوله لا يتعداها إلى التبرى  
من الهلاك) أى من الموت  
وهو الخلود (قوله كانوا

عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرسالة والهلاك  
لانهم لا يعتقدون أن النبي لا يهلك أبدا فلما نزل علمهم عوته منزلة الجهل به والانكار له لاستعظامهم إياه صاروا كأنهم أثبتوا له صلى الله  
عليه وسلم صفتين الرسالة والتبرى من الهلاك فقصر على الرسالة قصر أفراد (قوله نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم إياه) أى ولزم من  
ذلك تنزيل علمهم به لا كه منزلة جهلهم به لأن الانكار يستلزم الجهل وبهذا اندفع ما يقال ان الملائكة دعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول  
تنزيل علمهم به لا كه منزلة الجهل لاستعظامهم إياه لا تنزل استعظامهم منزلة انكارهم إياه قاله بس ولما نزل استعظامهم هلا كه

أولها كقوله تعالى حكاية عن بعض الكفار ان أنتم بشر لا يرسل نزلوا المخاطبين منزلة من يشكر أنه بشر

منزلة الانكار الذي يحتاج الى تأكيده النفي استعمل لذلك الاستعظام المنزل منزلة انكارهم النفي والاستثناء ووجه تنزيل استعظام الهلاك منزلة انكاره أن مستعظم الشيء الخربص على عكسه لو أمكنه نفي ذلك الشيء لبقاءه فهو كالتأني على وجه الرضا والمحبة وأصل التنزيل تشبيه الشيء بالشيء فلما شبهوا بالتأني على وجه الرضا تناسب تنزيههم بمنزلة المنكرين فخطوبوا برذل الانكار المقدر لاجل الاعتبار المناسب وهو الاشعار بأنهم في غاية الحرص على حياته والاستعظام لموته الذي ينزلون بسببه منزلة المنكرين كذا في ابن يعقوب وقرر شيخنا العدوي أن المنزل منزلة لجهول المنكر قيام الهلاك به المعلوم لهم لاستعظامهم - م آياه لأن المنزل الاستعظام وعداؤه المناسب لقول المصنف وقد ينزل الخ فكان المناسب لقوله وقد ينزل الخ أن يقول نزل المعلوم وهو عدم التبري من الهلاك أعني قيام الهلاك به منزلة الجهول فاستعمل النفي والاستثناء وسبب التنزيل لاستعظامهم

(٢١٧)

(قوله والاعتبار المناسب)

أي مقام الرسالة هنا (قوله

وشدة حرصهم) أي

وحرصهم الشديد الذي

ينزلون بسببه منزلة

المنكرين وأنهم بحيث

يخطبون بهذا الخطاب

الذي يلي رداهم عما عسى

أن ينبني على ذلك

الاستعظام مما ينبني وقد

وقع من بعض الصحابة يوم

وفاته عليه الصلاة والسلام

ذلك البناء حيث أنكر

الوفاة وشغله ذلك الانكار

عما يقتضيه الحال من

الشغل بأقامة الدين من

بعده عليه الصلاة

والسلام وكان يقول والله

لا أسمع رجلا قال مات

رسول الله إلا فعلت به كذا

وكذا وقال بعضهم إنما

ذهب لنا جاذبه كوسى حتى

والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم (أولها) عطف على قوله أفرادا (نحو ان أنتم البشر مثلنا) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشر ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

أن ينبني على ذلك الاستعظام مما ينبني على نفي المستعظم وقد وقع من بعضهم ذلك البناء حتى أنكر الوفاة يومها وشغله ذلك الانكار عما يقتضيه الحال من الشغل بأقامة الدين من بعده صلى الله عليه وسلم وكان يقول والله لا أسمع رجلا قال مات رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فعلت به كذا وكذا وقال بعضهم إنما ذهب لنا جاذبه كوسى حتى أتى المتمكن الصديق فنفي ذلك وأقام الدين بما أمر الله تعالى به رضوان الله على الجميع على أنهم لم يسمعوا ذلك الاستعظام لأن وفاته سيد الوجود هو الرزء الأكبر والهول الاخطر الذي يكاد أن تزلزل قواعده التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله جعلنا الله تعالى من المؤمنين بالله العارفين به المحبين لنبه صلى الله عليه وسلم هذا على انه قصر أفراد وعلمه من المصنف ويحتمل أن يكون من قصر القلب بأن يكون مصب القصر الى مفاد الجملة التي هي في محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الأرسول خلت الرسل قبله فيذهب كما ذهبوا لأنه رسول لا يذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل اعظامهم منزلة انكارهم فكانهم قالوا هو رسول لا يموت فقل لهم بل هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر وما محمد الأرسول لأنه ليس برسول كما عليه المخاطبون لأن نفي الموت الذي نزلوا منزلة المنتصف به لا يكون مع الاقرار بالرسالة أو لأنه لا نفي الهلاك الذي جعلوا موصوفين به لا يكون الا لاله وفي هذين الوجهين الآخرين بعد (أولها) معطوف على قوله أفرادا أي اما أن يكون النصر الذي استعملت فيه ما والا للتنزيل قصر أفراد كما تنفذهم واما أن يكون قصر قلب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل (ان أنتم البشر مثلنا) أي ما تنصفون الا بالبشرية مثلنا لا بنفهم كما أنتم عليه ومعلوم أن المخاطبين وهم الرسل على نبينا وعليهم أفضل الصلاة والسلام لا يجهلون بشريتهم ولا ينكرونه والمحكي عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يعتد دون على الترتيب قال الخطيب وبخلاف ما والا في نحو ما زيد الا قام قلت فيه نظر لان الاستثناء المفرغ

(٢٨ - شروح التلخيص ثانيا)

أتى المتمكن الصديق فنفي ذلك وأقام الدين بما أمر الله تعالى

به رضوان الله على الجميع على أن لهم في ذلك الاستعظام عذرا لان وفاته سيد الوجود هي الرزية العظمى والهول الاكبر الذي يكاد

أن تزلزل قواعده التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك من أصله (قوله عطف على قوله أفرادا) أي وحاشا لذهابنا حتى ان

القصر الذي استعملت فيه ما والا للتنزيل قصر أفراد كما تنفذهم واما أن يكون قصر قلب (قوله نحو ان أنتم البشر مثلنا)

أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل ان أنتم البشر مثلنا أي ما تنصفون الا بالبشرية مثلنا لا بنفهم كما أنتم عليه ومعلوم أن المخاطبين وهم الرسل على نبينا وعليهم أفضل

الصلاة والسلام لا يجهلون بشريتهم ولا ينكرونه والمحكي عنهم هذا الكلام وهم الكفار لا يعتد دون على الترتيب قال الخطيب وبخلاف ما والا في نحو ما زيد الا قام قلت فيه نظر لان الاستثناء المفرغ

ثبوت البشرية وأنتم لا تعدون الانصاف بها الى الانصاف بنقيضها الذي ثبت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب لان قولهم ذلك

في قوة قياس نظمه هكذا ما أنتم الا بشر مثلنا وكل بشر لا يكون رسولا فأنتم رسل فسا قالوه كدعوى الشيء بينة فيل يمكن أن

تكون الآية من قصر الأفراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكانهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون أو من قصر



لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل أن نحن البشر  
منكم ولكن الله على من يشاء من عباده من مجازاة الخصم

القلب لا تنزى بل أيضا بأن يكون المراد ما أنتم إلا بشر مثلنا لا بشر أعلى منا بالرسالة (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتقاد المناسب  
(قوله لا يكون بشرا) أي وانما يكون ملكا (قوله مع اصرار المخاطبين) أي هم هذا الخطاب وقوله على دعوى الرسالة أي المستلزمة  
لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المتنافية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلمين صاروا  
بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة (٢١٨) من ادعى نفي البشرية صريحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى  
الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة  
والبشرية فقلوبهم هذا الخكم بأن قالوا ان أنتم إلا بشر مثلنا أي متصورون على البشرية ليس لكم  
وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هناك مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية  
والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية  
حيث قالوا ان نحن إلا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله (وقولهم)  
أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن إلا بشر مثلكم من) باب (مجازاة الخصم) وارجاء العنان إليه بتسليم  
بعض مقدماته

أيضا أنهم ينفون عن أنفسهم البشرية ولكن نزولهم منزلة المنكرين للبشرية (لاعتقاد) أو أشك  
(القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا) انما يكون ملكا (مع اصرار المخاطبين)  
بهذا الخطاب (على دعوى الرسالة) فصار الرسل في اعتقاد المتكلمين هم هذا الكلام بمنزلة من  
ادعى نفي البشرية صريحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيه وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفي  
الشيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه وقد تقدم أن التنزيل أصله تشبيه المنزل بذي المنزلة والتنزيل هنا منشؤه  
اعتقاد المتكلمين ما ادعى المخاطبون ثبوته يستلزم نفي المحصور فيه فقد روي فيه حال المتكلم والمخاطب  
بجلاف ما تقدم فنشؤه حال الخطاب فقط وانما مخاطبهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذي هو  
مرادهم لانه في زعمهم أبلغ إذ كانوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تعدون  
الاتصاف بهم إلى الاتصاف بنقيضها الذي ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل أنه يمكن أن يكون  
قصر أفراد بحر ياعلى الظاهر من غير تنزيل فكانهم سلموا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون  
أو قصر قلب لا تنزى بل أيضا بأن يكون المراد ما أنتم إلا بشر مثلنا لا بشر أعلى منا بالرسالة ولما كان هنا  
مظنة سؤال وهو أن يقال مخاطبة الكافرين للرسل بالخصم المذكور يقتضي أن الرسل فهم وعندهم  
مرادهم وان المعنى ما أنتم إلا بشر لا رسل بقربينة من القرائن لان الغالب أن اراد الكلام في  
المحاورات يكون على وجه يفهم الخطاب به المراد منه والاختلاف الخطاب بهم عن الفائدة فقول الرسل  
على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ان نحن إلا بشر مثلكم ظاهره اقرار بما ادعته الكفرة وتسليم للخصم  
على وجهه وذلك اقرار بنفي الرسالة وهو حال فما المراد به هذا القول أشار إلى الجواب عن ذلك فقال  
(وقولهم) أي وقول الرسل للكافرين (ان نحن إلا بشر مثلكم من) باب (مجازاة الخصم) أي مما شأته  
يعلم فيه النفي والاثبات دفعة واحدة وهذه المزية لا نعلمها لا يشاركها فيها التقديم وأكثرت استعمل انما في

نفيها وهو الرسالة ولا فرق  
بين من ادعى نفي شيء ومن  
ادعى ما يستلزم نفيه ولذلك  
جعلوهم منكرين للبشرية  
ومخاطبوهم بما خاطبوهم  
فظهر من هذا أن القصر  
في هذا المثال مبني  
على مراعاة حال المتكلم  
والمخاطب بخلاف المثال  
السابق فان القصر فيه  
مبني على رعاية حال  
المخاطب فقط (قوله لما  
اعتقدوا) بتخفيف الميم  
وقوله من التنافي الخ بيان  
لما وانما اعتقدوا التنافي  
لان الرسول بلسان قدره  
ينزه في رأيهم عن البشرية  
وانظر خرافة عقولهم  
حيث لم يرضوا ببشرية  
الرسول ورضوا للاله أن  
يكون مجرا (قوله فقلوبوا)  
أي القائلون وقوله هذا  
الحكم أي المستلزم لنفي  
البشرية بحسب زعمهم  
(قوله قد ادعوا التنافي)  
أي بحسب زعمهم (قوله  
حيث قالوا ان نحن

الابشر منكم) أي لا ملائكة (قوله فكانهم سلموا وانتفاء الرسالة عنهم) (ليعثر)  
أي مع أنه ليس كذلك (قوله من باب مجازاة الخصم) أي مما شأته والجرى معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومثاله أن  
تريد أن لا تقصصك فتماشيه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت إلى منزلة أراقتك (قوله وارجاء العنان) عطف لازم  
(قوله بتسليم بعض مقدماته) الباء السببية متعلقة بمجازاة الخصم لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لاصغائه لما يليق به بعد  
ذلك فبعثه عما يليق به بعد ذلك وبفهم وأما اذا عورض من أول وعمله فربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم اصغائه وعنده والمراد به بعض  
المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى أي كونهم بشرا أو ما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلمها الخصم

للتبكي والالزام والافحام فان من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمره ولا يخالف فيه أن يمسد كلامه على وجهه كما إذا قال لك من يناظره أنت من شأنك كبت وكبت فتقول نعم أنا من شأنى كبت وكبت ولكن لا يلزم من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم فالرسل عليهم السلام كانوا ما قلتم من أنابشر مثلكم هو كما قلتم لأنكم كنتم ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وأصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعلمه المخاطب ولا يسكره على عكس الثاني

(قوله من العثار) أى لا من العنور وهو الاطلاع وقوله لا يمسد كلامه أى ما ذكر من مجازاة الخصم (قوله وهو الزلة) بفتح الزاى أى الوقوع والسقوط أى لأجل أن يسقط فيه جمع عما قال الى الحق (قوله والزامه) أى بان يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته في الظفر ما ينقطع به أما باظهار أنهم بعد تسليمها لا يستلزم مطلوبه كما هنا فيحتاج الى دليل آخر أو أنهم استلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرجن ولد فأنا أول العابدين أى النافعين له فينقطع الخصم في مطلوبه (قوله لا تسلم انتفاء الرسالة) عطف على قوله من باب مجازاة الخصم أى أن ما قاله الرسل للمجارات ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت ان مجازاة الخصم انما تكون فيما هو مخالف للواقع عند المخاطب كالرسل هنا فيسلمه على سبيل التزلزله وهنالك كذلك لان بشرتهم موافقة للواقع بخلاف وحيث فلا معنى للمجازاة هنا قلت (٣١٩) المجازاة تكون وجهين أحدهما

الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التزلزله ليرتب عليها ما يناقض المقصود والثاني الاعتراف بمقدمة صحيحة موافقة للواقع عنده أيضا ليسين أنها لا تستلزم المطلوب ولا تدخل له فيه ولا يتوقف عليها كالبشرية هناك كما هم قالوا هم صدقتم في هذه المقدمة لكنها لا تفيدكم شيئا لانها لا تدخل لها في مطلوبكم ولا تنافي مطلوبنا ونظير ذلك أن يقال لمن قال أنا أعرف العربية ما أنت إلا أعمى الاصل أى لا عربى فيقول

(ليعثر) الخصم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أى اسكات الخصم والزامه (لا تسلم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيت من كوننا بشر افحق لأنكم كنتم ولكن هذا لا ينافي أن عن الله تعالى علينا بالرسالة فلماذا أثبتوا البشرية لأنفسهم وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم ومسايرته بارحاء العنان له بتسليم بعض مقدماته صحيحة كانت أو فاسدة (ليعثر) أى ليسقط ويرزفهم من العثار وهو الزلة لا من العنور وهو الاطلاع وانما يسلم لهم بعض المقدمات (حيث يراد تبكيته) أى اسكاته وقطعه بأن يرتب عليها بعد استماعه وطماعيته في الظفر ما ينقطع به أما باظهار أنها بعد تسليمها لا تستلزم المطلوب أو أنهم استلزم ما يناقض المطلوب فينقطع الخصم في استدلاله في الاول بأن يحتاج الى دليل آخر أو ينقطع في مطلوبه في الثاني (لا تسلم انتفاء الرسالة) أى ما قاله الرسل الالمجارات ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم وذلك لان المراد ما نحن الابشر لا ملائكة كما يقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفى الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى عن على من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرًا فالمجازاة هنا ليست من باب تسليم المقدمة الفاسدة ليرتب عليها ما يناقض المقصود بل من باب تسليم الصحيح وبيان انه لا يستلزم المطلوب كما لا يخفى لكن اطلاق المجازاة على الاول أكثر واذا كان الاثبات بالحصر لحكاية المسلم لم يرد أن يقال الحصر انما يكون للانكار والحصر هنا غير منكر بن كون الرسل بشر لا ملائكة فلا يناسب الحصر هنا من جملة موافقة حكايتهم عن الخصم موضع يكون الغرض به اقباله التعريض بأمر وهو مقتضى الكلام بعد ما نفخوا غمات ذكر أولو الابواب

(ذلك التائل ما أنا لا أعمى الاصل كما قلتم ولكن يجوز في حق الله أن يعلم العربية لمن شاء من عباده لكن استعمال المجازاة في الاول أكثر قوله فلماذا) أى فلم عدم التنافي (قوله وأما إثباتها الخ) جواب عما يقال أنه كان يكفي في المجازاة أن يقولوا نحن بشر مثلكم فالتسليم والاستثناء لغوا وليس المراد الا مجرد اثبات البشرية (قوله على وفق كلام الخصم) أى في الصورة فيكون في الكلام مشاكلة وهذا أقوى في المجازاة وعلى هذا يكون الحصر غير مراد بل هو صوري فقط والصيغة مستعملة في أصل الاثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ في بعض معناه وهو الاثبات دون النفي وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم وقد يقال لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر فالاحسن في التوجيه أن يقال ان القصر مرادهم لان الكفار لما ادعوا أن الرسول لا يكون الا ملائكة لا بشر انزلوهم في دعواهم الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينسبوا البشرية فقالوا ان أنتم الابشر مثلنا بمعنى ما أنتم الامم مقصودون على البشرية وليس لكم وصف الملكية فأجابهم الرسل بقولهم ان نحن الابشر مثلكم أى ما نحن الامم مقصودون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفى الرسالة كما تعتقدون فان الله تعالى عن على من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشرًا وحيث قد يقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجازاة والزامهم بقولهم ولكن الله عن على من

كقولك انما هو أخوك وانما هو صاحبك القديم ان يعلم ذلك ويقربه وتريد أن ترفقه عليه وتنبه لما يجب عليه من حق الاخ وحرمة  
الصاحب وعليه قول أبي الطيب

انما أنت والد والاب القا \* طع أحق من واصل الاولاد

لم يرد أن يعلم كافورا انه بمنزلة والد ولا ذلك مما يحتاج كافر فيه الى الاعلام ولكنه أراد أن يذكروه منسب بالامر المعلوم ليبنى عليه  
استدعاء ما يوجب

يشاء من عباده لا أنه يرد على هذا التوجيه أن يقال كيف صح القصص مع أن الخطاب وهم الكفار لا ينكرون البشر ببل هي أمر  
مسلّم عندهم واقعي فلامعنى للحصر حيث لا نرد الخطاب ولا حاجة لاردها لعدم الانكار وغيره مما يحوج الى الرد إلا أن يجاب  
بأننا لانسلم أن القصص انما يكون لرد الخطاب قلبا أو افرادا أو لثمة معين بل قد يكون لغير ذلك لنكتة من النكات نعم الغالب فيه أن يكون  
لرد أولئك معين واعلم أن هذا السؤال الثاني بالنظر لحال الخطاب كما أن السؤال الذي قصده المصنف رده بحسب حال المتكلم اه  
سم (قوله وهذا مثال لاصل انما) (٣٣٠) أي بناء على ما يقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من أن الاصل

(وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أي الاصل في انما أن تستعمل  
فيما لا ينكره الخطاب كقولك (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك) ويقربه وأنت (تريد أن ترفقه عليه)  
أي أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من  
الخراج لا على مقتضى الظاهر

ليبين أنه لا يستلزم المراد فالكافرون هنا حصروا الرسل في البشرية دون الملائكة راعين أن ذلك الحصر  
يستلزم نفي الرسالة للنبين بين البشر بة والرسالة في اعتقادهم فسلم لهم الرسل الحصر فذكروه عنهم لارده  
بل لتحقيقه ويبان أنه لا يستلزم نفي الرسالة عما زعموا لان الرسالة منة من القادر على أن يجعلها فيمن يشاء  
من بشر أو غيره كما يقال ان قال أنا أعرف العرب بية ما أنت إلا أعمى الاصل أي لا عر بي فيقول ذلك  
السائل ما أنا إلا أعمى الاصل كما قلتم ولكن يجوز في حكم الله تعالى أن يعلم العرب بية لمن يشاء من عباده  
فافهم ثم أشار الى مثال ما تضمنه قوله بخلاف الثالث يعني انما كما تقدم لانه يتضمن أن الاصل في  
انما أن تستعمل فيما من شأنه أن لا يجهله الخطاب فقال (وكقولك) وهو عطف على قوله كقولك  
لصاحبك أي كما تقول (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك) أي يعلم كون المخبر عنه أخاه (ويقربه) أي  
بكونه أخاه (وأنت تريد) بما قلت (أن ترفقه عليه) أي أن تحدث في قلبه الشفقة والرفقة عليه  
لأن ذكره الاخوة المقتضية لذلك ولكن على هذا يكون الحصر لا لانه كما ربل لتغزله منزلة المنكر لعدم  
عمله بوجوب علمه بالاخوة فتذكر الاخوة له ولو كان عالمها بالعله تحدث فيه الشفقة بسماعها لان الشيء  
قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب مجرد علمه فعلى هذا يكون المثال لا لخراج على مقتضى  
الظاهر بل على خلاف مقتضاه اللهم إلا أن يحمل قوله لمن يعلم ذلك أي لمن يتنبه لعلم ذلك بعد جهله  
فانه تعرض بزم الكفار وانهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون

في انما أن تستعمل فيما هو  
معلوم لا يجهله الخطاب  
وعلى هذا فهو مثال لتخرج  
الكلام على مقتضى  
الظاهر (قوله لمن يعلم  
ذلك) أي كون المخبر عنه  
أخاه (قوله ويقربه) أي  
بكونه أخاه والمراد أنه يعلم  
ذلك بقلبه ويقربه بلسانه  
(قوله أن ترفقه عليه)  
أما بقافين من الرقة ضد  
الغلظة يقال رق الشيء  
وأرقه ورققه والتعبدية  
يعلى بتضمين معنى  
الاشفاق كما أشار له الشارح  
وحينئذ يقرأ رقيقا أيضا  
بقافين والمراد رقيق القلب  
وأما بالفاء والقاف من  
الرفق بمعنى اللطف وحسن  
الصنيع يقال رفق به من

عليه وقول الشارح أي أن تجعل الخ فيه إشارة الى أن صيغة فعل الجعل والنصير والمراد أنك  
تحدث في قلب من يعلم ذلك الشفقة والرفقة على أخيه بسبب ذكر الاخوة لانه وان كان عالمها قد يحدث في قلبه الشفقة بسماعها  
لان الشيء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب مجرد علمه (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أي من أن انما تستعمل في مجهول  
شأنه أن لا يجهله الخطاب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيهه لكونه لا يصبر عليه وقوله أن يكون هذا المثال من الخراج لا على  
مقتضى الظاهر أي فالحكم في هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوما للخطاب لكن لعدم علمه بوجوب علمه بالاخوة اذ هو واجب عليه  
بأن يشفق عليه ولا يصبر به نزل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول  
المصنف وكقولك الخ عطف على قوله فهو وما محمد ويكون المصنف لم يعلل الخرج انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاحتمال فيه شيء  
لانه لا يناسب قول المصنف سابقا فيستعمل له الثاني لان الحصر في هذا المثال الذي نزل فيه المعلوم منزلة المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق  
الثاني اللهم إلا أن يقال قوله فيستعمل له الثاني أي مثلا وقد يستعمل فيه الثالث كما في هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل  
والصواب إشارة لا مكان الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه ترفيق الخطاب

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره فيستعمل له الثالث نحو وانما نحن مصلحون ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جلي ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤ كذا بما تری من جعل الجملة اسمية وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل والتصدير بحرف التنبيه ثم بان ومثله قول الشاعر

ادعى أن كون مصعب كاذ كرجلى معلوم لكل أحد على عادة الشعراء اذ ادعوا أن يدعوا في كل ما يصفون به ومدوحهم الجلاء وأنهم قد شهوروا به حتى أنه لا يدفعه أحد كما قال الآخر

وتعداني أفتاء سعد عليهم \* وما قلت الا بالتي علمت سعد

لا أدعى لابي العلاء فضيلة \* حتى يسلمها اليه عسده

وكما قال الجعفي

لا افادة الحكم فكونه معلوما لا يضر والقصر للقصر للبا نغمة في الترفيق لانه يفيدنا كيدا على نأ كيدا ويحمل قوله لمن يعلم ذلك على أن المراد لمن شأنه أن يعلم ذلك ويقر به وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل به ويؤول بأدنى تنبيهه لكن هذا الجواب الثاني بعيد فتأمل (قوله وقد ينزل المجهول) أي الحكم المجهول عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أي منزلة الحكم الذي شأنه أن يكون معلوما عند المخاطب بحيث لا يصر على انكاره فلا ينافي أنه مجهول له بالفعل وليس المراد منزلة

(٢٢١)

ليس محلا للقصر (قوله لادعاء ظهوره) أي وانما ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره وأن انكاره مما لا ينبغي (قوله فيستعمل له) أي فبسبب ذلك التنزيل يستعمل فيه الطريق الثالث من طرق القصر وهو انما (قوله من شأنه أن لا يجبه له) مخاطب (أي وهم المسلمون وقوله ولا ينكره أي انكارا قويا أي وان كان هو جاءه لاله ومنكره له بالفعل والحاصل أن اصلاح اليهود أمر مجهول عند مخاطبين وينكرونه

(وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجبه له المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤ كذا بما تری) من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر بالدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل

بأدنى تنبيهه ولذلك قيل ان الاولي أن يكون هذا مثلا لان خلاف مقتضى الظاهر ولم يقل والواجب أن يكون هذا مثلا لان الحكم هذا الجمل بعيد لفظا ومعنى تأمل (وقد ينزل) الحكم (المجهول) أي الذي من شأنه أن ينكر ويجهل (منزلة) الحكم (المعلوم) أي الذي من شأنه أن يعلم ولا ينكر وانما ينزل كذلك (لادعاء ظهوره) أي لادعاء المتكلم ظهوره وأن انكاره ليس مما ينبغي (و) بسبب ذلك التنزيل (يستعمل له) الطريق (الثالث) من طرق القصر وهو انما وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود لعنة الله تعالى عليهم (انما نحن مصلحون) فقد استعملوا انما في اثباتهم الإصلاح لانفسهم وهي انما تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا ينكر ولا يجبه لادعائهم ظهور صلاحهم ففي استعمالهم انما في اثبات الإصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه الى التأكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكر والفساد الذي تصفوا به مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالطواغر والضروريات التي لا تنكر (ولذلك) أي ولا جمل تضمن كلامهم المبالغة في انكار الفساد الذي تصفوا به (جاء) قوله تعالى (ألا انهم هم المفسدون) أجل (الرد عليهم) باثبات الفساد لهم حال كون ذلك التناول (مؤ كذا بما تری)

انكارا فواو لكن اليهود لعنة الله عليهم هم يدعون أن اصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجبه لفتروا تلك الدعوى اصلاحهم منزلة الامر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند مخاطبين وهو المنكر انكارا ضعيفا بحيث يزول انكاره بأدنى تنبيهه فاستعملوا في اثباته للرد عليهم انما التي شأنها أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوما وان كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم أمر مجهول منكروا في استعمالهم انما في اثبات الإصلاح لادعاء ظهوره اشعار بأن نقيضه وهو فسادهم أمر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه واثبات نقيضه الذي هو الإصلاح الى التأكيد بالنفي والاستثناء فقد أنكر والافساد المتصفين به في نفس الامر مبالغين في انكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالضروريات التي لا تنكر (قوله ولذلك) أي ولا جمل ادعائهم ظهور اصلاحهم ومبالغتهم في انكار الفساد الذي تصفوا به (قوله للرد عليهم) أي لاجل الرد عليهم باثبات الفساد لهم ونفي الإصلاح عنهم (قوله مؤ كذا بما تری) أي بما تعلمه أي مؤ كذا بما تری في قوله من إيراد الجملة الاسمية (أي من الجملة الاسمية الموردة فاضافة إيراد الجملة من اضافة الصفة للموصوف لان المؤ كذا الجملة الاسمية لا يرادها (قوله وتعريف الخبر بالدال على الحصر) أي على حصر المسند في المسند اليه والمعنى لا مفسد الا هم لما تقرروا أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه



واعلم أن طريق انما مزية على طريق العطف وهي انه يعقل منها اثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف واذا استقرت وجدتها

(قوله المؤكد ذلك) أي العصر المستفاد من تعريف الخبر واعتراض بان ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر انما يفيد ان قصر المسند على المسند اليه والقصر الواقع من اليه وبالعكس وحينئذ فلا يكون هذا القصر راداً عليهم - م - وأجيب بان الرد عليهم حاصل به لان المنفي في القصر يتضمن نفيه اثبات مقابله كما ان المثبت فيه يتضمن اثباته نفي مقابله (قوله وتصدير الكلام الخ) - هـ - ذاتاً كيد آخر وقوله بحرف التنبيه وهو ألا (قوله وبه عناية) عطف مسبب على سبب أي محالة خطر يوجب العناية بآثاره (قوله ثم تعقبه) بالجر عطف على تصدير (قوله والتوبيخ) عطف تفسيري (قوله وهو قوله ولكن لا يشعرون) انما كان - هـ - ذايدل على التفرع والتوبيخ لا فائدة انهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم والا لا دركوا افسادهم بالانتماء - ل (قوله

(٢٢٢)

والتوبيخ لا فائدة انهم من جملة

المؤكّد ذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام محالة خطر وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقبه بما يدل على التفرع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف انه يعقل منها) أي من انما (الحكماء) أعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه (معاً) بخلاف العطف فانه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وبالعكس نحو ما زيد قائم بل قاعداً

ومزية انما) أي شرفها وفضلها وهو مبتدأ وقوله أنه يعقل على حذف الجار خبر أي ثابتة بانه يعقل الخ ولو قيل ان هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد (قوله انه يعقل منها الحكماء معاً) أي انه يعقل منها حكم الاثبات والنفي المفادين بالقصر دفعة بحسب الوضع معني أن الواضع وضعها للجموع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر (قوله بخلاف العطف الخ) أي ولا شك أن تعقل الحكمين معاً يرجع اذ لا يذهب فيه الزعم الى عدم القصر من أول الامر كافي العطف واعلم أن هذه المزية ثابتة للتقديم والنفي والاستثناء

أي مصاحباً لنا كيد بأمور كثيرة منها كون الحكم في صورة الجملة الاسمية مفيدة لا دوام والثبوت ومنها تعريف الجزأين أعني المبتدأ والخبر في قوله تعالى هم المفسدون وتعريفهما بقيد الحصر المتضمن لنا كيد لان المنفي فيه يتضمن نفيه اثبات مقابله كما ان المثبت فيه يتضمن اثباته نفي مقابله ومنها توسط ضمير الفصل المفيد لنا كيد الحصر المستفاد من تعريف الجزأين مع انه رابطة مفيدة لنا كيد النسبة ومنها تصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام محالة خطر يوجب العناية بآثاره ومنها تعقبه بما يدل على التفرع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون لا فائدة انهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم والا لا دركوا افسادهم - لا تأمل ثم لما كان لانما مزية ظاهرة على العطف أفادها بقوله (ومزية انما على العطف) بلا وغيرهما بما يفيد الحصر ثابتة (بأنها) أي انما (يعقل منها الحكماء معاً) أي يعقل منها الحكم الاثبات والنفي المفادين بالحصر دفعة بخلاف العطف فانك اذا قلت قام زيد لا عمرو يعقل أولاً اثبات القيام لزيد ثم يعقل ثانياً نفيه عن عمرو وكذا يتعقل العكس في قولك ما قام زيد بل عمرو اذ يعقل أولاً نفي القيام عن زيد ثم اثباته لعمرو وأما النفي والاستثناء والتقديم فليس فيها تعقل الحكمين أيضاً ما علمت تظهر هذه المزية لانما عليهم ما ولذلك لم يتعرض لهم معاً أن انما على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معولاً لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء في الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تتم الاستقلال والاستثناء من ربط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ثم أشار الى أن انما لها موقوع واحد - هـ - انما ما يقصد

(وأحسن)

فكل منهما ما يعقل منه الحكمان معاً لم تظهر هذه المزية لانما

عليهم ما ولذلك لم يتعرض لهم - هـ - المصنف بل قال ومزية انما على العطف انما تظهر مزية انما عليهم ما من جهة أن انما تفيد الحكمين معاً نصاً من غير توقف على شيء بخلاف التقديم فانه وان أفاده - هـ - ما لكن على سبيل الاحتمال لان الاسم المسند كور محتمل أن يكون معولاً للعام بل المؤخر فيكون تقديمه مفيداً له ما ويحتمل أن لا يكون معولاً للمؤخر بل لشيء آخر مقرر فيكون مؤخر افلا يفيدهما وبخلاف الاستثناء فانه وان أفاده - هـ - ما لكن افادته موقوفة على المستثنى منه لا تحصل بدونه فان قلت ان طريق العطف يعقل منه الحكمان معاً في نحو وجاء زيد لا عمرو كافي الاستثناء قلت لا - هـ - لم أن طريق العطف كالاستثناء لان صورة العطف تحتل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط وبيان ذلك أن قولك في صورة العطف لا عمرو انما وضع لنفي الحكم عن عمرو بخلاف الازيد في صورة الاستثناء فانه وضع للاخراج فلا بد من ملاحظة المخارج منه فيعقل الحكمين معاً لكن تعقلهما معاً انما أقوى من تعقلهما معاً في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذكر

أحسن ما يكون موقعا اذا كان الغرض بها التعريض بأمر هو مقتضى معنى الكلام بعدها كقوله تعالى انما يشذ كر  
أولوا الاباب فانه تعريض بدم الكفار وانهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكمهم من ليس بذى عقل فانت في طمعكم منهم أن  
ينظروا ويشذروا كن طمع في ذلك من غير أولى الاباب وكذا قوله تعالى انما أنت منذر من يخشاها وقوله تعالى انما تنذر  
الذين يخشون ربهم بالغيب المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكانه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل فلا تنذر معه كذا انذار  
قال الشيخ عبد القاهر ومثال ذلك من الشعر قوله

أفالم أرزق محبتها \* انما للعبد مارزقا

فانه تعريض بانه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها فيئس من أن يكون منها اسعاف به وقوله \* وانما بعذر العاشق من عشا \*  
يقول ينبغي للعاشق أن لا يشذرك لوم من يلومه فانه لا يعلم كنه بلوى العاشق ولو كان قد ابتلى بالعشق منه لعرف ما هو فيه فعذره وقوله  
ما أنت بالسبب الضعيف وانما \* نبح الامور بقوة الاسباب (٢٢٣) فاليوم حاجتنا اليك وانما

يدعى الطبيب لساعة  
الاصاب

يقول في البيت الاول

انه ينبغي ان أنجح في

أمرى حين جعلت لك

السبب اليه وفي الثاني

انا قد طلبنا الامر من

جهته حين استعنا بك فيما

عرض لنا من الحاجة

وعزلنا على فضلك كما أن

من عول على الطبيب

فما يعرض له من السقم

كان قد اصاب في فعله

(قوله وأحسن مواقعها)

أي مواضعها أي

المواضع التي تقع فيها

وقوله التعريض فيه أن

التعريض هو استعمال

الكلام في معناه ملوحا

به الى غيره أي لينهم

(وأحسن مواقعها) أي مواقع انما (التعريض نحو انما يشذ كر أولوا الاباب فانه تعريض بأن  
الكفار من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر) أي التأمل (منهم كطمعهم منها) أي كطمع النظر من  
البهايم

به التعريض فقال (وأحسن مواقعها) أي أحسن مواضع انما (التعريض) أي الكلام الذي  
يقصده التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليلوح بغيره أي ليفهم منه معنى آخر لا ظاهره  
وذلك (نحو) قوله تعالى (انما يشذ كر أولوا الاباب) فانك تجزم بأن ليس المراد ظاهره فقط وهو  
حصر تذكر أي تعقل الحق في أولى الاباب أي أرباب العقول (فانه) معلوم بل هو (تعريض بأن  
الكفار من فرط) أي تناهى (جهلهم) الى الغاية القصوى هم (كالبهايم فطمع النظر منهم كطمعهم  
منها) أي ما يصل اليه النظر منهم هو ما يصل اليه من البهايم فكما أن النظر لا يطمع أحد أن يصدر من  
البهايم فلا يطمع أحد أن يصدر من الكفار وكثيرا ما يراد بالتعريض بالكلام المتضمن للحصر بطريق  
من الطرق كما يقال في جنب من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده تعريضاً بنفي الاسلام  
عنه فان قلت افادة نحوه هذا الكلام للمعنى المعرض به ظاهر لان حصر الاسلام فيمن لا يؤذى يستلزم  
نفيه عن جنس المؤذى ومن جلته السامع وأما نحوه انما يفهم العاقل وانما يستجيب السامع فما وجه  
دلالة على المعنى المعرض به فان دلالة التعريض بطريق الاستلزام قلت اللزوم هنا لا يشترط فيه كونه  
عقليا على ما يأتي في دلالة الالتزام فتولنا في جنب من أفهم فلم يفهم انما يفهم العاقل تعريض بأن لا عقل  
له لما دل على حصر الفهم على غير هذا السامع ونفيه عنه لان قرينة عدم فهمه عند الاستعمال مع وجود  
من يتوهم أنه من يفهم تدل على أن الحصر باعتباراه وكان الغير المحصور فيه هو العاقل فان الكلام بذلك  
القرينة مقابلة السامع للعاقل ينهم في العقل عنه وانه نزل منزلة البهيمة كما تقدم في انما يستجيب الذين  
يسمعون وان شئت قلت لما علق الفهم على العقل المناسب والسامع لم يفهم فهم نفي العقل عنه الذي

منه معنى آخر ولا شك أن الاستعمال المذكور ليس موضعا لا تقع فيه فلا بد من تقدير مضاف أي ذوالتعريض وهو الكلام  
المستعمل في معناه ليلوح بغيره وذكر الناصر الثاني أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل في معناه ليلوح بغيره وعلى  
هذا فلا حاجة للتقدير وانما كان التعريض أحسن مواقعها لان افادة الحكم الذي شأنه أن تستعمل فيه لا يهتم الخطاب لكونه  
مع لوما ومن شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر الملوح اليه فانه أهمل أن يكون الخطاب جاهلا به مصرعا على انكاره (قوله نحو انما يشذ كر  
أولوا الاباب) أي انما يتعقل الحق أصحاب العقول فنحن نجزم بانه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر الذكر أي تعقل  
الحق في أصحاب العقول لان هذا أمر معلوم بل هو تعريض بدم الكفار بانهم من شدة جهلهم وتناسيهم الغاية القصوى كالبهايم  
ويترب على ذلك التعريض بالتعريض بالنبي عليه السلام بانه كمال حرصه على إيمان قومه بتوقع التذكرة من  
البهايم فعمل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض بالوسائل اليه به (قوله من فرط جهلهم) أي من تناسيهم الى الغاية  
القصوى

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما

(قوله على مامر) أى فى تعريف الجزأين وفى غير ذلك من طرق القصر ويحتمل أن المراد على مامر من كونه حقيقياً وأيضاً فاقصم صفة على موصوف أو عكسه (قوله يقع بين الفعل والفاعل) أى بحيث يكون الفعل مقصوراً على الفاعل كما يؤخذ من غنيل المصنف فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف وأما عكسه وهو حصر الفاعل فى الفعل فلا يتوهم إمكانه لأن المنحصر فيه يجب تأخيره على ما يأتى والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلاً فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله كالفاعل والمنعول) أى بحيث يكون الفاعل مقصوراً على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما فالمثال الأول من حصر الفاعل فى المفعول والمثال (٢٢٤) الثانى من حصر المفعول فى الفاعل (قوله وغير ذلك من المتعلقات)

(ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الازيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاعرج وما ضرب عمر الازيد والمفعولان نحو ما أعطيت زيد الادريهما وما أعطيت درهمي الازيد او غير ذلك من المتعلقات

هو العلة والاول لوجد الفهم فليتم امل (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر) في تعريف الجزأين وفي غير ذلك من طرق القصر (يقع) أيضا (بين الفعل والفاعل) وذلك بان يحصر الفاعل في الفاعل نحو قولك ما قام القوم الا زيدا ولا يتوهم امكان حصر الفاعل في الفعل (و) يقع أيضا بين (غيرهما) أى غير الفعل والفاعل وذلك كما بين الفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاعمر افي حصر الفاعل وما ضرب عمر الا زيدا في حصر المفعول ومعنى حصر الفاعل حصر فعله في المفعول أو حصره في فعله المتعلق بالمفعول ففي معناه وجهان أن يكون التقدير ما مضى وبزيد الاعمر وفيكون من قصر الصفة وفيه نحو يل الصفة الى صفة المفعول وان يكون ما زيد الاضارب عمر وأى الاضارب خالد مثلا فيكون من قصر الموصوف وكذا معنى حصر المفعول حصر الفعل المتعلق به في الفاعل أو حصره في الفعل المنسوب للفاعل ففي معناه وجهان أيضا أن يقدري ما مضى في ما ضرب عمر الا زيدا ما مضى وبزيد أى لا مضى وبزيد مثلا فيكون من قصر الموصوف وفيه نحو يل الصفة الى صفة المفعول وفيه أصل التركيب ذكر الموصوف المحصور وهو عمر وقبل ذكر متعلق الصفة وصح ذلك لامتزاجه منزلة تقديمه على جميع الصفة وثانيهما أن يقدري المعنى ماضى وبزيد عمر الا زيدا فيكون من قصر الصفة وقد تبين بما تقرره يجوز أن يعتبر الحصران في حصر واحد لكن يترجح المتبادر من التركيب منهما وتبين أن وجهي قصر الصفة في حصر الفاعل والمفعول حيث كانت صورة الاول ما مضى وبزيد الاعمر وصورة الثاني ماضى وبزيد عمر الا زيدا لو قدم في الحصرين الموالي لا لا وقيل في الاول ماضى وبزيد وفي الثاني ماضى وبزيد عمر الزم حصر الصفة قبل ذكر

ص (ثم القصر كما يقع الخ) ش القصر أمر يقع بين المسند والمسند اليه سواء آ كانا مبتدأ وخبر أم فعلا وفاعلا ووقع بين غيرهما كالمتعول الثاني مع الاول والخال والظرف وغير ذلك ويرد عليه أن القصر لا يقع بين الفعل والمصدر المؤكد بالاجماع فلا تقول ما ضربت الا ضربا أو ما قوله تعالى ان نظن الاظننا فبقدره نظنا ضربه فإو كذلك لا يقع القصر بين النعت والمعنوت كما سبق فن أمثلة القصر ما ضرب زيد الاعمر اقصر قلب كان أم قصر افراد قال تعالى ما قالت لهم الامأ أمر تني به قال المصنف وهذا مثال لقصر القلب لا قصر الافراد فانه ليس المراد لم أزد على ما أمر تني به بل المراد أني قلت ما أمر تني به قلت هذا من المصنف

أى كالحال فتقول فى  
قصرها على صاحبها ما جاء  
راكبا الازيد وفى عكسه  
ما جاء زيد الارا كبا ومعنى  
الأول ما صاحب المجيء  
مع الركوب الازيد  
أو ما جاءنى را كبا الازيد  
ومعنى الثانى ما زيد  
الاصاحب المجيء را كبا  
أو ما زيد الاجاءنى را كبا  
فالاول من قصر الصفة  
والثانى من قصر الموصوف  
وكأنهم يزكفوك ما طب  
زيد الانفسا أى ما يطيب  
من زيد الانفسه فهو من  
قصر الصفة وكالمجرور  
نحو ما صررت الازيد  
وكالطرف نحو ما جلست  
الاعندك وكالصفة  
نحو ما جاءنى رجل  
الافاضل وكأنه بدل نحو  
ما جاءنى أحد الأخوك  
وما ضربت زيدا الاراسه  
وما سرق زيدا الاثوبه ثم ان  
قوله وغير ذلك من المتعلقة

يعني ما عدا المصدر المؤكد فإنه لا يقع القصر بينه وبين الفعل اجزاء فلا تقول ما ضربت الا ضربا أو ما قوله تعالى ان  
تظن الاظنة اغفناه الاظنة ضعيفاته ومصدر نوعي ما عدا المفعول معه فإنه لا يجيء بعد الا فلا يقال ما سرت الا والنعيل وذلك لان ما بعده لا  
كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله بخلافه نفيما واثباتا فلا تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذلك الواو فاستمع  
عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لا يقع من التوابع بعد الاعطف الفسفي فلا يقال ما قام زيد الا وعرو وأما وقوع واو الحال  
بعدها في نحو وما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر كذا في الرضى وبهم هذا ظهر الفرق بين  
لا تمش الام مع زيد ولا تمش الا وزيدا حيث جاز الاول دون الثاني كما لا يخفى وما ذكر من جواز التفرع في الصفات أحـ بقول ابن النحاة  
عليه الرخصى وأبو البقاء والقول الثاني عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسي اهـ يس

ففي طريق النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول أفراداً أو قلوباً بحسب المقام  
ما ضرب زيد الأعمى وعلى الثاني لا الأول قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله ربي وربكم لأنه ليس المعنى أنني لم أزد  
على ما أمرتني به شيئاً إذ ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى أنني لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم إلى خلافه  
لأنه قاله في مقام استئصال على معنى أنك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقول له إلى ما لم آمرتك أن تقول له فإني أمرتك أن تدعوا الناس إلى أن  
يعبدوني ثم أنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري بدليل قوله تعالى (٢٢٥) أنت قلت للناس اتخذوني وأمي

الهيمن من دون الله وفي  
قصر المفعول على الفاعل  
ما ضرب عمر الأزد وفي  
قصر المفعول الأول على  
الثاني في خصوص كسوت  
وظننت ما كسوت زيدا  
الاجبة وما ظننت زيدا  
الامطلة وفي قصر الثاني  
على الأول ما كسوت جبة  
الازيدا وما ظننت منطلقاً  
(قوله في الاستثناء) أي  
فالقصر في الاستثناء يؤخر  
فيه المقصور عليه مع أداة  
الاستثناء سواء كانت تلك  
الأداة الأو غيرها وتأخير  
المقصور عليه مع الأداة  
بأن يكون المقصور مقدماً  
على أداة الاستثناء وعلى  
مقدمة على المقصور عليه  
قال النوبى والسرى تأخير  
المقصور عليه أن القصر  
أثر عن الحرف الذي هو  
الأو يمنع ظهور أثر الحرف  
قبل وجوده اهـ (قوله  
حتى لو أريد الخ) حتى  
لأنه يرفع معنى التاء وقوله  
القصر على الفاعل أي  
قصر المفعول على الفاعل

(ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمر  
الازيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الأعمى ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً

ما أضاف له وفي ذلك إيهام حصول الصفة قبل تمامها كما يأتي بحقيقة أن شاء الله تعالى ودخل في قوله  
غيرهما قصر أحد المفعولين على الآخر كقولك ما أعطيت زيد الأدرهم أو عكسه ولا يخفالك تأويله على  
قصر الصفة بأن تقول ما أعطى زيد من الأدرهم أي لا دينار وروعي الموصوف بأن تقول ما أنا لا أعطى زيد  
درهماً أي لا أعطيه ديناراً ودخل فيه قصر الحال على صاحبها كقولك ما جاء راكباً الازيد وعكسه  
كقولك ما جاء زيد الأعمى أو ما جاءني راكباً الازيد ومعنى  
الثاني ما زيد الأعمى راكباً أو ما زيد الأعمى راكباً فالأول من قصر الصفة والثاني من قصر  
الموصوف ولا يخفى أن الأول لو قدم فيه صاحب الازيد كان فيه قصر الصفة قبل تمامها أو ما الثاني فهو من  
قصر الموصوف وسيأتي مزيد بيان في نحوه ودخل فيه الحصر في التمييز كقولك ما طاب زيد الأعمى أي  
ما يطيب من زيد الأعمى فهو من قصر الصفة ودخل فيه الحصر في المحرور كقولك ما مرت الازيد والظرف  
نحو ما جلست الأعمى والصفة كقولك ما جاءني رجل الأفاضل والحصر في البدل كقولك ما جاءني أحد  
الأخوة وما ضربت زيدا الرأس وكقولك ما سرق زيدا الأتوبه وما أعجبنى زيد الأحسنه فالتمهات  
كلها يجري فيها القصر المفعول معه فلا يقال ما جاءني زيد الأواظريق ولا يخفالك تأويل الكل على  
قصر الصفة أن تقديم الموالى لثلاث يستلزم قصر الصفة قبل تمامها فيجب تأخيرها أن أريد الحصري  
على الأصل واليه أشار بقوله (ف) القصر (في الاستثناء يؤخر) فيه (المقصور عليه بأداة) أي مع أداة  
(الاستثناء) التي اتصل بها فإذا أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمر الازيد وإذا أريد القصر  
على المفعول قيل ما ضرب زيد الأعمى أو فس على هذا سائر المتعلقات وقد تقدمت أمثلتها وتقدم بيان  
رجوع قصر الفاعل والمفعول إلى قصر الصفة أو الموصوف وكذا قصر غيرهما فلا يخفالك مما تقدم فيمالم  
يقتضى أن قصر القلب ليس فيه نفي لغير المذكور وليس كذلك والذي قاله من أراد أني قلت  
ما أمرتني به صحيح ولا ينافي ذلك أن يكون في الزيادة عليه فهذه هي حقيقة القصر نعم هو قصر قلب الغير  
ما ذكره وهو أنه واقع في مقابلة قول النصارى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اتخذوني وأمي الهيمن فان  
نسبتهم ذلك إليه لا يجتمع مع نسبتهم إليه الاعتراف بالوحدانية ثم مما يختلف فيه أدوات القصر أن المقصور  
عليه يؤخر مع كلمة الاستثناء عن المقصور والسرى ذلك أن القصر أثر عن الحرف الذي هو الأو ويمتنع ظهور  
أثر الحرف قبل وجوده وذلك سواء كان بين مبتدأ وخبر أم فعل وفاعل أم غيرهما فتقول ما ضرب الازيد  
زيد مقصور عليه والضرب مقصور وتقول في قصر الفاعل على المفعول ما ضربت الازيداء في قصر  
المفعول على الفاعل ما ضرب عمر الازيد وتقول في قصر المفعول الأول على الثاني ما ظننت قائماً الازيدا

(٣٩ - شرح التلخيص ثانياً) فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور (قوله ولو أريد القصر عن المفعول) أي قصر الفاعل على  
المفعول فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله ومعنى قصر الخ) هذا جواب عما يقال إن القصر لا يكون إلا قصر صفة على  
موصوف أو موصوف على صفة وكل من الفاعل والمفعول ذات وحيد فلا يصح القصر وحاصلي ما أجاب به الشارح أن قولهم هذا من  
قصر الفاعل على المفعول أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف أي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقصر  
الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لأن ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصورة كما تنوهم السائل (قوله مثلاً) أي أو قصر المفعول على  
الفاعل أو قصر أحد المفعولين على الآخر أو قصر صاحب الحال على الحال أو قصر الحال على صاحبها



الازيدا وفي قصر ذي الحال على الحال ما جاء زيدا لا را كبا الازيد والوجه في جميع ذلك  
 أن النفي في الكلام الناقص أعني الاستثناء المفرغ من وجهه إلى مقدر هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته أما وجهه  
 إلى مقدر هو مستثنى منه فليكون الالاء خارج واستدعاء الخارج مخبر جامع له وأما عمومه فليتحقق الإخراج منه ولذلك قيل تأنيث  
 المضمر في كانت على قراءة أبي جعفر المدني أن كانت الأصلية بالرفع وفي تروى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا تروى إلا مسما كنهم  
 برفع مسما كنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة \* وما بقيت إلا الضلوع الجراشع \* للنظر إلى ظاهر اللفظ والأصل التذكير لاقتضاء المقام  
 معنى شيء من الأشياء وأما مناسبة في جنسه وصفته فظاهرة لأن المراد بجنسه أن يكون

(قوله قصر الفعل المسند إلى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعني قصر الفاعل على المفعول ثم إن ظاهر كلام الشارح أن  
 معنى قصر الفاعل على المفعول في قولنا ما ضرب زيد الأعمى قصر ضاربة زيد على عمرو ولا تفاعل الفاعل وليس كذلك لأن الضاربة  
 صفة للفاعل فلا يأتى قصرها على المفعول بل المراد قصر المضروبية على عمرو ولا تفاعل المفعول فلهذا معنى ما مضروب زيد الأعمى وقد  
 يقال مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته إلى صيغة مفعول تأمل ثم إن ما ذكره الشارح من أن معنى قصر الفاعل على  
 المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو أحد وجهين في معناه والثاني قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول  
 وجهين تدفعني ما ضرب زيد الأعمى ما ضرب عمرو أي لا ضرب خالد مثلا فيكون من قصر الموصوف على الصفة فقول الشارح  
 فيرجع في التحقيق إلى قصر (٢٢٦) الصفة تفريع على ما ذكره من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول وقوله أو قصر

قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواري فيرجع في التحقيق إلى قصر الصفة  
 على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقة أو غير حقيقة أفراد أو قبا وتعيينا ولا يخفى  
 اعتبار ذلك (وقل) أي جاز على قلة (تقديمهما) أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال  
 كونهما (بجاءهما) وهو أن يلى المقصور عليه الأداة

يصرح فيه بالرد وجهه ويكون ذلك حقيقة أو غير حقيقة فإذا قلت في قصر الفاعل ما ضرب زيد  
 الأعمى فإن أريد ما مضروب زيد الأعمى ودون كل ما هو غير عمرو وكان حقيقة أو ان أراد دون خالد كان  
 إضافيا ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان أفرادا وان أريد الرد على من  
 زعم أن مضروبه خالد دون عمرو وكان قلبا وان أريد الرد على المسترد في المضروب منه ما مثلا كان  
 تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا (وقل تقديمهما على حالهما) أي ووقع على وجهه القلة  
 تقديم أداة الاستثناء والمستثنى على المقصور حال كون الأداة والمستثنى على حالهما وهو اتصال

وما كسوت جبهة الازيدا وفي قصر ذي الحال على الحال ما جاء زيدا لا را كبا وفي عكسه ما جاء را كبا لا  
 زيد هذا هو الأصل وقد يقع خلافه واليه أشار المصنف بقوله (وقل تقديمهما بجاءهما) احترازا عن تأخير

الموصوف على الصفة  
 تفريع على الوجه الثاني  
 الذي قلناه وهو قصر  
 الفاعل على الفعل المتعلق  
 بالمفعول ولا يتفرع على  
 الوجه الذي ذكره الشارح  
 وجهين فالتفريع في كلام  
 الشارح أهم من الفرع  
 عليه فكان على الشارح  
 أن يقول ومعنى قصر  
 الفاعل على المفعول قصر  
 الفعل المسند للفاعل على  
 المفعول أو قصر الفاعل  
 على الفعل المتعلق بالمفعول

فيرجع في التحقيق الخ لاجل موافقة التفريع للفرع عليه قرر ذلك شيخنا العدوي رحمه الله (قوله وعلى هذا) أي (نحو)  
 على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواري أي فعني قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل  
 فعني ما ضرب عمرو الازيد ما ضرب عمرو والازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل  
 فعني ما ضرب عمرو الازيد ما ضرب عمرو والامضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الأظهر الأول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك)  
 أي فإذا قلت في قصر الفاعل على المفعول ما ضرب زيد الأعمى أن أريد ما مضروب زيد الأعمى ودون كل ما هو غير عمرو وكان من قصر الصفة  
 قصر حقيقة أو ان أراد دون خالد كان قصر الإضافي ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان أفرادا وان أريد الرد  
 على من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو وكان قلبا وان كان الخاطب مترددا في المضروب منهما كان تعيينا وقس على هذا سائر المتعلقات  
 (قوله حال كونهما) أي المقصور عليه وهو المستثنى وأداة الاستثناء (قوله بجاءهما) الباء للإبادة أي ملتبسة بين الجاء والوصف  
 ولما كان ظاهر المصنف أن البقاء بجاءهما شرط في القلة وليس هذا ما إذا قال الشارح أي جاز على قلة إشارة إلى أنه شرط في الجواز مع  
 القلة كذا قرر شيخنا العدوي واءلم أن ما ذكره المصنف من جواز تقديمهما على قلة ان بينهما على أنه لا يجوز أن يستثنى بالاشياء  
 واحد لضعفها لأن أصلها الانشائية وعي لا تنفي الأشياء واحد فاعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر في مواليها ما هو المراد من التركيب من  
 قصر ما بعد مدخولها على مدخولها أو ما ان بينهما على جواز أن يستثنى بم اشياء بلا عطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر فيما والاها  
 فقط بقلة ولا يغيرها لأن التقديم يوجب توهم أن المراد القصر في مواليها وفيما بعده والمقصود القصر في مواليها فقط فلا يجوز على هذا

في نحو ما ضرب زيد الاعمر احدا وفي نحو قولنا ما كسوت زيدا الاجبة لباسا وفي نحو ما جاء زيدا الاراكبا كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما اخترت رفيقا لامنكم من جماعة من الجماعات ومنه قول السيد الحميري

لو خير المنبر فرسانه \* ما اختار الامنكم فارسا

لما سمي ان شاء الله تعالى ان اصله ما اختار فارسا الامنكم والمراد بصفته كونه فاعلا او مفعولا او ذاحلا او حالا وعلى هذا القياس واذا كان النفي متوجها الى ما وصفناه فاذا اوجب منه شيء جاء القصر ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور كقولك ما ضرب الاعمر ازيد وما ضرب ازيد عمرا وما كسوت الاجبة زيدا وما ظننت ازيدا منطلقا وما جاء الاراكبا زيدا وما جاء ازيدا كبا وقولنا بحالهما احتراز من ازالة حرف

(٢٢٧)

المقصود عليه كقولك في الاول ما ضرب عمرا ازيد فانه يخل المعنى فالضابط ان الاختصاص انما يقع في الذي يلي الاول لكن استعمال هذا النوع أعني تقديمه قليل

(نحو ما ضرب الاعمر ازيد) في قصر الفاعل على المفعول (وما ضرب ازيد عمرا) في قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احتراز عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب عمرا ازيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما

أحدهما بالآخر ثم مثل لتقديمهما على حالهما ما الحكموم عليه بالقالة فقال (نحو) قولك في قصر الفاعل على المفعول (ما ضرب الاعمر ازيد) فقد قدمت عمرا وهو المستثنى مع الاداة على المقصور الذي هو الفاعل وهو زيد (و) قولك في قصر المفعول (ما ضرب ازيد عمرا) فقد قدمت الاداة وزيدا على المقصور الذي هو المفعول وهو عمرو ثم هذا التقديم انما يقع على قوله ان بقيت الاداة والمستثنى بهما على حالهما كما قيل واما ان قدم المستثنى وحده وجعلت الامع المقصور كان يقال في ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب عمرا ازيد وفي ما ضرب عمرا ازيد ما ضرب زيد الاعمر لم يجز وقوعه بقوله ولا يغيرها لانه يفهم خلاف المقصود ويؤدي الى عكس المراد وانما يجوز ما ذكر على قوله ايضا ان يبين ان لا يجوز ان يستثنى بالاشياء واحدا ضعفه الان اصلها الاثافية وهي لا تنفي الاشياء واحدا فيعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر في مواليها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعده مدخولها على مدخلها واما ان يبين ان لا يجوز ان يستثنى بها شيئا بلا عطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر في ما والا هنا فقط بقوله ولا يغيرها لان التقديم يوجب توهم ان المراد القصر في مواليها وفيما بعده والمقصود انصرف في مواليها فقط فلا يجوز على هذا ولو بقوله ان يقال في ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب ازيد برفع زيد ونصب عمرو ولانه حيث جوزنا استثناء شيئين يتوهم ان المعنى ما ضرب احدا احدا الاعمر اضربه زيدا وكثر الخويعين على المنع واما اعتماد المصنف ولذلك حكم بالجواز على وجه القلة وبعضهم جوز ما اصرح بالمستثنى منه كان يقال ما ضرب احدا احدا الازيد عمرا فالازيد مستثنى من الاحد الاول وعمرو مستثنى من الاحد الثاني ثم بين وجه قوله

حرف الاستثناء والمستثنى على المستثنى منه كقولك ما ضرب الاعمر ازيد وما ضرب عمرا ازيد والمراد ما ضرب زيد الاعمر احتراز من قولنا ما ضرب عمرا الازيد غير هذا المعنى فانه ليس قليلا وانما كان هذا النوع قليلا

ولو بقوله ان يقال في ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب الاعمر ازيد برفع زيد ونصب عمرو ولانه حيث جوزنا استثناء شيئين يتوهم ان المعنى ما ضرب احدا احدا الاعمر اضربه زيدا وكثر الخويعين على المنع مطلقا أي سواء ذكر المستثنى على سبيل البدلية أم لا واما اعتماد المصنف ولذلك حكم بالجواز على وجه القلة وبعضهم جوز ما اصرح بالمستثنى منه كان يقال ما ضرب احدا احدا الازيد عمرا فالازيد

مستثنى من الاحد الاول وعمرو مستثنى من الاحد الثاني وأورد على القول بامتناع استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف قوله تعالى وما تراك اتبعك الا الذين هم آراؤنا بادي الرأي فانه قد استثنى بالا الموصول والظرف وأجيب بأن الظرف منصوب بمفعول أي اتبعوك في بادي الرأي ومثل هذا يقال في قوله تعالى ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا لا ملعونين أي أذم معلولين أي ما نفقوا أخذوا الخ وليس ملعونين حالا من فاعل يجاورونك والالزم استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف وأما قول أبي البقاء انه حال مما ذكره في معنى على القول بالجواز (قوله وانعكاس المقصود) نفسه لما قبله وذلك لان معنى قولنا ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب زيد الاعمر وعمرو ومعنى قولنا ما ضرب عمرا الازيد ما مضى في الاول حصره مضروبة زيدا في عمرو والمقصود في الثاني حصر ضاربية عمرو في زيد

لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيدا لا عمرا والضرب الواقع على عمرو في ماضرب عمرا لا زيد  
(قوله لاستلزامه) أي لاستلزام التقديم (٣٢٨) في المثالين المذكورين قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها

ثم إن ما ذكره من استلزام  
تقديم الصفة معنى على  
أحد الوجهين في معنى  
قصر الفاعل على المفعول  
وقصر المنعول على  
الفاعل وهو أن يقصر  
الفعل المسند للفاعل على  
المفعول ويقصر الفعل  
المتعلق بالمفعول على  
الفاعل فيكون القصر  
حينئذ من قصر الصفة  
على الموصوف فإذا قدم  
المقصود عليه لزم قصر  
الصفة قبل تمامها كما  
قال وأما على الوجه الآخر  
وهو أن يقصر الفاعل  
على فعله المتعلق بالمفعول  
ويقصر المفعول على فعله  
المنسوب للفاعل يكون  
القصر حينئذ من قصر  
الموصوف على الصفة  
فاللزم على التقديم إنما  
هو تأخير الموصوف عن  
جميع الصفة وحينئذ  
فتعيل المصنف قاصر  
لأنه لا يجزى في قصر  
الموصوف على الصفة  
وبيان ذلك أنك إذا قلت  
ما ضرب زيد الأعمر  
وقد رت أن المعنى ما زيد  
الاضارب عمرو ولم يظهر فيه  
عند تقديم المقصور عليه  
قصر الصفة قبل كمالها

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها)  
تقديمها بما جازها فقال وإنما قل تقديمها بما جازها (لاستلزامه) أي لا يلام استلزام التقديم (قصر  
الصفة قبل تمامها) أما في قصر الصفة فظاهر لأن الفعل المتعلق بالفاعل في قصره على المفعول هو  
المقصود ولو ذكر المفعول قبل الفاعل لزم ما ذكرنا فذا قلت ما ضرب زيد الأعمر أو تقول على أن المعنى  
ما مضربوب زيد الأعمر ولزم لو قدم المقصور عليه وقبل ما ضرب الأعمر زيد أن أقدمنا عمرا وهو المقصور عليه  
قبل تمام الصفة المتضمنة للفعل إذ تمامها يذكّر الفاعل وكذا الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على  
الفاعل هو المقصور فذا قلت ما ضرب عمرا لا زيد وقد رت أن المعنى ما ضرب عمرا لا زيد فلو قدم وقبل ما ضرب  
(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) كالضرب الصادر من زيد في ماضرب زيدا لا عمرا والواقع على عمرو في  
ما ضرب عمرا لا زيد ومن هذا القليل ما أنشد سيبويه  
الناس الب عليمنا فيك ليس لنا \* إلا السيوف وأطراف القناورد  
وأناشد صاحب المغرب \* فلم يدرا لا الله ما هيبت لنا \* (تنبيه) مقتضى عبارة المصنف والشارحين أن  
القصر يدور بين الفاعل وبين المفعول الأول والثاني ونحوه وفيه نظر فقد يقال بل هو أبدا في الجملة  
الفعلية دائر بين الفعل والمقصود عليه فيكون بين الفعل والفاعل وبين الفعل والمفعول وعلى هذا ويشهد  
له عبارة المصنف في الإيضاح حيث قال لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها والمعنى يشهد لذلك فإن  
المقصود المصدر المستفاد من الفعل لا الفاعل (تنبيه) قال المصنف في الإيضاح وقيل إذا أخر  
المقصود عليه والمقصود عن الأقدم المرفوع كقولنا ما ضرب الأعمر زيد فذا فهو كلا مان التقدير ما ضرب  
أحد الأعمر ووزيد المذكور منصوب بفعل محذوف كأنك قلت ما ضرب الأعمر وأي ما وقع ضرب الأ  
منه ثم قيل من ضرب فقلت زيد أي ضرب زيد يصير كما سبق في قوله \* لبيك يزيد صار ع لخصومة \*  
قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول معا قلت فيه نظر لأنه إنما يقتضي  
حصر الفاعلية فقط لا حصر المفعولية ولو اقتضى حصر المفعولية لكان ذلك على أنه يعمل مقدرا لا بالاول  
فلا معية ثم نقول ما ذكره المصنف ينبغي على أنه هل يجوز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا  
أولا وقد تكلموا بالدرجة أنه على ذلك في كتاب الحلم والانه في تفسير غير ناظرين انه وهما أنا أذكر شيئا  
منه قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين انه المختار أن يؤذن لكم  
حال والباء مقربة وغیر ناظرين حال ثان وجوز الشيخ أبو حيان أن الباء السببية ولم يقدر الزمخشري  
حرفا بل قال أن يؤذن في معنى الظرف أي وقت أن يؤذن وأورد عليه أبو حيان أن المصدر لا يكون في  
معنى الظرف وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو أجيئك صباح الديك ويمتنع من جهة المعنى أن يكون غير  
ناظرين حالا من يؤذن وإن صح من جهة الصنعة قال الزمخشري وقع الاستثناء على الوقت والحال معا  
كأنه قيل لا تدخلوا الوقت الاذن ولا تدخلوا الا غير ناظرين فورد عليه أنه يكون استثناء ظرف وحال بأداة  
واحدة والظاهر أنه قال ذلك تفسير معنى وقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا أي لأن الاستثناء  
المفرغ يعمل قبله فيما بعده فالاستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال كأنه قيل  
لا تدخلوا الا دخولاً موصوفاً بكذا واستأريد تقدیر مصدر عامل فان العمل للفعل المفرغ وإنما أردت شرح  
المعنى ومثل هذا الأعراب مختاره في مثل قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين أوتوا من بعد ما جاءتهم  
البيانات بغيا بينهم ولو قدرنا اختلفوا بغيا لكانت الحصر فيمكن حمل كلامه على هذا وأورد عليه أبو حيان أنه

بل اللازم على تقديمه بأن قيل ما ضرب الأعمر زيد تأخير الموصوف عن جميع  
الصفة وكذا إذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول على الفاعل أن المعنى ما عمروا لا مضربوب زيد إنما فيه عند التقديم تأخير  
عن جميعها

وقبل اذا آخر المقصور عليه والمقصود عن الاقدم المرفوع كقولنا ماضرب الامر وزيدا فهو على كلامين وزيدا منصوب بفعل مضمر مكانه

(قوله لان الصفة الخ) أي فاذا قلت ماضرب زيدا لاعمرا (٢٢٩) وجعل على أن المعنى ماضرب

زيد الامر ولم لو قدم

المقصود عليه وقبل

ما ضرب بعمرا الا زيدا قصر

الصفة وهو الضرب

قبل تمامها اذا تمامها بد كر

الفاعل وكذلك الفاعل

المتعلق بالمفعول في قصره

على الفاعل فاذا قلت

ما ضرب بعمرا الا زيدا

وجعل على أن المعنى

ما ضرب بعمرا والا زيدا

لزم لو قدم المقصود عليه

وقبل ما ضرب الا زيدا

عرا قصر الضرب قبل

ذكر متعلقه وهو ظاهر

(قوله لان الصفة المقصورة

على الفاعل) أي في

قصر المفعول على الفاعل

كما في المثال الثاني وهو

قولنا ما ضرب بعمرا الا زيدا

(قوله مثلا) أي أو

المقصود على المفعول في

قصر الفاعل على المفعول

كما في قولنا ما ضرب بعمرا

لاعمرا وقوله هي الفاعل

الواقع على المفعول أي

الواقع من الفاعل على

المفعول وهذا بالنظر لما

قبل مثلا أعني الصفة

المقصودة على الفاعل في

قصر المفعول على الفاعل

(قوله وعلى هذا) أي

البيان المذكور للصفة

المقصودة على الفاعل

ففس فنقول في قصر

لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا ففس وانما جاز على قوله نظرا الى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر

الا زيدا لعمرا لزم قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر كما تقدمت الإشارة اليه وأما في قصر الموصوف كما قدر في المثال الاول ما زيد الاضارب عمرو فلا يتضم فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه في التأخير تقديم المقصور على بعض الصفة المنزل منزلة التقديم على الكل وفي التقديم تأخير عن جميعها وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول ماعمر والاضرب بعمرا لا في التأخير تقديم المقصور على بعض الصفة في منزل منزلة تقديمه على جميعها وفي التقديم يلزم تأخير عن جميعها وقد تقدمت الإشارة لهذا أيضا وان أجريت هذا الاختبار في جميع المتعلقات وجدتها لا تخلو عن مثل ما ذكر وبهذا يعلم

لا يصح أن يكون حالا من لا ندخله لولا أن لا يقع عند الجمهور بعد الالاء المستثنى أو صفة وهو اراد عيب لان الزمخشري لم يرد لا تدخلوا غيرنا ظري حتى يكون الحال قد أخر بعد الالاء وانما أراد أنه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فان قلت قواهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان هل هو متفق عليه قلت قال أبو حيان من النحويين من أجاز ما أخذ أحدا الا زيدا بعمرا ما قال وضعفه الاخفش والفارسي واختافا في اصلاحها فتصحيحها عند الاخفش أن يقدم المرفوع فتقول ما أخذ أحدا زيدا لادرمها قال وهو موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسي أن تريد منصوبا قبل الافتقار ما أخذ أحدا زيدا بعمرا ما قال أبو حيان لم يزد نحر محملها هذا على البدل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج أو على أن يجعل أحدهما بدلا والآخر محمول عامل مضمير كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول ابن مالك خلافا اقوم أنه يعود الى قوله لا بد لان فلم يتقبل خلافا في صحة التركيب والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب منهم من قال تركيب صحيح لا يحتاج الى نحر يجزئ انتهى وحاصله أن غير الفارسي والافخش يجوز هذا التركيب وهم بين قائل هما بدلان كابن السراج وقائل أحدهما بدل كابن مالك فليس فيهم من يقول هما مستثنيان باداة واحدة ولا نقل ذلك أبو حيان عن أحد وقوله أو لان من النحويين من أجاز محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء ولم يتخلص لنا من كلام أحد من النحاة ما يقتضي حصر بن وقال ابن الحاجب في شرح المنظومة في تقديم الفاعل قولنا ما ضرب بعمرا لا في التقديم الفاعل لان الغرض مضروبيه زيدا في عمر وخاصة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ولو قدر له مضروب آخر لم يستقيم فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى ولا يستقيم أن يقال ما ضرب الامر زيدا لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ كقولنا ما ضرب الامر بعمرا أي ما ضرب أحد أحد الامر بعمرا كان الحصر فيهما والغرض الحصر في أحدهما فيرجع الكلام لغيره غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة ممنوعة لبقائها بلا فاعل ولا نائبه لان التقديم حينئذ ضرب زيد وفي الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل مقدر فيصير جملتين ولا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول وقال ابن الحاجب في أمالي الكافية اذا قلت ما ضرب الامر بعمرا فلا يمكن أن يكون قبلهما معاملان لانه اثبات أمر خارج عن القياس من غير ثبت ويلزم جوازه فيما فوق الاثنين وهو ظاهر البطلان فلذلك حكموا أن الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويجوز ما ضرب الامر بعمرا على أن يكون عمر منصوبا بضرب محذوف فانتفى قال الزايد رحمه الله وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ما ضرب أحد أحد الامر بعمرا وقوله ان الحصر فيهما معا والسابق

الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصود قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله وانما جاز على قوله) أي ولم يمنع



قبيل ما ضرب الامر وأى ما وقع ضرب الامنه ثم قبل من ضرب فقيل زيدا أى ضرب زيدا وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا

( قوله ووجه الجميع ) أى ووجه افادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكرهما بين المبتدأ والخبر الخ وقوله وغير ذلك أى كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني ( قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم له لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذلك النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما له لكونه بمعنى ما والا فلا يبقى الخفاء الا في الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه اهـ عبد الحكيم ( قوله الى مقدر ) أى الى شئ يمكن أن يقدر ( ٢٣٠ ) لان سياق ذهن اليه ورجوع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف افادة

( ووجه الجميع ) أى السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ( ان النفي في الاستثناء المفرغ ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل ( يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه ) لان الالاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه

أن تعليل المصنف قاصر وانما قلنا لانهما استلزما قصر الصفة لان الاستلزام الحقيقي لم يتحقق لان ما به تمام الصفة ذكره في حكم التامة ولهذا لم يمنع التقديم بل يقل ( ووجه الجميع ) أى وجه افادة النفي والاستثناء الحصر في جميع ما ذكرهما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني وغير ذلك ( ان ) ذلك ( النفي ) الكائن ( في الاستثناء المفرغ ) وهو الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا فيه بحسب العوامل وانما قيد به بالمفرغ ولو كان الحصر موجودا في غيره من جهة المعنى لان الحصر في اصطلاحه هو ما يكون بالمفرغ وأما غيره فهو بمنزلة افادة الحصر بغير الاداة كقادته بكلام تام أو بوصف أو بشرط أو نحو ذلك مما لا يعد من الطرق فاذا قلت ما قام أحدا لا زيد فكانت قلت ما قام أحدا ولكن قام زيد ولو قيل باستوائهما ما بعد ( يتوجه ) أى سبب ذلك أن النفي يتوجه ( الى مقدر هو مستثنى منه ) من جهة المعنى على حسب ما يستلزمه الاستثناء ويقتضيه أصل صناعة الاخراج بحيث لو شاء المتنبه أن يقدره لقدره لاقتضاء القواعد اياه فالمراد بالتقدير امكانه لانه

الى الفهم انه لا يضرب الا زيد ولا مضروب الامر ولم أجده كذلك وانما معناه لا يضرب الا زيد لا أحد الاعراف انتفت ضاربة غير زيد لغير عمرو وانتفت مضروبة عمرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره وانما يكون المعنى نفي الضاربة مطلقة عن غير زيد ونفي المضروبة مطلقة عن غير عمرو واذا قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمرو والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل أن الفعل مسند الى فاعل فلا ينتفى عن المفعول الا ذلك القيد والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق فينتفى مطلقا الا الصورة المستثناة منه بقيودها والذي يظهر أنه لا يجوز استثناء شيئين بأداة بخلاف كما لا يكون للفعل فاعلان من ( ووجه الجميع الخ ) من هذا الكلام لا يناسب هذا الفصل فان هذا الفصل يتعلق بما بعد اداة القصر وجاءت هذه القطعة فاصلة قال وجه الجميع أى الحصر في جميع صور الحصر بما والا سواء كان بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر أو غيرهما أن الاستثناء المفرغ لا بد أن

التركيب للمعنى على تقديره في نظم الكلام تقديره يكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه ايجازا فلا ينافى هذا ما سياتى من أن قوله تعالى ولا يحسب المكر السبي الا بأهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن في الاستثناء المفرغ مقدر اعلم حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعد الا ووجه باننا اذا قلنا مثلا ما قام الا زيد فنفي قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذهنا أى ما أحسد قام ويكون الا زيد بدلا وتقدر ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقواهم اذا كان غدا فانتفى أى اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فانتفى ولا يخفى ما فيه من التعسف وما نظيره لا يتضح به الامر لوجود

الدليل الخالى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذى

يتبادر تسلط العامل عليه والاداة مجرد الحصر اهـ يعقوبى ( قوله لان الالاخراج ) علة لقوله يتوجه الى مقدر وهذا ظاهر في الاستثناء المتصل لان الا فيه لا يخرج وأما المنقطع فالاقية ليست للاخراج بل بمعنى بل فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للحصر أيضا فاذا قيل ما جاء القوم الا الخير فالعنى أن الجي لا يتجاوز الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم مما عدا الخير وأجيب بأن كلامه في الاستثناء المتصل لان الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الامتناء ولا المستثنى فيكون متصلا دائما ويكون الا فيه للاخراج بدليل قول المصنف ان النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر مناسب للمستثنى في جنسه ( قوله والاخراج يقتضى مخرجا منه ) أى وليس هنا الا هذا المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح أن القرينة على المقدر كلمة الا وكذا على عمومته كذا فى عبد الحكيم وربما كان

( عام )

كلامه هـ ذام مقول الظاهر كلام المفتاح السابق فتأمل (قوله عام مناسب الخ) صفتان لفظ في قول المصنف الى مقدر وانما اشترط  
 عموم المقدر للمستثنى لاجل صحة الاستثناء الذي هو الاخراج ايضا اذ لو اريد بالمقدر البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا  
 المستثنى كان الكلام متناقضا محضا وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدر بعضا منهما  
 لم يتحقق دخول المستثنى فيه فلا يتحقق الاخراج فتبطل دلالة الاداة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم  
 معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عاما ليحقق الاخراج وله ذاب قال الاستثناء معيار العموم وظهوره ان هذا ان المراد بالعموم في  
 كلام المصنف العموم الشمولي لا البديلي وان اعتراض بعضهم على عد الاستثناء من طرق القصر بان صحة الاخراج والتناول تنوقف  
 على العموم ولو على سبيل البدلية لا على خصوص الشمولي والقصر متوقف على الشمولي فيلزم أن الاستثناء فيحقق بدون تحقق القصر  
 وحينئذ فلا يصح الحكم بان الاستثناء يقيده القصر سافطاً (٢٣١) بما ذكرناه فيما لو كان المستثنى منه

المقدر بعضا منهما ثم ان  
 المراد بالعموم الشمولي  
 الذي يتوقف تحقق القصر  
 عليه أن يكون ذلك المقدر  
 بحيث يتناول سائر الافراد  
 ولا فرق في ذلك بين الحقيقي  
 والاضافي الا أنه في  
 الاضافي بقدر لفظ عام يراد  
 به خاص وهو البعض الذي  
 اريد الاختصاص بالنسبة  
 اليه فاندفع ما يقال ان  
 القصر قد يكون اضافيا  
 فلا يناسبه العموم تأمل  
 (قوله ليتناول المستثنى)  
 أي بالنظر واللفظ لا بالنظر  
 للحكم لما تقر من أن  
 الاستثناء من قبيل العام  
 المخصوص فالمستثنى منه  
 عموم مرادتنا ولا احكاما  
 (قوله في جنسه) أي في  
 كونه جنسه لان المستثنى  
 من أفراد المستثنى منه  
 لانه امر مشترك في

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر  
 في نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد وفي نحو وما كسوته الأجابة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء  
 الاراكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الايوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى  
 هذا القياس

يتوقف افادة التركيب للمعنى على تقديره تقدير يكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه ايجازا فلا ينافي  
 هذا ما سألني من أن قوله تعالى ولا يحمي ق المذكر السبي الا باهله من المساواة ويحتمل وهو ظاهر كلام  
 صاحب المفتاح أن في الاستثناء المفرغ مقدر اعاما حقيقة وأن العامل لا يتسلط على ما بعد الا ووجه بان  
 اذا قلنا مثلا ما قام الازيد في قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذر هذا فيعم بمصروفه ويكون الازيد  
 بدلا والتزم رفعه في هذا القسم لعدم ظهور المستثنى منه لفظا وتقدر ضمير يعود على مقدوم بذ كرموجود  
 كقولهم اذا كان غدا فأتني أي اذا كان ما نحن فيه من سلامة غدا فأتني ولا يخفى ما فيه من العسف وما  
 نظيره لا يتضح به الامر لوجود الدليل الحالى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذي  
 يتبادر تسلط العامل عليه والاداة لجزء القصر (عام مناسب للمستثنى في جنسه) أما ما نسبته للمستثنى في  
 الجنسية بان يصدق عليه فلا نه لولم يصدق عليه لم يوجد اخراج وأما عموم له فليصح الاستثناء الذي هو  
 الاخراج أيضا اذ لو اريد البعض فان كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا  
 وان كان غيره فلا اخراج فتبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان مبهم لم يتحقق دخوله فلا يتحقق  
 الاخراج فتبطل تحقق دلالة الآلة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه  
 فوجب أن يكون ذلك المقدر عاما ليحقق الاخراج وله ذاب قال الاستثناء معيار العموم ولا يخفى ما في قوله

بتوجه النفي فيه الى متعدد فهو مستثنى منه لان الاستثناء اخراج فيحتاج الى مخرج منه والمراد التقدير  
 المعنوي لا الصناعي فان تقدير المستثنى منه والتفريق لا يجتمعان ولا بد أن يكون عاما لان الاخراج  
 لا يكون الامن عام وينبغي أن يحمل العموم على الشمول مطلقا ليدخل فيه نحو العدد والجوع المتكررة  
 ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه مثل ما قام الازيد التقدير أحد وما كالتاغرا التقدير ما كولا  
 ولا بد أن يوافقه في صفته أي في اعرابه وحينئذ وجب القصر اذا أوجب منه شي بالاولى مقتضى كلام

الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة والحاصل أن ظاهر قوله مناسب للمستثنى في جنسه يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه نفس  
 المقدر وحاصل الجواب أن في الكلام حذفاً أي في كونه جنسه كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله ما ضرب أحد) أي فاحد عام  
 شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث انه جنس له أي صالح لان يحمل عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وعلى هذا القياس) أي  
 فيقدر في ما صليت الا في المسجد ما صليت في مكان الا في المسجد وفي ما طاب زيد الانفسا ما طاب زيد شياً الانفسا وفي ما أعطى الادريهما  
 ما أعطى شياً الادريهما وفي ما ضربت الازيد ما ضربت بأحد الازيد وفي ما زيد الا قائم ما زيد حقيقة من الحقائق التي بظن كونه اياها  
 الا قائم أي الحقيقة قائم ويقدر في مثل ما اشترت من الجارية الا نصفها ما اشترت جزأ منها ثم ان ما ذكر من التفدير في المفردات واضح  
 وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيجتمل أن يؤول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك  
 أو يقدر ما جاء وهو يفعل شياً من الاشياء الا وهو يضحك

وأما في انما يؤخر المقصور عليه تقول انما زيد قائم وانما ضرب زيد وانما ضرب زيد عمرا وانما ضرب زيد عمر يوم الجمعة وانما ضرب زيد عمرا

(قوله ونحو ذلك) أي كالظرفية (قوله فاذا أوجب) أي أثبت من ذلك المقدور والفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذي قدره الشارح (قوله بالا) أي بواسطة (قوله بقاء ما عداه) أي ما عدا ذلك الشيء المثبت وقوله على صفة الانتفاء الاضافة فيه بيانية ولاشك أن نفي الحكم عن غير الموجب واثباته لذلك (٣٣٣) الموجب هو عين القصر (قوله وفي انما الخ) عطف على قوله في الاستثناء

(و) في (صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدور العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أي من ذلك (المقدر شيئا بالاجاء القصر) ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء (وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد ما لا فيكون هو المقصور عليه

مناسب له في جنسه من المسامحة لان ظاهره مشاركة المستثنى للمستثنى منه في الجنس والمقصود كون المستثنى منه جنسا للمستثنى بحيث يصدق عليه والاولى أن يكون قرين له ان أمكن والا قدر ما أمكن كلفظ شيء فيقدر في نحو ما ضرب بالازيد ما ضرب بأحد الازيد وفي نحو ما كسوته الاجبة ما كسوته كسوة الاجبة وفي نحو ما جاء الارا كبا ما جاء كائنا على حال الركوب وفي نحو ما سرت اليوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات اليوم الجمعة وقس على هذا فيقدر في نحو ما طاب زيد الانفسا ما طاب شيئا مما يتعلق به الانفسا وفي نحو ما أعطى الادره ما أعطى شيئا مما الادره وفي نحو ما سرت الازيد ما سرت بأحد الازيد وفي نحو ما زيد الاقام ما زيد حقيقة من الحقائق التي يظن كونه اياها الاقام أي الاحقيقة قائم (و) مناسب له (في صفته) من الفاعلية والمفعولية والحالية والظرفية وغير ذلك كما ذكره في الامثلة فاذا كان شرط الاستثناء الحقيقي في النفي تقدير عام مناسب ليصح الاخراج حكما ومعنى فالنفي حيث تسلط على ذلك العام يقتضي أن شيئا من مصدوقاته لا يوجد في ضمن الاثبات (فاذا أوجب) أي أثبت (منه) أي من ذلك المنفي المقدور العام (شيء) من مصدوقاته التي في ضمن المنفي (بالا) متعلق بأوجب أي اذا أثبت بالاشئ (جاء القصر) لان ذلك يقتضي نفي الحكم عن غير الموجب واثباته لذلك الموجب وهو ظاهر وهو هذا القصر الحقيقي ظاهر وأما الاضافي فيجوز أن يقدّر العام فيه مراد به ذلك المنفي فقط ليرد طريق القصر على طريق واحد وان اختلفت الارادة ويحتمل أن يكون خارجا عن هذا الكلام فيكون وجه الافادة فيه أن الكلام الذي هو متحقق فيه نفي شيء واثبات غيره قطعاً ثم ما ذكر من التقدير في المفردات واضح وأما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيجوز أن يؤول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الاشياء الا وهو يضحك ثم لما بين أن المقصور عليه بالابقل تقديمه مع الا ولم يمنع بالكمية لظهور المقصور عليه معها أشار إلى أن المقصور عليه بانما يخالف ذلك فيجب تأخير عدم الدليل على القصر ان قدم فقال هذا في القصر الكائن في الاستثناء (و) أما القصر الكائن (في انما) (يؤخر فيه المقصور عليه) حيث يستفاد القصر منها فقط في كثير من الصور (تقول) في قصر الفاعل (انما ضرب زيد عمرا) بتأخير عمرا والذي هو المفعول كما تقول في الشارح انه فهم ان هذا التأخير المقصور عليه وأوجه الى ذلك انه رأى فاصلا بين بعض الكلام وبعض لكن هذا لا يظهري انه على ذلك بل يظهر انه على حصول القصر ص (وفي انما يؤخر المقصور عليه) ش قد عرف مما سبق أن ضابط المقصور عليه أن يكون بعد الاسواء كانت متقدمة أو متأخرة وأما انما

أي وفي القصر بانما (قوله) يؤخر المقصور عليه) أي يكون المقصور عليه هو الجزء الأخير والمراد بالجزء الأخير ما يكون في الآخر جزأ بالذات عمدة أو فضلة لا ما كان مذكورا في آخره فقط فان الموصول المشتمل على قيوده متعددة جزء واحد وكذلك الموصوف مع صفته فالمقصود عليه في قولنا انما جاء في من أكرمه يوم الجمعة أمام الأمير هو ألفا ل أعني الموصول مع الصلة وفي قولنا انما جاء في رجل عالم هو الموصوف مع صفته وانما آخر المقصور عليه دون المقصور لان المقصور مقدم طبعاً فقدم وضعه بالوافق الوضع الطبع ومحل تأخير المقصور عليه في انما حيث استفيد القصر منها فقط ولم يعرض عارض لتقديمه وانما قيدنا بقولنا حيث يستفاد منها القصر فقط احترازاً من نحو قولنا انما زيد اضربت فانه القصر الضرب على زيد فقد تقدم المقصور عليه على المتصور مع انما لانها غير

مفيدة للقصر بل المفيد للقصر هنا التقديم وقولنا ولم يعرض عارض لتقديمه لاجراء نحو قولنا انما قلت أي لا أني فعلت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فعلم من هذا أن المقصور معهما قد تقدم المقصور عليه لعارض فان قلت لم يكن المثال المذكور من حصر الفاعل في الفاعل فيكون جارياً على الاصل في انما من تقديم المحصور وتأخير المقصور فيه قلت لان الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه فان اتصل تعين أن يكون مقصوراً (قوله فيكون القيد الأخير) يعني ما أخر من فاعل أو مفعول لما تقدم أن كلام من الفاعل والمفعول قبل الفعل والفعل مقيد بهما (ولا)

يوم الجمعة في السوق أي مازيد الاقائم وما ضرب الازيد وما ضرب زيد العمر وما ضرب زيد عمر اليوم الجمعة وما ضرب زيد عمر يوم الجمعة الا في السوق فالواقع أخيرا هو المقصور عليه أبدا ولذلك تقول انما هذا لك وانما لك هذا أي ما هذا لك وما لك الا هذا حتى اذا أردت الجمع بين اعماء العطف فقل انما هذا لك لا تغيرك وانما لك هذا الا ذلك وانما أخذ زيد لا عمرو وانما زيد يأخذ لا يعطى ومن هذا تم على الفرق بين قوله تعالى انما يحشى الله من عباده العلماء (٣٣٣) وقولنا انما يحشى العلماء من عبادة الله

فان الاول يقتضى قصر خشية الله على العلماء والثاني يقتضى قصر خشية العلماء على الله

(ولا يجوز تقديمه) أي تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للاباس) كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا اباس فيه اذا المقصور عليه هو المذكور بعد الاسماء قدم أو آخر وهنالك ليس الامد كورا في اللفظ بل متضمنا

قصر المفعول انما ضرب عمرا زيد بنما أخيرا زيد الذي هو الفاعل (ولا يجوز تقديمه على غيره) أي تقديم المقصور عليه على المقصور حيث كان الطريق انما (ل) أجل وجود (الاباس) في التقديم وذلك لان كلام المفعول والفاعل مثلا الواقعين بعدهما يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر وأن يقترن أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه فقصدا وأن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالتموه في مواطن مع انما ولم يجعلوا التقديم أمانة لجري على ما تقر في أصل القصر بالا كما تقدم في النفي والاستثناء فيها ضمني لا صريح فلم يظهر المقصور عليه فأخر ليتضح وانما قيدنا بقولنا حيث يستفاد القصر منها فقط احترازا من نحو قولك انما زيد اضرب فان المفيد للقصر هنا التقديم وكذا قوله انما الذئب كرها أي انما كرها الذئب وقولنا في كثير من الصور إشارة الى اخراج نحو قولك انما قت أي لا أنى قعدت فان الفاعل هنا محصور في الفعل وقدم الفعل عليه لعدم

فضابط المقصور عليه أن يكون متأخرا فاقول في معنى ما قام الازيد انما قام زيد وفي معنى ما ضربت الازيد انما ضربت زيد وفي معنى ما ظننت زيدا الاقائم انما ظننت زيدا فاقائم وهذا هو المشهور وقد تقدم عن الزجاج أن مذهبه أن المحصور لا يتعين أن يكون هو المتأخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة (تنبيه) يرد على قولهم المحصور هو الأخير أمور منها أن قولك انما قت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر الفعل وليس الأخير فان الأخير هو الفاعل وهو الضمير فلو قصدت حصره لفصلت الضمير كما سبق ومنه قوله صلى الله عليه وسلم انما بيا كل آل محمد من هذا المال ليس اهم فيه الا المأكل فان المراد ما كرهاه الا أن يكون لذلك تأويل ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الجهر والسر فان المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا بينهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل فان المراد لم يقع الا أن أشرك آبائنا من قبل ومقتضى قواعدهم أن المراد ما أشرك آبائنا الا من قبل أي لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما فتنتكم به مقتضى ما قالوه أن المعنى ما فتنتكم الابيه وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى فاذا قضى أمرا فانما يقول له كن ليلزم على ما قالوه أن التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى فلا يقع شيء الا قوله كن فيكون فيه نفي ما ليس كن من الاقوال والافعال ومنها قوله تعالى قل انما بيا نيكم به الله ان شاء مقتضى ما قالوه أن المراد ما بيا نيكم به الا الله الا أن يشاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد ما بيا نيكم به الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين انتهى (قوله ولا يجوز تقديمه على غيره) أي بخلاف الا وقوله (الاباس) لانك لو قلت انما انما قائم زيد بل كان في المعنى عكس قولك انما زيد الاقائم

(٣٠ - شرح التلخيص ثانيا) المقصور عليه هو المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المقدم فلم اشترط تأخيره لانا نقول الترتيب الطبيعي يقتضى تقديم المقصور على المقصور عليه كما مر فتعين أن يكون طريقة القصر بانما أن يذكر المقصور بعدها ويذكر بعده المقصور عليه (قوله ليس الامد كورا في اللفظ) أي ليس لفظ الامد كورا في الكلام وقوله بل متضمنا أي بل تضمنه معنى الكلام



واعلم أن حكم غير حكم الافي افادة القصرين أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وفي امتناع مجامعة لا العاطفة تقول في قصر الموصوف افراد ما زيد غير شاعر وقلبا ما زيد غير قائم وفي قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام لا شاعر غير زيدا ولا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا شاعر غير زيدا ولا عمرو

### والقول في الانشاء

الانشاء ضربان طلب

(قوله وغير كالا) أي وللفظ غير كلفظ الأي (٣٣٤) الاستثنائية لانها هي التي تفيده القصرين بخلاف الالاتي

(وغير كالا في افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا (و) في (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيدا ولا عمرو

### والانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام

هذه تقديم الفاعل عليه فيفهم من هذا أنها قد لا تفيده الحصر وحدها وأن المحصور معها قد يؤثر اعارض (وغير كالا في افادة القصرين) أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا كقولك في الاول ما قام غير زيد وفي الثاني ما زيد غير قائم فان أريد الرد على من اعتقد المشاركة كانا افرادا وان أريد الرد على من اعتقد الخلاف كانا قلبا وان كان المخاطب مترددا كانا تعيينا ويكون التصريح بهما أيضا حقيقيا واضافيا فالاضافي كالمشايخ والحقيقي كقولنا لا اله غير الله تعالى وما خاتم الانبياء غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (و) غير كالا أيضا في (امتناع مجامعة لا العاطفة) لما تقدم في النفي والاستثناء من أن شرط لا العاطفة أن لا ينفي المنفي بها بغيرها قبلها وعندها وجد نفيه بغيرها قبلها فلا يقال ما قام غير زيد لا عمرو وكالا يقال ما قام الا زيد لا عمرو وفي قصر الصفة وكذا لا يقال ما زيد غير شاعر لا كاتب في قصر الموصوف كالا يقال ما زيد لا شاعر لا كاتب

### والانشاء

أي هذا مجتمعه ثم لفظ الانشاء في الجملة يطلق على الكلام الذي لا تتم له نسبة الصدق والكذب لعدم وتقول انما ضرب زيد عمرا ولو قلت انما ضرب عمرا زيدا وهم عكس ذلك المعنى وهذا الذي ذكره المصنف ص (وغير كالا في افادة القصرين وامتناع مجامعة لا) ش أي حكم غير حكم الافي افادة قصرى الافراد والقلب وامتناع مجامعة لانها حروف استثناء فلا يعطف عليها ابلا وينبغي أن يقيدها بالاستثنائية أما الصفة فلا وانما لم يورد عليه مثل ذلك في الاوهى أيضا تقع استثناء وصفة لان وقوع الصفة خلاف الغالب وانما خص الكلام بالاول غير دون غيرهما من أدوات الاستثناء لانه يتكلم في المفرغ وهو لا يكون بغيرهما خلافا لابن مالك

### والانشاء ان كان طالبا استدعى مطلوب بالحق

حقيقة الانشاء التي يتميز بها الخبر سبقت وهوية قسم الى طلب وغيره كذا قالوه والاحسن أن يقال الى طابى وغيره وقد قدمنا من غير الطلبي نعم الرجل زيد وربما نصحتك عمرو وكم غلاما شربت وعسى أن يجيء

ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح أن يقال في قصر الصفة ما شاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق والله أعلم الذي

### والانشاء

هذه ترجمة وهو الباب السادس من الابواب الثمانية المذكورة أول الكتاب فهو اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله اعلم أن الانشاء الخ) أعاد المظهر إشارة الى أنه ليس المراد الانشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ أي اعلم أن لفظ انشاء وقوله يطلق أي اصطلاحا وأما لغة فهو الابتداء والاختراع

(قوله الذي ليس لنسبته) أي ليس للنسبة المفهومة منه وهي النسبة الكلامية وقوله خارج أي نسبة خارجية (قوله تطابقه) هو محط النفي والافعال إنشاء لا بدله من نسبة خارجية تارة لا تكون مطابقة لنسبته الكلامية وتارة تكون مطابقة لها إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها فاضرب مثلا لنسبته الكلامية طلب الضرب ولا بدله من نسبة خارجية فإن كان المنكلم طالبا لضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضا وكانت مطابقة للكلامية لأنه لم يقصد مطابقتها لها وإن كان المنكلم غير طالب له في نفسه كانت الخارجية عدم الطلب فلم يكنا متطابقتين فإن قصد المنكلم المطابقة في القسم الأول كان من باب استعمال الانشاء في الخبر لقصد حكاية تحقق النسبة الحاصلة في الخارج كما مر أول الكتاب في التنبيه إذا علمت هذا فقول تطابقه أعني أي تقصد مطابقته أو لا تقصد مطابقته فلا بد من هذا (قوله وقد يقال) أي وقد يطلق الانشاء على ما أي على شيء هو فعل المنكلم أعني الاتيان بالكلام الذي ليس لنسبته خارج الخ وليس المراد فعل المنكلم المطلق وقول الشارح أعني القاء مثل هذا الكلام لفظ مثل فيه مقحمة لأن الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أمر كلي لا مثل له ولذا أسقطها في المطول (قوله كما أن الأخبار كذلك) أي يطلق على الكلام الخبري الذي لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ما وجه الجمع بين كذا وكذلك مع أن اللفظ الأول يقتضي تشبيه الانشاء بالأخبار ولفظ كذلك يقتضي العكس لأن مقتضى كما أن الانشاء مشبه والخبر مشبه ومفاد قوله كذلك العكس (قوله والظاهر أن المراد) أي بالإنشاء ههنا أي في قول المصنف الآتي أن كان طلبا وليست الإشارة للترجمة كما لو عمه كلام الشارح لأن الانشاء الواقع ترجمة لا يصح أن يراد به واحد من هذين الأمرين (٢٣٥) وقوله هو الثاني أي فعل المنكلم لا الكلام

الذي ليس لنسبته خارج  
فحصله أن في كلام المصنف  
استخدم ما حيث ذكر  
الإنشاء أولا على أنه ترجمة  
بمعنى اللفاظ المخصوصة  
الدالة على المعاني المخصوصة  
ثم أعاد عليه الضمير بمعنى  
آخر وهو فعل المنكلم أعني  
القاء الكلام الانشائي  
والتلفظ به (قوله بقرينة  
تقسيمه) أي تقسيم  
المصنف الانشاء (قوله  
وغير الطلب) أي ظاهر في

الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المنكلم أعني القاء مثل هذا الكلام كما أن الأخبار كذلك والظاهر أن المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بهما معانيهما المصدرية لا الكلام المشتمل عليهما بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور أن لفظ ليت مثلا قصد حكاية تحققها في الخارج كما في الخبر ويطلق على القاء هذا الكلام واجبا وهو فعل المنكلم فإذا زيد وفيه نظر لأن الأول قد يقال أنه خبر وقول كثير من النحاة إن نعم وبئس لأنشاء المدح والذم لا ينافي ذلك لجواز أن يريدوا لا انتهاء على ذلك الناشئة بالأخبار قال الطيبي في شرح التبيان قال الاسترابة في كون فعلى التعجب وفعل المدح والذم وكما الخبرية إنشاء نظر لاحتمالها الصدق والكذب باعتبار نفس الخبر وإن لم يحتمل باعتبار المدح والذم ومن ثم لما بشر أعرابي بينت فقيل نعمت المولودة قال والله ما هي بنعمت المولودة قال الجرجاني وهم لأن هذه الأفعال لا تحتملها باعتبار النسبة التي يحصل بها الكلام انتهى ومما يدل على أنهم ما خبران وقوع نعم خبران في قوله تعالى إن الله نعمنا يعظكم به ووقعها جواب القسم في

محمل الأضمار فالأولى وغيره والمراد بذلك الغير ما ذكره الشارح من أفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من إضافة المصدر لفعوله أي وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) أي كالامر والنهي والنداء (قوله والمراد بها) أي بالتمني والاستفهام وغيرهما وهذا في معنى العلة أي لأن المراد بها الخ أي إنما كان ذلك التقسيم بقرينة دالة على ما ذكر لأن المراد الخ أي وإذا كانت هذه الأقسام معانيها المصدرية كان المقسم كذلك لا يكون بين المقسم والأقسام تباین (قوله معانيها المصدرية) أعني الالفاظ فسياقه يقتضي أن التمني بالمعنى المصدرية القاء عبارة التمني والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمني والاستفهام ما تطلق على التناآت التركيب المخصوصة كما تطلق على الأحوال القلبية كطلب الأمر المحبوب بالنسبة للتمني وطلب التفهيم بالنسبة للاستفهام وهكذا ولا مانع من ذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليهما) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا) فيه أن هذا لا يصح أن يكون بقرينة لما ادعاه لأن المتبادر أن اللام في قوله الموضوع له للتعدية ومن المعلوم أن الذي وضع له ليت مثلا الطلب القلبي لا القاء الكلام المخصوص وهو الذي فيه ليت اللهم إلا أن يشكك بجعل اللام للغة الغائية لا للتعدية والمعنى أن اللفظ الموضوع لأجل القاء واجبا لكلام التمني ليت والمراد بكلام التمني الكلام الذي فيه أداته وكذا يقال في قوله واللفظ الموضوع للاستفهام هل وهكذا (قوله لظهور الخ) أي وإنما كان قوله واللفظ الموضوع له كذا بقرينة على أن المراد بالتمني والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية وهو القاء كلامها لا الكلام المشتمل على أدواتها لظهور أن لفظ ليت الخ مقدمة

(قوله مستعمل بمعنى التمني) أي في معنى التمني وإضافة معنى التمني ببيان أي مستعمل في معنى هو التمني الذي هو بالمعنى المصدرى  
أعني القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقهم وهو غير مسلم فإن ليت لم تستعمل في فعل المتكلم الذي هو القاء هذا الكلام وإنما تستعمل  
في نفس التمني الذي هو الحالة الظلمية ولذلك يقال إن ليت تتضمن معنى أتمنى إن قلت نجعل اللام في قوله أعني التمني للعللة لا للظرفية  
والمعنى اقله ورأيت تستعمل لأجل القاء التمني قات هذا التأويل وإن صح به كلام الشارح هنا لكنه لا يناسب قوله بعد لاقولنا  
الخ تأمل (قوله لا لقفولنا ليت الخ) أي لا في قولنا أي مقولنا الخ (قوله فلا إنشاء) أي القاء الكلام الانشاء وتقسيمه للطلب  
وغيره ظاهر لأن الإلقاء عين الطلب في الخارج وإن اختلفا فهو ما فإن قلت إن تقسيم المصنف في أول الفن الكلام التام إلى الخبر  
والإنشاء يقتضي أن المراد بالإنشاء المقسم لما ذكره الكلام الانشائي كالتحصيل لا القاء الكلام المذكور والالزام أن هذا الفن باحث عن  
غير أحوال اللفظ العربي لأن الإلقاء من أحوال الشخص قلت المقصود هنا البحث عن أحوال القاء الكلام الانشائي وهو يجب  
للبحث عن أحوال اللفظ العربي لأن عدل الإلقاء المذكور ينجر إلى عمل المقي (قوله إن لم يكن طلبا الخ) أشار به هذا إلى أن قسم  
قول المصنف إن كان طلبا محذوف (٢٣٦) لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أي كالأفعال

المقاربة وكذا يقال فيما  
بعده وإنما احتج لذلك  
لأن الإلقاء المذكور هو  
الذي يصح جعله قسما  
من الإنشاء بمعنى القاء  
الكلام الانشائي وقوله  
كأفعال المقاربة أي كبعض  
أفعال المقاربة إذ الإنشاء  
إنما يظهر في أفعال الرجاء  
وهي عسى وحى وإخلاق  
ولا يظهر في غيرها من  
أفعال الشروع والمقاربة  
(قوله وأفعال المدح والذم)  
أي كالقاء نعم وبئس لإفادة  
المدح والذم (قوله وصيغ  
العقود) أي كبعض  
لإنشاء البيع ونكحت  
لإنشاء الزوج ولم يقل

مستعمل بمعنى التمني لاقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالإنشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح  
والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقله المباحث البيانية المتعلقة بها ولأن  
أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء  
تحقق هذا فالضمير في قوله  
في قوله تعالى ولهم دار المتقين وكذلك بئس قال تعالى ولبئس ما شر وابه أنفسهم وأما ما نصحت  
عمر ولا أشكال في كونه خبرا وكذلك كم الخبرية قال ابن الحاجب في أماليه كم رجال عندي يحتمل  
الإنشاء والأخبار أما الإنشاء فنجهمة التكثير لأن المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال  
والتكثير بمعنى محقق ثابت في النفس لا وجوده من خارج حتى يقال باعتباره أن طابق فصديق  
وإن لم يطابق فكذب ويحتمل الأخبار باعتبار العندية فإن كونهم عنده وجود من خارج فالكلام  
باعتباره يحتمل الصدق والكذب فهو وكلام محتمل للامرين باعتبار الاحتمالين المذكورين  
الخلفين قلت هذا الكلام ضعيف والذي يظهر القطع به أن هذا خبر لأن التكثير ليس بالمعنى به جعل  
القليل كثيرا حتى يكون السائل معنيته اعتقاد الكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكم أخبار  
عن أمر خارجي وإنما عني بقولنا الخبر له خارج ما كان خارجا عن كلام النفس فتحوط بليت القيام بحكم  
نسبته لها خارج بخلاف كم كما شرح به ابن الحاجب وغيره فقولنا كم رجال عندي على الأول من  
الاحتمالين اللذين ذكرهما أخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الإنشاء في  
شيء وعلى الاحتمال الثاني أخبار عن الكثرة في الخارج وقوله لأن المتكلم عبر عما في باطنه يستلزم أن  
يكون نحو أبغضت زيدا وعزمت على كذا إنشاء ولا فائل به وقوله إن التكثير معنى ثابت في النفس لا وجود

وأفعال ليتناول المشتقات كالأبائع وكالعقود الفسوخ (قوله والقسمة) أي  
وكالقسمة لجملة القسم كقسمة بالله لإفادة إنشاء القسم (قوله ورب) أي وكالقاء رب لإفادة إنشاء التكثير بناء على أنهم اللانشاء باعتبار  
أنك إذا قلت مثلاً رب جاهل في الدنيا فالمراد أنك تظهر كثرة الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستسكان وإن كان  
يعترض باعتبار وجودهم في الدنيا انظر المدلول قولك في الدنيا والحاصل أنه باعتبار نسبة الظرف إلى الجاهل كلام خبري يحتمل الصدق  
والكذب وأما باعتبار استسكان المتكلم أي أنهم لا يحتملهم لأنه إنما استسكانهم ولم يخبر عن كثرتهم لكن المتبادر أنهم لا أخبار وأن  
الغرض الأخبار بالكثرة لا مجرد إظهار الاستسكان وحينئذ فيعترضه التصديق والتكذيب (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب  
وكم الخبرية المفيدة لإنشاء التكثير (قوله لقله المباحث البيانية المتعلقة بها) وذلك لقله دورها على اللسنة وقد أطلق البيان  
على ما يعنى المعاني (قوله ولأن أكثرها) أي أكثر هذه الأسماء الانشائية الغير الظلمية والمراد بذلك الأكثر ما عدا أفعال التبرج والقسمة  
(قوله نقلت إلى معنى الإنشاء) أي نقلت عن الخبرية إلى الانشائية وحينئذ فيستغنى بأدائها التسمية عن الانشائية لأنها تنقل  
مستحبة لما يرتكب فيها في الخبرية

وغير طلب والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لا امتناع فحصل الحاصل وهو المقصود بالنظر ههنا

(قوله وان كان طلباً استدعى الخ) المناسب للقبالة أن يقول وان كان طلباً فيبحث عنه هنا وإذا قال ان كان الخ والمراد بالطلب معناه الاصطلاح أعني الفاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب قاله الفسري (قوله استدعى مطلوباً) أي استلزم مطلوباً أي لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون أن (٢٣٧) يكون لك مطلوب مما هو محال عند العقل

وأما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فلما قال الشارح (قوله غير حاصل) أي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما إذا طلب شيئاً حاصل وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصل والغدير راجع للمطلوب وقوله غير حاصل الخ صفة لمطلوب أي اقتضى مطلوباً من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كافي غنى حصوله لم يحصل كقولك ليتني جئتكم بالأمس أو في المستقبل وهو ظاهر (قوله لا امتناع طلب الحاصل) فيه أن المنوع بحصول الحاصل لا طلب ذلك الآن يقال المراد بالامتناع عدم الإيقاع لا الامتناع العقلي كذا قرر شيخنا وهو مبني على أن المراد بالطلب الطلب اللفظي الذي كلاماً فيه ولا أن تحم له على الامتناع العقلي ويراد بالطلب الطلب القلبي ولا

و (ان كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) لا امتناع طلب الحاصل فلو اشتغل صبيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤه على معاني الحقيقة ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (ان كان طلباً) يعود الى الانشاء لا بمعنى العتوان على هذا المبحث ضرورة لان المراد منه الجمل المتضمنة له هذا الفصل وليس طلباً بل يعني مطلق الطلب أو غيره ثم لا يظهر أن المراد به حينئذ فعل المتكلم لا الكلام نفسه ويظهر ذلك بتقسيمه الى الطلب وغيره ثم تقسيم الطلب الى التمني وغيره ثم ذكر أن اللفظ الموضوع للتمني الذي هو من أقسام ذلك الانشاء لفظ ليت ومع لوم أن ليت لم يوضع لنفس الكلام الذي هو قولنا من لليت الشبابة يعود بل لفعل المتكلم وان كان يرد على هذا ان ليت لم يوضع أيضاً لفعل المتكلم الذي هو القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أي فان تقول على معنى أن لفظ ليت موضوع لأجل أن يوجد أي يلقي له الكلام الانشائي فتكون للعبارة الغائية صرح ذلك في ارادة نفس الكلام الملقى فيكون التقدير ان اللفظ الموضوع للكلام الانشائي على وجه التمني بمعنى أنه وضع لأجل تحقيقه وتثبته وهو لفظ ليت فالاولى أن يراد به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي اذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء فقوله ان كان طلباً احتزبه مما اذا لم يكن طلباً فلم يتعرض له لقلة المباحث البيانية المتعلقة به لقلة دورها على السنة الباعث وذلك ك بعض أفعال المقاربة كعسى واخولق وحري وكافعال المدح والذم كنعم وبئس وكصبيغ العتود كبعت لانشاء البيوع ونكحت لانشاء التزوج وكجعله القسم كاقسم بالله لانشاء القسم وكرب بناء على أنهم الانشاء باعتبار أنك اذا قلت من لارب جاهل في الدنيا والمراد أنك تتكلم الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار ولو كان يعترض باعتباره وجودهم في الدنيا انظر الى مدلول قولك في الدنيا لكن المتبادر أنهم الاخبار وان الغرض الاخبار بالكثرة لا مجرد اظهار الالاسه تكثار فيعترضه التصديق والتكذيب ونحو ذلك مثل اظهار الفرح والتعزين مع أن أكثر هذه الاشياء نقلت عن الخبرية الى الانشائية يستغنى بايجائها الخبرية عن الانشائية لانها تنقل مستحبة لما يرتكب فيها في الخبرية (استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب) أي ان كان الانشاء طلباً اقتضى مطلوباً من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء حين طلب حصوله فيما مضى كافي غنى حصوله لم يحصل كقولك ليتني جئتكم بالأمس أو في المستقبل وهو ظاهر وانما استدعى مطلوباً غير حاصل لان طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال وأما طلبه بالكلام اللفظي فلا يستحيل الا اذا أريد به معناه الاصلي ولذلك

له من خارج صحيح لكن المراد بالخارج ما سبق وأما عسى أن يجي زيد فهو ترج كالتني وسند كره وهو طلب نعم من الانشاء غير الطلبي صبيغ العتود وان قلنا ان الوعد انشاء كما يوهمه كلام ابن قتيبة فهو غير طلبى اذا تقرر هذا فالذي نتكلم فيه الآن هو الانشاء الطلبي وهو يستدعي مطلوباً ضرورة وكونه غير

شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال لان الطلب القلبي اما الارادة أو المحبة والشهوة والارادة لا تتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشتى لا تبقى بعد حصوله وانما تبقى شهوة دوامة وان أريد بالطلب القلبي الكلام النفساني فهو تابع لاحد هذين وينتفي بانتفاءهما (قوله لمطلوب) أي لطلب مطلوب حاصل (قوله امتنع اجراؤها) أي اجراء ذلك الصبيغ (قوله ويتولد منها) أي من تلك الصبيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الايمان والتقوى في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ويا أيها النبي اتق الله ثم ان الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صبيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل



وأشياء كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له لبت

(قوله وأشياء كثيرة) هي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء ومنهم من يجعل التبرجى قسمين سادسا ومنهم من أخرج التمني والنداء من أقسام الطلب بناء على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة التمني ليس طلبا ولا يستلزمه وأن طلب الأقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وإن كان يلزمه اه فترى (قوله منها التمني) قدمه لعمومه لجرىء في الممكن والمتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالأمر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناقبته في الأحكام (قوله وهو طلب الخ) هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبي اللهم إلا أن يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي وهو القاء الكلام فكانه قال وهو القاء كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وهو طلب حصول شيء أي ولو على جهة التمني على سبيل المحبة (٣٣٨) ان قبل هذا التعريف غير مانع لان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة

(وأشياء) أي الطلب (كثيرة منها التمني) وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له لبت

إذا وردت صيغة الطلب في الحاصل حملت على ما يناسب المقام كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله جل على معنى دم على التقوى وكذا يا أيهم الذين آمنوا آمنوا أي دووا على الإيمان وانما قلنا يستحيل بالطلب القلبي لانه أن يريد بالطلب الإرادة فلا تتعلق بالواقع وإن أريد به المحبة والشهوة فلا تبقى الشهوة في حصول المشتمل بعد حصوله وانما تبقى شهوة دوامه وإن أريد به الكلام النفسى فهو تابع لاحد هذين وينتفى بالتفاهم ما بخلاف اللفظي (وأشياء) أي أنواع الطلب (كثيرة منها) أي من تلك الأنواع (التمنى) وهو طلب حصول الشيء بشرط المحبة ونفى الطماعة في ذلك الشيء فخرج ما لا تشترط فيه المحبة كالأمر والنهي والنداء والرجاء بناء على أنه طلب وأما نفي الطماعة فلتحقيق إخراج نوع الرجاء الذي فيه الإرادة وإخراج غيره مما فيه الطماعة ولو شرط المحبة يخرج كل ذلك وقد يفسر التمني بأنه طلب حصول الشيء على وجه المحبة فيكون تفسيره بالاعم لشموله بعض أقسام الأمر والنهي وغيرهما مما معه المحبة والتفسير بالاعم يجوز بعض اللغويين والاكثر من الناس على المنع فيكون التفسير أولا وأولى (واللفظ الموضوع له) أي التمني (لبت) فان لفظ لبت موضوع لنفس التمني المتعلق بالنسبة فاذا قيل لبت لى ما لا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليست اخبارا عن وجود التمني والا كانت جملة بل

حاصل وقت الطلب ضرورى لان الحاصل لا يطلب والانشاء لا يتعلق بالمستقبلات ص (وأشياء كثيرة منها التمني الخ) من أنواع الانشاء الطلبي كثيرة منها التمني واللفظ الموضوع له لبت ولا يشترط إمكان التمني بل قد يكون التمني قريبا مثل لبت زيدا يقدم وهو مشرف على القدوم وقد يكون بعيدا ممكننا وقد يكون غير ممكن ومثله المصنف بقوله لبت الشباب يعود قال الواو الدرجه الله عود الشباب ممكن عقلا متنع عادة قال السكاكى تقول لبت زيدا جاهنى فتطلب غير الواقع في الماضي واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه وليت الشباب يعود مع جزمك بأنه لا يعود وليت زيدا يأتينى فيحدثنى في حال لا تتوقعها ولا طمع لك فيها فهذه أحسن من عبارة المصنف والقدر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع

موجود في بعض أقسام الأمر والنهي وغيره مما معه المحبة وبيان ذلك أن طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله من المخاطب فأمر وإن كان مع طمع في التملك منه فمنهى وإن كان مع طمع في إقباله فنداء وإن لم يكن طمع أصلا فهو التمني فهذا تعريف بالاعم وهو وإن أجاز به بعض المتقدمين لكن الأكثر من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعريف مقيدة بالتجرد عن الطمع وخيفة فخرج الأوامر والنواهي والنداءات التي وجدت المحبة فيها فانها معصوبة بالطمع أو أن المراد بقوله على سبيل المحبة أي على طريق يفهم منه

المحبة أو أن قيد الحبيبة المعبر في التعريف يكفي في دفع النقص اذا المعنى طلب حصول الشيء من حيث أنه محبوب ولا وإذا طلب المحال وهذا يخرج الأوامر والنواهي والنداء لانها ليست طلبا لحصول الشيء من حيث أنه محبوب بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده أو قبالة تامل (قوله واللفظ الموضوع له) أي التمني بالمعنى المصدرى أعنى القاء كلامه كما هو سياق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لأجل القائه وإيجاد كلام التمني لبت فاللام في قوله له للتعليل لأصالة الموضوع لان لبت لم توضع لفعل المتكلم الذي هو انشاء كلام التمني وانما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية أعنى الطلب القلبي المتعلق بالنسبة فاذا قيل لبت لى ما لا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليس اخبارا عن وجود التمني مثل قولك أتمنى ونحوه والا كانت لبت جملة بل هي حرف تصيربه نسبة الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن المتكلم طالب لتلك النسبة وجيند فلا يقال للمتكلم بقولنا لبت لى ما لا أحج به انه صادق أو كاذب في نسبة النبوت للمال لانه متمن لتلك النسبة لاحاله لتحقيقها في الخارج وإن كانت باعتبار ما وضعت له مستلزمية لخبر وهو أن هذا المتكلم يتمنى تلك النسبة وهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار

ولا يشترط في الممتنى الامكان نقول ليت زيدا يحيى ولت الشباب يعود قال الشاعر \* باليت أيام الصبار واجعا \*

(قوله ولا يشترط) أى في صحة التمنى (قوله امكان الممتنى) أى امكانه لذاته بأن يكون جائزا لوجوده والعدم بل يصح مع استحالة ذاته وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف المترجى) أى فاه يشترط امكانه كما أن الامر والنهى والاستفهام والنداء يشترط فيه أن يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صيغها إلا فيما كان كذلك كما قال بعضهم ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع ثم ان قوله بخلاف المترجى يقتضى أن بين التمنى والمترجى مشاركة في مطلق الطلب وأنه لا فرق بينهما الا اشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان الممتنى وليس كذلك إذ المترجى ليس من أقسام الطلب على التحقيق بل هو ترقيب الحاصل قال الشيخ يس ان كان المراد بالامكان الممتنى اشتراطه في الممتنى الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين فهذا باطل لانه حين نفي اشتراطه صدق بالواجب (٢٣٩) مع انه لا يقع فيه التمنى فلا يقال ليت

الله عالم ولا ليت الانسان ناطق وبصدق بالمنع ويقع فيه التمنى وان كان المراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب الخاف للنسبة فكذلك يصدق بالواجب لان نفي اشتراط العام يستلزم نفي اشتراط الخاص لان نفي العام يستلزم نفي الخاص والحاصل أنه رد على كل من الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتنى وقد يقال المراد الامكان الخاص ولا رد على الاحتمالين أنه يصدق بالواجب لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله نقول) أى في

ولا يشترط امكان الممتنى بخلاف المترجى (نقول ليت الشباب يعود) ولا نقول لعله يعود لكن اذا كان الممتنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا

هى حرف تصير به نسبة الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد أن في نفس المتكلم كيفية متعلقة بتلك النسبة فهى باعتبار تلك النسبة تفيد الانشاء فهم الا لا يقال في المتكلم بقولنا ليت لى ما لا أحج به انه صادق أو كاذب في نسبة الشبوت لال لانه متمم لتلك النسبة لالحال لتحقيقها في الخارج وباعتبار ما وضعت اشعر به عرفا مستلزما لخبر وهو أن هذا المتكلم يتمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار (ولا يشترط) في وجود التمنى (امكان الممتنى) بل يصح معه استحالة ما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل بخلاف المترجى فيشترط فيه الامكان ولذلك (نقول) في التمنى (ليت الشباب يعود) مع استحالة عود الشباب عادة ولا نقول لعل الشباب يعود وقد تقدم أن الممتنى لا بد أن تكون فيه طماعية فاذا كان ممكنا فلا بد من نفي الطماعية فيه والا كان ترجيا فاذا كان المال مثلا مرجوا لحصول قلت لعل لى هذا العام ما لا أحج به وان كان لا طماعية فيه ثم لما ذكر اللفظ الموضوع للتمنى وهو ليت أشار الى الفاظ توسع فيها فاستعملت للتمنى وهى هل ولو لعل ولم يؤخذ كرهل منها حتى

انتهى وحاصله أن ما أفهمه كلام المصنف من أن عود الشباب مستحيل عقلا ممنوع وهو سؤال حسن لكن يمكن أن يقال عود الشباب مستحيل عادة ان فسرنا الشباب بالسن الذى لا يتجاوز الثلاثين وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوزه جمع بين النقيضين فهو مستحيل عقلا وان فسرنا الشباب بعود تلك القوة والتشاط الحاصل قبل الشيخوخة جاء ما ذكره الودرجه الله وقد يقال باستحالة ما أيضا فان نفس تلك القوة يستحيل عودها انما الممكن عفا لعود مثله لكن القاطع حاصل بان المراد من قولنا ليت الشباب

التمنى ليت الشباب يعود أى مع أن عوده محال عادة كذا فى ابن يعقوب وهو مبنى على أن المراد بالشباب قوة الشباب وبية فان عودها بالنوع محال عادة ممكن عقلا وفى عبد الحكيم ان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما مر فى الجواز العقلى واعادة الزمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون للزمان زمان (قوله يجب أن لا يكون الخ) لما تقدم أن الممتنى يجب أن لا يكون فيه طماعية (قوله والا صار ترجيا) أى والابان كان هنالك طماعية في الوقوع صار ترجيا وحينئذ لا يستعمل فيه الا الفاظ الدالة على الترجى كاهل وعسى مثلا اذا كنت تطلب حصول مال فى العام متوقعا وطماعا فى حصوله قلت لعل لى ما لا فى هذا العام أحج به وان كان غير متوقع ولا طماعية لك فيه قلت ليت لى ما لا كذا فى رشيخنا العدوى وفى الفنى انه اذا كان الامر الممكن متوقعا يستعمل فيه لعل وان كان مطموعا فيه تستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع أن الاول أبلغ من الثانى ولذا أنظر الطماعية عن التوقع اه كلامه ويؤخذ من قول المصنف لكن ان كان الخ التباين بين التمنى والترجى لانهم ما وان اشتر كفى طلب الممكن لكنهم ما تميزان بما ذكره وعلى ما فى المطول وهو التحقيق من أن الترجى ليس بطلب بل هو ترقيب الحاصل يكون التباين بينهما ما أظهر والطماعية بتخفيف الباء ككراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية

وقد يتنبى بهل كقول القائل هل لي من شفيع في مكان يعلم أنه لا شفيع له فيه لا براز المتنبى الكمال العناية به في صورة الممكن وعليه قوله تعالى حكاية عن الكفار فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا

(قوله وقد يتنبى بهل) أي على سبيل الاستعارة التبعية بأن شبه التمني المطابق بمطلق استفهام بجامع مطابق الطلب في كل قسري التشبيه للعجزيات فاستعيرت هل الموضوعة للاستفهام الجزئي للتمنى الجزئي أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق ثم استعماله في المقيد بيان ذلك أن هل اطلب الفهم فاستعملت في مطابق الطلب ثم استعماله في طلب حصول الشيء المحبوب من حيث اندراجها تحت المطلق فيكون (٢٤٠) مجازا بمرتبة أو من حيث خصوصه فيكون مجازا بمرتبتين لخروجه بقوله

(وقد يتنبى بهل نحو هو هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع) لانه حينئذ يمنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتنبى الكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه

يدكرها فيما تجوز فيه عن الاستفهام في غير المناسبة ما ذكر معه من لولعل فقال (وقد يتنبى بهل) أي وقد يستعمل التمني لفظ هل التي هي للاستفهام في الاصل وذلك (نحو) قولك (هل لي من شفيع) وانما يقال هذا لقصد التمني (حيث يعلم أن لا شفيع) يطمع فيه وانضمينها التمني المستلزم لتمني المتنبى زبدت من التي لا تزداد في الاستفهام الغير المنقول الى التمني ومعلوم أنه حيث يعلم أن لا شفيع لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقضي لعدم العلم بالاستفهام عنه ثبوتاً ونفيّاً ولكن هذا انما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام وأما حمله على خصوص التمني فيفتقر الى قرينة أخرى بدليل أن مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لقصد مجرد التحسر والتحزن فانه يقال ما أعظم الحزن لتمني الشفيع كذا قيل ولكن لك أن تقول لما كان التحسر والتحزن على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يتمنى ما فات والالم يتحزن عليه كان الآن ذلك الكلام غنياً في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التحزن فصح التمثيل بمجرد ما ذكر فليفهم والسرفى العدول عن ليت التي هي الاصل في التمني الى هل في نحو هو هذا الكلام ابراز المتنبى في صورة المستفهم عنه الذي لا جزم بانتفائه لاظهار كمال العناية به حتى لا يستطيع الايمان به الا في صورة الممكن الذي يطمع في وقوعه ووجه كونه من الاعتبار المناسب للقيام أن أصل التمني اظهار الرغبة في الفاتت مضياً أو استقبالياً ما لمجرد الاعتذار والاستعطاف للخطاب ليرحم المتنبى وأما مجرد موافقة الظاهر والترويح على النفس والوجه المذكور أبلغ في هذا الاظهار فاذا اقتضى المقام الابغية لاحد هذين الوجهين من لا عدل عن أصل التمني الى صورة الاستفهام اظهار الزيادة كمال العناية أما مقام الابغية للاستعطاف فظاهر كما اذا كان الخطاب لا يعطف الابالابغية وأما مقام الترويح النفس فلان تخيله أن المتنبى يمكن أشد

يعود عوده بالجنس أو بالنوع لا بالشخص بقي على المصنف وعلى السكاكي سؤال آخر وهو أن ما لا يتوقع كيف يطلب فالاصوب ما ذكره الامام وأتباعه من أن التمني والترجي والقسم والنداء ليس فيها طلب بل تنبيه ولا بدع في تسميته انشاء وانما تنازع في جعله طلباً وسؤال آخر وهو قوله ولا يشترط امكانه يقتضي انه قد يكون قريبا وبعيدا ويدخل في ذلك الترجي وظاهر كلام النحاة انه ان كان قريبا فله الترجي وان كان بعيدا فله التمني وقد صرح بذلك المصنف في آخر الكلام ثم مقتضى كلامه أن المستحيل أحد محال التمني والذي يظهر أن استعماله فيه يقع على خلاف الاصل وقد أعرب التنوين فقال في الاقصى القريب التمني يكون معشوقا للنفس والمرجو وقد لا يكون ويكون المرجو متوقعا

قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله حيث يعلم الخ) حيث ظرف لمخدوف أي وانما يقال هذا لقصد التمني حيث يعلم الخ وهذا الاشارة لقرينة المجاز (قوله لانه حينئذ) أي حين يعلم أنه لا شفيع وقوله لحصول الجزم بانتفائه أي والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتفاء بل الجهل بالشيء فالرجل على الاستفهام الحقيقي لحصل التناقض والاصل أنه حيث كان يعلم أنه لا شفيع يطمع فيه لا يصح حمل الكلام على الاستفهام المقضي لعدم العلم بالاستفهام عنه ثبوتاً أو نفيّاً فحمل الكلام على الاستفهام يؤدي الى التناقض فتعين الحمل على التمني وقد يقال هذا انما يفيد عدم صحة حمل الكلام على الاستفهام وأما حمله على خصوص التمني فيفتقر الى قرينة أخرى معينة له ولا تنفي الصارفة بدليل

أن سئل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لمجرد التحسر والتحزن فانه يقال ما أعظم الحزن لتمني الشفيع ولك أن تقول لما كان التحسر والتحزن على نفي الشيء الذي لا يطمع فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يتمنى ما فات والالم يتحزن عليه كان ذلك الكلام غنياً في المعنى ولو أمكن أن يقصد معه التحزن فصح التمثيل بمجرد ما ذكر (قوله الكمال العناية به) أي لاظهار الرغبة فيه (قوله في صورة الممكن الخ) أي والممكن الذي لا جزم بانتفائه حاصل مع الاستفهام لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكناً لا جزم بانتفائه بخلاف التمني فانه قد يكون مجزوماً بانتفائه وان كان ممكناً

(و)

وقد يتننى بلوكقولاً لو تأتيني فتحدثني بالنصب

(قوله وقد يتننى بلو) أى على طريق التجوز لأن أصل وضعها الشرطية والتجوز فيها مثل ما تقدم في هل ولم يذكر السارح نكتة العدول عن التنى بليت إلى التنى بلوكاذ كرفى هل وقد يقال إن نكتته الأشعار بعزة شتمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لأن لو بحسب أصلها حرف امتناع لا امتناع كذا قرر شيخنا العدوى (قوله نحو لو تأتيني فتحدثني) أى ليتنى فتحدثني (قوله بالنصب) أى بنصب تحدثني بأن مضمرة بعد الفاء في جواب التنى وأما تأتيني فهو مرفوع بضممة مقدرة على الباء لثقل والفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم والمعنى أتمنى آتيا منك فتحدثني (٢٤١) وسمى ما بعد الفاء جواباً والحال أنه في تأويل

مفرد نظراً للمعنى الكلام

لأن المعنى أن وقع منك

إتيان فانه يقع تحدثت

فقد تضمن الكلام جواب

شرط اقتضاء المعنى (قوله

فان النصب قرينة الخ)

أى قرينة لفظية وظاهر

أنه لورفع الفعل بعدها أن

كان هناك قرينة تدل على

التنى على ما لا فلا (قوله

ليست على أصلها) أى وهو

الشرطية والتعليق

(قوله بعد الأشياء الستة)

وهى الاستفهام والتنى

والعرض ودخل فيه

التخصيص لقرينة من الأمر

والنهي والنفي وأما الترجى

فما أقط لانه لا ينتصب

في جوابه عند البصريين

بل عند الكوفيين والدعاء

داخل في الأمر والنهي

فان دفع ما يقال إن الأشياء

التي ينصب المضارع بعد

الفاء أن في جوابها تسعة

لا ستة (قوله والمناسب ههنا

هو التنى) أى والأولى بالحل

عليه ههنا المثال هو التنى

(و) قد يتننى (بلو) نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فأن تحدثني فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن وانما يضمن بعد الأشياء الستة والمناسب ههنا- والتنى

ترويحاً من خلافه فإذا كانت في غاية الأسف ناسب ما ذكر فليتنامل (و) قد يتننى أيضاً (بلو) على وجه التوسع ولو كان أصلها الشرطية وذلك (نحو) قولك (لو تأتيني فتحدثني) أى ليتنى فتحدثني (بالنصب) أى بنصب تحدثني بأن مضمرة بعد فاجواب التنى والمعنى أتمنى أن يقع إتيان فتحدثت فالفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ويسمى ما بعد الفاء جواباً ولو كان في تأويل مفرد دلان المعنى كما أثرنا إليه أن وقع منك إتيان فانه يقع تحدثت فقد تضمن الكلام جواب شرط اقتضاء المعنى فالتنصب دليل على خروج عن أصلها من الشرط إذ لا ينصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء إلا بعد الأشياء الستة التى هى الاستفهام والتنى والعرض ودخل فيه التخصيص والأمر والنهي والنفي والمناسب أى الأولى أن يحمل عليه هنا كغيره مما يشبهه من هذه الأشياء التنى وذلك لشبوع استعارتهم لذلك ولو احتمل الاستفهام والنفي لكن الأكثر شيوعاً التنى فلورفع الفعل بعدها ثم تعوض للتنى لاحتمال الشرطية حينئذ ولو التمنية هذه قبل انما هى التى تستعمل مصدرية بعد فعل وقد كثيراً لاستغنائنا عن ذلك الفعل وعلى هذا يكون النصب لتضمن ودالمستغنى عنه معنى الطلب فيكون جارياً على خلاف القياس إذ ليس طلباً محضاً وهذا الاستضعاف وقيل انها نقلت للتنى مستقلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية وقيل بقى فيها معنى الشرطية وأشربت معنى التنى فاذا قيل على هذا لو تأتيني فتحدثني فالمعنى لو حصل ما يتنى وهو الإتيان فالتحدث اسرنا ذلك ونحو هذا وهذه إشارة لمعان مبسطة في النحو ووجه استعمالها كثيراً للتنى أنها فى الأصل تدخل على الممنوع والحال والمحال هو التمنى

والتمنى قد لا يكون فالترجى أعم من التمنى من وجه والتمنى أعم من الترجى من وجه (تنبيه) قال التنوخي أيضاً المر جواب لعل حصول خبرها لا اسمها وقد يكون حصول اسمها خبرها وقد يكون حصول الجملة من اسمها وخبرها انتهى ولعله يريد بحصول اسمها خبرها نحو قولك لعل القيام موجود وبحصول الجملة قولك لعل أن يقوم زيد وهذا بعينه ينقل إلى التنى وما قاله لا تحقيق له فان المعنى فى الجميع حصول الخبر لا اسم لان الموضوع لا يطلب حصوله ثم قال المصنف وقد يتننى بهل مثل هل لى من شفع حيث يعلم أنه لم يكن قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا لا براز التمنى فى صورة الممكن وقد يتننى بلوكقولاً لو تأتيني فتحدثني وانما يتعين لذلك اذا كان بالنصب فان لم يكن احتمال ومجىء لوجه معنى

(٣١ - شروح التلخيص ثانياً) دون غيره من هذه الأشياء وذلك لشبوع استعماله لذلك لانها فى الأصل تدخل على الحال والممنوع والمحال يتننى كثيراً واحتمل الاستفهام والنفي لكن الأكثر شيوعاً التنى والحل على الشائع أولى وما استفيد من كلام المصنف من أن المضارع ينصب فى جواب التنى بلونقل السيموطى فى النكت عن ابن هشام عن السفاقسى خلافاً ثم ان المستفاد من كلام السارح أن لو التمنية هى لوالشرطية الا أنها أشربت معنى التنى وحينئذ فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه وعليه فاذا قيل لو تأتيني فتحدثني فالمعنى لو حصل ما يتنى وهو الإتيان فالتحدث اسرنا ذلك وقيل انها نقلت من الشرطية للتنى مستقلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية وقيل انها هى التى تستعمل مصدرية وعلى هذين القولين فلا جواب لها لخروجهان معنى الشرطية والتعليق والخلاف مبسوط فى كتب النحو



قال السكاكي وكان حروف التنديم والتخفيض هـ لا وأ لا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما ما مركبتين مع لا وما المزيدتين

(قوله كان حروف الخ) الأول أحرف تصيغة جمع الفـ لا أن يقال انه مبني على أن مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة وأوردنا في كائن لعدم الجزم بما ذكره من أن التركيب لجواز أن يكون كل كلمة رأسها الآن التصرف في الحروف بعيدة وسميت حروف التنديم لانها اذا دخلت على الفعل الماضي أفادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل وسميت حروف التخفيض لانها اذا دخلت على المضارع أفادت خفض المخاطب وخفضه على الفعل (قوله مأخوذة منهما ما مركبتين) الضمير في منهما ما هل ولوما مركبتين حال من الضمير المحرور عن كائن اشارته الشارح وقوله مع لا وما طرف لقوله مركبتين وذلك بأن ضمت لام مع هل فصارت هـ لا ثم أبدت الهاء همزة فصارت لا وضمت مع لو فصارت لو لا فصاحـ ل من التركيب مع لا ثلاثة أحرف وضمت ما مع لو فصارت لو ما فلا تكون مع هل ومع لا وما تكون مع لو خاصة لكن قد اشترأن (٢٤٣) مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاتحاد على الاتحاد كما في تركيب

قال (السكاكي كان حروف التنديم والتخفيض هـ لا وأ لا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كان أي كائنها مأخوذة من هـ ل ولولا اللتين للتمييز حال كونهما (مركبتين مع لا وما المزيدتين

كثيرا ثم رتب على كون هل ولولا للتمييز تصرفا وقع من السكاكي فقال (السكاكي) أي قال السكاكي (كان حروف التنديم والتخفيض) مصدر خفض بمعنى خفض بمعنى حث على الشيء (و) تلك الحروف (هي هـ لا) بتشديد اللام (وألا) بتشديد اللام أيضا وهي هـ لا بعينها وانما صارت ألا (بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة) أي كائن هذه الحروف الاربعة مأخوذة (منهما) أي من هل ولولا المنقوتين للتمييز (مركبتين) أي أخذت تلك الأحرف منهما في حال تركيبهما (مع لا وما المزيدتين) عليهما فلا مركبت مع هـ لا فصارت هـ لا ثم أبدت الهاء همزة فصارت ألا ومركبت مع لو فصارت لو لا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة أحرف ومركبت مع لو فصارت لو ما فقتبين بهذا أن لا وما ليسا مستويين فيما حصل عن تركيبهما واتسك في البيان على ظهور المراد ثم في العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرها أن هـ لا مثلا أخذت من هل في حال تركيبها مع لا وهـ ل في حال تركيبها مع لا هي نفس هـ لا فقد أخذ الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هـ لا لمركبت من هل ولا وتركيها هو أخذها بالانفصال فمادة الأخذ هي هل ولو وما في حال افرادها وتركيها هو نفس الأخذ ويمكن أن يحمل على معني التني مذهب سيبويه وأنكره كثير من النحاة والاستدلال على جوازه بقوله تعالى فلو أن لنا كرة فمكون من المؤمنين بنصب نكون فيه نظر لجواز أن يكون معطوفا على كرة كقول الشاعر

للبن عباد وثقـ رعيـ نـي \* أحب الي من لبس الشفوف

قال السكاكي وكان هـ لا وأ لا حروف التخفيض والتنديم مأخوذتان من هل وكذلك لولا ولوما زيدت على بعضها لا وعلى بعضها ما وأ لا قلبت فيهما الهاء همزة ومركبت هذه الحروف ليمولدهما في الماضي التنديم نحو هـ لا أكرمت زيدا وفي المستقبل التخفيض نحو هـ لا تقوم وقد تني بلعل أي تستعمل لعل فيما بعد ومن

القوم دواهم والامر هنا ليس كذلك ووزان هذا التركيب الواقع في المتن أن تقول أكل الزيدان مع عـرو وبكر على معنى أن عـرا صاحب كلام من الزيدتين في الأكل وأن بكر أصاحب أحدهما فقط وقد يقال ان ما اشترى هـ لا أمر أغلى لا كلي فلا يمنع في مخالفتيه كما صرح بذلك حـواشي الاشموني واعترض على المصنف بأن هذه الحروف انما أخذت من هـ ل ولو قبل التركيب لا في حالة التركيب لانه يلزم عليه اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه لانه قيد المأخوذ منه بالتركيب المذكور فالمأخوذ هـ لا وألا ولولا ولوما والمأخوذ منه هل ولوفي حال تركيبهما

انضمي منهما

مع لا وما المزيدتين وذلك بعينه هـ لا وألا ولولا ولوما فيتحدا المأخوذ والمأخوذ منه

ولا يخفى فساد ما فيه أخذ الشيء من نفسه وأجيب بأن قوله مركبتين حال مقدرة والمعنى انهما مأخوذتان من لو وهـ ل حال كونهما مقدرتي التركيب مع ما ذكرنا حال محققة بحيث يكون المعنى انهما مأخوذتان منهما ما حال كونهما مركبتين عند الأخذ كذا في القنري ورد بأنه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير فالأولى ما أجاب به سم بأن معنى كلام المصنف أن هذه الاربعة حال كون كل منها مجعولا كلمة واحدة بمعنى واحدة مأخوذة من نفسه هـ لا حال كونها غير مجعولة كذلك بل حال كونها كلمتين فتغاير اسم هذا الاعتبار وهو معنى قول عبد الحكيم ان المأخوذ الكلمات الاربعة والمأخوذ منه هل ولوا حال التركيب مع لا وما لا بعده فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه على ما هوهم والمحجب الجواب يجعل الحال مقدرة مع انه لا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير اهـ والحاصل انه على الجواب الأول المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدرا التركيب وعلى الجواب الثاني المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمة واحدة بمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس به هذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى أخرى فتأمل

(قوله علة لقوله مركبتين) أى فالمعنى أن تركيب هل ولومع ماذا كراغما هو لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى مشتقتين دالتين على معنى التمني فالمراد بالتضمن هنا جعل الشئ مدلولاً للفظ لاجعله جزءاً من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحاً ونظيره ذلك قولك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا فليس المراد أنى جعلت الابواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب تجمع زائد عليها فان قلت ان معنى التمني حاصل قبل التركيب فكيف يكون علة غائية وغرضاً من التركيب مع أن الغرض والعلة الغائية لا يسبقان ما ترتب عليه أجيب بأن المراد بتضمينهما معنى التمني على جهة النص والازم والتمني مدلول لهما قبل التركيب على جهة الجواز وبعد على جهة الوجوب معنى أنهم ما قبل التركيب يجوز أن يراد بهما التمني بخلافهما بعده

(٢٤٣)

فانه معناه ما نضاف كان التركيب قرينة على ذلك وربما كان تعبيراً بالمنصف بالمصدر المضاف للمفعول مشيراً لقصد هذا المعنى لان تضمينهما التمني الزامهما اباه أى جعلهما ملزومين بأفاده ولم يعبر بالتضمن بحيث يكون المصدر مضافاً للفعل لئلا يوهى أن تضمينهما معنى التمني بعد التركيب ليس بالازم كما كان في الاصل لان التضمن عبارة عن الاشتغال كان هنالك الزاماً ولا بخلاف التضمن فانه الزام كما عرفت (قوله جعل الشئ فى ضمن الشئ) أى محتوياً عليه ومفيداً له (قوله كذا كذا بابا) أى أحد عشر باباً مثلاً وأثنى عشر وكذا الثانية توكيداً لاولى (قوله اذا جعلته متضمناً

لتضمينهما) علة لقوله مركبتين والتضمن جعل الشئ فى ضمن الشئ تقول ضمنت الكتاب كذا كذا بابا اذا جعلته متضمناً تلك الابواب يعنى أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولومتضمنتين (معنى التمني ليتولد) علة لتضمينهما يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل أن يتولد (منه) أى من معنى

أن هذه الاحرف أخذوا هذا لادلائها على معناها الخاص في حال التركيب لان التركيب يصح مع بقاء كل حرف لمعناه ومع انتقال المجموع لمعنى آخر فجعل أخذها مفردة مقيداً بحال تركيبها الصادق بالافراد وغيره ولا يخلو من التكلف لكل ما أجيب به عن هذه المناسبة (لتضمينهما معنى التمني) متعلق بقوله مركبتين يعنى أن تركيب هل ولومع ماذا كراغما هو لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى دالتين على معنى التمني فالمراد بالتضمن هنا جعل الشئ مدلولاً للفظ لاجعله جزءاً من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحاً ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا وكذا بابا فليس المراد أنى جعلت الابواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لامتداد زائد ثم المراد بتضمينهما الزامهما ما ذلك لا كونهما متضمنتين له ولقصد هذا المعنى عبر بالمصدر المضاف للمفعول ولو كان فى افادته هذا المعنى خفاء ما ولم يعبر بالتضمن فيكون مصدر مضافاً للفعل لئلا يوهى أن تضمينهما معنى التمني بعد التركيب ليس بالازم كما كان فى الاصل لان نقل هل ولوفى الاصل للتمني ليس بواجب فالمعنى على هذا ركبتا لالزامهما تضمين التمني الذى كان تضمينه فى الاصل جائزاً فلا يرد أن يقال تضمينهما معنى التمني كان فى الاصل فكيف يكون علة غائية وغرضاً من التركيب لان ذلك يقتضى ترتيب التضمن على الترتيب وهو سابق ولك أن تصحح التعبير بالتضمن الذى هو مصدر مضاف هنا للفعل ولو كان مخالفاً للعبارة السكاكى المشار اليها بما تقدم بأن تجعل التضمن علة حاملة على التركيب بعد وجودها لامترتبة فيكون التقدير أن التركيب حمل عليه كون معناه التمني وعلى كل حال فتضمنيهما أو تركيبيهما التضمن معناه معنى التمني انما هو (ليتولد) أى ليس الغرض من التركيب نفس التمني المتضمن فقط بل ليتولد (منه) أى

هنا يعلم اختصاص التمني بالبعد كما أشرنا اليه ويعطى حينئذ حكم التمني فى نصب الجواب فان لعل لو كانت على وضعها من التراخي لما انتصب الجواب لا يقال قوله تعالى لعل أبليغ الاسباب أسباب

لتلك الابواب) أى مشتملاً عليهم من اشتغال الكل على أجزائه (قوله والستزامة) هو بالجر عطف على التركيب أى الاعتراف به والقول به مع أن الاصل فى كل كلمة أن تكون بسيطة ويحتمل أن المراد بالتزامه جعله لازماً واخذ الشارح ههنا من القيد أعنى الحال فانه قيد وشأن القيد الزم كذا فرر شيخنا العبدوى (قوله متضمنتين) أى مستلزمتين (قوله معنى التمني) الاضافة بيانية (قوله ليس افادة التمني) فالمعنى ليس مقصوداً بالذات بل استوصى به الى التمديد والتخصيص (قوله بل أن يتولد الخ) فان قلت ما المانع من جعل تركيبيهما للتخصيص والتمديد من أول الامر من غير توسط التمني قلت لولم يتضمنهما معنى التمني بعد التركيب للزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا معنى عند التضمنين المذكور لان التمني بالوضع التركيبى معنى حقيقى لهما بالوضع الثانى وأجيب أيضاً بأن التمديد متعلق بالمضى والتخصيص بالمستقبل وهما مختلفان فارتكب معنى التمني واسطة لانه طلب فى المضى والاستقبال ليكون كالجنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين فى هذين المعنيين كاستعمال

في الماضي التنديم نحو هلا كرمت زيدا وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم

الكلى في أفرادها فيكون في الحروف شبه نواطو ولو جعل الحرفان المذكوران من أول الأمر للتنديم والتحضيض لاقتضى أنهم ما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ أقرب من الاشتراك لأن الأصل عدم تعدد الوضع وإنما قلنا شبه الخ لأن التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (قوله المتضمنين) بصيغة اسم الفاعل صفة للتمنى جرت على غير من هي له فلذا أبرز الضمير ولو قال أى من معنى التمنى الذى تضمنته لمكان أوضح (قوله في الماضي) أى مع الفعل الماضي (قوله التنديم) أى جعل الخطاب نادما ووجه التولد أن التمنى انما يكون في الأمور المحبوبة فإذا كانت الأمور المحبوبة له ندم المحاطب عليه وإن كان مستقبلا حظه عليه فإن قلت ان محبة المتكلم الشئ لا تقتضى تنديم المحاطب عليه فكيف يتولد من طاب المحبوب التنديم قلت ان المتكلم انما يبحث الخطاب على الشئ لأجل شفقه عليه فإذا ترك المحاطب ما هو محبوب للمتكلم ندمه عليه شفقة عليه وكذا يقال في التحضيض (قوله نحو هلا كرمت زيدا) أى نحو قولك لمحاطبك بعد فوات أكرامه زيدا (قوله على معنى) أى بمعنى ليتك أكرمته وذلك لأن الفعل بعد فوات واثبته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة (٢٤٤) نعم يمكن تخيه أصيرورته محالاً ولمافات وقت امكانه مع ما فيه من

التمنى المتضمنين هما اياه (في الماضي التنديم نحو هلا كرمت زيدا) ولو ما كرمته على معنى ليتك أكرمته قصداً الى جعله نادماً على ترك الأكرام (وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصداً الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله التضمنين ما مضاف الى المفعول الأول ومعنى التمنى مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لنضمن ما على لفظ النفع وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وإنما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك

من معنى التمنى الذى تضمنته (في الماضي) أى يتولد منه حيث استعملنا مع الفعل الماضي معنى (التنديم) أى جعل الخطاب نادماً بما ظهراً أنه كان ينبغي أن يفعل ما فاتته لما فيه من الحكمة المقتضية للفعل فيصير بفواته نادماً وذلك (نحو) قولك بعد فوات أكرامه زيدا (هلا كرمت زيدا) والفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة بل تخيه لصيرورته محالاً ولمافات امكانه مع ما فيه من الحكمة المقتضية للفعل المعلوم للخطاب صار في الكلام إشارة الى أنه كان مطلوباً من الخطاب ففته فيصير الخطاب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادماً فعنى كونه مطلوباً وهو الذى أوجب ندمه أنه كان ينبغي أن يفعل وقت امكانه فعنى هلا كرمته على هذا ليتك أكرمته (و) ليتولد منه (في المضارع) أى في الاستقبال لاني مطلق صيغة المضارع فأنما قد تكون للمعنى المفيد للتنديم (التحضيض) أى الحث على الفعل لا مكان وجوده وقد خرج التمنى المتضمن في هذا عن مفاده الأصلي بخلاف التنديم السابق وذلك (نحو) قولك في الحض على القيام (هلا تقوم) وإنما توصل بالتمنى الى هذا الحض السموات فأطلع فيه جواب الترجي لأننا نقول هذا نحن لا ترج واستشهد ببعض النحاة على نصب جواب

الحكمة المقتضية للفعل المعلوم للخطاب صار في الكلام إشارة الى أنه كان مطلوباً من الخطاب ففته فيصير الخطاب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادماً فعنى كونه مطلوباً وهو الذى أوجب ندمه أنه كان ينبغي أن يفعل وقت امكانه فعنى هلا كرمته على هذا ليتك أكرمته (و) ليتولد منه (في المضارع) أى في الاستقبال لاني مطلق صيغة المضارع فأنما قد تكون للمعنى المفيد للتنديم (التحضيض) أى الحث على الفعل لا مكان وجوده وقد خرج التمنى المتضمن في هذا عن مفاده الأصلي بخلاف التنديم السابق وذلك (نحو) قولك في الحض على القيام (هلا تقوم) وإنما توصل بالتمنى الى هذا الحض السموات فأطلع فيه جواب الترجي لأننا نقول هذا نحن لا ترج واستشهد ببعض النحاة على نصب جواب

الماضى كانت تلك الحروف معها للتنديم (قوله التحضيض) أى الحث على الفعل (وقد)

لا مكان وجوده (قوله نحو هلا تقوم الخ) أى نحو قولك في حض الخطاب على القيام هلا تقوم (قوله على معنى) أى بمعنى ليتك تقوم وهذا الإشارة الى أصل التمنى وقوله قصداً الى إشارة الى تولد التحضيض (قوله في الكتاب) أى المتن (قوله مضاف الخ) أى تقدير الكلام لتضمن المتكلم على ولو معنى التمنى أى لا إلهما الفادة ذلك لأن التضمن هو الإلزام (قوله لا يوافق معنى كلام المفتاح) أى لأن التضمن عبارة عن الاشتغال سواء كان على وجه الإلزام أو لا وصاحب المفتاح عبر بالالإلزام حيث قال مطلوباً بالإلزام التركيب التنبية على الإلزام هل ولو معنى التمنى كذا قرر بعضهم وعبارة ير عدم الموافقة من جهة أن صيغة التفعّل تقتضى أن هلا ولو لا يدلان على أمر زائد على التمنى بطريق الوضع وليس كذلك بل هلا لا يدلان بطريق الوضع الأعلى التمنى كما يدل عليه كلام المفتاح ويحتمل أن عدم الموافقة من جهة أن كلام المفتاح يدل على أن دلالة هلا ولو على التمنى بفعل فاعل وجعل جاعل فيوافق النسخة التى فيها التضمن على لفظ التفعّل لأن الإلزام فى كلامه فعل المزم وهو المتكلم بخلاف التضمن على وزن التفعّل فإنه يقتضى أن دلالة ما على التمنى أمر ذاتى لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح (قوله لعدم القطع بذلك) أى بالاختلاف المذكور مقتضى تركيبها لجواز

وقد يتنى بلعل فتعطي حكم ليت نحو لعل على أحج فأزورك بالنصب لبعدها المرجوع عن الحصول وعليه قراءة غاصم في رواية حفص لعل أبلغ  
الاسباب أسباب السموات فاطلع الى الله موسى بالنصب

أن يكون كل كلمة برأيه لان التصرف في الحروف بعيد (قوله وقد (٢٤٥) يتنى بلعل) التي هي موضوع الترجي

وهو ترقيب حصول الشيء  
سواء كان محبوا وباقال له  
طمع نحو لعل لك تعطينا  
أو مكروها وباقال له اشفاق  
نحو لعل أموت الساءة  
فليس الترجي من أنواع  
الطلب في الحقيقة لان  
المكروه لا يطلب (قوله  
وينصب في جوابه المضارع  
الخ) بيان لاعطائه حكم  
ليت فلو استعملت لعل في  
موضعها الأصلي وهو  
الترجي لم ينصب المضارع  
بعدها ثم ان نصب المضارع  
بعده لعل لا يدل على أنها  
مستعملة في التمني الاعلى  
مذهب البصريين الذين  
لا ينصبون المضارع في  
جواب الترجي اذ لا جواب  
له عندهم لا على مذهب  
الكوفيين الذين يثبتون له  
جوابا ويجوزون نصب  
المضارع في جوابه (قوله  
لبعدها المرجو) أي وانما  
يتنى بلعل اذا كان المرجو  
كالخج في المثال المذكور  
بعيد الحصول فاللام في  
قوله لبعدها المرجو متعلقة  
بقوله يتنى بلعل كما يدل عليه  
كلام الشارح بعد (قوله  
وهذا) أي وبسبب هذا  
البعدها شبه ذلك المرجو  
البعدها الحصول المحال

(وقد يتنى بلعل فتعطي حكم ليت) وينصب في جوابه المضارع على اضمحار أن (نحو لعل على أحج فأزورك)  
بالنصب لبعدها المرجوع عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها  
فيتولد منه معنى التمني

لان التمني هو بداية الرغبة حتى انه يتعلق بالمحال فناسب التحضيض فالمعنى في هلا تقوم لبتك تقوم والمعنى  
في لومانة دم وقد علمت أن ليت المقدره هنا معناها الطلب المؤكدا لا التمني الحقيقي ثم السري في تركيب  
هل ولومع لا لوما لا فائدة ما ذكر دون سائر الحروف أن الطلب مع التمني عهد فيه في الجملة كونه للتوبيخ  
والتنديد كقولك لم لأول لم تذكره فالاول للتوبيخ على عدم الاكرام والثاني للتنديد والسكاكي ظاهر  
عبارته هو ما قال المصنف وقد أشرنا الى تحقيقه آنفا وعبر بكان المقتضية لعدم الجزم لان أكثر  
التحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيهم فيحتمل أن تكون غير مأخوذة  
بما ذكرتم انه لم يجعل تركيبه ما لنفس التنديد والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التمني لان التنديد  
متعلق بالمضى والتحضيض بالمستقبل فكانهما مختلفان فارتكب معنى التمني واسطة لانه طلب في المعنى  
ليكون كالجنس لهما فليكون في الحروف شبه تواطؤا لا شبه اشتراك لان التواطؤ أقرب من الاشتراك  
وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف (وقد يتنى) أيضا (بلعل) التي هي  
للترجي والترجي هو ارتقاب الشيء وهو يشمل المحبوب والمكروه فليس هذا من أنواع الطلب في الحقيقة  
لان المكروه لا يطلب فلا ينصب الجواب بعده لعل كما ينصب بعد أنواع الطلب وليكن اذا استعمل لفظ  
لعل للتمني (ف) بمعنى شئ (تعطي حكم ليت) في نصب الجواب الذي هو المضارع بعد البناء بتقدير أن وذلك  
(نحو) قولك (لعل أحج فأزورك بالنصب) أي ينصب أزورك على تقدير أن المعنى ليت الخج صار معنى  
فتصدر الزيادة وانما ينصب كذلك عند قصد التمني (لبعدها المرجو) وهو الخج في المثال (عن الحصول)

الترجي لا يتنى هذا لان التحوي ينظر في الترجي والتمني الى اللفظ والبيان ينظر الى المعنى وقول المصنف  
(لبعدها المرجو عن الحصول) قد يقال كيف يجتمع ذكر الترجي مع البعد وجوابه انه ما ذكر الترجي  
المصطلح عليه انه لا قرب بل ذكر المرجو المشتق من الرجاء ولا شك أن الرجاء لغة لأعم من التريب  
والبعد وقول المصنف ليتولد وقوله لتضمنه ما معنى التمني يشعر بأن معنى التمني يجتمع مع الاستفهام  
في هل والاول مع الامتناع في لولا وأنما يبان معنى الاستفهام والامتناع ويختلف التمني وفيه نظر  
بالنسبة الى هل ولو وسأني عن التنوخي تحقيقه في بقاء الترجي مع الاستفهام في لعل وأما الاستفهام في  
هلا والاول مع الامتناع في لولا ولوما فلا شك في عدمه الا أن يريد بقاء التحضيض والتنديد ثم قول المصنف  
ليتولد منه في الماضي التنديد وفي المضارع التحضيض صواب العبارة أن يقول وفي المستقبل لان  
المضارع اذا وقع بعده هذه الحروف احتمل المضى والاستقبال كما ذكره ابن مالك وغيره والتحضيض  
لاتعلق له بالمضارعة التي هي صفة لفظ الفعل بل بالاستقبال الذي هو أحد مدلوليه أو مدلوله (تنبيه)  
قد يتضمن التمني معنى الخبر قال الزمخشري في قوله تعالى ولوترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نزولا  
نكذب بآيات ربنا يجوز أن يكون ولا نكذب معطوفا على نزلنا وحالا قال ولا يدفعه قوله تعالى وانهم  
لكانون لانه ممن قد تضمن معنى العدة فتعلق به التكذيب وهذا ما قدمنا الوعد به عند الكلام على حد

بجامع عدم الحصول في كل (قوله فيتولد منه) أي من ذلك البعد أو الشبه المذكور معنى التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع  
في وقوعه فقد ظهر لك من هذا أن التمني في هل ولومعني مجازي وفي لعل من مستبعدات التركيب وليس معنى مجازيها كذا في عهد  
الحكيم والحاصل أن لعل مستعملة في مرجو شبيه بالتمني في البعد فتولد من ذلك الشبه تنبيه



(قوله طلب حصول صورة الشيء في الذهن) أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا التعريف إشارة إلى أن السمع والناسخ في الاستفهام للطلب أي طلب الفهم وأن الفهم هو العلم لأن الحصول هو الإدراك واعتراض هذا التعريف بأنه غير مانع وذلك لأنه يشمل مثل علمي على صيغة الامر فإنه دال على طلب حصول صورة في الذهن مع أنه أمر لا استفهام فكان على السارح أن يزيد أدوات مخصوصة ليخرج نحو علمي وفهمي وأجيب بأنه تعريف بالأعم وأن الاضافة للعهد أي طلب معهود وهو ما كان بالأدوات مخصوصة أو أن ال في الذهن عوض عن المضاف اليه أي في ذهن المتكلم وأما علم وفهم فان كلاهما يدل على طلب حصول صورة في أي ذهن كان ولا يقال ان علمي وكذا فهمي يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لان هذا ليس من صيغة علم وفهم بل من الاتيان بضمير المتكلم وأجاب الحفيد بجواب آخر وحاصله أن المقصود بالذات في الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماة بالوجود الظلي أي الذهني لا المعلوم من حيث ذاته فقوله هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام في الذهن لتعذره وجوده فيه والمقصود (٢٤٦) بالذات في الامر المذكور هو العلم من حيث ذاته لا من حيث

(ومنها) أي من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها خصوصاً هو التصديق

فصار يشبه المحالات التي لا طمع فيها فاستعملت فيه لعل كاستعمال ليت لمشابهة هذا المعنى لمعناها وعلى هذا فليس تنبيهاً حقيقة وهذا بناء على أن لعل لا جواب لها لما تقدم وهو مذهب البصريين واللام يدل نصب الجواب بعدها على تضمين معنى ليت كما هو مذهب الكوفيين (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة المطلوبة وقوع نسبة في الخارج أو لا وقوعها بمعنى أنه طلب أن وقوع النسبة هل هو محقق خارجاً أو لا لأنه طلب مجرد تصور الوقوع بل الانشاء والخبر وقول الزمخشري ان التكذيب تتعلق به العدة مخالف لما ذكره ابن قتيبة ص (ومنها الاستفهام الخ) ش الاستفهام أحد أنواع الطلب استفعال فهو طلب الفهم وقد يخرج عن ذلك لتقرير أو غير ذلك ألفاظ ذكرها المصنف وهي الهمزة وهل وما ومن وأي وكف وأين وأني ومنى وأيان بفتح الهمزة وبالكسر قليل وهي لغة سليم وبقى على المصنف أم فانها استفهامية متصلة كانت أم منقطعة وسياق الكلام على ذلك عند قول المصنف والباقية لطلب التصور وكذلك يقع الاستفهام بهما أو كائى وكذلك يستفهم بلعل عند الكوفيين وقال التنوخي انها تبقى معها حينئذ معنى التبرجى قال ابن مالك في المصباح ان ألفاظ الاستفهام غير الهمزة نائية عنها اذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون اطلب التصور فقط وقد يكون اطلب التصديق فقط وقد يكون اطلب أيهما كان وقدم المصنف ما يطلب به أيهما كان لزيد ألفاظاً في تحصيله الاستفهام عن أيهما شئت بخلاف ما لو قدم

صورته لان المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل أن المراد بالصورة في تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته وفي ذلك الامر العلم من حيث ذاته وحينئذ فلا شمول وهذا نظير اختلاف أهل الميزان في أن المترتب على النظر بطريق الاصاله هل هو المعلوم أو العلم فذهب بعض إلى الأول والعلم بطريق التبعية وذهب آخرون إلى الثاني والمعلوم بطريق التبعية وهذا مبنى على مغايرة العلم للمعلوم وذهب الحنكالي

والا

أن العلم عين المعلوم حيث فسروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الاضافة من قبيل اضافة الصفة

للموصوف أي الصورة الحاصلة ووفق السكاكي في المفتاح بفرق آخر بين الاستفهام والامر وهو أن المقصود في الامر حصول ما في الذهن في الخارج والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال وهو علمي اقتضى حصول أثره في الذهن لكون الفعل أمراً فالمقصود من قولك هل قام زيد حصول القيام الذي في الخارج في الذهن والمقصود من قولك قم حصول القيام الذي في الذهن في الخارج وحاصل هذا الفرق أن الاستفهام طلب حصول صورة الشيء الذي في الخارج في الذهن وحينئذ فلا شمول وعبارته في المفتاح والفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في الامر والنهي والتداه واضح فالتداه في الاستفهام طلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش مطابق له وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متبوع وتبعه على ذلك العلامة السيد في حواشي المطول وفيه نظر لان صيغة الامر لطلب حصول أمر مطلقاً سواء كان في الذهن كعلمي أو في الخارج كتم فدخل في الاستفهام بعض صور الامر فالمعول عليه الفرق الأول اه غنمي (قوله فان كانت أي الصورة التي طلب حصولها في الذهن) (قوله وقوع نسبة بين أمرين) المراد بوقوعها مطابقاً للواقع ونفس الامر كما أن المراد بلا وقوعها عدم مطابقته للواقع (قوله فحصولها) أي ادراكها أي فادراك تلك الصورة التي هي مطابقة للنسبة للواقع تصديقي

والالفاظ الموضوعه الهمزة وهل وما من وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق

(قوله والافهوتصور) أى والاتكن الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها بل كانت تلك الصورة موضوعا أو محمولا أو نسبة مجردة أراقتين من هذه الثلاثة أو الثلاثة فحصول أى ادراكها تصور فتحصل من كلامه أن التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع أو عدم مطابقتها وأن التصور ادراك الموضوع أو المحمول أو النسبة (٣٤٧) أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثة ثم

ان هذا التقسيم الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد بالصورة في التعريف المعلوم كما سبق وهو ما ذكره في حاشية المطالع لان الوقوع واللاوقوع من قبيل المعلوم ولذلك قال بعد ذلك فحصولها تصديق وذبح بعضهم الى أن تلك الصورة هي العلم بناء على أنه لا تفاوت بين العلم والمعلوم الا بالاعتبار فالصورة من حيث وجودها في الذهن علم ومن حيث وجودها في الخارج معلوم وهذا مذهب الحكماء كما مر (قوله الهمزة وهل الخ) اعلم أن هذه الالفاظ على ثلاثة أقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة ولطلب التصديق تارة أخرى فالقسم الثالث هو الهمزة والقسم الثاني هل والقسم الاول بقية الالفاظ ومن هذا الاعتبار صارت الهمزة أعظم فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله) وادعائه لوقوع نسبة الخ

والافهوتصور (والالفاظ الموضوعه الهمزة وهل وما من وأي وكم وكيف وأين ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق) أى انقياد الذهن وادعائه لوقوع نسبة تامة بين الشئيين

تحقيقه خارجا فذلك المطلوب تصديق وان لم تكن تلك الصورة تحقق الوقوع بل تصور الموضوع أو المحمول المستلزمين غالب التصور والنسبة بينهما فالمطلوب تصور وورد على حد الاستفهام بما ذكر أن قول القائل فهمنى أو علمنى طلب حصول صورة في الذهن وليس استفهاما وأجيب بأن الصيغة أعنى صيغة افعل لا تختص بالصورة الذهنية والمراد بالاستفهام ما يشعر بذلك بخصوصه وأما صيغة افعل فلا تدل على التحصيل في الذهن الا في هذه المادة وبأن المطلوب بما ذكر التحصيل لا الحصول ولا يخفى ما في الجوابين من التكلف والاول أقربهما (والالفاظ الموضوعه) أى للاستفهام كثيرة منها (الهمزة) منها (هل و) منها (ما و) منها (من و) منها (أى و) منها (كم و) منها (كيف و) منها (أين و) منها (أنى و) منها (متى و) منها (أيان) ثم شرع في بيان مواقع هذه الالفاظ فقال (فالهمزة) منها (لطلب التصديق) وهو كما تقدم حصول النسبة التامة بين شئيين بتحقيق وقوعها خارجا وفي ضمنه انقياد الذهن لتلك

ما يخص أحدهما فإنه حينئذ لا تحصل الفائدة لمزيد القسم الآخر وأيضاً فالهمزة أم الباب فهي الجديرة بالتقديم اذا علم ذلك فهذا أنا نأذكر ان شاء الله تعالى ضوابط يتميز بها حقيقة الاستفهام عن التصديق وحقيقة الاستفهام عن التصور ما بين لفظي ومعنوي فمن ذلك الاستفهام عن التصديق حقه أن يؤتى بعده بام المقطعة دون المتصلة والاستفهام عن التصور ما صلح أن يؤتى بعده بام المتصلة دون المقطعة وبعد أن كتبت هذا الضابط بفكرى رأيت ابن مالك صرح به في المصباح بلفظه والله الحمد ومن ذلك الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتفاءها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد شيئين فبالاستفهام يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما لا بعينه مسندين أم مسندا اليهما أم من تعلقات الاسماء وهذا الضابط هو أيضا ضابط الفرق بين أم المتصلة والمنفصلة ومن الفرق بينهما ما أن المتصلة لا يكون قبلها الاستفهام اما لفظا ومعنى نحو أزيد أم عرو قائم أولفظا لا معنى نحو سواء على أقت أم فعدت فان الاستفهام لفظي لا معنوي والمنقطعة قد لا يأتي قبلها الاستفهام لفظا ولا معنى وإذا تأملت مع ما بعد علمت أن أم قد لا يكون معها ما يصرفها لا تقطاع ولا اتصال حتى يعرض ذلك على المعنى ولنوضح ذلك بالأمثلة فاذا قلت أقيم زيدا أم قعدا احتمل أن يكون المعنى أى الأمرين كان منه ويكون استفهاما واحدا لطلب التصور وأم فيه متصلة بذلك صرح الشيخ أبو حيان ومثله قوله تعالى استكبرت أم كنت من العالين لأن الهمزة فيه للتقرير وكذلك أزيد قائم أم هو قاعد ومنه

ولست أبالي بعد نقدي مالكا \* أموتى ناء أم هو الآن واقع

وكذلك لو كانت الجملتان لشخصين وبذلك صرح الشيخ أبو حيان وأنشد بدر الدين بن مالك رحمه الله \* فقلت أهى سرت أم عادنى علم \* واحتمل أن تكون استفهمت في هذه المثل عن الاول ثم أردت

عطف الادعان على انقياد الذهن عطف تفسيرا والمراد بالادعاء لوقوع النسبة ادراك وقوعها أو لا وقوعها كما أنه قال الهمزة لطلب التصديق الذى هو ادراك وقوع نسبة تامة بين شئيين أو لا وقوعها أى ادراك موافقتها لما في الواقع أو عدم موافقتها له وتفسير الادعان بالادراك هو مذهب المناطقة وأما عند المتكلمين فهو قبول النفس للشيء والرضا به فهو يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس قبلات ذلك ورضيت به واعلم أن ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها كما يسمى تصديقا يسمى حكما واسنادا وإيقاعا وانزاعا وإيجابا وبسبب انفرقة

شخصنا العدوى (قوله أقام زيد) أي فقد تصورت القيام وزيد أو النسبة بينهما ما سألت عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجا أولا فإذا قيل قام حصل التصديق والحاصل أن السائل عالم بأن بينهما نسبة منسوبة بالوقوع أو الالاقوع وبطلب تعيين ذلك وكذا يقال في المثال الثاني (قوله في الاسمية) لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية أكثر (قوله غير النسبة) الأولى غير وقوع النسبة أولا ووقوعها وذلك كدراك الموضوع والمحمول والنسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب وإنما كان الأولى ما قلناه لأن كلامه يفيد أن ادراك النسبة من

(٢٤٨)

(كقولك أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأزيد قائم) في الاسمية (أو) لطلب (التصور) أي ادراك غير النسبة

النسبة وذلك (كقولنا) في طلب التصديق بضمون الجملة الفعلية (أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيد أو النسبة بينهما ما سألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فإذا قيل قام حصل ذلك التصديق (و) في طلب التصديق بضمون الاسمية (أزيد قائم) فقد تصورت أيضا الطرفين والنسبة وسألت عن وقوعها خارجا فإذا قيل في الجواب هو قائم حصل التصديق (أو التصور) معطوف على التصديق أي تكون الهمزة للتصديق وقد تقدم وتكون للتصور وهو ادراك غير النسبة الإبقاء أو الانتزاعية بمعنى أن ادراك أن النسبة الفلانية واقعة أو ليست بواقعة تصديق كما تقدم وادراك ما سوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب تصورات ثلاث أقسام أحدها طلب تصور النسبة اضربا عنه واستفهاما ثانيا فتنكون أم منقطعة ويكون ذلك استفهاما عن التصديق ثانيا للاستفهام بالهمزة عن التصديق أيضا وقد يأتي في بعض المثل قريبة ترجع أو تعين الاتصال كقولك أرضيت أم غضبت أو الانقطاع كقولك أقت أم طلعت الشمس ولذلك اجتمع العقل والنقل على أن أم منقطعة في قوله تعالى ألهم أرجل يشونهم أم لهم أم أيدي يطشون بها ولو قلت ألهم الأكرام أم ألهم الأهانة لكانت متصلة قطعا فقد اتفقا في التركيب اللفظي واختلفا في المعنى قطعا ومن الأمثلة المحتملة أيضا قولك أعندك زيد أم عندك عمرو والظاهر فيه الاتصال واضبط هذا المثال فسيحتاج إليه فيما بعد وإذا قلت أقام أم لم يقم فكذلك غير أنه بعد أن تكون أم فيه منقطعة لأنه يلزم أن يكون فيه اضربا عن الأول إلى الاستفهام عن الثاني وذلك انما يكون في سنن لا يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر ولا شك أن قولك أقام يفهم ما يفهمه قولك أم لم يقم من التردد في القيام ويشهد لما قلناه قول الزمخشري في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير أم فيه منصلة وأن المعنى أفلا تبصرون أم أبصرتم وقد نقل ابن عطية وغيره هذا التفسير عن سيديويه فان توهم متوهم أنه لا يصح قولنا أقام أم لم يقم لعدم فائدة ذكر أم فهذه الآية الكريمة بتفسير سيديويه والزمخشري قاطعة لتوهمه ثم له من الفائدة تعيينه لطلب التصديق وقد يقال كيف نكون أم فيه منصلة وقد قلتم أن أقام زيد معناه أم لم يقم وأنه استفهام تصديق فإذا صرح بهذا المعنى فقل أم لم يقم كيف ينقلب استفهام تصور كما سبق وإذا قلت أزيد أم عمرو قائم فلا يخفى أنهما متصلان وأنه استفهام تصور عن المسند إليه وإذا قلت أقام

غير النسبة من حيث وقوعها أو الالاقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة واعلم أن الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من وجهين لفظي وهو أن ما صلح أن يؤولي بعده بأمر المنقطعة دون المتصلة استفهام عن التصور وما صلح أن يؤولي بعده بأمر المتصلة فهو استفهام عن التصديق ومعنوي وهو أن الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد الشيئين بقي شيء آخر وهو أن جعل الهمزة في المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل وذلك لأن تصور الطرفين

(كقولك)

حاصل قبل السؤال لأنه متصور للمسند إليه وهو الدبس والمسند وهو الالاقوع في

الاناء قبل السؤال وبعبارة فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال وقبله في الحصول للسائل بل هو حاصل في الحالين ولا يصح أيضا أن تكون لطلب التصديق لأن التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لأنه أدرك قبل السؤال أن أحد الأمرين حاصل في الاناء وهذا الادراك عين التصديق والحاصل أن الهمزة في المثالين لا يصح أن تكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل الحاصل وأجيب بأنه يصح أن تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعميم أي تصور المسند إليه من حيث أنه مسند إليه وتصور المسند من حيث أنه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل السؤال لأنه تصور للمسند إليه والمسند من حيث ذاتها وهو تصور على وجه الاجتهاد وبيان ذلك أن السائل تصور قبل السؤال ذات الدبس وذات العسل وأما الموصوف منهما بكونه في الاناء فغير متصور له فإذا

كقولك أدبس في الاناء أم غسل وأفي الخابية دبسك أم في الزق

قيل له في الجواب دبس تصور الموصوف منهم ما يكونه في الاناء وهو خصوص الدبس وكذا إذا أجيب بالغسل ويصح أن تكون الهزمة في المثالين اطلب التصديق والمراد تصديق خاص فان التصديق الحاصل

(٢٤٩)

قبل السؤال تصديق على سبيل الاجال وهو ادراك أن أحدهما في الاناء والحاصل بعد السؤال تصديق على سبيل التعمين وهو ادراك أن الحاصل في الاناء دبس فإن قلت حيث كان يصح جعل الهزمة في المثالين اطلب التصديق فلا وجه لاقتصارهم على كونها اطلب التصديق إنما اقتصر عليه ليكون تصور المسند اليه أو المسند على جهة التعمين هو المقصود للسائل وأما التصديق الخاص فهو حاصل غير مقصود والحاصل أن الهزمة في المثالين المقصود بهما اطلب تصور خاص ويلزم من حصوله حصول تصديق خاص وهذا لا ينافي أن السائل عنده قبل السؤال تصور اجمالي وتصديق كذلك وبما ذكرناه لك ينسفع ما أورد على قول الشارح علما بحصول شيء في الاناء وقوله علما بكون الدبس الخ من أن هذا يقتضي تقديم التصديق على التصور ولا فائده هذا وحاصل الدفع

(كقولك) في طلب تصور المسند اليه (أدبس في الاناء أم غسل) علما بحصول شيء في الاناء طلبا لتعيينه (و) في طلب تصور المسند (أفي الخابية دبسك أم في الزق) علما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا

بين طرفين من غير طلب وقوعها أولا وهذا القسم لم يخل له لأن طلب تصور الطرفين يعني عنه (و) نازها طلب تصور المسند اليه (كقولك أدبس في الاناء أم غسل) فان هذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهات الحاصل الذي هو المسند اليه لأنه هو المتصف بكونه حاصلًا فسألت عنه فإذا قيل مثلا غسل نصورت المسند اليه بخصوصه وأنه غسل وهما نكتتان ينبغي التنبه لهما احدهما أن ظاهر ما هنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص كما أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لأنك تعلم أن ثم شيئا حاصلًا في الاناء إلا ترى بين الغسل والدبس والآخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو الغسل المحاب باحده معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع في الاناء خصوص حصول الغسل مثلا لاحقيقة الغسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص بالكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعين المسند اليه أو المسند مسمو تصور أو سماعا فهمم والدبس هو شراب حلوي يتخذ من التمر والغلب (و) نالها طلب تصور المسند كقولك (أفي الخابية دبسك أم في الزق) فانك قد علمت حصول الدبس وجهلت ما حصل فيه الذي هو مسند ويلزم من الجهل بالطرف الجهل بما يتعلق به بخصوصه أم قاعد زيد فاستفهام عن المسند للتصور هو متصل واذ قلت أزيد أم عمر اضربت فتصلة وهو استفهام عن تصور المفعول هذا كله إذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقام زيد احتمل أن تكون اطلب التصديق وأن تكون اطلب تصور المسند وأن تكون اطلب تصور المسند اليه لأن ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام ويشك في المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد ويشك أنه القيام أولا فالمعنى على الأول أقام أم لا وعلى الثاني أقام زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم فعبد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لأن النسب هي الجذرية بالاستفهام ولذلك كان ابتداء الفعل لهزمة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس إذا اقرر ذلك فلنلحقه بقائده وهي أن الاستفهام عن التصديق هل يكون المطلوب به الثبوت أو الانتفاء قال ابن مالك في المصباح الاستفهام طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب قيل أو منفي حكى قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفي أولا وكأنه أشار بقوله قيل إلى ما ذكرناه عن المفتاح ولعله فهم أن الاستفهام عن التصديق تارة يطلب به الثبوت وتارة يطلب به الانتفاء والذي يظهر والله أعلم أن هذا ليس مراده فان الاستفهام لا يطلب به الثبوت ولا الانتفاء وانما يطلب به الواقع منهما في الوجود وهو أحدهما لا بعينه فتقول السكاكي أو الانتفاء ليس معناه أو طلب تعيين

(٣٣ - شرح التلخيص ثاني)

أن التصور المطلوب بالهزمة تصور خاص وهذا يصاحبه تصديق خاص وهذا لا ينافي أن السائل عنده قبل السؤال تصديق اجمالي وهو ما ذكره الشارح وهو صاحب تصور المسند اليه أو المسند على وجه الاجال قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله في طلب تصور المسند اليه) أي من حيث أنه مسند اليه والاقتصاف ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت وكذا يقال فيما بعده (قوله أدبس في الاناء أم غسل) الدبس غسل متخذ من الزبيب والمراد من الغسل غسل النحل لأنه المتبادر عند



لتعيين ذلك

فسألت عنه فاذأقبل في الجواب هو في الخابية مثلا تصورت المسند الذي هو كون الدبس حاصل في الخابية وفيه النسكتان السابقتان فهما أيضا تصورا سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحدهذين وتصورا خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو كونه نفس الخابية بخصوصها والزق بخصوصه ثم الطرفان متصوران لذاتهما أيضا وإن سأل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كافي المسند اليه لأن التصديق المعلوم مطابق الحصول في أحدهما ثم سأل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص وإمكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما بنوا اللهها على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل لا يقال كون أزيد قائم للتصديق وفي الخابية دبسك أم في الزق للتصور تحكم لأن في الاول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الخابية وكونه في الزق لانا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف به وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الايمان بام فتناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني ولولزم من الشك في أحدهما شك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو سلبها أو السؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله فافهم

الانتفاء بل المراد طلب تعيين أحدهما وانما بدر الدين فهمه على غير وجهه وكيف يتخيل أن يطلب بالاستفهام احدي النسبتين بعينها فحينئذ القولان اللذان ذكرهما بدر الدين فاسدان فان قلت لعل صاحب المصباح أراد الاثبات والنفي للفظيين قلت ذلك بعيد من كلامه وان أراد ذلك فممنوع فانه يصح لك أن تقول ألم يقيم زيد وعل الذي أوقعه فيه أن غالب ما ورد من ذلك ليس على باب بل التوبيخ أو التقرير مثل ليس الله بكاف عبده ألم أقل لك انك ان تستطيع معي صبرا أو لم يروا أنا تأتي الارض وقول الشاعر

ألم يأتيك والانباء تنمي \* بما لاقت ابـون بنـي زياد

ألسم خير من ركب المطايا \* وأندى العالمين بطون راح

وقوله

ولكن يرد عليه قوله تعالى أفلا تبصرون فقد تقدم أن تقديره عند سبويه أم أبصرتم وانما متصلة واذا كانت متصلة كان الاستفهام على بابيه ويرد عليه اجماعهم على أقام زيد أم لم يقم فان لم يقم مستفهم عنه سواء كانت متصلة أم منقطعة وقد صرح الجزولي وغيره بوقوع الاستفهام المحض عن النفي وانما خالف في ذلك أبو علي الشلوين فنهى ورد عليه ابن مالك في باب لا بقوله

ألا صطبار سلمى أم لها جلد \* اذا ألقى الذي لا قام أم مثالي

بقي هنا سؤال وهو أنه قد يقال الاستفهام لا يكون الا طلب التصديق لانه اذا قصد تعيين المسند اليه فانت تطلب العلم بوقوع النسبة الخاصة من المسند اليه الخاص فاذا قلت زيد أم عمرو قائم كنت طالبا للتصديقين معا قيام زيد وقيام عمرو وقد يجاب بان طلب النسبتين الخاصتين وقع هنا التزاما وليس هو عين المستفهم عنه بل لازم له وقد ظهر بهذا أن طلب التصديق لا يعدمه بكل حال اما استقلالا أو تبعا وقد يعكس هذا فيقال كل استفهام فهو طلب تصديق لانك اذا قلت أقام زيد فاعني أقام أم لم يقم فعناه أي المحتماين وقع قيامه أم عدم قيامه وأي انما يسأل بها عن التصور فانت تعلم أحد الامرين لا محالة لان النقيضين لا يرتفعان وانت تريد تعيين الواقع من مفاصل كقولك أقام أم قاعد زيد في انه لتصور المسند وما من استفهام الا يمكن أن يقال معه أي وقد تقرر أنها انما يسأل بها عن التصور وجوابه أنا لا نسلم أن أيا يصلح في قولك أقام زيد أم لم يقم اذا قلنا انه استفهام تصديق وكيف يكون ذلك

الاطلاق (قوله اتعين ذلك) أي الواحد والحاصل أن السائل في المثال المذكور عالم بالنسبة أعني نبوت الكونية للدبس والمجهول له هو الطرف المكون فيه فانه وان كان معلوما له أنه أحدهما الا أنه مجهول من حيث التفصيل أعني كونه الخابية أو الزق لا يقال كون الهـ مرة في أزيد قائم للتصديق وفي قولك أي الخابية دبس أم في الزق للتصور تحكم لأن في الاول تردد بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني التردد بين كون الدبس في الخابية وكونه في الزق لانا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف به وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الايمان بام فتناسب كون الاول للتصديق الذي هو العلم بالنسبة دون الثاني وان لزم من الشك في أحدهما الشك في الآخر وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول أو موضوع أو سلبها عنه والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله كما تقدم ذلك الفرق المعنوي

(ولهذا)

ولهذا لم يفتح أزيد قائم وأعمر أعرفت

(قوله في طلب تصور الفاعل) أي الفاعل المعنوي

(٢٥١)

(قوله وذلك) أي وبين ذلك القبح

فيما ذكر مع هل في

المرفوع والمنصوب وعدم

القبح مع الهمزة في

المرفوع والمنصوب فقوله

لأن التقديم أي المرفوع

والمنصوب (قوله لأن

التقديم الخ) توضيح

ذلك أن التقديم يفيد

الاختصاص فيكون مفاد

التركيب الأول السؤال

عن خصوص الفاعل

بمعنى أنه يسأل عن المختص

بالقيام هل زيد أو عمرو

بعد تعقل وفروع القيام

فيكون أصل التصديق

بوقوع القيام من فاعل

ما معلوما عنده فلزم كون

السؤال عن تعيين الفاعل

ومفاد الثاني السؤال عن

خصوص المفعول أي

الذي اختص بالمعرفة دون

غيره بمعنى أنه يسأل عن

الذي يصدق عليه أنه

المعروف فقط دون غيره

بهذا العلم بوقوع المعرفة

على عمرو وغيره فأصل

التصديق بوقوع الفعل

على مفعول ما معلوم وإنما

سأل عن تعيين المفعول

فالسؤال في الجملة لطلب

النصور فلما استعملت فيها

هل لا فادت طلب التصديق

وأصل التصديق معلوم

فيها فيكون الطلب بها

(ولهذا) أي ولجئ الهمزة لطلب التصور (لم يفتح) في طلب تصور الفاعل (أزيد قائم) كما فتح هل زيد قائم (و) لم يفتح في طلب تصور المفعول (أعمر أعرفت) كما فتح هل عمر أعرفت وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل

(ولهذا) أي ولجئ الهمزة لطلب التصور دون هل فانها للتصديق فقط كما يأتي (لم يفتح) ورودها في التركيب الذي يكون الاستفهام فيه لطلب التصور كطلب تصور الفاعل في كقولك (أزيد قائم) بخلاف ورود هل في هذا التركيب الذي هو لطلب التصور غالبا فلا يقال هل زيد قائم الأعلى فتح (و) كطلب تصور المفعول في قولك (أعمر أعرفت) بخلاف ورود هل فيه فيفتح فلا يقال هل عمر أعرفت الأعلى فتح أيضا ووجه كون التركيب لطلب التصور أن التقديم يفيد الاختصاص فيكون مفاد الأول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام بالفعل بعد العلم بوقوع القيام من زيد أو غيره فيكون أصل التصديق بوقوع القيام معلوما عنده فلزم كون السؤال عن

وهما استفهامان وليس كل استفهام يصلح أن يقال فيه أي من جهة المعنى وإن صلح من جهة اللفظ ألا ترى أنك لو قلت في قوله تعالى ألهم أرجل أنه يصح أن يعبر عنه بأن يقال أي الأمرين أهم الأرجل أم الأيدي لكنت مخالفا لضرورة العقل وإن صح لفظا وبعد أن انكشف الغطاء عن ذلك فلهذا سرح كلام المصنف فالهمزة يطلب بها أيها ما كان من تصديق أو تصور ومثل المصنف استفهام التصديق بقولك أقام زيد وأزيد قائم وليس على إطلاقه بل ذلك حيث كان المراد أم لم يقم وأردت الانقطاع فان كان المراد أم عمرو أو أم قعد فلا كما سبق فإن قيل عذره في ذلك أن هذه الصيغة عند الإطلاق ظاهرة فيما ذكره فلما ظاهرة في أن المعنى أم لم يقم لكن ليست ظاهرة في أن أم منقطعة وأما تعييله زيد قائم فلا يصح على شيء من التقادير أما على أن يكون المعنى أم عمرو أو أم فاعدا فواضح وأما على أن المعنى أم لم يقم فهو لا يصح على رأي المصنف فانه يرى أن الذي يلي الهمزة هو المستفهم عنه فتعين أن يكون هو المسند إليه لا الجملة وإن كنا لا نوافق المصنف على ما قاله بل أصبح هذا المثال مناسباً وأما الاستفهام عن التصور فاما عن تصور المسند إليه ومثله المصنف بقولك أدبس في الاناء أم غسل وهو مثال صحيح واما عن تصور المسند ومثله المصنف بقولك أفى الخابية دبسك أم في الرق وفيه تساهل فان في الخابية ليس مسندا بل المسند الاستقرار الذي هو عامل في هذين الجارين والجرورين ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد بالمسند الطرف بل الاستقرار الذي يتعلق به الطرف واما عن تصور شيء من تعلقات المسند ولم يذكره المصنف وكلام الخطيب يوهم نفيه وليس كما قال وذلك قولك أزيد أم عمر اشربت ويصح التمثيل له بما مثل به المصنف للاستفهام عن المسند وهو أفى الخابية دبسك أم في الرق قوله (ولكنها) أي الهمزة (لا تختص بتصور ولا تصديق) مقلوب صوابه أن يقال لا يختص به التصور ولا تصديق وإن كان الواقع أن الهمزة لا تختص بالتصور ولا بالتصديق لأن كلامهم ما يوجد في استفهام بغيرها وكل من التصور والتصديق لا يختص بالهمزة لأنها استعملت في الآخر ولكن المصنف يريد أن الهمزة تستعمل فيما والتعبير عن ذلك أن يقول لكون الهمزة لا يختص به التصور ولا تصديق بل يخرج عن كل منهما إلا أن لم يفتح كذا وكذا ثم على المصنف اعتراض وهو أن عدم فتح ما سببه ذكره ليس ناشئا عن استعمال الهمزة في التصور والتصديق كما ذكره بل هو ناشئ عن استعمالها في التصور فينبغي أن يقول وليكون لا يختص

لتحصيل الحاصل بخلاف استعمال الهمزة فانه لا ضرر فيه لأنه لطلب التصور فان قلت مقتضى هذا أن استعمال هل فيما ذكر من التركيبين ممنوع لأنه فيفتح فقط قلت انما لم يكن ممنوعا لحوار أن يكون التقديم لغير التخصيص لأنه لا ينبغي أن يكون للتخصيص فلذا لم يمنع أصل التركيب اه يعقوبي

(قوله فيكون هل) أي لو أتى بها (٢٥٢) في هذا التركيب لطلب حصول الحاصل أي لأنها الطلب التصديق أي

وطلب حصول الحاصل عبث (قوله وهذا ظاهر الخ) أي واستدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر في تقديم المنصوب لأن تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وأما كونه للاهتمام أو التبرك أو الاستلزام فلا في الغالب وأما تقديم المرفوع فليس للاختصاص في الغالب بل الغالب فيه أن يكون لتقوى الاستناد وأما كونه للتخصيص فغلاف الغالب وحينئذ فلا يكون هل زيد قام فيجاء الماذكر نعم بفتح لامر آخر على ما يأتي من أن هل في الأصل بمعنى قد فلا يلزم إلا الفعل غالباً (قوله فليتأمل) انما قال ذلك لأن تقديم المنصوب يكون أيضاً لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوي تقديم المرفوع من جهة أن كلا قد يكون لاختصاص وغيره وحينئذ فلا فرق بينهما وحينئذ فيكون الاتيان بهل قبيحا دون الهمزة في تقديم المنصوب والمرفوع ويجاب عنه بأن النظر في الفرق بينهما بالغالب فتقديم

فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في أعمر أعرفت لا في أزيد قام فليتأمل  
 تعين القابل ويكون مفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره  
 بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه هو المعروف فتطردون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على  
 عمروا وغيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم وانما سأل عن المفعول الذي اختص بها  
 فكان السؤال في الجائز لطلب التصور فلو استعملت فيها هل لفادت طلب التصديق وأصل التصديق  
 معلوم فيها لانها لا اختصاص فيكون الطلب بها التحصيل الحاصل لكن هذا التعديل يفيد المنع  
 لا التبع كما ذكرنا وقد يجاب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب كما ستأتي  
 الإشارة إليه ثم هذا في أعمر أعرفت ظاهر لان الغالب كون تقديم المفعول للاختصاص وأما في أزيد  
 قام ففيه نظر لانه يكون كثيراً مجرد الاهتمام وشبهه فلا يستدعي التخصيص في الغالب الذي يكون ملزوماً  
 لطلب التصور حتى يفتح من جهة أن هل استعملت فيما يتبادر منه طلب التصور ولم يفتح في الهمزة التي  
 تستعمل لذلك نعم يفتح مع هل لامر آخر على ما يأتي من أن ما يعني قد في الأصل فلا يلزم إلا الفعل غالباً  
 ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكرا معا يعلم به أنه أريد بهما السؤال عن كل متصور  
 بهما تصديق لم يفتح أزيد اضربت وأزيد قام والذي ذكره الشارح أن ذلك حالتين ان أريد التصور  
 لم يفتح وان أريد التصديق فتح لما سيأتي من فتح نظيره في هل قلت المراد أنك اذا قلت أزيد اضربت  
 كان محتملاً لان تزايد اضربت لم تضرب فيه يكون طلب تصديق فيفتح وأن يكون المراد عمراً فيكون  
 طلب تصور فلا يفتح وهذا الذي ذكره فاسد لان المصنف والشارح المذكور قالان المستفهم عنه  
 هو ما يلي الهمزة فتعين أن يكون المستفهم عنه هو زيداً فيكون تصوراً ولذلك جزم المصنف بعدم  
 فتحه لانه لا يحتتمل عنده غير التصور نعم يمكن أن يقال زيداً هو المستفهم عنه فتارة يستفهم  
 عنه أهو الذي وقع له التخصيص بالضرب أولاً وذلك طلب تصور وتارة يستفهم عن ثبوت تخصيصه  
 بالضرب لان تقديم أزيد اضربت أما اضربت أحد الأزيداً وأنت لو صرحت بذلك لكنت طالبا  
 للتصديق والمستفهم عنه هو زيداً باعتبار تخصيصه فلم يخرج زيداً أن يكون مستفهماً عنه أي عن  
 اختصاصه كاذن قلت أشاركه أحد أأم لا وانما قلنا ذلك محافظة على أن يكون المستفهم عنه ما يلي  
 الهمزة على رأى المصنف بقي النظر فيما هو موضوع اللفظ والذي يظهر ان قلنا بالاختصاص أن  
 موضوع اللفظ طلب التصديق وأن التقدير أزيداً اضربت أحد الأزيداً لكن المصنف قال ان ذلك  
 لا يصح وكأنه لاحظ أن المعنى طلب التصور وهو واضح عند تقدير عدم الاختصاص أما على تقدير  
 الاختصاص ففيه عسر لان مدلول زيداً عرفت ما عرفت الا زيداً اذا دخلت الهمزة صار معناه ما عرفت  
 الا زيداً وذلك استفهام تصديق وما ذكره المصنف يؤدي الى أن يكون التقدير أزيداً الذي مضربت  
 الا هو وفي تنزيل اللفظ عليه عسر نعم يشكل على أنه اذا كان لطلب التصديق في الموجب لفتح قولكم لان  
 التخصيص يستدعي حصول التصديق فلنأتمم ولكن التخصيص يستدعي التصديق باسناد أصل  
 الفعل لا حصول التصديق بالاختصاص فقولك أزيداً اضربت يستدعي حصول التصديق بأن ثم مضروباً  
 وليس هو المستفهم عنه بل المستفهم عنه اختصاصه بالمضروبة ولم يحصل به تصديق ويمكن أن ينزع  
 في أصل حصول التصديق لان قولك أزيداً اضربت اذا جعلناه للاختصاص وحلناه لني وثبات صار  
 كقولنا ما مضربت الا زيداً وأنت لو قلت ما مضربت أحد الأزيداً لعل على ضرب زيداً بالمفهوم  
 الذي يشكره كثير من الناس ولو كانت غير استثنائية فالاستثناء من النفي ذهب ذاهبون الى أنه ليس

المرفوع والمنصوب وان اشتر كافي أن كلا يكون للاختصاص ولغيره لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص (والمسؤول  
 وفي تقديم المرفوع غير التخصيص وحينئذ فيكون الاتيان بهل قبيحاً دون الهمزة في تقديم المنصوب ودون المرفوع نظر الغالب فيهما

والمسؤول عنه بها هو ما يليها فتقول أضربت زيدا إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده

(قوله هو ما يليها) أي هو تصور ما يليها والتصديق به (قوله إذا كان الشك) أي يقول ذلك إذا كان الشك في نفس الفعل أي من حيث صدوره من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به والافعال في حد ذاته لا تعلق به شك ويدل لذلك قول الشارح أعني أي تقول ذلك إذا حصل عندك شك في أن المخاطب ضرب زيدا أم لا (قوله أن تعلم وجوده) أي أردت أن تعلم أن الضرب وجوده من المخاطب أم لا (قوله ويحتمل أن يكون الخ) أي فهذا التركيب أعني أضربت زيدا وكذا ما مثله من كل تركيب ولي الهمزة فيه فعل محتمل لأن يكون لطلب التصديق وطلب التصور وتعيين أحد الأمرين بالفرائض اللفظية كافتراق

(٢٥٣)

المعادل لما يلي الهمزة بأم المنقطعة أو المتصلة مثل أضربت زيدا أم لا لطلب التصديق وقولك أضربت زيدا أم كرمته لطلب التصور والمعنوية كافي أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه فإنه سؤال عن التصديق بالفراغ منه وقوله الذي كنت تكتبه فريضة على ذلك لأنه يفيد أن السائل عالم بأن المخاطب يكتب كتابا وأما فسوك أكتب هذا الكتاب أم اشترينه فإنه سؤال عن تصور المسند أي تعيينه والفريضة حاله وإذا علمت أن ما ذكره المصنف من المثال محتمل للأمرين يظهر أن في كلام المصنف أعني قوله والمسؤول عنه بها هو ما يليها كالفعل

(والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة (هو ما يليها كالفعل) أي في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرام

خاص من المسند أو المسند إليه أو شيء من متعلقاتهما فأشار إلى ذلك بقوله (والمسؤول عنه بها) أي بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور (ما يليها) من تلك الأجزاء وذلك (كالفعل في) قول القائل (أضربت زيدا) فإن هذا الكلام يقوله الشاك في وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بأبلا منها من بعض وقد يجاب بأنه لما كان الغرض السؤال عن أصل النسبة المتعلقة بالفعل وأصل النسبة للمسند والمسند هنا فعل كان الفعل هو المسؤول وإنما يتضح وينجبه إذا كانت للتصور ولو كان التصور لا يخلو هنا عن مراعاة التصديق كما تقدم وأما أن كانت للتصديق المحض فلا يتضح ما ذكر لأن أحد أجزاء الجملة ليس أولى من الآخر في الإبلاء كما ينبغي عليه أن يقابل ينبغي أن يجري الكلام حينئذ على أصله قبل الاستفهام ولهذا قررنا كلامه على ما إذا أريد بالهمزة التصور وقد تقدم البحث فيما فسره معنى الكلام الموالي للفعل فيه الهمزة وأن ذلك ينافي ما فرض

بأنبات ثم قال (والمسؤول عنه بها هو ما يليها) أي المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها مثال ذلك أظن أم قاعد زيد إذا استفهمت عن المسند وان استفهمت عن المسند إليه قلت أزيد أم عمرو قائم أو عن تعلقات الفعل قلت أزيد أم عمرو أضربت وأقائم أم جالس أضربت وقوله (كالفعل في أضربت زيدا) عبارة نوههم أن المراد الفعل فقط ويكون التصور للمسند وإنما يرد عن وجود الفعل ويكون استفهام تصديق كما بينه في الإيضاح وقد تقدم الكلام على ما في هذا المثال من النظر وقوله (والفاعل في أنت ضربت) يريد به الفاعل المعنوي لا الصناعي فإنه لا يتقدم على فعله وقد يقال هذا يفضي إلى أن أزيد قام استفهام عن زيد لا عن القيام وذلك يفضي إلى أنه لا يصح أزيد قام أم قعد وأنه لا يصح أزيد فعل كذا حتى يكون الفعل قد تحقق وقوعه وفيه بعد ثم يخدش فيما جزموا به من أن المسند تفهم عنه ما يليها نص سيبويه فيما نقله شيخنا أبو حيان عنه قال في غميلة أزيد عندك أم عمرو وأزيد القيت أم بشر افتقد اسم أحسن ولو قلت أليت زيد أم عمرو الكان جائزا حسنا أو قلت أزيد أم عمرو كان جائزا حسنا

عنه تصور المسند أو المسند إليه أو شيء من متعلقاتها لان هذا هو الذي يأتي أبلاؤها ولا يظهر إذا كان المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة ادليس له لفظ واحد يلي الهمزة بل دأب بين المسند والمسند إليه فليس أحدهما أولى بالأبلا من الآخر وقد يجاب بأنه لما كان الغرض عند السؤال بها عن التصديق السؤال عن حال النسبة وهي جزم مدلول الفعل فلا بد أن يلي الفعل الهمزة هذا وبعضهم حمل كلام المصنف على ما إذا كان المسؤول عنه أحد الطرفين لا النسبة ولا وجهه كما علمت بنى بحث آخر وهو أن الشارح حمل المتن على صورة التصديق وجعل صورة التصور احتمالا مع أن التصديق انما يحصل بالطرفين فلم يل التصديق الذي هو المسؤول عنه الهمزة فهلا حمل المتن على صورة التصور ابتداء كذا في يس والجواب عنه ما علمته فقام مل (قوله لكن لا تعرف أنه ضرب أو أكرام) أي وأردت بالاستفهام تعيينه



وتقول أنت ضربت زيد إذا كان الشك في الفاعل من هو وتقول أزيدا ضربت إذا كان الشك في المفعول من هو وهل لطلب التصديق

(قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغي أن يراد هنا بالفاعل المفعول لا الصانع إذ لا يجوز تقديمه على فعله (قوله إذا كان الشك في الضارب) أي تقول هذا (٣٥٤) الكلام مخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصاً صدر منه الضرب وشككت في

(والفاعل في أنت ضربت) إذا كان الشك في الضارب (والمفعول في أزيدا ضربت) إذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل لطلب التصديق

وتقدم جوابه فتأمل (والفاعل) هو عطف على قوله كالفعل أي يلي المسؤل عنه الهمزة كالفعل فيما تقدم وكالفعل (في) قولك (أنت ضربت) فإن هذا الكلام انما يقوله من عرف حصول أصل النسبة بان عرف صدور الضرب من أحد وجهي الفاعل فكأنه يقول هذا الضرب الصادر من الذي صدر منه أنت أم غيرك فالشك هنا في الفاعل (و) كالمفعول (في) قولك (أزيدا ضربت) فأنك انما تقول هذا الكلام إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحد أوجهات عين ذلك الاحد فكأنك تقول مضروبك ما هو هل هو زيد أم غيره فالشك هنا في المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما بينهما عليه أنف من أن الاستفهام الذي ذكرناه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صرح اطلاق الشك فيما هو تصور سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم (وهل) من حروف الاستفهام انما تستعمل (لطلب التصديق) والمراد به هنا مطلق وقوع النسبة أو لا وقوعها لانه متى علم أصل الوقوع وطلب

كما جاز أزيدا عند ذلك أم عمرو وتقدم الاسمين جميعاً مثله وان كان ضعيفاً انتهى كلام سيدي به واختاره الشيخ أبو حيان ثم نقول إذا كان مع الهمزة أم وجعلنا المستفهم عنه ما يلزم يلزم تقديم الاسمين لأن المستفهم عنه أحدهما فلا يحصل تقديم المستفهم عنه إلا بتقديمهما وقد قال سيدي به انه ضعيف ثم ان السكاكي والمصنف جعلان أم من أجل الاستفهام عن التصديق قولك أزيدا منطلق ولو كان المستفهم عنه هو زيد لكان ذلك طلباً للتصور لا للتصديق ثم نقول التصديق ليس له لفظ واحد بل الهمزة بل معناه دأثر بين المبتدأ والخبر فلا يمكن أن يلي لفظة الهمزة إلا أن يقال المعتبر فيه هو الفعل ثم نقول يستحيل أن يلي الهمزة المستفهم عنه بل بعضه ألا ترى أن المستفهم عنه في قولك أزيدا ضربت أم عمرا المضروب مبهماً لا يزيد فقط ثم قوله تعالى أذن لكم يلزم أن يكون استفهاماً عن المسند اليه وليس كذلك بل عن النسبة دليل أم على الله تفكرون وقول المصنف (والسؤال عنه بها هو ما يليها) ظاهر وقوله بها وذكره لذلك في هذا المحل وقطعه النظر عن النظر دون ذكره لذلك في أول الكلام أو آخره يقتضي أن غيرهما من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها وليس كذلك بل غيرها يشاركها في ذلك وقد ذكره الطيبي في التبيان (تنبيه) قولنا لا يستفهم عن المسند اليه حتى يتحقق حصول مطلق النسبة قد يلزم أن تكون النسبة ماضية فلا يصح أن يسبق قوم أم عمرو وليس كذلك بل يستفهم عن الفعل المستقبلي وعن فاعله إذا ترجح وقوعه وهذا مع كونه واضحاً صريحاً بصاحب الاقصى القريب (تنبيه) ان قيل التصديق مسبوق بالتصور فاذا حصل التصديق كيف يطلب التصور وقد قلتم انه نارة يسأل عن التصور والتصديق معلوم قلنا انما يعني بالتصديق اعتقاد وجود النسبة فن قال أزيدا قام أم عمرو مصدق بان ثم قيا ما لکنه مجهول فاعله ص (وهل لطلب التصديق الخ) ش الاداة الثانية

كونه مخاطب أو غيره فكأنك تقول له الذي صدر منه الضرب أنت أم غيرك فالشك هنا في الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور (قوله إذا كان الشك في المضروب) أي أن هذا الكلام انما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحد أوجهات عين ذلك الاحد فكأنك تقول مضروبك ما هو هل هو زيد أم غيره فالشك هنا في المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما بينهما عليه أنف من أن الاستفهام الذي ذكرناه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صرح اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما (قوله وكذا قياس سائر المتعلقات) أي المعمولات نحو في الدار ضليت وأيام الجمعة سرت وأتأديما ضربت وأراكا

(حسب)

جئت ونحو ذلك اه مطول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يتقدم على عامله لانه بمنزلة انما كبديل ادعى بعضهم أنه نو كيد لفظي اصطلاحاً كما هو مظهر في كتب التحويل لكن انظر المصدر المبين للنوع والعدد هل يتقدم أو لا وحده (قوله وهل لطلب التصديق) أي لطلب أصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها فلا يرد أن الهمزة أيضاً لطلب التصديق دائماً لانهم لطلب تصديق خاص وان كان الغرض منه قد يكون تصور المسند اليه أو المسند

حسب كقولك هل قام زيد وهل عرو فاعد ولهذا امتنع هل زيد قام أم عمرو

كما مر ولذا قال العلامة البعقوبي المراد بالتصديق هنا مطلق ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها لانه من علم أصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (قوله حسب) أي اذا عرفت أنها الطلب التصديق فليس هي أي هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه مبني بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له الاصر على طلب التصديق وان كان ليس من طرفه أطول (قوله وتدخل على الجملتين) أي الاسمية والفعلية بشرط أن تكون الجملة مثبتة فلا تدخل على منفي فلا يقال هل قام زيد لانها في الأصل بمعنى قد وهى لا تدخل على المنفي فلا يقال قد لا يقوم زيد واعلم أن عدم دخول هل على المنفي لا ينافي أن الطلب التصديق مطلقا أعني الايجابي والسلبى فيجوز أن يقال هل قام زيد أو لم يقوم كما صرح بذلك العلامة المحلى في شرح جمع الجوامع رادا على التاج السبكي في المتن المذكور حيث فهم من قولهم أنها لا تدخل (٢٥٥) على منفي أنه لا يطلب بها التصديق

السلبى (قوله نحو هل قام زيد وهل عرو فاعد) أو رد مثالين دفعا لنوعهم اختصاص هل بالفعلية لكونها في الأصل بمعنى قد (قوله اذا كان المطلوب حصول التصديق الخ) الاولى أن يقول اذا كان المطلوب التصديق بثبوت القيام لزيد الخ وذلك لان التصديق كما مر حصول وقوع النسبة أولا وقوعها فيحصل المعنى اذا كان المطلوب حصول حصول الخ ولا معنى له الا أن يجرد التصديق عن بعض معناه وهو الحصول ويراد به الوقوع فكأنه قال اذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام لزيد

حسب) وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عرو فاعد) اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي ولاختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لان وقوع المفرد هنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى اطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم

الاعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (حسب) أي فطلب التصديق بها حسب أي كافيه عن طلب التصور فلا يتعدى به من التصديق الى التصور فلا تستعمل فيه وتدخل عند استعمالها في التصديق الذى تختص به على الجملتين الفعلية (نحو) قولك (هل قام زيدو) الاسمية كقولك (هل عرو فاعد) وانما تستعمل في التركيبين اذا أريد فيها السؤال هل حصل القيام لزيد أو لم يحصل له أصلا وهل حصل القعود لعمرو أو لم يحصل له أصلا (ولهذا) أي ولاجل اختصاصها بالتصديق (امتنع) استعمالها في تركيب قرنت فيه بما يدل على السؤال عن التصور ونحو قولك (هل زيد قام أم عمرو) لان أم هنا وقع بعدها مفرد فدل على كونها متصلة والمنصـلة تدل على كون

هل وهى لطلب التصديق وقول المصنف (حسب) أي فقط وهذه الكلمة ملازمة للاضافة معنى وتقطع عنها لفظا فتبنى على الضم في الاكثر وقد أوضحنا ما يميز به طلب التصديق في الهمة وأمثله وهى عنها أمثلة الاستفهام وهل وعبارة الطيبي في التبيان هل مختصة بطلب التصديق وهى فاسدة والصواب أن طلب التصديق يختص بها وذلك كقولك هل قام زيد ولا يحتاج أن نقول هنا على أحد التقادير لانه لا يصلح الا للتصديق فيحمل عليه وقوله وهل عرو فاعد فيه ما سبق من البحث وذكر المثالب لان أحدهما جملة اسمية والاخر فعلية ثم قال (ولهذا) أي ولكون هل لا يطلب بها الا التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لان أم المتصلة انما تستعمل عند طلب التصور واردة لتعيين بعد العلم بالنسبة والتصديق

أي ادراك أن هذا الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقة كل من المسندين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل زيد الخ) أي امتنع الجمع بينهما وبين ما يدل على السؤال عن التصور ونحو قولك هل زيد قائم أم عمرو (قوله لان وقوع المفرد الخ) هذا علة للعلة أي وامتنع هل زيد قام أم عمرو ولاختصاصها بطلب التصديق لان وقوع المفرد هو عمرو وهذا أي بعد أم الواقعة في حيز الاستفهام دليل على أن أم متصلة اذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها بأن يقال أم عندك بشر ولا يقال ان ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جز من جملة وانها منقطعة لان وقوع المفرد الذى هو جزء جملة بعد أم المنقطعة جواز مشروط بكونها بعد الخبر نحو انما لا بل أم شاء وهذا ليست واقعة بعد الخبر وانما سميت أم هذه منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها لان الغرض من الايمان به الانتقال من كلام الى كلام آخر فلذا كانت بمعنى بل الاضربية وانما سميت أم المتصلة بذلك لاتصال ما قبلها بما بعدها (قوله وهى اطلب تعيين أحد الأمرين) أي المفرد الذى قبلها والمفرد الذى بعدها أو ما المنقطعة وهى التى بمعنى بل فطلب التصديق فيجوز وقوعها بعدها (قوله مع العلم بثبوت أصل الحكم) أي المحكوم به والعلم بثبوت المحكوم به تصديق وحاصله أنها لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بأم المتصلة

وقبح هل زيد اضرب بتقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قدم عليه ولم يفج

مع حصول التصديق في نحو أزيد قام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لأنه التصور بوجه ما (قوله وهل انما تكون اطلب الحكم) أي التصديق أي قام المنصلة تفيد أن السائل عالم بالحكم وهل تفيد أنه جاهل به لأنها الطلبية وحينئذ فبين هل وأم المذكورة تدافع وتنافض فيمتنع الجمع بينهما في تركيب واحد ونفسير الحكم بالتصديق بناء على أن التصديق بسيط وأنه عبارة عن الحكم وأن تصور المسند والمسند اليه والنسبة أي ادراك كل منها شروط للتصديق لأجزائه وهذا هو مذهب الحكماء وهو المختار وقيل إن التصديق مركب من تصور المسند (٣٥٦) والمسند اليه والنسبة ومن الحكم وهو ادراك أن

وهل انما تكون اطلب الحكم فقط ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو القبح ولا يمتنع لما سيجيء (و) لهذا أيضا (فج هل زيد اضرب بت) لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل (فيكون هل اطلب حصول الحاصل وهو محال

السؤال عن التصور لأنها التعيين أحد الشئيين المنهيين من وقعت منه النسبة منهم ما بعد العلم بأصل تلك النسبة وقد تقدم أن هل اطلب أصل النسبة فقطضاها جهل أصل النسبة إذ لا يستل عن معلوم ومقتضى أم المنصلة العلم بها فتناوبا ولولم يذكروا أم مع هل أصلا أو ذكرت منقطة بأن أريدا الانتقال من كلام إلى آخر فقبل مثلا هل زيد قام أو هل زيد قائم أو عمرو قائم يعني بل عمرو قائم على وجه الاضرب لم يمتنع ولم يفج كما سياتي قريبا (و) لأجل اختصاصها بالتصديق (فج) استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول عن الفعل نحو قول القائل (هل زيد اضرب بت) بتقديم زيد على ضربت وانما كان مظنة للعلم بحصول أصل النسبة (لان التقديم) أي تقديم المفعول (يستدعي) أي يقتضي غالبا (حصول التصديق) أي أن المتكلم حصل له تصديق (بنفس) وقوع (الفعل) الذي هو الضرب وانما سأل عن تعيين المفعول فكأنه يقول هذا الضرب الصادر منك من الذي وقع عليه هل هو زيد أو غيره فالجهول هو المفعول فعلى مقتضى ظاهر الاستعمال والغالب يكون سؤالا عن المفعول لا عن ثبوت أصل الفعل وعلى مقتضى أصل استعمال هل يكون سؤالا عن أصل الفعل وهو طلب تحصيل الحاصل وهو عيب ينزل في باب البلاغة منزلة الحال فكان بين ظاهريهما التنافي ففج ونحو زيد في طلب النسبة فيلزم طلبها وكونها خاصة له وهما متنافیان قال السراج تبعه صاحب المفتاح بخلاف أم المنقطة فيجوز أن تعادل هل فتقول هل قام زيد أم قام زيد بشر قال سيبويه تقول هل تأتيني أم تحدثني قلت أم لا تقع بعد هل الامنقطة لأنها لا يطلب بها الا التصديق ولا تكون أم معه الامنقطة كما سبق ولأنه يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة قال ابن الصائغ ولا يجوز استعمال أم بعد هل الآن تريد المنقطة كقوله

ألا ليت شعري هل تغيرت الرحي \* رحي الحرب أم أضحت بفج كما هي  
قال سيبويه هو على كلامين فقول السكاكي حينئذ امتنع أن يقال هل عندك عمرو أم بشر بخلاف أم

النسبة واقعة أو ليست الواقعة فإن قلت لم لا يكون المطلوب بنحوه وانما هل زيد قام أم عمرو والامرین معاً أعني طلب التعيين وطلب الحكم بأن يكون المطلوب بهل التصديق وبأم التعيين ويقصدان معاً باللفظين المختلفين إذ طلب التعيين لم يقصد بهل بل بأم وطلب الحكم لم يقصد بأم بل بهل وحينئذ فيسوغ الجمع بين هل وأم المنصلة قالت المراد أن الجملة الواقعة فيها هل لا تكون الا لطلب التصديق والجملة الواقعة فيها أم لا تكون الا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدي إلى التناقض على أن طلب التعيين بأم يستلزم كون التصديق بأصل الحكم حاصلًا إذ قد قلنا أنها لطلب تعيين

أحد الامرین مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل تقتضي عدم حصوله وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من أصله (قوله ولو قلت الخ) أفاد بهما أن محل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بأم بعد هل فلولم تذكرفاته لا يمتنع بل يكون قبيحا لما سيجيء من قول المصنف لان التقديم الخ (قوله وله- هذا أيضا فج) أي ولأجل اختصاصها بالتصديق فج استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول على الفعل سواء كان ذلك المفعول مفعولا لنحو هل زيد اضرب أو غيره نحو أفي الدار جلست وأراك باجنت وأعندك قام عمرو (قوله لان التقديم) أي تقديم المفعول على الفعل (قوله يستدعي) أي يقتضي غالبا (قوله حصول التصديق) أي حصول العلم للمتكلم (قوله بنفس الفعل) أي بنفس وقوع الفعل كالضرب أي ان التقديم يقتضي أن المتكلم عالم بوقوع الفعل (قوله فتكون هل الخ) أي لأنها اطلب التصديق (قوله وهو محال) أي وحصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثا

هل زيد اضربه لجواز تقدير المحذوف المفسر مقدما كما

(قوله وانما يمنع) أي مع أن العلم المذكورة تقتضي منع الاحتمال أن يكون زيدا أي في المثال المذكور مفعول فعل محذوف أي مقدر قبله ويكون مفعول المذكورة محذوفاً والتقدير هل ضربت زيدا ضربه وحينئذ لا يكون عنالك تقديم حتى يستدعي التصديق بحصول نفس الفعل (قوله أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام) أي للاهتمام بالمجرد عن التخصيص أي وحينئذ لا يكون التقديم مستدعياً للتصديق بحصول الفعل فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل (قوله لكن ذلك) أي ما ذكر من كون زيدا مفعولاً للمحذوف أو مفعولاً للمذكورة لمجرد الاهتمام لا للتخصيص (قوله خلاف الظاهر) أي لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر إذا الغالب في تقديم المنصوب كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قبيحة وإذا علمت ما يلزم على كل منهما ما ظهر لك أن كلامنا من الاحتمالين (٣٥٧) بعيد مرحوح إلا أنه مع بعده يكفي في تصحيح قولك هل زيد اضربه

في تصحيح قولك هل زيد اضربه بضم الهمزة المصنف قبيحا لا يمنعنا في شيء آخر وهو أن مقتضى ما ذكر أنه إذا قدم المفعول بقصد الاهتمام نحو وجه الحبيب أن في قبيح مخالفة الغالب قال العلامة البهوتي في قبل ولا فائلا به وعلى هذا فيكون القبح مخصوصا بتقدير الفعل وحينئذ في إعرابي ما حصل في نفس الأمر فان قصد التخصيص امتنع وان قصد تقدير الفعل قبح وان قصد الاهتمام لم يقيح ولا إعرابي في القبح كون التقديم مظنة للتخصيص سواء قصد أولا كما هو ظاهر كلام الشارح وفي هذا المقام بحث ذكره شيخنا الشهاب المسلوي في شرح ألفيته وحاصله أنه إذا نظرنا إلى الاحتمال لم يجوز

وانما يمنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيد اضربه ضربه فانه لا يقيح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أي هل ضربت زيدا ضربه

المثال سائر المتعلقات نحو هل في الدار جاست وهل راكباً جئت وهل عندك قام عمرو وانما يمنع لعدم لزوم إرادة ما ينفهم غالباً من التقديم الذي هو السؤال عن المفعول بعد العلم بأصل الفعل لجواز أن يكون زيدا مفعولاً لفعل محذوف فلا يفيد الاختصاص ولكن في هذا التفسير يمنع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح فالقبح على هذا الاحتمال يكون من تبادر التخصيص ومن قبح المقدر وقيل لجواز أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام فالقبح على هذا التقدير من تبادر التخصيص وعلمته ويلزم عليه القبح ولو لم يقيح الاهتمام ووجد كقولك هل وجه الحبيب تمنى قبل ولا فائلا به وعلى هذا يكون القبح مخصوصاً بتقدير الفعل وحينئذ في إعرابي ما حصل في نفس الأمر فان قصد التخصيص امتنع ان قصد تقدير الفعل قبح وان قصد الاهتمام لم يقيح ولا إعرابي في القبح المظنة كما أشرنا إليه قبل وظاهر كلام المصنف ما قررناه تأمل ثم القبح المذكور انما يكون حيث لا ينصل العامل بشاغل كما في المثال (دون) ما إذا اتصل به نحو قول الفاضل (هل زيد اضربه) فانه لا يقيح لان الفعل لما اتصل بالشاغل الذي هو الضمير لم يتعين التخصيص المفيد حصول العلم بأصل النسبة وانما لم يتعين (لجواز تقدير) الفعل (المفسر) بفتح أنسب (قبل زيدا) فيكون الأصل هل ضربت زيدا ضربه وإذا قدر قبل زيدا لم يفد تخصيصاً

عندك بشرية بضم الهمزة التركيب ممتنع وان أم هذه متصلة وقد اعترض عليه في ذلك ولا اعتراض لانه يعني أنا إذا لم نقدر عندك قبل العاطف تكون أم هذه متصلة وهذا التركيب ممتنع عند البيهقيين لما قاله وعند النحاة لعدم تقدم الهمزة الجوازة لهذا التركيب كانت أم هذه متصلة نعم إطلاق امتناع هل قام زيد أم عمرو من السكاكي والمصنف فيه نظر لانه انما يمنع حيث لم يقدر فعل قبل العاطف فان قدر جازوا كات على كلامين كما صرح به ابن الصائغ واقضاه كلام سيبويه ونص عليه ابن مالك في شرح الانية وقال السكاكي انه يقيح أعني ذلك زيد أم عندك عمرو بانقطاع أم قلت بل ينبغي أن يمنع لان الظاهر من أم هذه انها متصلة فانه على معنى أعني ذلك زيد أم عمرو ولا فرق بينهما إلا ان هذا جملتان ولا أثر لذلك في

(٣٣ - شروح التلخيص ثانياً) مثل هل قام زيد أم عمرو واحتمال تقدير فعل بعد أم لتكون منقطعة وان كان خلاف الظاهر إذا مخالفة الظاهر لا تقتضي الامتناع عن ما ذكرتم وان اقتضت القبح وأجاب بأن نحو هل زيد قام أم عمرو لم يقع في كلام العرب حتى يتكلف صحته ولو على قبح إذا منقطعة المذكورة بعدها المفرد المفعول المحذوف انما انطقوا به بعد الخبر نحو انهم لا بل أم شاء وأما أم المذكورة في الاستفهام فلم ينطقوا بعدها إلا بالجملة بخلاف نحو هل زيد اضربه فانه وجد في كلامهم فاضطررنا إلى تكلف صحته ولو على قبح إذا لم يكن ممتنعاً لما انطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) أي فيكون العمل عليه بعيدا والرجوع إلى التخصيص أرجح وإذا كان المقتضى للامتناع راجحاً كان هذا المثال قبيحاً مع ذلك الاحتمال المرجح وحسب السكاكي في تصحيحه (قوله دون هل زيد اضربه) أشار المصنف به إلى أن القبح المذكور حيث لا ينصل العامل بشاغل كما في المثال السابق أما إذا اتصل به كهذا المثال فلا يقيح (قوله لجواز تقدير المفسر الخ) أي لجواز ذلك جوازاً واحتمالاً لا اتصالاً بتقديم العامل على المفعول وحينئذ فلا يستدعي حصول



وجعل السكاكي قبح نحو هل رجل عرف لذلك أي لما قبح هل زيدا ضربت ويلزمه أن لا يقبح نحو هل زيدا عرف لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق

التصديق بنفس الفعل لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق فتكون هل لطلبه فحسن وبما قلناه من أن المراد بالـ وازالراجع اندفع ما يقال إن مطلق الجواز لا يخلص من التباحة ولا يدفعها وانما عبر بالـ وازاشارة الى انه قد لا بد من المفسر قبل زيد بدل بعده وهو جائز أيضا لا يمكن عرجوحية ويكون التقديم ويلزمه الفساد السابق

(٢٥٨)

(وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك) أي لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير في عرف قدم للتخصيص (ويلزمه) أي السكاكي (أن لا يقبح هل زيدا عرف) لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبح باجماع النحاة

فلم يقبح لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت أصل الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت كما في المثال الأول (وجعل السكاكي قبح) قول القائل (هل رجل عرف) المتفق على قبحه (أجل ذلك) المذكور وهو كون التقديم للتخصيص المفيد للعلم بأصل الثبوت المنافي لمقتضى هل وانما جعل لذلك لأن مذهبه كما تقدم أن نحو هذا المثال يقدر فيه أن رجلا مقدم عن تأخير على أنه فيه فاعل معنى فالأصل في هل رجل عرف عنده هل عرف رجل على أن رجلا بدل من الضمير فالتقديم يفيد التخصيص المنافي لمقتضى هل ولم يجعله متمعا لجواز أن لا يقدم للتخصيص بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل يكون رافع لرجل (ويلزمه) أي ويلزم السكاكي حيث جعل علنا القبح تقديمه بفيد التخصيص (أن لا يقبح) ما لا يصح فيه التقديم للتخصيص لانه فاعله القبح عنه نحو قولك (هل زيدا عرف) فان تقديم المفعول فيه ليس للتخصيص المستدعي لحصول التصديق

الاتصال وعدمه بل يكون المعنى على كلامين في الثاني منهما استفهام مع اضراب وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد ولا اضراب فانظروا أن أم فيه متصلة له وأنه لا يجوز قوله وقبح هل زيدا ضربت لأن التقديم على ما قرره يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والمستفهم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب فقوله هل زيدا ضربت لا يكون استفهاما عن التصديق لانه محصيل الحاصل ولا عن التصور لأن هل لم توضع له وقد تقدم ما عليه من الاعتراض قال الشارح وانما قال قبح ولم يقل امتنع وان كان ما ادعاه جمع بين متنافيين فهو بقتضى المنع لانه يحتمل أن يكون مفعولا بـ وازال بـ حذفه هل ضربت زيدا ضربته لكن هذا التقدير بعيد لأن فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني فلذلك كان بعيدا فكان الجمل على غيره راجحا وقيل انما حكم بقبحه دون امتناعه لأن الذي أدى الى الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس بلازم بل راجح ولا سيما في نحو هل رجل قام فلو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب فلما كان المفضى الى الامتناع راجحا كان هذا قبيحا مخالفا لفته الراجح قال المصنف (دون ضربته) أي لا يقبح هل زيدا ضربته لأن القبح انما جاء في هل زيدا ضربت التحقق

ويلزمه الفساد السابق والحاصل أن هذا المثال يحتمل احتمالين أحدهما راجح والآخر مرجوح ويلزمه الفساد فاعل على الراجح فإذا كان خاليا عن القبح (قوله لما سبق الخ) أي وانما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله قدم للتخصيص) أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والجهل انما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا لتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول الحاصل ولم يجعل المثال المذكور متمعا لجواز أن لا يكون تقديمه من تأخير للتخصيص بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير

وفيه

فعل رافع لرجل (قوله ويلزمه) أي حيث جعل علنا القبح في المنكر كون التقديم لما كان مؤخرا

للتخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل للاهتمام أو التقوى لأن اعتبار التقديم والتأخير لا فائدة للتخصيص في رجل عرف لكونه لا سبب سواء لكونه مبتدأ منكرة وأما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص وإذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون هل لطلب التصديق (قوله حتى يستدعي الخ) تفريع على المنفى أي ليس للتخصيص الذي يتفرع عليه استدعاء الخ (قوله مع أنه قبح باجماع النحاة) مرتبط بقوله ويلزمه أن لا يقبح ووجه قبحه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع أنها إذا رأنا الفعل في حيزها لا ترضى إلا بعاقبته وعدم الانفصال عنه ان قلت كيف يكون في جماع مع أن صاحب المفصل خرج على تقدير الفعل قلت ما ذكره صاحب المفصل من التوجيه انما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لأنه توجيه له مع كونه شائعا حسنا

وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقيح لعله أخرى (وعال غيره) أي غير السكاكي (فبجهما)  
أي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف

بأصل الفعل المنافي للطلب هل بل للاهتمام والتقوى كما تقدم اذ لا يصح تقدير تأخير على أنه فاعل معنى  
كما قدر السكاكي في هل رجل عرف مع أن هذا التركيب أعني هل زيد عرف قبيح بالاجماع وأجيب  
عن هذا بان انتفاء لعله من علل التسج وهي كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا  
يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعله أخرى اذ لا يلزم من نفي لعله نفي  
جميع العلل فاللازم عدم وجود القبح لتلك العلة لأن القبح مطلقا كما قال المصنف (وعال غيره)  
أي غير السكاكي (فبجهما) أي علل قبح المثالين وهما هل رجل عرف وهل زيد عرف بعله أخرى

التقديم المقتضى للاختصاص المقتضى لحصول التصديق بالنسبة وأما هل زيد اضربه فيجوز أن يكون  
العامل في زيدا متقدما عليه التقدير هل ضربت زيدا ضربه فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاص فليس في  
الجملة ما يقتضى التصديق فصح الاستفهام هل عن التصديق قلت وما ذكره المصنف من صحة هل زيدا  
ضربه وعدم قبحه ومن قبح هل زيدا ضربت المقتضى لجوازه في الجملة ممنوع فان أدوات الاستفهام غير  
الهمزة اذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الا في  
ضرورة شعرت هذا نص ابن عصفور في المقرب وقال سيبويه في باب ما يختار فيه النصب من أبواب الاشتغال  
ولو قلت هل زيد ذهب لم يجز وكذلك قال غيره وقال شيخنا أبو حيان لو قلت هل زيد اضربت لم يجز الا في  
الشعر فاذا جاء في الكلام هل زيد اضربه كان ذلك على الاشتغال هذا مذهب سيبويه وخالفه السكاكي  
وجوز أن يليها الاسم وان جاء بعده الفعل انتهى وانما المصنف تبع في ذلك قول الرمنشمري في المفصل  
فانه قال فصل وقديجي والقائل ورافعه مضمرا الى أن قال والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعله فعل مضمير  
يفسره الظاهر لا يقال اذا قدر الفعل قبل الاسم فانما وايها الفعل لانه يقول مرادهم أن يليها الفعل لفظا  
وهذا كما أن لم وقد وسوف وإن لما كان الفعل مختصا بهم لم يليها الا صريح الفعل وكذلك لو على مذهب  
البصريين وان كان الصحيح خلافه لمصادمته لقوله تعالى قل لو أنتم تعلمون ثم نقول ان جاز ذلك على  
رأى الكسائي وجب فيه الاشتغال وتقدير الفعل قبله وحينئذ فلا تقديم فلا اختصاص فلا قبح فيئذ قبح  
هذا باطل قطعا بل هو بين امتناع وحسن فجوازه مع قبحه لم يقل به قائل ثم رد على الرمنشمري من جهة  
المعنى ما سيأتي ثم اعترض المصنف على السكاكي بأنه جعل قبح هل رجل عرف للتقديم المفيد  
للاختصاص قال ويلزمه أن لا يقيح هل زيد عرف لانه يرى أن نحو زيد عرف ليس فيه اختصاص قلت  
ومن أين للمصنف أن السكاكي يوافق على قبح هل زيد عرف اذا كان المقتضى لقبح هل رجل عرف عنده  
انما هو التقديم المفيد للاختصاص فقد لا يقول به نعم يرد على السكاكي أنه يقول في نحو رجل عرف أنه  
لا يلزم أن يكون للاختصاص بل قد لا يكون وانما يقول به غالب اذ لم يكن لا بد دائما منكرة  
مسوغة سواء وقولنا هل رجل عرف لا بد دائما بالمشكلة فيه مسوغة وهو حرف الاستفهام فليس متعينا  
للاختصاص ولا راجح فيه فكان من حقه أن يفصل فيه بين أن يقصد الاختصاص فيتمتع أولا فلا يقيح  
والرمنشمري لا فرق عنده بين زيد عرف ورجل عرف في افادتهما للاختصاص وقد جوز هذين التركيبين  
ولم يقيحهما وسببه أنه يرى أن العامل سابق فلا تقديم فلا اختصاص لكن يلزمه القول بقبحهما لان  
المستفهم عنه ما يلي الاداة فيلزم أن يكون هو المسند اليه هنا فيكون تصورا وهو لا يجوز بل ولا عذر  
عن ذلك الا أن يقال المستفهم عنه ما يليها اما لفظا وتقديرا والذي وليها تقدير الفعل قوله (وعال غيره)

أن ماد كره المصنف من  
اللزوم غير لازم للسكاكي  
لان انتفاء لعله من علل  
القبح وهي كون التقديم  
للتخصيص لا يستلزم انتفاء  
جميع العلل فلا يلزمه أن  
يقول بحسن هذا التركيب  
بل يجوز أن يقول فيه  
بالقبح لعله أخرى اذ لا يلزم  
من نفي لعله نفي جميع العلل  
فاللازم على ما قاله عدم  
وجود القبح لتلك العلة لا  
نفي القبح مطلقا كما قال  
المصنف اه لكن هذا  
الجواب انما يظهر اذا لم تكن  
علة القبح منحصرة عند  
السكاكي فيما ذكره وظاهر  
عبارته يفيد الاختصاص  
حيث قال ولا اختصاصا  
بالتصديق قبح هل زيد  
عرفت الا أن يقال تقديم  
قوله للاختصاص لا  
للاختصاص بل لغرض  
آخر (قوله لان ما ذكره)  
أي المصنف (قوله لجواز  
أن يقيح) أي هل زيد عرف  
عند السكاكي لعله أخرى  
هي ما ذكره غيره من أن  
هل في الأصل بمعنى قد وقد  
مختصة بالفعل فكذلك  
كان معناه ما يكون السكاكي  
قائلا بما عال به غيره في قبح  
هذا التركيب (قوله  
وبالغيره فبجهما) بأن  
هل الخ أي على غيره  
فبجهما بعله أخرى غير

ما علل بهما وهي أن هل دائما بمعنى قد في استعمالها الأصلي والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها فاصل هل عرف زيد أهل

بان أصل هل أن تكون بمعنى قد إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام

عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل التي بمعنى قد فكانه قيل أقدر عرف زيد فقول الشارح وأصله أي أصل هل بمعنى قد أهل همزة الاستفهام إشارة لذلك قال أبو حيان في الإفصاح وذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل قد تكون بمعنى قد مجزأة عن الاستفهام وربما سربوا بذلك قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر ثم إن المراد بمعنى قد المذكورة قيل التقريب أي قد أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئا مذكورا كذا في الكشف وفسرها غيره بقدر خاصة لكن جعل قد على معنى التحقيق لا على معنى التقريب وجلها بعضهم على معنى التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر في شأن آدم قد أتى على الإنسان (٣٦٠) وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيئا مذكورا وذلك

(بان هل بمعنى قد في الأصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطفت عليها في الاستفهام وقد من خواص الأفعال فكذا ما هي بمعناها وانما يقع هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل

غير ما علم به السكاكي في هل رجل عرف وهي (أن هل) كانت (بمعنى قد في الأصل) أي في أصل استعمالها فاصل هل عرف زيد أهل عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل على أنها بمعنى قد فكانه قيل أقدر عرف زيد (و) هذا أصل استعمالها ثم (ترك الهمزة قبلها) أي قبل هل أي أسقطت (لكثرة وقوعها) أي هل (في) إرادة (الاستفهام) بمعنى أنه متى أريد الاستفهام عن فعل مع قصد إفادة معنى قد استعملت فيه هل دون قد فلما كثرت استعمالها كذلك أقيمت مقام الهمزة التي كانت تصاحبها كثيرا وألقت فيها بمعنى قد فلم تقدر الهمزة أصلا بل تطفت عليها هل في إفادة معناها فلا جعل أنها بمعنى قد في الأصل أدخلت على الفعل دون الاسم كقد مرعاة لمعناها الأصلي ولكن انما يراعى فيها معناها الأصلي في لزوم موالاتها الفعل اذا وجد الفعل في التركيب وأما اذا لم يوجد رأصلاروى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له فجاز دخولها على الاسم فلا يقع أن يقال هل زيد قائم وانما يقع أو يجتمع نحو قولك هل زيد قائم والفرق بين التركيبين أنها كما تقدم حيث لم تر الفعل في حيزها تسلمت عنه ولم تندكر

أي على غير السكاكي قبح هل زيد عرف وهل رجل عرف (بان هل في الأصل بمعنى قد) كما جاء في قوله تعالى هل أتى على الإنسان فاذا استعملت في الاستفهام كان أصله أن يؤتى معها بالهمزة لانه لما كثرت وقوعها في الاستفهام تركوا الهمزة وكما قبح قد زيد عرف بقبح هل زيد عرف هذا معنى كلام المصنف قلت قوله أصل هل أن تكون بمعنى قد أي بدلا من حال كونها استفهامية بمعنى قد فهو بعيد لان ذلك يخالف اطباق المعربين على تسميتها حرف استفهام وان عني أن معناها الأصلي قد ثم استعملت في الاستفهام فذلك ممنوع ولو صح لا يقضى بما وانها القدي هذا الحكم وقولهم أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام يعني أنها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر همزته وفيه نظر لانه ليس كل شيء كان متعينا لشيء يلتزم فيه ترك أدائه ذلك الشيء فترك الهمزة قبلها لا لا يجمع بين حرفي استفهام لا لكثرة وقوعها في الاستفهام والذي أوقع المصنف في ذلك كلام الزمخشري في

الحين من كونه طيننا (قوله بمعنى قد) أي ملتبسة بمعنى قد وهو التقريب أو التحقيق أي التوقع على الخلاف في ذلك (قوله وترك الهمزة قبلها) أي قبل هل وأشار بقوله لكثرة الخ إلى أنها قد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر كما مر (قوله وقوعها في الاستفهام) أي في الكلام الذي يراد به الاستفهام (قوله فأقيمت هي مقام الهمزة) أي وألقت فيها بمعنى قد (قوله وتطفت عليها في الاستفهام) أي في أغادته وفيه أن هذا يقتضي أن هل غير موضوعه للاستفهام فينافي ما سبق من أنها موضوعه لطلب التصديق وأجيب بأن

وضعها ذلك باعتبار العرف الطارئ ولا ينافي أنها تطفت على الهمزة في إفادة معناها (قوله وقد من خواص الأفعال الخ) هذا من تمة التعليل وكذا ما هو بمعناها لكن لما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم اما يقع ان كان في الجملة فعل أو بدونه لم يكن فيها فعل نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فان دخولها عليه ممنوع (قوله وانما لم يقع الخ) هذا جواب عما يقال مقتضى هذا التعليل أن يقع دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد قائم مع أنه جائز بلا قبح فأى فرق بين ما اذا كان الخبر فعلا قلتم بقبحه واذا كان اسما قلتم بعدم قبحه مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين في القبح وحاصل ما أجاب به الشارح أنه فرق بين الأمرين وذلك لانه اذا كان طرفا الجملة اسمين لم تر هل الفعل في حيزها فتد هل عنه ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له واذا كان الخبر فعلا رأيت هل الفعل في حيزها فلا ترضى الابعاء فتنه نظرا لمعناها الأصلي وهو كونها بمعنى قد المختصة بالدخول على الفعل

وهل تخصص المضارع بالاستقبال

(قوله في حـ بـ زها) أي في قرب حـ بـ زها والاختصاص بهما مشتمل على ما لا يقبل غيرها (قوله وتسا) أي ولم تتذكر المعاهد والاطوان فائلا ما غاب عن العين غاب عن الخاطر (قوله تذكرت اليهود) أي العهد الذي بينهما وبينه من حيث انهما في الاصل بمعنى قد انقضت بالغة على وكان المناسب أن يقول قائم: تذكر اليهود وتضمن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا الاستقبال فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحننت الى الالف المألوف) المراد بالالف المألوف (٢٦١) الفعل وحننت بالتخفيف بمعنى

مالت وعطف من حنا  
يحنو وحنوا بالتشديد  
بمعنى اشتاقت من حن  
يحن حنينا والمألوف تأكيد  
لما قبله (قوله فلم ترض  
بافتراق الاسم بينهما) أي لم  
ترض بتفريقه ولو بحسب  
الصورة الظاهرة وبذلك  
فيما اذا قدر الاسم فاعلا  
الفعل محذوف بفسره  
المذكور وكان المناسب  
ابداً الافتراق بتفريق  
لا يقال افتراق زيد بين بكر  
وعمر وإنما يقال فصرف  
بينهما أو افتراق بينهما  
(قوله وهي) أي هل  
المنقولة للاستفهام فلا  
ينافي صحة دخول هل التي  
بمعنى قد على الحال فله اسم  
وقوله تخصص المضارع  
بالاستقبال أي تخصصه  
لذلك بعد أن كان محتملاً له  
والحال وذلك لانها لما كانت  
منقولة للاستفهام التزم  
فيها مقتضاه وهو تخصيص  
الفعل المضارع بالاستقبال  
لان حصول الامر المستفهم  
عنه يجب أن يكون  
استقبالياً اذا لا يستفهم

في حـ بـ زها ذهلت عنه وتساات بخلاف ما اذا رأت أنه قائم تذكرت العهد ودونحت الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف

المعاهد والاطوان وأما اذا رأت أمامها قائم تذكر المعاهد وتضمن الى الاطوان فلا تجدد من معانقه على أصلها فلا تقبل تفريق الاسم بينهما وبين الفعل الذي هو الفها ولما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها مقتضاه ايضاً أصل الغرض الذي نقلت اليه وذلك هو تخصيصها بالفعل المضارع للاستقبال لان حصول المستفهم عنه ينبغي أن يكون استقبالياً اذا لا يستفهم عن الواقع في الحال حال شهوده الا أن يكون على وجه آخر والى هذا أشار بقوله (وهي) أي هل (تخصص) أي تخصص الفعل (المضارع بالاستقبال) ولم يذكر الجمله الاسمية والماضي فظاهره بقاء كل منهما على أصله وأنهما لا تؤثر في أحدهما شيئاً ثم التخصيص المفصل حيث قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الالف قبلها لانها لا تنفع الالف استفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس يربوع بسدتنا \* أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم

واذا أخذ على اطلاقه يلزم أن تكون هل حيث وقعت بعينها فتخرج عن الاستفهام بالكلية والذي أوقعه في ذلك قول سيبويه وكذلك هل انما هي بمنزلة قد الا أنهم تركوا الالف واللام قبلها اذا كانت لا تنفع الالف الاستفهام وقد أول السيرافي كلام سيبويه على أن المراد أن هل يستقبل بها الاستفهام كما أن قد يستقبل بها الخبر وقال السيرافي في هذا البيت وهذا غير معروف والرواية أم هل رأونا وقال ابن مالك هل يتعين مرادفتم الفساد اذا دخلت عليها الهمزة ورد عليه شيخنا أبو حيان وقال لا تنفع مرادفها أصلاً وخرج البيت على الزيادة وبالجمله فهم ما أو كثر النحاة متفقون على أنه عند ارادة الاستفهام ليست بمعنى قد وقد أورد بعض الشارحين بين انهما لو دخلت على قد لا تمنع هل زيد قائم كما امتنع قد زيد قائم وأجيب بأنها جاءت على الهمزة في ذلك وانما لم تحمل على الهمزة في عدم فتح هل زيداً ضربت لانها وجدت ما تستحقه فلم تحمل على ما هو غير أصلها وبالجمله ما ذكره الزمخشري من كون هل بمعنى قد ان أراد المرادفة فهو في غاية البعد وأما قول المصنف انهما في الاصل بمعنى قد وما أوهمه كلامه من أن أصلها ذلك ثم صارت للاستفهام فلم يقبل به أحد فبما علمت ص (وهي تخصص المضارع بالاستقبال الخ) ش لما كانت هل ليست أصلاً في الاستفهام بل فرعاً عما سرت عن الهمزة فاخص المضارع بهما بالاستقبال فلا يجوز أن تقول هل تضرب زيداً وهو وأخوك لان هذا الاستفهام توبيخ والتوبيخ لا يكون على المستقبل انما يكون على الحال أو الماضي واستفهام التوبيخ لا يكون الا بالهمزة ويصح أن تقول أتضرب زيداً وهو وأخوك توبيخاً على ضرب

عن الواقع في الحال حال شهوده الا أن يكون على وجه آخر ولم يذكر المصنف الجمله الاسمية والماضي فظاهره بقاء كل منهما على أصله وأنهما لا تؤثر في أحدهما شيئاً (قوله بحكم الوضع) أي لا بالقرائن بمعنى أن الوضع هل لتخصص المضارع بالاستقبال اذا دخلت عليه بعد أن كان محتملاً له وللحال واعلم أن اليت من الحروف المغيرة لمعنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهي لا تغيره فلا يرد ما قيل انها لو كانت مخصصة بحسب الوضع لكانت مخصصة للماضي بالاستقبال مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً



فلا يصح أن يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك كما نقول أن تضرب زيدا وهو أخوك

(قوله فلا يصح الخ) أي فلا جمل أنهم انحصار المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك هل تضرب زيدا وهو أخوك ووجه عدم الصحة أن هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها هنا حال فقد تناقض الأمران والذليل على أن الفعل هنا حال أن جملة وهو أخوك حالية مضمونها حاصل في الحال ومضمون الحار فيه في عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الأخوة ثابتا في الحال وقيد العامل وهو الضرب بذلك كان العامل أيضا واقعا في الحال والحاصل أن مضمون الحال قيد للعامل ثم إن كان مضمون الحال حاصلا في حال التكلم كما في هذا المثال لزم أن يكون مضمون العامل حاصلا في تلك الحال أيضا لوجوب مقارنة المفيد لقيد في الزمان وإن لم يكن مضمون الحال ثابتا في حال التكلم كما في قولك جاء زيدا كما لم يكن مضمون العامل حاصلا في تلك الحال كذا قرر شيخنا العدوي وظاهر ذلك منه أن المراد بعدم الصحة في قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وإن أمكن عدلا ولا يقال إن إطلاق عدم الصحة مشكل (٢٦٢) لأن هل قد تكون بمعنى قد وقد لا تنافي الحالية لأنها قول كالمنا

في هل المنقولة للاستفهام

لا في هل مطلقا كما

أه بس (قوله في أن

يكون) متعلق بقول

محذوف أي فلا يصح قولك

هذا في حالة كون الضرب

واقعا في الحال فإن في

كلام الشارح مصدريه

وهل يصح أن تقرأ بالمد

وتكون بمعنى زمن أي

لا يصح قولك هذا في زمن

يكون الضرب واقعا الخ

والظاهر عدم الصحة لأن

جملة يكون الضرب الخ

صفة لأن ولا عائد فيها

(قوله على ما يفهم) أي

وهو غشا كذلك على

ما يفهم عرفا من قوله وهو

أخوك فإن الشائع في

العرف أنه إذا قيل زيد

أخوك كالمعناه أنه متصف

(فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك) كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك

في الحقيقة انما هو بحكم الوضع كالسين وسوف وكل ما يعمل به فلضبط القاعدة بأداة مناسبة (هـ) لا جمل أنهم انحصار المضارع بالاستقبال (لا يصح) أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك (هل تضرب زيدا وهو أخوك) فان تقييد الضرب بالأخوة يفيد شيئين أحدهما الانكار لأن من أنكر المنكر ضرب الأخ صدقة أو نسبا والآخر حال الضرب لأن الأخوة حالية إذا يراد استقباله ولا مضيه إلا الاستفهام الانكاري لا يناسبه إلا الحال إذا لمعنى لقولنا أن تضرب زيدا وهو سيكون لك أخا وقد يعنى وهو عدو الآن الأعلى تعسف وإذا كانت حالية وهي قيد في الفعل أفادت إرادة الحال في الفعل لمقارنة الحال بقيدها ولما كان هذا هو الكثير في استعمال هذا الجمله ليعرف فازاد وهو أخوك ليدل على إرادة الحال في الفعل وإذا كان المراد به الحال وهو يتأني مفاد هل في المضارع وهو الاستقبال فلم يصح أن يقال ماذا (كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) لأن الاستفهام بالهمزة يصح فيه إرادة الحال ومعناها الانكار واقع وهذا مراد المصنف ومراده بالحال حال الضرب فلا يتوهم ما يوهمه كلام بعضهم من أنه يمنع لأجل الحال الصناعية في قوله وهو أخوك وكلام السكاكي شاهد لما قلناه لأنه قال وهو في حال الفعل لم يبق الآن يقال لأن سلم أن التوبيخ لا يكون الأعلى مستقبل فرمما يوجب على مستقبل لظهور القرائن من وعد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنقل يشهد لما قلت أنه مراد المصنف وهو أن سيبويه قدس في قول الشاعر

فأنا والسيف في متلف \* يسبرح بالذكر الضابط

ما كنت وقد رفي قواهم كيف أنت وقصعة من تريد كيف تكون بالمضارع قال ابن ولاد وجماعة انما قدر كنت مع ما وقد رتكون مع كيف لأن ما أنت والسبب استفهام توبيخ وهو لا يكون الأعلى ماض

قصدا

بالأخوة في الحال وانما قيد بالعرف لأن معنى زيد أخوك بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوة

ساعة ما ولوفى الماضي كذا قرر شيخنا العدوي والحاصل أن تقييد الضرب بالأخوة يفيد شيئين أحدهما الانكار لأن من أنكر المنكر ضرب الأخ صدقة أو نسبا والآخر حال الضرب لأن الأخوة حالية إذا يراد استقباله ولا مضيه إلا الاستفهام الانكاري لا يناسبه إلا الحال إذا لمعنى لقولنا أن تضرب زيدا وهو سيكون لك أخا يعنى وهو عدو الآن لأن ذلك تعسف وإذا كانت الأخوة حالية وهي قيد في الفعل أفادت إرادة الحال في الفعل لوجوب مقارنة المفيد في الزمان وإذا كان المراد بالفعل الحال كان منافيا لمفاد هل مع المضارع وهو الاستقبال وحينئذ فلا يصح أن يقال ماذا كرم المثال (قوله وهو أخوك) قيل المراد بالأخوة التأخي وهو الصداقة لا الأخوة الحقيقية والالكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجوز دخول الواو عليها كما تصر في النحو انتهى قال العلامة عبد الحكيم وهذا هو ظاهر لأن الحال المؤكدة ما كانت مؤكدة لمضمون جملة وهو لا يكون إلا اسماء غير حدث كما نص عليه الرضي أه أي وحينئذ فالحال هنا غير مؤكدة سواء أريد بالأخوة الصداقة أو الأخوة الحقيقية

(قوله قصدا الخ) أي يقال كل من المثاليين في حالة القصد إلى انكار الفعل أو تنقيها - ما حلة كونك قاصدا انكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أيا (قوله بمعنى الخ) متعلق بانكار أي قاصدا انكاره بهذا المعنى وانما قيد بذلك إشارة إلى أنه انكار توحيج وهو مستلزم لوقوع الفعل لأنه انكار تكذيب وابطال مستلزم لعدم وقوع الفعل والورد عليه أن انكار الفعل الواقع ونفيه باطل وسبب أن شاء الله تعالى أن الانكار يكون لهذين المعنيين (قوله لا ينبغي أن يكون ذلك) أي أن يقع منك الضرب فالانكار انما تسلط على الانباء (قوله لان هل الخ) هذا تعليل لعدم الصحة في المثال الاول في كلام المصنف والصحة في المثال الثاني فيه وهذا التعليل يشير إلى قياس من الشك كل الاول حذف كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما يخص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ينتج هل لا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال وذلك لتناقى مقتضيهما ما يلزم من ذلك عدم صحة المثال المحتوى عليها اذا كان الفعل حاليا كما في المثال الاول نقول

الشارح فلا تصلح الخ إشارة للنتيجة (٢٦٣)

والدعوى لازمة لها (قوله وفيه) مبتدأ وقوله يعلم خبره (قوله في كل ما) أي في كل تركيب يوجد فيه قرينة بل في كل ما أريد به الحال وان لم يكن قرينة غاية الامر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة الآية في نفسه غير صحيح لا يسوغ للاستعمال وكلام الشارح بوجه حصر الامتناع في القرينة اه سم (قوله سواء عمل الخ) الاوضح أن يقول سواء كانت القرينة لفظية كما اذا عمل المضارع في جملة الحالية كقولك أنضرب زيد او هو أخوك فان قولك وهو أخوك قرينة على أن الفعل المذكور واقع في الحال أو كانت

قصدا إلى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف هل مرة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال لانهم ليست مخصوصة للمضارع بالاستقبال وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ايعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة الحالية كقولك أنضرب زيد او هو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك أتؤذي أباك وأنتم الامير فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن المجائب بمعنى لا ينبغي أن يقع منك هذا الضرب فالانكار انما تسلط هنا على الانباء ويحتمل أن يتسلط على ما لم يقع من الضرب لان الحال أجزاء ماضية بعضها وبقى البعض وانما قلنا كذلك لان الانكار للواقع بمعنى نفيه لا يتأتى فعلم مما ذكرنا من أن زيادة وهو أخوك ليفهم منه أن المراد بالفعل الحال فيمتنع دخول هل عليه أن كل فعل مضارع أريد به الحال يمتنع دخول هل عليه سواء قيد بجملة الحالية أولا وذلك كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون فان القرائن تدل على أن المراد انكار القول الحال لا الاستقبال والمضى وكذلك أتؤذي أباك وأنتم الامير حال الاذية والشمتم فلهذا المواضع وأمثالها ليست مواضع اهل لان المراد بالفعل فيها الحال وهي تخلص للاستقبال ولا يصح ما قيل هنا من أن المراد بخلاف كيف أنت وقصة من تريد وتدل ذلك جماعة من النحاة ولم يردوا على القائل ان استفهام التوبيخ لا يكون الا على ماض بل منهم من وافقه ومنهم من قال ان سبب عدم بقصد ذلك فثبت بهذا أن استفهام التوبيخ لا يكون الا على ماض ذكرنا ذلك في باب المفعول معه ثم رأيت القاصد التوخي قال في الاقصى القريب ان الانكار قد يكون على مستقبل وجعل منه قوله تعالى أحكم الجاهلية يبعون وقوله تعالى أليس الله بعز يزدي انتقام قال أنكر أن حكم الجاهلية مما ينبغي لحقارته وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى وهو منكر في الماضي والحال والاستقبال وهو كلام لا يمتنع لدفع

حالية كقوله تعالى الخ فان القرينة في الامثلة الثلاثة المذكورة الحالية وهي التوبيخ لانه لا يكون الا على فعل واقع في الحال أو في الماضي لا على المستقبل وقد يقال يبعد كون الفعل واقعا في الحال في الامثلة الثلاثة اذا القول وقع من مخاطبين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم وكذا الاية الآن يقال لما كان هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا أو أن كلامهما حالي من حيث الادامة عليه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أتقولون الخ) الخطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله (قوله فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع) أي التي دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع في الحال وانما لم يصح وقوع هل فيها لان هل للاستقبال المنافي لحصول الفعل الحالى (قوله ومن المجائب الخ) اعلم أن السبب في عدم صحة المثال على كلام شارحنا كون الفعل المضارع معناه واقعا في الحال وهل لا تدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع خاصته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التناقى والسبب في الامتناع على كلام ذلك البعض هو أن هل لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا في الاستقبال وحينئذ فلا يجوز تقييده بالحال وهو في هذا المثال قد قيد بها

(قوله ما وقع لبعضهم) هو العلامة الشيرازي وقوله في شرح هذا الموضع أي من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والقييد والمقيد يجب اقترانهما في الزمان أي وهو في هذا المثال قد قيد بها وعمل فيها وقوله وأعماله فيها عطف لازم على ملزوم (قوله ولم يجر الخ) أي ولحياتي أن مقالة هذا البعض كذبة من غير شئ فالنصرية الكذب والمربية الشك وفي تسميته ذلك فرية تسمح لأن الافتراء تسمى الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيجيء زيد الخ) أي فالجىء مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال المفردة وكذلك قوله بعد سأضرب زيدا فإنه مستقبل بدليل السين وقيد بالحال التي هي جملة التسمية لتكنة والتكنة في تعدد الامثلة الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قيد بها الفعل المستقبل مفردة أو جملة (قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف تصح مقالة هذا البعض والحال أن الله تعالى قال سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين فإن الدخول استقبالي بدليل السين وقد قيد بالحال وهي قوله داخرين قيل في تئيل الشارح بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام (قوله انما يؤخرهم الخ) فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبالي وقد قيد بالحال وهي قوله مهطعين أي مسرعين (قوله وفي الحماصة) (٣٦٤) هوديان لابي تمام جمع فيه كلام العرب المتعلقة بالحماصة أي

ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وأعماله فيها وأمري أن هذه فرية ما فيها امرية أذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيدا كباوساً ضرب زيدا وهو بين يدي الأمير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم شخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماصة

سأغسل عنى العار بالسيف جالبا \* على قضاء الله ما كان جالبا

أن هل يمتنع دخولها على الفعل المقيد بالجملة الحالية أو ما يشبهها لانها تخلص الفعل للاستقبال والفعل الاستقبالي لا يتقيد بالحال فان امتناع تقييد الفعل الاستقبالي بالحال مما لا دليل عليه فلا يمتنع أن يقال سيجيء زيدا كباوساً ضرب زيدا غداً بين يدي الأمير بل هو مما قام للدليل على عكسه قال تعالى سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين وانما يؤخرهم ليوم شخص فيه الابصار مهطعين أي مسرعين وفي شعر الحماصة أي الشجاعة

سأغسل عنى العار بالسيف جالبا \* على قضاء الله ما كان جالبا

أي سأغسل العار عنى باستعمال السيف في الأعداء ولا يصدقني عن ذلك ما يصاحبه مما يجلبه القضاء على ما ذكره الأئمة من أن الآيتين لا دليل فيهما إلا أن النكار فيه ما وقع على ماض وان كان منكر اسواء أوقع ماضياً أم مستقبلاً ولا يشهد له قوله تعالى أستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير لأن الاستبدال وهو طلب البديل وقع ماضياً نعم قد يشهد له قوله تعالى أقتلون رجالاً أن يقول ربى الله وكذلك قول الشاعر

الشجاعة والمراد بالغسل في البيت الدفع من باب إطلاق الملزوم واردة اللازم وبالسيف متعلق بأغسل وهو على تقدير مضاف أي باستعمال السيف في الأعداء جالبا حال من فاعل أغسل وهو محل الاستشهاد لأن عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسين وعلى متعلق بجالبا وقضاء الله بالرفع فاعل جالبا الأول وما كان جالبا مفعوله والقضاء بمعنى الحكم والمعنى سادفع عن نفسى العار باستعمال السيف في الأعداء في

حال جلب حكم الله على الشئ الذي كان يجلبه من عداوة الأعداء وانكارهم وأذيتهم وإذا دفع العار في هذه الحالة وأما أن يكون دفعه في غيرها بالأولى فالمقصود بالمباغة في أنه لا يترك دفع العار في حال من الأحوال ويصح نصب القضاء على أنه مفعول جالبا وفاعله ما كان جالبا وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور وإضافته لله لكونه بمعنى أمانة الله والمعنى سأدفع العار عن نفسى باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب الموت الشئ الذي كان جالبا به على فهي حال سببية على الاحتمالين رافعة للظاهر والضمير العائد على ذى الحال منها هو ضمير على المتعلقة بجالبا الثانى على الاحتمال الثانى لانه من متعلقات السببى وجالبا الاول على الاحتمال الاول والضمير فى ما كان على هذا التقدير الثانى عائد على ما هو واسم كان وجالبا خبرها وأما على التقدير الاول فالضمير فى كان عائد على القضاء وكان الواجب إيراد ضمير يانه على غير من هو له والعائد على الموصول او الموصوف محذوف وتعد البيت المذكور

وأذهل عن دارى وأجعل هدمها \* اعرضى من باقى المذمة حاجبا

وبصغرى عيني تлады اذا انتت \* يمينى بأدراك الذى كنت طالبا

يريد أنى أترك دارى وأجعل خرابها ذقاة لعرضى ويخف على قلبى تركها خوفاً من حقوق العار ويقل فى عيني انصاف تлады أى مالى

القديم عند انصراف عيني حائرة للطلوب (قوله وأمثال هذه) أي ونظائر هذه الامثلة والشواهد أكثر من أن نحصى أي أكثر من ذي أن نحصى أي أكثر مما يمكن أن يحصى هذا والمراد الا انه تسويع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد وهم - هذا يدفع ما يقال ان ما بعد من وهو الاحصاء أي الضبط بالعدل لا يصلح أن يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في الاصل الكثرة فلا صحة للتعبير باسم التفضيل (قوله وأعجب من هذا) انما كان أعجب لانه دليل فاسد يظهر مما جده له دليل على دعواه أعني قول النحاة لان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها وقوله انه أي ذلك البعض وهذا الذي قاله هنا مخائف لما في المطول فانه يقتضي أن ذلك السامع المستدل بكلام النحاة بعض آخر غير الاول وكذا كلام العلامة اليعقوبي (قوله لما سمع قول النحاة الخ) اعلم أن النحاة اشترطوا في الجملة الحالية أن تكون غير مصدرة بعلم الاستقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي بالاستقبال واعتراض عليهم بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلام من الازمنة الثلاثة ولا مناسبة بين الحال المذكورة وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا (٣٦٥) وذلك لا يقتضي امتناع تصدير

الحال بعلم الاستقبال  
وأجيب بان افعال اذا  
وقعت قيود الماله اختصاص  
بأحد الازمنة فهم منها  
استقبلتها وحاليتها  
وماضيتها بالنظر لذلك  
القيود لا بالنظر لزمن التكلم  
كما في معانيها الحقيقية  
وحينئذ يظهر صحة كلامهم  
من اشتراط التجريد من  
علامة الاستقبال اذ  
لو صدرت بها افهم كونها  
مستقبلة بالنظر الى عاملها  
انه تصريح (قوله عن  
علم) أي علامة الاستقبال  
كالسبب وسوف وان وهل  
(قوله بحسب الظاهر)  
أي وان لم يكن هناك  
تنافي بحسب نفس الامر  
اذ الكلام في الحال التخوية  
وهي لا تنافي بالاستقبال

وأمثال هذه أكثر من أن نحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد مصدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوزياتني زيد سيرك أولي يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييده مثل هل يضرب وسيف يضرب ولن تضرب بالحال من عداوة معاد وانكار منكر واذنية مؤذ وغير ذلك لظهور أن مضمون الافعال المقيدة بهذه الاحوال استقبالي ومثال هذا أكثر مما ذكر وهو بعيد من أن يحصى والحاصل من هذا أن المراد فان هل لا تدخل على المضارع الحالي لانها متخلصة للاستقبال وأما التمثيل بما فيه التقييد بالحال فللدلالة على أن المراد بالفعل الحال لان ذلك مدلول تلك الحال عرفا وليس المراد أن هل تخلص الفعل للاستقبال فيمتنع تقييده مدخولها بجملة الحالية أو شبهها لان تقييد الفعل الاستقبالي بالحال يمتنع فان ذلك فاسد لما قررنا وما يطابق هذا الفساد ما فهمه بعض الناس من كلام التحوين وجعله دليلا على هذا الفساد وهو أنهم ذكروا أنه يجب أن لا يتصل صدر الجملة الحالية بعلامة الاستقبال فلا يقال يا بني زيد سيرك ولا يا بني لن يركب وذلك أن العامل في الحال ولو كان استقباليا كجملة فيصح تقييدها من جهة العقل لكن منع من ادخال علامة الاستقبال على جملة الحال معه تنافي الحال في الجملة ومدلول علامة الاستقبال فاقتضت المناسبة اللفظية منع ذلك في العربية محافظة على المناسبة في الجملة وسنذكره في التذنب الموضوع للحال ولما سمع هذا افهم منه أن الفعل العامل في الحال يجب تجريده من علامة الاستقبال لان الفعل الاستقبالي لا يعمل في الحال كما قيل أولا قال فلماذا لا يقال هل تضرب زيدا وهو أخوك كما لا يقال سيف يضرب أولي يضرب عمرو زيدا وهو ركب مثلا لان هل تخلص الفعل للاستقبال كالسبب وسوف وان والعامل في الحال لا يتصل بعلامة

أترك أرفقت دراهم خالد \* زيارته اني اذا لقيت

( ٣٤ - شروح التخصيص ثاني ) بل يكون زمنها ماضيا وحال ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان والمنافي له انما هو الحال الزمانية المقابلة للماضى والمستقبل (قوله على ما سنذكره) أي في بحث الحال في أواخر باب الفصل والوصل في التذنب (قوله حتى لا يجوز) تضرب على قوله يجب تجريد أو على التنافي (قوله فهم منه الخ) جواب لما هو هذا الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوه فالذي ادعاه النحاة وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال والذي فهمه وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لان نفس الحال كما هو الواقع في كلام النحاة وبين الامر بين بون بعيد راعى منشأ فهمه كما في عبد الحكيم انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة الجملة التي وقعت الحال قيد الهامع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا (قوله حتى لا يصح الخ) غاية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال (قوله مثل هل يضرب) أي فلا يقال هل يضرب زيدا وهو ركب مثلا ولا سيف يضرب زيدا وهو ركب ولان يضرب زيدا وهو ركب



ولهذين أعني اختصاصهما بالتصديق وتخصيصهما المضارع بالاستقبال كان لهما مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر

(قوله وأورد هذا المقال) أي كلام النجاة وهو أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الظاهر وقوله دليل على ما ادعاه أي من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال وفي بعض النسخ وأورد هذا المثال بالنساء المنثلة أي يأتي زبد سيركب أولان يركب فالمراد بالمثال جنسه أي أنه ادعى وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال واستدل على ذلك بمنع يأتي زبد سيركب أولان يركب (قوله ولم ينظر في صدر هذا المقال) أي وهو قوله يجب تجريد صدر الجملة الحالية الخ فلو تأمل أدنى تأمل فيما تأوله لوجد أن الذي يجرد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال فسبحان من لا يسهو وفي نسخة ولم ينظر في صدر هذا المثال بالنساء المنثلة يعني يأتي زبد سيركب أي فلو نظر في صدره لعرف أنه ليس في صدره علم استقبال وإنما هو في آخره في الجملة الحالية (قوله أنه لبيان امتناع الخ) أي لا لبيان امتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال (قوله ولا اختصاص

(٢٦٦)

وأورد هذا المقال دليل على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولا اختصاص التصديق بها) أي ليكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها الغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لهما مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانياً خبرها ليكون أي بالشيء الذي زمانياً أنه أظهر

الاستقبال لا امتناع على المستقبل في الحال وهذا الكلام فيه خلل أحدهما أن هذا المعنى لا يصح لقيام الدليل على عكسه كما تقدم والآخر أنه فهم من كلام التحويين ما لا يدل عليه لأن قولنا يجب تجريد صدر الجملة الحالية من علامة الاستقبال لا يدل قط على قوله يجب تجريد العامل في الحال من علامة الاستقبال ولو تأمل أدنى تأمل فيما ملأوا به هذا المقام لوجد الذي جرد صدره هو الجملة الحالية لا العامل في الحال كما هو مدلول كلامهم الممثل في علم المراد فسبحان من لا يضل ولا ينسى (ولا أجل) اختصاص التصديق بها) أي بهل ومعنى كون التصديق مختصاً بها أنها لا تعدى التصديق إلى النصور لأن التصديق لا يعمدها إلى الهمزة فالساعة في قوله بها إذا دخلت على المقصور لا على المقصور عليه فهي هنا غير أنها في قولنا نخص ربنا بالعبادة بمعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها (و) لأجل (تخصيصها) أي تصغيرها الفعل (المضارع) مخصوصاً (بالاستقبال) كما تقدم (كان لها) يتعلق به العلقان السابقان يعني أن اختصاص هل بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال أوجب لهما كل منهما أن يكون لهما (مزيد) أي زيادة (اختصاص) (ب) (والآلة) (ما) أي لفظ (كونه) أي من وصف ذلك اللفظ الذي لهما مزيد اختصاص بموالاة أي كونه (زمانياً) أي دالاً على الزمان (أظهر) من ص (ولا اختصاص التصديق بها إلى آخره) ش يريد أن هل لهما مزيد اختصاص بما هو أظهر في الزمان عن الهمزة كالفعل فان الفعل أظهر في الزمان من الاسم لأنه يدل عليه تضمناً على الصحيح والاسم المشتق وان دل على الزمان فدلالته التزامية وقوله كالفعل مقتضى الكاف أن شيئاً آخر أظهر في الدلالة على الزمان من غيره ويحتاج إلى مثال فان دلالة الفعل على الزمان أظهر من دلالة الاسم وليست

التصديق بها الخ) علة مقدمة على المأمول أعني قوله كان لهما مزيد الخ أي وكان لهما مزيد اختصاص بما زمانياً أنه أظهر لأجل اختصاص التصديق بها ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العلة اهتماماً بها أولاً لئلا يكون اسم الإشارة في قوله بعدوا وهذا كان الخ عائداً على أقرب مذكور (قوله أي لا يكون هل الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور وأن في الكلام حذف مضاف والاصل ولا اختصاص طلب التصديق بها أي وليكونها مقصورة على طلب التصديق لا تعمدها لطلب النصور وباست الباء داخلة على

(كالفعل)

المقصور عليه إذا تصديق يتعداها الهمزة فالباء هنا غير أنما في قولنا نخص ربنا بالعبادة

بمعنى أن عبادتنا مقصورة عليه تعالى لأنه تعالى لا يكون له غيرها وهذا بخلاف الباء في قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فانها إذا دخلت على المقصور عليه فقد دمج المصنف في العبارة بين استعمال التخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كما ذكر فيما سبق) أي في قوله وهل لطالب التصديق لحسب (قوله مزيد اختصاص) أي اختصاص زائد وإنما قال مزيد لأن الاستفهام مطلقاً نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف في علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر لأنه لا يقبل التفاوت أي أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد أو كثر من دخولها على الاسم والمراد به الاستدعاء أي أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها (قوله بما كونه زمانياً) أي بموالاة كونه زمانياً ففيه حذف مضاف (قوله أظهر) أي من زمانية غيره كالاسم

كالفعل أما الثاني فظاهر وأما الأول فلان الفعل لا يكون الاصفة والتضديق حكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات لا الذوات

(قوله كالفعل) أي النحوي والاثبات بالكاف يقتضي أن زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الأمر كذلك إذا ما زمانيته أظهر من غيره قاصر على الفعل وكان الأولى أن يقول وهو الفعل ويحذف الكاف إلا أن يجعل الكاف استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة بأن يقول كان لها مزيد اختصاص بالفعل إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهر زمانه لا من جهة أخرى كدلالته على الحدث مثلا ويصح أن يكون تمثيله باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر من مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه لا باعتبار ادخالها لاسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل كما قال النووي لأن هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وأن لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فتأمل (قوله فان الزمان الخ) علة أن يكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم وقوله جزم من مفهومه أي ودلالة الكل على جزئه أظهر من دلالة الشيء على لازمه (قوله حيث يدل) أي إذا دل عليه بأن كان وصفا كائنًا ضاربًا الآن (٣٦٧) أو غدا (قوله بعروضه) أي

نسب عروض الزمان لذلك الاسم أي لدلوله من عروض اللازم للزموم وذلك لأن اسم الفاعل موضوع لذات قامم الحدث ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه فالجواب أن الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع بخلاف الاسم فإنه قد ينفك عنه من حيث هو اسم وهذا لا ينافي عروضه أي لزومه لدلوله إذا كان وصفا (قوله أما اقتضاء الخ) مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله قوله لمزيد اختصاصها واللام للتفويضية متعلقة

(كالفعل) فان الزمان جزم من مفهومه بخلاف الاسم فإنه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها الطالب المتصديق فقط لذلك فلان المتصديق

غيره في دلالة ذلك الغير على الزمان فيكونه مبدءا وأظهر خبره على أنه مبدء أو زمانيا خبره أيضا على أنه طالب لخبر منصوب كمكان (كالفعل) فان كونه زمانيا أظهر من كون الاسم زمانيا ولو كان مصدرا أو شقة الان دلالة الفعل على الزمان بالتضمن اذ هو جزم لدلوله ودلالة الاسم عليه في بعض الاحيان بالالتزام والأولى أقوى من الثانية فدلالة الفعل على الزمان أظهر والتمثيل مستقص لما انكون زمانيته أظهر اذ ليس عندنا ما تكون زمانيته أظهر غير الفعل وأما اسم الفعل ففيه من الخلاف في دلالاته بالتضمن على الزمان ما علم فادخله فيما زمانيته أظهر تعسف على أنهم لم يذكروه فيما هل أولوية به والتمثيل بما يستقصي أفراد الحقيقة صحيح لانها من حيث هي أعم من الفرد ولو انحصرت فيه ويحتمل أن يكون اسم الفاعل داخلا فيكون التمثيل جاريا على الكثير ثم انه قد عدل المصنف كونها مزيد الاختصاص بالفعل اذ هو الذي زمانيته أظهر بعينين كما تقدم احدهما تخصيصها المضارع بالاستقبال والأخرى كونها المتصديق أما اقتضاء العلة الأولى وهي تخصيصها المضارع بالاستقبال لموااتها الفعل دلالة الاسم أظهر من غيرها وغيرهما لا يدل بالكلية على الزمان إلا أن يقال ان اسم الفعل يدل على الزمان دلالة متوسطة بين دلاتي الفعل وسائر الاسماء اذا تقرر هذا فهذه الاختصاص بالفعل نشأ عن كل واحد من الأمرين السابقين أحدهما تخصيصها بالمضارع وهذا واضح لانها اذا كانت تخصص

باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ والمضارع مفعول تخصيصها وقوله بالفعل لم يقل بنحو الفعل إشارة إلى أن الكاف في قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فظاهر) وذلك لان هل اذا كانت تخصص الفعل المضارع زمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس ولانها اذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها في المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل والاما أثرت في بعض أنواعه وبما ذكرناه اندفع ما يقال ان غاية ما يفيد هذه التعليل الثاني الواقع في المتن أن هل اذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه أكثر من دخولها على الاسماء حتى يتم ما ذكره لجواز أن تدخل عليه قليلا واذا دخلت عليه خصصته ونظيره هذا أن قد تقرب الماضي من الحاضر ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي أكثر من دخولها على المضارع وحاصل الدفع أنها لما كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها مزيد ارتباط بالفعل دون الاسم لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازما للنوع كان لازما للجنس واعلم أن تفصيل الشارح للتفصيل يفيد أن اختصاصها بمآ زمانيته أظهر نشأ من كل واحد من الأمرين السابقين لامن مجموعهما (قوله لذلك) أي لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول باقتضاء واللام للتفويضية

ولهذا

(قوله هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء) المراد بالحكم الادراك وأما الثبوت والانتفاء فيحتمل أن يراد بهما الوقوع واللا وقوع للنسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت أو ادراك عدم وقوع الثبوت والأول في القضية الموجبة والثاني في السالبة وهذا مبني على أن النسبة في القضيتين واحدة وهي الثبوت ويحتمل أن يكون مراده بالثبوت والانتفاء نفس النسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك النسبة الحكمية أعني الثبوت والانتفاء أي ادراك مطابقتها أو عدم مطابقتها وهذا مبني على أن النسبة في القضية السالبة سلبية (قوله والنفي والاثبات الخ) فيه أن النفي والاثبات هو الحكم الذي هو ادراك وقوع الثبوت في القضية الموجبة وادراك وقوع الانتفاء في القضية السالبة والحكم لا يتوجه للمعاني والاحداث وإنما المتوجه إليهما النسب وهي الانتفاء والثبوت (٢٦٨) فكان الأولى أن يقول والانتفاء والثبوت انما يتوجهان الخ وأجيب

هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء (ولهذا) أي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل

فظاهر لان اقتضاء كون المضارع للاستقبال فيه دلالة على زمن مخصوص فيكون مقتضاها تفصيل الزمان فتكون موالاتها المسماة الزمان الذي لها تفصيل فيه وتخصيص وتصرف أحق وهو الفعل وأما اقتضاء كونها للتصديق لموالاتها الفعل فلان التصديق اثبات حقيقة لاخرى أو تسليمها أو دلالة الفعل على نسبة حقيقة لاخرى أظهر من دلالة غيره لانه انما وضع ليدل على نسبة حدث لغيره بخلاف الاسم فإنه يبدل في الاصل على الذات أي الحقيقة والحقيقة من حيث هي لا نسبة فيها تعتبر بالثبوت والنفي ولهذا يقال ان الافعال هي التي تثبت وتنفي أي نسبتها هي التي تثبت وتنفي بخلاف الاسماء فهي تدل على الذوات أي الحقائق ولا تعرض لها ثبوت عن الغير أو تسليمها عنه الا باعتبار النسبة التي دلالة الفعل عليها أظهر والجملة الاسمية ولو كانت فيها نسبة لكن المحمول فيها الذي هو صاحب النسبة مفصول بينهما وبين هل بالموضوع فليست أولى بهل بخلاف الفعل وقد يقال ان الاحداث التي هي مدلولات الافعال هي التي تثبت وتنفي له غالباً وأما الذوات التي هي مدلولات للاسماء أي كثيرافهي هي لاحالاً ولا ما لا فلا تثبت ولا تنفي وهذا كلام ظاهري يمكن رده الى ما ذكرنا والخطب في هذا سهل فان المراد تحليل ما نقل ببدء مناسبة للضبط وتحقيق القاعدة فافهم (ولهذا) أي ولا جمل أن هل لها مزيد اختصاص بالفعل بحيث اذا عدل فيها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول اليه المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصاً فإذا كان لها تأثير في المضارع وهو أخص من الفعل صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة الثاني اختصاص التصديق به لان الفعل صفة لكونه عرضاً المطلوب بالتصديق لا يكون الا صفة لانه حكم بالاثبات أو النفي لانهم لا يتوجهان الى الذوات من حيث انهم ذوات بل لما يتعلق بهما من وجود وعدم فثبت لكل واحد من الامرين أن هل لها مزيد

بأن مراد الشارع بالنفي والاثبات الانتفاء والثبوت ويحصل كلامه أن التصديق الذي اختصت به هل متعلق بالافعال بواسطة أن متعلقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجهان للمعاني والاحداث التي هي مدلولات للافعال فلذا كان تعلقها بالفعل أشد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله والاحداث) عطفها على المعاني عطف تفسير والمراد بهما ما يشمل الصفات القائمة بالغير (قوله التي هي مدلولات الافعال) في هذا التوجيه نظر لانه يقتضي أنه لا يجوز دخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها على المعاني والاحداث والمدعى أن لها

زيادة تعلق بالفعل لأنهم مختصة به وأجيب بأن تلك المعاني والاحداث كلها هي مدلولات الافعال (كان

مدلولات أيضاً للاسماء المشتقة لكنهم مدلولات للافعال بطريق الاصلالة ومدلولات للمشتقات بطريق التبعية فلذا كان لها مزيد تعلق بالافعال فقوله الشارع التي هي مدلولات الافعال أي بطريق الاصلالة وأما في الاسماء المشتقة فبطريق العروض والتبع (قوله لا الى الذوات) أي الامور القائمة بنفسهم لانهم مستمرة ثابتة نسبتهما في جميع الازمنة على السواء لان الذوات ذوات في الماضي والحال والمستقبل وأورد على الشارع أن هذا التوجيه نفع بزيادة تعلق هل بالفعل وأولويه باليه بالنسبة للاسم المفرد لا بالنسبة للجملة الاسمية لانهم امتزوجة أيضاً بالنسبة التي تتوجه للمعاني والاحداث وأجيب بان صاحب النسبة في الاسمية الخمول وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجملة المذكورة ليست أولى بهل لما يلزم من دخولها عليها الفصل بينهما وبين مطلوبها بخلاف الفعل اذا دخلت عليه هل فلا يلزم عليه فصل بينهما وبين مطلوبها فلذا كان أولى بهل على أن النسب في الجمل المذكورة مدلولات للروابط (قوله مزيد اختصاص بالفعل) أي بحيث اذا عدل فيها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول اليه

كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون وقولنا فهل أنتم تشكرون لأن إبراهيم استجده في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصله من إبقائه على أصله وكذا من قولنا

(قوله كان فهل أنتم شاكرون) أي الذي عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية (قوله أدل) خبر كان وقوله على طلب الشكر أي على طلب حصوله في الخارج لأنه المراد دون الاستفهام لا امتناعه من علام الغيوب كذا قال العلامة السيد وتبعه عليه غيره وهو يفيد أن المقصود بالاستفهام هنا طلب حصول الفعل وأن المعنى المراد حصول الشكر وهو ما معنى آخر غير ما تقدم أهل في أنها الطلب التصديقي والمذكور هنا معنى مجازي لها مرسل علاقته بالإطلاق والتقييد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله من فهل تشكرون) الحاصل أن الصورة لأن الاستفهام ما بهل أو بالهمزة وكل منهما ما داخل على جملة فعلية أو اسمية خبرها فعل أو اسم وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من الجملة الباقية بعد هذا الماذكر المصنف وجعل هل داخل على جملة اسمية خبرها فعل نظر للصورة (قوله مع أنه مؤكد الخ) الضمير للثال الثاني وهو فهل أنتم تشكرون (قوله لفعل محذوف) تشكرون (قوله لفعل محذوف) تشكرون

أي فالأصل هل تشكرون تشكرون فمحذوف الفعل الأول فانفصل الضمير وانما كان أنتم فاعلا محذوف كما قال لما تقدم من أن هل أدارت الفعل في حينها لا ترضى إلا بما تقتضيه وما ذكره من أن أنتم فاعل محذوف مبنى على الأصح ويجوز أن يكون فاعلا معنى ثم قدم على مذهب السكاكي (قوله لأن إبراهيم الخ) هذا على علمية أو على علم مع علمته والمراد بالبراز الظاهر (قوله ما يستجده) أي ما يتقيد بوجوده من المستقبل الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع به هل كاشكر لا أنها تخصص المضارع بالاستقبال (قوله في معرض الثابت) أي في

(كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير لأن أنتم فاعل لفعل محذوف (لأن إبراهيم استجده في معرض الثابت أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله

(كان) قوله تعالى (فهل أنتم شاكرون) حيث عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية (أدل على طلب الشكر) أي أكثر دلالة على تأكد طلبه (من) أن يقال مثلا (فهل تشكرون) بإدخالها على الفعل بلا فصل (و) من أن يقال (فهل أنتم تشكرون) بإدخالها على ما فيه الفعل مع فصل بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لأن هل في مثل هذا داخل على فعل محذوف كما تقرر في النحو وفي الجملة تأكيده المحذوف بالمذكور ومع ذلك ليس فيها تأكيده طلب الثبوت للشكر كما في الجملة الاسمية معها الخبر بأنهم على أصلها على ما سنذكر وانما كان أدل (لأن إبراهيم) أي اظهار (ما يستجده) الذي هو مضمون الفعل وهو الشكر (في معرض) أي في صورة (الثابت) حيث دل عليه بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت (أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله كما تقدم أن الطالب إذا كثرت رغبته في شيء عبر عنه

اختصاص بالفعل (ولهذا) أي إذا ثبت هذا الاختصاص (كان قوله تعالى فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون ومن قولنا فهل أنتم تشكرون لأن إبراهيم استجده) وهو الفعل في قالب الثابت المستقر بحيث تكون الجملة اسمية والمبتدأ والخبر فيها اسمان (أدل على كمال العناية بمحصله) من إبقائه على أصله من الاتيان بالفعل وكذلك فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من أنتم شاكرون لأن ترك الفعل من هل أدل على كمال العناية لتحويله عن أصله بخلاف الهمزة وقول المصنف فهل أنتم تشكرون أخذ من السكاكي وفيه نظر فإن هذا التركيب لا يصح كما سبق من وجوب تقديم الفعل فيه على الاسم لنظما إلا أن كان فترعه على القول الضعيف وقد أورد أن ما ذكره المصنف قد يعكس

صورة الأمر الثابت في الحال الغيبة المقيدة بالزمان (قوله أدل) أي أقوى دلالة على كمال العناية أي الاعتناء وقوله بمحصله أي بمحصل ما يستجده وقوله من إبقائه أي من إبقاء ما يستجده وقوله على أصله أي الذي هو إبراهيم في صورة المتجدد وهي الجملة الفعلية والاسمية التي خبرها فعل ووجه كون إبراهيم استجده في معرض الثابت يدل على كمال العناية بما يستجده لأن إبراهيم كان وجوده مفيدا بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الأزمنة ولا شك أن المنى عن طلب حصول مطلق أقوى دلالة مما ينشئ عن طلب حصول مقيد بزمان ثم إن هذا الكلام لطلب أصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه قول المصنف أدل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يرد ما قيل إن الاستمرار التجديدي المستفاد من هل أنتم تشكرون أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتي المستفاد من فهل أنتم شاكرون لدلالة أنه على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد لا الشك على النفس المستدعي لزيادة الثواب وحيث لا يتم ما ادعاه المصنف من أن فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل أنتم تشكرون أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم فان قلت سلمنا أن هل في هل أنتم تشكرون داخل على الفعل تقدير الكنه لما كان في قالب الجملة الاسمية ووجد



أفأنتم شاكرون وإن كانت صيغته للثبوت لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معه أدل على كمال العناية بمحصله

فمه أراز ما يستجدد في معرض الثابت صورة وهم يعتد برونهم في استخراج التبعات فكيف يكون هل أنتم شاكرون أدل عليه من فهل أنتم تشكرون مع أنه مساو له قلت (٣٧٠) إن هل أنتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة أيضا لما تقدم للشارح في

كافي هل تشكرون وفهل أنتم تشكرون لأن هل في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلية على الفعل تحقيقا في الأول وتقديرا في الثاني (و) فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من أفأنتم شاكرون) أيضا (وإن كان للثبوت باعتبار) كون الجملة اسمية (لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها) أي ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أي على كمال العناية بمحصل ما يستجدد

بما يقتضى ثبوته لظاهر أنه من شأنه أن يتخيل حاصله من كثرة الرغبة والكلام ولو كان من لا يجري له تخيل ولا وهم لكنه يجري على ما تقتضيه البلاغة العربية ليفيد لازم ذلك وهو كمال العناية بالمعدول عن الأصل هنا كمال العناية بمعدول اليه وهو الثبوت والحصول يدل على تأكد الطلب بخلاف ما لو أدخل هل على الفعل تحقيقا كافي هل تشكرون أو تقديرا كافي هل أنتم تشكرون فليس فيه من التأكد ما في فهل أنتم شاكرون كرون بخبرين الأولين على الأصل وللمعدول فيه عن الأصل الدال على كمال الاعتناء بمعدول المعدول اليه كما تقدم (و) هو أيضا أعني فهل أنتم شاكرون أدل على تأكد طلب الشكر من أن يقال (أفأنتم شاكرون) بإدخال همزة الاستفهام على الجملة الاسمية (وإن كان) هذا القول وهو أفأنتم شاكرون (للتبوت) أيضا لكونه جملة اسمية وإنما كان أدل من هذا القول الذي كان فيه الاستفهام بالهمزة (لأن هل أدعى) أي أقوى طلبا (للفعل من الهمزة) ولو كان المطلوب فيها أيضا الدخول على الفعل فلما كانت هل أدعى للفعل من الهمزة كان المعدول عما يلزمها دالا على شدة الاعتناء والامتنان بها لولاها لزم بخلاف الهمزة فالترك معها أمهل وهو ذامعنى قوله (فتركه معها) أي ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أي على كمال العناية بمحصل ما يتجدد بخلاف الترك مع الهمزة

فيقال فهل أنتم شاكرون أقل دلالة من أفأنتم شاكرون لأن الجملة الاسمية الدالة على الثبوت لا معارض لها مع الهمزة فلا تنقص قوتها الثابتة إلا إذا غلب فاما إذا لم يغلب فلا أثر له وعندى أن السؤال أقوى من الجواب وجوابه عندى أن هل لا دلالة لها على التجدد بل الفعل هو الدال عليه فإذا لم يوجد ليس فيها شيء يعارض الجملة الاسمية وكونها الاختصاص بالفعل الدال على التجدد لا يقتضى لها بدالة على التجدد حيث لا فعل قوله (ولهذا) أي وليكون هل أدعى من الهمزة للفعل (لا يحسن هل زيد منطلق الأمن البليغ) لأن البليغ لا يستعمل ذلك الحديث كان يستفهم عن استمرار الانطلاق ويحوله لذلك عن الاتيان بالفعل بخلاف غيره قلت والكلام إذا ذكرت قواعد استعماله من فهم وهذا لا يختص بهذا المحل وإنما يصرف البياني كل كلام إلى قواعد بناء على أنه إذا على أصل وضعه في اللغة وأما من لا يتكلم على الوضع فليس الكلام معه فهذا فيه نظران كان المراد بأنه لا يحسن أنه لا ينبغي أن يقع فيكون في معنى النهي وإن كان المراد بالخبر بأن ذلك لا يحسن إلا إذا صدر من البليغ فإن صدر من غيره لم يحسن أي لم يستحسن لعدم العلم بأن كلامه مطابق بقريته (تنبيه) قول المصنف واختصاص التصديق بها هو الصواب وعبارته في الإيضاح واختصاصها بالتصديق والصواب ما في التلخيص فإن هل لا يختص بالنصديق ولو اختصت به لما استفهم عن التصديق بالهمزة بل التصديق مختص بهل بمعنى أن هل لا تكون غيره أما قول المصنف وهي تخصص المضارع بالاستقبال فهو مطلوب فإن الاستقبال

بما يستند في قوله تعالى لو لا كون خزائن رحمة ربى من أن الجملة الاسمية إذا كان الخبر فيها جملة فعلية كانت مفيدة لاستمرار التجدد فقط ولا تفيد الثبوت سلمنا أن فهل أنتم تشكرون يفيد الثبوت صورة لكن ما يفيد ذلك بحسب الصورة والحقيقة معا أدل مما يفيد ذلك بحسب الصورة فقط (قوله كافي هل تشكرون) أي كالأبقاء في هل تشكرون (قوله لأن هل الخ) علة لكون المنانين المذكورين فيهما بقاء ما يستجدد على أصله (قوله لكونها داخلية على الفعل) أي فليس معها أراز المتجدد في صورة الثابت (قوله وتقديرا في الثاني) أي لأن أنتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد (قوله من أفأنتم شاكرون) أي وكذا ما أدل من أفأنتم تشكرون ومن أنفسكم تشكرون (قوله وإن كان) أي هذا القول وهو أفأنتم شاكرون (قوله لأن هل) علة لكون هل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من القول الذي فيه الاستفهام

(ولهذا)

أي أطلب له أي أقوى طلبا له (قوله أدل على ذلك) أي

بخلاف الترك مع الهمزة وذلك لأن الفعل لا يزم بعده هل بخلافه بعد الهمزة وتركه اللازم لا يكون إلا لثبوت كسدة الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب بخلاف ترك غير اللازم

واما هذا لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ وهي قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء

(قوله أي ولان هل أدعى للفعل) أي بحيث لا يعدل عنه معها الاثنية للاهتمام والاعتناء بعباد المعدول اليه (قوله هل زيد منطلق) أي دون أن يقال هل منطلق زيد (قوله الامن البليغ) أي لامن غيره ولو راعى ما ذكرناه اذا اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت كان عبادة الامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد (قوله لانه الذي يقصد الخ) أي لانه الذي شأنه مراعاة الاعتبار وافادة اللطائف بالعبارات فاذا صدر منه مثلا هل زيد منطلق فانه يقصد به الدلالة على الثبوت (٢٧١)

والاستمرار وقوله وابرار عطف على الدلالة أي وبقصد به ابرار ما سيوجد في معرض الموجود المناسبين للعبادة الاسمية وحاصله انه اذا صدر هذا القول من البليغ كان المنظور اليه معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمرار انطلاقي زيد وكان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا من فن البلاغة لاحاطة علمه بمقتضيه هل من الفعل بخلاف ما اذا صدر من غير البليغ لان استعمال اللفظ في غير موضعه انما يكون عن جهل لاعتن نظري معنى لطيف فيكون هذا القول منه فيجاء على فرض أن يقصد به كنهه فلا اعتداد بقصد لانتفاء بلاغته (قوله بسيطة) يطلق البسيط على ما لا جزؤه كالجواهر الفرد وعلى ما يكون أقل اجزاء بالنسبة لغيره المقابل

(ولهذا) أي ولان هل أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابرار ما سيوجد في معرض الموجود (وهو) أي هل (قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أولا وجوده

يعني لان ترك الالتزام لا يكون الا لشدة الاهتمام بخلاف ترك غير الالتزام (ولهذا) أي ولان هل فيها هذه اللطيفة وهي أنها أدعى للفعل فلا يترك معها الا لشدة الاعتناء بعباد المعدول اليه بخلاف الهمزة (لا يحسن) العدول فيها عن الجملة الفعلية الى الاسمية فيقال مثلا (هل زيد منطلق) دون أن يقال هل ينطلق زيد (الامن البليغ) أي لا يحسن هذا التركيب الامن البليغ لانه هو الذي يتأني له مراعاة الاعتبار وافادة اللطائف بالعبارات فيعتبر أن هل زيد منطلق لابرار المجرد في معرض الحاصل لشدة الاعتناء بشأنه وغير البليغ ولو اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت فلا يحسن اذ هو عبادة الامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد لا يقال الاعتناء بالثبوت المفاد للجملة الاسمية هنا مع هل يفوت معه الاستمرار والتجدد شيئا فشيئا وهو كدمن مطلق الثبوت لان المطلوب من الشكر التجدد المستمر لانا نقول اذا اقتضى المقام مطلق الثبوت لم يكن الفعل أكدوه هنا يمكن أن يقال الاعتناء بالثبوت فان تحصيل الشكر ولو مرة أنسب للفضل الالهى اذ لا يقوم أحد بحق شكره فيحصل بالاعتناء بالثبوت المطابق للمفاد للجملة على أنا نقول بعد تسليم أن المناسب استمرار الشكر ان الجملة الاسمية تدل على الدوام بالقرائن غالبا وذلك او كدمن التجدد المستمر فافهم (وهي) أي هل (قسمان بسيطة) أي أحد القسمين ما يسمى بسيطة وهي (التي يطلب بها وجود الشيء) أي هي التي يسئل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين

قد يكون للتعامل الماضي ثم هذه العبارة لا ينبغي أن يقع المضارع بعد ذلك لئلا يقال بل الصواب أن يقال تخصص الاستقبال بالمضارع بمعنى أنه لا يكون المضارع الا للاستقبال وهو المقصود وكذلك قوله في الهمزة مقلوب كما سبق ص (وهي قسمان الى آخره) ش يعني أن هل قسمان أحدهما تسمى بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة والثاني مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة ولك أن تقول لا يطلب وجود شيء الا لشيء لان الوجود لا يقوم بنفسه ولكن المراد بالاول الصفة وبالثاني حال يعرض للصفة ثم لك أن تقول ذلك ولكن لا يختص به بل الهمزة كذلك ثم البساطة والتركيب ليسا في هل بل في متعلقاتها ثم قوله يطلب بها وجود يرد عليه انه قد يطلب بها العدم والتحقيق أنه لا يطلب الا النسبة الواقعة من وجود وعدم فلجمل قوائم الوجود على تحقق النسبة من وجودها وعدمها (تنبيه) ذكر بعضهم أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يحس في النفس اثبات ما يستفهم عنه بخلاف هل فانه لا يترجح عنده في ولا اثبات نقله شيخنا أبو

له والبساطة به هذا المعنى أمر نسي وهذا المعنى هو المراد هنا وبساطة هل وز كيهما بالنظر لما ندخل عليه كالحركة في البساطة والحركة والدوام في المركبة وسياقنا ايضاح ذلك (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) أي التي يطلب بها التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن هل اطلب التصديق أي بحيث يكون الوجود محمولا على مدخلها كما في هل زيد موجود وهل النار موجودة أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقيق في الخارج فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارج وهو التحقيق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة

كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة والالفاظ

(قوله هل الحركة موجودة) يقال هذا بعدم معرفة الحركة المطلقة وهي خروج الجسم من حيز الى حيز وقوله موجودة أي ثابتة في الخارج ومتحقة فيه وقوله أولا موجودة أي أوليست ثابتة في الخارج بل هي أمر اعتباري وهمي (قوله أولا موجودة) فيه أن هذا ينافي ما نقرر بينهم من أن هل لا تدخل على منفي وان كانت لطالب التصديق مطلقا الجواب أو سلبيا على ما مر وأجيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة بل قصد به بيان أن ذلك السؤال اذا وقع على وجهه الايجاب كالمراد منه طلب بيان أحد الأمرين اما الايجاب أو السلب وبعض الافاضل حل النفي في قولهم هل لا تدخل على نفي على النفي البسيط وقولنا هل الحركة لا موجودة مدولة وبعضهم قال انها لا تدخل الاعلى موجب والسلب في قولنا هل الحركة موجودة أو غير موجودة معطوف على هل الحركة موجودة فصدق أنها لا تدخل الاعلى موجب لانه يعلم عليه سلب اه يس (قوله يطلب بها وجود شيء لشيء) المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الاولى فان المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة والفرينة على ذلك المقابلة والافالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كالحركة (قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة) أي ثبوته لها فظهر مما قلناه أن الوجود نوعان أحدهما رابطي وهو النسبة بين المحمول والموضوع وهذا ثابت في كل قضية وهذا هو المراد في المركبة وغير رابطي وهو ما يكون مطلوباً بنفسه لا للربط كما في قولنا في البسيطة هل الحركة موجودة فان الوجود فيه مطلوب لنفسه والحاصل أن المركبة وان شاركت البسيطة في أنه يطلب بها وجود الشيء كوجه ودوام للحركة (٢٧٢)

(كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء) أولا وجوده (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجودها وقد اعتبرت في هذه شيان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها موضوع ما محمول هو عين الوجود لذلك الموضوع (كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء) أولا وجوده أي هي التي يسأل بها عن التصديق بوقوع نسبة بين موضوع ومحمول هو غير الوجود لذلك الموضوع بل هو وجود شيء آخر (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا فيجاب بالثبوت أو بالسلب لوجود الدوام للحركة ولما اعتبر في المسؤل في الاولى وجود نفس الشيء وفي الثانية وجود نفس شيء لشيء آخر سميت الاولى بسيطة البساطة المسؤل عنه فيها والثانية مركبة لوجود ما اعتبر في الاولى فيه اوزيادة وذلك شأن البساطة والتركيب فان قولنا هل الحركة موجودة المعتبر فيه وجود الحركة وقولنا هل الحركة دائمة المعتبر فيه وجود الحركة ودوامها فان نظر الى غير حيوان ولا همزة وهل أحوال معنوية سنعقد لها فصلا في آخر الباب ولها أحكام لفظية محلها علم

في المثال الاتي تخالفها من جهة أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول وأيضا الوجود في البسيطة مقصود في ذاته لانه مثبت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع وبهذا كله اندفع ما أورد على قول المصنف في تعريف البسيطة وهي التي

يطلب بها وجود الشيء من أن المركبة كذلك وحينئذ فالتعريف غير مانع ومحصل الجواب التفرقة بين الوجودين (والباقية) المطلوبين بهما (قوله وقد اعتبر في هذه) أي المركبة شيان حيث استفهم بهما عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام وقوله غير الوجود أي المضاف للمحمول وهو النسبة وقوله في الاولى أي البسيطة شيء واحد هو الموضوع كالحركة وذلك لانها استفهم بهما عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده وهما كالشيء الواحد لان الوجود عين الموجود على ما فيه فهذه قد استفهم بهما عن ثبوت بسيط والثانية عن ثبوت مركب والحاصل أن كلا من البسيطة والمركبة داخل على جملة مشتملة على ثلاثة أجزاء الموضوع والمحمول كدوامه في الثانية ووجوده في الاولى ونسبة وهي وجود المحمول للموضوع أي ثبوته كثبوت الدوام للحركة في مثال المركبة وثبوت الوجود أي التحقق في الخارج للحركة في مثال البسيطة ولما كان المحمول غير الموضوع في المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بهما الرابط بينهما امر كذا ولما كان الوجود الواقع محمولا عين الوجود الواقع موضوعا في مثال البسيطة صار ثبوت المستفهم عنه بهما الرابط بينهما بسيطا فان قلت حيث كانت الجملة التي تدخل عليها البسيطة لا بد فيها من نسبة هي ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارح أن يقول وقد اعتبر في الاولى شيء واحد غير الوجود أي المضاف للمحمول كما قال في المركبة قلت في كلامه حذف من الثاني للدلالة الاول كذا قرر شيخنا العدوي عليه صحائب الرجة والرضوان وحاصله أنه اذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتبر في أولهما شيئا واحدا وهو الحركة وفي ثانيهما شيئين هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتبر في الاول شيئين وفي الثاني ثلاثة

والباقية لطلب التصور فقط أما ما قبل يطلب به ما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء

وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة الاعتبار وكثرته (قوله والباقية من ألفاظ الاستفهام) أي المذكورة سابقا وذلك الباقي تسعة وهو ما عدا الهمزة وهل فإن حكمهما قدم وبقولنا أي المذكورة سابقا لدفع ما يقال أن من جملة بقية ألفاظ الاستفهام أم المنقطة ولا تكون إلا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقية لطلب التصور فقط (قوله تصوري أي آخر) أي تصوري يخالف للشيء المطلوب تصوره بأداة أخرى وحاصله أن ما سوى هل والهمزة من ألفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واختللت في التصورات ولا يقال إن متى وأيا كل منهما المطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحد في التصور لا نقول إن أحدهما الزمان المطلق والآخرة ليست قبل كما أتى وحينئذ فهم مختلفان فيه (قوله قبل الخ) القصد بذلك مجرد العزو والنسبة للقائل لا التبري من هذا القيل فإنه كلام حق ومقابل هذا القيل قول السكاكي الآتي (قوله في طلب عما) أي التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح الاسم أو ماهية المسمى) أي وتعيين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الإجمالي الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلب لطلب شرحه وبيانه كما إذا سمعت لفظا ولم تفهم معناه فقلت نقول ما هو طالبه أن يعين لك مدلوله اللغوي أو الاصطلاحي وأراد بالاسم هنا ما قابل المسمى

(٢٧٣)

اذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله ما العنقاء الخ) حكى الزمخشري في ربيع الأبرار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء من الألوان وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فشكوا ذلك إلى نبيهم صالح عليه السلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع عنها وسلسها فسميت عنقاء

(والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها (الطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصوري آخر (قيل في طلب عما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالبه أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه

الوجود في الأمرين ففي أولهما شيء واحد هو الحركة وفي ثانيهما شيان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففي الأول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة الاعتبار وكثرته فافهم (والباقية) أي والألفاظ الباقية من ألفاظ الاستفهام وهي ما سوى الهمزة وهل لا تكون لطلب التصديق وإنما تكون (الطلب التصور فقط) فالباقي تشترك في مطلق كونها التصور لكن تختلف في أن المطلوب تصوره واحد منها خلاف المطلوب بالآخر (قيل يطلب عما) التي هي من ألفاظ الاستفهام السابقة (شرح الاسم) أي بيان مدلوله في الجملة سواء كان ما شرح به مفردا أو مركبا بشرط أن يكون فيه إجمال (كقولنا ما العنقاء) حال كوننا طالين شرح هذا الاسم ببيان مدلوله لغة في الجملة فيجيب بإيراد لفظ أشهر ولو كان أعلم لانه النحو ص (والباقية يطلب بها التصور إلى آخره) ش هذا هو القسم الثالث وهو ما يطلب به التصور فقط وهي بقية ألفاظ الاستفهام وقد استدل عليه بقوله تعالى ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين فان كنتم صادقين يدل على أن المطلوب التصور وعلى أن من شرط طلبه تقدم التصديق ألا تراهم معلقا على الصدق وبقية ألفاظ الاستفهام تقاس على متى وقوله الباقية ان أراد باقي ما ذكره

(٣٥ - شرح التلخيص ثاني)

مغرب لذلك (قوله طالبه أن يشرح الخ) حال من نافي قوله كقولنا ما العنقاء والمراد طالبا كل من أوالضمير في قوله كقولنا لا متكلم الواحد المعظم نفسه فاندفع الاعتراض بأن المناسب لقوله كقولنا أن يقال طالين (قوله ويبين مفهومه) أي مدلوله الإجمالي الذي لا يعرف منه الماهية وهذا هو المناسب لقول الشارح فيجيب بإيراد لفظ أشهر وهذا عطف تفصيلي والحاصل أن قول السائل ما العنقاء مثلا في معنى قوله ما مدلول هذا اللفظ الموضوع له واعلم أن ما المطلوب به ما شرح الاسم على قسمين الأول أن يطلب به بيان أن الاسم لا شيء معنى وضع وما ل هذا البيان إلى التصديق دون التصور لأن مقصود السائل هو التصديق بأن اللفظ موضوع في مقابلة أي معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذي هو موضوع بآرائه مجعلا أو مفصلا وجوابه إيراد لفظ أشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية أنسب لأنهم البيان مدلولات الألفاظ إجمالا لأن أهل اللغة يعنون بالمعرفة الإجمالية كقول الجوهرى في الصحاح الخبيب ضرب من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثاني أن يطلب به تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا بأن يكون السائل عالما بمدلول الاسم إجمالا ويطلب تفصيله وجواب هذا بالحد الاسم وما ل هذا الجواب للتصور لأن قصد السائل تصور مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم بالمباحث الحكيمة أنسب لأنهم البيان تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصلاحية مثال الأول قول السائل ما الغضنفر حال كونه يعرف معنى الاسم من حيث هو بأنه نوع من



## واما ماهية المسمى

الحيوان أو حيوان مفترس ولا يعرفه من حيث انه مدلول لفظ الغضنفر فقصده السائل أن يعلم أن لفظه موضوع لاى معنى فيجاب  
بإيراد لفظ أشهر وهو أسد ومثال الثانى قول السائل ما العنقاء والحال انه يعرف مدلوله اجمالا بأنه نوع من الطير ومقصوده أن يعرفه  
مفصلا فيجاب بالحد الاسمى بأن يقال طير صفته كذا وكذا اذا علمت هذا فقول الشارح طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ان أراد  
بشرح الاسم وبيان مفهومه بيان المعنى الذى وضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجاب الخ صحيحا لكن ما حجة تدل على ان التصديق  
لا لطلب التصور كما هو الموضوع وان أراد بشرح الاسم وبيان مفهومه تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا كان التمثيل صحيحا لان ما حجة تدل  
على ان التصور والكن قوله فيجاب الخ فيه نظر لان الجواب حينئذ بالحد الاسمى وهو الرسم لا بإيراد اللفظ الأشهر الذى هو تعريف لفظ  
تأمل (قوله فيجاب بإيراد لفظ أشهر) أى مرادف له أشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التى سأل بها السائل أم لا كذا فى سم  
وعم يس فقال أشهر منه سواء كان مرادف له أم لا كما يقال فى جواب ما العنقاء طائر وفى جواب ما العنقاء خرو قوله بإيراد لفظ أى مفرد  
كقولك فى جواب ما الانسان بشر لمن لا يعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجمالا بأن عرف أنه نوع من الحيوان أو عرفه  
تفصيلا ثم ان قوله فيجاب بإيراد لفظ بيان لما حق الجواب أن يكون عليه أى أن حق الجواب حينئذ أن يكون بإيراد لفظ مفرد أشهر  
هذا السامع وذلك لان مفهوم الاسم (٢٧٤) أمر مجمل فاذا أجيب بمركب دخل فى الجواب تفصيل ليس من المسؤل

فيجاب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أى حقيقة التى هو بها هو

مبين فى الجملة كان يقال هى طائر أو طائر عظيم يختطف الصبيان كما روى أنها كانت طائرا فى زمن أصحاب  
الرس تحتطف الصبيان فتغرب بالصبيان الى جهة الجبال فشكروا ذلك الى نبي زمانهم فمد الله عليهم  
فأهلك جنسهم ولم تعقب ولا غلبت بهم بالصبيان يقال لها عنقاء مغرب (أو) يطلب بها شرح (ماهية  
المسمى) وأراد بالماهية الحقيقة الوجودية وهى التى بها أفرد الشئ فحققت بحيث لا يزداد فى  
الخارج عليها إلا العوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق اذ لا تزيد الا فردا على هذه  
الحقيقة الا بالعوارض ولم يرد الماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد وصبغ نسبتها للعدوم دون الوجودية  
وانما حملناه على ذلك بدليل قوله وتقع هل البسيطة بينهما لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينهما  
فصحيح وان أراد باقى الفاظ الاستفهام فيرد عليه أم المنقطعة كما تقدمت الإشارة اليه فانها لا تكون  
الا تصديقي بخلاف المتصلة فانها لا تكون الا التصوري ولا شك أنها من أدوات الاستفهام وقد عدها  
معهن السكاكى فى المفتاح ووجهه أنها ان كانت متصلة فالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهى مقدرة  
ببل والهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام لانها لا تستعمل الامع الهمزة وان  
كانت منقطعة ففيها اشتراب لانا نقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام

عنه فاذا لم يوجد مفرد أشهر  
عـ دل الى لفظ مركب  
كقولنا فى جواب ما العنقاء  
طائر عظيم تحتطف الصبيان  
ولا يكون التفصيل المستفاد  
من التركيب مقصودا  
فاذا حصل المفهوم سأل  
عن الماهية وذاتيات  
أفرداها فيؤتى بما يدل  
عليها (قوله أو ماهية  
المسمى) بالجر عطف على  
الاسم أى أو شرح ماهية  
المسمى وأراد المصنف  
بالمسمى المفهوم اجمالى  
وماهية أجزاء ذلك

المفهوم اجمالى أعنى الماهية التفصيلية التى عرفت بالوجود حتى يكون الجواب المبين لها تعريفا (كقولنا

حقيقيا فالانسان مثلا مفهومه اجمالى الذى هو مسمى نوع مخصوص من الحيوان وماهية ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله  
أى حقيقة الخ) أشار بذلك الى أنه ليس مراد المصنف بالماهية ما يقع جوابا بالما هو لانه شامل لما يكون شرحا للاسم من المفهومات  
العدومة بل مراده الماهية الموجودة وقوله التى هو أى المسمى وقوله بها أى بالحقيقة أى بسببها وقوله هو أى نفسه من الماهية  
الانسان اجمالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيته وهى الحيوانية والناطقية انما هما المسمى ملاحظ اجمالا  
والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلاف السبب والسبب باعتبار اجمالا والتفصيل وأما اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ  
وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدأ نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا  
ووصف الشارح الحقيقة التى هو بها الإشارة الى أن المراد بالحقيقة الماهية الثابتة فى نفس الامر التى بها تحققت أفراد الشئ بحيث لا يزداد  
فى الخارج عليها إلا العوارض كان يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق فأفرد الانسان لا تزداد على هذه الحقيقة الا بالعوارض  
ولم يرد المصنف بالماهية الماهية التفصيلية ولو لم يوجد لها فرد ودليل على أن مراد المصنف بالماهية الحقيقة الثابتة فى نفس الامر  
لامطابق ماهية تفصيلية ولو معدومة قوله وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينهما وبين شرح  
الاسم وقوله كقولنا ما الحركة ولا شك انها موجودة الافراد

كقولنا الحركة والقسم الاول يتقدم على قسمي هل جميعا والثاني يتقدم على هل المركبة دون البسيطة فالبسيطة في الترتيب واقعة بين قسمي ما

(قوله أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ) مسماه نوع مخصوص من العرض وحقيقة ذلك المسمى الذاتيات التي يجاب بها بأن يقال في الجواب مثلاً هي حصول الجرم حصولاً أولاً في الحيز الثاني (قوله فيجاب بإيراد ذاتياته) من الجنس والفصل كأن يقال في جواب ما الإنسان حيوان ناطق بعد معرفة أن الإنسان شيء موجود في نفسه وانما قيدوا بذلك لاجل أن يكون الجواب تعريفاً حقيقياً والا كان تعريفاً اسمياً وكانت ماهي التي يطلب بها شرح الاسم لا التي يطلب بها الماهية وربما ذكر الرسوم في مقام الحد وتوسيعها أواضطراراً كما في شرح الاشارات وحينئذ فقول الشارح فيجاب بالذاتيات أي حق الجواب عن ما التي لطلب شرح الماهية أن يكون كذلك ولذلك لما سأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله وما رب العالمين أجابه موسى بذلك بعض خواصه وصفاته تعالى حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين

(٢٧٥)

لأنه علم الاذ كر الفصول المقومة لها ولا مقوم لها اذ لا تركب فيه سبحانه وتعالى ولما لم ينسبه فرعون لذلك بل عد جوابه غير مطابق قال لمن حوله الاتسمعون يعني أنا سألتهم عن حقيقة فاجابني بصفاته فلم يتعرض موسى عليه السلام لخطابه هذا بل ذكر صفات أبيه حيث قال ربكم ورب آبائكم الاولين لعله ينسبه فلم ينسبه فنسب فرعون لعنة الله عليه موسى عليه السلام الى الجنون وقال علي وجه الاستهزاء ان رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون فذكر موسى عليه السلام بالانصاف ان بين بقوله رب المشرق والمغرب وما بينهما

(كقولنا الحركة) أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما) أي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية

وبين شرح الاسم وبدل عاينه المثال أيضاً وهو قوله (كقولنا الحركة) لانها موجودة لا فرداً أي فيقال في الجواب مثلاً هي حصول الجرم حصولاً أولاً في الحيز الثاني فكانه قيل ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فأجيب بإيراد ذاتياته كما ذكرنا (وتقع هل البسيطة) وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء (في الترتيب) الطبيعي (بينهما) أي يقع السؤال بين السؤال عما التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية وذلك لان مقتضى الطبع أي العقل المراعي للنسبة أنه اذا سمع اسماً ولم يعرف أن له مفهوماً طلب له منه وما في الجملة ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوماً اذ لعله مهمل ثم اذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم في الحد المنضم للجنس والفصل ولكن في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمرىض أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يعلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل

ولاشك أن كل واحد مما قبلها وما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها اضرباً لا يخرجها عن أن تكون استنهامية لان الاستفهام جزء معناها أو أحد معانيها وانما نعني المنقطعة التي فيها الاستفهام دون المنقطعة للاضرب وقد صرح التحفة بعد أن من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره اذا عرف ذلك فنأناظر استفهام التصور ما يطلب بها أحد أمرين اما شرح الاسم أي شرح مدلول الاسم لغة وكان الاول أن يقول الكلمة اتعم الفعل والحرف لكلمة ذكر الاسم لما كانه للمسمى أو يقال الاستفهام عن الفعل والحرف يرجع الى الاستفهام عن الاسم لانك اذا قلت ما ضرب وما من تقديره ما مدلول ضرب وما مدلول من واما أن يطلب بها ماهية المسمى كقولك ما الإنسان وتريد شرح الحقيقة الانسانية وانما سمي الاول شرح الاسم لان تقديره ما مدلول هذا الاسم وما وضع له وتقدير

وقال عقبه ان كنتم تعقلون فأشار الى أن السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب العقلاء اه كلامهم قال الشيخ بس وهل يؤخذ من كلامهم هذا أن كل بسيط لا يسأل عن حقيقة اه والظاهر أنه كذلك (قوله وتقع هل البسيطة) أي وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء أي ويقع السؤال بين البسيطة بين السؤال عما التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله أي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية) أي لطلب شرحها وبينها الماهيات ان قول المصنف أو ماهية المسمى عطف على الاسم ويحتمل أنه عطف على شرح وبدل له ما هنا واعلم أن مقتضى الترتيب الطبيعي وقوع هل المركبة بعدما التي لطلب شرح الماهية كما مر ولذا يقال ان هل تقع بين ما من وما تقع بين ما من وقد أسقط المصنف والشارح هذه المرتبة فيقال مثلاً أولاً ما العنقاء ثم ثانياً هل هي موجودة ثم ثالثاً ما هي أي ماهيتها وحقيقتها فاذا عرفت الحقيقة قلت رابعاً هل العنقاء عدائنة وكذا اتقول ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولاً فتجاب بوجود ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يحشى على اربع أو على رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة

(قوله يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي) أي العقلي نسبة للطبع يعني العقل اذهو المرامي للناسبات والترتيب الطبيعي هو أن يكون المتأخر متوقفا على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علته كمتقدم المفرد على المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعي أن مقتضى الطبع أي العقل المرامي للنسبة أن الشخص إذا سمع اسما ولم يعرف أن له مفهوما طلب له مفهوما على وجه الاجمال ثم إذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحالة طلب وجود مفهوه - وم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوما إذا لم يعلم ثم إذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل وإذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن أحواله العارضة له كدوامه (٢٧٦) لان العلم بدوام ذلك الشيء يستدعي سبق العلم بحقيقته كذا قيل

يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة منته أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحالة منته أن يطلب حقيقته وماهيته إذا حقيقة للمعدوم ولا ماهيته له

في اللفظ وضعه لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا فاما ان عرف أن له مفهوما ولم يوقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسأل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسأل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر لما نقرر أن مفهوم اللفظ اذا عرف تفصيله هو الذي يصير حقيقة عند السؤال بعد تقرير وجوده فلا يفتقر الى سؤال آخر الاجمل المركبة التي يسأل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وانه لا يسأل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود وهذا لا يكاد يتحقق مع ما تقر من أن أول ما يوضع في كتب العلم الذي يفتقر فيه الى التعليم الحدود الاسمية وهي مفهومات الالفاظ المفصلة التي تثبت للمعدوم والموجود فاذا برهن على وجودها صارت تلك الحدود هي نفس حدودها الحقيقية التي هي للوجودات فقط كما يقال في أوائل الهندسة ان المثلث هو ذو الاضلاع الثلاثة ثم يبرهن على وجوده فلا يفتقر بعد الى حد فكيف يصح انه لا يسأل اصطلاحا الا عن المعنى في الجملة دون التفصيل ولا يحتاج بالتفصيل الا بعد تحقق الوجود وقد تضمن هذا الكلام شيئين كما أشار ابن سينا الى ذلك في الشفاء أحدهما أن الموجودات لها حقائق ومفهومات لان معنى اللفظ لا يسمى حقيقة الا بعد تحقق وجوده فلهما حد وحقيقة لوجودها واسمية باعتبار الوضع الذي لا يشترط فيه الوجود وان المعدومات ليس لها الا المفهومات لعدم وجود معنى ألفاظها فلا حدود لها لا بحسب الاسم لان الحد الحقيقي في

الثاني ماهية التي هي مسمى هذا الانسان فان الشخص قد يعرف ان الانسان اسم لرجل من بني آدم تقول ما الانسان سائلا عن حقيقته وأول هذين القسمين وهو السؤال عن الاسم يكون متقدما في الزمان عن قسمي هل أي عن الاستفهام بهل البسيطة وبهل المركبة لان شرح الاسم سابق عليهم لان الاستفهام عن ثبوت شيء أو عن ثبوت شيء شيء فرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء فتقول أولا ما العنقاء ثم تقول هل هي موجودة ثم تقول هل هي تستمر أبدا وأما القسم الثاني وهي ما التي يطلب بها المسمى فهو متقدم على المركبة فهي متوسطة بين هل البسيطة وهل المركبة لان طلب وجود الشيء

قال السبكي ولا يخلو عن نظر لانه اذا كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطة والمركبة نظر لذلك التعليل اه وقد يقال ان وجود الشيء عينه بخلاف الدوام وحينئذ ففرق بينهما تأمل (قوله شرح الاسم) أي بيان مفهومه الاجمالي وقوله ثم وجود المفهوم أي ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته أي ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ أي الاجمالي علة تكون مقتضى الترتيب العقلي ما ذكر وقوله استحالة منته أن يطلب وجود ذلك المفهوم أي الاجمالي وذلك لاحتمال أن يكون اللفظ المسموع موهوما وقوله استحالة منته أن يطلب حقيقته أي

التفصيلية (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ استحالة منته أن يطلب وجوده فاندفع ما يقال ان ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل وضع اللفظ لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا ولا واما ان عرف أن له مفهوما ولم يوقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده لانه اذا عرف أن له معنى فقد تصور به اعتبارا أنه معنى اللفظ وان كان مبهما وهذا التصور كاف في طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله إذا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له) العطف مرادف ووجه كون المعدوم لا ماهية له أن الماهية ما يكون الشيء المتعارف وهو الموجود وهو المعدوم لا وجود له فلا ماهية له أيضا

(قوله والفرق الخ) أتى به هذا دفعاً لما يقال أن المصنف جعل ما قسم بين الأول ما يطلب به إبان مفهوم الاسم والثاني ما يطلب به إبان ماهية المسمى وهل هما الشئ واحد وحاصل ذلك الدفع أننا لا نسلم أنهم شئ واحد بل مختلفان كذا فرر بعضهم وعبارة السراحي لما كان الحد والمحدود متعديين ذاتاً مختلفين من جهة الأجمال والتفصيل فر عبايتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان اسماً أو حقيقة يدفعه بقوله والفرق الخ والفرق مبتدأ وقوله غير قليل خبر ومعنى كونه غير قليل أنه كثير والمراد لازمه أي ظاهر وواضح والمراد بالغة الخفاء (قوله بين المفهوم من الاسم) أي بين الذي يفهم من الاسم أي من اللفظ وبديل عليه (قوله بالجملة) متعلق بالمفهوم والباء للإبادة أي المفهوم الملتبس بالجملة أي بالأجمال أي بين المفهوم المجمل أو الأجمالي وأنه حال من المفهوم أي حال كونه أجمالاً أي مجزئاً (قوله التي تفهم من الحد) أي من لفظ الحد وفي كلامه إشارة إلى أن الحد يطلق على اللفظ الممنون به عن أجزاء الماهية كما أنه يطلق على مجموع أجزائها (قوله بالتفصيل) متعلق بتفهم أي تفهم تفصيلاً من الحد وأنه صفة للماهية أي الماهية الملتبسة بالتفصيل أي الماهية المفصلة التي تفهم من الحد (قوله غير قليل) أي ظاهر ولا يتوهم اتحادهما

(٢٧٧)

لأن الحد ودوره وما يدل عليه اللفظ يفهم منه الماهية المجزئة والذي يفهم من الحد الماهية المفصلة ولا شك أن الماهية المجزئة غير تنسبها حال كونها مفصلة كما هو ظاهر (قوله فإن كل الخ) هذا من باب التنبية لأمّن الدليل إذا لا مور الواضحة لا يقام عليها دليل نعم قد ينبه عليها الزالة لما يعرض لها من الخفاء بالنسبة لبعض الأذهان (قوله فهم فهماً) أي فهم منه الماهية فهماً أجمالاً فقول فهم محذوف (قوله ووقف على الشئ الذي يدل عليه الاسم) أي وقفاً أجمالاً وهو تفسير

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فإن كل من خوطب باسم فهم فهماً ما ووقف على الشئ الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق

لا يكون إلا بعد تحقق الوجود فلذلك يطلب وجود المعنى بعد حده بالحد الاسمي كما تقدم أن أول ما يوضع في التعليم الحدود الاسمية ثم يبرهن على وجود حصصها في الأفراد وتكون تلك الحدود ذات بذات الاعتبار موجودة وثانيهما أن اللفظ معنى جلياً وتقدم عليه وذلك بتصور باعتبار الواضع أن ينشأ على أن اللغة اصطلاحية فيمكن أن يتصور المعنى تفصيلاً لا بتصور أجزائه جنساً أو فصلاً ثم يعين اللفظ بأجزائه وأن يتصوره أجمالاً بشئ مما يساويه فيعين له اللفظ وهذا هو الذي دلت عليه تعاريف أهل اللغة وأما الأول فلا يكاد يحصل إلا من الذي ارتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزائها الذاتية من الجنس والفصل ويتصور أيضاً باعتبار الجيب فتبين به هذا أن معرفة المعنى في الجملة لا تستلزم معرفته تفصيلاً لأن المعرفة الأولى توجد من علم بوضع الالفاظ لغة لأنه يقف بذلك على حقيقة شئ في الجملة بخلاف الثانية وهي الاستفادة من الحد المنطقي وتسمى الأولى تصور مجموع والثانية تصور مجموع فيحتاج إلى الثانية بعد الأولى وبذلك يظهر الفرق بين الحد والمحدود وقد نجهد الجملة من دلالة لفظ من الالفاظ فتبين بدلالة لفظ آخر بالأجمال أيضاً ثم يسأل عن التفصيل وقد بين التفصيل من أول ومدة زيادة لفائدة أو لعدم حصول لفظ يدل أجمالاً فعلم بذلك أن معنى التعريف مطلقاً التنبية على أن المعنى مسبوق بالعلم بما هيته ذلك الشئ تقول ما الحركة فإذا عرفت مدلولها لغة تقول هل هي موجودة فإذا عرفت أنها موجودة تقول ما هي أي ما ماهيتها فإذا عرفت ما تقول أي دائماً لأن الاستفهام عن وجود الشئ لا يشترط أن يكون مسبوقاً بالعلم بما هيته ذلك الشئ وأما العلم بدوام ذلك الشئ فإنه يستدعي

لما قبله لأن فهم الشئ هو ادراكه والوقوف عليه (قوله إذا كان عالماً باللغة) أي بوضعها ما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم الخاطب به شيئاً فإذا كان الخاطب عالماً بوضع اللغة وخوطب بلفظ إنسان فهم منه نوعاً من الحيوان مخصوصاً (قوله وأما الحد) المراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليه بل دليل قوله فلا يقف عليه الخ وكان المناسب لما قبله أن يقول والذي يفهمه الحد الماهية التفصيلية ولذلك كان لا يقف الخ وقوله إلا المرتاض بصناعة المنطق أي العالم بهم المتفنن لها وذلك لأن الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كما علمت ولا يعلم الحقائق المفصلة إلا من له اتقان لعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتيات أعني الجنس والفصل منه وفيه أن الذاتيات إنما تعرف بالنقل أو بحض فرض العقل على الأصح فالارتاض في صناعة المنطق لا يفهمه معرفة ذاتيات الأشياء وقد يقال المرتاض في صناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزائها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالوجودات الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدراً أي إذا علمت ما ذكرناه من أنه لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له وأردت الفرق بينه وبين الموجودات الخ (قوله لها حقائق) أي ماهيات مركبة من الذاتيات ملحوظة باعتبار التحقق في نفس الأمر وهي حقيقة ذلك الموجود



(قوله ومفهومات) أي صور خاص - لثني العقل - مدركة من الالفاظ المدالة عليها بواسطة معرفة وضعها لها والحاصل أن كلام من الموجودات والمعدومات وضع له الالفاظ لان الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له وتلك الالفاظ الموضوعية يدرك العقل منها صوراً بواسطة معرفة وضعها وتلك الصور هي مفهومات الالفاظ (قوله فلها حدود حقيقية) أي تدل على الحقائق (قوله واسمية) أي لفظية تدل على المفهومات من الاسماء (قوله فليس لها الالفاظ المفهومات) وهي الصور العقلية المدركة من أسمائها (قوله لا بحسب الاسم) أي لا بحسب الذات وكان الاولى أن يقول فلا تعريف لها لا بحسب الاسم لان الحد ما كان بالذاتيات وهي لا ذاتيات لها (قوله ان الحد بحسب الذات) أي بالنظر للذات أي الحقيقة (قوله حتى ان ما يوضع الخ) غاية لقوله لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد الخ وحاصل كلامه أن الحد الاسمي قد ينقلب حقيقياً فالواضع اذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بازائها قبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفاً اسماً وبعد العلم بوجودها ينقلب حداً حقيقياً فالحد الحقيقى والحد الاسمي لا منافاة بينهما الا بذلك الاعتبار مثلاً تعريف الشكل المثلث المتساوي الاضلاع عما أحاط به ثلاث خطوط متساوية حد اسمي وبعد علم بوجوده بالشكل الاول من التحرير يصير حداً حقيقياً وكذلك اذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظ صلاة الصلاة عبادة ذات أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم كان ذلك حداً اسماً فاذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بأن سأل عن وجودها وقال هل هي موجودة فقلت له ان النبي قد أمر بها وكل ما أمر به النبي فهو موجود انقلب ذلك الحد الاسمي حداً حقيقياً بقي شيء آخر وهو أن الحد الاسمي اذا انقلب حداً حقيقياً هل في هذه الحالة يقال له حد اسمي أو أن الشرط في كونه اسماً عدم العلم بوجود تلك الحقيقة فاذا وجد العلم انتفى عنه ذلك الاسم (قوله في أول التعاليم) جمع تعليم والمراد به (٢٧٨) التراجع كالفصل والباب وقوله من حدود الاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل

ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الالفاظ المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى ان ما يوضع في أول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن علم في أثناء العلم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء

الفلاني المعلوم للمخاطب هو المراد من هذا اللفظ فتم على كل حال اكتساب علم من جهة أن هذا المعنى (١) جهل أن التفصيل المعلوم بالفاظ أخرى هو هذا وأن المعنى المعلوم بلفظ آخر جله هو هذا تأمل والله تعالى العلم بحقيقته كذا قالوه ولا يخلو عن نظر فانه ان كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم المساهية

حد الصلاة المذكور في أول بابها (قوله يبرهن عليها) أي على وجودها (قوله في أثناء العلم) أراد بالعلم القواعد المتعلقة بالشئ المحدود المذكورة في تلك الترجمة وفي بعض النسخ في أثناء التعاليم أي في أثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) أي رسوم (قوله ثم

اذا برهن عليها) أي على تلك الاشياء أي اقيم البرهان على وجودها (قوله وأثبت وجودها) أي بالبرهان والمراد الوجود (و) الخارجى لا مطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) أي التعاريف وقوله حدوداً حقيقية أي بحسب الحقيقة فانقلب الاسمي حقيقياً وجعل هذا كلاً غير مسلم لان الحد الاسمي عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضاً للأفراد لا ذاتياً لا يمكن بعد اثبات الوجود أن يصير حداً حقيقياً لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجودة مثلاً مفهوم الماشى حد اسمي للانسان وبعد اثبات الوجود لا يكون حداً حقيقياً لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الافراد كزيد وعمر وفلان لا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حداً حقيقياً بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكره العلامة السيد في حواشى المطول وفي الفنا رأى أن الواضع اذا تصور حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها فافظاً هو أن التعريف حد اسمي قبل العلم بوجودها وحقيقى بعد العلم بالوجود واذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حداً اسماً بالنظر لتلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حداً حقيقياً بالنظر اليها بلا اشتباه وأما بالنظر لنفس الشئ فترسم اسماً قبل العلم بالوجود وترسم حقيقى بعده وحينئذ فلا حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقييد وهذا كله اذا أريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند أرباب المعقول وأما اذا أريد بالحد المعروف مطلقاً فالامر ظاهر (قوله كذا في الشفاء) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حداً بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين أما الثانى فكما مر في مثالى المثلث والصلاة وأما الاول فكما اذا سألت سائل عن مفهوم الانسان فقال ما الانسان أي ما مفهوم هذا اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وانه موجود ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم فقلت له حيوان ناطق فهو هذا حد اسمي بالنظر للسائل وحقيقى بالنظر للسامع (١) قوله جهل أن التفصيل الخ كذا بالاصل وحرره اه معجمه

(قوله العارض المشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص خصوص الوصف الذي يعين ذا العلم كقولنا في جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذي لقبته بالأمس إذا كان التعيين يحصل بتلك الأوصاف أشار الشارح بقوله فيجاب بزيد أو نحوه إلى أن المراد بالعارض المشخص لذى العلم الأمر المتعلق به سواء كان علمه أو وصفا خاصا به كافي المثال المذكور وسواء اتحد العارض كافي المثال الأول أو تعدد كافي الثاني وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص وهو الأمر العارض العام ككاتب ونحوه فلا يصح أن يقع في جواب (٢٧٩) السؤالين لأنهما وإن كانتا

عارضة لحقيقة الإنسان لكنهما غير معينة له قال ابن عسقوب ولما كانت من ههنا في غاية الإبهام لم يكن فيها إشعار بخصوصية الجواب به فإذا قيل في الجواب بزيد تصور السائل من ذلك الجواب ذات زيد فلماذا كانت للتصور وان لزم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وأما قولنا فيما تقدم أدب في الأنا أم عسل فالجواب مستشعر من السؤال فلم يرد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم أنه يرجع إلى التصديق في التحقيق وعلى هذا يقاس ما يأتي في ما ونحوها اه ومن هذا تعلم أن قولهم من ونحوها اطلب التصور أي أصالة فلا ينافي أن طلب التصديق الخاص لازم لها اه ذا وكذا السبكي في عروس الأفراح نقلا عن والده أن الجواب بزيد مفرد لا مركب ولا بقدر مبتدأ ولا خبر فاذا قلت

(و) يطلب (عن العارض المشخص) أي الأمر الذي يعرض (لذي العلم) فيفيد تشخصه وتعيينه (كقولنا من في الدار)

أعلم (وبين) معطوف على بما أي ويطلب عن (العارض المشخص) أي الأمر الذي يعرض ويوجب تشخيصا وتعيينا (لذي العلم) بحيث يتميز به عما سواه من الأفراد ذوات العلم سواء كان ذلك العارض علما أو غيره كوصف (كقولنا من في الدار) فان هذا سؤال عن الوصف الذي يعين الشخص الكائن في الدار من أهل العلم فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه كذلك الرجل الطويل الذي لقبته بالأمس عند تعيينه بهذه الأوصاف وسواء اتحد العارض كافي المثال الأول أو تعدد كافي الثاني قيل ويدخل في المشخص المشخص النوعي يعني اللغوي الشامل للصنف فعلى هذا إذا قيل من في هذا القصر وقيل مثلا الإنسان الصقلي وإذا قيل من في السماء من أنواع العالمين وقيل الملك مثلا كان تشخيصا بالعارض وهذا بعيد من عبارة المصنف وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص ككاتب ونحوه ثم ان من قال سؤال عن الوجود كذلك ص (وبين عن العارض المشخص لذى العلم كقولنا من في الدار) ش من ألفاظ الاستفهام عن التصور من فان قلت اذا كانت من لا يسأل بها الا عن التصور فكيف حصل الجواب عن قول عيسى صلى الله عليه وسلم من أنصاري إلى الله وهـ وطلب تصور كازموا بالتصديق وهو قول الحواريين نحن أنصار الله قلت أجاب الورد رحمه الله في بعض تعاليفه عن ذلك بأن من وان كانت سؤالا عن التصور فالسائل به إشارة بحزم بمحصل المذهب وان كان يسأل عن تعيينه وتارة لا يحزم كمن يرجو أنصاري يجوز أن لا يوجد ويرجو أن يوجد ويطلب تعيينه فقوله من أنصاري محمول على ذلك قاله عيسى عليه الصلاة والسلام راجعا من الله تعالى أقامة ناصر له سائلا عن عينه فهو سؤال عن التصديق والتصور لكنه أخرجه مخرج التصور ثقة بالله سبحانه وتعالى وأدبا معه تعالى ومع السامعين فكان الاكمل السؤال عن التصور وجعل السؤال عن التصديق مطلوبا به والحواريون تفتنوا لذلك فاجابوا بالتصديق ليحصلوا المقصودين معا كأنهم قالوا ههنا من ينصر وهم نحن وقالوا أنصار الله لأن نصرته نصرته الله بمعنى نصرته دينه وابتدعوا أن نصرته له خالصة لله لا يشوبها غيره من حظوظ البشرية (تنبيه) قولنا من عندك يطلب بها التصور لا التصديق كما سبق لأنه يتضمن أمرين أحدهما استقرار شخص أو أشخاص عند المخاطب وان التكلم عالم بذلك فلا يسأل عنه والثاني تعيين ذلك الشخص أو الأشخاص وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محض وان كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب إلى ذلك الشخص وهو أحص من النسبة التي كانت حاصلة للتكلم أولا لانها نسبة الأعم ذكره الورد رحمه الله قال ومن هنا غلط بعض الناس فظن أن المطلوب به التصديق

من عندك فقل بزيد كان منزلة قولك ما الإنسان فتقول حيوان ناطق فهو ذكر حد يفيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله وأما قوله في الآية الأخرى خلقهم العزيز العليم فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتضارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري ونحوه بكتاب موسى (قوله لشخصه) أي تشخيصا تشخيصا أو نوعيا كما إذا قيل من في هذا القصر فقل مثلا الإنسان الصقلي وكذا إذا قيل من في السماء من أنواع العالمين فقل الملك والمراد بالنوع اللغوي الشامل للصنف (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله من في الدار) أي إذا علم السائل ان في الدار أحدا لكن لم يتشخص عنده فيسأل عن شخصه

(قوله فيجاب زيد) أي لان العلم ماهية أو جنسه بالعارض القائم به قاله عبد الحكيم أو المراد بكونه عارضا للذات أنه متعلق بها لدلالته عليها كما مر قال في المطول وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان وأخو فلان فاعلمنا يضح ذلك من جهة أن الخطاب يفهم منه الشخص بحسب المحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات (قوله وقال السكاكي) أي في الفرق بين من وما وهذا مقابل للقبيل المتقدم (قوله يسأل عما عن الجنس) أي من ذوى العلم أو من غيرهم والمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد أو مختلفتها مجملة أو مفصلة فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ما هو وهو النوع والجنس والماهية التفصيلية والاجالية فاذا قيل ما زيد وعرف فيجاب بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بحيوان ناطق أو نوع من الحيوان فيطلب عما عند السكاكي شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا أنه مختص عنده بالامر الكلي وعند

فيجاب زيد ونحوه مما يفيد تشخصه (وقال السكاكي يسأل عما عن الجنس) هي لما كانت في غاية الابهام فلا إشعار فيها بخصوصية المجاب به فاذا قيل زيد تصور السائل منه ذات زيد كانت للتصور ولولزم من ذلك تصديق بكون خاص في الدار وأما قولنا فيما تقدم أدبس في الاناء أم غسل فالجواب به مستشعر من السؤال فلم يزد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم أنه يرجع في التحقيق الى التصديق وعلى هذا قياس ما يأتي في ما ونحوها (وقال السكاكي يسأل عما عن الجنس) والمراد (فائدة) ترتب على هذا ذكرها الوالد أيضا ان الجواب مفرد لا مركب ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر فاذا قلت من عنده فزيد كان منزلة قولك ما الانسان فتقول حيوان ناطق فهو ذلك كزيد بقيد التصور فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله وقد جاء في الآية الاخرى خلقهن العزيز العليم وهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (فائدة أخرى) ترتب على ذلك يقال في الجواب عن ذلك زيدان كان واحدا وزيد وعمر وان كانا اثنين اوزيد وعمر وبكران كانوا ثلاثة وعلى هذا الى أن يستغرق ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جوابا صحيحا بل الجواب المطابق لما لا يزيد ولا ينقص كما أن الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعاً مانعاً ومن هنا تعلم أن المسئول عنه من هو ماهية من عنده أعم من الغلب والكثير وبه تعلم أن من الاستفهامية ليست للعموم في الافراد بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون حيث استدلوا بذلك على العموم فان أرادوا العموم بالمعنى الذي ذكرناه فصحيح وان أرادوا أنها تدل على الافراد فممنوع (فائدة أخرى) من صالحة للذكر والمؤنث وللغفر والمنفى والمجموع هذا حظ النحوي منها وحظ الأصولي انها للعموم قال الوالد رحمه الله انه فهل العموم في جميع هذه المراتب أو في الآحاد وتظهر فائدة ذلك اذا قال من دخل دارى من هؤلاء فأعطه درهم ما فان قلنا بالاول أخذ كل واحد درهمما وان قلنا بالثاني أخذ كل واحد درهم ما بدخوله ونصف درهم بدخوله مع آخر وان دخل ثلاثة فعلى الاول يعطيه ثلاثة لكل واحد درهم وعلى الثاني يعطيه ثلاثة بدخول الآحاد لكل واحد درهم ودخول الثلاثة لكل واحد درهم وثلاثة وثلاثة لان صفة الاعية فيهم ثلاث مرات فيستحقون بها ثلاثة لكل واحد درهم فمجموع ما يستحقونه سبعة وعلى هذا القياس قال ولم أر منه قولاً ولا مخلص عنه فيما يظهر الى الآن أن يقال لا عموم لها الا في مراتب الافراد ولكن السابق الى الفهم انهم اعمامة فيما يصلح وهي تصلح للافراد وللمجموع والافراد ولكل مرتبة من مراتب المنفى والمجموع وفيه احتمال آخر وهو انه لا يعطى المجموع الا درهمما وما أخذه ما حققناه من أن من لا تدل على الافراد بل على الماهية مجردة عن وحدة وتعدد وتظهر أثر ذلك في النفي فاذا قلت لا تشتم من يشتمك فالتظاهر أن المراد الحقيقة ومعناه غير معنى لا تشتم كل من شتمك اذا عرف ذلك فقول المصنف يسأل عما عن العارض يعنى ان الكلى لا يوجد في الخارج الا في ضمن جزئ وذلك الجزئ مشخص لذلك الكلى فزيد من لا عارض لماعية الانسان الكلى ومخصص لها فزيد كلامه يسأل عما عن الذى العارض للماهية الكلية المخصص لها كقولك من في الدار فتقول زيد المعنى أى عارض مشخص لحقيقة الانسان هو ومثله المصنف في الايضاح بقولك من فلان فتقول زيد وهو فاسد لان فلانا كناية عن العلم فكيف يجاب بذكر العلم والعمل المراد اذا قال شخص فلان يعمل كذا فتقول من فلان فيقال زيد لكن في الاستفهام عن ذلك عن نفسه نظرية بمعنى أن يقال ما فلان لانه استفهام عن الاسم فليكن بما سبق وأورد عليه المصنف ان ما ذكره لا يطرد لانك تقول من زيد كقوله صلى الله عليه وسلم للجارية السوداء من أنا وقوله تعالى من فرعون على قراءة الاستفهام واستنطلب بها مشخص الذى العلم لان زيدا هو المخصص (وقال السكاكي يسأل عما عن الجنس)





أن لا موجود مستقلاً بنفسه سوى الأجسام كانه قال أى أجناس الأجسام هو وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف للتنبيه على النظر المـ... ودى الى معرفته لكن لما لم يطابق السؤال عند فرعون عجب الجهلة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم ألا تسمعون ثم لما وجد مصر على الجواب بالوصف اذ قال في المرة الثانية ربكم ورب آبائكم الاولين استمر رأيه وجنته بقوله ان رسوا لكم الذى ارسل اليكم ليجنون وحين رآهم موسى عليه السلام لم يفظنوا لذلك في المـ... غلط عليهم في الثالثة بقوله ان كنتم تعقلون واما عن الوصف طمعا في أن يسلك موسى عليه السلام في الجواب معه ذلك الخاضعين لو كانوا هم المسئولين مكانه لشهرته بينهم رب العالمين الى درجة دعت السحرة اذ عرفوا الحق أن عقوبوا قولهم آمنوا رب العالمين بقولهم رب موسى وهرون نفي الاتهامهم أن عقوبه وجهه له بحال موسى اذ لم يكن جمعهم ما قبل ذلك مجلس بدليل قال أولو جئتكم بشئ مبين قال فأتيت به ان كنت من الصادقين فحين سمع الجواب تعداه عجب واستمرز أوجته وتفيق بما تفيق من قوله لنأخذ ذواتها غيرى لا بعنك من المسجونين \* وأما من فقال السكاكى هو السؤال عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل يعنى أبشر هو أم ملك أم جنى وكذا من ابليس ومن فلان ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون فن ربك يا موسى أى أم ملك هو أم بشر أم جنى منكر الان يكون لهم رب سواء لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا في سؤاله هذا الى معنى الكبارب سوى فأجاب موسى (٢٨٢) عليه السلام بقوله ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى كانه قال نعم لنارب

(و) يسأل (عن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشر هو أم ملك أم جنى وفيه نظر) اذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس كالشجاع والبخيل والجبان والاولى أن يشاك كريم بالنكير وقال السكاكى أيضا (و) يسأل عن (عن الجنس) الكائن (من ذوى العلم تقول) في السؤال عن الجنس من ذوى العلم (من جبريل) فتسأل عن جنس جبريل بعد العلم بأنه من ذوى العلم معنى السؤال (أبشر هو أم ملك أم جنى) لان السائل عن هذا يعلم انه شخص ويجهل جنسه فيجاب بأن يقال ملك فلم يسأل عن شخصه كما تقدم ويؤيده هذا قوله أنوارى فقلت ممنون أنتم \* فقالوا الجن قدس ثلوا عن وأجابوا بالجنس ولو فهموا أن السؤال عن الشخص اقلوا فلان وفلان (وفيه نظر) أى وفي كون السؤال عن يكون عن جنس ذوى العلم نظر لان المنقول انه انما يسأل به عن الشخص كما تقدم وأما قوله فقالوا وعن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى انسى أم ملك قال فرعون فن ربك يا موسى أى من أى جنس قال المصنف وفيه نظر يريد أنه لا يقال في جواب من زيد هو بشر ونحوه كذا ادعاه قيل وهو ممنوع بل يقال في جوابه ذلك قلت لعل المصنف لاحظ أن من انما تستعمل لما يعقل والجنس السكاكى ليس بعادل لانه حقيقة كلية ولا يسأل عنه من ولذلك قال النحاة انه حيث أريد الجنس يؤتى بما وقال بعض شراح المفتاح انه يسأل عن عن الجنس أى الحقيقة والحقيقة أعظم من المطلقة والمقيدة فاذا قيل من فلان

سواله هو الصانع الذى اذا سلك الطريق الذى بين بآيائه لما أوجده وتقديره آياه على ما قدره واتبعته فيه الخريت (قوله وعن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل بماع الجنس فهو من جملة مقول السكاكى والمراد الجنس اللغوى فيشمل النوع والصنف (قوله من ذوى العلم) أى الكائن من ذوى العلم وذلك بأن يعلم السائل أن المسئول عنه من ذوى العلم لكنه يجهل جنسه وقضية

التقديم بذوى العلم تقتضى انه لا يسأل بها عن الجنس مطلقا (قوله تقول من جبريل) أى تقول في السؤال وانه عن الجنس من ذوى العلم من جبريل أى ما جنسه اذا كنت عالما بأنه من ذوى العلم جاهلا بجنسه وجوابه ملك (قوله وفيه نظر) أى وفيما قاله السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من للسؤال عن الجنس نظرا وحاصلا أن لا نسلم ورود من في اللغة للسؤال عن الجنس فالصواب ما مر من انما للسؤال عن المعارض المشخص ورجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف أيضا فان المطلقين قالوا لا يسأل عما عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى انما قد تخرج عن حقيقة ما يستفهم بها عن الصفات اهـ يس فان قلت قد يستدل على وروده في اللغة للسؤال عن الجنس بيت الكتاب وهو قوله

أنوارى فقلت ممنون أنتم \* فقالوا الجن قلت عواظ لا ما

فان الجواب دليل على أن السؤال عن الجنس اذ لو كان السؤال عن الشخص اقلوا فلان وفلان قلت لا نسلم أن المسئول عنه الجنس بل الظاهر أن الشاعر ظنهم من البشر فـ... ألهم عن مشخصهم وانهم من أى فية... فاجابوا بأننا لسنا من جنس البشر حتى تفحص عن الشخص والمعين ففى اجابتهم بيان الجنس الغير المطابق للسؤال تنبيه على خطأ السائل فى هذا الظن فكان الجواب يقول ليس الامر كما تظن من أننا من أشخاص الآدميين فنجيبك بما يعيننا وانما نحن من جنس الجن والتخطئة في السؤال واردة (قوله اذ لا نسلم انه) أى من في اللغة للسؤال الخ

الماهر وهو العقل الهادي عن الضلال لزمك الاعتراف بكونه رباً وأن لا رب سواه وأن العبادة له مني ومنك ومن الخلق أجمع حق لا مدفع له وقيل هو السؤال عن المعارض الشخص لذي العلم وهذا أظهر لانه (٢٨٣) اذا قيل من فلان يجاب بزيد ونحوه

بما يقيد الشخص ولا نسلم صحة الجواب بنحو بشر أو جنى كما زعم السكاكي وأما أي فلان السؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يهمهما بقول القائل عندي ثياب فتق - ول أي الثياب هي فتق منسوخة - فما عجزا عندك عما يشاركها في التوبية وفي التنزيل

(قوله وانه يصح) أي ولا نسلم أنه يصح (قوله بل يقال ملك) أي بل يقال في جوابه ملك من عند الله الخ (قوله كذا وكذا) أي الخ إلى الانبياء من عند الله وقوله مما يفيد الخ بيان لكذا وكذا أي واذا كان لا يجاب الا بذلك فتكون من اطلب المعارض الشخص لذي العلم كما مر فان قلت ان السكاكي ادعى أن من في قوله تعالى حكاية عن فرعون فنرى ربك يا موسى السؤال عن الجنس قلت كلامه ممنوع لم لا يجوز أن يكون السؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الاسلوب الحكيم - بم إشارة إلى أن السؤال عن الجنس لا يليق بحنايه تعالى إنما اللائق السؤال عن أوصافه الكاملة فكانه قيل

وانه يصح في جواب من جبريل أن يقال ملك بل يقال ملك من عند الله يأتي بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه (ويسأل بأي عما يميز أحد المتشاركين في أمر يهمهما)

الجن وليس جوابا عن السؤال مطابقة بل تخطئة للسؤال فكانه قيل ليس كما تنظن من أنا شخص الأدميين فتجيبك بما يعيننا وانما نحن من جنس الجن والتخطئة في السؤال واردة وانما كلامنا فيما يقصد في السؤال وعلى هذا فهذا السؤال لا يقال فيه ملك كما اقتضى ذلك كون المعنى أبشر هو أم ملك أم جنى وانما يقال فيه لتشخصه من بين أشخاص العقلاء ملك يأتي بالوحى للانبياء ومعلوم أن العقل لا مجال له هنا وانما يرجع في هذا إلى السماع (و) يسأل (بأي عما يميز أحد المتشاركين) يعني اذا كان ثم أمر يعين شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وأريد تمييزاً أحد الشيئين أو الأشياء المشتركة (في أمر يهمهما) أو يعينها فانه يسأل بأي عما يميز المبهمة الذي هو صاحب الحكم لان العلم بالمشترك فيه وهو

فالسؤال عن الحقيقة المفيدة بالشخص فيجيب بالحقيقة المشخصة كما يقال انه بشر صفة كبت وكبت فيصح الجواب بنحو جنى أو بشر لا مطلق بل مقيداً فالمتأثر الذي أورده صاحب الايضاح ليس منافياً لما قاله صاحب المفتاح والذي قاله في الايضاح أنه يجاب بزيد صحيح لان معنى زيد البشر المتصف بصفات معينة انتهى ولا يرتاب أن من يسأل به عن الشخص كما قال المصنف ويدل عليه قراءة بعضهم من فرعون على قسراءة الرفع وقوله صلى الله عليه وسلم من أنا وهو سؤال عن الصفات وقد وقع السؤال به عن الاسم كحديث الاسراء من أنت قال أنا جبريل قيل ومن معك قال محمد صلى الله عليه وسلم وقيل إنما نظرفيه من جهة ان قوله يسأل عما عن الجنس وعن الوصف يخرج عنه السؤال عن النوع وعن الحد وفيه نظر لانه إنما أراد بالجنس الكلي وهو أعم من الجنس والنوع يدل عليه انه جعل من جبريل سؤالاً عن الجنس وقال ان جوابه يصح بان يقال بشر وهو نوع لا جنس ويحتمل أن يكون نظرفيه من جهة قول السكاكي انه يسأل عما عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسأل عن الصفات الميزة بما يل يسأل عنها بأي وانما يسأل عما عن مفهوم اللفظ وعن حقيقة الشيء ولذلك انفرد النوع والجنس بان كلامهم مامقول في جواب ما هو مخلاف الفصل والخاصة والعرض العام وقد يجاب عنه بان مراد السكاكي أنها قد تخرج عن حقيقة ما يستفهم بها عن الصفات وهذا لا ينافي كلام المنطقيين فانما إنما يكلمون في موضع اللفظ الحقيقي وما ذكره السكاكي يوافق كلام ابن الشجري فانه قال يقال مامعل فتق قول درهم أو دينار أو ثوب أو فرس ويقال من معك فتق قول زيد فيقال بعد ذلك في السؤال في صفة فزيد فتق قول رجل فقيه أو طويل أو بزاز انتهى ولم يذكر المصنف أن من يسأل بها عن الوصف وقال بعض الشارحين ان من يسأل بها عن الوصف كما يسأل بما لا يفرق بينهم ما إلا أن ما لا يعقل قلت وهذا الفرق يلجئ إلى أنها لا يسأل بها عن الوصف لان الوصف ليس بعاقلة فلا يسأل عنه عن التي هي العاقل فانه أراد بالوصف نحو عالم وقائم فانه يسمى وصفاً باصطلاح النحاة فقد دخل ذلك في قولنا ان من يسأل بها عن المعارض الشخص على ما سبق (تنبيه) قد يعترض على السكاكي في قوله يسأل عما عن الجنس فيقال ما عندك أي أي الاجناس فيقال أي لما يميز أحد المتشاركين عن الآخر في أمر يهمهما وما على رأى السكاكي سؤال عن الجنس وكيف يفسر أحدهما بالآخر وجوابه أن يقال الاجناس مشترك في مطلق حقيقة الجنسية فيسأل بأي عن الجنس أي تعيين الجنس من بين الاجناس فتأتي بأي لتمييز جنسا معيناً من بين مطلق الجنسية ص (ويسأل عما يميز أحد المتشاركين في أمر يهمهما ونحوه

لفرعون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم البطلان لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل اللائق بحنايه أن يسأل عن صفاته (قوله أحد المتشاركين) هو بصيغة التثنية وهو افتصار على أقل ما يحصل فيه الاشتراك والافأى كما يسأل بها عما يميز أحد المتشاركين يسأل بها

أي الفريقين خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام وفيه أيكم يأتي بعرضها أي الانسي أم الجني

عما يميز أحد المشاركات وقوله في أمر يعهم ما يتعلق بالمشاركين وأتى المصنف بهذا لزيادة البيان والايضاح للمشاركة إذا الأمر الذي تشارك فيه الشيآن لا يكون إلا عامالهما ما كذا قبل وفيه بحث لأن المشاركين في دار أو مال لا يسأل بأي عما يميزهما إلا إذا جعلنا داخلين تحت أمر يعهم ما ولو كان ذلك الأمر يعهم ما فهو المشاركين في هذا المال أو في هذه الدار قاله عبد الحكيم وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا كان هناك أمر يعهم شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك وكان واحد منهما أو منهما محكوماً بحكم وهو مجهول عند السائل الآن له وصفاً عند غيره عيظه وأريد تمييزه فإنه يسأل بأي عن ذلك الموصوف بوصف عيظه وهو صاحب الحكم لأن العلم بالمشاركة فيه وهو الأمر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد الشئتين المشتركين أو المشتركات لا يستلزم بالضرورة العلم بتمييز صاحب الحكم من الشئتين أو الأشياء فيسأل بأي عن الموصوف بالوصف المميزه فقول المصنف عما يميز المراد عن موصوف ما يميز أي عن موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أي أنحن أم أصحاب محمد فالمسؤول عنه بأي الأشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألو عما يميز أي (٢٨٤) عن موصوف ما يميز وقوله مثل الكون الخ تمثيل لما يميز فتأمل (قوله

وهو مضمون ما أضيف إليه أي (نحو أي الفريقين خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد) فالمتؤمنون والكافرون قد اشتركوا في الفريقية وسألو عما يميز أحدهما عن الآخر

الأمر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد المشتركين أو المشتركات لا يستلزم ضرورة علماً بتمييز صاحب الحكم من الشئتين أو الأشياء فيسأل بأي عن المميز في ذلك وسواء كان الأمر المشترك فيه الذي قصد التمييز فيه هو ما أضيفت إليه أي أم غيره فالأول (نحو) قوله تعالى حكاية عن المشركين في سؤالهم اليهود (أي الفريقين خير مما) فقد اعتقدوا أن المسؤول عنهم أثبت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبتت له الخيرية لعمومها وذلك ظاهر فسألو عما يميز الفريق الذي ثبتت له الخيرية فكانهم قالوا نحن خير أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا فسر أي الفريقين بقوله (أي أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) فيقع بالمميز ووجود المميز هنا بوجود الكافرين حال كونهم

أي الفريقين خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد) ش أي من أسماء الاستفهام فإذا أراد بدفع الاستفهام يسألهم عن شئ يميز أي يعين ولو قال يطلب بها التمييز لصرح وقوله في أمر يتعلق بالمشاركين والمراد أنه يطلب بأي عما يميز أحد المشاركين في أمر من الأمور شامل لهما سواء كان ذاتياً أم غيره مثاله قولك أي الرجلين أو الرجال عندك فالرجلان مثلاً مشتركان في الرجولية وهو أمر يعهمهما والذي يميز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب وتمييزه يقع باعتبار النسبة التي تضمنتها عندك ومنه قوله تعالى أي الفريقين خير مما أي أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) لا بأس باعتبار ما يشتركان فيه أيضاً من الأقامة المدلول عليه بقوله تعالى خير مما أي الذي يميز أحدهما من الآخر هو الجواب بالتمييز والأمر الذي يقع التمييز به هو الخيرية وهذا هو الظاهر والمراد بالعموم حينئذ عموم الشمول ويحتمل أن يقال معناه ما يميز أحد

وهو) أي الأمر الذي يعهم مضمون الخ اعلم أن الأمر المشترك فيه الذي قصد التمييز فيه تارة يكون هو ما أضيفت إليه أي وتارة يكون غيره فالأول كمثل المصنف فأنهما مشتركان في الفريقية والذي يميز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب مثل الكون أنتم أو أصحاب محمد ونحو أي الرجلين أو الرجال عندك فالرجلان مثلاً مشتركان في الرجولية وهو أمر يعهمهما والذي يميز أحدهما هو الوصف الذي يذكركه المحجب والثاني كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه

أفضل الصلاة والسلام أيكم يأتي بعرضها أي أي الانس والجن يأتي بعرضها فإن الأقرب فيه أن الأمر المشترك فيه هو كون كل منهم من جنس سليمان ومنقاد الأمر وهو هذا تعلم ما في قول الشارح وهو مضمون ما أضيف إليه أي ويمكن بتكافؤ أن يجعل الأمر المشترك فيه من هذا المثال مضمون المضاف إليه بمعنى كون كل منهما مخاطباً بالاضمار فتأمل (قوله نحو أي الفريقين الخ) هذا حكاية لكلام المشركين لعلماء اليهود فهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبتت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبتت له الخيرية فكانهم قالوا نحن خير أم أصحاب محمد وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم وقد كذبوا في هذا الجواب والجواب الحق هو أصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز (قوله أي أنحن الخ) هذا تفسير للفريقين (قوله قد اشتركوا في الفريقية) لم يقل قد اشتركوا في أمر يعهمهما وهو الفريقية لأنه لا إشارة إلى أن قوله في المتن في أمر يعهمهما حاجة إليه إلا التأكيد ودفع التوهم كذا قال يسر وقد علمت ما فيه (قوله وسألو) أي الكافرون أعني مشركي العرب أحبار اليهود (قوله عما يميز أحدهما) في الكلام حذف كما مر أي وسألو عن موصوف ما يميز أي سألو عن الفريقين الموصوف بالوصف الذي يميز أحدهما الفريقين عن الآخر

وأما كم فليسؤال عن العدد اذا قلت كم درهم مالك وكم رجلا رأيت (٢٨٤) فكانت ثلث أعشرون أم ثلاثون أم كذا

أم كذا وتقول كم درهمك  
وكم مالك أي كم ذنبا أو كم  
دينارا وكم نوبك أي كم  
شبرا أو كم ذراعا أو كم زيدا  
ما كت أي كم يوما أو كم  
شهرا وكم رأيتك أي كم  
مرة أو كم سرت أي كم فرجها  
أو كم يوما قال الله تعالى  
قال فائل منهم كم لبنتم أي  
كم يوما أو كم ساعة وقال  
كم لبنتم في الارض عدد  
سنتين وقال سل بني اسرائيل  
كم آتيناكم من آية بينة  
ومنهم قول الفرزدق

(قوله مثل الكون كافر ين)  
اسم الكون ضمير نبات عنه  
أل وكافر ين خبره أي  
مثل كونهم كافرين  
وقوله فائلين حال من الواو  
في سألوا بينهم من صدر  
منه القول أعني قوله أي  
الفرقيبن خير متاما ولو قال  
بدل قوله مثل الكون  
الخ مثل كون الجواب أنتم  
وأصحاب محمد كان أخضر  
وأوضح (قوله ويسأل بكم  
عن العدد) أي المعين اذا  
كان مبهما فيقع الجواب  
بما يعين قدره كما يقال كم  
غنما ملكك فيقال مائة  
أو ألفا ولا يصح الجواب  
بالوف ومحمل الاحتياج  
للجواب المعين لقدر العدد  
اذا كان السؤال بهام على  
ظاهره كما قلنا قد يكون  
السؤال بهام على

مثل الكون كافر ين فائلين له هذا القول ومثل الكون أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام غير فائلين  
(و) يسأل (بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بينة) أي كم آية آتيناكم

فائلين اهـ هذا السؤال أو يعنى بالكافر ين المصدوق وذلك بأن يقال أنتم أو بوجود المؤمن من حال  
كونهم غير فائلين اهـ هذا السؤال والمراد بالمؤمنين المصدوق أيضا بأن يقال في الجواب أصحاب محمد صلى  
الله عليه وسلم ومعلوم أن قول المجيبين وهم اليهود أنتم عيزت عني الموصوف بالخيرية بالاضمار وهم لغنة الله  
عليهم صراوتن في هذا الجواب كاذبون ولو قالوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وقع عيزت الموصوف بالخيرية  
لتميزه بالصحة فيكون مطابقا للحق وقوله حال كونهم فائلين وحال كونهم غير فائلين حالان تقديران  
باعتبار المعنى بينهما ما من صدر منه هذا السؤال ولو أسقطناه وقلنا مثل كون الجواب أنتم أو أصحاب  
محمد كان أخضر وأوضح والثاني وهو ما كان الامر المشترك فيه غير ما أضيفت اليه أي كقوله تعالى  
حكاية عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام أياكم يأتي بعرضها فان الاقرب فيه أن الامر  
المشترك فيه هو كون كل منهم من جند سليمان ومنقاد الامر ولو كان يمكن بالكاف أن يجعل المشترك  
فيه مضمون المضاف اليه بمعنى كون كل منهم مخاطبا بالاضمار وقوله بجمعها كالنا كيد في الاشتراك  
في الامر اذا لا يكون المشترك فيه الاعام (و) يسأل (بكم عن العدد) حيث يكون مبهما فيقع الجواب  
بما يعين قدره حيث يكون على ظاهره كما يقال كم غنما ملكك فيقال مائة أو ألفا مثلا وقد يكون السؤال  
بهام عن العدد على غير ظاهره (نحو) قوله تعالى (سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية بينة) فآية تميز لكم  
وكم مفعول بآتيناكم والتقدير كم آية آتيناكم أعشرون أم ثلاثين أم غير ذلك وجر التمييز عن هنالك الفصل  
بينكم وجميها بفعل متعد فلو لم تدخل من على التمييز لمتوهم أنه مفعول للفعل وقد تقدم هذا في كم الخبرية  
هنالك وانما قلنا ان السؤال على غير ظاهره لانه ليس القصد الى استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني  
اسرائيل لان الله تعالى علام الغيوب فلو أراد مجرد علم مقدار الآيات اتولى الله تعالى الاعلام بقدرها

المتشاكير بالنسبة الى أمر بجمعها باعتبار الصلاحية فقوله أي الرجلين قام بكون الامر ان فيه الرجلين  
والامر الذي بجمعها باعتبار الصلاحية هو القيام وهو الذي يقع التمييز فيه فان قلت السكاكي قال انه يسأل  
عن الجنس فتقول من جبريل أم ملك أم بشر وقد قال هنا في أيكم يأتي بعرضها عناء الانسى أم الجنى  
فيلزم اتحاد الاستفهام عن وبأى قلت اخذ هنالك باعتبار الجنسية وهما باعتبار دورانه بين ما يصلح فيه  
ولاشك أن بين السؤال بأى وعن على رأى السكاكي عموما وخصوصا من وجه فان أيا يطالب بها تميزا أحد  
المتشاكير كين في شئ أم من أن تكون تلك الافراد أجناسا أم غيرها الا أنه خاص بتلك الافراد ويسأل بما  
عن الاجناس أم من أن تكون محصورة في أشياء معينة أولا الا أنه خاص بالاجناس واعلم أن اطلاق  
البيانين هنا يقتضى أن أيا يسأل بهام عن المتشاكير كين في شئ كان وهو مخالف لكلام المنطقيين  
فانهم جعلوا السؤال عن الجنس والنوع ماهو والسؤال عن الفصل أي شئ هو وهو يقتضى أن لا يقال  
أي شئ زيد ويريد السؤال عن الجنس أو النوع بقى على المصنف في قوله أحد المتشاكير كين فانه ان كان قاله  
بالثنية فيرد عليه الجمع مثل أي الرجال وهم متشاكرون لا متشاكرا كان وان كان قال متشاكير كين بالجمع  
والواو والنون فيرد عليه نحو أي الثياب أو الثوبين فانه لا يبال فيه متشاكير كين بل متشاكرا أو متشاكير كين  
وقد يحاب بانه انما قال متشاكير كين بالثنية ومراده مبهما المسؤول وغيره سواء كان واحدا أم أكثر  
فاذا قلت أي الرجال قام معناه زيد أم غيره ص (وبكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناكم  
من آية بينة) ش كم تقع في الغالب للاستفهام عن العدد فاذا قلت كم درهم مالك كأنك قلت أعشرون  
أم ثلاثون وقد يكون الشئ واحدا فيكون التمييز لاجزائه وقد يحذف المميز ويقال كم درهمك وكم مالك  
أي كم ذنبا وكم نوبك أي كم شهرا أو كم زيدا ما كت أي كم يوما وكم رأيتك أي وكم مرة وكم سرت

غير ظاهره كما في الآية التي ذكرها المصنف كما قال الشارح فلا يحتاج الجواب



كم عمة لك يا جبريروخالة \* فدعاء قد حلت على عشاري

فمن روى بالنصب وعلى رواية الرفع تحمل الاستفهامية والخبرية وأما كيف فلا سؤال عن الحال إذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك

(قوله أعشرين أم ثلاثين) بدل من كم (قوله ميزكم) أي وكم مفعول ثان لا تبناهم مقدم عليه وقوله فن آية ميزكم في الكلام حذف أي وإنما كان المعنى ما ذكر لأن من آية ميزكم (قوله لما وقع الخ) أي لوقوع وهذا لزيادة من أي فلو لم تدخل من الزائدة على هذا التمييز لنتوهم أنه مفعول للفعل (قوله كما ذكرنا) أي وهذا نظير ما ذكرنا في حكم الخبرية في قول الشاعر سابقا

وكم ذدت عني من تحامل حادث \* وسورة أيام حزن إلى العظم

وان كانت كم هنا في هذه الآية استفهامية على أنه يجوز أن تكون هنا خبرية والمقام لا ياباه كما بينه الزحشمري (قوله فكم هنا السؤال عن العدد) هذا صريح في بقاء كم (٢٨٦) على حقيقة أنها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة إليه

أعشرين أم ثلاثين فن آية ميزكم زيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعددين كم ومميزها كما ذكرنا في الخبرية فكم ههنا السؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ (و) يسأل (بكيف عن الحال

لنبيه صلى الله عليه وسلم وإنما القصص والتوبيخ على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها أي قل لهم ذلك ووجههم به كما يقال لمنكر التعميم نعم أنفضل به عليك ومع ذلك لم تشكر لي شيئا قبل ويصح أن يكون السؤال على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لأنه لم يكن يعلمها بالأعلام وقد تكون الحكمة انما هي في علم مقدارها من قبلهم لكن يدل للتقرير الأول قوله تعالى ومن يبدل نعمة الله الآية (و) يسأل (بكيف عن الحال) فيقال كيف وجدت زيدا أي على أي حال وجدته فيقال في الجواب صحيحا أو سقيما أو بئس ظر فأولو كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدته لأنه نفسا ير معنوى كما يقال أي كم فرسخا أو كم يوما قال تعالى قال قائل منهم كم ابستم أي كم يوما أو كم سنة أو كم ساعة قال الفرزدق

كم عمة لك يا جبريروخالة \* فدعاء قد حلت على عشاري

قال المصنف على رواية النصب وعلى رواية الرفع تحمل الاستفهامية والخبرية فعلى الأول بقدر المميز منصوبا وعلى الثاني مجرورا قلت والذي يظهر من جهة المعنى أن المراد الخبرية وقول المصنف أنه على رواية النصب يتعين الاستفهام ليس صحيحا فإن كم الخبرية قد تنصب المميز وعلى ذلك أنشد سيدي به هذا البيت وأنشد ابن عصفور على ذلك وأما على رواية الجرف فتعين الخبرية أيضا ص (وبكيف عن الحال) ش أي وبسنتفهم بكيف الاستفهامية عن الحال تقول كيف زيد أصح أم سقيم أطويل

من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخ لهم لعدم إيقاظهم مع كثرة الآيات والفرق بين كم الاستفهامية والخبرية أن الاستفهامية لعدم معرفتهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدم معرفتهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعداد فهو مجهول في كالمه فافلذا احتج إلى المميز المميز للمعداد ولا يحذف الدلائل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطب لأنه مخبر والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معني وبأن

اللييب (قوله ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التقرير والتوبيخ) أي على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها وحينئذ فالعنى قل لهم هذا الكلام فإذا أجابوا بأننا آتيناهم آيات كثيرة فوجههم على عدم الاتباع مع كثرة الآيات وإنما كان الغرض من هذا الاستفهام التقرير والتوبيخ وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل لأن الله تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله نبيه بقدرها وتولى ذلك الأعلام فتعين أن يكون الغرض به التقرير والتوبيخ قبل ويصح أن يكون الاستفهام على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل بني إسرائيل حقيقة ليعلم من قبلهم مقدار الآيات لأنه لم يكن يعلمها بالأعلام وقد تكون الحكمة انما هي في علم مقدارها من جهتهم وعلى هذا فالعنى سلهم عما آتيناهم من الآيات فيجبونك عن عددها فإذا علمت أن كم في الآية مستعملة في حقيقة أنها والاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ كما قال الشارح لأنهم استعملوه في التوبيخ سقط ما قبل اعتراضه على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآية بعد قوله ثم إن هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا الخ لأن الكلام هنا في الاستفهام الحقيقي ولا يصح التمثيل بذلك هنا تأمل (قوله ويسأل بكيف عن الحال)

وأما أين فليسؤال عن المكان إذا قيل أين زيد فجوابه في الدار أو في المسجد أو في السوق ونحو ذلك

أي الصفة التي عليها الشيء كالصفة والمرض والركوب والمشي فيقال كيف زيد وكيف وجدت زيد أي على أي حال وجدته فيقال صحح أو مريض ويقال كيف جاء زيد فيقال راكباً أو ماشياً وليست كيف ظرفاً وإن كان يقال في تفسيرها في أي حال وجدته لأنه تفسير معنوي كما يقال في تفسير الحال في قولنا جاء زيد راكباً أي جاء في حالة الركوب وانما هي بحسب العوامل ففي قولنا كيف وجدت زيداً تكون مفعولاً أو حالاً وفي قولنا كيف زيد تكون خبراً (قوله عن المكان) فيقال أين جلست بالأمس مثلاً وجوابه أمام الأمير وشبهه ونحوه أين زيد وجوابه في الدار أو في المسجد مثلاً (قوله ماضياً كان أو مستقبلاً) فيقال في الماضي مثلاً متى جئت والجواب سحراً أو نحوه ويقال في المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر وكان يمكن الشارح أن يزيد أو حالاً لأنه يسأل متى عنه أيضاً خلافاً لما يوهمه اقتضاره (قوله عن الزمان المستقبل) فيقال أيان يثمر هذا الغرس فيقال بعد عشرين سنة مثلاً ويقال أيان تأتي فيقال بعد غد وظاهر المصنف أن أيان للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو أيان مرسها وقال ابن مالك انهم للمستقبل إذا

(٢٨٧)

ولها فعل بخلاف ما إذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى أيان مرسها قال بعضهم وفيه نظر لأن مرسها امرأته الاستقبال إذا المراد أيان الزمان الذي ترسى وتستقر فيه هل هو زمان قريب أو بعد قبل ان اصل أيان أي أو أن فحذفت إحدى الياءين من أي والهمزة من أو أن فصار أو أن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار أيان ورد ذلك بأن كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو بأي أن يكون أصله ذلك لأنه تنقيح في مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متبكر بأي التصريف

وبأي عن المكان وبتى عن الزمان) ماضياً كان أو مستقبلاً (وبأيان عن الزمان) (المستقبل قبل وتستعمل في مواضع التثخيم مثل يسأل أيان يوم القيامة

في تفسير الحال في قولنا جاء زيد راكباً أي جاء في حال الركوب وانما هي بحسب العوامل ففي المثال السابق تكون حالاً أو مفعولاً وفي قولنا كيف زيد تكون خبراً (و) يسأل (أيان عن المكان) فيقال أين جلست بالأمس مثلاً والجواب أمام الأمير وشبهه (و) يسأل (بتى عن الزمان) ماضياً كان أو مستقبلاً فيقال في الماضي مثلاً متى جئت والجواب سحراً أو نحوه وفي المستقبل متى تأتي فيقال بعد شهر مثلاً (و) (يسأل أيان عن المستقبل) فيقال أيان يثمر هذا الغرس فيقال بعد عشر مثلاً (فيل ويستعمل في مواضع التثخيم) أي عند تعظيم المسؤل عنه وقصد التهور بل بشأنه (مثل) قوله تعالى (يسأل أيان يوم القيامة) فقد استعملت أيان مع يوم القيمة للهو بل والتثخيم لشأن وقته من أجله

كام قصير وفي كلام بعضهم انه انما يسأل بها عن الصفات الغريبة لا الخارجية وأنه لا يقال كيف زيد أقام أم قاعد قلت ويرد عليه قوله تعالى أتى شتم فانه بمعنى فأتى آخرتكم كيف شتمتكم على ما ذكره وهو في حال غير غريبة وفي كلام النحاة وغيرهم ان معنى كيف على أي حال ولا يتوهم من هذا أن كيف أخص من أي قال بدر الدين بن مالك ليست كيف موضوعاً لهذا المعنى بل تستلزمه الأثرى أن جوابها انما هو بالصفات لا بالمصادر أنه قال شيخنا أبو حيان وهو كلام جيد ص (وبأيان عن المكان وبتى عن الزمان) شى بمعنى أين إذا كانت استعملت فيها ما هو هذا واضح نقول أين زيد وجوابه في السوق أو في البيت ونقول متى يحضر فجوابه اليوم أو غداً ص (وبأيان عن المستقبل قبل وتستعمل في مواضع التثخيم مثل يسأل أيان يوم القيمة) شى أيان يستعمل بها عن الزمان نقول أيان نجى وقصرها المصنف على المستقبل في هذا المختصر ولكنه في الايضاح أطلق أن الزمان وكذلك أطلقه السكاكي وقد مثله بأيان جئت وهو صريح في انما تستعمل للماضي فهو بخلاف الكلامه هذا لكن ما ذكره هنا هو الصواب

المذكور انتهى فترى (قوله قبل وتستعمل في مواضع التثخيم) أي في المواضع التي يتصدق فيها العظيم المسؤل عنه والتهور بل بشأنه ثم ان هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أن الاستعمال في مواضع التثخيم فتكون مختصة بالامور العظام نحو أيان مرسها وأيان يوم الدين وعلى هذا فلا يقال أيان تنام كما قاله السيد ويحتمل أن المراد منه أن تستعمل للتثخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا انما متى تستعمل للتثخيم وغيره (قوله يسأل أيان يوم القيامة) أي فقد استعملت أيان مع يوم القيامة للهو بل والتثخيم بشأنه وجواب هذا السؤال يومهم على النار يفتنون فان قلت ان الاخبار بأيان عن يوم القيامة مشكل وذلك لأن اسم الزمان لا يخبر به الا عن الحدث ولا يخبر به عن الجنة ويوم القيامة كالجنة قلت في الكلام حذف مضاف والتقدير أيان وقوع يوم القيامة أي يوم القيامة يقع في أي زمان فلم يلزم الاخبار المذكور فان قلت ان السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان يلزم عليه أن يكون للزمان زمان يقع فيه قلت يجوز أن يعتبر الاخص طرفاً للاعم والمكس وما هنا من هذا القبيل وذلك لأن المستقبل أعم من يوم القيامة لانهم من الجنة الثمانية الى دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار واعترض على المصنف والشارح في تمثيله ما بأيان يوم القيامة وأيان يوم الدين بأنه

وأما اني فتستعمل تارة بمعنى كيف قال الله تعالى فأتوا حرنكم اني شئتم أي كيف شئتم

كلام محكي عن الانسان الذي يحسب ان ان يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تفخيم يوم القيامة لانه لا يقرب به اللهم الا ان يقال ان التفخيم قد تحقق باعتبار ان هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استهزائه وانكار اعليه أو يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الانسان بالمعنى وعبر فيها بما يقتضيه التفخيم الله عار بعظم اليوم في نفسه وان كان الجاحد لا يقربه (قوله وأني) أي الاستفهامية وقوله تستعمل الخ يحتمل أن تكون حقيقة في الاستعمال فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازاً في أحدهما وسيأتي في الشارح (قوله تارة) أي مرة بعد مرة كافي الصحاح جردت عن بعض معناها (قوله ويجب أن يكون بعد ما فعل) أي بخلاف كيف وظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وهو كذلك فالاول كآية المذكورة والثاني كقوله تعالى أني يحيي هذه الله بعد موتها (قوله فأتوا حرنكم اني شئتم) قيل ان أني في هذه (٢٨٨) الآية غير الاستفهامية ادلو كانت كذلك لا كنت بما بعدها لان من

واني تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعد ما فعل (لخوف أتوا حرنكم اني شئتم) أي على أي حال ومن أي شئ أردتم بعد أن يكون المأني موضع الحزن ولم يحجى أني زيد بمعنى كيف هو

ولا يضرا الاخبار ببيان عن يوم القيمة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أي بيان وقوع يوم القيمة فليس فيه اخبار بالزمان عن اليوم الذي هو كالجنة هنا وكذا الاشكال في السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم لقائي بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضاً يجوز أن يعتبر بالاختصاص طرفاً للاعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان الكلام حكاية عن الكافر الذي لا يعتق دوجود يوم القيمة فضلاً عن تفخيمه انما تحقق لان هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزائه وانكار انهم هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنهم لا تستعمل الا في مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن يكون المراد انها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام التحوين (واني) لها استعمالان يحتمل أن تكون فيهما حقيقة فيكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازاً في أحدهما (تستعمل تارة) أي أحدهما استعمالها أنها في بعض الاحيان تكون (بمعنى كيف) وإذا كانت بمعنى كيف وجب أن يكون بعدها فعل (نحو) أي ومثال كونها بمعنى كيف فيلزم الفعل قوله تعالى (فأتوا حرنكم اني شئتم) أي كيف شئتم بمعنى على أي حال ومن أي شئ أردتم مقابلة وجوبه وذلك وفي تعليق الامر بالاثبات بالحزن المناسب لشروعيته ما يشعر بعلمته له فيقتضي أن تعمم حال الاثبات انما هو بعد أن

وهو الذي جزم به ابن مالك والشيخ أبو حيان ولم يذكرا فيه خلافاً وجعل ذلك على ما اذا واهما فعل دون ما اذا وقع بعده اسم كقوله تعالى أيا من مرساها وفيه نظر لان مرساها المراد به المستقبل فكذلك ما أشبهه وقوله قيل وتستعمل في مواضع التفخيم ينبغي أن يقول لا تستعمل الا في مواضع التفخيم كما هو مقصوده على ما يظهر وقد نقله في الايضاح عن علي بن عيسى الرعي ومثله المصنف بقوله تعالى أيا من يوم الدين أيا من يوم القيامة قلت وفي تمثيل المصنف بهذه الآية نظر فانه كلام محكي عن الانسان الذي يحسب أن ان يجمع عظامه وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيامة الذي لا يقربه والمشهور عند النحاة أنها كتي تستعمل في التفخيم وغيره ص (واني الى آخره) ش أني اذا كانت استفهاماً فلها استعمالان أحدهما بمعنى

شرط الاستفهام أن يكون بما بعده من فعل نحو اني يكون لي ولد واسم نحو اني لك هذا بل هي شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف أي اني شئتم فأتوا وحذف الجواب له لالة فأتوا عليه وحينئذ فتنبيل المصنف وغيره لاني الاستفهامية بالآية فيه نظر فالاولى التمثيل بأنني يحيي هذه الله بعد موتها وفيه أن جعلها استفهامية على الوجه الذي ذكره الشارح ظاهر وحينئذ فلا حاجة لتكلف الحذف وذكر الضمالة أن أني في الآية بمعنى متى وأنه معنى ثالث لها ويرده سبب النزول وهو ما روى أن اليهود كانوا يلقون من بائس امرأته من ذرها في قبلها جاء الولد أحول

قد كر ذلك عند رسول الله فبرزت الآية (قوله أي على أي حال) تفسير لها بمعنى كيف والعامل في أني هذه فأتوا أو أورد (وأخرى العلامة أبو حيان على ذلك ما حاصله ان أني اذا كانت شرطية أو استفهامية لها الصدف لا يعمل فيها ما قبلها تأمل وقوله على أي حال أي من قيام أو اضطجاع وقوله ومن أي شئ أي من خلف أو أمام (قوله المأني) بفتح التاء أي مكان الاثبات (قوله موضع الحزن) أي وهو القبر دون الدبر وما يؤيد ذلك أن الله تعالى قال في آية فأتوا من حيث أمركم الله اذ يفهم منه أن ثم موضع عالم يؤمر بالاثبات منه وغيره الدبر مأثور بالاثبات منه اجماعاً فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر وأخذ الشيعة من الآية جواز اثبات المرأة في دبرها وتأولوا الآية على أن المراد فأتوا حرنكم أي ذات الحزن وهي النساء فيصدق بالاثبات في أي موضع ورد عليهم بأن الحزن بمعنى الحروث وهو القبر فشببه به الفرج بالارض المحروثة والمأني بالبذر والذكر بالمحراث والولد بالنبات (قوله ولم يحجى أني زيد) أي من غير ايلاء الفعل لها وهذا محترز لقوله ويجب أن يكون بعد ما فعل (قوله بمعنى كيف هو) أي أصحح أم سقيم

وأخرى بمعنى من أين قال الله تعالى أنى لك هذا أى من أين لك وأما منى وأيان فلا سؤال عن الزمان إذا قيل منى جئت أو أيان جئت قبل يوم الجمعة أو يوم الخميس أو يوم ركذا أو سنة كذا وعن علي بن عيسى الربعى أن أيان تستعمل في مواضع التفتيح كقوله تعالى يسأل أيان يوم القيمة يسألون أيان يوم الدين

(قوله وأخرى بمعنى من أين) أى وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل وظاهره أن أنى في تلك الحالة متضمنة لـ منى الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابتدائية وسيأتى عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال (٣٨٩) في عروس الأفراح والفرق بين أنى

ومن أين أن أنى سؤال عن المكان الذى دخل فيه الشئ ومن أين سؤال عن المكان الذى برز عنه الشئ اه (قوله أى من أين لك هذا الرزق الخ) أى وليس المراد كيف لك هذا بليل قوله أقالته هو من عند الله (قوله ألا أنى كل يوم) لانه كان يجد عندها فأكهة الشتاء فى الصيف وفاكهة الصيف فى الشتاء ثم انه ليس المراد المكان حقيقة وانما يراد به ما يراد من قولهم من أى وجه نلت ما نلت (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله إشارة الى أنه) أى أنى وقوله مشركا أى اشتراكا لفظيا وقوله بين المعنيين أى معنى كيف ومن أين (قوله ويحتمل أن يكون الخ) عطف على يحتمل الأول أى وإشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ وحاصل كلام الشارح أن المصنف عبر بتستعمل اما للإشارة الى أنه أى

(وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق ألا أنى كل يوم وقوله تستعمل إشارة الى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا

يكون الماتى موضع الحرث فيقتضى عدم الاذن فى الايمان من الادبار اذ ليست محلا للحرث الذى هو طلب التسلل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال فى الآية الأخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم منه أن ثم موضع عالم يؤمر بالانتيان منه وغير الدبر مأثور به اجتماعا فلم يبق محلا لم يؤذن فيه الا الدبر وانما قلنا يجب أن يكون بعدها فعل حينئذ لانه لم يردم والالة الاسم اياها اذ لم يسمع أنى زيد على معنى كيف هو وكيف هذه التى كانت أنى بعناها هي الاستفهامية استعملت فى الاخبار مجازا فاذا قيل افعلى هذا كيف شئت فعناها افعلى على الحالة التى لو قيل كيف شئت أى أى حال شئت لا جئت بها ومثلها أنى فى هذا القصد وقيل انها شرطية فالعنى ان شئتم فأتوا وحذف الجواب لالة فأتوا عليه فهو معنى كيف الشرطية واختلاف هل الفعل بعدها فى موضع جزم أولا كـ كيف اذ ليست جازمة (وأخرى) أى واستعمالها مرة أخرى أن تكون (بمعنى من أين) فتتضمن الظرفية والابتدائية وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن زكريا يا مريم (أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق ألا أنى كل يوم وكان يجد عندها فأكهة وقت فى غير أيامها وقد تكون بمعنى أين فقط فتتضمن الظرفية دون الابتدائية كيف ومن أحسن أمثاله قوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها وبه مثل العلم والماتى معنى من أين وهى عبارة سيبويه كقوله تعالى أنى لك هذا أى من أين والفرق بين أين ومن أين أن أين سؤال عن المكان الذى حل فيه الشئ ومن أين سؤال عن المكان الذى برز منه الشئ ويقع فى عبارة كثير أنها بمعنى أين والظاهر أن مراده من أين وأنه تجوز فى العبارة والثالث بمعنى متى وقد نقل عن الضحالك فى قوله تعالى فأتوا آخرتكم أنى شئتم ويرد سبب النزول وأما غميل المصنف وغيره لا أنى الاستفهامية بقوله فأتوا آخرتكم ففيه نظر لانهم لو كانت هنا استفهامية لا كتفت بما بعدها لان من شرط الاستفهامية أن يكتمى بما بعدها من فعل كقوله تعالى أنى يكون لى ولد أو اسم مثل أنى لك هذا الذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وقال قطب الدين الشيرازى ان أنى شئتم فى هذه الآية الكريمة بمعنى من أى جهة شئتم وجهها بهذا المعنى فسمما غير كونها بمعنى من أين وهو فاسد لان قولنا من أى جهة شئتم مساو لقولنا من أين شئتم فتكون بمعنى من أين (تنبيه) لا يخفى أنك يمكن أن تستعمل لفظ أى فى جميع مواضع هذه الالفاظ المستفهم بها عن التصور فتقول فى أزيد أم عمرو فأنت أى الرجلين قام وفى أفاثم أم فاعد زيدا أى الامرين فعل وكذلك فى الجميع كما تقول فى ما اسم أيبك أى شئ اسمه وفى ما ماهيته أى شئ

(٣٧ - شروح التلخيص ثانيا) يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فهم ما وأن يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر وإما للإشارة الى ما قاله بعض النحاة ان أنى إذا لم تكن بمعنى كيف معناه أين دائما لكن تكون من قبلها امانة درة كفى الآية أو ظاهرة كفى البيت وذلك لان قول المصنف انهم تستعمل بمعنى من أين صادق عما اذا كان ذلك على جهة اضممار من أودونه والحاصل أن المصنف انما عبر بتستعمل دون وضعت إشارة الى أنه يحتمل احتمالان ثلاثا وهذا ما يفيد كلام المطول وسم والذى فى الحفيد أن قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثانى الذى ذكره المصنف بقوله وأخرى بمعنى من أين وأن الأولى للشارح أن يقول وقوله بمعنى من أين معناه أين فيكون نصا فى تعلقه بالاستعمال الثانى



ثم هذه الالفاظ كثيرا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام منها الاستبطاء نحوكم دعوتك وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله

(قوله ويحتمل أن يكون معناه) أي معنى أي وقوله أين أي لا مجموع من أين وقوله إلا أنه أي (قوله من أين الخ) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة له وقوله من أين الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أي من أين عشرون لنا والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل أن يكون (٣٩٠) تأكيداً لما مراد من أين وجود الفصل ٥٥ يس (قوله على ما ذكره الخ)

ويحتمل أن يكون معناه أين لأنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي قوله \* من أين عشرون لنا من أين \* أو مقدرة كقوله تعالى أني لك هذا أي من أين أي من أين على ما ذكره بعض النحاة (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كلاستبطاء نحوكم دعوتك

كقوله \* من أين عشرون لنا من أين \* أي من أين عشرون لنا وهو تأكيد لما قبله فلم تنضم معنى من للتصريح به افتقر به هذا أن أني التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كافي الآية وبمعنى أين فقط كافي البيت ويحتمل أن تكون بمعنى أين فقط دائماً لأنها تارة تصرح بـ من معها كافي البيت وتارة تقدر كافي الآية على ما ذكره بعض النحاة (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل) أي تستعمل كثيرا (في) مواضع أخرى (غير الاستفهام) الذي هو أصلها فتكون في ذلك الغير مجازا للمناسبة بمعونة قرينة دالة في المقام وذلك (كلاستبطاء نحوكم) قولك مخاطب دعوته فأبطل في الجواب (كم دعوتك) فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوة لجهلها ولا يتعلق به أغرض فقرينة الإبطاء واستثقاله مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام

ماهية وفي من جبريل أي شيء جبريل وفي كم عدد هذا أي شيء هو وفي كيف زيد أي حال عليه زيد وفي أين هو أي مكان فيه هو وفي متى تقوم أي زمان تقوم فيه وفي أني تذهب أي مكان تذهب فيه ثم بين متى وأيان عموم وخصوص فان متى أعم وأي وما بينهما ماعوم وخصوص من وجهه كما سبق وأما البقية فالظاهر أنهم امتباينان وإن تلازم بعضها فان قلت قد قال المنطقيون إن مقولة الكم أعم من مقولة الكيف وجودا وبلزمن منه أن يكون المسئول عنه بكم أعم من المسئول عنه بكيف أما مطلقاً أو من وجهه قلت لا شك أن الكم كيف لا كون تريد طوله على وجهه مخصوص هو كم وهو كيف ولكن لفظ كم لا يصح أن يحمل موضعه لفظ كيف والاختصاص قد وجد على وجهه يستعمل لفظ لا يستعمل له اللفظ الموضوع للأعم ألا ترى أنك لا تقول كم زيد إلا إذا أردت أجزاءه وانما الاستعمال الأمع متعدد أوزى أجزاء يصح إرادة كل منها بخلاف كيف ولا تكاد العرب تميز كيف دراهم كم تريد كم عددها وأيضاً لو كانت كيف بمعنى كم لصح أن تقول في نحوكم عمة لك يا جبريل عمة لك وهو ظاهر الامتناع لتغاير المعنى ص (ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) ش بمعنى أن هذه الكلمات الموضوع للاستفهام قد تستعمل في غيره مجازاً فمن ذلك الاستبطاء كقولك كم أدعوك لمن أكثر من دعائه ويحتمل أن يكون أريد به النهي عن التأخر والاحسن أن يجعل الفعل مضارعاً فيقال كم أدعوك لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء بخلاف دعوتك قد يصدر من موجه قد

متعلق بقوله أن يكون معناه الخ (قوله ثم إن هذه الكلمات الخ) انما عبر بالكلمات لتشمل الاسم منها والحرف (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) أي الذي هو أصلها فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازا لمنااسبة بين المعنى الأصلي وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن إرادة ذلك المعنى الأصلي الذي هو الاستفهام وما ذكرناه من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهامية في تلك المعاني المغايرة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام السارح في المطول والظاهر أنه مجاز مرسل كما يأتي بيانه (قوله بحسب معونة) أي إغانة القرائن الدالة على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل أو بمحذوف أي وتعيين ذلك الغير (قوله كلاستبطاء) أي تأخر الجواب (قوله نحوكم دعوتك) أي نحو قولك مخاطب دعوته فأبطل

في الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام المقام عن عدد الدعوة لجهلها ولا يتعلق به أغرض فقرينة الإبطاء والتعجب مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل المخاطب بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرته عادة أذ به جهل الغلب وكثرته مسببة عن الاستبطاء فأطلق اسم المسبب وأراد السبب ولو بوسائط والاولى إسقاط الوسائط التي لا حاجة لها وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد الدعاء مسبب عن تكرير الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم المسبب في السبب ومثل ما قبله هنا يقال فيما مثل به أيضاً من قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبعاد عادة أو ادعاء

ومنها التعجب نحو قوله مالي لا أرى الهدهد

اذلو كان قريبا كان معلوما بنفسه أو بما رآه الدالة عليه واستبعاده يستلزم استبطاءه (قوله لانه) أي الهدهد كان لا يغيب الخ وهذا علة لمحذوف أي وإنما كان الغرض من هذا التركيب التعجب لانه الخ (قوله في عدم ابصاره) أي وهو عدم ابصاره في معنى من اليائية أو انه من ظرفية المطلق في المقيد أي تعجب من حال نفسه المتحقق في عدم ابصاره إياه كذا ذكر بعضهم وهذا مبني على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك أذ معنى العبارة أي شئ ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدهد أي أي حالة حصلت لي منعني رؤيته فالأولى أن يقال المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم ابصاره فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤية الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أو لا فكانت سببا لعدم الرؤية وتلك الحالة إما غفلة بصره أو مرض عينيه أو نحو ذلك (قوله ولا يخفى الخ) علة لمحذوف عطف على قوله تعجب من حال نفسه أي لانه استفهم عنها لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عن حال نفسه لان العاقل أدري بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية جعل على التعجب مجازا لان السؤال عن الحال وهو السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا أو ادعاء اذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمال لفظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم وما ذكره الشارح (٢٩١) من أن العاقل لا يستفهم عن حال نفسه

من الغير لا يرد عليه أن المريض يسأل الطبيب عن حاله لان المريض انما يسأله عن سبب مرضه أو عما ينفعه لا عن كونه مريضا ثم ان ما ذكره الشارح من أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبة للأحوال التي لا تخفى على صاحبها كقيامه وعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حالي أي أنا أنام أو فأعد أو أنا جائع أولا وأما الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها مما تخفى عليه فيجوز أن يستفهم

والتعجب نحو مالي لا أرى الهدهد) لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه الصلاة والسلام الا بانه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره إياه ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالي لا أراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسا تره

ومع جعل المخاطب بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة أن السؤال عن عدد الدعوة الذي هو مدلول اللفظ يستلزم الجهل بذلك العدد والجهل به يستلزم كثرة عادة أو ادعاء وأنه لا يحصره الادراك من أول وهلة وكثرته تستلزم بعد زمن الاجابة عن زمن السؤال والبعده يستلزم الاستبطاء فهو كالمجاز المرسل لعلاقة اللزوم من استعمال الدال على الملزوم في اللازم ومثل هذا يقرر فيما مثل به هنا أيضا من قوله تعالى متى نصر الله (و) كالتعجب فهو (قوله تعالى حكايته عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (مالي لا أرى الهدهد) فان الغرض من هذا التركيب التعجب لان انقطع غرضه من اجابة دعائه أو بهد تعدد الاجابة وكلام المصنف يقتضي أن ذلك لا يختص به كم لانه قال في الايضاح وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وكلام الخطيبي يقتضي أنه فهم أن ذلك في كم فقط وليس كما قال ومن ذلك التعجب ونعني ما ليس معه فخرج وهو

الانسان عنها كأن يقال ما بالي أو ذي دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صارته ملقبا وحالا من أحوالي فأوجب أذني ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته للهدهد حال منفصلة عنه وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما أمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها أجرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند المخشري واليه أشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشف الخ وهو مبتدأ خبره يدل الخ (قوله وهو حاضر) أي والهدهد حاضر وهذه الجملة حالية وقوله لسا تر متعلق بقوله لا يراه وحاصله أن سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتردد في السبب المانع له من الرؤية مع حضوره هل هو سا تر ستره عنه أو غير ذلك ككونه خلفه أو على يمينه أو يساره فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي منعه فقال لهم مالي لا أرى الهدهد أي ما السبب في عدم رؤيتي له والحال انه حاضر هل هو سا تر ستره عنى أو غير ذلك ككونه خلفي كذا قرر شيخنا العدوي ويوافقه ما في سم وفي ابن بعقوب في بيان كلام الزمخشري المذکور هنا ما يحصله ان سليمان لما نظر لمكان الهدهد لم يبصره فتردد في السبب المانع له من الرؤية هل هو سا تر متعلق به فنعمه من الرؤية مع كونه حاضرا أو ليس هو سا ترا مع كونه حاضرا بل غيبته فلما تردد في ذلك السبب سأل الحاضرين عن ذلك السبب الذي أوجب له منع الرؤية من كونه سا ترا أو غيبته عنه بلاذن فقال لهم مالي لا أرى الهدهد أي ما السبب في عدم رؤيتي له هل هو سا تر ستره عنى مع كونه حاضرا أو غيبته بلاذن اهـ ورجحنا كان التقرير الاول أقرب لكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالمسؤول عنه ليس حاله من أحوال نفسه فلذا صرح السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره

ومنها التنبيه على الضلال نحو فأن تذهبون

(قوله أو غير ذلك) أي ككونه خلفه (قوله ثم لاح) أي ظهر له لا على وجه الجزم بدليل قوله بعد ذلك كأنه يسأل الخ (قوله فأضرب عن ذلك) أي عما ذكر من الجزم بحضوره المشار له بقوله وهو حاضر والمراد أضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين والاحتمال الأول عما يناسب الاحتمال الأول المذكور سابقا والثاني هنا يناسب الثاني فيما مر وقوله فأضرب عن ذلك أي حال كونه مستفهما بقوله أم كان من الغائبين أي بل أكان من الغائبين فأم منطقة لا متصلة لأن شرطها وقوع الهمزة قبلها (قوله كأنه يسأل عن صحة ملاح له) أي هل ملاح له من كونه غائبا صحيح أم لا وضمير كأنه لسلامان (قوله يدل على أن الاستفهام على حقيقته) كذا في بعض النسخ من غير زيادة لا قبل يدل (٢٩٢) وهي ظاهرة وبواقيها ما قاله العلامة السيد في شرح المفتاح ونصه الذي يظهر عما ذكره

أد غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فأن تذهبون

الهدد كان لا يغيب عن سليمان صلى الله على نبينا وعليه وسلم إلا بآذنه فلم يصره تعجب من حال نفسه وعدم رؤيته والمتعجب منه في الحقيقة غيبته من غير أن يرى وانما لم يحمل على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية لأن الإنسان أعرف بحال نفسه غالباً فلا يستفهم عنها كذا يقال ولكن هذا في الأحوال التي لا تخفى عن صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حال أي أنا قائم أو قاعد أو أنا جائع أو لا أو أمان كان من الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها كان يقال ما بالي أو ذي دون سائر المسلمين أي ما السبب الذي صار متعاقبا وحالاً من أحوالي فأوجب إذا بقي اللهم إلا أن يقال إن الحال المنفصلة ليست في الحقيقة حال الإنسان ولما أمكن حل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن فيها الاستفهام أجريت على الاستفهام الحقيقي عند بعض الناس كالزمخشري حيث قال نظر سليمان عليه السلام إلى مكان الهدد فلم يبصره فقال ما لي لا أراه على معنى أنه لا يراه سائر تعلق به فتمنع من الرؤية مع وجوده أو لا سائر مع الحضور بل لغيبته يعني فهو يسأل الحاضر عن حقيقة عن السبب الذي تعلق به فأوجب منع الرؤية فصار كحال من أحواله من سائر مع غيبته بلا إذن ويدل على أنه سأل حقيقة عما خفي عليه بناءً على هذا الكلام على التردد ثم لاح له أنه غائب يعني لو حالاً لا يوجب الجزم بالغيبه ولذلك قال فأضرب عن ذلك السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له فهذا الكلام من الزمخشري يدل على أنه حل الكلام على الاستفهام حقيقة بالوجه السابق كما بينا ووجه التجوز بناء على أن الاستفهام للتعجب أن السؤال عن الحال أي عن السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعاً أو ادعاءً إذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من ادراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمل لفظ الاستفهام في التعجب مجازاً من استعمال الدال على المزوم في اللازم (والتنبيه على الضلال نحو) قوله تعالى (فأن تذهبون) بشارك الاستفهام في أن التعجب عما خفي سببه والاستفهام يكون عما خفي نحو ما لا يرى الهدد وتقول أي رجل هو للتعجب ومن ذلك التنبيه على ضلال المخاطب نحو فأن تذهبون

صاحب الكشف حل ما لي على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى أي أمر ثبت لي وتلبس لي في حال عدم رؤيتي الهدد أهناك سائر أو مانع آخر اه وفي بعض النسخ لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته بإدخال لا على بدل وهذه النسخة مشككة فان قوله على معنى أنه لا يراه سائر أو غير ذلك والحال أنه حاضر صريح في أنه استفهام حقيقي عن السبب الذي أوجب منع الرؤية ما هو وأجيب عن هذه النسخة بأن مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً لاحتمال إرادة التعجب وهذا الإنشائي ظهوره في حقيقة الاستفهام كما قال السيد فلا مخالفة بين كلام الشارح حتى على هذه النسخة وبين كلام السيد وحاصل ما في المقام

أن عدم الرؤية قد يكون لحائل في جانب الرائي وقد يكون لحائل في جانب المرئي فقوله ما لي لا أرى الهدد إن كان استفهاماً والوعيد عن حائل في جانب الرائي يوجب عدم الرؤية فلا يمكن حل الاستفهام على حقيقته إذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وإن كان استفهاماً عن حائل في جانب المرئي يوجب عدم الرؤية كالسائر فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقته فان قصده التعجب وجهل إرادة المعنى الحقيقي بمجرد الانتقال كان كناية وإن قصده المعنى الحقيقي مع التعجب كان من مستتبعات الكلام وبهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من أن كلام صاحب الكشف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته على النسخة الثانية وبين كلام السيد في شرح المفتاح القائل إن كلام صاحب الكشف ظاهر في أن الاستفهام على حقيقته لما علمت أن مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً ومراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام أم عبد الحكيم (قوله فأن تذهبون)

ومنها الوعيد كقولك لمن يسىء الادب ألم أو دب فلانا اذا كان عالما بذلك وعليه قوله تعالى ألم نملك الاولين ومنها الامر نحو قوله تعالى  
 فهل أنتم مسلمون ونحوه هل من مدكر

أى فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم بنحون به والعلاقة بين الاستفهام المدلول لذلك  
 اللفظ وبين التنبيه المذكور بالزوم وبيان ذلك أن الاستفهام عن الشيء كالطريق في هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه  
 ذهنه اليه فاذا سلم طريقا واضحا للضلالة كان ذلك غفلة منه عن الالتفات لتلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيهه الى على  
 ضلاله فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا (٣٩٣) قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام في

التنبيه المذكور من استعمال  
 اسم المذموم في اللازم قال  
 عبد الحكيم ولك أن تجعل  
 اللفظ مستعملا في الاستفهام  
 لينوصل به الى التنبيه  
 على طريق الكناية أو  
 يجعل اللفظ مستعملا في  
 الاستفهام مع التنبيه على  
 أنه من مستبغات الكلام  
 وكذا يقال فيما سيجي بعده  
 واعلم أن استعمال أداة  
 الاستفهام في التنبيه  
 المذكور دون التوجيه يكونه  
 طريقا ضلالا يتضمن  
 معنى لطيفا وهو الإشارة  
 الى أن كون ذلك الامر  
 ضلالا أمر واضح بكنى في  
 العلم به مجرد الالتفات  
 وإيهام أن المخاطب أعلم  
 بتلك الطريق من المتكلم  
 من حيث إتيانه بالاستفهام  
 الذي من شأنه أنما يوجه  
 لمن هو أعلم بالمستفهم  
 عنه وكثيرا ما يؤتى كد  
 استعمال الاستفهام في  
 التنبيه على الضلال

والوعيد كقولك لمن يسىء الادب ألم أو دب فلانا اذا علم (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيه  
 معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال

ادليس القصد منه استعمال مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم بنحون به وكثيرا  
 ما يؤتى كدهذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد يذالك الى أين تذهب قد  
 ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخفى لوم من الانكار والنفي والعلاقة بين التنبيه  
 على الضلال والاستفهام أن في الاستفهام تنبيه المخاطب على المستفهم عنه وذلك مستلزم لتوجيه  
 القلب له وتوجيه القلب الى الطريق الذي تراه واضح الفساد والهلاك والضلال مستلزم للتنبيه الى  
 الضلال الذي هو لازم للتنبيه عليه فهو مجاز مرسل من استعمال الدال على المذموم في اللازم في الجملة  
 وقد تضمن التنبيه على الضلال على وجه الاستفهام إشارة لطيفة الى أن ادراك الضلال بمجرد التنبيه  
 وان المنبه كانه أعلم به حتى أتى فيه بطريق الاستفهام الذي انما يوجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه (وكالوعيد  
 كقولك لمن يسىء الادب) معك (ألم أو دب فلانا) وانما يكون وعيدا (اذا علم) المخاطب المسئ  
 للادب (ذلك) التأديب فلا يحمله كلامك على الاستفهام لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم  
 بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للرجوع بالوعيد  
 والعلاقة كون الاستفهام عن شأن الادب في الاساءة مشعر او منها على أنه جزاء الاساءة فيرجع عنها  
 والتنبيه على ذلك الجزاء من المتكلم وعيد فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملابس فيما يلبسه بالزوم

وجعله السكاكي من استفهام التوبيخ والانكار ومنه قول أبي عمرو بن العلاء الا صبي أين عزب عنك  
 عقلك ومن ذلك الوعيد كقولك لمن يسىء الادب ألم أو دب فلانا اذا كان عالما بذلك ومن ذلك التقرير  
 وسياق تحرير حقيقة وقد جعل منه السكاكي على ما يوجد في بعض نسخ المفتاح قوله تعالى أنت  
 قلت للناس اتخذوني وهو مشكوك لان ذلك لم يقع مع منه وسياق حل هذا الاشكال في آخر الكلام  
 ان شاء الله تعالى ثم يكون المقر به تاليا للهمزة كما مر من أن المستفهم عنه ما يلي الهمزة وقد تقدم ما عليه  
 من الاسئلة فان أردت التقرير بالجمله قلت أفعلت وان أردت التقرير بالمفعول قلت أزيد اضربت وان  
 أردت التقرير بالفاعل قلت أنت فعلت فان قلت لو كان الاستفهام فيه عن الفاعل لاستدعي العلم  
 بالنسبة في قوله تعالى أنت قلت للناس وهو القول والقول مفعوله اتخذوني فهو قول لا يمكن صدوره من  
 عيسى صلى الله عليه وسلم وهو لم يقله فلم يقع التصديق بأصل النسبة فلا تكون صورة الاستفهام هنا عن

بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق الصواب يا هذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا تعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو  
 عن الانكار والنفي (قوله اذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمخذوف أى وانما يكون هذا اوعيد اذا علم المخاطب المسئ للادب ذلك التأديب  
 الحاصل منك لعلان أى وأنت تعلم انه يعلم ذلك فلا يحمله كلامك حينئذ على الاستفهام الحقيقي لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم  
 بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة كراهية الاساءة المقتضية للرجوع بالوعيد والعلاقة بين الاستفهام والوعيد الزوم  
 فان الاستفهام ينبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم وعيده لا تصافه باساءة الادب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم المذموم في  
 اللازم ولك أن تجعل الكلام من قبيل الكناية بأن تجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام لينقل منه الى الوعيد أو مستعملا فيه ما على أن  
 يكون الوعيد من مستبغات الكلام



ومنها التقرير بربوبية شرط في الهمزة أن يليها المقرر به كقولك أفعلت إذا أردت أن تقر به بأن الفعل كان منه وكقولك أنت فعلت إذا أردت أن تقر به بالفاعل وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما إلى أن قوله أنت فعلت هذا بابا له تنابا إبراهيم من هذا الضرب

(قوله والتقرير) أي الاعتراف بالشيء واستعمال صيغة الاستفهام في ذلك مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد كما يأتي بيانه (قوله أي جعل الخطاب) من إضافة المصدر للمفعول أي جعل المنكلم المخاطب على الاعتراف بالامر الذي استقر عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي في نحو أليس الله بكاف عبده وأنت قلت للناس الآية (قوله والجائته اليه) أي إلى الإقرار والالقاء قوة الطلب وهذا تفسير لما قبله والالقاء الخطاب للاعتراف بالامر يكون لغرض من الأغراض كان يكون السامع منكرا للوقوع ذلك الفعل من الخطاب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد حقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب (قوله بابلاء الخ) متعلق بمحذوف أي حال كونه ملتبسا بابلاء المقرر به وهو ما يعرفه الخطاب للهمزة والحال تفهم الشرطية ولذا قال الشارح أي بشرط أن يذ كر الخ (قوله ما جعل الخطاب الخ) (٢٩٤) أي لفظ جعل الخطاب بقرينة قوله يذ كر وقوله على الإقرار به

(والتقرير) أي جعل الخطاب على الإقرار بما يعرفه والجائته اليه (بابلاء المقرر به الهمزة) أي بشرط أن يذ كر بعد الهمزة ما جعل الخطاب على الإقرار به (كأمر) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة تقول أضربت زيد في تقريره بالفعل وأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس

في الجملة (والتقرير) ويكون المعنيين أحدهما التحقيق والتثبيت كقولك عند ارادة الانتقام أو اللوم والعزم على الشروع فيه لا على طريق الوعيد والتخويف أقتلت فلانا بمعنى أنك قتلت قطعا فلا نجاة لك من اللوم أو القتل والعلاقة فيه أن الاستفهام مقتض لكون المستفهم أعلم بحيث لا ينكر بل يحقق ما استفهم عنه فاستعمل في التحقيق الذي لا ينكر توسعا ومجازا بالملابسة الزمنية في الجملة كما تقدم والآخر جعل الخطاب على الإقرار والجائته إلى ذلك الإقرار والزمان إياه لغرض من الأغراض كان يكون السامع منكرا للوقوع ذلك الفعل من الخطاب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد حقيقة الاستفهام المستلزم للجهل أو يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب أو نحو ذلك ويكون (بابلاء المقرر به الهمزة) بمعنى أنك تجعل الذي أردت أن تجعل الخطاب على الإقرار به مواليا للهمزة (كأمر) أي كاذ كفي حقيقة الاستفهام من أنك تجعل المستفهم عنه مواليا للهمزة والإقرار أي جعل الخطاب على الإقرار تابع له لأن الجواب في الاستفهام إقرار فالاستفهام مستلزم للجملة على الفاعل وانما قلنا صورة الاستفهام لأنه لا يخفى أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة قلت قد قيل اتخذوا عيسى الها وهذا القول لو صدر عنه لكان التعبير عنه باتخاذوني فعبر به في الاستفهام فأصل النسبة معلوم به هذا الاعتبار قال في الإيضاح وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وجماعة في قوله تعالى قالوا أنت فعلت هذا بابا له تنابا إبراهيم أنه من هذا الباب لأنهم لم يستفهموا هل وقع كسر الأصنام بل أرادوا أن يقر بكونه قد فعله فأنما سألو عن الفاعل ولذلك أشاروا إلى الفعل بقولهم أنت فعلت هذا بابا له تنابا وذلك قال

أي بدلوله (قوله من إيلاء المسئول عنه الهمزة) أي فإذا صرف الاستفهام للتقرير كان الوالى للهمزة هو المقرر به لأن التقرير أي جعل الخطاب على الإقرار تابع للاستفهام لأن الجواب في الاستفهام إقرار فالاستفهام مستلزم للجملة على الإقرار في الجملة فيعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله والكاف في قول المصنف كأمر للتشبيه أي إيلاء مثل الإيلاء الذي مر في حقيقة الاستفهام وتوضيحه أن الهمزة قد سبق أنها أتت للاستفهام وقد أتت للتقرير والآنكار فإذا أتت لهما وليها المقرر به والمنكر كما يليها المستفهم عنه في حال كونها للاستفهام

وحينه ذوات في حالة كونها للتقرير والآنكار التفصيل الذي مر في الاستفهام من كون المقرر به أو المنكر أم الفاعل أو وقد الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرهما من الفضلات فتي كان المقرر به أو المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزة كما أن المستفهم عنه إما أن يكون هو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرهما من الفضلات فتي كان المستفهم عنه واحدا من هذه كان واليا للهمزة (قوله في تقريره) أي الخطاب بالفعل أي إذا أردت أن تجعله على الإقرار بالفعل فأنت عالم بأنه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض من الأغراض التي مررت ونحوها (قوله وأنت ضربت في تقريره بالفاعل) أي المعنوي لا الاصطلاحي لأن أنت مبتدأ ومثله قوله تعالى حكاية أنت فعلت هذا بابا له تنابا إبراهيم أنه ليس مراد الكفار جعله على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان بل جعله على الإقرار بأن الكسر لم يكن إلا منه ويدل لهذا ما أشارت به للفعل وقوله تعالى أنت فعلت هذا فأنما تقتضي أن المطلوب الإقرار بالفاعل لا بالفعل وقول إبراهيم لهم بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية الفضلات فتقول أفى الدار زيد في تقريره بالمجرور وأرا كبا جئت في تقريره بالحال

قال الشيخ لم يقولوا ذلك عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم أنت فعلت هذا وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل في قولهم أنت فعلت لكان

(قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت) أي كما يقال بمعنى حل المخاطب على الإقرار بما يعرفه أي أنه يطلق بإطلاق بطريق الاشتراك والذي قصده المصنف من المعنيين هو المعنى الأول أعني حل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإذا اقتصر الشارح عليه في حل المتن والدليل على أن المصنف قصد ذلك المعنى لفظ به في قوله بعد بإبلاء المقر به إذ لو قصد المعنى الآخر لقال بإبلاء المقر وحذف قوله به وعطف التثبيت على التحقيق في كلام الشارح للتفسير فالمراد بالتحقيق تحقيق النسبة وتثبيتها واعلم أن استعمال الاستفهام في كل من معنى التقرير مجاز مرسل والعلاقة في الأول الإطلاق والتقييد وذلك لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه في مطلق طلب الإقرار ثم في طلب الإقرار من غير سبق جهل (٢٩٥) وقول بعضهم العلاقة للزوم لأن

الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم جهله على إقراره لكونه معلوما له فيه أن الزوم لا يكفي في بيان العلاقة لوجوده في جميع العلاقات والعلاقات في الثاني قبل الإطلاق والتقييد لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تحقيقه وتثبيته بالجواب فاستعمل اللفظ في مطلق التحقيق والتثبيت وفيه أن هذا ليس هو الإطلاق والتقييد المستعمل في علاقة كما هو ظاهر وقبل أن العلاقة للزوم لأن الاستفهام يلزم به التحقيق والتثبيت وفيه ما مر من البحث فاعلم الأولى أن استعمال الاستفهام في التحقيق على طريق الكناية أو أنه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله بمعنى أنك ضربته البتة) قال

وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيداً بمعنى أنك ضربته البتة (والانكار كذلك الإقرار في الجملة فاستعمل الاستفهام في مطلق طلب الإقرار من غير سابق جهل مجازاً مرسل لا يعتبر في التقرير ما يعتبر في أصله فإذا أردت جملة على الإقرار بأصل الفعل قلت أضربت زيداً الجملة على الإقرار بصدد الضرب وإذا أردت جملة على الإقرار بالفاعل قلت أنت ضربته إذا كان الغرض الإقرار بالضارب أو المفعول قلت أزيداً ضربت إذا كان الغرض الإقرار بالمفعول أو بالمجرور في الدار صليت أو الحلال أرا كبا جئت وعلى هذا القياس وخصت الهمزة بإبلائها المقر به لأن التفصيل المذكور لا يجري إلا في المخالفة هل مثلاً فتكون للتقرير بنفس النسبة الحكمية فقط كما يقال هل زيد عاجز عن أذا بني عند ظهري وعجزه وكذا ما سواه من أدوات الاستفهام غير الهمزة فأن التقرير بما يطالب قصوره بها كحكم أعنتك ومن ذا ضربت منكم وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير بالانكار مثلاً (والانكار) أي برد الاستفهام للانكار حال كونه (كذلك) أي بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أولم أفعل وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عاقلين بأنه عليه السلام هو الذي كسر أصنامهم انتهى قلت ما نقله عن عبد القاهر والسكاكي انما هو تقرير بل كونه المقر به هو الفاعل لا الفعل وهذا لا يناسب قولهم ما لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أولم أفعل ولا يناسب أيضاً كرهذا بعد قوله المقر به ما يلي الهمزة وعلى كل تقدير فقول المصنف إذ ليس في السياق أنهم كانوا عاقلين فيه نظر أما أولاً فلأن الدليل لا ينحصر فيما تضمنه السياق وهم كانوا كفاراً ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم وأما ثانياً فلأن قوله صلى الله عليه وسلم بل فعله كبيرهم فان بل في الغالب إذا وقعت الجملة بعدها كانت اضرباً عما قبلها على وجه الإبطال له ولو كانت استفهاماً محضاً قصد الإبطال بالنفي كأنهم قالوا أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما ثالثاً فبالقرائن السابقة مثل لا كيدن أصنامكم وقولهم قالوا سمعنا فتى يذكرهم قال الخطيبى ولو سلم فلا يلزم من عدم علمهم مدعى المصنف لأنه ما ادعى لزوم عدم العلم بل ادعى عدم لزوم العلم وقوله (والانكار كذلك) أي في إبلاء المنكر الهمزة

سم ينبغى أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجهولاً لنفسه فالقصد إخباره به على وجه التثبيت وإن كان معلوماً فالقصد تثبيت إعلامه بكونه معلوماً كأنه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انكاره فتأمل (قوله والانكار) بالجر عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الانكار والمشار إليه التقرير برأي حال كون الانكار مماثلاً للتقرير في إبلاء المنكر الهمزة فقول الشارح بإبلاء المخ بيان للمراد من التشبيه وانظر لم فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالمثل وذ كرمثاً لما يكون المنكر فيه المفعول مع أن مثال المصنف وهو قوله أغير الله تدعون مثلاً له فلو ذكر التفصيل قبل المثال ووطأ المثال المصنف بقوله والمفعول كان أحسن وفي بعض النسخ اسقاط المثال بعد قوله كذلك وعليه فلا إشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكراً أي ينفي عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار لهذه الملازمة المحضة لأجاز الأرسالي معرفة القرائن الحالية فله ابن يعقوب وذ كرهية أن انكار الشيء بمعنى كراهته والندرة عن وقوعه يستلزم عدم توجه ذهن البه وهو يستلزم الجهل به والجهل يقتضى الاستفهام والأحسن أن يقال

الجواب فعلت أولم أفعل وفيه نظير لما إذا أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام وكقولك أزيد اضربت إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيد

ان استعمال الاستفهام في الإنكار إما كناية أو أنه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله يا بلاء الخ) وذلك لأن ما آل الإنكار إلى النفي فكأن أداة النفي تدخل على ما أريد نفيه كذلك تدخل أيضاً على ما أريد إنكاره من الفعل وما بعده (قوله أقتلني الخ) تمامه \* وسنة زرق كأنه قال أغوال \* قال الشارح في أول بحث التشبيه أي أقتلني ذلك الرجل الذي توعدني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محمد ودودة النصال صافية مجلوة اهـ وهذا يقتضي أن قوله أقتلني بالياء التحية لا بصيغة الخطاب وإنما لم يكن هـ ذا من إنكار الفاعل أعني كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلاً وإنما يقتضيه غيره لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال والمشرقي الخ فإنه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لأنه مع لكل

(٢٩٦)

نحو أغير الله تدعون أي بآلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله \* أقتلني والمشرقي مضاجعي \* والفاعل في قوله تعالى أهما يقسمون رجعة ربك والمفعول في قوله تعالى أغير الله أتخذوليا وأما غير الهمزة فيجب التقرير بالإنكار لكن لا يجزى فيه هذه التفصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من مجي الهمزة للإنكار

كالأقرار في آلاء المنكر الهمزة والعلاقة أن المستفهم عنه مجهول والمجهول منكر أي منفي عن العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الإنكار به هذه الملازمة المصححة للجازا لارسالي بمعونة القرائن الحالية فإذا أريد إنكار نفس الفعل أوليت الهمزة الفعل كقوله \* أقتلني والمشرقي مضاجعي \* للعلم بأنه ليس المراد إنكار كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلاً وإنما يقتضيه غيره لأن المشرقي المضاجع له وهو السيف المنسوب إلى مشارف وهو موضع تصنع فيه السيف مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لأنه مع لكل أحد لاله فقط ولو كان المراد أن ذلك الرجل لا يصلح للقتل وليس أهـ لاله كما قيل لم يذكر التحصن بالمشرقي وإذا أريد الإنكار للفاعل أولى الفاعل فيقال مثلاً أنت قتلت زيدا عند تحقق قتله وإنكار كون القاتل أنت وإذا أريد إنكار المفعول قيل أخيراً علمت أو حالاً قيل مثلاً أملاً صليت أو مجروراً قيل أفي الحين ظهرت أو ظرفاً قيل أمع أهل الخـ برحمتي وقس على هـ ذا وفرض الإنكار في الهمزة كما هو مقتضى التشبيه لأن هذا التفصيل إنما يجري فيها كما تقدم في الأقرار وأما غير هـ فالإنكار كما تقدم فيه أيضاً إنما هو فيما يطلب به افتككون هل لإنكار النسبة كما يقال هل المجرم محسن لأحد وكم لإنكار العدد فيقال لكم يفعل الظالم من معروف أي لا يفعل شيئاً من أعداد المعروف ويقال من ذا يريد من هو ظالم وماذا يشتمني المريض وقس على هـ ذا (ومنه) أي ومما جاءت فيه الهمزة للإنكار (نحو أغير الله تدعون) فالمنكر هنا المفعول وهو غير الله عز وجل لأنفس الدعاء وقد يكون المنكر الفعل

للفاعل ليجزى بوجود المانع فتعين أن يكون الإنكار متوجهاً إلى نفس الفعل (قوله والفاعل) أي اللغوي لا الاصطلاحي كما مر (قوله أهما يقسمون الخ) أي فالمنكر كونهم هـ م القسمين لأنفس القديمة للرجعة لأن القسم لهما والله تعالى (قوله أغير الله أتخذوليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به إنكاره وهذا بخلاف قوله تعالى أتخذ أصناماً آلهة فإن الاتخاذ منكر وغير مسلم (قوله وأما غير الهمزة الخ) هذا جواب عما يقال إن تقييد المصنف

بالهمزة في قوله يا بلاء المقر به الهمزة وقوله بعد الإنكار كذلك يقتضي أن كلاماً من التقرير بالإنكار لا يكون (أليس) بغير الهمزة وليس كذلك (قوله فيجب التقرير بالإنكار) هذا جواب أما وقد حذف جوابي في المطول وهو سائغ (قوله هـ ذه التفصيل) أي من أن التقرير يكون لما أوليه من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ومن أن الإنكار كذلك يكون لما أوليه من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ووجه ذلك أن غير هـ إنما يكون لشيء مخصوص فهل مثلاً موضوعه لطلب التصديق فإذا استعملت في التقرير أو الإنكار كانت لتقرر بالنسبة الحكمية أو إنكارها فقط كما يقال هل زيد عاجز عن إذا بني عند ظهور عجزه وغيره من أدوات الاستفهام يعني ما عدا الهمزة إنما يكون للتقرير بما يطلب تصوره بها وهو مدلولاتها أو لإنكاره من العدد والزمان والمكان والحال والعاقلة وغيره ككم أعنتك ومن ذا ضربت وماذا صنعت معكم عند قيام القرينة في الكل على أن المراد التقرير أو الإنكار وحينئذ فلا يتأتى في غير الهمزة أن يكون التقرير أو الإنكار كل ما أوليه من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيره من الفضلات (قوله ومنه أليس الله الخ) إنما فصله لأن فيه الاعتبار بين إنكار النفي وتقرير الإثبات ولما في هذا المثال من الخلاف كما باقي بيانه (قوله للإنكار) أي الإبطالي كما في المغني





(قوله من ذلك الحكم) أي مما يتعلق بذلك الحكم الداخلة عليه الهمزة مثلاً أنت قلت للناس الخ الحكم فيه ثبوت قوله للناس اتخذوني الخ والذي يتعلق به عدم القول لهم ذلك (قوله اثباتاً أو نفياً) تعميم فيما يعرفه المخاطب من الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة أي كان ما يعرفه المخاطب اثباتاً أو نفياً أي ذا إثبات أو نفي أو مبتناً أو منفياً (قوله وعليه) أي وقد ورد عليه أي على النفي (قوله بما يعرفه) (٢٩٨) عيسى من هذا الحكم أي مما يتعلق بهذا الحكم وهو أنه لم يقل اتخذوني وأني الهين

من ذلك الحكم اثباتاً أو نفياً وعليه قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأني الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لاثباته قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله (ولانكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمر لمن يردد الضرب بينهما)

كافي لاستلزامه انكار النفي أي نفيه حيث يظهر بذلك الاقرار أنه لا سبيل إلى الاقرار بغير الاثبات لظهوره لكل أحد ولو لمعانداً فعند الجاهل إلى الاقرار لا يكون الا بذلك الاثبات فاستفيد من هذا الكلام أن التقرير يستلزم انكار غير المحمول على الاقرار به وأنه لا يجب أن يكون الاقرار فيه بالحكم الموالي للهمزة بل بما يعلمه المخاطب فيكون بالاثبات ولو لم يكن بالنفي ولو لم يكن بالنفي كافي قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأني الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير بما يعلمه نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام والذي يعلمه هو أنه ما قال لهم اتخذوني لأنه قال لهم ذلك فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه ما قال ذلك انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاءه الألوهية وكذبهم اقرار عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام فقامت الحجة عليهم وهذه الآية مما خرج عما تقدم من أنه يلي المقرر به الهمزة لان المقرر به فيها نفس النسبة اذ ليس المراد اظهار أن غير عيسى قال هذا القول دون عيسى بل المتبادر بيان أنه لم يقله تكذيباً للمدعين لأن غيره قاله دون هو ثم قول المصنف والانكار كذلك يتضمن أنه إذا أريد انكار الفعل جعل موالياً للهمزة فيقال لانكار صور الدهر مثلاً أسمت الدهر ولما كان لانكار الفعل صورة أخرى لا يلي فيها الهمزة الفعل أشار إليها بقوله (ولانكار) أصل (الفعل صورة أخرى وهي) أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك المعمول بأم أو بغيرها (نحو) قولك (أزيدا ضربت أم عمر) وانما تكون صورة هذا الكلام لانكار أصل الفعل اذا قاته (لمن يردد الضرب بينهما) أي بين زيد وعمر ووترديده الضرب الله تعالى ليس كذلك وهذه الاحتمالات الثلاثة في أن الخطاب للمسلمين أو لأحد المسلمين أو للجاهل من مشركي أهل مكة أو المنكرين بالسنة وهم اليهود وهى أقوال ثلاثة حكاه الامام فيما يعود إليه ضمير أم تريدون أن تسألوا رسولكم فما اظهر أن الخطاب في ألم تعلم لا لواحد من صاحب ذلك الضمير قوله (ولانكار الفعل صورة أخرى) يعني أنه قد يلي الاسم الهمزة ويكون المنكر الفعل وذلك بأن يكون الفعل داوياً بين اسمين لا يتجاوزهما فإذا أنكر وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لم ينه انكار الفعل (كقولك أزيدا ضربت أم عمر) حيث لا يمكن ضرب ثالث اذا كان لانكار فاته انكار ضرب كل منهما ويلزم من ذلك انكار الفعل لان نفي المتعلق نفي للمتععلق ولذلك قال (لمن يردد الضرب بينهما) يعني إذا علم أن الضرب لا يتجاوزهما الثالث ومنه قوله تعالى آذكرين حرم

من دون الله فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه لم يقل ذلك انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاءه الألوهية وكذبهم اقراره واقامة الحجة عليهم (قوله لاثباته قد قال ذلك) أي لا التقرير بأنه قد قال ذلك اذ قول هذا مستفصل في حقه عليه السلام ثم ان ظاهره لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لاثباته قد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ وجهه والانكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعني أن قول المصنف والانكار كذلك دل بعمومه على ما قال الشارح كما هو ظاهر اذ هو ليس مقصوراً على انكار غير الفعل بل معناه أن المنكر سواء كان فعلاً أو اسماً فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما من المتعلقات يجب أن يلي الهمزة كما قررنا (قوله ولما كان له) أي لانكار الفعل صورة أخرى

الخ وضابطها أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك المعمول بأم أو بغيرها سواء كان معمول الفعل الواو للهمزة مفعولاً كافي مثال المصنف قال في المطول أو كان فاعلاً نحو أزيدا ضربت أم عمر ولمن يردد الضرب بينهما وهو مبني على مذهب من يجيز تقديم الفاعل على عامله أو كان ظرفاً زمانياً أو مكانياً نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار لمن يردد الضرب بينهما أو في السوق كان هذا أم في المسجد لمن يردد الضرب بينهما إلى غير ذلك من المعمولات هذا ولم لا يكون لانكار غير الفعل صورة أخرى كاسم الفاعل مثلاً أزيدا ضاربك أم عمر وابن الدليل الذي ذكره انشراح والماتن فان ثبت هذا أمكن جعل الفعل في المتن على معناه اللغوي (قوله لمن يردد الخ) أي

حالة كونه مقولاً لمن يردد الضرب بينهم - ما الخ (قوله من غير أن يعتق - دالخ) بيان لترديد المخاطب الضرب بينهم - ما وكان الأولى أن يقول بأن يعتق عدم تعلقه بغيرهما والافاذ كره الشارح لا يصح لأنه يصدق بما إذا كان المخاطب خالي الذهن عن تعلقه بثالث في نفس الامر بخلاف ما إذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما فإن النفي حينئذ يكون للفعل من أصله والحاصل أن المراد بتريده الضرب بينهم ما أن يعتق الحاضر تعلقه في نفس الامر بأحدهما من غير تعيين له (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلقا بالفعل فإن أنكارهما من هذه الحيثية يستلزم أنكار الفعل لأنهم ما محله ونفي المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل بالقصود بالذات وهو أنكار الفعل كذا في سم (قوله لأنه لا بد له من محل يتعلق به) وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمرو على التريدين باعتبار اعتقاد المخاطب وقد نفي المتكامل ذلك المحل فيلزم انتفاء الفعل من أصله وحاصله أن المخاطب إذا ادعى حصول الضرب بانحصاره في زيد وعمرو على التريدين كان هذا احصاء المحل في أحدهما فاذا قلت له أريد اضربت أم عمرا بادخال همزة الانكار على أحد الأمرين وادخال أم على الآخر كنت (٢٩٩) منكرا أن يكون محله أحدهما وانكار

محل الضرب انكار للآزمه  
وانكار الآزمه مستلزم لانكار  
الآزمه وبهذا الاعتبار صار  
انكار التعلق بأحدهما  
كناية عن انكار أصل  
الفعل فالهمزة هنا استعملت  
استعمال الكنايات لأنها  
موضوعية لانكار ما يليها  
كذا قرر شيخنا العدوي قال  
العلامة الباقوي وههنا  
شيء وهو أنه ان أريد أن  
موالاة الله - همزة للفعل في  
الانكار تدل على نفي أصل  
الفعل ولو ذكره مفعول  
وموالاة المفعول تدل على  
نفيه عن المفعول المذكور  
خاصة في صورة التريدين  
كاهو ظاهر عبارة المصنف  
لم يصح لأنه مني ذكر

من غير أن يعتق تعلقه بغيرهما فاذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفى عنه أصله لأنه لا بد له من محل يتعلق به

بأن لا يعتق تعلقه بغيرهما وذلك لأن الفعل - لي إذا كان منحصرا في تعلقه بهما في نفس الامر تقول في انكار التصديق على أهل بلادك تصدقت أم على غيرهم لأن التصديق منحصر تعلقه في أهل البلاد وغيرهم أو في زعم المخاطب كما في المثال لزم من انكار تعلقه بهما انحصار فيه انكار أصله لأن الفعل لا بد له من محل يتعلق به فاذا نفي محله لزم نفيه وبهذا الاعتبار صار انكار التعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آذنين أم آذنين أم ما شئتم عليه أرحام الأنثيين فإن الغرض انكار أصل التحريم لما في بطون الأنعام وليس له فيما في بطون الأنعام محلل ومحرم كما عليه الكفرة وههنا شيء وهو أنه ان أريد أن موالاة الله - همزة للفعل في نفي أصل الفعل ولو ذكر معه المفعول وموالاة المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصة في صورة التريدين كما هو ظاهر عبارته لم يصح لأنه مني ذكر المفعول تقدم أو تأخر لم يدل على نفي الفعل حال كونه متعلقا بذلك المفعول وان أريد أن موالاة تدل بشرط أن لا يذ كر معه مفعول سوى الفاعل لم أم الأنثيين فإن المقصود انكار أصل التحريم وأخرج في قالب طلب التعيين وكذلك أنه أذن لكم لأنه إذا نفي الفعل عن لافاعله غير المنفي عنه انتفى الفعل من أصله ويكون استفهام الانكار بكم وكيف مثل كم تدعوني وكيف تؤذي أبالك ثم استفهام الانكار على قسمين أحدهما يراد به التوبيخ وهو من أنكر عليه إذا نهى ما كان ينبغي أن يكون هذا نحو أعصيت ربك أو بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك للرجل بركب الخطر أتركب في غير الطريق والغرض منه التندم على ماض والارتداع عن مستقبل ويقال أين مغيبك للتوبيخ والتفريع قال تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون وضابط هذا القسم أن يكون ما يلي الهمزة فيه واقع الكنه مستقبح الثاني للتكذيب وضابطه أن يكون ما يلي

المفعول تقدم أو تأخر لم يدل على نفي الفعل حال كونه متعلقا بذلك المفعول وان أريد أن موالاة تدل بشرط أن لا يذ كر معه مفعول سوى الفاعل لم ينتج قوله ولا انكار الفعل صورة أخرى لأن هذا الحصر أعني حصر الضرب من في مفعولين أو أكثر بوجوب انكار أصل الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقا بالمفعول وإذا لم يكن حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا أصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائما لانكار أصل الفعل والتقدم لا انكار بشرط الحصر فالتقدم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضا بشرط الحصر والحاصل أن حصر التعلق لا بد منه ولي الفعل أم لا عطف عليه به بأم وشبهها أم لا حيث أريد نفي أصل الفعل وان لم يكن حصر لم يفد نفي أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم إذا قيل مثلا أريد اضربت أم عمرا فبما لا بد من غير ما رجحتم وأن يراد ما ضربت زيد من غير تعرض لساواه وإذا قيل أضربت زيد الاحتمال على وجه التساوي نفي ضرب زيد فقط مع ضرب الغير تأمل انتهى

ومن الانكار اما للتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو أعصيت ربك

(قوله والانكار) أي الاستهزاء بالانكار وهو من أنكر عليه إذا نهاه (قوله اما للتوبيخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة (٣٠٠) داخله في هذه الاقسام كقوله أعصيت ربك فخرج عن هذه

للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أتفتاني الخ للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا وهكذا قاله سم وقوله اما للتوبيخ أي التعيير والتقريع على أمر قد وقع في الماضي أو على أمر خفيف وقوعه في المستقبل بأن كان المخاطب بصدد أن يوقعه ففي القسم الاول يفسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الامر الذي كان لان العرف أنك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان اذا صدر منه وفي القسم الثاني يفسر بما لا يقتضي الوقوع أي لا ينبغي أن يكون هذا الامر الذي أنت أيها المخاطب بصدد عمله وقصده فالغرض من التوبيخ الندم على ماض والارتداد عن مستقبل (قوله أي ما كان ينبغي الخ) هذا اذا كان التوبيخ على أمر واقع في الماضي لان المنفي انما هو الانبعاث واما الفعل فهو واقع (قوله نحو أعصيت ربك) أي نحو قولك لمن صدر منه عصيان أعصيت ربك أي ما كان

(والانكار اما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذي كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقريع فغناه التحقيق والتثبيت

يتجه قوله والانكار الفعل صورة أخرى لان هذا الحصر أعني حصر الضرب مثلاً في مفعولين أو أكثر يوجب انكار أصل الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقاً بالمفعول واذا لم يكن حصر فالانكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً لانكار أصل الفعل والتقديم لانكار بشرط الحصر فالقديم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة أخرى مع الحصر والفرض أن الصورة مع التأخير أيضاً بشرط الحصر والحاصل أن حصر التعلق لا يدمنه ولي الفعل أم لا عطف عليه بام وشبهها أم لا حيث أريد نفي أصل الفعل وان لم يكن حصر لم يفتدني أصل الفعل تقدم المفعول أو تأخر نعم اذا قيل مثلاً أزيد اضربت أن يراد ماضربت زيداً بل غيره على وجه الأرجحية وأن يراد ماضربت زيداً من غير تعرض لمساواة واذا قيل أضربت زيداً احتمل على وجه التساوي نفي ضرب زيد فقط مع ضرب الغير تأمل (والانكار) في الجملة يكون على وجه لانه (اما) أن يكون (للتوبيخ) أي التعيير والتقريع على أمر قد وقع ولذلك يقال الانكار للتوبيخ يقتضي التقرير أي التثبيت والتحقيق ولذلك فسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع بقوله (أي ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذي كان لان العرف أنك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا يا فلان اذا صدر منه وذلك (نحو) قولك لمن صدر منه عصيان (أعصيت ربك) كأنك تقول ما هذا العصيان الذي صدر منك فانه منكراً لانه لم يكن مما ينبغي أن يصدر منك ولتضمن الانكار للتوبيخ للوقوع والتقرير يقال في أمثله انما التقرير بمعنى أنه يفيد التحقيق والثبت وليس المراد بالتقرير فيه جعل المخاطب على الاقرار بغرض من الاغراض بل المراد الهمة فيه غير واقع وقصد تكذيبهم فيه وسواء كان زعمهم له صريحاً مثل أفسح هذا أم الزاماً مثل أشهد واخلفه - م فأنهم لما جزموا بذلك جزم من شاهد خلق الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم وتسمية هذا الاستهزاء بالانكار من أنكر إذا جحد وهو ما يعني لم يكن كقوله تعالى أفاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثاً أو بمعنى لا يكون نحواً نلزمكموها وقوله

أأترأ أن قلت دراهم خالد \* زيارته اني اذا لثيم

ويقال متى قلت للبعد وحل الزخشي تقديم الاسم في قوله تعالى أفأنت تكبره الناس حتى يكونوا مؤمنين وقوله تعالى أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى على أن المعنى أفأنت تقدر على اكرامهم على سبيل القصد أي انما بقدر على ذلك الله ولم يقدر السكاكي فيه تقديم على البدء دون تقدير التقديم كما هو أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما في أناقته فلا يفيد غير تقوى الحكم ونقل في الايضاح عن السكاكي انه قال اياك أن تغفل عما سبق في أناضربت من احتمال البدء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى بينهما فلا تحمل قوله تعالى الله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن اجله على الابتداء مراد به تقوى حكم الانكار قال المصنف وفيه نظر لانه ان أراد أن الاسم اذا كان مظهراً ولى الهمة لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلاً لما بعده فمضوع وان أراد

ينبغي لك أن تعصيه (قوله فان العصيان واقع) أي فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله وما يقال الخ) (أو) حاصله أن الانكار للتوبيخ اذا كان لما وقع في الماضي انتمنه للوقوع والتقرير يقال في الاستهزاء في أمثله انه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة لما سبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى

أو بمعنى لا ينبغي أن يكون كقولك للرجل يضيع الحق أتسى قديم احسان فلان وكقولك للرجل يركب الخطر أخرج في هذا الوقت  
أنذهب في غير الطريق والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيجعل أو يزدع عن فعل ما هم به وأما للتكذيب بمعنى لم يكن  
كقوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة نانا وقوله أصطفى البنات على البنين أو بمعنى لا يكون نحو أنلزمكموها وأنتم لها  
كارهون وعليه قول امرئ القيس

أتقتلني والمشرق مضاجعي \* ومسنونة زرق كأنها أبواب أغوال

فمن روى أنقتلني بالاستفهام وقول الآخر

أترك أن قلت دراهم خالد \* زيارته انى اذا لست

والانكار كالتقرير بشرط أن يلى المنكر الهمة كقوله تعالى أغبر الله تدعون أغبر الله أنخذوليا البشر أمانا واحدا تتبعه وكقوله تعالى

(قوله أولا ينبغي أن يكون) هذا اذا كان الانكار للتوبيخ على أمر خفيف وقوعه في (٣٠١) المستقبل (قوله نحو أنعصى ربك)

أى نحو قولك لمن هم  
بالعصيان ولم يقع منه  
أنعصى ربك أى أن هذا  
العصيان الذى أنت بصدده  
عمله لا ينبغي أن يصدر منك  
في المستقبل وهذا التوبيخ  
لا يقتضى وقوع الموضع  
عليه بالفعل كما هو ظاهر  
وأنما يقتضى كون المخاطب  
بصدده الفعل كذا ذكر  
العلامة البغوي وفي عهد  
الحكيم ويس أن تفسير  
الانكار للتوبيخ لا ينبغي  
أن يكون بصيغة المستقبل  
اذا كان الموضع عليه واقعا  
في الحال أو بصدده الوقوع  
في المستقبل فيصح أن يقال  
لمن تلبس بالعصيان أنعصى  
ربك أى لا ينبغي أن تصفق  
وبحدث منك هذا العصيان  
الذى تلبست به كما يصح

(أولا ينبغي أن يكون نحو أنعصى ربك أو للتكذيب) فى الماضى (أى لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم  
بالبنين) أى لم يفعل ذلك (أو) فى المستقبل أى (لا يكون نحو أنلزمكموها) أى أنلزمكم

التقرير والتحقق الذى يقتضيه التوبيخ (أو) يكون للتوبيخ على أمر خفيف وقوعه بان كان المخاطب  
بصدده أن يوقعه فيكون المعنى أنه (لا ينبغي أن يكون) هذا الامر الذى أنت أيها المخاطب بصدده  
عمله وقصده (نحو) قولك لمن هم بالعصيان ولما يقع منه (أنعصى ربك) فكذلك تقول  
هذا العصيان الذى نويت لا ينبغي أن يصدر منك فى المستقبل وهذا التوبيخ لا يقتضى الوقوع  
بالفعل كما هو ظاهر ولا يمكن يقتضى كون المخاطب بصدده الفعل فالتقرير لا يتصور فيه إلا باعتبار  
أن ما هو للوقوع كالواقع (أو للتكذيب) عطف على قوله أما للتوبيخ أى الانكار أما أن يكون للتوبيخ  
بوجهيه وأما أن يكون للتكذيب فى الماضى (أى لم يكن) بمعنى أن المخاطب ان ادعى وقوع شئ  
فيما مضى أو نزل منزلة المدعى أى بالاستفهام الانكارى تكذيبا له فى مدعاه فى الماضى وذلك  
(نحو) قوله تعالى (أفأصفاكم ربكم بالبنين) واتخذ من الملائكة نانا أى لم يفعل هذا الذى تدعون  
أى لم يخصكم بالبنين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو مقتضى اعتقادكم تعالى به عن الولد مطلقا  
(أو) للتكذيب فى المستقبل أو فى الحال أى (لا يكون) بمعنى أن المخاطب اذا ادعى أو نزل منزلة  
من ادعى أن امرأ من الامور يقع فى المستقبل أو فى الحال أى بالاستفهام الانكارى تكذيبا له فيما  
ادعى وقوعه فى المستقبل أو فى الحال (نحو) قوله تعالى (أنلزمكموها) وأنتم لها كارهون

أنه يفيد ذلك ان قدر تقديم وتأخير والافلا على ما ذهب اليه فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيم انتهى  
بمعنى فيلزم أن لا يحصل الانكار فى نحو أنت فعلت على شئ من التقادير عنده ولا شك أن كلامه

أن يقال ذلك لمن هم به ولم يقع منه ولا ينافى ما قاله الشنخا ذكر أن فى التفسير بقوله لا ينبغي أن يكون لأن أن وان خلاصت المضارع  
للاستقبال لا يخلص يكون له بل هى محتملة للحال معها (قوله أو للتكذيب) عطف على قوله للتوبيخ ويسمى الانكار للتكذيب  
بالانكار الابطالى أيضا وقوله فى الماضى أى فيكون بمعنى لم يكن وحاصله أن المخاطب اذا ادعى وقوع شئ فيما مضى أو نزل منزلة المدعى  
له أى بالاستفهام الانكارى تكذيبا له فى مدعاه (قوله أفأصفاكم ربكم بالخ) أى خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكة  
بنات الله وأن المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات أى لم يكن الله خصكم بالافضل الذى هو الاولاد الذكور واتخذ لنفسه اولادا  
دونهم وهم البنات بل أنتم كاذبون فى هذه الدعوى تعالى سبحانه عن الولد مطلقا فليس المراد توبيخهم بل تكذيبهم فيما قالوه لان  
التوبيخ بصيغة الماضى على فعل حصل من المخاطب (قوله أو فى المستقبل) أى فيكون بمعنى لا يكون قال سم سكت عن الحال  
لعدم تأنيبه اذا العاقل لا يدعى التلبس بما ليس متلبا به حتى يكذب نعم يتأني فيه نبي الانبياء والبقا كلامه وفى ابن يعقوب والاطول  
أن الانكار الابطالى اذا كان بمعنى لا يكون يكون للحال ولا مستقبل وكان المصنف سكت عن الحال لانه أجزاء من الماضى والمستقبل  
وتأمل (قوله أنلزمكموها) الهمة للاستفهام ونلزم فعل مضارع مرفوع بالضمة والكاف مفعول به والميم علامة الجمع والواو واللام شباع



وقالوا لا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم أهم يقسمون رحمة ربك أي ليسوا هم المخبرين بالنبوة من يصلح لها المتولين لقسم رحمة الله التي لا يتولاها الا هو بباهر قدرته وبأبلغ حكمته وعند المخشري قوله أفأنت تذكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وقوله أفأنت تسمع البسم أو تهدي العبي من هذا الضرب على أن المعنى أفأنت تقدر على إكراههم على الايمان وأفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والالقاء أي انه لا يقدر على ذلك الله لأنك وجل السكاكي تقديم الاسم في هذه الآيات الثلاث على البناء على الابتداء دون تقديم التقديم والتأخير كما مر في نحو أنا ضربت فلا يفيد الاتقوى الانكار ومن جىء الهمزة لانكار نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وقول جرير

السم تخبر من ركب المطايا \* وأندى العالمين بطون راح

أي الله كاف عبده وأنتم خير من ركب المطايا لان نفي النفي اثبات وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي لا للتقرير بالانتفاء وانكار الفعل مختص بصورة أخرى وهي نحو قولك أزيدا ضربت أم عمر المن يدعي انه ضرب اما زيدا واما عمر دون غيرهما لانه اذا لم يتعلق الفعل بأحدهما والتقدير انه لم يتعلق بغيرهما فقد انتفى من أصله لا محالة وعليه قوله تعالى قل أذكركم أم الانثيين أمه اشتملت عليه أرحام الانثيين أخرج اللفظ مخرجه اذا كان قد ثبت تحريم في أحد الاشياء ثم أريد معرفة عين المحرم مع ان المراد انكار التحريم من أصله وكذا قوله الله أذن لكم اذم معلوم أن المعنى على انكار أن يكون قد كان من الله تعالى اذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الاذن قد كان من غير الله فاضافوه الى الله الآن اللفظ أخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك ليكون أشد نفي ذلك وإبطاله فإنه اذا نفي الفعل عما جعل فاعل له في الكلام ولا فاعل له غيره (٣٠٢) لزوم نفيه من أصله قال السكاكي رحمة الله وإياك أن يزل عن خاطرك التفصيل

تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكروهاكم على قبولها ونفسركم على الاسلام

فالكفرة ادعوا أنهم لم يلزموا ما يكرهون أو نزلوا منزلة من ادعى ذلك لنفسه لم يرسل حرصا لا ينبغي في زعمهم أي أنلزمكم هذه الحجة أي العمل بالشرع الذي قامت عليه الحجة والبرهان أو أنلزمكم قبول الهداية باتباع الشرع الذي قامت عليه البينة والحال أنكم لتلك الحجة أو الهداية كارهون والتفصيل بالكرهية للتأكييد لان الزام قبول الاهتداء أي العمل بالشرع لا يكون الا حال الكراهية بمعنى أنامعشر الرسل لا يقع من ذلك الا لزام وانما علينا الابلاغ لا الكراهة الا في الدين وهذا يناسب عدم الامر بالجهاد وانما قلنا كذلك لان الزام ان لم يكن معناه الزام بالجهاد كان معناه التكليف بالقبول ولا يصح نفيه لو فوجوه وهو ظاهر ان كان معناه لا تخلف لكم القبول حال الكراهية والرسل لا يكون منهم مشكل فان التقديم والتأخير لا يتعلق له بكون المنكر أو المستفهم عنه الاسم الذي يلي الهمزة مقدر

الذي سبق في نحو أنا ضربت وأنت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى الله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الاذن يتكر من الله دون غيره ولكن اجله على الابتداء مراد منه تقوية حكم الانكار وفيه

نظرا لانه ان أراد أن نحو هذا التركيب أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهر لا يفيد توجه الانكار الى كونه فاعلا للفعل الذي بعده فهو ممنوع وان أراد أنه يفيد ذلك ان قدر تقديم وتأخير والافلا على ما ذهب اليه فيما سبق فهذه الصورة وضم الميم واجب حيث وإياها ضمير متصل كما هنا عند ابن مالك راجع مع جواز السكون عند سيبويه ويونس وقد قرئ أنلزمكمها بالسكون كذا في بس (قوله تلك الهداية) تفسير للضمير المنصوب وهو الهاء والهداية في الاصل الدلالة الموصلة للطلب أو إريدكمها هنا ما يترتب عليها بحسب الشأن من اتباع الشرع الذي قامت عليه الأدلة والعمل به وأن المراد بالهداية هنا الاهتداء وعليه فالالزام به من حيث الاكراه على ما هو سبب في حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله أو الحجة) أي التي قامت على العمل بالشرع والا كراه عليها من حيث الزام قبولها فترتب على ذلك العمل بالشرع أي لانكروكم على قبول تلك الحجة المترتب على قبولها العمل بالشرع (قوله بمعنى أنكروكم على قبولها) أي الحجة اذ هي التي يناسبها القبول فهو راجع للاحتمال الثاني وقوله ونفسركم أي نفهركم ونكروكم على الاسلام وهذا مناسب للتفسير الاول أعني الهداية فهو راجع له على طريق اللف والنشر المشوش كذا قرر شيخنا العدوي وقوله ونفسركم من القسر وهو القهر يقال قسر على الامر فسر من باب ضرب فهو مرفه وهو مرادف لنكروكم لكن تفنن في التعبير واعلم أن مثل هذا الخطاب يذ كر لاسقاط إثارة العداوة الموجبة لنفرة الكافرين أو لاثبات عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوح لان المنفعة للنصوح فانك اذا نصحت رجلا ثم أحسست منه بالاباءة فقلت له لست أقهرك على قبول نصحي ولا أقانك على تركه وانما على البلاغ والنصح كان ذلك أدعى للقبول لما فيه من ترك الاقتصار على عدم السماع والقبول فافهم لتلايقال ان مثل هذا الخطاب يفهم الترخيص في التكليف وتركه المبالغة في الغرض كذا ذكر اليعقوبي

ما منع هو ذلك فيه على ما تقدم لا يقال قد بلى الهمزة غير المنكسر في غير ما ذكرتم كافي قوله \* أنقلني والمشرق مضاجعي \* فان معناه انه ليس بالذي يحجب عنه أن يقتل مثلي بدليل قوله

بغط غطيط البكر شد خنقه \* ليعتدمني والمر ليس يقتل

لانا قول ليس ذلك معناه لانه قال والمشرق مضاجعي فذكر ما يكون منعاً من الفعل والمنع انما يحتاج اليه مع من يتصور صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجزاً عنه ومنها التهم نحو أصولك تأمرك أن تترك ما بعد آباؤنا وأن تفعل في أموالنا ما نشاء

(قوله والحال انكم لها كارهون) الظاهر أن هذه الحال مؤكدة (٣٠٣) لما استلزمه العامل أعني نلزمكم

لان الالتزام بالنهي يقتضي كراهته (قوله يعني لا يكون هذا الالتزام) أي لا يكون مني الزام لامة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشرع لان هذا لا يكون الا من الله فالذي على الابلاغ لا الا كراه وهذا الكلام من نوح لقومه الذين اعتقدوا انه يقهر أمتهم على الاسلام ولا يقال ان هذا الكلام يقتضي عدم الامر بالجهاد مع انه مأمور به قطعاً لانا نقول لم يرسل بالجهاد أحداً من الانبياء الا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كذا قرر شيخنا العدوي وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ بشارك التكذيب في النسب ويختلفان في أن النسب في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبعاث ومدخولها واقع أو كالأوقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها

والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالتزام (والتهمكم) عطف على الاستبطاء وعلى الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو أصولك تأمرك أن تترك ما بعد آباؤنا) وذلك أن شعيباً عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلوات وكان قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصداً بقولهم أصولك تأمرك

الزامهم هذا المعنى كرهوا أو أحبوا وعلى هذا يكون الخطاب لاسقاط منارات العداوة المرجحة لفرة الكافرين أو لانه اظهر عدم حاجة الناصح الى قتال المنصوح لان المنفعة للمنصوح فانك اذا نصحت رجلاً ثم أحسست منه بالاباية فقلت له لست أقهرك على قبول نصحي ولا أقاتلك على تركه وانما على ابلاغ النصح كان ذلك أدعى للقبول لما فيه من ترك الانتصار على عدم السماع والقبول ومن اظهر أن لا حاجة له فافهم لئلا يقال بهم منه الترخص في التكليف وترك المبالغة في الغرض وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ بشارك التكذيب في النسب ويختلفان في أن النسب في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبعاث ومدخولها واقع أو كالأوقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها غير واقع فافهم (و) كالتمكم أي يكون حرف الاستفهام لغيره كالتهمكم وهو الاستهزاء والسخرية فهو مامعطوف على الاستبطاء بناء على أن المعطوفات اذا تعددت اغتطف على ما عطف عليه أو كلها أو ما على الانكار بناء على أن كل واحد منها يعطف على ما يليه وذلك (نحو) قوله تعالى حكايته عن الكافر بن في شان شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (أصولك تأمرك أن تترك ما بعد آباؤنا) فليس المراد به السؤال عن كون الصلاة أمراً عباداً كرو هو ظاهر بل قصدهم لعنة الله عليهم الاستخفاف بشأن شعيب في صلواته فكانهم يقولون لا قربية لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشئ وبهم هذا الاعتبار صارت الصلاة كما يشك في كونه سبباً للامر فنسب الامر لها مجازاً عقلياً كما تقدم أن في هذا التركيب مجازاً اسماً نادياً وفيه أيضاً باعتبار آلة الاستفهام لغوي والعلاقة ان الاستفهام عن كون الصلاة أمراً يناسب اعتقاد المخاطب أنها أمراً واعتقاد ذلك يقتضي الاستهزاء بالمعتقد اذا ليست مما يأمروا وينهى فهو من المجاز المرسل لعلاقة الزوم في الجملة (و) كالتمكير (نحو) قولك (من هذا) لقصداً حقيقته مع أنك تعرفه والعلاقة أن المحتقر من شأنه أن يجهل لعدم الاهتمام به فيستفهم عنه فيبينهم الزوم في الجملة والفرق بين التحقير والاستهزاء أن التحقير فيه اظهار حقارة

التقديم والتأخير لا ومن ذلك التهمكم نحو قوله تعالى قالوا يا شعيب أصولك تأمرك أن تترك ما بعد آباؤنا وقد تقدم تفسير التهمكم في باب المسند اليه وقد قيل ان تقدير الآية تأمرك أن تأمر أن تترك

فمدخولها غير واقع فافهم (قوله والتهمكم) أي الاستهزاء والسخرية (قوله اختلفوا في أنه الخ) أي في جواب انه الخ لان الاختلاف انما هو في جواب هذا الاستفهام لافيه (قوله أو كل واحد الخ) ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالفاء ونحو حتى أو كان غير مرتب كالواو أو أو أم ونقل بعضهم عن الكمال ابن الهمام أن محل هذا الخلاف ما لم يكن العطف بحرف مرتب والا كان كل واحد معطوفاً على ما قبله اتفاقاً واعلم أن مرة الخلاف الذي ذكره الشارح تظهر فيما اذا كان المعطوف عليه أو لا شبهة بالمرور فاعلى اقول بأن الجميع معطوف على الاول لا بد من إعادة الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بأن كل واحد معطوف على ما قبله فلا يحتاج لأعادته الامع الاول كافي مرتب بك وبزيد وعمر

ومنها التحقير كقولك من هذا وما هذا ومنها التهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

(قوله الهزؤ والسخرية) أي بشعيب وصلاته فكانهم لعنة الله عليهم بقولون لا قرية لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشي وبهم - هذا الاعتبار صارت الصلاة مما يشك في كونه سبباً للأمر فتسبب لها مجازاً عقلياً من الاسناد للسبب في الجملة وهذا (٣٠٤) غير المجاز اللغوي الذي في هذا التركيب باعتبار أداة الاستفهام وذلك

الهزؤ والسخرية لاحقية الاستفهام (والتحقير نحو من هذا) استحقاراً بشأنه مع أنك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

المخاطب واظهار اعتقاد صغره أو قلته ولذلك يصح في غير العاقل كما يقال ما هذا الشيء أي هوشى حقير قليل والاستهزاء فيه اظهار عدم المبالاة به زابه ولو كان عظيماً في نفسه وربما يتحد محلها ولو اختلف مفهومها لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما عن معنى الآخر (و) كالتهويل أي التفضيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وذلك (كقراءة ابن عباس) رضي الله تعالى عنهم ما قوله تعالى (ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون) فقد قرأ من قوله

لأن الشخص لا يطالب بفعل غيره ومن ذلك التحقير كقولك من هذا وما هذا فان قلت المنكر ما يلي الهزيمة على ما تقرروا الذي يليه في قوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين الا صفاً بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قواهم انما اتخذ من الملائكة انا ما قلت اما أن يقال ان لفظ الا صفاً يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما أن يقال المراد مجموع الجملتين ينحل منه ما كلام واحد التقدير جمع بين الا صفاً بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للجمعية لأن زعمهم لمجموع الجملتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما وان كانت فاحشة فان قلت فقوله تعالى أنا ما أمرت الناس بالبر وتسون أنفسكم لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر كما تقتضيه قاعدة أن ما يلي الهزيمة هو المنكر ولا أن يكون المنكر نسيان النفس فقط لأنه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له ولا مجموع الأمرين لأنه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر ولا نسيان النفس بشرط الأمر لأن النسيان منكر مطلقاً ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر لأن المعصية لا تزاد شناعة بانضمامها إلى الطاعة لأن جمهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب وان كان الانسان ناسياً لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضاعف معصية نسيان النفس ولا يأتي الخير بالشروع قريب منه في المعنى قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث فان الرفث مذموم مطلقاً ومنه قول الشاعر

لأنه عن خلق وتأتى مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم

وليس منه لأن كل السبك وتشرب اللبن في المعنى لأن كلامه ما على انفراد ليس مذموم ما يلي المذموم مجموعهما وكل منهما جزء علة قلت لا يرتاب في أن فعل المعصية مع النهي عنها أخش لأنهما تجعل حال الانسان كالمتناقض وتجعل القول كالحفاف للفعل ولذلك كانت المعصية مع العلم أخش منها مع الجهل ولكن الجواب عن قوله ان الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنسها فيه دقة \* ومن ذلك التهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

أن الاستفهام عن الشيء يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى الجهل بفائدته والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز مرسل علاقته الزوم كذا قيل والاحسن أن يكون استعمال أداة الاستفهام في التكم من باب السكتانية أو يجعل التكم من مستتبعات الكلام كما مر نظيره (قوله لاحقية الاستفهام) أعنى السؤال عن كون الصلاة أمراً بما ذكر (قوله والتحقير) العلاقة منه وبين الاستفهام الزوم وذلك لأن الاستفهام عن الشيء يقتضى الجهل به وهو يقتضى عدم الاعتناء به لأن الشيء المجهول غير ملتفت اليه وعدم الاعتناء بالشيء يقتضى استحقاره واستعمال الاستفهام في التحقير اما مجاز مرسل على ما قيل أو أنه كناية وهو أولى أو أنه

بالف

من مستتبعات الكلام وذلك لأنك اذا كنت عارفاً بالمسؤول عنه وقلت في مقام الاحتقار من هذا فكانك

تفرضه شيئاً آخر غير المشاهد المعلوم وتساءل عنه ولم ترش بحاله فيمتولد التحقير وصيرت كأنك قلت عدا شخص مستخف به حقير كذا قرر شيخنا العدو وأعلم أن التحقير عدا الشيء حقيراً والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيراً عظيماً في نفسه وربما يتحد محلها وان اختلفا مفهومها لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما عن الآخر (قوله مع أنك تعرفه) أي تعرف هذا المشار إليه (قوله والتهويل) أي التفضيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وهو في الآية تأكيد شدة العذاب الذي نجا منه بنو اسرائيل واستعمال أداة الاستفهام في التهويل مجاز مرسل علاقته المسيية لأنه أطلق اسم السبب وأريد السبب لأن

بلفظ الاستفهام لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدة وقطاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال من فرعون أى أن فرعون من هو في فرط عتوه وتجبره ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به ثم عرف حاله

الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به والجهل به مسبب عن كونه هائلا لان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أو ادعاء (قوله بلفظ الاستفهام) أى والجملة استئنافية انتهى بل أمر فرعون المفيد لنا كدثرة العذاب بسبب أنه كان متمردا معاندا لا يكف عتوه (قوله على اختلاف الرايين) أى في الاسم الواقع بعد الاستفهامية فالأخفش يقول ان الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية خبر مقدم وسيبويه يقول بعكس ذلك (قوله وهو ظاهر) أى لان الله (٣٠٥) لا يخفى عليه شئ حتى يستفهم عنه

(قوله بل المراد أنه) أى المولى سبحانه وقوله العذاب أى عذاب فرعون لبقى اسرائيل (قوله بالشدة) أى عما يدل على شدته وقطاعة أمره أى شناعته وقبحه حيث قال سبحانه من العذاب المهين ولا شك أن وصف العذاب بكونه مهينا لمن عذب به يدل على شدته وشناعته (قوله زادهم) أى زاد الخطابين تهويل الأصل التهويل حصل من قوله المهين (قوله أى هل تعرفون من هو الخ) أى هل تعرفون الذى هو في ذلك غاية فغير هو محذوف أى هل تعرفون فرعون الذى هو غاية في عتوه المفرط أى طغيانه الشديد وشكيمته الشديدة أى تكبره وتجبره الشديدين فقوله في فرط عتوه وشدة شكيمته من إضافة الصفة للموصوف والشكيمة في الأصل جلد

بلفظ الاستفهام) أى من افتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره وبالعكس على اختلاف الرايين فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والقطاعة زادهم تهويل لا بقوله من فرعون أى هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله

من فرعون (بلفظ الاستفهام) وذلك بان قرأه بفتح الميم (ورفع) أى مع رفع (فرعون) فيكون فرعون مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو من مبتدأ وفرعون خبره على الرايين في الاسم بعدم من الاستفهامية حقيقة الاستفهام فيها غير مراد وإنما المراد تقطيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة في الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين قطاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية في الشدة حيث صدر من هو شديد الشكيمة عظيم في عتوه وشدة الشكيمة عبارة عن نهاية التكبر والتجبر وعدم اللين بشئ من الاشياء فكانه قبل نجيتهم من عذاب من هو غاية في الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون غاية تاكيد شدة العذاب الذى نجوا من اسرائيل منه أ كذا أمره زيادة

بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولذلك قال تعالى انه كان عاليا من المسرفين فذكر ذلك عقبه يرشد لارادة التهويل ولذلك قال تعالى وما أدراك ماهية وفي الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما ما فى مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس الى آخره والتعظيم فرب من التهويل ومن ذلك الاستبعاد من قول تعالى أنى لهم الذ كرى وقد جاءهم رسول مبين أى يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه هذا ما ذكره المصنف في التلخيص وزاد في الايضاح انه قد راد به التعجب والتوبيخ معا كقوله تعالى كيف تكفرون وزاد أيضا الامر نحو قوله تعالى فهل أنتم مسلمون وقوله تعالى فهل من مدكر وقد تقدم أن هل تستعمل في التمنى فهذا أيضا مما نحن فيه وزاد غيره التهديد ومثله بآل أودب فلانا وقد تقدم التمثيل به للوعيد ولا شك ان معناه ما تمقارب وزيد أيضا العرض نحو ألا تنزل فتصيب خيرا والتخصيص كقولك لمن بعثته لهم فلم يذهب أما ذهبت والزجر كقولك لمن يؤذى أباه أتفعل هذا ذكر الثلاثة في المصباح وقد تأتى الهمزة للامر كما قبل في قوله سبحانه وتعالى وقل للذين آمنوا أوتوا الكتاب والاميين أسلمتم معناه أسلموا وتأتى الهمزة للتسوية المصريح بها كقوله تعالى سوا عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم وغيرها كقوله سبحانه وتعالى حكاية وان أدرى أقرىب أم بعيد وقال

(٣٩ - شروح التلخيص ثانيا) يجعل على أنف الفرس كنى به هنا عن التكبر والتجبر والظلم (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) أى فهو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكرونى (قوله يكون المعذب به) بكسر الذا لعل على صيغة اسم الفاعل وبدل على ذلك قوله بعد زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه فان الهاء في حاله وعذابه لشرعون كما هو ظاهر والضمير في مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشدة الشكيمة وتوضح ما فى المقام أن تقول ان المراد بهذا الاستفهام تقطيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة في الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين قطاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية في الشدة حيث صدر من هو شديد الشكيمة عظيم العتو فكانه قبل نجيتهم من عذاب من هو غاية في العتو والتجبر وناهيك بعذاب من هو مثله وحيث أنه لا يثق أنكم تشكرونى فكيف تكفرونى



بقوله انه كان عاليا من المسرفين ومنها الاستبعاد نحو أني لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون ومنها التوبيخ والتعجيب جميعا كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون أي كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة أما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبي عن الانهماك في الغفلة أو الجهل وأما التعجيب فلأن هذه الحال تأتي أن لا يكون للعاقل علم بالصانع وعلم به يبي أن يكفر ومدة دور الفعل مع الصارف القوى بظنة تعجب ونظيره أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب

(قوله ولهذا) أي ولاجل التحويل (٣٠٦) بشأن فرعون (قوله انه كان عاليا) أي في ظلمه من المسرفين في عتوه فكيف

(ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين) زيادة تعريف حاله وتحويل عذابه (والاستبعاد نحو أني لهم الذكري) فانه لا يجوز جعله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكري بقريته قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)

في تعريف حاله وفي التحويل بعذابه بقوله تعالى (انه كان عاليا) في ظلمه (من المسرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله ولما كان الامر الهائل من شأنه عدم الادراك حقيقة أوداعه لزمن من ذلك أن من شأنه أن يكون مجهولا يسأل عنه فبين التحويل والاستفهام ملازمة فاستعمل لفظ أحدهما في الآخر مجازا (و) (ك) الاستبعاد أي عدا الشيء بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبطاء عدا الشيء بطيئا في زمن انتظاره وقد يكون محبوا بامتداد نظر أو الاستبعاد عدا الشيء بعيدا حسا ومعنى وقد يكون منكرا مكرها غير منتظرا أصلا ولا يصلح المحل الواحد له ما ولو اختلف مفهومه ما والاستبعاد (نحو) قوله تعالى (أني لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) فان

أبو سعيد السيرافي في علمت أزيد في الدار أم عمر وهذا ليس باستفهام والمتكلم به عنزة المسؤول عنه والمخاطب عنزة السائل وقد خرجت الهمزة أيضا عن معناها في رأيك موافقة أخبرني قال في المصباح وقد تأتي للبالغ في المدح كقوله

بدا فراغ فؤادي حسن صورته \* فقلت هل ملك ذا الشخص أم ملك

أو في الذم كقول زهير

فما أدري وسوف أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

أو التذلل في الحب كقوله

بأنه باطيات القاع قلن لنا \* ليلاي منكن أم ليلي من البشر

وعليه اعتراض سيأتي في البدع والتحقيق في أكثر هذه الامور رجوعها الى الاستفهام الحقيقي (تنبيه) هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقة يسمى الاعنات وسمي ابن المعتز تجهل العارف وهل نقول ان معنى الاستفهام فيه موجود وانضم اليه معنى آخر وتجرد من الاستفهام بالكلية محل نظر والذي يظهر الاول ويساعده ما قدمناه عن التنوخي من أن اعل تكون للاستفهام مع بقاء معنى التبرجى وقال التنوخي أيضا في نحو الحاقه ما الحاقه ليس استفهاما محضا ومما يرجح الاول أن الاستبطاء في قولك كم أدعوك معناه أن الدعاء قد وصل الى حد لا أعلم عدده فانا أطلب أن أفهم عدده والعادة تقتضي بان الشخص انما يستفهم عن عدد ما صدر منه اذا كان كثيرا فلم يعلمه وفي طلب فهم عدده ما يشعر

حال العذاب الذي يصدر من مثله (قوله زيادة الخ)

تعديل لقول المذكور بعد

تعديله بقوله ولهذا فالعلة

الاولى علة مطلقا والعلة

الثانية علة مفيدا بالعلة

الاولى (قوله لتعريف)

أي في تعريف حاله (قوله

وتحويل عذابه) أشار بهذا

الى أن تعريف حاله من

حيث تحويل عذابه لا من

حيثية أخرى (قوله

والاستبعاد) السين والتاء

زائدتان وهو عدا الشيء

بعيدا والفرق بينه وبين

الاستبطاء أن الاستبعاد

متعلقه غير متوقع

والاستبطاء متعلقه متوقع

غير أنه بطي في زمن انتظاره

ولا تنحصر المعاني المجازية

فيما ذكره المصنف فان

منها ما لم يذكره كالامر نحو

فهل أنتم مسلمون أي

أسلموا والزجر نحو أنفعل

هذا أي انزجر والعرض

نحو لا تنزل عندنا كما في سم (قوله وهو ظاهر) أي لاستحالة حقيقة

الاستفهام من العالم بحضيات الامور وظواهرها مع منافاته للعملة الحالية لان الجملة الحالية تنافي الجملة على الاستفهام الحقيقي واذا امتنع حل الاستفهام عن حقيقة طاب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه والمناسب هنا هو استبعاد تذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وأيضاً مثل هذا الكلام عرفنا غير ادبه الاستبعاد فكانه قيل من أين نههم التذكر والرجوع للحق والحال انه جاءهم رسول يعلمون أماته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكري بعيدة من حالهم وغاية البعد التي لذلك وتوجيه العلاقة بين الاستفهام والاستبعاد أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع لان بعد الشيء يقتضي الجهل به والجهل به يقتضي الاستفهام عنه

انتهى من تقرير شيخنا العدوى (قوله أى كيف يذكرون) هذا حل معنى مفيد للنفي والانكار فليست كيف مستفهاما بل عن الحال فلا يرد أن مقتضاه أن أى هنا بمعنى كيف مع أنه يجب حينئذ أن يليها فعل ولم يليها هنا فعل بل هى بمعنى من أين فلو عرّبه كان أحسن (قوله وأدخل) أى وأشد دخولا (قوله فى وجوب الازكار) أى فى (٣٠٧) نبوت التذكار (قوله من كشف

الدخان) تنازعه أعظم وأدخل وأعمل الثانى قبل ان هذا الدخان علامة من علامات يوم القيامة وهو ما ذهب اليه ابن عباس لقوله عليه الصلاة والسلام أول الآيات الدخان ونزل عيسى بن مريم ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس الى المحشر وروى أن حذيفة قال يا رسول الله وما الدخان فقال عليه السلام هذه الآية فارتقب يوم تانى السماء بدخان مبين ثم قال عيسى ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليلة أما المؤمن فيصيبه منه كهية الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من مخمره وأذنبه وديره والذي ذهب اليه ابن مسعود أن المراد بالدخان فى الآية ما يرى فى السماء عند الجوع كهية الدخان قال لانه عليه السلام لما دعا قريشا فكذبوه واستعجبوا عليه قال اللهم أعنى عليهم بسبع كسبع يوسف وفى رواية اللهم اجعل عليهم سنينا كسنى يوسف فأخذتهم سنة حصت كل نبي أكوا فيها الجلود والميتة من الجوع

أى كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما عواظهم وأدخل فى وجوب الازكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبيانات من الكتاب المجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه

الاستفهام الحقيقى لا يصح من علام الغيوب مع منافاته للجملة الحالية فان مثل هذا الكلام عرفا لما يراد به الاستبعاد فهو دليل قرائن الاحوال للاستبعاد كراههم فكانه قيل من أين لهم التذكار والرجوع للحق والحال أنهم جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكري بعينه عن حالهم وغاية البعد التفرق لذلك فسر تفسيرهم معنى بقاء بقية النفي والانكار بان قيل كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان ان كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما عواظهم وأدخل فى وجوب الازكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب المجز وغيره من المجزات فلم يذكروا بل أعرضوا وانما قلنا تفسيرهم معنى بالانه تقدم أن أى اذا كانت بمعنى كيف لم يليها الا الفعل والعلاقة أن المهول به بعينه الادراك فن شأنه أن يكون مجهولا

بالاستبطاء وأما التعجب فالاستفهام معه مستمر لان من تعجب من شئ فهو بلسان الحال سائل عن سببه وكأنه يقول أى شئ عرض لى فى حال عدم رؤية الهدى وأصله أى شئ عرض له لكنه قلبه الى نفسه مبالغة فى الصفة وأما التنبيه على الضلال فى نحو قول الانسان أين تذهب مرىدا التنبيه على الضلال فالاستفهام فيه حقيقى لانه يقول أخبرنى الى أى مكان تذهب فالى لا أعرف ذلك وغاية الضلال لا يشعر بها الى أن تنتهى فأما قوله تعالى فأين تذهبون فبأنى ما يحصل به تحقيق المراد منه وأما التقرير فأعلم أنهم لم يفصحوا عن مرادهم به فهل نقول ان المراد به الحكم بثبوت كقولك قررت هذا الامر أى أثبتته فيكون حينئذ خبرا فان المذكور عقب الاداة واقع نفيا كان أم اثباتا فالتقرير فى ألم نشرح للفعل وهو الشرح أو المراد أنه طلب اقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام بقرار المخاطب أى يطلب منه أن يكون مقرا به ورأيت فى كلام أهل الفن ما يقتضى كلاما من الاحتمالين وأنت اذا تتبعت الامثلة فى ذلك قطعت فى بعضها بان المراد الاول كقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر ان جعلناه نقررا وفى البعض بان المراد الثانى كقوله تعالى أنت فعلت هذا يا آلهتنا فانهم يطلبون اقراره به كما صرح به المصنف فى الايضاح وينتظرون جوابه فاذا أريد بالاستفهام التقرير والمعنى الاول فذلك خبر صرف وان أراد الثانى فهل معنى الاستفهام باق فيه أولا الذى يقتضيه كلام الجميع انه لا الذى يظهر خلافه وأقدم عليه دقيقة وهى أن الاستفهام طلب الفهم ولكن طلب فهم المستفهم أو طلب وقوع فهم ان لم يفهم كاشفا من كان فاذا قال من يعلم قيام زيد لم يحضر بذكر الذى لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهم بذكر اذا نقر هذا فلا بدع فى صدوره والاستفهام عن بعلم المستفهم عنه واذا سلمت ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة وظهر لك أن الاستفهامات الواردة فى القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفا الى غير المستفهم والمستفهم عنه فلا حاجة الى تعسفات كثير من المفسرين وبهذا النجلى لك أن الاستفهام التقررى به هذا المعنى حقيقة وأن قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذونى حقيقا فانه طلب به أن يقر بذلك فى ذلك المشهد العظيم تكذيبا

وينظر أحدهم الى السماء فينظر كهية الدخان وفى رواية كان اذا كام أحد آخر فلا يراه فقام أبو سفيان فقال يا محمد انك جئت تامر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك قد هلكوا فادع الله لهم فأنزل الله عز وجل فارتقب يوم تانى السماء بدخان مبين الى قوله انكم عائدون (قوله وهو) أى ذلك الاعظم والادخل (قوله وأعرضوا عنه) أى وحينئذ قال ذكري بعينه جدا

(قوله الامر) اعلم أنه اذا أريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على أو امر واذا أريد به الفعل جمع على أمور ومن ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الامر أى في الفعل الذى تعزم عليه وهو حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي وأنه موضوع للقدر المشترك بينهما والمناسب أن يراد بالامر هنا الامر اللفظي لأن الكلام في الانشاء وهو لفظي لا الامر النفسى على ما عند الاصويين ولا ينافى هذا قول المصنف بعد وصيغته لان الاضافة بيانية كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو طلب فعل الخ) طلب مصدر مضاف الى مفعوله وهذا تعريف للامر النفسى وليس الكلام فيه لان الكلام في أنواع الطلب اللفظي فلو قال طلب فعل بالقول كان أولى وأعمل الحامل على هذا التفسير قول المتن الا ترى والاظهر أن صيغة الخ تأمل كذا في يس وقد يقال ان التعريف صالح لكل من الامرين النفسى واللفظي فالمراد بالطلب ما هو أعم من اللفظي والنفسى وأنه لفظي فقط وهو المناسب

(ومنها) أى من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف فيسأل عنه وانما ينهنا على العلاقة في استعمال الاستفهام لغيره لاستبعادهم اياه فليتأمل (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (الامر) وهو اذا أريد به هذا النوع من الكلام كما هنا يجمع بأوامر وهو للنصارى وتخصيص الالفهمهم أنه لم يقل ذلك وهذا ما قدمنا الوعد به في قوله تعالى فإين تذهبون فان قلت المقتر به هو ما يلى الهمزة كما نقرر فيلزم أن يكون طلب منه أن يقر بأنه قال ذلك وهذا لم يطلب بل طلب منه أن يقر بالواقع والواقع أنه لم يقل قلت بل المطلوب منه أن يقر بالامر الواقع منه ولا ينافى هذا قولهم ان المقتر به هو ما يلى الهمزة فان المراد أن المقتر به هو الفاعل وتقديره أنت فعلت أم غيرك فقد طلب منه أن يقر بالفاعل منه ومن غيره وهذا معنى قولهم ان المستفهم عنه ما يلى الهمزة وان كان المستفهم عنه في قولك أريد قائم أم عمرو وكلام زيد وعمر وواكن مقصودهم ما يليهم من مستند مع معادله أو مستند اليه كذلك وقد انجلى لك بهذا قول السكاكى ان ذلك استفهام تقرير بعد أن كان في غاية البشاعة واتضح لك امكان جل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها مع تنزيه الباري عز وجل عن أن يطلب الفهم لنفسه تبارك وتعالى وهذا ما قدمت الوعد به وأما استفهام الانكار فقد يكون الاستفهام به لطلب فهم السامعين لذلك الشئ المنكر فيذكرونه وأما التكميم فقد يكون فيه الاستفهام أيضا مضمرا وقال المخاطب وأما التحقير فقد يكون استفهاما معنى أن ذلك وصل في الحقايرة الى أن لا يعلم حقيقة فيه فاستفهم عنه وأما الاستبعاد فيمكن فيه ما سبق في التنبيه على الضلال والامر يجوز أن يكون منهو مامع بقاء قصد افهام الناس حالهم وطلب نطقهم بذلك والعرض والتخفيض والزجر والمبالغة لا تعد في اجتماع الاستفهام مع كل منها فحاصله تكمل المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى آخر معاونة القرائن اللفظية أو الحالية وما يؤيد ما قلناه أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل ان الطلب لا يمكن أن يستعمل مراد به نوع آخر من الطلب بل قد يستعمل ويراد به الخبر وأما طلب آخر فلا وانت تجد كثيرا من هذه المعاني السابقة طلبا فاذا تكلفت لبقا معنى الاستفهام فيه وأن القرينة دلت على ارادة شئ آخر معه خلصت من هذا (تنبيه) قوله سبحانه أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا يحتمل أن يكون استفهام تقرير وكذا صرح به بعضهم ووجهه أنه طلب منهم أن يقر وابعادهم في ذلك ولهذا قال مجاهد هذا التقدير لا فاتهم لما استفهموا استفهام تقرير عما لا جواب له الا أن يقولوا لا جعلوا كأنهم قالوها وهو قول الفارسي والزمخشري ويحتمل أن يكون استفهام انكار بمعنى التوبيخ على محبتهم لا كل لحم أخيهم فيكون ميتة والمراد بعيتهم لا كل لحم أخيهم غيبته على سبيل المجاز وجاء فكرهتموه بمعنى الامر أى اكرهوه وقيل ان فكرهتموه أمر وقد بأتى الامر بصيغة الماضي نحو اتقى الله امرؤ فعمل خير ائيب عليه ويحتمل أن يكون استفهام انكار بمعنى التوبيخ لانهم لما كانت حالتهم حال من يدعى أنه يجب أكل لحم أخيه نسب اليهم ذلك وكذبوا فيه ويكون فكرهتموه خيرا (تنبيه) نقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل انما يستعمل فيه الهمزة ثم نقل الشيخ عن بعضهم أن هل تأتى تقريراً واثباتاً في قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر فأما قول الزمخشري ان هل أتى على الانسان للتقرير فتحمل على انها بمعنى قد كما هو مذهبه فان الهمزة مقدرة قبله فالتقرير حينئذ بالهمزة وقال شيخنا أيضا ان طلب بالاستفهام تعيين أو توبيخ أو انكار أو تعجب كان بالهمزة دون هل وان أريد به الجحد كان بهل ولا يكون بالهمزة ومراده بالجحد القسم الثاني من قسمي الانكار المتقدمين ومراده بالانكار القسم الاول فتعين في هل التي للجحد الاستثناء مثل وهل يجازى الا الكفور وهل أنا الامن ربه عزة أم مضرو ولا يجوز أريد الا قائم ص (ومنها الامر الخ) ش من أنواع الطلب الامر وهو بمعنى أم حقيقة في القول الطالب

بالكلام فيه لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي وقوله بعد وصيغته اضافته بيانية واعلم أن كلامنا القول على

والامر مشترك بين اللفظي والنفسي ومن صرح بالاشتراك العلامة القرافي في الحصول وقوله طلب كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس وخرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وخرج باضافة الطلب للفعل النهي بناء على أنه طلب ترك وقبل هو طلب كف فزاد غير كف لاجل أن يخرج به فالنهي خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء أي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة كقول السيد لعبد افعل كذا أولا كقول العبد لا افعل كذا حال كونه طالبا للعلو مخرج للدعاء والالتماس لان الاول من الادنى والثاني من المساوي بخلاف الامر فانه يشترط فيه طلب الامر العلو وقد علمت أن المراد بطلبه العلو أن يعد نفسه عاليا باظهار حالة العلى وذلك بان يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع والانخفاض فسمى بميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا في نفسه أولا وبقولنا يشترط في الامر طلب الامر العلو بندفع ما يقال ان تعريف الامر المذكور يصدق بالتعريف والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع أنه لا يشترط الاستعلاء فيه وان وجد في نفس الامر وانما يشترط في الامر وأورد على التعريف أنه غير مانع اصدقه بأمر ترك بفعل كذا فانه ليس بأمر مع صدق الحد عليه وذلك أن نقول ان كان التعريف حدا للامر النفسي فلا يراد لصدقه عليه وان كان التعريف للامر اللفظي فلا ورود لان هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب اللفظي وأنه غير جامع لانه يخرج عنه

(٣٠٩)

خارج بقوله غير كف لان

هذا طلب كف وأجيب

بأن المراد غير كف عن الفعل

المأخوذ منه الصيغة

فدخل نحو كف عن القتل

لانه كف عن غير الفعل

المأخوذ منه الصيغة

بالتعريف وهذا صادق

بما اذا كان طلب الفعل

غير كف أو طلب الفعل هو

كف عن غير الفعل المأخوذ

منه الصيغة فالاول نحو

فم والثاني نحو كف عن

القيام فانه طلب الفعل هو

كف عن غير الفعل

المأخوذ منه الصيغة وأورد

### على جهة الاستعلاء

حقيقة فيه واذا اريد به الفعل وهو مجاز فيه يجمع بامور ومن ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الامر أي في الفعل الذي تعزم عليه ويعترف مراد به المعنى الاول بأنه طلب فعل غير كف طلبا كائنا على جهة الاستعلاء مخرج عن الطلب الخبر وخرج بالفعل النهي بناء على أن المطلوب به ترك الفعل وخرج غير كف النهي أيضا بناء على أن المطلوب به فعل هو كف فالنهي يخرج عن التعريف على كلا التقديرين وخرج بقوله على جهة الاستعلاء الدعاء والالتماس لان الاول من الادنى والثاني من المساوي بخلاف الامر فيشترط فيه طلب الامر العلو ومعنى طلب العلو أن يعد نفسه عاليا باظهار حالة العلى يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على جهة التواضع والانخفاض فسمى عرفا بميله في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا في نفسه أولا ولا وقتنا فيشترط فيه الخ ليخرج بذلك ما يصدق عليه انه طلب للفعل ايجابا وكذا ندب على المشهور وصيغته نحو أكرم زيد او المقترن باللام نحو واحضر زيد واسم الفعل نحو نزال ودرالك قال (والاظهر أن هذه الصيغة موضوع لطلب الفعل استعلاء) وينبغي أن يقول طلبا جازما فانه يدخل في عبارته المندوب والصحيح أن صيغة افعل موضوع للاجاب وان كان الامر لاعم منه ومن المندوب والمصنف لم يفرق بين الامر وبين صيغة افعل والتحقيق ما قلناه وقوله الاظهر يحتمل أن يريد به كونها لطلب الفعل على ان يكون دفعا لمن ادعى أنها حقيقة في الاباحة مشلا ويحتمل أن يكون دفعا لقول من قال ان الطلب ولكن

على هذا الجواب أنه يقتضي أن يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع أن هذا أمر واجب بأن كف مأخوذ من الكف مطلقا وهو انما يتعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والمقيد متغايران (قوله على جهة الاستعلاء) المتبادر تعلقه بقوله طلب أي الطلب على طريق الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالا من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور للامر لا نزاع فيه والافتقار عند الاشعري وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو في الامر وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر والحاصل أن في الامر مذاهب قبل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقبل لا يشترط فيه شيء منهما وقبل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقبل بالعكس وهو ما مشى عليه الشارح ودأبل كل من هذه الاقوال مذكور في كتب الاصول وأورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لا دعائه الالهية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمرون وأجيب بأن المراد ماذا تشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة وبأنه احتقر نفسه بعد رؤية مجزة موسى ولا يخفى أن كلاما من الجوابين خلاف الظاهر فلذا كان الصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط في الامر



(قوله وصيغة تستعمل الخ) أى صيغة المعهودة المتداولة كثيرا وهى ذاتوطئة لمساياى فى المتن من قوله والظاهر الخ وإضافة صيغة للضمير للبيان لانه من إضافة الأعم للأخص أى والصيغة التى هى الأمر بناء على أن المراد الأمر اللفظى ولاشك أنه نفس الصيغة وهذا الاحتمال هو الظاهر لان الكلام فى الأمر اللفظى أو أن الإضافة حقيقية وهو من إضافة الدال للدلول بناء على أن المراد بالأمر الأمر النفسى ويدل لذلك قول الشارح فيما يأتى فالمراد بصيغة الخ لكن لا يخفى أن الكلام فى الأمر اللفظى الذى هو من أقسام الإنشاء الآن بقاءه - هذا استطراد لزيادة الفائدة ثم انه على هذا الاحتمال ربعا يفهم أن الخ لاف (٣١٠)

وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلافها في حقيقة الموضوع هي لها اختلافا كثيرة. يراو والمالم تكن  
الدلائل مفيدة لقطع شيء قال

على جهة الاستعلاء كالتمنى والعرض والاسـتـفهام حيث يكون كل اطلب الفعل استعلاء لانه لا يشترط الاستعلاء فيها وانما يشترط في الامر وأورد على هذا التعريف عدم تناوله لنحو كف ودع وذرو ونحوه فيفسد عكسه ولكن هذا الايراد بناء على أن التعريف للامر النفسي واللفظي معا أو يراد به المنطقي فقط وهو المناسب هنا لان الكلام في الانشاء لغة وهو لفظي واما أن يريد به النفسي على ما عند الاصوليين فلا يراد اسكن لا يحتاج الى زيادة قوله غير كف لان الطلب النفسي للفعل هو الامر اصـطـلاحـا ولو دل عليه لاتدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولودل عليه كف واترك ونحوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفسى مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم نعم ان اعتبرت الحينية في الحد مطلقا لم يرد النقص على التعريف لان الكف له حيتيتان احدها حيتية كونه فعلا من جملة الافعال المقدورة والاخرى حيتية كونه كفعا عن فعل آخر فاذا اعتبرت الحينية الاولى فكف يصـدق عليه ولو كان فعلا انه طلب فعل كسائر الافعال ولا يصـدق عليه انه طلب كف عن فعل آخر فهو انتهى فلا يخرج الاول ولا يدخل الثاني فصـحـح التعريف اذ كانه قبل طلب فعل من حيث انه فعل وكف من ذلك ولا تدع الفعل نهى فهو طلب كف عن فعل آخر أى طلب كف عن الكف المتعلق بالفعل والكف عن الكف يحصل بالفعل فهو من حيث انه كف عن فعل آخر لا يصـدق عليه أنه طلب الفعل من حيث هو ولكن على هذا لا يحتاج الى زيادة قوله غير كف كذا قيل ولا يخفى ما فيه من التعسف اذ يمكن أن يقال في قولنا كف ولا تدع الفعل طلب كف فيمكن أن يعتبر فيه مامعا وحده فيكون فعلا أو بالنظر الى متعلقه فيكون كفعا عن فعل نأمله ثم ان الاصوليين اختلفوا في وضع صيغة الامر فقبل وضعت للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد الطلب على جهة الاسـتـعلاء وقيل هي مشتركة بينهما ما بان وضعت اسـكـل منهما اسـتـعـلا وقيل بالتوقف أى عدم الدراية وهو شامل للتوقف في كونهما للوجوب فقط أو للندب فقط والتوقف في كونهما للقدر المشترك ترك بينهما أو مشتركة بينهما بمعنى أن الالاعين شيئا مما ذكر وقيل هي مشتركة بين الوجوب

اشترط العلو كالمعتزلة أو لم يشترط الاستعلاء ولا العلو كالامام فخر الدين وأتباعه مستدلين بقوله تعالى ماذا تأمرون ولا حجة فيه اما لكونه مستقما من الامر بمعنى المشورة والفعل واما لان فرعون اذ ذاك كان مستعليا بهم وكلامه في الايضاح يدل على ارادة كونه بالطاب الفعل لانه استدل على ذلك باطباق أئمة اللغة على اضافة هذه اللفاظ الامر بقولهم صيغة الامر واستدل المصنف عليه بعباد والذهن عند سماع هذه الالفاظ الى ذلك وهذا بناء منه على أن التادير علامة الحقيقة كما هو المشهور وان كان قد منع ذلك

الا تأتي في معنى صيغة  
 الامر انما هو عند القائلين  
 بالكلام النفسى أما عند  
 النافين له كالمعتزلة فلا  
 يجري فيها خلاف وليس  
 كذلك كما بينه حواشى جمع  
 الجوامع وغيرهم (قوله  
 تستعمل في معان كثيرة)  
 أى نحو ستة وعشرين  
 معنى ذكرها أهل الأصول  
 وذكر المصنف فيما يأتى  
 بعضها منها (قوله هى)  
 أى الصيغة وأبرز الضمير  
 لجرى الصفة على غير من  
 هى له وقوله لها أى الحقيقة  
 (قوله اختلافا كثيرا)  
 حاصله أن الأصوليين  
 اختلفوا فى المعنى الذى  
 وضع له الصيغة الامر فقبل  
 وضعت للوجوب فقط  
 وهو مذهب الجمهور  
 وقيل للندب فقط وقيل  
 للقدر المشترك بينهما وهو  
 مجرد الطلب على جهة  
 الاستعلاء فهى من  
 قبيل المشترك المعنوى  
 وقيل هى مشتركة بينهما  
 اشتراكا لفظيا بأن وضعت  
 لكل منهما استقلا لا

المصنف

وقيل بالتوقف أى عدم الدراية وهو شامل للتوقف فى كونها بالوجوب

فقط أول النذب فقط والتوقف في كونها للقدر المشترك بينهما اشتراكا لفظيا بمعنى أنا لانعين شيئا مما ذكر وقيل مشترك بين الوجوب والنذب والاباحة وقيل موضوعا للقدر المشترك بين الثلاثة أي الاذن في الفعل والاكثر على أنها حقيقة في الوجوب فقط (قوله وما لم تكن الدلائل) أي الأدلة التي ذكرها أصحاب الأقوال المذكورة (قوله بشئ) أي من الأقوال المذكورة (قوله قال المصنف أي مشير المأهوا لاظهاره عنده لقوة دليله

والاظهار أن صيغته من المقترنة باللام نحول بحضرة زيد وغيرها نحواً كرم عراور ويذكر موضوعاً لطلب الفعل استعلاء

(قوله من المقترنة) أي من الصيغة المقترنة باللام فن لبيان أنواع الصيغة وقضية كلام المصنف هذا أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا المضرب زيد مثلاً وأن اللام قرينة على إرادة الطلب به وعلى هذا فلاضافة في قولهم لام الأمر لأدنى ملاحظة أي اللام المقترنة بصيغة الأمر ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله وغيرها) أي ومن غير المقترنة باللام (قوله نحواً كرم عرا) هذه الصيغة فعل محض (قوله ورويد بكرة) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل وقد تكون مصدرًا منصوبًا نصب المصادر المأمور بها مصغرات صغرة الترخيم والاصل اروادا (٣١١) مصدر ارود وفيقال رويد عرا أي اروده أي أمهله وقد يقع رويد صفة لمصدر فيكون رويداً بمعنى فيكون رويداً بمعنى اسم المفعول نحو سيرا رويداً أي مروداً ويقع حالاً نحو سيرا رويداً أي مرودين وقال جار الله هو حال من السير كأنه قيل سيرا رويداً وهذا نفس سيرا ويوقع مصدر مضافاً للمفعول نحو رويد زيد كأنه قيل ارود زيد وغير مضاف نحو رويد زيداً كأنه قيل رويداً كضرباً زيداً وهو في هذه الحالات ليس اسم فعل وإذا اتصل به الكاف نحو رويدك عرا فهو اسم فعل لا غير بمعنى أمهل كما في الفخاري وأعلم أن جعل رويد مفعلاً للطلب مبنى على المذهب الكوفي من أن اسم الفعل يدل على ما يدل عليه الفعل لا على مذهب البصريين من أن مدلوله لفظ الفعل الآن يقال أنه على مذهبهم يدل على الطلب بواسطة

المصنف (والاظهار أن صيغته من المقترنة باللام نحول بحضرة زيد وغيرها نحواً كرم عراور ويذكر) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسماً أو فعلاً (موضوعاً لطلب الفعل استعلاء)

والندب والاباحة وقيل للقدرة المشتركة بين الثلاثة أي الأذن في الفعل ولما لم تقدم الدلائل قطعاً لشيء مما ذكر لم يجزم المصنف بشيء منها ولكن أشار إلى ما هو الاظهر عنده لقوة ما رتبه فقال (والاظهار) من تلك الأقوال (ان صيغته) أي الأمر والاضافة بيانية أي الصيغة التي هي الأمر لأن الكلام في الصيغة كما تقدم لافي الكلام النفسي اذ لا يناسب هنا ثم لما كان المراد بالصيغة هنا ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان ذلك الدال اسماً أو فعلاً أشار إلى بيان ذلك بقوله (من) الصيغة (المقترنة باللام) فن لبيان أنواع الصيغة (نحو المضرب زيد) فهم من هذا أن الصيغة الدالة على طلب الضرب هي الفعل واللام قرينة على إرادة الطلب به ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (و) من (غيرها) أي غير المقترنة باللام (نحو) قولك (أكرم عرا) هذه الصيغة فعل محض وقولك (رويد بكرة) هذه اسم فعل أي أمهل بكرة فرويد تصغيراً لرواداً مصدر ارود بمعنى أمهل تيم غير ترخيم اسم فعل بمعنى أمهل (موضوعاً) خبر قوله والاظهار أي الاظهار أن الصيغة المذكورة بأنواعها موضوعاً (الطلب الفعل استعلاء) وقد تقدم أن المراد بالاستعلاء هنا طلب العلو بمعنى عدم الأمر نفسه عالياً باظهار الغلظة سواء كان عالياً في نفسه أم لا واعلم أنك ان دقت النظر في قولهم مثلاً صيغة الأمر موضوعاً لتدل على طلب الفعل وجدته لا يتخلو عن بحث لأنه ان أريد بالطلب الكلام النفسي كان لهذه الصيغة الانشائية حيث تدغم معنى خارجي فتكون خبراً وان أريد به

عما يطول ذكره وقد تكلمنا عليه في شرح مختصر ابن الحاجب بقي على المصنف اشكال وهو أن قوله الاظهار أن صيغته موضوعاً لطلب الفعل وقوله لتبادر الذهن اليه عند سماع هذه الصيغة يقتضي أن مجرد سماعها يقتضي بتبادر الذهن إلى أنها أمر وذلك ينقي اشتراط الاستعلاء وان كان يتبادر إليها بقرينة الاستعلاء فالتبادر بشرط القرينة شأن المجاز لا الحقيقة ثم لو أراد هذا المكان الاستدلال على الاستعلاء لأعلى كونها للطلب وهو خلاف ما سبق ورد على المصنف انتهى فإنه طلب لفعل لأن مطلوبه كف النفس وخرج بقوله الاستعلاء الدعاء والتماس واعترض على المصنف بأن اسم الفعل لا يسمى أمراً في اصطلاح النحاة وأجيب بأنه يسمى أمراً في اصطلاح أهل المعاني وقد عده صاحب المفصل أمراً وقول المصنف لطلب الفعل استعلاء لا يقتضي أنه لا وجوب أوله وللندب كما توهمه بعضهم وربما

دلالاته على لفظ الفعل تأمل (قوله ما دل الخ) أي لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون باللام الأمر على ما اشتهر وقوله ما دل أي لفظ دل بصادته ولو بطريق التضمن كما في الفعل (قوله اسماً) أي كرويد وكلمة صدر في نحو ضرباً زيداً وقوله أو فعلاً أي كفعل الأمر والمضارع المقرون باللام الأمر وهو ظاهر في الأول وأما الثاني ففعل نظر لاحتمال أن يقال الدال على الطلب بمجموع الفعل واللام كما مر (قوله موضوعاً لطلب الفعل) ظاهره ولوندياً مع أن الجمهور على أنه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف بهذا الظاهر عدم عده الندب من الأغيار الالتمسية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الاظهار عند المصنف كون الصيغة موضوعاً للقدرة المشتركة بين الوجوب والندب كذا في الفري

لتبادر الذهن عند سماعها الى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة قال السكاكي ولا طباق أئمة اللغة على اضافتها الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر وفيه نظر لا يخفى على المتأمل ثم انهم اعنى صيغة الامر قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام

(قوله أي على طريق طلب العلق) فيه إشارة الى أن نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء ويحتمل أنه تمييز ويؤيده قولهم على جهة الاستعلاء ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم الفاعل قال بعضهم اذا تأملت في قولهم صيغة الامر ما دل على طلب الفعل استعلاء وجدته لا يتخلو عن بحث لانه ان أريد بالطلب الكلام النفسي كان لهذه الصيغة الانشائية حيث تدعى خارجي فتكون خبراً وان أريد به الطلب اللفظي كان هو نفس الصيغة فيلزم اتحاد الدال (٣١٣) والمدلول وردباً ناتجاً عن الأول ولا نسلم أن تلك الصيغة تكون خبراً حينئذ

أي على طريق طلب العلو وعد الامر بنفسه عالياً سواء كان عالياً في نفسه أم لا (اتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع الصيغة (الى ذلك المعنى) أعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء

الطلب اللفظي فهو نفس الصيغة تأمل وانما كان الاظهر أن الصيغة موضوع للطلب المذكور (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع تلك الصيغة (الى) فهم (ذلك) الطلب وهو الطلب على وجه الاستعلاء وقد تقرر أن تبادر المعنى من اللفظ الى الفهم من أقوى أمارات كون ذلك اللفظ حقيقة فيه وهذا الذي استظهره المصنف مخالف لمذهب الجمهور كما تقدم من أنها حقيقة في الوجوب ثم التبادر المذكور يرد عليه أن المجاز الراجح بتبادر معناه من اللفظ ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويحجب بان التبادر في المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية وههنا بحث وهو أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الأول بلا قرينة والثاني بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يجب بان السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن مطابق معرفة الوضع يدل على الحقيقة لصحة أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أو لا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك تأمله (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أي لغير طلب الفعل استعلاء الذي تقدم أن الاظهر كونها حقيقة

استفيد الامر من غير هذه الصيغ مثل أوجبت وما أشبهه وقول المصنف استعلاء لا يصح أن يكون مفعولاً من أجله لكن يجوز أن يكون منصوباً على اسقاط الخافض تقديره على الاستعلاء أي على جهة الاستعلاء والنصب يكون باسقاط على كما مر في قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد على قول ثم اذا ثبت انها حقيقة في طلب استعمال في فقد تستعمل لغيره وذلك على أقسام الأول الاباحة نحو جالس الحسن

لأنها وان كان لها معنى خارجي لكنه لم يقصد موافقة اللفظ له وحكاية به بخلاف الخبر فانه لا بد فيه من ذلك كما مر (قوله طلب العلق) هذا على أن السين والناء للطلب وقوله وعد الخ إشارة الى أنها لا تعد كما تقول استحسن هذا الامر أي عدده حسناً في كلامه إشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح في هذه الإشارة العطف بأو كما في الاطول وعد الامر نفسه عالياً باظهار القوة والغلظة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أوامر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) أي تبادر المعنى من اللفظ للفهم (قوله من أقوى أمارات الحقيقة)

أي من أقوى أمارات كون اللفظ حقيقة واعترض هذا الدليل بأن المجاز الراجح بتبادر معناه من اللفظ للفهم ولا يدل كلاً اباحة ذلك التبادر على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال وأجيب بأن التبادر في المجازات افتقر فيه الى قرينة مصاحبة زيادة على كثرة الاستعمال والتبادر في الحقيقة لا يفتقر للقرينة فالمراد بالتبادر في كلام المصنف الذي لم يفتقر لقرينة بقى شيء آخر وهو أن تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك أن التبادر من غير معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الأول بلا قرينة والثاني بمصاحبتها فلا يستدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها سابقة على التبادر وقد يجب بان السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ومعرفة مطلق الوضع لا تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة أو لا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك فتأمل انتهى يعقوب (قوله وقد تستعمل لغيره) أي املافة بين ذلك الغروبيين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فجاز والاف كناية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر والاستفهام ليست من

كلا باحة كقولك في مقام الاذن جالس الحسن أو ابن سيرين ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير

أسدي بنأ وأحسنى لاملومة \* لدينا ولا مقلبة ان نقلت

أى لا أنت ملومة ولا مقلبة ووجه حسنة انظار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الامر حتى كانه مطلوب أى مهما اخبرت في حق من  
الامانة والاحسان فان اراض به غاية الرضا فعمليني به ما وانظري (٣١٣) هل تتفاوت حالى معك في الحالين

(كلا باحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس  
أحدهما أصلا

فيه فيلزم عليه أن تكون مجازا في ذلك الغير (كلا باحة) وذلك (نحو) قولك (جالس الحسن  
أو ابن سيرين) بمعنى انه يباح لك أن تجالس أحدهما أو كليهما وأن لا تجالس أحدهما وتنفارق الاباحة  
التخيير الذي له نحوه هذا التركيب بان لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهره أن  
مفيد الاباحة هو الصيغة لا أو أو كانه على هذا قرينة وعند المحويين ان مفيد الاباحة أو والتحقيق  
أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشيتين مثلا أو ما وراء ذلك من  
جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها  
مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعم مجازا مرسله وهذه العلاقة ولو كانت عامة

أو ابن سيرين أى أبحث لك محالسة أيهما شئت قلت ان كانت أو في هذا المثال على بابها فالمعنى جالس  
أحدهما فان أرادوا أن ذلك لا يجب فهو ممنوع وما الذي صرفه عن وجوب محالسة أحد لا بعينه وهو  
صريح اللفظ وكون الاصل الجواز أو الحظر لا يقتضى ذلك وان أرادوا مع ذلك أنها الاباحة بمعنى ان  
محالسة أيهما شاء مباحة فذلك لا يدفع الجواز ثم نصيرا أو حينئذ للتخيير مثل خذ من مالى درهم ما أودينارا  
وان كان المراد أنه بمعنى الواو في الذي صرفه عن وجوب محالستهما كقولك جالس الحسن وابن سيرين  
والنحاة يقولون ان أو في هذا الاباحة وكلامهم مشكل لانهم بين قائل انها بمعنى الواو وانها الاباحة  
ولا أدري ما الذي اقتضى أنها الاباحة اذا كانت بمعنى الواو وهذا رأى ابن مالك وشيخنا أبو حيان يقول  
هي ليست بمعنى الواو والفرق بينهما أنه لو قال جالس الحسن أو ابن سيرين كان له أن يجالس أيهما كان  
وحده وأن يجالسهما معا وإذا قال جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجالسهما معا وليس له أن  
يجالس أحدهما وحده قلت ولا أدري ما الذي أباح له محالستهما معا اذا كانت أو على معناها الحقيقي  
ولا أدري ما الذي منع أن يجالس كلا وحده اذا أتى بالواو وهي لا تدل على المعية نعم لو كانت محالسة  
الحسن وابن سيرين حراما فقال جالس الحسن أو ابن سيرين قلنا انها الاباحة بمعنى أنه أباح محالسة  
أحدهما لأنه أمر به أو الامر بعد الحظر لا باباحة على الصحيح والعلاقة بين الاباحة والطلب ان كلا  
منهما مأذون فيه ولا يقال الجزئية لان المباح جنس للواجب على قول فان كلامنا في المباح المستوى  
الطرفين وليس جنسا للواجب فتأمل ذلك فقد غلط فيه الاكابر ثم قواهم الشئ ان كان أصله على  
التحريم ثم أمر به فأول التخيير مثل خذ من مالى درهم ما أودينارا وان لم يكن فهو لا باباحة مثل جالس الحسن  
أو ابن سيرين ~~كلام عجيب~~ فان الاباحة في جالس الحسن أو ابن سيرين ليست من اللفظ وكذلك  
التحريم في خذ درهم ما أودينارا بل من خارج حينئذ كل من هذين المثالين كالا تخبر يقتضى اباحة  
أحدهما والتخيير وأما اباحة الاخذ من أحدهما وامتناع ذلك في المثال الآخر فليس من اللفظ ثم ان  
الاصولين قاطبة فسروا الاباحة بالتخيير وان كان التحقيق خلافه فان الاباحة هو اذن في الفعل واذن

فن المعاني وليس منه  
الان كان العدول من  
الحقيقة الى المجوز بالامر  
والاستفهام ولا أثر لها  
فيماد كره اه أطول ولم  
يتعرض الشارح لعلاقة  
المجاز في ذلك الغير وتعرض  
لها أهل الاصول فلا بأس  
بذكرها في مواضعها  
وقول الشارح أى لغير  
طلب الفعل استعماله  
صادق بما اذا كان ذلك  
الغير طلبا من غير استعماله  
وبأن لا يكون طلبا أصلا  
(قوله كلا باحة) وذلك  
اذا استعملت صيغة الامر  
في مقام نوههم السامع فيه  
عدم جواز الجمع بين  
أمرين والعلاقة بين الطلب  
والاباحة الموجبة لاستعمال  
لفظه فيها اشتراكهما في  
مطلق الاذن فهو ومن  
استعمال اسم الاخص في  
الاعم مجازا مرسلان  
صيغة الامر موضوعه  
لما ذن فيه المطلوب طلبا  
جازا فاستعملت في المأذون  
فيه من غير قيد بطلب  
وأن العلاقة بينهما التضاد  
لان اباحة كل من الفعل  
والاستنكاضا ايجاب

(٤٠ - شروح التلخيص ثانيا) أحدهما (قوله نحو جالس الحسن الخ) أى فالحاطب نوههم عدم جواز محالستهما لما كان  
بينهم من سوء المزاج فأباح له محالستهما وتنفارق الاباحة التخيير الذي قد تستعمل فيه صيغة الامر أيضا ويمثلون له بنحو هذا التركيب  
بأنه لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة ثم ان ظاهر المصنف كالاصوليين أن مفيد الاباحة هو الصيغة وأعلى هذا  
قرينة على ذلك وعند المحويين أن مفيد الاباحة أو ولكن التحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في



والتهديد كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدبته اشتم مولاك وعليه اعملوا ما شئتم والتعجيز كقولك لمن يدعي امرأته اعتقد أنه ليس في وسعه افعاله وعليه فأتوا بسورة من مثله

أحد الشئيين أو الاشياء وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما أو امتناعه انما هو بالقرائن (قوله والتهديد) وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام عدم الرضا بالمأمر به والعلاقة بين الطلب والتهديد الموجبة لاستعمال لفظه فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المنعكف وذلك لان المأمور به اما واجب أو مندوب والمهدد عليه اما حرام أو مكروه ولهذا يقال ان التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه وقرر بعضهم أن العلاقة بينهما السببية لان ايجاب الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته أو المشابهة بجماع ترتب العذاب على كل من الامر والتهديد عند الترك (٣١٤) ولا يخفى تقرير الاستعارة (قوله أي التخويف) بمعنى مطلقا سواء كان

(والتهديد) أي التخويف وهو أعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (فأعملوا ما شئتم) لظهور أن ليس المراد الامر بكل عمل شأوا (والتعجيز تخوفا فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب آياتهم - بسورة من مثله

بصاحبة وعيد مبين أو مجمل فالاول كأن يقول السيد لعبد دم على عصيانك فإلصقا أمامك والثاني كما في قوله تعالى اعملوا ما شئتم أي فسترون منا ما هو أما كم فهذا يتضمن وعيدا مجمولا وانما كان هذا تهديدا لظهور أنه ليس المراد أمرهم أن يفعلوا ما شأوا وقرائن الاحوال تدل على أن المراد الوعيد لا الاهمال والتهديد مع الوعيد المبين كان يقول السيد لعبد دم على عصيانك فالعصا أمامك ثم التهديد أعم من الانذار لان الانذار لا يخلو من اعتبار زيادة على التخويف لانه اما تخويف مع ابلاغ كما قيل في نحو قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصيغة تمنعوا مع ما بعدها تخويف بامر مع ابلاغه واما تخويف مع دعوة لما ينجي من الخوف وهو قريب من الاول ويشترط في الدعوة أن تكون نصا لان كل تخويف مبلغ قبل وقوع الخوف يتضمن الدعوة للتمسك بما ينجي منه ثم ان شرط في المنذر أن يكون مرسلالا فالفرق بينهما وبين التهديد واضح وهو ظاهر قولا هم الانذار تخويف مع ابلاغ وان لم يشترط وهو المتبادر لانه يقال لمن أعلم قوميا بان جيشا يصحهم أنه أنذرهم ولم يرسل بذلك فالظاهر أن يقال في الفرق تخويف المتكلم بما يكون من قبله تهديدا وما يكون مطلقا انذار ولكن على هذا يكون الانذار أعم تأمل في هذا المقام والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه (و) كالتعجيز أي اظهر العجز نحو قولك لمن يتوهم أن في وسعه أن يفعل فعلا ما افعله أي فانك لا تستطيع (نحو) قوله تعالى (فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد به أمرهم

بصاحبة وعيد مبين أو مجمل فالاول كأن يقول السيد لعبد دم على عصيانك فإلصقا أمامك والثاني كما في قوله تعالى اعملوا ما شئتم أي فسترون منا ما هو أما كم فهذا يتضمن وعيدا مجمولا وانما كان هذا تهديدا لظهور أنه ليس المراد أمرهم - بكل عمل شأوا ولان قرائن الاحوال دالة على أن المراد الوعيد لا الاهمال (قوله وهو أعم من الانذار) أي فيكون الانذار داخلا في التهديد فلذا لم ينص عليه (قوله لانه ابلاغ الخ) أي لان الانذار ابلاغ مصحوب بالتخويف وكان الاوضح لانه تخويف مع ابلاغ وذلك كما قيل في قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصيغة تمنعوا مع ما بعدها تخويف بامر مع ابلاغه

في الترك ينظم اذنين معا والتخيير اذن في أحدهما لا بعينه \* الثاني التهديد مثل اعملوا ما شئتم وفيه خروج عن الانشاء فان التهديد خبر دل على ارادته القرينة والعلاقة فيه المضادة ولذلك لا يمكن ارادة الايجاب والتهديد بصيغة واحدة وان جوزنا استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه أو في معنياه الحقيقية وهذا أحسن ما يمثل به لقولنا بشرط استعمال المشترك أو الحقيقة والمجاز في معنياهما عدم التضاد أي عدم تضاد الاستعمالين لعدم تضاد المعنيين \* الثالث التعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد

ما بعدهما تخويف بامر مع ابلاغه عن الغير والتهديد هو التخويف مطلقا سواء كان مصحوبا

بالابلاغ أو لا بان كان من عند نفسه فيكون أعم من الانذار لانه تخويف مقيد والمقيد أخص من المطلق (قوله وفي الصحاح الخ) حاصله أن التهديد أعم من الانذار لان الانذار تخويف مع دعوة لما ينجي من الخوف وأما التهديد فهو تخويف مطلقا فالانذار أخص من التهديد على ما في الصحاح وكذا على ما قبله لكن الفرق بين ما في الصحاح وما قبله من جهة أن الانذار على ما في الصحاح لا يكون الا من الرسول لانه اعتبر في مفهومه الدعوة والانذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره لانه اعتبر في مفهومه الابلاغ وهو أعم من الدعوة لانه يكون من الرسول ومن غيره لانه يقال لمن أعلم قوميا بان جيشا يصحهم أنه أنذرهم ولم يرسل بذلك (قوله والتعجيز) أي أن صيغة الامر قد تستعمل للتعجيز وذلك في مقام اظهار عجز من يدعي أن في وسعه وطاقته أن يفعل مثل الامر الفلاني لانه اذا حاول فعله بعد سماع صيغة الامر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ

(قوله لكونه محالا) أي لكون الاتيان بسورة من مثله محالا من جهة أن ذلك خارج عن وسعهم وطاقهم فاذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهور عجزهم فان قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغة الطلب وغايته انه من التكليف بالحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع قلت القرائن هنا تعين ارادة التمجيز لا قامة الحجية عليهم في تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التمجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات أو السببية لان المحاب شيء لا قدرة عليه يستلزم التمجيز عنه (قوله متعلق بقائوا) أي فهو ظرف لغو والضمير لعبدنا أي تعيننا والمعنى حينئذ وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميا لا يكتب بسورة فالسألي منه موجود والمأني به مجوز عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله أو صفة الخ) عطف على قوله متعلق بقائوا أي أو متعلق بمحذوف صفة

(٣١٥)

لسورة فيكون الظرف

مستقرا (قوله والضمير)

أي من مثله لما نزلنا

أو لعبدنا أي فيكون المعنى

على الاول فأتوا بسورة من

وصفها أنهم من مثل ما نزلنا

في حسن النظم وغرابة

البيان أي من جنسه

فتكون من نوعه

مشوبة ببيان وعلى الثاني

فأتوا بسورة كائنه من مثل

عبدنا فن على هذا

ابتدائية وبرا على هذا

الوجه بمنى عبدنا مثله في

مطلق البشرية من غير

شرط الانسية لعجز الكل

كذا في ابن يعقوب فالمجوز

عنه على كلا الوجهين هو

السورة الموصوفة بصفة

هي كونها من جنس المنزل

أو من مثل عبدنا ومعلوم

أن الذي يفهم من مثل هذا

الكلام عند امتناع الاتيان

بالمأمور أن الامتناع لعدم

لكونه محالا والظرف أعني قوله من مثله متعلق بقائوا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا \* فان قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا \* قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة

حقيقة على وجه التكليف بالاتيان بسورة من مثله وانما المراد اظهاري عجزهم عن الاتيان لانهم اذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الاتيان ولم يمكنهم ظهور عجزهم ولا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالحال لاستحالة وجود الاتيان من المثل والتكليف بالحال جائز أو واقع لانا نقول القرائن هنا تعين ارادة التمجيز لا قامة الحجية عليهم في ترك الاتيان والعلاقة بين الطلب والتجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التمجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ثم الجوراء أعني من مثله يحتمل أن يتعلق بالفعل الذي هو قائوا ويتعين حينئذ أن يعود الضمير فيه لعبدنا فيكون المعنى قائوا ممن هو مثل عبدنا في كونه أميا لا يكتب بسورة مما يأتي به عبدنا وهذا يقتضي وجود مثل عبدنا في كونه أميا لا يكتب وهو صحيح ولا يصح أن يعود الضمير على هذا لما نزلنا لانه يلزم أن يكون المعنى قائوا مما هو مثل ما نزلنا من الكلام البليغ بسورة وهذا يقتضي أن يوجد مثل المنزل في البلاغة وهو غير صحيح لانه ليس في طوق البشر وانما قلنا يقتضي وجود مثل المنزل لان هذا هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا فالتأني اذا قلت اتقنى من الحاسة وهي شعير الشجاعة يبيت أفاذ وجود الحاسة وجهه على مثل معنى اتقنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقل لا يرتكب في تراكب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا يتعين أن يكون الضمير على هذا التقدير عائدا لعبدنا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا الغاية بناء على أن أعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما ان يبيننا على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا واعلم أن ما ذكر من اقتضاء ذلك التقدير وجود المثل انما هو ان حمل على أن المقصود الاتيان بجزء من أجزاء الشيء فان المتبادر حينئذ وجود ذلك الشيء وأما ان حمل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد مدخول من فلا يلزم عدم صحته في تراكب البلغاء عرفا كما يقال اتقنى من هذا النوع بفرد أي فالتأني لا تجده على معنى أنه لا فرد له فانه صحيح فافهم طلب ذلك منهم قال بعضهم لانه محال قلت التكليف بالحال جائز على الصحيح لكن القرائن تفيد القطع

القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال اتقنى بنوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال اتقنى بنوب قدره أربعون ذراعا والقرض أنه لا ثوب موصوف بهذا الوصف وانما كان المفهوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه ولعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه لان الوصف واقع في حيز المأمور به فيفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الاول) أي على الاحتمال الاول وهو جعل الظرف لغو متعلقا بقائوا (قوله قلت لانه) أي كون الضمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغو متعلقا بقائوا يقتضي الخ وذلك لان المعنى عليه قائوا مما هو مماثل لما نزلنا من الكلام البليغ بسورة ولا شك أن هذا يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو طبقة وهذا غير صحيح لان القرآن لا مثله

(قوله بشهادة الذوق) متعلق بـ يقتضي أي أن ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا كما يشهد بذلك الذوق السليم فانك اذا قلت ائتني بيت من الحماسة وهي ديوان الشعر المتعلق بالشجاعة أفاد وجود الحماسة عرفا بشهادة الذوق ووجهه على مثل معنى ائتني برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلي لا يرتكب في تراكيب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا تعين أن يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عائدا للبعد نالنا لنزلنا ولا يخفى أن هذا الغائب بناء على أن إيجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما أن قلنا أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا (قوله اذا التمجيز) أي على هذا الاحتمال انما يكون عن المأني به أي وهو السورة أي عن الايمان بهامع وجود المأني منه وهو المثل وهذا على مقتضى (قوله أن تأتوا منه) أي من المثل الذي فرض موجودا (قوله بخلاف ما اذا كان) أي الظرف (قوله فان المجوز عنه هو السورة الموصوفة) أي فيكون الوصف في حيز المأني به فيكون مجوزا عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمجوز أي أن السورة الموصوفة مجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المنزل والمنزل لا مثل له واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف والحاصل (٣١٦) أن المعنى عند جعل الظرف صفة لسورة أنهم عاجزون عن الايمان بسورة

بشهادة الذوق اذا التمجيز انما يكون عن المأني به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن تأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التمجيز باعتبار انتفاء المأني به منه قلنا احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبارات البلغاء واستعمالهم فلا عند ادبه ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

والله أعلم ويحتمل أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لسورة فحينئذ يصح أن يعود الضمير لعبدنا أو لما نزلنا فيكون المعنى على الاول تأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا في الامية وعدم الكتابة فتكون من ابتدائية وعلى الثاني تأتوا بسورة من وصفها أنهم من مثل ما نزلنا أي من جنسه وحقيقته فتكون من تبعيضية للبيان وهو صحيح لان المجوز عنه حينئذ هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الايمان بالأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال ائتني بثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه فيلزم امتناع الايمان به بذلك القيد كما يقال ائتني بثوب فيه أربعون ذراعا والفرس أن لا ثوب موصوف به هذا الوصف وكلا المعنيين يصحان عرفا لان الوصف في حيز الأمور به فيفهم أن الامتناع لا امتناع الوصف أو لا امتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه بخلاف ما تقدم فبتعين أن يكون لعدم القدرة عليه بعدم ارادة هذا فانه غير مناسب لما هو المقصود قطعاً من التمجيز والعلاقة فيه أيضا المضادة وهو أيضا خبر

متصفة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما في الواقع وانتفاء ذلك الوصف في الواقع لا انتفاء المثل وحينئذ فليس ذلك العجز الا لا انتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه وقد يقال ان العجز عن الايمان بالسورة الموصوفة صادق بان يكون لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما اذا كان لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه وحينئذ فلا وجه لاقتصار الشارح

(والتفسير)

على كون العجز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا أن يقال اقتصار الشارح على ذلك لانه

الواقع لان العجز منحصرفيه والحاصل انه اذا كان المعنى فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز المأني منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا فلا يقتضي وجود المثل للقرآن لوقوع المثل في حيز المأني به المجوز عنه فاذا قلت ائتني من مثل العنقاء بجناح يقتضي ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت ائتني بجناح من مثل العنقاء فانه لا يقتضي ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) أي فان قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بتأوتوا جميع الضمير لما نزلنا لا يجعل التمجيز باعتبار المأني به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التمجيز باعتبار انتفاء المأني منه وهو المثل بأن يكون لهم قدرة على الايمان بسورة من مثله الا أن المثل منتف ففهم قادرون على الايمان بسورة الا أنه لا مثل له حتى تأتوا منه بسورة وحينئذ فلا يقتضي ثبوت المثل ولا ينتفي عجزهم باعتبار المأني به وحاصل الجواب أن الاستقراء دل على أن مثل هذا التركيب ينهم منه الذوق أن التمجيز باعتبار المأني به لا باعتبار المأني منه وحينئذ فيفيد ثبوت المثل وقوله قلنا احتمال الخ أي قلنا جعل التمجيز باعتبار المأني منه احتمال عقلي بخلاف كون التمجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيد محيط المقصد (قوله ولبعضهم الخ) أراد به الطيبي في حواشي الكشاف

والتسخير نحو كونوا فردة خاشين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا وقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم

(قوله والتسخير) أي جعل الشيء مسخرا منقادا لما أمر به يعني أن صبغة الامر تستعمل للتسخير وذلك في مقام يكون المأمور به منفادا للامر والعلاقة بين الطلب وبينه السببية وذلك لان ايجاب شيء لا قدرة للخطاب عليه بحيث يحصل بسرعة من غير توقف بسبب عنه تسخيره لذلك أي جعله مسخرا منقادا لما أمر به وما ذكرناه في معنى التسخير هو ما ذكره عبد الحكيم وذكر العلامة القفوي أن التسخير هو تبديل الله الشيء من حالة الى حالة أخرى فياهانة ومثله وقد كان موجودا وذكرنا أيضا أن الفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حالة الى حالة أخرى أخسر من الأولى والتكوين الانشاء من العدم الى الوجود ويوجد استعمال صبغة الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاد بكن أي يكون في أمرع لحظة وأنه طائع لما يراد فكانه إذا أمر انتم ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبديل من حالة الى أخرى فياهانة ومثله اه كلامه وعلى هذا فالعلاقة بين الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الالزام فان الوجوب الزام (٣١٧) المأمور والتسخير الزام الذل والهوان

(قوله خاشين) أي صاغرين

مطرودين عن ساحة

القرب والعز ووصف الفردة

بهائنا كبد ما تضمنه معناه

ويصح أن يكون خاشين

خبراً بعد خبر لكان أي

كونوا جامعين بين الفردة

والخسة أي الصغار

والطرد ولا يرد على هذا أن

الابتداء لا يقتضي أكثر من

خبر واحد من غير عطف

الابشرط أن يكون الخبران

في معنى خبر واحد نحو

هذا هو حامض وفردة

خاشين ليس من هذا لان

كل واحد منهما مستقل

بإفادة الصغار والذل فالذي

يفهم من مجموعهما يفهم

من كل واحد منهما ما لا

نقول الحق أن الاخبار

المتعددة اذا لم تكن في معنى

(والتسخير نحو كونوا فردة خاشين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا)

مع وجوده وكلاهما على هذا التقدير في المثال صحيح بناء على أنه ليس في الطوق فيكون الامتناع لعدم امكان وجود السورة من مثل عبدنا وليكن يراد على هذا عمل عبدنا مثله في مطلق البشرية أي من غير شرط الامسية لعجز الكل أو بناء على أنه للصرف فيكون الامتناع لعدم القدرة على تناول الموصوف ولكن على هذا الأخير لا يكون هذا بخلاف ما تقدم في صحة العموم في الضمير لصحته فيما تقدم بهذا الاعتبار أيضا كما أثرنا اليه أنفا والمحكم في الفرق بين هذا وما تقدم الذوق والاستعمال (و) كالتسخير أي التبديل من حالة الى أخرى فياهانة ومثله وذلك (نحو) قوله تعالى (كونوا فردة خاشين) أي صاغرين مطرودين عن ساحة القرب والعز ووصف الفردة بهائنا كبد ما تضمنه معناه والفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حالة الى أخرى أخسر منها والتكوين انشاء من عدم لوجوده ويوجد استعمال الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعبير عن الإيجاد بكن أي يكون في أمرع لحظة وأنه طائع لما يراد فكانه إذا أمر انتم ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم (و) ك(الاهانة) وهي اظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به (نحو) قوله تعالى (كونوا حجارة أو حديدا) وكذا قوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم

بجزمهم دل على ارادته القرينة الرابع التسخير نحو كونوا فردة خاشين والتسخير في اللغة التذليل والاهانة والمراد أنه عبر بهما عن نذلهم من حالة الى حالة اذلالا لهم فاما أن يكون المراد أنه لم يصدر قول ولكن حالهم حال من قبل لهم ذلك أو يكون المراد أنهم قبل لهم ذلك قولاً لم يقصد به طلب بل قصد به الاخبار عن هوانهم وعلى التقديرين يكون خبرا والعلاقة فيه تختم مقتضاه لتختم مقتضى الخبر عن الماضي وتوهم القرافي أن المراد بالتسخير الاستهزاء فقال ينبغي أن يقال السخرية وليس صكما قال الخامس الاهانة مثل قل كونوا حجارة الآية والفرق بين هذا والذي قبله أن المقصود من كونوا حجارة

الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو الغفور الودود الآية ويصح أن يكون خاشين حالاً من اسم كان ولا يرد على هذا أن كان لا تعمل الا في المبتدأ والخبر لان عدم عمل كان في الحال مبني على عدم دلالة التاء على الحدث والصحيح دلالة التاء عليه واعلم أن صبغة الامر اذا استعملت في التسخير أو في الاهانة الآتية يحتمل أن تكون انشاء أي اظهار ما فيها هوانا وهو الذلة والحقارة ويحتمل أن تكون اخبارا بالحقارة والمذلة فكانه قيل على هذاهم بحيث يقال فيهم انهم اذلاء محتقرون مسوخون وكونوا الاخبار في الاهانة أظهر منه في التسخير (قوله والاهانة) وهي اظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به وحاصله أن صبغة الامر تزدل الاهانة وذلك اذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور على أي وجه كان والعلاقة بين الامر والاهانة اللزوم لان طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال الخسيسة يستلزم الاهانة أو العلاقة المشابهة في مطلق الالزام لان الوجوب الزام المأمور والاهانة الزام الذل والهوان تأمل (قوله نحو كونوا حجارة أو حديدا) أي ونحو ذق انك انت العزيز الكريم لانه ليس المراد الامر بذوقه العذاب لان الكافر حال الخطاب بالصبغة في غصص المذوق ومحنة



والتسوية كقوله أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم وقوله اصبروا أو لا تصبروا

(قوله أذليس الخ) علة لمخدوف أي فالغرض من الأمرين التسخير والاهانة لا الطلب أذليس الخ (قوله أذليس الخ) لما أفاد اشتراك التسخير والاهانة في عدم القدرة فرعاً يتوهم عدم الفرق بينهما وحينئذ فلا وجه لكون الأمر في المثال الأول للتسخير وفي الثاني للاهانة فالتدرك على ذلك يبين الفرق وحاصل ما ذكره من الفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على إرادتهما القرائن في الأمرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغة فإن كونهم قردة أي مسخوهم وتبديلهم بحال القردة واقع حال إيجاد الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لان المقصود فيها (٢١٨) تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم لا حصول الفعل فقول الشارح لكن في

التسخير يحصل الفعل أي حال إيجاد الصيغة وقوله وفي الاهانة لا يحصل أي الفعل أصلاً وقوله إذا المقصود أي من الاهانة قلة المبالاة بهم أي لا حصول الفعل واعلم أن الحق قريب من الاهانة وقد استعملت صيغة الأمر فيه في قوله تعالى حكاية عن موسى أتقوا ما أنتم ملقون أي أن ما جئتم به من السحر حقيق بالنسبة للهجرة وانما قلنا قريب لأن كل محتقر في الاعتقاد أو في الظاهر فهو مهان في ذلك الاعتقاد أو الظاهر أي مذل ولو كانت الاهانة بالقول أو بالفعل غالباً والاحتقار كثر ما يقع في الاعتقاد والحاصل أنه ان شرط في الاهانة وهي التصغير أظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما فهي أخص من مطلق التحقير وان لم يشترط فهو ماضئ واحد والعلاقة بين الأمر والتسخير والاهانة مطلق الزام فإن الوجوب الزام المأمور والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما تحتل أن تكون انشاء أي اظهار المعناهما وأخباراً بالحقارة والمذلة فكانه على هذا قيل فيهم هم بحيث يقال فيهم أنهم أذلاء محتقرون مسوخون وكونهم الأذلاء في الاهانة أظهر منه في المسخ فتأمل (و) (كر التسوية) بين شيئين هما بحيث يتوهم المخاطب أن أحدهما أرجح كقوله تعالى قل أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم أن الانفاق طوعاً مقبول دون الكراهة فسوى بينهما في عدم القبول وكذا (نحو) قوله تعالى (اصبروا أو لا تصبروا) فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية

أذليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صبرهم قردة وفي الاهانة لا يحصل إذا المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا أو لا تصبروا)

وانما قلنا ان الأول للتسخير والثاني للاهانة لظهور أن ليس المراد أمرهم بكونهم قردة أو حجارة إذ ليس ذلك مما يكافيه وكذا ليس المراد في ذق الأمر بالذوق للعذاب لان الكافر حال الخطاب بالصيغة في غصص الذوق ومحنة والفرق بين التسخير والاهانة اللذين دلت على إرادتهما القرائن في الأمرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغة فإن كونهم قردة أي مسخوهم وتبديلهم بحال القردة واقع حال استعمال الصيغة والاهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً لوجوده قبل بل الغرض منه اظهار أن لا محل لهم في المراجعة وتحقيرهم باظهار قلة المبالاة والتحقير قريب من الاهانة وقد استعمل فيه الأمر في قوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم أتقوا ما ملقون أنتم أي أن ما جئتم به من السحر حقيق بالنسبة للهجرة وانما قلنا قريب لأن كل محتقر في الاعتقاد أو في الظاهر فهو مهان في ذلك الاعتقاد أو الظاهر أي مذل ولو كانت الاهانة بالقول أو بالفعل غالباً والاحتقار كثر ما يقع في الاعتقاد والحاصل أنه ان شرط في الاهانة وهي التصغير أظهار ذلك قولاً أو فعلاً كما أشرنا إليه فيما تقدم فهي أخص من مطلق التحقير وان لم يشترط فهو ماضئ واحد والعلاقة بين الأمر والتسخير والاهانة مطلق الزام فإن الوجوب الزام المأمور والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما تحتل أن تكون انشاء أي اظهار المعناهما وأخباراً بالحقارة والمذلة فكانه على هذا قيل فيهم هم بحيث يقال فيهم أنهم أذلاء محتقرون مسوخون وكونهم الأذلاء في الاهانة أظهر منه في المسخ فتأمل (و) (كر التسوية) بين شيئين هما بحيث يتوهم المخاطب أن أحدهما أرجح كقوله تعالى قل أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم أن الانفاق طوعاً مقبول دون الكراهة فسوى بينهما في عدم القبول وكذا (نحو) قوله تعالى (اصبروا أو لا تصبروا) فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية

الاهانة والذي قبله قصد فيه ضرورة الشئ الى الحالة التي صدرت به الصيغة الأمر فهذا أعم مما قبله ومثله المصنف في الأيضاح والأصوليون بقوله تعالى ذق انك أنت العزيز الكريم وفيه نظر لجواز أن تكون حقيقة الأمر والاهانة مفهومة من أمرهم بذلك مع كونه قاعلاً وفسر (٢) من قوله تعالى ذق انك أنت العزيز الكريم بالاستعارة التكمية \* السادس التسوية مثل اصبروا أو لا تصبروا أي صبركم وعدمه في عدم النفع سواء وعلاقته مضادة للتسوية بين الشئين للوجوب وهو أيضاً خروج من الانشاء

والتسوية) يعني أن صيغة الأمر تستعمل للتسوية بين شيئين وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر ففي كقوله تعالى أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم أن الانفاق طوعاً مقبول دون الكراهة فسوى بينهما في عدم القبول وكقوله تعالى اصبروا أو لا تصبروا فانه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة في المحلين الأمر بالانفاق ولا الأمر بالصبر بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الأمرين كما قلنا والعلاقة بينهما وبين الأمر التضاد لان التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما هذا واعتراض بعضهم كون صيغة الأمر تستعمل للتسوية بأن التسوية قد تستفاد من التركيب الذي فيه النهي كافي الآية الثانية فيلزم أن يكون النهي للتسوية ولم يقل بذلك أحدنا فظاهر أن التسوية لا ولا للصيغة الأمر

والتمنى كقول امرئ القيس \* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

وردد ذلك بأنهم صرحوا بأن النسي يكون التسوية أيضا وجعلوا منه قوله تعالى ألا تصبروا وبأن أواحد النسيين أو الاشياء فلا دلالة لها على التسوية تأمل اه غنيمي (قوله في الاباحة الخ) هذا شروع في الفرق بين الاباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا وكان سائلا سأل وقال له أحدهما لازم للآخر فالفارق وحاصل الفرق بينهما أن الاباحة مخاطبة بامن هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالاذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك كما في قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا والنسوية مخاطبة بامن هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع منه في دفع ذلك ويسوي بينهما والاقرب كما قال العلامة المعقوبي أن الصيغة في النسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل أنها انشاء (٣١٩) النسوية والاخبار بالاباحة على

بعد (قوله والتمنى) أي تستعمل صيغة الامر في التمني وهو طلب الامر المحبوب الذي لا طماعية فيه والعلاقة بين الامر وبينه الاطلاق والتقييد لان الامر طلب على وجه الاستعلاء فاطلق عن قيده ثم قيد بالمحسوب الذي لا طماعية فيه أو السببية لان طلب وجود الشيء الذي لا يمكن له سبب في تنبيه (قوله نحو ألا أيها الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي أولها فسانبك الخ وقبل البيت المذكور

وليل كموج البحر أرخى سدوله \* على أنواع الهموم ليتلى فقلت له لما غطى بصلبه وأردف أعزازا وبك كل ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الاصبح منك بأمثل

فيما لك من ليل كان نجومه \* بكل مغار الفتل شدت بيدبل (قوله ألا انجلي) الباعية ثابتة لاشباع الكسرة لأنها من أصل الكلمة كقوله \* ألم يأتيك والانباء نفي \* كما ذكر بعضهم وفي الاطول لا يبعد أن يقال الباعية لما هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها وأبست للاشباع والمارسمة وقال بعض الافاضل الباء في انجلي ثابتة في كل النسخ لكن أبست للاشباع بل باء الفاعلة وحيث أن المراد من الليل البتة ولو كانت للاشباع مارسمة وربما كان في قول الشاعر ولا استطاعته تلك اليلة إشارة اليه والمراد بالانجلياء الانكشاف وبالصباح ظهور ضوء الصبح وهو العجروا أول النهار فكانه يقول انكشف أيها الليل الطويل طولا لا يرجي معه الانكشاف وقوله وما الاصبح منك بأمثل أي بافضل كلام تقديري كأنه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله اطوله طولا لا يرجي معه الانكشاف وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح لا يكون أفضل منه عندي لمقاساتي الهموم والاحزان فيه كما أقاسيها في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاساة الهموم لا شرا كهذا

ففي الاباحة كان المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل

بين الصبر وعدمه ويمثل به التسوية في النسي فالصيغة في المحلين ليس المراد به الامر بالانجلاء ولا الامر بالصبر بل المراد كدلت عليه القرائن التسوية بين الامرين والفرق بين التسوية والاباحة أن الاباحة مخاطبة بامن هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب بالاذن ونفي الحرج كما في قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا والتسوية مخاطبة بامن هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع في دفع ذلك ويسوي بينهما والاقرب أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل انشاء التسوية واخبار بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما ايضا ايجاب أحدهما وتزيد الاباحة بملاقة مطلق الاذن (و) (ك) التمني أي طلب محبوب لا طماعية فيه والامر طلب على وجه الاستعلاء ولاختلافهما كانت الصيغة مجازا في التمني على ما مر عليه فيما استظهره كما تقدم والعلاقة بينهما وانجحة بناء على جواز التجوز بطلب في آخر ذلك (نحو) قول امرئ القيس

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي) \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

المراد بالانجلاء الانكشاف وبالصباح ظهور ضوء الصبح فكانه يقول انكشف أيها الليل الطويل

الى الخبر السابع التقي كقول امرئ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

فان الليل لا يقبل أن يطلب منه الانجلاء وانما هذه الصيغة كناية عن تمنى أمنية فيكون باقيا على انشائيته وجعلوه غنيا لا ترجيا لان التمني لما بعد ومن شأن الحب أن يستبعد الانجلاء الليل واليباء ثابتة في قوله انجلي لاشباع الكسرة لقصد التصريح لأنهم من أصل الكلمة كقوله

فيما لك من ليل كان نجومه \* بكل مغار الفتل شدت بيدبل

(قوله ألا انجلي) الباعية ثابتة لاشباع الكسرة لأنها من أصل الكلمة كقوله \* ألم يأتيك والانباء نفي \* كما ذكر بعضهم وفي الاطول لا يبعد أن يقال الباعية لما هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها وأبست للاشباع والمارسمة وقال بعض الافاضل الباء في انجلي ثابتة في كل النسخ لكن أبست للاشباع بل باء الفاعلة وحيث أن المراد من الليل البتة ولو كانت للاشباع مارسمة وربما كان في قول الشاعر ولا استطاعته تلك اليلة إشارة اليه والمراد بالانجلياء الانكشاف وبالصباح ظهور ضوء الصبح وهو العجروا أول النهار فكانه يقول انكشف أيها الليل الطويل طولا لا يرجي معه الانكشاف وقوله وما الاصبح منك بأمثل أي بافضل كلام تقديري كأنه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله اطوله طولا لا يرجي معه الانكشاف وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح لا يكون أفضل منه عندي لمقاساتي الهموم والاحزان فيه كما أقاسيها في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاساة الهموم لا شرا كهذا

والدعاء اذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي ولوالدي والالتماس اذا استعملت فيه على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك في الرتبة افعل بدون الاستعلاء والاحتقار نحو اقواما انتم ملقون

في علمها وهي فراق الحبيب فطلب التماس ليس نكشافا عنه بل لان بعض الشراؤون من بعض (قوله في وسعه) أي وسع الليل وقد يقال انه يجوز ان يكون في الوسع لان التكليف بالمحال جائز فيمكن أن يكون هـ ذامنه فالاحسن في التعليل أن يقول لان الليل ليس مما يؤثر ويخاطب لانه ينبغي أن يكون المكلف عاقل لا يفهم الخطاب (قوله يتمنى ذلك) أي الانجلاء فكأنه يقول ليتمكن تجلي (قوله من تباريح الجوى) التباريح بالحاء المهملة الشدائد جمع تبريح بمعنى الشدة والجوى بالميم الحرقرة وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله ولا استطالته الخ) (٣٣٠) علامة مذكورة على المعلول وهو قوله كأنه لا طماعة أي وكأه

اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولا استطالته تلك الآية كانه لا طماعة له في انجلائها فلهذا يحمل على التمنى دون التبرجى (والدعاء) أي الطلب على سبيل التضرع (نحو رب اغفر لي والتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) والتضرع فان قيل

طولا لا يرجي معه الانكشاف ولذلك صار الامر بالانجلاء تمنيا واردة الطول الذي لا ينتهي في الليل عند المحبين مشهور معلوم وهذا قال الشاعر \* وليل المحب بلا آخر \* ولما ظهر أن ليس المراد أمر الليل بالانكشاف اذ ليس مما يؤثر ويخاطب بذلك حل على التمنى ليناسب حال التشكي من الاحزان والهجوم وشدها اذ لا يناسبها الا عدم الطماعة في انجلائها لانها الكثرة اولزومها الليل بعد الليل معها مما لا يزول وانما قلنا كذلك لما جرت به العادة أن من وقع في ورطة وشدة يتسارع الى نفسه الا يأس ولذلك يتشكى مظهر البعد النجاة وأما لو كانت مرجوة الانكشاف لم تستحق التشكي من ايلها الملازمة له وقوله \* وما الاصبح منك بأمثل \* أي أفضل كلام تقديري على هـ ذاف كانه يقول هذا الليل لا طماعة في زواله لكثرة احزانه ولزومها وشدها بظلمته فلا تنكشف بانكشافه وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح لا يكون أمثل منه للزوم الاحزان على كل حال (و) ك(الدعاء) وهو الطلب على وجه التضرع والخضوع وذلك (نحو) فولك (رب اغفر لي) ويكون من الأدنى الى الأعلى فلو قال العبد سيده على وجه الغلظة أعنفنى كان أمرا ولذلك يعد الأمر من العبد سوء أدب لان الأمر لا يكون الامع استعلاء كما تقدم ولكن أورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لدعائه الألوهية (و) ك(الالتماس) وذلك (كقولك لمن يساويك رتبة) أي في الرتبة (افعل) كذا مثلا حال كون ذلك القول كأننا (بدون الاستعلاء) المعبر في الأمر وبدون التضرع المعبر في الدعاء

\* ألم بأنبك والانباء تمنى \* الثامن الدعاء وهو الطلب من الأعلى على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي \* التاسع الالتماس وهو الطلب من المساوي كقولك بلا استعلاء لمن يساويك رتبة اسقني ماء \* قلت والدعاء والالتماس استعمال افعل له ما حقيقة فلا ينبغي أن يعدا مما خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقة

لا طماعة له في انجلاء تلك الآية لا استطالته أي لعداها طويلا جدا وهو عطف على قوله اذ ليس في وسعه فهو دليل آخر على أنه ليس الغرض طلب الانجلاء فكان للتعليل (قوله فلهذا) أي فلاجل عدم الطماعة في الانجلاء والانكشاف حل الامر على التمنى ليناسب حال التشكي من الاحزان والهجوم وشدها لانه لا يناسبها الا عدم الطماعة في انجلائها الليل وذلك لانها الكثرة اولزومها الليل بعد الليل معها مما لا يزول واذ جرت العادة بأن من وقع في ورطة وشدة يتسارع بالايأس ويتشكى منها مظهرا لبعد النجاة وأما لو كانت مرجوة الانكشاف لم تستحق التشكي من ايلها

الملازمة له (قوله والدعاء) هو كما قال الشارح الطلب على سبيل التضرع أي التذلل والخضوع سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أي أو مساويا في الرتبة وعلى هذا لو قال العبد سيده على وجه الغلظة أعنفنى كان أمرا ولذلك يعد الأمر من العبد سوء أدب لان الأمر لا يكون الامع استعلاء كما تقدم والعلاقة بينه وبين الأمر الاطلاقي والتقييد وكذا يقال في الالتماس الآتي (قوله والالتماس) ويقال له السؤال (قوله لمن يساويك رتبة) أي في الرتبة وانظر هل المراد المساواة في نفس الأمر أو ولو بحسب زعم المتكلم ولعل الثاني هو الظاهر (قوله بدون الاستعلاء) أي حال كون ذلك القول كأننا بدون الاستعلاء أي اظهار العلو المعبر في الأمر أي وبدون التضرع المعبر في الدعاء فقوله بدون الاستعلاء قيد في الالتماس ولا يتأتى في الدعاء ثم ان ظاهرا ما تقرر أن مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء في الطلب التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ومناط الالتماس في الطلب هو التساوي مع نبي التضرع والاستعلاء وعلى هذا اذا صدر الطلب من الأعلى للدنى في الرتبة كالسيد مع عبده أو صدر من الأدنى

أى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قولك لمن يساوي رتبة قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوي دل من الادنى أيضا

ولا يرد أن يقال المساواة تنافي الاستعلاء لاننا نقول النافي للمساواة هو العلو لا الاستعلاء فان الاستعلاء كما تقدم هو عدم هذا الامر نفسه غالبا بان يكون الطلب الصادر منه على وجه الغلظة كما هو شأن العلوى وهذا المعنى أعني جعل الامر نفسه غالبا في أمره يصح من المساوي بل يصح من الادنى فان دعاوى النفس أكثر من أن تخصى وظاهر ما تقرر أن مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولولم يكن الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولولم يكن الاعلى كالسجدة مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقة ومناط التماس فيه المساوي مع نفي التضرع والاستعلاء لا يمكن ذكر في المطول أن التماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده في الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب من الاعلى الى الادنى

هذا ما ذكره المصنف وزاد غيره شيئا آخر ويمكن أن تراد ذلك الزيادة فنقول حينئذ العاشر الذب وهذا لم يحتاج لعدة المصنف لانه اقتضى كلامه أن صيغة افعال حقيقة في الذب أيضا هو داخل في حقيقة افعال وهو انما يذكرها ما خرج عنها غير أن الصحيح أن صيغة افعال الذب مجازا وعدوانه قوله في كتابهم والشافعي نص على أن الامر فيه للإباحة وأنه من الامر بعد الحظر ونقل صاحب التقرير قولنا انها واجبة اذا طلبها العبد وجعلوا منه التاديب مثل كل مما يليك فان الادب مندوب اليه لكنه متعلق بمحاسن الاخلاق فهو أخص من المندوب وقد نص الشافعي في الام والبولطى والرسالة على أن الاكل من غير ما يليه اذا لم يكن نحو التمر حرام \* الحادى عشر الارشاد كقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم قال الغزالي والامام الارشاد الذب لمصالح الدنيا والآخرة فيجوز أن يكون قسمان المندوب فحصل به مصالحة دنيوية وأخروية فيكون حكما شرعيا ويحتمل أن يكون من نوع الاشارة والاخبار أن ذلك مصلحة في الدنيا فيكون قسما آخر ليس من الحكم الشرعى \* الثانى عشر الانذار فنحو قولهم من عدوهم من التمديد ومنهم من جعله قسما آخر وأهل اللغة قالوا التمديد التخويف والانذار الابلاغ فهو مامته قبالان \* الثالث عشر الامتنان نحو فكلوا مما رزقكم الله والظاهر أنه قسم من الاباحة لكن مع امتنان \* الرابع عشر الاكرام مثل قوله تعالى ادخلوها بسلام وهو أيضا من الاباحة \* الخامس عشر الاحتقار نحو ألقوا ما أنتم ملقون وفيه نظر أيضا ولولا أن الالتقاء محرم لكنت أقول انه امر اباحه \* السادس عشر التكوين كقوله تعالى كن فيكون وهو قريب من التسخير الا أن هذا أعم \* السابع عشر التحير نحو اذا لم تسخ فاصنع ما شئت اذا الواقع أن من لم يسخ يفعل ما يشاء وقبل المعنى اذا وجدت الشئ مما لا يستحيما منه فافعله فيكون اباحه وقد تقدم أن غالب هذه الاستعمالات ينقل صيغة افعال الى الخبر \* الثامن عشر بمعنى الانعام مثل كالأمن طيبات ما رزقناكم ذكره الامام في البرهان قال وان كان فيه معنى الاباحه فانظروا منه ذكر النعمة \* التاسع عشر التفويض كقوله تعالى فاقض ما أنت قاض زاده الامام أيضا \* العشرون التعجب ذكره الهندي ومثله بقوله تعالى قل كوفوا حجارة وقد تقدم التمثيل له بغيره وذكره أيضا العبادى في ترجمة الفارسي من أصحابنا ومثله بقوله تعالى انظر كيف ضرب بوالك الامثال والظاهر انه امر ايجاب معه تعجب \* الحادى والعشرون الامر بمعنى النكاح كقوله تعالى ادعوا الى الله بالبر والعدل \* الثانى والعشرون بمعنى المشورة فانلوهوا وقوله تعالى قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا \* الثانى والعشرون بمعنى المشورة مثل فانظر ماذا ترى ذكره عن الفارسي أيضا \* الثالث والعشرون الامر بمعنى الاعتبار ذكره العبادى أيضا في ترجمة غير الفارسي ومثله بقوله تعالى انظروا الى غمره اذا غمر \* الرابع والعشرون التحريم



ثم الامر قال السكا كي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب

(قوله ثم الامر) أي صيغته (قوله قال السكا كي حقه الفور) أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الامر في أول أوقات الامكان وجواز التراخي مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين أيضا فاذا قيل افعَل معناه افعَل فورا ولا يدل على التراخي الا بالقرينة ومتى انتفت انصرف للفور ومن جهة ما رديه على ذلك القول أنه لو كان مدلول الامر الفور لغة لا حجة لزيادة الفور في حقه ومقابل هذا (٣٣٣) القول بقول ان صيغة الامر مدلولها طاب ماهية الفعل مطلقا لا بقيد المرة

(ثم الامر قال السكا كي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كافي الاستفهام والنداء كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد (ثم الامر) أي صيغته اذا استعملت في شيء فاختلف في المطلوب بها بعد الاختلاف في كونها للوجوب فيه أو لغيره كما تقدم وبعد كون الراجع فيها أنها تسمى أمرا حقيقة سواء كانت فيما استعملت فيه للوجوب أو لغيره فقيل حقه مطلقا كونه مطلوباً بامتناع بالفور أو بالتراخي ولا يتعين أحدهما في مدلولها الا بقرينة (وقال السكا كي حقه الفور) بمعنى أنه اذا قيل افعَل فمعناه افعَل فورا ولا يدل على التراخي الا بقرينة ومتى انتفت انصرف للفور (لانه) أي انما قلنا حقه الفور لان كون المطلوب بهام مطلوباً على الفور هو (الظاهر من الطلب) أي لان الذي يبدو للعقل بالنظر لاستعمال الصيغة هو الفور فان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقني فالمراد طلب السقي حينئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ألا يرى الى الاستفهام والنداء فان المستفهم عنه والمندادى انما يراد الجواب بالاول فورا واقبال الثاني كذلك ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكر مشتمل على قياس الامر على الاستفهام والنداء وهو قياس في اللغة فان لم يقس عليهم ما فلا معنى لدلائلهم ما على أن الامر يعتبر فيه ما يعتبر فيه وما وان كون الطلب للحاجة لا يخلو من اثبات اللغة بالعقل مع أن اختصاص البيان بما ذكر يقال فيه انما ذلك بقرينة العطش وأنه لو كان مدلوله الفور لغة لا حجة الى زيادة الفور في حقه الامر تأمل

فان جماعة ذهبوا الى أن الامر مشترك بين معان أحدها التحريم كما نقله الاصوليون فاذا كنا نذكر الاستعمالات لغير الامر مجازا فذكر هذا أولى لانه استعمال حقيقي عند القائل به ولا بدع في استعماله عند غيره في التحريم مجازا بعلاقة المضادة ويمكن أن ينزل له بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار لكنه يبعد فان مصيركم الى النار فانه لا يناسب التحريم وكذلك تمتع بكفرك قليلا انك من أصحاب النار الخائس والعشرون التمجيد نحو أحسن بزدوق قد ذكره السكا كي في استعمال الانشاء بمعنى الخبر وقال هذه المعاني فيها انظر ص (ثم الامر قال السكا كي حقه الفور الخ) ش اختلف الناس في صيغة الامر عند تجردها عن القرائن هل تقتضي الامتناع على الفور أم على التراخي أم لا تدل على أحدهما بل على الأعم فالجمهور على الأخير ونسب الى الشافعي رضي الله عنه وأكثرا أصحابه وقيل على الفور ونقل عن الحنفية وهم يشكرونه وهو اختيار أبي حامد المروروزي والصيرفي من أصحابنا والمتولي كما ذكره في كتاب الزكاة وقيل على التراخي وهذا القول نقل عن كثيرين واستدل عليه بما يقتضي أن مرادهم أنه لا يوجب الفور فهو قول الجمهور واطلاق التراخي على ذلك لا بدع فيه ألا ترى الى قول الناس أجمعين الحج على الفور أو التراخي قولان يعنون بالتراخي جواز التأخير ولم يقل أحدهما يجب

أو التكرار ولا بقيد الفورية أو التراخي فيكون المأمور متمسلا للامر بالاتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفور أو التراخي ولا يتعين أحدهما في مدلولها الا بقرينة (قوله لانه الظاهر من الطلب) أي انما كانت صيغة الامر حقه الفور لان كون الفعل المطلوب بهام مطلوباً على الفور هو الظاهر من الطلب لان مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين كما اذا قلت اسقني فالمراد طلب السقي حينئذ وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ولا يخفى أن بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكر مشتمل على اثبات اللغة بالعقل مع أنها لا تثبت الا بالنقل وأيضا استفادة فور به السقي انما هي بقرينة العطش (قوله عند

الانصاف) أي عند انصاف النفس لا عند الحمية والجدال (قوله كافي الاستفهام والنداء) (ولتبادر

فانه لا خفاء أنهم ما يقتضيان الفور فالاول يقتضي فورية الجواب عن المستفهم عنه والثاني يقتضي فورية اقبال المندادى ولا يظهر لاقتضاءهما الفورية بسبب سوى كونهما اللطاب مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك فيشاركهما في اقتضاء الفورية ولا يقال ان هذا قياس في اللغة واللغة لا تثبت بالقياس على التحقيق لانا نقول ليس المراد القياس بل المراد أن هذا قرينة مقبولة على أن حقه الفور كذا ذكر الشيخ يس واعترضه العلامة اليعقوبي بان الامر ان لم يكن مقياسا عليهم ما فلا معنى لدلائلهم ما على أن الامر يعتبر فيه

ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع واردة التراخي والحق خلافه لما تبين في اصول الفقه

ما يعتد به فيهما (قوله عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (قوله بخلافه) أي بضد كما يظهر من تمثيل الشارح وقوله بعد الامر بخلافه أي وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله الى تغيير الامر الاول) متعلق بتبادر أي يتبادر الفهم فيما ذكر الى تغيير المتكلم بالصيغة الامر الاول بالامر الثاني (قوله دون الجمع واردة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما وما يوجب هذا العلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع لان أحد الأمرين أو كلاهما على (وفيه نظر) لا نالنا سلم ذلك (٣٣٣) التراخي ويلزم من تغيير الامر الاول كونه

على الفور حيث غير بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور كذا قرر ابن يعقوب ومقتضى كلام الشارح أن المعنى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الأمرين مع إرادة تراخي أحدهما (قوله حتى المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والناسب هنا أن مبدأ المساء عقب ورود الصيغة أي اضطجع زمانا طويلا من هذا الوقت الى المساء وانما قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قال قم ثم قال اضطجع وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون متمسلا على الفور بخلاف ما اذا أمره بعد الامر بالقيام بالاضطجاع زمانا فانه يفهم منه أنه غير الامر الاول بالامر الثاني ويلزم من تغيير الاول أنه على الفور حيث غير بما يعقبه

(ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير) الامر (الاول دون الجمع) بين الأمرين (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى أنه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لا نالنا سلم ذلك

(ولتبادر الفهم) أي وقتنا أيضا حقه الفور لتبادر الفهم (عند الامر بشئ) أي بفعل من الافعال (بعد الامر بخلافه) أي بضد كما يظهر من التمثيل (الى تغيير) متعلق بتبادر أي يتبادر الفهم فيما ذكر الى تغيير (الامر) أي تغيير المتكلم بالصيغة الامر (الاول) (بالثاني) (دون الجمع) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما (وارادة التراخي) أي ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما وما يوجب هذا العلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فاحد الأمرين أو كلاهما على التراخي ويلزم من تغيير الاول كونه على الفور حيث غير بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور وانما قلنا يتبادر منه التغيير لان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له اضطجع الى المساء يتبادر الى الفهم أن الامر بالقيام ساقط عنه بالامر بالاضطجاع الى المساء ولا يفهم منه أنه أراد الجمع بينهما بتراخي أحدهما عن زمان آخر فانك اذا قلت لرجل قم للصلاة ثم قلت له ارقدا الى الوقت فهم أن المراد من الاول قم الآن لتوهم الوقت اذ لا معنى للامر قبله ومن الثاني ارقد من الآن الى الوقت (وفيه نظر) أي وفيما ذكر مما بين به التبادر الى التغيير نظرا لانه لا يسلم التبادر

تأخيره وأما القول بان الامر على التراخي يعني أنه يجب تأخيره فقد قال امام الحرمين في البرهان وفي الملخص انه ليس معتقدا أحد قلت ورأيت في العدة في الاصول لابن الصباغ ان طائفة من الواقفية قالوا لا يجوز فعله على الفور وهذا يخدش في قول الامام انه ليس معتقدا أحد لكن قال عنهم هم انهم خرقوا الاجماع وقيل بالوقف يعني لا أدري وقيل بالوقف يعني أنه مشترك ومحل الحجاج على هذه المسئلة اصول الفقه واستدل السكاكي بانه الظاهر من الطلب وقد ينازع في ذلك والمثال الذي ذكره من اسقنى الماء لا يدل لان معه قرينة وهو أن طلب الماء انما يكون لعطش يوجب الفور واستدل أيضا بأن من قال لعبده افعل كذا ثم قال له افعل كذا يفهم منه أنه رجوع عن الاول ولو لم يكن للفور لما أفاد ذلك وعبرة المصنف دون الجمع واردة تراخي والصواب أن يقول أو إرادة التراخي واطلاق المصنف ليس بجيد فان السكاكي قيده بالأمرين المتضادين مثل قم ثم تقول اضطجع فانه لا يمكن إرادة الجمع لاستحالة ولا التراخي قال المصنف (وفيه نظر) يحتمل أن يريد النظر في أصل الدعوى فان الحق أنه ليس على الفور ويحتمل

(قوله مع تراخي أحدهما) أي القيام والاضطجاع أي أحد كل إرادة القيام فقط وهم ويرده هذا الدليل الذي ذكره المصنف بأن تغيير الامر الاول بالنشأ واقضاء الفور به انما نشأ من القرينة وهي قوله الى المساء في المثال لان العادة جارية بان مطلق القيام لا يراد به التأخير الى الليل ولما أمره بالاضطجاع المبدوء بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول فلو خلا الكلام عن القرينة كما لو قال له قم ثم قال له اضطجع من غير أن يزيد الى المساء لم يتبادر التغيير (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله السكاكي من اقتضاء الامر الفور به نظر والنظر فيه راجع للنظر في دليله ويحتمل أن المراد وفيه أي في كل من دليليه نظر (قوله لا نالنا سلم ذلك) أي ما ذكر من الدليلين أغنى التبادر والظهور

ومنها النهى وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء

(قوله عند دخول المقام عن القرائن) أي وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهو قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطلع والحاصل أن الفورية والتراخي انما يستفادان من القرائن فان انتفت نعين أن يكون المراد طلب الماهية مطلقا (قوله وهو طلب الكف) أي الطلب اللفظي المقيد بالكف عن الفعل لان المراد النهى اللفظي لانه هو الذي من أقسام الانشاء لا النهى النفسي (٣٣٤) (قوله طلب الكف عن الفعل) أي من حيث انه كف عن فعل

عند دخول المقام عن القرائن (ومنها) أي من أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم

عند اختلاف القرائن فانه لو قال له قم ثم قال اضطلع مع من غير أن يزيد الى المساء أو قال له في الثاني قم من غير ذكر الصلاة ثم قال له ارقد من غير ذكر وقت الصلاة لم يتبادر التغيير وانما فهم التغيير في الاول بما جرت به العادة من أن مطلق القيام لا يراد به التأخير الى الليل ولما أمره بالاضطلاع المبدوء بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم تغيير الاول ولو عن التراخي الذي يمكن أن يراد به وهو ما يقرب من زمن التكلم وفهم في الثاني لو جرت به العادة أن الانسان لا يؤمر بالصلاة الا عند وقتها والامر الثاني بين أنه لم يدخل وقتها وعلى هذا يكون ما بين به النور مما دل بالقرينة فلا يظهر به ككون حق الامر أن يكون للفور وانما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل للفور هو جواز التراخي بإرادة مطلق الطلب لا وقوع التراخي بمعنى أنه لا يقول بأن حقه الدلالة على التراخي بل حقه جواز التراخي وانما دلالة على مطلق الطلب الصادق بالتراخي والنور (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء من حيث هو كذلك فلا ينتقض بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه كف عن فعل بل هو طلب للكف من حيث انه فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل لا من حيث انه كف عن فعل آخر ولو كان لازماله ولا يخرج عنه لا تترك الفعل لانه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقد تقدم مثل هذا في الامر مع ما فيه (وله) أي والنهي (حرف واحد وهو) أي وذلك الحرف الواحد هو (الجازمة في قولك) ابتداء (لا تفعل) نهيه عن الفعل خلافا لمن قال ان من حروفه حرفا واردا في موضع تصلح فيه كي كقولك قيد العبد لا يفر بجزم بفر بناء على أنه من جنس حرف الجزم ولو كان معناه النفي (وهو) أي النهي (كالامر في) شأن (الاستعلاء) أي عذ

أن يعود الى هذين الدليلين فانهم ما ممنوعان ولم يتعرض المصنف لكون الامر للكرار والمرة ولا غيره من مسائل الامر لانه أحله على كتب الاصول ص (ومنها النهى الخ) ش من أقسام الانشاء النهى وهو طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء وفيه من الخلاف في اشتراط العلو والاستعلاء في الامر ومذهب أبي هاشم وكثير أن المطلوب به نفي الفعل وأما حكاية الخطيبي الخلاف في أن مطلوبه الكف أو الترك فغلط لان الكف هو الترك والترك فعل وهو غير نفي الفعل وقد صرح الأصوليون بما قلنا نعم في كلام بعض شراح المختصر أن الترك ليس بفعل وليس كذلك والقول به ضعيف نسبة الشيخ أبو الحسن الأشعري لبعضهم ورد عليه (وصيغته) أي صيغة النهي (لا تفعل) بلا الجازمة احترازا عن لا غير الجازمة وحقيقته المذكورة أعم من التحريم والكراهة وليكن صيغة لا تفعل حقيقة في التحريم وكلام المصنف يقتضي أنها حقيقة في الطلب الأعم من التحريم والكراهة كما فعل في الامر وليس كذلك

فلا ينتقض بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه كف عن فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل لا من حيث انه كف عن فعل آخر حيث انه كف عن فعل آخر وان كان لازما ولا يخرج عن التعريف لا تترك الفعل لانه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقوله طلب الكف عن الفعل أي الانتهاء عنه بالاستغفال بضمة أي أو طلب ترك الفعل على الخلاف الآتي ولعل الشارح اقتصر على الاول ولم يتعرض للثاني هنا إشارة الى أرجحية القول الاول (قوله استعلاء) أي على طريق طلب العلو وقد تقدم ما فيه في الامر (قوله وله حرف واحد) أي لا حرفان ولو قال وله صيغة واحدة كان أحسن ليقيد أنه ليس له صيغة أخرى كما انه ليس له حرف آخر (قوله لا الجازمة في قولك لا تفعل) أي

وقد

في قولك ابتداء لا تفعل واحترز بذلك عن لا النافية التي تجزم اذا صلح قبلها كي يحرجته

لا يمكن له على جهة ودرجته الفرس لا تنقلت وأوثقت العبد لا يفر فليست من حروفه خلافا لمن قال انها من حروفه بناء على أنها من جنس حرف الجزم وان كان معناها النفي والى الجزم بها في تلك الحالة ذهب ابن مالك وولدوه وجهه الفراء بأن الجزم على تأويل أن ثم أوثقه يفر وان لم أربطها تنقلت وخالف الخليل وسيبويه وسائر البصريين في ذلك وقالوا بوجوب الرفع وقول المصنف لا الجازمة أي لفظا أو محلا نحو لا تفعلن يا زيد ولا تنصر بن ياهندات (قوله وهو كالامر في الاستعلاء) أي فكما أن صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل

وقد يستعمل في غير طلب الكف

استعلاء كذلك صبغة النهي موضوعه اطلب الترك استعلاء وقول الشارح لانه أي الاستعلاء المتبادر لفهم أي والتبادر أمانة الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلاقرينة دل على الحقيقة واعلم أن في صبغة النهي اختلافا كالاختلاف في صبغة الامر من كونها موضوعه اطلب الترك الجازم وهو الحرمة أو الغير الجازم وهو الكراهة أو القدر المشرك بينهما وهو طلب الترك استعلاء فيشمل التحريم والكراهة والاول هو قول الجمهور والاخير هو قول المصنف وهو كالا مرفى الاستعلاء وأما لفظ نهى فمدلوله الصبغة التي تستعمل للتحريم والكراهة اتفاقا فريد المصنف التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد أنه ليس فيه ما قبل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهي للفور والتكرار جزم لانه لدفع المفسدة فعلى هذا اذا قبل لا تشرب الخمر لا بعد مئة لا للهى الا اذا كف في الحال فلو شرب بعد النهى ثم كف لا يكون ممتثلا لعدم الفور الذي اقتضاه النهى والمراد بتكرار الكف دوامه فاذا عاد بعد الكف لا يكون ممتثلا وقال السكاكي الاشبهه أن النهى والامر ان وردا القطع الواقع كان يقال للتحرك اسكن أو لا تحرك كان مدلولهما المرة وان وردا لاتصاله مدلولهما الاستمرار كان يقال للتحرك تحرك أو لا تسكن ومحصله أن كلاما من الامر والنهي المطلق لادلاله على شئ من التكرار وعدمه بل كل منهما موقوف الى القرينة فان كان المراد منهما ما عاقله الفعل (٣٣٥) الواقع في الحال كانا للمرة وان كان المراد منهما اتصال الفعل

المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة التي يتقدر المكاف عليها وما قاله خلاف التحقيق والتحقيق عندهم الاول (قوله وقد يستعمل) أي النهى بمعنى صبغته وحاصله أن صبغة النهى قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة الجواز كالتحريم والدعاء والاتماس واختلاف فيما وضعت له فقبل انهما وضعتا طلب كف النفس بالاشتغال بأحد أعضاده وقبل انهما وضعتا اطلب ترك الفعل أي اطلب

(وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض

الآتي بصبغته نفسه عالما فان كان كذلك فهو نهى حقيقة وان وردت صبغته مع تخضع من الأدنى فهي دعاء وان وردت من مساو فهي التماس وانما قلنا ان شرط كون صبغته نهيا حقيقة الاستعلاء لان ذلك هو المتبادر والتبادر أمانة الحقيقة لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلاقرينة دل على الحقيقة يعني وكما قلنا في الامر هنا ان الامر لطلب استعلاء فيشمل التذنب والوجوب على ما اختار المصنف خلافا للجمهور في كونها ناهية وجوب فقط نقول ههنا أيضا هي اطلب الكف استعلاء فيشمل التحريم والكراهة وقيد التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد أنه ليس فيه ما قبل في الامر بالنسبة الى الفور والتكرار فان النهى للفور والتكرار جزم لانه لدفع المفسدة فلشدته حالها لا بد فيهما من الفور وتكرار الكف ليتحقق نفي المفسدة قال السكاكي والاشبهه أن النهى والامر ان وردا القطع الواقع كان يقال للتحرك اسكن أو لا تحرك قدلولهما المرة وان وردا لاتصاله قدلولهما الاستمرار كان يقال للتحرك تحرك أو لا تسكن ولا يخفى ما في قوله لاتصاله لانه في معنى الاستمرار فكأنه قال وان أريد بهما الاستمرار فهما الاستمرار تأمله (وقد يستعمل) النهى بمعنى صبغته (في غير طلب الكف) استعلاء الذي هو معناه الاصل على قول من قال ان مدلوله طلب فعل هو الكف عن الفعل بناء على أنه لا يكف إلا بفعل لعدم القدرة على عدمه والكف المدكور هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهى عنه ويسمى تقدم الشعور بالكفوف وقد تخرج صبغة لا تفعل عن حقيقة ما تستعمل مجزا في أحد أمور منها الكراهة وهو كثير ومنها

عدمه (قوله في غير طلب الكف) الاضافة لا عهد أي اطلب الذي مع الاستعلاء السابق بان يكون لا طلب أصلا أو طلب بدون استعلاء وقوله كما هو أي طلب الكف عن الفعل مذهب البعض أي كما هو معناه الاصل على مذهب البعض وهم الاشاعرة فانهم يقولون ان مدلول النهى طلب الكف عن الفعل استعلاء عفة عنه أي المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل وكلامه يقتضي أن النهى حقيقة في الطلب المذكور الا اعم من التحريم والكراهة كما يقتضي كلامه سابقا أن الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والتذنب والجمهور على أن النهى حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله كما هو) أي طلب الترك مذهب البعض أي كما هو المعنى الاصل للنهي على مذهب البعض وهو أبو هاشم الجبائي وكثير من المعتزلة فيقولون ان مدلول النهى طلب عدم الفعل فتعلقه أي المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الاولون وهم الاشاعرة بان عدم الفعل في شخص وهو غير مقدور للكف ولا يكف الا بالافعال لكونها المقدورة للشخص وبأن عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون أثر القدرة الحادثة فتعين أن يكون متعلق النهى الكف المذكور اذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهى عنه وأجاب أبو هاشم بأن دوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار أن الشخص قادر أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمراره فعدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدورا واصل الحال ان يكون أثر القدرة الحادثة واستدل أبو هاشم لما قال بأن الناس يمدحون من دعى الى الزنى وتركه وان لم يخطر ببالهم انه فعل الضد ورد عليه بأننا لانسلم أنهم يمدحونه على عدم الفعل بل



أو الترك كأنه يهدد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمري

عدم حونه على فعل الضد وهو كلف النفس عن الرضى بالاشتغال بغيره فحصل من هذا أن الاشاعة بقولون المطلوب بالنهي الكلف والمعزلة يقولون المطلوب به الترك فعلى الاول لا يحصل الامتنال بالترك لأن قصد كل ترك ذاهلاً أو ناسياً لا بالكلف يستدعي تقدم الشعور بالكفوف عنه ويحصل الامتنال بالترك المذكور على الثاني لأن عدم الفعل لا يستدعي الشعور به فإن قلت يلزم على الاول انهم من ترك شرب الخمر مثلاً ذاهلاً أو ناسياً لعدم امتثاله ولا فائلاً بذلك قلت الامتنال شرط الثواب وأما انتفاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى القول الثاني وهو أن المكاف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتياً يقتضى النهى كما قلنا الكس لا بد في الثواب من نية الترك المستلزمة للشعور ثم ان قولهم (٣٣٦) ان كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل عن الادعية له كالانبياء

(أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا في أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كأنه يهدد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمري)

عنه (أو) في غير طلب (الترك) على وجه الاستعلاء الذي هو معناه الاصل على قول من يقول ان مدلوله طلب عدم الفعل وهو المعبر عنه بالترك بناء على أنه يكلف بعدم الفعل أى بتركه بناء على أن القدرة عليه بسبب القدرة على التماس بضد المنهى لان عدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور به ولكن الجارى على الناس أن الترك بمعنى المكاف فيستدعي تقدم الشعور اذ لا يقال فيمن لم يخطر بباله فعل أصلاً ولم يقول أنه تركه وعلى الاول وهو أن المكاف به الكلف فلا يفعله مقتضى النهى الا من استشعر المنهى فتركه فلا يمتثل المنهى من لم يفعل المنهى ذاهلاً عنه فيلزم أنه ولا فائلاً به الا أن يقال الامتنال شرط الثواب وشرط انتفاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو أن المكاف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتياً يقتضى النهى ولكن لا بد في الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل عن الادعية له كالانبياء وايضا حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الأخير فقد عاد الامر الى أنه لا قدرة في النهى بسبب التلبس بالضد مطلقاً والاثم ساقط بعدم التلبس بالمنهى ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من النية على كلا القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان الخلف بينهما لا تظهر له ثمة بينة اه يعقوبى (قوله بالاشتغال الخ) متعلق بمحذوف أى ويتحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال الخ وليس متعلقاً بكف لاقتضائه أن مدلول النهى الكلف مع الاشتغال مع أن مدلوله الكف فقط كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو نفس أن لا تفعل)

التهديد كقولك لمن لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمري ومنها الاباحة وذلك في النهى بعد الايجاب فاباحة الترك ومنها بيان العقوبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلاً أى عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة كذا قيل وعمل بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخاطب بمثل ذلك قلت النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهى عن كل ما نهى عنه غيره الا ما خص وأما خطابه بذلك مع القطع بأنه لا يصدر منه فعله ليعلم أن غيره ممنهى عنه

أى نفس عدم الفعل وفسره بذلك لان الترك يطابق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصد على ما في المواقف وهذه المعاني ليس شئ منها مجرداً عنها وانما المراد عدم فعل المقدور مطلقاً كذا في عبد الحكيم واذا علمت أن الترك يطلق على ما ذكر فلا اعتراض على الشارح في تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله كأنه يهدد) أى كأنه يهدد بالثواب وهذا مثال لغير الطلب الذي تستعمل فيه صيغة النهى مجازاً (قوله لا يمتثل أمري) أى اترك أمري وانما كان هذا تهديداً للعلم الضروري بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثال أمره لان المطلوب من العبد الامتنال لعدمه ودل على النوع عدم استحقاقه العقوبة بعدم الامتنال والتهديد خبر في المعنى اذ كانه قال له سترى الشئ يتسبب عنه التخويف على محالته

واعلم أن هذه الأربعة أعني التني والاستفهام والامر والنهي تشترك في كونها قريبة دالة على تقدير الشرط بعدها

(قوله وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتنديد وأورد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما الاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لأن كلا منهما طلب ككف على القول الأول وطلب ترك على القول الثاني لأعلى سبيل الاستعلاء وقد يجاب بأن في كلام المصنف حذف والتقدير وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق في غير الطلب أصلاً كالتنديد والطلب لأعلى وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما مرشد إليه إعادة المكاف أو أن إضافة طلب للكف للعهد أي في غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما أنشأنا في ذلك سابقاً وحاصل ما ذكره الشارح أن صيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازاً وذلك إذا كانت على وجه التخصيص والتدال كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل (٣٢٧) للالتماس وذلك إذا كانت من المساوي بدون استعلاء

وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الأربعة) يعني التني والاستفهام والامر والنهي (بجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجزاء عقيبها

ما يلزمك على ترك الأمر والعلاقة بين النهي والتنديد استلزام النهي للوعيد ومن جملة ما تستعمل فيه الصيغة غير ما تقدم الدعاء بأن تكون من الأدنى إلى الأعلى كقولنا ربنا لا تؤاخذنا والالتماس بأن تكون من المساوي كقولك لا تعص ربك أيها الأخ والعلاقة مجرد الطلب فهي من استعمال ما لا يخص الذي هو طلب الكف استعلاء في الأعم الذي هو مطلق الطلب (وهذه الأربعة) يعني التني والاستفهام والامر والنهي (بجوز تقدير الشرط بعدها) فيؤتى بالجواب بعدها مجزوماً بأن المقدرة مع الشرط وذلك لأن الأربعة تشترك في الطلب حقيقة وطلب الشيء يشعر بأنه انما طلب الأمر بترتب عليه غالباً وأما كونه مطلقاً بالذات فنادراً فيكون مضمون متعلق الطلب بناء على الغالب سبباً في ذلك المترتب فصيح تقدير ذلك المضمون شرطاً ليكون ما ذكر بعده جواباً لأن الشرط اللغوي سبب في المعنى فيخرج ذلك الجواب بذلك المقدر وهو الذي مر عليه المصنف وقيل الجواب مجزوم بنفس متعلق الطلب لأنه في معنى الشرط من غير حاجة لتقدير شرط أصلاً وقيل مجزوم به لنسبته عن ذلك والشرط وهو ما انفاربان وانما قال يجوز لأنه يجوز أن يرفع ما بعده على الاستئناف ولو سح كونه جواباً ثم الشرط المقدر ما نفس من باب أولى ومنه إذا لم يبق قوله ولا تحسبن الذين قتلوا ومنها الدعاء مجزوم بما لا ترغ قلوبنا ومنها الالتماس كقولك لنظيرك لا تفعل هذا وانظروا أن صيغة لا تفعل فيها حقيقة ومنها التماس كقوله تعالى لا تعتذروا قد كفرتم بعد ادعاءكم ولا يخفى ما في هذا ومنها الإرشاد كقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسئوكم قاله في البرهان وفيه نظر بل هو للتحريم وينبغي أن يمثل له بقوله عز وجل ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله ويمكن أن يكون منها التسوية مثل اصبروا أو لا تصبروا ومنها الأمانة مثل اخشوا فيها ولا تكلمون ومنها التني نحو قولك لا ترحل أيها الشهاب ومنها الامتنان نحو ولأننا كوا ومنها الاحتقار والتقليل كقوله تعالى ولا تمدن عينيك فهو احتقار للذنية قاله الإمام في البرهان وفيه نظر بل هو للتحريم ومنها نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وفيه نظر لأن النهي تحريم وغالب ما تقدم من المعاني التي استعملت فيها صيغة افعول ممكن وروده ههنا (وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ) ش أي هذه الأنواع الأربعة من الإنشاء وهي التني والاستفهام والامر والنهي

المساوي بدون استعلاء  
وتخصيص كقولك لا تعص  
ربك أيها الأخ والعلاقة  
بين النهي وبينها الإطلاق  
لأن النهي موضوع لطلب  
الكف استعلاء فاستعمل  
في مطلق طلب الكف  
على جهة المجاز المرسل  
(قوله وهذه الأربعة) أي  
ما صدق فيها لا مفهوماتها  
(قوله يجوز تقدير الشرط  
الخ) اعلم أن ظاهر المتن  
أن الأمر والنهي إذا خليا  
عن الاستعلاء كما في الدعاء  
والالتماس لا يجوز تقدير  
الشرط بعدهما إلا قريبة  
لدخولهما في قوله ويجوز  
في غيرهما قريبة مع أن  
النحاة جعلوا التقدير في  
جواب الأمر والنهي وهما  
يشملان ما والمراد يجوز  
تقدير الشرط بعدها إذا  
كان ما بعده يصلح أن  
يكون جزاء لذلك الشرط كما

يؤخذ من الأمثلة والأفلا نحو قولك ابن بيتك أضرب زيداً في السوق إذا لمعني لتولنا أن تعرفني بيتك أضرب زيداً في السوق  
في كلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد أصري بما أوجبه الاختصار والالتكال على الموقف وقد أشار الشارح في حله لبيان المراد  
ثم إن مراد المصنف بالجواز الجواز في الجملة والأفلا إذا قصدت السبيبية وجب الجزم وإن لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو  
الاستئناف على حسب المعنى المراد به يجوز نظر الجواز رفع ما بعده ما على الاستئناف ولو سح كونه جواباً ثم ان ظاهر المصنف أن  
صيغة الأمر والنهي والتني إذا استعملت في غير معانيها الحقيقية لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعني مع أدائه ولا بد من هذا لأن تقدير  
الشرط قد ينفك عن تقدير أدائه نحو الناس مجزون بأعمالهم أن خير خير ولو قال تقدير حرق الشرط لكان مستلزماً لتقدير الشرط  
إذا لا يكون تقدير حرق الشرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الأربعة قرأت للحد في فإطلاق جواز التقدير معها ونقيضها مع

كقوله ليت لي مالا أنفقه أي إن أرزقه - وقولك أين بيتك أرزقك أي إن تعرفني - وقولك أكرمني أكرمك أي إن تكرمني قال الله تعالى فهب لي من ذلك وليا يرثني بالجزم فاما قراءة الرفع فقد جعلها الزمخشري على الوصف وقال السكاكي الأولى جعلها على الاستئناف دون الوصف لانه يحكي قبل ذكر يا عليهم السلام وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانه لما قال فهب لي وليا قبل ما تصنع به فقال يرثني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء وقولك لا تشمتني بكن خيرا لك أي إن لا تشمت

غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء عن القرينة بل لأن الحذف معها لا ينقل عن القرينة لانها انفسها قرائن ثم لا يخفى أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز وليس له تعالى به هذا المقام فالبحث عنه هنا من فضول الكلام (قوله مجزوما بأن المضمرة مع الشرط) أي مع اضممار الشرط وفيه اطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس ان وعلى التعليق الحاصل بين الجملتين فهو مشترك (٣٢٨) وما ذكره المصنف والشارح من أن الجزم بالأداة المقدرة مع فعل الشرط

مجزوم ما بان المضمرة مع الشرط (كقوله) في التني (ليت لي مالا أنفقه) أي إن أرزقه أنفقته (و) في الاستفهام (أين بيتك أرزقك) أي إن تعرفني - أرزقك (و) في الامر (أكرمني أكرمك) أي إن تكرمني أكرمك (و) في النهي (لا تشمتني بكن خيرا لك) أي إن لا تشمتني بكن خيرا لك وذلك لان الحامل للتشتم

مضمون المذكور وما لازمه وقد مثل لما قدر فيه اللازم في التني بقوله (كقوله) في التني (ليت لي مالا أنفقته) مجزوم أنفق فالتني وهو أن يكون له المال هو الذي يقدر فيه الشرط لكن لما كان وجود المال بالارزاق عبر عنه به فقال في تفسير الشرط (أي إن أرزقه أنفقته) وهو ظاهر (و) كقوله في الاستفهام (أين بيتك أرزقك) ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول عرفني مكان بيتك قدرا للشرط من معنى التعريف فقال (أي إن تعرفني) أي إن تعرفني مكان بيتك أرزقك فيه لما تقدم أن المسؤول عنه يكون سببا لما يترتب عليه فهذا مما قدر فيه اللازم نظرا للمسؤول عنه وقد يقال انه مما قدر فيه نفس المسؤول لان الاستفهام سؤال التعريف أي طلب التعريف (و) كقوله في الامر (أكرمني أكرمك) وظاهر أن المقدرة هنا شرط من الاكرام ولذلك قال في تفسيره (أي إن تكرمني أكرمك) كقوله في النهي (لا تشمتني بكن خيرا لك) ولما كان المطلوب في النهي السكف كان الترتب انما هو على نفي المنهى فلذلك قدر الشرط منقيا فقال (أي إن لا تشمتني مجزوم أن يجزى بعد هذا المضارع وانما قال مجزوم لانه لا يجب بل يجوز رفعه على الاستئناف وفي جازمه أقوال الأولى ان كلامها ضمن معنى حرف الشرط وفعله فعني أسلم تسلم ان تسلم وضمن أسلم معنى ان تسلم ونسب هذا للخليل وسيبويه واختاره ابن مالك الثاني أن جملة الشرط حذفت ونابت هذه الاشياء عنها في العمل وهذا مذهب الفارسي والسيدي وصححه ابن عصفور الثالث أن الجزم بلام مقدرة الرابع أنها مجزومة بشرط مقدرة قبلها واختاره شيخنا أبو حيان أي قبل المجزوم وبعد هذه الامور وهذا هو الذي قاله المصنف فقوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي بعد التني والاستفهام والامر والنهي وانما

أحد أقوال في المسئلة وقيل إن الجازم نفس تلك الامور الاربعة من غير حاجة الى تقدير شرط أصلا وذلك لتضمنها فعل الشرط وأداته وقيل الجزم بهذه الامور لنيابتها عن فعل الشرط وأداته من غير تضمين وهذا ان التولان متقاربان وقيل إن الجازم لام مقدرة (قوله أي إن أرزقه الخ) اعلم أن الشرط المقدر ما نفس مضمون الطلب المذكور ان كان صالحا واما لازمه وقد مثل المصنف لما قدر فيه اللازم في التني بقوله كقوله الخ فالتني وهو أن يكون له مال هو الذي يقدر شرطا لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ولما كان المراد من

الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان البيت حتى كانه يقول عرفني مكان بيتك قدرا للشرط من معنى التعريف (قوله أي إن تعرفني الخ) الاظهر ان أعرفه لان السبب هو المعرفة سواء كانت بتعريف المخاطب أو بدونه (قوله إن لا تشمتني) يشتم من تقدير المصنف الشرط في الامثلة المذكورة أن الشرط يقدر من جنس ما قبله من اثبات أو نفي فقي لا تشمتني بقدر ان لا تشتم كما قال المصنف لان تشتم وفي أكرمني بقدر ان تكرمني لان لم تكرمني لان الطلب لا يشعر بذلك وشتم من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي بيان تقدير الشرط بعد الادارة المذكورة وحاصله أن هذه الاربعة لا طلب والمتمم بالكلام الطلبي اما أن يكون مقصوده المطلب لذاته وهو نادرا واما أن يكون مقصوده المطلب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلب فاذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب ظن المخاطب أن المطلب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لان نفسه فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقفه على المطلوب فتناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام

(قوله على الكلام الطلبي) أي بخلاف الكلام الخبري فإن الحامل عليه أفادة الخطاب لمضمونه أو لازم مضمونه (قوله أما ذاته) أي وهذا نادر (قوله أو غيره) أي أو مقصودا لغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المناسب فقول الشارح على حصـ وله أي حصول المطلوب وقوله وهذا أي توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط فإذا ورد جزاء عقب الأمر نحواً كرمي أكرمك كان المطلوب مقصودا لغيره فأكرام الخطاب للمتكلم مقصود لاجل أكرام المتكلم للمخاطب وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحواً كرمي بلا زيادة كان محتملاً لأن يكون مقصودا لذاته ولا يكون مقصودا لغيره فإذا كان المطلوب مقصودا لذاته فلا يفقد الشرط بخلاف ما إذا قصد لغيره (قوله لتوقف الخ) على قوله أو لغيره أي أو مقصودا للمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازم له إذا الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف (قوله فإذا ذكرت الطلب) أي الكلام الطلبي وقوله بعده أي بعد ذلك (٣٢٩) الطلب وقوله ما أي شيأ وقوله يصلح

توقفه أي توقف ذلك الشيء نحو أكرمك بعده أكرمني بأن قلت مثلاً أكرمني أكرمك فقد ذكرت الطلب وهو أكرمني وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الأكرام المتعلق بالمخاطب بخلاف أين يترك أضرب زيد في السوق فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم الآن يكون المراد أضرب زيداً في السوق أمام بيتك (قوله غلب الخ) جواب إذا وكون فاعل غلب والمطلوب مثل أكرام المتكلم في المثال السابق (قوله لذلك) أي لاجل ذلك المسمى كور بعده وهو

على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم أما ذاته أو غيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لأن نفسه فيكون إذا معنى الشرط في الطلب مع ذلك الشيء وظاهره ولما جعل النجاة الأشياء التي يضمن الشرط بعدها

يكن خيراً وذلك لما تقدم أن الطلب يقتضي أن المطلوب أن لم يكن طلبه لذاته فالأمر يترتب عليه فإذا أتى بعد الطلب بما يصلح أن يترتب على المطلوب جزم جواباً لشرط مقدر دل عليه ذلك المطلوب أو جزم بذلك المطلوب لاقتضائه ذلك المترتب كما يقتضيه الشرط فناب عن الشرط أو تضمنه على ما تقدم من الخلاف في موجب جزم الجواب فذكر الشيء الذي يصلح للترتب على المطلوب بعده ذلك المطلوب الذي هو مضمون جملة الطلب يفهم ترتب ذلك الشيء على المطلوب من إثبات أو نفي كما يترتب الجواب على الشرط ولهذا قيل إن الشرط يقدر من جنس ما قبله من إثبات أو نفي في لا تشتم يقدر أن لا تشتم كما قال المصنف لأن تشتم وفي أكرمني يقدر أن تكرمني لأن لم تكرمني لأن الطلب كما قررنا لا يشعر بذلك وقبل يجوز تقديره مخالفاً لدلالة القرينة وعليه يجوز إذا قلت لا تعص تعاقب بجزم تعاقب على تقدير أن تعص تعاقب وكذا إذا قلت أترك الذنب تعاقب فيعذر أن لم تترك الذنب تعاقب ولكن تقدير الإثبات بعد النفي على هذا أشهر من العكس لأن في النفي تعرضاً لذلك المثبت وهو المنفي

حصل الجزم بعد الأربعة لأن الشرط سبب للجزاء أعني سبب في الأعيان وإن كان مسبباً في الأذهان فتناسبا وبما ذكرناه يعلم الجواب من كونه لم يقع الجزم بعد النداء وإن كان أيضاً طلباً لا نازعاً في الطلب الذي يجزم جوابه أن يكون قصده منه فائدة سبب يترتب عليها النداء ليس فيه طلب غير إقبال المخاطب وقد أورد على تقدير الشرط قوله عز وجل قل للذين آمنوا يغفروا فإنه لو كان التقدير أن يغفروا لهم بغفروا لزم من القول الغفران وأجيب بأن غفر الغفران وقد يتخلف الغفران

(٤٢ - شروح التلخيص ثاني) ما يصلح توقفه على المطلوب (قوله لأنفسه) أي لأنفس ذلك المطلوب (قوله فيكون إذا) أي إذا ذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب وغلب الخ (قوله معنى الشرط) وهو توقف الشيء على الشيء (قوله في الطلب) أي في الكلام الطلبي وهو متعلق بظاهراً الذي هو خبر يكون وقوله مع ذلك الشيء أي الذي يصلح توقفه على المطلوب وهو الجزاء وهو متعلق بالمطلوب أي فيكون معنى الشرط ظاهراً في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الجزاء أي وحينئذ فناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره لمضمون الكلام الطلبي له فتأمل (قوله ولما جعل الخ) هذا جواب عما يقال إن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يفقد الشرط بعدها أربعة مع أن النجاة عدوها خمسة بزيادة العرض فما وجه مخالفة المصنف إياهم وحاصل الجواب أن العرض لما كان مولداً من الاستفهام وليس مستقلاً كان داخل فيه فذكر الاستفهام معناه والنجاة نظروا إلى التفصيل فعدوها خمسة وإن كانت ترجع لأربعة على جهة الإجمال



وأما العرض كقولك لمن نراه لا ينزل ألا تنزل نصب خيرا أي إن تنزل فولد من الاستفهام وليس به لان التقدير انه لا ينزل فالاستفهام عن عدم النزول طلب للمحصل

(قوله خمسة) أي والحال أن المصنف ذكر أنها أربعة فربما يتوهم أن المصنف أغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذي هو الخامس في كلامهم ولا وجه له أشار الخ واء تعرض على الشارح بأن الحاجة جعلوا الأشياء التي يضمن الشرط بعدها أكثر من خمسة لان ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والالتماس والتخصيص بل والترجي عند بعضهم وكذلك الخبر الذي بمعنى الطلب نحو اتق الله امرؤ فعل خبرا يثب عليه الآن يقال كلام الشارح مبني على قول من جعل الدعاء

(٣٣٠)

خمس أشار المصنف الى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك ألا تنزل عندنا نصب خيرا) أي إن تنزل نصب خيرا (فولد من الاستفهام)

فاذا تناسب الترتيب عليه كان قريبا بخلاف الاثبات فلم يتضمن الشيء عور بالمنفي من حيث انه منفي ولما خيف أن يتوهم أن العرض أغفل ذكر جزم الجواب بعده مع أنه وارد بين أنه داخل في الاستفهام يقال (وأما العرض) وهو طلب الشيء طلبا بلاحت ولا تأكيد (كقولك ألا تنزل نصب خيرا) يعني وكذا التخصيص وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك ألا تنزل نصب خيرا (ف) هو غير خارج عما ذكر لانه (مولد من الاستفهام) لانه لا يستفاد الا من آلتفه فهو داخل في الاستفهام وينبغي له أن يذكر أن الترجي اذا جزم الجواب بعده فلا لحاقه بالتمني كما تقدم فهو داخل حكما في التمني أيضا وانما قلنا ان العرض داخل في الاستفهام لانك اذا قلت ألا تنزل نصب خيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام في الاصل ومنع في الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوما بقريئة من القرائن أو نزل منزلة المعهوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا واستقبال المع تعلق الغرض ولما نذر الاستفهام الحقيقي للعلم أو لمدم تعلق الغرض

لما منع وقيل يغفروا محكي بالقول وأصله اغفروا ولكنه جاء على المعنى كقوله قال زيد قام ويكون لفظه قت ومنه حذف زيد ليخرجن وانما قال لا يخرجن ونظير الآية قوله تعالى قل للذين آمنوا يقيموا الصلاة وأما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع فقال الزمخشري انه على الصفة وقال السكاكي انه على الاستئناف كانه قيل له ما تصنع به قال يرثني فلم يكن داخل في المطلوب بالدعاء ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدم استجابة الدعاء فان يحكي مات في حياة زكريا عليه السلام الصلاة والسلام فلت يرد عليه شيئا أن أحدهما أن هذا المحذور والذي فر منه لازم له على قراءة الجزم فهما كان عذر عنهما كان عذرا عن كونه صفة وعن استجابة الدعاء الثاني أن هذا الذي ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يترتب عليه محذور بخلاف الاستئناف فانه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه يرثه فيلزم الخلف وهو ممنوع في هذا المحل وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الخلف بل يلزم عدم ترتب الغرض فان التقدير بأطلبه ليرثني وفيه نظروا وانما الصواب أن المراد ارث العلم والنبوة كما ذكره المفسرون والسلف وقد وقع ذلك واستجيب دعوته صلى الله عليه وسلم وحصل له مقصوده بتمامه قبل موته يحكي عليه الصلاة والسلام ص (وأما العرض الى آخره) ش العرض كقولك ألا تنزل نصب خيرا تقدم أنه مولد عن الاستفهام

والالتماس داخلين في الامر بنه على أنه طلب فعل غير كف فقط وعلى قول من يقول لاجزاء للترجي ولا جزم بعده أو أنه رأى دخول الترجي في التمني والتخصيص في العرض كذا قيل وفيه أن هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذي بمعنى الطاب (قوله أشار المصنف الى ذلك) أي الى رد ذلك أي الى رد جعلها خمسة وانه كان عليهم أن يجعلوها أربعة لان العرض مولد من الاستفهام (قوله وأما العرض) أي وهو طلب الشيء طلبا بلاحت وتأكيد وكذا التخصيص وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك ألا تنزل نصب خيرا فهما مولدان من الاستفهام لان ما لا يكونان الامع آلتفه فيكونان داخلين فيه فذكره من عنهما

وليس

(قوله فولد من الاستفهام) أي الانكارى لانه في معنى النفي وقد دخل على فعل منفي فيفيد ثبوت الطلب ولا شك أن الاستفهام الانكارى أصله الحقيقي جعل على الانكار لمناسبة المقام المفتضى لظهور محبة ضد مدخوله فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقي وان كان بواسطة فسقط ما يقال ان الذي يقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقي والعرض لم يتولد منه وانما تولد من الانكارى وحينئذ فلا يكون ذكر الاستفهام مغنيا عن العرض كذا قرر شيخنا العدوى وبما علمت من أن هذا الاستفهام انكارى وأن انكار النفي اثبات ظهر لك صحة تقدير الشرط مثبتا بعده لان الشرط المقدر بعده هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها أعني الاثبات والنفي فلا يجوز تفرقه بربا مثبت بعد المنفي وبالعكس خلافا للكسائي المجوز لذلك تعويلا على القرينة

وهو محال وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقريئة جائز أيضا كقوله تعالى فآله هو الولي أي أن أرادوا وليا بالحق فآله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذن لذهب أي لو كان معه اله اذن لذهب

(قوله وليس) أي العرض (قوله لان الهمزة فيه) أي في المثال المذكور الممثل به للعرض وحاصله أن الهمزة في المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفي ويمنع حمله على حقيقة وهو الاستفهام عن عدم النزول للعلم به فحمل على الإنكار لعدم النزول فتولد منه عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (قوله امتنع حمله) أي حمله الاستفهام في المثال (قوله العلم بعدم النزول) أي والاستفهام الحقيقي انما يكون عند الجهل وقد يقال ان العلم بعدم النزول في الحال لا يمنع أن يراد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول في المستقبل كما تقول لمن تعلم عدم سفره الآن أناسا فرغدا الآن يقال هذا تعليل لعدم إرادة الاستفهام عن عدم النزول في الحال وفي الكلام مقدمة مطوية وهي وليس المراد الاستفهام عن عدم النزول في المستقبل إذا السؤال عنه لا يتعاقب به غرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعاقب الغرض به (قوله مثلا) راجع للنزول أي أول العلم بعدم الحديث (قوله فتولد عنه) أي عن امتناع حمله الاستفهام على حقيقة (٣٣١) (قوله قريئة الحال) أي وهو العلم بعدم النزول والاضافة

لبيان وقوله فتولد منه أي بواسطة حمله على الإنكار لأن إنكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحجته فني المثال المذكور إنكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على المخاطب فيكون اللفظ الموضوع اطلب الفهم مستملا في طلب الحصول (قوله وطلبه منه) تفسير لما قبله (قوله ويجوز تقدير الخ) لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الأمور الاربعة السابقة أشار إلى تفهم الحكم وأنه جائز في غيرها أيضا تكثيرا للفائدة وتأنيضا بتقديره

وليس شيئا آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فتولد عنه جموعة قريئة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (في غيرها) أي في غير هذه المواضع (لقريئة) تدل عليه (نحو أم اتخذوا من دونه أولياء) فآله هو الولي أي أن أرادوا أولياء بحق فآله هو الذي يجب

حمل على الإنكار بقريئة انظهار محبة ضده مدخولها ومعلوم أن إنكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحجته فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذي هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصدده وانما تولد من مجازيه الذي لم يذكر أن الجواب يجزم بعده تأمله ثم ذكر أن تقدير الشرط لا يختص بعدية الأمور الاربعة السابقة فقال (ويجوز) تقدير الشرط مع الاتيان بالجواب (في غيرها) أي بعد غير هذه الاربعة (لقريئة) دلت على ذلك وذلك (نحو) قوله تعالى (أم اتخذوا من دونه أولياء فآله هو الولي) فقوله تعالى فآله هو الولي جواب شرط مقدر (أي أن أرادوا أولياء بحق) فآله هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه هو المولى والسيد لا يشاركه أحد في ذلك والقريئة وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة أداة الاستفهام فلذلك يجزم الفعل في جوابه كما يجزم في جواب الاستفهام وانما لم يقل انه استفهام لانه لا يريد نقل ما في الخارج لما في الذهن فانه عارف قلت وقد تقدم أنه يمكن رجوعه إلى الاستفهام وكان المصنف يريد أنه لما كان صيغة استفهام الحق بالاستفهام وكلام غيره يقتضي أنه نوع خامس من الطلب يجزم الجواب بعده كما يجزم بعد الاربعة ص (ويجوز في غيرها لقريئة) ش أي يجوز في غير هذه الأمور تقدير الشرط نحو فآله هو الولي التقدير أن أرادوا وليا بحق فآله هو الولي لا غيره والفاء هي القريئة

(قوله في غيرها) أي بعد غيرها (قوله أي في غير هذه المواضع) يعني التي جزم فيها المضارع فلا يرد أن قوله أم اتخذوا والاستفهام فيكون داخلا فيما سبق لان الاستفهام هنا غير حقيقي بل توبيخي بمعنى لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا والذي مر الاستفهام الحقيقي (قوله قريئة تدل عليه) وذلك كالفاء في الآية الداخلة على الجملة الاسمية فانها تدخل في تلك الحالة على جواب الشرط مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه تعالى وليا (قوله فآله هو الولي) هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف أي أن أرادوا أولياء بحق فليتخذوا الله وحده لانه هو الولي لانفس الجواب وذلك لان ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطاوعا أي سواه أرادوا اتخاذ ولي أم لم يريدوه وحينئذ فإرادة الولي لا تكون سببا في كون الله تعالى هو الولي فلا معنى لتعلقه على ذلك الشرط ثم إن تعريف المسند وضمير الفصل اقصر الافراد كما يشيرونه قول الشارح فآله هو الذي يجب أن يتولى وحده لان الآية تزلت في حق المشركين القائلين بشركة الغير مع الله في كونه وليا معبودا بالحق وليس اقصر القلب على ما وهمه بعضهم وهذا الوهم نشأه من قوله تعالى أم اتخذوا من دونه ورده عليه بان لفظ دون تستعمل للأفراد أيضا (قوله أي أن أرادوا أولياء بحق) أي بفساد ولاخل وصفا واذن لا حالا وما لا

(قوله أن يتولى) بضم الياء أى يتخذ ذوليا وقوله ويعتقد الخ نفسه ير لمأقبلة (قوله وقبل الخ) وجهه مقابلة هذا لما قاله المصنف أن المصنف يجعل الفاء فى الآية رابطة لجواب شرط مقدر وهذا القيل يجعل الفاء للتعليل وليست عاطفة لجمله على جملة أخرى ولا حاجة الى تقدير الشرط وحاصل هذا القيل أن الاستفهام هنا انكارى بمعنى النفي والنفي هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة على المعلول والسبب على المسبب اذ لا شك أنه لو قيل لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا وحينئذ لا داعى لتقدير الشرط لعدم الحاجة اليه وحينئذ لا فاء للسببية عطفت جملة السبب على المسبب (قوله انكارى توحي) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها انكارى توحي وهذا الاختلاف فيه على القولين وذلك لأن أم منقطعة بمعنى بل والاصل بل اتخذوا والاستفهام لا انكار (٣٣٣) وأولياء نكرة فى سياق النفي فتفيد العموم وحينئذ فيكون قوله أم

اتخذوا من دونه أولياء انكارا لكل ولي غير الله سبحانه وتعالى من غير خلاف بين القولين وانما الخلاف فى الفاء هل هى مجرد العطف كما هو هذا القول أو أنها رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف فحط المخالفة بين القولين قول الشارح وحينئذ يترتب الخ (قوله) بمعنى أنه لا ينبغي الخ) أشار الى أن هذا الاستفهام الانكارى بمعنى النفي وأن المنفى انما هو الانبغاء لا الاتخاذ لانه واقع (قوله) وحينئذ أى وحين اذ كان ذلك الاستفهام انكاريا بمعنى النفي (قوله) يترتب عليه الخ) أى ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود وترتب المسبب على السبب بحسب العلم (قوله كما يقال الخ) هذا نظير يمتنع عليه وذلك

أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لا شك أن قوله أم اتخذوا انكارى توحي بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذ من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فانه هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه ذلك الشئ

فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواء تعالى أولياء فيفهم منه صريحاً أن من أراد اتخاذ سواء تعالى فهو فى ضلال وهلاك ويفهم منه ضمناً أن من أراد ما لا توابعه وأراد الاستمسك بالعروة التى لا تنفصم فليتخذ الله تعالى ولياً دون غيره مخذف الشرط وأتى بلازم الجواب فى موضعه فأصل الكلام على هذا أن أرادوا أولياء بلا بطلان أى بلافساد وخلل وصفوا ذاتا وحالا وما لا فليتخذوا الله تعالى ولياً لانه تعالى هو الولي المنفرد بالقدرة العامة والمشيشة التامة والعزة الباهرة وصح الجواب بضمون الجملة لكونه علة للجواب كما قدرنا وعلى هذا لا يرد أن يقال لا يصح الجواب بالجملة الاسمية عن الشرط لمضيه ودلالتها على الدوام مع أن ارادة الولي لا يكون سبباً فى كون الله تعالى هو الولي وانما قلنا ان هذا ليس مما تقدم لان الاستفهام الحقيقى لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله تعالى ولياً ولا جل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فانه هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبيب فكانه قيل لا ينبغي أن يتخذ من دون الله وليا بسبب أن الله هو الولي والسيد فلا يتخذ غيره فحينئذ لا يحتاج الى تقدير الشرط المذكور كما لا يقدّر فى قولك مثلاً لا ينبغي لك أن تعبد سوى الله تعالى فانه هو المعبود أى انما كان لا ينبغي لك ما ذكر بسبب أن الله تعالى هو المعبود بحق وعطف الجملة السببية على مسيها وجوده ويأتى ما يعرف منه ذلك ان شاء الله تعالى فى الفصل والوصل ورد بان الكلام اذا كان بمعنى كلام آخر لا يلزم فيه أن يكون كهو فى كل شئ لجواز أن يخالفه فى بعض

فى ذلك وحذف الجملة الشرطية أطلق الجمهور جوازه فأما حذفها وبقاء ان فالأكثر على الجواز وذهب بعضهم الى أنه لا يحذف الفعل الامع بقاء لا التى قبله منفيها وهو الذى ذكره الشيخ أبو حيان فى تفسير قوله تعالى فتاب عليكم وان كان اختار فى شرح التسهيل الجواز مطلقا ويجب أن يستثنى من عبارة من تكلم على حذف فعل الشرط ان سيقا فسيف وان أحدهم من المشركين استجارك فالكلام حينئذ انما هو فى حذف جملة الشرط بأسرها وأما حذفها مع ان فالزمن شئ كثير الاستعمال له ورد عليه الشيخ

لان الفاء هنا للسببية لترتب ما بعدها على ما قبلها ترتب العلة على المعلول وليست رابطة لجواب شرط مقدر فعملها الفاء فى الآية لان أم اتخذوا فى معنى لا ينبغي أن يتخذوا (قوله وفيه نظر) أى فى ذلك القيل نظر (قوله اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ) ما نكرة واقعة على اللفظ (٢) وفيه صفة لها وقوله معنى الشئ فاعل بالظرف والشئ مضاف اليه وهو واقع على اللفظ أيضا وقوله حكمه بالنصب خبر ليس والضمير المضاف اليه يرجع الى ما وحكمه الثانى منصوب على أنه مفعول مطلق أى ليس حكمه وحكمه يضم يرد راجع لشيء أى ليس كل لفظ فيه معنى فى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الاخر منه لا الهمة التى لا انكار فى قوله أم اتخذوا وان كان فيهما معنى لا ينبغي أن يكون ليس حكمها حكم لا ينبغي لان الفاء بعد لا ينبغي فى التعاليل بل بخلافها ما بعد أم اتخذوا (٢) الصواب أن حكمه حكم الخ جملة اسمية خبر ليس اه معصية

والطبع

(قوله والطبع) أي العقل (قوله لا تضرب زيدا) بضم الباء على أن لا تافيه أي لا ينبغي أن تضربه وقوله بالفاء أي التعليمية العاطفة للخبيرة على مثلها (قوله استفهام انكار) أي حال كونه استفهام انكار بمعنى لا ينبغي (قوله فانه لا يصح الابلو والحالية) أي لا بالفاء لما فيه من عطف الجملة (٣٣٣)

الاستفهام بمعنى النفي  
فقولنا أنضرب زيدا في  
معنى لا تضرب زيدا أي  
لا ينبغي أن تضربه  
واعترض على ما ذكره  
الشارح من عدم صحة الفاء  
بقول أبي تمام  
أحاولت ارشادي فعقلي  
مرشدي

أم اشتقت تأديبي فدهري  
مؤدبي

وأجيب بأن مراد الشارح  
عدم صحة مثل قولنا

أنضرب زيدا فهو أخوك  
على أن تكون الفاء تعليلا

لنفي الضمى والشاهد  
بذلك هو الذوق السليم كما

ذكره العلامة السبكي  
شرح المفتاح ولانقض

لذلك بقول أبي تمام لجواز  
أن تكون الفاء فيه تعليلا

لنفي المقدر أي لا حاجة  
إلى ارشادك لان علة لي

مرشدي كما ذكره وامله  
في قوله تعالى أفن زين له

سوء عمله فرآه حسنا فان  
الله يفضل من يشاء حيث

قالوا التقدير لا جدوى  
للتحسر وقوله فان الله

يفضل من يشاء تعليل لهذا  
المقدر هذا وقد علل

السبكي شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء قاله هو الولي للتعليل لانه ليس بمعنى

الماضي فلا يصح أن يعمل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها

صفة مشبهة بمعونة المقام اسمه الماضى على أن انقرينة قائمة بأن مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد  
بزمان فتدبر أه فترى

والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف أنضرب زيدا فهو أخوك استفهام انكار فانه لا يصح الابلو والحالية (ومنها) أي من أنواع الطلب (النداء)

اللوازم فانك اذا قلت مثلا أنضرب زيدا على أن الاستفهام لانكار لم يصح أن تعطف عليه قولك فهو أخوك بالفاء وانما يصح فيه وهو أخوك على الحالية مع أنه بمعنى لا تضرب زيدا وهذا الكلام أعني قولك لا تضرب زيدا لما كان اخبارا في المعنى لانه بمعنى لا ينبغي أن تضرب يصح أن تعطف عليه الجملة المذكورة فتقول لا تضرب زيدا فهو أخوك بلا تقدير شرط والشاهد في صحة هذا الكلام وهو لا تضرب زيدا فهو أخوك دون أنضرب زيدا فهو أخوك الذوق الناشئ عن تتبع الاستعمال ونوقش هذا التنظير بأن أنضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا ينبغي أي لا يليق أن تضرب زيدا الذي هو معنى المفسر به وهو لا تضرب اذا لانكار معناه النفي ولو فسر هنا بالنفي تجوز كما أشرنا اليه انكارا للأنباء وللباقية الضرب وهو ما شئت لفان فلم يتحقق كون ما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان في اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى ثم منع قولنا أنضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الجملة للعطف قد لا يسلم كافي قوله

\* أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي \* اذ لا يحسن التقدير هنا ولكن هذا لا يرد على المصنف لانه انما ادعى جواز التقدير وانما يرد على من جعل كلامه على وجوب التقدير تأمله والله أعلم (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال حسا أو معنى بحرف نائب مناب أدعوسواء كان ذلك الحرف ملفوظا كإزيدا أو مقفلا كإيوسف أعرض عن هذا ولا يجوز الفعل بعده جوابا لان مفاد الحرف ومدلوله أدعوا وأما الاقبال فهو مطلوب بالضرورة لان الانسان انما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كما في الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقبله قبل جازم الفعل بعده جوابا بان يقال مثلاً أعلمك وهذا مما يعلم به أن الشيء الضمى ليس كالصرح وأيا وهما من حروفه للبعيد وقد ينزل القريب كالبعيد لغفلة أو قوم أو تنزيل المنادى منزلة ذي غفلة اعظم الامر المدعولة أبو حيان حيث قد ران فعلتم فتساب عليكم بان حذف حرف الشرط وفعله لا يجوز الا بعدد الامر ونحوه مما يجوز في جوابه غير أن الشيخ نقل عنه قوله تعالى فيقسمان بالله ان ارتبتم عن الفارسي جواز ذلك وتقديره كما قبل فيقسمان قال وفيه تكلف ولم ينعه وكذلك نقله عن الزمخشري في تقديره في قوله تعالى فانه هو الولي ولم ينكره قال السكاكي وغيره يحذف الجزاء كقوله تعالى قل أرأيتم ان كان من عند الله الآية وذكروا غيره أنه يحذف الشرط والجزاء معا قال الشاعر

قالت بنات العم يأسلني وان \* كان فقيرا معذما قالت وان

ونص ابن مالك وابن عصفور على أن ذلك ضرورة وغيرهما أطلق الجواز هذا اذا حذف فامع بقاء ان فان حذف ان أيضا فالظاهر جوازه اذا دل عليه دليل ص (ومنها النداء الخ) ش أي الخامس من أنواع الانشاء النداء وحقيقته طلب اقبال المدعوى على الداعي بأحد حروف مخصوصة وأحكامه معلومة

السبكي في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء قاله هو الولي للتعليل لانه ليس بمعنى الماضي فلا يصح أن يعمل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام اسمه الماضى على أن انقرينة قائمة بأن مصب الانكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد  
بزمان فتدبر أه فترى



وقد تستعمل صيغته في غير معناه كالاعراء في قولك لمن أقبل يتظلم

(قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم اقبال المخاطب حسا أو معننى فالأول كإز يدو الناني نحو يا جبال وباسمائه والمراد الطلب اللفظي لأنه هو الذي من أقسام الانشاء (قوله بحرف) الباء لآلة (قوله نائب مناب أدعو) أي ولكون الحرف نائبا مناب أدعو لا يجزم الفعل بعده جوابا ولا يقال ان فيه دلالة على طلب الاقبال فمكانه قيل أقبل وحينئذ فيجزم الفعل في جوابه لانا نقول مفاد الحرف ومدلوله أدعو وأما الاقبال فهو مطلوب بالازوم لان الانسان انما يدعى للاقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كما في الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل فقيل أقبل جاز جزم الفعل جوابا بأن يقال مثلا أعلمك ومن هذا تعلم أن الشيء الضمني ليس كالصريح اه يعطوي ومن هذا يعلم أن جعل النداء من أقسام الطلب لدلالته على طلب الاقبال لزوما تأمل واعلم أن الحروف التي يطلب بها الاقبال النائية مناب أدعو خمسة منها أيا وهيا وهما موضوعان لنداء البعيد وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزلة البعيد لكونه نائبا أو ساهايا حقيقة فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعيد في اعلاء الصوت أو لتنزيل المنادى منزلة ذي غفلة لعظم الامر المدعوله حتى كان المنادى غافلا عنه مقصرا لم يف عاها وحقه من السعي والاجتهاد الكلي فيستعملان له فتقول مثلا هيا فلان تها للحرب عند حضوره ومنها أي والهزمة موضوعان لنداء القريب (٣٣٤) وقد ينزل البعيد منزلة القريب ويستعملان فيه تنبيها

وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال (كالاعراء في قولك لمن أقبل يتظلم

حتى كان المنادى غافلا عنه مقصرا فيستعملان له فتقول مثلا هيا فلان تها للحرب عند حضوره وأي والهزمة منها القريب وقد ينزل البعيد كالقريب لحضوره في القلب فصار كالشهود الحاضر كقوله \* أحبيب القلب عني لا نزول \* وأما ما منمنا فاقيل تكون لهامعا وقيل مختصة بالبعيد فلا تستعمل في القريب إلا لتنزيله منزلة البعيد اما لاستبعاد الداعي نفسه عن حال المنادى كقولنا يا الله مع أنه أقرب الينامن جبل الوريد واما لاستعظام الامر المدعوله حتى كأن المنادى مقصرا في أمره غافلا عنه كما تقدم كقولك يا هذا قم على لسان الجد في أمر ربك ولو كان المنادى كذلك واما للحرص على اقباله فصار اقبال المنادى كالبعيد لان النفس اذا اشتدت حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادربالماء فانا عطشان واما لبلادته فكانه بعيدا لا يسمع فتقول تنبه أيها الغافل واما لانخطاط شأنه فكانه بعيد عن مجلس الحضور فتقول من أنت يا هذا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) الأصلي وهو طلب الاقبال وذلك (كالاعراء) وهو الحث على لزوم الشيء كما (في قولك لمن أقبل) اليك أو إلى من حضر معك حال كون ذلك المقبل (يتظلم) أي يظهر في النحو وقد يستعمل في غير معناه مجازا فن ذلك الاعراء وهو في الاصطلاح الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه والمراد به هنا الابتلاء وقد تستعمل فيه صيغة النداء كما تقول لمن يتظلم ويتشكى من الظلم

على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلا حتى صار كالشهود الحاضر كقوله

أسكان نعمان الادراك تيقنوا \* بانكم في ربيع قلبي سكان ومنها يا واختلاف فيها فقال ابن الحاجب انها حقيقة في القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى الجواز في أحدهما خلاف الأصل وقال الزمخشري انها حقيقة في البعيد ولا تستعمل في القريب إلا مجازا لتنزيله منزلة البعيد اما لاستبعاد

الداعي نفسه عن مرتبة المنادى أي تصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحضرة كقولنا يا الله مع أنه أقرب الينامن جبل الوريد أو لالتنبية على عظم الامر المدعوله وعلو شأنه حتى كان المنادى مقصرا في أمره غافلا عنه مع شدة حرصه على الامتثال نحو يا أيها الرسول بلغ أو للحرص على اقبال المنادى أي الرغبة والرضا بذلك فصار اقباله كالبعيد لان النفس اذا اشتدت حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام بادربالماء فانا عطشان ونحو يا موسى أقبل أو لالتنبية على بلادة المنادى فكانه بعيد من التنبية لا يسمع فتقول يا أيها الغافل واسمع أو لانخطاط شأنه فكانه بعيد عن مجلس الحضور ونحو من أنت يا هذا (قوله أي صيغة النداء) من إضافة الدال للدلول (قوله في غير معناه) أي الأصلي فيكون استعمال صيغته في ذلك الغير مجازا واعلم أن بيان حقيقة النداء وظيفته لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفته هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث اه أطول (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم فالإضافة للههه وهذا بيان لمعناه الأصلي (قوله كالاعراء) هو الحث على لزوم الشيء وهذا بيان لغير معناه (قوله لمن أقبل) أي اليك أو إلى من حضر معك (قوله يتظلم) حال من فاعل أقبل أي مظهرا لتظلم أحده وبث الشكوى به

بِأَمْلُومٍ وَالْإِخْتِصَاصِ فِي قَوْلِهِمْ أَنَا فَعَلْ كَذَا أَيُّهُمَا الرِّجْلُ وَفَعْلٌ نَفْعٌ كَذَا أَيُّهُمَا الْقَوْمُ وَاعْفُرْ اللَّهُمَّ لَنَا أَيْتَهَا الْعَصَابَةُ

(قوله قصدا) حال من الكاف في قولك أى كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصدا به اغراء (قوله وحثه على زيادة النظم) تفسير  
لاغرائه والنظم هو الشكاية من الظلم وعبر بالزيادة لان أصل النظم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى  
وشكاية اذا أخبرته عنه بسوء فهو مشكى ومشكوى (قوله لان الاقبال حاصل) علة لهذوف أى واست قاصدا بقولك يا مظلوم طلب  
اقباله لان الاقبال حاصل والى والحاصل لا يحصل والحاصل أن قولك يا مظلوم لمن جاء ينظّم ليس المراد به طلب الاقبال لكونه حاصلًا وإنما  
الغرض به اغراء ذلك المتظلم على زيادة النظم وبث الشكوى وحينئذ فاللفظ الموضوع لطالب اقبال المخاطب على المتكلم مستعمل في  
طلب اقباله على الامر الذى يناديه على جهة المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله والاختصاص) هو في الاصل قصر  
الشيء على الشيء وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر صورته صورة منادى أو معرف بأل أو بالاضافة أو بالعلمية فنال  
كون الدال على التخصيص المذكور صورة المنادى قولك أنا فاعل كذا أيها الرجل ومثال المعرف بأل قولك نحن العرب أنا نحن من بذل  
ومثال الاضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر

كقولہ \* بناءً على ما يكشف  
الضباب \* والدلالة على  
التخصيص المذكور بنى  
العلامة نادر في كلامهم ثم ان  
الغرض من الاختصاص  
اما الافتخار كما اذا انضم  
التخصيص بذلك الحكم  
الترفع كما في قوله نحن  
العرب اقرب الى الناس  
للضيف ونحوه على أيها  
الحواد يعتمد الفقير  
أو المسكنة والتواضع  
كما في قولك أنا أيها المسكين  
أطلب المعروف ونحوه  
أيها العبد فقير الى الله  
أو مجتهد ناكس مدلول  
الضمير كقولك أنا أيها  
الرجل أنكلم فيما يتعلق

يا منطووم) قصد الى اغرائه وحسنه على زيادة النظم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص  
في قواهم أنا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل

ظلم الغير له وبيت الشكوى به (يا مظلوم) فانك لا تريد بقولك يا مظلوم طلب اقباله حسا او معنى لحصوله  
 وانما اردت اغراءه وحثه على زيادة التظلم الذي هو بيت الشكوى وكثيرا ما يؤيد كذا المراد بالتمكيد  
 فيقال يا مظلوم يا مظلوم في حال تظلمه اظهارة الرجته وتحمير كالدعايته على الشكوى بذلك تظلمه على وجه  
 النداء او بجملة تتضمن معناه كان يقال يا مظلوم اشتك فيك في ذام موضع الشكوى والعلاقة بين النداء  
 وبين الاغراء المستعمل هو فيه ان الاغراء ملزوم للاقبال اذ لا معنى لاغراء غير المقبل معنى بان يكون  
 بحيث لا يسمع (و) كذا الاختصاص وهو في الاصل معلوم وفي الاصطلاح ان يؤتى بما يدل على تخصيص  
 حكم معلق بضمير التكلم بشرط ان يكون الدال على ذلك التخصيص صورة منادى او معر فابال او بالاضافة  
 او بالعلمية اما صورة المنادى فكما (في قوله) انا فاعل كذا ايها الرجل فان ايها الرجل اصله ان  
 يستعمل دا لا على تخصيص المعين لطلب الاقبال منه ولو كان هو المتكلم عند قصد تحجير منادى من نفسه  
 مبالغة كما هو الاصل في هذا المثال ثم نقل لمطلق التخصيص لا بقيد كونه لطلب الاقبال فهو كالجهاز  
 المرسل فيفيد تخصيص مدلوله المعبر عنه بالضمير بحكم ذلك الضمير ولما نقل من النداء التزم فيه احكم  
 المنقول عنه من بناء أى على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلى بال اياها بالرفع على أنه صفة من جهة  
 المعنى فهو ذا ما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة النصب على الفعلية بتقدير فعل  
 يا مظلوم فانه ليس نداء حقيقة لان الغرض ان المخاطب اقبل ينظلم ولكنه ترغيب له في شكوى الظلم  
 ومن ذلك الاختصاص كقوله انا فاعل ايها الرجل وغفر الله لنا ايها العصابة أى مخصصا به دون الرجال

بصالحى (قوله أنا أفعل صكذا أيها الرجل) أنا مبتدأ وأوجه له أفعل كذا خبره وأى مبنى على الضم فى محل نصب مفعول  
لمحذوف وجوباً أى أخص والرجل بالرفع نعت لاى باعتبار لفظها والوجه فى محل نصب على الحال واعلم أنك إذا قلت يا أيها الرجل  
كانت بالطلب الإقبال وأىها منادى مبنى على الضم فى محل نصب والرجل نعت لاى وفى الحقيقة هو المنادى وأى وصلة لندائه  
ومفيدة لتخصيص المنادى بالطلب الإقبال الذى استغنى عن يافأذا قلت أنا كرم الضيف أيها الرجل كان معناه أنا كرم الضيف  
فى حال كونى مختصاً من بين أفراد الرجال بكرام الضيف فقوله أيها الرجل أفاد تخصيص مدلول الرجل بالأكرام الذى  
نسب لمدلول أنا وهو الامة كالم فقوله أيها الرجل بيان لمدلول أنا فأصل أيها الرجل كما علمت فى حال النداء تخصيص المنادى بطلب  
الإقبال فأطلق عن قيده وهو طلب الإقبال ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضيف كالأكرام فيكون مجازاً مرسله علاقته  
الإطلاق والتضييد وظهر لك أن المجاز فى أيها وأنت خير بأن هذا خروج عن الموضوع إذ كلامنا فى استعمال صيغة النداء كىافى  
غير معناه مجازاً وهذا الذى استعمل فى غير معناه الأصلى أيها الرجل وهو ليس بصيغة النداء كما لا يخفى وأجيب بأن أياً ما كثرت استعمالها  
مع أدوات النداء نزلت منزلة أدواته كذا قرر شيخنا العلامة دوى رحمه الله

أى منخصص من بين الرجال ومخصصين من بين الاقوام والعصائب

(قوله أصله) أى الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص المنادى بطلب الخ أى ولو كان المنادى هو المتكلم وذلك عند قدمه  
تجربته من نادى من نفسه بمبالغة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل) أى أيها الرجل مجردا عن طلب الاقبال أى بنقله  
المطلق التخصيص لأن المتكلم لا يطلب اقبال نفسه فان هذا الباب يحى في المتكلم اما وحده أو مع الغير (قوله ونقل) أى ثم نقل  
بعد التجرب يد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بما نسب اليه وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد فأيهما الرجل  
خبر مستعمل بصورة النداء تجوزا كما استعمل الامر بصيغة الخبر فحوا حسن يزيد والخبر بصيغة الامر فحوا والوالدات برضعن (قوله  
الى تخصيص مدلوله) أى مدلول أيها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المعبر عنها بالضمير (قوله بما نسب اليه) أى بالحكم الذى نسب  
اليه وربط به كالفعل كذا في المثال المذكور والجار والمجرور متعلق بتخصيص وضمير اليه للدلول وانما كان الحكم الذى هو أفعول  
كذا منسوب بالدلول أى ومرتب طابه لما علمت أن مدلولها المتكلم المعبر عنه بالضمير وقد أخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله اذ ليس المراد  
الخ) علة لقوله ونقل الخ أى وانما نقل عن أصله لما ذكرناه ليس الخ وإذا كان المراد من أى ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم  
السابق ولم يرد به المخاطب كان قولنا أيها الرجل وما مثله صورته صورة النداء وليس بنداء وحينئذ فلا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه  
لم يبق فيه معنى النداء أصلا لا حقيقة كما في الازيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمنسوب فانها منادى دخلها معنى التعجب والتفجع  
معنى باللاء احضر أيها الماء حتى يتعجب منك ومعنى يا محمد احضر يا محمد فأنما مشتاق اليك فلما لم يبق في الكلام معنى النداء أصلا  
كره التصريح باداته كذا نقل عن الشارح (قوله ووصفه) وهو الرجل في المثال المذكور لانه بمعنى الكامل المختص (قوله المخاطب)  
ضمير ليس (قوله بل مادل) أى بل المراد بأى ووصفه معنى دل عليه أى على ذلك المعنى وقوله ضمير

أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله  
من بين أمثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأى ووصفه المخاطب بل مادل عليه ضمير المتكلم فأيهما  
مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل نصب على أنه حال وله ذاقال (أى مختصا) أى مختصا  
(من بين الرجال)

هو أخص على أن الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل نصب على المفعولية وعامله جملة حالية  
صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله (أى) أفعول ذلك (مختصا) أى مختصا (من بين الرجال)  
واغفر لانه مخصوص من بين العصائب والاختصاص حقيقة اسم ظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب

فاعل دل وقوله المتكلم أى  
الذى هو أنا في المثال السابق  
مثلا أفراد المتكلم بالرجل  
نفسه (قوله فأيهما الخ)  
تفريع على ما تقدم من  
قوله ثم نقل الخ أى اذا علمت  
أنها نقلت عن معناها  
الأصل وهو النداء فاعلم  
أنه التزم فيها حكم المنقول

عنه من البناء على الضم لأن كل مانقـل من باب الى آخر فاعرابه على حسب ما كان عليه كافي العناية (قوله مضموم) وقد  
أى مبنى على الضم لانه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوبه بتقديره أخص (قوله والرجل مرفوع) أى على أنه صفة لاى  
نظرا لفظها والرفع هنا اتفاقا كافي الارشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه والحاصل أن ضم أى ورفع تابعها حكمية لاله ما في  
النداء بأن نقلا بحالها في النداء واستعمالا في غيره وبهذا اندفع ما يقال اذا كانت أى معمول لا لخص ولم يكن معه نداء أصلا لا لفظا  
ولامعنى لم يكن هناك ما يقتضى البناء على الضم ورفع التابع ثم ان المراد بالرفع هنا الضم وهو ضم اتباع لانباء فاندفع ما يقال انظر  
ما العامل للرفع في هذا التابع اذ لا يصح أن يكون هو العامل في المنبوع أو نظيره لأن أخص هنا انما يقتضى النصب لا الرفع وكذلك  
أدعوا أنادى في باب النداء انما يقتضى النصب وهذا الاشكال جار في سائر توابع المنادى المرفوعة سواء كان المنادى أيا أو غيره  
قال الدماميني ولم أقفله على جواب ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من أن العامل فيه عامل المنبوع باعتبار تكيفه بكيفية المنبوع للجهول  
أو نظيره ويقدر مبنيا للجهول (قوله والمجموع الخ) ظاهره مجموع أيها الرجل وفيه نظر اذ الحال انما هو جملة الاختصاص أعنى الفعل المقدر  
أعنى أخص فكان الاولى أن يقول في محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذى هو حال وأجاب الشيخ بس بأنه يمكن الاعتذار بأن  
العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسمعا ثم ان كون الجملة  
الاختصاصية في محل نصب على الحال ليس بالازم اذ قد تكون معترضة لا محل لها وذلك في صورة ما اذا كان الدال على التخصيص معروفا  
بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف فان الجملة الاختصاصية هنا معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الاعراب ولا يصح  
جعلها حالية اذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ عند سيديه ومن تبعه (قوله ولهذا قال الخ) أى مفسر المراد من الجملة الواقعة حالا  
(قوله مختصا الخ) أى أنا أفعول كذا حال كوني مختصا بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة (قوله أى مختصا)

بيان لحاصل المعنى وأتى بهذا البيان دفعا لتوهم تعيين التأويل بمتخصص الزائد في الحروف المفيدة لكثرة التخصيص وإشارة إلى أن زيادة البناء هنا لم تفد شيئا بل متخصصا مثل محض (قوله وقد (٣٣٧) يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة الخ) أي على سبيل المجاز المرسل من استعمال ما لا اعم في الاختصاص وذلك لأن صيغة النداء موضوعية لمطلق طلب الاقبال فاستعملت في طلب الاقبال أي لخصوص الاغاثة (قوله بالله) أي يا الله أقبل علينا لاغاثةنا (قوله والتعجب) العلاقة بينه وبين النداء المشابهة من جهة أنه ينبغي الاقبال على كل من المنادي والتعجب منه (قوله بالالاء) يقال ذلك عند مشاهدة كثرة أو كثرة حلاوته أو برودته أو وفائه تعجبا منها فكأنه لغرابة الكثرة المذكورة يدعو ويستحضره ليتعجب منه (قوله والتعجب) العلاقة بين النداء وبين هذه الاشياء المشابهة في كون كل ينبغي الاقبال بالخطاب للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها مستند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيده مبنية على الضم كحالها في النداء وليست منادى وزعم السبيل في أنها في الاختصاص معربة ويجوز أن تكون خبر مبتدأ تقديره هو أيها الرجل أي المخصوص به وأن تكون مبتدأ تقديره أيها الرجل المخصوص أنا المذكور وذهب الاخفش إلى أنه منادى قال ولا يمنع أن ينادى الانسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك باعر وإذا تأملت ما ذكرنا علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلبا وعلى رأي الاخفش طلب لانه نداء ولا يكون ذلك في ضمير الغائب فلا يجوز اللهم اغفر لهم أيها العصابة قال سيبويه أراد أن يؤكده لانه قد اختص حين قال أنا ولكنه أكد ولم يعرف المختص الابلغ أيها وأيتها وانما وقع علماء أو مضافا ومعرفة بالالف واللام وقد خالف النداء في أنه لا يبدأ به ولا يستعمل بسائر أحرف النداء واستعمل معرفة بالالف واللام وهو أقسام قسم منقول من النداء وهو ما سبق وقسم تتبع فيه النقل مثل نحن العرب أقرى الناس للضيف وقسم يجوز فيه الامران وهو خمسة أهل كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا أهل البيت وآل نحو نحن آل فلان كرام ومعه شرف نحن معاشر الانبياء لا نورث وبنينا بنينا نحن لا ندعى لاب والعلم نحو بك الله نرجو الفضل بنا تعجبا يكشف الضباب (تنبيه) اقتصر المصنف من الانشاء الطلبي على ما ذكره وبقي عليه الترجي نحو لعل الله بأنينا بخير ونقل القرافي الاجماع على أنه انشاء وإذا كان الترجي انشاء فهو طلب كالتمنى وما قيل من أنه قد يكون لعل اشفاقا لتوقع محذور كقوله تعالى لعل الساعة قريب ان سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب ولا يقال استغنى بذكر التمني عن ذكر الترجي لانهما بابان مختلفان ولانه قال في التمني انه قد يتمنى بلعل فيعطى حكم امت وتقع لعل للتقليل عند السكاكي والاخفش والاستفهام عند الكوفيين كما سبق ولشك عند الفراء والطوال قال التنوخي في الاقصى القريب وقد تجي لعل للاشفاق والتقليل والاستفهام مع بقاء معنى الترجي وأما القسم

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو بالله والتعجب نحو يا للاء والتعجب والتوجع كما في نداء الاطلاق  
وأما المعروف بالفتوة لهم فمن العرب أسخى من بذل والجملة في نحو هذا المثال استثنائية إذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ وأما الاضافة فهو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وأما بالعلمية على وجه الندوة فكقولهم \* بنا تعجبا يكشف الضباب \* والغرض من الاختصاص اما الاختيار كما اذا تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كما في قوله \* نحن العرب أقرى الناس للضيف أو المسكنة كقولك أنا أيها المسكين أطلب المعروف أو مجرد تأكيده مدلول الضمير كقولك أنا أيها الرجل أنكم عصا الحى وتستعمل صيغة النداء مجازا في أشياء منها الاستغاثة نحو قولنا يا الله أي يا الله أغثنى في شدائد الدنيا والآخرة في كفايتها والعلاقة بينهما مطلق التوجه اللازم للنداء الذي هو طلب الاقبال لان المستغاث قد وقع التوجه اليه وهو من استعمال ما لا اعم في الاختصاص حيث استعمل ما لمطلق طلب الاقبال الذي هو النداء في طلب الاقبال بخصوص الاغاثة ومنها التعجب كقولك عند مشهود كثرة الماء بالاء والعلاقة مشابهة المتعجب منه المنادى في أنه ينبغي الاقبال على كل منهما ومنها التعجب والتعجب كما في نداء الاطلاق والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتعجب عليه والعلاقة في هذه الاشياء كون كل ينبغي الاقبال على كل منهما بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها مستند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيده مبنية على الضم كحالها في النداء وليست منادى وزعم السبيل في أنها في الاختصاص معربة ويجوز أن تكون خبر مبتدأ تقديره هو أيها الرجل أي المخصوص به وأن تكون مبتدأ تقديره أيها الرجل المخصوص أنا المذكور وذهب الاخفش إلى أنه منادى قال ولا يمنع أن ينادى الانسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك باعر وإذا تأملت ما ذكرنا علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلبا وعلى رأي الاخفش طلب لانه نداء ولا يكون ذلك في ضمير الغائب فلا يجوز اللهم اغفر لهم أيها العصابة قال سيبويه أراد أن يؤكده لانه قد اختص حين قال أنا ولكنه أكد ولم يعرف المختص الابلغ أيها وأيتها وانما وقع علماء أو مضافا ومعرفة بالالف واللام وقد خالف النداء في أنه لا يبدأ به ولا يستعمل بسائر أحرف النداء واستعمل معرفة بالالف واللام وهو أقسام قسم منقول من النداء وهو ما سبق وقسم تتبع فيه النقل مثل نحن العرب أقرى الناس للضيف وقسم يجوز فيه الامران وهو خمسة أهل كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا أهل البيت وآل نحو نحن آل فلان كرام ومعه شرف نحن معاشر الانبياء لا نورث وبنينا بنينا نحن لا ندعى لاب والعلم نحو بك الله نرجو الفضل بنا تعجبا يكشف الضباب (تنبيه) اقتصر المصنف من الانشاء الطلبي على ما ذكره وبقي عليه الترجي نحو لعل الله بأنينا بخير ونقل القرافي الاجماع على أنه انشاء وإذا كان الترجي انشاء فهو طلب كالتمنى وما قيل من أنه قد يكون لعل اشفاقا لتوقع محذور كقوله تعالى لعل الساعة قريب ان سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب ولا يقال استغنى بذكر التمني عن ذكر الترجي لانهما بابان مختلفان ولانه قال في التمني انه قد يتمنى بلعل فيعطى حكم امت وتقع لعل للتقليل عند السكاكي والاخفش والاستفهام عند الكوفيين كما سبق ولشك عند الفراء والطوال قال التنوخي في الاقصى القريب وقد تجي لعل للاشفاق والتقليل والاستفهام مع بقاء معنى الترجي وأما القسم

(٤٣ - شروح التلخيص ثانيا) والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتعجب عليه اه ومثال التوجع يا مرضى ويا سقمى والاطلال جمع طلل وهو ما يخص من آثار الديار وذلك كقوله الأعم صبا حايها الطال البالي \* وهل يعنى من كان في العصر الحالى



ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل أو لظاهر الحرص في وقوعه كما مر

(قوله والمنازل) كما في قولك يا منزلي ويا منزل فلان منحسرا ومتحزنا عليه وكافي قول الشاعر  
أيامنازل سلمي أين سلماتك \* من أجل هذا بكيناها بكينناك  
أي من أجل عدم وجدان سلمي بكينا على سلمي وبكينا على المنازل فقوله بكيناها أي بكينا على سلمي وقوله بكينناك أي وبكيناك أي بكينا  
عليك أي المنازل (قوله والمطايا) أي الأبل كما في قولك يا ناقه أبي ويا ناقتي منحسرا عليها وكافي قوله  
يا ناق جدتي فقد أفنت أباتك بي \* صبري وعري وأنساعي وأحلامي (٣٣٨)

والمنازل والمطايا وما أشبه ذلك (ثم الخبر - ديقع موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ الماضي دلالة  
على أنه كانه وقع نحو وقفك الله التقوى (أو لظاهر الحرص في وقوعه كما مر) في بحث الشرط  
من أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره إياه فربما يخيل له اليه حاصله لا نحو رزقي الله  
لقاءك

(ثم) أفظ (الخبر) الذي تقدم انه هو ما دل على نسبة خارجية تطابق أو لا تطابق (قد يقع) مجازا  
(موقع الانشاء) الذي هو الكلام الذي لانسبة له خارجا وانما توجد نسبه بنفسه ووقوع الخبر موقع  
الانشاء (اما) أن يكون (ا) إفادة (التفاؤل) كان يقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه  
فيعدل عنها إلى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا لتحقيقه كما يقال وفعل الله إلى التقوى ولما  
كان من أسباب التحقق الطلب استعملت صيغة ذلك المسبب في ذلك السبب لعلاقة الزوم في الجملة  
(أو) أي واما أن يكون (لاظهار الحرص في وقوعه) واظهار الحرص مما يستدعي الامتنان  
لما تضمنه من الخت على الوقوع (كما مر) في بحث الشرط وهو أن الطالب اذا عظمت رغبته في شيء

فهو انشاء اجماعا كانه له القرافي أيضا قيل وانما لم يذكره لكونه ليس طلبا لانه لما كيد الخ برمنل  
والله لا فعلن أو الطلب على سبيل الاستعطاف مثل بعباتك أخبرني وفيه نظر لان تأ كيد الطلب طلب  
ولا ينحصر ذلك في الاستعطاف فانك تقول بالله اضرب زيدا وأما التحضيض فهو انشاء فذكره  
المصنف في باب التمني وجعله قسمًا منه وأما العرض فهو انشاء وقد جعله مولدا عن الاستفهام  
ويرد عليه أنه كان ينبغي أن يجعل العرض قسمًا من الاستفهام كما جعل التحضيض قسمًا من التمني  
أو يجعلهما قسمين برأسهما لان حرف الاستفهام في كل منهما لان في كل منهما أداة استفهام اتصل  
بها لا بل أولى لان هلا استعملت فيها هل التمني ثم زيد عليها لا فاستمر فيها عنده معناها المجازي من التمني  
وأما ألا تنزل عنه دنا فان الهـ مرة لم تنتقل عن الاستفهام قبل العرض لغيره ص (ثم الخبر قد يقع  
موقع الانشاء الخ) ش يعني أن الخبر أي صيغته وهي ما ليست من صيغ الانشاء قد تستعمل ويراد بها  
لا انشاء وذلك اما للتفاؤل نحو غفر الله لك فانه أبلغ من رب اغفر له فان صيغة غفر أصلها الماضي والمضى  
الائتقاني به الطالب فالتعبير عنه بذلك يحصل به تفاؤل ومسرورة ولقد صد التفاؤل سميت الفـ لانه مفارقة  
والعطشان ناهلا والادبغ سلبا الآن هذه العلة قاصرة من صور التعبير بالخبر عن الانشاء على الماضي  
وقد يؤتى بصيغة الخبر لاظهار الحرص على وقوع المطلوب وقد مر هذا في صيغ الشرط كقولك أحبا

الافادة كقناة التاني  
والاحلاس جمع جلس  
وهو كساء يطرح على  
ظهر البعير والانواع  
جمع نسع بكسر النون  
وهو ما ينسج عريضا  
للتصدير أي للحرز في  
صدر البعير (قوله وما  
أشبه ذلك) عطف على  
الاستغاثة وذلك كالندبة  
وهي نداء المتوجع منه  
أو المتفجع عليه كقولك  
يارأساه ويا محمداه كأنك  
تدعوه وتقول له تعال فأنا  
مشتاق إليك (قوله ثم  
الخبر) أي الكلام الخبري  
وهو ما دل على نسبة  
خارجية تطابقه أولا  
تطابقه (قوله قد يقع) أي  
مجازا لعلاقة الضمنية  
أو غيرها مما سيأتي بيانه  
قريبا (قوله موقع  
الانشاء) وهو الكلام  
الذي لم يقصد مطابقته  
لنسبته الخارجية ولا عدم

مطابقته لانسبة له خارجا وانما توجد نسبه بنفسه (قوله اما للتفاؤل) أي ادخال السرور على المخاطب (والدعاء)  
كأن يقصد طلب الشيء وصيغة الامر هي الدالة عليه فيعدل عنها إلى صيغة المضى الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا لتحقيقه (قوله بلفظ  
الماضي) متعلق بيقع وانما قيد بلفظ الماضي لان التفاؤل لا يكون إلا بالماضي ولا بالاسم (قوله وفعل الله التقوى) أي اللهم  
وفعل فعبير بالفعل الماضي الدال على تحقق الحصول موضع الانشاء لادخال السرور على المخاطب بتحقيق حصول التقوى (قوله في  
وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبة فلذا عذاه في ولم يعد به على ويشير للتضمنين المذكورين قول الشاعر اذا عظمت رغبته (قوله يكثر  
صوره إياه) بفتح ياء يكثر ورفع تصوره على الفاعلية (قوله فربما يخيل اليه) أي غير الحاصل حاصله وأن الطالب لشيء اذا  
عظمت رغبته فيه كثر تصوره وانه نقش صورة مطلوبه في خياله فيخيل له أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض فيعبر بالماضي

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ بمحتمل الوجهين أو للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى اذا حوّل عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة

المفيد للحصول للدلالة على الحرص في وقوعه لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة والحرص في وقوعه (قوله والدعاء) مبتدأ وقوله يحتملها خبره وأشار المصنف بذلك الى أن اظهار الحرص والتفاوت لا تنافي بينهما ما للبليغ احضارهما معاً في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب وله استحضار أحدهما (قوله أى التفاؤل واظهار الحرص) أى يحتمل أنه يريد التفاؤل بوقوع الرحمة للمخاطب قصد الادخال السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء (٣٣٩) لحن المخاطب أو يريد هـ ما

معاً (قوله فهو ذاهل عن هذه الاعتبار) لانه انما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشي من الاعتبار المناسبة لمقامات ايراد الكلام وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعى ما ذكر لكونه له قوة على ذلك ولولم يكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد فيمكن في اعتبار النكتتين معرفته ما وقصده ما ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكة بقدرهما على كل كلام بليغ كذا في بس وقوله عن هذه الاعتبار اعترض بأن الاولى أن يقول عن هذين الاعتيبارين وأجيب بأن غير البليغ لما كان

(والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كقوله رحمه الله (يحتملها) أى التفاؤل واظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبار (أو للاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر لانه في صورة الامر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة

يكثر تصوره اياه لان محبوب الوقوع لا يزول عن خاطر غالباً فربما يتخيل اليه حاصله فيعبر عنه بصيغة الحصول بناء على ذلك التخيّل فالتعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثرة التصور الملزوم لكثرة الرغبة المقتضية للمبالغة في الحث على الامتنان واذا اقتضى المقام الحث على التمكن من المطلوب على وجه المبالغة توصل اليه بهذا التعبير وذلك كقولك رزقني الله لقاءك ثم ان اظهار الحرص مع التفاؤل لا تنافي بينهما فالبليغ احضارهما في التعبير بصيغة الماضي عن الطلب واليه أشار بقوله (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كأن يقال رجل الله (يحتملها) أى يحتمل التفاؤل واظهار الحرص بمعنى أنه يحتمل أن يريد التفاؤل بوقوع الرحمة للمخاطب قصد الادخال السرور عليه أو يريد اظهار الحرص في الوقوع حيث عبر بالماضي لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء لحن المخاطب حيث كان ما ينفعه في هذه المنزلة بالنسبة لمتكلم أو يريد هـ ما معاً وانما قال من البليغ لان غير البليغ انما يقول ما يسمع من غير أن يراعى هذه الاعتبار في موارد المتأمان والمراد بالبليغ من يراعى ما ذكر لان له قوة عليه ولولم تكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة

الله السنية بمعنى الدعاء باحسانها والدعاء بصيغة الماضي اذا صدر من البليغ احتمل التفاؤل واحتمل اظهار الحرص معاً لانه قد يريد هـ ما بخلاف غير البليغ فانه لا يعلم ذلك ولا يتخلوه هذا الكلام عن نظر كما سبق في نظيره وقد يأتي الانشاء بصيغة الخبر كقول العبد للمولى اذا حوّل وجهه اليه ينظر المولى الى فانه أكثر تأدياً من قوله انظر الى بصيغة الامر وان كان الامر يشترط فيه الاستعلاء والاستعلاء هنا الا أنه لما كان صيغة أمر اجتنب وعمل السكاكي حسنه بأمر آخر وهو أن فيه كناية لانه ذكر اللازم وأراد الملزوم لان وقوع النظر لازم اقوله يتظر أى لازم في الغالب قلت فيه نظر لانا ان جعلناه كناية كان خبر القضاة معنى وكان حقيقة وهو قد جعله انشاء بصيغة الخبر وأفهم كلامه أنه مجاز فليتلأمل واما

ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ عبر بالشارح بالجمع كذا في رتبة العدوى وتأمله (قوله أو للاحتراز) أى التصرؤ والتباعد ولا يكون هذا بلقظ الماضي وكذا ما بعده بل بلقظ المضارع (قوله كقول العبد للمولى) أى اذا حوّل عنه وجهه (قوله لانه في صورة الامر) أى المشعر بالاستعلاء المنافي للأدب (قوله وان قصده) أى بالامر والوار للحال أى والحال انه قاصد بذلك الامر الدعاء أو الشفاعة قال المولى عبد الحكيم لم يذكر في الكتب المشهورة في الاصول الشفاعة من معاني الامر واعلمها داخل في الدعاء فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لنفسه فهو دعاء وان كان لغيره فهو شفاعة فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة اه وعلى هذا فقول الشارح وان قصد به الدعاء أى كافي هذا المثال وقوله أو الشفاعة كافي قول عمر وليد العبد المعرض عنه ينظر المولى الى عبده ساعة وفي بعض النسخ والشفقة ومعناها طلب العبد من سيده أن يشفق عليه

أول حمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب أو نحو ذلك (تنبيه) ما ذكرناه في الابواب الخمسة السابقة ليس كله مختصا بالخبر بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر يظهر ذلك بآدنى تأمل

(قوله أول حمل المخاطب على المطلوب) أي على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فالباقي في قوله بان يكون للسببية والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الانشاء لا حمل حمل المخاطب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فلما يلحق له الكلام الخبري المقصود منه الانشاء يسعي ويبادر في تحصيل المطلوب خوفا من نسبة المتكلم (٣٤٠) للكذب والفرض أن المخاطب لا يجب ذلك وظهور ذلك من هذا

(أول حمل المخاطب على المطلوب بان يكون) المخاطب (ممن لا يجب أن يكذب الطالب) أي ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأتيني غدا مقام اثنتي تحمله بالطف وجه على الايمان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر (تنبيه) الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند كالاكتفاء (أو) أي وأما أن يكون (حمل المخاطب على) تحصيل (المطلوب) لا بسبب اظهار الرغبة بل (بأن يكون) أي بسبب كون المخاطب (ممن لا يجب أن يكذب) أي أن ينسب (الطالب) الى الكذب فيكذب مبني للجهول بتشديد الدال كقولك لصاحبك يا فلان أنت تأتينا غدا مكان اثنتي غدا ولا بد لانه لما كان ممن لا يجب أن ينسب الى الكذب وقد عبرت في الايمان بصيغة الخبر فاذا لم يأت غدا كان سببا في كون كلامك بحسب الظاهر كذا وكذا وما يؤكده هذا القصد بعد قوله أنت تأتينا بقوله اياك أن تكذبني في هذا المقام يا فلان والعلاقة في هذين أيضا السببية والمسببية لوجوده مطلق التحقق بالخيال في الاول والدعوى في الثاني \* ولما فرغ من أنواع الانشاء وما يستعمل فيه كل منها أصالة وتفرعها وذلك ليس فيه بيان أحوال جميع أجراء الجملة الانشائية على أن الاعتبار المذكور للخبر في الابواب السابقة يجري الكثير منها في الانشاء فقال (تنبيه الانشاء) الذي لا بد له أيضا من مسند اليه ومتعلقات ان كان المسند فعلا أو ما في معناه وهو الاصل في الانشاء ومن نسبة بينهم ما به انتم الفائدة (كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) المعقودة لأحوال بحمل المخاطب على المطلوب منه أي ترغيبه فيه بان يكون المخاطب يرغب في تصديق الطالب فاذا قال له أنت تحسن الى غدا وقصد أن لا يكذبه أحسن اليه فان قلت الفرض أنه انشاء فتكذبه لا يحصل أبدا سواء أحسن اليه أم لم يحسن قلت وان كان انشاء إلا أن صيغته صيغة الخبر فربما توهم السامع أنه خبر فكذبه والاحسن أن يقول يجب أن لا يتوهم كذبه من لم يفهم ارادة الانشاء ومن مجي الانشاء بلفظ الخبر قوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن وقوله تعالى لا يحسنه الا المطهرون وقيل انه نهى مجزوم ولكن ضمت السين اتباعا للضمير كقوله صلى الله عليه وسلم انا لم نرد عليك الا أنا حرم وقال القاضي أبو بكر في كل ما يقال انه خبر بمعنى الانشاء انه باق على خبريته ولا يلزم الخلف بالنسبة الى العصاة فانه خبر عن الحكم الشرعي وفيما قاله ببحث محله أصول الفقه وأما استعمال صيغة الانشاء للخبر فقد تقدم كثير منه في صيغة افعل ص (تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة)

أن المخاطب يفتح الطاء في الحلين لأن المراد به السامع (قوله أن يكذب الطالب) بصيغة المبني للمفعول مع تشديد الدال ورفع الطالب على النيابة كما يشير لذلك قول الشارح أي ينسب اليه الكذب (قوله كقولك) أي أيها المتكلم وقوله لصاحبك أي الذي هو المخاطب وقوله لا يجب أي ذلك صاحب وقوله تحمله أي نحمل صاحبك بهذا القول (قوله من حيث الظاهر) أي وأما من حيث نفس الامر فلا كذب لان كلامك في المعنى انشاء وهو لا يتصف بصدق ولا بكذب قال الشارح في المطول واستعمال الخبر في هذه الصورة يعني الاربعة التي ذكرها المصنف مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل أن يجعل كناية

ومتعلقات

في بعضها اه قال المولى عبد الحكيم أراد ببعضها الصورتين الاخيرتين اللتين

وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بأن يقال ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال فذكرنا لازم وأريد المستلزم بخلاف الصورتين الاولىين اللتين وقع فيهما الفعل الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كناية بل يتعين كونهما مجازا امامر سلا لعلاقة الضدية أو بالاستعارة لعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاوت أو للحرص على حصوله اه قال ابن السبكي في عروس الافراح وما ذكر من الكناية فيه نظر لانه اذا جعل ذلك الخبر من باب الكناية كان خبر الفظا ومعنى والفرض أنه انشاء بصيغة الخبر فتأمل (قوله في كثير الخ) انما قال في كثير ولم يقل جميعه لان المسند في الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جملة بخلاف المسند في الانشاء فانه لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في

في الانشاء لان التأكيـد  
في الانشاء لا يكون للشك  
أو الانكار من الخطاب  
ولا ترك التأكيـد لولـه  
من الإيقاع والانتزاع بل  
لكونه بعد دامن الإقبال  
أو قسرياً منه وقيل انما  
قال في كسبر لان حذف  
المسند لا يكون في الانشاء  
بخلاف الخبر وإشارة إلى  
أن ما ذكر من الأحوال في  
الابواب الخمسة في الخبر  
لا يتأتى في كل باب من تلك  
الابواب الخمسة بالنسبة  
لكل نوع من أنواع الانشاء  
وهي الاستفهام والتمني  
والامر والتمني والنداء  
وان كان ما ذكر يأتي في  
بعضها فتماماً بل (قوله  
والقصر) معطوف على  
أحوال بخلاف ما قبله  
فانه معطوف على المضاف  
اليه (قوله فليعتبره  
الناظر) أي فليبرأع  
الناظر في أحوال الكلام  
ذلك الكثير الذي وقع فيه  
الاشتراك بين الخبر  
والانشاء بالنسبة للانشاء  
حسبما عرفه بالنسبة للخبر  
فيما تقدم فان من له نور  
البصيرة وقوة الإدراك  
لا يخفى عليه اعتبار ذلك  
في الانشاء كالخبر (قوله

ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر)  
بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلاً الكلام الانشائي امام مؤكداً وغير مؤكداً والمسند اليه فيه اما  
محذوف

الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر في النسبة أو في التعلق (فليعتبره الناظر)  
أي فليبرأع الناظر في أحوال الكلام ذلك الكثير الذي وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة  
إلى الانشاء حسبما عرفه بالنسبة للخبر فيما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الإدراك لا يخفى عليه  
اعتباره في الانشاء كالخبر مثلاً نقول هنا كما تقدم الكلام الانشائي أيضاً امام مؤكداً كقولنا اضرب  
اضرب في تأكيد الأمر بالضرب لاقتضاءه المقام أو غير مؤكداً كقولنا اضرب بدون تكرار والمسند  
اليه فيه اما محذوف كان يقال عند السؤال عن زيد بعد ذلك كره هل قائم أو قاعد أو مذكور كان يقال  
ابتداء هل زيد قائم أم لا إلى غير ذلك من كونه مقدماً ومؤخراً كقولك في التقديم هل زيد قائم وفي  
التأخير هل قائم زيد وكونه معرفاً كالتأثير أو منكراً كهل رجل قائم أو امرأة وكذا المسند اسم كقولك  
هل زيد قاعد أو فعل هل زيد يسافر غداً مطلقاً كالتأثير أو مقيماً بفعول كهل أنت ضارب عمراً أو شرط  
هل أنت قائم ان قام عمرو ومتعلقات المسندان كان فعلاً أو معناه امام مؤخرة كالمسال أو مقدمة كهل  
زيد اضربت مذكورة كالمسال أو محذوفة كهل أنت معط والتعلق والنسبة إمارة قصر كلاً تضرب  
الزيد ولا يضرب الا زيد بناء على أن هذا نهى أو غير قصر كلاً تضرب زيد أو لا يضرب زيد عمراً  
والاعتبارات أيضاً كما تقدم فتقول في تعريف المسند اليه بالاضمار كهل أنا فائل مراد منك لان المقام  
للتكلم أو الخطاب كهل أنت قائم والغيبة كهل هو قائم والتأكيد لان الخطاب بصدد الامتناع من  
الامتناع كبادر بادران نصحك عند آياته النصيح والحذف لان الفاعل كالعبد كان تقول كما تقدم  
في سؤالك عن زيد بعد ذلك كره هل عالم أو جاهل وعلى هذا فقص وقال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري  
في باب الانشاء ككون المسند جلة فانه يجري في الخبر دون الانشاء اذا لا يكون في الانشاء الامفردا كذا  
قيل وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في تاويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا في الخبر  
نعم التأكيـد لظن خلاف الحكم أو للانكار لا يجري هنا وانما يجري التأكيـد لوجه آخر كما اشرفنا اليه  
فان قلت هذا التنبيه القاصر هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي أشير فيه إلى الأحوال التي تراعى  
لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر  
فرجعه إلى بيان أصل المعنى في البابين وإلى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وظئنة  
النحو واللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مراراً وجوابه أن معرفة الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني  
من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ما ذكره وهو ظاهر ولم يذكره  
لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعاني وأيضاً جميع ما فصل في هذا الباب كتقديم التصور

فليعتبره الناظر) ش لما قدم الابواب الخمسة السابقة على الانشاء من أحوال الاسناد والخبر  
والمسند والمسند اليه وأحوال متعلقات الفعل والقصر أراد أن يبين أن غالب ما سبق اعتباره في  
الخبر يمكن أن يعتبر في الانشاء من الحقيقة والجواز وكونه عقلياً وغيره وكون الخطاب مؤكداً وغير

امام مؤكداً كقولك اضرب اضرب في تأكيد الأمر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله أو غير مؤكداً) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجري  
في الانشاء التخرج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيـد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الأماهل  
وبالعكس (قوله اما محذوف) كان يقال عند السؤال عن زيد بعد ذلك كره هل قائم أو قاعد



(قوله أومذ كور) كان يقال

(٣٤٣)

ابتداء هل زيد قائم أم لا (قوله الى غير ذلك) أى واستمر فى

أومذ كور الى غير ذلك

على الحكم لعدم استيفائه فى فن آخر ولما كانت الاعتبارات مفصلة فى الخبر  
لم يفصلها هنا وأما لالانشاء المحكوم عليه يحتاج الى تفصيله ليتبين  
أصل المراد لئلا تنفى الفصاحة التى هى أصل البلاغة  
ومثل ذلك يقال فى باب القصر أعنى فى  
سبب تفصيله تأمل  
والله أعلم

مؤكدا الى غير ذلك مما لا يخفى على الفطن والله تعالى  
أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم تسليما كبيرا  
تم

الجزء الثانى وبليه الجزء الثالث وأوله الفصل والوصل

الذكر اغير ذلك من كونه  
مقدما أو مؤخرا كقولك  
فى التقديم هل زيد قائم  
وفى التأخير هل قائم زيد  
وكونه معرفا كما مثل  
أومذكرا كهل رجل قائم  
أو امرأة وكذلك المسند  
فيه اما اسم كقولك هل  
زيد قائم أو فعل كقولك  
هل زيد بافر غدا مطلق  
كالنائب أو مقيد بمفعول  
كهل أنت ضارب عمرا  
أو بشرط كهل أنت قائم  
ان قام عمرو ولا يتأتى  
حذف المسند فى الانشاء  
بخلاف الخبر كما فى عمدا  
الحكيم وكذلك التعلق  
والنسبة فى الانشاء اما  
بقصر كلاتضرب الازيدا  
أو بغيره كلاتضرب زيدا  
وليضرب زيد عمرا وأعلم  
أن الاعتبارات المناسبة  
لهذه الاحوال السابقة  
فى الخبر تجرى فى الانشاء  
فيقال قدّم المسند اليه فى  
الانشاء لان التقديم هو  
الأصل ولا مقتضى للعدول  
عنه وحذف لكون ذكره  
كالعبث لدلالة القرينة  
عليه ~~كان~~ تقول فى  
السؤال عن زيد بعد  
ذكره هل عالم أو جاهل وذكر  
للتعويل على أقوى الدليلين  
العقل واللفظ وعرف بالاضمار  
كهل أنا نائل مرادى منك

لان المقام للنكلم أو للخطاب كهل أنت قائم أو للغيبة كهل هو قائم وكذلك كون الخطاب بصدد الامتناع من الامتنال (فهرس  
كقولك لمن يصحبك غدا يا ابنه (٣) بادربفعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادى للصواب \* واليه المرجع والمآب \*

( فهرست الجزء الثاني من شروح التلخيص )

صفحة

أحوال المسند	٢
أحوال متعلقات الفعل	١١٩
القصر	١٦٦
الانشاء	٢٣٤

﴿ غت ﴾